



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية  
عليه صلوات الله  
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

المكتبة المعرفية

# الأصول في النحو

تأليف  
العلامة أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي  
المعروف بـ "ابن السراج"

تحقيق  
محمد عثمان

١-٢

الناشر  
مكتبة الملكة الأميرة الحسينية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الاصول في النحو

كاتب:

العلامة ابي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف ب  
(ابن السراج)

نشرت في الطباعة:

مكتبة الثقافة الدينية

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

5	الفهرس
39	الأصول في النحو
39	اشارة
39	المجلد 1
39	اشارة
43	مقدّمة التحقيق
43	اشارة
45	المبحث الأول : في حد اللغة وتعريفها
45	المبحث الثاني : في بيان واضع اللغة
45	اشارة
48	رأي ابن جنني
58	المبحث الثالث : في حدّ الوضع
59	المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة
60	المبحث الخامس : في سعة اللغة
63	المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهم
66	المبحث السابع : أقسام الكلمة (الاسم - الفعل - الحرف)
68	الفعل وأقسامه
71	ترجمة المصنف
71	اسمه وشهرته وموطنه
71	شيوخه وتلاميذه
71	أقوال أهل العلم فيه
71	ومن أشعاره الرائقة
73	وفاته

73	مصنفاته
73	مصادر ترجمته
76	عملنا في الكتاب
80	[مقدمة المؤلف]
82	الكلام
82	اشارة
82	شرح الاسم
85	شرح الفعل
87	شرح الحرف
88	باب مواقع الحروف
88	اشارة
89	ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها
91	باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني
91	اشارة
99	ذكر العوامل من الكلم الثلاثة
99	اشارة
99	تفسير الأول : وهو الاسم
99	اشارة
99	الضرب الأول
99	الضرب الثاني
100	الضرب الثالث
102	تفسير الثاني : وهو الفعل
102	تفسير الثالث : وهو العامل من الحروف
102	اشارة
102	[القسم الأول من الحروف]

103	..... والقسم الثاني من الحروف
103	..... والقسم الثالث من الحروف
105	..... ذكر الأسماء المرتفعة
105	..... اشارة
105	..... شرح الأول : وهو المبتدأ
110	..... شرح الثاني : وهو خبر المبتدأ
119	..... شرح الثالث من الأسماء المرتفعة : وهو الفاعل
122	..... شرح الرابع من الأسماء المرتفعة : وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به
127	..... شرح الخامس : وهو المشبه بالفاعل في اللفظ
127	..... اشارة
135	..... ذكر الضرب الثاني : وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال
140	..... ذكر الفعل الذي لا يتصرف
140	..... اشارة
141	..... شرح التعجب
141	..... اشارة
147	..... مسائل من هذا الباب
151	..... باب : (نعم وبيس)
151	..... اشارة
156	..... مسائل من هذا الباب
160	..... باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل
160	..... اشارة
160	..... شرح الأول : وهو اسم الفاعل والمفعول به
160	..... اشارة
165	..... مسائل من هذا الباب
169	..... شرح الثاني وهو : الصفة المشبهة باسم الفاعل

169	.....	اشارة
171	.....	مسائل من هذا الباب
174	.....	شرح الثالث : وهو المصدر
174	.....	اشارة
175	.....	مسائل من هذا الباب
178	.....	شرح الرابع وهو ما كان من الأسماء التي سموها الفعل بها
178	.....	اشارة
180	.....	مسائل من هذا الباب
184	.....	باب المعرفة والنكرة
184	.....	اشارة
185	.....	ذكر المعرفة
188	.....	مسائل في المعرفة والنكرة
193	.....	ذكر الأسماء المنصوبات
193	.....	اشارة
193	.....	شرح الأول : وهو المفعول المطلق
193	.....	اشارة
197	.....	مسائل من هذا الباب
202	.....	شرح الثاني : وهو المفعول به
202	.....	اشارة
206	.....	مسائل من هذا الباب
210	.....	باب الفعل الذي يتعدى الي مفعولين ..
210	.....	اشارة
214	.....	مسائل من هذا الباب
218	.....	باب الفعل الذي يتعدى الي ثلاثة مفعولين
218	.....	اشارة



220	..... مسائل من هذا الباب
222	..... شرح الثالث : وهو المفعول فيه
222	..... اشارة
226	..... مسائل من هذا الباب
229	..... ذكر المكان
229	..... اشارة
233	..... مسائل من هذا الباب
237	..... شرح الرابع من المنصوبات : وهو المفعول له
241	..... شرح الخامس : وهو المفعول معه
245	..... القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات
245	..... اشارة
245	..... ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعني
245	..... اشارة
245	..... ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي
245	..... اشارة
245	..... [باب الحال]
245	..... اشارة
250	..... مسائل من هذا الباب
254	..... باب التمييز
254	..... اشارة
257	..... مسائل من هذا الباب
259	..... الضرب الثاني : المنصوب فيه هو المرفوع في المعني
260	..... الضرب الثالث : الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف
271	..... مسائل من هذا الباب
285	..... باب كسر ألف إن وفتحها

289	ذكر أن المفتوحة .....
297	مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها .....
307	هذا باب ما جاء من الكلم في معني (إلا) .....
310	باب الاستثناء المنقطع من الأول .....
310	إشارة .....
314	مسائل من باب الاستثناء .....
323	باب تمييز المقادير .....
326	باب تمييز الأعداد .....
329	باب (كم) .....
334	مسائل من هذه الأبواب .....
340	ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب .....
341	باب النداء .....
341	إشارة .....
341	[الأسماء المناداة] .....
341	إشارة .....
341	شرح الأول : وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد .....
349	شرح الاسم المنادي الثاني : وهو المضاف .....
352	شرح الثالث : وهو الاسم المنادي المضارع للمضاف لطوله .....
354	باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادي .....
357	باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب .....
360	باب الندبة .....
364	باب الترخيم .....
370	باب مضارع للنداء .....
370	إشارة .....
371	مسائل من هذا الباب .....

- 381 ..... باب النفي ب (لا) ..
- 381 ..... اشارة ..
- 385 ..... ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب ..
- 385 ..... اشارة ..
- 386 ..... أما الأول : وهو النكرة المفردة ..
- 387 ..... الثاني : النكرة الموصوفة ..
- 390 ..... باب ما يثبت فيه التنوين ..
- 390 ..... اشارة ..
- 390 ..... الثالث : نكرة مضافة ..
- 391 ..... وأما القسم الآخر المنفي بلام الإضافة ..
- 393 ..... الرابع : المضارع للمضارع ..
- 394 ..... باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله ..
- 394 ..... اشارة ..
- 394 ..... أما الأول : فالاسم المعرفة ..
- 394 ..... الثاني : الاسم المنفي بلا وبعده اسم منفي أيضا بلا ..
- 395 ..... الثالث : وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معني ذلك ..
- 397 ..... باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام ..
- 399 ..... باب تصرف (لا) ..
- 401 ..... مسائل من باب (لا) ..
- 410 ..... ذكر الجر والأسماء المجرورة ..
- 410 ..... اشارة ..
- 410 ..... ذكر حروف الجر ..
- 410 ..... اشارة ..
- 410 ..... [الضرب الأول من حروف الجر] ..
- 410 ..... اشارة ..

- 410 ..... (من)
- 413 ..... (إلى)
- 414 ..... (في)
- 414 ..... (الباء)
- 415 ..... (اللام)
- 417 ..... باب (ربّ)
- 417 ..... إشارة
- 421 ..... مسائل من هذا الباب
- 422 ..... والضرب الثاني من حروف الجر
- 422 ..... إشارة
- 423 ..... باب (حتي)
- 423 ..... إشارة
- 429 ..... مسائل من هذا الباب
- 432 ..... باب الأسماء المخفوضة في القسم
- 432 ..... إشارة
- 439 ..... مسائل من هذا الباب
- 444 ..... المجرور بالإضافة
- 444 ..... إشارة
- 444 ..... الأسماء التي أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أضرب
- 445 ..... شرح الثالث : وهو إضافة أفعال إلى ما هو بعض له
- 446 ..... الرابع : ما كان حقه أن يكون صفة للأول
- 448 ..... باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل
- 448 ..... إشارة
- 450 ..... مسائل من هذه الأبواب
- 455 ..... هذه توابع الأسماء في إعرابها

- 455 ..... اشارة
- 455 ..... شرح الأول : وهو التوكيد
- 455 ..... اشارة
- 455 ..... الأول : وهو تكرير الاسم
- 456 ..... الضرب الثاني في التأكيد : وهو ما يجيء للإحاطة والعموم
- 458 ..... الثاني من التوابع : وهو النعت
- 458 ..... اشارة
- 459 ..... شرح الثاني من النعوت
- 460 ..... شرح الثالث من النعوت : وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية
- 460 ..... شرح الرابع : وهو النسب
- 461 ..... شرح الخامس : وهو الوصف ب (ذي)
- 462 ..... ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة
- 462 ..... اشارة
- 462 ..... فالأول : المفرد
- 466 ..... الثالث : النعت الموصول المشبه بالمضاف
- 471 ..... ذكر وصف المعرفة
- 473 ..... مسائل من هذا الباب
- 483 ..... الثالث من التوابع : وهو عطف البيان
- 483 ..... الرابع من التوابع وهو عطف البدل
- 483 ..... اشارة
- 487 ..... مسائل من هذا الباب
- 493 ..... الخامس من التوابع : وهو العطف بحرف
- 493 ..... اشارة
- 499 ..... باب العطف علي الموضع
- 499 ..... اشارة

- 499 ..... الضرب الأول : وهو الاسم المضممر والمبني
- 499 ..... الضرب الثاني : ينقسم أربعة أقسام
- 499 ..... اشارة
- 499 ..... [القسم] الأول : جملة قد عمل بعضها في بعض
- 500 ..... القسم الثاني : اسم عمل فيه حرف
- 502 ..... القسم الثالث : اسم بني مع غيره
- 504 ..... القسم الرابع : وهو ما عطف علي شيء موصول لا يتم إلا بصلته
- 505 ..... باب العطف علي عاملين
- 512 ..... باب مسائل العطف
- 515 ..... ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف
- 515 ..... اشارة
- 516 ..... الأسباب التي تمنع الصرف تسعة
- 516 ..... اشارة
- 516 ..... الأول : وزن الفعل
- 518 ..... الثاني : الصفة التي تنصرف
- 518 ..... الثالث التأنيث
- 520 ..... الرابع : الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث
- 521 ..... الخامس : التعريف
- 522 ..... السادس : العدل
- 524 ..... السابع : الجمع الذي لا ينصرف
- 526 ..... الثامن : العجمة
- 526 ..... التاسع : الاسمان اللذان يجعلان اسما واحدا
- 527 ..... مسائل من هذا الباب
- 536 ..... باب ما يحكي من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكي
- 536 ..... اشارة

- 536 ..... الأول نحو : تَبَّطْ شرا وبرق نحره وذري حيا .....
- 536 ..... الضرب الثاني : الذي يشبه الجملة .....
- 537 ..... الضرب الثالث : وهو التسمية بالثنوية والجمع الذي علي حد الثنية .....
- 541 ..... باب ما لا يجوز أن يحكي .....
- 542 ..... باب التسمية بالحروف .....
- 543 ..... ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب .....
- 543 ..... اشارة .....
- 543 ..... شرح الأول من المعرب : الجنس .....
- 543 ..... شرح الثاني من المعرب : وهو الواحد من الجنس .....
- 544 ..... الثالث : ما اشتق للوصف من جنس من الأجناس التي لا أشخاص لها .....
- 544 ..... الرابع : ما يلقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته .....
- 546 ..... أقسام الأسماء المبنية المفردات ستة .....
- 546 ..... اشارة .....
- 546 ..... باب الكنايات وهي علامات المضميرين .....
- 546 ..... اشارة .....
- 547 ..... الضرب الثاني وهو علامات المضميرين المتصلة .....
- 560 ..... الباب الثالث من المبنية : وهو الاسم الذي يشار به إلي المسمي .....
- 562 ..... باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل .....
- 567 ..... باب الاسم الذي قام مقام الحرف .....
- 569 ..... باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنية .....
- 571 ..... الباب السادس من المبنية المفردة وهو الصوت المحكي .....
- 571 ..... اشارة .....
- 571 ..... ذكر الضرب الثاني من المبنية وهو الكلم المركب .....
- 576 ..... الضرب الثاني ما منع الإضافة إلي الواحد وأضيف إلي جملة .....
- 579 ..... الفهرس .....

592	المجلد 2
592	اشارة
596	باب إعراب الأفعال وبنائها
596	اشارة
597	الأفعال المرفوعة
598	الأفعال المنصوبة
598	اشارة
598	الأول : ما انتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره
600	الثاني : ما انتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره
601	الثالث : وهو الفعل الذي ينتصب بحرف لا يجوز إظهاره
601	اشارة
601	شرح الأول من ذلك وهو حتي
604	شرح الثاني : وهو الفاء
605	شرح الثاني : وهو الواو
606	شرح الرابع وهو (أو)
607	الأفعال المجزومة
607	اشارة
607	شرح القسم الأول : وهو الأحرف الأربعة
608	شرح القسم الثاني : وهو حرف الجزاء
614	باب إعراب الفعل المعتل اللام
615	مسائل من سائر أبواب إعراب الفعل
615	اشارة
618	فصل يذكر فيه قلّ وأقلّ
621	فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي
630	فصل من مسائل الجواب بالفاء



- 638 ..... فصل من مسائل المجازة
- 649 ..... باب الأفعال المبنية
- 649 ..... اشارة
- 649 ..... ذكر النون الثقيلة
- 652 ..... ذكر النون الخفيفة
- 654 ..... مسائل من باب النون
- 656 ..... باب الحروف التي جاءت للمعاني
- 656 ..... اشارة
- 662 ..... باب (أم) و (أو) والفصل بينهما
- 665 ..... باب ما جاء من ذلك علي ثلاثة أحرف
- 665 ..... باب ما جاء منها علي أربعة حروف
- 666 ..... باب ما جاء منها علي حرف واحد
- 666 ..... باب الحرف المبني مع حرف
- 668 ..... باب التقديم والتأخير
- 668 ..... اشارة
- 668 ..... شرح الأول من ذلك : وهو الصلة
- 669 ..... شرح الثاني : توابع الأسماء
- 671 ..... شرح الثالث : وهو المضاف إليه
- 672 ..... شرح الرابع : الفاعل
- 672 ..... الخامس : الأفعال التي لا تتصرف
- 673 ..... السادس : ما أعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل
- 673 ..... السابع : التمييز
- 674 ..... الثامن : العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل علي الأفعال
- 678 ..... التاسع : الحروف التي تكون صدور الكلام
- 680 ..... العاشر : أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب منه

- 680 ..... الحادي عشر : تقديم المضمرة علي الظاهر في اللفظ والمعني
- 685 ..... الثاني عشر : التقديم إذا ألبس علي السامع أنه مقدم
- 686 ..... الثالث عشر : إذا كان العامل معني الفعل ولم يكن فعلا
- 687 ..... ذكر ما يعرض من الإضممار والإظهار
- 693 ..... الاتساع
- 697 ..... ذكر (الذي) و (الألف واللام)
- 697 ..... اشارة
- 700 ..... ذكر ما يوصل به (الذي)
- 703 ..... ذكر الإخبار عن (الذي)
- 708 ..... باب ما جاز أن يكون خيرا
- 708 ..... اشارة
- 709 ..... الأول : باب الفعل الذي لا يتعدي الفاعل إلي المفعول
- 710 ..... الثاني : الفعل الذي يتعدي إلي مفعول واحد
- 713 ..... السادس : الفعل الذي بني للمفعول ولم يذكر من فعل به
- 714 ..... السابع : الفاعل الذي تعداه فعله إلي مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
- 717 ..... الثامن : الظروف من الزمان والمكان
- 721 ..... التاسع : الإخبار عن المصدر
- 722 ..... العاشر : الابتداء والخبر
- 725 ..... الحادي عشر : المضاف إليه
- 726 ..... الثاني عشر : البديل
- 727 ..... الثالث عشر : العطف
- 731 ..... الرابع عشر : الإخبار عن المضمرة
- 733 ..... باب ما تخبر فيه بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه بالألف واللام
- 734 ..... ذكر المحذوفات التي قاس عليها النحويون
- 737 ..... باب ما أَلْف النحويون من (الذي) و (التي) وإدخال (الذي) علي (الذي) وما ركب من ذلك

- 741 ..... باب أخوات (الذي)
- 746 ..... باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه
- 747 ..... باب من الألف واللام يكون فيه المجاز
- 748 ..... باب مسائل من الألف واللام
- 748 ..... إشارة
- 775 ..... ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم
- 775 ..... الأول علي ضريين
- 777 ..... والثاني : ما يسكن لغير جزم وإعراب
- 778 ..... الثالث : ما غيرت حركته لغير إعراب
- 779 ..... الرابع : ما حذف لغير جزم
- 780 ..... باب ذكر الابتداء
- 780 ..... إشارة
- 780 ..... ألف الوصل
- 784 ..... ذكر الوقف علي الاسم والفعل والحرف
- 784 ..... إشارة
- 784 ..... الأول : الأسماء الظاهرة السالمة
- 786 ..... القسم الثاني : وهو الظاهر المعتل
- 786 ..... إشارة
- 786 ..... [الضرب الأول : ما كان آخره ياء قبلها كسرة]
- 787 ..... الضرب الثاني : وهو ما كان آخره همزة
- 788 ..... الضرب الثالث : منه وهو ما كان في آخره ألف مقصورة
- 789 ..... القسم الثالث : وهي الأسماء المكنية
- 790 ..... الرابع : المبهم المبني
- 792 ..... الوقف علي الفعل
- 792 ..... إشارة

- 792 ..... الأول : الفعل السالم .
- 793 ..... الثاني : الفعل المعتل .
- 795 ..... الوقف علي الحرف .
- 795 ..... اشارة .
- 795 ..... باب الساكن الذي تحركه في الوقف .
- 796 ..... الوقف علي القوافي .
- 804 ..... باب (من) و (أي) إذا كنت مستفهما عن نكرة .
- 807 ..... باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .
- 808 ..... ذكر الهمزة وتخفيفه .
- 808 ..... اشارة .
- 808 ..... فالضرب الأول : الهمزة المتحركة التي قبلها مدّة .
- 809 ..... الضرب الثاني : الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن ليس بحرف مدّ .
- 811 ..... باب ذكر الهمزة المتحركة .
- 812 ..... باب الهمزتين إذا التقتا .
- 812 ..... اشارة .
- 812 ..... [الضرب الأول : يكونان فيه في كلمة واحدة]
- 813 ..... الضرب الثاني : من التقاء الهمزتين وهو ما كان منه في كلمتين منفصلتين .
- 817 ..... باب المذكر والمؤنث .
- 819 ..... باب التأنيث بالألف .
- 819 ..... اشارة .
- 819 ..... [الضرب الأول من ألف التأنيث : هو الألف المقصورة]
- 819 ..... الضرب الثاني من ألف التأنيث : هو الألف الممدودة .
- 825 ..... ذكر المقصور والممدود .
- 827 ..... ذكر الشبية والجمع الذي علي حد الشبية .
- 829 ..... باب جمع الاسم .

- 829 ..... باب جمع الرجال والنساء
- 832 ..... ذكر العدد
- 832 ..... اشارة
- 833 ..... باب ما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه
- 834 ..... باب العدد المؤنث المواقع علي معدود مؤنث
- 836 ..... ذكر جمع التكسير
- 836 ..... اشارة
- 837 ..... الأول من أبنية الجموع : فعل
- 837 ..... الثاني : فعل
- 837 ..... الثالث : فعلة
- 837 ..... الرابع : فعلة
- 838 ..... الخامس : فعيل
- 838 ..... السادس : أفعال
- 839 ..... السابع من أبنية الجموع : فعال
- 839 ..... الثامن من الجموع : فعول
- 840 ..... التاسع من أبنية الجموع : فعالة
- 840 ..... العاشر من أبنية الجموع : فعولة
- 840 ..... الحادي عشر : فعلان
- 840 ..... الثاني عشر : فعلان
- 841 ..... الثالث عشر : أفعال جاءت جمعا لعشرة أبنية
- 843 ..... باب جمع التلافي الذي فيه هاء التأنيث في الجمع
- 846 ..... باب ما يكون من بنات الثلاثة واحدا يقع علي الجميع
- 848 ..... باب ما جاء لفظ واحدة وجمعه سواء
- 848 ..... باب ما كان علي حرفين وليس فيه علامة التأنيث
- 850 ..... باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع

- 852 ..... باب المؤنث
- 854 ..... باب ما كان من الأسماء علي أربعة أحرف من غير زيادة
- 856 ..... ذكر تكسير الصفة باب الثلاثي منها
- 859 ..... باب تكسير ما كان في الصفات عدد حروفه أربعة أحرف بالزيادة
- 864 ..... باب ما ألحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة من الصفات
- 865 ..... باب تكسير ما جاء من الصفة علي أكثر من أربعة أحرف
- 867 ..... باب ما كان من الأسماء عدة حروفه خمسة وخامسه ألف التانيث أو ألفا التانيث
- 867 ..... باب ما جمع علي المعني لا علي اللفظ
- 868 ..... باب ما جاء بناء جمعه علي غير ما يكون في مثله
- 869 ..... باب ما هو اسم يقع علي الجميع ولم يكسر عليه واحده وهو من لفظه
- 870 ..... باب جمع الجمع
- 871 ..... باب ما لفظ به مثنى كما لفظ بالجمع
- 871 ..... باب ما كان من الأعجمية علي أربعة أحرف وقد أعرب
- 872 ..... باب التحقير
- 872 ..... اشارة
- 872 ..... الأول : الاسم الذي لا زيادة فيه ولا نقص
- 872 ..... اشارة
- 874 ..... ذكر تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه
- 874 ..... الضرب الثاني : ما لاه معتلة من الثلاثي
- 874 ..... القسم الثاني : مما لا زيادة فيه وهو الرباعي
- 875 ..... القسم الثالث : مما لا زيادة فيه وهو الخماسي
- 875 ..... الثاني من القسمة الأولى : وهو ما كان من الأسماء فيه زيادة
- 875 ..... اشارة
- 875 ..... الأول : المضاعف المدغم
- 876 ..... الثاني : تصغير ما كان علي ثلاثة أحرف

- 876 ..... الثالث : اسم ثلاثي أدخل عليه ألفا التأنيث .....
- 877 ..... الرابع : ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات .....
- 879 ..... الخامس : ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة .....
- 880 ..... السادس : اسم من الثلاثي .....
- 881 ..... السابع : كل اسم من بنات الثلاثة تثبت فيه زيادته في التحقير .....
- 882 ..... الثامن : ما يحذف من زوائد بنات الأربعة كما تحذفها في الجمع .....
- 883 ..... التاسع : تحقير ما أوله ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة .....
- 883 ..... العاشر : ما كسّر عليه الواحد للجمع .....
- 885 ..... الثالث من القسمة الأولى : وهو الاسم المنقوص .....
- 885 ..... إشارة .....
- 885 ..... الأول : ما ذهب فآؤه من بنات الحرفين .....
- 885 ..... الثاني : ما ذهب عينه .....
- 885 ..... الثالث : ما ذهب لامه .....
- 887 ..... الرابع : ما ذهب لامه وكانت أوله ألفا موصولة .....
- 887 ..... الخامس : تحقير ما كان من ذلك فيه تاء التأنيث .....
- 887 ..... السادس : ما حذف منه ولا يردّ في التحقير ما حذف منه .....
- 888 ..... السابع : الأسماء المبهمة .....
- 889 ..... الأبواب المنفردة تسعة .....
- 889 ..... الأول : تحقير كل حرف كان فيه بدل .....
- 890 ..... الثاني : تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها .....
- 890 ..... الثالث : تحقير ما كان فيه قلب يردّ ما قلب منه إلى الأصل .....
- 891 ..... الرابع : تحقير كل اسم كان من شيتين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد .....
- 891 ..... الخامس : الترخيم في التصغير .....
- 891 ..... السادس : ما جري في الكلام مصغرا فقط .....
- 891 ..... السابع : ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله .....

892 ..... الثامن : ما لا يحقر .....

892 ..... التاسع : ما يحقر علي غير بناء مكبره .....

893 ..... ذكر النسب .....

893 ..... اشارة .....

893 ..... الأول : اسم نسب إليه فسلم بناؤه .....

894 ..... الثاني : اسم غير من بنائه حركة فجعل المكسور فيه مفتوحا .....

894 ..... الثالث من القسمة الأولي : ما يقلب فيه الحرف الذي قبل يائي النسب من حروف العلة .....

894 ..... اشارة .....

894 ..... الضرب الأول : الإضافة إلي كل شيء من بنات الباء والواو .....

895 ..... الضرب الثاني : ما زاد علي الثلاثة .....

895 ..... الرابع : من القسمة الأولي : الأسماء التي حذف منها .....

895 ..... اشارة .....

895 ..... الأول : منها علي سبعة أضرب .....

895 ..... اشارة .....

896 ..... الأول : من ذلك هاء التأنيث .....

896 ..... الثاني : النسب إلي المثني والمجموع علي حدّ الثنية .....

896 ..... الثالث : الألف والتاء .....

896 ..... الرابع : أن تصنيف إلي مضاف .....

896 ..... الخامس : الاسم الذي بني مع اسم .....

896 ..... السادس : من الأسماء المحكية .....

897 ..... السابع : الإضافة إلي الجمع .....

898 ..... الضرب الثاني من الرابع من القسمة الأولي .....

898 ..... اشارة .....

898 ..... والضرب الأول ينقسم ثلاثة أقسام .....

898 ..... الأول : ما كان قبل لامه ياء زائدة أو واو .....



- 898 ..... الثاني : الإضافة إليّ فَعِيلٌ وفَعِيلٌ ولا مَاتَهَنَ واوَاتٌ وما كان في اللفظ بمنزلة لهما
- 898 ..... الثالث : الإضافة إليّ كل اسم آخره ياء ان مدغمة إحداهما في الأخرى
- 899 ..... الضرب الثاني : ما يحذف آخره عند الإضافة من الالفات والياءات
- 899 ..... إشارة
- 899 ..... الأول من ذلك : وهو ما كان عليّ أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخره ياء قبلها مكسور
- 899 ..... الثاني : الإضافة إليّ كل اسم آخره ألف زائدة لا ينون وهو عليّ أربعة أحرف
- 900 ..... الثالث : الإضافة إليّ كل اسم كان آخره ألفا وكان عليّ خمسة أحرف
- 900 ..... الخامس من القسمة الأولى : وهو ما أضيف إليّ الأسماء المحذوفة قبل الإضافة
- 900 ..... إشارة
- 900 ..... الأول من ذلك : الإضافة إليّ بنات الحرفين
- 901 ..... الثاني : الإضافة إليّ ما فيه الزوائد من بنات الحرفين
- 903 ..... الثالث : الإضافة إليّ ما ذهب فؤوه من بنات الحرفين
- 904 ..... باب ما غير في التّسبب
- 904 ..... إشارة
- 904 ..... الأول : ما جاء معدولا عليّ غير قياس وهو يجيء عليّ ضربين
- 905 ..... الضرب الثاني : ما جاء معدولا محذوفا منه إحدى الياءين
- 905 ..... الثاني : ما يكون علما خلافة إذا لم يرد به ذلك
- 905 ..... الثالث : ما تحذف منه ياء الإضافة
- 906 ..... الرابع : ما يكون مذكرا بوصف به مؤنث
- 907 ..... هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين
- 907 ..... إشارة
- 908 ..... ذكر أبنية المتعدي من الثلاثي
- 908 ..... إشارة
- 908 ..... الضرب الأول : فعل يفعل
- 910 ..... الضرب الثاني : فعل يفعل

- 910 ..... الضرب الثالث : فعل يفعل .....
- 912 ..... ذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال علي بناء واحد لتقارب المعاني .....
- 912 ..... اشارة .....
- 912 ..... الضرب الأول : المتفقة في المصدر .....
- 914 ..... الضرب الثاني : المتفقة في الصفة .....
- 916 ..... الضرب الثالث : المتفقة في الفعل .....
- 916 ..... اشارة .....
- 916 ..... الأول من فعل يفعل ما كان حسنا أو قبيحا .....
- 916 ..... الثاني : الصغر والكبر .....
- 917 ..... الثالث : الضعف والجبن وضدهما .....
- 917 ..... هذا باب ما يختلط فيه (فعل يفعل) كثيرا وهو ما كان من الرفع والضعف .....
- 918 ..... باب : فعل يفعل من حروف الحلق .....
- 921 ..... باب نظائر الثلاثي الصحيح من المعتل .....
- 923 ..... باب ذكر المصادر التي تضارع الأسماء .....
- 923 ..... اشارة .....
- 923 ..... أحدهما : حرف التأنيث فيه ألف والآخر هاء .....
- 923 ..... القسم الأول : ما جاء من المصادر فيه ألف التأنيث .....
- 923 ..... القسم الثاني علي ضربين .....
- 924 ..... الضرب الثاني : الذي لا علامة فيه للتأنيث .....
- 925 ..... باب ذكر الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرها .....
- 925 ..... اشارة .....
- 927 ..... الأول : فعّل .....
- 927 ..... الثاني : أفعّل .....
- 928 ..... الثالث : فاعل .....
- 929 ..... باب دخول (فعّلت) علي (فعلت) لا يشركه في ذلك : (أفعلت) .....

- 930 ..... باب دخول التاء علي فعّل .
- 930 ..... باب افتراق فعلت وافعلت .
- 931 ..... القسم الثاني : ما فيه زائد من بنات الثلاثة ..
- 931 ..... اشارة .
- 931 ..... الأول : انفعّل ..
- 931 ..... الثاني : افتعلل ..
- 932 ..... الثالث : استنفعّل ..
- 933 ..... الرابع : افعاللت ..
- 933 ..... الخامس : افعللت ..
- 933 ..... السادس : افعوعل ..
- 933 ..... السابع : افعوّل ..
- 933 ..... الثامن : افعللل ..
- 933 ..... باب مصادر ما لحقته هذه الزوائد ..
- 934 ..... باب ما لحقته الهاء عوضا .
- 935 ..... باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعني واحد ..
- 936 ..... هذا باب ما يكثر فيه المصدر من (فعلت) ..
- 937 ..... ذكر الفعل الرباعي وهو القسم الثاني من أول قسمة ..
- 937 ..... اشارة .
- 937 ..... باب ما لا يجوز أن تعديه من الثلاثي والرباعي ..
- 938 ..... هذا باب نظير (ضربته ضربة) من هذه الأبواب كلّ المصادر ..
- 939 ..... ذكر المشتقّ من ذوات الثلاثة علي مثال المضارع مما أوله ميم ..
- 940 ..... باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي فيه لامت ..
- 940 ..... اشارة .
- 941 ..... باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو فيه فاء ..
- 941 ..... باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة زيادة بزيادة أو غير ..

- 942 ..... باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله) .....
- 943 ..... باب ما يستغني فيه عن ما أفعلة بما أفعال فعله .....
- 943 ..... اشارة .....
- 943 ..... باب ما أفعله علي معنيين أحدهما علي معني الفاعل والآخر علي معني الصفة .....
- 943 ..... باب ما تقول العرب ما أفعله وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظا ولا يقاس عليه .....
- 944 ..... باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة .....
- 945 ..... باب ما يسكن استخفافا في الاسم والفعل .....
- 947 ..... هذا باب الإمالة .....
- 947 ..... اشارة .....
- 949 ..... ذكر ما يمنع الألف من الإمالة .....
- 951 ..... باب الراء .....
- 953 ..... ذكر الفتحة الممالة نحو الكسرة .....
- 953 ..... ذكر عدة ما يكون عليه الكلم .....
- 953 ..... اشارة .....
- 954 ..... ما جاء علي حرفين .....
- 956 ..... باب ما جاء علي ثلاثة أحرف .....
- 959 ..... الأبنية بأقسامها .....
- 960 ..... أبنية الثلاثي .....
- 961 ..... أبنية الأسماء الرباعية .....
- 961 ..... اشارة .....
- 961 ..... الأول : فعلل .....
- 961 ..... الثاني : فعلل .....
- 961 ..... الثالث : فعلل .....
- 961 ..... الرابع : فعلل .....
- 961 ..... الخامس : فعلل .....

- 962 ..... أبنية الأسماء الخماسية ..
- 962 ..... اشارة ..
- 962 ..... الأول : فعّل ..
- 962 ..... الثاني : فعلّل ..
- 962 ..... الثالث : فعّل ..
- 962 ..... الرابع : فعّل ..
- 962 ..... [الأسماء الثلاثية ذوات الزوائد] ..
- 962 ..... القسم الأول : ما زيدت فيه الهمزة ..
- 965 ..... الثاني : ما زيدت فيه الألف من الأسماء الثلاثية ..
- 965 ..... اشارة ..
- 967 ..... لحاقها رابعة مع غيرها من الزوائد ..
- 968 ..... لحاقها خامسة مع غيرها من الزوائد ..
- 968 ..... لحاقها خامسة وبعدها حرف ليس من حروف الزوائد ..
- 968 ..... لحاقها خامسة للتأنيث ..
- 969 ..... لحاقها خامسة وبعدها همزة للتأنيث ..
- 969 ..... لحاقها سادسة للتأنيث مع غيرها ..
- 969 ..... لحاقها خامسة وبعدها نون ..
- 970 ..... لحاقها سادسة وبعدها همزة للتأنيث ..
- 970 ..... الثالث ما زيدت فيه الياء من الأسماء الثلاثية ..
- 971 ..... الرابع : ما زيدت فيه النون ..
- 971 ..... الخامس : ما زيدت فيه التاء من الأسماء الثلاثية ..
- 972 ..... السادس : الميم ..
- 972 ..... السابع : الواو ..
- 974 ..... باب الزيادة بتكرير حرف من الأصل في الثلاثي ..
- 974 ..... اشارة ..

- 974 ..... الأول : ما ضوعفت فيه العين
- 974 ..... الثاني : ما ضوعفت لآمه
- 975 ..... الثالث : ما ضوعفت عينه ولامه
- 976 ..... ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة
- 976 ..... إشارة
- 976 ..... الأول من ذلك : لحاق الواو ثلاثة زائدة
- 977 ..... الثاني : زيادة الياء في الرباعي
- 978 ..... الثالث لحاق الألف في ذوات الأربعة
- 978 ..... إشارة
- 978 ..... لحاقها رابعة لغير التأنيث
- 978 ..... لحاقها خامسة لغير التأنيث
- 979 ..... لحاقها خامسة للتأنيث
- 979 ..... الرابع : لحاق النون في الرباعي ثانية
- 980 ..... باب ما الزيادة فيه تكرير في الرباعي
- 980 ..... لحاقها من موضع الثاني
- 980 ..... لحاقها من موضع الثالث
- 980 ..... إلحاقها من موضع الرابع
- 980 ..... إشارة
- 981 ..... الأول : لحاق الياء خامسة
- 981 ..... الثاني : لحاق الواو خامسة
- 981 ..... الثالث : لحاق الألف سادسة لغير التأنيث
- 982 ..... باب أبنية ما أعرب من الأعجمية
- 982 ..... إشارة
- 982 ..... الأول : ما بنته من كلامها
- 982 ..... الثاني : ما بنته علي غير أبنية كلامها

- 984 ..... ما ذكر أنه فات سيويه من الأئمة .
- 985 ..... ذكر ما بنت العرب من الأفعال .
- 985 ..... اشارة .
- 985 ..... الأول : ما لا زيادة فيه الثلاثي .
- 985 ..... الثاني : ما فيه زائد وهو ينقسم ثلاثة أقسام .
- 988 ..... ما ألحق بالرباعي .
- 988 ..... اشارة .
- 988 ..... بناء الأفعال من بنات الأربعة بلا زيادة .
- 989 ..... ما فيه زيادة من الرباعي وألف الوصل .
- 990 ..... ذكر التصريف .
- 990 ..... اشارة .
- 990 ..... الأول : الزيادة .
- 990 ..... اشارة .
- 990 ..... الأول : الهمزة .
- 991 ..... الثاني : الألف .
- 991 ..... الثالث : الياء .
- 992 ..... الرابع : الواو .
- 993 ..... الخامس : الهاء .
- 993 ..... السادس : الميم .
- 994 ..... السابع : النون .
- 996 ..... الثامن : التاء .
- 997 ..... التاسع : السين .
- 997 ..... العاشر : اللام .
- 997 ..... الثاني من القسم الأول : وهو الإبدال .
- 997 ..... اشارة .

- 997 ..... الأول : الهمزة
- 999 ..... الثاني : الألف
- 999 ..... اشارة
- 999 ..... الضرب الأول : إبدال الألف من الياء
- 1002 ..... الضرب الثاني : إبدال الألف من الواو
- 1002 ..... اشارة
- 1003 ..... إبدال الألف من الواو وهي عين
- 1004 ..... إبدال الهاء من الواو وهي فاء
- 1004 ..... الضرب الثالث : إبدال الألف من النون
- 1005 ..... [إبدال الياء]
- 1005 ..... إبدال الياء من الواو
- 1006 ..... إبدال الياء من الواو
- 1008 ..... إبدال الياء من الألف
- 1008 ..... إبدال الياء من الواو وهي فاء
- 1008 ..... إبدال الياء من الواو وهي عين
- 1009 ..... إبدالها من الواو الزائدة
- 1009 ..... إبدال الياء من المدغم عينا
- 1009 ..... إبدال الياء من الواو تشبيها بما يوجب القلب
- 1011 ..... [إبدال الواو]
- 1011 ..... إبدال الواو من الياء
- 1011 ..... إبدال الواو مكان الهمزة
- 1012 ..... [إبدال التاء]
- 1012 ..... إبدال التاء : أبدلوها من الواو والياء
- 1013 ..... إبدال التاء من الياء
- 1013 ..... الشذوذ



- 1013 ..... [إبدال الدال]
- 1013 ..... إبدال الدال في افتعل وفعلت
- 1014 ..... إبدال الطاء
- 1015 ..... إبدال الميم
- 1015 ..... إبدال الجيم
- 1016 ..... إبدال اللام
- 1016 ..... الهاء
- 1016 ..... النون
- 1016 ..... الحذف
- 1018 ..... التحويل والنقل
- 1018 ..... اشارة
- 1024 ..... ذكر ما يتم ويصحح ولا يعلّ
- 1025 ..... هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا
- 1025 ..... اشارة
- 1025 ..... [تابع] هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا
- 1025 ..... باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع علي الأصل
- 1026 ..... باب (فعل) من (فوعلت) من (قلت) وفعلت من (بعث)
- 1028 ..... باب ما الهمز فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو
- 1030 ..... باب ما يخرج علي الأصل إذا لم يكن حرف إعراب
- 1030 ..... باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا
- 1030 ..... اشارة
- 1031 ..... ما بني علي : أفعلاء وأصله (فعلاء)
- 1031 ..... جعل الأصول التي لا بدّ من حفظها لاستخراج المسائل بجميع أقسامها
- 1032 ..... باب الياء المتحركة
- 1034 ..... الواو المتحركة

- 1037 ..... ذكر تكرر هذه الحروف المعتلة واجتماع بعضها مع بعض
- 1040 ..... مسائل التصريف
- 1040 ..... اشارة
- 1040 ..... ذكر النوع الأول من ذلك
- 1059 ..... الضرب الثاني ما قيس علي كلام العرب وليس من كلامهم
- 1062 ..... الضرب الثاني مما قيس من المعتلّ علي الصحيح
- 1062 ..... اشارة
- 1062 ..... القسم الأول : المسائل المبنية من الياء
- 1067 ..... القسم الثاني : المسائل المبنية من الواو
- 1073 ..... القسم الثالث : المسائل المبنية من الهمزة
- 1077 ..... باب اجتماع الحروف المعتلة في كلمة
- 1077 ..... اشارة
- 1077 ..... الأول : اجتماع الياء والواو في كلمة
- 1079 ..... الثاني : اجتماع الياء والهمزة
- 1080 ..... الثالث : اجتماع الواو والهمزة
- 1080 ..... الرابع : اجتماع الثلاثة
- 1083 ..... باب ما ذكره الأخفش من المسائل علي مثال مرمريس
- 1085 ..... باب : من مسائل الجمع
- 1087 ..... باب الإدغام
- 1087 ..... اشارة
- 1087 ..... مخارج الحروف ستة عشر
- 1089 ..... أصناف هذه الحروف أحد عشر صنفا
- 1089 ..... اشارة
- 1089 ..... الأول : المجهورة
- 1089 ..... الثاني : المهموسة

1090 ..... الثالث : الشديد من الحروف

1090 ..... الرابع : الحروف الرتخوة

1090 ..... الخامس : الحرف المنحرف

1090 ..... السادس : الشديد الذي يخرج معه الصوت

1090 ..... السابع : المكرر

1090 ..... الثامن : اللينة

1091 ..... التاسع : الهاوي

1091 ..... العاشر : المطبقة

1091 ..... الحادي عشر : المنفتحة

1092 ..... ذكر الإدغام

1092 ..... اشارة

1092 ..... النوع الأول : إدغام الحرفين

1096 ..... النوع الثاني من الإدغام وهو ما أدغم للتقارب

1096 ..... اشارة

1097 ..... ذكر ما يدغم في مقاربه

1097 ..... اشارة

1097 ..... الأول : ما يدغم من حروف الحلق

1097 ..... اشارة

1097 ..... العين مع الهاء

1097 ..... الحاء مع العين

1097 ..... الغين مع الخاء

1099 ..... الخاء مع الغين

1099 ..... القاف مع الكاف

1099 ..... الكاف مع القاف

1099 ..... السادس الجيم مع الشين

- 1099 ..... السابع اللام مع الراء .
- 1099 ..... النون مع الراء واللام والميم .
- 1099 ..... النون مع الباء .
- 1100 ..... النون مع الواو .
- 1101 ..... النون مع الياء .
- 1104 ..... الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا .
- 1104 ..... الدال مع الطاء .
- 1104 ..... الطاء مع التاء .
- 1104 ..... التاء مع الدال .
- 1105 ..... باب الصاد والزاي والسين .
- 1105 ..... اشارة .
- 1105 ..... الزاي مع الصاد .
- 1105 ..... الزاي والسين .
- 1105 ..... باب الظاء والذال والتاء .
- 1105 ..... الظاء مع الذال .
- 1105 ..... التاء مع الظاء .
- 1105 ..... الذال مع التاء .
- 1105 ..... إدغام مخرج في مخرج يقاربه .
- 1108 ..... ذكر ما امتنع من الحروف المتقاربة .
- 1108 ..... الحروف التي لا تدغم في المقاربة .
- 1108 ..... هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه .
- 1109 ..... هذا باب ما يقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات .
- 1109 ..... هذا باب ما كان شاذًا : ممّا خففوا عليّ ألسنتهم وليس بمطرّد .
- 1111 ..... باب ضرورة الشّاعر .
- 1111 ..... اشارة .

- 1111 ..... ذكر الذي يحسن من ذلك ويقاس عليه .....
- 1111 ..... اشارة .....
- 1111 ..... الأول من الضرب الأول .....
- 1113 ..... الثاني من الضرب الأول .....
- 1115 ..... الثالث من الضرب الأول .....
- 1118 ..... الرابع من الضرب الأول من الزيادة .....
- 1118 ..... الضرب الثاني : مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه .....
- 1118 ..... اشارة .....
- 1118 ..... الأول : قصر الممدود .....
- 1118 ..... الثاني : تخفيف المشدد في القوافي .....
- 1120 ..... ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه .....
- 1120 ..... اشارة .....
- 1121 ..... الأول : الزيادة .....
- 1123 ..... الثاني : الحذف .....
- 1123 ..... الأول منه : حذف التتوين لالتقاء الساكنين .....
- 1123 ..... الثاني منه : أن تحذف للإضافة والألف واللام ما كنت تحذفه للتتوين .....
- 1124 ..... الثالث منه : ما رخم في غير نداء .....
- 1125 ..... الرابع منه : أن تحذف من الممكني في الوصل .....
- 1126 ..... الخامس منه : حذف الفاء من جواب الجزاء .....
- 1127 ..... السادس منه : ما حذف منه المنعوت وذكر النعت .....
- 1127 ..... الثالث : مما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده .....
- 1130 ..... الرابع : هو إبدال حرف اللين من حرف صحيح .....
- 1134 ..... الخامس : تغيير وجه الإعراب للقافية .....
- 1136 ..... السابع : تأنيث المذكر علي التأويل .....
- 1140 ..... الفهرس .....



سرشناسه : ابن سراج، محمد بن سري، - 316ق.

عنوان و نام پديدآور : الأصول في النحو / تأليف العلامة أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف ب «ابن السراج»؛ تحقيق محمد عثمان

مشخصات نشر : قاهره : مكتبة الثقافة الدينية ، 1430ق = 2009م = 1387

مشخصات ظاهري : 2 ج

يادداشت : عربي

موضوع : ادبيات عرب -- نحو

توضيح : «الأصول في النحو» اثر عربي ابن سراج ابوبكر محمد بن سري بن سهل (316 ق / 929 م) در علم نحو و قواعد مربوط به آن مي باشد. هدف نويسنده از نوشتن اين كتاب، ذكر اصول و موارد است كه در كلام عرب شيوع داشته و اشاره به علتى كه بعضى از قواعد تكرر مي شوند.

ياقوت درباره اين كتاب گفته است: «اصول و قواعد نحوي پراكنده و غير قابل فهم بود تا اينكه ابن سراج آن ها را در كتاب اصول خود گردآورد و قابل فهم گردانيد».

شرح هايي كه علماي بعد از او بر اين كتاب نوشته اند، مؤيد ارزش و اهميت كتاب است.

پاورقي ها مربوط به ذكر اسانيد و شرح و تعليقاتي است كه محقق براي متن نوشته است.

ص: 1

المجلد 1

إشارة









## مقدمة التحقيق

### إشارة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صَلَّى الله عليه وسلّم .

أما بعد :

فإن علم النحو ، أو علم ضبط النطق اللساني ، وإعراب الكلمات بحركاتها الصحيحة الخالية من اللحن ، علم من أجل العلوم التي وضعت لحفظ اللغة العربية ، وضبط قواعدها ، إذ بهذا العلم يتوصل إلي أعظم مطلوبين ، ألا وهما :

1 - المحافظة علي كتاب الله تعالى من اللحن .

2 - والمحافظة علي كلام رسوله صَلَّى الله عليه وسلّم من اللحن أيضا ، إذ أن ذلك قد يدخل في الكذب عليه صَلَّى الله عليه وسلّم .

وقد رأيت أن أقدم بمقدمة مفيدة تكون دليلا لمحبي النحو ، أتحدث فيها عن اللغة ووضعها وأصلها ، وكيفية ثبوتها ، ومباحث مختصرة في علم النحو ، ليتبينوا أهمية هذا العلم وفائدته .

وقبل الشروع في الكتاب نصدّر بمقالة ذكرها أبو الحسين أحمد بن فارس في أول كتابه فقه اللغة : قال : اعلم أن لعلم العرب أصلا وفرعا ، أمّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل و فرس وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند المتعلم .

وأما الأصل فالقول علي وضع اللغة وأوليتها ومنشئها ثم علي رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا .

ص: 5

والناس في ذلك رجلا ن : رجل شغل بالفروع فلا يعرف غيره ، وآخر جمع الأمرين معا ، وهذه هي الرتبة العليا لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة وعليها يعول أهل النظر والفتيا ، وذلك أن طالب العلم اللغوي يكتفي من أسماء الطويل باسم الطويل ، ولا يضيره ألا يعرف الأشق والأمق وإن كان في علم ذلك زيادة فضل .

وإنما لم يضره خفاء ذلك عليه ؛ لأنه لا يكاد يجد منه في كتاب الله تعالى شيئا فيحوج إلي علمه ويقلّ مثله أيضا في ألفاظ رسول الله إذ كانت ألفاظه السهلة العذبة .

ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها لعيّ بكثير من علم محكم الكتاب والسنة ، ألا تري قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ ...) إلي آخر الآية [الأنعام : 52] .

فسرّ هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشيّ من الكلام .

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول : أن متوسّما بالأدب لو سئل عن الجزم والتسويد في علاج التوق فتوقف أو عيّ به ، أو لم يعرفه ، لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصا شائنا ؛ لأن كلام العرب أكثر من أن يحصي ، ولو قيل له : هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات ؟ ثم لم يعلمه لنقصه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب ، لا أن ذلك يرده عن دينه أو يجره لمأثم ، كما أن متوسّما بالنحو لو سئل عن قول القائل : [الطويل]

لهنّك من عبسية لوسيمة

علي هنوات كاذب من يقولها

فتوقف أو فكر أو استمهل لكان أمره في ذلك عند أهل الفضل هيّنا ، لكن لو قيل له مكان (لهنك) : ما أصل القسم ؟ وكم حروفه ؟ وما الحروف المشبهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوبا وخبره مرفوعا ؟ فلم يجب لحكم عليه بأنه لم يشام صناعة النحو قط ، فهذا الفصل بين الأمرين .

وسوف نعرض الآن علي ذكر المباحث التي نريد عرضها :

## المبحث الأول : في حد اللغة وتعريفها

قال أبو الفتح ابن جنبي في "الخصائص" : حدّ اللغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم.

ثم قال : وأما تصريفها فهي (فعللة) من لغوت ، أي : تكلمت ، وأصلها لغوة ككرة وقلّة وثبة كلّها لاماتها واوات ، لقولهم : كروت بالكرة ، وقلوت بالقلّة ، ولأنّ ثبة كأنها من مقلوب تاب يثوب.

وقالوا : فيها لغات ولغون كثبات وثبون.

وقيل منها لغى يلغى إذا هذى ، قال : [الرجز]

وربّ أسراب حجيج كظّم

عن اللّغا ورفث التّكلم

وكذلك اللّغو قال تعالى : (وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا) [الفرقان : 72] أي : بالباطل.

وفي الحديث : " من قال في الجمعة صه فقد لغا" (1) أي : تكلم. انتهى كلام ابن جنبي.

وقال إمام الحرمين في " البرهان" : اللغة من لغى يلغى من باب رضي إذا لهج بالكلام ، وقيل : من لغى يلغى.

وقال ابن الحاجب في " مختصره" : حدّ اللغة كلّ لفظ وضع لمعني.

وقال الأسنوي في " شرح منهاج الأصول" : اللغات : عبارة عن الألفاظ الموضوعّة للمعاني

## المبحث الثاني : في بيان واضع اللغة

### إشارة

أتوقيف هي ووحى أم اصطلاح وتواطؤ؟

قال الإمام السيوطي في " المزهر" : قال أبو الحسين أحمد بن فارس في " فقه اللغة" : اعلم أنّ لغة العرب توقيف ، ودليل ذلك قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) [البقرة : 32].

فكان ابن عباس يقول : علّمه الأسماء كلها ، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وجمل وحمار ، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها.

ص: 7



وروي خصيف عن مجاهد قال : علّمه اسم كلّ شيء.

وقال غيرهما : إنّما علّمه أسماء الملائكة.

وقال آخرون : علّمه أسماء ذرّيّته أجمعين.

قال ابن فارس : والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عبّاس.

فإن قال قائل : لو كان ذلك كما نذهب إليه لقال : ثم عرضهنّ أو عرضها ، فلما قال : عرضهم ، علم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة ؛ لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل : عرضهم ، ولما لا يعقل : عرضها أو عرضهنّ.

قيل له : إنّما قال ذلك - والله أعلم - لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل ، وهي سنّة من سنن العرب - أعني : باب التغليب - وذلك كقوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) [النور : 45].

فقال : (منهم) تغليبا لمن يمشي علي رجلين وهم بنو آدم.

فإن قال : أفقولون في قولنا : سيف وحسام وعضب إلي غير ذلك من أوصافه إنه توقيف حتي لا يكون شيء منه مصطلحا عليه قيل له : كذلك نقول.

والدليل علي صحته إجماع العلماء علي الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولي مآ في الاحتجاج (بنا) لو اصطلحنا علي لغة اليوم ولا فرق.

ولعل ظانا يظنّ أن اللغة التي دللنا علي أنها توقيف إنّما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد ، وليس الأمر كذلك ، بل وقّف الله عزّ وجلّ آدم عليه السّلام علي ما شاء أن يعلّمه إياه مما احتاج إلي علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علّم بعد آدم من الأنبياء صلوات الله عليهم نبيا نبيا ما شاء الله أن يعلّمه ، حتي انتهى الأمر إلي نبينا محمد فاتاه الله من ذلك ما لم

يؤتته أحدا قبله تماما علي ما أحسنه من اللغة المتقدمة ، ثم قرّ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت ، فإن تعمّل اليوم لذلك متعمّل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويردّه.

ولقد بلغنا عن أبي الأسود الدؤلي أن امراء كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود. فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تبلغك ، فقال له : يابن أخي إنه لا خير لك فيما لم يبلغني.

فعرّفه بلطف أن الذي تكلم به مختلق.

وخلّة أخري : إنه لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا علي تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ، فكنا نستدلّ بذلك علي اصطلاح قد كان قبلهم.

وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم - وهم البلغاء والفصحاء - من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به وما علمناهم اصطلاحوا علي اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم.

ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضي إلا بانقضائه ولا تزول إلا بزواله ، وفي كل ذلك دليل علي صحّة ما ذهبنا إليه من هذا الباب. هذا كله كلام ابن فارس وكان من أهل السنة.

## رأي ابن جني

وقال ابن جني في " الخصائص " وكان هو وشيخه أبو عليّ الفارسي معتزليّين : باب القول علي أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟

هذا موضع محوج إلي فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر علي أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي ولا توقيف ، إلا أن أبا علي - رحمه الله - قال لي يوما : هي من عند الله واحتج بقوله تعالى : ( وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ) وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدّر آدم علي أن واضع عليها.

وهذا المعني من عند الله سبحانه لا محالة فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به.

وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال به في بعض كلامه ، وهذا أيضا رأي أبي الحسن علي أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه ، وعلي أنه قد فسّر هذا بأن قيل : إنه تعالي علّم آدم



أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات : العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرّومية وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إن ولده تفرّقوا في الدنيا وعلق كلّ واحد منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واطمحلّ عنه ما سواها لبعدهم عهدهم بها.

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء علي القول به.

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء وحدها دون غيرها مما ليس بأسماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟

قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد منفرد من الاسم ، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الفعل والحرف ، فلما كانت الأسماء من القوّة والأوليّة في النفس والرتبة علي ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها عمّا هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها.

قال : ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأنّ اللغة لا تكون وحيا ، وذلك أنهم ذهبوا إلي أن أصل اللغة لا بدّ فيه من المواضع.

قالوا : وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجوا إلي الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا إذا ذكر عرف به ما مسّماه ؛ ليمتاز عن غيره وليغني بذكره عن إحضاره إلي مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلي ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني ، وحال اجتماع الضدّين علي المحلّ الواحد ، وكيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والتّعذر مجراه ، فكأنهم جاؤوا إلي واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا : إنسان ، فأبى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلي ذلك فقالوا : يد عين رأس قدم ، أو نحو ذلك ، فمتي سمعت اللفظة من هذا عرف معنيّها ، وهلمّ جرّا فيما سوي ذلك من الأسماء والأفعال والحروف.

ثم لك من بعد ذلك أن تتقل هذه المواضع إلي غيرها فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه (مرد) ، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه (سر) وعلي هذا بقية الكلام.

وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية فوقعت المواضع عليها لجاز أن تتقل ويولّد منها لغات كثيرة من الرومية والزنجية وغيرهما ، وعلي هذا ما نشاهده الآن من اختراع الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء كالتّجار والصانغ والحانك والبنّاء ، وكذلك المّالّح قالوا : ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعا عليه بالمشاهدة والإيماء.

قالوا : والقديم - سبحانه - لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا علي شيء ؛ إذ قد ثبت أن المواضع لا بدّ معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو الموماً إليه والمشار نحوه.

قالوا : والقديم - سبحانه - لا جارحة له فيصحّ الإيماء والإشارة منه بها ، فبطل عندهم أن تصحّ المواضع علي اللغة منه تقدست أسماؤه.

قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله تعالي اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها بان يقول : الذي كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا والذي كنتم تسمّونه كذا ينبغي أن تسمّوه كذا ، وجواز هذا منه - سبحانه - كجوازه من عباده ، ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال في حروف المعجم كالصورة التي توضع للمعميات والتراجم ، وعلي ذلك أيضا اختلفت أقلام ذوي اللغات كما اختلفت ألسن الأصوات المرتّبة علي مذاهيمهم في المواضع فهذا قول من الظهور علي ما تراه.

إلا أنني سألت يوما بعض أهله فقلت : ما تنكر أن تصحّ المواضع من الله سبحانه وإن لم يكن ذا جارحة بأن يحدث في جسم من الأجسام - خشبة أو غيرها - إقبالا علي شخص من الأشخاص وتحريكا لها نحوه ويسمع - في حال تحرك الخشبة نحو ذلك الشخص - صوتا يضعه اسما له ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات مع أنه - عزّ اسمه - قادر علي أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة فتقوم الخشبة في هذا الإيماء وهذه الإشارة مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضع ، وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضع أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيماء بها نحوه.

فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فأحكيه عنه وهو عندي وعلي ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع كون مواضعه القديم تعالي لغة مرتجلة غير ناقله لسانا إلي لسان ، فاعرف ذلك.

وذهب بعضهم إلي أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمامار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الطيبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد ، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل.

واعلم فيما بعد أنني علي تقادم الوقت دائم التّغيير والبحث عن هذا الموضوع ، فأجد الدّواعي والخوارج قوية التّجاذب لي مختلفة جهات التّغول علي فكري ، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقّة الإرهاف والرّقة ما يملك عليّ جانب الفكر حتي يكاد يطمح به أمام غلوة السّحر ، فمن ذلك ما تبه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حدوته علي أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده صحة ما وفّقوا لتقديمه منه ولطف ما أسعدوا به ، وفرق لهم ، عنه وانضاف إلي ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنّها من عند الله تعالي فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه وأنها وحي.

ثم أقول في ضد هذا : إنه كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبّهوا.

وتنبهنا علي تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالي قد خلق من قبلنا وإن بعد مداه عتّا من كان ألطف منا أذهانا وأسرع خواطر وأجرا جنانا ، فأقف بين الخلتين حسيرا وأكاثرهما فأنكفيء مكثورا ، وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف يا حدي الجهتين ويكفها عن صاحبتهما قلنا به ، هذا كله كلام ابن جني.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في "المحصول" وتبعه تاج الدين الأرموي في "الحاصل" وسراج الدين الأرموي في "التحصيل" ما ملخصه : النظر الثاني في الواضع : الألفاظ إما أن تدل علي المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس ، أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس ، والأول مذهب عباد بن

سليمان ، والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فورك ، والثالث مذهب أبي هاشم ، وأما الرابع فإما أن يكون الابتداء من الناس والتتمة من الله وهو مذهب قوم.

أو الابتداء من الله والتتمة من الناس وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني.

والمحققون متوقفون في الكل إلا في مذهب عباد.

ودليل فسادهم : أن اللفظ لو دلّ بالذات لفهم كلّ واحد منهم كلّ اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية واللازم باطل فالملزوم كذلك.

واحتجّ عباد بأنه لو لا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من بين الألفاظ بإزاء معني من بين المعاني ترجيحاً بلا مرجح وهو محال.

وجوابه : أن الواضع إن كان هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالإيجاد في وقت من بين سائر الأوقات ، وإن كان هو الناس فلعله لتعيين الخطران بالبال ودليل إمكان التوقف احتمال خلق الله تعالي الألفاظ ووضعها بإزاء المعاني ، وخلق علوم ضرورية في ناس بأن تلك الألفاظ موضوعة لتلك المعاني.

ودليل إمكان الاصطلاح إمكان أن يتولّى واحد أو جمع وضع الألفاظ لمعان ثم يفهموها لغيرهم بالإشارة كحال الوالدات مع أطفالهن.

وهذان الدليلان هما دليلاً إمكان التوزيع.

واحتجّ القائلون بالتوقيف بوجوه :

أولها - قوله تعالي : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) فالأسماء كلها معلّمة من عند الله بالنص وكذا الأفعال والحروف لعدم القائل بالفصل ، ولأن الأفعال والحروف أيضاً أسماء لأن الاسم ما كان علامة والتميز من تصرف النحاة لا من اللغة ولأن التكلم بالأسماء وحدها متعذر.

وثانيها - أنه سبحانه وتعالى ذمّ قوماً في إطلاقهم أسماء غير توقيفية في قوله تعالي : (إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا) [النجم : 23] وذلك يقتضي كون البواقي توقيفية.

وثالثها - قوله تعالى : ( وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ اللَّسَانِ ) [الروم : 22] والألسنة اللّحمانية غير مرادة لعدم اختلافها ، ولأن بدائع الصّنع في غيرها أكثر فالمراد هي اللغات.

ورابعها - وهو عقليّ - لو كانت اللغات اصطلاحية لاحتيج في التخاطب بوضعها إلي اصطلاح آخر من لغة أو كتابة ويعود إليه الكلام ويلزم إما الدّور أو التسلسل في الأوضاع وهو محال فلا بد من الانتهاء إلي التوقيف.

واحتجّ القائلون بالاصطلاح بوجهين :

أحدهما - لو كانت اللغات توقيفية لتقدّمت واسطة البعثة علي التوقيف والتقدّم باطل ، وبيان الملازمة أنها إذا كانت توقيفية فلا بدّ من واسطة بين الله والبشر وهو النبيّ ؛ لاستحالة خطاب الله تعالى مع كلّ أحد وبيان بطلان التقدّم قوله تعالى : ( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ) [إبراهيم : 4] وهذا يقتضي تقدّم اللغة علي البعثة.

والثاني - لو كانت اللغات توقيفية فذلك إما بأن يخلق الله تعالى علما ضروريّا في العاقل أنّه وضع الألفاظ لكذا أو في غير العاقل أو بالألّا يخلق علما ضروريا أصلا.

والأول باطل ، وإلّا لكان العاقل عالما بالله بالضرورة ؛ لأنه إذا كان عالما بالضرورة بكون الله وضع كذا لكذا كان علمه بالله ضروريّا ، ولو كان كذلك لبطل التكليف.

والثاني باطل ؛ لأن غير العاقل لا يمكنه إنهاء تمام هذه الألفاظ.

والثالث باطل ؛ لأن العلم بها إذا لم يكن ضروريا احتيج إلي توقيف آخر ولزم التسلسل.

والجواب عن الأولي من حجج أصحاب التوقيف : لم لا يجوز أن يكون المراد من تعليم الأسماء الإلهام إلي وضعها؟

ولا يقال : التعليم إيجاد العلم فإننا لا نسلّم ذلك بل التعليم فعل يترتب عليه العلم ولأجله يقال : علّمته فلم يتعلّم.

سلمنا أن التعليم إيجاد العلم لكن قد تقرّر في الكلام أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فعلي هذا : العلم الحاصل بها موجد لله.

سلمناه لكنّ الأسماء هي سمات الأشياء وعلاماتها مثل أن يعلم آدم صلاح الخيل للعدو والجمال للحمل والثيران للحرث ، فلم قلت : إن المراد ليس ذلك وتخصيص الأسماء بالألفاظ عرف جديد.

سلمنا أن المراد هو الألفاظ ولكن لم لا يجوز أن تكون هذه الألفاظ وضعها قوم آخرون قبل آدم وعلمها الله آدم؟

وعن الثانية أنه تعالى ذمهم لأنهم سمّوا الأصنام آلهة واعتقدوها كذلك.

وعن الثالثة : أن اللسان هو الجارحة المخصوصة ، وهي غير مرادة بالاتفاق والمجاز الذي ذكرتموه يعارضه مجازات آخر نحو : مخارج الحروف أو القدرة عليها فلم يثبت الترجيح.

وعن الرابعة : أن الاصطلاح لا يستدعي تقدّم اصطلاح آخر بدليل تعليم الوالدين الطفل دون سابقة اصطلاح ثمة.

والجواب عن الأولي من حجّتي أصحاب الاصطلاح : لا نسلم توقّف التوقيف علي البعثة لجواز أن يخلق الله فيهم العلم الضروري بأن الألفاظ وضعت لكذا وكذا.

وعن الثانية : لم لا يجوز أن يخلق الله العلم الضروري في العقلاء أن واضعا وضع تلك الألفاظ لتلك المعاني وعلي هذا لا يكون العلم بالله ضروريا.

سلمناه لكن لم لا يجوز أن يكون الإله معلوم الوجود بالضرورة لبعض العقلاء قوله :

(لبطل التكليف) قلنا : بالمعرفة أما بسائر التكاليف فلا. انتهى.

وقال أبو الفتح ابن برهان في كتاب "الوصول إلي الأصول" : اختلف العلماء في اللغة : هل تثبت توقيفا أو اصطلاحا؟ فذهبت المعتزلة إلي أن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحا وذهبت طائفة إلي أنها تثبت توقيفا.

وزعم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني : أن القدر الذي يدعوه الإنسان غيره إلي التّواضع يثبت توقيفا وما عدا ذلك يجوز أن يثبت بكل واحد من الطريقتين.

وقال القاضي أبو بكر : يجوز أن يثبت توقيفا ويجوز أن يثبت اصطلاحا ويجوز أن يثبت بعضه توقيفا وبعضه اصطلاحا والكلّ ممكن.

وعمدّة القاضي : أن الممكن هو الذي لو قدّر موجودا لم يعرض لوجوده محال ، ويعلم أن هذه الوجوه لو قدّرت لم يعرض من وجودها محال فوجب قطع القول بإمكانها.

وعمدّة المعتزلة : أن اللغات لا تدلّ علي مدلولاتها كالدلالة العقلية ، ولهذا المعني يجوز اختلافها ولو ثبتت توقيفا من جهة الله تعالى لكان ينبغي أن يخلق الله العلم بالصّيغة ، ثم يخلق العلم بالمدلول ، ثم يخلق لنا العلم بصيغة دليل علي ذلك المدلول ، ولو خلق لنا العلم بصفاته لجاز أن يخلق لنا العلم بذاته ، ولو خلق لنا العلم بذاته بطل التكليف وبطلت المحنة.

قلنا : هذا بناء علي أصل فاسد فإننا نقول : يجوز أن يخلق الله لنا العلم بذاته ضرورة ، وهذه المسألة فرع ذلك الأصل.

وعمدّة الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني : أن القدر الذي يدعوه الإنسان غيره إلي التواضع لو ثبت اصطلاحا لافتقر إلي اصطلاح آخر يتقدّمه وهكذا فيتسلسل إلي ما لا نهاية له.

قلنا : هذا باطل فإن الإنسان يمكنه أن يفهم غيره معاني الأسمي كالطفل ينشأ غير عالم بمعاني الألفاظ ، ثم يتعلّمها من الأبوين من غير تقدّم اصطلاح.

وعمدّة من قال : إنها تثبت توقيفا قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) وهذا لا حجّة فيه من جهة القطع فإنه عموم والعموم ظاهر في الاستغراق وليس بنصّ.

قال القاضي : أما الجواز فنثبت من جهة القطع بالدليل الذي قدّمته ، وأما كيفية الوقوع فأنا متوقف فإن دلّ دليل من السّمع علي ذلك ثبت به.

وقال إمام الحرمين في " البرهان " : اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات ، فذهب ذاهبون إلي أنها توقيف من الله تعالى ، وصار صائرون إلي أنها تثبت اصطلاحا وتواطؤا ، وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلي أن القدر الذي يفهم منه قصد التواطؤ لا بد أن يفرض فيه التوقيف .

والمختار عندنا أن العقل يجوّز ذلك كلّهُ ، فأما تجويز التوقيف فلا حاجة إلي تكلف دليل فيه ، ومعناه أن يثبت الله تعالى في الصدور علوماً بديهيةً بصيغ مخصوصة بمعاني فتيبين العقلاء الصّبيغ ومعانيها ، ومعني التوقيف فيها أن يلقوا وضع الصيغ علي حكم الإرادة والاختيار ، وأما الدليل علي تجويز وقوعها اصطلاحاً فهو أنه لا يبعد أن يحرك الله تعالى نفوس العقلاء لذلك ، ويعلم بعضهم مراد بعض ثم ينشئون علي اختيارهم صيغاً وتقرن بما يريدون أحوال لهم وإشارات إلي مسميّات ، وهذا غير مستنكر ، وبهذا المسلك ينطلق الطفل علي طوال ترديد المسموع عليه ما يريد تلقينه وإفهامه ، فإذا ثبت الجواز في الوجهين لم يبق لما تخيله الأستاذ وجه والتعويل في التوقيف وفرض الاصطلاح علي علوم تثبت في النفوس ، فإذا لم يمنع ثبوتها لم يبق لمنع التوقيف والاصطلاح بعدها معني ، ولا أحد يمنع جواز ثبوت العلوم الضرورية علي النحو المبين .

فإن قيل : قد أثبتتم الجواز في الوجهين عموماً ، فما الذي اتفق عندكم وقوعه ؟

قلنا : ليس هذا مما يتطرق إليه بمسالك العقول ، فإن وقوع الجائز لا يستدرك إلا بالسمع المحض ، ولم يثبت عندنا سمع قاطع فيما كان من ذلك ، وليس في قوله تعالى : ( وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ) دليل علي أحد الجائزين ؛ فإنه لا يمتنع أن تكون اللغات لم يكن يعلمها فعلمه الله تعالى إياها ، ولا يمتنع أن الله تعالى أثبتها ابتداءً وعلمه إياها .

وقال الغزالي في " المنحول " : قال قائلون : اللغات كلّها اصطلاحية إذ التّوقيف يثبت بقول الرسول عليه السّلام ، ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة .

وقال آخرون : هي توقيفية ؛ إذ الاصطلاح يعرض بعد دعاء البعض بالاصطلاح ، ولا بدّ من عبارة يفهم منها قصد الاصطلاح .



وقال آخرون ما يفهم منه : قصد التّواضع توقيفيّ دون ما عداه ، ونحن نجوّز كونها اصطلاحية بأن يحرك الله رأس واحد يفهم آخر أنه قصد الاصطلاح.

ويجوز كونها توقيفية بأن يثبت الربّ تعاليّ مراسم وخطوطا يفهم الناظر فيها العبارات ثم يتعلم البعض عن البعض.

وكيف لا يجوز في العقل كلّ واحد منهما ونحن نري الصبيّ يتكلم بكلمة أبويه؟! ويفهم ذلك من قرائن أحوالهما في حالة صغره فأذن الكل جائز.

وأما وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل ولا دليل في السمع وقوله تعاليّ : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) ظاهر في كونه توقيفيا وليس بقاطع ، ويحتمل كونها مصطلحا عليها من خلق الله تعاليّ قبل آدم. انتهى.

وقال ابن الحاجب في مختصره : الظاهر من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأشعري.

قال القاضي تاج الدين السبكي في "شرح منهاج البيضاوي" : معني قول ابن الحاجب :

القول بالوقف عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات ، وترجيح مذهب الأشعري بغلبة الظن.

قال : وقد كان بعض الصّوّف يقول : إن هذا الذي قاله ابن الحاجب مذهب لم يقل به أحد ؛ لأن العلماء في المسألة بين متوقّف وقاطع بمقالته ، فالقول بالظهور لا قائل به.

قال : وهذا ضعيف ؛ فإن المتوقّف لعدم قاطع قد يرجح بالظنّ ، ثم إن كانت المسألة ظنيّة اكتفي في العمل بها بذلك التّرجيح ، وإلا توقّف عن العمل بها.

ثم قال : والإنصاف أن الأدلة ظاهرة فيما قاله الأشعري ، فالمتوقّف إن توقّف لعدم القطع فهو مصيب وإن ادّعي عدم الظهور فغير مصيب.

هذا هو الحقّ الذي فاه به جماعة من المتأخرين منهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في "شرح العنوان".

وقال في رفع الحاجب : اعلم ان للمسألة مقامين :

أحدهما : الجواز فمن قائل : لا يجوز أن تكون اللغة إلا توقيفا ، ومن قائل : لا يجوز أن تكون إلا اصطلاحا .

والثاني : أنه ما الذي وقع علي تقدير جواز كل من الأ-مرين ، والقول بتجويز كل من الأ-مرين هو رأي المحققين ولم أر من صرح عن الأشعري بخلافه .

والذي أراه أنه إنما تكلم في الوقوع وأنه يجوز صدور اللغة اصطلاحا ، ولو منع الجواز لنقله عنه القاضي وغيره من محققي كلامه ، ولم أرهم نقلوه عنه ، بل لم يذكره القاضي وإمام الحرمين وابن القشيري والأشعري في مسألة مبدأ اللغات البتة ، وذكر إمام الحرمين الاختلاف في الجواز ، ثم قال : إن الوقوع لم يثبت وتبعه القشيري وغيره .

### المبحث الثالث : في حدّ الوضع

قال التاج السبكي في " شرح منهاج البيضاوي " : الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأوّل فهم منه الثاني .

قال : وهذا تعريف سديد ؛ فإنك إذا أطلقت قولك : ( قام زيد ) فهم منه صدور القيام منه .

قال : فإن قلت : مدلول قولنا : ( قام زيد ) صدور قيامه سواء أطلقنا هذا اللفظ أم لم نطلقه ، فما وجه قولكم : بحيث إذا أطلق ؟

قلت : الكلام قد يخرج عن كونه كلاما ، وقد يتغيّر معناه بالتقييد فإنك إذا قلت : ( قام الناس ) اقتضي إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم .

فإذا قلت : ( إن قام الناس ) خرج عن كونه كلاما بالكلية ، فإذا قلت : ( قام الناس إلا زيدا ) لم يخرج عن كونه كلاما ، ولكن خرج عن اقتضاء قيام جميعهم إلي قيام ما عدا زيدا .

فعلم بهذا أن لإفادة ( قام الناس ) الإخبار بقيام جميعهم شرطين :

أحدهما : ألا تبدئه بما يخالفه .

والثاني : ألا تختمه بما يخالفه .

وله شرط ثالث أيضا وهو أن يكون صادرا عن قصد فلا اعتبار بكلام النائم والساهي ، فهذه ثلاثة شروط لا بدّ منها وعلي السامع التنبّه لها.

فوضح بهذا أنك لا تستفيد قيام الناس من قوله : (قام الناس) إلا بإطلاق هذا القول فلذلك اشترطنا ما ذكرناه.

فإن قلت : من أين لنا اشتراط ذلك واللفظ وحده كاف في ذلك ؛ لأن الواضع وضعه لذلك؟

قلت : وضع الواضع له معناه أنه جعله مهياً لأن يفيد ذلك المعني عند استعمال المتكلم علي الوجه المخصوص ، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ كالألة الموضوعية لذلك.

فإن قلت : لو سمعنا (قام الناس) ولم نعلم من قائله هل قصده أم لا؟ وهل ابتدأه أو ختمه بما يغيّره أو لا؟ هل لنا أن نخبر عنه بأنه قال : قام الناس؟

قلت : فيه نظر ؛ يحتمل أن يقال بجوازه لأن الأصل عدم الابتداء والختم بما يغيّره ويحتمل أن يقال : لا يجوز لأن العمدة ليس هو اللفظ ، ولكنّ الكلام النفساني القائم بذات المتكلم وهو حكمه واللفظ دليل عليه مشروط بشروط ولم تتحقّق.

ويحتمل أن يقال : إن العلم بالقصد لا بدّ منه لأنه شرط والشكّ في الشرط يقتضي الشكّ في المشروط والعلم بعدم الابتداء والختم بما يخالفه لا يشترط لأنهما مانعان ، والشكّ في المانع لا يقتضي الشكّ في الحكم لأن الأصل عدمه.

قال : واختار والدي - رحمه الله - أنه لا بدّ من أن يعلم الثلاثة. انتهى.

### المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة

قال الزركشي في "البحر المحيط" : قال أبو الفضل بن عبدان في "شرائط الأحكام" وتبعه الجيلي في "الإعجاز" : لا تلزم اللغة إلا بخمس شرائط :

أحدها - ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثاني - عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشّريعات.

والثالث - أن يكون النقل عمّن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ومعدّ وعدنان فأما إذا نقلوا عمّن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولّدين فلا.

قال الزركشي : ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام بل في الإيضاح للفارسي ، ووجه بأنّ الاستشهاد بتقرير التّقلة كلامهم وأنه لم يخرج عن قوانين العرب.

وقال ابن جنّي : يستشهد بشعر المولّدين في المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ.

والرابع - أن يكون الناقل قد سمع منهم حسّاً وأما بغيره فلا.

والخامس - أن يسمع من الناقل حسّاً. انتهى.

وقال ابن جنّي في " الخصائص " : من قال : إن اللغة لا تعرف إلا نقلاً فقد أخطأ ؛ فإنها قد تعلم بالقرائن أيضاً فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر :  
[البيط]

قوم إذا الشرّ أبدي ناجذيه لهم

طاروا إليه زرافات ووحدانا

يعلم أن الزرافات بمعني الجماعات.

وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النباتية : اعلم أن اللّغوي شأنه أن يتقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه ، وأما التّحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللّغوي ، ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمّته ، ثم إن الفقيه يتلقّاه ويتصرّف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه.

قال أبو علي فيما حكاه ابن جنّي : يجوز لنا أن نقيس منشورنا علي منشورهم وشعرنا علي شعرهم.

### المبحث الخامس : في سعة اللغة

قال ابن فارس في " فقه اللغة " : باب القول علي لغة العرب ، وهل يجوز أن يحاط بها؟

قال بعض الفقهاء : كلام العرب لا يحيط به إلا نبيّ.

قال ابن فارس : وهذا كلام حرّي أن يكون صحيحا ، وما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادّعي حفظ اللغة كلّها ، فأما الكتاب المنسوب إلي الخليل ، وما في خاتمته من قوله : هذا آخر كلام العرب ، فقد كان الخليل أروع وأتقي لله تعالى من أن يقول ذلك.

وقد سمعت عليّ بن محمد بن مهرويه يقول : سمعت هارون بن هزاري يقول : سمعت سفيان بن عيينة يقول : من أحبّ أن ينظر إلي رجل خلق من الذهب والمسك فليُنظر إلي الخليل بن أحمد.

وأخبرني أبو داود سليمان بن يزيد عن ذلل المصاحفي عن النضر بن شميل قال : كنا نميل بين ابن عون والخليل بن أحمد أيهما تقدّم في الزهد والعبادة فلا ندري أيهما تقدّم؟

قال : وسمعت النضر بن شميل يقول : ما رأيت أحدا أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد.

قال : وسمعت النضر يقول : أكلت الدنيا بأدب الخليل وكتبه وهو في خصّ لا يشعر به.

قال ابن فارس : فهذا مكان الخليل من الدين ، افتراه يقدم علي أن يقول : هذا آخر كلام العرب؟!

ثم إن في الكتاب الموسوم به من الإخلال ما لا خفاء به علي علماء اللغة ، ومن نظر في سائر الأصناف الصحيحة علم صحّة ما قلناه. انتهى كلام ابن فارس.

وهذا الذي نقله عن بعض الفقهاء نصّ عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه فقال في أوائل الرسالة : لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ ، ولكنه لا يذهب منه شيء علي عامتها حتي لا يكون موجودا فيها من يعرفه ، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه ، لا يعلم رجل جميع السنن فلم يذهب منها عليه شيء ، وإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى علي السنن ، وإذا فرّق علم كلّ واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ، ثم ما ذهب منها عليه موجود عند غيره ، وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقلّ مما جمع غيره ، وليس قليل ما ذهب من السنن علي من جمع أكثرها ، دليلا علي أن يطلب علمه عند غير أهل طبقتهم من أهل

العلم بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتي يؤتي علي جميع سنن رسول الله - بأبي هو وأمي - ، فتفرد جملة العلماء بجملتها وهم درجات فيما وعوا منها.

وهذا لسان العرب عند خاصّتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه إلا من قبله منها ، ولا يشركها فيه إلا من اتّبعتها وقبله منها فهو من أهل لسانها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعمّ من علم أكثر السنن في العلماء. هذا نص الشافعي بحروفه.

وقال ابن فارس في موضع آخر : باب القول علي أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيرا من الكلام ذهب بذهاب أهله.

ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلي أنّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلّ ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير ، وأحر بهذا القول أن يكون صحيحا ؛ لأنّ نزي علماء اللّغة يختلفون في كثير مما قالته العرب ، فلا يكاد واحد منهم يخبر عن حقيقة ما خولف فيه ، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان ، ألا تري أنّا نسألهم عن حقيقة قول العرب في الإغراء : كذبك كذا. وعما جاء في الحديث من قوله صلّي الله عليه وسلّم : " كذب عليكم الحجّ ". وكذبك العسل.

وعن قول القائل : [الطويل]

كذبت عليكم أوعدوني وعلّوا

بي الأرض والأقوام قردان موظبا

وعن قول الآخر : [الكامل]

كذب العتيق وماء شنّ بارد

إن كنت سائلتي غبوقا فاذهبي

ونحن نعلم أن قول : (كذب) يبعد ظاهره عن باب الإغراء.

وكذلك قولهم : عنك في الأرض ، وعنك شيئا.

وقول الأفوه : [الرمل]

عنكم في الأرض إنّا مذحج

ورويدا يفضح الليل النهار

ومن ذلك قولهم : أعمد من سيّد قتله قومه. أي : هل زاد علي هذا ، فهذا من مشكل الكلام الذي لم يفسّر بعد ، وقال ابن ميادة : [الطويل]

وأعمد من قوم كفاهم أخوهم

صدام الأعادي حين فلت نيوبها

قال الخليل وغيره : معناه : هل زدنا علي أن كفينا إخواننا.

وقال أبو ذؤيب : [الكامل]

صخب الشوارب لا يزال كأنه

عبد لآل أبي ربيعة مسبح

فقوله : (مسبح) ما فسّر حتي الآن تفسيراً شافياً.

ومن هذا الباب قولهم : يا عيد مالك ويا هيء مالك ويا شيء مالك.

ولم يفسّروا قولهم : صه ، وويهك ، وإنيه.

ثم قال : قال : وعلماء هذه الشريعة وإن كانوا اقتصروا من علم هذا علي معرفة رسمه دون علم حقائقه ، فقد اعتاضوا عنه دقيق الكلام في أصول الدين وفروعه من الفقه والفرائض ، ومن دقيق النحو وجليله ، ومن علم العروض الذي يربأ بحسنه ودقته واستقامته علي كل ما تبجّح به الناسبون أنفسهم إلي الفلسفة ، ولكلّ زمان علم وأشرف العلوم علوم زماننا ، هذا ولله الحمد. هذا كلّ كلام ابن فارس.

### المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهم

الكلمة : حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً ، (وهي : أ - ب - ت - ث - ج ... ) وكل واحد منها رمز مجرد لا يدل إلا علي نفسه ، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمي : " الكلمة ". فاتصال الفاء بالميم - مثلاً - يوجد كلمة : " فم " ، واتصال العين بالياء فالنون ، يوجد كلمة : " عين " ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمة : " منزل " ... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرابعة - وغيرها - من انضمام بعض حروف الهجاء إلي بعض.

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل علي معني ؛ لكنه معني جزئي ؛ أي : مفرد ؛ فكلمة : "فم" حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين. أما حصول أمر من هذا الشيء ، أو عدم حصوله ... ، أما تكوينه ، أو وصفه ، أو دلالة علي زمان أو مكان ، أو معني آخر - فلا نفهمه من كلمة : "فم" وحدها. وكذلك الشأن في كلمة : "عين" ، و "منزل" وغيرهما من باقي الكلمات المفردة.

ولكن الأمر يتغير حين نقول : (الفم مفيد) - (العين نافعة) - (المنزل واسع النواحي) ، فإن المعني هنا يصير غير جزئي ؛ أي : غير مفرد ؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلي حدّ كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعاني الجزئية ، و تماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالاً ينشأ عنه معني مركب. فلا سبيل للوصول إلي المعني المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : اجتماع المعاني الجزئية بعضها إلي بعض ، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة.

ومن المعني المركب تحدث تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفي بها.

وهذه الفائدة - وأشباهاها - وإن شئت فقل : هذا المعني المركب ، هو الذي يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ؛ فهو : (المعني المركب) ، أو (المعني التام) ، أو (المعني المفيد) ، أو (المعني الذي يحسن السكوت عليه).

يريدون : أن المتكلم يري المعني قد أدي الغرض المقصود فيستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفي به ؛ فلا يستزيد من الكلام. بخلاف المعني الجزئي ، فإن المتكلم لا يقتصر عليه في كلامه ؛ لعلمه أنه لا يعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام. أو : لا يكتفي السامع بما فهمه من المعني الجزئي ، وإنما يطلب المزيد. فكلاهما إذا سمع كلمة مفردة مثل : باب ، أو : ريحان ، أو : سماء ، أو : سواها ... لا يقنع بها.

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، برغم أن لها معني جزئيًا لا تسمي (كلمة) بدونه ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعني جزئي واحد.



مما تقدم نعلم أن الكلمة هي : (اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل علي معني جزئي ؛ أي : مفرد). فإن لم تدل علي معني عربي وضعت لأدائه فليست كلمة ، وإنما هي مجرد صوت.

الكلام أو الجملة هو : (ما تتركب من كلمتين أو أكثر ، وله معني مفيد مستقل). مثل : أقبل ضيف. فاز طالب نبيه. لن يهمل عاقل واجبا ...

فلا بد في الكلام من أمرين معا ؛ هما : التركيب ، والإفادة المستقلة ، فلو قلنا : (أقبل) فقط ، أو : (فاز) فقط ، لم يكن هذا كلاما ؛ لأنه غير مركب.

ولو قلنا : أقبل صباحا ... أو : فاز في يوم الخميس ... أو : لن يهمل واجبه ... ، لم يكن هذا كلاما أيضا ؛ لأنه - علي رغم تركيبه - غير مفيدة فائدة يكتفي بها المتكلم أو السامع ...

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق ؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخرى مستترة ؛ كأن تقول للضيف : تفضل. فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهي : تفضل ، والأخرى مستترة ، وهي : أنت. ومثل : تفضل ، أسافر ... أو : نشكر أو : تخرج ... وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاما ، وإن كان ظاهره أنه مفرد.

الكلم هو : ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معني مفيد ، أم لم يكن لها معني مفيد. فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر ، القطن محصول أساسي في بلادنا. وغير المفيد مثل : إن تكثر الصناعات.

القول : هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظا مفردا أم مركبا ، وسواء أكان تركيبه مفيدا أم غير مفيد. فهو ينطبق علي : (الكلمة) كما ينطبق علي : (الكلام) وعلي : (الكلم).

فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق : (القول) ويصح أن يسمى : (قولا) علي الصحيح ، وقد سبقت الأمثلة. كما ينطبق أيضا علي كل تركيب آخر يشتمل علي كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل : إن مصر ... أو : قد حضر ... أو : هل أنت. أو : كتاب علي ... فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : (كلمة) ؛ لأنه ليس لفظا مفردا ، ولا يصح أن يسمى :

(كلاما) ؛ لأنه ليس مفيدا. ولا : (كلما) ؛ لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : (قولا).

ويقول أهل اللغة : إن (الكلمة) واحد : (الكلم). ولكنها قد تستعمل أحيانا بمعنى : (الكلام) ؛ فتقول : حضرت حفل تكريم الأوائل ؛ فسمعت (كلمة) رائعة لرئيس الحفل ، و (كلمة) أخرى لأحد الحاضرين ، و (كلمة) ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحترفين. ومثل : اسمع مني "كلمة" غالية ؛ وهي :

أحسن إلي الناس تستعبد قلوبهم

فطالما استعبد الإنسان إحسان

فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو : (الكلام) ، وهو استعمال فصيح ، يشيع علي السنة الأدباء وغيرهم.

وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم. وفعل ، وحرف.

### المبحث السابع : أقسام الكلمة (الاسم - الفعل - الحرف)

الاسم : كلمة تدل بذاتها علي شيء محسوس ، - مثل : نحاس ، بيت ، جمل ، نخلة ، عصفورة ، محمد ... ، أو شيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نبل ، نبوغ ... وهو في الحاليتين لا يقترن بزمن.

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلا علي أن الكلمة (اسم).

العلامة الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداع من الدواعي النحوية ، عرفنا أنها اسم ؛ مثل : كنت في زيادة صديق كريم. فكلمة : (زيارة) اسم ؛ لأنها مجرورة بحر الجر (في) ، وكلمة : (صديق) اسم ؛ لأنها مجرورة ؛ إذ هي (مضاف إليه) ، وكلمة : (كريم) اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهي نعت لها.

العلامة الثانية : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضي أن يكون في آخره ضممتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : جاء حامد ، رأيت حامدا ، ذهبت إلي حامد ، طار عصفور جميل ، شاهدت عصفورا جميلا ، استمعت إلي عصفور جميل ... وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء.

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهاها كما يكتبها علماء العروض هكذا : حامدن ، حامدن ، حامدن. عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... عصفورن جميلن ... أي : زيادة نون ساكنة في آخر الكلمة ؛ تحدث ريننا خاصًا ؛ وتنغيمًا عند النطق بها. ولهذا يسمونها : (التنوين) أي : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل ، ووضعوا مكان (النون) رمزا مختصرا يعنى عنها ، ويدل - عند النطق به - علي ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرمز هو : الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية ... علي حسب الجمل ... ويسمونه : (التنوين) ، كما كانوا يسمون النون السالفة ، واستغنوا بها الرمز المختصر عن (النون) ؛ فحذفوها في الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة ينطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف.

ومما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة. تلحق آخر الأسماء لفظًا ، لا خطأ ولا وقفًا.

العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة ، مثل : يا محمد ، ساعد الضعيف. يا فاطمة ، أكرمي أهلك. فنحن ننادي محمدا ، وفاطمة. وكل كلمة نناديها اسم ، ونداؤها علامة اسميتها.

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة ب (أل) مثل : العدل أساس الملك.

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوبا إليها - أي : إلي مدلولها - حصول شيء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوبًا منها إحدائه ، مثل : عليّ سافر. محمود لم يسافر. سافر يا سعيد. فقد تحدثنا عن (عليّ) بشيء نسبناه إليه. هو : السفر ، وتحدثنا عن (محمود) بشيء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من (سعيد) السفر. فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تتم به الفائدة الأساسية يسمى : إسنادًا ، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره ...

فالإسناد هو : (إثبات شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه).

هذا ، واللفظ الذي نسب إلي صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك ، يسمى : (مسندًا إليه) ، أي : منسوبا إليه الفعل ، أو الترك ، أو طلب منه الأداء. أما الشيء الذي حصل ووقع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طلب حصوله - فيسمى : (مسندًا) ، ولا يكون المسند إليه اسما.

والإسناد هو العلامة التي دلت علي أن المسند إليه اسم.

(أ) فهم الطالب. سافر الرحالة. رجع الغائب.

كل كلمة من الكلمات : (فهم ، سافر ، رجع) تدل بنفسها مباشرة من غير حاجة إلي كلمة أخرى علي أمرين :

أولهما : معني ندرکه بالعقل ؛ وهو : الفهم ، أو : السفر ، أو الرجوع ، ويسمي : الحدث.

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعني ، أي : ذلك الحدث. وانتهي قبل النطق بتلك الكلمة ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضي قبل الكلام.

(ب) وإذا غيرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا : (يفهم. يسافر. يرجع) دلت الكلمة في صيغتها الجديدة علي الأمرين أيضا ؛ المعني الحدث والزمن. ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضي ؛ وإنما هو زمن صالح للحال ، والاستقبال.

(ج) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى فقلنا : (افهم ، سافر ، ارجع) دلت كل واحدة علي الأمرين ؛ المعني (الحدث) وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع. والزمن الذي يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور علي المستقبل وحده ؛ لأن الشيء الذي يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ؛ أي : لا يقع إلا في المستقبل ...

فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهاها تسمي : فعلا.

فالفعل : كلمة تدل علي أمرين معا ؛ هما : معني ، أي : حدث ، وزمن يقترن به.

وأقسامه ثلاثة : ماض ، وهو : كلمة تدل علي مجموع أمرين ؛ معني ، وزمن فات قبل النطق بها. ومن أمثله قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجاً وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجاً وَقَمَرًا مُنِيرًا) [الفرقان : 61].

ومضارع : وهو : كلمة تدل علي أمرين معا : معني ، وزمن صالح للحال والاستقبال.

كقوله تعالى : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذْيٌ) [البقرة : 263] ، ولا بد أن يكون مبدوءا بالهمزة ، أو النون ، أو التاء ، أو الياء ... وتسمي هذه الأحرف : (أحرف

المضارعة). وفتحها واجب ، إلا في المضارع الرباعي فتضم ، وكذا في : المضارع المبني للمجهول. أما المضارع : (إخال) فالأفصح كسر همزته لا فتحها.

وأمر ، وهو : كلمة تدل بنفسها علي أمرين مجتمعين : معني ، وهذا المعني مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل كقوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) [إبراهيم : 35] ، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة علي الطلب من غير زيادة علي صيغته ؛ فمثل (لتخرج) ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل علي طلب شيء ليحصل في المستقبل ؛ لأن الدلالة علي الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها.

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالى : (وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) [الأحزاب : 48] ، وقول الشاعر :

أحسن إلي الناس تستعبد قلوبهمو

فطالما استعبد الإنسان إحسان

الحرف ، معناه : من ، في ، علي ، لم ، إن ، إن ، حتي .

لا تدل كلمة من الكلمات السابقة علي معني ، أي معني ، ما دامت منفردة بنفسها. لكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معني لم يكن من قبل ، مثال ذلك : (سافرت" من" القاهرة) ... فهذه جملة ؛ المراد منها : الإخبار بوقوع سفري ، وأنه يبتدئ من القاهرة. فكأنني أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء في السفر هي : (القاهرة) ، فكلمة : (من) أفادت الآن معني جديدةا ظهر علي ما بعدها وهذا المعني هو : الابتداء ، لم يفهم ولم يحدد إلا بوضعها في جملة ؛ فلهذه الجملة الفضل في إظهار معني : (من).

ولو قلت : سافرت من القاهرة" إلي" العراق - لصار معني هذه الجملة : الإخبار بسفري الذي ابتدأه

القاهرة ، ونهايته العراق. فكلمة : (إلي) أفادت معني ظهر هنا علي ما بعدها ؛ وهذا المعني هو الانتهاء. ولم يظهر وهي منفردة ، وإنما ظهر بعد وضعها في جملة ؛ كانت السبب في إظهاره.

وكذلك : حضرت من البيت إلى النهر ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضوري ، وأن أول هذا الحضور وابتدائه : (البيت) ، وأن نهايته وآخره : (النهر). فأفادت : (إلي) الانتهاء ، وصبّته علي ما بعدها. وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذي وضعت فيه.

ص: 31

## ترجمة المصنف

### اسمه وشهرته وموطنه

(000 - 316 هـ) (000 - 929 م)

هو: محمد بن السري بن سهل البغدادي ، أبو بكر : المشهور ب (ابن السراج). أديب نحوي لغوي ، من أهل بغداد.

### شيوخه وتلاميذه

أخذ عن المبرد وهو من أكابر أصحابه ، وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو.

وأخذ عنه العلم :

1 - عبد الرحمن الزجاجي.

2 - وأبو سعيد السيرافي.

3 - وأبو علي الفارسي.

4 - وعلي بن عيسى الرمان.

### أقوال أهل العلم فيه

- قال الذهبي : إمام النحو ، وقال : له شعرائق ، وكان مكبا علي الغناء ، واللذة ، هوي ابن يانس المطرب ، وله أخبار سامحه الله.

- قال الفيروزآبادي : أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب.

- وقال الزركلي : أحد أئمة الأدب والعربية. وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا. ويقال : ما زال النحو مجنونا حتي عقله ابن السراج بأصوله. وكان عارفا بالموسيقى.

- عول علي مسائل الأخص والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة.

### ومن أشعاره الرائقة

منه ما قاله في أم ولده وكان يحبها ، وأنفق عليها ماله وجفته :

قايست بين جمالها وفعالها

فإذا الملاحه بالخيانة لا تقي

حلفت لنا ألا تخون عهدنا

فكأنما حلفت لنا ألا تقي

ص: 32



والله لا كلمتها ولو أنها

كالشمس أو كالبدر أو كالمكتفي

### وفاته

مات شاباً في ذي الحجة ، سنة 316 هـ.

### مصنفاته

- 1 - الأصول في النحو (كتابنا هذا).
- 2 - و (شرح كتاب سيبويه في النحو).
- 3 - و (الشعر والشعراء).
- 4 - و (الخط والهجاء).
- 5 - و (المواصلات والمذكرات). في الأخبار.
- 6 - و (الموجز في النحو - ط).
- 7 - و (العروض - خ).
- 8 - و (احتجاج القراء في القراءة).
- 9 - و (جمل الأصول).
- 10 - و (الاشتقاق).
- 11 - و كتاب (الرياح والهواء).

### مصادر ترجمته

- 1 - طبقات النحويين واللغويين : 112 - 114.
- 2 - فهرست ابن النديم : 93.
- 3 - تاريخ بغداد : 5 - 320.
- 4 - الأنساب : 295 / أ.

5 - نزهة الألباء : 249 - 250.

6 - المنتظم : 6.

ص: 33

7 - معجم الأدياء : 18 - 201.

8 - الكامل في التاريخ : 8 ، 199 315 - 316.

9 - إنباه الرواة : 3 145.

10 - سير أعلام النبلاء 14.

11 - وفيات الأعيان : 4 - 340.

12 - العبر 2.

13 - الوافي بالوفيات : 3.

14 - مرآة الجنان : 2.

ص: 34

قمنا بالاستعانة بالله سبحانه وتعالى بالقيام بالتالي في تحقيقنا للكتاب :

1 - الرجوع إلي نسخة خطية للكتاب وهي من الخزانة العامة بالرباط وتقع في 362 ورقة ، ومتوسط عدد الأسطر في كل ورقة (13) سطرا ، وهي نسخة جيدة ، كتبت بقلم نسخي نفيس ، قد تعود إلي القرن السابع ، وعلي حواشيتها بعض التصحيحات والتعليقات التي أفادتنا كثيرا في تحقيقنا لهذا الكتاب.

2 - مطابقة نص الكتاب مرتين مطابقة دقيقة.

3 - الاهتمام بضبط النص وتقويمه ، ووضع علامات الترقيم المناسبة.

4 - تخريج الآيات القرآنية والدلالة علي مواضعها من المصحف الشريف.

5 - ضبط الشعر ضبطا كاملا.

6 - التعليق علي ما يشكل أو يلبس فهمه.

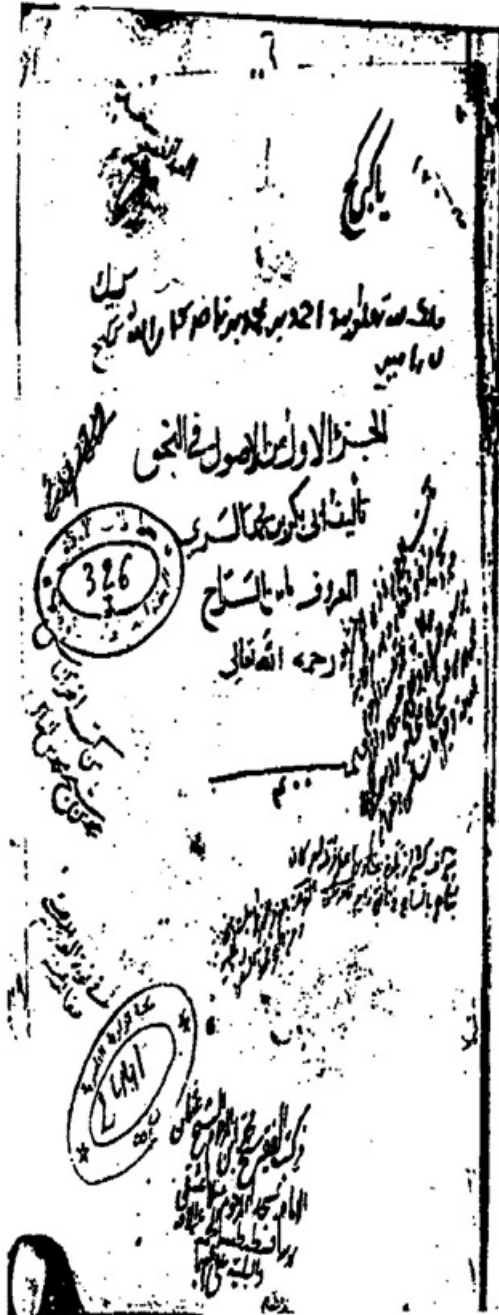
7 - التعليق علي بعض المواضع التي تحتاج إلي شرح أو إيضاح أو بسط.

8 - التعليق علي بعض أبيات الشواهد وشرحها ، وبيان موضع الشاهد منها ونظرائها.

9 - صنع فهرس بأبواب الكتاب.

هذا هو جهد المقل ، وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في إخراج هذا الكتاب ، ونسأل الله تعالى النفع به ، وأن يغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلي الله علي سيدنا محمد وآله وسلّم تسليما كثيرا.

اللوحة الأولى من المخطوط

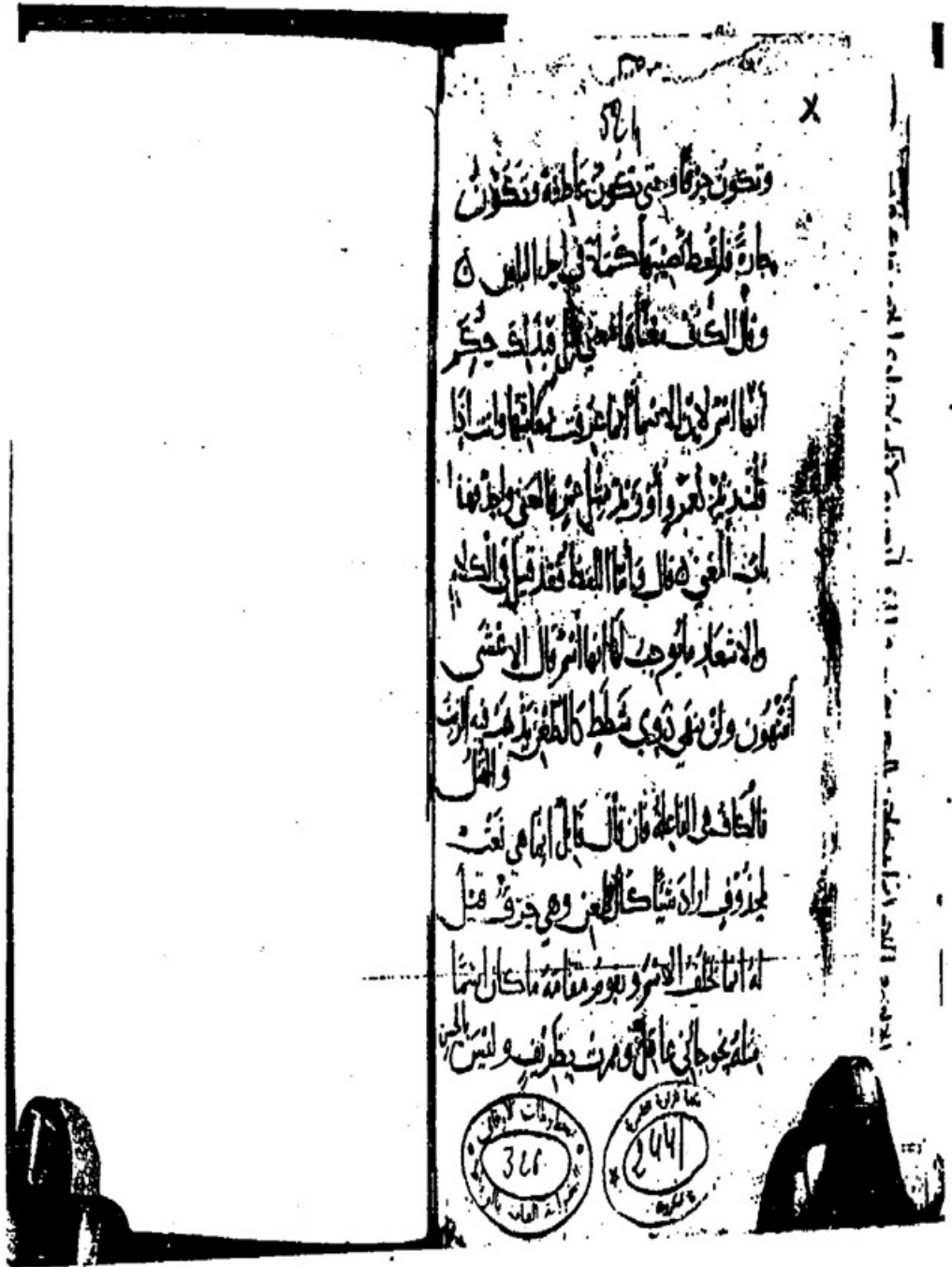


اللوحة الثانية من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم  
 قال أبو بكر محمد بن السمرقندي في شرحه أن  
 المتكلم إذا أتته كلمة العرب وهو علم المتكلم  
 المتكلمون فيهم من المتكلمين وكلام العرب حتى  
 منه على العرض الذي قصده المتكلمون بهذه اللفظة  
 بناءً على كلامهم ما علموا أن الفعل والفاعل  
 به نصب لأن الفعل ما عيشه بالوعد ولو تعلق  
 من توهم نومه وبعده وأتت الألف النعمان  
 على ضربين صنف منها هو المودى من كلام  
 العرب كما قلنا وضرب آخر يسمى على ما قلنا  
 ويقال أن يقولوا لصار الفاعل مرفوعاً والمفعول  
 به منصوباً ولو أرادوا أن يكون الفاعل والوعد وكان  
 فعلها مفتوحاً لكانت الألف وهما ليس كسبئان  
 فكأنهما كسبئان العرب ما استخرج منه حكمها  
 في الأمر التي وقعت بها وتبين بها أيضاً هذه اللفظة

على غير ما من العباد وقد قرأ الله تعالى من المكنى  
 بكتها وجعل صلواتها غير مذمومة وعرض في هذا  
 الكتاب العلة التي لا يهدى وتصلها إلى كتاب  
 فقه ودراسة الأصول والسابع لا يكتفينا  
 هـ الكثر باللفظ من ثلثه أيضاً  
 وفعل وجرب شرح الباء الأسماء على  
 معنى ما ذكره وذلك العنق يكون تخملاً وفرد  
 ما كثر في قولهم في خبره ويذكر  
 وأما ما كان غير تخم في القرب والأكال والبن  
 والبار واليوم والليلة والساعة فالتفت على معنى  
 مفرد ليس في قولهم بين الفعل إذا كان الفعل  
 يدل على معنى وزمن وذلك اللفظ أيضاً  
 وأما خبره وأما استعمله أن قلنا في الخبر  
 اليوم والليلة والساعة وهذه لزمنة والقرب  
 بينها وبين الفعل بل الشق من الفعل ليس قد رطل  
 فقط كأن اليوم رطل فقط واليوم معنى مفرد

اللوحة الأخيرة من المخطوط



## [مقدمة المؤلف]

قال أبو بكر محمد بن السري النحوي :

النحو (1) إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتي وقفوا منه علي الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء [كلامهم ما علم] (2) أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم : [قام وباع] (3).

واعتلالات النحويين علي ضربين :

1 - ضرب منها هو المؤدي إلي كلام العرب [كقولنا : كل فاعل مرفوع] (4).

ص: 39

1- النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلي معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها. قاله صاحب المقرب ، فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا : علم العربية لا قسيم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول ، أي المنحو كالخلق بمعني المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أي : مقصودا ، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية ، وإن كان كل علم فقها ، أي : مفقوها ، أي : مفهومها. وجاء في اللغة لمعان خمسة : القصد يقال : نحوت نحوك ، أي : قصدت قصدك. والمثل نحو : مررت برجل نحوك ، أي مثلك. والجهة نحو : توجهت نحو البيت ، أي : جهة البيت ، والمقدار نحو : له عندي نحو ألف ، أي : مقدار ألف ، والقسم نحو : هذا علي أربعة أنحاء ، أي أقسام. شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك 1 / 4.

2- هكذا بالأصل ، وفي (ط) : كلام العرب فاعلم.

3- في الأصل : قومه وبيعه.

4- في الأصل : كما مثلنا.



2 - وضرب آخر يسمي : علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا [والمضاف إليه مجرورا] (1) ، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويبيّن بها فضل هذه اللغة علي غيرها من اللغات ، وقد وقر الله تعالي من الحكمة [بحفظها] (2) ، وجعل فضلها غير مدفوع.

وغرضي في هذا الكتاب [ذكر] (3) العلة التي إذا طردت (4) وصل بها إلي كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز.

ص: 40

1- ما بين المعكوفتين ساقط في (ط).

2- في الأصل : حظها

3- ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

4- أي تكررت وكثر دورانها في كلام العرب.

يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف.

## شرح الاسم

الاسم (2) : ما دل علي معني مفرد ، وذلك المعني يكون شخصا وغير شخص.

فالشخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، [وعمر] (3) ، وبكر.

وأما ما كان غير شخص فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة.

وإنما قلت : (ما دل علي معني مفرد) [لأن الفرق] (4) بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل علي معني وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل.

فإن قلت : إن في [الأسماء] (5) مثل اليوم والليلة والساعة وهذه أزمنة ، فما الفرق بينها وبين الفعل ؟

ص : 41

1- الكلام المصطلح عليه عند النحاه : عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم ، ويشمل المهمل كديز ، والمستعمل كعمزو ، ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها ، أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو : إن قام زيد ، ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم كقام. انظر شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك 1 / 14.

2- اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، وسيبويه لم يصرح له بحد ، فقال بعضهم : الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه ، وقال آخرون : حد الاسم ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه. وقال آخرون : الاسم كل لفظ دل علي معني مفرد في نفسه. ولم يدل علي زمان ذلك المعني ، وقال ابن السراج : هو كل لفظ دل علي معني في نفسه غير مقترن بزمان محصل وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع. انظر المسائل الخلافية للعكبري 1 / 45.

3- في الأصل : وعمرو.

4- في (ط) : لافرق.

5- في الأصل : الاسم.

قلنا : الفرق أن الفعل ليس هو زمانا فقط كما أن اليوم زمان فقط ، فاليوم معني مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك لمعني آخر ، ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ؛ فإذا كانت اللفظة تدل علي زمان فقط فهي اسم ، وإذا دلت علي معني وزمان محصّل فهي فعل ، وأعني بالمحصّل : الماضي والحاضر والمستقبل.

ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلي أن أذكر ما يقرب علي المتعلم.

فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ؛ منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر.

والفعل (1) : ما كان خبرا ، ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثا عن الأخ ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم ، ولا يقوم يجلس.

والحروف (2) : ما لا يجوز أن يخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبرا نحو : من وإلي.

والاسم قد يعرف أيضا بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو : الرجل ، والحمار ، والضرب ، والحمد ، فهذا لا يكون في الفعل ، ولا تقول : يقوم ولا الیذهب.

ص: 42

1- اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل فقال ابن السراج وغيره : (حده : كل لفظ دل علي معني في نفسه مقترن بزمان محصل). وهذا هو حد الاسم إلا أنهم أضافوا إليه : لفظ (غير) ليدخل فيه المصدر ، وإذا حذف (غير) لم يدخل فيه المصدر ؛ لأن الفعل يدل علي زمان محصل ولأن المصدر لا يدل علي تعيين الزمان. وإن شئت أضفت إلي ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك وإنما زادوا هذه الزيادة لئلا ينتقض ب (ليس وكان) الناقصة ، وقال أبو علي : (الفعل ما اسند إلي غيره ولم يسند غيره إليه) وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم : ما جاز الاخبار عنه ؛ لأن الاسناد والاخبار متقاربان في هذا المعني ، وهذا الحد رسمي إذ هو علامة وليس بحقيقي ؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه. وانظر المسائل الخلافية للعكبري 1 / 67.

2- الحرف : هو ما دل علي معني في غيره ، ولم يكن مقيدا بزمن.

ويعرف أيضا بدخول حرف الخفض عليه ، نحو : مررت بزید ، وبأخيك ، وبالرجل . ولا يجوز أن تقول : مررت بيقوم ، ولا ذهبت إلي قام .  
ويعرف أيضا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه ، ألا ترى أنك لا تقول : قد الرجل ، ولا سوف الغلام ، إلا أن هذا ليس خاصا بالاسم فقط .  
ولكن قد [تمتنع] (1) سوف وقد من الدخول علي الحروف ، ومن الدخول علي فعل الأمر [والنهى] (2) إذا كان بغير لام نحو : اضرب واقتل ، لا يجوز أن تقول : قد اضرب الرجل ، ولا سوف اقتل الأسد .  
والاسم أيضا ينعى والفعل لا ينعى ، وكذلك الحرف لا ينعى ، تقول : مررت برجل عاقل . ولا تقول : يضرب عاقل ، فيكون (العاقل) صفة ل- (يضرب) .  
والاسم يضم ويكنى عنه تقول : زيد ضربته ، والرجل لقيته .  
والفعل لا يكنى عنه فتضمه ، لا تقول : (يقوم ضربته) ، ولا (أقوم تركته) إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم ، وإنما يعرف بها الأكثر ، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء ، ومن الأسماء ما لا يكنى عنه ، وهذا يبيّن في موضعه إن شاء الله .  
ومما يقرب [به] (3) علي المتعلم أن يقال له : كل ما صلح أن يكون معه (يضرب وينفع) فهو اسم ، وكل ما لا يصلح معه (يضرب وينفع) فليس باسم ، تقول : (الرجل ينعني والضرب يضربي) ، ولا تقول : (يضرب ينعني) ولا (يقوم يضربي) .

ص: 43

- 
- 1- في (ط) : يمتنع .
  - 2- ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .
  - 3- ما بين المعكوفتين ساقط من (ط) .

الفعل : ما دل علي معني وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل.

وقلنا : (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل علي معني فقط.

فالماضي (1) كقولك : (صلي زيد) يدل علي أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان والحاضر نحو قولك : (يصلي) يدل علي الصلاة وعلي الوقت الحاضر.

والمستقبل نحو (سيصلي) يدل علي الصلاة وعلي أن ذلك يكون فيما يستقبل.

والاسم إنما هو لمعني مجرد من هذا الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر نحو : الأكل والضرب والظن والعلم والشكر (2).

ص: 44

1- علامة الماضي تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر : أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَرْهَقُ وبذلك استدلل علي أن عسي وليس ليسا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب في عسي وكما قال الفارسي في ليس وعلي أن نعم ليست اسما كما يقول الفراء ومن وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هند ظالمة فعست أن تغلح وقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت. انظر شرح شذور الذهب 1 / 25.

2- قال العكبري : والذي قال سيبويه في الباب الأول : (وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون (ولم يقع) ولما هو كائن لم ينقطع). وقد أتى في هذا بالغاية لانه جمع فيه قوله (أمثلة) والامثلة بالأفعال احق منها بالاسماء والحروف وبين انها مشتقة من المصادر وقوله : (من لفظ احداث الاسماء). ربما أخذ عليه انه اضاف الاحداث إلي الاسماء والأحداث للمسميات لا للأسماء. وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين : أحدهما ان المراد بأحداث الاسماء ما كان فيها عبارة عن الحدث وهو المصدر لانه من بين الاسماء عبارة عن الحدث وهو من باب اضافة النوع إلي الجنس. والثاني : انه أراد بالاسماء المسميات كما قال تعالي (ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) والاسماء ليست معبودة وانما المعبود مسمياتها. انظر المسائل الخلافية 1 / 69.

والأفعال التي يسميها النحويون (المضارعة) : هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الألف والتاء والياء والنون تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل ويأكل ونأكل فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل ولا دليل في لفظه علي أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل في قولك : رجل فعل كذا وكذا أي الرجال تريد حتي تبينه بشيء آخر فإذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل دل علي أنك تريد المستقبل وترك الحاضر علي لفظه ؛ لأنه أولي به إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء ومعني ضارع : شابه ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعم شيئين : المستقبل والحاضر كما يعم قولك : (رجل) زيدا وعمرا فإذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون الحاضر فأشبه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه فخصصت به واحدا ممن له هذا الاسم فحينئذ يعلم المخاطب من تريد لأنك لا تقول : (الرجل) إلا وقد علم من تريد منهم أو كما أن الأسماء قد خصت بالخفض فلا يكون في غيرها كذلك خصت الأفعال بالجزم فلا يكون في غيرها.

وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد ألا تري أن حمدت مأخوذ من الحمد و (ضربت) مأخوذ من الضرب وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر ؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها.

وجميع ما ذكرت لك أنه يخص الاسم فهو يمتنع من الدخول علي الفعل والحرف.

وما تنفرد به الأفعال دون الأسماء والأسماء دون الأفعال كثير يبين في سائر العربية إن شاء الله.

الحرف (1): ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ألا تري أنك لا تقول: إلي منطلق كما تقول: (الرجل منطلق) ولا عن ذاهب كما تقول: (زيد ذاهب) ولا يجوز أن يكون خبرا لا تقول: (عمرو إلي) و (لا بكر عن) فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرا.

والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام لو قلت: (أمن) تريد ألف الاستفهام (ومن) التي يجربها لم يكن كلاما وكذلك لو قلت: ثم قد تريد (ثم) التي للعطف وقد تدخل علي الفعل لم يكن كلاما ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم ولم تجد ذكر أحد ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلي إنسان لم يكن كلاما ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام لو قلت: (أزيد) كان كلاما غير تام فأما (يا زيد) وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء وما يقوله النحويون: من أن ثم فعلا يراد تراه في باب النداء إن شاء الله.

والذي يأتلف منه الكلام (2) الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: (الله إلهنا) ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف فقد بان فروق ما بينهما.

ص: 46

- 1- الحرف في الاصطلاح ما دلّ علي معني في غيره وفي اللغة طرف الشيء كحرف الجبل وفي التنزيل (ومن الناس من يعبد الله علي حرف) الآية أي علي طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه علي ثبات وتمكن فهو إن أصابه خير من صحّة وكثرة مال ونحوهما اطمأنّ به ، وإن أصابته فتنة أي شرّ من مرض أو فقر أو نحوهما انقلب علي وجهه عنه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 18.
- 2- أقلّ ما يتألف الكلام من اسمين نحو "العلم نور" أو من فعل واسم نحو: "ظهر الحقّ" ومنه "استقم" فإنّه مرّكب من فعل الأمر المنطوق به ، ومن الفاعل الصّدّ مير المخاطب المقدّر بأنّ ، ويقول سيبويه في استقامة الكلام وإحالة: ف منه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: "أتيتك أمس ، وسأتيك غدا". وأما المحال ، فإنّ تنقض أول كلامك بآخره فتقول: "أتيتك غدا وسأتيك أمس". -- وأما المستقيم الكذب فقولك: "حملت الجبل" و"شربت ماء البحر" ونحوه. وأما المستقيم القبيح فإنّ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: "قد زيدا رأيت" و"كي زيدا يأتيك" وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فإنّ تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس". انظر معجم القواعد العربية 3 / 25.

واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع إما أن يدخل علي الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسما باسم :  
جاءني زيد وعمرو أو فعلا بفعل أو مفعل باسم أو علي كلام تام أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدا.

أما دخوله علي الاسم وحده فنحو لام التعريف إذا قلت : الرجل والغلام فاللام أحدث معني التعريف وقد كان رجل وغلام نكرتين.

أما دخوله علي الفعل فنحو سوف والسين إذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر وقد بينا هذا.

وأما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك : جاء زيد وعمرو فالواو ربطت عمرا بزيد.

وأما ربطه الفعل بالفعل فنحو قولك : قام وقعد وأكل وشرب.

وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو : مررت بزيد ومضيت إلي عمرو.

وأما دخوله علي الكلام التام والجملة فنحو قولك : عمرو أخوك وما قام زيد ألا تري أن الألف دخلت علي قولك (عمرو أخوك) وكان خبرا فصيرته استخبارا وما دخلت علي : قام زيد وهو كلام تام موجب فصار بدخولها نفيًا.

وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك : إن يقيم زيد يقعد عمرو وكان أصل الكلام يقوم زيد يقعد عمرو فيقوم زيد ليس متصلا يقعد عمرو ولا منه في شيء فلما دخلت (إن) جعلت إحدي الجملتين شرطا والأخري جوابا.

وأما دخوله زائدا فنحو قوله تعالي : (فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ) [آل عمران : 159] والزيادة تكون لضروب سنينها في موضعها إن شاء الله.



## ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها

اعلم أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف ؛ لأن الحروف أدوات تغير ولا- تتغير فالتغيير الواقع فيهما علي ضربين :

أحدهما : تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما فيلحقهما من التصاريح ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله.

وأما ما يلحق الاسم من ذلك فنحو التصغير (1) وجمع التكسير تقول في تصغير حجر : حجير فتضم الحاء وكانت مفتوحة وتحدث ياء ثالثة فقد غيرته وأزالته من وزن فعل إلي وزن (فعليل) وتجمعه فتقول : أحجار فتزيد في أوله همزة ولم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة وتزيد ألفا ثالثة فتثقله من وزن فعل إلي وزن أفعال ، وأما ما يلحق الفعل فنحو : قام ويقوم وتقوم واستقام وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني.

ص: 48

---

1- للمصغر شروط : أن يكون اسما : فلا يصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وصف في المعني. وشذ تصغير فعل التعجب. وأن يكون متمكنا : فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتي. وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة. وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر نحو الكمية من الخيل والكعيت وهو البلبل ، ولا نحو مبيطر ومهيمن. الثاني وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا علي اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ، ووزنها التصريفي أفيعل ومفعيل وفعيليل. الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيح ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زما أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر ، ويعيد المغرب ، وفويق هذا ، ودوين ذلك ، وأصغير منك. وزاد الكوفيون معني خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضي اعنه في ابن مسعود : كنيف مليء علما. وقول بعض العرب : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 475.

والضرب الثاني من التغيير: هو الذي يسمى الإعراب (1) وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما. نحو قولك: هذا حكم وأحمر ورأيت حكما وأحمر ومررت بحكم وأحمر وهذان حكمان ورأيت حكيمين وهؤلاء حكمون ورأيت حكيمين ومررت بحكيمين وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وهما يضربان ولن يضربا ولم يضربا وهم يضربون ولن يضربوا ولم يضربوا ألا تري أن (حكما ويضرب) لم يزل من حركاتهما وحروفهما شيء فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث (إعرابا) وبدأوا بذكره في كتبهم؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف (مبنيًا).

ص: 49

1- الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، وللإعراب معنيان لغوي وصناعي. فمعناه اللغوي الإبانة يقال أعرب الرجل عمّا في نفسه إذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيم تعرب عن نفسها أي تبين رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا تري أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأي والباء ومثال الآثار المقدره ما تعتقده منويًا في آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدره إعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب. انظر شرح شذور الذهب 1 / 41.

الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل الثنية والجمع الذي علي حد الثنية ويكون بحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعا فإذا كان الفتحة كذلك سميت نصبا ، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك : هذا زيد يا رجل ورأيت زيدا يا هذا ومررت بزيدا فاعلم ألا تري تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنيا ، فإن كان مفهوما نحو : (منذ) قيل : مضموم ولم يقل : مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب ، وإن كان مفتوحا نحو : (أين) قيل : مفتوح ولم يقل : منصوب ، وإن كان مكسورا نحو : (أمس) و (حذام) قيل : مكسور ولم يقل : مجرور .

وإذا كان الاسم متصرفا سالما غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك : هذا مسلم ورأيت مسلما ومررت بمسلم وإنما قلت (سالم) ؛ لأن في الأسماء معتلا لا تدخله الحركة نحو : قفا ورحي تقول في الرفع : هذا قفا وفي النصب : رأيت قفا يا هذا ونظرت إلي قفا وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفا .

وقلت : منصرف (1) ؛ لأن ما لا ينصرف من الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكون خفضه كنصبه نحو : هذا أحمر ورأيت أحمر ومررت بأحمر والتنوين نون صحيحة ساكنة وإنما

ص: 50

1- الصرف هو التنوين وحده وقال آخرون : هو التنوين والجر حجة الأولين من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه معني ينبي عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله . وبيانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف كقولهم : صرب ناب البعير وصرفت البكرة ومنه صريف القلم . والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التي ذكرنا ، وأما الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا لأنه حركة فلم يكون صرفا كسائر الحركات ألا تري أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمي صرفا والوجه الثاني : وهو أن الشاعر إذا اضطر إلي صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أو فتح فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ؛ لأن المانع من الصرف قائم وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلي إقامة الوزن فيجب أن يختص به الوجه الثالث : أن ما فيه الألف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل علي أن الجر سقط تبعا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل والتنوين سقط لعلة أخري فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعا له . المسائل الخلافية للعكبري 1 / 105 .

خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في الثنية والجمع.

فإذا ثبت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون فقلت : المسلمان والصالحان وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجر ونون الإثني مكسورة أبدا تقول : رأيت المسلمين والصالحين ومررت بالمسلمين والصالحين فيستوي المذكر والمؤنث في الثنية ويختلف في الجمع المسلم الذي علي حد الثنية.

وإنما قلت في الجمع المسلم الذي علي حد الثنية ؛ لأن الجمع جمعان جمع يقال له جمع السلامة وجمع يقال له : جمع التكسير فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوا ونونا أو ياء ونونا نحو مسلمين ومسلمون ألا تري أنك سلمت فيه بناء مسلم فلم تغير شيئا من نضده وألحقته واوا ونونا أو ياء ونونا كما فعلت في الثنية.

وجمع التكسير (1) هو الذي يغير فيه بناء الواحد مثل جمل وأجمال ودرهم ودراهم.

ص: 51

1- جمع التكسير هو الاسم الدال علي أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا أو تقديرا. وقسم المصنف التغيير الظاهر إلي ستة أقسام : ؛ لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو بتبديل شكل كأسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب ، أو بهن كغلام وغلمان. وإنما قلت بصورة تغيير ؛ لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ، والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة. قيل ولم يرد غير هذه الأربعة. وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجافي ، فهذه الألفاظ الخمسة علي صيغة واحدة في المفرد والمجموع. ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفردا كقفل ، وإذا كان جمعا كبدن ، وعفتان إذا كان مفردا كسرحان ، وإذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها. ودعاه إلي ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان ، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب ، وهذا جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود الثنية وعدمها. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 439.

فإذا جمعت الاسم المذكر علي التثنية لحقته واو ونون في الرفع نحو قولك : هؤلاء المسلمون وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض نحو : رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين ونون هذا الجمع مفتوحة أبدا والواو مضموم ما قبلها والياء مكسورة ما قبلها.

وهذا الجمع مخصوص به من يعقل ولا- يجوز أن تقول في جمل جملون ولا- في جبل جبلون ومتي جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ فليشذوذه عن القياس علة سنذكرها في موضعها ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل.

والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فإذا جمعت المؤنث علي حد التثنية زدت ألفا وتاء وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع وألحقت الضمة نونا ساكنة فقلت في جمع مسلمة (هؤلاء مسلمات).

والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعا تقول : رأيت مسلمات ومررت بمسلمات والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون.

وأما الإعراب الذي يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة فالضمة فيه تسمي رفعا والفتحة نصبا والإسكان جزما وقد كنت بينت لك أن المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد التاء والنون والياء والألف فالألف للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا نحو : أنا أفعل ؛ لأن الخطاب يبينه والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو : أنت تفعل وأنت تفعلين وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبة قلت : هي تفعل ، وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه أو جماعة قلت : نحن نفعل.

والمذكر والمؤنث في ذا أيضا سواء ؛ لأنه يبين أيضا بالخطاب والياء للمذكر الغائب فجميع ما جعل لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء علي لفظ واحد فإنما كان ذلك ؛ لأنه غير ملبس فالمرفوع من هذه الأفعال نحو قولك : زيد يقوم وأنا أقوم وأنت تقوم وهي تقوم.

والمنصوب : لن يقوم ولن يقعدوا والمجزوم لم يقعدوا ولم يتم هذا في الفعل الصحيح اللام خاصة.

فأما المعتل فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف ، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب فإنه يدخل علي ما لآمه واو أو ياء خاصة دون الألف ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها تقول فيما كان معتلا من ذوات الواو في الرفع : هو يغزو ويغدو يا هذا فتسكن الواو وتقول في النصب : لن يغزو فتحرك الواو وتسقط في الجزم فتقول : لم يغز ولم يغد (1).

وكذلك ما لآمه ياء نحو : يقضي ويرمي تكون في الرفع ياءه ساكنة فتقول : هو يقضي ويرمي وتفتحها في النصب فتقول : لن يقضي ولن يرمي وتسقط في الجزم ، وأما ما لآمه ألف فنحو : يخشي ويخفي تقول في الرفع : هو يخشي ويخفي وفي النصب : لن يخشي ولن يخفي وتسقط في الجزم فتقول فيه لم يخش ولم يخف فإذا صار الفعل المضارع لإثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفا ونونا وكسرت النون فقلت : يقومان فالألف ضمير الإثنين الفاعلين والنون علامة الرفع.

ص: 53

1- الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشي ويرمي فإنه يجزم بحذفه ونحو (إنه من يتقي ويصبر) مؤول وأقول هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل المضارع الذي آخره حرف علّة وهو الواو والألف والياء فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالي (فليدع ناديه) اللام لام الأمر ويدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو و (ناديه) مفعول ومضاف إليه وظهرت الفتحة علي المنقوص لخفتها والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل مجلسه وقال الله تعالي (وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ) (وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ) فهذان مثالان لحذف الألف وقال الله تعالي (لَمَّا يَبْضِ مَا أَمْرُهُ). شرح شذور الذهب 1 / 80.

واعلم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل فإذا قلت : يقومان فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع فإذا نصبت أو جزمت حذفها فقلت : لن يقوموا ولن يعقدوا ولم يقوموا ولم يقعدا فاستوي النصب والجزم فيه كما استوي النصب والخفض في تثنية الاسم وتبع النصب الجزم ؛ لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما تبع النصب الخفض في تثنية الأسماء وجمعها السالم إذ كان الخفض يخص الأسماء ، فإن كان الفعل المضارع لجمع مذكرين زدت في الرفع واوا مضموما ما قبلها ونونا مفتوحة كقولك : أنتم تقومون وتعدون ونحو ذلك فالواو ضمير لجمع الفاعلين والنون علامة الرفع.

فإذا دخل عليها جازم أو ناصب (1) حذف فقيل : لم يفعلوا كما فعلت في التثنية ، فإن كان الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب زدت فيه ياء مكسورا ما قبلها ونونا مفتوحة نحو قولك : أنت تضربين وتقومين فالياء دخلت من أجل المؤنث والنون علامة الرفع ، وإذا دخل عليها ما يجزم أو ينصب سقطت نحو قولك : لم تضربي ولن تضربي.

فإن صار الفعل لجمع مؤنث زدته نونا وحدها مفتوحة وأسكنت ما قبلها نحو : هن يضربن ويقعدن فالنون عندهم ضمير الجماعة وليست علامة الرفع فلا تسقط في النصب والجزم لأنها ضمير الفاعلات فهي اسم هاهنا خاصة فأما الفعل الماضي فإذا تثبت المذكر أو جمعته قلت : فعلا وفعلوا ولم تأت بنون ؛ لأنه غير معرب والنون في (فعلن) إنما هي ضمير وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في (فعلت) حتى لا تجتمع أربع حركات وليس ذا في أصول كلامهم.

ص: 54

1- والكلام هنا دائر علي ما يعرف بالأفعال الخمسة ، وهي : هي كلّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين مثل " يفعلان تفعلان" أو واو جمع مثل " يفعلون تفعلون" أو ياء المخاطبة مثل : " تفعلين". وتعرب ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون نحو " العلماء يترفعون عن الدنيا". وتنصب وتجزم بحذفها نحو قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) (الآية : 24 سورة البقرة) فالأول جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب. انظر معجم القواعد العربية 78 / 2.

والفعل عندهم مبني مع التاء (1) في (فعلت) ومع النون في (فعلن) كأنه منه ؛ لأن الفعل لا- يخلو من الفاعل ، وأما لام (يفعلن) فإنما أسكنت تشبيها بلام (فعلن) ، وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعله أعلوا الفعل الآخر ، وإن لم تكن فيه تلك العلة وستري ذلك في مواضع كثيرة إن شاء الله.

واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعله وأن الإعراب الذي دخل علي الأفعال المستقبلية إنما دخل فيها العلة فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها وسنشرح ذلك في باب الأسماء المبينة إن شاء الله.

وأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني.

فالأسماء تنقسم قسمين : أحدهما معرب والآخر مبني ، فالمعرب يقال له : متمكن وهو ينقسم أيضا علي ضربين : فقسم : لا يشبه الفعل وقسم : يشبه الفعل فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون

ص: 55

---

1- وأحوال بناء الماضي ثلاثة : 1- يبني علي الفتح في آخره إذا لم يتصل به شيء ، مثل : صافح ، محمد ضيفه ، ورحب به. وكذلك يبني علي الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالت فاطمة الحق. والشاهدان قالا ما علافا. والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر. وقد يكون مقدرًا إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه. 2- يبني علي السكون في آخره إذا اتصلت به "التاء" المتحركة التي هي ضمير "فاعل" ، أو : "نا" التي هي ضمير فاعل ، أو "نون النسوة" التي هي كذلك. مثل أكرمت الصديق ، وفرحت به. ومثل : خرجنا في رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة ، أما الطالبات فقد ركبن القطار. 3- يبني علي الضم في آخره إذا اتصلت به واو الجماعة ، مثل الرجال خرجوا لأعمالهم. انظر النحو الوافي 1 / 57.



وقسم يضارع الفعل غير متصرف لا يدخله الجر ولا التثنية وسنين من أين يشبه بالفعل فيما يجري وفي ما لا يجري إن شاء الله.

والمبني (1) من الأسماء ينقسم علي ضربين : فضرب مبني علي السكون نحو : كم ومن وإذ ، وذلك حق البناء وأصله وضرب مبني علي الحركة فالمبني علي الحركة ينقسم علي ضربين :ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو أين وكيف وضرب حركته لمقاربتة التمكن ومضارعه للأسماء المتمكنة نحو (يا حكم) في النداء وجئتك من عل وجميع هذا يبين في أبوابه إن شاء الله.

فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني والمبني من الأفعال ينقسم علي ضربين : فضرب مبني علي السكون والسكون أصل كل مبني ، وذلك نحو : اضرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو : الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه.

وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو : ليقم زيد وليفتح بكر ولتفرح يا رجل ، وأما ما كان علي لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب.

ص: 56

1- البناء : هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. والأسماء المبنية هي : الضمائر ، أسماء الإشارة ، أسماء الموصول ، أسماء الأصوات ، أسماء الأفعال ، أسماء الشرط ، أسماء الاستفهام ، وبعض الظروف مثل " إذ ، إذا ، الآن ، حيث ، أمس " ، وكل ذلك يبني علي ما سمع عليه. ويطرّد البناء علي الفتح فيما ركّب من الأعداد والظروف والأحوال نحو " أري خمسة عشر رجلا يترددون صباح مساء علي جوارى بيت بيت ". ويطرّد البناء علي الضمّ فيما قطع عن الإضافة لفظا من المبهمات كقبل وبعد وحسب ، وأول ، وأسماء الجهات ، نحو : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ) (الآية : 4 سورة الروم). والكسر فيما ختم " بويه " كسيبويه ووزن فعال علما لأنثي ك" حذام ورقاش " أو سبأ لها ك" يا خباث ويا كذاب ". أو اسم فعل ك" نزال وقتال " (يستثني من الأعداد المركبة" اثنا عشر ، واثننا عشر " فإنها تعرب إعراب المثني ، ومن أسماء الشرط والاستفهام والموصولات " أي " فإنها تعرب بالحركات ، ويجوز في " أي " الموصولة البناء علي الضم إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها نحو " فسلم علي أيهم أفضل ". انظر معجم القواعد العربية 3 / 16.

فحكّمه حكّمه نحو قولك : أكرم بزيد و (أسمع بهم وأبصر) وزيد ما أكرمه وما أسمعهم وما أبصرهم.

والضرب الثاني مبني علي الفتح (1) وهو كل فعل ماضٍ كثرت حروفه أو قلت نحو : ضرب واستخرج وانطلق وما أشبه ذلك.

ص: 57

---

1- قال ابن هشام : لزم البناء علي الفتح وهو سبعة أنواع : النوع الأول الماضي المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضرباً ضربك وضربه ، وأما نحو رمي وعفا فأصله رمي وعفو فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الألف ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقليل رميت وعفوت. انظر شرح شذور الذهب 1 / 88.

إشارة

الاسم والفعل والحرف وما لا يعمل منها.

تفسير الأول : وهو الاسم

إشارة

الاسم : يعمل في الاسم علي ثلاثة أضرب :

الضرب الأول

أن يبني عليه اسم مثله أو يبني علي اسم ويألف فاجتماعهما الكلام ويتم ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك : (عبد الله أخوك (1)) فعبد الله مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه : (وأخوك) مرتفع بأنه الحديث المبني علي الاسم الأول المبتدأ.

الضرب الثاني

أن يعمل الاسم بمعني الفعل والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سمو الأفعال بها وإنما عملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعني ، وإن افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أعمال كما أعمال إذا كان الفعل مشتقا منه إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلي الفاعل وإلي المفعول ؛ لأنه غيرهما تقول : عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعني وعجبت من

ص: 58

1- ذكر ابن عقيل في شرح الألفية أن هذه الجملة وأمثالها من الأنواع التي يجب فيها تأخير الخبر فقال : فذكر منه خمسة مواضع : الأول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لأنك لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو وأفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه ، فإن وجد دليل يدل علي أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ولا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف. شرح ابن عقيل 1 / 232.

ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعني ولا يجوز هذا في إسم الفاعل لا يجوز أن تقول : عجت من ضارب زيد وزيد فاعل لأنك تضيف الشيء إلى نفسه ، وذلك غير جائز.

فأما ما شبهه باسم الفاعل نحو : حسن وشديد فتجوز إضافته إلى الفاعل ، وإن كان إياه لأنها إضافة غير حقيقية نحو قولك : الحسن الوجه والشديد اليد والحسن للوجه والشدة لليد وإنما دخلت الألف واللام وهي لا تجتمع مع الإضافة علي الحسن الوجه وما أشبهه ؛ لأن إضافته غير حقيقية ومعني : حسن الوجه حسن وجهه وقد أفردت بابا للأسماء التي تعمل عمل الفعل اذكره بعد ذكر الأسماء المرتفعة إن شاء الله.

### الضرب الثالث

أن يعمل الاسم لمعني الحرف ، وذلك في الإضافة (1) والإضافة تكون علي ضربين : تكون بمعني اللام وتكون بمعني (من).

فأما الإضافة التي بمعني اللام فنحو قولك : غلام زيد ودار عمرو ألا تري أن المعني : غلام لزيد ودار لعمرو إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام أن الذي يضاف بغير لام يكتسي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيهه فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة ألا تري أنك إذا قلت غلام زيد فقد عرف الغلام بإضافة إلي زيد وكذلك إذ قلت : دار الخليفة عرفت الدار بإضافتها إلي الخليفة.

ولو قلت : دار للخليفة لم يعلم أي دار هي ، وكذلك لو قلت : غلام لزيد لم يدر أي غلام هو وأنت لا تقول : غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته.

ص: 59

---

1- قال ابن هشام : المضاف لمعرفة ك غلامي و غلام زيد. وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف إليه ف غلام زيد في رتبة العلم و غلام هذا في رتبة الإشارة و غلام الذي جاءك في رتبة الموصول و غلام القاضي في رتبة ذي الأداة ولا يستثنى من ذلك الا المضاف الي المضمرك غلامي فإنه ليس في رتبة المضمرك بل هو في رتبة العلم وهذا هو المذهب الصحيح. انظر شرح شذور الذهب 1 / 202.

أما الإضافة التي بمعني (من) فهو أن تضيف الاسم إلي جنسه نحو قولك : ثوب خز وباب حديد تريد ثوبا من خز وبابا من حديد فأضفت كل واحد منهما إلي جنسه الذي هو منه وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته (بمن) وإنما حذفوا (من) هنا استخفافا فلما حذفوا التقي الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبرا عن الأول ولا صفة له ولو نصب علي التفسير أو التمييز لجاز إذا نون الأول نحو قولك : ثوب خز.

واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف.

ص: 60

## تفسير الثاني : وهو الفعل

اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو : قام زيد وضرب عمرو وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب ونصبه ؛ لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه وهذه العلة التي ذكرناها هاهنا هي العلة الأولى وهما هنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله.

## تفسير الثالث : وهو العامل من الحروف

### إشارة

الحروف تنقسم إلي ثلاثة أقسام :

### [القسم الأول من الحروف]

الأول منها : يدخل علي الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم.

والحروف العوامل في الأسماء نوعان :

نوع منها يخفض الأسماء (1) ويدخل ليصل اسماً باسم أو فعلاً باسم.

أما وصله أسماً باسم فنحو قولك : خاتم من فضة ، وأما وصله فعلاً باسم فنحو قولك : مررت بزيد.

والنوع الثاني : يدخل علي المبتدأ والخبر فيعمل فيهما مررت الاسم ويرفع الخبر نحو (إن وأخواتها (2)) كقولك : زيد قائم وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه لا تقول : مررت بيضرب وإلي ذهبت لإقام ولا أن يقعد قائم.

ص: 61

1- جمعها ابن مالك في الألفية فقال : هاك حروف الجر وهي من إلي حتي خلا حاشا عدا في عن علي مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والباء ولعل ومتي قال ابن عقيل : هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام علي خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتي في حروف الجر. انظر شرح ابن عقيل 3/3.

2- هذه هي الأحرف المشبهة بالأفعال وشبهت بها لأنها تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهنّ سبعة أحرف : " إن ، أن ، كأن ، ليت ، لعل ، لكن ، ولا النافية للجنس. وحكم هذه الأحرف : أن كلّ هذه الأحرف تنصب المبتدأ - غير الملازم للتصدير - (كأسماء الاستفهام) ويسمّي اسمها وترفع خبره - غير الطلبي الإنشائي - (الطلبية : كالأمر والنهي والاستفهام والإنشائي : كالعقود مثل بعت واشترت. ويسمّي خبرها. انظر معجم القواعد العربية 2/119.

## والتقسيم الثاني من الحروف

ما يدخل علي الأفعال فقط ولا يدخل علي الأسماء وهي التي تعمل في الأفعال فتتنصبها وتجزمها نحو : (أن) في قولك : أريد أن تذهب فتتنصب و (لم) في قولك : لم يذهب فتجزم ألا تري أنه لا يجوز أن تقول : لم زيد ولا : أريد أن عمرو.

## والتقسيم الثالث من الحروف

ما يدخل علي الأسماء وعلي الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو أَلَف الاستفهام تقول : أيقوم زيد فيدخل حرف الاستفهام علي الفعل ثم تقول : أزيد أخوك فيدخل الحرف علي الاسم وكذلك (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم

يشبهها بليس فإنه يدخلها علي الاسم والفعل ولا يعملها كقولك : وما زيد قائم ما قام زيد ومن شبهها (بليس) فاعملها لم يجر أن يدخلها علي الفعل إلا أن يردّها إلي أصلها في ترك العمل ونحن نذكر جميع الحروف منفصلة في أبوابها إن شاء الله.

فإن قال قائل : ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا علي الاسم ولا يجوز أن تدخل هذه اللام علي الفعل قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا تري قولك : رجل يدلك علي غير ما كان يدل عليه الرجل وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك : عبد الملك ولو أفردت عبدا من الملك لم يدل علي ما كان عليه عبد الملك وكذلك الجواب في السين وسوف إن سأل سائل فقال : لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار

النحو وجمعه جمعاً يحضره وفصلته تفصيلاً يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه علي مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ليسبق إلي القلوب فهمه ويسهل علي متعلميه حفظه.

واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرده في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ علي القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتي وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ ، فإن كان سمع ممن ترضي عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه.

والشاذ علي ثلاثة أضرب : منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو : استحوذ (1) ، فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال : استحاذ مثل استقام واستعاذ وجميع ما كان علي هذا المثال ولكنه جاء علي الأصل واستعملته العرب كذلك ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع ، فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ولكنهم لم يستعملوا ودع استغني عنه (بترك) فصار قول القائل الذي قال : ودعه شاذاً وهذه أشياء تحفظ ومنه ما شذ عن القياس والإستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام علي اليجدع وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها فنبداً بالمرفوعات ثم نردفها المنصوبات ثم المنخفضات فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها وعلي الله تعالي نتوكل وبه نستعين.

ص: 63

1- المصدر الموازن : ل "إفعال" نحو "إقوام" و "استفعال" نحو "استقوام" فإنه "يحمل علي فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلي فائه ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتي ألفان ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين. والصحيح أن المحذوف الألف الثانية ، لزيادتها وقربها من الطرف ، ثم يوتي بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة فيقال "إقامة" واستقامة" وقد تحذف التاء فيقتصر فيه علي ما سمع كقول بعضهم "أجابه إجاباً" و "أراه إراء" ويكثر ذلك مع الإضافة نحو : (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ). وجاء تصحيح "إفعال" و "استفعال" وفروعها في الألف نحو : "أعول إعوالات" و "أغيمت السماء إغياماً" و "استحوذ استحوذاً" و "استغيل الصبي استيغالاً" وهذا كله شاذ. انظر معجم القواعد العربية 56/6.



إشارة

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف :

الأول : مبتدأ له خبر .

والثاني : خبر لمبتدأ بنيته عليه .

والثالث : فاعل بني علي فعل ذلك الفعل حديثا عنه .

والرابع : مفعول به بني علي فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل .

والخامس : مشبه بالفاعل في اللفظ .

شرح الأول : وهو المبتدأ

المبتدأ (1) : ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما نحو قولك : الله ربنا ومحمد نبينا والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو : كان وأخواتها وما أشبه ذلك من العوامل تقول : عمرو أخونا ، وإن زيدا أخونا وسنذكر العوامل التي تدخل علي المبتدأ وخبره فتغيره عما كان عليه في موضعها إن شاء الله .

ص: 64

1- المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا المستغني به ، فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة : 184) ، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ، ومخبرا عنه أو وصفا إلي آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغني به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ، وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد ، فإن مرفوعه غير مستغني به . وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أي المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغني عن الخبر ، وقد أشار إلي الأول بقوله : (مبتدأ زيد وعاذر خبر) أي له (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) وإلي الثاني بقوله : (وأول) أي من الجزأين (مبتدأ والثاني) منهما (فاعل اغني) عن الخبر (في) نحو (أسار دان) الرجلان . انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 91 .

والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مخبر والفرق بينه وبين الفاعل : أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ألا تري أنك إذا قلت : زيد منطلق وإنما بدأت (بزيد) وهو الذي حدثت عنه بالإنتلاق والحديث عنه بعده ، وإذا قلت : ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالإنتلاق بعد أن ذكرت الحديث.

فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعا محدث عنهما وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة فأما المعرفة فنحو قولك : عبد الله أخوك وزيد قائم ، وأما ما قارب المعرفة من النكرات (1) فنحو قولك : رجل من تميم جاءني وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني.

وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معني للتكلم به ألا تري أنك لو قلت : رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا- يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما فإذا قلت : رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها كقولك : ما أحد في الدار وما في البيت رجل ونحو ذلك في لغة بني تميم خاصة : وما أحد حاضر وإنما يراعي في هذا الباب وغيره الفائدة فمتي ظفرت بها في المبتدأ وخبره بالكلام جائز وما لم يفد فلا معني له في كلام غيرهم.

ص: 65

---

1- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تقيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعند زيد نمرة ، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم علي النكرة استفهام نحو هل فتي فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما خل لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين. انظر شرح ابن عقيل 1 / 218.

وقد يجوز أن تقول: رجل قائم إذا سألك سائل فقال: أ رجل قائم أم امرأة.

فتجيبه فتقول: رجل قائم وجملة هذا أنه إنما ينظر إلي ما فيه فائدة فمتي كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدته عنه ليتوقع الخبر بعده فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيدة والاسم لا فائدة له لمعرفة به وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر وقد يجوز أن تقدم الخبر علي المبتدأ ما لم يكن فعلا خاصة فتقول: منطلق زيد وأنت تريد: زيد منطلق (1)، فإن أردت أن تجعل منطلقا في موضع (ينطلق) فترفع زيدا بمنطلق علي أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو (منطلق) وما أشبهه علي شيء قبله وإنما يجري فجري الفعل إذا كان صفة جرت علي موصوف نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه ارتفع (أبوه) (بقائم) أو يكون مبنيا علي مبتدأ نحو قولك: زيد قائم أبوه وحسن عندهم: أقائم أبوك وأخرج أخوك تشبيها بهذا إذا اعتمد (قائم) علي شيء قبله فأما إذا قلت قائم زيد فأردت أن ترفع زيدا بقائم وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح وهو جائز عندي علي قبحه وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد علي شيء قبله نحو: ضارب وقاتل لا تقول: ضارب بكرا عمر وفتنصب بكرا (بضارب) وترفع عمر به لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتي يكون محمولا علي غيره فتقول: هذا ضارب بكرا جعلوا بين الاسم والفعل فرقا فإذا قلت: قائم أبوك (فقائم) مرتفع بالابتداء وأبوك رفع بفعلها وهما قد سدا مسد الخبر ولهذا نظائر تذكر في مواضعها إن شاء الله.

فأما قولك: كيف أنت وأين زيد وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء (فأنت وزيد) مرتفعان بالابتداء (وكيف وأين) خبران فالمعني في: كيف أنت علي أي حال أنت وفي: (أين زيد) في أي مكان ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة

ص: 66

1- الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين إلا إن أول بمشتق وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجري الفعل نحو زيد منطلق أي هو، فإن لم يكن جاريا مجري الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرمي زيد. انظر شرح ابن عقيل 1 / 206.

الشيء المستفهم عنه ألا تري أنك إذا سئلت : كيف أنت فقلت : صالح إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر وكذلك إذا قال : أين زيد فقلت : في داري وإنما أخبرت بما اقتضته أين ولكن جميع هذا ، وإن كان خبرا فلا يكون إلا مبدوءا به وقد تدخل علي المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله كلام الابتداء وحروف الاستفهام (وأما وما (1)) إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشباه ذلك فتقول : عمرو (قائم) ولبكر أخوك وما زيد قائم ، وأما بكر منطلق فهذه الحروف إنما تدخل علي المبتدأ وخبره لمعان فيها ألا تري أن قولك : عمرو منطلق كان خبرا موجبا فلما أدخلت عليه (ما) صار نفيا وإنما نفيت (بما) ما أوجبه غيرك حقه أن تأتي بالكلام علي لفظه وكذلك إذا استفهمت إنما تستخبر خبرا قد قيل أو ظن كأن قائلا قال : عمرو قائم فأردت أن تحقق ذلك فقلت عمرو قائم وقع في نفسك أن ذلك يجوز وأن يكون وأن لا يكون فاستخبرت مما وقع في نفسك بمنزلة ما سمعته أذنك فحينئذ تقول : عمرو قائم أم لا لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجبة أو منفية واقعا ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه فإذا قلت : لعمرو منطلق أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام فلذلك احتيج إلي جميع حروف المعاني لما في ذلك من الإختصار ألا تري أن الواو العاطفة في قولك : قام زيد وعمرو لولاها لاحتجت إلي أن تقول : قام زيد قام عمرو وكذلك جميع الحروف ويوصل بلام القسم فيقال : والله لزيد خير منك لأنك لا

ص: 67

1- قال الأشموني : وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلي أنها بمعني الهمزة فإذا قلت قائم زيد أم عمرو فالمعني عمرو قائم فتصير علي مذهبه استفهامية ، وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلي أنها من حروف العطف ثم اختلفوا علي ثلاثة أقوال : أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثله بالواو. والثالث أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلي أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها علي ما قبلها عطف مفرد علي مفرد. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 210.

تقسم إلا مع تحقيق الخبر (وأما) فإنما تذكرها بعد كلام قد تقدم أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبر فاختصت بعض من ذكر وحققت الخبر عنه ألا- تري أن القائل يقول: زيد وعمرو في الدار فتقول: أما زيد ففي الدار، وأما عمرو ففي السوق وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقدم لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئاً بشيء وتعق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله (ولأما) موضع تذكر فيه وما لم أذكر من سائر الحروف التي لا تعمل في الأسماء فالمبتدأ والخبر بعدها علي صورتها.

ص: 68

الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاماً وبالخبر يقع التصديق والتكذيب (1) ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس وإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله ؛ لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالسا) فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك : عبد الله أخوك وزيد قائم وخبر المبتدأ ينقسم علي قسمين : إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو : زيد أخوك وعبد الله منطلق فالخبر هو الأول في المعنى إلا أنه لو قيل لك من أخوك هذا الذي ذكرته لقلت : زيد أو قيل لك : من المنطلق لقلت : عبد الله أو يكن غير الأول ويظهر فيه ضميره نحو قولك : عمرو ضربته وزيد رأيت أباه ، فإن لم يكن علي أحد هذين فالكلام محال.

وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى علي ضربين فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك : زيد أخوك ، وزيد قائم وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظرف علي ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان وإما أن يكون من ظروف الزمان.

أما الظروف في المكان فنحو قولك : زيد خلفك وعمرو في الدار.

والمحذوف معني الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت : زيد مستقر خلفك وعمرو مستقر في الدار ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال.

وأما الظرف من الزمان فنحو قولك : القتال يوم الجمعة والشخص يوم الخميس كأنك قلت : القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة والشخص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف ، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال ؛ لأن زيدا

ص: 69

---

1- والمعنى أن الخبر يتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغني الجملة عنه في إتمام معناها الأساسي. انظر النحو الوافي 1 / 291.

الذي هو المبتدأ ليس من قولك : (خلفك) ولا في الدار شيء ؛ لأن في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد يوم الخميس ولا عمرو في شهر كذا ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك وعلة ذلك أنك لو قلت : زيد اليوم لم تكن فيه فائدة ؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون الآخر والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك والظرف من الأماكن تكون إخبارا عن المعاني التي ليست بجثث يعني المصادر نحو قولك : البيع في النهار والضرب عندك ، فإن قال قائل فأنت قد تقول : الليلة الهلال (1) والهلال جثة فمن أين جاز هذا فالجواب في ذلك : أنك إنما أردت : الليلة حدوث الهلال لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه ألا ترى أنك لا تقول : الشمس اليوم ولا القمر الليلة ؛ لأنه غير متوقع وكذلك إن قلت : اليوم زيد وأنت تريد هذا المعنى جاز وتقول : أكل يوم لك عهد ؛ لأن فيه معني الملك ويوم الجمعة عليك ثوب إنما جاز ذلك لإستقرار الثوب عليك فيه ، وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ : وهو الذي يكون غير الأول ويظهر يفه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلا فيه ضمير المبتدأ نحو : زيد يقوم والزيدان يقومان فهذا الضمير ، وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع ، وذلك ضرورة خوف اللبس

ص: 70

1- لا يقع الزمان خبرا عن أسماء الذوات فلا يقال : " زيد الليلة" إلا إن حصلت فائدة جاز عند الأكثرين ، وذلك في ثلاث حالات : (أ) أن يكون المبتدأ عامًا والزمان خاصًا إما بالإضافة نحو " نحن في شهر ربيع" فنحن ذات وهو عامٌ لصلاحيته لكل متكلم وفي شهر كذا خاص - وإما بالوصف نحو " نحن في زمان طيب" مع جرّه ب" في" كما مثل. (ب) أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددتها وقتنا فوقتنا نحو : " الهلال الليلة". (ج) أن يقدر مضاف نحو قول امرئ القيس " اليوم خمر" أي شرب الخمر و" الليلة الهلال" أي رؤية الهلال. انظر معجم القواعد العربية 4 / 8.

ومضمرة كظاهرة وأنت إذا قلت : زيد قائم فالضمير لا يظهر في واحده ولا في تثنيته ولا في جمعه ، فإن قال قائل : فإنك قد تقول : الزيدان قائمان والزيدون قائمون قيل له : ليست الألف ولا الواو فيهما ضميرين إنما الألف تثنية الاسم والواو جمع الاسم وأنت إذا قلت : الزيدون قائمون فأنت بعد محتاج إلي أن يكون في نيتك ما يرجع إلي الزيدين ولو كانت الواو ضميرا والألف ضميرا لما جاز أن تقول القائمان الزيدان ولا القائمون الزيدون أو يكون جملة فيها ضميره والجملة المفيدة علي ضربين : إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك : زيد ضربته وعمرو لقيت أخاه وبكر قام أبوه ، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك : زيد أبوه منطلق وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمتها في إعرابها كحكمتها إذا لم يكن قبلها مبتدأ ألا ترى أن إعراب (أبوه منطلق) (1) بعد قولك : بكر كإعرابه لو لم يكن بكر قبله فأبوه مرتفع بالابتداء (ومنطلق) خبره فبكر مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر الأب والأب (منطلق) خبر بكر وموضع قولك : (أبوه منطلق) رفع ومعني قولنا : الموضح أي لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعا وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ وأخبار كثيرة بعد مبتدأ وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا فمن ذلك قولهم : زيد هند العمران منطلقان إليهما من أجله فزيد مبتدأ أول وهند مبتدأ ثان والعمران مبتدأ ثالث وهند وما بعدها خبر لها والعمران وما بعدهما خبر لهما وجميع ذلك خبر عن زيد والراجع الهاء في قولك من أجله والراجع إلي هند (الهاء) في قولك : إليها والمنطلقان هما العمران وهما الخبر عنها.

ص: 71

1- شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا ؛ لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعني الذي هو أبوه منطلق ؛ لأن الكلام يتم دونه فلا يدري أحذف منه شيء أم لا . انظر شرح ابن عقيل 1 / 168.



وفيهما ضميرهما فكلما سئلت عنه من هذا فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز نحو قولك :  
(عبد الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره) صار جميع هذا خبراً عن (عبد الله) من أجل هذه الهاء التي رجعت إليه بقولك : (في داره)  
وموضع هذا الجملة كلها رفع من أجل أنك لو وضعت موضعها (منطلقاً) وما أشبهه ما كان إلا رفعا فقد بان من جميع ما ذكرنا أنه قد يقع  
في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة.

واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة :

الأول : أي يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو : عمرو منطلق وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

الثاني : أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو : زيد أخوك (1) وأنت تريد أنه أخوه من النسب وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب  
يعرف زيدا علي إنفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر ويعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له : أنت زيد أخوك  
أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما ، وذلك هو الذي استفاده المخاطب فمتي كان الخبر عن  
المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين ، وإن هذا هذا فذا كلام لا فائدة فيه ، فإن قال قائل : فأنت تقول :  
الله ربنا ومحمد نبينا وهذا معلوم معروف قيل له : هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين

ص: 72

---

1- يشترط لجواز الإخبار عن أُل ثلاثة شروط زيادة علي ما سبق في الذي وفروعه : الأول أن يكون المنخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل -  
وهي الفعلية - وإلي هذا الإشارة بقوله : فيه الفعل قد تقدما. الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفا. الثالث أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من  
قولك زيد أخوك ولا من قولك عسي زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد ، وإلي هذين الشرطين الإشارة بقوله : (إن صح صوغ صلة منه  
لأل) إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا- من المنفي. ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله : (كصوغ واق من وقى الله البطل) ، فإن  
أخبرت عن الفاعل قلت : الواقى البطل أو عن المفعول قلت : الواقية البطل ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا  
يحذف إلا في الضرورة. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 391.

وإنما نقوله رداً علي الكفار وعلي من لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالف علي هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به ، فإن المسيح يسبح وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلي الله بقول الحق وبذلك أمرنا وتعبدنا وأصل ذلك الإعراف بمن الله عليه بأن عرفه نفسه وفضله علي من لا يعرف ذلك وأصل الكلام موضوع للفائدة ، وإن اتسعت المذاهب فيه ولكن لو قال قائل : النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه ، وإن كان الخبر فيهما نكرة.

الثالث : أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة وقد بينا أن الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة.

فأما الكلام إذا كان منفيًا ، فإن النكرة فيه حسنة ؛ لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك : ما أحد في الدار وما فيها رجل.

الرابع : أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل علي المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر نحو قوله :

كأن سلافة من بيت رأس

يكون مزاجها غسل وماء

فجعل اسم (كأن) غسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلي الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن غسلًا وماء نوعان وليس كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو : تمرة وجوزة والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلي نكرة وهو قوله : سلافة فهو مثل قولك : خمرة ممزوجة بماء.

وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضا لعلم المخاطب بما حذف والمحذوف علي ثلاث جهات (1) :

ص: 73

1- مثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أي هو صحيح ، وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالي : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أي من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها. انظر شرح ابن عقيل 1 / 246.

الأولي : حذف المبتدأ وإضمامه إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن تري جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل : الهلال والله أي هذا الهلال فيحذف هذا وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقيل : عمرو جاز علي ما وصفت لك ومن ذلك : مررت برجل زيد لأنك لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين من هو فكأنك قلت هو زيد وعلي هذا قوله تعالى : (بَشِّرْ مَنْ ذَلِكُمْ النَّارُ) [الحج : 72].

الجهة الثانية : أن تحذف الخبر لعلم السامع فمن ذلك أن يقول القائل : ما بقي لكم أحد فتقول : زيد أو عمرو أي : زيد لنا ومنه لو لا عبد الله لكان كذا وكذا فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا فكأنه قال : لو لا عبد الله بذلك المكان ولو لا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعني فأما قوله : لكان (كذا وكذا) فحديث متعلق بحديث (لو لا) وليس من المبتدأ في شيء ومن ذلك : هل من طعام فموضع (من طعام) رفع كأنك قلت : هل طعام والمعني : هل طعام في زمان أو مكان و (من) تزداد توكيدا مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة وسندكرها في موضعها إن شاء الله.

وقد أدخلوها علي الفاعل والمفعول أيضا كما أدخلوها علي المبتدأ فقالوا : ما أتاني من رجل في موضع : ما أتاني رجل. (وما وجدنا لأكثرهم من عهد) و (هل تحس منهم من أحد).

وكذلك قولك : هل من طعام وإنما هو : هل طعام فموضع (من طعام) رفع بالابتداء.

الجهة الثالثة : أنهم ربما حذفوا شيئا من الخبر في الجمل ، وذلك المحذوف علي ضربين : إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلي المبتدأ نحو قولهم : السمن منوان بدرهم (1) يريد : منه وإلا كان كلاما غير جائز ؛ لأنه ليس فيه ما يرجع إلي الأول وإما أن يكون المحذوف شيئا ليس فيه راجع

ص: 74

---

1- من أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو (ولأمة مؤمنة خير من مشركة) (ولعبد مؤمن خير من مشرك) أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والمسوغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة أي منوان منه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 235.

ولكنه متصل بالكلام نحو قولك : الكر بستين درهما فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب.

وتعتبر خبرا لمبتدأ بأنك متي سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ ؛ لأنه يرجع إلي أنه هو هو في المعني.

الأ- تري أن القائل إذا قال : عمرو منطلق فقلت : من المنطلق قال : عمرو وكذلك إذا قال : عبد الله أخوك فقلت : من أخوك قال : عبد الله وكذلك لو قال : عبد الله قامت جاريته في دار أخيه فقلت : من الذي قامت جاريته في دار أخيه لقال : عبد الله وخبر المبتدأ يكون جواب (ما) واي وكيف وكم وأين ومتي يقول القائل : الدينار ما هو فتقول : حجر فتجيبه بالجنس ويقول الدينار أي الحجارة هو فتقول : ذهب فتجيبه بنوع من ذلك الجنس وهذا إنما يسأل عنه من سمع بالدينار ولم يعرفه.

ويقول : الدينار كيف هو فتقول : مدور أصفر حسن منقوش ويقول : الدينار كم قيراطا هو فتقول : الدينار عشرون قيراطا فيقول : أين هو فتقول : في بيت المال والكيس ونحو ذلك ولا يجوز أن تقول : الدينار متي هو وقد بينا أن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث إلا علي شرط الفائدة والتأول ولكن تقول : القتال متي هو فتقول : يوم كذا وكذا فأما إذا كان الخبر معرفة أو معهودا فإنما يقع في جواب (من وأي) نحو قوله : زيد من هو والمعني : أي الناس هو وأي القوم هو فتقول : أخوك المعروف أو أبو عمرو أي الذي من أمره كذا وتقول : هذا الحمار أي الحمير هو فتقول : الأسود المعروف بكذا وما أشبهه.

واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسما من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعني وكان جاريا عليه إلي جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر الضمير نحو قولك : عمرو قائم وأنت منطلق فأنت وعمرو الفاعلان في المعني ؛ لأن عمرا هو الذي قام وقائم جار علي (عمرو) وموضوع إلي جانبه لم يحل بينه وبينه حائل فمتي كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلي أن يظهر الضمير إلا مؤكدا ، فإن أردت التأكيد قلت : زيد قائم هو ، وإن لم ترد التأكيد فأنت مستغن عن ذلك وإنما احتمل (ضارب وقائم) وما أشبههما من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل

ورفع الأسماء التي تبني عليه لمضارعتة الفعل فأضمرُوا فيه كما أضمرُوا في الفعل إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضمير متي كان جارياً علي الاسم الذي قبله وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع : إما أن يكون خبراً لمبتدأ نحو قولك : عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صفة نحو : مررت برجل قائم أو حالاً نحو : رأيت زيدا قائماً ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع ، فإن وقع بعدها اسم ظاهر ارتفع ارتفاع الفاعل بفعله ومتي جري اسم الفاعل علي غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل كما يكون في الفعل ؛ لأن انستار ضمير الفاعل إنما هو للفعل ولذلك بنيت لام (فعل) مع ضمير الفاعل المخاطب في (فعلت) والمخاطب والمخاطبة أيضاً في (فعلت) وفعلت كما بينا فيما مضى .

فإن قلت : هند زيد ضاربتة (1) لم يكن بد من أن تقول : هي من أجل أن قولك : (ضاربتة) ليس لزيد في الفعل نصيب وإنما الضرب كان من هند ولم يعد عليها شيء من ذكرها والفعل لها وإنما (ضاربتة) خبر عن زيد وفاعله هند في المعنى ولم يجز إلا إظهار الضمير فقلت حينئذ هي مرتفعة (بضاربتة) كما ترتفع هند إذا قلت : زيد ضاربتة هند فالمعنى هاهنا بمنزلة الظاهر ولا يجوز أن تتضمن (ضاربتة) ضمير الفاعل ، فإن أردت أن تثني قلت : الهندان الزيدان ضاربتهما هما ؛ لأن (ضاربتة) ليس فيه ضمير الهندين إنما هو فعل فاعله المضممر هذا علي قول من قال : أقائم أخواك فأما من قال : أكلوني البراغيث فيجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ليدل علي أن فاعله مثني أو مجموع كما كانت التاء في (فعلت هند) فرقا بين فعل المذكر والمؤنث فإنه يقول : الهندان الزيدان ضاربتاهما هما فإذا قلت : هند زيد ضاربتة هي (فهند)

ص: 76

1- هذا مثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربتة هي فيجب الإبراز أيضا لجريان الخبر علي غير من هو له. وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله : قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 96.

مرتفعة بالابتداء (وزيد) مبتدأ ثان وضاربه خبر زيد (وهي) هذه اللفظة مرتفعة بأنها فاعلة والفعل (ضاربه) والهاء ترجع إلي زيد وهي ترجع إلي هند والجملة خبر عنها ، فإن جعلت موضع فاعل يفعل فقلت : زيد هند تضربه أضمرت الفاعل ولم تظهره فهذا مما خالفت فيه الأسماء الأفعال ألا تري أنك تقول : زيد أضربه وزيد تضربه ، فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت ؛ لأن في تصاريف الفعل ما يدل علي المضممر ما هو كما قد ذكرنا فيما قد تقدم وليس ذلك في الأسماء وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل تقول : زيد مضروب فتكون خيرا لزيد كما تكون (ضارب) ويكون فيه ضميره كما يكون في الفاعل فتقول : عمرو الجبة مكسوته ، إذ كان في (مكسوته) ضمير الجبة مستترا ، فإن كان فيه ضمير (عمرو) لم يجوز حتي تقول : عمرو الجبة مكسوها هو فحكم المفعول حكم الفاعل كما أن فعل (كفعل) في عمله وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خيرا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ولا يكون استفهاما ولا أمرا ولا نهيا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : زيد كم مرة رأيته فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعني والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم عنه ؛ لأن الهاء هي زيد وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب.

الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته علي الفعل الذي بني للفاعل ، ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك : جاء زيد ومات عمرو وما أشبه ذلك ومعني قولي : بنيته علي الفعل الذي بني للفاعل أي : ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لأرتفع الاسم بالابتداء وإنما قلت علي الفعل الذي بني للفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضرب) للفاعل مفتوح الفاء و (ضرب) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية وهذا يبين لك في موضعه إن شاء الله.

وإنما قلت : كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن ؛ لأن الفعل ينقسم قسمين : فمنه حقيقي ومنه غير حقيقي والحقيقي ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون الفعل لا يتعدي الفاعل إلي من سواه ولا يكون فيه دليل علي مفعول نحو : قمت وقعدت.

والآخر : أن يكون فعلا وأصلا إلي اسم بعد اسم الفاعل.

والفعل الواصل علي ضربين : فضرب واصل مؤثر نحو : ضربت زيدا وقتلت بكرا.

والضرب الآخر واصل إلي الاسم فقط غير مؤثر فيه نحو : ذكرت زيدا ومدحت عمرا وهجوت بكرا ، فإن هذه تتعدي إلي الحي والميت والشاهد والغائب ، وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها إلا أنها غير مؤثرة.

ومنها الأفعال الداخلة علي الابتداء والخبر وإنما تنبيء عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول ولكن أخبار الفاعل بما وقع عنده نحو : ظننت زيدا أخاك. وعلمت زيدا خير الناس.

ص: 78

---

1- الفاعل : هو ما قدّم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه علي جهة قيامه به أو وقوعه منه ك علم زيد ومات بكر وضرب عمرو و (مختلف الوان). انظر شرح شذور الذهب 1 / 204.

القسم الثاني : من القسم الأولي : وهو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي فهو علي ثلاثة أضرب فالضرب الأول : أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو : مات زيد وسقط الحائط ومرض بكر.

والضرب الثاني : أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنما تدل علي الزمان فقط ، وذلك قولك : كان عبد الله أخاك وأصبح عبد الله عاقلا ليست تخبر بفعل فعله إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل.

والضرب الثالث : أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل (1) الذي جعلت له نحو قولك : لا أرينك هاهنا فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهي نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى وتأويله : لا تكونن هاهنا ، فإن (من) حضرني رأيتة ومثله قوله تعالى : (وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران : 102] لم ينههم عن الموت في وقت ؛ لأن ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيرته ولكن معناه : كونوا علي الإسلام ، فإن الموت لا بد منه فمتي صادفكم صادفكم عليه وهذا تفسير أبي العباس رحمه الله.

فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدم فأما الفعل فلا بد له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد.

فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه (فعل) وسيفعل أو هو في حاذل الفعل أو استفهمت عنه هل يكون فاعلا أو نفيت أن يكون فاعلا نحو : قام عبد الله ويقوم عبد الله. وسيقوم عبد الله.

وفي الاستفهام : أيقوم عبد الله؟ وفي الجزاء : إن يذهب زيد أذهب ، وفي النفي : ما ذهب زيد ولم يقم عمرو فالعامل هو الفعل علي عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل فسواء كان الفعل مجزوما أو منصوبا أو مرفوعا أو موجبا أو منفيا أو

ص: 79

1- فكأن الخطاب فيها قد وجه للمفعول.



خبرا أو استخبارا هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها ومن الأفعال ما لا يتصرف في الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل ويقتصر به علي زمان واحد فلا يتصرف في جميع تصاريف الأفعال وقد أفردناها وقد أعملوا اسم الفعل وتأمّلت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف وفعل غير متصرف وأسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي.

فأما الأول: وهو الفعل المتصرف فنحو: قام وضرب وتصرفه أنك تقول: يقوم وأقوم وتقوم، وضرب ويضرب وأضرب، وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشق منه اسم الفاعل فتقول: ضارب.

والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسي وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناء واحد وسنذكر هذه الأفعال بعد في مواضعها إن شاء الله.

الثالث: وهو اسم الفاعل (1) الجاري علي فعله نحو قولك: قام يقوم فهو قائم: وضرب يضرب فهو ضارب وشرب يشرب فهو شارب فضارب وشارب وقائم أسماء الفاعلين.

وقد بينا أن اسم الفاعل لا يحسن أن يعمل إلا أن يكون معتمدا علي شيء قبله، وذكرنا ما يحسن من ذلك وما يقبح في باب خبر الابتداء.

والرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك: حسن وشديد تقول: الحسن وجه زيد والشديد ساعدك وما أشبهه.

ص: 80

---

1- اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به علي معني الحدوث كضارب ومكرم، فإن صغّر أو وصف لم يعمل وإلا، فإن كان صلة لأل عمل مطلقا وإلا عمل إن كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا علي نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف. انظر شرح شذور الذهب 1 / 496.

والخامس : المصدر نحو قولك عجبت من ضرب زيد عمرو وتأويله : من أن ضرب زيدا عمرو.

السادس : الأسماء التي يسمي الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم : تراكها ومناعها يريدون : أترك وأمنع ورويد زيدا وهلم الثريد وصه ومه يريدون : اسكت وعليك زيدا فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظا ولا يقاس عليها وسنذكر جميع هذه الأسماء التي أوقعت موقع الفعل في بابها مشروحة إن شاء الله.

### شرح الرابع من الأسماء المرتفعة : وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به

(1)

إذا كان الاسم مبنيا علي فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفع ، وذلك قولك : ضرب بكر وأخرج خالد واستخرجت الدراهم فبني الفعل للمفعول علي (فعل) نحو : (ضرب). وأفعل نحو : (أكرم). وتعمل نحو : تضرب.

ونفعل نحو : نضرب ، فحولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني دونه ولذلك قلت : إذا كان مبنيا علي فعل بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت ولم تذكر من فعل به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبا وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه.

واعلم أن الأفعال التي لا تتعدي لا يبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال نحو : قام وجلس.

لا يجوز أن نقول : قيم زيد ولا جلس عمرو إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول فإذا كان الفعل لا يتعدي إلي مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له ، فإن كان الفعل يتعدي إلي مفعول

ص: 81

---

1- وهو نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله والعبارة الأولى أولي لوجهين أحدهما أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتي والثاني أن المنصوب في قولك أعطي زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم. انظر شرح شذور الذهب 1 / 207.

واحد نحو: ضربت زيدا أزلت الفاعل وقلت: ضرب زيد فصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب؛ لأن الذي كان منصوبا قد ارتفع، وإن كان الفعل يتعدي إلي مفعولين نحو: أعطيت زيدا درهما فرددته إلي ما لم يسم فاعله قلت: أعطيت زيدا درهما فقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقي منصوب واحد في الكلام وكذلك إن كان الفعل يتعدي إلي ثلاثة مفعولين نحو: أعلم الله زيدا بكرا خير الناس إذا رددته إلي ما لم يسم فاعله قلت: أعلم زيد بكرا خير الناس فقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقي في الكلام اسمان منصوبان فعلي هذا يجري هذا الباب.

وإن كان الفعل لا يتعدي لم يجز ذلك فيه، وإن كان يتعدي إلي مفعول واحد بقي الفعل غير متعمد، وإن كان يتعدي إلي اثنين بقي الفعل متعديا إلي واحد، وإن كان يتعدي إلي ثلاثة بقي الفعل يتعدي إلي اثنين فعلي هذا فقس متي نقلت (فعل) الذي هو للفاعل مبني إلي (فعل) الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحدا، وإذا نقلت (فعلت) إلي أفعلت، فإن كان الفعل لا يتعدي في (فعلت) فعده إلي واحد إذا نقلته إلي أفعلت تقول قمت فلا يتعدي إلي مفعول، فإن قلت أفعلت منه قلت أقمت زيدا، وإن كان الفعل يتعدي إلي مفعول واحد فنقلته من (فعلت) إلي (أفعلت) عديته إلي اثنين نحو قولك: رأيت الهلال هو متعد إلي مفعول واحد، فإن قلت: رأيت (1) زيدا الهلال فيتعدي إلي اثنين، وإن كان الفعل يتعدي إلي مفعولين فعلت إلي أفعلت تعدي إلي ثلاثة مفعولين تقول علمت بكرا خير الناس، فإن قلت: أعلمت قلت: أعلمت بكرا زيدا خير الناس فتعدي إلي ثلاثة فهذان النقلان مختلفان إذا نقلت (فعلت) إلي (فعلت) نقصت من المفعولات واحدا أبدا، وإذا نقلت (فعلت) إلي (أفعلت) زدت في

ص: 82

1- أرى المنقولة بالهمزة من رأي المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا بمعني أعلمته قال الله تعالي (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) فالهاء والميم مفعول أول و (أعمالهم) مفعول ثان و (حسرات) مفعول ثالث. والبواقي ما ضمّن معني أعلم وأري المذكورتين من أنبا وتبأ وأخبر وخبر وحدّث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعني أعلمته وكذلك تفعل في البواقي. انظر شرح شذور الذهب 484 / 1.

المفعولات واحدا أبدا فتبين ذلك فإني إنما ذكرت (فعلت)، وإن لم يكن من هذا الباب؛ لأن الأشياء تتضح بضمها إلي أضدادها واسم المفعول الجاري علي فعله يعمل عمل الفعل نحو قولك: مضروب ومعط يعمل علي أعطي ونعطي تقول: زيد مضروب أبوه فترفع (وأبوه) بمضروب كما كنت ترفعه بضارب إذا قلت: زيد ضارب أبوه عمرا وتقول: زيد معط أبوه درهما (فترفع الأب) (بمعط) وتقول: دفع إلي زيد درهم فترفع الدرهم لأنك جررت زيدا فقام الدرهم مقام الفاعل ويجوز أن تقول: سير بزيد فتقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعا ولا يمنع حرف الجر من ذلك كما قال: ما جاءني من أحد فأحد فاعل، وإن كان مجرورا (بمن) وكذلك قوله تعالى: (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة: 105].

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت: أعطي زيد درهما وكسي زيد ثوبا فهذا وجه الكلام ويجوز أن تقول: أعطي زيدا درهم وكسي زيدا ثوب كما كان الدرهم والثوب مفعولين وكان لا يلبس علي السامع الآخذ من المأخوذ جاز ولكن لو قلت: أعطي زيد عمرا وكان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول: أعطي عمرو زيدا؛ لأن هذا يلبس إذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذا لصاحبه وهو لا يلبس في الدرهم وما أشبه؛ لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذا وإنما هذا مجاز والأول الوجه.

ومن هذا: أدخل القبر زيدا وألبست الجبة زيدا ولا يجوز علي هذا ضرب زيدا سوط؛ لأن سوطا في موضع قولك: ضربة بسوط فهو مصدر.

واعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر (1) والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات علي السعة، وذلك نحو قولك: سير بزيد سير شديد وضرب من

ص: 83

---

1- يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين: أحدها: أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضربا زيدا ف زيدا منصوب ب ضربا لنيابته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر. والموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا ب أن والفعل أوب ما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر ب أن إذا أريد المضي أو الاستقبال. انظر شرح ابن عقيل 3 / 93.

أجل زيد عشرون سوطا واختلف به شهران ومضي به فرسخان وقد يجوز نصبهما علي الموضوع ، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل أعني قولك : بزيد علي أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمه ، وذلك المحذوف علي ضربين : إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدرا استغني عن ذكره بدلالة الفعل عليه وإما أن يكون مكانا دلّ الفعل عليه أيضا إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقا من مصدره نحو قولك : سير بزيد فرسخا أضمرت السير ؛ لأن (سير) يدل علي السير فكأنك قلت : سير السير بزيد فرسخا ثم حذفت السير فلم تحتج إلي ذكره معه كما تقول : من كذب كان شر له تريد : كان الكذب شر له ولم تذكر الكذب ؛ لأن (كذب) قد دل عليه.

ونظيره قوله تعالى : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) [آل عمران : 180]. يعني : البخل الذي دل عليه (يبخلون) ، وأما الذي يدل عليه الفعل من المكان فأن تضمير في هذه المسألة ما يدل عليه (سير) نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة.

ألا تري أن السير لا بد أن يكون في طريق فكأنك قلت : سير عليه الطريق فرسخا ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني فقد صار في (سير بزيد) ثلاثة أوجه : أجودها أن تقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعا ، وإن كان مجرورا في اللفظ وقد أريناك مثل ذلك.

والوجه الثاني : الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

والوجه الثالث : وهو أبعدا أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

واعلم أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا فالوجه النصب في (سير) لأنك لم تقد بقولك (سيرا) شيئا لم يكن في (سير) أكثر من التوكيد ، فإن وصفته فقلت : شديدا أو هينا فالوجه الرفع لأنك لما نعتته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في (سير) والظروف بهذه المنزلة لو قلت : سير بزيد مكانا أو يوما لكان الوجه النصب ، فإن قلت : يوم كذا أو مكانا بعيدا أو قريبا أختير الرفع والتقديم والتأخير والإضمار والإظهار في الاسم الذي قام مقام الفاعل ولم يسم من فعل به مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك لا فرق بينهما في جميع ذلك وتقول : كيف أنت إذا نحي نحوك ونحوك علي ما فسرنا ، فإن قلت : نحي قصدك فالإختيار عند قوم

من النحويين النصب لمخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل.

فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل إذا قلت : سير يزيد قائما أو تصيب بدن عمرو عرقا لا يجوز أن تقيم (قائما وعرقا) مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة فالفاعل وما قام مقامه يضم كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو : جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير ؛ لأن المعني لإبتغاء الخير ومن أجل ابتغاء الخير ، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعني وقد أجاز قوم في (كان زيد قائما) أن يردوه إلي ما لم يسم فاعله فيقولون : كين قائم.

قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) (1) فعل غير حقيقي وإنما يدخل علي المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول علي الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل لأنهما غير متغايرين إذ كان إلي شيء واحد ؛ لأن الثاني هو الأول في المعني.

وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا : أنيخت الناقة وقد وضع زيد في تجارته ووكس وأغري به وأولع به وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعا وليس باب يقاس عليه.

ص: 85

---

1- قال الأشموني : إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها ، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلي العامل) أي كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر علي الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا ، وأجازه الكوفيون. انظر شرح الأشموني 1 / 121.

المشبه بالفاعل علي ضربين : ضرب منه ارتفع (بكان وأخواتها) وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت (بكان) والفاعل وأخوات (كان) : صار وأصبح وأمسي وظل وأضحى وما دام وما زال وليس وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل وتصاريفه تصاريف الفعل تقول : كان ويكون وسيكون وكائن فشبهوها بالفعل لذلك فأما مفارقتها للفعل الحقيقي ، فإن الفعل الحقيقي يدل علي معني وزمان نحو قولك : ضرب يدل علي ما مضى من الزمان وعلي الضرب الواقع فيه وكان إنما يدل علي ما مضى من الزمان فقط (ويكون) تدل علي ما أنت فيه من الزمان وعلي ما يأتي فهي تدل علي زمان فقط فأدخلوها علي المبتدأ وخبره فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول فقالوا : كان عبد الله أخاك كما قالوا : ضرب عبد الله أخاك إلا أن المفعول في (كان) لا بد من أن يكون هو الفاعل ؛ لأن أصله المبتدأ وخبره كما كان خير المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا (كان زيد قائما) فإنما معناه : زيد قام فيما مضى من الزمان فإذا قالوا : أصبح عبد الله منطلقا فإنما المعني : أتى الصباح وعبد الله منطلق فهذا تشبيه لفظي وكثيرا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ ، وإن لم يكن مثله في المعني وستري ذلك إن شاء الله فقد بان شبه (كان وأخواتها) بالفعل إذ كنت تقول : كان يكون وأصبح يصبح وأضحى ويضحى ودام يدوم وزال يزال فأما ليس فالدليل علي أنها فعل ، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول : ضربت ولستما كضربتما ولسنا كضربنا ولسن كضربن ولستن كضربتن وليسوا كضربوا ولست أمة الله ذاهبة كقولك : ضربت أمة الله زيدا.

وإنما امتنعت من التصرف لأنك إذا قلت (كان) دللت علي ما مضى ، وإذا قلت (يكون) دللت علي ما هو فيه وعلي ما لم يقع ، وإذا قلت : ليس زيد قائما الآن أو غدا أدت ذلك المعني

الذي في يكون فلما كانت تدل علي ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها ولذلك لم تبين بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات.

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فاسم (كان) المعرفة كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ (1) لا- فرق بينهما في ذلك تقول : كان عمرو منطلقا وكان بكر رجلا عاقلا وقد يكون الاسم معرفة والخبر معرفة كما كان ذلك في الابتداء أيضا تقول : كان عبد الله أخاك وكان أخوك عبد الله أيهما شئت جعلته اسم (كان) وجعلت الآخر خبرا لها والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة لعلمهم أن المعني يؤول إلي شيء واحد فمن ذلك قول حسان :

كأن سلافة من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

وقال القطامي :

قفى قبل التفرق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا

وقد مضي تفسير هذا وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة ، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك وليس أحد خيرا منك وما كان رجل قائما مقامك وإنما صلح هذا هنا ؛ لأن قولك : (رجل) في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلا رجلا يدلك علي ذلك قولك : ما كان رجلا أفضل منهما.

والمعول في هذا الباب وغيره علي الفائدة كما كان في المبتدأ والخبر.

فما كانت فيه فائدة فهو جائز فأنت إذا قلت : ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والإثنين وأكثر من ذلك ومثل هذا لا يقع في الإيجاب ونظير أحد عريب وكتيع وطوريء وديار قال الراجز :

ص: 87

1- لا- يصح في اسم كان وأخواتها إلا أن يكون معرفة ، إلا في حالة النفي فتخبر عن النكرة بنكرة ، حيث تريد أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوجه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلي أن تعلمه ، مثل هذا كما يقول سيبويه ، وذلك قولك : " ما كان أحد مثلك " و" ما كان أحد خيرا منك ". انظر معجم القواعد العربية 23 / 5.



ومن هذه الأسماء ما يقع بعد (كل) لعمومها تقول : يعلم هذا كل أحد ، وأما قول الشاعر :

حتي ظهرت فما تخفي علي أحد

إلا علي أحد لا يعرف القمر

فقد فسر هذا البيت علي ضربين : أحدهما : أن يكون (أحد) في معني واحد كأنه قال : إلا علي واحد لا يعرف القمر فأحد هذه هي التي تقع في قولك : أحد وعشرون وتكون علي قولك (أحد) التي تقع في النفي فتجريه في هذا الموضع علي الحكاية لتقديم ذكره إياه ونظير ذلك أن يقول القائل : أما في الدار أحد فتقول مجيبا بلي وأحد إنما هو حكاية للفظ ورد عليه وتقول : ما كان (1) رجل صالح فمشبه زيدا في الدار إذا جعلت في الدار خبرا ومعني هذا الكلام أن زيدا صالح فمشبهه مثله ، فإن نصبت (مشبهها) فقد ذممت زيدا أو أخبرت أن ما كان صالحا غير تشبيهه.

فإذا قلت : ما كان أحد مثلك وما كان مثلك أحد فكلها نكرات ؛ لأن (مثل وشبهه) يكن نكرات ، وإن أضفنا إلي المعارف لأنهن لا يخصصن شيئا بعينه ؛ لأن الأشياء تتشابه من وجوه وتتنافي من وجوه ، فإن أردت (بمثلك) المعروف (بشبهك) خاصة كان معرفة كأخيك.

وتقول : ما كان في الدار أحد مثل زيد إذا جعلت (في الدار) الخبر ، وإن جعلت (في الدار) لغوا نصبت المثل قال الله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص : 4].

والظروف يجوز أن يفصل بها بين (كان) وما عملت فيه لإشتمالها علي الأشياء فتقديمها وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها واعلم أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو

ص: 88

---

1- قال ابن عقيل : لا يجوز أن يتقدم الخبر علي ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم. ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقاً لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم. انظر شرح ابن عقيل 1 / 276.

جائز في (كان) إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ، فإن فصلت بظرف ملغي جاز فأما ما يجوز فقولك : كان منطلقا عبد الله وكان منطلقا اليوم عبد الله وكان أخاك صاحبنا وزيد كان قائما غلامه والزيدان كان قائما غلامهما تريد كان غلامهما قائما وكذلك : أخوات (كان) قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم : 47].

وتقول : من كان أخاك إذا كانت (من) مرفوعة كأنك قلت : أزيد كان أخاك وتقول : من كان أخوك إذا كانت (من) منصوبة كأنك قلت : أزيدا كان أخوك وهذا كقولك : من ضرب أخاك ومن ضرب أخوك فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ولا تقل : كانت زيدا الحمي تأخذ ولا : كان غلامه زيد يضرب لا تجز هذا إذا كان (زيد والحمي) أسمين لكان.

فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول.

كان ذلك المضمرة اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها فعلي ذلك يجوز كان زيدا الحمي تأخذ وعلي هذا أنشدوا :

فأصبحوا والنوي عالي معرّسهم

وليس كلّ النوي يلقي المساكين (1)

ص: 89

---

1- يجوز في ليس أن يكون اسمها ضمير الشّان ، (- ضمير الشّان). يقول سيبويه : فمن ذلك قول بعض العرب : " ليس خلق الله مثله" فلولا أنّ فيه إضمّارا - وهو ضمير الشّان - لم يحز أن تذكر الفعل ولم تعمله في الاسم ، ولكن فيه من الإضمّار مثل ما في إنه نحو " إنه من يأتنا نأته". قال الشاعر وهو حميد الأرقط : فأصبحوا والنوي عالي معرّسهم وليس كلّ النوي تلقي المساكين (المعرّس : المنزل ينزله المسافر آخر الليل ، يريد : أكلوا تمرا كثيرا وألقوا نواه ، ولشدة جوعهم لم يلقوا كل النوي). أراد : وليس تلقي المساكين كلّ النوي ، فاسم ليس ضمير الشّان ؛ لأنّ كلّ مفعول لتلقي. ومثله قول هشام أجي ذي الرّمة : هي الشّفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول انظر معجم القواعد العربية 4 / 42.

كأنه قال : وليس الخبر يلقي المساكين كل النوي ولكن هذا المضمّر لا يظهر وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام (بيضرب) ويقدمونه ؛ لأن كلّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله فلو قلت : غلامه ضرب زيد كان جيدا فكان هذا بمنزلة : ضرب زيد غلامه.

ولورفعت الغلام كان غير جائز ؛ لأنه إضمار قبل الذكر فلا يجوز أن ينوي به غيره ، فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم قيل له : إذا قدم ومعناه التأخير فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخرا ، وإذا كان في موضعه لم يجز أن تعني به غير موضعه ألا تري أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام في المعني مؤخرا والفاعل علي الحقيقة قبل المفعول ولكن لو قلت : ضرب غلامه زيدا لم يجز ؛ لأن الغلام فاعل وهو في موضعه فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع.

وتقول : كان زيد قائما أبوه وكان زيد منطلقه جارية يحبها والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول : أبوه منطلق كان زيد تريد كان زيد أبوه منطلق وقائمة جارية يحبها كان زيد تريد : كان زيد قائمة جارية يحبها وفي داره ضرب عمرو خالدا كان زيد ، فإن قلت : كان في داره زيد أبوه وأنت تريد : كان زيد في داره أبوه لم يجز ؛ لأن الطرف للأب فليس من كان في شيء وقد فصلت به بينها وبين خبرها ولو قلت : كان في داره أبوه زيد صلح لأنك قدمت الخبر بهيئته وعلي جملته فصار مثل قولك : كان منطلقا زيد ومثل ذلك : كان زيدا أخواك يضربان هذا لا يجوز ، فإن قدمت : (يضربان زيدا) جاز وتجوز هذه المسألة إذا أضمرت في (كان) مجهولا وتقول : زيد كان منطلقا أبوه فزيد مبتدأ وما بعده خبر له وفي (كان) ضمير زيد وهو اسمها ومنطلقا أبوه (خبره) ، وإن شئت رفعت (أبا) ب (كان) وجعلت (منطلقا) خبره وتقول : زيد منطلقا أبوه كان تريد : زيد كان منطلقا أبوه مثل المسألة التي قبلها.

وقال قوم : أبوه قائم كان (زيد) خطأ ؛ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك : أبوه قائم في موضع قولك : (منطلقا) فهو بمنزلة فإذا لم

يصح سماع الشيء عن العرب لحيء فيه إلي القياس ولا يجيزون أيضا : كان أبوه قائم زيد.

وكان أبوه زيد أخوك ، وكان أبوه يقوم أخوك ، هذا خطأ عندهم لتقديم المكني علي الظاهر.

وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكني علي الظاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكني : أنه إذا كان في غير موضعه وتقدم جاز تقدمه ؛ لأن النية فيه أن يكون متأخرا والذي لا يجوز عندنا أن يكون قد وقع في موقعه وفي مرتبته فحينئذ لا يجوز أن ينوي به غير موضعه ولأصول التقديم والتأخير موضع يذكر فيه إن شاء الله ولا يحسن عندي أن تقول : (آكلا كان زيد طعامك (1)) من أجل أنك فرقت بين آكل وبين ما عمل فيه بعامل آخر ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام وإنما يحسن مثل هذا في الظروف نحو قولك : راغبا كان زيد فيك لإتساعهم في الظروف وأنهم جعلوا لها فضلا علي غيرها في هذا المعني ولا أجزى أيضا : آكلا كان زيد أبوه طعامك أريد به : كان زيد آكلا أبوه طعامك للعلّة التي ذكرت لك بل هو هاهنا أقيح لأنك فرقت بين (آكل) وبين ما أرتفع به وفي تلك المسألة إنما فرقت بينه وبين ما انتصب به والفاعل ملازم لا بد منه والمفعول فضلة وقوم لا يجيزون : كان خلفك أبوه زيد وهو جائز عندنا وقد مضى تفسيره ويقولون : لا يتقدم (كان) فعل ماض ولا مستقبل.

ص: 91

1- لا يجوز أن يلي الأفعال التاقصة معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا أو جازا ومجرورا سواء أتقدم الخبر علي الاسم أم لا (جمهور البصريين يمنعون مطلقا إلا- في الظرف والمجرور لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها ، والكوفيون يجيزون مطلقا ؛ لأن معمول معمولها في معني معمولها ، وفصل ابن السراج والفارسي البصريان فأجازاه إن تقدم وحده نحو" كان طعامك آكلا زيد" ؛ لأن معمول من كمال الخبر ، ومنعوه إن تقدم وحده نحو" كان طعامك زيد آكلا" إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي ، واحتج الكوفيون بنحو قول الفرزدق : قنafd هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا ووجه الحجّة أن "إياهم" معمول عود ، وعود خبر كان ، فقد ولي "كان" معمول خبرها وليس ظرفا ولا جازا ولا مجرورا و" هذاجون" من الهدجان وهي مشية الشّيوخ و" عطية" أبو جرير ، وخرّج هذا البيت عن زيادة" كان" أو أنّ اسمها ضمير الشّان ، و" عطية" مبتدأ و" عود" الجملة خبر) ، فلا تقول : " كان إياك علي مكرما" ولا" كان إياك مكرما علي" وتقول باتفاق النحاة" كان عندك علي جالسا" وكان في البيت أخوك نائما". انظر معجم القواعد العربية 23 / 8.

وما جاز أن يكون خبرا فالقياس لا يمنع من تقديمه إذا كانت الأخبار تقدم إلا أنني لا أعلمه مسموعا من العرب ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها لأنها لم تصرف تصرف (كان) لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل وقد شبهها بعض العرب ب (ما) فقال: ليس الطيب إلا المسك فرفع وهذا قليل فإذا أدخلت علي (ليس) ألفت الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معني الإيجاب فلم يجيء معها أحد؛ لأن أحدا إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: أليس أحد في الدار؛ لأن المعني يؤول إلي قولك: أحد في الدار وأحد لا يستعمل في الواجب ولذلك لا يجوز أن تجيء إلا- مع التقرير لا يجوز أن تقول فيها؛ لأن المعني يؤول إلي قولك: زيد إلا فيها وإذا لا يكون كلاما وقد أدخلوا الباء في خبر (ليس) توكيدا للنفي تقول: ألسنت بزيد ولست بقائم (1)؛ وقالوا: أليس إنما قمت ولا يجيء (إنما) إلا مع إدخال الألف كذا حكى وتقول: ليس عبد الله بحسن ولا كريما فتعطف (كريما) علي (بحسن)؛ لأن موضعه نصب وإنما تدخل الباء هنا تأكيدا للنفي.

وتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارج عمرو وعلي أن تجعل عمرا (مبتدأ) وخارجا خبره ولك أن تنصب فتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارجا عمرو وعلي أنه معطوف علي خبر (ليس) قبل الباء ولا يحسن ليس عبد الله بذاهب ولا خارج زيد فتجر بالباء ويرتفع زيد ب (ليس) لا يجوز هذا لأنك قد عطفت بالواو علي عاملين وإنما تعطف حروف العطف علي عامل واحد ولكن تقول: ليس زيد بخارج ولا ذاهب أخوه فتجري (ذاهبا) علي (خارج)، وترفع الأخ ب (ذاهب)؛ لأنه ملبس ب (زيد) وهو من سببه فكأنك قلت: ليس زيد ذاهب ولا خارج ولو حملت (الأخ) علي (ليس) لم يجز من أجل أنك تعطف علي عاملين علي (ليس) وهي

ص: 92

---

1- تزد الباء بكثرة في خبر "ليس" نحو: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (الآية: 36 سورة الزمر). وقد تزد بقلّة بخبر كلّ ناسخ منفيّ كقول الشنفرى: وإن مدّت الأيدي إلي الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل انظر معجم القواعد العربية 9 / 23.

عاملة وعلي (الباء) وهي عاملة وقالوا : ما كان عبد الله ليقوم ولم يكن ليقوم فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات (كان) ولا تقول : ما كان ليقوم وهذا يتبع فيه السماع.

واعلم أن خبر (كان) إذا كُنيت عنه جاز أن يكون منفصلا ومتصلا والأصل أن يكون منفصلا إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ تقول : كنت إياه وكان إياي هذا الوجه ؛ لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الإنفصال ويجوز كأني وكنته كقولك : (ضربني وضربته) لأنها متصرفة تصرف الفعل فالأول استحسن للمعني والثاني لتقديم اللفظ قال أبو الأسود :

فإن لا يکنها أو تکنه فإنه

أخوها غذته أمه بلبانها (1)

و (لکان) ثلاثة مواضع :

الأول : التي يكون لها اسم وخبر.

الثاني : أن يكون بمعني وقع وخلق فتكتفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلي خبر ، وذلك قولك : أنا أعرفه مذ كان زيد أي : مذ خلق وقد كان الأمر أي : وقع وكذلك أمسي وأصبح تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر ومرة بمنزلة استيقظ ونام فتكون أفعالا تامة تدل علي معان وأزمنة.

ولا- ينكر أن يكون لفظ واحد لها معنيان وأكثر ، فإن ذلك في لغتهم كثير من ذلك قولهم وجدت عليه من الموجدة ووجدت ، يريدون وجدان الضالة وهذا أكثر من أن يذكر هنا.

الثالث : أن تكون توكيدا زائدة نحو قولك : زيد كان منطلق إنما معناه : زيد منطلق وجاز الغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر.

ص: 93

---

1- قال الأشموني : و (في) هاء (كنته) وبابه (الخلف) الآتي ذكره (انتمي) أي انتسب و (كذلك) في هاء (خلتنيه) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا أختار) في البابين ؛ لأنه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلي الله عليه وسلم في ابن صياد «إن يکنه فلن تسلط عليه ، وألا يکنه فلا خير لك في قتله» وقول الشاعر : فإن لا يکنها أو تکنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانه انظر شرح الأشموني 1 / 57.

## ذكر الضرب الثاني : وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال

فمن ذلك (ما) وهي تجري مجري (ليس) في لغة أهل الحجاز شبّهت بها في النفي خاصة لأنها نفي كما أنها نفي يقولون : ما عمرو منطلقا ، فإن خرج معني الكلام إلي الإيجاب لم ينصبوا كقولك : ما زيد إلا منطلق ، وإن قدموا الخبر علي الاسم رفعوا أيضا فقالوا : (ما منطلق زيد) فتجتمع اللغة الحجازية (1) والتميمية فيهما معا ؛ لأن بني تميم لا يعملونها في شيء ويدعون الكلام علي ما كان عليه قبل النفي يعني الابتداء فإذا قلت : ما يقوم زيد فنفيت ما في الحال حسن.

فإن قلت : ما يقوم زيد غدا كان أقيح ؛ لأن هذا الموضع خصت به (لا) يعني نفي المستقبل.

ولو قلت : (ما قام زيد) كان حسنا كأنه قال : (قام) فقلت أنت : ما قام ، فإن أخرجت فقلت : ما زيد قام أو يقوم كان حسنا أيضا وتقول : ما زيد بقائم فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر (ليس) فيكون موضع (بقائم) نصبا ، فإن قدمت الخبر لم يجز لا تقول : ما بقائم زيد من أجل أن خبرها إذا كان منصوبا لم يتقدم والمجرور كالمنصوب ولو قلت : ما زيد بذاهب ولا بخارج أخوه : وأنت تريد أن تحمل (الأخ) علي ما لم يكن كلاما ؛ لأن (ما) لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره وتقول : ما كل يوم مقيم فيه زيد ذاهب فيه عمرة منطلقا فيه خالد تجعل (مقيما) صفة (ليوم) وذاهب فيه صفة (لكل) و (منطلقا) موضع الخبر هذا علي لغة أهل الحجاز وتقول : ما كل ليلة مقيما فيها زيد ، وإذا قلت : ما طعامك زيد آكل وما فيك زيد راغب ترفع الخبر لا غير من أجل تقديم مفعوله فقد قدمته في التقدير ؛ لأن مرتبة العامل قبل المعمول فيه

ص: 94

1- "ما" الحجازية هي من المشبهات بـ "ليس" في النفي وتعمل عملها وهو رأي البصريين (أما الكوفيون فلم يعملوها ، وما بعد ما عندهم مبتدأ والاسم بعده خبر ، كما أهملوا ليس حملا عليها ، فقالوا : ليس الطيب إلا المسك ، وأصلهم أن التميميين أهملوها) وإنما سميت حجازية ؛ لأن الحجازيين أهملوها ، في التكرة ، والمعرفة ، وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى : (ما هذا بشراً) (الآية : 31 سورة يوسف) ، (ما هُنَّ أمهاتِهِمْ) (الآية : 3 سورة المجادلة). انظر معجم القواعد العربية 25 / 8.

ملفوظا به أو مقدرًا وقوم يجيزون إدخال الباء في هذه المسألة فيقولون : ما طعامك زيد بأكل وما فيك زيد براغب ، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء ولا يجيزون نصب الخبر في هذه المسألة.

وتقول : ما زيد قائما بل قاعد لا غير ؛ لأن النفي نصبه ومن أجل النفي شبهت (ما) بليس فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعًا وتقول زيد ما قام وزيد ما يقوم ولا يجوز : زيد ما قائما ولا زيد ما قائم ولا زيد ما خلفك حتي تقول : ما هو قائما وهو خلفك ؛ لأن (ما) حقها أن يستأنف بها ولا يجوز أن تضمم فيها إذ كانت حرفا ليس بفعل وإنما يضمم في الأفعال ولا يجوز : طعامك ما زيد آكل أبوه علي ما فسرت لك وقد حكي عن بعض من تقدم من الكوفيين إجازته ويجوز إدخال من علي الاسم الذي بعدها إذا كان نكرة تقول : ما من أحد في الدار وما من رجل فيها.

ويجوز أن تقول : ما من رجل غيرك وغيرك بالرفع والجر ويكون موضع رجل رفعًا قال الله تعالى : (ما لكم من إله غيرة) [الأعراف : 59] وغيره علي المعني وعلي اللفظ وإنما تدخل (من) في هذا الموضع لتدل علي أنه قد نفي كل رجل وكل أحد (1).

ص: 95

1- شروط إعمال ما الحجازية أربعة شروط : (أحدها) ألا يقترب اسمها ب "إن" الزائدة وإلا بطل عملها كقوله : بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم خزف (برفع "ذهب" علي الإهمال ، ورواية ابن السكيت "ذهبًا" بالنصب ، وتخرج علي أن "إن" التافية مؤكدة ل "ما" لا زائدة ، و "غدانة" هي من يربوع ، "الصريف" الفضة الخالصة" الخزف "كل ما عمل من طين وشوي بالتار حتي يكون فخارًا). (الثاني) ألا ينقض نفي خبرها ب "إلا" ولذلك وجب الرفع في قوله تعالى : (وما أمرنا إلا واحدًا) (الآية : 50 سورة القمر) ، (وما محمد إلا رسول) (الآية : 144 سورة آل عمران) ، (ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا) (الآية : 15 سورة يس) فأما قوله : وما الدهر إلا منجنون بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدبًا ("المنجنون" الدولاب التي يستقي بها الماء والمعني : وما الزمان بأهله إلا كالدولاب تارة يرفع وتارة يضع). فمن باب المفعول المطلق المحذوف عامله ، علي حد قولك "ما محمد إلا سيرًا" أي يسير سيرًا والتقدير في البيت : ما الدهر إلا يدور دوران منجنون بأهله وما صاحب الحاجات إلا يعدب تعذيبًا وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب مطلقًا وهذا البيت يشهد له (وعند الفراء يجوز النصب بعد الإيجاب إذا كان الخبر وصفًا). ولأجل هذا الشرط وجب الرفع بعد "بل ولكن" في نحو "ما هشام مسافرًا بل مقيم" أو "لكن مقيم" علي أنه خبر لمبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف ؛ لأنه موجب. (الثالث) ألا يتقدم الخبر علي الاسم ، وإن كان جازًا ومجرورًا ، فإن تقدم بطل كقولهم "ما مسيء من أعتب" ("ف" مسيء" خبر مقدم و"من" مبتدأ مؤخر ، وحكي الجرمي "ما مسيئًا من أعتب" علي الإعمال وقال : إنه لغة ، والمعتب : الذي عاد إلي مسرتك بعد ما ساءك). وقول الشاعر : وما خذل قومي فأخضع للعددي ولكن إذا أدعوهم فهم هم (خذل : جمع خاذل ، خبر مقدم و"قومي" مبتدأ مؤخر). قال سيبويه : وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر بنصب "مثلهم" مع تقجمه ، فقال سيبويه : وهذا لا يكاد يعرف ، علي أن الفرزدق تميمي يرفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدم ،. (الرابع) ألا يتقدم معمول خبرها علي اسمها ، فإن تقدم بطل عملها كقول مزاحم العقبلي : وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافي مني أنا عارف ("تعرفها" يقال : تعرفت ما عند فلان : أي تطلبت حتي عرفت ، "المنازل" مفعول فيه ، أو منصوب بنزع الخافض ، و "كل" مفعول عارف". فبطل عمل "ما" لبقدم معمول الخبر علي الاسم ف- "أنا عارف" مبتدأ وخبره). إلا إن كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا فيجوز عملها كقول الشاعر : بأهبة حزم لذ ، وإن كنت آمنًا فما كل حين من توالي مواليا (ف- "ما" نافية حجازية "من توالي" اسم موصول اسمها "مواليا" خبرها منصوب "كل حين" ظرف زمان منصوب ب "مواليا"). والأصل : فما من توالي مواليا كل حين.





ولو قلت : ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلا وأكثر ، وإذا قلت : ما من في الدار لم يجر أن يكون فيها أحد البتة.

وقال الأخفش : إن شئت قلت وهو رديء : ما ذاهبا إلا أخوك وما ذاهبا إلا جاريتك تريد : ما أحد ذاهبا وهذا رديء لا يحذف (أحد) وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو : ما منهما مات حتى رأيت يفعّل كذا وكذا و (مات) في موضع نصب علي مفعول (ما) في لغة أهل الحجاز.

وفي كتاب الله تعالى : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء : 159] والمعني : ما من أهل الكتاب أحد (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) [مريم : 71] أي : وإن أحد منكم ومعني :

(إن) معني : (ما) فقد بان أن في (ما) ثلاث لغات : ما زيد قائما وما زيد بقائم وما زيد قائم والقرآن جاء بالنصب وبالباء ومما شبه من الحروف ب (ليس) (لات) شبهها بها أهل الحجاز ، وذلك مع الحين خاصة قال الله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) [ص : 3].

قال سيبويه : تضمير فيها مرفوعا قال : نظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمرها فيها (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء إذا قلت : أتوني ليس زيدا ولا يكون بشرا قال : وليست لات ك- (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول : لست وليسوا وعبد الله ليس منطلقا ولا تقول : عبد الله لات منطلقا ولا قومك لاتوا منطلقين.

قال : وزعموا : أن بعضهم قرأ : (ولات حين مناص) وهو عيسى بن عمر وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك :

من صدّ عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح

فجعلها بمنزلة (ليس) قال : و (لات) بمنزلة (لا) في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها الحين يعني : إذا رفعت ما بعدها تشبيها (بليس) فلم يجاوز بها الحين أيضا وأنها لا تعمل إلا في (الحين) رفعت أو نصبت وقال الأخفش الصغير أبو الحسن سعيد بن مسعدة : إنها لا تعمل في القياس شيئا.

قال أبو بكر: والذي قال سيويوه: أنه يضم في (لات (1)) إن كان يريد أن يضم فيها كما يضم في الأفعال فلا يجوز لأنها حرف من الحروف والحروف لا يضم فيها، وإن كان يريد أنه حذف الاسم بعدها وأضمره المتكلم كما فعل في قوله في (ما) ما منهما مات أراد (أحدا) فحذف وهو يريد فجائز.

وقوم يدخلون في باب (كان) عودة الفعل كقولك: لأن ضربته لتضربه السيد الشريف وقولك: عهدي يزيد قائما وهذا يذكر مع المحذوف والمحذوفات ومما شبه أيضا بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل علي المبتدأ وخبره فتصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها وسنذكرها مع ما ينصب وهذه الحروف أعني (إن وأخواتها) خولف بين عملها وبين عمل الفعل بأن قدم فيها المنصوب علي المرفوع.

وإنما أعملوا (ما) علي (ليس)؛ لأن معناها معني ليس لأنها نفي كما أنها نفي ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل (ليس) إنما روي ذلك عن أهل الحجاز وكان حق (ما) أن لا تعمل شيئا إذ كانت تدخل علي الأسماء والأفعال ورأيناهم إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل علي الأفعال وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل علي الأسماء.

فأما ما يدخل علي الأسماء والأفعال منها فألغوه من العمل وقد بين هذا فيما مضى وإذ قد ذكرنا ما يرتفع من الأسماء فكان ما يرتفع منها بأنه مبتدأ وخبر ومبتدأ معنيان فقط لا يتشعب منهما فنون كما عرض في الفعل أن منه متصرفا أو غير متصرف ومنه أسماء شبهت بالفعل وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله.

ص: 98

---

1- هذه هي أحد أقسام اسم ما حمل علي ليس وهي أربعة لات في لغة الجمع ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو السّاعة أو الأوان بقلة ولا يجمع بين جزءيها والأكثر كون المحذوف اسمها نحو (ولات حين مناص) وما ولا التّافيتان في لغة الحجاز، وإن التّافية في لغة أهل العالية وشرط إعمالهنّ نفي الخبر وتأخيره وأن لا يليهنّ معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتكبير معمولي لا وأن لا يقترن اسم ما بيان الرّائدة نحو (ما هذا بشرا) و (ولا وزر ممّا قضى الله واقيا...)، وإن ذلك نافعك ولا ضارّك. انظر شرح شذور الذهب 1 / 251.

### إشارة

اعلم أن كل فعل لزم بناء واحدا فهو غير متصرف.

وقد ذكرت أن التصرف : أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصاريف الفعل.

وغير المتصرف : ما لم يكن كذلك فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناء واحدا فعل التعجب نحو : ما أحسن زيدا وأكرم بعمره.  
والفعلان المبنيان للحمد والذم وهما نعم وبئس.

فهذه الأفعال وما جري مجراها لا تتصرف ولا يدخلها حروف المضارعة ولا يبنى منها اسم فاعل.

فعل التعجب (1) علي ضربين وهو منقول من بنات الثلاثة إما إلي أفعل وبينني علي الفتح ؛ لأنه ماض وإما إلي أفعل به وبينني علي الوقف ؛ لأنه علي لفظ الأمر.

فأما الضرب الأول : وهو أفعل يا هذا فلا بد من أن تلزمه (ما) تقول : ما أحسن زيدا وما أجمل خالدا وإنما لزم فعل التعجب لفظا واحدا.

ولم يصرف ليدل علي التعجب ولو لا ذلك لكان كسائر الأخبار ؛ لأنه خبر ويدل علي أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب فإذا قلت : ما أحسن زيدا ف- (ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به و (ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت : شيء حسن زيدا ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا : شيء جاءك أي : ما جاءك إلا شيء وكذلك : شر أمر ذا ناب أي : ما أمره إلا شر ونظير ذلك إني مما أن أفعل يريد : أني من الأمر أن أفعل فلما كان الأمر مجهولا جعلت (ما) بغير صلة ولو وصلت لصار الاسم معلوما وإنما لزمه الفعل الماضي وحده ؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون وإنما جاء هذا الفعل علي (أفعل) نحو : أحسن وأجمل ؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولا من بنات الثلاثة فقط نحو : ضرب وعلم ومكث : لا يجوز غير ذلك نحو : ضرب زيد ثم تقول : ما أضربه وعلم ثم تقول :

ص: 100

1-1 - تعريفه : هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفي سببه فإذا ظهر السبب بطل العجب. 2- صيغ التعجب : للتعجب صيغ كثيرة ، منها قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) (الآية : 28 سورة البقرة) وفي الحديث : (سبحان الله إنَّ المؤمن لا ينجس). ومن كلام العرب " لله درّه فارسا" والمبّوب له في كتب العربيّة صيغتان لا غير ولا تتصرّفان : " ما أفعله ، وأفعل به". لا طرادهما فيه نحو " ما أجمل الصّدق" و " أكرم بصاحبه". وبناءه أبدا - كما يقول سيوييه - من " فعل" و " فعل" و " فعل" و " أفعل". انظر معجم القواعد العربيّة 4 / 34.

ما أعلمه ومكث ثم تقول : ما أمكثه فتنقله من فعل أو فعل أو فعل إلي (أفعل يا هذا) كما كنت تفعل هذا في غير التعجب ألا تري أنك تقول : حسن زيد فإذا أخبرت أن فاعلا فعل ذلك به قلت : حسن الله زيدا فصار الفاعل مفعولا وقد بينت لك كيف ينقل (فعل) إلي (فعل) فيما مضى ، وإذا قلت : ما أحسن زيدا (1) كان الأصل حسن زيد ثم نقلناه إلي (فعل) فقلنا : شيء أحسن زيدا وجعلنا (ما) موضع شيء ولزم لفظا واحدا ليدل علي التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال ، فإن قال قائل فقد قالوا : ما أعطاه وهو من (أعطي يعطي) وما أولاه بالخير ، قيل : هذا علي حذف الزوائد ؛ لأن الأصل عطا يعطو إذا تناول وأعطي غيره إذا ناوله وكذلك ولي وأولي غيره وقال الأخفش : إذا قلت : ما أحسن زيدا- (ما) : في موضع الذي وأحسن : زيدا صلتها والخبر محذوف واحتج من يقول هذا القول بقولك : حسبك ؛ لأن فيه معني النهي ولم يؤت له بخبر وقد طعن علي هذا القول : بأن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها وهذا الباب عندي يضارع باب (كان وأخواتها) من جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئا غير المفعول ولهذا ذكره سيبويه بجانب باب (كان وأخواتها) إذ كان (باب كان) الفاعل فيه هو المفعول.

فإن قال قائل : فما بال هذه الأفعال تصغر نحو : ما أميلحه وأحيسنه والفعل لا يصغر فالجواب في ذلك : أن هذه الأفعال لما لزمتم موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلي (يفعل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ونظير ذلك : دخول ألفات الوصل

ص: 101

1- قال ابن عقيل : للتعجب صيغتان إحداهما ما أفعله والثانية أفعل به وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول أي أنطق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفي خليلينا أو جيء بأفعل قبل مجرور بيا نحو أحسن بالزيدين وأصدق بهما فما مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد علي ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا وكذلك ما أوفي خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل علي فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفقرني إلي عفو الله وعلي فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه. انظر شرح ابن عقيل 3 / 148.

في الأسماء نحو: ابن واسم وامريء وما أشبهه لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص وهذه الأسماء المنقوصة تعرفها إذا ذكرنا التصريف إن شاء الله.

وقولك: ما أحسنني يعلمك أنه فعل ولو كان اسما لكان ما أحسنني مثل ضاربي ألا تري أنك لا تقول: ضاربي.

والضرب الثاني من التعجب: يا زيد أكرم بعمر و(1) ويا هند أكرم بعمر ويا رجلان أكرم بعمر ويا هندان أكرم بعمر وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم: 38]. وإنما المعني: ما أسمعهم وأبصرهم وما أكرمه ولست تأمرهم أن يصنعوا به شيئا فتشيتي وتجمع وتؤنث وأفعل هو (فعل) لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد وأحسن بزيد كرم زيد جدا وحسن زيد جدا.

فقوله: بعمر وفي موضع رفع كما قالوا: كفي بالله والمعني: كفي الله؛ لأنه لا فعل إلا بفاعل وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد؛ لأن زيدا هو الذي كرم وإنما لزم الباء هنا الفاعل لمعني التعجب وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار، فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلا وهو في قولك: ما أكرم زيدا مفعول قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئا غير المفعول ألا تري أنك لو قلت: ما أحسن زيدا ففعل لك فسرته وأوضح معناه وتقديره: قلت علي ما قلناه: شيء حسن زيدا، وذلك الشيء الذي حسن زيدا ليس هو شيئا غير زيد؛ لأن الحسن لو حل في

ص: 102

1- المصنف بالبيت الأول أي أنطق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفي خليلينا أو جيء بأفعل قبل مجرور بيا نحو أحسن بالزيدين وأصدق بهما فما مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد علي ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا وكذلك ما أوفي خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل علي فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أقرني إلي عفو الله وعلي فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه. انظر معجم القواعد العربية 4 / 34.

غيره لم يحسن هو به فكان ذلك الشيء مثلا وجهه أو عينه وإنما مثلت لك بوجهه وعينه تمثيلا ولا يجوز التخصيص في هذا الباب لأنك لو خصصت شيئا لزال التعجب ؛ لأنه إنما يراد به أن شيئا قد فعل فيه هذا وخالطه لا يمكن تحديده ولا يعلم تلخيصه.

والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه فأما ما عرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه فكلما أبهم السبب كان أفخم وفي النفوس أعظم.

واعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب علي ضريين (1) :

الضرب الأول : الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر : ما زاد من الفعل علي ثلاثة أحرف وسواء كانت الزيادة علي الثلاثة أصلا أو غير أصل.

ص : 103

1- لا- يصاغ فعلا- التعجب إلا مما استكمل ثمانية شروط : (الأول) أن يكون فعلا فلا يقال : ما أحمره : من الحمار ؛ لأنه ليس بفعل. (الثاني) أن يكون ثلاثيا فلا يبينان من درج وضارب واستخرج إلا "أفعل" فيجوز مطلقا (عند سيويه). وقيل يمتنع مطلقا ، وقال يجوز إن كانت الهمزة لغير نقل (المراد بالنقل : نقل الفعل من اللزوم إلي التعدي ، أو من التعدي لواحد إلي التعدي لاثنين ، أو من التعدي لاثنين إلي التعدي لثلاثة وذلك بأن وضع الفعل علي همزة). نحو " ما أظلم هذا الليل " و " ما أقفر هذا المكان ". (الثالث) أن يكون متصرفا ، فلا يبينان من " نعم " و " بس " وغيرهما مما لا يتصرف. (الرابع) أن يكون معناه قابلا للتفاضل ، فلا يبينان من فني ومات. (الخامس) أن يكون تاما ، فلا يبينان من ناقص من نحو " كان وظلّ وبات وصار ". (السادس) أن يكون مثنيا ، فلا يبينان من منفى ، سواء أكان ملازما للنفى ، نحو " ما عاج بالدواء " أي ما انتفع به ، أم غير ملازم ك " ما قام ". (السابع) أن لا يكون اسم فاعله علي " أفعل فعلاء " فلا يبينان من : " عرج وشهل وخضر الزرع " ؛ لأن اسم الفاعل من عرج " عرج " ومؤنثه " عرجاء " وهكذا باقي الأمثلة. (الثامن) أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبينان من نحو " ضرب " وبعضهم ويستثنى ما كان ملازما لصيغة " فعل " نحو " عنيت بحاجتك " و " زهي علينا " فيجيز " ما اعناه بحاجتك " و " ما أزهاه علينا ". انظر معجم القواعد العربية 4 / 34.



فأما الألوان والعيوب فنحو : الأحمر والأصفر والأعور والأحول وما أشبه ذلك لا تقول فيه : ما أحمره ولا ما أعوره.

قال الخليل رحمه الله : وذلك أنه ما كان من هذا لونا أو عيبا فقد ضارع الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك فلا تقل فيه : ما أفعله كما لم تقل ما أيداه وما أرجله إنما تقول : ما أشد يده وما أشد رجله وقد اعتل النحويون بعلة أخري فقالوا : إن الفعل منه علي أفعل وإفعال نحو : أحمر وإحمار وأعور وإعوار وأحول وإحوال ، فإن قال قائل : فأنت تقول : قد عورت عينه وحولت : فقل علي هذا : ما أعوره وما أحوله ، فإن ذلك غير جائز ؛ لأن هذا منقول من (أفعل) والدليل علي ذلك صحة الواو والياء إذا قلت : عورت عينه وحولت ولو كان غير منقول لكان : حالت وعارت وهذا يبين في بابه إن شاء الله.

وأما الضرب الثاني : وهو ما زاد من الفعل علي ثلاثة أحرف نحو : دحرج وضارب واستخرج وانطلق واغدودن واغدودن الشعر : إذا تم وطال واقتصر وكل ما لم أذكره مما جاوز الثلاثة فهذا حكمه وإنما جاز : ما أعطاه وأولاه علي حذف الزوائد أنك رددته إلي الثلاثة.

فإن قلت في (اقتصر) : ما أفقره فحذفت الزوائد ورددته إلي (فقر) جاز وكذلك كل ما كان مثله مما جاء اسم الفاعل منه علي (فعيل) ألا تري أنك تقول : رجل فقير وإنما جئت به علي (فقر) كما تقول : كرم فهو كريم وظرف فهو ظريف ولكن تقول إذا أردت التعجب في هذه الأفعال الزائدة علي ثلاثة أحرف كلها ما أشد دحرجته وما أشد استخراجه وما أقبح افتقاره ونحو ذلك واعلم أن كل ما قلت فيه : ما أفعله قلت فيه : أفعل به وهذا أفعل من هذا وما لم تقل فيه : ما أفعله لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ولا : أفعل به تقول : زيد أفضل من عمرو وأفضل يزيد كما تقول : ما أفضله وتقول : ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول علي هذا : أشد بياض زيد وزيد أشد بياضا من فلان وهذا كله مجراه واحد ؛ لأن معناه المبالغة والتفضيل (1) وقد أنشد بعض الناس :

ص: 104

1- قال ابن عقيل : (ومصدر العادم بعد ينتصب ... وبعد أفعل جره بالبا يجب) يعني أنه يتوصل إلي التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم الشروط بعد أفعل مفعولا ويجر بعد أفعل بالباء فتقول ما أشد دحرجته واستخراجيه وأشدد بدحرجته واستخراجيه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حمرته وأشدد بحمرته : وبالندور أحكم لغير ما ذكر ولا تنس علي الذي منه أثر يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبني منها حكم بندوره ولا يقاس علي ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنوا أفعل من فعل زائد علي ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما أحمقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه علي أفعل نحو حمق فهو أحمق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل به من عسي وهو فعل غير متصرف. انظر شرح ابن عقيل 3 / 155.

يا ليتني مثلك في البياض

أبيض من أخت بني إباح

قال أبو العباس : هذا معمول علي فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدني إسناد حجة علي الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلي هذا ضعف أهل النحو ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه.

فإن قال قائل فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) [الإسراء : 72]؟ قيل له : في هذا جوابان :

أحدهما : أن يكون من عمي القلب وإليه ينسب أكثر الضلال ، فعلي هذا تقول : ما أعماه ، كما تقول : ما أحمقه.

الوجه الآخر : أن يكون من عمي العين ، فيكون قوله : (فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى) لا يراد به : أنه أعمى من كذا وكذا ولكنه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى وهو في الآخرة أضل سبيلا.

وكل فعل مزيد لا يتعب منه نحو قولك : ما أموته لمن مات إلا أن تريد : ما أموت قلبه فذلك جائز.

تقول : ما أحسن وأجمل زيدا إن نصبت (زيدا) ب (أجمل) ، فإن نصبت ب (أحسن) قلت : ما أحسن وأجمله زيدا تريد : ما أحسن زيدا وأجمله.

وعلي هذا مذهب إعمال الفعل الأول (1) وكذلك : ما أحسن وأجملهما أخويك وما أحسن وأجملهم أخوتك فهذا يبين لك أن أحسن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال.

وتقول : ما أحسن ما كان زيد فالرفع الوجه و (ما) الثانية في موضع نصب بالتعجب وتقدير ذلك : ما أحسن كون زيد.

تكون (ما) مع الفعل مصدرا إذا وصلت به كما تقول : ما أحسن ما صنع زيد أي : ما أحسن صنيع زيد و (صنع زيد) من صلة (ما) وتقول : ما كان أحسن زيداص وما كان أظرف أبك فتدخل (كان) ليعلم : أن ذلك وقع فيما مضى كما تقول : من كان ضرب زيدا تريد : من ضرب زيدا (ومن كان يكلمك) تريد : من يكلمك.

(فكان) تدخل في هذه المواضع ، وإن أُلغيت في الإعراب لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال.

وقد أجاز قوم من النحويين : ما أصبح أبردها (2) وما أمسى أذفاها واحتجوا بأن : (أصبح وأمسى) من باب (كان) فهذا عندي : غير جائز ويفسد تشبيههم ما ظنوه : أن أمسى وأصبح

ص: 106

1- أي أن الفعل الذي عمل في النصب في هذه الحالة هو الفعل الأول لتقدمه.

2- قال الأشموني : أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم : ما أصبح أبردها وما أمسى أذفاها. روي ذلك الكوفيون. وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله : عدوّ عينيك وشانيهما أصبح مشغول ومشغول وقوله : أعاذل قولي ما هويت فأؤبي كثيرا أري أمسى لديك ذنوبي وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعني. انظر شرح الأشموني 1 / 123.

أزمنة مؤقتة و (كان) ليست مؤقتة ولو جاز هذا في أصبح وأمسي لأنهما من باب (كان) لجاز ذلك في (أضحى) و (صار) و (ما زال) ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا وما أجمل اليوم عبد الله لقبح ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار حكمه الأسماء فيصغر تصغير الأسماء ويصح المعتل منه تصحيح الأسماء تقول : ما أقوم زيدا وما أبيع شهبوه بالأسماء ألا تري أنك تقول في الفعل : أقام عبد الله زيدا ، فإن كان اسما قلت : هذا أقوم من هذا.

وتقول : ما أحسن ما كان زيد وأجمله وما أحسن ما كانت هند وأجمله ؛ لأن المعني ما أحسن كون هند وأجمله فالهاء للكون ولو قلت : وأجملها لجاز علي أن تجعل ذلك لها.

وإذا قلت : ما أحسن زيدا فرددت الفعل إلي (نفسك) قلت : ما أحسنني ؛ لأن (أحسن) فعل.

وظهر المفعول بعده بالنون والياء ولا- يجوز : ما أحسن رجلا ؛ لأنه لا فائدة فيه ولو قلت : ما أحسن زيدا ورجلا معه جاز ولو لا قولك : (معه) لم يكن في الكلام فائدة وتقول : ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا وكذا فالرجل شائع وليس التعجب منه ، إنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا وكذا (1).

ولو قلت : ما أحسن رجلا إذا طلب ما عنده أعطاه كان هذا الكلام جائزا ولكن التعجب وقع علي رجل وإنما تريد التعجب من فعله.

وإنما جاز ذلك ؛ لأن فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، وإذا قلت : ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك للمساكين لكان حق هذا التعجب أن يكون قد وقع من الفعل والمفعول به ؛ لأن فعل التعجب للكثرة والتعظيم ، فإن أردت : أن هبته وإطعامه كثيران إلا أن الدنانير التي يهبها قليلة والمساكين الذين يطعمهم قليل جاز ووجه الكلام الأول. ولا يجوز أن تقول : ما أحسن في الدار زيدا وما أقبح عندك زيدا ؛ لأن فعل للتعجب لا يتصرف وقد مضى

ص: 107

1- أي أن التعجب واقع من فعل الرجل ، أو المفعول.

هذا ولا يجوز : ما أحسن ما ليس زيدا. ولا ما أحسن ما زال زيد ، كما جاز لك ذلك في (كان) ولكن يجوز : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد وهذا مذهب البغداديين.

ولا يجوز أن يتعدي فعل التعجب إلا إلي الذي هو فاعله في الحقيقة تقول : ما أضرب زيدا فزيد في الحقيقة هو الضارب ولا يجوز أن تقول : ما أضرب زيدا عمرا ولكن لك أن تدخل اللام فتقول : ما أضرب زيدا لعمرو.

وفعل التعجب نظير قولك : هو أفعل من كذا. فما جاز فيه جاز فيه. وقد ذكرت هذا قبل وإنما أعدته ؛ لأنه به يسير هذا الباب ويعتبر.

ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من (كان) التي هي عبارة عن الزمان فإذا اشتقت من (كان) التي هي بمعنى (خلق ووقع) جاز وقوم يجيزون : ما أكون زيدا قائما ؛ لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات ويعنون بالصفات (في الدار) وما أشبه ذلك من الظروف ويجيزون ما أظنني لزيد قائما ويقوم ولا يجيزون (قام) ؛ لأنه قد مضى فهذا يدل على أنهم إنما أرادوا (بقائم) ويقوم الحال.

وتقول : أشدد به (1) ولا يجوز الإدغام وكذلك : أجود به وأطيب به ؛ لأنه مضارع للأسماء.

وقد أجاز بعضهم : ما أعلمني بأنك قائم وأنك قائم أجاز إدخال الباء وإخراجها مع (أن) وقال قوم : لا يتعجب مما فيه الألف واللام إلا أن يكون بتأويل جنس.

لا تقول : ما أحسن الرجل ، فإن قلت : ما أهيب الأسد جاز والذي أقول أنا في هذا : إنه إذا عرف الذي يشار إليه فالتعجب جائز.

ص: 108

---

1- إن فقد فعل أحد شروط التعجب ، استعنا علي التعجب وجوباً ب"أشد أو أشدد" وشبههما ، فتقول في التعجب من الزائد علي ثلاثة "أشدد أو أعظم بهما" وكذا المنفي والمبني للمفعول ، إلا أن مصدرها يكون مؤولا لا صريحا نحو "ما أكثر أن لا يقوم" و"ما أعظم ما ضرب" وأشدد بهما. انظر معجم القواعد العربية 4 / 37.

ولا يعمل فعل التعجب في مصدره وكذلك : أفعَل منك لا تقول : عبد الله أفضل منك فضلا وتقول : ما أحسنك وجهها وأنظفك ثوبا لأنك تقول : هو أحسن منك وجهها وأنظف منك ثوبا.

وقد حكيت ألفاظ من أبواب مختلفة مستعملة في حال التعجب فمن ذلك : ما أنت من رجل! تعجب ، وسبحان الله! ولا إله إلا الله! وكاليوم رجلا! وسبحان الله رجلا! ومن رجل! والعظمة لله من رب! وكفأك بزيد رجلا!

وحسبك بزيد رجلا! ومن رجل! تعجب ، والباء دخلت دليل التعجب ولك أن تسقطها وترفع وقال قوم : إن أكثر الكلام : أعجب لزيد رجلا و (لإيلافِ قُرَيْشٍ) [قريش : 1].

وإذا قلت : لله درك من رجل! ورجلا! كان إدخالها وإخراجها واحدا.

قالوا : إذا قلت : إنك من رجل لعالم! لم تسقط (من) لأنها دليل التعجب.

وإذا قلت : ويل أمه رجلا! ومن رجل! فهو تعجب.

وربما تعجبوا بالنداء تقول : يا طيبك من ليلة! ويا حسنه رجلا! ومن رجل!

ومن ذلك قولهم : يا لك فارسا! ويا لكما! ويا للمرء!

ولهذا موضع يذكر فيه.

ومن ذلك قولهم : كرما وصلفا!

قال سيبويه : كأنه يقول أَلْزَمَك اللهُ كرما وأدام اللهُ لك كرما وألْزَمَتِ صلفا.

ولكنهم حذفوا الفعل هاهنا ؛ لأنه صار بدلا من قولك : أكرم به وأصلف به.

نعم وبئس (1) فعلاّن ماضيان كان أصلهما نعم وبئس فكسرت الفاء ان منهما من أجل حرفي الحلق وهما : العين في (نعم) والهمزة في (بئس) فصار : نعم وبئس كما تقول : شهد فتكسر الشين من أجل إنكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من (نعم) والهمزة من (بئس) كما يسكنون الهاء من شهد فيقولون شهد فقالوا : نعم وبئس ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر ففي نعم أربع لغات : نعم ونعم ونعم ونعم فنعم وبئس وما كان في معناه إنما يقع للجنس ويجيئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعني وترك التصرف وهما يجيئان علي ضربين : فضرب : يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام علي معني الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني : أن تضمّر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة.

ص: 110

1- (فعلاّن غير متصرّفين نعم وبئس) عند البصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت ، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ، ونعم السير علي بئس العير. وقوله : صبّحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر وقال الأولون هو مثل قوله : عمرك ما ليلي بنام صاحبه وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم علي سبيل المبالغة وأصلهما فعل. وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرهما أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقيّة من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ. وقد يقال في بئس بيس (رافعان اسمين) علي الفاعلية (مقارني أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما قارنها كنعم عقبي الكرما) (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل : 30) ، وبئس (مُتَوِي الْمُتَكَبِّرِينَ) (غافر : 76) ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله : فنعم ابن أخت القوم غير مكذب انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 169

أما الظاهر فنحو قولك : نعم الرجل زيدا وبئس الرجل عبد الله ونعم الدار دارك فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلاان يرتفع بهما فاعلاهما.

أما زيد : فإن رفعه علي ضربين :

أحدهما : أنك لما قلت : نعم الرجل فكأن معناه محمود في الرجال وقلت : زيد ليعلم من الذي أثني عليه فكأنه قيل لك : من هذا المحمود قلت : هو زيد.

والوجه الآخر : أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعا بالابتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره وليس الرجل في هذا الباب واحدا بعينه إنما هو كما تقول : أنا أفرق الأسد والذئب لست تريد واحدا منهما بعينه إنما تريد : هذين الجنسين.

قال الله تعالى : (وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) فهذا واقع علي الجنسين يبين ذلك قوله : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [سورة العصر].

وما أضيف إلي الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : نعم أخو العشيرة أنت وبئس صاحب الدار عبد الله ويجوز : نعم القائم أنت ونعم الضارب زيدا أنت ولا يجوز : نعم الذي (1) قام أنت ولا نعم الذي ضرب زيدا أنت من أجل أن الذي بصلته مقصود إليه بعينه.

قال أبو العباس رحمه الله : فإن جاءت بمعني الجنس كقوله تعالى : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ) [الزمر : 33] ، فإن نعم وبئس تدخلان علي (الذي) في هذا المعني والمذهب.

فهذا الذي قاله قياس إلا أنني وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع و (الذي) ليست لها نكرة البتة تنصبها.

ص: 111

1- أجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلي الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان إلي ما فيه أل الجنسية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ؛ لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نزعته منه ، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يمنع ؛ لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرده الوصف به. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 171.



ولا يجوز أن تقول: زيد نعم الرجل والرجل غير زيد؛ لأنه خبر عنه وليس هذا بمنزلة قولك: زيد قام الرجل؛ لأن معني (نعم الرجل): محمود في الرجال كما أنك إذا قلت: زيد فاره العبد لم تعن من العبيد إلا ما كان له ولو لا ذلك لم يكن فاره خبراً له.

فإن زعم زاعم: أن قولك: نعم الرجل زيد إنما زيد بدل من الرجل يرتفع بما ارتفع به كقولك: مررت بأخيك زيد وجاءني الرجل عبد الله قيل له: إن قولك: جاءني الرجل عبد الله إنما تقديره: إذا طرحت (الرجل) جاءني عبد الله فقل: نعم زيد لأنك تزعم أنه مرتفع بنعم وهذا محال؛ لأن الرجل لست تقصد به إلي واحد بعينه.

فإن كان الاسم الذي دخلت عليه (نعم) مؤثراً أدخلت التاء في نعم وبس فقلت: نعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان وبسنت المرأة هند وبسنت المرأتان الهندان، وإن شئت ألقيت التاء فقلت: نعم المرأة وبس المرأة وتقول: هذه الدار نعمت البلد لأنك عنيت بالبلد: داراً وكذلك: هذا البلد نعم الدار؛ لأن قصدت إلي البلد.

وقال قوم: كل ما لم تقع عليه (أي) لم توله نعم لا تقول: نعم أفضل الرجلين أخوك ولا نعم أفضل رجل أخوك لأنك لا تقول: أي أفضل الرجلين أخوك؛ لأنه مدح والمدح لا يقع علي مدح.

فأما الضرب الثاني: فإن تضمن فيها مرفوعاً يفسره ما بعده، وذلك قولهم: نعم رجلاً أنت ونعم دابة دابتك وبس في الدار رجلاً أنت ففي (نعم وبس) مضمراً يفسره ما بعده والمضمرة (الرجل) استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتها؛ لأن كل مبهم من الأعداد وغيرها إنما تفسره النكرة المنصوبة.

واعلم أنهم لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلا علي شريطة التفسير وإنما خصوا به أبواباً بعينها.

وحق المضمرة أن يكون بعد المذكور، ويوضح لك أن نعم وبس فعلاً أنك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل ونعمت المرأة كما تقول: قامت المرأة والنحويون يدخلون (حبذا زيد) في هذا الباب من أجل أن تأويلها حب الشيء زيد؛ لأن ذا اسم مبهم يقع علي كل شيء

ثم جعلت (حب وذا اسما فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول : حبذا (1) عبد الله وحبذا أمة الله).

ولا يجوز حبذه لأنهما جعلاً بمنزلة اسم واحد في معني المدح فانتقلا عما كانا عليه كما يكون ذلك في الأمثال نحو : (أطري فإنك ناعلة).

فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلاً : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك وكذلك جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت وما كان مثل : كرم رجلاً زيدا! وشرف رجلاً زيدا! إذا تعجبت فهو مثل : نعم رجلاً زيدا لأنك إنما تمدح وتذم وأنت متعجب.

ومن ذلك قول الله سبحانه : (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا) [الأعراف : 177] وقوله : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) [الكهف : 5].

وقال قوم : لك أن تذهب بسائر الأفعال إلي مذهب (نعم وبئس) فتحولها إلي (فعل) فتقول : علم الرجل زيد وضربت اليد يده وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه وقضى الرجل زيد ودعا الرجل زيد وقد حكي عن الكسائي : أنه كان يقول في هذا : قضا الرجل ودعو الرجل.

وهو عندي قياس وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة أحرف سمعت وهي : سمع وعلم وجهل.

وقالوا : المضاعف تركه مفتوحاً وتنوي به فعل يفعل نحو : خف يخف.

ص: 113

1- حبّذا : فعل لإنشاء المدح ، ولا حبّذا فعل لإنشاء الذمّ ، وهما مثل "نعم وبئس" (انظرهما في : نعم وبئس وما في معناهما) فيقال في المدح "حبّذا" وفي الذمّ "لا حبّذا" قال الشاعر : ألا حبّذا عاذري في الهوي ولا حبّذا الجاهل العاذل ف "حبّ" فعل ماض ، والفاعل "ذا" وهي اسم إشارة ولا- يغيّر عن صورته مطلقاً لجريانه مجري الأمثال ، وجملة "حبّذا" من الفعل والفاعل خبر مقدّم ، ومخصوصه وهو "عاذري" مبتدأ مؤخراً أو خبر لمبتدأ محذوف. انظر معجم القواعد العربية 17/7.

وتقول : ضم الرجل زيد وقالوا : كل ما كان بمعنى : نعم وبئس يجوز نقل وسطه إلي أوله.

وإن شئت تركت أوله علي حاله وسكنت وسطه فتقول ظرف الرجل زيد وظرف الرجل نقلت ضم العين إلي الفاء.

وإن شئت تركت أوله علي حاله وسكنت وسطه فتقول : ظرف الرجل زيد كما قال :

وحبّ بها مقتولة حين تقتل

وحبّ أيضا فإذا لم يكن بمعنى نعم وبئس لم ينقل وسطه إلي أوله.

ص: 114

اعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحابا ولا قومك بئسوا أصحابا ولا أخواك نعماً رجلين ولا بئسا رجلين.

وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً (1) زيد فقولك: (رجلاً) تأكيد؛ لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولاً وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً وتقول: نعم الرجلان أخواك ونعم رجلين أخواك وبئس الرجلان أخواك وبئس رجلين أخواك وتقول: ما عبد الله نعم الرجل ولا قريباً من ذلك عطف (قريباً) علي (نعم)؛ لأن موضعها نصب لأنها خبر (ما).

وتقول: ما نعم الرجل عبد الله ولا قريب من ذلك فترفع بالرجل ب (نعم) وعبد الله بالابتداء ونعم الرجل: خبر الابتداء وهو خبر مقدم فلم تعمل (ما) لأنك إذا فرقت بين (ما) وبين الاسم لم تعمل في شيء ورفعت (قريباً) لأنك عطفته علي (نعم) ونعم في موضع رفع؛ لأنه خبر مقدم ولا يجيز أحد من النحويين: نعم زيد الرجل وقوم يجيزون: نعم زيد رجلاً ويحتجون بقوله: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا) [النساء: 69] وحسن ليس كنعم.

وللمتأول أن يتأول غير ما قالوا: لأنه فعل يتصرف.

وتقول: نعم القوم الزيدون ونعم رجلاً الزيدون والزيدون نعم القوم والزيدون نعم قوماً وقوم يجيزون: الزيدون نعموا قوماً.

وهو غير جائز عندنا لما أخبرتك به من حكم نعم وصفة ما تعمل فيه.

ص: 115

1- اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلاً- زيد وذهب قوم إلي الجواز واستدلوا بقوله: والتغلييون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطبق وقوله تزود مثل زاد أيبك فينا فنعم الزاد زاد أيبك زاداً وفصل بعضهم فقال إن أفاد التمييز فائدة زائدة علي الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارساً زيد وإلا فلا نحو نعم الرجل رجلاً زيد، فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو نعم رجلاً زيد. انظر شرح ابن عقيل 3 / 163.

ويدخلون ال (ظن) و (كان) فيقولون : نعم الرجل كان زيد ترفع زيدا ب (كان) ونعم الرجل خبر (كان) وهذا كلام صحيح وكذلك : نعم الرجل ظننت زيدا تريد : كان زيد نعم الرجل وظننت زيدا نعم الرجل.

وكان الكسائي يجيز : نعم الرجل يقوم وقام عندك فيضمير يريد : نعم الرجل رجل عندك ونعم الرجل رجل قام ويقوم ولا يجيزه مع المنصوب لا يقول : نعم رجلا قام ويقوم.

قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه يقوم مقام الصفة للنكرة وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة.

وقد يستقبح ذلك في مواضع فكيف تقيم الفعل مقام الاسم وإنما يقوم مقام الصفة ، وإن جاء من هذه شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه.

بل نقوله فيما قالوه فقط وتقول : نعم بك كفيلا زيد كما قال تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) [الكهف : 50] ويجيز الكسائي : نعم فيك الراغب زيد ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب.

فمن قدر أن (فيك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة ولا تأويل له ؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول.

فإن قال : أجعل (فيك) تبينا وأقدمه كما قال : (بئس للظالمين بدلا) قيل له : هذا أقرب إلي الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت : نعم فيك الراغب زيد فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال لأنهما لا تتصرفان.

وإذا قلت : بئس في الدار رجلا زيد. الفاعل مضمرة في (بئس) وإنما جئت برجل مفسرا فبين المسألتين فرق.

وهذا الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه ولا يجوز عندي : نعم طعامك آكلا زيد من أجل أن الصفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجز أن تكون

بمنزلة الفعل الذي تتقدم عليه ما عمل فيه وكما لا يجوز أن تقول : نعم طعامك رجلا آكلا زيد.

فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت (آكلا) مقام رجل كان حكمه حكمه.

وتقول : نعم غلام الرجل زيد ونعم غلام رجل زيد فما أضفته إلي الألف واللام بمنزلة الألف واللام وما أضفته إلي النكرة بمنزلة النكرة.

وتقول : نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف تجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج.

ولا تقول : نعم الرجل وصاحبا أخوك ولا نعم صاحبا والرجل أخوك من أجل أن نعم إذا نصبت تضمنت مرفوعا مضمرا فيها وفي المسألة مرفوع ظاهر فيستحيل هذا ولا يجوز تأكيد المرفوع ب (نعم).

قالوا : وقد جاء في الشعر منعوتا لزهير :

نعم الفتى المرّي أنت إذا هم

حضرنا لذي الحجرات نار الموقد (1)

وهذا يجوز أن يكون بدلا غير نعت فكأنه قال : نعم المرى أنت وقد حكى قوم علي جهة الشذوذ : نعم هم قوما هم.

وليس هذا مما يعرج عليه وقال الأخفش : حبذا ترفع الأسماء وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة تقول : حبذا عبد الله رجلا وحبذا أخوك قائما.

ص: 117

1- قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع علي الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد ، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. وعلي هذا يحمل قول الشاعر : نعم الفتى المرّي أنت إذا هم وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا علي البدل وأيضا النعت ولا حجة لهما اه. ، وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم (ويرفعان) أيضا علي الفاعلية (مضمرا) مبهما (يفسره مميّز كنعم قوما معشره) انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 172.

قال : وإنما تنصب الخبر إذا كان نكرة ؛ لأنه حال قال : وتقول : حبذا عبد الله أخونا.

فأخونا رفع لأنك وصفت معرفة بمعرفة ، وإذا وصلت ب (ما) قلت : نعمما زيد ونعما أخوك ونعما أخوتك وصار بمنزلة حبذاء أخوتك.

وتقول : نعم ما صنعت ونعم ما أعجبتك.

قال ناس إذا قلت : مررت برجل كفاك رجلا.

وجدت (كفاك) في كل وجه وكانت بمنزلة (نعم) تقول : مررت بقوم كفاك قوما وكفاك من قوم وكفوك قوما وكفوك من قوم ، فإن جئت بالباء والهاء وجدت به لا غير تقول مررت بقوم كفاك بهم قوما.

وكذلك : مررت بقوم نعم بهم قوما ، وإن أسقطت الباء والهاء قلت : نعموا قوما ونعم قوما ولا ينبغي أن ترد (كفاك) إلي الإستقبال ولا إلي اسم الفاعل.

قال أبو بكر : قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل ونحن تتبعها بها إن شاء الله.

إشارة

وهي تنقسم أربعة أقسام :

فالأول : منها اسم الفاعل والمفعول به.

والثاني : الصفة المشبهة باسم الفاعل.

والثالث : المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه.

والرابع : أسماء سمّوا الأفعال بها.

شرح الأول : وهو اسم الفاعل والمفعول به

إشارة

اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل (1) هو الذي يجري علي فعله ويترد القياس فيه ويجوز أن تنعت به اسما قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم.

ص: 119

1- يعمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع في التّعدي واللّزوم. وهو قسمان : 1 - ما فيه "أل" ("أل" في اسم الفاعل والمفعول العاملين : اسم موصول) الموصولة. 2 - والمجرّد من "أل". وهاك التفصيل : ما فيه أل من اسم الفاعل : أمّا ما كان فيه "أل" الموصولة من أسماء الفاعل فيعمل مطلقا ، ماضيا كان أو غيره ، معتمدا (أي معتندا علي نفي أو استفهام إلخ. كما سيأتي قريبا) أو غير معتمد ؛ لأنه حالّ محلّ الفعل ، والفعل يعمل في جميع الأحوال نحو " حضر المكرم أخاك أمس أو الآن أو غدا" فصار معناه : حضر الذي أكرم أخاك ، ومثله قوله تعالى : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (الآية : 162 سورة النساء) وقال تميم بن أبي مقبل : يا عين ب كّي حنيفا رأس حيّهم الكاسرين القنا في عورة الدبر وقد يضاف اسم الفاعل مع وجود أل الموصولة ، وقد قال قوم ترضي عربيّتهم : " هذا الضارب الرجل". شبّهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله في المعني. قال المرّار الأسدي : أنا ابن التّارك البكريّ بشر عليه الطّير ترّقه وقوعا فالبكريّ : مفعول للتارك ، فأضيف إليه تخفيفا ، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشي : الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجّي بينها أطفالها سم الفاعل المجرّد من أل. وأمّا المجرّد من "أل" فيعمل بثلاثة شروط : (أحدها) كونه للحال أو الاستقبال لا للماضي (خلاف للكسائي ، ولا حجة له في قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ؛) لأنه علي إرادة حكاية الحال الماضية ، والمعني : يسط ذراعيه بدليل ؛ وتقلبهم ولم يقل وقلبتاهم). (الثاني) اعتماده علي استفهام ، أو نفي أو مخبر عنه ، أو موصوف ، ومنه الحال. فمثال الاستفهام " أعارف أنت قدر الإنصاف" ومنه قول الشاعر : " أمنجر أتم وعدا وثقت به" ومثال النفي : " ما طالب أخواك ضرّ غيرهما". ومثال المخبر عنه ما قاله امرؤ القيس : إني بحبلك واصل جبلي ويريش نبلك رائش نبلي وقال الأخص الرياحي : مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا إلا ببين غرابها ومثال النعت : " اركن إلي



علم زائن أثره من تعلّمه". ومثال الحال: "أقبل أخوك مستبشرا وجهه". والاعتماد علي المقدرّ منها كالاعتماد علي الملفوظ به نحو "معط خالد ضيفه أم مانعه" أي أمعط (بدليل وجود "أم" المتصلة فإنها لا تأتي إلا بسياق النفي). ونحو قول الأعشي: كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل أي كوعل ناطح. ويجب أن يذكر هنا أنّ شرط الاعتماد؛ وعدم المضى، إنما هو لعمل النَّصب، ولرفع الفاعل في الظاهر، أمّا رفع الصّميم المستتر فجائز بلا شرط. (الثالث) من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من "أل" ألا يكون مصغرا ولا موصوفا لأنّهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الشبه بالفعليّة. وقيل: المصغّر إن لم يحفظ له مكبّر جاز كما في قوله: "ترقرق في الأيدي كميت عصيرها". فقد رفع "عصيرها" بكميت فاعلا له، وقيل يجوز في الموصوف إعماله قبل الصفة، نحو "هذا ضارب زيدا متسلط" فمتسلط صفة لضارب تأخر عن معمول اسم الفاعل وهو زيد. انظر معجم القواعد العربية 2 / 42.

ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت : يفعلون نحو : ضارب وأكل وقاتل يجري علي . يضرب فهو ضارب ويقتل فهو قاتل ويأكل فهو آكل.

ص: 120

وكل اسم فاعل فهو يجري مجري مضارعه ثلاثيا كان أو رباعيا مزيدا كان فيه أو غير مزيد فمكرم جار علي أكرم ومدحرج علي دحرج ومستخرج علي استخراج.

وقد بينا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعه الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسماء وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعه الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء.

وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيدا كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيدا ومررت برجل مدحرج أبوه كما تقول: يدحرج أبوه وتقول: زيد مكرم الناس أخوه كما تقول: زيد يكرم الناس أخوه وزيد مستخرج أبوه عمرا كما تقول: يستخرج والمفعول يجري مجري الفاعل كما كان (يفعل) يجري مجري (يفعل) فتقول: زيد مضروب أبوه سوطا وملبس ثوبا.

وقد بينت لك هذا فيما مضى.

ومما يجري مجري (فاعل) مفعول نحو: قطع فهو مقطع وكسر فهو مكسر. يراد به المبالغة والتكثير.

فمعناه معني: (فاعل) إلا أنه مرة بعد مرة.

وفعال يجري مجراه، وإن لم يكن موازيا له؛ لأن حق الرباعي وما زاد علي الثلاثي أن يكون أول (اسم) الفاعل ميمًا فالأصل في هذا (مقطع) والحق به قطاع؛ لأنه في معناه.

ألا تري أنك إذا قلت: زيد قتال أو: جراح لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة كما أنك لا تقل: قتلت إلا وأنت تريد جماعة فمن ذلك قوله تعالى: (وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ) [يوسف: 23] ولو كان بابا واحدا لم يجز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرة.

ومن كلام العرب: أما العسل فأنت شراب. ومثل ذلك (فعل) لأنك تريد به ما تريد (بفعل) من المبالغة قال الشاعر (1):

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

إذا عدموا زادا فإنك عاقر

(وفعال) نحو: (مطعمان ومطعم)؛ لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا.

ص: 121

1- هذا مثال لإعمال فعول وهو قول أبي طالب.

ومن كلام العرب : أنه لمنحاز بوائكها.

وقد أجري سيبويه : (فعيلا) (كرحيم) و (عليم) هذا المجري وقال : معني ذلك المبالغة وأباه النحويون من أجل أن (فعيلا) بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري علي (فعل) نحو : ظرف فهو ظريف وكرم فهو كريم وشرف فهو شريف والقول عندي كما قالوا.

وأجاز أيضا مثل ذلك في (فعل).

وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي فإنه يجيزه علي بعد فيقول : أنا فرق زيدا وحذر عمرا والمعني : أنا فرق من زيد وحذر من عمرو.

قال أبو العباس رحمه الله : لأن (فعل) الذي فاعله علي لفظ ماضيه إنما معناه ما صار كالخلقة في الفاعل نحو : بطر زيد فهو بطر وخرق فهو خرق.

ص : 122

تقول : هذا ضارب زيدا إذا أردت (بضارب) ما أنت فيه أو المستقبل كمعني الفعل المضارع له.

فإذا قلت هذا ضارب زيد تريد به معني الماضي فهن بمعني : غلام زيد وتقول : هذا ضارب زيد أمس وهما ضاربا زيد وهن ضاربو زيد وهو ضاربات أخيك.

كل ذلك إذا أردت به معني الماضي لم يجز فيه إلا هذا يعني الإضافة (و) الخفض ؛ لأنه بمنزلة قولك : غلام عبد الله وأخو زيد.

ألا تري أنك لو قلت : (غلام زيدا) كان محالا فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا ؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة ، وإن الأول يتعرّف بالثاني.

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في (الغلام) وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع (يفعل) كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل.

فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضي فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرف وتقول : هؤلاء حواج بيت الله أمس ومررت برجل ضارباه الزيدان ومررت بقوم ملازموهم أخوتهم.

فيثني ويجمع ؛ لأنه اسم كما لو تقول : مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه وأخوته فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معني المضارع جري مجري الفعل في عمله وتقديره فقلت : مررت برجل ضاربه الزيدان كما تقول : مررت برجل يضربه الزيدان ومررت بقوم : ملازمهم أخوتهم كما تقول : مررت بقوم يلازمهم أخوتهم وتقول : أخوأك آكلان طعامك وقومك ضاربون زيدا وجواريك ضاربات عمرا إذا أردت معني المضارع.

وتقول مررت برجل ضارب زيدا الآن أو غدا إذا أردت الحال أو الإستقبال فتصفه به ؛ لأنه نكرة مثله أضفت أو لم تصف كما تقول : مررت برجل يضرب زيدا ولا تقول مررت برجل ضارب زيد أمس ؛ لأنه معرفة بالإضافة دالا علي البدل.

وتقول : مررت بزيد ضاربا عمرا إذا أردت الذي يجري مجري الفعل.

فإن أردت الأخرى أضفت فقلت : مررت بزيد ضارب عمرو. علي النعت والبدل ؛ لأنه معرفة كما تقول : مررت بزيد غلام عمرو.

واعلم أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجري الفعل.

وتضيف استخفافا ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة ، وإن كان مضافا إلي معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافا فلما ذهبت النون عاقبها الإضافة والمعني معني ثبات النون.

فمن ذلك قول الله سبحانه : ( هَٰذِيَا بِالْعِ كَعْبَةِ ) [المائدة : 95] فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة (لهدي) وهو نكرة ، ومثله : (عَارِضٌ مُّطِرُنَا) [الأحقاف : 24] و (إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ فِتْنَةً لَهُمْ) [القمر : 27] وأنشدوا :

هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد رب أخا عون بن مخراق (1)

أراد : بباعث التنوين.

ونصب الثاني ؛ لأنه أعمل فيه الأول مقدرًا تنوينه كأنه قال : أو باعث عبد رب ولو جره علي ما قبله كان عربيا جيدا إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير.

ص: 124

1- يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة : الجرّ مراعاة للفظ ، والنصب مراعاة للمحل ، أو بإضمار وصف منون ، أو فعل نحو "العاقل مبتغي دين ودنيا" أي ومبتغ دنيا ، أو يبتغي دنيا ، ومنه قوله : هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق (دينار وعون بن مخراق كلها أعلام والمعني : هل أنت باعث لحاجتنا دينارا أو عبد رب الذي هو أخو عون بن مخراق). نصب عبد عطفا علي محل دينار ، ولو جر "عبد رب" لجاز ، بل هو الأرجح ، فإن كان الوصف غير عامل تعيّن إضمار فعل للمنصوب نحو قوله تعالى : (جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا) (الآية : 1 سورة فاطر) (إنما لم يعمل "جاعل" في الآية وهو اسم فاعل ؛ لأنه بمعني الماضي و"رسلا" مفعول لجمل مقدره). انظر معجم القواعد العربية 2 / 43.

تقول : هذا معطي زيد الدراهم وعمرا الدنانير ولو قلت : هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغدا عمرا الدنانير لم يصلح فيه إلا النصب لأنك لم تعطف الاسم علي ما قبله وإنما أوقعت الواو علي (غد) ففصل الظرف بين الواو وعمرو.

فلم يقو الجر فإذا أعملته عمل الفعل جاز ؛ لأن الناصب ينصب ما تباعد منه والجار ليس كذلك وتقول : هذا ضاربك وزيدا غدا لما لم يجرز أن تعطف الظاهر علي المضمرة المجرور حملته علي الفعل كقوله تعالي : (إِنَّا مُنْجِبُونَكَ وَأَهْلَكَ) [العنكبوت : 33] كأنه قال : منجون أهلك ولم تعطف علي الكاف والمجرورة.

واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضارب زيد وعمرو ومعطي زيد الدراهم أمس وعمرو.

جاز لك أن تنصب (عمرا) علي المعني لبعده من الجار فكأنك قلت : وأعطي عمرا فمن ذلك قوله سبحانه : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) وتقول : مررت برجل قائم أبوه فترفع الأب وتجري (قائما) علي رجل ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك مررت برجل يقوم أبوه.

فإذا كانت الصفة لشيء من سببه فهي بمزلتها إذا خلصت لرجل.

وتقول : زيدا عمرو ضارب كما تقول : زيدا عمرو يضرب.

فإذا قلت : عبد الله جاريتك أبوها ضارب فبين النحويين فيه خلاف فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام وبعض يجيزه.

وأبو العباس يجيز ذلك ويقول : إن (ضاربا) يجري مجري الفعل في جميع أحواله في العلم في التقديم والتأخير.

وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك : كانت زيدا الحمي تأخذ.

وتقول : هذا زيد ضارب أخيك إذا أردت المضي لأنك وصفت معرفة بمعرفة وتقول هذا زيد ضاربا أخاك غدا فتنصب (ضاربا) ؛ لأنه نكرة وصفت بها معرفة.

وإذا كان الاسم الذي توقع عليه (ضاربا) وما أشبهه مضمرا أسقطت النون والتنوين منه فعل أو لم يفعل ؛ لأن المضممر وما قبله كالشيء الواحد فكرهوا زيادة التنوين مع هذا الزيادة نحو قولك : هذا ضاربي وضاربك وهذان ضارباك غدا ولو كان اسما ظاهرا لقلت : ضاربان زيدا غدا ولكنك لما جئت بالمضممر أسقطت النون وأضفته وتقول : هذا الضارب زيدا أمس ، وهذا الشاتم عمرا أمس لا يكون فيه غير ذلك ؛ لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معني الإضافة وأنت إذا نونت شيئا من هذا نصبت ما بعده.

وتقول : هؤلاء الضاربون زيدا وهذان الضاربان زيدا ، وإن شئت : ألقيت هذه النون وأضفت ؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام كما تعاقب الإضافة ألا تري أنك تقول : هذان الضاربان وهؤلاء الضاربون فلا تسقط النون والتنوين ليس كذلك لا تقول : هذا الضارب بالتنوين فاعلم ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام نحو قولك : هما الضاربا زيد ؛ لأن النون تعاقب الإضافة فكما تثبت النون مع الألف واللام كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام ولا يجوز : هذا الضارب زيد أمس ، فإن أضفته إلي ما فيه ألف ولام جاز كقولك : هو الضارب الرجل أمس تشبيها بالحسن الوجه فكل اسم فاعل كان في الحال أو لم يكن فعل بعد فهو نكرة نونت أو لم تنون ، وإن كان قد فعل فأضفته إلي معرفة ، وإن أضفته إلي نكرة فهو نكرة.



الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين (1) : هي أسماء ينعب بها كما ينعى بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الالف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعال التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين ، وذلك نحو : حسن وشديد وما أشبه تقول : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه لأنك تقول : حسن وجهه وشديد وشديدة فتذكر وتؤنث وتقول : الحسن والشديد فتدخل الألف واللام وتقول حسنون كما تقول : ضارب مضاربة وضاربون والضارب والضاربة فحسن يشبه بضارب وضارب يشبه بيضرب وضاربان مثل : يضربان وضاربون مثل يضربون ولا يجوز : مررت برجل خير منه أبوه علي النعت ولكن ترفعه علي الابتداء والخبر ، وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن (خير منه) لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل (أفعل منك) بمنزلة : (خير منك) (وشر منك) وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به إسما ظاهرا البتة ، وأما الصفات كلها فهي ترفع المضمرة وما كان بمنزلة المضمرة ألا تري أنك إذا قلت : مررت برجل أفضل منك ففي (أفضل) ضمير الرجل ولو لا ذلك لم يكن صفة له.

ولكن لا يجوز أن تقول : مررت برجل أفضل منك أبوه لبعده من شبه اسم الفاعل والفعل ولكن لو قلت : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه وبرجل قاعد عمرو إليه لكان جائزا وكذلك : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه.

ص: 127

1- علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وظاهر القلب والأصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وظاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن علي الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الأب عمرا تريد ضارب أبوه عمرا ولا زيد قائم الأب غدا تريد زيد قائم أبوه غدا وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلي مرفوعه فتقول زيد مضروب الأب وهو حينئذ جار مجري الصفة المشبهة. انظر شرح ابن عقيل 140/3.

واعلم أن سائر الصفات مما ليس بإسم فاعل ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمرا فيها وكان ضمير الأول الموصوف وترفع الظاهر أيضا إذا كان في المعني هو الأول.

أما المضممر فقد بينته لك وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك ففي (خير منك) ضمير رجل وهو رفع بأنه فاعل.

وأما الظاهر الذي هو في المعني الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؛ لأن المعني في الحسن لزيد فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.

واعلم أن قولك: زيد حسن وكريم من حسن يحسن وكرم يكرم كما أنك إذا قلت: زيد ضارب وقاتل وقائم فهو من: ضرب وقتل وقام إلا أن هذه أسماء متعدية تنصب حقيقة.

أما إذا قلت: زيد حسن الوجه وكريم الحسب فأنت ليس تخبر أن زيدا فعل بالوجه ولا بالحسب شيئا والحسب والوجه فاعلان كما ينصب الفعل وحسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعدية علي الحقيقة وإنما تعديها علي التشبيه ألا تري أنك إذا قلت: زيد ضارب عمرا فالمعني: أن الضرب قد وصل منه إلي عمرو، وإذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيدا لم يفعل بالوجه شيئا ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة وأصل الكلام زيد حسن وجهه وكريم أبوه حسبه؛ لأن الوجه هو الذي حسن والأب هو الذي كرم.

تقول : زيد كريم الحسب لأنك أضمرت اسم الفاعل في (كريم) فنصبت ما بعده علي التشبيه بالمفعول والدليل علي أن الضمير واقع في الأول قولك : هند كريمة الحسب ولو كان علي الآخر لقلت : كريم حسبها كما تقول : قائم أبوها وإنما جاز هذا التشبيه ، وإن كان الحسب غير مفعول علي الحقيقة بل هو في المعني فاعل ؛ لأن المعني مفهوم غير ملبس ومن قال : زيد ضارب الرجل وهو يريد التنوين إلا أنه حذفه قال : زيد حسن الوجه إلا أن الإضافة في الحسن الوجه والكريم الحسب وجميع بابهما هو الذي يختار ؛ لأن الأسماء علي حدها من الإضافة إلا أن يحدث معني المضارعة ، وإذا قلت : زيد حسن وجهه وكريم أبوه وفاره عبده فهذا هو الأصل وبعده في الحسن : زيد حسن الوجه وكريم الحسب ويجوز : زيد كريم الحسب وحسن الوجه ويجوز : زيد حسن وجهها وكريم حسبها ويجوز : زيد كريم حسب وحسن وجه والأصل ما بدأنا به.

واعلم أنك إذا قلت : حسن الوجه فأضفت (حسنا) إلي الألف واللام فهو غير معرفة ، وإن كان مضافا إلي ما فيه الألف واللام من أجل أن المعني حسن وجهه فهو نكرة فكما أن الذي هو في معناه نكرة ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه فقلت : الحسن الوجه ولا يجوز الغلام الرجل وجاز الحسن الوجه وقولك : مررت برجل حسن الوجه يدلك علي أن حسن الوجه نكرة لأنك وصفت به نكرة واعلم أن (حسنا) وما (أشبهه) إذا أعلمته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضي ولا لما يأتي فلا تريد به إلا الحال ؛ لأنه صفة وحق الصفة صحبة الموصوف ومن قال : هذا حسن وجه وكريم حسب حجته أن الأول لا يكون معرفة بالثاني أبدا فلما كان يعلم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه ولم تكن الألف واللام بمعرفتين للأول كان طرحهما أخف.

ومن كلام العرب : هو حديث عهد بالوجه. قال الراجز :

لا حق بطن بقرا سمين

ومن قال هذا القول قال : الحسن وجهها ؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافة (1) فلا يجوز أن تقول : هذا الحسن وجه من أجل أن هذه إضافة حقيقة علي بابها لم تخرج فيه معرفة إلي نكرة ولا نكرة إلي معرفة فالألف واللام لا يجوز أن يدخل علي مضاف إلي نكرة ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام ؛ لأن الذي أضيف إلي نكرة يكون به نكرة وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة فيصير معرفة نكرة في حال ، وذلك محال.

وإنما جاز : الحسن الوجه (وما أشبهه) وإدخال الألف واللام علي حسن الوجه ؛ لأن (حسننا) في المعني منفصل بإضافته غير حقيقية والتأويل فيه التنوين فكأنك قلت : حسن وجهه فلذلك جاز فإذا قلت : حسن وجه ثم أدخلت الألف واللام قلت : الحسن وجهها فتنصب الوجه الي التمييز أو الشبه بالمفعول به لما امتنعت الإضافة كما تقول : ضارب رجل ثم تقول : الضارب رجلا وتقول هو الكريم حسبا والفاره عبدا ويجوز : الحسن الوجه ؛ لأنه مشبه بالضارب الرجل ؛ لأن الضارب بمعني الذي ضرب والفعل واصل منه إلي الرجل علي الحقيقة وقد قالوا : الضارب الرجل فشبهوه بالحسن الوجه كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب وعلي هذا أنشد :

الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذا تزجّي خلفها أطفالها

والوجه : النصب في هذا وتقول هو الحسن وجه العبد كما تقول هو الحسن العبد ؛ لأن ما أضيف إلي الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام وتقول : علي التشبيه بهذا (الضارب أخي الرجل) كما تقول : الضارب الرجل وتقول : مررت بالحسن الوجه الجميلة ومررت بالحسن العبد النبيلة فأما قولهم : الواهب المائة الهجان وعبدها وإنما أردوا : عبد المائة كما تقول : كل شاة وسخلها بدرهم ورب رجل وأخيه لما كان المضمّر هو الظاهر جري مجراه.

وقال أبو العباس رحمه الله في إنشادهم :

ص: 130

1- يجب أن يكون المعمول مجردا من أل والإضافة نحو الحسن وجهها وحسن وجهها. انظر شرح ابن عقيل 3 / 145.

أنه لا يجوز عنده في (بشر) إلا النصب لأنهم إنما يخفضونه علي البدل وإنما البدل أن توقع الثاني موقع الأول وأنت إذا وضعت (بشراً) في موضع الأول لم يكن إلا نصباً فأما نظير هذا قولك : يا زيد أخانا علي البدل.

وقال النحويون : (بشر).

واعلم أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو : حسن وحسان ، فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجل حسان قومه من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كأعراب الواحد المفرد لا كأعراب التثنية والجمع السالم الذي علي حد التثنية.

فأما ما كان يجمع مسلماً بالواو والنون نحو : (منطلقين) ، فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه وأسماء الفاعلين وما يشبهها إذا ثنيتها أو جمعتها الجمع الذي علي حد التثنية بالواو والياء والنون لم تثن وتجمع إلا وفيها ضمير الفاعلين مستترا تقول : الزيدان قائمان فالألف والنون إنما جيء بهما للتثنية وتقول : الزيدون قائمون فالواو والنون إنما جيء بهما للجمع وليست بأسماء الفاعلين التي هي كناية كما هي في (يفعلان ويفعلون) ؛ لأن الألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) ضمير الفاعلين.

فإن قلت : الزيدان قائم أبواهما لم يجز أن تثني (قائماً) ؛ لأنه في موضع (يقوم أبواهما) إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث فإنه يجوز علي قياسه مررت برجل قائمين أبوه. فاعلم.

ص: 131

1- قد يضاف اسم الفاعل مع وجود أل الموصولة ، وقد قال قوم ترضي عربيتهم : " هذا الضارب الرجل ". شَبَّهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله في المعني. قال المرار الأسدي : أنا ابن التَّارِكِ البَكْرِيِّ بشر عليه الطَّير ترقبه وقوعاً بالبكريّ : مفعول للتَّارِكِ ، فأضيف إليه تخفيفاً ، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشي : الواهب المائة الهجان وعبدها عوداً تزجّي بينها أطفالها انظر معجم القواعد العربية 2 / 41.

اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل نقول من ذلك : عجبت من ضرب زيد عمرا إذا كان زيد فاعلا ، وعجبت من ضرب زيد عمرو إذا كان زيد مفعولا ، وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطان الإضافة فاعلا كان أو مفعولا فقلت : عجبت من ضرب زيد بكرا ومن ضرب زيدا بكر وتدخل الألف واللام علي هذا فتقول عجبت من الضرب زيدا بكرا ولا يجوز أن تخفض (زيدا) من أجل الألف واللام لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين.

وقال قوم : إذا قلت : أردت الضرب زيدا إنما نصبته بإضمار فعل ؛ لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن.

واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر علي المصدر ؛ لأنه في صلته وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف لو قلت : دارك أعجب زيدا دخول عمرو فتنصب الدار بالدخول كان خطأ.

وقال قوم إذا قلت : أعجبنى ضرب زيدا فليس من كلام العرب أن ينونوا ، وإذا نونت عملت بالفاعل والمفعول ما كنت تعمل قبل التنوين قالوا : فإن أشرت إلي الفاعل نصبت فقلت : أعجبنى ضرب زيدا ، وإن شئت رفعت وأردت : أعجبنى أن ضرب زيد.

تقول : أعجب ركوبك الدابة زيدا فالكاف في قولك : (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع والتقدير : أعجب زيدا أن ركبت الدابة فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلا كان أو مفعولا ويجري ما بعده علي الأصل وإضافته إلي الفاعل أحسن ؛ لأنه له : كقول الله تعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) [البقرة : 251] وإضافته إلي المفعول حسنة ؛ لأنه به اتصل وفيه حل وتقول : أعجبنى بناء هذه الدار وترى المجلود فتقول : ما أشد جلده وما أحسن خياطة هذا الثوب فعلي هذا تقول أعجب ركوب الدابة عمرو زيدا إن أردت : أعجب أن ركب الدابة عمرو زيدا فالدابة وعمرو وركب في صلة (أن) وزيد منتصب (بأعجب) وبين خارج من الصلة فقدمه إن شئت قبل أعجب ، وإن شئت جعلته بين (أعجب) ، بين الركوب وكذلك : عجت من دق الثوب القصار ومن أكل الخبز زيد ومن أشباع الخبز زيدا ، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفا ولا ما امتنعت الإضافة فجري كل شيء علي أصله فقلت : أعجب ركوب زيد الدابة عمرا ، فإن شئت قلت : أعجب ركوب الدابة زيد عمرا ولا يجوز أن تقدم الدابة ولا زيدا قبل الركوب لأنهما من صلته فقد صارا منه كالياء والذال من (زيد) وتقول : ما أعجب شيء شيئا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو ونصبت (إعجابا) ؛ لأنه مصدر وتقديره : ما أعجب شيء شيئا إعجابا مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك : (أعجب) ؛ لأن معناه : كما أعجب زيدا أن ركب الفرس عمرو وتقول : أعجب الأكل الخبز زيد عمرا كما وصفت لك وعلي هذا قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) [البلد : 14 - 15]

ص: 133

1- الأصل في الفاعل الرفع ، وقد يجر لفظا بإضافة المصدر نحو : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) (الآية : 251 سورة البقرة) أو بإضافة اسم المصدر نحو قول عائشة (رض) " من قبله الرجل - امرأته الوضوء" (القبلة : مصدر قبل و" الرجل" فاعله وهو مجرور لفظا بإضافة و" امرأته" مفعول به "الوضوء" مبتدأ مؤخر وخبره "من قبله الرجل"). ويجب حذف فعله إذا فسّر بعد الحروف المختصة بالفعل نحو "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ" (الآية : 1 سورة الانشقاق). انظر معجم القواعد العربية 5 / 21.

فالتقدير : أو أن يطعم لقوله : وما أدراك فعلي هذا يجري ما ذكرت لك ولو قلت : عمرا أعجبني أن ضرب خالدًا كان خطأ ؛ لأن عمرا من الصلة.

ومن قال : هذا الضارب الرجل لم يقل : عجبت من الضرب الرجل ؛ لأن الضرب ليس بنعت والضارب نعت كالحسن وهو اسم الفاعل من (ضرب) كما أن حسنا اسم الفاعل من (حسن) ويحسن وهما نعتان مأخوذتان من الفعل للفاعل وتقول : أعجبني اليوم ضرب زيد عمرا (إن جعلت اليوم) نصبا بأعجبني فهو جيد ، وإن نصبته بالضرب كان خطأ ، وذلك ؛ لأن الضرب في معني (أن ضرب) وزيد وعمرو من صلته فإذا كان المصدر في معني (إن فعل) أو (أن يفعل) فلا يجوز أن ينصب ما قبله ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسم ولا يقدم بعض الاسم علي أوله ، فإن لم يكن في معني (إن فعل) وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله فقدمت فيه وأخرت ، وذلك قولك ضربا زيدا ، وإن شئت : زيدا ضربا ؛ لأنه ليس فيه معني (أن) إنما هو أمر وقولك ضربا زيدا ينتصب بالأمر كأنك قلت : اضرب زيدا إلا أنه صار بدلا من الفعل لما حذفته وحكي قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا : عجبت من طعامك طعاما يريدون : من إطعامك وعجبت من دهنك لحيثك يريدون : من دهنك قال الشاعر :

أظلم إن مصابكم رجلا

أهدي السلام تحية ظلم (1)

أراد : إن إصابتكم.

ومنه قوله :

وبعد عطائك المئة الرتاعا ... (2)

ص : 134

1- الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادي ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعني اصابتكم ويسمي اسم مصدر مجازا ورجلا- مفعول بالمصدر وأهدي السلام جملة في موضع نصب علي أنها صفة لرجلا وتحية مصدر لأهدي السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خير انّ ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب. انظر شرح شذور الذهب 1 / 527.

2- من إعمال اسم المصدر قوله : أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا ف (المائة) منصوب ب (عطائك) ومنه حديث الموطأ من قبلة الرجل امرأته الوضوء ف- (امرأته) منصوب ب (قبلة) وقوله : إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال إلا ميسرا انظر شرح ابن عقيل 3 / 99.



أراد : بعد إعطائك وقال هؤلاء القوم : إذا جاءت الأسماء فيها المدح والذم وأصلها ما لم يسم فاعله رفعت مفعولها فقلت : عجبت من جنون بالعلم فيصير كالفاعل وإنما هو مفعول.

هذا مع المدح والذم ولا يقال ذلك في غير المدح والذم.

ص: 135

موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي فما كان فيها في معني ما لا يتعدي من الأفعال فهو غير متعد وما كان منها في معني فعل متعد تعدي وهذه الأسماء علي ثلاثة أضرب : فمنها اسم مفرد واسم مضاف واسم استعمل مع حرف الجر.

فالضرب الأول : قولك : هلم زيدا وعندك زيدا. ورويد زيدا وحيّ هل الثريد وزعم أبو الخطاب : أن بعض العرب يقول : حي هل الصلاة.

ومن ذلك : تراكها ومناعها وهذه متعدية والمعني : اتركها وامنعها ، وأما ما لا يتعدي فنحو : مه وصه وإيه.

والضرب الثاني : وهي الأسماء المضافة ومنها أيضا ما يتعدي وما لا يتعدي فأما المتعدي فنحو : دونك زيدا وذكر سيبويه : أن أبا الخطاب حدثه بذلك وحذرک زيدا وحذارک زيدا ، وأما ما لا يتعدي فمكانك وبعذك وخلفك إذا أردت تأخر وحذرته شينا خلفه وفرطك إذا حذرته من بين يديه شيئا وأمرته أن يتقدم وأمامك ووراءك.

والضرب الثالث : ما جاء مع أحرف الجر نحو : عليك زيدا (1) وإليك إذا قلت : تنح.

وذكر سيبويه : أن أبا الخطاب حدثه : أنه سمع من يقال له إليك فيقول : (إليّ) في هذا الحرف وحده كأنه قال له : تنح فقال : أتتحي ولا يجوز مثل هذا في أخوات إليّ ؛ لأن هذا الباب إنما وضع في الأمر مع المخاطب وما أضيف فيه فإنما يضاف إلي كإضافة المخاطب المتكلم ولا يجوز أن تقول : رويد زيدا ودونه عمرا تريد غير المخاطب.

ص: 136

1- من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف وما هو مجرور بحرف نحو عليك زيدا أي الزمه وإليك أي تنح ودونك زيدا أي خذه ، ومنها ما يستعمل مصدرا واسم فعل كرويد وبله ، فإن ابجر ما بعدهما فهما مصدران نحو رويد زيد أي إرواد زيد أي إمهاله وهو منصوب بفعل مضمر وبله زيد أي تركه ، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو رويدا زيدا أي أمهل زيدا وبله عمرا أي أتركه. انظر شرح ابن عقيل 3 /

وحكي أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسي أي : غيري وهذا قليل شاذ.

وجميع هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل.

وحكي أن ناسا من العرب يقولون : هلمي وهلما وهلموا فهؤلاء جعلوه فعلا والهاء للتثنيه ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله فأما قول الله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : 24] فليس هو علي قوله : عليكم كتاب الله ولكنه مصدر محمول علي ما قبله ؛ لأنه لما قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [النساء : 23] فأعلمهم : أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلا من قول : كتاب الله ذلك فنصب (كتاب الله) وجعل عليكم تبيينا.

ص: 137

تقول : رويدكم أنتم وعبد الله ؛ لأن المضممر في النية مرفوع ورويدكم وعبد الله وهو قبيح إذا لم تؤكده ورويدكم أنتم أنفسكم ورويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن وكذلك رويد إذا لم يلحق فيه الكاف تجري هذا المجري وكذلك الأسماء التي للفعل جمعا إلا أن هلم إذا لحقتها (لك) ، فإن شئت حملت أجمعين ونفسك علي الكاف المجرورة فقلت هلم لكم أجمعين وأنفسكم ولا يجوز أن تعطف علي الكاف المجرورة الاسم إلا- تري أنه يجوز : هذا لك نفسك ولكم أجمعين ولا يجوز : لك وأخيك ، وإن شئت حملت المعطوف والتأكيد والصفة علي المضممر المرفوع في النية فقلت : هلم لكم أجمعون كأنك قلت : تعالوا أجمعون وهلم لك أنت وأخوك كأنك قلت : تعالي أنت وأخوك ، فإن لم تلحق (لك) جري مجري رويد ورويد يتصرف علي أربع جهات يكون أمرا بمعني : أرود أي أمهل ويكون صفة نحو : ساروا سيرا رويدا أي سهلا وتكون حالا تقول : ساروا رويدا أي متمهلين وتكون مصدرا نحو : رويد نفسه وذكر سيبويه : أنه حدثه به من لا يتهم : أنه سمع العرب تقول : ضعه رويدا أي وضعا رويدا.

وتلحق (رويد) الكاف وهي في موضع (أفعل) تبنيا لا ضميرا فتقول : رويدك ورويدكم وإنما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط غير ضمير ، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب علي لفظ واحد.

ولك أن لا تذكرها ومثلها في ذا : حيهل وحيهلك فالكاف للخطاب وليست بإسم ومثل هذا في كلامهم كثير.

قال سيبويه : وقد يجوز عليك أنفسكم وأجمعين وقال : إذا قلت : عليكم زيدا فقد أضمرت فاعلا في النية فإذا قلت : عليك أنت نفسك لم يكن إلا رفعا.

ولو قلت في : عليّ زيدا أنا نفسي لم يكن إلا جرا وإنما جاءت الياء والكاف لتفصلا بين المأمور والأمر في المخاطبة وكذلك : حذرك بمنزلة عليك والمصدر وغيره في هذا الباب سواء

ومن جعل : رويد مصدرا قال : رويدك نفسك إن حملة علي الكاف ، وإن حملة علي المضمرة في النية رفع .

قال : وأما قول العرب رويدك نفسك فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته به ، وأما حيهلك وهاءك وأخواتها فلا يكون الكاف فيها إلا للخطاب ولا موضع لها من الإعراب لأنهن لم يجعلن مصادر .

أما قولك : دونك زيدا ودونكم إذا أردت تأخر فنظيرها من الأفعال جئت يا فتى يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير وجائز أن تعديها فتقول : جئت زيدا وكذلك تقول : علي زيدا وعلي به فإذا قلت : علي زيدا فمعناه أعطني زيدا ، وإذا قلت : عليك زيدا فمعناه : خذ زيدا ومعني (حيهل) أقرب وجائز أن يقع في معني قرب فأما قولك : أقرب فكقولك : حيهل الشريد أي : أقرب منه وآته وفتح حيهل كفتح خمسة عشر لأنهما شيئا جملا شيئا واحدا .

فأما قول الشاعر :

يوم كثير تناديه وحيّ هله ... (1)

فإنه جعله إسما فصار كحضر موت ولم يأمر أحدا بشيء .

وقد توصل ب (علي) كما وصلت ب (هل) هذه فمن ذلك : حيّ علي الصلاة . إنما معناه : أقربوا من الصلاة وإيتوا الصلاة .

ص : 139

1- حيّ - حيّلا - - حيّهل : كلّها أسماء أفعال للأمر بمعني : هلمّ أو أقبل وعجّل كقول المؤذن : " حيّ علي الصّلاة حيّ علي الفلاح " والمعني : هلمّوا إليها وتعالوا مسرعين وفي حديث ابن مسعود : " إذا ذكر الصّالحون فحيّ هلا (تكتب الكلمتان مفصولتين ومجموعتين بكلمة واحدة) بعمر " أي ابدأ به وعجّل بذكره ، وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة . ومثلها : " حيّهل " وأصلهما : حيّ بمعني اعجل ، وهلا : حتّ واستعجال ، فصارا كلمة واحدة وعليه قول الشاعر : وهيّج الحيّ من دار فضلّ لهم يوم كثير تناديه وحيّله انظر معجم القواعد العربية 7

وفي (حيهل) ثلاث لغات : فأجودهن أن تقول : جيَّهل بعمر فإذا وقفت قلت : حيهلا الألف ها هنا لبيان الحركة كالهاء في قوله : كتابيه وحسابيه ؛ لأن الألف من مخرج الهاء ومثل ذلك قولك : أنا قلت ذاك فإذا وقفت قلت : أناه.

ويجوز : حيهلا بالتونين تجعل نكرة ويجوز : حيهلا بعمر وهي أردأ اللغات.

قال أبو العباس : وأما (حي هلا) فليست بشيء.

(وهلم) إنما هي لم أي أقرب وها للتبنيه إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلتا شيئاً واحداً فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والإثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء : هلم علي لفظ واحد كما يفعلون ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل قال الله عز وجل : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (1) [الأحزاب : 18] واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجري الأفعال حيث وصلوها بحرف التبنيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب.

فأما بنو تميم فيصرفونها فيقولون للثنتين : هلما وللأنثى هلمي كما تقول : رد وردا وردوا ورددن وردى.

ص: 140

1- قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال ، ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل علي فعليته يعني كما في هات وتعال ، فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلاان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتي وتعالى ، وللثنتين والاثنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكذا حكم هلم عند بني تميم فإنهم يقولون : هلم هلمي هلما هلموا هلممن ، فهي عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل علي ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن. قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني علي هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى ورددوا ورددن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم. ، وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال. وقال الله تعالي : (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) (الأنعام : 150) (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (الأحزاب : 18) ، وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وأخر ما لذي) الأسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيادا دراك خلافا للكسائي. انظر شرح الأشموني 1 / 278.

قال أبو بكر: وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعا لإسم من الأسماء التي قدمنا ذكره وأن تكون مبنيا مشبها بالمعرب.

فأما التوابع فنحو: النعت والتأكيد والبدل والعطف ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات، وأما ما كان من الأسماء مبنيا مشبها للمعرب فنداء المفرد نحو قولك: يا زيد ويا حكم العاقل والعاقل ويا حكمان ويا حكمون فهذا موضعه نصب وليس بمعرب وإنما حقه أن يذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني وينبغي أيضا أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن شاء الله.

وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للإنتفاع بذلك فيها وفي المرفوعات أيضا إن شاء الله.

كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكر.

والنكرة (1) تنقسم قسمين : فأحد القسمين : أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل : رجل و فرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني : أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك نحو أن يسمي إنسان بعمره فيكون معروفاً بذلك في حيه ، فإن سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل : رأيت عمرا أي العمرين هو ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا ثني وجمع.

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها (رب) فيصلح ذلك فيها أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة أو تشبيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها فجميع هذا وما أشبهه نكرة والنكرة قبل المعرفة ألا ترى أن الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم وأكثر الأسماء نكرات وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض فكلما كان أكثر عموما فهو أنكر مما هو أخص منه فشيء أنك من قولك : حي وحي أنكر من قولك : إنسان فكلما قل ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلي التعريف وكلما كثر كان أنكر فاعلم.

ص: 142

1- النكرة ما يقبل الـ وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل الـ فمثال ما يقبل الـ وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل الـ ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فإنك تقول فيه العباس فتدخل عليه الـ لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما وقع موقع ما يقبل الـ ذو التي بمعنى صاحب نحو جاني ذو مال أي صاحب مال فذو نكرة وهي لا تقبل الـ لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل الـ نحو الصاحب. انظر شرح ابن عقيل 1 / 86.



والمعرفة (1) خمسة أشياء : الاسم المكني والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن.

فأما المكني : فنحو قولك : هو أنت وإياك والهاء في (غلامه وضربته) والكاف في غلامك وضربك والتاء في (قمت وقمت يا هذا).

فأما المبهم : فنحو : هذا وتلك وأولئك المكنيات والمبهمات موضع يستقصي ذكرها فيه إن شاء الله.

وأما العلم : فنحو : زيد وعمر وعثمان.

واعلم أن اسم العلم علي ثلاثة أضرب إما أن يكون منقولاً من نكرة أو مشتقاً منها أو أعجمياً أعرب.

فأما المنقول (2) : فعلي ضربين : أحدهما من الاسم والآخر من صفة.

ص: 143

1- عدها ابن مالك ستة فقال : وغيره معرفة كههم وذو وهند وابني والغلام والذي أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المضمير كههم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمحلي بالألف واللام كالغلام والموصول كالذي وما أضيف إلي واحد منها كابني وسنتكلم علي هذه الأقسام فما لذي غيبة أو حضور كأت وهسنم بالضمير يشير إلي أن الضمير ما دل علي غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا وذو اتصال منه ما لا يتبدا ولا يلي إلا اختياراً أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك الضمير البارز بنقسم إلي متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يتبداً به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمت إلاك وقد جاء شذوذاً في الشعر كقوله : أعوذ برب العرش من فنة بغت علي فما لي عوض إلاه ناصر انظر شرح ابن عقيل 1 / 90 86.

2- عدها ابن مالك ستة فقال : وغيره معرفة كههم وذو وهند وابني والغلام والذي أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المضمير كههم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمحلي بالألف واللام كالغلام والموصول كالذي وما أضيف إلي واحد منها كابني وسنتكلم علي هذه الأقسام فما لذي غيبة أو حضور كأت وهسنم بالضمير يشير إلي أن الضمير ما دل علي غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا وذو اتصال منه ما لا يتبدا ولا يلي إلا اختياراً أبدا كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك الضمير البارز بنقسم إلي متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يتبداً به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمت إلاك وقد جاء شذوذاً في الشعر كقوله : أعوذ برب العرش من فنة بغت علي فما لي عوض إلاه ناصر انظر شرح ابن عقيل 1 / 90 86.

أما المنقول من الاسم النكرة فنحو : حجر وأسد فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سميت به صار معرفة ، وأما المنقول من صفة فنحو :  
هاشم وقاسم وعباس وأحمر ؛ لأن هذه أصولها صفات تقول : مررت برجل هاشم ورجل قاسم ورجل عباس .

ص: 144

وأما الأسماء المشتقة : فنحو : عمر وعثمان فهذان مشتقان من عامر وعائم وليسا بمنقولين ؛ لأنه ليس في أصول النكرات عثمان ولا عمر إلا أن تريد جمع عمرة.

فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك ، فإن جاء اسم عربي لا تدري ممّ نقل أو اشتق فاعلم إن أصله ذلك ، وإن لم يصل إلينا علمه قياسا علي كثرة ما وجدناه من ذلك.

ولا أدفع أن يخترع بعض العرب في حال تسميته اسما غير منقول من نكرة ولا مشتق منها ، ولكن العام والجمهور ما ذكرت لك.

وأما الأعجمية فنحو : إسماعيل وإبراهيم ويعقوب فهذه أعربت من كلام العجم.

وأما ما فيه الألف واللام ، فإن الألف واللام يدخلان علي الأسماء النكرات علي ضربين : إمّا إشارة إلي واحد معهود بعينه أو إشارة إلي الجنس فأما الواحد المعهود : فإن يذكر شيء فتعود لذكره فتقول : الرجل وكذلك الدار والحمار وما أشبهه كأن قائلا قال : كان عندي رجل من أمره ومن قصته.

فإن أردت أن يعود إلي ذكره قلت : ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره ، وأما دخولها للجنس فإن تقول : أهلك الناس الدينار والدرهم لا تريد دينارا بعينه ولا درهما بعينه ولكن كقوله عز وجل : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ) [العصر]. يدللك الاستثناء علي أن الإنسان في معني الناس ، وأما ما أضيف إليهن فنحو قولك : غلامك وصاحبك وغلام ذاك وصاحب هذه وغلام زيد وصاحب عمرو وغلام الرجل وصاحب الإمام ونحو ذلك.

تقول : (هذا عبد الله).

ف- (هذا) اسم معرفة. و (عبد الله) اسم معرفة. و (هذا) مبتدأ. و (عبد الله) خبره.

فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها علي الحال فقلت : هذا عبد الله واقفا وكذلك كل اسم علم يجري مجري عبد الله وتقول : هذا أخوك فهذا معرفة وأخوك فهذا معرفة بالإضافة إلي الكاف.

فإن جئت بنكرة قلت : هذا أخوك قائما قال الله تعالى : (وهذا بَعْلِي شَيْخًا) [هود : 72].

وأجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة علي أربعة أوجه : أحدهما : أن تجعل (أخاك) بدلا من (هذا) وتجعل قائما خبر (هذا) والآخر : أن تجعل (أخاك) خبرا ل- (هذا) وتضم (هذا) من الأخ كأنك قلت : هذا أخوك هذا قائم ، وإن شئت أضمرت (هو) كأنك قلت : هذا أخوك هو قائم ، وإن شئت كان (أخوك) وقائم خبرا واحدا كما تقول : هذا حلو حامض أي : قد جمع الطعمين ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلو) الخبر وحده ولا حامض الخبر وحده حتي تجمعهما ، وإذا قلت : هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شيئا وأردت بالألف واللام العهد فالرجل خبر عن (هذا) ، فإن جئت بعد (الرجل) بشيء يكون خبرا جعلت (الرجل) تابعا ل- (هذا) كالنعت ؛ لأن المبهمة توصف بالأجناس وكان ما بعده خبرا عن (هذا) فقلت : هذا الرجل عالم وهذه المرأة عاقلة هذا الباب جديد فترفع (هذا) بالابتداء وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة وتجعلهما كاسم واحد.

ومنه قول النابغة الذبياني :

توهّمت آيات لها فعرفتها

لستة أعوام وذا العام سابع

فإن أردت بالألف واللام المعهود (1) جاز نصب ما بعده فقلت : هذه المرأة عاقلة وهذا الرجل عالما فإذا كانت الألف واللام في اسم لا يراد به واحد من الجنس وهو كالصفة الغالبة

ص: 146

نصبت ما بعد الاسم علي الحال ، وذلك قولك : هذا العباس مقبلا ، وإن كان الاسم ليس بعلم ولكنه واحد ليس له ثان كان أيضا الخبر منصوبا كقولك : هذا القمر منيرا وهذه الشمس طالعة وكذلك إن أردت بالاسم أن تجعله يعم الجنس كله ويكون إخبارك عن واحده كإخبارك عن جميعه كان الخبر منصوبا كقولك : هذا الأسد مهيبا وهذه العقرب مخوفة إذا لم ترد عقربا تراها ولا أسدا تشير إليه من سائر الأسد ولا يجوز : هذا أنا وهذا أنت لأنك لا تشير للإنسان إلي نفسه ولا تشير إلي نفسك ، فإن أردت التمثيل أي : هذا يقوم مقامك ويغني غناءك جاز أن تقول : هذا أنت وهذا أنا والمعني : هذا مثلك وهذا مثلي ، وأما قولك : هذا هو فيمنزلة قولك : هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه ألا تري أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة من هو فتقول : هذا هو وقال قوم : إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها وذا) وينصبون أخبارها علي الحال فيقولون : ها هو ذا قائما وها أنذا جالسا وها أنت ذا ظالما وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب وهو إذا كان الاسم ظاهرا جاء بعد (هذا) مرفوعا ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال وتقول : هذا هذا علي التشبيه وهذا ذاك وهذا هذه.

واعلم أن من الأسماء مضافات إلي معارف ولكنها لا تتعرف بها لأنها لا تخص شيئا بعينه فمن ذلك : مثلك وشبهك وغيرك تقول : مررت برجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل غيرك فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة وإنما نكرهن معانيهن ألا تري أنك إذا قلت : مثلك.

جاز أن يكون (مثلك) في طولك أو لونك أو في علمك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها وكذلك شبهك ، وأما غيرك فصار نكرة ؛ لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك ، فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة ، وأما شبيهك فمعرفة ولم يستعمل كما استعمل (شبهك) المعروف بأنه يشبهك وتقول هذا واقفا زيد وهذا واقفا رجل فتتصب (واقفا) علي الحال ، وإن شئت رفعت فقلت هذا واقف رجل فتجعل (واقف) خبر (هذا) ورجل بدل منه وكذلك زيد وما أشبهه وينشد هذا البيت علي وجهين :

أترضي بأننا لم تجفّ دماؤنا

وهذا عروس باليمامة خالد

فينصب (عروس) ويرفع.

وتقول : هذا مثلك واقف وهذا غيرك منطلق لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك وقد يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات لأنها في لفظ المعارف.

وإن كانت نكرات فيقول : هذا مثلك منطلقا وهذا حسن الوجه قائما وقد عرفت أن (حسن الوجه) نكرة ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه وأفضل منك وخير منك نكرة أيضا إلا أنه أقرب إلي المعرفة من حسن وفاضل فتقول : هذا أفضل منك قائما ، فإن قلت : (زيد هذا) فزيد مبتدأ وهذه خبره والأحسن أن تبدأ (بهذا) ؛ لأن الأعراف أولي بأن يكون مبتدأ ، فإن قلت زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب فالرفع علي أن تجعل (هذا) معطوفا علي (زيد) عطف البيان وترفع (عالما) بأنه خبر الابتداء ، وإن جعلت (هذا) خبرا لزيد نصبت (عالم) علي الحال. واعلم أن (ذلك) مثل (هذا) تقول : إن ذلك الرجل عالم كما تقول : إن هذا الرجل عالم.

وإن ذلك الرجل أخوك كما تقول : إن هذا الرجل أخوك.

والكوفيون يقولون : هذا عبد الله أفضل رجل وأي رجل فيستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم ورفعهم عندهم علي الإستئناف وعلي ذلك يتأولون قول الشاعر :

من يك ذا بتّ فهذا بتّي

مقيّظ مصيّف مشّي (1)

وهذه عند البصريين : من باب حلو حامض أي : قد جمع أنه مقيظ وأنه مصيّف مشّي ففيه هذا الخلال.

ص: 148

1- مواضع وجوب حذف المبتدأ أربعة : الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم ، الثاني ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدا نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب. الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق ، الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أي أمري سمع وطاعة. ومنها قوله : من يك ذا بتّ فهذا بتّي مقيّظ مصيّف مشّي وقوله : ينام يا حدي مقلتيه ويّتي بأخري الأعادي فهو يقظان نائم انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 110.

واعلم أن من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع المعارف وليست كالمعارف التي ذكرناها وأعربوها وما بعدها إعراب المعارف ، وذلك نحو قولهم للأسد : أبو الحارث وأسامة وللثعلب : ثعالة وأبو الحصين وسمسم وللذئب : دألان وأبو جعدة وللضبع : أم عامر وحضاجر وجعار وجيال وأم عنتل وقنام ويقال للضبعان قثم وهو الذكر منها وللغراب : ابن بريح.

قال سيبويه : فإذا قلت : هذا أبو الحارث فأنت تريد : هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه أو هو الذي عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلي شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا وعمرا ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معني زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما يثبت معهم بأسماء : كزيد وعمرو ومن ذلك : أبو جخادب وهو شيء يشبه الجندب غير أنه أعظم منه وهو ضرب من الجنادب كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة وهي معرفة وابن فترة ضرب من الحيات وابن آوي معرفة.

ويدلك علي أنه معرفة أن آوي غير مصروف وابن عرس وسام أبرص.

وبعض العرب يقول : أبو بريص وحمار قبان : دويبة كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب هذا الذي يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا فاختصت العرب لكل ضرب من هذه الضروب اسما علي معني يعرفها بها فعلي هذا تقول : هذا ابن آوي مقبلا ولا تصرف آوي ؛ لأنه معرفة ولأنه علي وزن (افعل) وتنصب مقبلا كما نصبت في قولك : هذا زيد مقبلا وحكم جمعها حكم زيد إلا أن منها ما ينصرف وما لا ينصرف كما تكون الأسماء المعارف وغيرها.

وقد زعموا : أن بعض العرب يقول : هذا ابن عرس مقبل فيرفعه علي وجهين فوجه مثل : هذا زيد مقبل ووجه علي أنه جعل عرسا نكرة فصار المضاف إليه نكرة وما ابن مخلص وابن لبون وابن ماء فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام.

واعلم أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت علي أشياء فصارت لها كالأسماء والأعلام مثل : زيد وعمرو ونحو : النجم تعني الثريا وابن الصَّعق ابن رألان وابن كراع ، فإن أخرجت الألف واللام من النجم وابن الصعق تنكر.

وزعم الخليل : أن الذين قالوا : الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف غلب عليه ومن قال : حارث وعباس فهو يجريه مجري زيدا.

وأما السّماك والدّبّران والعيّوق وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة وإنما أزيل عن لفظ السامك والدابر والعايك فليل : سماك ودبران وعيوق للفرق كما فصل بين العدل والعديل وبناء حصين وامرأة حصان.

قال سيبويه : فكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربيا تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذلك لأننا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون الآخر لم يصل إليه علم ما وصل إلي الأول المسمي.

قال : وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثة يعني : أنه أريد به الثالث والرابع فأزيل لفظه كما فعل بالسماك.

وتقول : هذان زيدان منطلقان فمنطلقان صفة للزيدين وهو نكرة وصفت به نكرة قال وتقول : هؤلاء عرفات حسنة وهذان أبانان بينين والفرق بين هذا وبين زيدين أن زيدين لم يجعلوا اسما لرجلين بأعينهما وليس هذا في الأناس ولا في الدواب إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن لا تزول فصار أبانان وعرفات كالشيء الواحد.

والذي والتي : معرفة ولا يتمان إلا بصلة ومن وما يكونان معرفة ونكرة ؛ لأن الجواب فيهما يكون بالمعرفة والنكرة أيهم وكلهم وبعضهم معارف بالإضافة وقد تترك بالإضافة وفيهن معناها قائم وأجمعون وما أشبهها معارف لأنك لا تنعت بها إلا معرفة ولا يدخل عليها الألف واللام.

وقال الكسائي : سمعت : (هو أحسن الناس هاتين) يريد : عينين فجعله نكرة. وهذا شاذ غير معروف.

ويكون (ذا) في موضع الذي فتقول : ضربت هذا يقوم وليس بحاضر تريد : الذي يقوم قالوا : وقد جاء هذا في الشعر.



### إشارة

الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولي علي ضربين : فالضرب الأول هو العام الكثير : كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرفع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر : كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون وحالت النون والإضافة بينهما ولولاها لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.

والضرب الأول : ينقسم علي قسمين : مفعول ومشبه بمفعول.

والمفعول ينقسم علي خمسة أقسام : مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه.

### شرح الأول : وهو المفعول المطلق

### إشارة

#### (1)

ويعني به المصدر.

المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معني غير شخص.

والأفعال مشتقة منه وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها.

ص: 151

1- هو اسم يؤكّد عامله ، أو يبيّن نوعه أو عدده ، وليس خبرا ولا حالا (بخلاف نحو قولك "فضلتك فضلا" و"علمك علم نافع" فإنه ، وإن بين العدد في الأول والنوع في الثاني ، فهو خبر عن "فضلتك" في الأول ، وخبر عن "علمك" في الثاني ، وبخلاف نحو "ولّي مدبرا" فإنه كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في "ولّي") ، نحو "اسع للمعروف سعيا" و"سر سير الفضلاء" و"افعل الخير كلّ يوم مرّة أو مرّتين". كونه مصدرا ، وغير مصدر : أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا ، وليس قولك : "اغتسل غسلا" و"أعطي عطاء" مصدرين فإنهما من أسماء المصادر ، لأنها لم تجر علي أفعالها لتقص حروفها عنها ، وقد يكون غير مصدر. انظر معجم القواعد العربية 25 / 68.

والمصدر : هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين فمعني قولك : قام زيد وفعل زيد قياما سواء ، وإذا قلت : ضربت فإنما معناه أحدثت ضربا وفعلت ضربا فهو المفعول الصحيح.

الأ- تري أن القائل يقول : من فعل هذا القيام فتقول : أنا فعلته ومن ضرب هذا الضرب الشديد فتقول : أنا فعلته. تريد : أنا ضربت هذا الضرب.

وقولك : ضربت هذا الضرب ، وقولك : ضربت زيدا لا يصلح أن تغيره بأن تقول : فعلت زيدا ؛ لأنه ليس بمفعول لك فإنما هو مفعول لله تعالى فإذا قلت : ضربت زيدا فالفعل لك دون زيد وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر فعلي هذا تقول : قمت قياما وجلست جلوسا وضربت ضربا وأعطيت إعطاء وظننت ظنا واستخرجت استخراجا وانقطعت انقطاعا واحمررت احمرارا فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة.

ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء علي ضرور : فربما ذكر توكيدا نحو قولك : قمت قياما وجلست جلوسا فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره وضرب ثان تذكره للفائدة نحو قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا والضرب الذي تعرف.

وقمت قياما طويلا فقد أفدت في الضرب أنه شديد وفي القيام أنه طويل وكذلك إذا قلت : ضربت ضربتين وضربات فقد أفدت المرات وكمر مرة ضربت.

وقال سيوييه : تقول : قعد قعدة سوء وقعد قعدتين لما عمل في الحدث يعني المصدر عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه ، وإن خالف اللفظ.

فمن ذلك : قعد القرفصاء (1) واشتمل الصماء ورجع القهقري ؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه.

ص: 152

1- قد ينوب عن المصدر في الانتصاب علي المفعول المطلق (وهو منصوب بالفعل المذكور ، وهو مذهب المازني والسرياني والمبرد واختاره ابن مالك لأطراذه ، أما مذهب سيوييه والجمهور فينصب بفعل مقدر من لفظه ولا يطرد هذا في نحو " حلفت يمينا" إذ لا فعل له) ، ما دلّ علي المصدر ، وذلك أربعة عشر شيئا : أحد عشر للنوع ، وثلاثة للمؤكد. أما الأحد عشر للنوع فهي : 1- كليته ، نحو : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) (الآية : 128 سورة النساء). 2- بعضيته ، نحو " أكرمه بعض الإكرام". 3- نوعه ، نحو " رجع القهقري" و " قعد القرفصاء". 4- صفته نحو " سرت أحسن السير". 5- هيئته ، نحو " يموت الجاحد ميتة سوء". 6- المشار إليه ، نحو " علّمني هذا العلم أستاذي". 7- وقته ، كقول الأعشي : ألم تغتمض عينك ليلة أرمدًا وعادكما عاد السليم مسهدًا (البيت للأعشي ميمون بن قيس من قصيدة في مدح النبي (ص) و" السليم" : الملدوغ ، والشاهد فيه " ليلة أرمدًا" حيث نصب "ليلة" بالنيابة عن المصدر والتقدير : اغتماضًا مثل اغتماض ليلة أرمد ، وليس انتصابها علي الظرف) 8- " ما" الاستفهامية ، نحو " ما تضرب الفاجر؟" (أي : أيّ ضرب تضربه). 9- " ما" الشرطية ، نحو " ما شئت فاجلس" (أي : أيّ جلوس شئت فاجلس). 10- آله ، نحو " ضربته سوطا" وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة. 11- العدد ، نحو : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (الآية : 4 سورة النور). أما الثلاثة للمؤكد فهي : 1- مزادفه ، نحو " فرحت جدلا" و " ومقته حبًا". 2- ملاقيه في الاشتقاق ، نحو : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (الآية : 17 سورة نوح) (وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (الآية : 8 سورة المزمل). والأصل : " إنباتا" و " تبتلًا". 3- اسم المصدر ، نحو : " توضع ضوءا" و " أعطي عطاء". انظر معجم القواعد العربية 25 / 69.

قال أبو العباس قولهم : القرفصاء واشتمل الصمّاء ورجع القهقري هذه حلي وتلقيبات لها وتقديرها : اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم وكذلك أخواتها.

قال : وجملة القول : إن الفعل لا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه فمن ذلك المصادر لأنك إذا قلت : قام ففي (قام) دليل علي أنه : فعل قياما فلذلك قلت : قام زيد قياما فعديته إلي المصدر وكذلك تعديه إلي أسماء الزمان ؛ لأن الفعل لا يكون إلا في زمان وتعديه إلي المكان ؛

ص: 153

لأنه فيه يقع وتعديه إلي الحال ؛ لأنه لأفعل إلا في حال واحق ذلك به المصدر ؛ لأنه مشتق من لفظه ودال عليه.

واعلم أنّ (أن) تكون مع صلتها في معني المصدر وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه ، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة (ما) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلي (ما) لأنها اسم وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع ؛ لأن (أن) حرف والحروف لا يكتفي عنها ولا تضمم فيكون في الكلام ما يرجع إليها والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفا (كأن) : أنها لو كانت (كأن) لعملت في الفعل كما عملت (أن) وأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل علي الأفعال ولا تدخل علي الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجد لها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين فتقول يعجبني أن يقوم زيد تريد : قيام زيد ويعجبني ما صنعت تريد : صنعك إلا أن هذين ، وإن كانا قد يكونان في معني المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك : ضربت زيدا ضربا لا يجوز أن تقول : ضربت زيدا أن ضربت تريد : ضربا ولا ضربت زيدا ما ضربت تريد : معني (ضربا) وأنت مؤكد لفعلك ويجوز : ضربت ما ضربت أي : الضرب الذي ضربت كما تقول : فعلت ما فعلت أي : مثل الفعل الذي فعلت وتقول : فعلت ما فعل زيد أي : كالفعل الذي فعل زيد ، فإن لم ترد هذا المعني فالكلام محال ؛ لأن فعلك لا يكون فعل غيرك.

قال الله تعالى : (وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) [التوبة : 69] والتأويل عندهم والله أعلم : كالخوض الذي خاضوا (1).

ص: 154

1- "الذي" أكثر ما تكون موصولا اسميًّا ، وقد تكون موصولا حرفيا نحو قوله تعالى : (وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) (الآية : 70 سورة التوبة) ، التقدير : وخضتم كخوضهم. (- الّذي). وقد يسمي الموصول الحرفي : التأويل بالمصدر ، وحروفه : الحروف المصدرية. انظر معجم القواعد العربية 25 / 113.

تقول : ضربته عبد الله تضمير الضرب تعني : ضربت الضرب عبد الله ولو قلت ضربت عبد الله ضربا وضربته زيدا ما كان به بأس علي أن تضمير المصدر.

واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر لا تقول : سرنى ضربك عمرا وهو زيدا وأنت تريد : وضربك زيدا ؛ لأنه إنما يعمل إذا كان علي لفظه الذي تشتق الأفعال منه ألا تري أن (ضرب) مشتق من الضرب وإنما يعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهرا غير مضمير وإنما يعمل لشبهه بالفعل فكما أن الفعل لا يضمير فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمير وإنما جاز إضمار المصدر ؛ لأنه معني واحد ولم يجز إضمار الفعل ؛ لأنه معني وزمان ولو أضمر لصار اسما.

وتقول : مررت بهم جميعا إذا عنيت أنك لم تترك منهم أحدا أو : مررت بهم كلا- قال الأخفش كل وجميع هاهنا بمنزلة المصادر كأنك قلت مررت بهم عما ومررت بهم كلا- أي : مرورا عما وكلا فكل وجميع هاهنا بمنزلة المصادر كأنك قلت : مررت بهم عما ومررت بهم عما لهم وكأنك قلت : طررتهم طرا وليس الجميع والكل بالقوم كما أن الطر والقاطبة ليس بالقوم يعني إذا قلت : مررت بهم قاطبة وطرا فكأنك قلت : جمعتهم جمعا وكذلك في طر كأنك قلت : طررتهم أي أتيت عليهم طرا.

وذكر سيبويه : هذا في باب ما ينتصب ؛ لأنه حال وقع فيه الخبر وهو اسم.

وقال : من ذلك : مررت بهم جميعا وعامة وجماعة وقال : هذه أسماء متصرفة ولا يجوز أن يدخل فيها الألف واللام.

وزعم الخليل : أن قاطبة (1) وطرا لا يتصرفان في موضع المصدر.

ص: 155

1- أن تكون نكرة لا معرفة ، وذلك لازم ، فإن وردت معرفة أولت بنكرة نحو " جاء وحده". أي منفردا ، و" رجع عوده علي بدئه". أي عائدا ، ومثله " مررت بالقوم خمستهم" و" مررت بهم ثلاثتهم" (ويجوز بخمستهم وثلاثتهم علي البدل ولكن يختلف المعني) أي تخميسا وتثليثا ، و" جاءوا قضهم بقضيضهم" (في - القاموس : بفتح ضاد" قضهم" أي علي الحال - وبضمها - أي جميعهم علي التوكيد ، والقض : الحصي الصغار ، والقضيض : الحصي الكبار). أي جميعا ، ومنه أيضا قولهم " فعلته جهدي" و" أسرعت طاقتي" ولا تستعمل إلا مضافا وهو معرفة ، وفي موضع الحال ، وتأويله : مجتهدا ومطيقا. ومنه قول لبيد : فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق علي نغص الدخال (الإرسال : التخلية والإطلاق ، وفاعل أرسلها : حمار الوحش ، وضمير المؤنث لأتته ، والدود : الطرد ، أشفق عليه : إذا رحمه ، والتغص ، مصدر يقال : نغص ينغص : إذا لم يتم مراده ، وكذا البعير إذا لم يتم شربه ، والدخال : أن يداخل يعير قد شرب مرة في الإبل التي لم تشرب حتي يشرب معها ، يقول : أورد العير - وهو حمار الوحش - أنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ولم يشفق علي بعضها أن يتغص عند الشرب ، ولم يذدها ؛ لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يديرون أمر الإبل ، فإنهم إذا أوردوا الإبل جعلوها قطعاً حتي تروي) ومثل فأرسلها العراك ، قولك : " مررت بهم الجماء الغفير" أي علي الحال علي نية طرح الألف واللام وهذا كقولك : " مررت بهم قاطبة" و" مررت بهم طرا". انظر معجم القواعد العربية 4 / 7.

واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك : أتاني زيد مشيا فقولك : مشيا قد أغني عن ماش ويمشي إلا أن التقدير : أتاني يمشي مشيا فمن ذلك : قتلته صبيرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا وكلمته مشافهة وأتيته ركضا وعدوا وأخذت عنه سماعا وسمعا.

قال سيبويه : وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع ألا تري أنه لا يحسن : أتانا سرعة ولا رجلة.

قال أبو العباس : ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة وخالف سيبويه وقد جاء بعض هذه المصادر يغني عن ذكر الحال بالألف واللام نحو : أرسلها العراك والعراك لا يجوز أن يكون حالا ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي علي تأويل : أرسلها تعترك العراك ف- (تعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك ودل علي (تعترك) فأغني عنه وكذلك : طلبته جهداً وطاقتك كأنك قلت : طلبته تجتهد جهداً وتطبق طاقتك أي : تستفرغهما في ذلك.

ص: 156

ومذهب سيبويه أن قولهم : مررت به وحده وبهم وحدهم ومررت برجل وحده أي مفرد أقيم مقام مصدر (يقوم) مقام الحال وقال : ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلي العشرة.

وزعم الخليل : أنه إذا نصب فكأنه قال : مررت بهؤلاء فقط مثل وحده في معناه أي : أفرقهم.

وأما بنو تميم فيجرونه علي الاسم الأول ويعربونه كإعرابه توكيدا له.

قال سيبويه ومثل خمستهم قول الشماخ :

آتتني سليم قضها بقضيضها ...

كأنه قال : انقض آخرهم علي أولهم وبعض العرب يجعل (قضهم) بمنزلة كلهم يجريه علي الوجوه فهذا مأخوذ من الإلتصاف فقسه علي ما ذكرت لك من قبل.

وزعم يونس : أن وحده بمنزلة عنده وأن خمستهم وقضهم كقولك جميعا وكذلك طرا وقاطبة.

وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت : مررت برجل علي حياله فطرح علي فأما : (كلهم وجميعهم وعامتهم وأنفسهم وأجمعون) فلا يكون أبدا إلا صفة إذا أضفتهم إلي المضمرة وتقول : هو نسيج وحده ؛ لأنه اسم مضاف إليه.

قال الأخفش : كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل ، وذلك إذا قلت : سقيا لزيد وإنما تريد : سقيا الله زيدا ولو قلت : سقيا الله زيدا كان جيدا لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل ولو قلت : أكلنا زيدا الخبز وأنت تأمره كان جائزا كقوله :

فندلا زريق المال

ندل الثعالب (1) ...

ص: 157

---

1- قال الأشموني : (والأمر) أي اللفظ الدال علي الطلب (إن لم يك للثون محل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) إما مصدر نحو «فند لا زريق المال» أي اندل ، وأما اسم فعل أمر (نحو صه) ، فإن معناه اسكت (وحيهل) معناه. أقبل. أو قدم. أو عجل ولا محل للثون فيهما. انظر شرح الأشموني 1 / 18.

وتقول : ضربتك ضربا عمرو خالدًا ومعناه : ضربتك ضرب عمرو خالدًا فإذا قلت : ضربتك زيد خالدًا فلا تقدم خالدًا قبل الضرب ؛ لأنه في صلته.

قال أبو بكر : وليس هذا مثل قولك : ضربا زيدا وأنت تأمره ؛ لأن ذلك قد قام مقام الفعل فيجوز أن يقدم المفعول فتقول : زيدا ضربا وقد مضى تفسير هذا.

وتقول : ضربتك ضرب زيد عمرا وكذلك : ضربتك ضربك زيدا وضربا أنت زيدا إذا جعلته فاعلا وضربتك ضربا إياك زيدا إذا جعلته مفعولا تريد : ضربا زيد إياك.

وقال الأخفش : من رد عليك ضربا زيد عمرا إذا كنت تأمره أدخلت عليه سقيا له فقلت له : ألسنت إنما تريد سقي الله زيدا فإنه قائل : نعم فتقول.

فكما جاز سقاه له حين أقيمت السقي مقام (سقا) فكذلك تقيم الضرب مقام (ليضرب) وتقول : ضرب زيد ضربا وقتل عمرو وقتلا فتعدي الفعل الذي بني للمفعول إلي المصدر ن كما تعدي الفعل الذي بني للفاعل لا فرق بينهما في ذلك فأما المفعول الذي دخل عليه حرف الجر نحو : سيرا بعبد الله فأنت في المصادر والظروف بالخيار إن شئت نصبت المصادر نصبها قبل وأقيمت المفعول الذي دخل عليه حرف الجر مقام الفاعل فقلت : سير بعبد الله سيرا شديدا أقيمت (بعبد الله) مقام الفاعل ونصبت (سيرا) كما تنصبه إذا قلت : سار عبد الله سيرا شديدا وكذلك يجوز في أسماء الزمان والمكان أن تنصبها نصب الظروف في هذه المسألة ويجوز من أجل شغل حرف الجر بعبد الله أن تقيم المصادر والظروف معه مقام الفاعل فترفعها إلا أن الأحسن ألا ترفع إذا نعتت أو أفادت معني سوي التوكيد وقصد الإخبار عنها فإذا لم يكن فيها إلا التوكيد نصبت والرفع بعيد جدا تقول : سير بعبد الله سير شديدا ومر بعبد الله المرور الذي علمته ، وإن شئت نصبت وإنما حسن الرفع لأنك قد وصفت المصدر فصار كالأسماء المفيدة فأما النصب : فعلي أنك أقيمت (بزيد) مقام الفاعل فصار كقولك : ضرب عبد الله الضرب الذي يعلم وشم عبد الله الشتم الشديد وكذلك لو قلت : مر بعبد الله مروان وسير بعبد الله سير شديدا لكان مفيدا. وقال الله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [الحاقة : 13] ، فإن قلت : سير بعبد الله سير وسيرا وذهب إلي عبد الله ذهابا فالنصب الوجه ؛



لأن المصادر مؤكدة أما جواز الرفع علي بعد إذا قلت : سير بعبد الله ؛ لأنه ليس في قولك : سير من الفائدة إلا ما في (سير) وجوازه علي أنك إذا قلت : سير بعبد الله سير فمعناه : سير بعبد الله ضرب من السير ؛ لأنه لو اختلف لكان الوجه أن تقول : سير بعبد الله سيران أي : سير سريع وبطيء أو : قديم وحديث وهذا قول أبي العباس رحمه الله.

واعلم أن قولهم ضرب زيد سوطا أن معناه : ضرب زيد ضربة بسوط فالسوط هنا قد قام مقام المصدر ولذلك لم يجز أن تقيم السوط مقام الفاعل لا يجوز أن تقول : ضرب سوط زيدا كما تقول : أعطي درهم عمرا.

قد تقدّم قولنا في المفعول علي الحقيقة أنه المصدر ولما كانت هذه تكون علي ضربين :ضرب فيها يلاقي شيئا ويؤثر فيه.

وضرب منه لا يلاقي شيئا ولا يؤثر فيه فسمي الفعل الملاقي متعديا وما لا يلاقي غير متعد.

فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولا نحو : قام وأحمر وطال.

إذا أردت به ضد قصر خاصة ، وإن أردت به معني علا كان متعديا والأفعال التي لا تتعدي هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له أو فعلا من أفعال النفس غير متشبه بشيء خارج عنها.

أما الذي هو خلقة فنحو : أسود وأحمر وأعور وأشهب وطال وما أشبه ذلك.

وأما حركة الجسم بغير ملاقة لشيء آخر فنحو : قام وقعد وسار وغار ألا تري أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئة في ذاته ، فإن قال قائل : فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه قيل : هذا لا بد منه لكل فعل والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك ؛ لأن الفعل يصنع ليدل علي المكان كما صيغ ليدل علي المصدر والزمان.

وأما أفعال النفس التي لا تتعدها فنحو : كرم وظرف وفكر وغضب وخبر وبطر وملح وحسن وسمح وما أشبه ذلك.

وأما الفعل الذي يتعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو : نظرت وشممت وسمعت

ص: 160

1- هو اسم دلّ علي ما وقع عليه فعل الفاعل ، ولم يتغيّر لأجله صورة الفعل ، نحو " يحبّ الله المتقن عمله" ويكون ظاهرا كما مثل ، وضميرا متصلا نحو : " أرشدني الأستاذ" ومنفصلا نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (الآية : 4 سورة الفاتحة). انظر معجم القواعد العربية 25 / 59.

وذقت ولمست وجميع ما كان في معانيهن فهو متعدد وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متعدياً نحو: أتيت زيدا ووطئت بلدك ودارك، وأما قولك: فارقته وقاطعته وباريته وتاركته فإنما معناه: فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركتك في معني تاركتك؛ لأن كل شيء تركته فقد تركك فافهم هذا، فإن فيه غموضاً قليلاً (1).

ص: 161

1- الأصل في عامل المفعول به أن يذكر، وقد يحذف إما جوازا، وذلك إذا دلّت عليه قرينة نحو "صديقك" في جواب "من أكرمت؟". وهذا كثير، نحو قولك "هلاً خيراً من ذلك" أي هلاً تفعل خيراً من ذلك. ومن ذلك "ادفع الشرّ ولو إصبعا" أي ولو دفعته إصبعا ومثله تقول لمن قدم: "خير مقدم" ويجوز فيه الرفع، ومثله تقول "مبرورا مأجورا". قد يحذف الفعل ويبقى مفعوله لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل من ذلك قول ذي الرّمة: ديار مية إذ ميّ مساعفة ولا يري مثلها عجم ولا عرب كأنه قال: اذكر ديار مية، ومن ذلك قول العرب "كليهما وتمرا" (وفي أمثال الميداني: كلاهما وتمرا، كلاهما: أي زبد وسنام) يريد أعطني كليهما وتمرا. ومن ذلك قولهم: "كلّ شيء ولا شتيمة حرّ" أي أنت كلّ شيء، ولا- ترتكب شتيمة حرّ، ومن العرب من يقول: "كلاهما وتمرا" كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا، وكلّ شيء قد يقبل ولا ترتكب شتيمة حرّ. ومما ينتصب في هذا الباب علي إضمام الفعل المتروك إظهاره، قوله تعالى: (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (الآية: 171 سورة النساء) "وراءك أوسع لك" والتقدير: انتهوا وأتوا خيراً لكم، لأنك حين قلت: انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، ويجوز في مثل هذا إظهار الفعل، ومعني "وراءك أوسع لك" تأخر تجد مكانا أوسع لك، ومثله قول ابن الرّقيّات: لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرّأس طيبا والمعني: إلا ورأيت لها طيبا. ومثله قول ابن قميّة: تذكّرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها والمعني: وتذكّرت أخوالها وأعمامها. انظر معجم القواعد العربية 25 / 59.

وقد اختلف النحويون في : (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد وإنما التبس عليهم ذلك لإستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع وهو عندي غير متعد كما قدمناه وإنك لما قلت : دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلي ما كان منها غير بسيط منكشف فالإنتقال ضرب واحد ، وإن اختلفت المواضع و (دخلت) مثل غرت إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعديا وجب أن يتعدي (غرت) ودليل آخر : أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا ، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد وسكن غير متعد وأبيض وأسود كلاهما غير متعد وخرج ضد دخل وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد وهذا مذهب سيبويه.

قال سيبويه : ومثل : ذهبت الشام دخلت البيت يعني : أنه قد حذف حرف الجر من الكلام وكان الأصل عنده : ذهبت إلي الشام ودخلت في البيت.

هما مستعملان بحروف الجر فحذف حرف الجر من حذفه اتساعا واستخفافا فإذا قلت :ضربت وقتلت وأكلت وشربت وذكرت ونسيت وأحيا وأمات فهذه الأفعال ونحوها هي المتعدية إلي المفعولين نحو : ضربت زيدا وأكلت الطعام وشربت الشراب وذكرت الله واشتهيت لقاءك وهويت زيدا وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية فهذا حكمه ولا تتم هذه الأفعال المتعدية ولا توجد إلا بوجود المفعول لأنك إن قلت : ذكرت ولم يكن مذكور فهو محال وكذلك. اشتهيت وما أشبهه.

واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به ؛ لأنه لما قال القائل : ضرب وقتل قيل له : هذا الفعل بمن وقع فقال : بزيد أو بعمر و فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا ولا يقال فيما لا يتعدي نحو : قام وقعد لا يقال هذا القيام بمن وقع ولا هذا القعود بمن حل إنما يقال : متي كان هذا القيام وفي أي وقت وأين كان وفي أي موضع والمكان والزمان لا يخلو فعل منهما متعديا كان أو غير متعد فمتي وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب قد عدته فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف وأن الأصل فيه أن يكون متعديا

بحرف جر وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت لك من : ذهبت الشام ودخلت البيت وستري هذا في مواضع من هذا الكتاب.

وهذه الأفعال المتعدية تنقسم ثلاثة أقسام : منها ما يتعدى إلى مفعول واحد ومنها ما يتعدى إلى مفعولين ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فأما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرنا منه ما فيه كفاية ونحن نتبعه بما يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة بعد ذكرنا مسائل هذا الباب إن شاء الله.

ص: 163

اعلم أن الأفعال لا تثني ولا تجمع ، وذلك لأنها أجناس كمصادرهما ألا تري أنك تقول :بلغني ضربكم زيدا كثيرا وجلوسكم إلي زيد قليلا كان الضرب والجلوس قليلا- أو كثيرا وإنما يثني الفاعل في الفعل ، فإن قلت فإنك تقول : ضربتك ضربتين وعلمت علمتين فإنما ذلك لإختلاف النوعين من ضرب يخالف ضربا في شدته وقلته أو علم يخالف علما كعلم الفقه وعلم النحو كما تقول : عندي تمور إذا اختلفت الأجناس ومع ذلك ، فإن الفعل يدل علي زمان فلا يجوز أن تثنيه كما تثبت المصدر ، وإن اختلفت أنواعه فالفعل لا بد له من الفاعل يليه بعده إما ظاهرا وإما مضمرا ولا يجوز أن يثني ولا يجمع لما بينت لك فإذا قلت : الزيدان يقومان فهذه الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع ، وإذا قلت : الزيدون يقومون فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع ويجوز : قاموا الزيدون ويقومون الزيدون علي لغة من قال : أكلوني البراغيث فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في : يضربان ويضربون وبالألف والواو في : ضربا وضربوا فيقولون : ضربا الزيدان وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لإثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لإثنين ولا لواحد كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث فكذلك هؤلاء زادوا بيانا ليفرقوا بين فعل الإثنين وبين الواحد والجميع وهذا لعمري هو القياس علي ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم : قامت هند وقعدت سلمي ولكن هذا أدي إلي إلباس إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير فكأن السامع إذا سمع قاموا الزيدون لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير أم الواو عمل الجمع فقط غير ضمير وكذلك الألف في (قاما الزيدان) فلهذا وغيره من العلل ما جمع علي التاء ولم يجمع علي الألف والواو فجاز في كل فعل لمؤنث تقول : فعلت ولا يحسن سقوطها إلا أن تفرق بين الاسم والفعل فإذا بعد منه حسن نحو قولهم : حضر اليوم القاضي امرأة.

وقال أبو العباس رحمه الله : إن التأنيث (1) معني لازم غير مفارق إذا لزم المعني لزمت علامته وليس كذا التثنية والجمع ؛ لأنه يجوز أن يفترق الإثنان والجمع فتخبر عن كل واحد منهما علي حياله والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له ذكر كالحيوان نحو قولك : قامت أمة الله ونتاجت فرسك والناقاة إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة علي قبح ، فإن كان التأنيث في الاسم ولا معني تحته فأنت مخير إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ ، وإن شئت حذفتها.

قال الله عز وجل : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقرة : 275] (قالوا) ؛ لأن الموعظة والوعظ سواء.

وقال تعالي : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود : 67] ؛ لأن الصيحة والصوت واحد أما قوله تعالي : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف : 30] فإنما جاء علي تقدير جماعة فهو تأنيث الجمع ولا واحد لزمه التأنيث فجمع عليه فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء كما تقول : قامت المسلمات ؛ لأنه علي (مسلمة) وتقول : قامت الرجال ؛ لأنه تأنيث الجمع.

واعلم أن الفاعل لا يجوز أن يقدم علي الفعل إلا علي شرط الابتداء خاصة وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فعل بهم فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفا فيجوز تقديمه وتأخيره تقول : ضربت زيدا وزيدا ضربت وأكلت خبزا وخبزا أكلت وضربت هند عمرا وعمرا ضربت هند وغلأمك أخرج بكرا وبكرا أخرج غلامك وتقول : أشبع الرجلين

ص: 165

---

1- أصل الاسم أن يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الأصل استغني الاسم المذكر عن علامة تدل علي التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلي علامة تدل عليه وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ولذلك قدرت في بعض الأسماء كعين وكتف. ويستدل علي تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثا نحو الكتف نهشتها والعين كحلتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت كتفا مشوية وكرد التاء إليه في التصغير ككتيفة ويديّة. انظر شرح ابن عقيل 4 / 91.

الرغيفان ويكفي الرجلين الدرهمان وتقول : حرق فاه الخل ؛ لأن الخل هو الفاعل وتقول : أعجب ركوبك الدابة زيدا فالكاف في قولك : (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع والتقدير : أعجب زيدا أن ركب الدابة فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلا كان أو مفعولا ويجري ما بعده علي الأصل فإضافته إلي الفاعل أحسن ؛ لأنه له كقول الله تعالي : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) (1) [البقرة : 251].

وإضافته إلي المفعول حسنة ؛ لأنه به اتصل وفيه حل تقول : أعجبنى بناء هذه الدار وما أحسن خياطة هذا الثوب فعلي هذا يقول : أعجب ركوب الفرس عمرو زيدا أردت : أعجب أن ركب الفرس عمرو زيدا.

فالفرس وعمرو وركب في صلة أن وزيد منتصب ب (أعجب) خارج عن لا لصلة تقدمه إن شئت قبل (أعجب) ، وإن شئت جعلته بين أعجب والركوب وكذلك : عجبت من دق الثوب القصار ، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفا ولا ما امتنعت إضافته فجري كل شيء علي أصله فقلت : أعجب ركوب زيد الفرس عمرا ، وإن شئت قلت : أعجب ركوب الفرس زيد عمرا ولا يجوز أن تقدم الفرس ولا زيدا قبل الركوب لأنهما من صلته فقد صارا منه كالياء والدال من زيد.

ص: 166

---

1- اعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالبا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها علي وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) (البقرة : 251) ، أي ولولا- دفع الله الناس موجود ، حذف موجود وجوبا للعلم به ، وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا علي الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يدل علي المقيد دليل وجوب ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلوة والسلام : «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيب الكعبة علي قواعد إبراهيم» ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 106.



وتقول : ما أعجب شيء شيئا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو نصبت (إعجاب) ؛ لأنه مصدر وتقديره : ما أعجب شيء شيئا إعجابا مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك :أعجب ؛ لأن معناه : كما أعجب زيدا أن ركب الفرس عمرو.

وتقول : أعجب الأكل الخبز زيد عمرا علي ما وصفت لك وعلي ذلك قال الله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) [البلد : 14 - 15] التقدير : أو أن أطعم. لقوله وما أدراك.

وتقول : أعجب بيع طعامك رخصه المشتريه فالتقدير : أعجب أن باع طعامك رخصه الرجل المشتريه.

فالرخص هو الذي باع الطعام وتقول : أعجبنى ضرب الضارب زيدا عبد الله رفعت الضرب ؛ لأنه فاعل ب (أعجبنى) وأضفته إلي الضارب ونصبت زيدا ؛ لأنه مفعول في صلة الضارب ونصبت عبد الله بالضرب الأول وفاعله (الضارب) المجرور وتقديره : أعجبنى أن ضرب الضارب زيدا عبد الله.

وتقول : أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامك أباك نصبت أباك ب (أعجب) وجعلت غلامك هو الذي أعطي الدراهم أخاك.

وتقول : ضرب الضارب عمرا المكرم زيدا أحب أخواك نصبت ضرب الأول ب (أحب) وجررت (الضارب) بالإضافة وعديته إلي (عمرو) ونصبت المكرم زيدا بضرب الأول ، فإن أردت أن لا تعديه إلي عمرو قلت : ضرب الضارب المكرم زيدا أحب أخواك وهذا كله في صلة الضرب لأنك أضفته إلي الضارب وسائر الكلام إلي قولك (أحب) متصل به.

وتقول : سر دفعك إلي المعطي زيدا ديناراً درهما القائم في داره عمرو نصبت القائم (بسر) ورفعت عمرا بقيامه ولو قلت : سرّ دفعك إلي زيد درهما ضربك عمرا كان محالاً ؛ لأن الضرب ليس مما يسرّ ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد صلح ومعناه أنهما اتفقا في وقت واحد ولو أردت (بوافق) معني الموافقة التي هي الإعجاب لم يصلح إلا في الأدميين.

الفعل الذي يتعدي علي مفعولين ينقسم إلي قسمين (1): فأحدهما يتعدي إلي مفعولين ولك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر.

والآخر يتعدي إلي مفعولين وليس لك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر فأما الذي يتعدي إلي مفعولين ولك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر فقولك: أعطى عبد الله زيدا درهما وكسا عبد الله بكرا ثوبا فهذا الباب الذي يجوز فيه الاقتصار علي المفعول الأول ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلا فيه في المعني بالمفعول الثاني ألا تري أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهما فزيد المفعول الأول.

والمعني: أنك أعطيته فأخذ الدرهم والدرهم مفعول في المعني لزيد وكذلك: كسوت زيدا ثوبا المعني: أن زيدا اكتسي الثوب ولبسه.

والأفعال التي تتعدي إلي مفعول واحد كلها إذا نقلتها من (فعل) إلي (أفعل) كتاب كان من هذا الباب تقول: ضرب زيدا عمرا ثم تقول: أضربت زيدا عمرا أي: جعلت زيدا يضرب

ص: 168

1- المتعدي إلي مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يقتصر في هذا الباب علي أحد المفعولين، يقول سيبويه: وإثما منعك أن تقتصر علي أحد المفعولين ههنا أنك أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، وفائدة هذه الأفعال ظنّ، أو يقن، أو كلاهما، أو تحويل، فهذه أربعة أنواع: نوع مختصّ بالظن، ونوع مختصّ باليقين، ونوع صالح للظن واليقين، ونوع للتحويل. فلأول وهو الظن: "حجا يحجو" و"عدّ لا للحسبان" و"زعم" و"جعل" و"هب" بصيغة الأمر للمخاطب غير متصرف. وللثاني وهو اليقين: "علم" لا لعلمة، وهي شقّ الشفة العليا، و"وجد" و"ألفي" و"دري" و"تعلم" بمعني أعلم. وللثالث وهو الظن واليقين: "ظنّ" و"حسب" و"خال" و"وهب" و"ردّ" و"ترك" و"تخذ" و"اتخذ". وتنصب هذه الأفعال هي وما يتصرف منها (إلا: هب وتعلم فإنهما لا يتصرفان) تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. انظر معجم القواعد العربية 25 / 22.

عمرافعمرو في المعني مفعول لزيد فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الإقتصار علي المفعول الأول ؛ لأن الفائدة واقعة به وحده تقول : أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاما تاما مفيدا.

وتقول : أضربت زيدا ولا تقول لمن أضربته.

واعلم أن من الأفعال ما يتعدي إلي مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدي إلي الثاني بحرف جر إلا أنهم استعملوا حذف الجر فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام.

فمن ذلك قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (1) [الأعراف : 155] وسميته زيدا وكنيت زيدا أبا عبد الله ألا ترى أنك تقول : اخترت من الرجال وسميته بزید وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل

وقال عمرو بن معد يكرب :

ص: 169

1- ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهي : " أعطي " نحو " أعطي عبد الله زيدا درهما " و " كسا " نحو " كسوت بشرا الثياب الجياد ". و " منح " نحو " منحت خالدًا كتابا " و " ألبست أحمد قميصا " و " اخترت الرجال محمدا " و " سمّيته عمرا " وكنيت " عمر أبا حفص " و " دعوته زيدا " التي بمعني سمّيته ، و " أمرتك الخير " و " أستغفر الله ذنبا " وهذا وأمثاله يجوز فيه الإقتصار علي المفعول الأول. ويقول سيبويه في هذا الباب : الذي يتعداه فعله إلي مفعولين ، ، فإن شئت اقتصرت علي المفعول الأول ، ، وإن شئت تعدّي إلي الثاني ، كما تعدّي إلي الأول. وذلك قولك : " أعطي عبد الله زيدا درهما " و " كسوت بشرا الثياب الجياد " ومن ذلك " اخترت الرجال عبد الله " ومثل ذلك قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (الآية : 155 سورة الأعراف) ، وسميته زيدا ، وكنيت زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجري سمّيته ، وإن عنيت الدعاء إلي أمر يجاوز مفعولا واحدا. ومنه قول الشاعر : أستغفر الله ذنبا لست محصيه ربّ العباد إليه الوجه والعمل انظر معجم القواعد العربية 25 / 26.

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نسب

أراد : استغفر الله من ذنب وأمرتك بالخير ومن ذلك : دعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجري سميته ، وإن عنيت الدعاء إلي أمر لم يجاوز مفعولا واحدا فأصل هذا دخول الباء فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ومنه : نبئت زيدا تريد : عن زيد وأنشد سيبويه في حذف حرف الجر قول المثلث :

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه

والحبّ يأكله في القرية السوس

وقال : تريد علي حب العراق. وقد خولف في ذلك.

قال أبو العباس : إنما هو : آليت أطعم حب العراق ، أي : لا أطعم.

كما تقول : والله أبرح هاهنا أي : لا أبرح.

وخالفه أيضا في ثبأت زيدا فقال : زيدا معناه : أعلمت زيدا وثبأت زيدا معناه : أعلمت زيدا.

واعلم أنه ليس كل فعل يتعدي بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عنهم ومن ذلك قول الفرزدق :

منا الذي أختير الرّجال سماحة

وجودا إذا هبّ الرّياح الرّعازع

والقسم الثاني : وهو الذي يتعدي إلي مفعولين وليس لك أن تقتصر علي أحدهما دون الآخر هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلي غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة وإنما هي أفعال تدخل علي المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكّا ، وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا وظن عمرو خالدا أخاك وخال عبد الله زيدا أباك وعلمت زيدا أخاك ومثل ذلك : رأي عبد الله زيدا صاحبنا إذا لم ترد رؤية العين.

ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معني وجدان الضالة.

الأ- تري أنك إذا قلت : ظننت عمرا منطلقا فإنما شكك في إنطلاق عمرو لا في عمرو وكذلك إذا قلت : علمت زيدا قائما فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيدا ؛ لأنه يعرف زيدا كما

تعرفه أنت والمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل علي المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة علي حاله.

واعلم أن كل فعل متعد لك ألا تعديه وسواء عليك أكان يتعدي إلي مفعول واحد أو إلي مفعولين أو إلا ثلاثة لك أن تقول : ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب.

وكذلك ظننت يجوز أن تقول : ظننت وعلمت إلي أن تفيد غيرك ذلك.

واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدي واحد منها إلي أحد المفعولين دون الآخر لا يجوز : ظننت زيدا وتسكت حتي تقول : (قائما) وما أشبهه.

من أجل أنه إنما يدخل علي المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك : (ظننت) لا تعمل في

المفعول الأول بغير مفعول ثان.

فأما قولهم : ظننت ذاك وإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنه كناية عن الظن يعني المصدر فكانه قال : ظننت ذاك الظن ف- (ذاك) : إشارة إلي المصدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدي في المصدر إذا قلت : قمت قياما ويجوز إذا لم تعد : ظننت أن تقول : ظننت به تجعله موضع ظنك كما تقول : نزلت به ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر ، وإن شئت أعملته تقول : زيد ظننت منطلق وزيد منطلق ظننت فتلغي الظن إذا تأخر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرا فإذا ألغيت فكأنك قلت : زيد منطلق في ظني ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم.

تقول : ظننته أخاك قائما تريد : ظننت الظن فتكون الهاء كناية عن الظن كأنك قلت : ظننت أخاك قائما الظن ثم كنيته عن الظن وأجاز بعضهم : ظننتها أخاك قائما يريد : الظنة وكذلك إن جعلت الهاء وقتا أو مكانا علي السعة تقول : ظننت زيدا منطلقا اليوم ثم تكني عن اليوم فتقول : ظننت زيدا منطلقا فيه ثم تحذف حرف الجر علي السعة فتقول : ظننته زيدا منطلقا تريد : ظننت فيه والمكان كذلك وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعمل في الموضع تقول : علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت إن زيدا لقائم وأحال لعمرو أخوك وأحسب ليقوم من زيد ومن النحويين من يجعل ما ولا-ك- (أن) واللام في هذا المعني فيقول : أظن ما زيد منطلقا وأحسب لا يقوم زيد ؛ لأنه يقول : والله ما زيد محسنا وو الله لا يقوم وزيد.

وتقول : ظننته زيد قائم تريد ظننت الأمر والخبر وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول.

وتقول ظننته هند قائمة فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر وظننته تقوم هند ويجوز في القياس : ظننتها زيد قائم تريد : القصة ولا أعلمه مسموعا من العرب.

فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث يقولون : ظننته هند قائمة وظننتها هند قائمة وتقول : ظننته قائم زيد والهاء كناية عن المجهول.

والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب فيقولون : ظننته قائما زيد ولا أعرف لذلك وجهها في القياس ولا السماع من العرب وتقول : زيد أظن منطلق فتلغي (أظن) كما عرفت.

وتقول : خلفك أحسب عمرو قام وقائم أظن زيد فتلغي ، وإن شئت أعملت والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماض أو مستقبل أن يعملوا.

ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة والإلغاء عندهم أحسن.

قال أبو بكر ، وذلك عندنا سواء.

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني

وفي الأراجيز خلت اللوم والخور (1)

فألغي : (خلت) ويلغي المصدر كما يلغي الفعل وتقول : عبد الله ظني قائم وفي ظني وفيما أظن وظنا مني فهذا يلغي وهو نصب تريد : أظن ظنا ، وإذا قلت : في ظني (ففي) من صلة كلامك جعلت ذلك فيما تظن.

وحكي عن بعضهم : أنه جعله من صلة خبر عبد الله ؛ لأن قيامه فيما يظن وتقول : ظننت زيدا طعامك آكلا وطعامك ظننت زيدا آكلا.

ولا يجوز : ظننت طعامك زيدا آكلا من حيث قبح : كانت زيدا الحمي تأخذ وهذه المسألة توافق : كانت زيدا الحمي تأخذ من جهة وتخالفها من جهة أما الجهة التي تخالفها ، فإن (كانت) خالية من الفاعل وظننت معها الفاعل والفعل لا يخلو من الفاعل.

ص: 173

1- يعتري هذه الأفعال التي تتعدّي إلي مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أمران : أولهما : الإلغاء ، والثاني : التعليق. فالإلغاء إبطال تعدّيها إلي مفعولين لفظا ومحلا ، إمّا بتدّم العامل ، أو بتوسّطه ، أو بتأخّره. فالأوّل نحو : " ظننت زيدا قائما" ويمتنع الرفع عند البصريين ، ويقبح ، ويجب عندهم نصب الجزأين : " زيد وقائم وهو الصحيح ، ويجوز عند الكوفيين والأخفش ولكنّ الأعمال عندهم أحسن إمّا قول بعض بني فزارة : كذاك أدبت حتي صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب فالرّواية الصّحيحة نصب ملاك والأدب كما في الحماسة. والثاني : ويجوز بلا-قبح ولا ضعف في توسّط العامل نحو " زيدا ظننت قائما" والإعمال أقوي ، ومن توسّط العامل قول اللّعين المنقري أبو الأكيدر يهجو العجّاج : أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور والاصل : اللؤم الخورا ، والمفعول الثاني متعلّق وفي الأراجيز ومثله في تأخير العامل تقول : " عمرو آت ظننت" يجوز الإلغاء ، والإعمال ، ولكنّ الإلغاء هنا أقوي من إعماله ؛ لأنه كما يقول سيبويه إنما يجيئ بالشك ، بعد ما يمضي كلامه علي اليقين ومن التأخير قول أبي أسيدة الدّيري : هما سيّدانا يزعمان وإنّما يسودانا إن أيسرت غنماهما انظر معجم القواعد العربية 25 / 23.

والتمييز بينه وبين الفاعل أفصح منه بينه وبين المفعول.

والذي يتفقان فيه أن (كان) تدخل علي مبتدأ وخبر وظننت ما عملا فيه بما لم يعملما فيه.

فإن عملت : (ظننت) في مجهول جاز كما جاز في (كان) ورفعت زيدا وخبره فقلت : ظننته طعامك زيدا آكل ويجوز : ظننته آكل زيدا طعام ويجوز في قول الكوفيين نصب آكل.

وقد أجاز قوم من النحويين : ظننت عبد الله يقوم وقاعدا وظننت عبد الله قاعدا ويقوم.

ترفع (يقوم) وأحدهما نسق علي الآخر.

ولكن إعرابهما مختلف وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم علي الفعل والفعل علي الاسم ؛ لأن العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلي اسم في تثنية كذلك لا يجوز في العطف ألا تري أنك إذا قلت : زيدان فإنما معناه : زيد وزيد فلو كانت الأسماء علي لفظ واحد لاستغني عن العطف.

وإنما احتيج إلي العطف لإختلاف الأسماء تقول : جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت : جاءني العمران فالتثنية نظير العطف ألا تري أنه يجوز لك أن تقول : جاءني زيد وزيد فحق الكلم التي يعطف بعضها علي بعض أن يكون متي اتفقت ألفاظها جاز تثنيتهما وما ذكروا جائز في التأويل لمضارعة (يفعل) لفاعل وهو عندي قبيح لما ذكرت لك.

وتقول : ظن ظانا زيدا أخاك عمرو تريد : ظن عمرو ظانا زيدا أخاك رفعت عمرا وهو المفعول الأول إذ قام مقام الفاعل ونصبت (ظانا) ؛ لأنه المفعول الثاني فبقي علي نصبه.

ويجوز أن ترفع ظانا وتنصب عمرا فتقول : ظن ظان زيدا أخاك عمرا كأنك قلت : ظن رجل ظان زيدا أخاك عمرا فترفع (ظانا) بأنه قد قام مقام الفاعل وتنصب زيدا أخاك به وتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول (ظن).

وهو خبر ما لم يسم فاعله وتقول : ظن مظنون عمرا زيدا.



كأنك قلت : ظن رجل مظنون عمرا زيدا فترفع (مظنون) بأنه قام مقام الفاعل وفيه ضمير رجل والضمير مرتفع ب (مظنون) وهو الذي قام مقام الفاعل في مظنون وعمرا منصوب ب (مظنون) وزيدا منصوب ب (ظن).

وتقول : ظن مظنون عمرو أخاه زيدا كأنك قلت : ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيدا و (مظنون) في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خلفا يعنون أنه خلف من اسم.

ولا بد من أن يكون فيه راجع إلي الاسم المحذوف.

والبصريون يقولون : صفة قامت مقام الموصوف والمعني واحد فيرفع (مظنون) بأنه قام مقام الفاعل وهو ما لم يسم فاعله وترفع عمرا ب (مظنون) ؛ لأنه قام مقام الفاعل في مظنون.

ونصبت أخاه ب (مظنون) ورجعت الهاء إلي الاسم الموصوف الذي (مظنون) خلف منه ونصبت زيدا ب (ظن) فكأنك قلت : ظن رجل زيدا ولو قتل : ظن مظنون عمرو أخاك زيدا لم يجز ؛ لأن التأويل : ظن رجل مظنون عمرو أخاك زيدا ف- (مظنون) صفة لرجل ولا بد من أن يكون في الصفة أو فيما تشبثت به الصفة ما يرجع إلي رجل.

وليس في هذه المسألة ما يرجع إلي رجل فمن أجل ذلك لم يجز ويجوز في قول الكوفيين : ظن زيد قائما أبوه علي معني أن يقوم أبوه.

ولا يجيز هذا البصريون ؛ لأنه نقض لباب (ظن) وما عليه أصول الكلام وإنما يجيز هذا الكوفيون فيما عاد عليه ذكره.

وينشدون :

أظنّ ابن طرثوث عتيبة ذاهبا

بعاديتي تكذابه وجعائله

ص: 175

اعلم أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلا في الباب الذي قبله فنقلته من فعل إلي (أفعل) فصار الفاعل مفعولا وقد بينت هذا فيما تقدم تقول رأي زيد بشرا أخاك فإذا نقلتها إلي (أفعل) قلت: أرى الله زيدا بشرا أخاك وأعلم الله زيدا بكرا خير الناس.

وقد جاء (فعلت) في هذا النحو تقول: نبات زيدا عمرا أبا فلان ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب كما جاز في الباب الذي قبله لأنك إذا قلت: علمت وظننت وما أشبه ذلك فهي أفعال غير واصلة فإذا قلت: (أعلمت) كانت واصلة فمن هنا حسن الإلغاء في (ظننت وعلمت) ولم يجز الإلغاء: (علمت) لأنك إذا (ظننت) فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلته.

وإذا قلت: (أعلمت) فقد أثرت أثرا أوقعته في نفس غيرك.

ومع ذلك فإن: (ظننت وعلمت) تدخلان علي المبتدأ والخبر فإذا ألغينا بقي الكلام تاما مستغنيا بنفسه تقول: زيدا ظننت منطلقا فإذا ألغيت: (ظننت) بقي زيد ومنطلق فقلت: زيد منطلق ثم تقول (ظننت) والكلام مستغن والملغي نظير المحذوف فلا يجوز أن يلغي من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام ولو ألغيت: (أعلمت ورأيت) من قولك: أريت زيدا بكرا خير الناس وأعلمت بشرا خالدا شر الناس والملغي كالمحذوف لبقية زيد بكر خير الناس فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام.

ص: 176

1- ما يتعدى إلي ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا. الثاني أرى المنقولة بالهمزة من رأي المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته قال الله تعالي (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) فالهاء والميم مفعول أول و (أعمالهم) مفعول ثان و (حسرات) مفعول ثالث. والبواقي ما ضمّن معني أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ وتبأ وأخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البواقي وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين إلي الأول بنفسها وإلي الثاني بالياء أو عن نحو (أُنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) (نَبِّؤُنِي بِعِلْمِ) (وَبَيِّنْهُمْ عَنْ صَنِيفِ إِبْرَاهِيمَ) وقد يحذف الحرف نحو (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) انظر شرح شذور الذهب 1 / 484.

واعلم أن هذه الأفعال المتعدية كلها ما تعدي منها إلي مفعول وما تعدي منها إلي اثنين وما تعدي منها إلي ثلاثة إذا انتهت إلي ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدي تعدت إلي جميع ما يتعدي إليه الفعل الذي لا يتعدي الفاعل إلي مفعول من المصدر والظرفين والحال ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلا وأعلمت هذا زيدا قائما العلم اليقين إعلاما لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدي.

ص: 177

تقول : سرقت عبد الله الثوب الليلة فتعدي (سرقت) إلي ثلاثة مفعولين علي أن لا تجعل (الليلة) ظرفا ولكنك تجعلها مفعولا علي السعة في اللغة كما تقول : يا سارق الليلة زيدا الثوب.

فتضيف (سارقا) إلي الليلة وإنما تكون الإضافة إلي الأسماء لا إلي الظروف وكذلك حروف الجر إنما تدخل علي الأسماء لا علي الظروف فكل منجر بجار عامل فيه فهو اسم وتقول : أعلمت زيدا عمرا هند معجبها هو.

كان أصل الكلام : علم زيدا عمرا هند معجبها هو.

فزيد مرفوع ب (علم) وعمرو منصوب بأنه المفعول الأول وهند مرتفعة بالابتداء (ومعجبها) هو الخبر و (هو) هذه كناية عن عمرو وراجعة إليه فلم يجز أن تقول : معجبها ولا تذكر (هو) ؛ لأن أسماء الفاعلين إذا جرت علي غير من هي له لم يكن بد من إظهار الفاعل.

وقد بينا هذا فيما تقدم (وهند) وخبرها الجملة بأسرها قامت مقام المفعول الثاني وموضعها نصب فإذا نقلت (علم) إلي (أعلمت) صار زيد مفعولا فقلت : أعلمت زيدا عمرا هند معجبها هو ، فإن قيل لك أكن عن (هند معجبها هو).

قلت : أعلمت زيدا عمرا إياه ؛ لأن موضع الخبر نصب.

وهذا إذا كُنيت عن معني الجملة لا عن الجملة وتقول : أعلمته زيدا أخاك قائما تريد : أعلمت العلم فتكون الهاء كناية عن المصدر كما كانت في (ظننته زيدا أخاك) ، فإن جعلت الهاء وقتا أو مكانا علي السعة جاز كما كان في (ظننته) وقد فسرتة في باب مسائل (ظننت).

ومن قال : (ظننته زيد قائم) فجعل الهاء كناية عن الخبر والأمر وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول لم يجز له أن يقول في (أعلمت زيدا عمرا خير الناس) أعلمته زيدا عمرو خير الناس لما خبرتك به من أنه يبقي زيد بلا خبر وإنما يجوز ذلك في الفعل الداخل علي المبتدأ والخبر فلا يجوز هذا في (أعلمت) كما لا يجوز الإلغاء لأنك تحتاج إلي أن تذكر بعد الهاء خبرا

تاما يكون هو بجملمته تلك الهاء والأفعال المؤثرة لا يجوز أن يضمم فيها المجهول إنما تذكر المجهول مع الأشياء التي تدخل علي المبتدأ والخبر ونحو: كان وظننت وأن وما أشبه ذلك ألا تري أن تأويل ظننته زيد قائم ظننت الأمر والخبر زيد قائم وكذلك إذا قلت: إنّه زيد قائم فالتأويل: أن الأمر زيد قائم وكذلك: كان زيد قائم إذا كان فيها مجهول التأويل كان الأمر زيد قائم ولا يجوز أن تقول: أعلمت الأمر ولا أريت الأمر هو ممتنع من جهتين: من جهة أن زيدا يكون بغير خبر يعود إليه ولو زدت في المسألة أيضا ما يرجع إليه ما جاز من الجهة الثانية.

وهي أنه لا يجوز: أعلمت الخبر خبرا إنما يعلم المستخبر وتقول: أعلمت عمرا زيدا ظانا بكرا أخاك كأنك قلت: أعلمت عمرا زيدا رجلا ظانا بكرا أخاك.

فإن رددت إلي ما لم يسم فاعله قلت: أعلم عمرو زيدا ظانا بكرا أخاك ولك أن تقيم (زيدا) مقام الفاعل وتنصب عمرا فتقول: أعلم زيد عمرا ظانا بكرا أخاك ولا يجوز: أعلم ظان بكرا أخاك عمرا زيدا.

من أجل أن حق المفعول الثالث أن يكون هو الثاني في المعني إذ كان أصله المبتدأ والخبر وقد تقدم تفسير ذلك، فإن كان عمرو هو زيد له إسمان جاز وجعلته هو علي أن يغني غناه ويقوم مقامه كما تقول: زيد عمرو أي: أن أمره وهو يقوم مقامه جاز وإلا فالكلام محال؛ لأن عمرا لا يكون زيدا.

المفعول فيه (1) ينقسم علي قسمين : زمان ومكان أما الزمان ، فإن جميع الأفعال تتعدي إلي كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة ، وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه علي أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف أعني (في) فيحسن معه فتقول : قمت اليوم وقمت في اليوم فأنت تريد معني (في) ، وإن لم تذكرها ولذلك سميت إذا نصبت ظرفا لأنها قامت مقام (في) ألا تري أنك إذا قلت : قمت اليوم ثم قيل لك : أكن عن اليوم قلت : قمت فيه وكذلك : يوم الجمعة ويوم الأحد والليلة وليلة السبت وما أشبه ذلك وكذلك : نكراتها نحو قولك : قمت يوما وساعة وليلة وعشيا وعشية وصباحا ومساء.

فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة وبكرة هذه الثلاثة الأحرف فإنها لا تتصرف تقول : جئتك اليوم سحر وغدوة وبكرة يا هذا وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.

ص: 180

1- قال ابن هشام : المفعول فيه وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته مادة عامله كصمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وسرت فرسخا وجلست مجلسك والمكاني غيرهنّ يجزّ بفي ك صليت في المسجد ونحو قالوا خيمتي أمّ معبد وقولهم دخلت الدار علي التوسّع وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمي الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا- مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرا ، فإن المعني في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالي (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) وقد يكون العكس نحو (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا) ونحو (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) (وَأَذِّنْ لَهُمْ يَوْمَ الْأَرْزَاقِ) ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فهذه الأنواع لا تسمي ظرفا في الاصطلاح بل كلّ منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدني تأمل للمعني وقد يكون مذكورا لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب علي معني في وهذا النوع خاصة هو المسمي في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك. انظر شرح شذور الذهب 1 / 299.

وكل ما جاز أن يكون جواب (متي) فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفا للفعل يقول القائل : متي قمت فتقول : يوم الجمعة ومتي صمت فتقول : يوم الخميس ومتي قدم فلان فتقول : عام كذا وكذا وكل ما كان جواب متي فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول القائل : متي سرت فتقول : يوم الجمعة فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم.

ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله (وكم) من أجل أنها سؤال عن عدد تقع علي كل معدود والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة فيقول القائل : كم سرت فتقول : ساعة أو يوما أو يومين ولا يسأل (بكم) إلا عن نكرة (ومتى) لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة يقول القائل : كم سرت فتقول : شهرين أو شهرا أو يوما ولا يجوز أن تقول : الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم ؛ لأن هذا من جواب (متي).

وأما قولهم : سار الليل والنهار والدهر والأبد فهو ، وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب (كم) ولا يجوز أن يكون جواب (متي) ؛ لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات معلومة محدودة فإذا قالوا : سير عليه الليل والنهار فكأنهم قالوا : سير عليه دهرا طويلا وكذلك الأبد وإنما يراد به التكثير والعدد وإلا فالكلام محال.

وذكر سيويوه : أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجري الدهر والليل والنهار وقال لو قلت : شهر رمضان أو شهر ذي الحجة كان بمنزلة يوم الجمعة أو البارحة ولصار جواب (متي) فالمحرم عنده بلا ذكر (شهر) يكون في جواب (كم) ، فإن أضفت شهرا إليه صار في جواب (متي) وحجته في ذلك استعمال العرب له لذلك قال : وجميع ما ذكرت لك مما يكون مجري علي (متي) يكون مجري علي (كم) ظرفا وغير ظرف.

وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متي) نحو : الدهر والليل والنهار.

واعلم أن أسماء الأزمنة تكون علي ضربين : فمنها ما يكون اسما ويكون ظرفا ومنها ما لا يكون إلا ظرفا.

فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفا ، وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورا ولا مرفوعا.

وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم فمن ذلك : (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به :سحر يومك لا يكون إلا ظرفاً وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر وبالألف واللام أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت : سحر يومك لم يكن إلا ظرفاً.

تقول : سير عليه سحيراً وتصرفه ؛ لأن (فعيلاً) منصرف حيث كان.

ومثله ضحي إذا عنيت : ضحي يومك وصباحاً وعشياً وعشاء إذا أردت : عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفاً وكذلك : ذات مرة وبعيدات بين وبكراً وضحوة إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت : عتمة ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت : ليل ليلتك ونهار نهارك وذو صباح ظرف.

قال سيبويه : أخبرنا بذلك يونس إلا أنه قد جاء في لغة لختعم : ذات ليلة وذات مرة أي جاءتا مرفوعتين فيجوز علي هذا أن تنصب نصب المفعول علي السعة.

واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة إتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجيء علي ضربين :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلي مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو : جئتكم مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فالمراد في جميع هذا : جئتكم وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر.

والآخر : أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذفاً اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو : طويل وحديث وكثير وقليل وقديم وجميع هذه الصفات إذا أقيمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا -ظروفاً وجرت مجري ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة فأما قريب ، فإن سيبويه أجاز فيه الرفع وقال : لأنهم يقولون : لقيته مذ قريب وكذلك ملي قال : والنصب عندي عربي كثير.

فإن قلت : سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير فأطلقت الكلام ووصفته كان أحسن وأقوي وجاز.



قال أبو بكر : وإنما صار أحسن إذا وصف لأنمه يصير كالأسماء ؛ لأن الأسماء هي التي توصف وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون إسما وأن يكون ظرفا فلك أن تنصبه نصب المفعول علي السعة تقول : قمت اليوم وقعدت الليلة فتنصبه نصب (زيد) إذا قلت : ضربت زيدا ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت : قمت اليوم فتنصبه نصب المفعول علي السعة فكنت عنه قلت : قمته ، وإذا نصبت نصب الظروف قلت : قمت فيه.

وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله ، ألا تراهم قالوا : صيد عليه يومان وولد له ستون عاما.

تقول : يوم الجمعة القتال فيه فيوم الجمعة مرفوع بالابتداء والقتال فيه الخبر والهاء راجعة إلي يوم الجمعة ، وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفا والظروف متي كني وتحديث عنها زال معني الظرف ويجوز : يوم الجمعة القتال فيه علي أن تضمم فعلا قبل يوم الجمعة يفسره القتال فيه كأنك قلت : القتال يوم الجمعة القتال فيه هذا مذهب سيبويه والبصريين فلك أن تنصبه نصب الظروف ونصب المفعول.

وتقول : اليوم الصيام واليوم القتال فترفع الصيام والقتال بالابتداء واليوم خبر الصيام والقتال واليوم منصوب بفعل محذوف كأنك قلت : الصيام يستقر اليوم أو يكون اليوم وما أشبه ذلك ولا يجوز أن تقول : زيد اليوم ويجوز أن تقول : الليلة الهلال (1).

وقد بينا هذا فيما تقدم عند ذكرنا خبر المبتدأ.

وتقول : اليوم الجمعة واليوم السبت ؛ لأنه عمل في اليوم ، فإن جعلته اسم اليوم رفعت.

فأما : اليوم الأحد واليوم الاثنان إلي الخميس فحق هذا الرفع ؛ لأن هذه كلها أسماء لليوم ولا يكون عملا فيها وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت ؛ لأن الجمعة بمعني الاجتماع والسبت بمعني الانقطاع.

ص: 184

1- قال ابن عقيل : ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعني نحو القتال عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعني منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم وإلي هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلي المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلي جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا وإلي هذا أشار بقوله ، وإن يفد فأخبرا ، فإن لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة. انظر شرح ابن عقيل 1 / 214.

وتقول : اليوم رأس الشهر واليوم رأس الشهر أما النصب فكأنك قلت : اليوم ابتداء الشهر ، وأما الرفع فكأنك قلت : اليوم أول الشهر فتجعل اليوم هو الأول ، وإذا نصبت فالثاني غير الأول.

واعلم أن أسماء الزمان تضاف إلي الجمل وإلي الفعل والفاعل وإلي الابتداء والخبر تقول : هذا يوم يقوم زيد وأجبتك يوم يخرج الأمير وأخرج يوم عبد الله أمير وتقول : إن يوم عبد الله أمير زيدا جالس تريد : إن زيدا جالس يوم عبد الله أمير ، فإن جعلت في أول كلامك (فيه) قلت : إن يوما فيه عبد الله خارج زيدا مقيم فتنصب (زيدا) ب (أن) و (مقيم) خبره و (يوما) منتصب بأنه ظرف ل- (مقيم) و (فيه عبد الله خارج) صفة ليوم ، فإن قلت : إن يوما فيه عبد الله خارج. زيد فيه مقيم خرج اليوم من أن يكون ظرفا وصار اسما ل- (أن) وإنما أخرجه من أن يكون ظرفا : أنك جئت (بفيه) فأخبرت عنه : بأن إقامة زيد فيه.

ف (فيه) الثانية أخرجته عن أن يكون ظرفا لأنها شغلت مقيما عنه ولم تخرجه (فيه) الأولى من أن يكون ظرفا لأنها من صلة الكلام الذي هو صفة (اليوم) فالصفة لا تعمل في الموصوف فيكون متي شغلتها خرج الظرف عما هو عليه وإنما دخلت لتفصل بين يوم خرج فيه عبد الله وبين يوم لم يخرج فيه فقولك : يوم الجمعة قمت فيه بمنزلة قولك : زيد مررت به لا فرق فيه الإخبار عنهما وتقول : ما اليوم خارجا فيه عبد الله وما يوم خارج فيه عبد الله منطلقا فيه زيد.

وتقول : ما يوما خارجا فيه زيد منطلق عمر وفتنصب يوما بأنك جعلته ظرفا للإطلاق ونصبت (خارجا) ؛ لأنه صفة لليوم ، وأما (منطلق) فإنما رفعته لأنك قدمت خبر (ما).

ومن قال :

يا سارق الليلة أهل الدار

فجر (الليلة) وجعلها مفعولا بها علي السعة فإنه يقول : أما الليلة فأنت سارقها زيدا ، وأما اليوم فأنت آكله خبزا وهذا اليومان اليومان أنا ظانهما زيدا عاقلا ؛ لأنه قد جعله مفعولا به علي

ص : 185

السعة ولا تقول : اليوم أنا معلمه زيدا بشرا منطلقا ؛ لأنه لا يكون فعل يتعدي إلي أربعة مفاعيل فيشبه هذا به وقد أجاز به بعض الناس .

وتقول علي هذا القياس : أما الليلة فكأنها زيد منطلقا ، وأما اليوم فليس زيد إياها منطلقا ، وأما اليوم فكأنه زيد منطلقا ، وأما اليوم فكان زيد إياه منطلقا تريد في جميع هذا : (في) فتحذف علي السعة ولا تقول : أما اليوم فليته زيدا منطلق تريد : ليت فيه ؛ لأن (ليت) ليست بفعل ولا هذا موضع مفعول فيتسع فيه وجميع هذا مذهب الأخفش .

وذكر الأخفش أنه يجوز : أما الليلة فما زيد إياها منطلقا ؛ لأن (ما) مشبه بالفعل قال : لم يجوزه في (ما) فهو أقيس ؛ لأن (ما) ، وإن كانت شبهت بالفعل فليست كالفعل .

قال أبو بكر : وهو عندي لا يجوز البتة .

وتقول : الليلة أنا أنطلقها . تريد : أنا أن أنطلق فيها .

وتقول : الليلة أنا منطلقها . تريد : أنا منطلق فيها .

ولا يجوز : الليلة أنا إياها منطلق ولا : اليوم نحن إياه منطلقون . تريد : نحن منطلقون فيه .

ولا يجوز : أما اليوم فالقتال إياه . تريد : فيه ، وأما الليلة فالرحيل إياها . تريد : فيها ؛ لأن السعة والحذف لا يكونان فيه كما لا سعة فيه ولا حذف في جميع أحواله . قال الأخفش : ولو تكلمت به العرب لأجزيناه .

اعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف ؛ لأن الأمكنة : أشخاص (1) له خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك وهن بالناس أشبه من الأزمنة لذلك وإنما الظروف منها التي يتعدي إليها الفعل الذي لا يتعدي ما كان منها مبهما خاصة ومعني المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره.

وهو يلي الاسم من أقطاره نحو : خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك ألا تري أنك إذا قلت : قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها وكذلك إذا قلت : قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهي إليه فهذا وما أشبهه هو المبهم الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف.

وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظرفا ؛ لأن لها أقطارا محدودة معلومة تقول : قمت أمامك وصليت وراءك ولا يجوز أن تقول : قمت المسجد ولا قعدت المدينة ولا ما أشبه ذلك والأمكنة تنقسم قسمين منها ما استعمل اسما يتصرف في جميع الإعراب وظرفا ومنها ما لا يرفع ولا يكون إلا ظرفا.

فأما الظروف التي تكون اسما فذكر سيبويه : أنها خلفك وقدامك وأمامك وتحتك وقبالتك. ثم قال : وما أشبه ذلك. وقال : ومن ذلك : هو ناحية من الدار ومكانا صالحا وداره ذات اليمين وشرقي كذا وكذا.

ص: 187

1- ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعني نحو القتال عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعني منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع ، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم وإلي هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلي المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلي جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا. انظر شرح ابن عقيل 1 / 214.

قال : وقالوا : منازلهم يمينا وشمالا وهو قصدك وهو حلة الغور أي قصده وهما خطان جنابتي أنفهما يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية وهو موضعه ومكانه صدك ومعناه القصد وسقبك وهو قربك وقربتك ثم قال : واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسما غير ظرف بمنزلة زيد وعمرو.

وحكي : هم قريب منك وقريبا منك وهو وزن الجبل أي : ناحية منه وهو زنة الجبل أي : حذاءه وقربتك وقربك وحواليه بنو فلان وقومك أقطار البلاد قال ومن ذلك قول أبي حية :

إذا ما نعشناه علي الرّحل ينثي

مساليه عنه من وراء ومقدم

مسالة : عطفاه.

ومما يجري مجري ما ذكره سيبويه من الأسماء التي تكون ظروفًا فرسخ وميل تقول : سرت فرسخا وفرسخين وميلا وميلين ، فإن قال قائل : فرسخ وميل موقت معلوم فلم جعلته مبهما قيل له : إنما يراد بالمبهم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة فهذا إنا يعرف مقداره.

فالإبهام في الفرسخ والميل بعد موجود ؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل فافهم الفرق بين المعروف والموضع والمعروف القدر وكذلك ما كان من الأمكنة مشتقا من الفعل نحو : ذهب المذهب البعيد وجلست المجلس الكريم.

وأما الظروف التي لا ترفع : فعند وسوي وسواء إذا أردت بهما معني (غير) لم تستعمل إلا ظروفًا.

قال سيبويه : إن سواءك بمنزلة مكانك ولا يكون اسما إلا في الشعر.

ودل علي أن سواءك ظرف أنك تقول : مررت بمن سواءك والفرق بين قولك : عندك وخلفك أن خلفك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك وكذلك سواءك لا تخص مكانا من مكان فبعدا من الأسماء لإستيلاء الإبهام عليهما.

واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك : زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد : مكانا دون الدار ومكانا فوق الدار ثم يتسع

ذلك فتقول : زيد دون عمرو وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك وإنما الأصل المكان.

ومما اتسعوا فيه قولهم : ( هو مني بمنزلة الولد) إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع ، وإن لم ترد البقعة من الأرض وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومقعد الإزار (1).

قال سيبويه : أجري مجري : هو مني مكان كذا ولكنه حذف. ودرج السيول ورجع أدراجه وقال : إنما يستعمل من هذا الباب ما استعملت العرب ، وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك : هو مني فرسخان وأنت مني يومان وميلان وأنت مني عدوة الفرس وغلوة السهم هذا كله مرفوع لا يجوز فيه إلا ذاك وإنما فصله من الباب الذي قبله أنك تريد : هاهنا بيني وبينك فرسخان ولم ترد أنت من هذا المكان ؛ لأن ذلك لا معني له فما كان في هذا المعني فهذا مجراه نحو : أنت مني فوت اليد ودعوة الرجل.

قال سيبويه : وأما أنت مرأي ومسمع فرفع لأنهم جعلوه الأول وبعض الناس ينصب مرأي ومسمعا فأما قولهم : داري من خلف دارك فرسخا فانتصب فرسخ ؛ لأن ما خلف دارك الخبر وفرسخا علي جهة التمييز ، فإن شئت قلت : داري خلف دارك فرسخان تلغي (خلف).

ص: 189

1- اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما المبهم والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما علي الظرفية. وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعه فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمي زيد فلا تقول جلست مرمي زيد إلا شذوذا. ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي. انظر شرح ابن عقيل 2 / 195.

قال سيويو يه : وزعم يونس : أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان شبهه : بدازك مني فرسخان.

قال : وتقول في البعد زيد مني مناط الثريا كما قال :

وإن بني حرب كما قد علمتم

مناط الثريا قد تعلت نجومها (1)

واعلم أنه لا يجوز : أنت مني مربط الفرس وموضع الحمار ؛ لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تبعيد وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجثث دون ظرف الأزمنة تقول : زيد خلفك والركب أمامك والناس عندك وقد مضى تفسير هذا ذلك أن تجعل الظروف من المكان مفعولات علي السعة كما فعلت ذلك في الأزمنة.

ص: 190

---

1- يكثر حذف "في" من كل اسم مكان يدلّ علي معني القرب أو البعد حتّي يكاد يلحق بالقياس نحو : " هو منّي منزلة الولد" و" هو مني مناط الثريا فالأول : في قرب المنزلة ، والثاني : في ارتفاع المنزلة ، ومن الثاني قول الشاعر : وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها (يقول : هم في ارتفاع المنزلة كالثريا إذا استعلت ، ومناطها السماء ونطت الشيء بالشيء إذا علّته به) انظر معجم القواعد العربية 25 / 64.



تقول : وسط رأسه دهن لأنك تخبر عن شيء فيه وليس به هذا إذا أسكنت السين كان ظرفا ، فإن حركت السين فقلت : وسط لم يكن ظرفا  
تقول : وسط رأسه صلب فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس فوسط إذا أردت به الشيء الذي هو اسمه وجعلته بمنزلة البعض فهو اسم  
وحركت السين وكان كسائر الأسماء ، وإذا أردت به الظرف وأسكنت السين : تقول :ضربت وسطه ووسط الدار واسع وهذا في وسط الكتاب  
؛ لأن ما كان معه حرف الجر فهو اسم بمنزلة زيد وعمرو.

وأما قول الشاعر :

هبت شمالا فذكرني ما ذكرتكم

عند الصفاة التي شرقي حوراننا

فإنه جعل الصفاة في ذلك الموضع ولو رفع الشرقي لكان جيدا بجعل الصفاة هي الشرق بعينه ونقول : زيد خلفك وهو الأجود.

فإن جعلت زيدا هو الخلف قلت : زيد خلفك فرفعت.

وتقول : سير بزید فرسخان يومين ، وإن شئت : فرسخين يومان أي : ذلك أقمته مقام الفاعل علي سعة الكلام وصلح.

وتقول : ضربت زيدا يوم الجمعة عندك ضربا شديدا فالضرب مصدر ويوم الجمعة ظرف من الزمان وعندك ظرف من المكان وقولك : شديدا  
نعت للمصدر ليقع فيه فائدة.

فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله رفعت زيدا وأقررت الكلام علي ما هو عليه ؛ لأنه لا سبيل إلي أن تجعل شيئا من هذه التي ذكرنا من  
ظرف أو مصدر في مكان الفاعل والاسم الصحيح معها ، فإن أدخلت (شاغلا) من حروف الإضافة كنت مخيرا بين هذه الأشياء وبينه.

فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي معه حرف الإضافة مقام الفاعل ، وإن شئت أقمت أحدها ذلك المقام إذا كان  
متصرفا في بابه ، فإن كان بمنزلة عند وذات مرة وما أشبه ذلك لم يقم شيء منها مقام الفاعل ولم يقع له ضمير كضمير المصادر

والظروف المتمكنة وأجود ذلك أن يقوم المتصرف من الظروف والمصادر مقام الفاعل إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة لأنك بقرب ذلك من الأسماء وتقول: سير علي بعيرك فرسخان يوم الجمعة، فإن شئت نصبت (يوم الجمعة) علي الظرف وهو الوجه، وإن شئت نصبته علي أنه مفعول علي السعة كما رفعت الفرسخين علي ذلك وتقول: الفرسخان سير يزيد يوم الجمعة، فإن قدمت يوم الجمعة وهو ظرف قلت: يوم الجمعة سير يزيد فيه فرسخان، وإن قدمت: يوم الجمعة علي أنه مفعول قلت: يوم الجمعة سيره يزيد فرسخان، وإن قدمت يوم الجمعة والفرسخين ويوم الجمعة ظرف قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيراً فيه يزيد، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: سيراه، فإن أقيمت يوم الجمعة مقام الفاعل قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيراً فيهما، فإن جعلت الفرسخين مفعولين علي السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرهما يزيد، فإن زدت في المسألة خلفك قلت: سير يزيد فرسخان يوم الجمعة خلفك فإذا قدمت الخلف مع تقديمك الفرسخين واليوم وأقيمت الفرسخين مقام الفاعل وجعلت الخلف واليوم ظرفين قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيراً يزيد إياه ترد أحد الضميرين المنصوبين إلي اليوم والآخر إلي خلف وأن لا تجعل مفعولاً ولا مرفوعاً أحسن، وذلك؛ لأنه من الظروف المقاربة للإبهام وكذلك أمام ويمين وشمال فإذا قلت: عندك قام زيد فليل لك أكن عن (عندك) لم يجز لأنك لا تقول: قمت في عندك فلذلك لم توقعه علي ضمير وإنما دخلت (من) علي (عند) من بين سائر حروف الجر كما دخلت علي (لدى).

وقال أبو العباس وإنما خصت (من) بذلك لأنها لا ابتداء الغاية فهي أصل حروف الإضافة.

واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام وقدام وخلف وقبل وبعد وتلقاء وتجاه وحذاء وإزاء ووراء ومدودات ومع وعن وفي وعلي ومن وإلي وبين ودون وعند وتحت وفوق وقباله وحيال وقبل وشطر وقرب ووسط ووسط ومثل ومثل وسوي وسواء

ممدودة ومتي في معني وسط والباء الزائدة والكاف الزائدة وحول وحوالي وأجل وإجل وإجلي مقصور وجلل وجلال في معناها وحذاء ممدود ومقصور وبدل ورتد وهو القرن ومكان قراب ولدة وشبه وخذن وقرن وقرن وميتاء وميداء والمعني واحد ممدود ومنا مقصور بمنزلة حذاء ولدي فيخلطون الحروف بالأسماء والشاذ بالشائع وقد تقدم تبين الفرق بين الاسم والحرف وبين الشاذ والمستعمل فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ولم يجز في الخبر إلا الرفع ، وذلك قولك : فيك عبد الله راغب ومنك أخواك هاربان وإليك قومك قاصدون ؛ لأن (منك وفيك وإليك) في هذه المسائل لا تكون محلا ولا يتم بها الكلام وقد أجاز الكوفيون : فيك راغبا عبد الله شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم (راغب) علي عبد الله وذهب الكسائي إلي أن المعني : فيك رغبة عبد الله.

واستضعفوا أن يقولوا : فيك عبد الله راغبا وقد أنشدوا بيتا جاء فيه مثل هذا منصوبا في التأخير :

فلا تلحني فيها ، فإن بحبها

أخاك مصاب القلب جما بلابله (1)

فنصب (مصاب القلب) علي التشبيه بقولك : إن بالباب أخاك واقفا وتقول : في الدار عبد الله قائما فتعيد (فيها) توكيدا ويجوز أن ترفع (قائما) فتقول : في الدار عبد الله قائم فيها ولا يجيز الكوفيون الرفع قالوا : لأن الفعل لا يوصف بصفتين متفتتين لأنك لو قلت : عبد الله قائم في الدار فيها لم يكن يحسن أن تكرر (في) مرتين بمعني.

ص: 193

1- لا يجوز تقديم معمول الخبر علي الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو إن زيدا آكل طعامك فلا يجوز إن طعامك زيدا آكل وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو إن زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول علي الاسم فلا تقول إن بك زيدا واثق أو إن عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله : فلا تلحني فيها ، فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله انظر شرح ابن عقيل 1 / 349.

وهذا الذي اعتلوا به لازم في النصب ؛ لأنه قد أعاد (في) والتأكيد إنما هو إعادة للكلمة أو ما كان في معناها ، فإن استقبح التكرير سقط التأكيد ويجيزون في قولك : عبد الله في الدار قائم في البيت الرفع والنصب لإختلاف الصفتين وتقول : له عليّ عشرون درهما فلك أن تجعل (له) الخبر ولك أن تجعل (عليّ) الخبر وتلغي أيما شئت.

اعلم أن المفعول له (1) لا يكون إلا مصدرا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك : فعلت ذلك حذار الشر وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو (خفتك) مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.

قال سيبويه : إن هذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا فقال : لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك : فعلت ذلك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان ، قال حاتم :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره

وأصفح عن شتم اللئيم تكرّما (2)

ص : 195

1- قال ابن هشام : هو المصدر الفضلة المعلّل لحدث شاركه في الزّمان والفاعل ك قمت اجلالا لك ويجوز فيه أن يجرّ بحرف التعليل ويجب في معلّل فقد شرطا أن يجرّ باللام أو نائبها وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمي المفعول لأجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثاني أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلّل به حدثا مشاركا له في الزمان والرابع أن يكون مشاركا له في الفاعل مثال ذلك قوله تعالي (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب علي المفعول له والمعني لأجل حذر الموت ومتي دلّت الكلمة علي التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية. انظر شرح شذور الذهب 1 / 295.

2- أنواع المفعول لأجله المستوفي الشروط ، فهو : 1- إما أن يكون مجرّدا من "أل والإضافة". 2- أو مقرونا ب "أل". 3- أو "مضافا". فإن كان الأوّل : فالمطرّد نصبه ، نحو "زيّنت المدينة إكراما للقدام" ، ومثله قول الشاعر وهو حاتم الطائي : وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرّما (ادخاره : ابقاء عليه) وقال التّابغة الدّيباني : وحلّت بيوتي في يفاع ممّتع يخال به راعي الحمولة طائرا (اليفاع : المرتفع من الأرض ، الحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل ، والمعني لارتفاعه وعلوه يري الإبل كالطيور) حذارا علي أن لا تنال مقادتي ولا نسوتي حتي يمتن حرائرا وقال الحارث بن هشام : فصفحت عنهم والأحبة فيهم طعاما لهم بعقاب يوم مفسد ويجرّ علي قلة كقول الراجز : من أمّكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره ينتصر (المعني : من قصدكم في إحسانكم فقد ظفر الشّاهد في " لرغبة" إذ برزت فيه اللّام والأرجح نصبه) وإن كان الثاني - وهو المقترن بأل فالأكثر جرّه بالحرف ، نحو "أصفح عنه للشفقة عليه" ، ينصب علي قلّة ، كقول الراجز : لا أفعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء (الهيجاء : الحرب ، والشّاهد في " الجبن" حيث نصبه ، والأرجح جرّه باللام) ومثله قول الشاعر : فليت لي بهم قوما إذا ركبوا سنّوا الإغارة فرسانا وركبانا نصب الإغارة مفعولا لأجله ، والأولي أن تجرّ باللام. وإن كان الثالث - أي أن يكون مضافا - جاز فيه الأمران علي السّواء نحو قوله تعالي : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ) (الآية : 207 سورة البقرة) (وإنّ منها لما يهبط من خشية الله) (الآية : 74 سورة البقرة) جاء ابتغاء مفعولا لأجله مع الإضافة وفي الآية الثانية جرّ بمن : من خشية الله. انظر معجم القواعد العربية 25 / 67.

وقال الحارث بن هشام :

فصفحت عنهم والأحبة فيهم

طمعا لهم بعقاب يوم مفسد

وقال النابغة :

ص: 196

وحلّت بيوتي في يفاع ممنع

يخال به راعي الحمولة طائرا

حذارا علي أن لا تصاب مقادتي

ولا نسوتي حتّي يمتن حرائرا

وقال العجاج :

يركب كلّ عاقر جمهور

مخافة وزعل المحبور

يصف ثور الوحش والعاقر هنا : الرملة التي لا تنبت أي : يركب هذا الثور كل عاقر مخافة الرماة والزعل : النشاط أي يركب خوفا ونشاطا والمحبور : المسرور.

واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب ؛ لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشعر حاتم ولا يصلح أن يكون حالا كما تقول : جئتك مشيا لا يجوز أن تقول : جئتك خوفا تريد : خانفا وأنت تريد معني للخوف ومن أجل الخوف وإنما يجوز : جئتك خوفا إذا أردت الحال فقط أي : جئتك في حال خوفي أي : خانفا ولا يجوز أيضا في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله.

قال أبو العباس رحمه الله : أبو عمر يذهب إلي أنه ما جاء في معني ل- (كذا) لا يقوم مقام الفاعل ولو قام مقام الفاعل لجاز : سير عليه مخافة الشرف لو جاز : سير فيه المخافة لم يكن إلا رفعا فكان مخافة وما أشبهه لم يجيء إلا نكرة ، فأشبهه مع خرج منخرج مع لا يقوم مقام الفاعل نحو : الحال والتميز ولو جاز لما أشبهه (مخافة الشر) أن يقوم مقام الفاعل لجاز سير (بزيد راكب) فأقمت (راكبا) مقام الفاعل ومخافة الشر ، وإن أضفته إلي معرفة فهو بمنزلة (مثلك) وغيرك وضارب زيد غدا نكرة.

قال أبو بكر : قرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشي في قوله : مخافة الشر ونحوه (حال) أقبح الخطأ ؛ لأن باب ل- (كذا) يكون معرفة ونكرة وهذا خلاف قول سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضيفه أو تدخله الألف واللام كمجراه في سائر الكلام ؛ لأنه لا يكون حالا.

قال سيبويه : حسن فيه الألف واللام ؛ لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل حالا وأنه لا يبتدأ به ولا ييني علي مبتدأ ؛ لأنه عنده تفسير لما قبله وليس منه وأنه انتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهما.

ص: 198



اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول (1) بتوسط الواو والواو هي التي دلت علي معني (مع) لأنها لا- تكون في العطف بمعني (مع) وهي هاهنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعني (مع) ألزمت ذلك ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض.

فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل علي الأسماء والأفعال وصل الفعل إلي ما بعدها فعمل فيه.

ص: 199

1- قال ابن هشام : المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقه بفعل أو ما فيه معناه وحروفه ك- (سرت والتيل ، وأنا سائر والتيل). وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعل آخرها في الذكر لأمرين أحدهما أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا- يختلفون في أنه قياسي والثاني أن العامل انما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات. وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون واقعا بعد الواو الدالة علي المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه معني الفعل وحروفه. وذلك كقولك سرت والتيل واستوي الماء والخشبة وجاء البرد والطيبالسة وكقول الله تعالي (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) أي فأجمعوا أمركم مع شركائكم ف- (شركاءكم) مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز علي ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا علي (أمركم) ؛ لأنه حينئذ شريك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم. وذلك لا يجوز ؛ لأن أجمع انما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأبي ولا تقول أجمعت شركائي وانما قلت علي ظاهر اللفظ ؛ لأنه يجوز أن يكون معطوفا علي حذف مضاف أي وأمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي واجمعوا شركاءكم بوصل الألف. ومن قرأ (فاجمعوا) وصل الألف صحَّ العطف علي قراءته من غير اضمار ؛ لأنه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول جمعت أمري وجمعت شركائي قال الله تعالي (فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى) (الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ) ويجوز هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولي ؛ لأنه الأصل وليس من المفعول معه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 308.

وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء ، وإن لم يكن قبلها ما يعطف عليه ، وذلك قوهم : ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

قال سيبويه : إنما أردت : ما صنعت مع أباك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك ك- (ما زلت وزيدا) أي : ما زلت يزيد حتي فعل فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معني الباء ومعنى (مع) أيضا يصلح في هذه المسألة ؛ لأن الباء يقرب معناها من معني مع إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك : ما زلت أسير والنيل واستوي الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة وأنشد سيبويه :

وكونوا أنتم وبني أبيكم

مكان الكليتين من الطّحال

وقال كعيب بن جعيل :

فكان وإياها كحرّان لم يفق

عن الماء إذ لاقاه حتّي تقدّدا (1)

ص: 200

1- واو المعية - عند سيبويه - تعمل في الاسم ولا تعطف علي الضمير قبلها ومثل ذلك : " ما زلت وزيدا حتي فعل " وقال كعب بن جعيل : وكان وإياها كحرّان لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتي تقدّدا ولا يجوز تقدّمه علي عامله ، فلا تقول " وضفّة النّهر سرت ". الرفع بعد أنت وكيف وما الاستفهامية : تقول : " أنت وشأنك " و " كيف أنت وزيد " و " ما أنت وخالد " يعملن فيما كان معناه مع - بالرفع ، ويحمل علي المبتدأ ، ألا تري أنّك تقول : " ما أنت وما زيد " فيحسن ، ولو قلت : " ما صنعت وما زيد " لم يحسن ولم يستقم ، وزعموا أنّ ناسا يقولون : " كيف أنت وزيدا " و " ما أنت وزيدا " وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا علي ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه علي الفعل . وعلي التّصّب أنشد بعضهم - وهو أسامة بن الحارث الهذلي : فما أنا والسّير في متلف يبرّح بالذّكر الضّابط علي تأويل : ما كنت ، لم يحملوا الكلام علي ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه علي الفعل ، ومثله قولك : " كيف أنت وقصعة من ثريد " التقدير عند من نصب : كيف تكون وقصعة من ثريد. " وكيف أنت وزيدا " قدّروه : ما كنت وزيدا. انظر معجم القواعد العربية 79 / 25.

قال : وإن قلت : ما صنعت أنت وأبوك جاز لكل الرفع والنصب لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بأنت.

وقبيح أن تقول : ما صنعت وأبوك فتعطف علي التاء وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل وأسكنت لها ما كان في الفعل متحركاً وهو لام الفعل فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت علي الفعل وهو علي قبحه يجوز وكذلك لو قلت : اذهب وأخوك كان قبيحاً حتي تقول : أنت ؛ لأنه قبيح أن تعطف علي المرفوع المضمرة .

فقد ذلك استقباحهم العطف علي المضمرة الاسم ليس بمعطوف علي ما قبله في قولهم : ما صنعت وأباك.

ومما يدل ذلك علي أن هذه الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جر أنك تجد الأفعال التي لا تتعدي والأفعال التي قد تعدت إلي مفعولاتها جميعاً فاستوتت ما لها تتعدي إليه فتقول : استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطبالسة فلولا توسط الواو وإنها في معني حرف الجر لم يجز ولكن الحرف لما كان غير عامل عمل الفعل فيما بعدها ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب لا تقول : والخشبة استوي الماء ؛ لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له الزمونه حالاً واحدة وسنفرده فصلاً في هذا الكتاب لذكر التقديم والتأخير وما يحسن منه ويجوز وما يقبح ولا يجوز إن شاء الله.

وهذا الباب والباب الذي قبله أعني : بابي المفعول له والمفعول معه كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجزياً مجري الظروف في التصرف في الإعراب وفي

إقامتها مقام الفاعل في ذلك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في غير موضعهما وأن ذلك اتساع منهم ؛ لأن فيهما ؛ لأن المفعولات التي تقدم ذكرها وجدناها كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتبتدأ ويخبر عنها إلا أشياء منها مخصوصة وقد تقدم تبييننا إياها في مواضعها.

ويفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن باب المفعول له إذا قلت : جئتك طلب الخير إن في (جئتك) دليلا علي أن ذلك لشيء.

وإذا قلت : ما صنعت وأباك فليس في (صنعت) دليل علي أن ذلك مع شيء ؛ لأن لكل فاعل غرضنا له فعل ذلك الفعل وليس لكل فاعل مصاحب لا بد منه ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك كما جاز حذف اللام في قولك : فعلت ذاك حذار الشر تريد : لحذار الشر ؛ لأن حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس.

ألا تري أنك لو قلت : ما صنعت أباك صار الأب مفعولا به.

## القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات

### إشارة

وهو المشبه بالمفعول : المشبه بالمفعول ينقسم علي قسمين :

فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعني.

والقسم الثاني : ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع.

### ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعني

### إشارة

هذا النوع ينقسم علي ثلاثة أضرب : فمنه ما العامل فيه فعل حقيقي ومنه ما العامل فيه شيء علي وزن الفعل ويتصرف تصرفه وليس بفعل في الحقيقة ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف.

### ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي

### إشارة

وهو صنفان يسميها النحويون الحال (1) والتمييز :

### [باب الحال]

### إشارة

فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك : جاء عبد الله راكبا وقام أخوك منتصبا وجلس بكر متكئا.

فجاء عبد الله مرتفع (بجاء) والمعني : جاء عبد الله في هذه الحال وراكب منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله ، وإن في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل علي المفعول ألا تري أنك إذا قلت : قمت فلا بد من أن يكون قد قمت علي حال من أحوال الفعل فأشبهه : جاء عبد الله راكبا ، ضرب عبد الله رجلا.

وراكب هو عبد الله ليس هو غيره وجاء وقام فعل حقيقي تقول : جاء يجيء وهو جاء وقام يقوم وهو قائم والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال (كيف) علي الفعل والفاعل تقول : كيف

1- هي ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معني ، أو كليهما. وعاملها : الفعل ، أو شبهه ، أو معناه وشرطها : أن تكون نكرة وصاحبها معرفة نحو "أقبل محمد ضاحكاً" و"اشرب الماء بارداً" و"كلمت خالدًا ماشيين" و"هذا زيد قائماً". وقولهم : "أرسلها العراك" و"مرت به وحده" مما يخالف ظاهراً شرط التثنية - فمؤول ، فأرسلها العراك ، تؤول معتركة ، ووحده تؤول منفرداً وقال سيبويه : "إنها معارف موضوعة موضع النكرات أي معتركة. انظر معجم القواعد العربية 1 / 7.

جاء عبد الله فيكون الجواب : راكبا وإنما سميت الحال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر.

ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال ويبتدأ بها.

والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة.

ولا يجوز أن تكون خلقة لا يجوز أن تقول : جاءني زيد أحمر ولا أخوك ولا جاءني عمرو طويلا ، فإن قلت : متطاولا أو متحاولا جاز ؛ لأن ذلك شيء يفعل وليس بخلقة.

ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف ، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقا بينه وبين غيره والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه.

ألا تري أنك إذا قلت : مررت بزيد القائم فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم.

وتقول : مررت بالفرزدق قائما ، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك : قائما إنما ضمنت به إلي الأخبار بالمرور خيرا آخر متصلا به مفيدا.

فهذا فرق ما بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت : جاءني رجل من أصحابك راكبا إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر ، وإن أردت الصفة خفضت فقلت : مررت برجل من أصحابك راكب وقبيح أن تكون الحال من نكرة ؛ لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب فمتي كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام.

تقول : جاءني رجل من بني تميم راكبا. وما أشبه ذلك.

واعلم أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل تقول : ضربت زيدا قائما فتجعل قائما لزيد.

ويجوز أن تكون الحال من التاء في (ضربت) إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت ، فإن كان غير معلوم لم يجز وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلا- فتقول : مررت بزيد راكبا ، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال علي المجرور إذا كانت له فتقول : مررت راكبا بزيد إذا كان (راكبا) حالا لك ، وإن كان لزيد لم يجز ؛ لأن العامل في (زيد) الباء فلما كان الفعل لا يصل إلي زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف.

والبصريون يجيزون تقديم الحال (1) علي الفاعل والمفعول والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلا- يقولون : جاءني راكبا أخوك وراكبا جاءني أخوك وضربت زيدا راكبا وراكبا وضربت زيدا ، فإن كان العامل معني لم يجز تقديم الحال تقول : زيد فيها قائما فالعالم في (قائم) معني الفعل ؛ لأن الفعل غير موجود.

ص: 205

---

1- الحال مع صاحبها - في التّقدّم والتأخر لها ثلاث أحوال : (أ) جواز التأخر عنه والتّقدّم عليه نحو " لا تأكل الطّعام حارًا " ويجوز " لا تأكل حارا الطّعام ". (ب) أن تتأخر عنه وجوبا وذلك في موضعين : 1- أن تكون محصورة ، نحو : ( وما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ) (الآية : 48 سورة الأنعام). 2- أن يكون صاحبها مجرورا إمّا بحرف جرّ غير زائد نحو " نظرت إلي السّماء لامعة نجومها " ، وأمّا قول الشّاعر : تسليت طرّا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتي كأنكم عندي بتقديم " طرّا " وهي حال علي صاحبها المجرور بعن ، فضرورة. وإمّا بإضافة ، نحو " سرّني عمك مخلصا ". حال من الكاف في عمك وهي مضاف إليه. (ج) أن تتقدّم عليه وجوبا كما إذا كان صاحبها محصورا فيه نحو " ما حضر مسرعا إلا أخوك ". انظر شرح ابن عقيل 2 / 242.



ولا يجوز أن تقول: قائما زيد فيها ولا زيد قائما فيهما.

والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكرا من الأسماء، فإن كانت لمكني جاز تقديمها فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويشبهها الكسائي بالوقت.

وقال الفراء: هي بتأويل جزاء وكان الكسائي يقول: رأيت زيدا ظريفا. فينصب (ظريفا) علي القطع ومعني القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه.

واعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل تقول: جاءني زيد يضحك. أي: ضاحكا. وضربت زيدا يقوم، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان.

فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) علي الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالا تقول: رأيت زيدا قد ركب أي: راكبا إلا أنك إنما تأتي (بقد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعا فتأتي (بقد) ليعلم أنه قد ابتداء بالفعل ومر منه جزء والحال معلوم منها أنها تتناول وإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأعني عنه ولو لا ذلك لم يجز فمتي رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعا.

ص: 206

تقول : زيد في الدار قائما فتنصب (قائما) بمعني الفعل الذي وقع في الدار ؛ لأن المعني :استقر زيد في الدار ، فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لزيد قلت : زيد في الدار قائم لأنك إنما أردت : زيد قائم في الدار فجعلت : (قائما) خبرا عن زيد وجعلت : (في الدار) ظرفا لقائم فمن قال هذا قال : إن زيدا في الدار قائم ، ومن قال الأول قال : إن زيدا في الدار قائما فيكون : (في الدار) الخبر ثم خبر علي أي حال وقع استقراره في الدار ونظير ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (15) آخِذِينَ) [الذاريات : 15 - 16] فالخبر قوله : (في جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ). و (آخِذِينَ : ) حال ، وقال عز وجل : (وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) [التوبة : 17] ؛ لأن المعني : وهم خالدون في النار فخالدون : الخبر. و (في النَّارِ) : ظرف للخلود وتقول : جاء راكبا زيد كما تقول : ضرب عمرا زيد وراكبا جاء زيد كما تقول : عمرا ضرب زيد وقائما زيدا رأيت كما تقول : الدرهم زيدا أعطيت وضربت قائما زيدا.

قال أبو العباس : وقول الله تعالى عندنا : علي تقدير الحال والله أعلم ، وذلك قوله : (خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) وكذلك هذا البيت :

مزبدا يخطر ما لم يرني

وإذا يخلو له لحمي رتح

قال : ومن كلام العرب : رأيت زيدا مصعدا منحدرًا ورأيت زيدا ماشيا راكبا إذا كان أحدهما ماشيا والآخر راكبا وأحدكما مصعدا والآخر منحدرًا.

تعني : أنك إذا قلت : رأيت زيدا مصعدا منحدرًا أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون (مصعدا) حالا للتاء و (منحدرًا) حالا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد ومن المنحدر جاز وتقول : هذا زيد قائما وذاك عبد الله راكبا فالعامل معني الفعل وهو التنبيه كأنك قلت : أنتبه له راكبا ، وإذا قلت : ذاك زيد قائما فإنما ذاك للإشارة كأنك قلت : أشير لك إليه راكبا ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معني الفعل لأنها كالمفعول فيها وفي كتاب الله : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) [هود : 72].

ولو قلت : زيد أخوك قائما وعبد الله أبوك ضاحكا كان غير جائز. وذلك أنه ليس هاهنا فعل ولا معني فعل ولا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ولا يكون أباه أو أخاه في أخري ولكنك إن قلت : زيد أخوك قائما فأردت : أخاه من الصداقة جاز ؛ لأن فيه معني فعل كأنك قلت : زيد يؤاخيك قائما فإذا كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه لم تقدم الحال علي العامل ؛ لأن هذا لا يعمل مثله في المفعول.

وذلك قولك : زيد في الدار قائما لا تقول : زيد قائما في الدار وتقول : هذا قائما حسن ولا تقول : قائما هذا حسن وتقول : رأيت زيدا ضاربا عمرا وأنت تريد رؤية العين ثم تقدم الحال فتقول : ضاربا عمرا رأيت زيدا وتقول : أقبل عبد الله شاتما أخاه ثم تقدم الحال فتقول : شاتما أخاه أقبل عبد الله وقوم يجيزون : ضربت يقوم زيدا ولا يجيزون : ضربت قائما زيدا إلا وقائم حال من التاء ؛ لأن (قائما) يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أم من زيد والفعل يبين فيه لمن الحال.

والإلباس متي وقع لم يجز ؛ لأن الكلام وضع للإبانة إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم كما ذكرنا فيما تقدم تقول : جاءني زيد فرسك راكبا وجاءني زيد فيك راغبا وتقول : فيها قائمين أخواك تنصب (قائمين) علي الحال ولا يجوز التقديم لما أخبرتك ولا يجوز : جالسا مررت بزید ؛ لأن العامل الباء وقد بنيت فيهما مضى ومحال أن يكون : (جالس) حالا من التاء ؛ لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولا في قبة أو سفينة وما أشبه ذلك تقول : لقي عبد الله زيدا راكبين ولا يجوز أن تقول : الراكبان ولا الراكبين وأنت تريد النعت ، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين فاعلمه.

والأخفش يذكر في باب الحال : هذا بسرا أطيّب منه تمرا (1) وهذا عبد الله مقبلا أفضل منه جالسا.

ص: 208

1- قال ابن هشام : العاشر اسم التفضيل كأفضل وأعلم ويعمل في تمييز وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به أو له أو معه ولا في مرفوع ملفوظ به في الأصح إلا في مسألة الكحل وأقول إنما أخرت هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كان مأخوذا من لفظ الفعل ؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الآن. وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الي أنه يبني من القاصر والمتعدي. ومثال إعماله في التمييز (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) (هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِيًّا). ومثال إعماله في الحال زيد أحسن الناس متبسا وهذا بسرا أطيّب منه رطبا. ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر : فإنا وجدنا العرض أحوج ساعة إلي الصّون من ريط يمان مسهّم انظر شرح شذور الذهب 1 / 531.

قال : وتقول : هذا بسرا أطيّب منه عنب.

فهذا : اسم مبتدأ. والبسر : خبره. وأطيّب : مبتدأ ثان. وعنب : خبر له.

قال : وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع ، وما كان يتحول فهو نصب.

وإنما قلنا : لا يتحول ؛ لأن البسر لا يصير عنبا ، والذي يتحول قولك : هذا بسرا أطيّب منه تمرا ، وهذا عنبا أطيّب منه زيبيا.

وأما الذي لا يتحول فنحو قولك : هذا بسر أطيّب منه عنب ، وهذا زبيب أطيّب منه تمر (فأطيّب منه) : مبتدأ. وتمر : خبره.

وإن شئت قلت : (تمر) هو المبتدأ و (أطيّب منه) : خبر مقدم.

وتقول : مررت بزید واقفا. فتنصب (واقفا) علي الحال. والكوفيون يجيزون نصبه علي الخبر ، يجعلونه كنصب خبر (كان) وخبر الظن ، ويجيزون فيه إدخال الألف واللام.

ويكون : (مررت) عندهم علي ضربين : مررت بزید ، فتكون تامة ، ومررت بزید أخاك ، فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كـنقصان (كان) إذا قلت : كان زید أخاك ثم أسقطت الأخ كان ناقصا حتي تجيء به.

وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجب القياس.

وأجاز الأخصش : إن في الدار قائمين أخويك وقال : هذه الحال ليست متقدمة لأنها حال لقولك (في الدار) ألا تري أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز لأن : (في الدار) ليس بفعل.

وتقول : جلس عبد الله آكلا- طعامك فالكسائي يجيز تقديم (طعامك) علي (آكل) فيقول : جلس عبد الله طعامك آكلا ولم يجزه الفراء وحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد : أنه أجاز هذه المسألة.

ص: 210

الأسماء التي تنتصب بالتمييز (1) والعامل فيها فعل أو معني فعل والمفعول هو فاعل في المعني ، وذلك قولك : قد تفقا زيد شحما وتصيب عرقا وطبت بذلك نفسا وامتلاً الإناء ماء وضقت به ذرعا فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعرق هو الذي تصيب فلفظه لفظ المفعول وهو في المعني فاعل.

وكذلك : ما جاء في معني الفعل وقام مقامه نحو قولك : زيد أفرهم عبدا وهو أحسنهم وجهها فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك : أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراة للعبد فإذا قلت : أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته علي العبيد ولا بد من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.

فإذا قلت : أنت أفره عبد في الناس فمعناه : أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبدا عبدا كما تقول : هذا خير إثنين في الناس أي : إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم أن الأسماء التي تنصب علي التمييز لا تكون إلا نكرات تدل علي الأجناس (2) وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته ،

ص: 211

1- هو : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة ، نكرة بمعني من وهو مفرد ، أو نسبة وهو الجملة. انظر شرح ابن عقيل 286/2.  
 2- الاسم المفرد المبهم : هو أربعة أنواع : 1- العدد : نحو "أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا" (الآية : 4 سورة يوسف). وفي بحث "العدد" الكلام عليه مفصلاً. (العدد). 2- المقدار : وهو ما يعرف به كمّية الأشياء ، وذلك : إمّا "مساحة" كـ "ذراع أرضاً" أو "كيل" كـ "مد قمحاً" و "صاع تمرًا" أو "وزن" كـ "رطل سمناً" ونحو قولك : " ما في السمّاء موضع كَفِّ سحاباً" و "لي مثله كتاباً" و "علي الأرض مثلها ماء". و " ما في النَّاس مثله فارساً". ونحو : " ملء الإناء عسلاً" ومنه قوله تعالي : (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا) (الآية : 7 سورة الزلزلة) ، وقوله تعالي : (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) (الآية : 109 سورة الكهف). 3- ما كان فرعاً للتمييز. وضابطه : كلّ فرع حصل له بالتّفرع اسم خاصّ ، يليه أصله ، بحيث يصحّ إطلاق الأصل عليه نحو " هذا باب حديد" و " هو خاتم فضّة". وهذا التّوع يصحّ إطلاق الأصل عليه نحو " هذا باب حديد" و " هو خاتم فضّة". وهذا التّوع يصحّ أن يعرب حالا. أمّا النَّاصب للتمييز في هذه الأنواع فهو ذلك الاسم المبهم ، ، وإن كان جامداً ؛ لأنه شبيه باسم الفاعل لطلبه له في المعني. انظر معجم القواعد العربية 4 / 9.

وإن شئت وحدته تقول : طبتم بذلك نفسا ، وإن شئت أنفسا قال الله تعالى : (فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) [النساء : 4] وقال تعالى : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) [الكهف : 103] فتقول علي هذا : هو أفره الناس عبيدا وأجود الناس دورا.

قال أبو العباس : ولا يجوز عندي : عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت : عشرون فقد أتيت علي العدد فلم يحتج إلا إلي ذكر ما يدل علي الجنس.

فإذا قلت : هو أفره الناس عبدا جاز أن تعني عبدا واحدا فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول : عبيدا ، وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك علي مذهب سيبويه فيه ؛ لأنه يراه.

كقولك : عشرون درهما وهذا أفرهم عبدا فكما لا يجوز : درهما عشرون ولا : عبدا هذا أفرهم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال : ليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأن قولك : عشرون درهما إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.

وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

فعلي هذا تقول : شحما تفقأت وعرقا تصببت وما أشبه ذلك ، وأما قولك : الحسن وجهها والكريم أبا ، فإن أصحابنا يشبهونه : بالضارب رجلا وقد قدمت تفسيره في هذا الكتاب وغير ممتنع عندي أن ينتصب علي التمييز أيضا بل الأصل ينبغي أن يكون هذا ، وذلك الفرع لأنك

قد بينت بالوجه الحسن منه كما بينت في قولك : هو أحسنهم وجهها وكذلك يجري عندي قولهم : هو العقور كلبا وما أشبه فإذا نصبت هذا علي تقدير التمييز لم يجوز أن تدخل عليه الألف واللام فإذا نصبته علي تقدير المفعول والتشبيه بقولك : الضارب رجلا جاز أن تدخل عليه الألف واللام وكان الفراء لا يجيز إدخال الألف واللام في وجهه وهو منصوب إلا وفيما قبله الألف واللام نحو قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه وهو كله جائز لك أن تنصبه تشبيها بالمفعول.



تقول : زيد أفضل منك أبا فالفضل في الأصل للأب كأنك قلت : زيد يفضل أبوه أباك ثم نقلت الفضل إلي زيد وجئت بالأب مفسرا ولك أن تؤخر (منك) فتقول : زيد أفضل أبا منك ، وإن حذف (منك) وجئت بعد أفضل بشيء يصلح أن يكون مفسرا ، فإن كان هو الأول فأضف أفضل إليه واخفضه ، وإن كان غيره فانصبه واضمره نحو قولك : علمك أحسن علم تخفض (علما) لأنك تريد : أحسن العلوم وهو بعضها وتقول : زيد أحسن علما تريد : أحسن منك علما فالعلم غير زيد فلم تجز إضافته ، وإذا قلت : أنت أفره عبد في الناس فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء العبيد الذين فضلتمهم .

ولا يضاف (أفعل) إلي شيء إلا وهو بعضه كقولك : عمرو أقوي الناس ولو قلت : عمرو أقوي الأسد لم يجز وكان محالا ؛ لأنه ليس منها .

ولذلك لا يجوز أن تقول : زيد أفضل إخوته ؛ لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أبا نفسه ، فإن أدخلت (من) فيه جاز فقلت : عمرو أقوي من الأسد أفضل من إخوته ولكن يجوز أن تقول : زيد أفضل الإخوة إذا كان واحدا من الإخوة وتقول : هذا الثوب خير ثوب في اللباس إذا كان هذا هو الثوب ، فإن كان هذا رجلا قلت : هذا الرجل خير منك ثوبا ؛ لأن الرجل غير الثوب وتقول : ما أنت بأحسن وجهها مني ولا أفره عبدا ، فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : ما هذا أحسن وجه رأيته إنما تعني الوجه إذا ميزت وجهها .

وقال أبو العباس رحمه الله : فأما قلوبهم : حسبك بزید رجلا وأكرم به فارسا وما أشبه ذلك ثم تقول : حسبك به من رجل وأكرم به من فارس ولله دره من شاعر وأنت لا - تقول : عشرون من درهم ولا - هو أفره منك من عبد فالفضل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز ألا تري أنك لو قلت : أكرم به فارسا وحسبك به خطيبا لجاز أن تعني في هذه الحال وكذلك إذا قلت : كم ضربت رجلا وكم ضربت من رجل جاز ذلك ؛ لأن (كم) قد يتراخي عنها مميها ، فإن قلت : كم ضربت رجلا لم يدر السامع أردت : كم مرة ضربت رجلا واحدا أم : كم ضربت من رجل فدخول (من) قد أزال الشك

وقال في قول الله تعالى : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا) [غافر : 67] وقوله : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) (1) [النساء : 4] : أن التمييز إذا لم يسم عددا معلوما : كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس وبالجميع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع لقوله : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ) ولقوله : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ) وقال : وقد قال قوم (طفلا) حال وهذا أحسن إلا أن الحال إذا وقعت موقع التمييز لزمها ما لزمه كما أن المصدر إذا وقع موقع الحال لم يكن إلا نكرة تقول : جاء زيد مشيا فهو مصدر ومعناه ماشيا وهذا كقوله تعالى : (يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا) [البقرة : 260] ؛ لأنه في هذه الحال.

ص: 215

1- أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة : أحدها : أن يكون محوّلًا عن الفاعل كقول الله عز وجل (وَأَشَدُّ تَعَلُّ الرُّأْسِ شَيْبًا) أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) أصله ، فإن طابت أنفسهنّ لكم عن شيء منه فحوّل الإسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والأنفس في الآية الثانية الي المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حوّل عنه الإسناد فضلة وتمييزا وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدي بالمفرد. الثاني : أن يكون محوّلًا عن المفعول كقوله تعالى (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) قيل التقدير (وَفَجَّرْنَا) عيون الأرض وكذا قيل في غرست الأرض شجرا ونحو ذلك. الثالث : أن يكون محوّلًا عن غيرهما كقوله تعالى (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أصله مالي أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجهها وعمرو أنقي عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقي. الرابع : أن يكون غير محوّل كقول العرب لله درّه فارسا وحسبك به ناصرا وقول الشاعر : (يا جارتا ما أنت جاره ...) يا حرف نداء جارتا منادي مضاف للياء وأصله يا جارتى فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام أنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أي شيء عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبر ما الحجازية أي لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الأول. انظر شرح شذور الذهب .333/1

واعلم أن (أفضل منك) لا- يثنى ولا- يجمع وقد مضى ذكر هذا تقول : مررت برجل أفضل منك وبرجلين أفضل منك وبقوم أفضل منك وكذلك المؤنث.

وأفضل موضعه خفض علي النعت إلا أنه لا ينصرف ، فإن أضفته جري علي وجهين إذا أردت : أنه يزيد علي غيره في الفضل فهو مثل الذي معه (من) فتوحده تقول : مررت برجل أفضل الناس وأفضل رجل في معني أفضل الرجال وكذلك التثنية والجمع تقول : مررت برجلين أفضل رجلين وبنساء أفضل نساء.

والوجه الآخر أن تجعل أفضل اسما ويثنى ويجمع في الإضافة ولا يكون فيه معني (من كذا) فإذا كان بهذه الصفة جاز أن تدخله الألف واللام إذا لم تضفه ويثنى ويجمع ويؤنث ويعرف بالإضافة فتقول : جاءني الأفضل والأفضلان والأفضلون وهذا أفضل أصحابك وهؤلاء أفضل أصحابك فإذا كان علي هذا لم تقع معه (من) وكانت أنثاه علي (فعلي) وتثنيها الفضليان والفضلين وتجمع الفضل والفضليات.

قال سيبويه : لا تقول : نسوة صغر ولا قوم أصغر إلا بالألف واللام وأفعل التي معها (منك) لا تنصرف ، وإن أضفتها إلي معرفة ألا تري أنك تقول : مررت برجل أفضل الناس فلو كانت معرفة ما جاز أن تصف بها النكرة ولا يجوز أن تسقط من أفعل (من) إذا جعلته إسما أو نعتا تقول : جاءني رجل أفضل منك ومررت برجل أفضل منك فلا تسقطها ، فإن كان خبرا جاز حذفها وأنت تريد : أفضل منك وزيد أفضل وهند أفضل.

قال أبو بكر : جاز حذف (من) ؛ لأن حذف الخبر كله جائز والصفة تبين ولا يجوز فيه حذف (من) كما لا يجوز حذف الصفة ؛ لأن الصفة تبين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين.

### **الضرب الثاني : المنصوب فيه هو المرفوع في المعني**

هذا الضرب العامل فيه ما كان علي لفظ الفعل وتصرفه وجري مجراه وليس به فهو خبر (كان وأخواتها) ألا تري أنك إذا قلت : كان عبد الله منطلقا فالمنطلق هو عبد الله وقد مضى شرح ذلك في الأسماء المرفوعات إذ لم يمكن أن تخلي الأسماء من الأخبار فيها فقد غنينا عن إعادة لك في هذا الموضوع.

## الضرب الثالث : الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف

الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي : إنّ ولكن وليت ولعلّ وكأنّ.

فإنّ : توكيد الحديث وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول : والله زيد منطلق ، فإن أدخلت (إنّ) اتصلت بالقسم فقلت : والله إنّ زيدا منطلق ، وإذا خففت فهي كذلك إلا- أنّ لام التوكيد تلزمها عوضا لما ذهب منها فتقول : إنّ زيدا لقائم ولا بدّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضا ولنلا تلبس بالنفي.

ولكنّ : ثقيلة وخفيفة توجب بها عبد نفي ويستدرك بها فهي تحقيق وعطف حال علي حال تخالفها.

وليت : تمن.

ولعل : معناها التوقيع لمرجو أو مخوف.

وقال سيبويه : لعل وعسي : طمع وإشفاق.

وكأنّ : معناها التشبيه إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت علي (أن).

وجميع هذه الحروف مبنية علي الفتح مشبهة للفعل الواجب ألا تري أن الفعل الماضي كله مبني علي الفتح فهذه الأحرف الخمسة تدخل علي المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر فتقول : إن زيدا أخوك ولعل بكرنا منطلق ولأنّ زيدا الأسد فإنّ : تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو : ضرب زيدا رجل وأعلمت هذه الأ-حرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان) وفرق بين عمليهما : بأن قدم المنصوب بالحروف علي المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف والفعل ، فإن قال قائل : إن (أنّ) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر علي حاله كما كان مع الابتداء وهو قول الكوفيين.

قيل له : الدليل علي أنها هي الرافعة للخبر أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعا أو نصبا علم في خبره ألا تري إلي ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره

وكذلك : كان وأخواتها فكما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع (أن) لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها.

ولا يجوز أن يقدم خبرها ولا أسمها عليها ولا يجوز أيضا أن تفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفا لا يجوز أن تقول : إن منطلق زيدا تريد : إن زيدا منطلق ويجوز أن تقول : إن في الدار زيدا ، وإن خلفك عمرا لأنهم اتسعوا في الظروف وخصوصا بذلك وإنما حسن تقديم الظرف إذا كان خبرا ؛ لأن الظرف ليس مما تعمل فيه (إن) ولكثرته في الاستعمال.

وإذا اجتمع في هذه الحروف المعروفة والنكرة فالاختيار أن يكون الاسم المعرفة والخبر النكرة كما كان ذلك في المبتدأ لا فرق بينها في ذلك واللام تدخل علي خبر (إن) خاصة مؤكدة له ولا تدخل في خبر أخواتها ، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه تقول : إن زيدا لقائم ، وإن زيدا لفيك راغب ، وإن عمرا لطعامك آكل ، وإن شئت قلت : إن زيدا فيك لراغب ، وإن عمرا طعامك لآكل ولكنه لا بد من أن يكون خبر (إن) بعد اللام ؛ لأنه كان موضعها أن تقع موقع (إن) لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل إن فلما أزالتهما (إن) عن موضعها وهو المبتدأ أدخلت علي الخبر فما كان بعدها فهي داخلة عليه ، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده لا يصلح أن تقول : إن زيدا لفيك راغب ولا : إن زيدا أكل لطعامك وتدخل هذه اللام علي الاسم إذا وقع موقع الخبر.

تقول : إن في الدار لزيدا ، وإن خلفك لعمرا قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى) [الليل : 13].

واعلم أنهم يقولون : إنه زيد منطلق يريدون أن الأمر زيد منطلق وإنما أظهروا المضمرة المجهول في (إن ظننت) خاصة ولم يظهروا في (كان) ؛ لأن المرفوع ينستر في الفعل والمنصوب يظهر ضميره فمن قال : كان زيد منطلق قال : إنه زيد منطلق وإنه أمة الله ذاهبة وإنه قام عمرو والكوفيون يقولون : إنه قام عمرو وهذه الهاء عماد ويسمونها المجهول.

ويجوز أن تحذف الهاء وأنت تريدها فتقول : إن زيدا منطلق تريد : إنه ، وإن حذف الهاء فقبيح أن يلي إن فعل يقبح أن تقول : إن قام زيد ، وإن يقوم عمرو تريد : إنه ، فإن فصلت بينها

وبين الفعل بظرف جاز ذلك فقلت : إن خلفك قام زيد ويقوم عمرو ، وإن اليوم خرج أخوك ويخرج عمرو وقال الفراء : اسم إن في المعني وقال الكسائي : هي معلقة وأصحابنا يجيزون : إن قائما زيد ، وإن قائما الزيدان ، وإن قائما الزيدون ينصبون (قائما) بأن ويرفعون (زيدا) بقائم علي أنه فاعل.

ويقولون : الفاعل سد مسد الخبر كما أن (قائما) قام مقام الاسم.

وتدخل (ما) زائدة علي (إن) علي ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابا تقول : إنما زيدا منطلق وتدخل علي (إن) كافة للعمل فتبني معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول : إنما زيد منطلق (فإنما) : هاهنا بمنزلة (فعل) ملغي مثل : أشهد لزيد خير منك.

قال سيبويه : وأما ليتما زيدا منطلق ، فإن الإلغاء فيه حسن وقد كان رؤية ينشد هذا البيت رفعا :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلي حمامتين ونصفه فقد (1)

قال ، وأما لعلمًا فهو بمنزلة كأنما قال ابن كراع :

ص: 219

1- إذا دخلت اللام علي الفصل أو علي الاسم المتأخر لم تدخل علي الخبر ، فلا يجوز أن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة (بذي الحروف مبطل إعمالها) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول علي الفعل فوجب إعمالها لذلك ، نحو إنما زيد قائم ، وكأنما خالد أسد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وقد يبقي العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله : قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلي حمامتنا أو نصفه فقد يروي بنصب الحمام علي الإعمال ورفعه علي الإهمال. ، وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلي جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله : وقد يبقي العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزال اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول علي الفعل نحو : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (الأنبياء : 108) ، (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَيَّ الْمَوْتِ) (الأنفال : 6) ، وقوله : فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 149.

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن

أبا جعل لعلما أنت حالم

قال الخليل : إنما لا تعمل في ما بعدها كما أن (أري) إذا كانت لغوا لم تعمل ونظير (إنما) قول المرار :

أعلاقة أم الوليد بعد ما

أفنان رأسك كالثغام المخلص

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتداء ما بعده والفرق بين إن وإنما في المعنى أن إنما تجيء لتحقير الخبر.

قال سيبويه تقول : إنما سرت حتى أدخلها إذا كنت محتقرا لسيرك إلي الدخول.

و (أن) المفتوحة الألف عملها كعمل (إن) المكسورة الألف إلا- أن الموضع الذي تقع فيه المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه المفتوحة ونحن نفرد بابا لذكر الفتح والكسر يلي هذا الباب إن شاء الله (وأن) المفتوحة مع ما بعدها بمنزلة المصدر تقول : قد علمت أن زيدا منطلق فهو بمنزلة قولك : علمت انطلاق زيد وعرفت أن زيدا قائم كقولك : عرفت قيام زيد.

واعلم أنّ (إن وأن) تخففتان فإذا خففتا فلك أن تعملهما ولك أن لا تعملهما أما من لم يعملهما فالحجة له : أنه إنما أعمل لما اشبهت الفعل بأنها علي ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة.

فلما خففت زال الوزن والشبه.

والحجة لمن أعمل أن يقول : هما بمنزلة الفعل.

فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف.

فالفعل يعمل محذوفا عمله تاما ، وذلك قولك : لم يك زيد منطلقا فعمل عمله والنون فيه والأقيس في (أن) : أن يرفع ما بعدها إذا خففت وكان الخليل يقرأ : (إن هذا لساحران) فيؤدي خط المصحف ولا بدّ من إدخال اللام علي الخبر إذا خففت إن المكسورة تقول : إن الزيدان لمنطلقان ، وإن هذا لمنطلقان كيلا يلتبس (بان) التي تكون نفيا في قولك : إن زيد قائم تريد : ما زيد بقائم ، وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلي اللام ؛ لأن النصب دليل فكان سيبويه لا يري في (إن) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر لأنها حرف نفى دخل علي ابتداء وخبر كما تدخل ألف الاستفهام ولا تغير الكلام ، وذلك مذهب بني تميم.

قال أبو العباس وغيره : نجيز نصب الخبر علي التشبيه ب (ليس) كما فعل ذلك في ما.

قال أبو بكر : وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعني.

قال أبو علي الفارسي : القول غير هذا ول (إن) المخففة أربعة مواضع : (إن) التي تكون في الجزاء نحو : إن تأتني آتاك.

والثاني : أن تكون في معني (ما) نفيا تقول : إن زيد منطلق تريد : ما زيد منطلق.

والثالث : أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلي الابتداء كما تدخل (ما) علي إن الثقيلة فتمنعها عملها ، وذلك قولك : ما إن يقوم زيد وما إن زيد منطلق ولا يكون الخبر إلا مرفوعا قال الشاعر فروة بن مسيك :

وما إن طبنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخرينا (1)

الرابع : أن تكون مخففة من الثقيلة فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام علي الخبر ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به وعلي هذا قوله تعالي : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [الطارق : 4] وقوله : (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ) [الصفات : 167] ، وإن نصبت بها لم تحتج إلي اللام إلا أن تدخلها توكيدا كما تدخلها في (إن) الثقيلة ؛ لأن اللبس قد زال.

وأما (أن المخففة) من المفتوحة الألف إذا خففتها من أن المشددة فالإختيار أن ترفع ما بعدها علي أن تضمير فيها الهاء ؛ لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معني لها في الابتداء والمكسورة إنما دخلت علي الابتداء وخبره.

وأن الخفيفة تكون في الكلام علي أربعة أوجه : فوجه : أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرا نحو قولك : أريد أن تقوم : أي : أريد قيامك.

ص: 221

---

1- أكثر ما تزداد "إن" بعد "ما" التافية إذا دخلت علي جملة فعلية ، نحو قول التابغة الذبياني : ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي فإن هنا زائدة لتوكيد النفي. أو جملة اسمية كقول فروة بن مسيك : فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (طبنا : شأننا وعادتنا ، والعلة والسبب) انظر معجم القواعد العربية 2 / 115.



والثاني : أن تكون في معني (أي) التي تقع للعبارة والتفسير ، وذلك قوله تعالى : (وَأُطْلِقَ الْمَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا) [ص : 6]. ومثله : (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) [المائدة : 72].

والثالث : أن تكون فيه زائدة مؤكدة ، وذلك قولك : لما أن جاز زيد قمت ، والله أن لو فعلت لأكرمتهك ، قال الله تعالى : (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا) [العنكبوت : 33].

والرابع : أن تكون مخففة من الثقيلة ، وذلك قوله تعالى : (وَأَخْرَجُواهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس : 10]. ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز.

قال سيبويه : لا تخففها أبدا في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة تضمير فيها الاسم يعني الهاء قال : ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذ اضطروا في الشعر يريدون معني (كأن) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كأن وريديه رشاء خلب ... (1)

قال : وهذه الكاف إنما هي مضافة إلي (إن) فلما اضطروا إلي التخفيف ولم يضمن لم يغير ذلك التخفيف أن ينصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله نحو : لم يكن صالحا ولم يك صالحا ومثل ذلك يعني الأول قول الأعشي :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفي وينتعل

كأنه قال : إنه هالك ، وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن وريده رشاء خلب.

ص : 222

1- كأن : مخففة من "كأن" ولا- يختلف عملها عن المشددة ويجوز إثبات اسمها ، وإفراد خبرها كقول رؤية : كأن وريديه رشاء خلب (الوريدان : عرقان في الرقبة وهو اسم "كأن" والرشاء : الحبل وهو خبرها ، الخلب : الليف ، ورواية هذا الشطر باللسان هكذا "كأن وريده رشاء خلب" قال : ويروي : وريديه علي أعمال "كأن" وكقول باغث بن صريم اليشكري : ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلي وراق السلم (يروى برفع ظبية علي حذف الاسم أي كأنها وبالنصب علي حذف الخبر ، أي كأن مكانها ظبية ، وبالجر علي الأصل "كظبية" وزيدت "إن بينهما"). انظر معجم القواعد العربية 16 / 23.

واعلم أنه قبيح أن يلي (إن) المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها كأنهم كرهوا أن يجمعوا علي الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثل قبيح أن تقول : قد عرفت أن يقوم زيد : حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضا من الاسم نحو : لا وقد والسين.

تقول : قد عرفت أن لا يقوم زيد وأن سيقوم زيد وأن قد قام زيد كأنه قال : عرفت أنه لا يقوم زيد وأنه سيقوم زيد وأنه قد قام زيد ونظير ذلك قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي) [المزمل : 20] ، وقوله : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (1) [طه : 89].

وأما قولهم : أما أن جزاك الله خيرا فإنهم إنما أجازوه ؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلي (قد) هنا ولا إلي (السين) لو قلت : أما أن يغفر الله لك لجاز ؛ لأنه دعاء ولا تصل هنا إلي السين ومع هذا كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه : أنه وإنه لا يحذف في غير هذا الموضع.

وسمعناهم يقولون : أما أن جزاك الله خيرا شبهوه (بأنه) أضمرها فيها كما أضمرها في (أن) فلما جازت (أن) كانت هذه أجزوا.

واعلم أنك إذا عطفت اسما علي أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه علي الإشراف بينه وبين ما عملت فيه أن ولك أن ترفع تحمله علي الابتداء يعني موضع أن فتقول : إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو ؛ لأن معني : إن زيدا منطلق زيد منطلق قال الله تعالى : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التوبة : 3].

ص: 223

1- قال الأشموني : الخامس إذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمره ، وجوز أبو سعيد كون المضمر كي ، والأول أولي ؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى علي التجوز فيها بأن تعمل مضمره و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا) (البقرة : 184) ، (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) (الشعراء : 82) ، (لا بعد علم) أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) (المزمل : 20) ، (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ) (طه : 89) ، أي أنه سيكون وأنه لا يرجع . ، وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله : نرضي عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب ، قال ؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجري قولك أشير عليك أن تقوم : وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنباري. والجمهور علي المنع. انظر شرح الأشموني 1 / 335.

ولك أن تحمله علي الاسم المضممر في (منطلق) ، وذلك ضعيف إلا أن تأتي (بهو) توكيدا للمضممر فتقول : إن زيدا منطلق هو وعمرو ، وإن شئت حملت الكلام علي الأول فقلت : إن زيدا منطلق وعمرا ظريف.

ولعل وكأن وليت : ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء علي الابتداء.

وقال سيبويه : ومن ثم اختار الناس : ليت زيدا منطلق وعمرا وضعف عندهم أن يحملوا عمرا علي المضممر حتي يقولوا (هو) ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن فقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلي الأول ما ليس في معناه يعني أنك لو قلت : ليت زيدا منطلق وعمرو فرفعت عمرا كما ترفعه إذا قلت إن زيدا منطلق وعمرو فعطف عمرا علي الموضع لم يصلح من أجل أن ليت وكأن ولعل لها معان غير معني الابتداء وإن : إنما تؤكد الخبر والمعني معني الابتداء والخبر ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه.

وإذا كان خبر إن فعلا ماضيا لم يجز أن تدخل عليه اللام التي تدخل علي خبرها إذا كان اسما تقول : إن عمرا لقائم ، وإن بكرا لأخوك ولا يجوز أن تقيم (قام) مقام (قائم) فتقول : إن زيدا لقام وأنت تريد هذه اللام ؛ لأن هذه اللام لام الابتداء.

تقول : والله لزيد في الدار ولعمرو أخوك فإذا دخلت إن أزيلت إلي الخبر والدليل علي ذلك قولهم : قد علمت إن زيدا لمنطلق فلولا اللام لانسفتحت أن وإنما انكسرت ؛ لأن اللام مقدره بين علمت ، وإن ألا تري أنك تقول : قد علمت لزيد منطلق أقحمت اللام بين الفعل والابتداء لأنها لام الابتداء فلما أدخلت (أن) وهي تدخل علي المبتدأ وخبره تأكيدا كدخول اللام للتأكيد لم يجمعوا بين تأكيدين وأزالوها إلي الخبر ، فإن كان الخبر اسما كالمبتدأ أو مضارعا للاسم دخلت عليه ، وإن لم يكن كذلك لم تدخل عليه قال الله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) [النحل : 124] أي : لحاكم.

فإن قال قائل : أراني أقول : لأقومن ولتتطلقن فأبدأ باللام وأدخلها علي الفعل قيل له : ليست هذه اللام تلك اللام هذه تلحقها النون وتلزمها وليست الأسماء داخلة في هذا الضرب فإذا سمعت : والله لقام زيد فهذه اللام هي التي إذا دخلت علي المستقبل كان معها النون كما قال امرؤ القيس :

حلفت لها بالله حلقة فاجر

لناموا فما إن من حديث ولا صالي (1)

قال : ويقال : إنه أراد : لقد ناموا فلما جاء (بقد) قربت الفعل من الحاضر فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء.

تقول : قد علمت أن زيدا ليقومن وأن زيدا لقائم فلا تكسر أن كما تكسرها في قولك : أشهد إن محمدا لرسول الله.

واعلم أن بكرا ليعلم ذلك ، قال سيبويه : إن هذه اللام دخلت علي جهة الشذوذ.

قال سيبويه : وقد يستقيم في الكلام : إن زيدا ليضرب وليذهب ولم يقع (ضرب) والأكثر علي ألسنتهم كما خبرتك في اليمين ولا يجوز أن تدخل (إن) علي (أن) كما لا يدخل تأنيث علي تأنيث ولا استفهام علي استفهام فحرف التأنيث كذلك ولا يجوز أن يدخل حرف تأكيد علي حرف مثله لا يجوز أن تقول : إن إنك منطلق يسرني تريد : إن انطلقك يسرني.

فإن فصلت بينها فقلت : إن عندي أنك منطلق جاز (2).

ص: 225

1- أكثر ما تزداد "إن" بعد "ما" التآلفية إذا دخلت علي جملة فعلية ، نحو قول التابغة الذبياني : ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي فإن هنا زائدة لتوكيد النفي. أو جملة اسمية كقول فروة بن مسيك : فما إن طَبْنَا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (طَبْنَا : شأننا وعادتنا ، والعلة والسبب) انظر معجم القواعد العربية 2 / 115.

2- هناك مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو : (إنَّ لَكَ) أن لا (تَجُوعَ فيها ولا تُعْري وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها ولا تَضْحِي) (طه : 119) ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما علي الاستئناف أو العطف علي جملة أن الأولي والباقون بالفتح عطفًا علي أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد حتي فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتي إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتي أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعني حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله : أحققاً أنّ جبرتنا استقللوا أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : (لا جرمَ أنّ الله يَعْلَمُ) (النحل : 23) ، فالفتح عند سيبويه علي أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء علي أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ، ومن بعدها مقدرة والكسر علي ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو إني لوزر) أي ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل علي أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد ، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعني واحد فزحلقوا اللام إلي الخبر. انظر شرح الأشموني 1 / 146.

قال الله عز وجل : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى (118) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى) [طه : 118 - 119] ، فإن هي التي فتحت أن وموضع أن في قوله : (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا) وما علمت فيه نصب بأن الأولي كما تقول : إن في الدار لزيدا فحسن إذا فرقت بين التأكيدين.

ومن قرأ : (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ) وجعله مستأنفا كقولك : إن في الدار زيدا وعمرو منطلق ؛ لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده ، فإن قال قائل : من أين؟ قلت في قوله تعالي : (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا) أن الفعل المضارع وقع موقع (حاكم) ولم تقل إن الموضع للفعل وإنما وقع الاسم موقعه بمضارعه له قيل له : لو كان حق اللام أن تدخل علي الفعل وما ضارع الفعل لكان دخولها علي الماضي أولي ؛ لأنه فعل كما أن المضارع فعل ومع ذلك إنها قد تدخل علي الاسم الذي لا يضارع الفعل نحو قولك : إن الله لرينا ، وإن زيدا لأخوك فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل ولا يجوز أن تدخل هذه اللام علي حرف الجزاء لا تقول : إن زيدا ؛ لأن أتاني أكرمه ولا ما أشبه ذلك.

ولا تدخل علي النفي ولا علي الحال ولا علي الصفة ولا علي التوكيد ولا علي الفعل الماضي كما قلنا إلا أن يكون معه (قد).

ولكنّ الثقيلة التي تعمل عمل (إن) يستدرك بها بعد النفي وبعد الإيجاب يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك : ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء وتكلم عمر لكن بكرا لم يتكلم.

ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضا بعد الإيجاب والنفي للاستدراك.

فأما إذا كانت (لكن) عاطفة اسما مفردا علي اسم لم يجز أن تقع إلا بعد نفي لا يجوز أن تقول : جاءني زيد لكن عمرو وأنت تريد عطف عمرو علي زيد.

ص: 227

تقول : إن عبد الله الظريف منطلق ، فإن لم تذكر (منطلق) وجعلت الظريف خبرا رفعته فقلت : إن عبد الله الظريف كما كنت تقول : كان زيد الظريف ذاهبا ، وإذا لم تجي بالذاهب قلت : كان زيد الظريف وتقول : إن فيها زيدا قائما إذا جعلت (فيها) الخبر ونصبت (قائما) علي الحال.

فإن جعلت (قائما) الخبر والظرف (فيها) رفعت فقلت : إن فيها زيدا قائم وكذلك إن زيدا فيها قائم وقائما تقول : إن بك زيدا مأخوذ ، وإن لك زيدا واقف لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن (بك ولكل) لا يكونان خبرا لزيد فلو قلت : إن زيدا بك ، وإن زيدا لك لم يكن كلاما تاما وأنت تريد هذه المعاني ، فإن أردت بأن زيدا لك أي ملك لك وما اشبه ذلك جاز ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب ولو قلت : إن فيك زيدا راغبا لم يصلح وإنما تنصب الحال بعد تمام الكلام وتقول : إن اليوم زيدا منطلق لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن (اليوم) لا يكون خبرا لزيد وتقول : إن اليوم فيك زيد ذاهب فتنصب (اليوم) بإن ؛ لأنه ليس هنا بظرف إذ صار في الكلام ما يعود إليه.

وتقول : إن زيدا لفيها قائما. وإن شئت ألغيت (لفيها) فقلت : إن زيدا لفيها قائم واللام تدخل علي الظرف خبرا كان أو ملغي مقدما علي الخبر خاصة ويدلك علي ذلك قول الشاعر وهو أبو زيد :

إن أمرا خصني عمدا مودته

علي التثائي لعندي غير مكفور

وإذا قلت : إن زيدا فيها لقائم فليس (فيها) إلا الرفع ؛ لأن اللام لا بدّ من أن يكون خبر إن بعدها علي كل حال وكذلك : إن فيها زيدا لقائم وروي الخليل : أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ فقال : هذا علي : إنه بك زيد مأخوذ وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صريم الشكري :

ويوما توافينا بوجه مقسّم

كأن طيبة تعطو إلي وارق السلم (1)

وقال آخر :

ووجه مشرق النَّحر

كأن ثدياه حقّان

لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار.

وزعم الخليل : أن هذا يشبه قول الفرزدق :

فلو كنت ضيّبا عرفت قرابتي

ولكنّ زنجي عظيم المشافر

قال سيبويه : والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا.

قال : والنصب أجود ؛ لأنه لو أراد الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ كقولك : ما أنت صالحا ولكن طالح : وتقول : إن مالا ، وإن ولدا ، وإن عددا أي : إن لهم مالا والذي أضمرت (لهم) وقال الأعشي :

إنّ محلا ، وإن مرتحلا

وإنّ في السفر إذ مضوا مهلا (2)

ص: 229

1- ان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب ؛ لأن لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روي قوله ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو الي وارق السلم بنصب الظبية علي انه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة علي التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية علي أنها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية علي زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية. انظر شرح شذور الذهب 1 / 367.

2- المختار أنّ اسم إنّ معرفة وخبرها نكرة. إذا اجتمع في اسم إنّ وأخواتها وخبرها فالذي يختار أن يكون اسمها معرفة لأنّها دخلت علي الابتداء والخبر ، ولا يكون الاسم نكرة إلا في الشّعر نحو قول الفرزدق : وإنّ حراما أن أسبّ مقاعسا بآبائي السّم الكرام الخضارم الخضارم : جمع خضرم : وهو الجواد المعطاء. وقول الأعشي : إنّ محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضى مهلا المعني : إنّ لنا في الدنيا حلولا ، وإن لنا عنها ارتحالا. انظر معجم القواعد العربية 2 / 125.



وتقول : إن غيرها إبلا وشاء كأنه قال : إن لنا غيرها إبلا وشاء ، وإن عندنا غيرها إبلا وشاء فالذي يضم هذا النحو وما أشبهه ونصبت إبلا وشاء علي التمييز والتبيين كإنتصاب الفارس إذا قلت : ما مثله من الناس فارسا ومثل ذلك قول الشاعر :

يا ليت أيام الصِّبا رواجعا (1)

كأنه قال : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا أو أقبلت رواجعا.

وقال الكسائي : أضمر (كانت) وتقول : إن قريبا منك زيدا إذا جعلت (قريبا) ظرفا ، وإن جعلته اسما قلت : إن قريبا منك زيد فيكون الأول هو الآخر ، وإذا كان ظرفا كان غيره.

وتقول : إن بعيدا منك زيد والوجه : أن تجعل المعرفة اسم إن فتقول : إن زيدا بعيد منك.

قال سيبويه : وإن شئت قلت : إن بعيدا منك زيدا وقلما يكون بعيد منك ظرفا.

وإنما قل هذا لأنك لا تقول إن بعدك زيدا وتقول إن قربك زيدا فالدنوا أشد تمكنا من الظروف من البعد ؛ لأن حق الظرف أن يكون محيطا بالجسم من أقطاره.

وزعم يونس : أن العرب تقول : إن بذلك زيدا أي : إن مكانك زيدا ، وإن جعلت البدل بمنزلة البديل قلت : إن بذلك زيد أي إن بديلك زيد وتقول : إن ألفا في دراهمك بيض إذا جعلت : (بيضا) خبرا ، فإن وصفت بها (ألفا) قلت : إن ألفا في دراهمك بيضا يجوز لك أن

ص: 230

---

1- (لإنّ) و (أنّ) و (ليت) و (لعل) و (كأنّ عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كإنّ زيدا عالم بأنّي كفاء ولكنّ ابنه ذو ضغن) أي حقد. وقس الباقي هذه اللغة المشهورة. وحكي قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله : إذا اسودّ جناح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حرّاسنا أسدا وقوله : يا ليت أيام الصِّبا رواجعا وقوله : كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلما محرّفا انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 139.

تفصل بين الصفة والموصوف وتقول : إن زيدا منطلق وعمرا ظريف فتعطف عمرا علي (إن) ومثل ذلك قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) (1) [لقمان : 27].

وقد رفعه قوم ولم يجعلوا الواو عاطفة علي تأويل (إذ) كقولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك ، أي : لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال فكأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفذت كلمات الله وتقول : إن زيدا منطلق وعمرا فتعطف علي زيد وتستغني بخبر الأول إذ كان الثاني في محل مثل حاله قال رؤية :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصِّيُوفَا

أراد : وإن الصيوف يدا أبي العباس فاكتفي بخبر الأول.

ولك أن ترفع علي الموضع ؛ لأن موضع إن الابتداء فتقول : إن زيدا منطلق وعمرو ؛ لأن الموضع للابتداء وإنما دخلت إن مؤكدة للكلام.

ص : 231

1- لك في هذا العطف وجهان : النصب عطفا علي اسم إن نحو قولك : " إن زيدا منطلق وعمرا مقيم " وعلي هذا قرأ من قرأ والبحر بالفتح من قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) (الآية : 27 سورة لقمان) وقد رفع آخرون : والبحر : والواو للحال. وعلي هذا قول الراجز وهو رؤية بن العجاج : إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوف والوجه الآخر : عطفه علي الابتداء الذي هو اسم إن قبل أن تدخل عليه إن تقول : " إن زيدا منطلق وسعيد. وفي القرآن الكريم مثله : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (الآية : 3 سورة التوبة). وقال جرير : إن الخلافة والنبوّة فيهم والمكرّمات وسادة أطهار وإذا قلت : " إن زيدا منطلق لا عمرو " فتفسيره مع الواو في وجهي النصب والرفع ، واعلم أن لعلّ وكأنّ وليت يجوز فيهنّ جميع ما جاز في " إن " إلا أنّه لا يرفع بعدهن شيء علي الابتداء. ولكنّ بمنزلة " إن " وتقول : " إن زيدا فيها لا بل عمرو " ، وإن شئت نصبت : أي : لا بل عمرا. انظر معجم القواعد العربية 2 / 126.

وتقول : إن قومك فيها أجمعون. وإن قومك فيها كلهم ففي (فيها) اسم مضممر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت : إن قومك ينطلقون أجمعون فإذا قلت : إن زيدا فيها ، وإن زيدا يقول ذلك ثم قلت : نفسه. فالنصب أحسن.

فإذا أردت حملة علي المضممر قلت : إن زيدا يقول ذلك هو نفسه فإذا قلت : إن زيدا منطلق لا عمرو فتفسيره كتفسيره مع الواو في النصب والرفع ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق لا عمرا ، وإن زيدا منطلق لا عمرو ولكن بمنزلة إن وتقول : إن زيدا فيها لا بل عمرو ، وإن شئت نصبت و (لا بل) تجري مجري الواو ولا تقول : إن زيدا منطلق العاقل اللبيب إذا جعلته صفة لزيد ويجوز أن تقول : إن زيدا منطلق العاقل اللبيب فترفع.

قال سيبويه : والرفع علي وجهين : علي الاسم المضممر في (منطلق) كأنه بدل منه كقولك : مررت به زيد يعني أنه يجعله بدلا من المضممر في منطلق.

قال : وإن شاء رفعه علي معني : مررت به زيد إذا كان جواب من هو فتقول : زيد كأنه قيل له من هو فقال : العاقل اللبيب وقد قرأ الناس هذه الآية علي وجهين : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَنْزِلُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ) [سبأ : 48] وعلام الغيوب (1).

وتقول : إن هذا أخاك منطلق فتنصب أخاك علي ضربين من التقدير : علي عطف البيان وهو كالصفة وعلي البدل فمن قال هذا قال : إن الذي رأيت أخاك ذاهب ولا يكون الأخ صفة (الذي) ؛ لأن أخاك أخص من الذي ، فلا يكون صفة وإنما حق الصفة أن تكون أعم من الموصوف.

قال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا علي إلغاء (كان).

ص : 232

---

1- قرأ عيسى بن عمر : علام الغيوب علي أنه بدل ؛ أي قل : إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق ، قال أبو إسحاق : والرفع من جهتين علي الموضع ؛ ؛ لأن الموضع رفع ، وعلي البدل مما في (يقذف) ، قال أبو جعفر : وفي الرفع وجهان آخران : يكون خبرا بعد خبر ، ويكون علي إضمار مبتدأ. وزعم الفراء : أن الرفع في مثل هذا أكثر في كلام العرب إذا أتى بعد خبر (إن) ، ومثله : (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ). [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : 3 / 242].

قال سيويوه : وسألت الخليل عن قوله : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) و (وَيَكَاَنَّهُ اللَّهُ) [القصص : 82] فزعم : أنها وي (1) مقصولة من (كأن) والمعني وقع علي أن القوم انتبهوا فتكلموا علي قدر علمهم أو نبهوا فقبل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم.

قال : وأما المفسرون فقالوا : (ألم تر أن الله) وقال زيد بن عمرو بن نفيل : [الخفيف]

سألتاني الطلاق إذ رأتاني

قل مالي قد جتتاني بنكر

ويكأن من يكن له نشب يحب

ومن يفتقر يعيش عيش ضر (2)

قال : وناس من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك : أن معناه معني الابتداء فيري أنه قال هم كما قال زهير :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (3)

ص : 233

1- اسم الفعل المرتجل : هو ما وضع من أول الأمر كذلك ك" هيهات" بمعني بعد ، و" أوه" بمعني أتوجع و" أف" بمعني أتضجر. و" وي" بمعني أعجب قال تعالي : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (الآية : 82 سورة القصص). أي أعجب لعدم فلاح الكافرين ، ومثلها "واها" و" وا" قال أبو النجم : واها لسلمي ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها انظر معجم القواعد العربية 2 / 45.

2- ذهب أبو عمرو بن العلاء إلي أن الأصل ويك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن. وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك ؛ لأن والصحيح الأول. قال سيويوه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مقصولة من كأن ، ويدل علي ما قاله قول الشاعر : وي كأن من يكن له نشب يح بب ومن يفتقر يعيش عيش ضر انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 273.

3- قد يحذف حرف الجرّ - غير ربّ - ويبقي عمله ، وهو ضربان : سماعي غير مطّرد كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت؟ قال : خير عافاك الله ، التقدير : علي خير ، كقوله : وكريمة من آل قيس ألفتة حتّي تبذح فارتقي الأعلام (التاء في كريمة : للمبالغة ، ألفتة : أعطيته ألفا ، "تبذح" تكبر ، "الأعلام" الجبال ، والشاهد : كسر الأعلام بحرف جر محذوف وهذا شاذ إن صحّت القافية. قياسي مطّرد في مواضع أشهرها : 1- لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو : " الله لأفعلنّ كذا" أي والله. 2- بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ نحو : " بكم

درهم اشترت" أي من درهم. 3- لام التعليل إذا جرّت "كي" وصلتها نحو : " جئت كي تكرمني" إذا قدرّت "كي" تعليلية أي لكي تكرمني.

4- مع "أنّ" و" أن" نحو "عجبت أنّك قادم" و" أن قدمت" أي من أنّك قادم ومن أن قدمت. 5- المعطوف علي خبر "ليس وما الحجازية" الصالح لدخول الجارّ كقول زهير : بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً فخفف " سابق" (ورواية الديوان : سابقا بالنصب فلا تصلح شاهدا) علي توهم وجود الباء في مدرك. ومثاله في " ما الحجازية" ما زيد عالما ولا متعلّم" (والغالب في هذا وأمثاله السماع فقط). أي التقدير : ما زيد بعالم ولا متعلّم. 6- متعلّق الجارّ والمجرور والظرف : لا- بدّ لكلّ من الجارّ والمجرور والظرف من

متعلّق يتعلّق به ؛ لأنّ الجارّ يوصل معني الفعل إلي الاسم ، والظرف لا بدّ له من شيء يقع فيه ، فالموصل معناه إلي الاسم ، والواقع في الطرف هو المتعلّق العامل فيهما ، وهو : إمّا فعل أو ما يشبهه من مصدر ، أو اسم فعل ، أو وصف ولو تأويلا نحو : ( وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ) (الآية : 3 سورة الأنعام). فالجارّ متعلّق بلفظ الجلالة ، لتأويله بالمعبود ، أو المسمّي بهذا الاسم ومثله قوله تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ) (الآية : 84 سورة الزخرف) في السماء متعلق ب " إله " ؛ لأنه بمعني معبود.

فأضمر الباء وأعلمها ، وأما قولهم : (والصابتون) فعلي التقديم والتأخير كأنه ابتداء فقال : والصابتون بعد ما مضى الخبر قال الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم

بغاة ما بقينا في شقاق

كأنه قال : فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك.

وتقول : إن القائم أبوه منطلقه جاريتيه نصبت القائم بإن ورفعت الأب بفعله وهو القيام ورفعت (منطلقه) ؛ لأنه خبر إن ورفعت الجارية بالإنطلاق ؛ لأنه فعلها.

ص: 234

ويجوز أن تكون الجارية مرفوعة بالابتداء وخبرها : (منطقة) والجملة خبر (إن) فيكون التقدير : إن القائم أبوه جاريتة منطقة إلا أنك قدمت وأخرت ويقول : إن القائم وأخوه قاعد فترفع الأخ بعطفك إياه علي المضممر في (قائم) والوجه إذا أردت أن تعطفه علي المضممر المرفوع أن تؤكد ذلك المضممر فتقول : إن القائم هو وأخوه قاعد.

وإنما قلت : (قاعد) ؛ لأن الأخ لم يدخل في (إن) وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك : إن الذي قام مع أخيه قاعد ونظير ذلك أن المتروك هو وأخوه مريضين صحيح ولو أردت أن تدخل الأخ في (إن) لقلت : إن المتروك مريضا وأخاه صحيحان وتقول : إن زيدا كان منطلقا نصبت زيدا (يان) وجعلت ضميره في (كان).

وكان وما عملت فيه في موضع خبر (إن) ، وإن شئت رفعت (منطلقا) علي وجهين :

أحدهما : أن تلغي (كان) وقد مضي ذكر ذلك.

والوجه الثاني : أن تضم المفعول به في (كان) وهو قبيح وتجعل منطلقا اسم (كان) فكأنك قلت : إن زيدا كأنه منطلق.

وقبحه من وجهين :

أحدهما : حذف الهاء وهو كقولك : إن زيدا ضرب عمرو تريد : ضربه.

والوجه الآخر : أنك جعلت منطلقا هو الاسم (لكان) وهو نكرة وجعلت الخبر الضمير وهو معرفة فلو كان : إن زيدا كان أخوك تريد : كأنه أخوك كان أسهل وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء وتقول : إن أفضلهم الضارب أخا له كان صالحا فقولك : كان (صالحا) صفة لقولك : (أخا له) ؛ لأن النكرات توصف بالجملة ولا- يجوز أن تقول : إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحا فتجعل : (كان صالحا) صفة لأخيه وهو معرفة ، فإن قال قائل : فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك علي أن تجعله حالا فذاك قبيح والأخفش يجيزه علي قبحه وقد تأولوا علي ذلك قول الله تعالى : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء : 90] وتأويل ذلك عند أبي العباس : علي الدعاء وأنه من الله تعالى إيجاب عليهم.

ص: 235

وقال : القراءة الصحيحة التي جل أهل العلم عليها إنما هي : (أو جاؤكم حصرة صدوركم).

وقال الأخفش : أقول : إن في الدار جالسا أخواك فانصب (جالسا) (بان) وارفع (الأخوين) بفعلهما واستغني بهما عن خبر (إن) كما أقول : أذهب لأخواك فارفع (أذهب) بالابتداء وأخواك بفعلهما واستغني عن خبر الابتداء لأن. خبر الابتداء إنما جيء به ليتم به الكلام.

قال : وكذلك تقول : إن بك واثقا أخواك ، وإن شئت (واثقين أخواك) فجعلت (واثقين) اسم (إن) ولا يجوز : أن بك واثقين أخويك فتنصب (واثقين) علي الحال ؛ لأن الحال لا يجوز في هذا لأنك لا تقول : إن بك أخويك ، وتسكت وتقول : إن فيها قائما أخواك ، وإن شئت قائمين أخويك فتنصب أخويك (بأن) وقائمين علي الحال وفيها خبر (إن) وهو خبر مقدم ، وإذا ولي (قائم) إن ولم يكن بينهما ظرف لم يجز توحيد عند الكوفيين وصار اسما لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن ، وذلك قولك : إن قائمين الزيدان ، وإن قائمين الزيدون.

وأجاز الفراء : إن قائما الزيدان ، وإن قائما الزيدون علي معني إن من قام الزيدان ، وإن من قام الزيدون.

وأجاز البصريون إن قائما الزيدان والزيدون علي ما تقدم ذكره.

ولا يجيز الكوفيون : إن آكلا زيد طعامك إذا كان المنصوب بعد زيد وهذا جائز عند البصريين ، فإن قلت : إن آكلا طعامك زيد كانت المسألة جائزة في كل قول وكذلك كل منصوب من مصدر أو وقت أو حال أو ظرف ، فإن قلت : خلفك آكلا زيد استوي القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت : إن خلفك آكلا زيد طعامك ولك أن تؤخر (آكلا) والظروف من الزمان في ذا كالظروف في المكان.

والفراء يجيز : إن هذا وزيد قائمان ، وإن الذي عندك وزيد قائمان وإنك وزيد قائمان إذا كان اسم (إن) لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا وما ذكرناه في هذه المسائل وعلي ذلك يشدون هذا البيت :



1- إذا دخلت اللام علي الفصل أو علي الاسم المتأخر لم تدخل علي الخبر ، فلا يجوز أن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفي الدار لزيدا ، ولا إن في الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة (بذي الحروف مبطل إعمالها) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول علي الفعل فوجب إهمالها لذلك ، نحو إنما زيد قائم ، وكأنما خالد أسد ، ولكنما عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وقد يبقي العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله : قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلي حمامتنا أو نصفه فقد يروي بنصب الحمام علي الإعمال ورفع علي الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلي جوازه فيها قياسا ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله : وقد يبقي العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزلت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول علي الفعل نحو : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ) (الأنبياء : 108) ، (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَيَّ الْمَوْتِ) (الأنفال : 6) ، وقوله : فو الله ما فارقتكم قليلا لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون وقوله : أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاعت لك التار الحمار المقيدا بخلاف ليت فإنها باقية علي اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلي وجوب الإعمال في ليتما ، وهو يشكل علي قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع (وجائز) بالإجماع (رفعك معطوفا علي منصوب إن) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو إن زيدا آكل طعامك وعمرو ، ومنه : فمن يك لم ينبج أبوه وأمه فإن لنا الأمّ النجبية والأب (وأن) المفتوحة علي الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو : (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَيَّ النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (التوبة : 3) ، (من دون ليت ولعل وكان) حيث لا- يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معني الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وخففت إن) المكسورة (فقلّ العمل) وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو : (وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) (يس : 32) ، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا) ليوفيهم (هود : 111) (وتلزم اللام إذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين أن النافية ولهذا تسمي اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس. انظر شرح شذور الذهب 1 / 150.

فيرفع (قيارا) وينصب وكذلك لو قال : الغريبان فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء.

والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكني ، فإن نعت اسم إن أو أكدته أو أبدلت منه فالنصب عندنا لا يجوز غيره وإنما الرفع جاء عندنا علي الغلط.

وقد قال الفراء : يجوز أن تقول : إنهم أجمعون قومك علي الغلط لما كان معناه : هم أجمعون قومك وإنه نفسه يقوم يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون علي الأشياء الشاذة.

وقال قوم : إن الإختيار مع الواو التثنية في قولك : إن زيدا وعمرا قائمان ويجوز : قائم مع ثم والفاء التوحيد ويجوز التثنية يجوز : لأن زيدا ثم عمرا قائم وقائمان. وإن زيدا فعمرا قائم وقائمان.

ومع (أو) (ولا) التوحيد لا غير أن الخبر عن أحدهما خاصة دون الآخر.

واعلم أن الهاء التي تسمي المجهولة في قولك : إنه قام بكر وفي كل موضع تستعمل فيه فهي موحدة لا ينسق عليها ولا تكون منها حال منصوبة ولا توكيد ولا توث ولا تثني ولا تجمع ولا تذكر وما بعدها مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل.

وقوم يقولون : إنها إذا كانت مع مؤنث أنثت.

وذكرت نحو قولك : إنه قائمة جاريتك وإنها قائمة جاريتك.

وقالوا إذا قلت : إنه قائم جواريك ذكرت لا غير ، فإن جئت بما يصلح للمذكر والمؤنث أنثت وذكرت نحو قولك : إنه في الدار جاريتك وإنها في الدار جاريتك.

وحكي عن الفراء أنه قال : لا أجزى : إنه قام ؛ لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين لإسم وخبر وكان يجيز فيما لم يسم فاعله : إنه ضرب وقال : لأن الضمة تدل علي آخر.

والكسائي يجيز : إنه قام قال : والبغداديون إذا وليت أن النكرات أضمرها والهاء ولم تضر الهاء إلا صفة متقدمة ، وإن جاؤوا بعدها بأفعال يعنون بالأفعال أسم الفاعل أتبعوها إذا كانت نكرة ورفعوها إذا كانت معرفة كقولهم : إن رجلا قائما ، وإن رجلا أخوك ، وإذا

أضمرُوا الخبر لم ينسَقُوا عليها بالمعرفة فلا يقولون : إن رجلاً وزيداً ؛ لأن خبر المعرفة لا يضمّر عندهم ويقولون : كل أداة ناصبة أو جازمة لا تدخل عليها اللام مع (إن) ، فإن كانت الأداة لا تعمل شيئاً دخلت اللام عليها.

وقد أجاز الفراء حذف الخبر في : (إن الرجل) ، وإن المرأة ، وإن الفأرة ، وإن الذبابة ولا يجيزه إلا بتكرير (إن).

ويقولون : (ليت) تنصب الأسماء والأفعال أي : الأخبار نحو : ليت زيدا قائماً وقال الكسائي : أضمرت : (كان).

وقالوا : (لعل) تكون بمعنى : (كي) وبمعني : خليق وبمعني : ظننت وقالوا : والدليل علي ظننت أن تجيء بالشيئين والدليل علي (عسي) أن تجيء بأن وقالوا : (ليت) قد ذهب بها إلي (لو) وأولوها الفعل الماضي وليتني أكثر من ليتي ولعلي أكثر من لعلي وإنني وإنني سواء.

وذكر سيويوه : لهنك لرجل صدق قال : وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها في (إن) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولك : هرقت.

ولحقت هذه اللام (إن) كما لحقت (ما) حين قلت : (إن زيدا لما لينطلقن فلحقت) اللام في اليمين والثانية لام (إن) وفي : لما لينطلقن اللام الأولى : لام (لئن) والثانية : لام اليمين.

والدليل علي ذلك النون التي معها.

وقال : قول العرب في الجواب إنه فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت : إن يا فتى.

واعلم أن (إنّ واخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه ؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد ، وذلك قولك : إن زيدا فافهم ما أقول رجل صالح ، وإن عمراً والله ظالم ، وإن زيدا هو المسكين مرجوم ؛ لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلي ذلك يتأول قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (30) أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ [الكهف : 31] فأولئك هو الخبر.

ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تجاب باللام يقولون : هي بمنزلة (ما) وإلا وقد قال الفراء : إنها بمنزلة (قد) وتدخل أبدا علي آخر الكلام نحو قولك : إن زيدا لقائم تريد : ما زيد إلا قائم وقد قيل : إنه يريد : قد قام زيد وكذلك : إن ضرب زيد لعمرا ، وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول : هي مع الأسماء والصفات يعني بالصفات والظروف إن المثقلة خففت ومع الأفعال بمعني ما وإلا وقال الفراء : كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا : وقد حكى : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه وقد حكى مع الأسماء وأنشدوا :

فقلت إن القوم الذي أنا منهم

لأهل مقامات وشاء وجامل

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك : إن ظننت زيدا لفي الدار قائما ، فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها ، وإن كان من صلة (قائم) دخلت اللام علي (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل علي ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا تري أنه لو خلا الكلام من (ظننت) : كان زيد في الدار قائما فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال والعامل فيه (في الدار) فهو من صلة (في الدار) فاستقبحوا أن يدخلوا اللام علي (قائم) ؛ لأنه من صلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان علي هذا المذهب وكذلك صلة الثاني في قولك : إن ضربت رجلا لقائما لا يدخلون عليها اللام و (قائما) صلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز : إن زال زيد قائما ؛ لأنه لا يجوز زال زيد لقائما وتقول : إن كان زيد لقائما.

ألف إن تكسر (1) في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز لأنها إنما تشبه فعلاً داخلاً على جملة وتلك الجملة

ص: 241

1- يجوز كسر همزة "إن" وفتحها في تسعة مواضع : 1- أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الآية : 54 سورة الأنعام) قرئ بكسر "إن" وفتحها ، فالكسر علي معني : فهو غفور رحيم ، والفتح علي تقدير أنها ومعمولها مفرد خبره محذوف ، أي فالغفران والرَّحمة حاصلان. 2- أن تقع بعد "إذا" الفجائية كقول الشاعر وأنشده سيويه : وكنت أري زيدا كما قيل سيّدا إذا أنه عبد القفا واللهازم (" أري" بضم الهمزة : بمعني أظن يتعدي إلي اثنين و" اللهازم" جمع لهزمة بكسر اللام : طرف الحلقوم فكسر "إن" علي معني " فإذا هو عبد القفا" والفتح علي معني " فإذا العبودية" أي حاصلة. 3- أن تقع في موضع التعليل ، نحو : (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ ذَٰلِكَ نَدْعُوهُ) أنه (قرأ نافع والكسائي بفتح "أن" علي تقدير لام العلة ، وقرأ الباقون بالكسر ، علي أنه تعليل مستأنف) (هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ) (الآية : 28 سورة الطور) ومثله قوله تعالي : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) (الآية : 103 سورة التوبة) ومثله " لبيك إنَّ الحمد والتَّعْمة لك" بفتح "إن" وكسرها. 4- أن تقع بعد فعل قسم ، ولا لام بعدها كقول رؤبة : أو تحلفي بربك العليّ إنّي أبو ذيّالك الصّبيّ يروي بكسر "إنّ" وفتحها ، فالكسر علي الجواب للقسم (والبصريون يوجبونه) والفتح بتقدير "علي أي" و"أنّ" مؤوَّلة بمصدر عند الكسائي والبغداديين. 5- أن تقع خبراً عن قول ، ومخبراً عنها بقول (المراد من القول الأول : لفظ القول والمراد بالثاني : أن اللفظ مما يقال قولاً مثلاً : ، " إنني أحمد الله" فإنها تقال قولاً- عملاً ، بخلاف " إنني مؤمن" فالإيمان تصديق بالقلب لا قول باللفظ. ) ، والقائل واحد ، نحو " قولي إنني أحمد الله" بفتح إنّ وكسرها فإذا فتحت فعلي مصدرية" قوليط؟؟ أي قولي حمداص؟؟ لله ، وإذا كسرت فعلي معني المقول ، أي " مقولي إنني أحمد الله" فالخبر علي الأول : مفرد ، وعلي الثاني جملة مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ في المعني. ولو انتفي القول الأوّل وجب فتحها نحو" عملي أنّي أحمد الله" ولو انتفي القول الثاني وجب كسرها نحو" قولي إنني مؤمن". فالقول الثاني " إنني مؤمن" والإيمان لا يقال ؛ لأنه عقيدة في القلب. ولو اختلف القائل وجب كسرها نحو : " قولي إنّ هشاماً يسّبح ربّه". 6- أن تقع بعد "واو" مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ) (قرأ نافع وأبو بكر بكسر "إن" إمّا علي الاستئناف ، وإمّا بالعطف علي جملة" إن" الأولى ، وقرأ الباقون بالفتح عطفاً علي "ألا - تجوع" والتقدير : إنّ لك عدم الجوع وعدم الظمأ. (لا تظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصَّحِي) (الآية : 119 - 120 سورة طه) 7- الأكثر أن تكسر "إن" بعد حتي ، وقد تفتح قليلاً إذا كانت عاطفة ، تقول : " عرفت أمورك حتي أنّك حسن الطويّة" كأنك قلت : عرفت أمورك حتّي حسن طويّتك ، ثمّ وضعت أنّ في هذا الموضع. 8- أن تقع بعد "أما" (انظر "أما" في حرفها) نحو" أما إنّك مؤدّب" فالكسر علي أنّها حرف استفتاح بمنزلة"ألا" والفتح علي أنّها بمعني "أحقاً" وهو قليل. 9- أن تقع بعد" لا جرم" (انظر" لا جرم" في حرفها) والغالب الفتح نحو (لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ) (الآية : 23 سورة النحل) فالفتح علي أنّ جرم فعل ماض معناه وجب و" أنّ" وصلتها فاعل ، أي وجب أنّ الله يعلم ، و" لا" زائدة ، وإمّا علي أنّ" لا جرم" ومعناها" لا بدّ" و" من" بعدهما مقدّرة ، والتقدير : لا بدّ من أنّ الله يعلم. انظر معجم القواعد العربية 2 / 122.

مبتدأ وخبر والجملة التي بعد (إنّ) لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف ألا تري أنك تقول : إن عمرا منطلق فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه فتقول : عمرو منطلق ويصلح أن يقع الفعل موقع المتبدا فتقول : انطلق عمرو وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب لأنها غير مبنية علي شيء.

و (إنّ) المكسورة تكون مبتدأة ولا يعمل فيها ما قبلها وهي كلام تام مع ما بعدها وتدخل اللام في خبرها ولا تدخل اللام في خبر (إن) إذا كانت (إن) محمولة علي ما قبلها.

واللام إذا وليت الظن والعلم علقت الفعل فلم تعمل نحو قولك : قد علمت إن زيدا لمنطلق وأظن إن زيدا لقائم فهذا إنما يكون في العلم والظن ونحوه.

ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال لا تقول : وعدتك إنك لخارج إنما تدخل في الموضع الذي تدخل فيه أيهم فتعلق الفعل ألا تري أنك تقول : قد علمت أيهم في الدار وكل موضع تقع فيه (إن) بمعني اليمين وصلة القسم فهي مكسورة فمن ذلك قولهم إذا أرادوا معني

اليمين : أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك وهؤلاء الذين إن أجبتهم لأشجع من شجعانكم قال الله تعالى : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) [القصص : 76] (فإن) تدخل صلة (للذي) ؛ لأن صلة الذي لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف جر.

فإذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضا مكسورة لأنك تحكي الكلام مبتدأ والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه تقول : قال عمرو : إن زيدا خير منك.

قال سيبويه : كان عيسى يقرأ هذا الحرف : (فدعا ربّه إني مغلوب) [القمر : 10]. أراد أن يحكي كما قال : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ) [الزمر : 3] كأنه قال والله اعلم قالوا : ما نعبدهم فعلي هذا عندي قراءة : (فدعا ربّه إني مغلوب) أي : دعا ربه فقال : إني مغلوب.

وتكسر أيضا بعد إلا في قولك : ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي ؛ لأنه ليس هنا شيء يعمل في (إن) ولا يجوز أن تكون عليه.

قال : قال سيبويه : ودخول اللام هاهنا يدل على أنه موضع ابتداء.

قال الله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (1) [الفرقان : 20] ، فإن زال ما بعد إلا عن الابتداء وبنيته علي شيء فتحت تقول : ما غضبت عليك إلا- أنك فاسق كأنك قلت : إلا لأنك فاسق ، وأما قوله تعالى : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ) [التوبة : 54].

ص: 243

1- في باب الحصر بالتقي وإلا ، بمعنى الأمثلة الآتية تقول : " ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لنا" ؛ لأنه ليس ههنا شيء يعمل فيان ولا يجوز أن تكون أن ، وإنما تريد أن تقول : ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لنا. وقال سبحانه : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (الآية : 20 سورة الفرقان) ومثل ذلك كثير : ما أعطيني ولا سألتهما إلا واني لحاجزي كرمي وبغير معني ما تقدّم من الحصر تقول : " ما غضبت عليك إلا أنك فاسق" وهذا بفتح همزة أن. انظر معجم القواعد العربية 2 / 122.

فإنما حملة علي (منعهم) أي : ما منعهم إلا أنهم كفروا فموضع : أنهم كفروا رفع أي : ما منعهم لا كفرهم فلما صار لها موضع فتحت.

و (حتي) : تبدأ بعدها الأسماء وهي معلقة لا تعمل في (إن) ، وذلك قولك : قد قاله القوم حتي إن زيدا يقوله : وانطلق الناس حتي إن عمرا لمنطلق.

وأحال سيبويه أن تقع المفتوحة هاهنا وكذلك إذا قلت : مررت فإذا إنّه يقول ذاك قال : وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرتك به :

وكنت أري زيدا كما قيل سيذا

إذا إنّه عبد القفا واللهازم (1)

وإذا ذكرت (إن) بعد واو الوقت كسرت ؛ لأنه موضع ابتداء نحو قولك : رأيت شابا وإنه يومئذ يفخر.

ص: 244

---

1- يجوز فتح إن وكسرهما إذا وقعت بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن زيدا قائم فمن كسرهما جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا قيام زيد أي ففي الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فإذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قوله : وكنت أري زيدا كما قيل سيذا إذا أنه عبد القفا واللهازم انظر شرح ابن عقيل 1 / 356.



أن المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر وهي تجعل الكلام : شأننا وقصة وحديثنا ألا تري أنك إذا قلت : علمت أنك منطلق فإنما هو : علمت انطلاقتك فكأنك قلت : علمت الحديث ويقول القائل : ما الخبر فيقول المجيب : الخبر أن الأمير قادم.

فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنية علي قبلها لا تريد بها الابتداء تقول : بلغني أنك منطلق (فأن) في موضع اسم مرفوع كأنك قلت : بلغني انطلاقتك وتقول : قد عرفت أنك قادم (فأن) في موضع اسم منصوب كأنك قلت : عرفت قدومك وتقول : جئتك ؛ لأن كريم (فأن) في موضع اسم مخفوض كأنك قلت : جئت لكرمك.

و (أن) إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل. وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم والفعل لا يعمل في الفعل فلذلك لا يعمل الفعل في (إن) المكسورة ويعمل في (أن) المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر والمصدر اسم.

قال سيبويه : يقبح أن تقول : أنك منطلق بلغني أو عرفت.

وإنما استقبح ذلك ، وإن أردت تقديم الفعل لامتناعهم من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة (أن) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر.

وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أن) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها.

فأما (أن) الخفيفة التي تنصب الفعل فإنها يبتدأ بها ؛ لأن الفعل صلة لها وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل ولا يلي أن الخفيفة الناصبة للفعل إلا الفعل و (أنّ) الشديدة ليست كذلك ؛ لأنه لا يليها إلا الاسم وهي بعد للتأكيد كما إن (إن) المكسور للتأكيد تقول : إن يقوم زيد خير لك ولا- يجوز : أن زيد قائم خير لك قال الله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة : 184] وتقول : ليت أن زيدا منطلق فأصل هذا الابتداء والخبر فينوب عن خبر (ليت) ولا يجوز : أن يقوم زيد حتي يأتي بخبر وأنت مع (أن) تلفظ بالفعل ومع (أن) المشددة قد يجوز أن لا تلفظ بالفعل نحو قولك : قد علمت أن زيدا أخوك والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة

لا تقع فيها (إن) المكسورة فمتي وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أن المعني والتأويل مختلف (1).

وإذا وقعت أن موقع المصدر الذي تدخل عليه لام الجر فتحتها نحو: جئتكَ أنك تريد الخير، ويقول الرجل للرجل: لم فعلت ذلك فيقول: لم أنه ظريف، تريد: لأنه.

قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [المؤمنون: 52] فقال: إنما هو علي حذف اللام، وقال عز وجل: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) [هود: 25] إنما أراد: بأني، وإذا عطفت (إن) علي أن وقد عمل في الأولي الفعل فتحتها فتحت المعطوف أيضا إلا أن تريد أن تستأنف ما بعد حرف العطف وتأتي بجملة نحو قولك: قد عرفت أنه ذاهب ثم إنه معجل فتحت الثانية؛ لأن (عرفت) قد عمل فيها وتقول قد عرفت أنه منطلق ثم إنني أخبرتك أنه معجل لأنك ابتدأت (بأني).

وإن جئت بها بعد واو الوقت كسرت كما أخبرتك وتقع بعد (لو) مفتوحة فتقول: لو أنك في الدار لجئتكَ.

قال سيبويه: (فأن) مبنية علي (لو) كما كانت مبنية علي (لولا) تقول: لو لا أني منطلق لفعلت (فأن) مبنية علي (لولا) كما تبني عليها الأسماء وقال في لو كأنك قلت: لو ذاك وهذا تمثيل، وإن كانوا لا يبنون علي (لو) غير أن كما كان (تسلم) في قولك بذني تسلم في موضع اسم.

ص: 246

1- أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها علي وجه يبين فيه الضعف. وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومما يوجب مزيتها علي المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وإن يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا- ولم يكن) ذلك الفعل (دعا ولم يكن تصريفه ممتعا فالأحسن) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (بقد) نحو: (وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا) (المائدة: 113). انظر شرح الأشموني 1 / 153.

قال أبو العباس رحمه الله : إن (لو) إنما تجيء علي هيئة الجزاء فإذا قلت : لو أكرمتني لزررتك فلا بد من الجواب ؛ لأن معناها : إن الزيارة امتنعت لإمتناع الكرامة فلا بد من الجواب ؛ لأنه علة الإمتناع و (إن) المكسورة لا يجوز أن تقع هنا كما لا يجوز أن تقع بعد حروف الجزاء لأنها إنما أشبهت الفعل في اللفظ والعمل لا في المعني و (أن) المفتوحة مع صلتها مصدر في الحقيقة فوقعها علي ضربين :

أحدهما : أن المصدر يدل علي فعله فيجري منه ويعمل عمله فقد صح معناها في هذا الوجه.

فإن قال قائل إذا قلت : لو أنك جنتني لأكرمتك فلم لا تقول : لو مجيتك لأكرمتك قيل له : لأن الفعل الذي قد لفظت به من صلة (أن) والمصدر ليس كذلك ألا تري أنك تقول :

ظننت أنك منطلق فتعديه إلي (أن) وهي وصلتها اسم واحد ؛ لأنه قد صار لها اسم وخبر فدللت بهما علي المفعولين وغيرهما من الأسماء لا بد معه من مفعول ثان.

والوجه الآخر : أن الأسماء تقع بعد (لو) علي تقديم الفعل الذي بعدها فقد وليتها علي حال ، وإن كان ذلك من أجل ما بعدها فلذلك وليتها (أن) لأنها اسم وامتنعت المكسورة لأنها حرف جاء لمعني التوكيد والحروف لا تلي (لو) فمما وليها من الأسماء قوله تعالي : (قُلْ لَوْ أَنُّنْم تَمَلِكُون) [الإسراء : 100].

وقال جرير :

لو غيركم علق الزبير بحبله

أدي الجوار إلي بني العوام

وفي المثل : لو ذات سوار لطممتي (1).

ص : 247

1- تختص "لو" مطلقا بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلا : اسم معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده ، إما مرفوع كقول الغطمش الضبي :  
أخلا ي لو غير الحمام أصابكم عتبت ولكن ما علي الدهر معتب وقولهم في المثل : " لو غير ذات سوار لطممتي " (قاله حاتم الطائي ، وكان قد أسر فلطمته جارية من جواري الحي الذي أسر فيه ، ويضرب للوضيح يهين الشريف). أو منصوب نحو " لو محمدا رايته أكرمته " ، أو خبر ل " كان " محذوفة مع اسمها نحو " التمس ولو حاتما من حديد " أي ولو كان الملتمس خاتما ويليه كثيرا " أن " وصلتها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (الآية : 5 سورة الحجرات). والمصدر المؤول فاعل ب " ثبت " مقدر ، أي ولو ثبت صبرهم ، ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل : ما أنعم العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم أي لو ثبتت حجرته. انظر معجم القواعد العربية 4 / 38.

وكذلك : لو أنك جئت أي : لو وقع مجيئك ؛ لأن المعني عليه.

قال سيبويه : سألته - يعني : الخليل - عن قول العرب : ما رأيته مذ أن الله خلقني؟

فقال : إن في موضع اسم كأنك قلت : مذ ذاك ، فإن كان الفعل أو غيره يصل باللام جاز تقديمه وتأخيرها ؛ لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعني ، وذلك نحو قول تعالى : (وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) [الجن : 18] أي : ولأن المساجد وإنما جاز ذلك ؛ لأن اللام مقدره قبل (أن) وهي العاملة في (أن) لا الفعل وكل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (إنما) وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن ما ابتدئ بعد الذي صلة له ول تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملا فيما بعده فمن ذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ) [الأنبياء : 108].

فلو قلت : يوحى إلي أن إلهكم إله واحد كان حسنا فأما إنما مكسورة فلا تكون اسما وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغي مثل : أشهد لزيد خير منك.

والموضع الذي لا يجوز أن يكون فيه (أن) لا تكون (إنما) إلا مبتدأة مكسورة مثل قولك : وجدتك إنما أنت صاحب كل خني لأنك لو قلت : وجدتك أنك صاحب كل خني لم يجز.

(وإنما وأن) يصيران الكلام : شأنا وقصة وحديثا ولا يكون الحديث الرجل ولا زيدا ولا ما أشبه ذلك من الأسماء.

ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثا وقصة تقول : بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون فقولك : (أنهم منطلقون) هو الحديث.

وقد تبدل من شيء ليس هو الحديث ولا القصة لإشتمال المعني عليه نحو قول عز وجل: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) (1) [الأنفال : 7].

(فإن) مبدلة من إحدى الطائفتين موضوعة في مكانها كأنك قلت : وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم وهذا يتضح إذا ذكرنا البدل في موضعه إن شاء الله.

ص: 249

1- يجب الفتح في ثمان مسائل : إحداها : أن تقع فاعلة نحو (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) أي إنزلنا. الثانية : أن تقع نائبة عن الفاعل نحو (وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ) (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ). الثالثة : أن تقع مفعولا لغير القول نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ). الرابعة : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً). الخامسة : أن تقع في موضع خبر عن اسم معني نحو اعتقادي أنك فاضل. السادسة : أن تقع مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ). السابعة : أن تقع مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ). الثامنة : أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) ونحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) فإنها في الأولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو إحدى. انظر شرح شذور الذهب 1 / 269.

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعني مختلف

تقول : إِمَّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَإِمَّا أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ . فَتَفْتَحُ وَتَكْسِرُ .

قال سيبويه : وسألت الخليل عن ذاك فقال : إذا فتحت فإنك تجعله كقولك : حقا أنه منطلق ، وإذا كسرت فكأنه قال : إلا أنه ذاهب .

وتقول : أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله إنه ذاهب .

وأما والله أنه ذاهب كقولك : إلا أنه والله ذاهب .

قال : وسألته عن قوله تعالى : ( وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ) (1) [الأنعام : 109] ما يمنعه أن يكون كقولك : ما يدريك أنه يفعل فقال : لا يحسن ذافي هذا

ص: 250

1- اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جل وعز : ( وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا ) . فقرأ ابن كثير : ( وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا ) مكسورة الألف . قرأ أبو عمرو بالكسر أيضا ، غير أن أبو عمرو كان يختلس حركة الراء من : ( يُشِيرُكُمْ ) . وقرأ نافع ، وعاصم في رواية حفص ، وحمزة ، والكسائي - وأحسب ابن عامر - : ( أَنَّهَا ) بالفتح . وأما أبو بكر بن عياش فقال يحيى عنه : لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ أفتحا أم كسرا؟ وقال حسين الجعفي ، عن أبي بكر ، عن عاصم : إنها مكسورة ، أخبرني به موسى بن إسحاق ، عن هارون بن حاتم ، عن حسين الجعفي بذلك ، وحدثني موسى بن إسحاق ، عن أبي هشام محمد بن يزيد ، قال : سمعت أبا يوسف الأعشي قرأها علي أبي بكر : إنها كسرا ، ( لا يُؤْمِنُونَ ) بالياء ، وكذلك روي داود الأودي أنه سمع عاصما يقرأها : إنها كسرا . قال سيبويه : سألته - يعني : الخليل - عن قوله عز وجل : ( وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ) ما منعها أن تكون كقولك : ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال : لا يحسن ذلك في هذا الموضع ، إنما قال : ( وَمَا يُشِيرُكُمْ ) ، ثم ابتداء فأوجب ، فقال : ( أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ) ، ولو قال : ( وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا ) كان ذلك عنه عذرا لهم ، وأهل المدينة يقولون : ( أَنَّهَا ) ، فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : انت السوق أنك تشتري لنا شيئا ؛ أي : لعلك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون [الحجة للقراء السبعة : 377/3] .

الموضع إنما قال : وما يشعركم ثم ابتداء فأوجب فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون قال : ولو كان : (وما يشعركم أنها) كان ذلك عذرا لهم وأهل المدينة يقرأون : (أنها).

فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا أي : لعلك.

فكانه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول : إن لك هذا علي وأنت لا تؤذي فكأنه قال : وإن لك أنك لا تؤذي ، وإن شاء ابتداء.

وقد قرئ هذا الحرف علي وجهين : (وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحِي) (1) [طه : 119].

وتقول : إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم أي : إني نجد إذا ابتدأت كما تقول : أنا نجد ، وإذا شئت قلت أي : أني نجد. كأنك قلت : أي : لأنني نجد.

وتقول : ذاك ، وإن لك عندي ما أحببت قال الله تعالى : (ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ) [الأنفال : 14]. كأنه قال : يعلي الأمر ذلك ، وإن لك.

قال سيبويه : ولو جاءت مبتدأة لجاز.

ص: 251

1- هناك مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعري وإنك لا تظما فيها ولا تضحي) (طه : 119) ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما علي الاستئناف أو العطف علي جملة أن الأولي والباقون بالفتح عطفًا علي أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد حتي فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتي إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتي أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعني حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله : أحققاً أن جيرتنا استقلوا أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : (لا جرم أن الله يَعْلَمُ) (النحل : 23) ، فالفتح عند سيبويه علي أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء علي أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ، ومن بعدها مقدرة والكسر علي ما خكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو إني لوزر) أي ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل علي أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد ، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعني واحد فزحلقت اللام إلي الخبر. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 146.

قال : وسألت الخليل عن قوله : (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [المؤمنون : 52]. فقال : إنما هو علي حذف اللام قال : ولو قرأها قارئ : (وَأَنَّ) كان جيدا.

وتقول : لبيك إن الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت : أن الحمد قال ابن الأظنابة :

أبلغ الحارث بن ظالم الموعد

والناذر النذور عليًا

إنما تقتل النيام ولا تقتل

يقظان ذا سلاح كميًا

وإن شئت قلت : إنما تقتل النيام علي الابتداء زعم ذلك الخليل.

وقال الخليل : في قوله : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [التوبة : 63] قال : ولو قال : فإن كانت عربية جيدة.

وتقول : أول ما أقول إني أحمد الله كأنك قلت : أول ما أقول الحمد لله.

و (إن) في موضعه ، فإن أردت أن تحكي قلت : أول ما أقول : إني أحمد الله وتقول : مررت فإذا إنه عبد ، وإذا أنه عبد تريد : مررت فإذا العبودية به واللؤم.

وقد عرفت أمورك حتي إنك أحقق كأنه قال : حتي حمقكم وهذا قول الخليل.

ص: 252



تقول : قد علمت أنك إذا فعلت ذلك أنك سوف تغبط ويجوز أن تكسر تريد معني الفاء وتقول : أحقا أنك ذاهب والحق نك ذاهب وأكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب وكذلك هما إذا كانا خيرا غير استفهام حملوه علي : أفي حق أنك ذاهب قال العبدي :

أحقا أن جيرتنا أستقلوا

فنيتنا ونيتهم فريق

قال : فريق ولم يقل فريقان كما يقال للجماعة : هم صديق.

وقال تعالي : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ) [ق : 17] ولم يقل : قعيدان والرفع في جميع هذا قويّ إن شئت قلت : أحق أنك ذاهب وأكبر ظني أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول.

قال أبو العباس : سألت أبا عثمان لم لا تقول : يوم الجمعة أنك منطلق قال : هذا يجيزه قوم وهم قليل علي التقديم والتأخير يجيزون : أنك منطلق يوم الجمعة وإنما كان الوجه : يوم الجمعة أنك منطلق لأنهم يريدون : في يوم الجمعة انطلقك قلت : فلم أجازوا : أما يوم الجمعة فإنك منطلق قال : لأن ما بعد الفاء مبتدأ ونصب (يوم الجمعة) بالمعني الذي أحدثته أما كأنه قال : مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك منطلق وهو نحو قولك : زيد في الدار (اليوم) نصبت اليوم بمعني الاستقرار في قولك : في الدار قلت : أتجيز كيف إنك صانع علي قولك : كيف أنت صانع قال : من أجازة في يوم الجمعة أجازة هاهنا.

قال أبو العباس : لا يجوز هذا في (كيف) ؛ لأن كيف لا ناصب لها قال : قال أبو عثمان : قرأ سعيد بن جبير : (إلا أنهم ليأكلون الطعام) (1) ففتح إن وجعل اللام زائدة كما زيدت في قوله :

أم الحليس لعجوز شهره (2)

ص: 253

1- أجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة وقد قريء شاذا إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضا علي زيادة اللام. انظر شرح ابن عقيل 367 / 1.

2- قال الأشموني معقبا : تنبيه : اقتضي كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (الفرقان : 20) ، بفتح الهمزة وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

وتقول: قد علمت أن زيدا لينطلقن فتفتح؛ لأن هذه لام القسم وليست لام (إن) التي في قولك: قد علمت إن زيدا ليقوم؛ لأن هذه لام الابتداء والأولي لام اليمين فليست من (إن) في شيء.

قال أبو عثمان: في قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات: 23] إن (مثل) و (ما) جعلتا اسما واحدا مثل: خمسة عشر، وإن كانت ما زائدة وأنشد:

وتداعي منخراه بدم

مثل ما أثمر حماض الجبل

قال سيويوه والنحويون يقولون: إنما بناه يعني مثل؛ لأنه أضافه إلي غير متمكن وهو قوله: إنكم، وإن شاء أعرب (مثلا) لأنها كانت معربة قبل الإضافة فترفع فتقول: مثل ما أنكم كما تقول في (يومئذ) من البناء والإعراب فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن وأن الأول كان مبهما فإنما حصر بالثاني.

وكذلك:

علي حين عاتبت المشيب علي الصبا (1)

ص: 254

---

1- الأسماء المضافة إلي الجملة علي قسمين أحدهما ما يضاف إلي الجملة لزوما والثاني ما يضاف إليها جوازا. - وأشار في هذين البيتين إلي أن ما يضاف إلي الجملة جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلي جملة فعلية صدرت بـماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقوم عمرو أو يوم بكر قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المختار فيما أضيف إلي جملة فعلية صدرت بـماض البناء وقد روي بالبناء والإعراب قوله: علي حين عاتبت المشيب علي الصبا بفتح نون حين علي البناء وكسرها علي الأعراب. انظر شرح ابن عقيل 3 / 59.

وكذلك :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

حمامة في غصون ذات أو قال (1)

ص: 255

1- البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب : (أ) أن يكون المضاف مبهما ك" غير ومثل ودون" فمثل "غير" قول أبي قيس بي الأسلت : لم يمنع الشرب فيها غسر أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال و" غير" فاعل ب" لم يمنع" وقد بنيت علي الفتح. ومثال "مثل" قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (الآية : 33 سورة الذاريات). الأكثر علي فتح " مثل" وهي صفة ل" لحق" مبنية علي الفتح ، ومثال "بين" قوله سبحانه : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (الآية : 94 سورة الأنعام). فيمن فتح " بيتا" ويؤيده قراءة الرفع. (ب) أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه " إذ" يحو (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) (الآية : 66 سورة هود) يقرآن بجرّ يوم وفتح. (ج) أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبني بناء أصليا أو بناء عارضا ، أما الأصلي كقول النابغة : علي حين عاتبت المشيب علي الصّبا وقلت ألما أصح والشّيب وازع وأما العارض فكقول الشاعر : لأجتذبن منهنّ قلبي تحلّما علي حين يستصيبين كلّ حلّيم فإن كان المضاف إليه فعلا معربا ، أو جملة اسمية وجب الإعراب عند البصريين ، ولكنّ قراءة نافع في قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) (الآية : 119 سورة المائدة) بفتح " يوم" وقراءة (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً) (الآية : 19 سورة الانفطار) بفتح " يوم" تجعلان جواز البناء صحيحا. انظر معجم القواعد العربية 2 / 64.

وكل المبهمات كذلك ولا يدخل في هذا : ضربني غلام خمسة عشر رجلا ؛ لأن الغلام مخصوص معلوم غير مبهم بمنزلة وحين ونحو ذلك وأبو عمرو يختار أن يكون نصب : (مثل ما أنكم تنطقون) علي أنه حال للنكرة (لحق) ولا اختلاف في جوازه علي ما قال.

وتقول : إن زيدا إنه منطلق. كأنك قلت : إن زيدا هو منطلق.

والمكسورة والمفتوحة مجازهما واحد قال الله تعالى : (ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) [النحل : 119] وقال عبد الله وهب الفزاري الأسدي جاهلي :

زعمت هنيذة أنها صرمت

حبلي ووصل الغانيات غرور

إني وحالك إني لمشيّع

صلب القناة بصرحكن جدير

قال سيبويه : وسألته يعني الخليل عن شد ما أنك ذاهب بمنزلة : حقا أنك ذاهب فقال : هذا بمنزلة حقا إنك ذاهب كما تقول : أما إنك ذاهب بمنزلة : حقا إنك وكما كانت (لو) بمنزلة (لو لا) ولا يبدأ بعدها من الأسماء سوي (إن) نحو : لو أنك ذاهب ولو لا يبتدأ بعدها الأسماء ولو بمنزلة (لو لا) ، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيها ، وإن شئت جعلت : شد ما كنعم ما كأنك قلت : نعم العمل أنك تقول الحق قال : وسألته عن قوله.

كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وذلك حق كما أنك هاهنا فزعم أنّ العاملة في (أنّ) الكاف وما لغو إلا أن (ما) لا تحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن) التي للتشبيه كما أزموا النون (لأفعلن) واللام في قولهم : إن كان ليفعل : كراهية أن يلتبس اللفظان ويدلك علي أن الكاف هي العاملة قولهم : هذا حق مثل ما أنك هنا ففتحوا (أن) وبعض العرب يرفع (مثل) حدثنا به يونس فما أيضا لغو لأنك تقول : مثل ما أنك هاهنا ولو جاءت (ما) مسقطا من الكاف في الشعر جاز.

قال النابغة الجعدي :

قروم تسامي عند باب دفاعه

كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

ص: 256

يريد : كما أنه يؤخذ المرء قال أبو عثمان : أنا لا أنشده إلا (كأن) يؤخذ المرء.

فأنصب يؤخذ لأنها (أن) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ألا تري أنه نسق عليه (يقتل) فنصبه لذلك.

قال سيبويه : سألته يعني الخليل هل يجوز : إنه لحق كما أنك هاهنا علي حد قولك : كما أنت هاهنا فقال : لا ؛ لأن أن لا يبتدأ بها في كل موضع ألا- تري أنك لا تقول : يوم الجمعة أنك ذاهب ولا : كيف أنك صانع (فكما) بتلك المنزلة قال : وسألت الخليل عن قوله : أحقا أنه لذهاب فقال : لا يجوز كما لا يجوز يوم الجمعة أنه لذهاب.

وقال : يجوز في الشعر : أشهد أنه ذاهب يشبهه بقوله والله أنه ذاهب ؛ لأن معناه معني اليمين كما أنه إذا قال : أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام ومثل ذلك في الضعف : علمت أن زيدا ذاهب كما أنه ضعيف : قد علمت عمرو خير منك ولكنه علي إرادة اللام كما قال تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) [الشمس : 9] ... وهو علي اليمين وكان في هذا حسن حين طال الكلام يعني أن التأويل : (والشمس وضحاها لقد أفلح).

قال أبو العباس رحمه الله والبغداديون يقولون : والله إن زيدا منطلق فيفتحون (إن) وهو عندي القياس ؛ لأنه قسم فكأنه قال : أحلف بالله علي ذاك أشهد أنك منطلق.

قال : والقول عندي في قوله تعالى : (لا جرمَ أنَّ لهمُ النَّارَ) (1) [النحل : 62] والله أعلم أن (لا) زائدة للتوكيد وجرم فعل ماض فكأنه قال والله اعلم جرم أن لهم النار وزيادة (لا) في هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى : (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) [فصلت : 34] وإنما

ص: 257

1- تفتح همزة بعد لا جرم نحو قوله تعالى : (لا جرمَ أنَّ لهمُ النَّارَ) (الآية : 62 سورة النحل) ومعناها : لقد حقَّ أنَّ لهم النار ، وهناك كثير من التّعابير بمعني حقا تفتح أن بعدها ، فتقول مثلا "أما جهد رأيي فأنك ذاهب" ونحو "شدَّ ما أنك ذاهب" وهذا بمنزلة : حقا أنك ذاهب ، وتقول : "أما أنك ذاهب" بمنزلة حقا أنك ذاهب ، ومثل ذلك قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (الآية : 23 سورة الذاريات) وتقبل همزة "إن" الفتح والكسر في مواضع. انظر معجم القواعد العربية 2 / 128.

تقول : لا يستوي عبد الله وزيد ، وكقوله تعالى : ( لا أقسِمُ بهذا البَلَدِ ) [البلد : 1] ونحوه من الفواتح.

وتقول : أما جهد رأيي فإنك راحل ، وأما يوم الجمعة فإنك سائر ؛ لأن معني (أما) مهما يكن من شيء فإنك سائر يوم الجمعة فما بعد الفاء يقع مبتدأ ألا تري أنك تقول : أما زيدا فضربت علي التقديم ؛ لأن المعني : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت وفضربت.

قال أبو العباس : فيلزم سيبويه أن يقول علي هذا : أما زيدا فإنك ضارب.

قال سيبويه : وإذا قلت : أما حقا فإنك قائم ، وأما أكبر ظني فإنك منطلق فعلي الفعل لا علي الظرف لأنك لم تضطر إلي أن تجعلها ظرفا إذا كانت (أما) إنما وضعت علي التقديم لما بعد الفاء فصار التقدير : مهما يكن من شيء فإنك ذاهب حقا وفيما قال نظر وشغب : ولا يجوز عندي علي هذا أن يقول : أما هندا ، فإن عمرا ضارب ؛ لأن تقدير الاسم الذي يلي (أما) أن يلي الفاء ملاصقا لهما.

فما جاز أن يلاصق الفاء جاز أن يلي (أما) وما لم يجز أن يلاصقها لم يجز أن يلي (أما) فلا يجوز أن تقول : مهما يكن من شيء ، فإن هندا عمرا ضارب فتنصب هندا بضارب ويجوز أن تقول : مهما يكن من شيء ، فإن أكبر ظني عمرا ذاهب فيكون : أكبر ظني ظرفا (لذاهب) وهذا إنما أجازته مع إما لأنهم وضعوها في أول أحوالها علي التقديم والتأخير صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجز أن يعمل ما بعد (أن) في ما قبلها وعلي ذلك ففيه نظر كثير والأقيس في قولك : أما حقا فإنك قائم : أن تعمل معني (أما) في (حقا) كأنك قلت : مهما يكن من شيء حقا فإنك قائم وأحسبه قول المازني.

وتقول : أيقول : إن عمرا منطلق إذا أردت معني : أظن كأنك قلت : أظن أن عمرا منطلق ، فإن أردت الحكاية قلت : أتقول : إن وتقول : ظننت زيدا أنه منطلق ؛ لأن المعني : ظننت زيدا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح ؛ لأنه يصير معناه : ظننت زيدا الإنطلاق ولو قلت : ظننت أمرك أنك منطلق جاز كأنك قلت : ظننت أمرك الإنطلاق والأخفش يقول : إذا حسن في موضع (إن) وما عملت فيه (ذاك) فافتحها نحو قولك : بلغني أنه ظريف لأنك تقول : بلغني

ذاك قال : وما لم يحسن فيه (ذاك) فأكسرها قال : وتقول : أما أنه منطلق ؛ لأنه لا يحسن ها هنا أما ذاك ثم أجاز به بعد علي معني : حقا أنه منطلق وقال : لأن أما في المعني : (حقا) لأنها تأكيد فكأنه ذكر حقا فجعلها ظرفا قال : وقد قال ناس : حقا إنك ذاهب علي قولهم : إنك منطلق حقا فتصب (حقا) علي المصدر كأنه قال : أحقّ ذاك حقا قال : وهذا قبيح وهو من كلام العرب.

ص: 259

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثني

المستثني يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام.

تقول : جاءني القوم إلا زيدا فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر (زيدا) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبا.

لكن لا معني لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معني الاستثناء ووصل الفعل إلي ما بعد إلا فالمستثني بعض المستثني منهم ألا تري أن زيدا من القوم فهو بعضهم فتقول علي ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فكأنك قلت في جميع ذلك : أستثني زيدا فكل ما أستثنيه (بيالا) بعد كلام موجب فهو منصوب وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فالمعني : قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون إلا بعضا من كل والمعطوف يكون غير الأول ويجوز أيضا في المعطوف أن تعطف علي واحد نحو قولك : قام زيد لا عمرو ولا يجوز أن تقول في الاستثناء : قام زيد إلا عمرو.

لا- يكون المستثني إلا- بعضا من كل وشيئا من أشياء و (لا) إنما تأتي لتنفى عن الثاني ما وجب للأول و (إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجبا كان أو منفيا ومعناها الاستثناء والاسم المستثني منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف ألا تري أنك إذا قلت : جاءني قومك إلا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك : جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة ، فإن فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعدها لأنك إنما تنصب المستثني إذا كان اسما من الأسماء وهو بعضها فأما إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا وزال ما كنت تستثني منه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد وما قعد إلا بكر فزيد مرتفع بقام وبكر مرتفع بقعد وكذلك : ما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بعمرو ولما فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيه.

فإذا قلت : ما قام أحد إلا زيد فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من (أحد).



فكأنك قلت : ما قام إلا زيد وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض تقول : ما ضربت إلا أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيد فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام وهذا يبين في باب البدل ، فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك : ما قام أحد كلاما تاما لا ينوي فيه الإبدال من (أحد) نصبت فقلت : ما قام أحد إلا زيدا.

والقياس عندي إذا قال قائل : قام القوم إلا- أبك فنفيت هذا الكلام أن تقول : ما قام القوم إلا أبك ؛ لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته فأما إن كان لم يقصد إلي نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبني كلامه علي البدل قال : ما قام القوم إلا أبوك ، فإن قدمت المستثني لم يكن إلا النصب نحو قولك : ما لي إلا أبك صديق وما فيها إلا زيدا أحدا ؛ لأنه قد بطل البدل فلم يتقدم ما يبطل فيه ؛ لأن البدل كالنعت إنما يجري علي ما قبله ، فإن أوقعت استثناء بعد استثناء قلت : ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا.

فتنصب عمرا ؛ لأنه لا- يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فهذا مما يبصرك أن النصب واجب بعد استغناء الرفع بالمرفوع.

ولك أن تقول : ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرا وإلا زيدا إلا عمرو فتنصب أيهما شئت وترفع الآخر.

وتقول : ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد.

فإن استثيت بعد الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما قلت : أعطيت الناس الدراهم إلا زيدا ولا يجوز أن تقول : إلا عمرا الدنانير ؛ لأن حرف الاستثناء إنما تستثني به واحدا ، فإن قلت : ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا وأردت الاستثناء أيضا لم يجز ، فإن أردت البدل جاز فأبدلت عمرا من أحد ودانقا من قولك : درهما فكأنك قلت : ما أعطيت إلا عمرا دانقا.

واعلم أنهم قد يحذفون المستثني استخفافا نحو قولهم : ليس إلا وليس غير كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذلك.

واعلم أيضا : أنهم ربما يحملون في هذا الباب الاسم علي الموضع ، وذلك قولهم : ما أتاني من أحد إلا زيد وما رأيت من أحد إلا زيدا ؛ لأنه يقبح أن تقول : ما أتاني إلا من زيد.

فإذا قلت : لا أحد فيها إلا عبد الله فلا بد من إجرائه علي الموضع ورفعته ؛ لأن أحدا مبني مع (لا) وسنذكره في باب إن شاء الله.

ولا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها لا يجوز ما أنا زيدا إلا ضارب تريد ما أنا إلا ضارب زيدا وقد جاءت ألفاظ قامت مقام (إلا) وأصل الاستثناء (لا لا) ونحن نفردها بابا إن شاء الله.

ولا يجوز أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب لا تقول : جاءني قوم إلا رجلا ؛ لأن هذا لا فائدة من استثنائه ، فإن نعتّه أو خصصته جاز وهذا امتناعه من جهة الفائدة فمتي وقعت الفائدة جاز.

ص: 262

اعلم أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا : أما الأول من ذلك : فما جاء من الأسماء نحو : غير وسوي وقوم يحكون : سوي وسواء ويضمون إليها : بيد بمعني : غير وحكم (غير) إذا أوقعتها موقع إلا أن تعربها بالإعراب الذي يجب للإسم الواقع بعد إلا تقول : أتاني القوم غير زيد لأنك كنت تقول : أتاني القوم إلا زيدا وتقول ما جاءني أحد غير لأنك كنت تقول : ما جاءني أحد غير زيد كما تقول : ما رأيت أحدا غير زيد كما تقول : ما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد غير زيد كما تقول : ما مررت بأحد إلا زيد فتعرب (غيرا) بإعراب زيد في هذه المسائل بعد إلا وكل موضع جاز فيه الاستثناء يالا جاز بغير ولا يجوز أن تكون غير بمنزلة الاسم الذي تبتدأ بعد إلا في قولك : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه لا يجوز أن تقول ما مررت بأحد غير زيد خير منه وأنت تريد ذلك المعني وإنما أدخلوا فيها معني الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة وكذلك (إلا) أقاموها مقام غير إذا كانت صفة كما أقاموا غير مقام إلا إذا كانت استثناء وأصل غير في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها وأصل (إلا) الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بغير لما شبهت غير بها فتقول علي هذا إذا جعلت غير صفة : جاءني القوم غير زيد ومررت بالقوم غير أخويك ورأيت القوم غير أصحابك تجري غير مجري (مثل) في الإعراب والصفة وكذلك إن جعلت إلا بمعني غير قلت : جاءني القوم إلا زيد ومررت بالقوم إلا زيد ورأيت القوم إلا زيدا تنصبه نصب غير إلي الصفة لا علي الاستثناء.

وزعم الخليل ويونس : أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو فيجربه علي موضع غير لا علي ما بعد غير والوجه الجر ، وذلك أن : غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه حملوه علي الموضع ألا تري أنك تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ولا يقبح : كأنك قلت : ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

واعلم أن إلا-لا- يجوز أن تكون صفة إلا- في الموضع الذي يجوز أن تكون في استثناء ، وذلك أن تكون بعد جماعة أو واحد في معني الجماعة إما نكرة وإما ما فيه الألف واللام علي غير معهود ؛ لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فزارعتها لذلك ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنهما لا يجتمعان فيه كما أن غير لا تدخل في الاستثناء إلا في الموضع الذي ضارعت فيه إلا ألا تري أنك تقول : مررت برجل غيرك ولا تقع إلا في مكانها لا يجوز أن تقول : جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد علي الوصف والاستثناء هاهنا محال ولكن تقول : ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا ؛ لأن الرجل : جنس ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد كما قال لبيد :

إنما يجزي الفتى غير الجمل

وكذلك : مررت بالقوم إلا زيد كما قال :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة

قليل بها الأصوات إلا بغامها (1)

وذكر سيبويه قولهم : أتاني القوم سواك وحكي عن الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك إلا أن في سواك معني الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله لأنها تجري مجري الظروف وتخفص ما بعدها.

وأما الثاني : فما جاء في الأفعال في موضع الاستثناء وهي : لا يكون وليس وعدا وخلا فإذا جاءت وفيها معني الاستثناء ففيها إضمار ، وذلك قولك : أتاني القوم لس زيدا وأتوني لا يكون عمرا وما أتاني أحد لا يكون زيدا كأنه قال : ليس بعضهم زيدا.

وترك (بعضا) استغناء بعلم المخاطب والخليل يجيز في ليس ولا يكون أن تجعلهما صفتي ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون عمرا فيذلك علي أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتاني امرأة لا تكون فلانة وما أتني امرأة ليست فلانة.

وأما (عدا) و (خلا) فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس).

ص: 264

1- هذا مثال المعرف الشبيه بالمنكر.

ولا (يكون) ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا وأتاني القوم عدا عمرا ، فإن أدخلت (ما) علي عدا وخلا وقلت : أتاني القوم ما عدا زيدا وأني ما خلا زيدا (فما) هنا اسم وخلا وعدا صلة له قال ولا توصل إلا بفعل.

قال سيبويه : وإذا قلت : [أتوني] (1) إلا أن يكون زيد فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم و (أن يكون) في موضع اسم مستثنى والدليل علي أن (أن يكون) هنا ليس فيها معني الاستثناء أن ليس وخلا وعدا لا يقعن هنا.

ومثل الرفع قوله تعالي : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) [النساء : 29] وبعضهم ينصب علي وجه النصب في لا يكون.

وأما الثالث : فما جاء من الحروف في معني (إلا) قال سيبويه : من ذلك (حاشا) وذكر أنه حرف يجر ما بعده كما تجرّ (حتي) ما بعدها وفيه معني الاستثناء قال : وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن (ما) اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت.

وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد : قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم أغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع نصب ب (حاشا).

قال أبو العباس : إنما حاشا بمنزلة خلا ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك : خلا يخلو وكذلك حاشا يحاشي وكذلك قولك : أنت أحب الناس إلي ولا أحاشي أحدا أي : ولا أستثني أحدا وتصييرها فعلا بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي وأنشد قول النابغة :

ولا أري فاعلا في الناس يشبهه

ولا أحاشي من الأقسام من أحد

والبغداديون أيضا يجيزون النصب والجرب (حاشا).

واعلم أن من الاستثناء ما يكون منقطعا من الأول وليس ببعض له وهذا الذي يكون (إلا) فيه بمعني لكن.

ونحن نفرده بابا يلي هذا الباب إن شاء الله.

ص: 265

1- في (ط) : أتوين ، والصواب من الأصل.

«إلا» في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعا عند البصريين.

ومعني سوي عند الكوفيين والاختيار فيه النصب في كل وجه (1).

وربما ارتفع ما قبل إلا وهي لغة بني تميم وإنما ضارعت إلا (لكن)؛ لأن (لكن) للإستدراك بعد النفي فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول فمن هاهنا تشابها تقول: ما قام أحد إلا زيد فزيد قد قام ويفرق بينهما: أن لكن لا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلي قصة تامة نحو قولك: جاءني عبد الله لكن زيد لم يجيء ولو قلت: مررت بعبد الله لكن عمرو لم يجز وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم يدخل فيهم نحو: جاءني القوم إلا زيدا، فإن قال: ما جاءني زيد إلا عمرا فلا يجوز إلا علي معني لكن.

واعلم أن إلا في كل موضع علي معناها في الاستثناء وأنها لا بد من أن تخرج بعضا من كل فإذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل علي ما يستثني منه فتفقد هذا فإنه يدق فمن ذلك قوله تعالي: (لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا من رَحِمَ) [هود: 43] فالعاصم الفاعل من رحم ليس بعاصم ولكنه دل علي العصمة والنجاة.

ص: 266

1- إن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم إلا حمارا ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم إلا حمارا وما ضربت القوم إلا حمارا وما مررت بالقوم إلا حمارا. وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه. فمعني البيتين أن الذي استثني يالا ينتصب إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه وقد نبه علي هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك وإطلاق كلامه يدل علي أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منقطعا. وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع. انظر شرح ابن عقيل 2/ 215.

فكأنه قال والله اعلم لكن من رحم يعصم أو معصوم ومن ذلك قوله تعالى : (فَلَوْ لَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ) [يونس : 98] وهذا الضرب في القرآن كثير.

ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام وما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ (فما نفع) مع الفعل بمنزلة اسم.

ولولا (ما) لم يجز الفعل هنا بعد إلا وإنما حسن هذا الكلام ؛ لأنه لما قال : ما زاد دل علي قوله هو علي حاله فكأنه قال : هو علي حاله إلا ما نقص وكذلك دل بقوله : ما نفع ما هو علي أمره إلا ما ضرّ وقال الشاعر :

نجا سالم والتفّس منه بشدقه

ولم ينج إلا جفن سيف ومنزرا

فقوله : نجا ولم ينج كقولك : أفلت ولم يفلت أي : لم يفلت إفلاتا صحيحا كقولك : تكلمت ولم أتكلم ثم قال : إلا جفن سيف ومنزرا كأنه قال : لكن جفن سيف ومنزرا وقال الآخر :

وما بالترّيع من أحد ... (1)

ص: 267

1- الاستثناء المنقطع : وهو ما كان المستثني ليس من نوع المستثني منه - إمّا لأنه ليس بعضا نحو : جاء بنوك إلا ابن خالد" أو لأنه فقد المخالفة في الحكم لما قبله نحو (لا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) (الآية : 56 سورة الدخان) و (لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) (الآية : 29 سورة النساء). والمقطوع في لغة الحجاز يختارون فيه النصب في التثني نحو قولك : " ما فيها أحد إلا حمارا" جاءوا به علي معني ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل علي معني " لكن" وعمل فيه ما قبله. وأما بنو تميم فيقولون : " لا أحد فيها إلا حمار" أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحدا توكيدا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، ومثل ذلك قولهم : " ما لي عتاب إلا السيف" جعله عتابه ، وعلي هذا أنشدت بنو تميم قول التابغة الذبياني : يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد (أقوت : خلت من أهلها) وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالترّيع من أحد (أصيلانا : مصغر أصيل شذوذا) إلا الأواريّ لأيا ما أبيتها والتوي كالحوض بالمظلومة الجلد (الأواريّ : محابس الخيل واحدها آري ، لأيا : بطاء. والتوي : حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ، المظلومة : أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ، الجلد : الصلبة) ومثل ذلك قول جرّان العود : وبلدة ليس فيها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس انظر معجم القواعد العربية 5 / 39.

ثم قال : إلا أو آريّ.

فهذا كأنه كما قال : من أحد اجتزأ بالبعض من الكل فكأنه قال : ما بالربع من شيء واكتفي بأحد ؛ لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له ؛ لأنه لم يلبس.

وأما قول الشاعر :

من كان أسرع في تفرّق فالج

فلبونه جربت معا وأعدت

إلا كناشرة الذي ضيّعتم

كالغصن في غلوائه المتنبّت

وقال الآخر :

كلّا وبيت الله حتي ينزلوا

من رأس شاهقة إلينا الأسودا

ثم قال :

إلا كنخارجة المكلف نفسه

وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

فإن الكاف زائدة كزيادتها في قول الله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشوري : 11].

وكقول رؤية :

ص : 268



والمقق : الطول وإنما المعني : فيها طول كما يقال : فلان كذا الهيئة أي : ذو الهيئة.

ص: 269

---

1- ما زيدت فيه قول رؤبة : (لواحق الأقراب فيها كالمقق ...) أي فيها المقق أي الطول وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط فقال كهين أي هينا. انظر شرح ابن عقيل 26/3.

تقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد. وما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا هذا وجه الكلام ، وإن حملته علي الإضمار الذي في الفعل أعني : المضممر في (يقول) فقلت : ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيد فعربي.

قال عدّي بن زيد :

في ليلة لا نري بها أحدا

يحكي علينا إلا كواكبها

وإنما تكلموا بذلك ؛ لأن (تقول) في المعني منفي إذ كان وصفا لمنفي أو خيرا كما قالوا : قد عرفت زيدا أبو من هو ؛ لأن معناه معني المستفهم عنه.

ويجوز : ما أظنّ أحدا فيها إلا زيد لا أحد منهم اتخذت عنده يدا إلا زيد رفعت زيدا في المسألة الأولى علي البدل من المضممر في فيها المرفوع وخفضته في الثانية علي البدل من الهاء المخفوضة في (عنده) وتقول : ما ضربت أحدا يقول ذاك إلا زيدا لا يكون في ذلك إلا النصب ؛ لأن القول غير منفي هنا وإنما أخبرت : أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا والمعني في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدا لا يكون في ذلك إلا النصب ؛ لأن القول غير منفي هنا وإنما أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا والمعني في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد.

ولكنك قلت : رأيت أو ظننت ونحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ولو جعلت : رأيت من رؤية العين كان بمنزلة (ضربت).

قال الخليل : ألا تري أنك تقول : ما رأيت يقول ذلك إلا زيد وما أظنه يقوله إلا عمرو فهذا يدلك علي أنك إنما أنتحيت علي القول وتقول : قل رجل يقول ذاك إلا زيد وليس (زيد) بدلا من الرجل في (قل).

قال سيبويه : لكن (قل رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثني بدل منه ؛ لأنه يدخله في شيء يخرج منه من سواه ، وكذلك أقل من وقل من إذا جعلت من بمنزلة رجل .

قال : حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة ، يعني : من .

قال أبو العباس : إذا قلت : قل رجل يقول ذاك إلا زيد فهذا نفي كثر رجل يقول ذاك إلا زيد وليست هذه قل التي تريد بها قل الشيء وإنما تريد ما يقول ذاك إلا زيد .

والدليل علي أن رجل في معني رجال أنك لو قلت : قل زيد إلا زيد لم يجز لأنك لا تستثني واحدا من واحد هو هو وقولك : إلا زيدا يدل علي معني أقل رجل فهو بدل من قولك : قل رجل .

وتقول : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به من قبل (أن بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم فلما قبح أن يحمله علي الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع اسم منصوب ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به استوت اللغتان وصارت (ما) علي أقيس الوجهين وهي لغة تميم .

وتقول : لا أحد فيها إلا عبد الله تحمل عبد الله علي موضع (لا) دون لفظه وكذلك تقول : ما أتاني من أحد إلا عبد الله ألا تري أنك تقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد من قبل أنه خطأ أن تحمل المعرفة علي (من) في هذا الموضع كما تقول : لا أحد فيها إلا زيد ، لا عمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمل علي (لا) .

وتقول : ما فيها إلا زيد وما علمت أن فيها إلا زيدا ولا يجوز : ما إلا زيد فيها ولا ما علمت أن إلا زيدا فيها وإنما حسن لما قدمت وفصلت بين أن وإلا لطول الكلام كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتحسن .

ولا يجوز أن تقول : ما علمت أن إلا زيدا فيها من أجل أنك لم تفصل بين (أن) وإلا كما فصلت في قولك ما علمت أن فيها إلا زيدا .

قال سيبويه : وتقول إن أحدا لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف فمن أجاز هذا قال : إن أحدا لا يقول هذا إلا زيدا حملة علي (إن) وتقول : لا أحد رأيتَه إلا زيد ، وإن بنيت جعلت (رأيتَه) خبرا لأحد أو صفة.

وتقول : ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدا كأنه قال : قد قالوا ذاك إلا زيدا.

وتقول : ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا و (أن) في موضع اسم مرفوع قال الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت

حمامة في غصون ذات أو قال

وناس يقولون : غير أن نطقت وقد مضي تفسيره.

وتقول : ما أتاني زيد إلا عمرو إذا أردت بذكرك زيدا : بعض من نفيت توكيدا للنفي فهي بمنزلة ما لم تذكره ولا يجوز أن تقول : ما زيد إلا قام ، فإن قلت : ما زيد إلا يقوم كان جيدا ، وذلك أن الموضع موضع خبر والخبر اسم فلو كان : ما زيدا إلا يقوم كان جيدا لمضارعة يفعل الأسماء. ولم يقولوا : أكثر من ذلك.

قال أبو العباس رحمه الله : والتقدير : ما زيد شيئا إلا إذا فلا يجوز أن يقع بعد إلا شيء إلا اسم في معني شيء الذي هو حدّ زيد ؛ لأنه واحد من شيء ؛ لأنه شيء في معني جماعة وتقدره : ما زيد شيئا من الأشياء إلا قائم فلا يجوز أن يقع قعد (إلا) إلا اسم أو مضارع له ومن هاهنا وجب أن تقول ما زيد إلا الجين آكل وإلا الخبر آكله هو وفيمن قال زيدا ضربته : قال : ما زيد إلا الخبز آكله ولا يجوز : ما الخبز إلا زيد آكل.

لا يجوز أن تعمل الفعل الذي بعد إلا في الاسم الذي قبلها بوجه من الوجوه ؛ لأن الاستثناء إنما يجيء بعد مضي الابتداء ؛ لأن المعني : ما الخبز شيئا إلا زيد آكله ، فإن حذف الهاء من (آكله) أضمرتها ورفعت الخبز.

لا يجوز إلا ذلك ، فإن قلت : ما زيد إلا قد قام فهو أمثل ولو لم يجزه مجيز كان قاصدا فيه إلي مثل ترك إجازة ما قبله ؛ لأن (قد) إنما أكدت وصارت جوابا لتوقع خبر والفعل الماضي علي حاله ومن أجازه فعلي وجه أن (قد) لما زادت ضارع الفعل بالزيادة التي قبله الأفعال المضارعة

والأسماء ؛ لأن الأفعال المضارعة يدخلها السين وسوف والأسماء يدخلها الألف واللام فتقول : ما زيد إلا قد قام ألا تري أن (قد) إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالا نحو : جاء زيد قد ركب دابة ولو لا (قد) كان قبيحا ، فإن قيل : ألسنت تقول : ما جاءني زيد إلا تكلم بجميل فقد وقع الفعل الماضي بعد إلا- قيل : إنما جاز وجاد ؛ لأنه ليس قبله إسم يكون خبرا له وإنما معناه : كلما جاءني زيد تكلم (بجميل) ، فإن قال : فأنت قد تقول : ما تأتيني إلا قلت حسنا وما تحدثني إلي صدقت فمن أين وقع الماضي بعد إلا والذي قبله مضارع قيل : فالمضارع الذي قبله في معني الماضي ؛ لأنه حكاية الحال.

ألا تري أن معناه : كلما حدثني صدقتني وكلما جئتني قلت : حقا ولو قلت : ما زيد إلا أنا ضارب لأضمرت الهاء في (ضارب) ؛ لأن زيدا لا سبيل لضارب عليه ؛ لأن تقديره : ما زيد شيئا إلا أنا ضاربه ، فإن كانت ما الحجازية فهي الرافعة لزيد ، وإن كانت التميمية فإنما جاء الفعل بعد أن عمل الابتداء فصار بمنزلة قولك كان زيد ضربت في أنه لا بد من الهاء في (ضربت) وتقول : ما كان أخاكل إلا زيد وما ضرب أباك إلا زيد ؛ لأن الفعل فارغ لما بعده فتقديره ما كان أحد أخاك إلا عمرو وما كان أخوك أحدا إلا زيدا فما بعد (إلا) من فاعل أو مفعول مستثنيا من اسم في النية أو خبر ولا يجوز : ما منطلقا إلا كان زيد من حيث استحال ما زيدا إلا ضرب عمرو وتقول ما كان زيد قائما إلا أبوه وما زيد قائما إلا أبوه ؛ لأن (ما) في قائم منفي في المعني والأب هو الفاعل كما تقول : ما قام إلا زيد.

فإن قلت : ما زيد قائما أحد إلا أبوه كان جيدا ؛ لأن الاستثناء معلق بما قبله غير منفصل منه ونظير ذلك : زيد ما قام أحد إلا أبوه وزيد ما كان أحد قائما إلا أبوه.

وتقول : ما أظنّ أحدا قائما إلا أبوك والنصب في الأب أجود علي البدل من (أحد) ولو قلت : ما زيد قائما أحد إليه إلا أبوه كان أجود حتي يكون الاستثناء فضلا.

ويقول : إن أخويك ليسا منطلقا إلا أبوهما كما تقول : إن أخويك ليسا منطلقا جاريتهما وكذلك : إن أخويك ليسا منطلقا أحد إلا أبوهما كما تقول : مررت برجال ليسوا إلا منطلقا أباهم.

قال أبو العباس رحمه الله : يزعم البغداديون : أن قولهم : إلا في الاستثناء إنما هي إن ولا ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال ويقولون إذا قلنا : ما جاءني أحد إلا زيد.

فإنما رفعنا زيدا (بلا) ، وإن نصبنا ف- (يان).

ونحن في ذلك مخيرون في هذا ؛ لأنه قد اجتمع عاملان (إن ولا) فنحن نعمل أيهما شئنا وكذلك يقولوا جاءني القوم إلا زيدا ولا يعرفون ما تقول نحن أن رفعه علي الوصف في معني غير فيلزمهم أن يقولون : ما جاءني إلا زيدا إذا أعملوا (إن) وهم لا يقولون به فسألناهم : لم ذلك فقالوا : لأن أحد مضمرة قلت ذلك أجدر أن يجوز نصب كما يجوز إذا أظهرت أحدا فلم يكن في ذلك وما يتولد فيه من المسائل حجة وهذا فاسد من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظا فيما يلتفت إليه ويجب علي قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين لأن : لا تنصب النكرات بلا تنوين.

قال سيبويه : إذا قلت لو كان معنا زيد رجل إلا زيد لغلبنا الدليل علي أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكننا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء : 22] ومثل ذلك قوله : (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ) [النساء : 95] ، ومثله قول لبيد :

وإذا جوزيت قرضا فأجزه

إنما يجزي الفتى غير الجمل

قال أبو العباس رحمه الله : لو كان معنا إلا زيدا لغلبنا أجود كلام وأحسنه والدليل علي جودته أنه بمنزلة النفي نحو قولك : ما جاءني أحد إلا زيد وما جاءني إلا زيد أنك لو قلت : لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكننا فزيد معك كما قال تعالي : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء : 22] والله تعالي فيهما.

وتقول : لو كان لنا إلا زيدا أحد لهلكننا كما تقول : ما جاءني إلا زيدا أحد والدليل علي جودة الاستثناء أيضا أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفا إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز.

ألا تري أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد علي الوصف إن شئت وكذلك : جاءني القوم إلا زيد علي ذلك ولو قلت : جاءني رجلا إلا زيد تريد : غير زيد علي الوصف لم يجز ؛ لأن الاستثناء هنا محال وتقول : ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا ؛ لأن معني : ما أكل أحد إلا الخبز أنه قد أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان إلا زيدا وكذلك ما مسلوب أحد إلا ثوبا إلا زيدا لأنك أردت : كل إنسان سلب ثوبا إلا زيدا وتقول : ما ضربت أحدا إلا قائما فتنصب (قائما) علي الحال وكذلك : ما مررت بأحد إلا (قائما) وما جاءني أحد إلا راكبا ، فإن قلت : ما مررت بأحد إلا قائما إلا زيدا نصبت : زيدا ولم يجز أن تبدله من (أحد) ؛ لأن المعني : مررت بكل أحد قائم ، وإن شئت : قائما إلا زيدا وتقول : ما مر بي البعير إلا إبلك وذهب الدنانير إلا دنانيرك وفي كتاب الله تعالى : (وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) [العصر].

قال الأخفش : لو قلت : أين إلا زيدا قومك وكيف إلا زيدا قومك ، لجاز ؛ لأن هذا بمنزلة أها هنا إلا زيدا قومك ويجوز ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا علي أن يستثني زيدا من الفاعلين.

وقال : لو استثنيت من المفعولين لم يحسن لأنك لم تجيء للمفعولين بذكر في أول الكلام و (ضرب) هو من ذكر الفاعلين ؛ لأن الفعل (لهم).

واعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثاني اسما مثل قولك : قام القوم إلا خلا زيدا هذا لا يجوز أن تجمع بين إلا- وخلا- ، فإن قلت : إلا- ما خلا زيدا وإلا ما عدا جاز ولا يجوز إلا حاش زيدا والكسائي : يجيزه إذا خفض (بحاشا) والبغداديون يجيزون في : ما عندي إلا أبك أحدا الرفع والنصب في (أبيك) يجيزون : ما عندي إلا أبوك أحد.

وقد مضي ذكر هذا وما يجوز فيه وما لا يجوز.

وإذا قلت : ما قام القوم إلا زيد وهل قام القوم إلا زيد فالرفع عند البصريين علي البدل وعند الكوفيين علي العطف ويقولون : إذا اجتمعت (إلا وغيرها) فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء فيقولون : ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو وترفع زيدا وتنصب (غير) وهذا

عندنا إنما انتصب الثاني ؛ لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان وقد مضى تفسير ذلك ، وإذا نسقت جاز رفعهما جميعا فقلت : ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو قال الشاعر :

ما بالمدينة دار غير واحدة

دار الخليفة إلا دار مروان

ترفع (غير) وتنصب دار مروان ولك أن تنصبهما جميعا علي قولك : ما جاءني أحد إلا زيدا ورفعهما جميعا لا يجوز إلا علي أن تجعل (غير) نعتا فيصير الكلام كأنك قلت : ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان.

ولا يجوز أن يقع بعد إلا شيان مختلفان علي غير جهة البدل لا يجوز : ما أكل إلا عبد الله طعامك.

ولا ما أكل إلا طعامك عبد الله وقد مضى تفسير هذا ، فإن جعلت (إلا) بمعني غير فقد أجازته قوم.

وإذا قال القائل : الذي له عندي مائة درهم إلا درهمين فقد أقر بثمانية وتسعين ، وإذا قال : الذي له عندي مائة إلا درهمان فقد أقر بمئة ؛ لأن المعني : له عندي مائة غير درهمين.

وكذلك لو قال : له عليّ مائة غير ألف.

كان له مائة ألا تري أنه لو قال : له عليّ مائة مثل درهمين جاز أن يكون المعني : أن المائة درهمان.

وكذلك لو قال : له عليّ مئة مثل ألف كان عليه ألف (فغير) نقيض مثل ، وإذا قلت : ما له عندي إلا درهمين فأردت أن تقر بما بعد (إلا) رفعته لأنك إذا قلت : ما له عندي مئة إلا درهمان وإنما رفعت درهمان بأن جعلته بدلا من (مئة) فكأنك قلت : ما له عندي إلا درهمان ، وإذا نصبت فقلت : ما له عندي مئة إلا درهمين فما أقررت بشيء ؛ لأن (عندي) لم ترفع شيئا فيثبت له عندك فكأنك قلت : ما له عندي ثمانية وتسعون.

كذلك إذا قلت ما لك عليّ عشرون إلا درهما فإذا قلت : ما لك عشرون إلا خمسة فأنت تريد : ما لك إلا خمسة وتقول : لك عليّ عشرة إلا خمسة ما خلا درهما فالذي له ستة.



وكل استثناء فهو مما يليه والأول : حط والثاني : زيادة وكذلك جميع العدد فالدرهم مستثنى من الخمسة فصار المستثنى أربعة.

ولا- ينسق علي حروف الاستثناء (بلا) لا تقول : قام القوم ليس زيدا ولا عمرا. ولا : قام القوم غير زيد ولا عمرو، والنفي في جميع العربية ينسق عليه (بلا) إلا في الاستثناء.

وقال بعضهم : (لا سيما) يجيء شبيها بالاستثناء ، وحكي : ولا سيما يوم ويوما ، من رفع جعله في صلة (ما) ومن خفض خفض ب (سي) [قياسا وليس من كلام العرب] (1) هاهنا ، وجعل (ما) زائدة للتوكيد و (السي) المثل ، ومن نصب جعله ظرفا (2) وحكي عن الأحمر : أنه كان يجيز : ما قام صغير وما خلا أحاك كبير وإنما قاسه علي قول الشاعر :

وبلدة ليس بها طوري

ولا خلا الجن بها إنسي

وليس كما ظن ؛ لأن إنسي مرتفع (بها) علي مذهبهم ولو قلت : ما أتانني إلا زيد إلا أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله زيدا كان جيدا.

قال أبو بكر : قد كنا قلنا عند إفتاحنا ذكرنا الأسماء المنصوبات أنها تنقسم قسمة أولي علي ضربين.

وأن الضرب الأول : هو العام الكثير. وقد ذكرناه بجميع أقسامه.

وبقي الضرب الآخر وهو (إلا) ونحن ذاكرون إن شاء الله الضرب الآخر من الأسماء المنصوبة من القسمة الأولي.

ص: 277

1- ما بين المعكوفتين ساقط في (ط).

2- ان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة علي النصب في قوله تعالي (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وقوله تعالي (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباع) و (إلا ابتغاء) ؛ لأن كلا منهما في موضع رفع اما علي أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد علي النفي واما علي أنه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب قال الشاعر : وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس انظر شرح شذور الذهب 1 / 344.

هذا الضرب كل اسم نذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون وحالت النون بينهما أو الإضافة ولولاها لصلح أن يضاف إليه والفرق بين هذا الضرب من التمييز وبين التمييز الذي قبله أن المنصوب هنا ينتصب عند تمام الاسم ، وذلك ينتصب عند تمام الكلام وهذا الضرب أكثر ما يكون في نوعين يميزان المقادير والأعداد وقد نصبوا أشياء نصب الأسماء بعد المقادير.

ص: 278

المقدرات بالمقادير علي ثلاثة أضرب : ممسوح ومكيل وموزون.

أما ما كان منها علي معني المساحة فقولهم : ما في السماء قدر راحة سحابا جعل قدر الراحة شيئا معلوما نحو : ما يمسح به ما في الأرض وكل ما كان في هذا المعني فهذا حكمه.

وأما ما كان علي معني الكيل فقولهم : عندي قفيزان برا وما أشبه ذلك.

وأما ما كان علي معني الوزن فقولهم : عندي منوان سمنا وعندي رطل زيتا.

فالتمييز (1) إنما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعا ألا تري أنك إذا قلت : عندي منا ورطل وأنت تريد : مقدار منا ومقدار رطل لا الرطل والمن اللذين يوزن بهما جاز أن يكون ذلك المقدار من كل شيء يوزن من الذهب والفضة والسمن والزيت وجميع الموزونات وكذلك الذراع يجوز أن يكون مقدار الذراع من الأرضين والثياب ومن كل ما يمسح وكذلك القفيز والمكيل يصلح أن يكال به الحنطة والشعير والتراب وكل ما يكال.

فأما قولهم : لي مثله رجلا فمشبه بذلك ؛ لأن المثل مقدار فذلك الأصل ولكنهم يتسعون في الكلام فيقولون : لي مثله رجلا وهم يريدون : في شجاعته وغناؤه أو غير ذلك.

فإذا قلت : لي مثله زيدا فذلك علي بابه إنما يريد : مثل شيء في وزنه وقدره والهاء في مثله حالت بين مثل وبين زيد أن تصيفه إليه وكذلك النون في (منوان) فنصبته كما نصبت المفعول لما حال الفاعل بينه وبين الفعل بينه وبين الفعل.

ولو لا المضاف والنون لأضفته إليه ؛ لأن كل إسم يلي إسما ليس بخبر له ولا صفة ولا بدل منه فحقه الإضافة وسيتضح لك ذلك في باب الخفض إن شاء الله.

ص: 279

1- التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة. فالأول بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلي المائة وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير ك رطل. زيتا وك شبر أرضا وقفيز برا وشبههت من نحو (مثقال ذرة خيرا) ونحي سمنا ومثلها زيدا وموضع راحة سحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديدا والثاني اما محوّل عن الفاعل نحو (واشتعل الرأس شييا) أو عن المفعول نحو (وفجّرنا الأرض عيوننا) أو عن غيرهما نحو (أنا أكثر منك مالا) أو غير محوّل نحو لله درّه فارسا. انظر شرح شذور الذهب 1 / 329.

ومثل ذلك : عليه شعر كلبين دينا فالشعر مقدار وكذلك : لي ملء الدار خيرا منك ولي ملء الدار أمثالك ؛ لأن خيرا منك وأمثالك نكرتان ، وإن شئت قلت لي ملء الدار رجلا وأنت تريد : رجالا وكل مميّز مفسر في المقادير والأعداد وغيرها.

(فمن) تحسن فيه إذا رددته إلي الجنس تقول : لي مثله من الرجال وما في السماء قدر راحة من السحاب ولله دره من الرجال وعندى عشرون من الدراهم ومنه ما تدخل فيه (من) وتقره علي إفراده كقولك : لله دره من رجل.

قال أبو العباس رحمه الله : أما قولهم : حسبك يزيد رجلا وأكرم به فارسا ، وحسبك يزيد من رجل وأكرم به من فارس ، ولله دره من شاعر ، وأنت لا تقول : عشرون من درهم ولا هو أفره من عبد.

فالفصل بينهما : أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز ألا تري أنك لو قلت : أكرم به فارسا وحسبك به خطيبا لجاز أن تعني في هذه الحال وكذلك إذا قلت : كم ضربت رجلا وكم ضربت من رجل ، جاز ذلك ؛ لأن (كم) قد يتراخي عنها مميّزها.

وإذا قلت : كم ضربت لم يدر السامع أردت : كم مرة ضربت رجلا واحدا أم : كم ضربت من رجل فدخول (من) قد أزال الشك.

ويجوز أن تقول : عندي رطل زيت وخمسة أثواب علي البدل ؛ لأنه جائز أن تقول : عندي زيت رطل وأثواب خمسة فتوخوها علي هذا المعني وجائز الرفع في : لي مثله رجل.

تريد : رجل مثله فأما الذي ينتصب إنتصاب الاسم بعد المقادير فقولك : ويحه رجلا ولله دره رجلا وحسبك به رجلا.

قال العباس بن مرداس :

ومرة يحميهم إذا ما تبددوا

ويطعنهم شزرا فأبرحت فارسا (1)

قال سيبويه : كأنه قال : فكفي بك فارسا وإنما يريد : كفيت فارسا ودخلت هذه الباء توكيدا ومن ذلك قول الأعشي :

فأبرحت ربّا وأبرحت جارا ... (2)

ومثله : أكرم به رجلا.

وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر تقول : ويحه من رجل ولله در زيد من فارس وحسبك به من شجاع ولا يجوز : عشرون من درهم ولا هو أفرهم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول ومعني قولهم : ذكر منه أن رجلا هو الهاء في ويحه.

وفارس هو زيد والدرهم ليس هو العشرون والعبد ليس هو زيد ولا الأفه ؛ لأن الأفه خبر زيد.

ص: 281

1- وذلك قولك : " ويحه رجلا" وأنت تريد الثناء عليه. و" لله درّه رجلا" و" حسبك به من فارس ، ومثل ذلك قول العباس بن مرداس : ومرة يحميهم إذا ما تبددوا ويطعنهم شزرا فأبرحت فارسا (يمدح مرة بأنه إذا تبددت الخيل في الغارة ردّها وحماها ، ويطعنهم شزرا : الشزر : ما كان في جانب وهو أشد ، وأبرحت : تبين فضلك كما يتبين اليراح من الأرض ، والشاهد : فارسا وهو منصوب علي التمييز) فكأنه قال : فكفي بك فارسا. ومن ذلك قول الأعشي : تقول ابنتي حين جدّ الرّحيل فأبرحت ربّا وأبرحت جارا (فأبرحت ربّا وأبرحت جارا تمييز والمعني : ظهرت وتبينت ربّا وجارا) ومثله : " أكرم به رجلا". انظر معجم القواعد العربية 4 / 41.

2- انظر معجم القواعد العربية 4 / 41.

اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلي ما يميزها كحاجتها.

وهي تجيء علي ضربين : منها ما حقه الإضافة إلي المعدود ، وذلك ما كان منه يلحقه التنوين ومنها ما لا يضاف وهو ما كان فيه نون أو بني إسم منه مع اسم فجعلا بمنزلة اسم واحد (1).

أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلا العشرة فأنت تضيفه إلي الجمع الذي بني لأدني العدد نحو : ثلاثة أثوب وأربعة أفلس وخمسة أكلب وعشرة أجمال.

فأفعل وأفعال مما بني لأقل العدد وأقل العدد هو العشرة فما دونها ذلك أن تدخل في المضاف إليه الألف واللام ؛ لأنه يكون الأول به معرفة فتقول : ثلاث الأثوب وعشرة الأفلس.

ومن ذلك مائة وألف ؛ لأن المائة نظير عشرة لأنها عشر عشرات والألف نظير المائة ؛ لأنه عشر مئات.

ص: 282

1- تمييز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا وإحدي عشرة امرأة : وإن أضيف عدد مركب يبق البناء وعجز قد يعرب يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلي غير مميزها ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنا عشر ك ، وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن علي بتائهما فتقول هذه خمسة عشر ك ومررت بخمسة عشر ك بفتح آخر الجزئين . وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر علي بنائه فتقول هذه خمسة عشر ك ورأيت خمسة عشر ك ومررت بخمسة عشر ك : وصغ من اثنين فما فوق إلي عشرة كفاعل من فعلا واختمه في التأنيث بالتا ومتي ذكرت فاذا فاعلا بغير تا يصاغ من اثنين إلي عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع إلي عاشر بلا تاء في التذكير وتاء في التأنيث. انظر شرح ابن عقيل علي الألفية 4 / 74.

قال أبو العباس رحمه الله : ولكنك أضفت إلي المميز : لأن التنوين غير لازم في المئة والألف والنون في عشرين لازمة لأنها تثبت في الوقف وتثبت مع الألف واللام فإذا زدت علي العشرة شيئاً جعل مع الأول اسماً واحداً وبنياً علي الفتح ويكون في موضع عدد فيه نون ، وذلك قولك : أحد عشر درهماً وخمسة عشر ديناراً ويدل ذلك علي أن عشر قد قامت مقام التنوين قولهم : اثنا عشر درهماً ألا تري أن عشر قد عاقبت النون فلم تجتمعاً فهذا علي ذلك إلي تسعة عشر فإذا ضاعفت أدني العقود وهو عشرة كان له اسم من لفظه ولحقته الواو والنون والياء والنون نحو : عشرون وثلاثون إلي تسعين والذي يبين به هذه العقود لا يكون إلا واحداً نكرة تقول : عشرون ثوباً وتسعون غلاماً .

فإذا بلغت المئة تركت التنوين وأضفت المئة إلي واحد مفسر ووجب ذلك في المئة لأنها تشبه عشرة وعشرين أما شبيهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة ، وأما شبيهها بعشرين وتسعين فلأنها العقد الذي يلي تسعين فوجب أن يكون مميزاً واحداً فأضيفت إلي واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت ؛ لأن الأول يكون به معرفة وكذلك ألف حكمه حكم مئة وتثنيتهما فتقول : مئتا درهم وألفاً درهم وقد جاء بعض هذا منونا منصوباً ما بعده في الشعر قال الربيع :

إذا عاش الفتي مئتين عاماً

فقد ذهب البشاشة والفتاء (1)

ص: 283

1- شذ تمميز المائة بمفرد منصوب كقوله : إذا عاش الفتي مئتين عاماً فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهم والألف ديناراً (وأحد اذكر وصلته بعشر) مجرداً من التاء (مركباً) لهما (فاصد معدود ذكر) نحو : (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) (يوسف : 4) ، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل : وحد عشر علي الأصل وهو قليل . وقد يقال واحد عشر علي أصل العدد . (وقل لدي التأنيث إحدي عشره) امرأة بإثبات التاء وقد يقال واحد عشرة (والشَّين فيها عن تميم كسره) أي مع المؤنث فيقولون إحدي عشرة واثننا عشرة بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز . ، وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال : أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة - صاحب حفص - (اثنا عشرَ شَهْراً) (التوبة : 36) ، وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مع غير أحد وإحدي ما معهما فعلت) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فافعل قصداً) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدماً) أي في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث . انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 396 .

قال سيوييه وثلاث : وأما تسع مائة وثلاث مائة فكان حقه مئتين أو مئات ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر.

وقال : اختص هذا إلي تسع مئة ثم ذكر : أنهم قد يختصون الشيء بما لا يكون لنظائره فذكر : لدن وغدوة وما شعرت به شعرة وليت شعري والعمر والعمر ولا يقولون إلا لعمرك في اليمين وذكر مع ذلك أنه قد جاء في الشعر الواحد يراد به الجمع وأنشد :

في حلقتكم عظم وقد شجينا

يريد : في حلوقكم. وقال آخر :

كلوا في بعض بطنكم تعفوا

فإنّ زمانكم زمن خميص

واعلم أن (كم) اسم عدد مبهم فما يفسرها بمنزلة ما يفسر العدد وقد أفردت لها بابا يلي هذا الباب.

ص: 284



اعلم أن ل- (كم) موضعين (1): تكون في أحدهما استفهاما وفي الآخر خبرا فأما إذا كانت استفهاما فهي فيه بمنزلة: عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها تقول: كم درهما لك كما تقول: أعشرون درهما لك أثلاثون درهما لك فينتصب الدرهم بعد (كم) كما انتصب بعد عشرين وثلاثين؛ لأن (كم) اسم ينتظم العدد كله وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقا بينه وبين الخبر؛ لأن العدد علي ضريين: منه ما يضاف إلي المعدود ومنه ما لا يضاف كما ذكرنا فجعلت (كم) في الاستفهام بمنزلة ما لا يضاف منه، وذلك نحو: خمسة عشر وعشرين فخمسة عشر أيضا بمنزلة اسم منون ألا تري أنه لا يضاف إلي ما يفسره فإذا قلت: كم درهما لك فإنما أردت: كم لك من الدراهم كما أنك لما قلت: عشرون درهما إنما أردت: عشرون من الدراهم ولكنهم حذفوا (من) استخفا كما قالوا: هذا أول فارس في الناس وإنما يريدون: هذا أول الفرسان.

قال الخليل: إن: (كم درهما لك) أقوى من قولك: (كم لك درهما)، وذلك أن قولك: (أعشرون لك درهما) أقبح إلا أنها في (كم) عربية جيدة، وذلك قبيح في عشرين إلا أن الشاعر قد قال:

علي أنني بعد ما قد مضى

ثلاثون للهجر حولا كميلا (2)

ص: 285

1- يلتحق بالعدد المخفوض تمييز كم الخبرية وهي اسم دال علي عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الي تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون إلا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والألف وما فوقها. والخامس ما يحتاج الي تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة بكم درهم اشترت فالنصب علي الأصل والجر بمن مضمرة لا بالإضافة خلافا للزجاج. انظر شرح شذور الذهب 1 / 602.

2- لا يجوز فصل هذا التمييز، وأما قوله: علي أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة. انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 398.

واعلم أن (كم) لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر ولا يجوز أن تبنى عليها فعل وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأة وظرفا كما يكون سائر الأعداد في التقدير لا يجوز أن تقول : رأيت كم رجلا فتقدم عليها ما يعمل فيها.

فأما كونها فاعلة فقولك : كم رجلا أتاني ، وأما كونها مفعولة فقولك : كم رجلا ضربت ، وأما كونها مبتدأة فقولك : كم دانقا دراهمك .

واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به (كم) كما جاز لك ذلك في العدد تقول : كم درهم لك فالتقدير : كم قيراطا درهم لك ولا تذكر القيراط .

وتقول : كم غلمانك والمعنى كم غلاما غلمانك ولا يجوز إلا الرفع في غلمانك ؛ لأنه معرفة .

ولا يكون التمييز بالمعرفة فكأنك قلت : أعشرون غلمانك ، وأما كونها ظرفا فقولك : كم ليلة سرت كأنك قلت : أعشرين ليلة سرت وكم يوما أقمت كأنك قلت : أثلاثين يوما أقمت فكم عدد .

والعدد : حكمه حكم المعدود الذي عدده به .

فإن كان المعدود زمانا فهو زمان ، وإن كان حيوانا فهو حيوان . وإن كان غير ذلك فحكمه حكمه .

ولا يجوز : كم غلمانا لك كما لا يجوز : أعشرون غلمانا لك .

قال : وحكي الأخفش : أن الكوفيين يجيزونه ، وإذا قلت : كم عبد الله ماكث (فكم) ظرف فكأنك قلت : كم يوما عبد الله ماكث فكم أيام وعبد الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت : كم رجلا ضرب عبد الله وتقول : كم غلمان لك فتجعل (لك) صفة لهم والمعنى : كم غلاما غلمان لك .

قال سيبويه : وسألته يعني الخليل عن قولهم : علي كم جذع بيتك مبني فقال : القياس والنصب وهو قول عامة الناس يعني نصب جذع .

قال : فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معني : (من) ولكنهم حذفوا هاهنا تخفيفا علي اللسان.

وصارت (علي) عوضا منها أما (كم) التي تكون خبرا فهي في الكثير نظيره رب في التقليل إلا أن كم : التي اسم ورب : حرف وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منون نحو : متي درهم فهي مضافة ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب جعلوها في الاستفهام بمنزلة : عشرين وفي الخبر بمنزلة : ثلاثة تجر ما بعدها ولا تعمل (كم) في الخبر إلا فيما تعمل فيه (رب) في اسم نكرة لا يجوز أن تدخل فيه الألف واللام كما فعلت ذلك في مئة الدرهم وما أشبهها ولا تعمل إلا في نكرة نصبت أو خفضت فتقول : كم رجل قد لقيت وكم درهم قد أعطيت.

وإن شئت قلت : كم رجال قد لقيت وكم غلمان قد وهبت فيجوز الجمع إذا كانت خبرا ولا يجوز إذا كانت استفهاما أن تفسر بجميع.

وتقول العرب : كم رجل أفضل منك تجعله خبر (كم) وحكي ذلك : يونس عن أبي عمرو وكم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور كما قلت : عشرون درهما أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب.

وهذا جائز في التي تقع في الخبر ، فأما التي في الاستفهام فلا- يجوز فيها إلا- ما جاز في العشرين وناس من العرب يعملونها في الخبر كعملها في الاستفهام فينصبون كأنهم يقدرون التنوين ومعناها منونة وغير منونة سواء.

وبعض العرب ينشد :

كم عمّة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلبت عليّ عشاري (1)

ص: 287

1- هذا من أمثلة المنصوب علي الذم والشتم وما أشبههما : نقول : " أتاني زيد الفاسق الخبيث " لم يرد إلا شتمة بذلك ، وقرأ عاصم قوله تعالي : (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) بنصب حمالة علي الدم ، والقراءات الأخرى برفع حمالة علي الخبر لامرأته ، وقال عروة الصّدّ عاليك العبسي : سقوني الخمر ثمّ تكثّفوني عداة الله من كذب وزور وقال النابغة : لعمرى وما عمري عليّ بهين لقد نطقت بطلا عليّ الأقرع (الأقرع : هم بنو قريع من بني تميم) ود تبغي من تجادع (تجادع من المجادعة : المشاتمة ، وأصلها من الجدع : وهو قطع الأنف والأذن) وقال الفرزدق : كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري (الفدعاء : معوجة الرسغ من اليد والرجل ، والعشراء : الناقة حملت عشرة أشهر ، يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عشارة). انظر معجم القواعد العربية 25 / 105.

وهم كثير منهم الفرزدق وهذا البيت ينشد علي ثلاثة أوجه : رفع ونصب وخفض فإذا قلت : كم عمّة فعلي معني : ربّ ، فإن قلت : كم عمّة فعلي وجهين : علي ما قال سيبويه في لغة من ينصب في الخبر وعلي الاستفهام ، فإن قلت : كم عمّة فرفعت أوقعت (كم) علي الزمان فقلت : كم يوما عمّة لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري أو كم مرة ونحو ذلك.

واعلم أنك إذا قلت : (كم عمّة) فلست تقصد إلي واحدة بعينها.

وكذلك إذا نصبت.

فإن رفعت لم يكن إلا واحدة ؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع.

فإذا رفعت فإنما المعني : كم دانقا هذا الدرهم الذي أسألك عنه فالدرهم واحد ؛ لأنه خبر وليس بتمييز ، وإذا فصلت بين كم وبين الاسم وبشيء استغني عليه السكون أو لم يستغن فاحمله علي لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون وانصب ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور قال زهير :

تؤمّ سنانا وكم دونه

من الأرض محدودبا غارها

وإن شئت رفعت فجعلت : كم مرارا وأنشد سيبويه :

كم بجود مقرف نال العلي

وكريم بخله قد وضعه

يفصل بين كم وبين مقرف بالظرف وأجاز في مقرف الرفع والنصب أيضا علي ما فسرنا.

ص: 288

واعلم أنك إذا قلت : كم من درهم عندك فلا يجوز أن تقول : عندك عشرون من درهم.

وقد أجروا مجري (كم) في الاستفهام فنصبوا قولهم : له كذا وكذا درهما كأنهم قالوا : له عدد ذا دراهم.

قال سيبويه : هو كناية للعدد بمنزلة فلان في الحيوان وهو مبهم وصار ذا من كذا بمنزلة التنوين ؛ لأن المجرور بمنزلة التنوين.

قال : وكذلك كأين رجلا قد رأيت ، قال : زعم ذلك يونس.

وكائن قد أتاني رجلا إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع (من) قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ) [محمد : 13] ، فإن حذف (من) فالكلام

عربي جيد.

ص: 289

تقول : عندي رطل زيتا ورطل زيت فمن نصب فعلي التمييز ومن خفض أضاف ومن رفع اتبع وكل هذا جائز في المقادير وكذلك : بيت تبن وجرة زيت ، فإن قلت : شاة لحم وجبة خز فالإضافة لأنك لم ترد : مقدار شاة لحما ومقدار جبة خزا ، فإن أردت هذا المعني جاز النصب وتقول : عندي زق عسل سمنا تضيف الأول وتنصب الثاني تريد مقدار زق عسل سمنا ولا يجوز عندي ملء زق عسلا سمنا إلا في بدل الغلط خاصة ؛ لأنه لا يكون عندك ملء زق عسلا سمنا إلا في بدل الغلط خاصة ؛ لأنه لا يكون عند ملء زق سمنا وملؤه عسلا ؛ لأنه من أيهما امتلأ فقد شغله عن الآخر ومن ذلك قوله جل وعز : (أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا) و (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) ويجوز : ملء الأرض ذهب في غير القرآن.

وتقول : عندي رطلان زيتا والرطلان زيتا ورطلا زيت ولا يجوز : الرطلا زيت ؛ لأنه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يضيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسرا ويجوز أيضا : الرطل الزيت والرطل الزيت والخمسة الأثواب والخمسة الأثواب فإذا قال : رجل السوء وزن السبعة لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام لأن إضافته صحيحة والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا والفراء أيضا ياباه إلا مع الضارب الرجل والحسن الوجه وقد مضى تفسير هذا.

فإذا قلت : ماء فرات وتمر شهير ورطب برني قضيبا عوسج ونخلتا برني فكان ليس بمقدار معروف مشهور فكلام العرب النخفض والإختيار فيه الإضافة أو الإبتاع ولا-يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقدار وتقول : كم مثله لك وكم خيرا منه لك وكم غيره مثله لك انتصب (غير) بكم وانتصب المثل ؛ لأنه صفة له ومثله وغيره نكرة ، وإن كانا مضافين إلي معرفة وقد ذكر هذا.

ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك لأنك لا تقول : أعشرون غلمانا لك إلا علي وجه : لك مئة بيضا وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعني قلت : كم لك غلمانا ويقبح أن تقول :

كم غلمانا لك لأن : لك سبب نصب : غلمان ولا يجوز أن يتقدم عليها كما لم يجر : زيد قائما فيها وقد بينا : أن العامل إذا كان معني لم يجر أن يتقدم مفعوله عليه.

وتقول : كم أتاني لا رجل ولا رجلا وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان فهذا محمول علي (كم) وموضعها من الإعراب لا علي ما تعمل فيه كم كأنك قلت : عشرون أتوني لا رجل ولا رجلا ولو قلت : كم لا رجل ولا رجلين في الخبر والاستفهام كان غير جائز.

وتقول : كم منهم شاهد علي فلان إذا جعلت شاهدا خبرا (لكم) وكذلك هو في الخبر أيضا تقول : كم مأخوذ بك إذا أردت أن تجعل : مأخوذا بك في موضع (لك) إذا قلت : كم لك ؛ لأن (لك) لا تعمل فيه (كم) ولكنه مبني عليها خبر لها وتقول : كم رجل قد رأيت أفضل من زيد لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛ لأن (كم) اسم مبتدأ.

فأما (رب) إذا قلت : رب رجل أفضل منك فلا يكون لها خبر لأنها حرف جر وكم لا تكون إلا اسما وتقول : كم امرأة قد قامت ولا يجوز أن تقول : كم امرأة قد قمن ؛ لأن المعني : كم من مرة امرأة قد قامت.

فإن كانت (امرأة) مميزة فقلت : كم امرأة قد قامت جاز أن تقول : قامت وقمن لجعل الفعل مرة علي لفظ المفسر ومرة علي معني (كم) وقال الله جل وعز : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا) [النجم : 26] فردوه إلي معني (كم) وقال جل ثناؤه : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا) [الأعراف : 4] فجاء علي لفظ المفسر فإدخالك (من) وإخراجها واحد لأنك تريد التفسير.

وتقول : كم ناقة لك وفصيلها وفصيلها نصبا ورفعا من رفع اتبع ما في لك ومن نصب اتبع الناقة وإنما جاز في فصيلها النصب وهو مضاف إلي الضمير ؛ لأن التأويل : وفصيلا لها كما قيل : كل شاة وسخلتها بدرهم فالتأويل وسخلة لها كما قالوا : رب رجل وأخيه والمعني : وأخ له فإذا قلت : كم ناقة وفصيلها لك فلا يجوز في الفصيل إلا النصب كأنك قلت : كم ناقة وكم فصيل ناقة لك وتقول : كم رجلا قد رايت وامرأة علي لفظ (رجل) ويجوز : ونساءه ؛ لأن

المعني : رجل لكل رجل امرأة والفراء يقول : كم رجلا قد رأيت ونساءه وكم رجل قد رأيت ونسائه ويقول : تأويل (رجل) جمع فلا أرد عليه بالتوحيد.

قال أبو بكر : ويجوز عندي : كم رجلا رأيت ونساءهم ؛ لأن المعني : كم رجلا رأيت ونساء لهم.

وتقول : كم زيد قائم وبكم ثوبك مصبوغ تريد : كم مرة أو ساعة زيد قائم وما أشبه ذلك. وبكم درهما أو ديناراً ثوبك مصبوغ وما أشبه ذلك.

قال الفراء : إذا قلت : عنيد خمسة أثوابا فهو أشبه شيء بقولك : مررت برجل حسن وجهها.

قال أبو بكر : وليس هو عند أصحابنا كذلك ؛ لأن وجهها عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول ؛ لأن حسن يشبه اسم الفاعل. وقد مضى ذكر هذا.

والنصب في قولهم : خمسة أثوابا شاذ إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر.

وقال أحمد بن يحيى رحمه الله : كل منصوب علي التفسير فقد جعل ما قبله في تأويل الفعل ولذلك قلت : عندي خمسة وزنا وعددا فجعلت لها مصدرا.

فتأويله عندي ما يعد به الدرهم خمسة وكذلك في كل التفسير ترده تقديره إلي أن تقدرة الفعل : فإن قال قائل : فأنت تقول : ما أحسنك من الرجال وما أحسنك من رجل فيشبههما إذا فيه فرق إذا قلت : ما أحسنك من الرجال فإنما تريد : أنت حسن من بينهم ومن جماعتهم ، وإذا قلت : من رجل ففيها مذاهب.

أما مذهب أبي العباس محمد بن يزيد رحمه الله فيقول : فصلوا بين الحال والتميز وقد مضى ذكر ذلك.

وقال غيره : تكون (من) هنا لابتداء الغاية كأنك قلت : ما أحسنك من أول أحوالك يوصف بها الرجل إلي غاية النهاية ومذهب آخر أن تكون (من) تبعيضا للجنس المميز برجل رجل كأنك.



قلت : ما أحسنك من الرجال إذا ميزوا رجلا رجلا فجعلت رجلا موحدا ليدل علي تمييز الرجال بهذا الأفراد وكذلك : ما أحسنك من رجلين.

كأنك قلت : من الرجال إذا ميزوا رجلين رجلين.

والقياس علي مذهب الكسائي : عندي الخمسة الألف الدرهم فيجعل الخمسة مضافة إلي الالف والألف مضافة إلي الدرهم وذا عندنا لا يجوز وتقول علي مذهبهم : عندي الخمسة العشر الألف الدرهم فتفتح الخمسة والعشر وتنصب الألف علي التفسير وتضيفه إلي الدرهم. وهذا لا يجوز لما قدمنا ذكره.

وتقول : عندي عشرون رجلا صالحا وعندي عشرون رجلا صالحون ولا يجوز : صالحين علي أن تجعله صفة رجل ، فإن كان جمعا علي لفظ الواحد جاز فيه وجهان : تقول : عندي عشرون درهما جيادا وحياد من رفع جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد علي وجهين :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة

سودا كخافية الغراب الأسحم (1)

يروي : سود وتقول : عندي ثلاث نسوة وعجوزين وشابة ترده مرة علي ثلاث ومرة علي نسوة ، وإذا قلت : خمستك أو خمسة أثوابك لم تخرج منه مفسرا ؛ لأنه قد أضيف وعلم.

ص: 293

1- قال ابن هشام : الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضنة كما تقدم من الأمثلة وقد تأتي كذلك كما روي سيبويه من قولهم عليه مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنتر العبسي : فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم فحلوبة لتمييز العدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة وعلي هذين الوجهين ففيه حمل علي المعني ؛ لأن حلوبة بمعني حلائب فلهذا صح أن يحمل عليها سودا والوجه الأول أحسن. وفي الحديث : صلّي رسول الله جالسا وصلّي وراءه رجال قياما فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضنة. وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال. شرح شذور الذهب 1 / 325.

ويجيز البغداديون : خمسة دراهمك ودرهمك ينوي في الأول الإضافة وهذا إنما يجوز عندي مثله في ضرورة الشاعر قالوا : وقد سمع : برئت إليك من خمسة وعشري.

النخاسين قالوا : ولا يجوز مع الممكني وتقول : عندي خمسة وزنا تنصب وترفع من نصب فعلي المصدر ومن رفع جعله نعتا.

كأنه قال : خمسة موزونة ، وإذا قالوا : عندي عشرون وزن سبعة نصبوا ورفعوا مثل ذلك وكذلك إن أدخلوا الألف واللام قالوا : عندي العشرون وزن السبعة ووزن السبعة النصب والرفع وكان الأخفش يجيز : كم رجلا عندك وعبيده يعطف (عبيده) علي المضمر الذي في (عندك) ويرفعه قال : ولو قلت : كم رجلا وعبيده عندك علي التقديم والتأخير جاز كأنك قلت : كم رجلا عندك وعبيده قال الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق

عليك ورحمة الله السلام

وقال يزيد بن الحكم الثقفي :

جمعت وبخلا غيبة ونميمة

ثلاث خصال لست عنها بمرعوي (1)

ص: 294

1- اختصاص الواو العاطفة : تختص الواو من سائر حروف العطف بواحد وعشرين حكما : 1- أنها تعطف اسما لا يستغني عنه ك" اختصم عمرو وخالد" واصطف بكر وعليّ و" اشترك محمّد وأخوه" و" جلست بين أخي وصديقي" ؛ لأن الاختصام والاصطفاف والشركة والبيئية من المعاني التي لا تقوم إلا بإثنين فصاعدا. 2- عطف سببيّ عليّ أجنبيّ في الاشتغال ونحوه ، نحو " زيدا أكرمت خالدا وأخاه" (الأجنبي هو خالدا والسببي هو " أخاه". 3- عطف ما تضمّنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزيّة نحو : (حافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الوَسْطَى) (الآية : 238 سورة البقرة). 4- عطف الشّيء عليّ مرادفه نحو (شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (الآية : 38 سورة المائدة). 5- عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) (الآية : 9 سورة الحشر) وكلمة الإيمان في الآية ، وإن كانت في الظاهر معطوفة عليّ الدار ولكن فعل " تبوؤوا" لا يصح للإيمان ؛ لأن تبوؤ في الأماكن فلا بدّ لها من تقدير فعل يناسبها مثل " اعتقدوا" وهذا هو العامل المحذوف عليّ نحو قول الشاعر : علفتها تبنا وماء باردا ، المعني : وسقيتها ماء باردا. 6- جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله ، نحو فجعلنا (مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمَنْ خَلْفَهُمْ سَدًّا) (الآية : 9 سورة يس). 7- جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الصّرورة نحو قوله : جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي 8- جواز العطف عليّ الجوار في الجرّ خاصة نحو (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) (الآية : 6 سورة المائدة) : والمراد بالجوار هنا : أن كلمة برؤوسكم مجرورة فجرّ ما بعدها وهي أرجلكم لمجاورةها ما قبلها ، وهذه قراءة من جرّ أرجلكم ، والقراءة الثانية : وأرجلكم بفتح الـم عطفًا عليّ الوجوه ، عليّ الأصل) ، في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة. 9- جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله : " كيف أصبحت كيف أمسيت". انظر معجم القواعد 28 / 3.

قال : وقد فسروا الآية في كتاب الله جل وعز : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [البقرة : 62]  
والصابئون كذلك وتقول : كم يسرك أن لك درهما.

فتنصب الدرهم وتعني : درهما واحداص ولو قلت : كم يسرك أن لك من (درهم) لم يجز ؛ لأن (أن) لا اسم لها وكذلك لو قلت : كم  
درهما يسرك أن لك لم يجز وتصحيح المسألة :

كم يسرك أنه لك من درهم تريد : كم من درهم يسرك أنه لك وتقول : كم تزعم أن إلي زيد درهما قد دفع تنصب درهما (بأن) ودرهم هاهنا  
واحد وكم مرار ترد : كم مرة تزعم وتقول : كم عندك قائما رجلا تنصب (قائما) علي الحال وتجعل خبر (كم) (عندك) وهو قبيح لأنك قد  
فصلت بين (كم) وبين ما عملت فيه وتقول : كم مالك إلا درهما إذا كنت تستقله وكم عطاؤك إلا خمسون كأنك قلت : كم درهما مالك  
إلا درهما وكم درهما عطاؤك إلا خمسون فهذا في الاستقلال كقول القائل : هل الأمير إلا عبد الله وهل الدنيا إلا شيء زائل وتقول : كم

ص : 295

ثلاثة ستة إلا ثلاثان وكم خمسة عشرة إلا خمستان وكم رجلا أصحابك إلا خمسون إذا كنت تستقل عددهم ويكون ما بعد إلا تقسيرا (لكم) وترفعه إذا كانت (كم) رفعا وتنصب إذا كانت (كم) نصبا وتجره إذا كانت (كم) جرا يقول : كم ثلاثة وجدت ستة إلا ثلاثين وبكم درهما أرضك إلا ألف وكذلك : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان وكم عشرون خمسة إلا أربع خمسات.

هذا علي الاستثناء تجعل ما بعد إلا بدلا من (كم) كأنك قلت : هل بشيء أرضك إلا ألف وهل شيئا وجدت ستة إلا ثلاثين فاعتبر هذا بهذا.

قال أبو بكر : قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه درية للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ؛ لأنه كتاب أصول ونحن نفرّد كتابا لتفريع الأصول ومزج بعضها ببعض ونسمية كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول إن أقر الله في الأجل وأعان ، وإذا فرغنا من الرفع والنصب فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعانها إن شاء الله.

### ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب

اعلم أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخص اسما بعينه كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء ولا يخص اسما بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النداء ، وأما الفتح الذي يشبه النصب فما كان علي هذا المنهاج مطردا في الأسماء ولا يخص اسما بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النفي (بلا) وسنذكر كل واحد منهما في بابها إن شاء الله.

إشارة

الحروف التي ينادي بها خمسة : يا وأيا وهيا وأي وبالألّف وهذه ينبه بها المدعو إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروف أو النائم المستقل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً ، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول : هذا وأنت تريد : يا هذا ولا رجل وأنت تريد : يا رجل ويجوز حذف : يا من النكرة في الشعر.

والندبة يلزمها : يا ووا (ووا) يخص بها المندوب.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه

[الأسماء المناداة]

إشارة

والأسماء المناداة تنقسم علي ثلاثة أضرب : مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

شرح الأول : وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد

ينقسم علي ضربين : معرفة ونكرة فالمعرفة : هو المضموم في النداء والمعرفة المضمومة في النداء علي ضربين : إحداهما : ما كان اسماً علماً قبل النداء نحو : زيد وعمرو فهو علي معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو : يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب وأنه في معني : يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يضمّان في النداء تقول : يا زيد ويا عمرو ويا بكر ويا جعفر ويا رجل أقبل ويا غلام تعال.

فأما : يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيهه قبل تعريفه ويحيل قول من قال : أنه معرفة النداء فقط إنك

قد تنادي بإسمه من لا تعلم له فيه شريكا كما تقول : يا فرزدق أقبل ولو كنت لا تعرف أحدا له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به.

ومن قال إذا قلت : يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي أما حسنة : فأني يعني : أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ : يا فلان ، وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه ولو لا التكرير أيضا ما علم فمن قال : أن الاسم معرفة بالنداء أي : أصله أنه به صار يعرف المسمي فحسن ، وإن كان أراد :

أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي.

وأما قولك : يا رجل . فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء وإنما صار باختصاصك له وإقبالك عليه في معني : يا أيها الرجل فرفع وإنما ادعي من قال : أن : يا زيد معرفة بالنداء لا بالتعريف الذي كان له.

قيل : أنه وجد الألف واللام لا يثبتان مع (يا) في التعريف في التثنية ألا تري أنك تقول يا زيدان أقبلا ولو لا يا لقلت : الزيدان إذا أردت التعريف وإنما حذفت الألف واللام استغناء بيا عنهما إذ كانتا آلة للتعريف كما حذفتنا من النكرة في النداء أيضا.

ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيء مما فيه الألف واللام إلا الله عز وجل.

قال سيبويه : وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر من كلام العرب.

وأما الاسم النكرة الذي بقي علي نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب تقول : يا رجلا أقبل ويا غلاما تعال وكذلك إن قلت : يا رجلا عاقلا تعالي فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها ومعني هذا أنك لم تدع رجلا بعينه فمن أجابك فقد أطاعك ألا تري أنه يقول : من هو وراء حائط ولا يدري من وراؤه من الناس : يا رجلا أغثني ويا غلاما كلمني كما يقول : الضرير يا رجلا خذ بيدي فهو ليس يقصد واحدا بعينه بل من أخذ بيده فهو بغيته قال الشاعر :

وإنما أعربت النكرة ولم تبين لأنها لم تخرج عن بابها إلي غير بابها كما خرجت المعرفة ، فإن قال قائل : ما علمنا أن قولهم : يا زيد مبني علي الضم وليس بمعرب مرفوع قيل : يدل علي أنه غير معرب أن موضعه نصب والدليل علي ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب تقول : يا عبد الله وأن الصفة قد تنصب علي الموضع تقول : يا زيد الطويل فلو كانت الضمة إعرابا لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه ولا أن تنصب وصفه لكننا نقول : أنه مضموم مضارع للمرفوع

ص: 299

1- ما يجب نصبه من المنادي ثلاثة أنواع : 1- النكرة غير المقصودة كقول الأعمي لغير معين " يا رجلا خذ بيدي ". 2- المضاف سواء أكانت الإضافة محضة ، نحو : (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا) (الآية : 147 سورة آل عمران) ، أن غير محضة نحو " يا مالك يوم الدين ". وتمتنع الإضافة في النداء إلي " كاف الخطاب " كقولك " يا غلامك " ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين خطابين ، ويجوز في التذبة ، أمّا الغائب والمتكلم فيجوز نحو " يا غلامه " لمعهود ، أو " يا غلامي " أو " يا غلامنا " (كما في المقتضب وأمالي الشجري). فإذا أضيف المنادي إلي ضمير المتكلم فأجود الوجوه حذف الياء نحو قوله تعالى : (يا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (الآية : 51 سورة هود) وسيأتي تفصيل ذلك في رقم 8 من هذا البحث. 3- الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، معمولا له ، نحو " يا ضاحكا وجهه " و " يا سامعا دعاء المظلوم ". (ج) ما يجوز ضمّه وفتحته : ما يجوز ضمّه علي الأصل ، وفتحته علي الإتيان ، نوعان : 1- أن يكون علما مفردا موصوفا بابتين متصل به ، مضاف إلي علم نحو " يا خالد بن الوليد " والمختار الفتح لفتحته ، ومنه قول رؤبة : يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك ممدود فإن انتفي شرط ممّا ذكر تعين الضمّ كما إذا قلت " يا رجل ابن علي " و " يا أحمد ابن عمي " لانتفاء علمية المنادي في الأولي ، وعلمية المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو " يا خالد الشجاع ابن الوليد " ، لوجود الفصل ، ونحو " يا عليّ الفاضل " ؛ لأن الصفة غير ابن. والوصف ب " ابنة " كالوصف بابتين نحو " يا عائشة ابنة صالح " بخلاف " بنت " لقلّة استعمالها في نحو ذلك. انظر معجم القواعد 11 / 26.

ويشبهه من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل ذلك المرفوع (بقام) يعني الفاعل ؛ لأن كل اسم متمكن يلي (قام) فهو مرفوع فلهذا حسن أن تتبعه النعت فتقول : يا زيد الطويل كما تقول : قام زد الطويل يا زيد وعمر وفتعطف كما تعطف علي المرفوع.

وينبغي أن تعلم : أن حق كل منادي النصب من قبل أن قولك : يا فلان ينوب عن قولك : أناذي فلانا ؛ لأن قولك : (يا) هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام ؛ لأن الكلام لفظ يغني عن العمل وهذا العمل فيه هو اللفظ.

فإن قلت : ناديت زيدا بعد قولك : يا زيد وهو مثل قولك : ضربت زيدا بعد علمك ذلك به فتأمل هذا فإنه منفرد به هذا الباب.

وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقه موقع غير المتمكن ألا تري أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول : قام زيد وأنت تحذف زيدا عن نفسه إنما تقول : قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بني وسنين أمر المبنيات في مواضعها.

وبني علي الحركة في النداء ؛ لأن أصله التمكن ففرق بينه وبين ما لا أصل له في التمكن فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذ كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب إذا أضفتها وهو النصب والخفض دون الرفع وتقول : جئت قبلك ومن قبلك فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي علي الضم وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء فعلم أنها غير إعراب.

فقالوا : جئتك من قبل ومن بعد ومن عل يا هذا فكذلك هذا المنادي لما كان مضافه منصوبا ضم مفرده ألا تري أنك تقول : يا عبد الله فتنصب ، فإن لم تنصف قلت : يا عبد ويا غلام فضممت فكذلك التقدير في كل مفرد ، وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره.

واعلم أن لك أن تصف زيدا وما أشبهه في النداء وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان.



أما الوصف فقولك : يا زيد الطويل والطويل فترفع علي اللفظ وتنصب علي الموضع ، فإن وصفته بمضاف نصبت الوصف لا غير ؛ لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوبا تقول : يا زيد ذا الجملة وكذلك إن أكدته تقول : يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم.

فأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفة يجوز فيها النصب علي إضمار (أعني) ولا يجوز في أجمعين ذلك ، وأما البدل فقولك : يا زيد زيد الطويل ويا زيد أخانا ؛ لأن تقدير البدل أن يقوم الثاني مقام الأول فيعمل فيه ما عمل في الأول فقولك : يا زيد أخانا كقولك : يا أخانا.

واعلم أن عطف البيان كالنعت سواء لا يلزمك فيه طرح التنوين كما لا يلزمك في النعت طرح الألف واللام تقول : يا زيد زيدا فتعطف علي الموضع ويا زيد زيد وأمر البدل وعطف البيان سنذكرهما مع ذكر توابع الأسماء وهذا البيت ينشد علي ضروب :

إني وأسطار سطر سطر

لقائل : يا نصر نصر نصر (1)

فمن قال : يا نصر نصر فإنه جعل المنصوبين تبيينا للمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان وسأفرق لك عطف البيان من البدل في موضعه ومجري العطف للبيان مجري الصفة فأجريا علي قولك : يا زيد الظريف وتقديره : يا رجل زيدا أقبل علي قول من نصب الصفة. وينشد :

يا نصر نصر نصر ...

جعلهما تبيينا وأجري أحدهما علي اللفظ والآخر علي الموضع كما تقول : يا زيد الظريف العاقل ولو نصبت (العاقل) علي (أعني) كان جيدا ومنهم من ينشده :

يا نصر نصر نصر ...

فجعل الثاني بدلا من الأول وتنصب الثالث علي التبيين فكأنه قال :

يا نصر نصر نصر ...

ص : 301

1- هذا قول الراجز وهو ذو الرمة.

وأما العطف فقولك : يا زيد وعمرو أقبلا ويا هند وزيد أقبلا ولا يجوز عطف الثاني علي الموضوع لما ذكرناه في باب العطف وهو أن حكم الثاني حكم الأول ؛ لأنه منادي مثله وكل مفرد منادي فهو مضموم.

وقد قالوا علي ذلك : يا زيد والحارث لما دخلت الألف واللام (ويا) لا تدخل عليهما فاعلم وإنما يبنى الأول ؛ لأنه منادي مخاطب باسمه وعلّة الثاني وما بعده كعلّة الأول لا فرق بينهما في ذلك ألا تري أنهم : يقولون : يا عبد الله وزيد فيضمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولو لا ذلك لم يجز قال جميع ذلك ابن السراج أيضا ، فإن عطف اسماء فيه ألف ولام علي مفرد ، فإن فيه إختلافا.

أما الخليل وسيبويه والمازني : فيختارون الرفع يقولون : يا زيد والحارث أقبلا وقرأ الأعرج وهو عبد الرحمن بن هرمز : (يا جبال اوبي معه والطير) (1) [سبأ : 10].

وأما أبو عمرو وعيسى ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة.

وكان أبو العباس يختار النصب في قولك : يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت : يا زيد والحارث ؛ لأن الألف واللام في (الحارث) دخلت عنده للتفخيم والألف واللام في الرجل دخلتا بدلا من (يا) ؛ لأن قولك : النضر والحارث ونصر وحارث بمنزلة ومثل ذلك إختلافهم في الاسم المنادي إذا لحقه التنوين اضطرارا في الشعر ، فإن الأولين يؤثرون رفعه أيضا ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقي علي لفظه وأبو عمرو بن

ص : 302

---

1- عن الحسن (يا جبال أوبي) بوصل الهمزة ، وسكون الواو ، مخففة من (آب : رجع) والابتداء حينئذ بضم الهمزة. والجمهور بقطع الهمزة ، وتشديد الواو ، من (التأويب) وهو (الترجيع) ، أي : يسبح هو وترجع هي معه التسبيح. وأما ما روي عن روح من رفع الراء من (والطير) نسقا علي لفظ (جبال) أو علي الضمير المستكن في (أوبي) للفصل بالظرف فهي انفرادة لابن مهران ، عن هبة الله بن جعفر ، عن أصحابه عنه ، لا يقرأ بها ، ولذا أسقطها صاحب الطيبة علي عادته رحمه الله تعالي ، والمشهور عن روح النصب كغيره ، عطفًا علي محل (جبال) [إتحاف فضلاء البشر 2 / 383].

العلاء وأصحابه يلزمون النصب ويقولون هو بمنزلة قولك : مررت بعثمان يا فتى فإذا لحقه التثوين رجع إلي الخفض.

فإن كان المنادي مبهماً فحكمه حكم غيره إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس وتقول : يا أيها الرجل أقبل فيكون (أي) ورجل كاسم واحد (فأي) مدعو والرجل نعت له ولا يجوز أن يفارقه نعت ؛ لأن (أي) اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة إلا في الجزاء والاستفهام فلما لم يوصل أُلزم الصفة لتبينه كما كانت تبينه الصلة.

و (ها) تبينه وكذلك إذا قلت : يا هذا الرجل فإذا قلت : يا أيها الرجل لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع ؛ لأنه المنادي في الحقيقة و (أي) مبهم متوصل إليه به.

وكذلك : يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سبباً إلي نداء الرجل ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير كقوله تعالى : (قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الصُّرُورَ) [يوسف : 88] ، فإن قدرت الوقف علي هذا ولم تجعله وصلة إلي الصفة وكان مستغنياً بإفراجه كنت في صفته بالخيار : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت كما كان ذلك في نعت زيد فقلت : يا هذا الطويل والطويل.

وأما (أي) فلا يجوز في وصفها النصب لأنها لا تستعمل مفردة ، فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادي فقط.

قال الشاعر :

يا أيها الجاهل ذو التَّنْزِي ... (1)

ص: 303

---

1- ذهب الأخفش في أحد قوليه إلي أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولي ولجاز وصلها بالفعلية والظرف. الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلي أن ها دخلت للتبنيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها. الرابع : يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله : يا أيها الجاهل ذو التَّنْزِي لا توعدني حية بالنكز انظر شرح الأشموني 1 / 243.

فوصف (الجاهل) وهو صفة ب (ذو) ويجوز النصب علي أن تجعله بدلا من (أي) فتقول : يا أيها الجاهل ذا التنزي ولا يجوز أن تقول : هذا أقبل وأنت تناديه تريد : يا هذا كما تقول : زيد أقبل وأنت تريد يا زيد ولا : رجل أقبل ؛ لأن هذين نعت لأي ، فإن جاء في الشعر فهو جائز ولك أن تسقط (يا) فتقول : زيد أقبل وإنما قبح إسقاط حرف النداء من هذا ورجل لأنهما يكونان نعتا لأي فلا يجمع عليها حذف المنعوت وحرف النداء فاعلم.

فأما قولهم : اللهم اغفر لي ، فإن الخليل كان يقول : الميم المشددة في آخره بدل من (يا) التي للنداء لأنهما حرفان مكان حرفين.

قال أبو العباس : الدليل علي صحة قول الخليل : أن قولك : اللهم لا يكون إلا في النداء لا تقول : غفر اللهم لزيد ولا : سخط اللهم علي زيد كما تقول : سخط الله علي زيد وغفر الله لزيد وإنما تقول : اللهم اغفر لنا اللهم اهدنا وقال : فإن قال الفراء : هو نداء معه (أم) قيل : له فكيف تقول : اللهم اغفر لنا واللهم أمنا بخير فقد ذكر (أم) مرتين قال : ويجب علي قوله أن تقول : يا اللهم لأنه : يا الله أمنا ولا يلزم ذلك الخليل : لأنه يقول الميم بدل من يا.

وإذا وصفت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبا تقول : يا زيد ذا الجملة ، فأما : يا زيد الحسن الوجه ، فإن سيبويه : يجوز الرفع والنصب في الصفة ؛ لأن معناه عنده الانفصال فهو كالمفرد في التقدير ؛ لأن حسن الوجه بمنزلة حسن وجهه فكما أن يجيز : يا زيد الحسن والحسن فكذلك يفعل إذا أضاف ؛ لأنه غير الإضافة يعني به وأنشد :

يا صاح يا ذا الضامر العنس

يريد : يا ذا الضامرة عنسه وتقول : يا زيد أو عبد الله ويا زيد أو خالد وقال سيبويه : أو ولا في العطف علي المنادي بمنزلة الواو.

اعلم أن كل اسم مضاف منادي فهو منصوب علي أصل النداء الذي يجب فيه كما بينا تقول : يا عبد الله أقبل يا غلام زيد افعل يا عبد مرة تعال ويا رجل سوء تب المعرفة والنكرة في هذا سواء وقال عز وجل : ( يا قَوْمًا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ) [الأحقاف : 31].

وذكر سيبويه : أن ذلك منصوب علي إضمار الفعل المتروك إظهاره.

وقال أبو العباس : أن (يا) بدل من قولك : أذعو أو أريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها علم أنك قد أوقعت فعلا يا عبد الله وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب علي أنه مفعول تعدي إليه فعلك ، فإن أضفت المنادي إلي نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلي نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول : يا غلامي وزيدي فإذا ناديت قلت : يا غلام أقبل لا تثبت (ياء) الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيها به وثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة وكان أبو عمرو يقول : (يا عبادي اتقون).

وقد يدلون مكان الياء الألف لأنها أخف عليهم نحو : يا ربا تجاوز عنا ويا غلاماه لا تفعل فإذا وقفت قلت : يا غلاما وعلي هذا يجوز : يا أباه ويا أماه.

قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : يا أبه ويا أبة لا تفعل ويا أبتاه ويا أمتاه فزعم الخليل : أن هذه الهاء مثل الهاء في عمه وخالة وزعم : أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة لا تفعل ويبدلك علي أن الهاء بمنزلة الهاء في عمه أنك تقول في الوقت : يا أمة ويا أبه كما تقول : يا خالة إنما يلزمون هذه في النداء إذا أضفت إلي نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء قال : وحدثنا يونس : أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعل ولا يجوز ذلك في غيرها من المضاف.

وبعض العرب يقول : يا رب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا ، فإن أضفت إلي مضاف إليك قلت : يا غلام غلامي ويا ابن أخي فتثبت الياء ؛ لأن الثاني غير منادي وإنما تسقط الياء في

الموضع الذي يسقط فيه التنوين وقالوا : يا ابن أم ويا ابن عم فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لكثرتة في كلامهم.

قال أبو العباس رحمه الله : سألت أبا عثمان عن قول من قال : يا ابن أم لا تفعل فقال : عندي فيه وجهان : أحدهما أن يكون أراد : يا ابن أمي فقلب الياء ألفا فقال : يا ابن أما ثم حذف الألف استخفافا من (أما) كما حذف الياء من (أمي).

ومثل ذلك : يا أبة لا تفعل والوجه الآخر أن يكون : ابن عمل في أم عمل خمسة عشر فبني لذلك قلت : فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفا فقال : يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود قلت : وأم قال : لأن النداء يقرب من الندبة وهو قياس واحد ، وذلك قولك : واأماه قلت : فنجزه في الخبر في الشعر فقال : في الشعر وفي الكلام جيد بالغ أقول : هذا غلاما قد جاء فأقبلها ؛ لأن الألف أخف من الياء.

وقد قال الشاعر :

وقد زعموا أنني جزعت عليهما

وهل جزع إن قلت : وا بأهما

يريد : وا بأبي هما. وأنشد سيويه لأبي النجم :

يا بنت عمّا لا تلومي واهجعي (1)

ص: 306

1- قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلي ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني أو يا بني لا غير فالكسر علي التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياء مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الشتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه. والفتح علي وجهين : أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل. الثاني : أن ثانية ياء بني حذفت ثم أدغمت أولاها في ياء المتكلم ففتحت ؛ لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلي ياء المتكلم (وفتح أو كسر وحذف الياء) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (استمر في) قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة أم و (يا ابن عم) ويا ابنة عم (لا مفر) أما الفتح ففيه قولان : أحدهما أن الأصل أما وعمما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها. الثاني أنهما جعلتا اسما واحدا مركبا وبني علي الفتح والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتري فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب. قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها. ، وأما إثبات الياء والألف في قوله : يا ابن أمي ويا شقيقتي نفسي وقوله : يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي فضرورة. أما ما لا يكتر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم. انظر شرح الأشموني 1 / 246.

فإن أضفت اسما مثني إليك : نحو عبيد وزيدبن قلت : يا عبدي ويا زيد ففتحت الياء من قبل أن أصل الإضافة إلي نفسك الفتح تقول : هذا بني وغلامي يا فتى ثم تسكن إذا شئت استخفافا فلما التقى ساكنان في عبدي واحتجت إلي الحركة رددت ما كان للياء إليها فإذا صغرت ابنا فقلت بني ثم أضفته إلي نفسك قلت : يا بني أقبل ولم تكن هذه الياء كياء التثنية ؛ لأن هذه حرف إعراب كما يتحرك دال عبد تقول : هذا بني كما تقول : هذا عبد فإذا أضفتها إلي نفسك كسرت حرف الإعراب إرادة للياء وكان الأصل في : يا بني أن تأتي بياء بعد الياء المشددة فحذفتها واستغنيت بالكسر عنها وتقول : يا زيد عمرو ويا زيد زيد أخينا ويا يزيد زيدنا.

قال سيبويه وزعم الخليل ويونس : أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة ، وذلك لأنهم قد علموا : أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ؛ لأنه مضاف فلما كرروه تركوه علي حاله قال الشاعر :

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم

لا يلقينكم في سواة عمر

وإن شئت قلت : يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد أخينا فكل اسمين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب ؛ لأنه مضاف ، فإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفا عليه عطف البيان والوجه الآخر نصب الأول بغير تنوين

لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فأما أفحمت الثاني توكيدا للأول ، وأما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير :  
يا زيد عمرو زيد عمرو ويا تيم عدي تيم عدي.

واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله مل يكن نعته إلا نصبا لأنك إن حملته علي اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب فلا يزال ما كان علي أصله إلي غيره ، وذلك نحو قولك : يا عبد الله العاقل ويا غلامنا الطويل والبدل يقوم مقام المبدل منه تقول : يا أخانا زيد أقبل ، فإن لم ترد البدل وأردت البيان قلت : يا أخانا زيدا أقبل ؛ لأن البيان يجري مجري النعت.

### شرح الثالث : وهو الاسم المنادي المضارع للمضاف لطوله

إذا ناديت أسما موصولا- بشيء هو كالتمام له فحكمه حكم المضاف إذا كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلي لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة ، وذلك قولك : يا خيرا من زيد أقبل. ويا ضاربا رجلا ، ويا عشرون رجلا ، ويا قائما في الدار وما أشبهه جميع هذا منصوب أقبلت علي واحد فخاطبته وقدرت التعريف ، وإن أردت التنكير فهو أيضا منصوب وقد كنت عرفت أن المعارف علي ضربين : معرفة بالتسمية ومعرفة بالنداء.

وقال الخليل : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهي منصوبة ؛ لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلي الأصل كما تفعل ذلك بقبل وبعد وزعموا : أن بعض العرب يصرف قبلا فيقول : أبدأ بهذا قبلا فكأنه جعلها نكرة ، وأما قول الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السلام (1)

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف.

ص: 308

---

1- إذا كان المنادي مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه علي الضم وذكر هنا أنه إذا اضطر شاعر إلي تنوين هذا المنادي كان له تنوينه وهو معصوم وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما فمن الأول قوله : سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام انظر شرح ابن عقيل 3 / 262.



وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بيا رجلا. قال سيويه : ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس إذا نون فطال كالنكرة فالتنوين في جميع هذا الباب كحرف في وسط الاسم وكذلك : لو سميت رجلا : بثلاثة وثلاثين لقلت : يا ثلاثة وثلاثين أقبل وليس بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون لأنك أردت في هذا : يا أيها الثلاثة والثلاثون ولو قلت أيضا وأنت تنادي الجماعة : يا ثلاثة والثلاثين لجاز الرفع والنصب في الثلاثين كما تقول : يا زيد والحارث والحارث ولكنك أردت في الأول : يا من يقال له ثلاثة وثلاثون.

وإن نعت الاسم المفرد بـابن فلان أو ابن أبي فلان وذكرت اسمه الغالب عليه وأضفته إلي اسم أبيه أو كنيته ، فإن الاسم قد جعل بمنزلة اسم واحد ؛ لأنه لا ينفك منه ونصب لطوله تقول : يا زيد بن عمرو كأنك قلت : يا زيد عمرو فجعلت زيدا وابنا بمنزلة اسم واحد ولا تنون زيدا كما لم تكن تنونه قبل النداء إذا قلت : رأيت زيد بن عمرو ، فإن قلت : يا زيد ابن أخي ضمت الدال من (زيد) ؛ لأن ابن أخي نعت غير لازم وكذلك : يا زيد ابن ذي المال ويا رجل ابن عبد الله ؛ لأن رجلا اسم غير غالب فمتي لم يكن المنادي اسما غالبا والذي يضيف إليه ابنا سما غالبا لم يجز فيه ما ذكرنا من نصب الأول بغير تنوين ، وإذا قلت : يا رجل ابن عبد الله فكأنك قلت : يا رجل يا ابن عبد الله وعلي هذا ينشد هذا البيت :

يا حكم بن المنذر بن الجارود

ولو قلت : يا حكم بن المنذر كان جيدا وقياسا مطردا وكان أبو العباس رحمه الله يقول : إن نصب : يا حسن الوجه لطوله لا لأنه مضاف ؛ لأن معناه : حسن وجهه.

قال أبو بكر : والذي عندي أنه نصب من حيث أضيف فما جاز أن يضاف ويخفض ما أضيف إليه ، وإن كان المعني علي غير ذلك كذلك نصب كما ينصب المضاف ؛ لأنه علي لفظه.

والزيادة في آخره والحذف فيه

أما التغيير فقولهم : يا فسق ويا لكع عدل عن فاعل إلي فعيل للتكثير والمبالغة كما عدل : عمر عن عامر ولم يستعمل فسق إلا في النداء وهو معرفة فيه ويقوي أنه كذلك ما حكى سيبويه عن يونس : أنه سمع من العرب من يقول : يا فاسق الخبيث فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصفه بما فيه الألف واللام وكذلك : يا لكاع ويا فساق ويا خباث معدول عن معرفة كما صارت جعار اسما للضيع وكما صارت : حذام ورقاش اسما للمرأة وجميع ذلك مبني علي الكسر لأنك عدلته من اسم معرفة مؤنث غير منصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء فبني علي كسر ؛ لأن الكسرة والتاء من علامات التأنيث.

ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله ، فإن لم ترد العدل قلت : يا لكع ويا لكعاء ، وأما ما لحقه الزيادة من آخره فقولهم : يا نومان ويا هناء وقال بعض المتقدمين في النحو : يا هناء هو فعال في التقدير وأصله هن فزيد هذا في النداء وبني هذا البناء.

ويلزم قائل هذا القول أن يقول في الشنية : يا هنانان أقبلا ولا أعلم أحدا يقول هذا.

قال الأخفش : تقول : يا هناء أقبل ويا هنانيه أقبلا ويا هنوناه أقبلوا.

وإن شئت قلت : يا هن ويا هنان أقبلا ويا هنون أقبلوا ، وإن أضفت إلي نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد يأتي فيما بعده.

قال أبو بكر : والمنكر من ذا تحريك الهاء من هناء وإلا فالقياس مطرد كهاء الندبة وألفها.

وقال أيضا الأخفش : تقول : يا هنتاه أقبلي ويا هنتانيه أقبلا ويا هنتاه أقبلن.

وتقول للمرأة بغير زيادة يا هنت أقبلي ويا هنتان أقبلا ويا هنتات أقبلن وتقول في الإضافة : إليك : يا هن أقبل ويا هني أقبلا ويا هني أقبلوا.

وللمرأة في الإضافة يا هنت أقبلي ويا هنتي أقبلا وللجمع : يا هنات أقبلن وتزاد في آخر الاسم في النداء

الألف التي تبين بالهاء في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيدا أو تندب هالكا ؛ لأن المندوب في غاية البعد وللندبة باب مفرد نذكره بعون الله تعالى.

تقول : يا زيدا إذا ناديت بعيدا هذا إذا وقفت علي الهاء وهي ساكنة وإنما تزداد في الوقف لخبفاء الألف كاتزاد لبيان الحركة في قولك غلاميه وما أشبه ذلك.

إذا وصلت ألف النداء بشيء أعني ما بعد الألف من الهاء فقلت : يا زيدا أقبل ويا قوما تعالوا.

فأما لام الاستغاثة والتعجب فتدخل علي الاسم المنادي من أوله وهي لام الجر فتخفضه ولذلك أيضا باب يذكر فيه إلا أنها تزداد إذا أردت أن تسمع بعيدا ، وأما ما حذف من آخره في النداء فقولهم في فلان : يا فل أقبل.

وذكر سيبويه أن : هناء ونومان وفل أسماء اختص بها النداء.

وقال : قول العرب : يا فل أقبل لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم علي حرفين وجعلوه بمنزلة دم والدليل علي ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فلا.

فإن عنوا امرأة قالوا : يا فلة وإنما بني علي حرفين ؛ لأن النداء موضع تخفيف ولم يجز في غير النداء ؛ لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادي نحو : يا هناء ومعناه. يا رجل . ، وأما فلان.

فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب قال : وقد اضطر الشاعر فبناه علي هذا المعني قال أبو النجم :

في لجة أمسك فلانا عن فل (1)

ص: 311

---

1- وكثر استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكور نحو يا فسق ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك. وأشار بقوله وجر في الشعر فل إلي أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله : تضل منه إبلي بالهوجل في لجة أمسك فلانا عن فل انظر شرح ابن عقيل 3 / 278.

قوله : (في لجة) أي : في كثرة أصوات ومعناه : أمسك فلانا عن فلان.

فأما ما حذف آخره للترخيم فله باب وإنما أخرجنا (فل) عن الترخيم ؛ لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصا في غير النداء ولأنه ليس باسم علم وللترخيم باب يفرد به إن شاء الله.

ص: 312

اعلم أن اللام التي تدخل للاستغاثة (1) هي لام الخفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها علي الاسم المنادي كأن المنادي كالمكني.

وقد بينا هذا فيما مضى فانفتحت مع المنادي كما تنفتح مع المكني إلا ترى أنك تقول : لزيد ولبكر فتكسر.

فإذا قلت : لك وله فتحت وقد تقدم قولنا في أن المبني كالمكني فلذلك لم يتمكن في الإعراب وبني فتقول : يا لبكر ويا لزيد ويا للرجال ويا للرجلين إذا كنت تدعوهم.

ص: 313

1-1 - تعريف المستغاث : هو ما طلب إقباله ليخلص من شدة أو يعين علي مشقة. 2 - ما يتعلق به من أحكام : يتعلّق بالمستغاث أحكام هي : 1 - اختصاصه ب"يا" من بين أدوات النداء ، مذكورة وجوبا. 2 - غلبة جرّه ب"لام" مفتوحة في أوّله ، وإن اقترن ب"أل" ، وهي لام الجرّ ، فتحت للفرق بينها وبين لام" المستغاث من أجله" في نحو" يا لله لعليّ". 3 - ذكر مستغاث من أجله بعده جوازا إما مجرور باللام المكسورة ، سواء أكان منتصرا عليه ، نحو" يا لعليّ لظالم لا يخاف الله" أم منتصرا له نحو" يا لعمر للمسكين". وإما مجرور ب"من" نحو : يا للرجال ذوي الأبواب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا 4 - أنه إذا عطف علي المستغاث ، ، فإن أعيدت "يا" معه فتحت لانه نحو : يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتّوهم في ازدياد وإن لم تعد "يا" معه كسرت لانه نحو : قول الشاعر : يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب 5 - ويجوز أن لا يبدأ المستغاث باللام فالأكثر حينئذ أن يحتم بالألف عوضا عن اللام ، ولا يجتمعان كقوله : يا زيدا لآمل نيل عزّ وغني بعد فاقة وهوان (ف" يزيدا" مستغاث والألف فيه عوض من اللام و" لآمل" مستغاث له وهو اسم فاعل و" نيل" مفعول به) انظر معجم القواعد 2 / 23.

وقال أصحابنا : إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه.

ووجب أن تفتحها ؛ لأن أصل اللام الخافضة إنما كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد ألا ترى أنك تقول : إن هذا لزيد إذا أردت : إن هذا زيد فاللام هنا مؤكدة وتقول : إن هذا لزيد إذا أردت أنه في ملكه.

ولو فتحت لالتبس ، فإن وقعت اللام علي مضمرة فتحتها علي أصلها فقلت : أن هذا لك ، وإن هذا لأنت ؛ لأنه ليس هنا لبس وتقول : يا للرجال للماء يا للرجال للعجب يا لزيد للخطب الجليل قال الشاعر :

يا للرجال ليوم الأربعاء أما

ينفك يحدث لي بعد التهي طربا

وقال آخر :

تكتفني الوشاة فأزعجونني

فيا للناس للواشي المطاع

فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو والمستغاث به والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : يا لزيد لمن هو قريب منك ومقبل عليك.

وذكر سيبويه : أن هذه اللام التي للإستغاثه بمنزلة الألف التي تبين بها في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيدا ، فإن قلت : يا لزيد ولعمرو.

كسرت اللام في (عمرو) وهو مدعو ؛ لأنه يسوغ في المعطوف علي المنادي ما لا يسوغ في المنادي.

ألا ترى أن الألف واللام تدخل علي المعطوف علي المنادي ويجوز فيه النصب وإنما يتمكن في باب النداء ما لصق (بيا) يعني بحرف النداء.

وأما أبو العباس رحمه الله فكان يقول في قولهم : يا لزيد ولعمرو إنما فتحت اللام في (زيد) ليفصل بين المدعو والمدعي إليه فلما عطفت علي (زيد) استغنيت عن الفصل لأنك إذا عطفت عليه شيئا صار في مثل حاله وقال الشاعر :

بيكيك ناء بعيد الدار مغترب

يا للكهول وللشبان للعجب

وأما التي في التعجب فقول الشاعر :

لخطاب ليلي يا لبرثن منكم

أدلاً وأمضي من سليك المقانب

وقالوا : يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً كأنه يقول : تعال يا عجب وتعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك وأبانك ومثل ذلك قولهم : يا للدواهي أي : تعالين فإنه لا يستنكر لكن ؛ لأنه من أحيانكن وكل هذا في معني التعجب والإستغائة فلا يكون موضع (يا) سواها من حروف النداء نحو : أي وهيا وأيا.

وقد يجوز أن تدعو مستغيثاً بغير لام فتقول : يا زيد وتتعجب كذلك كما أن لك أن تنادي المندوب ولا تلحق آخره ألفاً ؛ لأن النداء أصل لهذه أجمع وقد تحذف العرب المنادي المستغاث به مع (يا) ؛ لأن الكلام يدل عليه فيقولون : يا للعجب ويا للماء كأنه قال : يا لقوم للماء ويا لقوم للعجب وقال أبو عمرو وقولهم : يا ويل لك ويا ويح لك كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له ومن ذلك قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم

والصالحين علي سمعان من جار

فيا لغير اللعنة ولغير الويل كأنه قال : يا قوم لعنة الله علي فلان.

الندبة (1) تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت ، وإن شئت نذبت بغير ألف والألف أكثر من هذا الباب.

ص: 316

1- الندبة : تفجع ونوح مشن حزن وغم يلحق النَّادب علي المندوب عند فقده. 1 - المندوب : هو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز : "وقمت فيه بأمر الله يا عمرا" أو تنزيلا كقول عمر بن الخطاب ، وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب : "واعمراه" (واعمراه : وا : حرف ندبة عمراه منادي مندوب مبني علي الضم المقدر منع من ظهوره الفتحة المناسبة للألف في محل نصب ، والألف للندبة ، والهاء للسكت). أو المتوجع له كقول قيس العامري : فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء أو المتوجع منه نحو "وا مصيبتاه". 2 - أدوتها : أدوات الندبة حرفان : "يا" و"وا" ويكونان قبل الاسم. 3 - أحكام المندوب : للمندوب أحكام : (أحدها) أنه كالمنادي غير المندوب فيبني علي الضم في نحو : "وا خليفة رسول الله" ، وإذا اضطرر إلي التنوين في الشعر جاز ضمّه ونصبه ، نحو : "وا فقعسا وأين مني فقعس". (الثاني) أنه يختص من بين الأدوات ب"وا" مطلقا وب"يا" إن أمن اللبس كما في قول جرير المتقدم "يا عمرا". (الثالث) أنه لا يندب إلا العلم المشهور ونحوه ، كالضاف إضافة توضح المندوب توضيح العلم ، والموصول الذي اشتهر بصلته تعيينه نحو "وا حسيناه" و"وا دين محمّده" و"وا من هاجر إلي مديناه" فلا يندب العلم غير المشور ، ولا التكررة ك"رجل" ولا المبهمة ك"أي" واسم الإشارة ، والموصول غير المشتهر بالصلة. الغالب أن يختم بالألف الزائدة وهاء السكت ، ويحذف لها ما قبلها من ألف في آخر الاسم نحو "وا مواساه" أو من تنوين في صلة نحو "وا من فتح قلباه" أو تنوين في مضاف إليه ، نحو "وا غلام محمّده" أو ضمّة نحو "وا محمّده" أو كسرة نحو "وا حاجب الملكاه" ، فإن أوقع حذف ، الضمّة ، أو الكسرة في لبس أقيتا ، وجعلت الألف واوا بعد الضمّة ، نحو "وا غلامهمو" أو "وا غلامكمو" (فلوقيل : وا غلامها ، أو وا غلامكما ، التبس المذكر بالموث في الأولي والجمع بالمشي في الثانية) ، ويا بعد الكسرة نحو "وا غلامكي" (فلوقيل "وا غلامكا" التبس بالمذكر). 4 - المندوب المضاف للياء : إذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست (انظر هذه اللغات الست في مبحث "النداء" رقم (7 / 3)) ، فعلي لغة من قال "يا غلام" بالكسر ، أو "يا غلام" بالضم ، أو "يا غلاما" بالألف ، أو "يا غلامي" بالإسكان يقال "وا غلاما" وعلي لغة من قال : "يا غلامي" بالفتح ، أو "يا غلامي" بالإسكان يابقاء الفتح علي الأول : وباجتلابه علي الثاني (قد استبان أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها). وإذا قيل "يا غلام غلامي" لم يجز في الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إلي الياء غير منادي ، ولما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة. 5 - ألف الندبة تابعة لما قبلها : وإثما جعلوها تابعة ليفرّقوا بين المذكر والمؤث ، وبين الاثنين والجمع ، وذلك قولك : "واظهرهوه" إذا أضفت الظهر إلي مذكر ، وإثما جعلتها واوا لتفرّق بين المذكر والمؤث إذا قلت : "واظهرهاه للمؤث". وتقول : "واظهرهوه" وإنما جعلت الألف واوا لتفرّق بين الاثنين والجمع إذا قلت : "واظهرهاه" للاثنين. وتقول : "وا غلامكيه" إذا أضفت الغلام إلي مؤث ، وإثما فعلوا ذلك ليفرّقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : "وا غلامكاه". وتقول : "وا انقطع ظهرهوه" في قول من قال : "مررت بظهرهوه قبل" ، وتقول : "وانقطع ظهرهيه" في قول من قال : "مررت بظهرهوه قبل". انظر معجم القواعد 26/9.



قال سيبويه : لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ومن شأنهم أن يزيدوا حرفا إذا نادوا بعيدا ولا أبعد من المندوب فإذا وقفوا قالوا : يا زيدا وعمراه فيقفون علي هاء لخفاء الألف ، فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء ، وإذا لم تلحق الألف قلت : وا زيد بكر والألف تفتح ما قبلها مضموما كان أو مكسورا تقول وا زيد فتضم ، فإن أدخلت الألف قلت : وا زيدا ، فإن أضفت إلي أسم ظاهر غير مكني قلت : وا غلام زيد ، فإن أدخلت الألف قلت وا غلام زيدا وحذفت التنوين ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان.

قال سيبويه : ولم يحركوها يعني التنوين في هذا الموضع ؛ لأن الألف زيادة فصارت تعاقب التنوين وكان أخف عليهم ، فإن أضفت إلي نفسك قتل وأزيد فكسرت الدال ، فإن أدخلت الألف قلت : وا زيدا يكون إذا أضفته إلي نفسك ، وإذا لم تصفه سواء ومن قال : يا غلامي قال :

وا زيدياه فيحرك الياء في لغة من أسكن الياء للألف التي بعدها ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

قال أبو العباس : ولك في وا غلامي في لغة من أسكن الياء وجهان : أن تحرك الياء لدخول الألف فتقول : وا غلامياه وأن تسقطها لالتقاء الساكنين فتقول : وا غلاماه كما تقول جاء غلام العاقل فتحذف الياء فأما من كان يحرك الياء قبل الندبة فليس في لغته إلا إثباتها مع الألف تقول : وا غلاماه وذكر سيويه : أنه يجوز في الندبة : وا غلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء ، فإن أضفت إلي مضاف إليك قلت : وا غلام غلامي ، فإن أدخلت الألف قلت : وا غلام غلامياه لا يكون إلا ذلك ؛ لأن المضاف الثاني غير منادي وقد بيناه لك فيما تقدم .

وكذلك وانقطع ظهرياه لا بد من إثبات الياء ، وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجدوا بدا من فتح ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ولكنهم يفتحون ياء الإضافة ويجمعون علي ذلك لئلا يلتقي ساكنان .

فإذا ناديت فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضا ، وذلك قولك : وا غلامياه ووا قاضياه ووا غلامي في تثنية غلام ووا قاضي .

وإن وافقت ياء الإضافة ألفا لم تحرك الألف وأثبتوا الياء وفتحوها لئلا يلتقي ساكنان وأنت أيضا بالخيار في إلحاق الألف ، وذلك قولك وامثناي ووا مثناه .

فإن لم تضف إلي نفسك قلت : وا مثناني وتحذف الألف الأولى لئلا يلتقي ساكنان ولم يخافوا التباسا ، فإن كان الاسم المندوب مضافا إلي مخاطب مذكر قلت : وا غلامك يا هذا ، فإن ألحقت ألف الندبة قلت : وا غلامكاه ، وإن ثبت قلت : وا غلامكاه ، وإن جمعت قلت : وا غلامكموه فقلبت الف الندبة واوا كيلا يلتبس بالتثنية وتقول للمؤنث : وا غلامكيه .

وكان القياس الألف لو لا اللبس وفي التثنية وا غلامهماه والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وتقول في الجمع : وا غلامكناه وتقول في الواحد المذكر الغائب وا غلامهوه وللأثنين وا غلامهماه وللجميع وا غلامهموه وللؤنث : وا غلامهاه وفي التثنية : وا غلامهاه وللجميع وا غلامهمناه ، فإن كان المنادي مضافا إلي مضاف نحو : وانقطع ظهريه قلت في قول من قال : مررت بظهرهوه قيل : وانقطع ظهرهوه وفي قول من قال : بظهرهوه هي قال : وانقطع ظهرهيه .

وقال قوم من النحويين : كل ما كان في آخره ضم أو فتح وكسر ليس يفرق بين شيء وبين شيء جاز فيه الإتيان والفتح وغير الإتيان مثل قظام تقول : وا قطاميه ويا قطاماه ويقولون : يا رجلائية ويا رجلاناه ويا مسلموناه ويقولون : يا غلام الرجلية والرجلاه فإذا كانت الحركة فرقا بين شيئين مثل : قمت وقمت فالإتيان لا غير نحو : وا قياما قمتوه وقمتاه وقمتيه وقد مر تثنية المفرد وجمعه في النداء في (هن) فقس عليه.

واعلم أن ألف الندبة لا تدخل علي الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا ، نحو : وأزيد الظريف والظريف ؛ لأن الظريف غير منادي وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت ، وإن شئت لم تصف وهذا قول الخليل.

وأما يونس فيلحق الألف الصفة ويقول : وا زيد الظريفاه ولا يجوز أن تندب النكرة وذلك : وا رجلاه ويا رجلاه ولا المبهم لا تقول : وا هذه.

قال سيبويه : إنما ينبغي أن تتفجع بأعرف الأسماء ولا تبهم وكذلك قولك : وامن في الداراه في الفتح وذكر يونس : أنه لا يستقبح : وا من حفر زمزماه ؛ لأن هذا معروف بعينه.

وقال الأخفش : الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء فإذا أرادوا السجع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف الندبة علي كلام يريدون أن يسكتوا عليه وألحقوا الهاء لا يبالون أي كلام كان.

الترخيم (1) حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقا ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجرورا ؛ لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام علي ضربين : فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره علي ما كان عليه وتقول في : حارث : يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسلمة : يا مسلم أقبل وفي جعفر : يا جعف أقبل تدع الفتحة علي حالها وفي يعفر : يا يعف أقبل وفي برثن : يا برث أقبل تترك الضمة علي حالها وفي هرقل أقبل تدع القاف علي سكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسما علي حياله نحو : زيد وعمرو فتقول : في حارث يا حار وفي جعفر يا جعف أقبل وفي هرقل : يا هرقل أقبل.

وكذلك كل اسم جاز ترخيمه ، فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة.

ص: 320

1- الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه. يقال صوت رخيم أي سهل لين. ومنه قوله : لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر أي رقيق الحواشي. ، وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة علي وجه مخصوص. وهو علي نوعين : ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتي في بابه ، وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادي (كيا سعا فيمن دعا سعادا) وإنما توسع في ترخيم المنادي ؛ لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق. تنبيه : أجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا علي حذف مضاف. وأجاز المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف ؛ لأنه يلاقيه في المعني. وأجاز المكودي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أي رخم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما أتت بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا علي الثلاثي. انظر شرح الأشموني 1 / 256.

وذلك قولك : في عثمان : يا عثم. وفي مروان : يا مرو أقبل. وفي أسماء : يا أسم أقبلي.

وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له : مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان.

قال سيويوه : فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا التّون لأنك لا تصير اسما علي أقل من ثلاثة احرف ومن قال يا حار قال يا بني ، فإن رخت اسما آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفا زائدا ، وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبهه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد ، وذلك قولك في منصور : يا منص أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا عمّ أقبل وفي رجل اسمه عنتريس : يا عنتر أقبل ، فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركا ملحقا كان أو زائدا جري مجري الأصل.

فأما الملحق فقولك في قنور : يا قنوا أقبل وفي رجل اسمه هبنيح يا هبي أقبل ؛ لأن هذا ملحق بسفرجل وسنين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سمّيته بحوليا وبردرايا يا حوليا أقبل ويا بردراي أقبل ؛ لأن الحرف الذي قبل آخره متحركا فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها ؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلي اسم ولا يكون ما قبلها ألا مفتوحا والهاء لا تحذف إلا وحدها كان ما قبلها أصليا أو زائدا أو ملحقا أو منقوصا وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه وكذلك إن كان اسما عاما غير علم.

والعلم قولهم في سلمة : يا سلم أقبل تريد يا سلمة وقالت الجهنية في هوذة بن علي الحنفي وكان كسري أقطعه وتوجّه بتاج :

يا هوذ ذا التّاج إنّا لا نقول سوي

يا هوذ يا هوذ إما فادح دهما

وأما العام فنحو قول العجاج :

جاري لا تستنكري عذيري (1)

أي : حالي ، وأما ما كان منقوصا وكان مع الهاء علي ثلاثة أحرف فقولهم : يا شاء ادجني .

قال أبو علي : إذا وصلت سقطت همزة الوصل فالتقت الألف وهي ساكنة مع الراء مع ادجني وهي ساكنة أيضا فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ووليت الشين المفتوحة الراء ، وإذا وقفت قلت : يا أدجني مثل أقبلي فلم يحذف الألف رخم شاة ويا ثبت أقبلي تريد : ثبة وناس من العرب يثتون الهاء فيقولون : يا سلمة أقبلي يقحمون الهاء ويدعون الاسم مفتوحا علي لفظ الترخيم والذين يحذفون في الوصل الهاء إذا وقفوا قالوا : يا سلمه ويا طلحه لبيان الحركة ولم يجعلوا المتكلم بالخيار في حذف الهاء عند الوقف والشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف لأنهم إذا اضطروا يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها قال ابن الخرع :

وكادت فزارة تشقي بنا

فأولي فزارة أولي فزارا

والضم جائز في البيت وكذلك إن رخت اسما مركبا من اسمين قد ضم أحدهما إلي الآخر فحكم الثاني حكم الهاء في الحذف وذلك .

ص : 322

1- جاري ، لا تستنكري عذيري ... سيري وإشفاقي علي بعيري علي أن العذير هنا بمعني الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ، وقد بين بقوله : سيري وإشفاقي ، الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ولا يلام عليها. ومثله لابن الشجري في أماليه فإنه قال : العذير : الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه. أي : لا تستنكري ما أحاوله معذورا فيه. وقد فسره بالبيت الثاني. وعليه فعذيري مفعول تستنكري ، وسيري : عطف بيان له أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أي : هو سيري ... ويجوز أن يكون عذيري مبتدأ خبره سيري - كما قال بن الحاجب في الإيضاح - وعلي هذا فمفعول تستنكري محذوف. قال الزجاج : العذير : الحال. وذلك أن العجاج كان يصلح جلسا لجمله ، فأنكرته وهزنت منه ؛ فقال لها هذا. قال علي بن سليمان الأخفش : العذير : الصوت. كأنه كان يرجز في عمله بحلسه فأنكرت عليه ذلك ، أي : لا تستنكري صوتي ورفعته بالحديث ، لأنني قد كبرت. والجلس للبعير ، وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة ، وهو بكسر المهملة وسكون اللام. انظر خزانة الأدب 1 / 203.

نحو : حضر موت ومعدي كرب ومار سرجس ومثل رجل سميته بخمسة عشر تحذف الثاني وتبقي الصدر علي حاله فتقول : يا حضر أقبل  
ويا معدي أقبل ويا خمسة أقبل.

قال سيويه : وإن وقفت قلت : يا خمسة بالهاء وإنما قال ذلك ؛ لأن تاء التأنيث لا ينطق بها إلا في الوصل.

فإذا وقفت عليها وقفت بالهاء ومما شبه بحضر موت : عمرويه زعم الخليل : أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلي الصدر فيقول : يا عمر أقبل  
قال : أراه مثل الهاء لأنهما كانا باثنين فضم أحدهما إلي الآخر.

واعلم أن من قال : يا حار فإنه لا يعتد بما حذف ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تحذف منه شيئاً.

فإن كان قبل الطرف حرفاً يعتل في أواخر الأسماء وينقلب أعل وقلب نحو : رجل سميته بعرقوة إن رخت فيمن قال يا حار قلت : يا عرقي  
أقبل ولم يجز أن تقول : يا عرقوا ؛ لأن الاسم لا يكون آخره واو قبلها حرف متحرك وهذا يبين في التصريف ومن قال : يا حار فإنما يجعل  
الراء حرف الإعراب تقدير ما لا- فاء فيه فيجب عليه أن لا يفعل ذلك إلا بما مثله في الأسماء فمن رخم اسماً فكان ما يبقي منه علي مثال  
الأسماء فجائز ، وإن كان ما يبقي علي غير مثال الأسماء فهو غير جائز وكذلك إن كان قبل المحذوف للترخيم شيء قد سقط لالتقاء  
الساكنين فإنك إذا رخت وحذفت رجع الحرف الذي كان سقط لالتقاء الساكنين نحو : رجل سميته (بقاضون) كان الواحد (قاضي) قبل  
الجمع فلما جاءت واو الجمع سقطت الياء لالتقاء الساكنين ، فإن رخت (قاضين) وهو في الأصل قلت : يا قاضي فرجع ما كان سقط  
لالتقاء الساكنين وشبهه بهذا وقفك علي الهاء إذا رخت رجلاً اسمه : خمسة عشر ؛ لأن التاء إنما جلبها الوصل فلما زال الوصل رجعت  
الهاء وكذلك إن كنت أسكنت حرفاً متحركاً للإدغام في حرف مثله وقبله ساكن فحذفت الأخير للترخيم فإنك ترد الحركة لالتقاء الساكنين ،  
وذلك قولك لرجل اسمه (راد) يا راد أقبل إذا رخت وفي محملاً أقبل ؛ لأن الأصل : رادد ومحمارر ، وأما مفر فإذا سميت به ورخته قلت  
: يا مفر أقبل ولم تحرك الراء ؛ لأن ما قبلها متحرك ، وأما

محمر إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأُولي مجزومة ؛ لأن ما قبلها متحرك فقلت : يا محمر أقبل ولقائل أن يقول : هلاً رددت الحركة فقلت : يا محمر أقبل إذ كان الأصل محمرا كما رددت الياء في (قاضي) فالجواب في ذلك : أنك إنما رددت الياء في (قاضي) لأنك لم تبين الواحد علي حذفها كما بنيت (دم) علي الحذف ومحمر لم تلحق الراء الأخيرة بعد إن تم بالأولي ولم يتكلم بأصله.

فإن كان آخر الاسم حرفا مدغما بعد الألف وأصل الأول منهما السكون أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته بحركة ما قبله ، وذلك نحو : اسحارّ يا هذا تقول : يا اسحار فتحرّكه بحركة أقرب المتحركات منه.

وكذلك تفعل بكل ساكن احتيج إلي حركته من هذا الضرب.

قال رجل من أزد السراة :

ألا ربّ مولود وليس له أب

وذي ولد لم يلد له أبوان (1)

ففتح الدال بحركة الياء لما احتاج إلي تحريكها ؛ لأن الفتحة قريبة منها وأسحار اسم وقع مدغما آخره وليس لرائه الأولي نصيب في الحركة.

واعلم أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر.

ص: 324

---

1- معني " ربّ " التّكثير ، وتأتي للتّقليل فالأول كقوله عليه الصلاة والسّلام : ( يا ربّ كاسية في الدّنيا عارية يوم القيامة). والثاني كقول رجل من أزد السّراة : ألا ربّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلد له أبوان (سكنت اللام من يلدّه تشبيها بكتف فالتقي ساكنان حركت الدال بالفتح اتباعا للياء) وقد تحذف " ربّ " ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقول امرئ القيس : فمثلك حبلي قد طرقت ومرضع فألهيته عن ذي تمانم محول (طرق : أتى ليلا ، " التمانم " التعاويذ ، " محول " أتى عليه حول) وبعد الواو أكثر كقول امرئ القيس : وليل كموج البحر أرخي سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي (السدول : الستائر واحدها : سدل ، ليبتلي : ليختبر). انظر معجم القواعد 11 / 20.



قال سيبويه : وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر قال : وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر وكل اسم علي ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ؛ لأن أقل الأصول ثلاثة فإنما يرخم من الأربعة وما زاد ؛ لأن ما بقي في الأسماء علي عدته والفراء يرخم من ذلك ما كان محرك الثاني نحو : قدم وعضد وكتف إذا سمي به رجلا- وقال : إن من الأسماء ما يكون علي حرفين كدم ويد ولم يجوز أن تقول في بكر : يا بك أقبل ؛ لأنه لا يكون اسم علي حرفين ثانيه ساكن إلا مبهما نحو من وكم وليس من الأسماء اسم نكرة ليس في آخره هاء تحذف منه شيء إذا لم يكن اسما غالبا إلا أنهم قد قالوا : يا صاح أقبل وهم يريدون : يا صاحب ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف والفراء إذا رخم : قمطر حذف الطاء مع الراء لأنها حرف ساكن والنحويون علي خلافه في حذف الطاء وما أشبهها من السواكن الواقعة ثالثة ويجوز الفراء في حمار : يا حما أقبل يصير مثل رضا : وفي سعيد يا سعي يصير مثل عمي ولا يجيز : يا ثمود في ثمود ؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير .

واعلم أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطرارا فمن ذلك قول الأسود ابن يعفر :

أودي ابن جلهم عبّاد بصرمته

إن ابن جلهم أمسي حيّة الوادي

أراد : جلهمه والعرب يسمون الرجل جلهمه والمرأة جلهم .

ص : 325

اعلم أن كل منادي مختص ، وإن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجري المنادي كما أجروا التسوية مجري الاستفهام إذ كان التسوية موجودة في الاستفهام ، وذلك قولهم : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل أو : نفعل نحن كذا وكذا أيها القوم واللهم أغفر لنا أيتها العصابة.

قال سيبويه : أراد أن يؤكد ؛ لأنه اختص إذ قال : إنه لكنه أكد كما تقول لمن هو مقبل عليك كذا كان الأمر يا فلان ولا يدخل في هذا الباب لأنك لست تنبه غيرك.

ومن هذا الباب قول الشاعر :

إتأبني نهشل لا ننتمي لأب

عنه ولا هو بالأبناء يشرينا (1)

نصب بني مختصا علي فعل مضمر كما يفعل في النداء نحو (أعني) وما أشبه ذلك.

ص: 326

1- قال ابن هشام : المنادي نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به أن قولك يا عبد الله أصله يا أدعو عبد الله ف يا حرف تنبيه وأدعو فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول به ومضاف إليه ولما علموا أن الضرورة داعية الي استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادي مبني وانما يكون مبني اذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فإنه حينئذ يبني علي الضمة أو نائبها نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ، وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضي ذلك كله مشروحا ممثلا في باب البناء فمن أحبّ الوقع عليه فليرجع اليه. انظر شرح شذور الذهب 1 / 284.

تقول : يا هذا الطويل أقبل في قول من قال : يا زيد الطويل ومن قال : يا زيد الطويل قال : يا هذا الطويل وليس الطويل بنعت لهذا ولكنه عطف عليه وهو الذي يسمي عطف البيان ؛ لأن هذا وسائر المبهمات إنما تبين بالأجناس ألا تري أنك إذا قلت : جاءني زيد فخفت أن يلتبس الزيدان علي السامع أو الزيود قلت : الطويل وما أشبه لتفصل بينه وبين غيره ممن له مثل اسمه ، وإذا قلت : جاءني هذا فق أو مات له إلي واحد بحضرتك وبحضرتك أشياء كثيرة وإنما ينبغي لك أن تبين له عن الجنس الذي أو مات له إليه لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء ألا تري أنك لو قلت له : يا هذا الطويل وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما لم يدر إلي أي شيء تشير .

وإن لم يكن بحضرتك إلا شيء طويل واحد وشيء قصير واحد فقلت : يا هذا الطويل جاز عندي ؛ لأنه غير ملبس والأصل ذاك وأنت في المبهمة تخص له ما يعرفه بعينه وفي غير المبهمة تخص له ما يعلمه بقلبه .

وتقول في رجل سميته بقولك : زيد وعمرو يا زيدا وعمرا أقبل تنصب لطول الاسم ولو سميته : طلحة وزيدا لقلت : يا طلحة وزيدا أقبل ، فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت : يا طلحة وزيدا أقبل لأنك سميته بها منكورة ولم تكن ولم تكن جميع الاسم فتصير معرفة إنما هي في حشو الاسم كما كانت فيما نقلتها عنه وتقول : يا زيد الظريف علي أصل النداء عند البصريين وقال الكوفيون : يراد بها يا أيها الظريف فلما لم يأت (بيا أيها) نصبته وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعتهم وينشدون :

فما كعب بن مامة وابن سعدي

بأجود منك يا عمر الجوادا (1)

ص: 327

1- انتصاب المنادي لفظا أو محلا عند سيبويه علي أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلي المذهبين يا زيد جملة وليس المنادي أحد جزأها فعند سيبويه جزأها جزأها أي الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا علي المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً إذ لا نداء بدون المنادي (ونحو زيد ضمّ وافتحنّ من نحو أزيد بن سعيد لاتهن) أي إذا كان المنادي علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلي علم نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله : يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك ممدود تنبيه : شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادي أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفي بذلك ، وإن كان مراده (والضمّ إن لم يل الابن علماً ويل الابن علم قد حتماً) الضم مبتدأ خبره قد حتماً ، وإن لم يل شرط جوابه محذوف ، والتقدير فالضم متحتم أي واجب . ويجوز أن يكون قد حتماً جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ . واستغني بالضمير الذي في حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يستغني فيهما بضمير واحد لتزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلي هذا فلا حذف . ومعني البيت أن الضم متحتم أي واجب إذ فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل لانتهاء علمية المنادي في الأولي ، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله : فما كعب بن مامة وابن أروي بأجود منك يا عمر الجوادا بفتح عمر ، وعلي هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم إضافة ابن إلي علم وهو مراد عجز البيت .



والنصب عند الكوفيين في العطف علي (أيها) كما كان في النعت فلما لم يأتي (يا أيها) نصب ويجيزون : يا عبد الله وزيدا ويقولون : يا أبا محمد زيد أقبل وهو عند البصريين بدل وهو عند الكوفيين من نداء ابن.

وإذا قلت : زيدا فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسميه البصريون عطف البيان ويجيز الكوفيون : يا أيها الرجل العاقل علي تجديد النداء كذا حكى لي عنهم ويجيز البصريون : يا رجلا ولا يجيز الكوفيون ذلك إلا فيما كان نعتا نحو قوله :

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

ص: 328

ولا يكادون يحذفون (يا) من النكرة ويقولون : وا زيد في النداء ويقولون : وأ أي زيد.

قال أبو العباس : إنما قالوا : هذا ابنم ورأيت ابنما ومررت بابنم فكسروا ما قبل الميم إذا انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب ؛ لأن هذه الميم زيدت علي اسم كان منفردا منها وكان الإعراب يقع علي آخره فلما زيدت عليه ميم أعربت الميم إذ كانت طرفا وأعربت ما قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه وقولك وقد يخفف الهمز فتقول : مر فيقع الإعراب علي الراء فلذلك تبعت الهمزة وكذلك إذا قلت : يا زيد بن عمرو جعلتهما بمنزلة واحدة اسم واحد واتبعت الدال حركة ابن فهو مثل ابنم وقال في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

لا يجوز : اللهم اغفر لهم أيتها العصابة.

وقال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الجال للمدعو قال : لم أنكرك منه إلا أن العرب لم تدع علي شريطة لا يقولون يا زيد راكبا أي ندعوك في هذه الحال ونمسك عن دعائك ماشيا ؛ لأنه إذا قال : يا زيد فقد وقع الدعاء علي كل حال.

قال : قلت : فإنه إن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحال فقال : يا زيد راكبا أي أريدك في هذه الحال قال : ألسنت قد تقول : يا زيد دعاء حقا قلت : بلي قال : علام تحمل المصدر قلت ؛ لأن قولي : يا زيد كقولي : أدعو زيدا فكأنني قلت : أدعو دعاء حقا قال : فلا أري بأسا بأن تقول علي هذا : يا زيد قائما وألزم القياس.

قال أبو العباس : ووجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام (1)

ص: 329

1- علي أن المبرد أجاز أن ينصب عامل المنادي الحال ، نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه. قال : ومنه يا بؤس للجهل ... والظاهر أن عامله بؤس الذي هو بمعني الشدة ، وهو مضاف إلي صاحب الحال ، أعني الجهل تقديرا لزيادة اللام. أقول : من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف ؛ وفيه مناسبة جيدة ، فإن الجهل ضار وبؤسه ضرار ، ومن جعل ضرارا حالا من المضاف إليه جعل العامل المضاف. وممن جعله من المضاف إليه الأعمم ، قال : ونصب ضرارا علي الحال من الجهل. وإنما كان يرد هذا الاستظهار علي المبرد لو جعل ضرارا حالا من المضاف إليه. وقد أجاز ابن جني في قوله بقري من قول الحماسي : ألهفي بقري سحبل حين أجلبت الوجهين ، قال : يجوز أن تجعل بقري حالا من لهفي ، وذلك أنها ياء ضمير المتكلم فأبدلت ألفا تخفيفا فيكون معني هذا : تلهفت وأنا بقري أي : كائنا هناك ، كما أن معني الأول لو أنثته : يا لهفتي كائنة في ذلك الموضع. فيكون بقري في هذا الأخير حالا من المنادي المضاف كقوله : يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام أي : يا بؤس الجهل ، أي : أدعوه ضرارا. وإذا جعلته حالا من الياء المنقلبة ألفا كان العامل نفس اللفظ ، كقولك يا قيامي ضاحكا ؛ تدعو القيام ، أي : هذا من أوقاتك. انظر خزنة الأدب 1 / 205.

وقال الأخفش : لو قلت : يا عبد الله صالحا لم يكن كلاما.

وقال أبو إسحاق يعني الزيايدي : كان الأصمعي : لا يجيز أن يوصف المنادي بصفة البتة مرفوعة ومنصوبة.

وقال أبو عثمان لا أقول : يا زيد وخيرا من عمرو أقبلا إذا أردت بخير من عمرو المعرفة لأنني أدخل الألف واللام إذا تباعد المنادي من حرف النداء كما أقول : يا زيد والرجل أقبلا ولكن أقول : يا زيد والأخير أقبلا ، ويا زيد ويا خيرا من عمرو أقبلا إذا أردت حرف النداء كان ما بعده معرفة.

ولم يجيء معه الألف واللام كما تقول : يا خيرا من زيد العاقل أقبل فتنصب العاقل ؛ لأنه صفة له وكذلك : يا زيد ويا أخير أقبلا وقال أبو عثمان : أنا لا أري أن أقول : يا زيد الطويل وذا الجملة إن عطفت علي زيد والنحويون جميعا في هذا علي قول.

قال : وأري إن عطفت (ذا الجملة) علي (الطويل) أن أرفعه كما فعلت في الصفة والنحويون كلهم يخالفونه ولا يجيزون إلا نصب ذي الجملة وهذا عنده كما تقول : يا زيد الطويل ذو الجملة إذا جعلته صفة للطويل.

وإن كان وصفا لزيد أو بدلا منه نصبته وكان أبو عثمان يجيز يا زيد أقبل علي حذف ألف الإضافة ؛ لأنه يجوز في الإضافة : يا زيد أردت : يا زيدي فأبدلت من الياء ألفا.

وعلي هذا قرئ: (يا أبتِ لِمَ تَعْبُدُ) [مریم: 42] و (يا قَوْمِ لا أَسْئَلُكُمْ) [هود: 51] (1) قال: ومن زعم أنه علي حذف ألف الندبة فهذا خطأ؛ لأن من كان من العرب لا يلحق الندبة ألفا فهي عنده نداء فلو حذفوها لصارت بدلا علي غير جهة الندبة.

وقال أبو العباس: لا أري ما قال أبو عثمان في حذف الألف إذا جعلتها مكان ياء الإضافة صوابا نحو: يا غلاما أقبل لا يجوز حذف الألف لخفتها كما تحذف الياء إذا قلت: يا غلام أقبل.

وقال: يا أبت. لا يجوز عندي إلا علي الترخيم كما قال سيويه مثل: يا طلحة أقبل وقال: زعم أبو عثمان أنه يجيز: يا زيد وعمرا أقبلا علي الموضوع كما أجاز: يا زيد زيدا أقبل فعطف زيد الثاني علي الموضوع عطف البيان وأهل بغداد يقولون: يا الرجل أقبل ويقولون لم نر موضعا يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام وينشدون:

فيا الغلامان اللذان قرّا

ياكما أن تكسبانا شرّا (2)

وقال أبو عثمان: سألت الأخفش كيف يرخم طيلسان فيمن كسر اللام علي قولك: يا حار فقال: يا طيلس أقبل قلت: أرايت فيعمل اسما قط في الصحيح إنما يوجد هذا في المعتل نحو: سيد وميت.

ص: 331

1- قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء في الإضافة مطرد، وأجاز: يا زيد أقبل؛ إذا أردت الإضافة، قال: وعلي هذا قراءة من قرأ: (يا أبتِ لِمَ تَعْبُدُ) و (يا قَوْمِ لا أَسْئَلُكُمْ)، وأنشد أبو عثمان: وقد زعموا أنني جزعت عليهما وهل جزع إن قلت وأبأهما فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجازه أبو عثمان ورآه مطردا، فعلي رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ في كل القرآن: (يا بني) إذا كان واحدا [الحجة للقراء السبعة: 4 / 341].

2- خرجه ابن الأنباري في "الإنصاف" علي حذف المنادي وإقامة صفته مقامه قال: "التقدير فيه وفي الذي قبله، فيا أيها الغلامان، ويا حبيبي التي؛ وهذا قليل باب الشعر." و"ياكما": تحذير. و"أن تكسبانا": أي: من أن تكسبانا؛ وماضيه كسب يتعدي إلي مفعولين، يقال: "كسبت زيدا مالا-وعلما أي: أنلته." قال ثعلب: كلهم يقول: كسبك فلان خيرا، إلا ابن الأعرابي فإنه يقول: "أكسبك بالألف" كذا في "المصباح". وهذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة. انظر خزانة الأدب 1 / 257.



قال : فقال : قد علمت أنني قد أخطأت لا يجوز ترخيمه إلا علي قولك يا حار قال : وكان الأخفش لا يجوز عنده ترخيم حبلوي اسم رجل فيمن قال : يا حار ، وذلك ؛ لأنه يلزمه أن يحذف يائي النسب ويقلب الواو ألفا لإنتحاح ما قبلها فيقول : يا حبلوي فتصير ألف فعلي منقلبة وهذا لا يكون أبدا إلا للتأنيث.

فلهذا لا يجوز ؛ لأن ألف التأنيث لا تكون منقلبة أبدا من شيء وهذا البناء لا يكون للمذكر أبدا وقال : كان الأخفش يقول : إذا رخت سفيرج اسم رجل في قول من قال : يا حار ..

فحذفت الجيم لزمك أن ترد اللام التي حذفتها لطول الاسم وخروجه من باب التصغير فتقول : يا سفيرل أقبل ؛ لأنه لما صار إسما علي حياله فحذفت الجيم علي أن يعتد بها وتجعله بمنزلة (قاضون) اسم رجل إذا قلت : يا قاضي الياء التي كانت ذهبت لالتقاء الساكنين لما حذفت ما حذفت من أجله.

قال أبو العباس : وليس هذا القول بشيء.

ووجه الغلط فيه بين ، وذلك لأنك لم تقصد به إلي سفرجل فتسميه به ولا هو منه في شيء إنما قصدت إلي هذا الذي هو سفيرج ولا لام فيه فهو علي مثال ما يرخم فرخمته بعد أن ثبت إسما ألا تري أنك تقول : في تصغير سفرجل : سفيرج وسفيريج للعوض ولو سميته : سفيريج لم يجز أن تقول فيه : سفرجل واسمه سفيريج لأنك لست تقصد إلي ما كان يجوز في سفرجل وكذلك فرزدق.

لو سميته بتصغيره فيمن قال : فريزد لم يجز في اسمه أن تقول : فريزق ، وإن كان ذلك يجوز في تصغير فرزدق لأنك سميته بشيء بعينه فلزمه.

وتقول : يا زيد وعمرو الطويلين والطويلان ؛ لأنه بمنزلة قولك : يا زيد الطويل وتقول بلا هؤلاء وزيد الطوال ؛ لأن كله رفع والطوال عطف عليهم ولا يجوز أن يكون صفة لإفتراق الموصوفين وتقول : يا هذا ويا هذان الطوال ، وإن شئت قلت : الطوال ؛ لأن هذا كله مرفوع والطوال عطف عليهم هنا وليس الطوال بمنزلة : يا هؤلاء الطوال ؛ لأن هذا يقبح من جهتين : من جهة أن المبهم إذا وصفته بمنزلة اسم واحد فلا يجوز أن تفرق بينه وبينه والجهة الأخرى



قال أبو بكر : هذا عندي إنما يجوز إذا أراد أن يخبر بذلك بعد تمام النداء.

وتقول : يا أيها الرجل زيد ؛ لأن زيدا معطوف علي الرجل عطف البيان يجري عليه كما يجري النعت للبيان ولو جاز أن لا تتون زيدا لجاز أن تقول : يا أيها الجاهل ذا التنزي.

علي النعت وإنما هو ذو التنزي وتقول : يا أيها الرجل عبد الله تعطف علي الرجل عطف البيان.

قال الأخفش : ولو نصبت كان في القياس جائز إلا أن العرب لا تكلم به نصبا ولكن تحمله علي أن تبدله من (أي) ؛ لأن (أي) في موضع نصب علي أصل النداء وقال : إذا رخمت رجلا اسمه شاة قلت : يا شا أقبل ومن قال : يا حار فرفع قال : يا شاة أقبل فرد الهاء الأصلية ؛ لأنه لا يكون الاسم علي حرفين أحدهما ساكن إلا مبهما وقال : تقول في شية علي ذا القياس يا وشي أقبل وفي دية : يا ودي أقبل فترد الواو في أوله لأنها ذهبت من الأول ؛ لأن الأصل : وديت ووشيت وإنما ردت الواو ؛ لأن مثل : شيء لا يكون اسما.

وذلك أن الاسم لا يكون علي حرفين أحدهما ساكن قال : وتكسر الواو إذا رددتها ؛ لأن الأصل وشبهه كما كانت قالت العرب : وجهة لما أتوا : وقالوا : ولدة والكوفيون وقوم يجيزون : يا رجل قام ويقولون : إن كان تعجبا نصبت كقولك : يا سيدا ما أنت من سيد ويكون مدحا كقولك : يا رجلا لم أر مثله وكذلك جميع النكرات عندهم وتقول : يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها النساء علي لفظ واحد والإختيار في الواحدة في المؤنث يا أيها المرأة ، وإذا قلت : يا ضاربي فأردت به المعرفة كان مثل : يا صاحبي وغلامي ويجوز عندي أن تقول : يا ضارب أقبل كما تقول : يا غلام أقبل ، فإن أردت غير المعرفة لم يجز إلا إثبات الياء وتقول : يا ضاربي غدا وشامي لأنك تنوي الإنفصال وتقول : يا قاضي المدينة لك أن تنصبهما ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني والكوفيون يجيزون نصب الأول بتنوين ؛ لأنه يكون خلفا وما لا يكون خلفا فلا يجوز في الأول عندهم التنوين مثل : يا رجل رجلا لا يجيزون النصب في الأول وقالوا كل ما كان يكون خلفا فلك الرفع بلا- تنوين والنصب بتنوين ويقولون : يا قائما أقبل ويا قائم أقبل ويجيزون أن يؤكد ما فيه وينسق عليه ويقطع منه كما يصنع بالخلف

ويجيزون : يا رجل قائما أقبل علي نداءين ، وإن شئت كان في الصلة ويجيزون : يا رجل قائم أقبل . ينون فيها الألف واللام .

ويحكون عن العرب : يا مجنون مجنون أقبل ويجيزون : يا أيها الذي قمت أقبل ويا أيها الذي قام أقبل وهو جائز ولا يجيزونه في من وكذا ينبغي ويقولون : يا رجلا قمت أقبل ويا رجل قمت أقبل والفراء إذا خاطب رفع لا غير ويقولون : يا قاتل نفسك ويا عبد بطنك وهذا جائز قال أحمد بن يحيى : لو أجزت الرفع لم يكن خطأ قال : وكذلك : يا ضاربنا ولا شاتمنا يختار النصب مع كل ما ظهرت إضافته قال : ويجوز في القياس الرفع وأنت تنوي الألف واللام .

فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل : يا أفضل منا ويا أفضلنا ويا غلام زيد ويا غلام رجل إنما يجوز الرفع في القياس مع ضارب زيد وحسن الوجه وقال : أما مثلنا وشبهنا فالنصب لا غير .

وقال الأخفش : تقول : إذا نسبت رجلا إلي حباري وحبطني قلت : حباري وحبطني فإذا رخصت لم ترد الألف وكذلك إذا نسبت إلي مرمي فقلت : مرمي لم ترد الألف لو رخصته ؛ لأن هذا لم يحذف لالتقاء الساكنين ولو كان حذف لالتقاء الساكنين لبقى الحرف مفتوحا فكان يكون حباري وحبطني قال : وإن شئت قلت : إني أرد الألف وأقول ذهب لإجتماع الساكنين ولكنهم كسروا لأنهم رأوا جميع النسب يكسر ما قبله قال : ومن قال : احذفه علي أي أبنيه بناء قال : لا أحذفه لإجتماع الساكنين وجب عليه أن لا يرد في : ناحي وقاضي إذا نسب إلي ناحية وقاض وقال : إذا سميت رجلا حبلأوي أو حمراوي إذا رخصته فيمن قال : يا حار فرفع همزت لأنها واو صارت آخر افتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة لأنها الآن ليست للتأنيث .

قال أبو بكر : وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه علي الأصول التي قدمتها فما صحح في القياس فأجزه وما لم يصح فلا تجزه وإنما أذكر لك قول القائلين كيلا تكون غريبا فيمن خالفك ، فإن الحيرة تقارن الغربة وقد ذكرنا الضم الذي يضارع الرفع ونحو تتبعه الفتح الذي يشبه النصب إن شاء الله .

الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطردا في الأسماء النكرات المفردة ولا تخص اسما بعينه من النكرات إذا نفيتها (بلا)، وذلك قولك : لا رجل في الدار ولا جارية فأى اسم نكرة ولي (لا) وكان جوابا لمن قال : هل من غلام فهو مفتوح ، فإن دخلت (لا) (1) علي ما عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئا إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب.

ص: 336

1- لا النافية للجنس (وتسمى "لا" التبرئة) : [1] شروط عملها : تعمل عمل "إن" بستة شروط : (أ) أن تكون نافية. (ب) أن يكون المنفي بها الجنس (ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل "ليس" نحو "لا-رجل قائما بل رجلا" أما قولهم في المثل "قضية ولا أبا حسن لها" أي لا فيصل لها ، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات علي ما قاله النبي صَلَّى الله عليه وسلّم : أقضاكم عليّ ، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعني الفيصل ، وعلي هذا يمكن وصفه بالنكرة ، وهذا كما قالوا : " لكلّ فرعون موسي " أي لكلّ جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسي لتكثيرهما بالمعني المذكور كما في الرضي ج - 1 ص 260). (ج) أن يكون نفيه نصّا (وهو الذي يراد به النفي العام ، وقدّر فيه "من" الاسغرافية ، فإذا قلنا "لا رجل في الدار" وأنت تريد نفي الجنس لم يصح إلا بتقدير "من" فكان سائلا سأل : هل من رجل في الدار؟ فيقال : " لا رجل". (د) ألا يدخل عليها جار (وإن دخل عليها الخافض لم تعمل شيئا ، وخفضت النكرة بعدها نحو "غضبت من لا شيء ، وشذّ جئت بلا شيء" بالفتح). (ه) أن يكون اسمها نكرة متصلا بها (وإن كان اسمها معرفة ، أو نكرة منفصلا منها أهملت ، ووجب تكرارها ، نحو "لا محمود في الدار ولا هاشم" ونحو : (لا فيها عوّل ولا هم عنها يُنزفون) فإنما لم تتكرّر مع المعرفة في قولهم "لا نولك أن تفعل" من النوال والتنويل وهو العطية ، وهو مبتدأ ، وأن تفعل سدّ مسدّ خبره لتأول "لا نولك" بلا ينبغي لك أن تفعل). (و) أن يكون خبرها أيضا نكرة. انظر معجم القواعد 2 / 24.

فأما إذا دخلت علي كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئا وإنما خولف بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب وكل منفي فإنما ينفي بعد أن كان موجبا وأنت إذا قلت : لا رجل فيها إنما نفيت جماعة الجنس وكذلك إذا قلت : هل من رجل لم تسأل عن رجل واحد بعينه إنما سألت عن كل من له هذا الاسم ولو أسقطت (من) فقلت : هل رجل لصلح لواحد والجمع فإذا دخلت (من) لم يكن إلا للجنس.

واعلم أن (لا) إذا فتحت ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفا كثيرا تقول : لا رجل ولا شيء تريد في مكان أو زمان وربما لم يحذف خالفت ما وليس ألا تري أن (ما) تنفي بها ما أوجبه الموجب و (ليس) كذلك وهما يدخلان علي المعارف و (لا) في هذا الموضع ليست كذلك وقد اختلف النحويون في تقديرها إختلافا شديدا فقال سيبويه : (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك ؛ لأنه لا يشبه ما ينصب وهو الفعل ولا ما أجري مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة (ولا) ما بعدها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ولا تعمل إلا في نكرة كما أن : رب لا تعمل إلا في نكرة فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا : يا ابن أم فهى مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الثاني و (لا) : لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل كقولك : هل من عبد أو جارية فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

(فلا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مبتدأ والذي يبني عليه في زمان أو مكان هو الخبر ولكنك تضمنه ، وإن شئت أظهرته.

قال أبو العباس محمد بن يزيد : فإن قال قائل : فهل يعمل في الاسم بعضه فالجواب في ذلك : بلغني أنك منطلق إنما هو بلغني إنطلاقك (فإن) عاملة في الكاف وفي منطلق وكذلك موقعها مفتوحة أبدا ، وكذلك (أن) الخفيفة هي عاملة في الفعل وبه تمت اسما فكذلك (لا) عملت عنده فيما بعدها وهي وما بعدها بمنزلة اسم.

قال : والدليل علي أن (لا) وما عملت فيه اسم أنك تقول : غضبت من لا شيء وجئت بلا مال كما قال :

### حنت قلوصي حين لا حين محن (1)

فجعلها اسما واحدا فالموضع موضع نصب نصبته (لا) وسقوط التنوين ؛ لأنه جعل معها اسما واحدا والدليل علي ذلك : أنه إن اتصل بها اسم مفرد سقط منه التنوين وصار اسما واحدا وموضع الاسم بأسره موضع رفع كما كان موضع ما هو جوابه كذلك.

ص: 338

1- علي أن الشاعر أضاف حين الأول إلي الجملة ، كما تقول : حين لا رجل في الدار ، أي : حين لا حين حين حاصل . قال الأعمش : الشاهد فيه نصب حين بلا التبرئة وإضافة حين إلي الجملة " وخبر لا محذوف والتقدير حين لا حين محن لها ، أي : حنت في غير وقت الحنين . ولو جررت الحين علي إلغاء لا جاز . و " القلوص " : الناقة الشابة بمنزلة الجارية من الأناسي . و " حنينها " : صوتها شوقا إلي أصحابها . والمعني أنها حنت إليها علي بعد منها ، ولا سبيل لها إليها . انتهى . وقدّر ابن الشجريّ الخبر لنا ، بالنون ، والصواب ما قبله . وجوّز أبو علي في " المسائل المنثورة " الحركات الثلاث في حين الثاني : النصب علي إعمال لا- عمل إن ، والرفع علي إعمالها عمل ليس ، والجرّ علي إلغائها وإضافة حين الأوّل إلي الثاني . وقال أبو عليّ في " التذكرة القصيرية " لا يقدرّ للا هذه في رواية النصب خبر ، فإنه قال عند الكلام علي قولهم : ألا ماء بارد : قال المازنيّ : يرفع بارد علي أنه خبر ويجوز علي قياس قوله ، أن يرتفع لأنه صفة ماء ويضمّر الخبر . ويجوز نصبه علي قوله أيضا علي أنه صفة والخبر مضمر ، ويجوز علي قياس سيبويه ومن عدا المازنيّ ألا ماء بارد بلا تنوين ، إلا أنّك لا تضمّر لها خبرا لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة ، كقولهم : جئت بلا مال وغضبت من لا شيء ، أي : بفتحهما ، فلا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألة . ومثله قوله : حنت قلوصي حين لا حين محن أضاف حين إليهما كما تصنيفه إلي المفرد . وقد يحتمل هذا عندي أن يكون إضافة إلي جملة والخبر محذوف ، كما يضاف أسماء الزمان إلي الجمل ، وذلك لأنّ حنت ماض ، فحين بمعني إذ ، وهي مما يضاف إلي المبتدأ والخبر . فأما قوله حين لا حين فالثاني غير الأوّل ، لأنّ الحين يقع علي الكبير واليسير من الزمان . انظر خزنة الأدب 1 / 477 .

وأما الكسائي : فإنه يقول : النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلوات فلما لزم التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا ونصبوه بغير تنوين ؛ لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه.

وقال الفراء : إنما أخرجت (لا-) من معني غير إلي (ليس) ولم تظهر ليس ولا إذا كانت في معني (غير) عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك : مررت برجل لا عالم ولا زاهد و (لا) إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين.

وفي جميع هذه الأقوال نظر وإنما تضمننا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب فأما عدا ذلك من النظر بين المخالفين ، فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب علي أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل.



واعلم أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام : نكرة مفردة غير موصوفة ونكرة موصوفة ونكرة مضافة ومضارع للمضاف (1).

ص: 340

1- "لا" التافية للجنس تعمل عمل "إن" ولكن تارة يكون اسمها مبنيًا علي الفتح (ويري الرضيّ: أن تقول: مبني علي ما ينصب به بدل مبني علي الفتح، وعنده أن ذلك أولي) في محلّ نصب، وتارة يكون معربًا منصوبًا. فالمبني علي الفتح من اسم لا يكون "مفردًا" نكرة أي غير مضاف، ولا شبيهه بالمضاف (سيأتي قريبًا تعريفه) أو جمع تكسير "نحو" لا طالب مقصّر" و"لا طلاب في المدرسة" فإذا كان جمع مؤنث سالمًا يبني علي الفتح، أو علي الكسر، وقد روي بهما قول سلامة بن جندل: أودي الشّباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب ("أودي" ذهب" مجد" خبر مقدم عن "عواقبه" وصح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه مصدر). وأمّا المثني فيبني علي ياء المثني، وأمّا الجموع جمع سلامة لمذكر فيبني علي ياء الجمع، كقوله: تعزّ فلا- إلفين بالعيش متعا ولكن لورّاد المنون تتابع ("تعز" تصبر" إلفين" صاحبين، "الورّاد" جمع وارد) وقوله: يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون ("عنّتهم" أهمّتهم" شؤون" جمع شأن وهي: الشواغل) ومثل ذلك في التثنية والجمع قولهم: "لا يدين بها لك" و"لا يدين اليوم لك" إذا جعلت لك خبرا لهما، ويصحّ في نحو "لي ولك" أن يكونا خبرا ولو كان قاصدا للإضافة. وتوكيدها بالألام الزائدة نحو قول الشاعر وهو نهار بن توسعة اليشكري فيما جعله خبرا: أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم وعدّة البناء تضمّن معني "من" الاستغراقية، بدليل ظهورها في قوله: فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلي هند وليس من المنصوب بلا النافية للجنس قولك: لا مرحبا، ولا أهلا ولا كرامة، ولا سقيا، ولا رعيا، ولا هنيئا ولا مريئا، فهذه كلها منصوبة ولكن ليس بلا، ولكن بفعل محذوف. ومثلها: لا سلام عليك. وأمّا القسم الثاني وهو المعرب المنصوب فهو أن يكون اسم "لا" مضافا أو شبيها بالمضاف (الشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهذا يصدق علي المشتقات مع معمولاتها في الرفع والنصب والجر كقولك: "محمود فعله" طالع جبلا" خير بما تعملون"، وأمّا قولهم "لا أبالك" فاللام زائدة لتأكيد معني الإضافة (- لا أبالك)). فالمضاف نحو: "لا- ناصر حق محذول" والشبيه بالمضاف نحو "لا كريما أصله سفيه" لا حافظا عهده منسي" لا واثق بالله محذول "ف" "لا" في الجميع نافية للجنس، وما بعدها اسمها وهو منصوب بها، والمتأخر خبرها. ويقول سيبويه: واعلم أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. انظر معجم القواعد 4 / 24.

فبحو ما خبرتك من قولك : لا رجل عندي ولا رجل في الدار ولا صاحب لك و (لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) [التوبة : 118] ولا صنع لزيد ولا رجل ولا شيء تريد : لا رجل في مكان ولا شيء في زمان وتقول : لا غلام ظريف في الدار.

فقولك : ظريف خبر وقولك : في الدار خبر آخر ، وإن شئت جعلته لظريف خاصة ومن ذلك قول الله عز وجل : (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) [هود : 43].

وقال : (الم 1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ [البقرة : 1 - 2] ، وأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطّي (1)

فإنه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم ومثل ذلك : لا بصر لكم.

وقال ابن الزبير الأسدي :

أري الحاجات عند أبي خبيب

نكدن ولا أمية في البلاد

ص: 341

1- علي أن "لا" النافية للجنس لا تدخل علي العلم ، وهذا مؤول إما بتقدير مضاف وهو مثل ، وإما بتأويل العلم باسم الجنس. وقد بينهما الشارح المحقق. وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى : "فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا" علي أنه علي تقدير مثل ملء الأرض ، فحذف مثل كما حذف من لا هيثم الليلة. قال الفاضل اليميني : وقد اعترض هذا بوجهين : أحدهما : التزم العرب تجرّد الاسم المستعمل عن الألف واللام ، ولم يجوزوا قضية ولا أبا الحسن ، كما جوزوا ولا أبا حسن ، ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتج إلي ذلك. والثاني : إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل. انظر خزنة الأدب 1 / 480.

أراد : ولا- مثل أمية ، فإن ثبت المنفي (بلا) قلت : لا غلامين لك ولا جاريتين لا بدّ من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو بالواو والنون قد تثبت في المواضع التي لا- تثبت فيها التنوين بل قد يثني بعض المبنيات بالألف والنون والياء والنون. نحو : هذا والذي. تقول : هذان واللذان.

قال أبو العباس : وكان سيبويه والخليل يزعمان : أنك إذا قلت : لا غلامين لك أن غلامين مع (لا) اسم واحد النون كما تثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو : هذان أحمران وهذان المسلمان وقال : وليس القول عندي كذلك ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لو يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبلهما بمنزلة اسم واحد.

## الثاني : النكرة الموصوفة

اعلم أنك إذا وصفت النكرة في هذا الباب فلك فيها ثلاثة أوجه :

الأول منها : وهو الأحسن أي تجري الصفة علي الموصوف وتنون الصفة ، وذلك قولك : لا رجل ظريفا في الدار فتنون ؛ لأنه صفة ويكون قولك : في الدار وهو الخبر وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغني عنه وإنما جيء به بعد أن مضى الاسم علي حاله ، فإن لم تأت به لم تحتج إليه.

والوجه الثاني : أن تجعل المنفي ونعته اسما واحدا وتبنيه معه فتقول : لا رجل ظريف في الدار بنيت رجل مع ظريف وحجة من رأي أن يجعله مع المنعوت اسما واحدا أن يقول : لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسم اسما واحدا كان بناء اسم مع (اسم) أكثر وأفشي من بناء اسم مع حرف ، فإن قلت : لا رجل ظريفا عاقلا فأنت في النعت الأول بالخيار فأما الثاني : فليس فيه إلا التنوين ؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسما واحدا وكذلك المعطوف لو قلت : لا رجل وغلاما عندك لم يصلح في (غلام) إلا التنوين من أجل واو العطف ؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثل حضر موت اسما واحدا إذا كانت بينهما واو العطف.

والتكرير والنعته : بمنزلة واحدة تقول في النعت : لا رجل ظريف لك والتكرير علي ذلك يجري تقول : لا ماء ماء باردا ، وإن فصلت بين الموصوف والصفة بشيء لم يجز في الصفة إلا التنوين ، وذلك قولك : لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقلا من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين : عشر وخمسة في خمسة عشر .

والوجه الثالث : أن تجعل النعت علي الموضع فترفع ؛ لأن (لا-) وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ فتقول : لا- رجل ظريف فتجري (ظريف) علي الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف ، وإن شئت جئت بخبر فقلت : (لك) أو عندك كما بينت لك فيما تقدم قال الشاعر :

وردّ جازرهم حرفا مصرمة

ولا كريم من الولدان مصبوح

والنعت علي اللفظ أحسن وكذلك إذا قلت : لا ماء ماء باردا ، وإن شئت قلت : لا ماء ماء بارد ، فإن جعلت الاسم اسم واحد قلت : لا ماء ماء بارد جعلت ماء الأول والثاني اسما واحدا وجعلت (بارد) نعتا علي الموضع .

ومن ذا قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير .

قال سيبويه : والدليل علي أن (لا رجل) في موضع اسم (مبتدأ) في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك والعطف في هذا الباب علي الموضع كالنعت فمن ذلك قول الشاعر وهو رجل من مذحج (1) :

ص: 343

1- هذا الشعر لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم شاعر جاهلي . ويقال : إن ضمرة كان اسمه شقة فسماه النعمان ضمرة بن ضمرة . وكان يبر أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له يقال له جندب ، فقال هذا الشعر . هكذا رواه ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل . ورواه بعضهم : يا ضمير أخبرني وقال : إن قائله ضمرة . وهو خطأ . ونسبه أبو ريش لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب . وزعم ابن الأعرابي : أنه قيل قبل الإسلام بخمسائة سنة . وفي شرح أبيات سيبويه : أنه لبعض مذحج ؛ وقال السيرافي : هو لزراقة الباهلي . - وقال الآمدي في المؤتلف والمختلف : هو لهني بن أحمر ، من بني الحارث ابن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة ، جاهلي . وأنشدوا له : يا ضمير أخبرني . وهني : مصغر هن ، وأصله هنيو فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء لسبقها بالسكون . ورواه أبو محمد الأعرابي عن أبي الندي : أنه لعمر بن الغوث بن طيئ ، وأنشدوا له : يا طي أخبرني ولست بكاذب انظر خزانة الأدب 1 / 175 .

هذا لعمركم الصّغار بعينه

لا أمّ لي إن كان ذلك ولا أب

والأجود أن تعطف علي اللفظ فتقول : لا حول ولا قوة هذا إذا جعلت لا الثانية مؤكدة للنفي ولم يقدر أنك ابتدأت النفي بها ، فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت : لا حول ولا قوة ، وإن شئت عطفت علي الموضع كما خبرتاك.

ص: 344

إشارة

والنون من الأسماء المنفية فإن ثبت فلا بد من النون تقول : لا غلامين ولا جاريتين تثبت النون هنا كما تثبت في النداء والأسماء المبنية فيها ما يبني وتثبت فيه النون ، وإن كان المفرد مبنيًا ألا تري أنك تثني هذا فتقول : هذان وهذين وكذلك : اللذان واللتين.

وتقول : لا غلامين ظريفيين لك ولا مسلمين صالحين لك ولا عشرين درهما لك ونظير هذه النون التنوين إذا لم يكن منتهي الاسم وصار كأنه حرف قبل آخر الاسم وهو قولك : لا خيرا منه ولا حسنا وجهه لك ولا ضاربا زيدا لك ؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم فقبح أن يحذفوا قبل أن ينتهوا منتهي الاسم.

وقال الخليل : كذلك : لا أمرا بالمعروف لك إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم وجعلته متصلا به كأنك قلت : لا أمرا معروفا لك.

وإن قلت : لا أمر بمعروف لك فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت علي الأول كلاما.

الثالث : نكرة مضافة

التنوين يسقط من كل مضاف في هذا الباب وغيره فإذا نصبت مضافا وأعملت (لا) نصبته ولا بد من أن يكون ذلك المضاف نكرة ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف والمضاف ينقسم في هذا الباب علي قسمين : مضاف لم يذكر معه لام الإضافة ومضاف ذكرت معه لام الإضافة.

فأما المضاف المطلق فقولك : لا غلام رجل لك ولا ماء سماء في دارك ولا مثل زيد لك وإنما امتنع هذا أن يكون اسما واحدا مع (لا) ؛ لأنه مضاف والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما واحدا ألا تري أنك لا تجد اسمين جعلنا اسما واحدا وأحدهما مضاف إنما يكونان مفردين : كحضر موت وبعلبك ألا تري أن قوله : يا ابن أم لما جعل (أم) مع ابن اسما واحدا حذف ياء الإضافة وقال ذو الرمة :

هي الدار إذ ميّ لأهلك جيرة

ليالي لا أمثالهن لياليا

فأمثالهن نصب ب (لا).

فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته ، وذلك قولهم : لا أبا لك ولا غلام لك.

وقال الخليل : إن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك في موضع : لا أباك ولو أردت الأفراد : لا أب لزيد فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء : يا بؤس للحرب هذا مقدار ما ذكره أصحابنا.

ولقائل أن يقول : إذا قلت : أن قولهم : لا أباك تريد به : لا أباك فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلي كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا قيل له : إن المعني إذا قلت : لا أباك الانفصال كأنك قلت : لا أبا لك فتنون لطول الاسم وجعلت (لك) من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفاً وأضافوا وألزموا اللام لتدل علي هذا المعني فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة.

وإنما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليست في غيره.

وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن معني الإضافة معني اللام ألا تري أنك إذا قلت : غلام زيد فمعناه : غلام لزيد فدخول اللام في هذا يشبه قولهم : يا تيم تيم عدي أكد هذه الإضافة بإعادة الاسم كما أكد ذلك بحرف الإضافة فكأنه قد أضافه مرتين.

والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف قال :

أبا الموت الذي لا بدّ أتّي

ملاق لا أباك تخوفيني (1)

ص: 346

1- قال شارح أبي عليّ الفارسيّ : هو لأبي حيّة النّميريّ قاله أبو عمرو ، قال : جلبه أبو عليّ شاهدا علي حذف هذه اللام ضرورة ، فثبت الألف في أبا دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير. حذف لام الجزّ وهو يريد بها ؛ ولو لا أنّها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت لا ، لأنّها لا تعمل إلا في نكرة. فأما دلالة الألف فيه وحذف النون من نحو لا يدي بها لك علي إرادة الإضافة ، فلأنّ وجود العمل مانع فيها من اللفظ ، فضعف اقتضاء المعني مع وجود المانع اللفظي. فإنّ هذا مثل لم يقصد به نفي الأب وإنّما قصد به الذمّ. وكذلك لا يدي لك ، إنّما المراد لا طاقة لك بها. وهو قياس من التّحوين علي قولهم لا أبا لك. وفي الكتاب : لا أبا فاعلم لك ؛ وفيه دليل علي أنّه ليس بمضاف. ويجوز أن تكون الألف لام الكلمة كما قال : "الرجز" إنّ أباها وأبا أباها فأما قوله تخوفيني ، فإنّه أراد تخوفيني فحذف إحدي النونين : فقيل حذف الأولي كما حذف الإعراب ، في قول امرئ القيس : "السرّيع" فاليوم أشرب غير مستحقب وقال المبرّد حذف الثانية ، وهو أولي لأنّها إنما زيدت مع الباء لتقي الفعل من الكسرة ، والأولي علامة الرفع انتهى كلامه. وإذا كان الأمر كذلك علم أنّ قولهم لا أبا لك إنّما فيه تعادي ظاهره ، واجتماع صورتني الفصل والوصل والتعريف والتنكير لفظا لا معني. ونحن إنّما عقدنا فساد الأمر وصلاحه علي المعني كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا. هذا ما لا يدّعيه مدّع. انظر خزنة الأدب 1 / 496.

1- وقوله : " وفد مات شَمَاح ومات مزود " هما أخوان لأب وأم ، وصحبايان ، وشاعران. وقد تقدّمت ترجمة الشَمَاح في الشاهد الحادي والتسعين بعد المائة. واسمه معقل بن ضرار ، والمزود اسمه يزيد بن ضرار ، وإنما سمّي مزودا بقوله : " الطويل ". فقلت تزودها عبيد فإنني لدرد الموالى في السنين مزود ولهما أخ آخر شقيقهما وهو جزء بن ضرار ، بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها همزة. ومات الشَمَاح وجزء متهاجرين. وسبب ذلك علي ما روي الكلبي أنّ الشَمَاح كان يهوي امرأة من قومه يقال لها كلبة بنت جوال ، وكان يتحدّث إليها ويقول فيها الشعر ، فخطبها فأجابته وهمت أن تتزوجه ، ثم خرج إلي سفر له فتزوجها أخوه جزء ، فألي الشَمَاح أن لا يكلمه أبدا ، وهجاه بقصيدته التي يقول فيها : " الطويل " لنا صاحب قد خان من أجل نظرة سقيم فؤاد حبّ كلبة شاغلة فماتا متهاجرين. وقوله : " لا أباك " ، جملة اعتراضية بين أبي عزيز وهو موصوف ، وبين يمنع وهو صفة لأبي. وكذلك يخلد ومخلد علي تلك الرواية. انظر خزانة الأدب 1 / 495.



فإن قال : لا- مسلمين صالحين : لك فوصف المنفي قبل مجيئك (بلك) لم يكن بد من إثبات النون من قبل أن الصالحين نعت للمنفي وليس بمنفي وإنما جاء التخفيف في النفي.

### الرابع : المضارع للمضاف

المضارع للمضاف في هذا الباب ما كان عاملا فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده فهو منصوب كما أن المضاف منصوب وما بعده من تمامه كما أن المضاف من تمام الأول إلا أن التنوين يثبت فيه ولا يسقط منه ؛ لأنه ليس منتهي الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم.

فالتنوين هنا والنون يثبتان إذا كان المنفي عاملا فيما بعده فهو وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد فمن ذلك قولهم : لا خيرا منه ولا حسنا وجهه لك ولا ضاربا زيدا لك ؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم.

فجميع هذا قد عمل فيما بعده ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهما لك لو لا درهم لجاز أن تقول : لا عشرين لك وعشرون عملت في درهم فنصبته.

وقال الخليل : كذلك : لا أمرا بالمعروف لك إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلا به كأنك قلت : لا أمرا معروفا لك ، وإذا قلت : لا أمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف تبيننا بعد أن تم الكلام وتقول : لا أمر يوم الجمعة لك إذا نفيت جميع الأمرين وزعمت : أنه ليسوا له يوم الجمعة ، فإن أردت أن تنفي الأمرين يوم الجمعة خاصة قلت : لا أمر يوم الجمعة لك جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم فصار بمنزلة قولك : لا أمرا معروفا لك.

ولو قلت : لا خير عند زيد ولا أمر عنده لم يجز إلا بحذف التنوين لأنك لم تصله بما يكمله اسما ولكنه اسم تام فجعلته مع (لا) اسما واحدا.

## إشارة

هذا الباب ينقسم علي ثلاثة أقسام : اسم معرفة واسم منفي بلا بعده اسم منفي بلا وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشئيين واسم قد عمل فيه فعل أو هو في معني ذلك.

## أما الأول : فالاسم المعرفة

وقد عرفتك أن (لا) لا تنصب المعارف ، فإن عطفت معرفة منفية علي نكرة وقد عملت فيها لم تعملها في المعرفة وأعملتها في النكرة ، وذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس لك ولا غلامك ولا أخوة لك.

قال سيبويه : فأما من قال : كل نعجة وسخلتها بدرهم فينبغي أن يقول : لا رجل لك وأخاه ولا يحسن أن تدخل (لا) علي معرفة مبتدأة غير معطوفة علي كلام فقد تقدم فيه (لا) ، فإن كررت لا جاز.

فأما الذي لا يجوز فقولك : لا زيد في الدار ؛ لأن هذا موضع (ما) إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني (لا) قال الشاعر :

بكت حزنا واسترجعت ثم آذنت

ركائبها أن لا إلينا رجوعها

فأما الذي يحسن ويجوز فقولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ولما ثبت حسن.

## الثاني : الاسم المنفي بلا وبعده اسم منفي أيضا بلا

وهذا الصنف إنما يجيء علي لفظ السائل إذا قال : أغلام عندك أم جارية إذا ادعي أن عنده أحدهما إلا أنه لا يدري : أغلام هو أم جارية فلا يحسن في هذا إلا أن تعيد (لا) فتقول : لا غلام عندي ولا جارية ، وإذا قال : لا غلام فإنما هو جواب لقوله : هل من غلام ولم يثبت أن عنده شيئاً فعملت لا فيما بعدها ، وإن كان في موضع ابتداء ومن ذلك قول الله : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [الأحقاف : 13].

وقال الشاعر :

وما ضرمتك حتّي قلت معلنة

لا ناقة لي في هذا ولا جمل

وكذلك إذا فصلت بين (لا) والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ؛ لأن جعل جواب إذا عندك. أم ذا فمن ذلك قوله تعالى : (لا فيها عَوَّلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ) [الصفافات : 47].

ولا- يجوز : لا فيها أحد إلا علي ضعف ، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة ومعني قولي : رافعة إذا عملت عمل ليس تقول : لا أحد أفضل منك في قول من جعلها ك- (ليس).

### الثالث : وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معني ذلك

اعلم أن هذا يلزمك فيه تثنية (لا) كما لا تثني لا في الأفعال ، وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامة ولا مسرة ولا سقيا ولا رعييا ولا هنيئا ولا مريا ؛ لأن هذه الأسماء كلها عملت فيها أفعال مضمرة فالفعل مقدر بعد (لا) كأنك قلت : لا أكرمك كرامة ولا أسرك مسرة فعلي هذا جميع هذه الأسماء وما لم يجز أن يلي (لا) من الأفعال لم يجز أن يليها ما عمل فيه ذلك الفعل لا يجوز أن تقول : لا ضربا وأنت تريد الأمر ؛ لأنه لا يجوز : لا أضرب إنما تدخل علي الدعاء إذا كان لفظه لفظ الخبر وأضربه علي ذلك نحو : لا سقيا ولا رعييا كأنك قلت : لا سقاه الله ولا رعاه.

وكذلك إذا ولي (لا) مبتدأ في معني الدعاء لم تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني علي الفعل ن ومعناه الدعاء ، وذلك قولهم : لا سلام عليكم.

قال سيبويه : قولهم : لا سواء إنما دخلت هاهنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه ألا تري أنك لا تقول : هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز : لاها الله ذا حين عاقبت فلم يجز ذكر الواو يعني أن قولهم : لا سواء أصله : هذان لا سواء وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما كما تقول : هذان سواء ثم أدخلت (لا) للنفى وحذفت (هذان) وجعلت (لا) تعاقب (هذان).

وقال أبو العباس : وقول سيبويه : ألا تري أنك لا تقول : هذان لا سواء أي : لا تكاد تقول ولو قلته جاز.

وقالوا : لا نولك أن تفعل جعلوه معاقبا لقولك لا ينبغي وصار بدلا منه.

واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا فارس حتي تقول : ولا شجاع وكذلك : هذا زيد فارسا لا يحسن حتي تقول : لا فارسا ولا شجاعا ،  
وذلك أنه جواب لمن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ولقوله : أفرس زيد أم شجاع وقد يجوز علي ضعفه في الشعر.

ص: 351

الألف إذا دخلت علي (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاما وجاز أن يكون تمنيا والأصل الاستفهام فإذا كان استفهاما محضا فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام ، وذلك قولك : ألا رجل في الدار الأعلام أفضل منك ومن قال : لا رجل قائم في الدار قال : هاهنا ألا رجل قائم في الدار وكذلك من نون ومن رفع ثم رفع هاهنا وقال الشاعر :

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم

عنا وأنتم من الجوف الجماخير (1)

فإذا دخلها مع الاستفهام معني التمني ، فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر ويجرون ما سراه علي ما كان عليه قبل .

فأما الخليل وسيبويه والجرمي أكثر النحويين فيقولون : ألا- رجل أفضل منك ولا يجيزون رفع : أفضل وحبثهم في ذلك أنهم قالوا : كنا نقول : لا رجل أفضل منك فيرفع ؛ لأن (لا) ورجل في موضع ابتداء وأفضل : خبره فهو خبر اسم مبتدأ ، وإذا قلت متمنيا : ألا رجل أفضل منك فموضعه نصب وإنما هو كقولك : اللهم غلاما أي : هب لي غلاما فكانك قلت : ألا أعطي ألا أصيب فهذا مفعول .

وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول : ألا رجل أفضل منك وتقول فيمن جعلها كليس : ألا أفضل منك ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام .

واعلم أن (لا) إذا جعلت ك- (ليس) لم تعمل إلا في نكرة ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة .

وأما قول الشاعر :

ص: 352

1- يجوز حذف أدوات النداء ، وتحذف "يا" بكثرة ، نحو : (يُوسُفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا) (الآية : 29 سورة يوسف) ، (سَدِّ نَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ) (الآية : 31 سورة الرحمن) ، يقول سيبويه : وإن شئت حذفتهن كلهن كقولك : حار بن كعب أي يا حارث بن كعب. انظر معجم القواعد 9 / 26 .

ألا رجلا جزاه الله خيرا

يدلّ علي محصلة تبيت (1)

فزعم الخليل : أنه أراد : الفعل وأنه ليس ل- (لا) هاهنا عمل إنما أراد ألا تروني ، وأما يونس فكان يقول : إنما تمني ولكنه نون مضطرا وكان يقول في قول جرير :

فلا حسبا فخرت به لتيم

ولا جدا إذا ذكر الجدود

إنما نون مضطرا وكذا يقول أبو الحسن الأخفش.

ومن قال : لا رجل ولا امرأة لم يقل في التمني إلا بالنصب وعلي مذهب أبي عثمان يجوز الرفع كما كان قبل دخول الألف.

كان أبو عثمان يقول : اللفظ علي ما كان عليه ، وإن كان دخله خلاف معناه ألا تري أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله في المعني.

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء إن كان معناه النهي.

ص: 353

1- قال سيبويه : وسألت الخليل عن هذا البيت ، فزعم أنه ليس علي التمني ، ولكن بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذاك؟ كأنه قال : ألا تروني رجلا جزاه الله خيرا! قال ابن هشام في المغني : " ومن معاني ألا العرض والتحضيض ، ومعناها طلب الشيء ؛ ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث ؛ وتختص ألا هذه بالفعلية ، ومنه عند الخليل هذا البيت ، والتقدير عنده : ألا تروني رجلا هذه صفتة! فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعني. وزعم بعضهم : أنه محذوف علي شريطة التفسير ، أي : ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا. وألا علي هذا للتنبيه. وقال يونس : ألا للتمني ، ونون الاسم للضرورة .. وقول الخليل أولي ، لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين. وإضمار الخليل أولي من إضمار غيره ، لأنه لم يرد أن يدعو لرجل علي هذه الصفة ، وإنما قصد طلبه. وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول : "إنّ يدلّ" صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية ، فمردود بقوله تعالي : "إن امرؤ هلك لئس له ولد" ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدّر مفسرة إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية. كلام المغني. وقدّر العامل غير الخليل ألا أجد رجلا. وقدّر بعضهم ألا هات رجلا. وروي أيضا "ألا رجل" بالرفع والجر ، فالرفع اختاره الجوهري علي أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : ألا يدل رجل. وقيل : "رجل" : مبتدأ تخصص بالاستفهام والنفي ، وجملة "يدل" خبره. والجر علي تقدير ألا دلالة لرجل ، فحذف المضاف وبقي لا مضاف إليه علي حاله. انظر خزانة الأدب 1 / 328.

ل- (لا) في الكلام مواضع وجملتها النفي ومواضعها تختلف فتقع علي الأسماء نحو قولك: ضربت زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا أخوه وتقع علي الأفعال في القسم وغيره تقول: لا يخرج زيد وأنت مخبر ولا ينطلق عبد الله ويكون للنهي في قولك: لا ينطلق عبد الله ولا يخرج زيد وتجزم بها الفعل فيكون بحذاء قولك في الأمر: ليخرج عبد الله ولتقم طائفة منهم معك.

وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي قولك: إيت وعمرا فإذا أردت نفي هذا قلت: لا- تأت زيدا وعمرا لم يكن هذا نفيه علي الحقيقة؛ لأنه إن أتى أحدهما لم يعصه؛ لأنه نهاه عنهما جميعا، فإن أراد أن تمتنع منهما معا فنفي ذلك: لا تأت زيدا ولا عمرا فمجيئها هاهنا لمعني انتظام النهي بأمره؛ لأن خروجها إخلال به.

ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي في معني المستقبل، وذلك قولك: والله لا فعلت إنما المعني: لا أفعل؛ لأن قولك في القسم: لا أفعل إنما هو لما يقع فأما قولهم: لا أفعل نفي لقولك: لأفعلن ولذلك يجوز أن تحذف (لا) وأنت تريد النفي وجائز أن تقول: لا قام زيد ولا قعد عمرو تريد الدعاء عليه. وهذا مجاز.

وحق هذا الكلام أن يكون نفيًا لقيامه وقعوده فيما مضى.

وقال الله عز وجل: (فَلَا أُفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) [البلد: 11].

ومن هذا قول [الأعرابي] للنبي صَلَّى الله عليه وسلّم: (أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل؟) (1) أي: من لم يأكل ولم يشرب، يعني: الجنين.

فإذا قلت: والله أفعل ذاك فمعناه: لا أفعل فلو قلت: والله أقوم تريد: لأقومنّ كان خطأ لأنها حذفت استخفافا لاستبدال الإيجاب باللام والنون.

ص: 354

---

1- أخرجه مسلم (1684)، وأخرجه الترمذي (1401)، وأخرجه النسائي (4821). ونص النسائي: أن رجلا من هذيل كان له امرأتان، فرمت إحداهما الأخرى بعمود الفسطاط فأسقطت، فقيل: أرأيت من لا-أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل؟ فقال: "أسجع كسجع الأعراب؟"، فقضي فيه رسول الله: "بغرة عبد أو أمة، وجعلت علي عاقلة المرأة".

ولهذا موضع آخر يذكر فيه ويكون في موضع (ليس اقتحم العقبة) وقد مضى ذكرها وقد تكون (لا) مؤكدة كما كانت (ما) في قوله : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران : 159] و (مما خطاياهم).

فمن ذلك قوله : (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) [المعارج : 40] إنما هو : فأقسم بذلك علي ذلك قوله : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) [الواقعة : 76] وكذلك قال المفسرون في قوله : (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) [القيامة : 1] إنما هو : أقسم فوق القسم علي قوله : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) [القيامة : 17].

قال أبو العباس : فليل لهم في عروض ذلك : أن الزوائد من هذا الضرب إنما تقع بين كلامين أو بعد كلام كقولك : جئتك لأمر ما فكان من جوابهم : أن مجاز القرآن كله مجاز سورة واحدة بعد ابتدائه وأن بعضه متصل ببعض فمن ذلك قوله : (لِنَلَّا يَعْْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَي شَيْءٍ) [الحديد : 29].

وقوله : (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ) [فصلت : 34] وإنما هو : لا تستوي الحسنة والسيئة ومعناه ينبئك عن ذلك إنما هو : لا تساوي الحسنة السيئة.



تقول : لا غلامين ، ولا جاريتي لك .

إذا جعلت الآخر مضافا ولم تجعله خبرا له وصار الأول مضمرا له كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ، ولا جاريتي لك . كأنك قلت : ولا جاريتك في التمثيل .

قال سيبويه : ولكنهم لا- يتكلمون به يعني بالمضممر واختص (لا) بهذا النفي ، وإن شئت قلت : لا غلامين ولا جاريتين لك إذا جعلت (لك) خبرا لهما وهو قول أبي عمرو .

وكذلك لو قلت : لا غلامين لك وجعلت (لك) خبرا .

فإذا قلت : لا أباك فما هنا إضمار مكان ولكنه يترك استخفافا واستغناء .

وتقول : لا غلامين ولا جاريتين لك ، وغلامين وجاريتين لك ، كأنك قلت : لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا .

فجاء (بلك) بعد ما بني علي الكلام الأول في مكان كذا وكذا كما قال : لا يدين بها لك حين صيره كأنه جاء (بلك) بعد ما قال : لا يدين بها في الدنيا لك وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور فتقول لا أبا هذين اليومين لك .

قال سيبويه : وهذا يجوز في ضرورة الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه .

قال الشاعر :

كأن أصوات من إيغالهنّ بنا

أواخر الميس أصوات الفراريح (1)

ص: 356

1- فصل لضرورة الشعر ، بالظرف بين المتضامين . والأصل : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا إنقاض الفراريح . في الأصول لابن السراج : وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور فتقول لا أبا هذين اليومين لك . قال سيبويه : هذا يجوز في ضرورة الشعر لأنّ الشاعر إذا اضطرّ فصل بين المضاف إليه . وأنشد هذا البيت . و " من " للتعليل و " الإيغال " : الإبعاد ، يقال أوغل في الأرض ، إذا أبعد فيها ، حكاه ابن دريد قال : وكل داخل في شيء دخول مستعجل فقد أوغل فيه . وقال الأصمعيّ في شرح هذا البيت : " الإيغال " : سرعة الدخول في الشيء ، يقال أوغل في الأمر : إذا دخل فيه بسرعة . والضمير للإبل في بيت قبله . و " الأواخر " : جمع آخره ، بوزن فاعله ، وهي آخره الرحل ، وهو العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب ، ويقال فيه مؤخر الرحل . قال ابن حجر في " فتح الباري " : هو بضمّ أوله ثم همزة ساكنة ، وأما الخاء فجزم أبو عبيد بكسرهما وجوّز الفتح ، وأنكر ابن قتيبة الفتح ، وعكس ذلك ابن مكّي فقال : لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة ، وأما في غيرها فيقال بالفتح فقط . ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء . انتهى . وقال صاحب " الصحاح " : ومؤخر العين ، مثل مؤمن : الذي يلي الصّدغ ، ومقدمها : الذي يلي الأنف ، ومؤخرة الرحل أيضا لغة قليلة في آخره الرحل ، وهي التي يستند الراكب

إليها. قال يعقوب : ولا تقل مؤخّرة انتهى. و" الميس " : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب ، وإضافة الأواخر إليه كإضافة خاتم فضّة. و" الإنتقاض " : مصدر أنقضت الدّجاجة : إذا صوتت - وهو بالنون والقاف والضاد المعجمة - وروي بدله : " أصوات الفراريج " جمع فرّوجة ، وهي صغار الدّجاج. يريد أنّ رحالهم جدد وقد طال سيرهم فبعض الرحل يحكّ بعضها فتصوّت مثل أصوات الفراريج ، من شدّة السير واضطراب الرحل. وهذا البيت من قصيدة لذي الرّمّة. انظر خزّانة الأدب 1 / 497.

ومن قال : كم بها رجل فأضاف فلم يبال الفتح قال : لا يدري بها لك ولا أخا يوم الجمعة لك ولا أخا فاعلم لك والجر في : (كم) بها وترك النون في : لا يدي بها لك قول يونس.

واحتج بأن الكلام لا يستغني ورد ذلك عليه سيويوه بأن قال : الذي يستغني به الكلام والذي لا يستغني قبحهما واحد إذا فصلت بين الجار والمجرور وتقول : لا-غلام وجارية فيها ؛ لأن (لا) إنما تجعل وما تعمل فيه اسما إذا كانت إلي جنب الاسم لكنك يجوز أن تفصل بين خمسة وعشر في قولك : خمسة عشر كذلك لا يجوز أن تفصل بين (لا) وبين ما بني معها وتقول : لا رجل ولا امرأة يا فتى.

إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) مؤكدة للنفي حين تقول : ليس لك رجل ولا امرأة قال رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس :

ص: 357

اتسع الفتق علي الراتق (1)

وتقول : لا رجل ولا امرأة فيها فتعيد (لا) الأولي كما تقول : ليس عبد الله وليس أخوه فيها فيكون حال الآخرة كحال الأولي وتقول : لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيها عاقتحم العقبة). اقلا إذا جعلت (فيها) خبرا ولا رجل فيك راغبا من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما.

وتقول : لا ماء سماء باردا ولا مثله عاقلا من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر فإذا قلت : لا ماء ولا لبن ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه ، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن إلا منونا ؛ لأنه لا يفصل بين الشئيين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد.

وحكي سيبويه عن العرب : لا كزيد أحدا تنون لأنك فصلت بين (لا) و (أحد).

ص: 358

1- قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعا والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرافع له إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وإن كان الاسم مفردا فاختلف في رافع الخبر فذهب سيبويه إلي أنه ليس مرفوعا بلا وإنما هو مرفوع علي أنه خبر المبتدأ ؛ لأن مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنده في هذه الصورة إلا في الاسم وذهب الأخفش إلي أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة في الجزئين كما علمت فيهما مع المضاف والمشبه به. وأشار بقوله والثاني اجعلا إلي أنه إذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيهما خمسة أوجه وذلك ؛ لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع لا علي الفتح أو ينصب أو يرفع ، فإن بني معها علي الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الأول البناء علي الفتح لتركبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إن نحو لا حول ولا قوة إلا بالله. الثاني النصب عطفا علي محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله : لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق علي الرافع انظر شرح ابن عقيل 2 / 12.

وحكي سيبويه عن العرب : لا كزيد أحد ولا مثله أحد فحمله علي الموضع والموضع رفع ، وإن شئت حملته علي (لا) فتونته ونصبته ، وإن شئت قلت : لا مثله رجلا علي التمييز كما تقول : لي مثله غلاما قال ذو الرمة :

هي الدار إذ مي لأهلك جيرة

ليالي لا أمثالهن لياليا (1)

ص: 359

1- علي أن زائرا قيل منصوب علي تقدير فعل ، أي : لا-أري كعشية اليوم زائرا. وإنما لم يجعل الكاف اسما ل"لا" مضافا إلي العشيّة ويكون زائرا عطفا بيان للكاف تبعه علي اللفظ أو صفة علي طرز البيت الذي قبله ، لأنّ الزائر غير العشيّة ، فلما كان الثاني غير الأوّل لعدم صحّة الحمل جعلت "لا" نافية للفعل المقدّر دون كونها نافية للجنس. وصاحب هذا القيل هو سيبويه ، وهذا نصّه : وأما قول جرير : لا كالعشيّة زائرا ومزورا فلا يكون إلّا نصبا ، من قبل أنّ العشيّة ليست بالزائر ، وإنما أراد لا أري كالعشيّة زائرا ، كما تقول ما رأيت كالיום رجلا ، فكاليوم مثل قولك في اليوم لأنّ الكاف ليست باسم. وفيه معني التعجّب كما قال تالله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، إنّما أراد تالله ما رأيت رجلا وسبحان الله ما رأيت رجلا ؛ لكنه يترك إظهار الفعل استغناء ، لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يضم فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه انتهى. قال الأعلام : أصله لا أري زائرا ومزورا كزائر العشيّة ومزورها ، فحذف اختصارا للعلم ، كما قالوا : ما رأيت كالיום رجلا ، أي : كرجل أراه اليوم. ولا تجيزن في هذا رفع الزائر ، لأنّه غير العشيّة ، وليس بمنزلة لا كزيد رجل ، لأنّ زيدا من الرجال انتهى. وقد نقل أبو العباس ثعلب في "أماله" قاعدة لحذف الفعل مع الظرف الزمانيّ ، قال : حكي الكسائيّ نزلنا المنزل الذي البارحة ، والمنزل الذي أنفا ، والمنزل الذي أمس. فيقولون في كلّ وقت شاهدوه من قرب ، ويحذفون الفعل وحده كأنّهم يقولون : نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس ، والذي نزلناه اليوم ؛ اكتفوا بالوقت من الفعل ، 7 ذ كان الوقت يدلّ علي الفعل وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس ، ولا الذي يوم الجمعة. وكذا يقولون : لا كالיום رجلا. ولا كالعشيّة رجلا ، ولا كالساعة رجلا ، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأباه الفراء مع العلم. وهو جائز وأنشد : لا كالعشيّة زائرا ومزورا وكلّ ما كان فيه الوقت فجائز أن يكون بحذف الفعل معه ، لأنّ الوقت القريب يدلّ علي فعل لقربه. انتهى. وقد قدّر أبو عليّ الفارسيّ في "المسائل المنثورة" فعلين ، قال : نصب زائرا لأنّ الفعل مقدّر ، فكأنّ تقديره : لا أري زائرا ومزورا له كرجل أراه العشيّة. فنصبه علي الفعل وحذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه. ويجوز الرفع ها هنا ، وهو قبيح لأنّ الزائر ليس هو العشيّة ، ويجوز رفعه كأنك أردت كصاحب العشيّة ، فحذفت صاحبها وجعلت العشيّة إذا رفعتها دلالة علي ما حذفت. انظر خزنة الأدب 1 / 493.

قال سيبويه : وأما قول جرير :

لا كالعشيّة زائرا ومزورا

فلا يكون إلا نصبا من قبل أن العشيّة ليست بالزائر وإنما أراد : لا أرى كالعشيّة عشيّة زائرا كما تقول : ما رأيت كالיום رجلا فكالיום كقولك : في اليوم.

لأن الكاف ليست باسم وفيه معني التعجب كما قال : تالله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، إنما أراد : تالله ما رأيت رجلا ، ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء.

وتقول : لا كالعشيّة ولا كزيد رجل.

لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار : لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ثم قلت : رجل كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير علي الموضوع قال امرؤ القيس :

ويلمها في هواء الجوّ طالبة

ولا كهذا الذي الأرض مطلوب (1)

ص: 360

1- علي أنّ قوله : "مطلوب" ، عطفت بيان لاسم "لا" المضاف : فإن الكاف اسم مضاف لاسم الإشارة في محل نصب بلا علي أنه اسمها ؛ وقد تبعه البيان بالرفع باعتبار أنّ "لا" مع اسمها في محلّ رفع علي الابتداء والخبر محذوف ، أي : موجود ونحوه. ويجوز أن يكون مطلوب صفة اسم لا ، ولا يضرّ إضافة الكاف إلي اسم الإشارة ، فإنها بمعنى مثل ، وهي لا تتعرّف بالإضافة إلي المعرفة. هذا محصل ما قاله الشارح المحقق. وفيه أنّهم قالوا : إنّ البيان يكون في الجوامد ، والصفة تكون في المشتقات ، فكيف لا يكون فرق بين البيان والوصف. وقد أورد سيبويه هذا البيت من باب الوصف لا غير. قال الأعلام : الشاهد فيه رفع "مطلوب" حملا علي موضع الكاف ، لأنّها في تأويل مثل وموضعها موضع رفع ، وهو بمنزلة لا كزيد رجل. ولو نصب حملا علي اللفظ أو علي التمييز لجاز. انتهى. ونقل ابن السراج في الأصول عن سيبويه أنّ اسم "لا" في مثل هذا محذوف والكاف حرف ، وهذا كلامه : وتقول لا كزيد رجل ، لأنّ الآخر هو الأوّل ولأنّ زيدا رجل ، وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ثم قلت رجل ، كما تقول لا مال له قليل ولا كثير علي الموضوع. انظر خزنة الأدب 1 / 491.

لأنه قال : ولا شيء لهذا ورفع علي الموضع .

وإن شئت نصبت علي التفسير كأنه قال : لا أحد كزيد رجلا .

قال سيبويه : ونظير : لا- كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا- عليك وإنما يريدون : لا بأس عليك ولا شيء عليك ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه .

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : أغلام وألا جارية إنما دخلت في النفي لا في المعطوف عليه .

ألا تراك تقول في النداء : يا بؤس للحرب ولا تقول : يا بؤس زيد وبؤس الحرب فالنفي كالنداء وكذلك إذا قلت : لا غلامي لك ولا مسلمي لك إن كانت لا الثانية نافية غير عاطفة جاز إسقاط النون ، وإن كانت عاطفة لم يجز إلا إثبات النون فتقول : لا غلامين لك ولا مسلمين لك .

وناس يجيزون أن تقول : لا- رجل ولا- امرأة وهو عندي جائز علي قبح لأنك إذا رفعت فحقه التكرير وتقول : لا رجل كان قائما ولا رجل ظننته قائما إن جعلت كان وظننت : صلة لرجل أضمرت الخبر ، وإن جعلتهما خبرين لم تحتج إلي مضمرة .

وقوم يجيزون : لا زيد لك ولا يجيزون لا غلام الرجل لك إلا بالرفع ويجيزون : لا أبا محمد لك ولا أبا زيد لك .

يجعلونه بمنزلة اسم واحد ولا يجيزون : لا صاحب درهم لك ؛ لأن الكنية بمنزلة الاسم .

ويقولون : عبد الله يجري مجري النكرة إذ كانت الألف واللام لا يسقطان منه .

وقال الفراء : جعل الكسائي : عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله وإسقاط الألف واللام يجوز نحو قولك : عبد العزيز لك .

وقالوا : الغائب من الممكني يكون مذهب نكرة نحو قولك : لا هو ولا هي ؛ لأنه يوهمك عددا ، وإن شئت قضيت عليه بالرفع والنصب ، فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه وحكوا :

إن كان أحد في هذا الفسخ ولا هو يا هذا وكذلك : هذا وهذان عندهم ويقولون : لا هذين لك ولا هاتين لك وكذلك ذاك ؛ لأنه غائب.

وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء.

وتقول : لا رجل أخوك ولا رجل عمك لا يجوز في أخيك وعمك إلا الرفع.

وقد حكى : أنّ كلام العرب أن يدخلوا : هو مع المفرد فيقولون : لا رجل هو أخوك ولا رجل هو عمرو ويقولون : لا بنات لك كما تقول : لا مسلمي لك.

وتقول : ألا رجلا زيدا أو عمرا تريد : ألا أحد رجلا يكون زيدا أو عمرا ويجوز أن يكون بدلا من رجل فإذا جاءت أو مع (ألا) فهو طلب.

وتقول : لا رجل في الدار لا زيد ويدخل عليها ألف الاستفهام فتقول : ألا رجل في الدار ألا زيد.

وتقول : ألا رجل ألا امرأة يا هذا.

وتقول : ألا ماء ولو باردا وهو عند سيبويه : قبيح لأنه وضع النعت موضع المنعوت فلو قلت : ألا ماء ولو باردا لكان جيدا.

وذلك يجوز إلا أنك تضم بعد (لو) فعلا ينصب ماء.

وكأنك قلت : ولو كان ماء باردا.

فإذا جئت ب (لو) كان ما بعدها أحسن ، قال أحمد بن يحيى ثعلب : كان يقال : متي كان ما بعد (لو) نعتا للأول نصب ورفع ومتي كان غير نعت رفع هذا قول المشايخ.

وقال الفراء : سمعت في غير النعت الرفع والنصب.

وإذا قال : ألا مستعدي الخليفة أو غيره وألا معدي الخليفة أو غيره فالرفع كأنك بينت فقلت : ذاك الخليفة أو غيره أو هو الخليفة أو الخليفة هو أو غيره.



والنصب علي إضمار (يكون) كأنك قلت : يكون الخليفة. أي : يكون المعدي الخليفة أو غيره.

وقوم يجيزون : ألا قائل قولاً ألا ضارب ضرباً وهذا عندي لا يجوز إلا بتنوين ؛ لأنه قد أعمل في المصدر فطال وقد مضى تفسير هذا.

ويجوز أن تقول : لا قائل قول ولا ضارب ضرب فتضيف إلي المصدر.

وتقول : لا خير بخير بعده النار ولا شر بشر بعده الجنة ، لأنك قلت : لا خير في خير بعده النار ولا شر في شرّ بعده الجنة ويجوز أن تكون هذه الباء دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خبر (ما) وليس فتكون زائدة كأنك قلت : لا خير خير بعده النار ولا شر شرّ بعده الجنة ، فإن جعلت الهاء راجعة إلي خبر الأول الذي مع (لا) قلت : لا خير بعده النار خير.

فصار قولك : بعد النار جملة نعت بها : لا خير والنار مبتدأ وبعده : خير والجملة صفة لخير كما تقول : لا رجل أبوه منطلق في الدار فرجل : منفي وأبوه : منطلق مبتدأ وخبر.

والجملة بأسرها صفة لرجل ، قال أبو بكر : وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات والمنصوبات وما ضارعها بجميع أقسامها وبقي الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله.

## ذكر الجر والأسماء المجرورة

### إشارة

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين : اسم مجرور بحرف جر أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه وقولي : جر وخفض بمعنى واحد.

### ذكر حروف الجر

### إشارة

حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا علي الأسماء كما بينا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك : الدار لعمرو ، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك : مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.

وحروف الجر تنقسم قسمين : فأحد القسمين : ما استعملته العرب حرفا فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف ولم تجره في موضع من المواضع مجري الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر : ما استعملته العرب حرفا وغير حرف.

فالقسم الأول : وهو الحرف التي استعملته حرفا فقط علي ضربين : فالضرب الأول منها : ألزم عمل الجر ، والضرب الثاني : غير ملازم لعمل الجر.

### [الضرب الأول من حروف الجر]

### إشارة

فأما الحروف الملازمة لعمل الجرّ : فمن وإلي وفي والباء واللام.

ولربّ : باب يفرد به لخروجها عن منهاج أخواتها وأنا مبين معنى حرف حرف منها.

### (من)

أما (من) : فمعناها : ابتداء الغاية.

تقول : سرت من موضع كذا إلي موضع كذا.

وفي الكتاب : من فلان إلي فلان : إنما يريد : ابتداءه فلان.

وسيبيوه يذهب إلي أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك : هذا من الثوب.

وهذا منهم تقول : أخذت ماله ثم تقول : أخذت من ماله فقد دلت علي البعض.

ص: 364

قال أبو العباس : وليس هو كما قال عندي ؛ لأن قوله : أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل علي التبويض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد.

وكذلك : أخذت منه درهما وسمعت منه حديثا أي : أول الحديث وأول مخرج هذه الدراهم وقولك : زيد أفضل من عمرو وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضوع فلم يخرج من ابتداء الغاية.

وقال في وقت آخر : من تكون علي ثلاثة أضرب لابتداء الغاية كقولك : خرجت من الكوفة إلي البصرة وللتبويض كقولك : أخذت من ماله. والأصل يرجع إلي ابتداء الغاية لأنك إذا قلت : أخذت من المال فأخذك إنما وقع ابتداءه من المال.

ويكون لإضافة الأنواع إلي الأسماء كقول الله تعالي : (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) [المائدة : 90].

وكقول الله عز وجل : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً) [الفتح : 29]. أي : من هؤلاء الذين آمنوا واجتنبوا الرجس من الأوثان.

فقولك : رجس جامع للأوثان وغيرها.

فإذا قلت : من الأوثان وإنما معناه الذي ابتداءه من هذا الصنف قال : وكذلك قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية ؛ لأن الكلم يكون عربيا وعجميا فأضاف النوع وهو الكلم إلي اسمه الذي يبين به ما هو وهو العربية وتكون زائدة قد دخلت علي ما هو مستغن من الكلام إلا- أنها تجر لأنها حرف إضافة نحو قولهم : ما جاءني من أحد وما كلمت من أحد وكقوله عز وجل : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ) [البقرة : 105] إنما هو : خير ولكنها توكيد وكذلك : ما ضربت من رجل إنما هو : ما ضربت رجلا فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع دلت فيه علي أنه للنكرات دون المعارف ألا تري أنك تقول : ما جاءني من أحد وما جاءني من رجل ولا تقول : ما جاءني من عبد الله.

لأن رجلا في موضع الجمع ولا يقع المعروف هذا الموضع ؛ لأنه شيء قد عرف بعينه ألا ترى أنك تقول : عشرون درهما ولا تقول : عشرون الدرهم.

وقال سيبويه : إذا قلت : ما أتاني من رجل أكدت بمن ؛ لأنه موضع تبويض فأراد أنه لم يأت بعض الرجال والناس وكذلك : ويحه من رجل إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال وكذلك : لي ملؤه من غسل وقال كذلك : أفضل من زيد.

إنما أراد أن يفضله علي بعض ولا يعم وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شر من زيد وكذلك إذا قال : أخزي الله الكاذبين مني ومنك إلا أن هذا وأفضل لا يستغني عن (من) فيهما لأنها توصل الأمر إلي ما بعدها وقال : وتقول : رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء

### (إلي)

وأما (إلي) فهي للمنتهي تقول : سرت إلي موضع كذا فهي منتهي سيرك ، وإذا كتبت من فلان إلي فلان فهو النهاية فمن الابتداء وإلي الإلتهاء وجائز أن تقول : سرت إلي الكوفة وقد دخلت الكوفة وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها ؛ لأن (إلي) نهاية فهي تقع علي أول الحد وجائز أن تتوغل في المكان ولكن تمتنع من مجاوزته ؛ لأن النهاية غاية.

قال أبو بكر : وهذا كلام يخلط معني (من) بمعني (إلي) فإنما (إلي) للغاية و (من) لابتداء الغاية وحقيقة هذه المسألة : أنك إذا قلت : رأيت الهلال من موضعي (فمن) لك ، وإذا قلت : رأيت الهلال من خلال السحاب (فمن) للهلال والهلال غاية لرؤيتك فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك : رأيت من ذلك الموضع وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلي) معها مذكورة أو منوية فإذا استغني الكلام عن (إلي) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل علي ذلك قوله : ما رأيت مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهي أي : لم ترد ابتداء له منتهي.

أي : استغني الكلام دون ذكر المنتهي وهذا المعني أراد والله أعلم وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية نحو : رأيت وسمعت وشممت وأخذت.

تقول : سمعت من بلادي الرعد من السماء ، ورأيت من موضعي البرق من السحاب ، وشممت من داري الريحان من الطريق.

(فمن) الأولي للفاعل و (من) الثانية للمفعول وعلي هذا جميع هذا الباب لا يجوز عندي غيره إنما جاز هذا ؛ لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل.

وبعض العرب يحذف الأسماء مع (من) وقد ذكرنا بعض ذلك فيما قد مضى قال الله تعالى : (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ) [الصفات : 164] والتأويل عند أصحابنا : وما منا أحد إلا له.

والكوفيون يقولون إن (من) تضم مع (من) وفي التأويل عندهم : إلا من له مقام وما كان بعده شيء لم يسم غاية ، قال سيبويه : (إلي) منتهى لابتداء الغاية يقول : من كذا إلي كذا.

ويقول : الرجل : إنما أنا إليك ، أي : أنت غايتي ، وتقول : قمت إليه فتجعله منتهاك من مكانك.

### (في)

(في) : وفي معناها الوعاء.

فإذا قلت : فلان في البيت وإنما تريد : أن البيت قد حواه وكذلك : المال في الكيس ، فإن قلت : في فلان عيب فمجاز واتساع لأنك جعلت الرجل مكانا للعب يحتويه وإنما هذا تمثيل بذاك وكذلك تقول : أتيت فلانا وهو في عنفوان شبابه أي : وهو في أمره ونهيه فهذا تشبيه وتمثيل أي : أحاطت به هذه الأمور قال : وإن اتسعت في الكلام وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله.

### (الباء)

(الباء) : معناه الإلصاق فجاز أن يكون معه استعانة و جاز لا يكون فأما الذي معه استعانة فقولك : كتبت بالقلم وعمل الصانع بالقيدوم.

والذي لا استعانة معه فقولك : مررت بزيد ونزلت بعبد الله.

وتزاد في خبر المنفي توكيدا نحو قولك : ليس زيد بقاءم وجاءت زائدة في قولك : حسبك بزيد وكفي بالله شهيدا وإنما هو كفي الله.

قال سيبويه : باء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله.

### (اللام)

(اللام) : اللام : لام الإضافة ، قال سيبويه : معناها الملك والإستحقاق ألا تري أنك تقول : الغلام لك والعبد لك فيكون في معني : هو عبد لك وهو أخ لك فيصير نحو : هو أخوك فيكون هو مستحقا لهذا كما يكون مستحقا لما يملك فمعني هذا اللام معني إضافة الاسم.

وقال أبو العباس : لام الإضافة تجعل الأول لاصقا بالثاني ويكون المعني : ما يوجد في الأول تقول : هذا غلام لزيد وهذه دار لعبد الله.

فأما تسميتهم إياها لام الملك فليس بشيء إذا قلت : هذا غلام لعبد الله فإنما دلت علي الملك من الثاني للأول فإذا قلت : هذا سيد لعبد الله دلت بقولك علي أن الثاني للأول.

وإذا قلت : هذا أخ لعبد الله فإنما هي مقاربة وليس أحدهما في ملك الآخر.

ولام الاستغاثة : هي هذه اللام إلا أن هذه تكسر مع الاسم الظاهر وتلك تفتح وقد مضى ذكر ذلك في حد النداء.

فلام الإضافة حقها الكسر إلا أن تدخلها علي مكني نحو قولك : له مال ولك ولهم ولها فهي في جميع ذلك مفتوحة وهي في الاستغاثة كما عرفت مفتوحة.

قال سيبويه : إنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادي مضافا إلي بكر باللام يعني بذلك الفعل المضمرة الذي أغنت عن إظهاره (يا) وقد مضى تفسير هذا.

فهذه الحروف التي للجر كلها تضيف ما قبلها إلي ما بعدها.

فإذا قلت : سرت من موضع كذا فقد أضفت السبب إلي ما بعدها فإذا قلت : مررت بزيد فقد أضفت المرور إلي زيد بالباء.

وكذلك إذا قلت : هذا لعبد الله فإذا قلت : أنت في الدار فقد أضفت كينونتك في الدار إلي الدار (بفي) فإذا قلت : فيك خصلة سوء فقد أضفت إليه الرداءة (بفي) فهذه الحروف التي ذكرت لك تدخل علي المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر فلا تتجاوز الجرّ.

واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك : الباء تقول : فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معا لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا.

فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا فقد خبرت (بفي) عن احتوائه إياه وإحاطته به فإذا تقارب الحرفان ، فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة ، وإذا تباين معناه لم يجوز ألا تري أن رجلا لو قال : مررت في زيد أو : كتبت إلي القلم لم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتي لم يتقارب المعني لم يجوز وقد حكى : كنت بالمال حربا وفي المال حربا وهو يستعلي الناس بكفه وفي كفه.

وقال في قول طرفة :

وإن يلتق الحَيّ الجميع تلاقني

إلي ذروة البيت الكريم المصمد

إنّ (إلي) بمعني (في) ولا- يجوز أن يدخل حرف من هذه التي ذكرت علي حرف منها فلا يجوز أن تدخل الباء علي (إلي) ولا اللام علي (من) ولا (في) علي (إلي) ولا شيئا منها علي آخر.

ص: 369



(رَبّ) : حرف جر وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلي المجرور كأخواته إذا قلت : مررت برجل وذهبت إلي غلام لك ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا- يعمل إلا- في نكرة فصار مقابلا (لكم) إذا كانت خبرا فجعل له صدر الكلام كما جعل (لكم) وآخر الفعل والفاعل فموضع ربّ وما عملت فيه نصب كما أن موضع الباء ومن وما عملنا فيه نصب إذا قلت : مررت بزيد وأخذت من ماله.

ويدل علي ذلك أن (كم) ييني عليها وربّ : لا- يجوز ذلك فيها ، وذلك قولهم : كم رجل أفضل منك فجعلوه خبرا (لكم) كذلك رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء : أن العرب تقوله ولا- يجوز أن تقول : ربّ رجل أفضل منك ولا يجوز أن تجعله خبرا لرب كما جعلته خبرا (لكم) ومما يتبين أن ربّ حرف وليست باسم (ككم).

أن (كم) يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل علي ربّ تقول : بكم رحل مررت وإنك تولي (كم) الأفعال ولا توليها ربّ.

قال أبو العباس : ربّ تنبيه عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير.

فلذلك لا تقع إلا علي نكرة ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز تقول : رب رجل قد جاءني فأكرمته ورب دار قد أبتيتها وأنفقت عليها وقال في موضع آخر : رب معناها الشيء يقع قليلا ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا ؛ لأنه واحد يدل علي أكثر منه ولا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول هذا المعني فيها.

وقال أبو بكر : والنحويون كالمجتمعين علي أن ربّ جواب إنما تقول : ربّ رجل عالم لمن قال : رأيت رجلا عالما أو قدرت ذلك فيه فتقول : ربّ رجل عالم تريد : ربّ رجل عالم قد رأيت فصارعت أيضا حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة.

فهذا أيضا مما جعلت له صدرا.

واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً ؛ لأنه جواب وقد علم فحذف وربما جيء به توكيدا وزيادة في البيان فتقول : ربّ رجل عالم قد أتيت فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به (ربّ) حتي يكون في تقديره : برجل عالم مررت وكذلك إذا قال : ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته فأكرمته هنا فعل أيضا محذوف فكأنه قال له قائل : ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته فقلت : ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته أي : قد كنت فعلت ذلك فيكون جاءني وما بعده صفة رجل والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد والكلام بعد ما تم ، فإن لم تضمّر : قد فعلت وما أشبه ذلك وإلا لم يجز فإذا قال : ما أحسنت إليّ.

قلت : ربّ إحسان قد تقدم إليك مني فكأنك قلت : قد فعلت من إحسان إليك قد تقدم.

فإن قال قائل : لم لزم الصفة قيل : لأنه أبلغ في باب التقليل ؛ لأن رجلا قائما أقل من رجل وحده فنخصت بذلك والله أعلم.

وكذلك لو قلت : رب رجل جاهل ضربت إن جعلت : ضربت هو العامل في رب ؛ ، فإن جعلته صفة أضمرت فعلا نحو ما ذكرنا ، فصار معني الكلام : ربّ رجل جاهل ضربت قد فعلت ذلك.

واعلم أنه لا بد للنكرة التي تعمل فيها (ربّ) من صفة إما اسم وإما فعل لا يجوز أن تقول : ربّ رجل وتسكت حتي تقول : ربّ رجل صالح أو تقول : رجل يفهم ذلك ورب حرف قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيه.

وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس رحمه الله وأصحابنا المنقبين الفهماء ، وسأخبرك ما قال سيبويه والكوفيون فيه قال سيبويه : إذا قلت : رب رجل يقول ذلك فقد أضفت القول إلي الرجل برب وكذلك يقول من تابعه علي هذا القول إذا قال : رب رجل ظريف قد أضفت رب الظريف إلي رجل وهذا لا معني له ؛ لأن إتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة.

وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبه فيقولون : رب وضعت علي التقليل نحو : ما أقل من يقول ذلك وكم وضعت علي التكثير نحو قولك : ما أكثر من يقول ذلك وإنما خفضوا (لكم) ؛

لأن من تصحبها تقول : كم من رجل ثم تسقط من وتعمل فكذلك : ربّ ، وإن لم تر (من) معها كما قال : ألا رجل ومن رجل وهم يريدون : أمّا من رجل وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء : أن بعض العرب يقول : ربّ رجل ظريف فترفع ظريفا تجعله خبرا (لرب) ومن فعل هذا فقد جعلها اسما وهذا إنما يجيء علي الغلط والتشبيه وفي رب لغات : ربّ وربّ يا هذا ومن النحويين من يقول : لو سكنت جاز : وربت.

واعلم أن (ربّ) تستعمل علي ثلاثة وجوه :

فالوجه الأول : هو الذي قد ذكرت من دخولها علي الاسم الظاهر النكرة وعملها فيه وفي صفته الجر.

والوجه الثاني : دخلوها علي المضمرة علي شريطة التفسير فإذا أدخلوها علي المضمرة نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمرة فيقولون : ربّه رجلا والمضمرة هاهنا كالمضمرة في (نعم) إذا قلت : نعم رجلا زيد إلا أن المضمرة في (نعم) مرفوع ؛ لأنه ضمير الفاعل وهو مع ربّ مجرور وإنما جاز في ربّ وهي لا تدخل إلا علي نكرة من أجل أن المعني تؤول إلي نكرة وليس هو ضمير مذكور وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها علي شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام وإنما يخصصون به بعضه فإذا فعلت ذلك نصبت ما بعد الهاء علي التفسير فقلت : ربه رجلا وهذه الهاء علي لفظ واحد ، وإن وليها المذكر أن المؤنث أو الاثنان أو الجماعة موحدة علي كل حال.

الوجه الثالث : أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيد وربما قعد وربما زيد قام وربما فعلت كذا ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان قالوا : في قوله : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) [الحجر : 2] أنه لصدق الوعد كأنه قد كان كما قال : (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ) [سبأ : 51]. ولم يكن فكأنه قد كان لصدق الوعد.

ص: 372

ولا يجوز: ربّ رجل سيقوم وليقومن غدا إلا أن تريد: ربّ رجل يوصف بهذا تقول: رب رجل مسيء اليوم ومحسن غدا أي: يوصف بهذا ويجوز: ربما رجل عندك فتجعل: (ما) صلة ملغاة.

واعلم أنّ العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعنى: (ربّ) فيقولون: وبلد قطعت يريدون وربّ بلد وهذا كثير.

وقال بعض النحويين: أن الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخلف من (ربّ) ولا كم وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ) [آل عمران: 101] يدل علي التعجب ثم تسقط كم وتترك الواو ولا تدخل مع ربّ ولو كانت خلفا من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق كما فعل بواو اليمين وهي عندي: واو العطف وهذا أيضا مما يدل علي أن رب جواب وعطف علي كلام.

ص: 373

تقول : ربّ رجل قائم وضارب وربّ رجل يقوم ويضرب.

وتقول : رب رجل قائم نفسه وعمرو ورب رجل قائم ظريفا فتنصب علي الحال من (قائم) وتقول : رب رجل ضربته وزيدا ورب رجل مررت به فتعيد الباء ؛ لأن المضممر المجرور لا ينسق عليه بالاسم الظاهر وتقول : رب رجل قائم هو وزيد فتؤكد ما في (قائم) إذا عطفت عليه ويجوز أن تقول : رب رجل قام وزيد فتعطف علي المضممر من غير تأكيد وتقول : رب رجل كان قائما وظننته قائما ففي (كان) ضمير رجل وهو اسمها وقائما خبرها.

وكذلك : الهاء في (ظننته) ضمير رجل وهو مفعولها الأول. وقائما مفعولها الثاني ، وإذا قلت : رب رجل قد رأيت ورب امرأة فالإختيار أن تعيد الصفة فتقول : ورب امرأة قد رأيت لأنك قد أعدت رب وقد جاء عن العرب إدخال (ربّ) علي (من) إذا كانت نكرة غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بد من أن توصف لأنها مبهمة حكي عنهم : مررت بمن صالح ورب من يقوم ظريف وقال الشعر :

يا ربّ من تغتشه لك ناصح

ومؤتمن بالغيب غير أمين

وتدخل رب علي مثلك وشبهك إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعني.

وتقول : رب رجل تختصم وامرأة وزيد ولا- يجوز الخفض ؛ لأنه لا- يتم إلا- بإثنين ، فإن قلت : رب رجلين مختصمين وامرأتين جاز لك الخفض والرفع فتقول : وامرأتان وامرأتين أما الخفض : فبالعطف علي (رجلين) والرفع : بالعطف علي ما في مختصمين ولو قلت : ربّ رجلين مختصمين هما وامرأتان فأكدت ثم عطفت لكان أجود حكي عن بعضهم : أنه يقول : إذا جاء فعل يعني بالفعل اسم الفاعل بعد النعت رفع نحو قولك : رب رجل ظريف قائم والكلام الخفض وزعم الفراء : أنهم توهموا (كم) إذ كانوا يقولون : كم رجلا قائم.

وتقول : رب ضاربك قد رأيت ورب شاتمك لقد لقيت ؛ لأن التنوين في تينك يريد ضارب لك ، وإن قلت : ضاربك أمس لم يجز ؛ لأنه معرفة.

والأخفش يعترض بالأيمان فيقول : ربّ والله رجل قد رأيت وربّ رجل قد رأيت وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه وسائر النحويين يخالفونه.

وحكي الكوفيون : ربه رجلا قد رأيت وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن رجالا وبهن نساء وربهن نساء من وحد.

فلأنه رد كناية عن مجهول ومن لم يوحد فلأنه كلام كأنه قال : له ما لك جوار فقال : ربهن جوار قد ملكت.

وكان الكسائي يجيز : رب من قائم علي أنه استفهام ويخفض (قائما) والفراء يأباه ؛ لأن كل موضع لم تقع المعرفة لم يستفهم بمن فيه.

## والضرب الثاني من حروف الجر

### إشارة

وهو ما كان غير ملازم للجر ، وذلك حتي والواو.

فواو القسم وهي بدل من الباء وأبدلت لأنها من الشفة مثلها.

والتاء : تستعمل في القسم في الله عز وجل وهي بدل من الواو والتاء قد تبدل من الواو في مواضع سترها وقد خصوا القسم بأشياء ونحن نفردها بابا للأسماء المخفوضة في القسم ، وأما الواو التي تقع موقع رب فقد مضى ذكرها.

ص: 375

(حتي) : منتهي لابتداء الغاية بمنزلة (إلي) إلا أنها تقع علي ضربين :

إحدهما : أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وينتهي الأمر به.

والضرب الآخر : أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال.

ويستأنف الكلام بعدها ولها تصرف ليس (لإلي) و (لإلي) أيضا مواقع لا تقع (حتي) فيها.

فأما الضرب الأول : وهو ما ينتهي به الأمر فإنه لا يجوز : أن يكون الاسم بعد حتي إلا من جماعة كالاستثناء لا يجوز : أن يكون بعد واحد ولا إثنين ؛ لأنه جزء من جماعة وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف ، وذلك قولك : ضربت القوم حتي زيد فزيد من القوم وانتهي الضرب به فهو مضروب مفعول ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا وإلا فلا معني لذكره وكذلك المعني إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو تقول : ضربت القوم حتي عمرا ، فعمرو من القوم به انتهى الضرب ، وقدم الحاج حتي المشاة والنساء.

فهذا في التحقير والضعف وتقول : مات الناس حتي الأنبياء والملوك فهذا في التعظيم والقوة ولك أن تقول : قام القوم حتي زيد جر ، وإن كان في المعني : جاء لأنك أنتهيت بالمجيء إليه بحتي فتقدير المفعول وقد بينا فيما تقدم أن كل فعل معه فاعله تعدي بحرف جر إلي اسم فموضعه نصب.

قال أبو بكر : والأحسن عندي في هذا إذا أردت أن تخبر عن زيد بفعله أن تقول : القوم حتي زيد فإذا رفعت فحكمه حكم الفاعل في أنه لا بد منه فإذا خفضت فهو كالمنصوب الذي يستغني الفاعل دونه ، وأما قول الشاعر :

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله

والزاد حتي نعله ألقاها (1)

ص: 376

1- علي أن حتي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام ، إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف ، فلم يكن الرفع بعدها أولي ، فهي كسائر حروف العطف. يعني أنه يجوز في نعله النصب ، والرفع. أما النصب فمن وجهين : أحدهما نصبه بإضمار فعل يفسر ألقاها كأنه قال : حتي ألقي نعله ألقاها ، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف. ثانيهما : أن يكون نصبه بالعطف علي الصحيفة ، وحتى بمعني الواو ، كأنه قال : ألقي الصحيفة حتي نعله ، يريد ونعله ، كما تقول : أكلت السمكة حتي رأسها بنصب رأسها ، أي : ورأسها ، فعلي هذا الهاء عائدة علي النعل أو الصحيفة ، وألقاها تكرر وتوكيد. فإن قلت : شرط المعطوف بحتي أن يكون إما بعضا من جمع ، كقدم الحجاج حتي المشاة. أو جزءا من كل ، نحو : أكلت السمكة حتي رأسها ، أو كجزء ، نحو : أعجبتني الجارية حتي حديثها ؛ فكيف جاز عطف نعله ، مع أنه ليس واحدا مما ذكر؟ قلت : جاز ، لأن ألقى الصحيفة والزاد ، في معني ألقى ما يثقله ؛ فالنعل بعض ما يثقل. وأما الرفع فعلي الابتداء ، وجملة

ألقاها هو الخبر. فحتي ، علي هذا. وعلي الوجه الأول. من وجهي النصب ، حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة. وزعم ابن خلف : أن حتي هنا عاطفة والجملة بعدها معطوفة علي الجملة المتقدمة ، وهذا شيء قاله ابن السيد ، نقله عنه ابن هشام في المغني ، وردده بقوله : لأن حتي لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء ؛ وهذا لا يتأتي إلا في المفردات. وقد نازعه الدماميني في هذا التعليل. وأنشد سيبويه هذا البيت علي أن حتي فيه حرف جر ، وأن مجرورها غاية لما قبله ، كأنه قال : ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتي انتهى الإلقاء إلي النعل. وعليه فجملة ألقاها للتأكيد ، والضمير يجوز فيه أيضا أن يعود علي النعل وعلي الصحيفة. فقوله : حتي نعله ألقاها روي علي ثلاثة أوجه. وهذا البيت لأبي مروان النحوي. انظر خزنة الأدب 1 / 318.



فلك فيه الخفض والرفع والنصب فالخفض : علي ما خبرتك به والنصب فيه وجهان :

فوجه أن يكون منصوبا (بألقي) ومعطوفا علي ما عمل فيه (ألقي) ويكون ألقاها توكيدا.

والوجه الثاني : أن تنصبه بفعل مضمر يفسره (ألقاها) والرفع علي أن يستأنف بعدها والمعني ألقى ما في رحله حتي نعله هذه حالها ، وإذا قلت : العجب حتي زيد يشتمني فالمعني :العجب لسبب الناس إياي حتي زيد يشتمني.

قال الفرزدق :

ص: 377

1- علي أن حتي فيه ابتدائية ، وفائدتها هنا التحقير . أنشده سيبويه ، وقال : فحتي هنا بمنزلة إذا ، وإنما هي هاهنا كحرف من حروف الابتداء . وقال الأندلسي في شرح المفصل : يقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية . وتسمي حرف ابتداء ، وتقيد معناها الذي هو الغاية ، إما في التحقير ، أو في التعظيم ، كما في بيت الفرزدق : فوا عجا حتي كليب تسبني أي : تعجبوا لسب الناس إياي ، حتي كليب ، كأنه يقول : كل الناس تسبني حتي كليب علي حقارتها . ولو خفض هنا كليب لجاز ، ويكون تسبني إما حال من كليب ، أو مستأنف ، وحتى كليب متعلق به . قال ابن المستوفي بعد أن نقله : قوله أي تعجبوا في تفسير وا عجا ، غير صحيح لأنه ينادي العجب علي ما ذكره العلماء تأدبا لا يأمر أحدا به . وقوله : ولو خفض كليب هنا لجاز محال ، لأن خفض بعد حتي إما أن يكون بالعطف علي المجرور قبلها ، أو يكون بمعنى إلي ، ولا مجرور قبلها فتعطف عليه . وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفردا من جنس ما بعدها . فبقي الرفع لا غير . وذكر قسميها في التعظيم والتحقير . ولم يأت إلا - بالتحقير . وقوله : ويكن تسبني ، إما حال من كليب أو مستأنف بالرفع فيهما ، وصوابه : النصب فيهما . ولا أعلم ما أراد بقوله : وحتى كليب متعلق به . اه؟ . أقول : أما فوا عجا فقد روي أيضا : فيا عجا بتنوين وبدنه . أما الأول فيحتمل أن يكون عجا منادي منكرا ، ويحتمل أن يكون يا حرف تنبيه ، وعجا مصدر منصوب بفعل محذوف ، ي : تعجبوا عجا . ويحتمل أن تكون يا حرف نداء ، والمنادي محذوف ، أي : يا قوم ، وعجا كذلك . فكلام الأندلسي جار علي كل من هذين الوجهين . وأما الثاني فإنه أراد : فيا عجي ، فقلب ياء المتكلم ألفا ، وهي لغة . وأما قوله : خفض كليب محال ... إلخ ، فنقول : هي جارة ، والمغيا غير مذكور ، والتقدير : فوا عجا الناس تسبني حتي كليب . وهذا المذکور لا بد منه في الابتدائية أيضا . وقوله : ولم يأت إلا بالتحقير نقول : لا يضر ذلك . ومثال التعظيم :؟ حتي ماء دجلة أشكل البيت الآتي وقوله : صوابه النصب فيهما يعني أنه يجب أن يقول : ويكون يسبني إما حالا من كليب ، أو مستأنفا بنصبهما ، لأنه خير كان ، وكأنه رفع علي تقدير يكون ، إما تامة أو زائدة . وقوله : لا أعلم ما أراد بقوله : وحتى كليب متعلق به أقول : إنه يريد أن حتي الجارة تكون متعلقة بيسبني ، إذ كل جار لا بد له من متعلق . وهذا ظاهر . قال ابن هشام في المغني : ولا بد من تقدير محذوف قبل حتي من هذا البيت ، بكون ما بعد حتي غاية له ، أي : فوا عجا يسبني الناس حتي كليب يسبني . والبيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريرا ، تقدم بعض منها في الشاهد السادس بعد السبعمائة . وقوله : فوا عجا هو من قبيل الندية للتوجع ، كأنه يقول : أنا أتوجع لعدم حضورك يا عجي ، فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه . وكليب : جد رهط جرير ، وهو جرير بن عطية بن الخطفي بن بدر بن سلمة بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . ويجتمع مع الفرزدق في حنظلة بن مالك . ونهشل ومجاشع أخوان ، ابنا دارم بن مالك بن حنظلة . ومجاشع قبيلة الفرزدق ، وهي أشرف من كليب . وأما نهشل فهم أعمام الفرزدق لا أبأوه ، وإن كانت العرب تسمي العم أبا . جعلهم في الصفة بحيث لا يسبون مثله لشرفه . يقول : يا عجا لسب الناس إياي حتي كليب علي ضعفها في القبائل ، وبعدها من الفضائل ، كأنه لها أبا كريما ، وحسبا صميما ، كما لنهشل ومجاشع . والسَّبّ : الشتم . والسَّبّ ، بالكسر : الذي يسابك وتسابه . انظر خزنة الأدب 3 / 413 .

فإذا قلت : مررت بالقوم حتي زيد ، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الياء لتفرك بين ما أنجر بالباء وبين ما أنجر (بحتي).

الضرب الثاني : المجرور بحتي : وهو ما انتهى الأمر عنده وهذا الضرب لا يجوز فيه إلا الجر ؛ لأن معني العطف قد زال ، وذلك قولك : إن فلانا ليصوم الأيام حتي يوم الفطر فأنتهت (حتي) بصوم الأيام إلي يوم الفطر ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر) ؛ لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها نحو قولك : قام القوم اليوم حتي الليل فالتأويل : قام القوم اليوم حتي الليل.

واعلم أنك إذا قلت : سرت حتي أدخلها فحتي علي حالها في عمل الجر ، وإن كان لم يظهر هنا (وإن وصلتها) اسم ، وقال سيبويه : إذا قلت : سرت حتي أدخلها فالنصب للفعل ها هنا هو الجار للإسم إذا كان غاية.

ص: 379

فالفاعل إذا كان غاية منصوب والاسم كان غاية جر وهذا قول الخليل.

وقال سيبويه : إنها تجيء مثل كي التي فيها إضممار (أن) وفي معناها ، وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لي بشيء : قال سيبويه : لحتى في الكلام نحو ليس لالي تقول إنما أنا إليك أي : أنت غايتي ولا تكون حتى هاهنا.

وهي أعم من (حتى) تقول : قمت إليه فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول : حتاه وغير سيبويه يجيز : حتاه وحتاك في الخفض ولا يجيزون في النسق ؛ لأن المضممر المتصل لا يلي حرف النسق لا تقول : ضربت زيدا وك يا هذا ولا قتلت عمرا وه إنما يقولون في مثل هذا : إياك وإياه والقول عندي ما قال سيبويه : لأنه غير معروف إتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع.

ص: 380

تقول : ضربت القوم حتي زيدا وأوجعت تنصب لأنك جئت بحرف نسق علي الأول وكذلك : ضربت القوم حتي زيدا ثم أوجعت وقال قوم :  
النصب في هذا لا غير لأنك جئت بحرف نسق علي الأول تريد حتي ضربت زيدا وأوجعت وثم أوجت.

قال أبو بكر : وهذا عندي علي ما يقدر المتكلم أن قدر الإيجاع لزيد فالنصب هو الحسن ، وإذا كان الإيجاع للقوم جاز عندي النصب  
والخفض وتقول : ضربت القوم حتي زيدا أيضا وحتى زيدا زيادة وحتى زيدا فيما أظن ؛ لأن هذه دلت علي المضمرة : كأنك قلت : حتي  
ضربت زيدا فيما أظن ، وحتى ضربت زيدا أيضا ، فإن جعلت : (فيما أظن) من صلة الأول خفضت كأنك قلت : ضربت القوم فيما أظن  
حتى زيد وتقول : أتيتك الأيام حتي يوم الخميس ولا يجوز : حتي يوم ؛ لأنه لا فائدة فيه وكذلك لو قلت : صمت الأيام إلا يوما ، فإن وقت  
ما بعد إلا وما بعد (حتي) حسن وكانت فيه فائدة فقلت : صمت الأيام إلا يوم الجمعة وحتى يوم الجمعة.

وقال قوم : إن أردت مقدار يوم جاز فقلت علي هذا : أتيتك الأيام حتي يوم.

وقالوا : فإن قلت : أتيتك كل وقت حتي ليلا ، وحتى نهارا وكان الأول غير موقت والثاني غير موقت نصبت الثاني كما نصبت الأول وكان  
الخفض قبيحا.

وقال أبو بكر : وجميع هذا إنما يراعي به الفائدة واستقامة الكلام صلحا فيه فهو جائز.

وتقول : ضربت القوم حتي إن زيدا لمضروب.

فإذا أسقطت اللام ، فإن كانت (إن) مع ما بعدها بتأويل المصدر فتحتهها.

قال سيبويه : قد عرفت أمورك حتي أنك أحقق كأنه قال : حتي حمقك وقال : هذا قول الخليل فهذا ؛ لأن الحمق جاء بتأويل المصدر وقد  
مضي تفسير ذا.

وتقول : ضربت القوم حتي كان زيد مضروباً وضربت القوم حتي لا مضروب صالحاً فيهم جاز في هذا كما جاز الإستئناف والابتداء بعدها فلما جاز الابتداء جاز ما كان بمنزلة الابتداء وتقول : لا آتيك إلي عشر من الشهر .

وحتى عشر من الشهر لأنك تترك الإتيان من أول العشر إلي آخر هذه فتقع هنا (حتي) وإلي ولا تقول : آتيك حتي عشر إلا أن تريد : آتيك وأواظب علي إتيانك إلي عشر .

وتقول : كتبت إلي زيد ولا يجوز حتي زيد ؛ لأنه ليس هنا ما يستثني منه زيد علي ما بينت لك فيما تقدم .

وقوم يجيزون : ضربت القوم حتي زيدا فضربت إن أردت كلامين وقالوا : يجوز فيه الخفض والنصب والإختيار عندهم الخفض قالوا : وإن اختلف الفعل أدخل في الثاني الفاء ولم تسقط وخفض الأول نحو قولك : ضربت القوم زيد فتركت ولا يكون ضربت القوم حتي تركت زيدا .

وتقول : جلس حتي إذا تهيأ أمرنا قام وأقام حتي ساعة تهيأ أمرنا قطع علينا وانتظر حتي يوم شخصنا مضى معنا فيوم وساعة مجروران ، وإذا في موضع جر وهذا قول الأ-خفش ؛ لأن قولك : جلس حتي ساعة تهيأ أمرنا ذهب إنما قولك : ذهب جواب لتهيأ وحتى واقع علي الساعة وهي غاية له .

وتقول : انتظر حتي إن قسم شيء أخذته منه فقولك : أخذت منه راجع إلي : قسم وهو جوابه وقع الشرط والجواب بعدها كما استؤنف ما بعدها وكما وقع الفعل والفاعل والابتداء والخبر .

وتقول : اقم حتي متي تأكل تأكل معنا .

وأقم حتي أينما يخرج نخرج معه فأى مبتدأه لأنها للمجازاة وكذلك : أجلس حتي أي يخرج تخرج معه .

وقال الأخفش : يقول لك الرجل : انتني فتقول : إما حتي الليل فلا وإما حتي الظهر فلا وإما إلي الليل فلا ولا يحسن فيه إلا الجر وقال تقول : كل القوم حتي أخيك وهو الآن غاية ، وذلك أنه لا بد لكل القوم من جر وتقول : كل القوم حتي أخيك فيها لأنك أردت : كل القوم فيها حتي أخيك.

وتقول : كل القوم حتي أخيك ضربت.

وقال الأخفش في كتابه الأوسط : إن قوما يقولون : جاءني القوم حتي أخوك يعطفون الأخ علي.

(القوم) وكذلك : ضربت القوم حتي أخاك قال : وليس بالمعروف.

وتقول : ضربت القوم حتي زيد ضربته علي الغاية ولو قلت : حتي زيد مضروف فجررت زيدا لم يكن كلاما ؛ لأن مضروبا وحده لا يستغني ؛ لأنه اسم واحد كما استغني ضربته فعل وفاعل وهو كلام تام.

ص: 383

إشارة

أدوات القسم والمقسم به خمس : الواو والباء والتاء واللام ومن فأكثرها الواو ثم الباء وهما يدخلان علي محلوف تقول : والله لأفعلن وبالله لأفعلن فالأصل الباء كما ذكرت لك ألا تري أنك إذا كنييت عن المقسم به رجعت إلي الأصل فقلت : به آتيك ولا يجوزوه لا آتيك ثم التاء ، وذلك قولك : تالله لأفعلن ولا تقال مع غير الله قال الله : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَدَّ نَمَكُمُ) وقد تقول : تالله وفيها معني التعجب وبعض العرب يقول في هذا المعني فتجيء باللام ولا يجيء إلا أن يكون فيه معني التعجب وقال أمية بن عائذ :

لله يبقي علي الأيام ذو حيد

بمشمخر به الظئبان والآس

يريد : والله لا يبقي إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب.

وقد يقول بعض العرب : لله لأفعلن.

ومن العرب من يقول : من ربي لأفعلن ذاك ومن ربي إنك لا شر كذا حكاه سيبويه وقال : ولا يدخلونها في غير (ربي) ولا تدخل الضمة في (من) إلا هاهنا.

وقال الخليل : جئت بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلي المحلوف به كما تضيف به بالباء إلا أن الفعل بيحيء مضمرا يعني أنك إذا قلت : والله لأفعلن وبالله لأفعلن فقد أضمرت : أحلف وأقسم وما أشبهه مما لا يتعدى إلا بحرف والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معني له لو قلت : والله وسكت أو بالله ووقفت لم يكن لذلك معني حتي تقسم علي أمر من الأمور وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت : أشهد بالله وأقسم بالله فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضممر بما يؤكد.

ويعرض في القسم شيئان : أحدهما : حذف حرف الجر والتعويض أو الحذف فيه بغير تعويض.

فأما ما حذف منه حرف الجر وعوض منه فقولهم : أي ها الله ثبتت ألف ها ؛ لأن الذي بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أي هلله فيحذف الألف التي بعد الهاء.



قال سيبويه : فلا يكون في المقسم به هاهنا إلا الجر ؛ لأن قولهم (ها) صار عوضا من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفا علي اللسان ألا تري أن الواو لا تظهر هاهنا.

ويقولون : أي ها الله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم وقدم (ها) كما قدم قوم : ها هو ذا وها أنذا قال زهير :

تعلمن ها لعمر الله ذاقسما

فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك (1)

ومن ذلك ألف الاستفهام قالوا : الله ليفعلن فالألف عوض من الواو ألا تري أنك لا تقول : او الله.

وقال سيبويه : ومن ذلك ألف اللام ، وذلك قولهم : أقالله لتفعلن : وقال : ألا تري أنك إن قلت : أفو الله لم تثبت هذا قول سيبويه وللمحتج لسيبويه أن يقول : إن الألف كما جعلت عوضا قطعت وهي لا تقطع مع الواو.

الثاني : ما يعرض في القسم وهو حذف حرف الجر بغير تعويض : اعلم أن هذا يجيء علي ضربين : فربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه.

وربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الحرف في الاسم مضمرا.

فالضرب الأول قولك : الله لأفعلنّ وقال ذو الرمة :

الأربّ من قلبي له الله ناصح

ومن قلبه لي في الطّباء السّوانح

ص: 385

---

1- قال الأعلام : الشاهد فيه تقديم ها التي للتنبية علي ذا ، وقد حال بينهما بقوله : لعمر الله ، والمعني : تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به. ونصب قسما علي المصدر المؤكد ما قبله ، لأن معناه أقسم ، فكأنه قال : أقسم لعمر الله قسما. ومعني تعلمن اعلم ، ولا يستعمل إلا في الأمر. وقوله : فاقصد بذرعك ، أي : اقصد في أمرك ، ولا تتعد طورك. ومعني تنسلك : تندخل. يقول : هذا للحارث بن ورقاء الصيداوي ، وكان قد أغار علي قومه ، وأخذ إبلا وعبدا ، فتوعده بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذ منه. انظر خزانة الأدب 3 / 461.

وقال الآخر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم

فذاك أمانة الله الشريد

أراد : وأمانة الله.

ووالله فلما حذف أعمل الفعل المضمر ولكنه لا يضم ما يتعدي بحرف جر.

وتقول : أي الله لأفعلنّ ومنهم من يقول : أي الله لأفعلن فيحرك أي بالفتح لالتقاء الساكنين ومنهم من يدعها علي سكونها ولا يحذفونها ؛ لأن الساكن الذي بعدها مدغم.

والضرب الثاني : وهو إضمار حرف الجر وهو قول بعض العرب : الله لأفعلن.

قال سيبويه : جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً كما حذف ربّ قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفوا الحرف علي اللسان ، وذلك ينوون قال : وقال بعضهم : لهي أبوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذا صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر (أين) مفتوحاً وإنما فعلوا ذلك به لكثرة في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيره.

واعلم أنه يجيء كلام عامل بعضه في بعض : إما مبتدأ وخبر وإما فعل وفاعل ومعني ذلك القسم فالمبتدأ والخبر قولك : لعمر الله لأفعلن وبعض العرب يقول : وأيمن الكعبة وأيم الله فقولك : لعمر الله اللام : لام الابتداء وعمر الله : مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك : أيم الله. وأيمن.

وتقول العرب : (عليّ عهد الله لأفعلن) ف- (عهد) مرتفعة ، و (عليّ) مستقر لها وفيها معني اليمين وزعم يونس : أن ألف أيم موصولة وحكوا : أيم وإيم وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيمن قال الشاعر :

فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم

نعم وفريق ليمن الله ما ندري

وأما الفعل والفاعل فقولهم : يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فإعرابه كإعراب : يذهب زيد والمعني : والله لأفعلن.

قال سيبويه : وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي (1)

قال : جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله وقالوا : تتلقي اليمين بأربعة أحرف من جوابات الأيمان في القرآن وفي الكلام ما ولا ، وإن واللام فأما : ما فتقول : والله ما قام. وما يقوم وما زيد قائما.

ولا تدخل اللام علي (ما) ؛ لأن اللام تحقيق وما نفي فلا يجتمعان.

قال : وقول الشاعر :

لما أغفلت شركك فاصطنعني

فكيف ومن عطائك جلّ مالي (2)

ص: 387

1- نسب هذا الشعر إلي شهاب بن العيف محمد بن حبيب ، والآمدي أيضا في كتاب أشعار بني شيبان ، ووقع في كتاب الشعراء المنسويين إلي أمهاتهم أن هذا الشعر لعامر بن العيف ، أخي شهاب بن العيف. والله أعلم. وأنشد بعده : فقلت يمين الله أبرح قاعدا علي أنه يجوز حذف حرف النفي من المضارع الواقع جواب القسم كما هنا ، وأصله : لا أبرح ، فحذف لا. وأما حذف النافي من الماضي ، ومن الجملة الاسمية بغير جائز اطرادا ، وقل الحذف منهما. أما الأول فنحو قول أمية بن أبي عائذ الهذلي : فإن شئت آليت بين المقام والركن والحجر الأسود نسيتك ما دام عقلي معي أمد به أمد السرمد أي : لا نسيتك. قال ابن مالك : ويكثر ذلك إن تقدم نفي علي القسم ، كقوله : فلا- والله نادي الحي ضيفي أي : لا نادي. وأما الثاني ، فكقول عبد الله بن رواحة : فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتمد وفق ولا متقارب انظر خزانة الأدب 3 / 476.

2- لم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل علي ما النافية ، لو لا ما ذكرت من الشبه اللفظي. انتهى. وظاهر كلام الشارح أن إن في البيت مكسورة لوجود اللام ، ولو كانت مفتوحة لقال أشذ ، لدخولها في خبر أن المفتوحة ، وعلي حرف النفي ، فلما لم يقل أشذ عرف أنها مكسورة. وبه صرح ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم ، قال : إن بالكسر ، لدخول اللام في الخبر ومثله : " والله يعلم إنك لرسوله". والرواية فيه فتح أن ، نقله ابن عصفور في كتاب الضرائر عن الفراء. فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين ، كما بيناه. قال ابن هشام : تكرر لا هنا واجب ، لكون الخبر الأول مفردا. وإفراد سواء واجب ، وإن كان خبرا عن متعدد ، لأنه في الأصل مصدر بمعني الاستواء ، فحذف زائده ، ونقل إلي معني الوصف. ومثله قول السموءل : سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول وربما نثي ، كقول قيس بن معاذ : فيا رب إن لم تقسم الحب بيننا سواء بين فاجعلني علي حبها جلدا ومعني البيت أن التسليم علي الناس ، وعدمه ليسا مستويين ، ولا قريبين من السواء. وكان حقه لو لا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشابهان. انتهى. قال العيني : وقد قيل إن المعني : أعلم أن تسليم الأمر لكم ، وتركه ليسا متساويين ولا- متشابهين. انتهى. قال ابن جني في المحتسب : مفاد نكرة الجنس مفاد معرفته ، من حيث كان في كل جزء منه معني ما في جملته. ألا- تري إلي قوله : واعلم أن تسليما وتركا البيت فهذا في المعني كقوله : إن التسليم والترك لا- متشابهان ولا سواء.

انتهي. ونسب ابن جنبي في سر الصناعة هذا البيت إلي أبي حزام العكلي ، واسمه غالب بن الحارث. وعكل بضم العين وسكون الكاف :  
قبيلة. انظر خزانة الأدب 4 / 47.

فإنه توهم الذي والصلة.

وأما : لا فتقول : والله لا يقوم.

وتلغي (لا) من بين أخواتها جوابات الأيمان فتقول : والله أقوم إليك أبدا تريد : لا أقوم إليكم أبدا.

ص: 388

فإذا قلت : والله لا قمت إليك أبدا تريد : أقوم جاز ، وإن أردت : المضي كان خطأ فأما (إن) فقولك : والله إن زيدا في الدار وإنك لقائم وقوله عز وجل : (حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) [الدخان].

قال الكسائي : إنا أنزلنا استئناف وحم والكتاب كأنه قال : حق والله.

وقال الفراء : قد يكون جوابا.

وأما اللام فتدخل علي المبتدأ والخبر ، فتقول : والله لزيد في الدار هذه التي تدخل علي المبتدأ والخبر.

وأما التي تدخل علي الأفعال : فإن كان الفعل ماضيا قلت والله : لقد فعل وكذلك : والله لفيك رغبته.

وأما اللام التي تدخل علي المستقبل ، فإن النونين : الخفيفة والثقيلة يجيئان معها نحو : والله ليقومنّ ولتقومن يا هذا ولهما باب يذكران فيه.

ص: 389

تقول : وحياتي ثم حياتك لأفعلن. ف- (ثم) : بمنزلة الواو.

وتقول : والله ثم الله لأفعلن ، وبالله ثم الله لأفعلن.

وإن شئت قلت : والله لآتينك ثم الله لأضربنك ، وإن شئت قلت : والله لآتينك لأضربنك.

قال سيبويه : وهذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك : مررت بزيد وعمرو خارج يعني أن الواو في قولك : وعمرو خارج عطفت جملة علي جملة كأنك قلت : بالله لآتينك الله لأضربنك ، مبتدأ ثم عطفت هذا الكلام علي هذا الكلام فإذا لم تقطع جررت قلت : وإلا لآتينك ثم والله لأضربنك صارت بمنزلة قولك : مررت بزيد ثم وعمرو ، وإن قلت : والله لآتينك ثم لأضربنك الله لم يكن إلا النصب ؛ لأنه ضم الفعل إلي الفعل ثم جاء بالقسم علي حدته.

وإذا قلت : والله لآتينك ثم الله فإنما أحد الاسمين مضموم إلي الآخر ، وإن كان قد أخر أحدهما ولا يجوز في هذا إلا الجر ؛ لأن الآخر معلق بالأول ؛ لأنه ليس بعده محلوف عليه.

قال سيبويه : ولو قال : وحقك وحق زيد علي وجه الغلط والنسيان جاز يريد بذلك أنه لا يجوز لغير كسائه من عري وسقاه من العيمة فهذا بين أنها في هذا الموضع حرف لأنهم أجمعوا علي أن (من) حرف وعن أيضا لفظة مشتركة للإسم والحرف.

قال أبو العباس : إذا قال قائل : علي زيد نزلت وعن زيد أخذت فهما حرفان يعرف ذلك ضرورة لأنهما أوصلا الفعل إلي زيد كما تقول : بزيد مررت ، وفي الدار نزلت ، وإليك جئت ، فهذا مذهب الحروف ، وإذا قلت : جئت من عن يمينه فعن اسم ومعناها ناحية وبنيت لمضارعتها الحروف.

وأما الموضع الذي هي فيه اسم فوقلهم : من عن يمينك ؛ لأن (من) لا تعمل إلا في الأسماء.

قال الشاعر :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها

يمينا ومهوي التّجم من عن شمالك

وأما كاف التشبيه فقولك : أنت كزيد ومعناها معني : مثل وسيبويه يذهب إلي أنها حرف.

وكذلك البصريون ويستدلون علي أنه حرف بقولك : جاءني الذي كزيد كما تقول : جاءني الذي في الدار ولو قلت : جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول : الذي هو مثل زيد حتي يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعا في الصلة إلي الذي ، فإن أضمرته : جاز علي قبح ، وإذا قلت : جاءني الذي كزيد لم تحتج إلي هو ومما يدل ذلك علي أنها حرف مجئها زائدة.

والأسماء لا تقع موقع الزوائد إنما تزداد الحروف قال الله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشوري : 11] فالكاف زائدة ؛ لأنه لم يثبت له مثلا تبارك وتعالى عن ذلك والمعني : ليس مثله شيء.

وقد جاءت في الشعر واقعة موقع مثل موضوعة موضعها قال الشاعر :

وصاليات ككما يؤثفين ...

أراد كمثل ما.

وقال الآخر :

فصيروا مثل كعصف مأكول (1)

ص : 391

1- قال ابن جني في سر الصناعة : وأما قوله : فصيروا مثل كعصف مأكول فلا بد من زيادة الكاف ، فكأنه قال : فصيروا مثل عصف مأكول ، فأكد الشبه بزيادة الكاف كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى : "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" إلا أنه في الآية أدخل الحرف علي الاسم ، وهذا سائغ ، وفي البيت أدخل الاسم علي الحرف ، فشبه شيئا بشيء. انتهى. وأنشده سيبويه علي أنها فيه اسم لضرورة الشعر ، قال : إن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل. قال الراجز : فصيروا مثل كعصف مأكول وقال الآخر : وصاليات ككما يؤثفين قال الأعلم : أدخل مثلا علي الكاف إلحاقا لها بنوعها من الأسماء ضرورة. وجاز الجمع بينهما جوازا حسنا لاختلاف لفظيهما مع ما قصد من المبالغة في التشبيه. ولو كرر المثل لم يحسن. وقال صاحب الكشاف عند قوله : " ليس كمثل شيء " : ولك أن ترعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد ، كما كررها من قال. وأنشد البيت وما بعده. وأورد عليه أن الكاف تقيدها التشبيه لا تأكيد النفي ، ونفي المماثلة المهمة أبلغ من نفي المماثلة المؤكدة ، فليست الآية نظيرا للبيت. وأجيب بأنها تقيدها تأكيد التشبيه ، إن سلبا فسلب ، وإن إثباتا فإثبات. انظر خزانة الأدب 3 / 4.



فإضافته مثل إلي الكاف يدل علي أنه قدرها اسما ، وهذا إنما جاء علي ضرورة الشاعر.

وذكر سيبويه : أنه لا يجوز الإضمار معها إذا قلت : أنت كزيد لم يجز أن تكني عن زيد.

استغنوا بمثل وشبه فتقول : أنت مثل زيد وقال : مثل ذلك في حتي ومذ.

وقال أبو العباس : فأما الكاف وحتي فقد خولف فيهما قال : وهذا حسن والكاف أشد تمكنا فأما امتناعهم من الكاف ومذ وحتي فلعلة واحدة.

يقولون : كل شيء من هذه الحروف غير متمكن في بابه ؛ لأن الكاف تكون اسما وتكون حرفا فلا تضيفها إلي المضممر مع قلة تمكنها وضعف المضممر إلا أن يضطر شاعر.

و (منذ) تكون اسما وتكون حرفا.

و (حتي) تكون عاطفة وتكون جارة فلم تعط نصيبها كاملا في أحد البابين وقال : الكاف معناها معني مثل فبذلك حكم أنها اسم ؛ لأن الأسماء إنما عرفت بمعانيها وأنت إذا قلت : زيد كعمرو أو زيد مثل عمرو فالمعني واحد فهذا باب المعني.

قال : وأما اللفظ فقد قيل في الكلام والأشعار ما يوجب لها أنها اسم.

قال الأعشي :

ص: 392

1- الأبيات محل الشاهد هي : إني لعمر الذي حطت مناسمها تخدي وسيق إليه الباقر الغيل لئن قتلتهم عميدا لم يكن صددا لتقتلن مثله منكم فتمثل وإن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل لا تنتهون ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل حتي يظل عميد القوم مرتقفا يدفع بالراح عنه نسوة عجل أصابه هندواني فأقصده أو ذابل من رماح الخط معتدل قوله : إني لعمر الذي ... إلخ ، اللام للتوكيد ، وعمر بالفتح مبتدأ خبره محذوف يقدر بعد تمام البيت ، تقديره قسمي . وعمر مضاف إلي الذي بتقدير موصوف ، أي : لعمر الله الذي . ومعني لعمر الله : أحلف بقاء الله ودوامه . والبيت الذي بعده جواب القسم ، والقسم وجوابه خبر إني . وحطت ، بالحاء المهملة ، بمعني اعتمدت . ومناسمها فاعله ، والمناسم : جمع منسم كمجلس ، وهو طرف خف الإبل . والضمير المؤنث ضمير الإبل وإن لم يجر لها ذكر ، لأن المناسم تدل عليها . والعائد إلي الذي محذوف تقديره إليه ، أي : إلي بيته ؛ ويدل عليه ما بعده . وتخدي بالخاء المعجمة والبدال المهملة ، أي : تسير سيرا شديدا ، وفاعله ضمير المناسم فيه ، والجملة حال من المناسم . وإسناد الخدي إلي المناسم مجاز عقلي ، وفي الحقيقة إنما هو للإبل . وروي أبو عبيدة : له بدل تخدي ، فالعائد حينئذ مذكور . وقوله : وسيق عطف علي حطت ، أي : وعمر الذي سيق إليه . والباقر نائب فاعل سيق ، وهو اسم جمع معناه جماعة البقر . والغيل بضمغين : جمع غيل ، بفتح الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية ، بمعني الكثير . يريد : إني أقسم بالله الذي تسرع الإبل إلي بيته ، ويساق إليه الهدى . والخطيب التبريزي لم يأت في شرح هذا البيت بشيء ، مع أنه اختلفت الرواة فيه ، وخطأ العلماء بعضهم بعضا فيه . وقد روي أبو القاسم علي بن حمزة البصري في أول كتابه : التنبيهات علي أغلاط الرواة . ما وقع للأئمة الأعلام من الردود ، وتخطئة بعضهم بعضا ، فلا بأس بإيراده ، قال : ونقل إلينا من غير وجه أن أبا عمرو الشيباني ، قال : روي أبو عبيدة بيت الأعشي : وسيق إليه الباقر العثل ، أي : بعين مهملة وثاء مثلثة مفتوحتين ، فأرسلت إليه : صحفت ، إنما هو الغيل ، أي : الكثير ، يقال : ماء غيل ، إذا كان كثيرا . وروي عنه أيضا أنه قال : الغيل : السمان ، من قولهم : ساعد غيل . وكان أبو عبيدة يروي هذا البيت . إني لعمر الذي حطت مناسمها تخدي وسيق إليه الباقر العثل وحكي ابن قتيبة أن أبا حاتم ، قال : سألت الأصمعي عنه ، فقال : لم أسمع بالعثل إلا في هذا البيت . ولم يفسره . قال : وسألت أبا عبيدة عنه ، فقال : العثل : الكثير . قال ابن قتيبة : وخبرنا غيره أن الأصمعي كان يروي : وجد عليها النافر العجل يريد : النافر من مني . والنافر لفظه لفظ واحد ، وهو معني جمع . وقد اختلف عنه في العجل فقال بعض : العجل بضم العين ، وقال بعض العجل ، أي : فتح فكسر ، وجعله وصفا لواحد . قال : ورواه أبو عبيدة : حطت مناسمها بالحاء غير معجمة ، وقال : يعني حطاطها في السير ، وهو الاعتماد . ورواه الأصمعي : حطت مناسمها بالخاء المعجمة ، أي : شقت التراب . انظر خزانة الأدب 3 / 408 .

فالكاف هي الفاعلة فإنق قال قائل : إنما هي نعت قيل له : إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسما مثله نحو : جاءني عاقل ومررت  
بظريف وليس بالحسن.

ص: 394

القسم الثاني من الأسماء المجرورة من القسمة الأولي وهو المجرورة بالإضافة: الإضافة علي ضريين : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة. والإضافة المحضة تنقسم إلي قسمين : إضافة اسم إلي اسم غيره بمعني اللام ، وإضافة اسم إلي اسم هو بعضه بمعني (من). أما التي بمعني اللام فتكون في الأسماء والظروف.

فالأسم نحو قولك : غلام زيد ومال عمرو وعبد بكر وضرب خالد وكل الدراهم والنكرة إذا أضيفت إلي المعرفة صارت معرفة نحو : غلام زيد ودار الخليفة والنكرة تضاف إلي النكرة وتكون نكرة نحو : راكب حمار فأما مثل وغير وسوي فإنهن إذا أضفن إلي المعارف لم يتعرفن لأنهن لم يخصصن شيئاً بعينه.

وأما الظروف فنحو : خلف وقدام ووراء وفوق وما أشبهه تقول : هو وراءك وفوق البيت وتحت السماء وعلي الأرض.

والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام ولا تجتمع أيضا بالإضافة والتنوين ولا يجتمع الألف واللام والتنوين.

الثاني : المضاف بمعني (من) ، وذلك قولك : هذا باب ساج وثوب خزّ وكساء صوب وماء بحر بمعني : هذا باب من ساج وكساء من صوف.

الضرب الثاني : الإضافة التي ليست بمحضة.

### الأسماء التي أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أضرب

الأول : اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو : هذا ضارب زيد غدا وهو بمعني يضرب.

والثاني : الصفة الجارية إعرابها علي ما قبلها وهي في المعني لما أضيفت إليه نحو : مررت برجل حسن الوجه المعني : حسن وجهه.

## شرح الثالث : وهو إضافة أفعال إلي ما هو بعض له

إذا قلت : (زيد أفضل القوم) فقد أضفته إلي جماعة هو أحدهم تزيد صفته علي صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة تقول : عبد الله أفضل العشيرة فهو أحد العشيرة وهم شركاء في الفضل والمفضل من بينهم يزيد فضله علي فضلهم ويدلّك علي أنه لا بد من أن يكون أحد ما أضيف إليه أنك لو قلت : زيد أفضل الحجارة لم يجز ، فإن قلت : الباقون أفضل الحجارة صلح وأفضل هذه لا تشي ولا تجمع ولا تؤنث وهي (أفضل) التي إذا لم تصنفها صحبتها (منك) تقول : فلان خير منك وأحسن منك.

وقد اختلف الناس في الإحتجاج لتركيب افعال في هذا الباب وجمعه وتأيينه فقال بعضهم : لأن تأويل هذا يرجع إلي المصدر كأنه إذا قال : قومك أفضل أصحابنا قد قال : فضل قومك يزيد علي فضل سائر أصحابنا ، وإذا قلت : هو أفضل العشيرة فالمعني أنّ فضله يزيد علي فضل كل واحد من العشيرة وكذلك إذا قلت : زيد أفضل منك فمعناه : فضله يزيد علي فضلك فجعلنا موضع : يزيد فضله أفضل تضمن معني المصدر والفعل جميعا وأضفناه إلي القوم وما أشبههم وفيهم أعداد المفضولين لأنك كنت تذكر الفضل مرتين إذا أظهرت (زيد) فتجعل فضلا زائدا علي فضل زائد فصار الذي جمع هذا المعني مضافا وقال آخرون : (أفعل) إنما لم يشن ولم يجمع ولم يؤنث ؛ لأنه مضارع للبعض الذي يقع للتذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد وقال الكوفيون وهو رأي الفراء أنه إنما وحّد أفعل هذا ؛ لأنه أضيف إلي نفسه فجري مجري الفعل وجري المخفوض مجري ما يضمن في الفعل فكما لا يشي ولا يجمع الفعل فكذا لا يشي هذا ولا يجمع.

قال أبو بكر : وأشبه هذه الإحتجاجات عندي بالصواب الإحتجاج الأول والذي أقوله في ذا أن (أفعل) في المعني لم يشن ولم يجمع ؛ لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني (وأفعل) اسم مركب يدل علي فعل وغيره فلم يجر تثنيته وجمعه كما لم يجر تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركبا يدل علي معني وزمان وإنما فعلت العرب هذا اختصارا للكلام وإيجازا واستغناء بقليل اللفظ الدال علي كثير من المعاني ولا يجوز تأنيثه لأنك إذا قلت : هند أفضل

منك فكان المعني هند يزيد فضلها علي فضلك فكان أفعل ينتظم معني الفعل والمصدر والمصدر مذكر فلا طريق إلي تأنيثه وإنما وقع (أفعل) صفة من حيث وقع (فاعل) ؛ لأن فاعل في معني (يفعل) وقد فسر أبو العباس معني (منك) إذا قلت : زيد أفضل من عمرو أنه ابتداء فضله في الزيادة من عمرو وقد تقدم هذا في ذكرنا معني (من) ومواضعها من الكلام فقولك : زيد أفضل (منك) وزيد أفضلكما في المعني سواء إلا أنك إذا أتيت (بمنك) فزيد منفصل ممن فضله عليه ، وإذا أضفت فزيد بعض ممن فضله عليه ، فإن أردت (بأفعل) معني فاعل ثنيت وجمعت وأثت فقلت : زيد أفضلكم والزيدان أفضلاكم والزيدون أفضلوكم وأفضلكم وهند فضلاكم والهندان فضلياكم والهندات فضلياتكم وفضلكم ، وإذا قلت : زيد الأفضل استغني عن (من) والإضافة وعلم أنه قد بان بالفضل فهو عند بعضهم إذا أضيف علي معني (من) نكرة وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف علي معني اللام معرفة وفي قول البصريين هو معرفة بالإضافة علي كل حال إلا أن يضاف إلي نكرة.

### الرابع : ما كان حقه أن يكون صفة للأول

فإن يك من الصفة وأضيف إلي الاسم ، وذلك نحو : صلاة الأولي ومسجد الجامع فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته ؛ لأن معناه النعت وحده الصلاة الأولي والمسجد الجامع ومن أضاف فجواز إضافته علي إرادة : هذه صلاة الساعة الأولي وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة لأنك لا تضيف الشيء إلي نفسه لا تقول : هذا زيد العاقل والعاقل هو زيد وهذا قول أبي العباس رحمه الله.

وسئل عن قولهم : جاءني زيد نفسه ورأيت القوم كلهم وعن قول الناس : باب الحديد ودار الآخرة وحقّ اليقين وأشبه ذلك فقال : ليس من هذا شيء أضيف إلا قد جعل الأول من الثاني بمنزلة الأجنبي فإضافته راجعة إلي معني اللام ومن فأنت قد تقول : له نفس وله حقيقة والكل عقيب البعض فهو منسوب إلي ما يتضمنه الشيء فقد صار الاجتماع فيه كالتبويض ؛ لأنه محيط بذلك البعض الذي كان منسوبا إليه ألا تري أنك لو قلت : اخترت من العشرة ثلاثة لكانت إضافة ثلاثة إلي العشرة بعضا صحيحا فقلت : أضفت بعضها فإذا أخذتها كلها فالكل

إنما هو محيط بالأجزاء المتبعضة وكل جزء منه ما كانت إضافته إلي العشرة جائزة فصار الكل الذي يجمعها إضافته إلي العشرة ؛ لأنه اسم لجميع أجزائها كما جاز أن يضاف كل جزء منها إليها فقليل له : أفلسنا نرجع إلي أنه إذا اجتمعت الأجزاء صار الشيء المجزيء هو كل الأجزاء وصار الشيء هو الكل والكل هو الشيء فقلال : لا ؛ لأن الكل منفردا لا يؤدي عن الشيء كما أن البعض منفردا لا يؤدي عن البعض دون إضافته إليه فكذلك الكل الذي جمع التبعض وليس الكل هو الشيء المجزيء إنما الكل اسم لأجزائه جميعا المضافة إليه فصار هو بأنه اسم لكل جزء منها في الحكم بمنزلتها في إضافتها إلي المجزيء.

قال أبو بكر : وهذا القول الذي قاله حسن ألا تري أنك لا تقول : رأيت زيدا كله ولا توقع الكل إلا علي ما كان يجوز فيه التبعض وسئل عن قولهم : دار الآخرة لم لم نقل الآخر فقلال : لأن أول الأوقات الساعة فأكثر ما يجوز في هذا التأنيث كقولهم ذات مرة ولو جري بالتذكير كان وجهها فما جري منه بالتأنيث حمل علي الساعة ألا تري أنه يسمي يوم القيامة الساعة ؛ لأن الساعة أول الأوقات كلها ، وأما النفس فهي بمنزلة حقيقة الشيء وكذلك عينه أما أسماؤه الموضوعه عليه الفاصلة بينه وبين خبره فلا يجوز إضافة شيء منها إلي شيء ألا تري أن رجلا اسمه وهو شاب أو شيخ لا يجوز أن تقول : زيد الشاب فتضيف ولا زيد الشيخ ولا شيخ زيد ولا شاب زيد فقليل له : وقد رأينا العلماء إذا لقب الرجل بلقب ثم ذكر لقبه مع اسمه جاز أن تضيف اسمه إلي لقبه كقولك : زيد رأس وثابت قطننة ولا تجد بين ثابت وقطننة إذا كان قد عرفا فرقا فقلال : اللقب مما يشتهر به الاسم حتي يكون هو الأعرف ويكون اسمه لو ذكر علي أفراده مجهولا فصار اللقب علما والاسم مجرورا إليه كالمقطوع عن المسمي ؛ لأن الملقب إنما يراد بلقبه طرح اسمه وقد كانت تسميتهم أن يسمي الشيء بالاسم المضاف إلي شيء كقولك : عبد الدار وعبد الله فجعلوا الاسم مع لقبه بمنزلة ما أضيف ثم سمي به وكان اللقب أولي بأن يضاف الاسم إليه ؛ لأنه صار أعرف من الاسم وأصل الإضافة تعريف كقولك : جاني غلام زيد فالغلام يتعرب بزيد فلذلك جعل الاسم مضافا إلي اللقب.

ومن الإضافة التي ليست بمحضة إضافة أسماء الزمان إلي الأفعال والجمل ونحن نفردها بابا لذلك إن شاء الله.

اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلي الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف إسم إلي فعل ولا فعل إلي اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلي الأفعال ؛ لأن الزمان مضارع للفعل ؛ لأن الفعل له بني فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلي مصدره لما فيه من الدليل عليهما ، وذلك قولهم : أتيتك يوم قام زيد وأتيتك هو يقعد عمر وإذا أضفت إلي فعل معرب فأعراب الاسم عندي هو الحسن تقول : هذا يوم يقوم زيد وقوم يفتحون (اليوم) ، وإذا أضفت إلي فعل مبني جاز إعرابه وبنائه علي الفتح وأن يبني مع المبني أحسن عندي من أن يبني مع المعرب وهذا سنعيد ذكره في موضع ذكر الأسماء المبنية إن شاء الله.

وقال الكوفيون : تضاف الأوقات إلي الأفعال وإلي كل كلام تم وتفتح في موضع الرفع والخفض والنصب فتقول : أعجبني يوم يقوم ويوم قمت ويوم زيد قائم وساعة قمت ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة إذ ، وإذا كأنك إذا قلت : يوم قام زيد إذا قام زيد ، وإذا قلت : يوم يقوم زيد قلت : إذا يقوم ولك أن تضيف أسماء الزمان إلي المبتدأ وخبره كقولك : أتيتك زمن زيد أمير كما تقول : إذا زيد أمير والأوقات التي يجوز أن يفعل فيها هذا ما كان حيناً وزماناً يكون في الدهر كله لا يختص منه به شيء دون شيء كقولك : أتيتك حين قام زيد وزمن قام ويوم قام وساعة قام وعام وليلة وأزمان وليالي قام وأيام قام ويفتح في الموقنات كقولك : شهر قام وسنة قام وقالوا : لا يضاف في هذا الباب شيء له عدد مثل يومين وجمعه ولا صباح ولا مساء ، وأما ذو تسلم وآية يفعل فقال أبو العباس : هذا من الشواذ قالوا : أفعله بذئ تسلم وآية يقوم زيد فأما آية فهي علامة والعلامة تقع بالفعل وبالإسم وإنما هي إشارة إلي الشيء فجعله لك علماً لتوقع فعلك بوقوعه ، وأما بذئ تسلم فإنه اسم لم يكن إلا مضافاً فاحتمل أن يدخل علي الأفعال والتأويل : بذئ سلامتك وفيه معني الذي فصرفه إلي الفعل وليس بقياس عليه.



قال أبو بكر : وللسائل في هذا الباب أن يقول : إذا قلت : آتيتك يوم تقوم فإنها بمعنى يوم قيامك فلم لا تنصب الفعل بأضمار (أن) كما فعل باللام ، فإن الإضافة إنما هي في الأسماء فالجواب في ذلك أن لا تصلح في هذا الموضع لو قلت : أجتيتك يوم أن يقوم زيد لم يجز ؛ لأن هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والفاعل فيه ويحسن أن يقع موقع اسم إذ ، وإذا وجميع ذلك لا يصلح مع (أن) وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه (أن) ألا ترى أنك إذا قلت : ضربا زيدا لم يقع هذا الموضع (أن تضرب).

وحكي الكوفيون : أن العرب تضيف إلي (أنّ وأن) فتقول : أعجبتني يوم أنك محسن ويوم أن تقوم ومن أجاز هذا فينبغي أن يجيز : (يوم يقوم) فينصب ولا يجوز أن يبنى اليوم ؛ لأنه قد أضافه إضافة صحيحة وأظن أن الفراء كان ربما أجازه وربما لم يجزه أعني أن يعرب (يوم) أو يبنيه وكان يقيسه علي قوله :

هل غير أن كثر الأشد وأهلكت

حرب الملوك أكاثر الأقوام

ص: 400

تقول : (هذا معطي زيد أمس الدراهم) بعد الإضافة أضفت (الدراهم).

قال أبو العباس : وليس كذلك لأنك أعملت فيها (معطي) هذه التي ذكرنا ولكن جاءت الدراهم بعد الإضافة فحملت في النصب علي المعني ؛ لأنك ذكرت اسما يدل علي فعل ولا موضع لما بعده إذا كان قد استغني بالتعريف فحملته علي المعني الذي دل عليه ما قبله وكذلك لو قلت : هذا ضارب زيد أمس وعمرا لجاز والوجه الجر لأنهما شريكان في الإضافة ولكن الحمل علي المعني يحسن إذا تراخي ما بين الجار والمجرور ومن ذلك حمل علي جعل الليل سكونا قول الله عز وجل : (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) [الأنعام : 96] ؛ لأن الاسم دل علي ذلك ولو قال قائل : (مررت بزيد وعمرو) لجاز ؛ لأن (بزيد) مفعول والواصل إليه الفعل بحرف في المعني كالذي يصل إليه الفعل بذاته ؛ لأن قولك : (مررت بزيد) معناه أتيت زيدا إلا أن الجر الوجه للشركة.

وقولك : خشنت بصدرة وصدر زيد وهو إذا نصبت في هذا الموضع أحسن من قولك : مررت بزيد وعمرو ؛ لأن قولك : (خشنت) يجوز فيه حذف الباء ولا يجوز في : (مررت بزيد) حذفها.

وتقول : (عبد الله الضارب زيدا) جميع النحويين علي أن هذا في تقدير : الذي ضرب زيدا ولم يجيزوا الإضافة وزعم الفراء : أنه جائز في القياس علي أن يكون بتأويل : (الذي هو ضارب زيد) وكذا حكم : (زيد الحسن الوجه) عنده أن يكون تأويله الذي هو حسن الوجه وقد ذكرنا أصول هذا وحقائقه فيما تقدم وتقول عبد الله الحسن وجهها ولا يجوز : الحسن وجه ؛ لأنه يخالف سائر الإضافات ، وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم إلا أنهم يقولون : (الوجه) مفسر ، وإذا دخل في الأول ألف ولام دخل في مفسره عندهم ومن قولهم : خاصة العشرون الدرهم والخمسة الدراهم والمائة الدرهم ولا يجوز هذا البصريون ؛ لأنه نقض لأصول الإضافة والبصريون يقولون : خمسة الدراهم ومائة الدرهم فيدخلون الألف واللام في الثاني

ويكون الأول معرفا به علي سبيل الإضافة ويقولون : العشرون درهما والخمسة عشر درهما فيدخلون الألف واللام في الأول فيكون معرفا يقرون الثاني علي حده في النكرة.

وقيل لأبي العباس رحمه الله : أستم تقولون : عبد الله الضاربه والضاربي والضاربي فتجمعون علي أن موضع الكاف والهاء خفض قال : بلي قيل له : فهذا يوجب الضارب زيد ؛ لأن الممكني علي حد الظاهر ومن قولك أنت خاصة : أن كل من عمل في المظهر جائز أن يعمل في المضممر وكذلك ما عمل في المضممر جائز أن يعمل في المظهر فقال : نحو قول سيبويه : أن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلت وصارت بمنزلة التنوين لأنها علي حرف كما أن التنوين حرف فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه وحكي لي عنه بعد أنه قال : (الضاربه) (الهاء) في موضع نصب ؛ لأن لا تنوين هاهنا تعاقبه الهاء والضاربا (الهاء) في موضع خفض فإذا أردت النصب أثبت النون بناء علي الظاهر وبه اختلف الناس في المضممر فأما الظاهر فلا أعلم أحدا يجيزه الخفض إلا الفراء وحكي لنا عنه أنه قال : وليس من كلام العرب إنما هو قياس ويقول : أعجبنى يوم قام زيد ويوم قيامك نسقت بإضافة محضه علي إضافة غير محضه ، فإن قلت أعجبنى يوم قمته فرددت إلي (يوم) ضميرا في (قام) لم تجز الإضافة قال الله عز وجل : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَيَّ اللَّهُ) [البقرة : 281] والمضاف إلي غير محض لا يؤكد ولا ينعت.

ومن الكوفيين من يجيز تأكيده.

وقال الأخفش : في قول العرب : اذهب بذني تسلم وإنما هو اذهب لسلامتك أي : اذهب وأنت سالم كما تقول : قام بحمقة وقام بغصة وخرج بطلعته أي خرج وهو هكذا وهذا في موضع حال قال : وإن شئت قلت : معناه معني سلمك الله وجاء في لفظ ما لا يستغني وحده ألا تري أنك تقول زيد بسلامته كما تقول : زيد سلمه الله ولا تقول : إنك بذني تسلم وتقول : إنك مسلمك الله إلا أن تدعوه له ، فإن دعوت لم يحسن حتي تجيء له بخبر ؛ لأن لا بد لها من خبر وقد خرج مسلمك الله من أن يكون خبرا وقال : تقول : هذه ثمرة قريثاء يا هذا ، وإن شئت قلت : كريثاء وهما لغتان وتمرتا كريثاء إذا أردت الإضافة وهاتان تمرتان قريثاء إذا أردت

النعث وهذه ثمرة دقلة وتمرتان دقلتان إذا نعت وتمرتا دقل إذا أضفت وتقول هذه ثمرة إذاعة وتمرتان إذادتان وتمرتا إذا قال : وليس شيء من الأجناس يثنى ويجمع إذا وصف به إلا التمر.

قال أبو بكر : والذي عندي أن كل جنس اختلف ضرابه جاز أن يثنى ويجمع إذا أردت ضربين منه أو أكثر وتقول : هذا رجل حسن وجه الأخ جميله فتضمن الوجه لأنك قد ذكرته وتقول هذان رجلان حسنا الوجه جميلاها تضيف (الجميلين) إلي الوجه وإنما قلت : جميلاها فأنتت ؛ لأن الوجه مؤنثة وتقول : هذا رجل أحمر الجارية لا أسودها فقلت أحمر وإنما الحمرة للجارية لأنك تجري التأنيث والتذكير علي الأول وعطفت الأسود علي الأحمر وأضفت الأسود إلي الجارية كما أضفت الأحمر إليها وتقول : هذان رجلان أحمر الجارية لا أسودها وهؤلاء رجال حمر الجواري لا سودها تجعل التثنية والجمع والتأنيث والتذكير علي الأول وتقول : هذا رجل أبيض بطن الراحة لا أسوده وإنما قلت : لا أسوده ؛ لأن البطن مذكر وتقول : هذان رجلان أبيض بطن الراح لا أسودها وإنما قلت : الراح ؛ لأنه جمع جماعة الراحة وقلت : بطون ؛ لأن كل شيئين من شيئين فهو جماعة وتقول هؤلاء رجال حمر بطون الراح لا سودها ، وأجاز الأخفش : هذان أخواك أبيض بطوح الراح لا أسودها وقال : لأن أخويك معرفة وأبيض بطون الراح نكرة وقال : تقول : هذه جاريتك بيضاء بطن الراحة لا سوداءه لأنك أضفت إلي البطن وهو مذكر ونصبت بيضاء وسوداء ؛ لأنه نكرة وهؤلاء رجال بيض بطون الراح لا سودها ؛ لأن هذا نكرة وصف بنكرة وتقول : هذا رجل أحمر شرك النعلين إذ جعلت الشراكين من النعلين ، وإن شئت لم تجعلهما من النعلين فقلت : هذا رجل أحمر شراكي النعلين وتقول هاتان حمرًا الشراك لا صفراوها ، وإن شئت حمرًا الشراكين لا صفراوهما وتقول : مررت بنعلك المقوطعتي إحدي الأذنين ومررت برجل مقطوع إحدي الأذنين ولا .

تقول : مررت برجلين مقطوعي إحدي الأذنان ؛ لأن (إحدي) لا تثني ولا تجمع وتقول : مررت برجل مكسور إحدي الجانبين ولا تقول : مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب ؛ لأنه يلزمك أن تثني (أحدا) ؛ لأن جنب كل واحد منهما مكسور ولا يجوز تثنية أحد ولا إحدي ؛ لأن موضع أحد وإحدي من الكلام في الإيجاب أن يدل علي أن معهما غيرهما ألا ترى أنك إذا

قلت : إحداهما أو أحدهم فليس يكون إلا مضافا لا بد من أن يكون معه غيره فلو ثبت زال هذا المعني وكذلك (كلا وكلتا) لا يجوز أن يشي ولا يجمع لأنهما يدلان علي اثنين فلو ثبتا لزال ما وضعنا له ولو قلت : مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب وأنت تريد أن أحدهما مكسور الجنب جاز علي قبح ؛ لأن تأويله : مررت برجلين مكسور أحد جنوبهما.

قال الأخصش : ولو قلت : أي النعال المقطوعة إحدي الأذان نعلك وواحدة منهن المقطوعة إحدي الأذنين لجاز علي قبحه وقال : ألا تري أنك لو قلت : ضربت أحد رؤوس القوم وإنما ضربت رأسا واحدا لكان كلاما ولو قلت : قطعت إحدي آذان هؤلاء القوم وإنما قطعت أذنا واحدة لجاز وتقول : هذا رجل لا أحمر الرأس فأقول : أحمره ولا أسوده فأقول : أسود ومررت برجلين لا أحمر الرأس فأقول : أحمرهما ولا- أسوديهما فأقول : أسوداها ومررت برجال لا حمر الرؤوس فأقول : حمرها ولا سودها فأقول سودها ومررت بامرأة لا حمراء الرأس فأقول : حمراوة ولا سوداية فأقول : سوداية ونصبت (أقول) في كل هذا لأنها بالفاء وهو جواب النفي ورفعت ما بعد القول : لأن ما بعد القول لا يقع إلا مرفوعا وعطففت قولها وما بعده علي الذي قبله وكذلك : مررت بامراتين لا حمراوي الرؤوس فأقول حمراواهما ولا سوداويهما فأقول سوداواها وتقول : هذه امرأة أحمر ما بين عينيها لا أسود.

ترفع (بين) إذا جعلت (ما) لغوا لأنك جعلت الصفة (للين) فرفعته بها كما ترفع بالفعل.

وقلت : أسود ولم تصف لأنك لم تصف الأول وكذلك تقول : هاتان امرأتان أحمر ما بين عينيها لا أسود ، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) ولم تجعلها زائدة وجعلتها في موضع رفع فرفعتهما بأحمر نصبت البين لأنه ظرف ، فإن أضفت أحمر ونقلت إلي العينين قلت إذا جعلت (ما) لغوا قلت : هذه امرأة حمراء ما بين العينين لا سودائه وهذا رجل أحمر ما بين العينين لا أصفره لما أضفت أحمر إلي ما بين وأضفت أصفر إلي ضميره وتقول : هذان رجلان أحمر ما بين الأعين لا أصفراه وهؤلاء رجال حمر ما بين الأعين لا صفره إذا ألغيت (ما) ، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) جعلتها في موضع جر وأضفت إليها الصفة وجعلت (بين) ظرفا (لما) فقلت :

هاتان امرأتان حمراوا ما بين الأعين لا صفراواه فهذه الهاء التي في قولك : لا صفراواه (لما) فكأنك قلت : هاتان امرأتان حمراوا الذي بين الأعين.

واعلم أنه من قال : مررت برجل حسن الوجه قال : مررت برجل أحمر الوجه ؛ لأن أحمر لا ينصرف ومن قال : مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بدا من أن يضيف جميلا إلي مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بدا من أن يضيف جميلا إلي ضمير الوجه فكذلك : مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره لم يجد بدا من أن يضيف أصفرا إلي ضمير الوجه ، وإذا أضفاه أنجز ويشبه هذا مررت برجل ضارب أخاك لا شاتمته لا تجد بدا من أن تقول : لا شاتمته لأنك تجيء بالاسم المفعول فإذا جئت بالاسم المفعول به في هذا الباب مضمرا لم تكن الصفة إلا مضافة إليه نحو : هذان ضاربان غدا فلذلك قلت : أصفره فصرفت (أصفر) لأنك أضفته ولم تجعله يعمل كعمل الأول ؛ لأن المضممر والمظهر يختلفان في هذا الباب ألا ترى أنك تقول : مررت بنسوة ضوارب زيدا لا قواتله تجر الآخر وتفتح ضوارب لأنك أردت معني التنوين ويدلك علي ذلك أنك تقول : مررت برجلين أحمرين الوجه ولا أصفريها ولا يجوز بوجه من الوجوه أصفريها ، فإن قلت : لم لا أقول : لا أصفرين ؛ لأن لم أضف الأول فلا أضيف الآخر فلأن الأول قد وقع علي شيء حين صار كالمفعول به فلا بد من أن يكون الثاني أيضا له مفعول نجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله.

إشارة

التوابع خمسة : التوكيد والنعته وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف ، وهذه الخمسة : أربعة تتبع بغير متوسط والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف فجميع هذه تجري علي الثاني ما جري علي الأول من الرفع والنصب والخفض.

شرح الأول : وهو التوكيد

إشارة

التوكيد يجيء علي ضربين إما توكيد بتكرير الاسم وإما أن يؤكد بما يحيط به.

الأول : وهو تكرير الاسم

اعلم أنه يجيء علي ضربين ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه وضرب يعاد معناه فأما ما يعاد بلفظه فنحو قولك : رأيت زيدا زيدا ولقيت عمرا عمرا وهذا زيد زيد ومررت بزید زيد وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده فأما الفعل فتقول : قام عمرو قام وقم قم واجلس اجلس قال الشاعر :

ألا فاسلمي ثم اسلمي ثمَّت اسلمي

ثلاث تحيات ، وإن لم تكلمي

وأما الحروف فنحو قولك : في الدار زيد قائم فيها.

فتعيد فيها (توكيدا) وفيك زيد راغب فيك وقال الله عز وجل : (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) [هود : 108] إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملا ، وأما الجمل فنحو قولك : قام عمرو وقام عمرو وزيد منطلق والله أكبر الله أكبر وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرر بلفظه.

الثاني : الذي هو إعادة المعني بلفظ آخر نحو قولك : مررت بزید نفسه وبكم أنفسكم وجاءني زيد نفسه ورأيت زيدا نفسه ومررت بهم أنفسهم فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه فتقول : مررت بزید نفسه كما تقول : مررت بزید لا أشك ومررت بزید حقا لتزيل الشك فإذا قلت : قمت نفسك فهو ضعيف ؛ لأن النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسما تقول : نزلت بنفس الجبل وخرجت نفسه وأخرج الله نفسه فلما وصلتها

الاسم المضممر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركاً ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه.

فإن أكدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه فقلت : قمت أنت نفسك وقاموا هم أنفسهم ، فإن أتبعته منصوباً أو مجروراً حسن ؛ لأن المنصوب والمجرور لا يغيران الفعل تقول : رأيتمكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم وتقول : إن زيدا قام هو نفسه فتؤكد المضممر الفاعل المتصل بالمكني المنفصل وتؤكد المكني المنفصل بالنفس كالظاهر.

إن زيدا قام نفسه فحملته علي المنصوب جاز وكذلك : مررت به نفسه ورأيتك نفسك ؛ لأن المنصوب والمجرور المضممرين لا يغير لهما الفعل.

### الضرب الثاني في التأكيد : وهو ما يجيء للإحاطة والعموم

تقول : جاءني القوم أجمعون وجاءني القوم كلهم وجاءوني أجمعون وكلهم ، وإن المال لك أجمع أكتع ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) ، وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك : مررت بدارك جمعاء كتعاء أو مررت بنسائك جمع كتع.

ولا يجوز بزيد أجمع ولا بزيد كله وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة.

وأجمعون وما تصرف منها وكل إذا كانت مضافة إلي الضمير وجميعهن يجرين علي كل مضممر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة لا تقول : رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين لا يجوز أن يلي رافعا ولا ناصبا ولا جاراً فلما قويت في الإتيان تمكنت فيه وصلح ذلك في (كل) لأنها في معني (أجمعين) في العموم ، وذلك قولك : إن قومك جاءوني أجمعون ومررت بكم أجمعين فمعناها العموم ، وذلك مخالف لمعني نفسه وأنفسهم ؛ لأن أنفسهم وأخواتها تثبت بعد الشك فإذا قلت : مررت بهم كلهم فهو بمنزلة (أجمعين) ومررت بهم جميعهم وتقول : مررت بدارك كلها ولا تقول : مررت بزيد كله ولو قلت : أخذت درهما أجمع لم يجز ؛ لأن درهما نكرة وأجمع معرفة كما لا يجوز : مررت برجل الظريف إلا علي البدل ولا يجوز البدل في (أجمع) ؛ لأنه لا يلي العوامل ولكن يجوز أخذت الدرهم أجمع وأكلت الرغيف كله.



فأما قولهم : مررت بالرجل كلّ الرجل ، فقال أبو العباس معناه : مررت بالرجل المستحقّ ؛ لأن يكون الرجل الكامل لأنك لا تقول : ذلك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه أو جنبه وشجاعته وما أشبه ذلك فإذا قلت : مررت بالرجل كل الرجل فهو كقولك : مررت بالعالم حقّ العالم ومررت بالظريف حقّ الظريف ولو قلت علي هذا : مررت بزيد كل الرجل لم يجز إلا ضعيفا ؛ لأن زيدا اسم علم وليس فيه معني تقيظ ولا تخصيص وكذلك : مررت برجل كلّ رجل وبالعالم حق عالم وبتاجر خير تاجر فجميع هذا ثناء مؤكّد وليس بنعت يخلص واحدا من آخر ولو قلت : زيد كلّ الرجل فجعلته خيرا صلح ؛ لأنه ليس بتأكيد لشيء ولكنه ثناء خالص كما تقول : زيد حقّ العالم وزيد عين العالم لأنك لو قلت : مررت بزيد حقّ العالم لم يكن هذا موضعه وتقول : مررت بالرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كليتهما ولك أن تجري ثلاثتهم وأربعتهم مجري كلهم فتقول : مررت بهم ثلاثتهم ولك أن تنصب كما تنصب (وحده) في قولك : مررت برجل وحده وكذلك المؤنث : مررت بهن ثلاثتهن وأربعتهن ولك أن تقول : أتيني ثلاثتهن وأربعتهن نصبا ورفعا قال الأخفش : فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحا إلي العشرين تقول للنساء أتيني ثماني عشرهن وللرجال أتوني ثمانية عشرهم ، وأما نصبك (وحده) فعلي المصدر كأنك قلت : أوحده إيحادا فصار وحده كقولك : إيحادا كأنك قلت : أفردته إفرادا وتقول : إنّ المال لك أجمع أكتع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك).

وأما (كلهم) فالأحسن أن تكون جامعين وقد يجوز أن تلي العوامل وتقول إن القوم جاءوني كلهم وكلهم : النصب إذا أكدت (القوم) والرفع إذا أكدت الفاعلين المضمّرين في (جاءوني) ويجوز أن تقول : إن قومك كلهم ذاهب يحسن عند الخايل أن يكون مبتدأ بعد أن تذكر (قومك) فيشبه التوكيد ؛ لأن التوكيد لا يكون إلا جاريا علي ما قبله ويجوز أيضا قومك ضربت كلهم لهذه الإضافة الواقعة في (كلّ) فصار معاقبا (لبعضهم) كقولك : ضربت بعضهم وهو علي ذلك ضعيف والصواب الجيد : قومك ضربتهم كلهم ؛ لأن المعني معني (أجمعين) في العموم والتأكيد فأما قوله عز وجل : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران : 154] فالنصب علي التوكيد للأمر والرفع علي قولك : إن الأمر جميعه لله.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين وإما كلهم وإما بعضهم ؛ لأن أجمعين لا تنفرد ولكن تقول : إما بهم كلهم وإما بهم أجمعين ، فإن قلت : مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم جاز علي قبح فأما ما يؤكد به (أجمعون) من قولك : جاءني قومك أجمعون أكتعون ونحوه فإنما هو مبالغة ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك : ويلة وعولة وهو جائع نائع وعطشان نطشان وحسن بسن وقبيح شقيح وما أشبه هذا إلا يكون المؤكد قبل المؤكد وكلاهما وكلتاها وكلهن يجرين مجري (كلهم) فأما النكرة فلا- يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم ؛ لأن هذه معارف ، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول : رأيت رجلا رجلا وأصبت درة درة فأما قولهم : (مررت برجل كل رجل) فإنما هذا علي المبالغة في المدح كأنك قلت : مررت برجل كامل.

## الثاني من التوابع : وهو النعت

### إشارة

النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة ؛ لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلي الصفة فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها حينئذ الفائدة والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ وهي تنقسم علي خمسة أقسام :

القسم الأول : حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه.

الثاني : فعل للموصوف يكون به فاعلا هو أو شيء من سببه.

الثالث : وصف ليس بعمل ولا بحلية.

الرابع : وصف ينسب إلي أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.

الخامس : الوصف (بذي) التي في معني صاحب لا بذو التي في معني (الذي).

شرح الأول : وهو ما كان حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه نحو الحلية :

نحو الزرقة والحمرة والبياض والحول والعمور والطول والقصر والحسن والقبح وما أشبه هذه الأشياء تقول : مررت برجل أزرق وأحمر وطويل وقصير وأحول وأعمور وبامرأة عوراء وطويلة زرقاء وبرجل حسن وبامرأة حسنة فجميع هذه الصفات قد فرقت لك بين الرجل الأزرق وغيره والأحمر وغيره والرفع والنصب مثل الخفض والرجل والجمل والحجر في الوصف سواء إذا وصفتهم بما هو حلية لهن فأما الموصوف بصفة ليست له في الحقيقة وإنما هي لشيء من سببه وإنما جرت علي الاسم الأول لأنها تفرق بينه وبين من له اسم مثل اسمه ، وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه ومضيت إلي رجل طويل أخوه وقد تقدم ذكر الصفة التي تجري علي الموصوف في الإعراب إذا كان لشيء من سببه عورض بها قلنا : أنه إنما يجري علي الاسم منها ما كان مشبها باسم الفاعل مما تدخله الألف واللام أو يثنى ويجمع بالواو والنون ويذكر ويؤنث.

## شرح الثاني من النعوت

وهو ما كان فعلا للموصوف يكون به فاعلا أو متصلا بشيء من سببه ، وذلك نحو : (قائم) وقاعد وضارب ونائم تقول : مررت برجل قائم ، وبرجل نائم وبرجل ضارب وهذا رجل قائم ورأيت رجلا قائما فهذه صفة استحقتها الموصوف بفعله ؛ لأنه لما قام وجب أن يقال له : قائم ولما ضرب وجب أن يقال له : ضارب وكذلك جميع أسماء الفاعلين علي هذا نحو : مكرم ومستخرج ومدحرج كثرت حروفه أو قلت ولهذا حسن أن توصف النكرة بالفعل فتقول : مررت برجل ضرب زيدا وبرجل قام وبرجل يضرب ؛ لأنه ما قيل له ضارب إلا بعد أن ضرب أو يضرب في ذلك الوقت أو يكون مقدرًا للضرب ؛ لأن اسم الفاعل إنما يجري مجري الفعل فجميع هذا الذي ذكرت لك من أسماء الفاعلين يجري علي الموصوفات التي قبلها فيفصل بين بعض المسميات وبعض إذا أخلصتها نحو : مررت برجل ضارب وقاتل ومكرم ونائم وكذلك إن كانت لما هو من سبب الأول نحو قولك : مررت برجل ضارب أبوه وبرجل قائم أخوه ورأيت رجلا ضاربا أخوه عمرا وهذا رجل شاكراً أخوه زيدا ولك أن تحذف التنوين وأنت تريده من اسم وتضيف فتقول : مررت برجل ضارب زيد غدا وبرجل قاتل بكر

الساعة وقد بينت ذا فيما تقدم وكذا إن كان الفعل متصلا بشيء من سبب الأول تقول : مررت برجل ضارب رجلا أبوه وبرجل مخالط بدنه داء ولك أن تحذف التنوين كما حذف فيما قبله فتقول مررت برجل ضارب رجل أبوه وبرجل مخالط بدنه داء.

وحكي سيبويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يجيز إلا النصب في : مررت برجل مخالط بدنه داء فينصبون (مخالط) وردّ هذا القول وقال : العمل الذي لم يقع والعمل والواقع الثابت في هذا الباب سواء قال : وناس من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو : الآخذ واللازم والمخالط وبين ما كان علاجاً نحو : الضارب والكاسر فيجعلون هذا رفعا علي كل حال ويجعلون اللازم ما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، فإن جعلت ملازمه وضاربه وما أشبه هذا لما مضى صار اسما ولم يكن إلا رفعا تقول : مررت برجل ضاربه زيد أمس وبرجل ضارب أبيه عمرو أمس ورأيت رجلا مخالطه داء أمس.

### شرح الثالث من النعوت : وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية

وذلك نحو العقل والفهم والعلم والحزن والفرح وما جري هذا المجري تقول : مررت برجل عالم وبرجل عاقل وبرجل عالم أبوه وبرجل ظريفة جاريتة فجميع هذه الصفات وما أشبهها وقاربها فحكمها حكم واحد وقياسها قياس ضارب وقائم في إعرابها إذا كانت متصرفة كتصرفها.

### شرح الرابع : وهو النسب

إذا نسبت إلي أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب جري مجري النعوت التي تقدم ذكرها ، وذلك قولك : مررت برجل هاشمي وبرجل عربي منسوب إلي الجنس وكذلك عجمي وبرجل بزاز وعطار وسراج وجمّال ونجار فهذا منسوب إلي الأمور التي تعالج وبرجل بصري ومصري وكوفي وشامي فهذا منسوب إلي البلد وتقول : مررت برجل دارع ونابل أي : صاحب درع وصاحب نبل وكذلك برجل فارس فجميع هذه الأشياء إنما صارت صفات بما لها من معني الصفة وسنين النسب في بابها فإنه حدّ من النحو كبير إن شاء الله فأما

أب وأخ وابن وما جري مجراهن فصفت ليست منسوبة إلي شيء وهي أسماء أوائل في أبوابها ولا يجوز أن تنسب إليها كنسب هاشمي المنسوب إلي هاشم ولا كعطار المنسوب إلي العطر ولا دارع المنسوب للدرع.

### شرح الخامس : وهو الوصف ب (ذي)

وذلك نحو : مررت برجل ذي إبل وذي أدب وذي عقل وذي مروءة وما أشبه ذلك ويفسر بأن معناه (صاحب) ولا يكون إلا مضافا ولا يجوز أن تصيفه إلي مضمر ، وإذا وصفت به نكرة أضفته إلي نكرة ، وإذا وصفت به معرفة أضفت إلي الألف واللام ولا يجوز أن تصيفه إلي زيد وما أشبهه وتقول للمؤنث (ذات) تقول : مررت بامرأة ذات جمال ، وإذا ثبتت قلت : مررت برجلين ذوي مال وهذان رجلان ذوا مال وهاتان امرأتان ذواتا مال وهؤلاء رجال ذوو مال ونساء ذوات مال فأما (ذو) التي بمعنى (الذي) فهي لغة طيء فحقها أن يوصف بها المعارف.

ص: 412

إشارة

هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن تبتدأ كما تبتدأ الأسماء ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري علي الأول إذا كانت لشيء من سببه وهي تنقسم ثلاثة أقسام مفرد ومضاف وموصول.

فالأول : المفرد

نحو قولك : مررت بثوب سبيع وقول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة.

وقال الأعشي :

لئن كنت في جبّ ثمانين قامة

ورقيت أسباب السماء بسلم (1)

ص: 413

1- الأبيات محل الشاهد هي : وما ضرب بيضاء ياوي مليكها إلي طنف أعياء براق ونازل تهال العقاب أن تمرّ بريده وترمي دروء دونه بالأجادل تنمي بها اليعسوب حتّي أقرها إلي مألّف رحب المباءة عاسل فلو كان خبلا من ثمانين قامة وتسعين باعا نالها بالأنامل تدلّي عليها بالحبال موثّقا شديد الوصاة نابل وابن نابل إذا لسعته التّحل لم يرج لسعها وحالفها في بيت نوب عوامل فحطّ عليها والضّلع كأنها من الخوف أمثال السّهام التّواصل فشرّجها من نطفة رجيّة سلاسله من ماء لصب سلاسل بماء شنان زعزعت متنه الصّبا وجادت عليه ديمة بعد وابل بأطيب من فيها إذا جنّت طارقا وأشهي إذا نامت كلاب الأسافل ويأشبني فيها الألاء يلونها ولو علموا لم يآشبوني بطائل ولم أنّ ما عند ابن بجرة عندها من الخمر لم تبلل لهاتي بناطل فتلك التي لا- يبرح القلب حبّها ولا- ذكرها ما أرزمت أمّ حائل وحتّي يؤوب القارظان كلاهما وينشر في الهلكي كليب لوائل قوله : أساءلت رسم الدار الخ ، المساءلة : مفاعلة تكون من اثنين ، وهذا اتساع علي عادتهم. والسكن : جمع ساكن ، مثل تاجر وتجر. وتقديره أساءلت رسم الدار عن السكن ، أم عن عهده بالوائل ، أم لم تسائل ، إذا جعلت عن السكن متعلقة بالفعل الأول. خاطب نفسه علي طريق التحزن والتوجع ، فقال : أباحت رسم الدار فما وقفت عليها عن أخبار سكانها ، كيف انتقلوا ، وإلي اين صاروا ، أو عن مدة عهده بهم ، ومد كم ارتحلوا ، ومتي ساروا ، أو لا. والسؤال عن السكن أنفسهم غير السؤال عن مدة العهد بهم ، فلماذا فرق. والأوائل هم السكن ، ولكن فخم شأنهم بأن أعاد اسمهم الظاهر ، ولم يقل عن عهده بهم ، ودعته القافية إليه أيضا. وحسن ذلك ، لما لم يهجنه التكرير ، اختلافيهما. ويجوز أن يريد بالسكن الوحش التي استبدلتها من قطانها قبل ، وتلك الحالة من الدار ، مما يزيد في جزع الواقف عليها ، ويستمد السؤال علي جهة التلهف لها ، كما قال : الطويل يعزّ عليّ أن يري عوض الدّمي بحافاته هام وبوم وهجرس وقوله : لمن طلل الخ ، هذا وجه آخر من التحزّن ، كأنه استنكر أن تكون دارهم بالحالة التي رآها ، فجعل سؤاله سؤال من لا يثبتها ، تعظيما للأمر. والمنتصي : ملتي الواديين حيث يناصي أحدهما صاحبه. وقال الباهلي : المنتصي : موضع. وروي أبو عمرو : المنتصي بالصاد معجمة ، وقال : هو موضع. وقوله : غير حائل ، قال الباهلي : أراد عفا بعد عهد من قطار ووابل ، ولم يمر حول. والمشهور أن يقال : أحال الشيء. إذا أي عليه حول ، إلا أن بعضهم حكى أن حال لغة فيه. ويجوز أن يكون حائل بمعنى متغير ، يقال : حال الشيء ،

واحتال إذا تغير ، كأنه كان دارس البعض باقي البعض ، فلم يعد ذلك تغيرا كاملا ، ومتي كانت الرسوم بهذه الصفة ذكرت العهد أشد ، وجددت الغموم أجد. ولذلك تمنى بعض الشعراء شمول الدروس عليها ليستريح منها ، فقال : الوافر ألا ليت المنازل قد بلينا فلا يرمين عن شزن حزينا وقوله : بعد عهد يجوز أن يريج بعد إمام ، ويجوز أن يكون مصدر عهدت الروضة ، إذا أتى عليها العهد ، وهو كل مطر بعد مطر ؛ وجمعه عهاد. وإنما قال من قطار ووابل ، لأن الوابل المطر المروي ، والقطار : جمع قطر ، وهو لما دونه. وقوله : عفا بعد عهد الحي الخ ، ابتداء يبين كيف عفا ، والمعني : عفا الطلل والمكان بعد أن كان للحي فيه عهد. والعهد : المنزل الذي لا يزالون إذا بعدوا عنه يرجعون إليه ، كأنهم تركوا النزول به ، وفارقوه فعفا ، يريد عفا منهم بعد عهدهم ، أي : بعد أن كانوا يعهدونه ، وقد بقي من آثارهم ومبارك إبلهم ما يستدل به علي أنه ربعمهم. والدعس : شدة الوطء. وقال أبو نصر : هو تتابع الآثار. والجامل : اسم للجمع يقع علي الذكور والإناث ، كالإبل ، وإن كان من لفظ الجمل. وقوله : عفا غير نؤي الخ ، عفت آثار الدار ، وانمحت إلا نؤيا لا يستبان منها وأقطعا من خوص المقل تمزقت لقدمها ، فتفرقت في الساحات وكثرت بتريديد الرياح لها. والنؤي : حاجز يمنع به السيل عن البيت والظفي واحدها طفية. ومعني عفا : درس. وعفت في المعائل : كثرت. وهذا من الأضداد ، يقال : عفا المكان ، إذا درس ، عفاء وعفوا ، وعفته الرياح عفاء وعفوا. وعفا الشيء عفوا : كثر ، وعفوته أنا. والمعائل : جمع المعقل ، وهو هاهنا المنزل الذي نزلوه وحفظوا ما لهم فيه. والعقل : الحفظ. وقوله : وإن حديثا منك الخ ، ترك وصف الدار ودرسها وعطف إلي خطابها يغازلها. يقول : إن حلاوة حديثك لو تفضلت به حلاوة العسل مشوبا باللبن. والجني أصله الثمر المجتني ، فاستعاره. والعود : الحديثات النتاج ، واحدها عائد. ومطافل : جمع مطفل ، وهي التي معها طفلها. وإنما نكر قوله حديثا منك ، ليبين أن موقع كلامها منه علي كل وجه ذلك الموقع. ودل بقوله : لو تبذلينه علي تمنعها ، وتعذر ذلك من جهتها. وقوله : مطافيل أبكار الخ ، مطافيل بدل من قوله عوذ مطافل ، وأشبع في الفاء للزومها فحدثت الياء. والأبكار : التي وضعت بطنا واحدا ، لأن ذلك أول نتاجها ، فهي أبكار وأولادها أبكار ، ولبنها أطيب وأشهي ، فلذلك خصه وجعله مزاجا. ويشاب صفة لألبان ، أي : مشوبة بماء متناه في الصفاء. وقيل في المفاصل إنها المواضع التي ينفصل فيها السهل من الجبل حيث يكون الرضراض ، فينقطع الماء به ويصفو إذا جري فيه. وهذا قول الأصمعي وأبي عمرو. واعترض عليه فقيل : هلا قال بماء من مياه المفاصل ، وماله يشبهه به ولا يجعله منه؟ فقيل : هذا كما يقال مثل فلان لا يفعل كذا ، والمراد أنه في نفسه لا يفعل ، لأنه أثبت له مثل ينتفي ذلك عنه. انظر خزانة الأدب 3 / 263.





ومررت بحية ذراع فإذا قلت : مررت بحية ذراع طولها رفعت (الذراع) وجعلت ما بعد (حية) مبتدأ وخبراً وكذلك مررت بثوب سبع طوله  
ومررت برجل مائة إبله.

ص: 415

قال سيوييه وبعض العرب يجره كما يجز الخز حين تقول : مررت برجل خزّ صفته وهو قليل : كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه ، فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبع قال : فإن قلت : مررت برجل أسد أبوه علي هذا المعني رفعت لأنك لا تجعل أباه خلقته كخلقته الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل ومن قال : مررت برجل أسد أبوه قال : مررت برجل مائة إبله وزعم يونس : أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون : هو نار جمرة لأنهم قد بينون الأسماء علي المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيما كان بهذه الحال الوجه قال : ومن قال : مررت برجل سواء والعدم كان قبيحا حتي تقول : هو والعدم ؛ لأن في (سواء) اسما مضمرا مرفوعا كما تقول : مررت يقوم عرب أجمعون فارتفع (أجمعون) علي مضمر في (عرب) في النية فالعدم هنا معطوف علي المضمر الثاني المضاف ، وذلك قولهم : مررت برجل أي رجل وبرجل أيما رجل وبرجل أبي عشرة وبرجل كلّ رجل وبرجل مثلك وغيرك وبرجل أفضل رجل وما أشبهه فجميع هذا يجري علي الموصوف في إعرابه في رفعه ونصبه وجره إذا أخلصتها له ، فإن جعلت شيئا من هذه الصفات رافعا لشيء من سببه لم يجز أن تصف به الأول ولا تجر به عليه ورفعته فقلت : مررت برجل أبو عشرة أبوه وبرجل أفضل رجل أبوه وبرجل مثلك أخوه وبرجل غيرك صاحبه : وكلّ ما ورد عليك من هذا النحو فقسه عليه .

### الثالث : النعت الموصول المشبه بالمضاف

وإنما أشبه المضاف ؛ لأنه غير مستعمل إلا مع صلته ، وذلك نحو : أفضل منك وأب لك وأخ لك وصاحب لك فجميع هذه لا يحسن أن تفردا من صلاتها لو قلت : مررت برجل أب وبرجل أخ لك وبرجل خير وبرجل شرّ لم يجز حتي تقول : مررت برجل أب لك وبرجل أخ لك وبرجل خير منك فجميع هذه إذا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيء من سببه أجريتها علي الأول فقلت : هذا رجل خير منك وصاحب لك وأب لك ورأيت رجلا خيرا منك وأبا لك ومررت برجل خير منك وأب لك ، فإن علقها بشيء من سببه رفعت وغلبت عليها الاسم فقلت : مررت برجل أب لك أبوه وبرجل صاحب لك أخوه وبرجل خير منه

أبوه ترفع جميع هذا علي الابتداء والخبر والجر لغة وليست بالجيدة وتقول : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشرّ منه إليه وما رأيت آخر أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فإنما جري : (أبغض وأحسن) علي (رجل) في إعرابه.

وإن كان قد وقع بهما الشر والكحل ؛ لأن الصفة في المعني له وليس هنا موصوف غيره ؛ لأنه هو المبغض للشر وهو الحسن بالكحل فلهذا لم يشبهه : مررت برجل خير منه أبوه ؛ لأن أباه غيره وليس له في الخبر الذي في (أبيه) نصيب وقد تخفض العرب هذا الكلام فتقول : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد وما رأيت أبغض إليه الشرّ منه فإذا فعلوا هذا جعلوا الهاء التي كانت في (منه) للمذكر المضمر وكانت للكحل والشرّ وما أشبههما قال الشاعر :

مررت علي وادي السّباع ولا أري

كوادي السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تنية

وأخوف إلا ما وقى الله ساريا (1)

ص: 417

1- علي أن أفعل فيه من قبيل : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. قال سيبويه : إنما أراد أقل به الركب تنية منهم. ولكنه حذف استخفافا ، كما تقول : أنت أفضل ، ولا- تقول من أحد. وتقول : الله أكبر ، ومعناه الله أكبر من كل شيء. انتهى. قال ابن خلف : حذف منهم وبه اختصارا ، لعلم السامع. والهاء في به الأولي ضمير واديا ، والهاء في به التي بعد منهم ضمير وادي السباع. وقال الجاربردي في رسالة ألفها لمسألة الكحل علي عبارة الكافية : ولوقوع التغيير الكثير في العبارة الثالثة من الحذف والتقديم والتأخير ، ربما يتوهم أنها غير جائزة ، فلذلك احتاج إلي إيراد نظير لها جاء في كلام العرب ، وقد أنشده سيبويه ، وهو قوله : مررت علي وادي السباع ... البيت والاستشهاد إنما يحصل من البيتين بقوله : ولا أري كوادي السباع أقل به ركب أتوه تنية في وادي السباع. فأفعل هاهنا وهو أقل ، جري لشيء وهو في المعني لمسبب هو الركب مفضل باعتبار من هو له ، وهو قوله به ، علي نفسه ، باعتبار وادي السباع. انتهى. وقد شرح الشارح المحقق البيتين بما لم يسبق به. وقوله : الواو في ولا أري اعتراضية ، هذا بالنظر إلي ما يأتي بعد البيت الثاني. وجعل العيني جملة : ولا أري حالية. وقوله : وهو بمعني المفعول يعني أن أخوف في البيت مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، أي : أشد مخوفة ، كما أخذ أشهر وأحمد من المبني للمجهول ، أي : أشد مشهورة ومحمودية. وقوله : وهو منصوب علي التمييز من أقل ، هذا هو الظاهر وعليه اقتصر شارح اللباب ، قال : التنية : التوقف والتثبت. وتنية تمييز ، من قوله : أقل ، أي : أقل توقفا. فأقل : أفعال من القلة منصوب لأنه صفة لمفعول أري. وقال الجاربردي : تنية إما مصدر علي أصله ، لأن الإتيان قد يكون تنية ، أي : بتوقف ، وقد يكون بغيره. وإما مصدر في تأويل المشتق ، أي : متوقفين ، فيكون حالا. وأخوف عطف علي أقل أو علي تنية إن جعلت حالا- وإلا- ما وقى الله : استثناء مفرغ ، أي : في كل وقت إلا- وقت وقاية الله الساري. انتهى. ومحصل المعني أن ثبوت الركب في وادي السباع أقل من ثبوته في غيره. والشعر لسحيم بن وثيل ، وهو شاعر عصري الفرزدق ، وقد تقدمت ترجمته في الشاهد الثامن والثلاثين. وادي السباع : اسم موضع بطريق البصرة. قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : وادي السباع جمع سبع ، بالبصرة معروف ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام ، سمي بذلك لأن أسماء بنت عمران بن الحاف بن قضاعة. وقال الكلبي : هي أسماء بنت دريم ، بن القين بن أهود بن بهراء كانت تنزله. ويقال ، لها أم الأسبع ، لأن ولدها أسد ، وكلب ، والذئب ، والذب ، والفهد ، والسرхан. وأقبل وائل بن قاسط ، فلما نظر إليها رآها امرأة ذات جمال ، فطمع فيها ، ففطنت له ، فقالت : لو هممت بي لأتاك

أسبعي! فقال : ما أري حولك أسبعا. فدعت بنيتها فأتوا بالسيوف من كل ناحية. فقال : والله ما هذا إلا وادي السباع : فسمي به. انتهى. انظر  
خزانة الأدب 3 / 207.

قال سيبويه : إنما أراد : أقلّ به الركب تئية منهم ولكنه حذف ذلك استخافا كما تقول : أنت أفضل ولا تقول من أحد وتقول : الله أكبر ومعناه : أكبر من كلّ كبير وكلّ شيء .

وكما تقول : لا مال ولا تقول لك .

واعلم أن ما جري نعتا علي النكرة فإنه منصوب في المعرفة علي الحال ، وذلك قولك : مررت بزيد حسنا أبوه ومررت بعبد الله ملازمك وما كان في النكرة رفعا غير صفة فهو في المعرفة رفع فمن ذلك قوله عز وجل : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) [الجاثية : 21] لأنك تقول : مررت

ص: 418

برجل سواء محياه ومماته وتقول : مررت بعبد الله خير منه أبوه ومن أجري هذا علي الأول في النكرة نصبه هنا علي الحال فقال : مررت بعبد الله خيرا منه أبوه وهي لغة رديئة وقد يكون حالا ما لا يكون صفة ؛ لأن الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوز أن يكون صفة ويجوز أن يكون اسما والصفة ما كانت تفرق بين اسمين والحال ليست تفرق بين اسمين وقد يجوز أن يكون من اسم لا شريك له في لفظه ولكنها تفرق بين صاحب الفعل فاعلا كان أو مفعولا وبين نفسه في وقتهم فمما استعملوه حالا ولم يجز أن يكون صفة.

قولهم : مررت بزيد أسدا شدة ، قال سيويوه : إنما قال النحويون : مررت برجل أسدا شدة وجرأة إنما يريدون : مثل الأسد وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه لم يجعل صفة إنما قاله النحويون تشبيها بقولهم : مررت بزيد أسدا شدة وقد يكون خيرا ما لا يكون صفة واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك : رجل عدل وعلم فإذا فعلوا هذا فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث والمعني إنما هو ذو عدل ، فإن ثني من هذا شيء فإنما يشبه بالصفة إذا كثر الوصف به والنكرة توصف بالجمل وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ؛ لأن كل جملة فهي نكرة لأنها حديث وإنما يحدث بما لا يعرف ليعيده السامع فيقول : مررت برجل أبوه منطلق فرجل صفته مبتدأ وخبره وتقول : مررت برجل قائم أبوه فهذا موصوف بفعل وفاعل ولا يجوز أن تصف المعرفة بالجمل ؛ لأن الجمل نكرات والمعرفة لا توصف إلا بمعرفة فإذا أردت ذلك أتيت (بالذي) فقلت : مررت بزيد الذي أبوه قائم ويعمر والذي قائم أبوه.

وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمرة فإنه لا يوصف به وأقسام الأسماء المعارف خمسة العلم الخاص والمضاف إلي المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار.

فالموصوف منها أربع :

الأول : وهو العلم الخاص : يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلي مثله وبالألف واللام نحو : مررت بزيد أخيك والألف واللام نحو : مررت بزيد الطويل وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام.

وأما المبهمة فنحو : مررت بزيد هذا وبعمره ذاك والمرفوع والمنصوب في أتباع الأول كالمجرور.

الثاني : المضاف إلي المعرفة : يوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمة ، وذلك مررت بصاحبك أخي زيد ومررت بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا.

الثالث : الألف واللام : يوصف بالألف واللام وربما أضيف إلي الألف واللام ؛ لأنه بمنزلة الألف واللام ، وذلك قولك مررت بالجميل النبيل ومررت بالرجل ذي المال.

الرابع : المبهمة : توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعا.

قال سيبويه : وإنما وصفت بالأسماء لأنها والمبهمة كشيء واحد.

والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو يعني أنك إذا قلت : هذا الطويل فإنما تريد : الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك ؛ لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلي كل ما بحضرتك فإذا ألبس علي السامع فلم يدر إلي الرجل تشير أم إلي الرمح وجب أن تقول : بهذا الرجل أو بهذا الرمح فالمبهم يحتاج إلي أن يميز بالأجناس عند الإلباس فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد

وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل إذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبس فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجر إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة وهذا المعنى ذكره النحويون مجملا وقد ذكرته مفصلا واعلم أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفة كما أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد الطويل فالطويل أعم من زيد وحده والأشياء الطوال كثيرة وزيد وحده أخص من الطويل وحده ، فإن قال

قائل : فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلي العموم قيل له : هذا كان يكون واجبا لو ذكر الوصف وحده فقلت : مررت بالطويل لكان لعمرى أعم من زيد ولكنك إذا قلت : بزيد الطويل كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده ومن الطويل وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

واعلم أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة ولم تكن اسما وصفت به مبهما.

ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فتقول : مررت بزيد وعمرو وبكر الطوال تجمع النعت وتفرق المنعوت وتقول : مررت بالزيدين الراكب والجالس والضاحك فتجمع الاسم وتفرق الصفة ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول : مررت بهذين : الراكع والساجد وأنت تريد الوصف ؛ لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا لا يثنى أحدهما ويفرد الآخر بل يجب أن يكون مناسبا له في توحيده وتثنيته وجمعه ليكون مطابقا له لا يفصل أحدهما عن الآخر.



تقول : إن خيرهم كلهم زيد ، وإن لي قبلكم كلكم خمسين درهما ، وإن خيرهما كليهما أخوك لا يكون (كليهما) من نعت (خير) ؛ لأن خيرا واحدا.

وتقول : جاءني خيرهما كليهما راكبا ، وإن خيرهما كليهما نفسه زيد فيكون (نفسه) من نعت (خير) وتقول : جاءني اليوم خيرهما كليهما نفسه وقال الأخفش : أن عبد الله ساج بابه منطلق فجعل (ساج بابه) في موضع نصب علي الحال ؛ لأنه كان صفة للنكرة.

وتقول : مررت بحسن أبوه تريد : رجل حسن أبوه وبأحمر أبوه ولا يجوز : رأيت ساجا بابه تريد : رأيت رجلا ساجا بابه.

وتقول : مررت بأصحاب لك أجمعون اکتعون ؛ لأن في (لك) اسما مضمرا مرفوعا.

ومررت بقوم ذاهبين أجمعون اکتعون ؛ لأن في (ذاهبين) اسما مرفوعا مضمرا وكذلك : مررت بدرهم أجمع اکتع ومررت بدار لك جمعاء كتعاء ومررت بنساء لك جمع كتع ولا يجوز أن تكون هذه الصفة للأول ؛ لأن الأول نكرة وتقول : مررت بالقوم ذاهبين أجمعين اکتعين إذا أكدت القوم ، فإن أجرته علي الاسم المضمرا في (ذاهبين) رفعت فقلت : أجمعون اکتعون.

وتقول : مررت برجل أيما رجل وهذا رجل أيما رجل وهذان رجلان أيما رجلين وهاتان امرأتان أيما امرأتين ومررت بامرأتين أيما امرأتين و (ما) في كل هذا زائدة وأضفت أيا وأية إلي ما بعدها.

وتقول : مررت برجل حسبك من رجل وبامرأة حسبك من امرأة وهذه امرأة حسبك من امرأة وهاتان امرأتان حسبك من امرأتين وتقول : هذا رجل ناهيك من رجل وهذه امرأة ناهيتك من امرأة فتذكر (ناهيا) وتؤنثه ؛ لأنه اسم فاعل ولا تفعل ذلك في (حسبك) ؛ لأنه مصدر وتقول في المعرفة : هذا عبد الله حسبك من رجل وهذا زيد أيما رجل فتتصب (حسبك) وأيما علي الحال.

وهذا زيد ناهيك من رجل وهذه أمة الله أيما جارية.

وتقول : مررت برجلين لا- عطشاني المرأتين فأقول عطشاناها ولا ريانيهما فأقول : رياناهما وتقول : مررت برجال لا عطاش النساء فأقول : عطاشهن ولا روائهن فأقول : رواؤهن وإنما قلت : رواء ؛ لأنه فعال من رويت.

وتقول : هاتان امرأتان عطشيا الزوجين لا- ريباهما وتقول هؤلاء نساء لا عطاش الأزواج فأقول : عطاشهم ولا رواؤهم فإذا جمعت : ريبًا وريان فهو علي فعال.

وتقول : مررت برجل حائض جاريته ومررت بامرأة خصي غلامها ولو قلت : مررت برجل حائض الجارية لقبح لأنك إن أدخلت الألف واللام جعلت التأنيث والتذكير علي الأول فأنت تريد أن تذكر حائضا ؛ لأن قبله رجلا والحائض لا يكون مذكرا أبدا وقال بعضهم : هذا كلام جائز ؛ لأن (حائضا) مذكر في الأصل وقد أجز مررت بامرأة خصي الزوج ؛ لأن خصيا فاعيل مما يكون فيه مفعوله فهذا يكون للمذكر والمؤنث سواء ولا يجوز : مررت برجل عذر الجارية إذا كان الجارية عذرا وكذلك : مررت بامرأة محتلمة الزوج ؛ لأن محتلمما مما لا يكون مؤنثا وكذلك : مررت بامرأة آدر الزوج ولا يجوز : مررت برجل أعفل المرأة ؛ لأن أعفل مما لا يكون في الكلام.

ومن قال : مررت برجل كفاك به رجلا قال للجميع : كفاك بهم وللاثنين : كفاك بهما ؛ لأن اسم الفاعل هو الذي بعد الباء والباء زائدة وفي هذا لغتان : منهم من يجريه مجري المصدر فلا- يؤنثه ولا- يشبهه ولا يجمعه ومنهم من يجمعه فعلا فيقول : مررت برجل هذك من رجل وبامرأة هدتك من امرأة ، وإن أردت الفعل في (حسبك) قلت : مررت برجل حسبك من رجل ، وبرجلين أحسباك من رجلين ، وبرجال أحسبوك وتقول : مررت برجلين ملازماهما رجلا-ن أمس كما تقول : برجلين عبداهما رجلا-ن ومررت برجل ملازمه رجال أمس ؛ لأن ملازمه هذا اسم مبتدأ ؛ لأنه بمنزلة غلام إذا كان لما مضى وقد بينا ذا فيما تقدم فإذا كان اسما صار مبتدأ ولا بد من أن يكون مساويا للخبر في عدته كما تقول : الزيدان قائمان وغلامك منطلقان وتقول : مررت برجل حسبك ومررت بعبد الله حسبك فيكون حالا فإذا قلت : حسبك يلزمك فحسبك مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهذا قول الأخفش وغيره من النحويين.

وقال أبو العباس رحمه الله الخبر محذوف لعلتين : إحداهما : أنك لا تقول (حسبك) إلا بعد شيء قد قاله أو فعله ومعناه يكفيك أي ما فعلت وتقديره : كافيك ؛ لأن حسبك اسم فقد استغنيت عن الخبر بما شاهدت مما فعل قال : وكذلك أخوات حسبك نحو (هدك) والوجه الآخر : في الإقتصار علي حسب بغير خبر إن معني الأمر لما دخلها استغنت عن ذلك كما تستغني أفعال الأمر تقول : حسبك ينم الناس كما تقول : اكف ينم الناس وكذلك (قدك) و (قطك) ؛ لأن معناهما حسبك إلا أن حسبك معربة وهاتان مبيتان علي السكون يعني قد وقط وتقول : حسبك درهمان فأنت تجريه مجري يكفيك درهمان وتقول : إن حسبك درهمان.

قال الأخفش : إذا تكلمت (بحسب) وحدها يعني إذا لم تضيفها جعلتها أمرا وحركت آخرها لسكون السين تقول : رأيت زيدا حسب يا فتى غير ممنون كأنك قلت : حسبي أو حسبك فأضمر هذا فلذلك لم ينون ؛ لأنه أراد الإضافة.

وقال تقول : حسبك وعبد الله درهمان علي معني يكفيك وعبد الله درهمان ، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح وقبحه أنك لا تعطف ظاهرا علي مضمرة مجرور وأنشدوا :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيف مهتد

فمنهم من ينصب (الضحاك) ومنهم من يجز ومنهم من يرفع ، فإن أظهرت قلت : حسب زيد وأخيه درهمان وقبح النصب والرفع لأنك لم تضطر إلي ذلك وتقول مررت برجل في ماء خائضه هو لا يكون إلا هو إذا أدخلت الواو لأنك قد فصلت بينه وبين ماء وتقول : مررت برجل معه صقر صائد وصائد به كما تقول : أتيت علي رجل ومررت به قائما إن حملته علي الرجل جررت ، وإن حملته علي (مررت به) نصبت وتقول : نحن قوم ننطلق عامدون وعامدين إلي بلد كذا وتقول : مررت برجل معه باز قابض علي آخر وبرجل معه جبة لابس غيرها ولا بسا إن حملته علي الإضمام الذي في (معه) وتقول : مررت برجل عنده صقر صائد بباز وصاندا إن حملته علي ما في (عنده) من الإضمام وكأنك قلت : عنده صقر صائد بباز وتقول : هذا رجل عاقل لبيب لم تجعل الآخر حالا وقع فيه الأول ولكنك سويت بينهما في الإجراء علي الاسم والنصب فيه جائز ضعيف.

قال سيوييه : وإنما ضعف ؛ لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان لم يكن واحد منهما قبل صاحبه وقد يجوز في سعة الكلام وتقول مررت برجل معه كيس مختوم عليه الرفع الوجه ؛ لأنه صفة الكيس والنصب جائز علي قوله : فيها رجل قائما وهذا رجل ذاهبا وتقول : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا تريد مقدرا الصيد به غدا ولو لا هذا التقدير ما جاز هذا الكلام وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربتة فهذا بمنزلة معه كيس مختوم عليه ، فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربتها جررت ونصبت علي ما فسر .

وإن شئت وصفت المضمرة في (ضاربها) في النصب والجر فقلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو أو ضاربها هو ، فإن شئت جعلت (هو) منفصلا فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الإضمار فتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها (هو) كأنك قلت : معه ضاربها زيد وتقول : يا ذا الجارية الواطئها أبوه كما تقول يا ذا الجارية الواطئها زيد والمعني : التي وطئها زيد .

وتقول : يا ذا الجارية الواطئها أبوه فجعل بها (الواطئها) صفة (ذا) المنادي .

ولا يجوز أن تقول : يا ذا الجارية الواطئها زيد من قبل أن (الواطئها) من صفة المنادي فإذا لم يكن هو الواطئ ولا أحد من سببه لم يكن صفة له كما لا يجوز : يا عبد الله الواطئ الجارية زيد فلم يجوز هذا كما لم يجوز : مررت بالرجل الحسن زيد وقد يجوز أن تقول : مررت بالرجل الحسن أبوه وتقول : يا ذا الجارية الواطئها هو جعلت (هو) منفصلا كالأجنبي لا يجوز حذفه ، وإن شئت نصبته كما تقول : يا ذا الجارية الواطئها تجريه علي المنادي ، فإن قلت : يا ذا الجارية الواطئها وأنت تريد : الواطئها هو لم يجوز أن تطرح (هو) كما لا يجوز بالجارية الواطئها هو أو أنت حتي تذكرهما ، فإن ذكرتهما جاز وليس هذا كقولك : مررت بالجارية التي وطئها أو التي وطئتها ؛ لأن الفعل يضم فيه وتقع فيه علامة الإضمار وقد فسرت هذا فيما تقدم وإنما يقع في هذا إضمار الاسم رفعا إذا لم يوصف به شيء غير الأول ، وذلك قولك : يا ذا الجارية الواطئها ففي هذا إضمار (هو) وهو اسم المنادي والصفة إنما هي للأول المنادي .

قال سيبويه : ولو جاز هذا لجاز مررت بالرجل الآخذه تريد : أنت ولجاز : مررت بجاريتك راضيا عنها تريد أنت ويقبح أن تقول : ربّ رجل وأخيه منطلقين حتي تقول : وأخ له ، وإذا قيل : والمنطلقين مجروران من قبل أن قوله : وأخيه في موضع نكرة والمعني : وأخ له والدليل علي أنه نكرة دخول (ربّ) عليه ومثل ذلك قول بعض العرب : كلّ شاة وسخلتها .

أي : وسخلة لها ولا يجوز ذلك حتي تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئا بعينه وأنشد سيبويه في نحو ذلك :

وأَيّ فتي هيجاء أنت وجارها

إذا ما رجال بالرجال استقلت

فلو رفع لم يكن فيه معني : أي جارها الذي هو في معني التعجب والمعني : أي فتي هيجاء وأي جار لها أنت قال الأعشي :

وكم دون بيتك من صفصف

ودكدالك رمل وأعقادها

ووضع سقاء وأحقابه

وحلّ حلوس وأغمادها (1)

فجميع هذا حجة لرب رجل وأخيه وهذا المضاف إلي الضمير لا يكون وحده منفردا نكرة ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتي يكون أول ما يشغل به (ربّ) نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلي النكرة وتقول : هذا رجل معه رجل قائمين فهذا ينتصب ؛ لأن الهاء التي في معه معرفة وانتصابه عندي بفعل مضمر ولا يجوز نصبه علي الحال لإختلاف العاملين ؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان وتقول : (فوق الدار رجل وقد جنتك برجل آخر عاقلين مسلمين) فتنصب بفعل آخر مضمر وتقول : (اصنع ما سرّ أخاك وما أحب أبوك الرجلان الصالحان) فترفع علي الابتداء وتنصب علي المدح كقول الخزنق :

لا يبعدن قومي اللذين هم

سمّ العداة وآفة الجزر

التأزّلين بكلّ معترك

والطّيبون معاقد الأزر (2)

ص: 426

1- انظر ديوان الأعشي 2/9 .

2- انظر ديوان الأعشي 2/9 .



وسيوويه يجيز نصب : هذا رجل مع امرأة قائمين علي الحال ويجيز : مررت برجل مع امرأة منطلقين علي الحال أيضا ويحتج بأن الآخر قد دخل مع الأول في التنبيه والإشارة وأنت قد جعلت الآخر في مرورك فكأنك قلت : هذا رجل وامرأة ومررت برجل وامرأة وتجعل ما كان معناهما واحدا علي الحال.

وإذا كان معني ما بينهما يختلف فهو علي (أعني) والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثني صفتهم ولا- حالهما لإختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه.

واعلم أنه لا يجوز أن تجيز وصف المعرفة والنكرة كما لا يجوز وصف المختلفين.

وزعم الخليل : أن الرفعين أو الجرين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع ، وذلك قولك : (هذا رجل وفي الدار آخر كريمين) لأنهما لم يرتقعا من جهة واحدة.

وشبهه بقوله : هذا لابن إنسانين عندنا كراما فقال : الجر هاهنا مختلف ولم يشرك الآخر فيما جر الأول ومثل ذلك : هذا جارية أخوي ابنين لفلان كراما ؛ لأن أخوي ابنين اسم واحد والمضاف إليه الآخر منتهاه ولم يأت بشيء من حروف الإشراف ومثل ذلك : هذا فرس أخوي ابنك العقلاء الحلماء ؛ لأن هذا في المعرفة مثل ذلك في النكرة ولا يجوز إلا النصب علي (أعني) ولا يكون الكرام العقلاء صفة للأخوين والإبنين ولا يجوز أن يجري وصفا لما انجز من وجهين كما لم يجوز فيما اختلف إعرابه.

وقال سيبويه : سألت الخليل عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال : الرفع عليهما صاحبيا أنفسهما والنصب علي (أعنيهما) ولا مدح فيه ؛ لأنه ليس مما يمدح به وقال : تقول : هذا رجل وامرأة منطلقان وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان لأنهما ارتقعا من وجه وهما اسمان بنيا علي مبتدأين وانطلق عبد الله ومضي أخوك الصالحان لأنهما ارتقعا بفعلين معناهما واحد.

والقياس عندي أن يرتقعا علي (هما) ؛ لأن الذي ارتقع به الأول غير الذي ارتقع به الثاني ؛ ولكن إن قدرت في معني التأكيد ورفعت عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفة ولا يجوز : من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أن نصبت لأنك لا تشي إلا علي من أثبتته وعرفته فلذلك لم يجوز المدح في ذا ولا يجوز صفتها لأنك من يعلم ومن لا يعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة.

قال أبو العباس في قولهم : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إلي زيد قد علمنا أن الإختيار : مررت برجل أحسن منه أبوه ومررت برجل خير منه زيد فما باله لم يجوز الرفع في قوله : أحسن في عينه الكحل وأبغض إليه الشر فقال : الجواب في ذلك : أنه إن أراد أن يجعل الكحل الابتداء كان الإختيار.

ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل تقديره : ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد وما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسن منه في عين زيد كل جيد كما تقول : زيد أحسن في الدار منه في الطريق ، وزيد في الدار أحسن منه في الطريق فتقدم في



الدار ؛ لأنه ظرف والتفضيل إنما يقع بأفعل ، فإن أردت أن يكون (أحسن) هو الابتداء فمحال لأنك تضمير قبل الذكر.

لأن الهاء في قولك : (منه) هي الكحل ومنه متصلة (بأفعل) ؛ لأن (أفعل) للتفضيل فيصير التقدير ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فتضمير الكحل قبل أن تذكره ؛ لأن الكحل الآن خبر الابتداء ، وإن قدمت الكحل فقلت علي أن ترفع (أحسن) بالابتداء ما رأيت رجلا- أحسن في عينه الكحل منه في عين (زيد) فهو أردأ ، وذلك ؛ لأنه خبر الابتداء وقد فصلت بين (أحسن) وما يتصل به وليس منهما في شيء فلذلك لم يجز علي هذه الشريطة إلا أن الجملة علي مثل قولك : مررت برجل خير منه أبوه فتقول : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فترفع الكحل (بأحسن) ويقع (منه) بعده فيكون الإضمار بعد الذكر وتقديره : ما رأيت رجلا يحسن الكحل في عينه كحسنة في عين زيد فالمعرفة والنكرة في هذا واحد إذا كان الفعل للثاني ارتفع به معرفة كان أو نكرة ، وإن كان للأول والثاني معرفة بطل ، وإن كان الثاني نكرة انتصب علي التمييز ، وذلك قولك : ما رأيت رجلا أحسن وجها من زيد ولا رأيت رجلا أكرم حسبا منه ؛ لأن أكرم وأحسن للأول ؛ لأن فيه ضميره ، فإن جعلته للثاني رفعته به ورددت إلي الأول شيئا يصله بالثاني كما تقول : رأيت رجلا حسن الوجه ؛ لأن حسن الوجه (لرجل) ، فإن جعلته لغيره قلت : رأيت رجلا حسن الوجه أخوه وحسن الوجه رجل عنده ، فإن قلت : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك رفعت البعض ؛ لأن (أشبه) له وليس لقوم ؛ لأن المعني : ما رأيت قوما أشبه بعضهم ببعض كما ذكر ذلك سيويه في قوله مررت بكل صالحا وبعض قائما أنه محذوف من قولك : بعضهم وكلهم والمعني يدل علي ذلك ألا تري أن تقديره : ما رأيت قوما أشبه بعضهم بعضا كما وقع ذلك في (قومك) وتقول : ما رأيت رجلا أبر أب له بأم من أخيك ؛ لأن الفعل للأب ووضعت الهاء في (له) إلي الرجل فلم يكن في (أم) ضمير ؛ لأن الأب قد ارتفع به ، فإن لم يرد هذا التقدير قلت : ما رأيت رجلا أبر أبا بأم من زيد كما تقول : ما رأيت رجلا أحسن وجها من زيد وكذلك : ما

رأيت رجلا أشبه وجهه له بقفا من زيد ، فإن حذفته له قلت : ما رأيت رجلا أشبه بقفا من زيد ؛ لأن في (أشبهه) ضمير رجل .

وأما قولهم : ما من أيام أحب إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولكنه لما قال : في الأول (إلي الله) لم يحتج إلي أن يذكر (إليه) ؛ لأن الرد إلي واحد وليس كقولك : زيد أحب إلي عمرو منه إلي خالد لأنك رددت إلي اثنين فلا تحتاج إلي أن تقول : زيد عندي أحسن من عمرو عندي ؛ لأن الخبر يرجع إلي واحد فأما قولهم : ما من أيام أحب إلي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة فإنما هو بمنزلة : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقوله : فيها بمنزلة قوله : في عينه وإنما أضمرت الهاء في (فيها) وفي عينه لأنك ذكرت الأيام وذكر رجلا .

وكذلك قلت : (الله عز وجل ؛ ما رأيت أياما أحب إليه فيها الصوم) لأضمرته في (إليه) ومنه للصوم كما كان للكحل ، وأما قوله : إلي الله فتبيين لأحب وأحسن لا يحتاج إلي ذلك ألا تري أنك تقول : زيد أحسن من عمرو فلا تحتاج إلي شيء وتقول : زيد أحب إلي عمرو منك فقولك : إلي عمرو كقولك إلي الله في المسألة الأولى ولو قلت : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل عند عمرو منه في عين أخيك كان بمنزلة ذلك ؛ لأن قولك عند عمرو قد صار مختصرا كقولك إلي الله في تلك المسألة ، وأما قولهم : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر من زيد وما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد فإنما هو مختصر من الأول والمعني : إنما هو الأول لا أنك فضلت الكحل علي زيد ولكنك أخبرت أن الكحل في عين زيد أحسن منه في غيرها كما أردت في الأول ولكنك حذفته لقلّة التباسه وليست (من) هاهنا بمنزلتها في قولك : ما رأيت رجلا أحسن من زيد لأنك هنا تخبر أنك لم تر من يتقدم زيدا وأنت في الأول تخبر أنك لم تر من يعمل الكحل في عينه عمله في عين زيد فتقديره : ما رأيت رجلا أحسن كحلا في عين من زيد لما أضمرت رجلا في (أحسن) نصبت كحلا علي التمييز ليصح معني الاختصار .

### الثالث من التوابع : وهو عطف البيان

اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما وهو مبين لما تجرته عليه كما بينان وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت ؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا ، وسموه عطف البيان ؛ لأنه للبيان جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو : رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا.

والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للإسم الأول والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيدا فتنصب وتنون ؛ لأنه غير منادي ، فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيد وقد بينت هذا الباب في النداء ومسائله وستزداد بيانا في باب البدل إن شاء الله.

### الرابع من التوابع وهو عطف البدل

#### إشارة

البدل علي أربعة أقسام إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه أو يكون المعني مشتملا عليه أو غلطا وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خال من الأول وكان الأصل أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس.

الأول ما ابتدئته من الأول وهو هو : وذلك نحو قولك : مررت بعبد الله زيد ومررت برجل عبد الله وكان أصل الكلام : مررت بعبد الله ومررت بزید أو تقول : مررت بعبد الله وزيد ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول فلذلك استعمل البدل فرارا من اللبس وطلبنا للإختصار والإيجاز ويجوز إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمظهر من المضمر البدل في جميع ذلك سواء.

فأما إبدال المعرفة من النكرة فنحو : قول الله : (صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (52) صِرَاطِ اللَّهِ) [الشوري] فهذا إبدال معرفة من نكرة فتقول علي هذا : مررت برجل عبد الله ، وأما إبدال النكرة من المعرفة .

فنحو قولك : مررت بزيد رجل صالح كما قال الله عز وجل : (بِالنَّاصِيَةِ (15) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [العلق] فهذا إبدال نكرة من معرفة ، وأما إبدال الظاهر من المضمّر فنحو قولك : مررت به زيد وبهما أخويك ورأيت الذي قام زيد تبدل زيدا من الضمير الذي في (قام) ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه والأب غير زيد لأنك لا تبينه لغيره .

الثاني ما أبدل من الأول وهو بعضه : وذلك نحو قولك : ضربت زيدا رأسه وأتيت قومك بعضهم ورأيت قومك أكثرهم ولقيت قومك ثلاثتهم ورأيت بني عمك ناسا منهم وضربت وجوهها أولها .

قال سيبويه : فهذا يجيء علي وجهين : علي أنه أراد أكثر قومك وثلثي قومك وضربت وجوه أولها ولكنه ثني الاسم تأكيدا .

والوجه الآخر : أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو أن يبين ما الذي رأي منهم .

فيقول : ثلاثتهم أو ناسا منهم ومن هذا قوله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران : 97] والمستطيعون بعض الناس .

الثالث ما كان من سبب الأول : وهو مشتمل عليه نحو : سلب زيد ثوبه وسرق زيد ماله ؛ لأن المعني : سلب ثوب زيد وسرق مال زيد ومن ذلك قول الله عز وجل : (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [البقرة : 217] ؛ لأن المسألة في المعني عن القتال في الشهر الحرام ومثله : (قَتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (4) النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) [البروج] وقال الأعشي :

لقد كان في حول ثواء ثويته

تفضي لبانات ويسأم سائم

وقال آخر :

وذكرت تقتد برد مائها

وعتك البول علي أنسائها

ص: 433

الرابع وهو بدل الغلط والنسيان : وهو البديل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر ، وذلك نحو قولهم : مررت برجل حمار كأنه أراد أن يقول : مررت بحمار فغلط فقال : برجل أو بشيء.

واعلم أن الفعل قد يبديل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البديل والعطف والبديل نحو قول الشاعر :

إنّ علي الله أن تبايعا

تؤخذ كرها أو تجيء طائعا (1)

وإنما يبديل الفعل من الفعل إذا كان ضربا منه نحو هذا البيت.

ص: 434

1- علي أن الفعل قد يبديل من الفعل ، إذا كان الثاني راجح البيان علي الأول كما في البيت. فتؤخذ بدل من تبايع ، وتجيء : معطوف علي تؤخذ. وهذا البديل أبين من المبدل منه ، والبديل في الحقيقة ، إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه ، إذ لا تكون المبايعه إلا علي أحد الوجهين من إكراه أو طاعة. وهو كقولهم : الرمان حلو حامض ، وإن كان يقال باعتبار اللفظ إن تجيء معطوف علي تؤخذ ، كما يقال في مثل ذلك من الخبر والحال. والآية قبل البيت من بدل الكل ، قال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام. والظاهر أن بدل الفعل من الفعل عند الشارح المحقق إنما يكون في بدل الكل ، وهو مذهب السيرافي ، قال : لا يبديل الفعل إلا من شيء هو في معناه لأنه لا يتبعض ولا يكون فيه اشتمال ، فتؤخذ كرها أو تجيء طائعا هو معني المبايعه ، لأنها تقع علي أحدهما. وقد يظهر من كلام سيوييه في باب ما يرتفع بين الجزمين. وقد جوز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل ، منهم الشاطبي في شرح الألفية قال : يتصور في بدل الفعل من الفعل ، ما تصور في بدل الاسم من الاسم فقد يكون فيه بدل الكل من الكل ، ومنه قوله : الطويل متي تأتتا تلمم بنا في ديارنا وقد يكون فيه بدل البعض كقولك : إن تصل تسجد لله يرحمك. وبديل الاشتمال أيضا ، ومنه قوله : إنّ علي الله أن تبايعا ... البيت لأن الأخذ كرها ، والمجيء طوعا من صفات المبايعه. وظاهر كلام سيوييه يقتضي أنه أنشده شاهدا علي بدل الاشتمال. انظر خزانه الأدب 2 / 179.

ونحو قولك : إن تأتي تمشي أمشي معك ؛ لأن المشي ضرب من الإتيان ولا يجوز أن تقول : أن تأتي تأكل آكل معك ؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء.

ص: 435

تقول : بعت متاعك أسفله قبل أعلاه واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها ودفعت الناس بعضهم ببعض وضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا وتقول : مررت بمتاعك بعضه مرفوعا وبعضه مطروحا كأنك قلت مررت ببعض متاعك مرفوعا وبعض مطروحا لأنك مررت به في هذه الحال ، وإذا كان صفة للفعل لم يجز الرفع وتقول : بعت طعامك بعضه مكيلا- وبعضه موزونا إذا أردت أن الكيل والوزن وقعا في حال البيع ، فإن رفعت فإلي هذا المعني ولم يكن متعلقا بالبيع فقلت : بعت طعامك بعضه مكيل وبعضه موزون أي بعته وهو موجود كذا فيكون الوزن والكيل قد لحقاه قبل البيع وليسا بصفة للبيع وتفهم هذا بأن الرجل إذا قال : بعتك هذا الطعام مكيلا وهذا الثوب مقصورا فعليه أن يسلمه إليه مكيلا ومقصورا ، وإذا قال : بعتك وهو مكيل فإنما باعه شيئا موصوفا بالكيل ولم يتضمنه البيع تقول : خوفت الناس ضعيفهم وقويهم كأنك قلت : خوفت ضعيف الناس قويهم وكان تقدير الكلام قبل أن ينقل فعل إلي (فعلت) خافه الناس ضعيفهم قويهم فلما قلت : خوِّفت صار الفاعل مفعولا وقد بينت هذا فيما تقدم ومثل ذلك ألزمت الناس بعضهم بعضا كان الأصل : لزم الناس بعضهم بعضا فلما قلت ألزمت صار الفاعل مفعولا وصار الفعل يتعدي إلي مفعولين وتقول : دفعت الناس بعضهم ببعض علي قولك : دفع الناس بعضهم بعضا فإذا قلت : دفع صار ما كان يتعدي لا يتعدي إلا بحرف جر فتقول : دفع الناس بعضهم ببعض وتقول : فضلت متاعك أسفله علي أعلاه كأنه في التمثيل :فضل متاعك أسفله علي أعلاه فلما قلت : فضّلت صار الفاعل مفعولا ومثله : صككت الحجرين أحدهما بالآخر كان التقدير : اصطك الحجران أحدهما بالآخر فلما قلت : صككت صار الفاعل مفعولا ومثل ذلك : ولو لا دفاع الله الناس بعضهم ببعض والمعني : لو لا أن دفع الناس بعضهم ببعض ولو قلت : دفع الناس بعضهم بعضا لم يحتج إلي الباء ؛ لأنه فعل يتعدي إلي مفعول قلت دفع الله الناس واستتر في الفعل عمله في الفاعل ولم يجز أن يتعدي إلي مفعول ثان إلا بحرف جرّ فعلي هذا جاءت الآية ولذلك دخلت الباء وتقول : عجبت من دفع الناس

بعضهم بعضا إذا جعلت الناس فاعلين كأنك قلت عجبت من أن دفع الناس بعضهم بعضا ، فإن جعلت الناس مفعولين قلت : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض ؛ لأن المعني : عجبت من أن دفع الناس بعضهم ببعض وتقول : سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض جري علي قولك : وقعت أنيابه بعضها فوق بعض فأنيابه هنا فاعلة وتقول : عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض جرا فأنيابه هنا مفعولة قامت مقام الفاعل ولو قلت : أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض لقلت : عجبت من إيقاعي أنيابه بعضها فوق بعض فنصبت أنيابه وتقول : رأيت متاعك بعضه فوق بعض إذا جعلت (فوق) في موضع الاسم المبني علي المبتدأ وجعلت المبتدأ بعضه كأنك قلت : رأيت متاعك بعضه أجود من بعض ، فإن جعلت (فوق) وأجودها حالا نصبت (بعضه) ، وإن شئت قلت : رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض فتنصب (أحسن) علي أنه مفعول ثان وبعضه منصوب بأنه بدل من متاعك.

قال سيبويه : والرفع في هذا أعرف والنصب عربي جيد فما جاء في الرفع : (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَي اللَّهِ وُجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةً) [الزمر : 60].

ومما جاء في النصب : (خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها) قال : حدثنا يونس أن العرب تشد هذا البيت لعبد بن الطبيب :

فما كان قيس هللكه هلك واحد

ولكنه بنيان قوم تهدّما (1)

ص: 437

1- قال السيرافي : النصب في هذه الأبيات علي البدل جيد ، ولو رفع علي الابتداء لكان أكثر وأعرف ، فيقول : هللكه هلك واحد ، وما ألفيتي حلمي مضاع ، وتكون الجملة في موضع الحال ، وتؤخذ كرها ، أو تجيء طائعا علي معني أنت تؤخذ كرها ؛ فيكون أنت تؤخذ في موضع الحال. انتهى. وهذا كقوله : الطويل متي تأته تعشو إلي ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد رفع تعشو بين المجزومين ، أعني الشرط والجزاء لأنه قصد به الحال ، أي : متي تأته عاشيا ، أي : ناظرا إلي ضوء ناره. وكذلك كل ما وقع بين مجزومين. وعليه قراءة : يرثني ويرث من آل يعقوب بالرفع ، لم يجعله جوابا ، وإنما جعله وصفا ، أي : وارثا من يعقوب. فتدبره فإنه كثير. كذا في أبيات المعاني لابن السيد. وقوله : كرها مفعول مطلق ، أي : تؤخذ أخذا كرها. ويجوز أن يكون حالا بتأويله باسم الفاعل. وهو المناسب لقوله : طائعا ، فإنه حال. وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي ، ومع شهرته لا يعلم قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. والله أعلم. وأنشد بعده ، الشاهد الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة وهو من أبيات س : الطويل وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشلت علي أنه يروي رجل بالجر علي أنه بدل مع أخري مفصل من رجلين. ويروي بالرفع علي أنه بدل مقطوع. أنشده سيبويه في باب مجري النعت علي المنعوت والبدل علي المبدل منه ، قال : ومثل ما يجيء في هذا الباب علي الابتداء وعلي الصفة والبدل ، قوله جل وعز : "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِنِ الثَّمَرَاتِ فَتَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرِي كَافِرَةٌ". ومن الناس من يجز ، والجر علي وجهين : علي الصفة وعلي البدل. انظر خزنة الأدب 2 / 181.



وقال رجل من خثعم أو بجيلة :

ذريني إنَّ أمرك لن يطاعا

وما ألفتيني حلمي مضاعا (1)

وتقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض كما قلت : رأيت متاعك بعضه فوق بعض وأنت تريد رؤية العين وتتصب (فوق) بأنه وقع موقع الحال فالتأويل : جعلت ورأيت متاعك

ص: 438

---

1- علي أن قوله حلمي بدل اشتمال من الياء في : ألفتيني. قال ابن جني في إعراب الحماسة : إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال ، نحو قولك : عجبت منك عقلك ، وضربتك رأسك. ومن أبيات الكتاب : ذريني إنَّ أمرك لن يطاعا ... البيت فحلمي : بدل من ني. ولو قلت : قمت زيد ، أو مررت بي جعفر ، أو كلمتك أبو عبد الله علي البدل لم يجز ، من حيث كان ضمير المتكلم والمخاطب غاية في الاختصاص ، فبطل البدل ، لأن فيه ضربا من البيان ، وقد استغني المضممر بتعرفه. انتهى. وكذلك الفراء في تفسيره عند قوله تعالى : "مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ". الحلم : منصوب بالإلقاء علي التكرير ، يعني البدل ، ولو رفعه كان صوابا. وأورده أيضا عند قوله تعالى : "وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَي اللَّهِ وُجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ". انظر خزانة الأدب 2 / 175.

بعضه مستقرا فوق بعض أو راكبا فوق بعض أو مطروحا فوق بعض أو ما أشبه هذا المعني (ف فوق) ظرف نصبه الحال وقام مقام الحال كما يقوم مقام الخبر في قولك : زيد فوق الحائط إذا قلت : رأيت زيدا في الدار فقولك (في الدار) يجوز أن يكون ظرفا لرأيت ويجوز أن يكون ظرفا لزيد كما تقول : رميت من الأرض زيدا علي الحائط فقولك : علي الحائط ظرف يعمل فيه استقرار زيد كأنك قلت : رميت من الأرض زيدا مستقرا علي الحائط ونحو هذا ما جاء في الخبر كتب عمر إلي أبي عبيدة بالشام : الغوث الغوث وأبو عبيدة وعمر رحمه الله كتب إليه من الحجاز فالكتاب لم يكن بالشام ولك أن تعدي (جعلت) إلي مفعولين فتقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض فتجعل (فوق بعض) مفعولا ثانيا كما يكون في (ظننت) متاعك بعضه فوق بعض (فجعلت) هذه إذا كانت بمعنى (علمت) تعدت إلي واحد مثل رأيت إذا كانت من رؤية العين ، وإذا كانت جعلت ليست بمعنى علمت وإنما تكلم بها عن توهم أو رأي أو قول كقول القائل : جعلت حسني قبيحا وجعلت البصرة بغداد وجعلت الحلال حراما فإذا لم ترد فجعلت العلاج والعمل في التعدي بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب ولم ترد رؤية العين ولك أن تعدي (جعلت) إلي مفعولين علي ضرب آخر علي أن تجعل المفعول الأول فاعلا في الثاني كما تقول : أضربت زيدا عمرا تريد أنك جعلت زيدا يضرب عمرا فيكون حينئذ قولك : فوق بعض مفعول وموضعه نصب تعدي إليه الفعل بحرف جرّ لأنك إذا قلت : مررت بزید فموضع هذا نصب وهذا نحو : صكّ الحجران أحدهما بالآخر فإذا جعلت أنت أحدهما يفعل بالآخر قلت : صككت الحجرين أحدهما بالآخر ولم يكن بد من الباء ؛ لأن الفعل متعدّ إلي مفعول واحد فلما جعلت المفعول في المعني فاعلا احتجت إلي مفعول فلم يتصل الكلام إلا بحرف جرّ وقد بينت ذا فيما تقدم وأوضحته فهذه ثلاثة أوجه في نصب (جعلت) متاعك بعضه علي بعض وهي النصب علي الحال والنصب علي أنه مفعول ثان والنصب علي أنه مفعول مفعول فافهمه فإنه مشكل في كتبهم ويجوز الرفع فتقول : جعلت متاعك بعضه علي بعض وتقول : أبكيت قومك بعضهم علي بعض فهذا كان أصله بكى قومك بعضهم علي بعض فلما نقلته إلي (أبكيت) جعلت الفاعل مفعولا وهو في المعني فاعل

إلا- أنك أنت جعلته فاعلا وقولك : علي بعض لا يجوز أن يقع موقع الحال لأنك لا تريد أن بعضهم مستقر علي بعض ولا مطروح علي بعض كما كان ذلك في المتاع.

قال سيبويه : لم ترد أن تقول : بعضهم علي بعض في عون ولا أن أجسادهم بعضا علي بعض وقولك : بعضهم في جميع هذه المسائل منصوب علي البدل ، فإن قلت : حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض كان الرفع حسنا ؛ لأن الآخر هو الأول ، وإن شئت نصبت علي الحال يعني (أفضل) فقلت : حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض كأنك قلت : حزنت بعض قومك فاضلين بعضهم.

قال سيبويه : إلا أن الأعراف والأكثر إذا كان الآخر هو الأول أن يبتدأ والنصب عربي جيد وتقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ومطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل وجميع هذا لك فيه البدل ولك أن يكون تأكيدا كأجمعين لأنك إذا قلت : ضرب زيد الظهر والبطن فالظهر والبطن هما جماعة زيد ، وإذا قلت : (مطرنا) فإنما تعني : مطرت بلادنا والبلاد يجمعها السهل والجبل.

قال سيبويه : وإن شئت نصبت فقلت ضرب زيد الظهر والبطن ومطرنا السهل والجبل وضرب زيد ظهره وبطنه والمعني : حرف الجر.

وهو (في) ولكنهم حذفوه قال : وأجازوا هذا كما أجازوا دخلت البيت وإنما معناه : دخلت في البيت والعامل فيه الفعل وليس انتصابه هنا انتصاب الظروف قال : ولم يجيزوا حذف حرف الجر في غير السهل والجبل والمظهر والبطن نظير هذا في حذف حرف الجر نبئت زيدا تريد : عن زيد وزعم الخليل : أنهم يقولون مطرنا الزرع والضرع ، وإن شئت رفعت علي البدل علي أن تصيره بمنزلة أجمعين توكيدا.

قال سيبويه : إن قلت : ضرب زيد اليد والرجل جاز أن يكون بدلا وأن يكون توكيدا ، وإن نصبته لم يحسن والبدل كما قال جائر حسن والتوكيد عندي يقبح إذا لم يكن الاسم المؤكد هو المؤكد واليد والرجل ليستا جماعة زيد وهو في السهل والجبل عندي يحسن ؛ لأن السهل

والجبل هما جماعة البلاد وكذلك البطن والظهر إنما يراد بهما جماعة الشخص ، فإن أراد باليد والرجل أنه قد : ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين في ذلك جاز.

قال : وقد سمعناهم يقولون : ضربتهم ظهرا وبطنا وتقول : ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم علي البدل والتأكيد جميعا ، فإن قلت : أو كبيرهم لم يجز إلا البدل وتقول : زيد ضربته أخاك فتبدل (أخاك) من الهاء ؛ لأن الكلام الأول قد تم وقد خبرتك : أن البدل إنما هو اختصار خبرين ، فإن قلت : زيد ضربت أخاك إياه لم يجز ؛ لأن الكلام الأول ما تم ، فإن قلت : مررت برجل قائم رجل أبوه فجعلت أباه بدلا من رجل لم يجز ؛ لأنه لا يصلح أن تقول : مررت برجل قائم أبوه وتسكت ولا يتم بذلك الكلام ، فإن قلت : مررت برجل قائم زيد أبوه فقد أجازته الأخفش علي الصفة وقال : لأن قولك أبوه من صفة زيد فصار كأنه بعض اسمه ولو كان بدلا من زيد لم يكن كلاما ونظير هذا : مررت برجل قائم رجل يحبه وبرجل قائم زيد الضاربه.

ص: 441

إشارة

حروف العطف عشرة أحرف يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها : الأول الواو : ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل علي أيهما كان أولاً نحو قولك : جاء زيد وعمرو ولقيت بكرا وخالدا ومررت بالكوفة والبصرة فجائز أن تكون البصرة أولاً وجائز أن تكون الكوفة أولاً قال الله عز وجل : (وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) [آل عمران : 43] والركوع قبل السجود.

الثاني (الفاء) : وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وإن الأمر بينهما قريب نحو قولك : رأيت زيدا فعمرا ودخلت مكة فالمدينة وجاءني زيد فعمرو ومررت بزيد فعمرو فهي تجيء لتقدم الأول واتصال الثاني فيه.

الثالث (ثم) : وثم مثل الفاء إلا أنها أشد تراخيا وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة تقول ضربت زيدا ثم عمرا وجاءني زيد ثم عمرو ومررت بزيد ثم عمرو.

الرابع (أو) : ولها ثلاثة مواضع تكون لأحد الشئيين بغير تعيينه عند شك المتكلم أو قصده أحدهما أو إباحة ، وذلك قولك : أتيت زيدا أو عمرا وجاءني رجل أو امرأة هذا إذا شك فأما إذا قصد بقوله أحدهما فنحو : كل السمك أو اشرب اللبن أي لا تجمعهما ولكن اختر أيهما شئت وكقولك : أعطني دينارا أو اكسني ثوبا والموضع الثالث الإباحة ، وذلك قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين وأنت المسجد أو السوق أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس وعلي هذا قول الله عز وجل : (وَلَا تُطْعَمُنَّهُمْ أَثِمًا أَوْ كُفُورًا) [الإنسان : 24].

الخامس (إما) : وإما في الشك والخبر بمنزلة (أو) وبينهما فصل ، وذلك أنك إذا قلت : جاءني زيد أو عمرو وقع الخبر في (زيد) يقينا حتي ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرو شك و (إما) تبتديء به شاكا ، وذلك قولك : جاءني إما زيد وإما عمرو أي أحدهما وكذلك وقوعها للتخيير تقول : اضرب إما عبد الله وإما خالدا فالأمر لم يشك ولكنه خير المأمور كما كان ذلك

في (أو) ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) [الإنسان : 3] وكقوله عز وجل : (فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) [محمد : 4].

السادس (لا-) : وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، وذلك قولك : ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد لا عمرو.

السابع (بل) : ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني نحو قولك : ضربت زيدا بل عمرا وجاءني عبد الله بل أخوه وما جاءني رجل بل امرأة.

الثامن (لكن) : وهي للإستدراك بعد النفي ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلي قصة (تامة) فأما مجيئها للإستدراك بعد النفي فنحو قولك : ما جاءني زيد لكن عمرو وما رأيت رجلا لكن امرأة ومررت بزيد لكن عمرو لم يجز.

التاسع (أم) : وهي تقع في الاستفهام في موضعين : فأحدهما أن تقع عذيلة الألف علي معني (أي) ، وذلك نحو قولك : أزيد في الدار أم عمرو وكقولك : أعطيت زيدا أم أحرمته فليس جواب هذا لا ولا (نعم) كما أنه إذا قال : أيهما لقيت أو أي الأمرين فعلت لم يكن جواب هذا لا ولا (نعم) ؛ لأن المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع لا يدري أيهما هو فالجواب أن يقول : زيد أو عمرو ، فإن كان الأمر علي غير دعواه فالجواب : أن تقول : لم ألق واحدا منهما أو كليهما فمن ذلك قول الله عز وجل : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) [النازعات : 27] ومثل ذلك : (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ) [الدخان : 37] فخرج هذا من الله مخرج التوقيف والتوبيخ ومخرجه من الناس يكون استفهاما ويكون توبيخا ويدخل في هذا الباب التسوية ؛ لأن كل استفهام فهو تسوية ، وذلك نحو قولك : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو وسواء عليّ أذهبت أم جئت فقولك : سواء عليّ تخبر أن الأمرين عندك واحد وإنما استوت التسوية والاستفهام لأنك إذا قلت مستفهما : أزيد عندك أم عمرو؟ فهما في جهلك لهما مستويان لا تدري أن زيدا في الدار كما لا تدري أن عمرا فيها ، وإذا قلت : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو فقد استويا عند السامع كما استوي الأولان عند المستفهم وأي داخله في كل موضع تدخل فيه أم مع الألف تقول : قد عملت أيهما في الدار تريد إذا أم ذا قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ آيَّهَا

أزكي طعاماً] [الكهف : 19] وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) [الكهف : 12] فأبي تنتظم معني الألف مع أم جميعا ، وأما الموضوع الثاني من موضعي (أم) ، فإن تكون منقطعة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما ، وذلك نحو قولك فيما كان خبرا : إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى ، وذلك أنك نظرت إلي شخص فتوهمته زيدا فقلت علي ما سبق إليك ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت : أم عمرو مستفهما وإنما هو إضراب علي معني (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ثم تذكر فتقول : بل عمرا مستدركا مثبتا للثاني تاركا للأول فهي تخرج من الغلط إلي استثبات ومن نسيان إلي ذكر و (أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله ومن ذلك : هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائما أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد وجعل السؤال عن عمرو فهذا مجري هذا وليس علي منهاج.

قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؛ لأن (أم) عديلة الألف ولا تقع (هل) موقع الألف مع (أم) وقد تدخل (أم) علي (هل).

قال الشاعر :

أم هل كبير بكى ... (1)

(1) علي أنه يجوز أن تأتي هل بعد أم. وليس فيه جمع استفهامين ، فإن أم عند الشارح ، كما تقدم في حروف العطف مجردة عن الإستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام ، حرفا كانت أم اسما.

وأم المنقطعة عن الشارح حرف استئناف بمعني بل فقط ، أو مع الهمزة بحسب المعني ، وذلك فيما إذا لم يوجد بعدها أداة استئناف. وليست عاطفة عنده ، وفاقا للمغاربة.

قال المرادي في الجني الداني : إن قلت : أم المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلت : المغاربة يقولون : إنها ليست بعاطفة ، لا في مفرد ، ولا في جملة.

وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد ، كقول العرب : إنها لإبل أم شاء. قال : فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها علي ما قبلها ، كما يكون ما بعد بل فإنها بمعناها. انتهى.

قال ابن هشام في المغني : لا تدخل أم المنقطعة علي مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في : إنها لإبل أم شاء. وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا حاجة لتقدير مبتدأ.

وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها بيل دون همزة. واستدل بقول بعضهم : إن هناك لإبلا أم شاء بالنصب. فإن صحت روايته فالأولي أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أري شاء. انتهى.

وممن ذهب إلي أن أم عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في نحو : أم هل ، وفي : أم كيف. فتارة ادعي تجريد أم عن الإستفهام ، وتارة ادعي التجريد عن هل.

قال في فصل حرفي الإستفهام : من المحال اجتماع حرفين بمعني واحد. فإن قيل : فقد تدخل علي هل أم ، وهي استفهام ، نحو : أم هل

كبير بكي ... البيت؟ فالجواب أن أم فيها معنيان : أحدهما : الاستفهام.

والآخر : العطف ، فلما احتيج إلي معني العطف فيها مع هل خلع منها دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعني بل للترك ، ولذلك قال سيبويه : إن أم تجيء بمعني لا بل ، للتحويل من شيء إلي شيء. وليس كذلك الهمزة ، لأنها ليس فيها إلا دلالة واحدة. انتهى كلامه.

وقوله : من المحال اجتماع حرفين بمعني واحد هو في هذا تابع لابن جني ، وقد ذكرنا في الشاهد السادس بعد التسعمائة : أنه لا مانع من اجتماعهما للتأكيد ، كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء

والعطف هنا علي قوله من عطف الجمل ، وليس لها تشريك في غير الوجود.

وقال ابن يعيش أيضا في فصل الحكاية : وأما ما حكاه أبو علي من قولهم : ضرب من منا ، فهي حكاية نادرة.

ووجهها أنها جردت من الدلالة علي استفهام حتي صارت اسما كسائر الأسماء ، يجوز إعرابها وتثنيها وجمعها ، كما جردوا أيا من الاستفهام حيث وصفوا بها ، فقالوا : مررت برجل أي رجل. وقد فعلوا ذلك في مواضع. انظر خزانة الأدب 4 / 180.

ص: 444



العاشر (حتي) : تقول ضربت القوم حتّي زيدا وقد ذكرتها كيف تكون عاطفة فيما تقدم حين ذكرناها مع حروف الخفض وأفردنا لها بابا واعلم أن قوما يدخلون ليس في حروف العطف ويجعلونها كلا وهذا شاذ في كلامهم وقد حكى سيبويه أن قوما يجعلونها (كما) فيقولون : ليس الطيب إلا المسك.

واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها علي بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق.

وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد الواو نسق (ولا) تأكيد للنفي وكذلك قولك :والله لا فعلت ثم والله لا فعلت ثم نسق الواو قسم وحروف العطف لا- يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه والأشياء التي يعترض بها : الأيمان والشكوك والشروط.

وقد يجوز ذلك في (ثم أو ولا) لأنها تنفصل وتقوم بأنفسها وقد يجوز الوقوف عليها فتقول : قام زيد ثم والله عمرو وثم أظن عمرو و (لا) التي للعطف يصح أن تلي الماضي ؛ لأنه قد غلب عليه الدعاء وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمنزلة (لم) ، وذلك قولك : زيد قام لا قعد فيلتبس بالدعاء ، فإن لم يلتبس جاز عندي وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير خير كما جاءت (لم) ، وذلك قوله تعالى : (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) [القيامة : 31] وتقول : لم يقم زيد ولم يقعد ولا يجوز : ولا يقعد إلا أن ترفعه وكذلك : لن يقوم زيد ولا يقعد بواو وغير واو.

ص: 446

إشارة

الأشياء التي يقال أن لها موضعا غير لفظها علي ضربين : أحدهما اسم مفرد مبني والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم فيقال : إن الموضع للجميع ، فإن كان الاسم معربا مفردا فلا يجوز أن يكون له موضع لأننا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب.

الضرب الأول : وهو الاسم المضممر والمبني

، وذلك نحو : هذا تقول : إن هذا أخوك فموضع (هذا) نصب لأنك لو جعلت موضع هذا اسما معربا قلت : إن زيدا أخوك فمن أجل هذا جاز أن تقول : إن هذا وزيدا قائمان ولهذا جاز أن تقول : يا زيد العاقل فتنصب علي الموضع وإنما جاز الرفع علي اللفظ ؛ لأنه مبني يشبه المعرب لا طرده في الرفع وقد بينت هذا في باب النداء وليس في قولك (هذا) حركة تشبه الإعراب فإذا قلت : يا زيد وعمرو فحكم الثاني حكم الأول ؛ لأنه منادي فهو مضموم وقد قالوا علي ذلك : يا زيد والحارث كما دخلت الألف واللام و (يا) لا تدخل عليهما ومن قال : إن موضع الاسم الذي عملت فيه (إن) رفع فقد غلط من قبل أن المعرب لا موضع له ومن أجل أنه يلزمه أن يكون لهذا موضعان في قولك : إن هذا وزيدا أخوك ؛ لأن موضع زيد عنده إذا قال : إن زيدا رفع فيلزمه أن يكون موضع (هذا) نصبا ورفعا.

الضرب الثاني : ينقسم أربعة أقسام

إشارة

جملة قد عمل بعضها في بعض أو اسم عمل فيه حرف أو اسم بني مع غيره بناء أو اسم موصول لا يتم إلا بصلته.

[القسم الأول : جملة قد عمل بعضها في بعض

اعلم أن الجمل علي ضربين ضرب لا موضع له وضرب له موضع.

فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها فلا موضع لها نحو قولك : مبتدئا : زيد في الدار وعمرو عندك فهذه لا موضع لها.

الضرب الثاني : الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك : زيد أبوه قائم فأبوه قائم جملة موضعها رفع لأنك لو جعلت موضعها اسما مفردا نحو : منطلق لصلح وكنت تقول : زيد منطلق فتقول علي هذا هند منطلقة وأبوها قائم فيكون موضع أبوها (قائم) رفعا لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة (قائمة) لكان رفعا ، فإن قلت : هند أبوها قائم ومنطلقة جاز والأحسن عندي أن تقدم (منطلقة) ؛ لأن الأصل للمفرد والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع علي الأصل إلا في ضرورة شعرهم وكذلك : مررت بامرأة أبوها شريف وكريمة حقه أن يقول : بامرأة كريمة وأبوها شريف ؛ لأن الأصل للمفرد ، وإن وصفه مثله مفردا وتقديم الجملة في الصفة عندي علي المفرد أقبح منه في الخبر إذا قلت : هند أبوها كريم وشريفة ؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها وليس الخبر من المبتدأ بهذه المنزلة فإذا قلت : زيد أبوه قائم وكريم لزيد لم يحسن ؛ لأنه ملبس يصلح أن يكون لزيد وللأب والأولي أن يكون معطوفا علي (قائم) لما خبرتك ، فإن لم يلبس صلح وكذلك حق حروف العطف أن تعطف علي ما قرب منها أولي.

### القسم الثاني : اسم عمل فيه حرف

هذا القسم علي ضربين :

ضرب يكون العامل فيه حرفا زائدا للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام بل يكون الإعراب علي حقه والكلام مستعمل.

والضرب الآخر أن يكون الحرف العامل غير زائد ومتي أسقط لم يتصل الكلام ببعضه ببعض.

فالضرب الأول : نحو قولك : لست بقائم ولا قاعد الباء زائدة لتأكيد النفي ، ولو أسقطتها لم يخل بالكلام واتصل بعضه ببعض فموضع (بقائم) نصب ؛ لأن الكلام المستعمل قبل دخولها (لست قائما) فهذا لك أن تعطف علي موضعه فتقول لست بقائم ولا قاعدا ومن ذلك : هل من رجل عندك وما من أحد في الدار فهذا لك أن تعطف علي الموضع ؛ لأن موضع (من رجل) رفع وكذلك : خشيت بصدريه وصدري زيد ولو اسقطت الباء كان جيدا فقلت

خشنت صدره و صدر زيد وكذلك : كفي بالله إنما هو : كفي الله فعلي ذا تقول : كفي بزيد وعمرو ومن ذلك : إن زيدا في الدار وعمرا ولو أسقطت (إن) لكان : زيد في الدار وعمرو ، فإن مع ما عملت فيه في موضع رفع وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف علي الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع ألا تري أن معني قولك : قام الزيدان إنما هو : قام زيد وزيد فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثنيا ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو فكنت تقول : قام زيد وعمرو فالواو نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب ولا الرفع والخفض ولا أن يعمل في المثنى عاملان كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه.

فإذا تم الكلام عطفت علي العامل الأول وكنت مقدرا إعادته ، وإن كنت لا تقيده في اللفظ لأنك مستغن عنه ألا تري أنه لا يجوز أن تقول : إن زيدا وعمرو منطلقان لما خبرتك به ولأن قولك (منطلقان) يضير خبرا لمرفوع ومنصوب وهذا مستحيل فإذا قلت : (إن زيدا منطلق وعمرو) صلح ؛ لأن الكلام قد تم ورفعت ؛ لأن الموضع للابتداء ، وإن زائدة فعطفت علي موضع (إن) وأعملت الابتداء وأضمرت الخبر وحذفته اجترأ بأن الأول يدل عليه ، فإن اختلف الخبران لم يكن بد من ذكره ولم يجز حذفه نحو قولك : إن زيدا ذاهب وعمرو جالس ؛ لأن (ذاهبا) لا يدل علي (جالس) فإذا تم الكلام فلك العطف علي اللفظ والموضع جميعا ، وإذا لم يتم لم يجز إلا اللفظ فقط وكذلك لو قلت : (هل من رجل وحمار موجودان) ، فإن قلت : وحمار جاز كما تقول : إن عمرا وزيدا منطلقان وكذلك إذا قلت : خشنت بصدره و صدر زيد عطفت علي (خشنت) ولم يعرج علي الباء و جاز ؛ لأن الكلام قد تم فكأنك قد أعدت : خشنت ثانية فالفرق بين العطف علي الموضع والعطف علي اللفظ أن المعطوف علي اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد لأنهما كاسم واحد والمعطوف علي المعني يعمل فيها عاملان والتقدير تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول وتصير كأنها جملة معطوفة علي جملة وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى علي ما حذف فهي كالجمل الواحد ونظير هذا قولهم : ضربت وضربني زيد اکتفوا بذكر زيد عن أن يذكروا أولا إلا أن

هذا حذف منه المعمول فيه وكان الثاني دليلا علي الأول وذلك حذف العامل منه إلا أن حذف العامل إذا دل عليه الأول أحسن مع العطف ؛ لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام.

الضرب الآخر : أن يكون الحرف العامل غير زائد ، وذلك نحو قولك : مررت بزيد وذهبت إلي عمرو ومرّ بزيد وذهب إلي عمرو فتقول : إن موضع (بزيد) في : (مررت بزيد) منصوب وموضع إلي عمرو في ذهبت إلي عمرو نصب وموضع بزيد في مر بزيد رفع وإنما كان ذلك لأنك لو جعلت موضع : (مررت) ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية لكان زيد منصوبا نحو : أتيت زيدا ولو أسقطت الباء في قولك : مررت بزيد لم يجز ؛ لأن الأفعال التي هي غير متعدية في الأصل لا تتعدي إلا بحرف جر وقد بينت فيما تقدم صفة الأفعال المتعدية والأفعال التي لا تتعدي فتقول علي هذا إذا عطفت علي الموضع : مررت بزيد وعمرا وذهبت إلي بكر وخالدا ومرّ بزيد وعمرو كأنك قلت : وأتي عمرو وأتيت عمرا ودل (مررت) علي (أتيت) فاستغنيت بها وحذفت قال الشاعر :

جئني بمثل بني بدر لقومهم

أو مثل أسرة منظور بن سيار (1)

كأنه قال : أو هات مثل أسرة منظور ؛ لأن جئني بمثل بني بدر يدل علي : هات أو أعطني وما أشبه هذا.

### القسم الثالث : اسم بني مع غيره

وذلك نحو : خمسة عشر وتسعة عشر فحكم هذا حكم المبني المفرد تقول : إن خمسة عشر درهما ويكفيك خمسة دنانير وخمسة دنانير النصب علي (إنّ) والرفع علي موضع (إنّ) وقولك : لا رجل في الدار بمنزلة : خمسة عشر في البناء إلا أن (رجل) مبني يضارع المعرفة فجاز لك أن تقول : لا رجل وغلاما لك فتعطف عليه ؛ لأن (لا) تعمل في النكرة عمل (إنّ) فبنيت مع (لا) علي الفتح الذي عملته (لا) ومنعت التنوين ليدل منع التنوين علي البناء ؛ لأنه اسم نكرة منصوب متمكن ودل علي ذلك قولهم : لا ماء ماء باردا لك ألا تراهم بنوا ماء مع ماء فعلمت

ص: 450

بذلك أن هذا الفتح قد ضارعوا به المبني وأشبهه خمسة عشر وكان هو الدليل علي أن (لا) مبنية مع النكرة المفردة إذا قلت : لا ماء لك وقد بينت هذا في باب النفي فلهذا جاز أن تقول لا رجل وغلاما لك علي اللفظ ولا رجل وغلام لك علي موضع (لا) ويدل علي بناء رجل في قولك : لا رجل أنه لا يجوز أن تقول : لا رجل وغلام لك فلو لم يعدلوا فتحة النصب إلي فتحة البناء لما جاز ؛ لأن الواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ولو وجدنا في كلامهم اسما نكرة متمكنا ينصب بغير تنوين لقلنا أنه منصوب غير مبني فكما تقول أن المنادي المفرد بني علي الضم كالمعرب المرفوع تقول في هذا أنه معرب كالمبني المفتوح ولهذا لا يجوز أن ينعت الرجل علي الموضع فيرفع ؛ لأن موضع (رجل) نصب ؛ لأن لو كان موضعه مضافا ما كان إلا نصبا فلهذا قلنا أنه بني علي التقدير الذي كان له وموضع (لا) مع رجل رفع موضع ابتداء كما كانت إن مع ما عملت فيه إلا أن النحويين أجازوا : لا رجل ظريف وقالوا : رفعناه علي موضع : لا رجل وإنما جاز هذا مع (لا) ولم يجز مع (أن) ؛ لأن (لا) مع رجل بمنزلة اسم واحد وليست (إن) مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد لو قلت : إن زيدا العاقل منطلق لم يجز وقد ذكرت هذا في باب إن ويدل أيضا علي أن (لا) مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل بين (لا) والاسم ومتي فعلت ذلك لم يكن إلا الرفع ، وذلك قولك : لا لك مال ولا تقول : لا لك مال ؛ لأن (لك) قد منع البناء وقد حكي عن بعضهم : لا رجل وغلام لك فحذف التنوين من الثاني وشبهه بالعطف علي النداء وهذا شاذ لا يعرج عليه وإنما حكمنا علي (لا) أنها نصبت في قولك : لا-رجل لقولهم : لا-رجل وغلاما لك وأنه يجوز أن تقول لا رجل وغلاما منطلقان فلو لم تكن (لا) نصبت لم يجز أن تعطف علي رجل منصوبا فهذا الفرق بين (لا) رجل وخمسة عشر.

وقد عرفتك من أين تشابها ومن أين افترقا ، وأما عطف المفرد علي المفرد في النداء فلا يجوز أن تعطفه علي الموضع لو قلت : يا زيد وعمرا لم يجز من قبل أن زيدا إنما بني ؛ لأنه منادي مخاطب باسمه.

والصلة التي أوجبت البناء في زيد هي التي أوجبت البناء في عمرو وهما في ذلك سواء ألا تري أنهم يقولون : يا عبد الله وزيد فيضمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولو لا ذلك لما جاز وليس مثل هذا في سائر ما يعطف عليه.

#### **القسم الرابع : وهو ما عطف علي شيء موصول لا يتم إلا بصلته**

وذلك قولك : ضربت الذي في الدار وزيدا عطفت علي الذي مع صلتها ولو عطفت علي الذي مفردا لم يجز ولم يكن اسما معلوما وكذلك (من) إذا كانت بمعني الذي تقول ضربت من في الدار وزيدا ومثل ذلك (ما) إذا كانت بمعني (الذي) تقول : أخرجت ما في الدار وزيدا فالذي ومن وما مبهمات لا تتم في الإخبار إلا بصلات وما يوصل فيكون كالشيء الواحد (أن) مع صلتها تكون كالمصدر نحو قولك : يعجبني أن تقوم فموضع أن تقوم رفع ؛ لأن المعني : يعجبني قيامك وكذلك إن قلت : كرهت أن تقوم فموضع أن تقوم نصب وعجبت من أن تقوم خفض فتقول علي هذا : عجبت من أن يقوم زيد وقعودك تريد : من قيام زيد وقعودك.



اعلم أن العطف علي عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته ، فإن قلت : قام زيد وعمرو فالواو أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع قام وكذلك إذا عطفت بها علي منصوب نحو قولك : إن زيدا منطلق وعمرا فالواو نصبت كما نصبت (إن) وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمرو فالواو جرت كما جرت الباء فلو عطفت علي عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلت لأنها كان تكون رافعة ناصبة في حال قد أجمعوا علي أنه لا يجوز أن تقول : مرّ زيد وعمرو وبكر خالد فتعطف علي الفعل والباء ولو جاز العطف علي عاملين لجاز هذا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخصس ومن ذهب مذهبه : مرّ زيد وعمرو وخالد بكر واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر :

هوّن عليك ، فإن الأمور

بكفّ الإله مقاديرها (1)

فليس بأتيك منهياً

ولا قاصر عنك مأمورها

ص: 453

1- قال البغدادي : وثانيهما : لجماعة من البصريين ، وهو ابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وأبو علي الرندي ، وأبو الحجاج بن معزوز ، والأستاذ أبو علي في أحد قوليّه. زعموا أن علي اسم دائما ، ولا تكون حرفا. وزاد الأخصس علي سيبويه موضعا آخر من اسميتها ، وذلك : إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميرين لمسمي واحد ، ومنه قوله تعالي : "أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ" ، وقول الشاعر : هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها لأنه لا يتعدي فعل الضمير المتصل إلي ضميره المتصل في غير باب ظن ، وفقد ، وعدم. قال أبو حيان : ولا بدل علي اسميتها ما ذكره الأخصس ؛ فقد جاء : " وهزي إليك " ، و" اضمم إليك جناحك " ولا نعلم أحدا ذهب إلي أن إلي اسم. وقال ابن هشام : وفيما قاله الأخصس نظر ، لأنها لو كانت اسما في هذه المواضع ، لصح حلول فوق محلها ، ولأنها لو لزم اسميتها لما ذكر ، لزم الحكم باسمية إلي في نحو : " فصرهن إليك " وهذا كله يتخرج ، إما علي التعليق بمحذوف كما قيل : في سقيا لك ، وإما علي حذف مضاف ، أي : هون علي نفسك ، وضمم إلي نفسك. انظر خزنة الأدب 3 / 492.

فليس بمعروف لنا أن نردّها

صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا (1)

وما يحتجون به : (ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) فعطف علي كل وما ومن ذلك :

أكلّ امريء تحسبين امراً

ونار توقّد بالليل نارا

ومذهب سيبويه في جميع هذه أن لا يعطف علي عاملين ويذكر أن في جميعها تأويلا يرده إلي عمل واحد ونحن نذكر ما قاله سيبويه في باب (ما) تقول : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ترفع لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز لأنها ليست من سببه ومثل ذلك قول : الأعرور الشني هون عليك فأنشد البيتين ورفع ولا قاصر عنك مأمورها وقال : لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي ومعني كلامه أنه لو كان موضع ليس (ما) لكان الخبر إذا تقدم في (ما) علي الاسم لم يجز إلا الرفع لا يجوز أن تقول : ما زيد منطلقا ولا خارجا معن ، فإن جعلت في (خارج معن) شيئا من سبب زيد جاز النصب وكان عطف علي الخبر ؛ لأنه يصير خبرا لزيد ؛ لأنه معلق بسبب له فكذلك لو قلت : فما يأتيك منهيها

ص: 454

1- وفد الجعديّ علي النبي صلّي الله عليه وسلّم مسلما ، وأنشده ، ودعا له رسول الله صلّي الله عليه وسلّم ، وكان من اول ما أنده قوله في قصيدته الرائية : أتيت رسول الله إذ جاء بالهدي ويتلو كتابا كالمجرة نيرا وجاهدت حتي ما أحس ومن معي سهيلا إذا ما لاح ثمت غورا أقيم علي التقوي وأرضي بفعلها وكنت من النار المخوفة أحذرا إلي أن قال : وإنا لقوم ما نعود خيلنا إذا ما التقينا أن تحيد وتنفرا وننكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتي تحسب الجون أشقرا وليس بمعروف لنا ان نردّها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنعرجو فوق ذلك مظها انظر خزانة الأدب 1 / 365.

ولا قاصر عنك مأمورها غير قولك منهيها ثم قال : وجره قوم فجعلوا المأمور للمنهى والمنهى هو الأمور ؛ لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأثنه كما قال جرير :

إذا بعض السنين تعرقتنا

كفي الأيتام فقد أبي اليتيم (1)

ص: 455

1- الشاهد : هو أنّ " بعضا" اكتسب التأنيث ممّا بعده بالإضافة ؛ ولهذا قال " تعرقتنا" بالتأنيث. قال ابن جنّي في " سرّ الصناعة" عند ما أنشد قول الشاعر : " البسيط" سائل بني أسد ما هذه الصّوت إنّما أتته لأنّه أراد الاستغائة. وهذا من قبيح الضرورة ، أعني تانيث المذكّر ؛ لأنّ التذكير هو الأصل ، بدلالة أنّ الشيء مذكّر وهو يقع علي المذكّر والمؤنث ، فعلمت بهذا عموم التذكير وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر. ونظير هذا في الشذوذ قوله - وهو من أبيات الكتاب - : إذا بعض السنين تعرقتنا كفي الأيتام فقد أبي اليتيم وهذا أسهل من تانيث الصّوت قليلا ، لأنّ بعض السنين سنة ، وهي مؤنثة ، وهي من لفظ السنين ؛ وليس الصّوت بعض الاستغائة ولا من لفظها. انتهى. وزاد المبرّد في " الكامل" علي هذا الوجه وجها آخر فقال : قوله : إذا بعض السنين تعرقتنا كفي الأيتام فقد أبي اليتيم يفسّر علي وجهين : أن يكون ذهب إلي أنّ بعض السنين يؤنّث لأنّه سنة وسنون. والأجود أن يكون الخبر في المعني عن المضاف إليه فأقحم المضاف إليه توكيدا ، لأنّه " غير" خارج من المعني. وفي كتاب الله عز وجلّ : " فظلت أعناقهم لها خاضعين" والخضوع بين في الأعناق ، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيدا - وكان أبو زيد الأنصاري يقول : أعناقهم : جماعتهم - والأوّل قول عامّة التّحويين. انتهى المراد منه. و" بغض" : فاعل فعل محذوف يفسّره " تعرقتنا" المذكور ؛ يقال تعرقت العظم : إذا أكلت ما عليه من اللّحم. يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا. و" السّنة" هنا : القحط والجذب : ضدّ الخصب والرّخاء. و" كفي" بمعني أغني يتعدّي إلي مفعولين ، أولهما " الأيتام" وثانيهما " فقد" ، ومصدره الكفاية ، قال تعالي : " وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ" أي : كفي الأيتام فقد آبائهم ، لأنّه أنفق عليهم واعطاهم ما يحتاجون إليه ، وكان في الكفاية لهم الحراسة والتّفقّد لأحوالهم بمنزلة آبائهم. وأراد أن يقول : كفي الأيتام فقد آبائهم فلم يمكنه فقال : فقد أبي اليتيم ؛ لأنّه ذكر الأيتام أولا ، ولكّنه أفرد حملا علي المعني ؛ لأنّ الأيتام هنا اسم جنس ، فواحدّها ينوب مناب جمعها ، وبالعكس. وكان المقام مقام الإضممار فأتي بالاسم الظاهر. وهذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. انظر خزنة الأدب 31 / 2.

فصار تأويل الخبر ليس : بآتيك الأمور ولا قاصر بعضها فجعل : بعض الأمور أمورا وكذلك احتج لقول النابغة في الجر فقال : يجوز أن تجر وتحمله علي الرد ؛ لأنه من الخيل يعني في قوله : أن تردها ؛ لأن (أن تردها) في موضع ردها كما قال ذو الرمة :

مشين كما اهتزت رماح تسفّته

أعاليها مرّ الرياح التّواسم

كأنه قال : تسفّتها الرياح فهذا بناء الكلام علي الخيل ، وذلك ردّ إلي الأمور وقال : كأنه قال : ليس بآتيك منهيها وليست بمعرفة ردها حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنت وهذا مثل قوله : (بلي من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) [البقرة : 112] أجري الأول علي لفظ الواحد والآخر علي المعني هذا مثله في أنه تكلم به مذكرا ثم أنت كما جمع وهو في قوله : ليس بآتيك منهيها كأنه قال : ليس بآتيك الأمور وفي ليس بمعروف ردها وكأنه قال : ليست بمعرفة خيلنا صحاصا قال : وإن شئت نصبت فقلت : ولا مستكرا ولا قاصرا.

قال أبو العباس : قال الأخفش : وليس هذان البيتان علي ما زعم سيبويه يعني في الجر ؛ لأنه يجوز عند العطف وأن يكون الثاني من سبب الأول وأنكر ذلك سيبويه ؛ لأنه عطف علي عاملين علي السين والباء فزعم أبو الحسن : أنها غلط منه وأن العطف علي عاملين جائز نحو قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ) (1) فجر الآيات

ص: 456

1- سورة الجاثية : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ (3) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (4) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ...) (وَتَصَدَّرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ). قرأ حمزة ، والكسائي : (وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ ،) (وَتَصَدَّرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٌ) بالخفض فيهما. وقرأ الباقون بالرفع فيهما ، قوله : (وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ) جاز الرفع فيها من وجهين : أحدهما : العطف علي موضع (إن) وما عملت فيه ، فيحمل الرفع علي الموضع ، فتقول : إن زيدا قائم وعمرا وعمرو ، فتعطف ب (عمرو) علي (زيد) إذا نصبت ، وإذا رفعت فعلي موضع (إن) مع (زيد). والوجه الآخر : أن يكون مستأنفا علي معني : وفي خلقكم آيات ، ويكون الكلام جملة معطوفة علي جملة ، قال سيبويه : (آيات) رفع بالابتداء. - ووجه قراءة حمزة ، والكسائي في قوله : (وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ ،) (وَتَصَدَّرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٌ) فعلي أنه لم يحمل علي موضع (إن) كما حمل الرفع في الموضعين ، ولكن حمل علي لفظ (إن) دون موضعها ، فحمل (آيات) في الموضعين علي نصب (إن) في قوله : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ) وإنما كسرت الناء ؛ لأنها غير أصلية [حجة القراءات 1 / 659].

وهي في موضع نصب ومثل قوله : (لَعَلِّي هُدِيٌّ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) [سبأ : 24] عطف علي خبر (إنّ) وعلي (الكل).

قال أبو العباس : وغلط أبو الحسن في الآيتين جميعا ولكن قوله : (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصَوَّرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الجاثية : 5] وابتدأ الكلام : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ (3) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (4) وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصَوَّرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ.)

بعد هذه الآية ، وإن جرّ آيات فقد عطف علي عاملين وهي قراءة عطف علي (إن) و (في) قال وهذا عندنا غير جائز ؛ لأن الذي تأوله سيبويه بعيد وقال : لأن الرد غير الخيل والعقر راجع إلي الخيل فليس بمتصل بشيء من الخيل ولا داخل في المعني.

وقال : أما قوله : فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها فهو أقرب قليلا وليس منه ؛ لأن المأمور بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمر وقال : وليس يجوز الخفض عندنا إلا علي العطف علي عاملين فيمن أجازاه.

وأما قولهم : ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمة فقال سيبويه : كأنك أظهرت كلّ مضمرة فقلت : ولا كلّ بيضاء فمذهب سيبويه أنّ (كلّ) مضمرة هنا محذوفة وكذلك :

أكلّ امريء تحسبين أمرا

ونار توقد بالليل نارا (1)

ص: 457

1- نقل الخلاف ابن الأنباري في هذه المسألة في " كتابه الإنصاف ، في مسائل الخلاف " فقال : ذهب الكوفيون إلي أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ، لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلي أنّه لا- يجوز ذلك بغيرهما. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّ العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها ، قال الشاعر : فزججتها بمزجة ... البيت وقال الآخر : تمرّ علي ما تستمرّ وقد شفت ... البيت وقال الآخر : " الطويل " يظن بحوزي المراتع لم يرع بواديه من قرع القسي الكنائن والتقدير من قرع الكنائن القسي. وقال : " المنسرح " وأصبحت بعد خطّ بهجتها كأنّ قفرا رسوما قلمما والتقدير بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذي هو بعد والمضاف إليه الذي هو بهجتها ، بالفعل الذي هو خطّ. وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأنّ قلمما خطّ رسوما. وقد حكي الكسائي عن العرب : هذا غلام والله زيد. وحكي أبو عبيدة سماعا عن العرب : إنّ الشاة لتجتّر فتسمع صوت والله ربّها. وإذا جاء هذا في الكلام ، ففي الشعر أولي. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنّما قلنا لا يجوز ذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما. وإنّما جاز الفصل بالظرف وحرف الجرّ كما قال ابن قميّة : لله درّ اليوم من لا مها وقال أبو حية النميري : " الوافر " كما خطّ الكتاب بكفّ يوما يهودي يقارب أو يزيل وقال ذو الرمة : كأن أصوات من إيغالهنّ بنا لأنّ الظرف وحرف الجرّ يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما. انظر خزانة الأدب 2 / 93.

يذهب إلي أنه حذف (كلّ) بعد أن لفظ بها ثانية وقال : استغنيت عن تثنية (كلّ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه علي المخاطب قال : وجاز كما جاز في قوله : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك قال : ومثل ذلك : ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذلك فلما جاز في هذا جاز في ذاك.

ص: 458

وأبو العباس رحمه الله لا يجيز : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك والذي بدأ به سيبويه الرفع في قولك : ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة والنصب في (ونارا) هو الوجه وهذه الحروف شواذ فأما من ظنّ أن من جر آيات في الآية فقد عطف علي عاملين فغلط منه وإنما نظير ذلك قولك : إنّ في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد (إن) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا في باب إنّ وأنّ ولو لا أنا ذكرنا التأكيد وأحكامه فيما تقدم لذكرنا هاهنا منه طرفا كما أنك لو قلت : إنّ في الدار الخير والسوق والمسجد والبلد الخير كان إعادته تأكيدا وحسن لما طال الكلام فأيات الأخيرة هي الأولى وإنما كانت تكون فيه حجة لو كان الثاني غير الأول حتي يصيرا خبرين ، وأما من رفع وليست (آيات) عنده مكررة للتأكيد فقد عطف أيضا علي عاملين نصب أو رفع ؛ لأنه إذا قال : (إنّ في السّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصَدُّرِ رِيحِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فإذا رفع فقد عطف (آيات) علي الابتداء وإختلافا علي (في) ، وذلك عاملان ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف علي عاملين فالعطف علي عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ولو جاز العطف علي عاملين لجاز علي ثلاثة وأكثر من ذلك ولو كان الذي أجاز العطف علي عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : (إنّ في الدار زيدا والمسجد عمرا) وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهدا علي أنه إن حكي مثله حاك ولم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه.

تقول : مررت بزید أنیسک وصاحبک ، فإن قلت : مررت بزید أخیک فصاحبک والصاحب زید لم یجز وتقول : اختصم زید وعمرو ولا یجوز أن تقتصر فی هذا الفعل وما أشبهه علی اسم واحد ؛ لأنه لا یكون إلا من اثنين ولا یجوز أن یقع هنا من حروف العطف إلا الواو لا یجوز أن تقول : اختصم زید وعمرو لأنک إذا أدخلت الفاء وثم اقتصرت علی الاسم الأول ؛ لأن الفاء توجب المهلة بین الأول والثانی وهذا الفعل إنما یقع من اثنين معا وكذلك قولک جمعت زیدا وعمرا ولا یجوز أن تقول جمعت زیدا وعمرا وكذلك المال بین زید وعمرو ولا یجوز : بین زید وعمرو وتقول : زید راغب فیک وعمرو تعطف (عمرا) علی الابتداء ، فإن عطفت علی (زید) لم یکن بد من أن تقول : زید وعمرو راغبان فیک ، فإن عطفت عمرا علی الضمیر الذی فی (راغب) قلت : (زید راغب هو وعمرو فیک) ، فإن عطفت علی ابتداء والمبتدأ لم یجز أن تقول : زید راغب وعمرو فیک ؛ لأن (فیک) معلقة براغب فلا یجوز أن تفصل بینهما وقد أجازوا تقدیم حرف النسق فی الشعر فتقول علی ذاك : قام وزید عمرو وقام ثم زید وعمرو وتقول : زید وعمرو قاما ویجوز : زید وعمرو قام فحذف (قام) من الأول اجتزاء بالثانی وتقول : زید ثم عمرو قام وزید وعمرو قام.

وقد أجازوا التثنية فتقول : زید وعمرو قاما وزید ثم عمرو قاما ولا یجیزون مع (أو ولا) إلا التوحید لا غیر نحو : زید لا عمرو قام وزید أو عمرو قام لا یجوز أن تقول : زید لا عمرو قاما لأنک تخلط من قام بمن لم یقم وكذلك لو قلت قاما لجعلت القيام لهما إنما هو لأحدهما ومن أجاز : لقیتم وزیدا عمرا لم یجز ذلك فی المخفوض لا تقول : مررت وزید وعمرو تريد : مررت بعمرو وزید ؛ لأنه قد قدم المعطوف علی العامل وإنما أجازوا للضرورة أن یقدم معمول فیہ علی معمول فیہ والعامل قبلهما وذا لیس كذلك وقد حلت بینہ و بین ما نسقته علیہ بغيره وهو الباء.

وأجاز قوم : قام ثم زید عمرو ولا یجیزون : إن وزیدا عمرا قائمان ؛ لأن (إن) أداة.



ويجيزون : (كيف وزيد عمرو) ويقولون : كل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن يليه الواو نحو : (هل وزيد عمرو قائمان) محال وإنما صار العطف إذا لم يكن قبله ما يرفع أقبح ؛ لأنه يصير مبتدأ وفي موضع مبتدأ وليس أحد يجيز مبتدأ : وزيد عمرو قائمان يريد : عمرو وزيد قائمان ، وإن بمنزلة الابتداء فلذلك قبح أيضا فيها وتقول : زيد رغبت فيك وعمرو وزيد فيك رغبت وعمرو ، فإن أخرجت (رغبت) علي هذا لم يجز : أن تقول : زيد فيك وعمرو رغبت لأنك قد فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف وقدمت ما هو متصل بالفعل وقررت بينهما بالمعطوف أيضا وتقول : أنت غير قائم ولا قاعد تريد : وغير قاعد لما في (غير) من معني النفي وتقول : أنت غير القائم ولا القاعد تريد : غير القاعد كما قال الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة : 7] ولم يجيء هذا في المعرفة لا يستعملون (لا) مع المعرفة العلم في مذهب (غير) لا- يجوز : أنت غير زيد ولا عمرو تقول : زيد قام أمس ولم يقعد ولا يجوز : زيد قام ويقعد وإنما جاز مع (لم) لأنها مع عملت فيه في معني الماضي ولا يجوز أن تنسق علي (لن ولم) بلا مع الأفعال لا تقول : لم يقم عبد الله لا يقعد وكذلك : لن يقوم عبد الله لا يقعد يا هذا ؛ لأن (لا) إنما تجيء في العطف لتنفي عن الثاني ما وجب للأول وتقول : ضربت عمرا وأخاه وزيد ضربت عمرا ثم أخاه وزيد ضربت عمرا أو أخاه وقوم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ويقولون : لأن الواو بمعني الاجتماع فلا يجيزون ذلك مع ثم وأو ؛ لأن مع (ثم وأو) عندهم فعلا مضمرا ، فإن قلت : (زيد ضربت عمرا وضربت أخاه) لم يجز ؛ لأن الفعل الأول والجملة الأولى قد تمت ولا وصلة لها بزيد وعطفت بفعل آخر هو المتصل لسببه وليس لأخيه في (ضربت) الأولى وصلة ، فإن أردت بقولك : وضربت إعادة للفعل الأول علي التأكيد جاز ومن أجاز العطف علي عاملين قال : زيد في الدار والبيت أخوه وأمرت لعبد الله بدرهم وأخيه بدينار ؛ لأن دینارا ليس إلي جانب ما عملت فيه الباء وحرف النسق مع الأخ ولا يجوز أيضا أمرت لعبد الله بدرهم ودينار أخيه ؛ لأن أخاه ليس إلي جانب ما عملت فيه اللام وحرف النسق مع دینار وتقول : ضربت زيد وعمرا ويجوز أن ترفع عمرا وهو مضروب فتقول ضربت زيدا وعمرا تريد : وعمرو كذلك وإنما يجوز هذا إذا علم المحذوف ولم يلبس وتقول.

هذان ضارب زيدا وتاركة ؛ لأن الفعل لا يصلح هنا لو قلت : هذان يضرب زيدا ويتركه لم يجر وإنما جاز هذا في (فاعل) ؛ لأنه اسم فإذا قلت : هذان زيد وعمرو لم يجر إلا بالواو ؛ لأن الواو تقوم مقام التثنية والجمع.

واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر علي المكني المتصل المرفوع حتي تؤكد نحو : قمت أنا وزيد وقام هو وعمرو قال الله عز وجل : (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا) [المائدة : 24] ، فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيء حسن نحو : ما قمت ولا عمرو ويجوز أن تعطف بغير تأكيد ولا يجوز عطف الظاهر علي المكني المنخفض نحو : مررت به وعمرو إلا أن يضطر الشاعر وتقول : أقبل إن قيل لك الحقّ والباطل إذا أمرت بالحقّ : أردت : أقبل الحقّ إن قيل لك هو والباطل.

قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها وكنت قلت في أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين : معرب ومبني ، فإن المعرب ينقسم قسمين : منصرف وغير منصرف وقد وجد أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم نتبعه المبنيات.

إشارة

اعلم أن معني قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين ؛ لأنه مضارع عندهم للفعل والفعل لا جرّ فيه ولا تنوين وجر ما لا ينصرف كنصبه كما أن نصب الفعل كجزمه والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل ؛ لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جرّ في موضع الجرّ وإنما فعل به ذلك ؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل علي الأفعال وما يؤمن معه التنوين ألا- تري أن الألف واللام لا يدخلان علي الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلي شيء وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف ونحن نذكر ما لا ينصرف منها ليعلم ما عداها منصرف.

إشارة

متي كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع الصرف ، وذلك وزن الفعل الذي يغلب علي الفعل والصفة والتأنيث الذي يكون لغير فرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث والتعريف والعدل والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد.

الأول : وزن الفعل

فما جاء من الأسماء علي أفعل أو يفعل أو تفعل أو نفعل أو فعل ويفعل وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف فأفعل نحو أحمر وأصفر وأخضر لا ينصرف ؛ لأنه علي وزن أذهب وأعلم وهي صفات فقد اجتمع فيها علتان وأحمد اسم رجل لا ينصرف ؛ لأنه علي وزن أذهب فهو معرفة ففيه علتان ، فإن نكرته صرفته تقول : مررت بأحمد يا هذا وبأحمد آخر وأعصر اسم رجل لا ينصرف ؛ لأنه مثل أقتل وكذلك إن سميته بتنضب وترتب وتألّب فأما تولب إذا سميت به فمصروف ؛ لأنه مثل جعفر ، فإن سميت علي هذا رجلا ييضرب قلت : هذا ييضرب قد جاء ومررت ييضرب ورأيت ييضرب وكذلك ؛ لأنه مثل حجر وجمل وليس بناؤه بناء يخص الأفعال ولا هي أولي به من الأسماء بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة وهو كثير فيهما جميعا ، وإن سميت رجلا بنرجس لم تصرفه ؛ لأنه علي مثال نصرب وليس في الأسماء شيء علي مثال فعلل ولو كان فيها فعلل لصرفنا نرجس إذا سمينا به.

أما (نهشل) اسم رجل فمصروف ؛ لأنه علي مثال (جعفر) وليس هو تفعل إنما هو فعلل ولكن لو سميت رجلا بتذهب لتركت صرفه فقلت : هذا تذهب ورأيت تذهب ومررت بتذهب وجميع هذه إذا نكرتها صرفتها تقول : مرت بتغلب وتغلب آخر ؛ لأنه قد زالت إحدى العلتين ، وهي التعريف ، فإن سميت بعامر وحكيت فقلت : هذا قام وعمرو ورأيت قام

عمرو وكذلك كل جملة يسمي بها نحو : تأبط شرا تقول هذا تأبط شرا وكذلك إذا سميته (بقاما) قلت : هذا قاما ورأيت قاما ومررت بقاما وهذا قاموا ورأيت قاموا ومررت بقاموا ، وإن سميت (بقام) وفي قام ضمير الفاعل حكيته فقلت : هذا قام قد جاء ومررت بقام يا هذا تدعه علي لفظه لأنك لم تنقله من فعل إلي اسم إنما سميت بالفعل مع الفاعل جميعا رجلا فوجب أن تحكيه فأما إن سميت (بقام) ولا ضمير فيه فهو مصروف ؛ لأنه مثل باب ودار وقد نقلته من الفعل إلي الاسم ولو كان فعلا لكان معه فاعل ظاهر أو مضمرة وكذلك لو سميت بقولك : زيد أخوك لقلت هذا زيد أخوك قد جاء ورأيت أخوك ومررت بزيد أخوك تحكي الكلام كما كان ، فإن سميت رجلا (بضربت) ولا ضمير فيه قلت : هذا ضربه فتقف عليه بهاء ؛ لأن الأسماء المؤنثة من هذا الضرب إذا وقفت عليها أبدلت التاء هاء تقول : هذا سلمة قد جاء فإذا وقفت قلت : سلمه وكذلك (ضربت) إذا سميت بها خرجت عن لفظ الأفعال ولزمها ما يلزم الأسماء وليست التاء في (ضربت) اسما ولو كانت اسما لحكي وقد ذكرنا فيما تقدم أن هذه التاء إنما تدخل في فعل المؤنث لتفرق بينه وبين فعل المذكر ، وإذا سميت (بضربت) وفيها ضمير الفاعلة حكيته فقلت : هذا ضربت قد جاء ورأيت ضربت ومررت بضربت ؛ لأن فيه ضميرا ولو أظهرت لقلت ضربت هي وكل اسم صار علما لشيء وهو علي مثال الأفعال في أوله زياداتها لا تصرفه ، فإن سميت بأضرب أو أقبل قطعت الألف ولم تصرفه فقلت : هذا أضرب قد جاء وأذهب وأقبل قد جاء ؛ لأن ألف الوصل إنما حقها الدخول علي الأفعال وعلي الأسماء الجارية علي تلك الأفعال نحو : استضرب استضربا وانطلق انطلقا فأما الأسماء التي ليست بمصادر جارية علي أفعالها فألف الوصل غير داخله عليها وإنما دخلت في أسماء قليلة نحو : ابن وامريء واست وليس هذا بابها ، وإن سميت رجلا- (بتضارب) صرفته ؛ لأنه ليس علي مثال الفعل فتقول : هذا تضارب قد جاء ومررت بتضارب ، فإن صغرته وهو معرفة قلت : تضيرب فلم تصرفه ؛ لأنه قد ساوي تصغير (تضرب) وأنت لو سميت رجلا (بتضرب) ثم صغرته وأنت تريد المعرفة لم تصرفه.

وأفعل منك لا يصرف نحو: أفضل منك وأظرف منك؛ لأنه علي وزن الفعل وهو صفة، فإن زال وزن الفعل انصرف ألا تري أن العرب تقول: هو خير منك وشر منك وشر منك لما زال بناء (أفعل) صرفوه، فإن سميت بأفعل مفردا أو معها (منك) لم تصرفها علي حال، وأما أجمع وأكثع فلا- ينصرفان لأنهما علي وزن الفعل وهما معرفتان لأنهما لا يوصف بهما إلا معرفة، فإن ذكرتهما صرفتهما، وإن سميت رجلا ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضربون قد جاء من قبل أن هذه الواو ليست بضمير فلما صار اسما صار مثل (مسلمون) والاسم لا يجمع بواو ولا نون معها ومن قال مسلمين قالت: ضربين وكذلك لو سميت (بضربا) قلت: ضربان قد جاء فيمن قال: أكلوني البراغيث ومن قال: مسلمين وعشرين لم يقل في مسلمات ملسمين؛ لأن ذلك لما صار اسما لواحد شبه بعشرين ويبرين.

## الثاني : الصفة التي تنصرف

وذلك نحو: أفعل الذي له فعلاء نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأعمى وعمياء وأحمر لا ينصرف؛ لأنه علي وزن الفعل وهو صفة وحمراء لا تنصرف؛ لأن فيها ألف التأنيث وهي مع ذلك صفة ولو كان ألف التأنيث وحدها في غير صفة لم تنصرف ونحن نذكر ذلك في باب التأنيث والصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام وكل بناء دخلته الألف واللام فهو منصرف ومتي صارت الصفة اسما فقد زال عنها الصفة فأما قائمة وقاعدة وما أشبه ذلك إذا وصفت بها فهو منصرف؛ لأن هذه الهاء إنما دخلت فرقا بين المذكر والمؤنث وهي غير لازمة فهي مثل التاء في الفعل إذا قلت: ضربت وضربت وإنما يعتد بالتأنيث الذي لم يذكر للفرق وأجازوا مثني وثلاث ورباع غير مصروف وذكر سيبويه أنه نكرة وهو معدول فقد اجتمع فيه علتان، وإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته لأنك تقول أحيد وثني فيصير مثل حمير فيخرج إلي مثال ما ينصرف.

## الثالث التأنيث

والمؤنث علي ضربين: ضرب بعلامة وضرب بغير علامة فأما المؤنث الذي بالعلامة فالعلامة للتأنيث علامتان: الهاء والألف فالأسماء التي لا تنصرف مما فيها علامة فنحو: حمدة

اسم امرأة وطلحة اسم رجل لا ينصرفان لأنهما معرفتان وفيهما علامة التأنيث ، فإن نكرتهما صرفتهما تقول : مررت بحمدة وحمدة أخرى وبطلحة وطلحة آخر وكل اسم معرفة فيه هاء التأنيث فهو غير مصروف فأما ألف التأنيث فتجيء علي ضربين : ألف مفردة نحو بشري وخبلي وسكري وألف قبلها ألف زائدة نحو : صحراء وحمراء وخنفساء وكل اسم فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة ، فإن قال قائل فما العلتان اللتان أوجبتا ترك صرف بشري وإنما فيه ألف للتأنيث فقط قيل : هذه التي تدخلها الألف بيني الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر وتضارع هذه الألف التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سميت بما يكون فيه ، وذلك نحو : ألف ذفري وعلقي فيمن قال : علقاة وحبطني ، فإن سميت بشيء منها لم تصرفه لأنها ألف زائدة كما إن ألف التأنيث زائدة وقد امتنع دخول الهاء عليها في المعرفة وأشبهت ألف التأنيث لذلك.

وحق كل ألف تجيء زائدة رابعة فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها ملحقة ؛ لأن بابها إذا جاءت زائدة رابعة فما زاد فالتأنيث لكثرة ذلك واتساعه والإلحاق يحتاج إلي دليل لقلته والدليل الذي تعلم به الألف الملحقة أن تنون وتدخل عليها هاء نحو من جعل علقي ملحقة فنون وألحق الهاء فقال : علقاة ولهذا موضع يبين فيه وإنما شبهت ألف حبنطي بألف التأنيث كما يثبت الألف والنون في عثمان بالألف والنون في غضبان لما تعرف عثمان وصار لا يدخله التأنيث ، فإن صغرت علقي اسم رجل صرفته ، وإن سميت رجلا بمعزي لم تصرفه ، وإن صغرت له لم تصرفه أيضا ؛ لأنه اسم لمؤنث فأما من ذكر معزي فهو يصرفه وتري فيها لغتان كعلقي فأما أرطي ومعزي فليس فيه إلا لغة واحدة الإلحاق والتنوين ، فإن سميت بهما لم تصرفهما كما ذكرت لك ، وإن سميت بعلباء صرفته ؛ لأنه ملحق بسرداح تقول عليبي كما تقول : سرديح ولو كانت للتأنيث لقلت عليباء.

وأما التأنيث بغير علامة فنحو : زينب وسعاد لا ينصرفان لأنهما اسمان لمؤنث ، وإن سميت امرأة باسم علي أربعة أحرف أصلية أو فيها زائدة فما زاد لم يصرف ؛ لأن الحرف الرابع

بمنزلة الهاء ؛ لأن الهاء لا تكون إلا رابعة فصاعدا إلا في اسم منقوص نحو : ثبة وكذلك إن سميت مذكرا باسم مؤنث لا علامة فيه ولم تصرفه نحو رجل سميته بعناق وسعاد وقالوا : إن أسماء اسم رجل إنما لم يصرف وهو جمع اسم علي أفعال وحق هذا الجمع الصرف ؛ لأنه من أسماء النساء فلما سمي به الرجل لم يصرف ولو قال قائل : إنما هو فعلاء أرادوا أسماء وأبدلوا الواو همزة كما قال في وسادة إسادة لكان مذهبا ، فإن سميت مؤنثا باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف نحو : امرأة سميتها بقدوم ، فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو : هند ودعد وجمل فمن العرب من يصرف لخفة الاسم وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف ، فإن سميت امرأة باسم مذكر ، وإن كان ساكن الأوسط لم تصرفه نحو زيد وعمرو ؛ لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلي الأثقل وهو المؤنث فهذا مذهب أصحابنا وهو في هذا الموضوع نظير رجل سميته بسعاد وزينب وجيال فلم تصرفه لأنها أسماء اختص بها المؤنث وهو علي أربعة أحرف والرابع كحرف التأنيث ، وإن سموا رجلا بقدوم وخشل صرفوه وحقروه فقالوا : قديم.

### الرابع : الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث

اعلم أنهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين زيدا معا كما زيدت ألفا التأنيث معا ، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث كما لا يدخل علي ألفي التأنيث تأنيث ، وذلك نحو : سكران وغضبان لأنك لا تقول : سكرانة ولا غضبانة إنما تقول : غضبي وسكري فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألف ونون زائدتان زيدا معا فهو غير مصروف ، وذلك نحو : عثمان اسم رجل لا تصرفه ؛ لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث ؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك فهذا مثل حبنطي وذفري إذا سميت بهما لما حظرت التسمية دخول الهاء اشبهت الألف ألف التأنيث فلم تصرف في المعرفة وصرف في النكرة وكذلك عثمان غير مصروف في المعرفة ، فإن نكرته صرفته ؛ لأنه في نكرته كعطشان الذي له عطشي وكذلك إذا سميته بعريان وسرحان وضبعان لم تصرفه ، فإن نكرته صرفته ، وإن حقرت سرحان اسم رجل صرفته فقلت :



سريحين ؛ لأنه ملحق بسرداح في نكرته ولكنك إن حقرت عثمان فقلت : عثيمان لم تصرفه وتركت الألف والنون علي حالهما كما فعلت بألفي التأنيث إذا قلت : حميراء فعثمان مخالف كسرحان كأنه إنما بني هذا البناء في حال معرفته وهذا يبين في التصغير ، وإن سميت بطحان من الطحن وسمان من السمن وتبان من التبن صرفت جميع ذلك ، وإن سميت بدهقان من الدهق لم تصرفه ، وإن سميته من التدهقن صرفته.

وكذلك شيطان إن كان من الشيطان صرفته ، وإن كان من شيط لم تصرفه.

وقال سيبويه : سألت الخليل عن رمان فقال : لا أصرفه وأحملة علي الأكثر إذا لم يكن له معني يعرف يعني أنه إذا سمي لم يصرفه في المعرفة ؛ لأنه لا يدري من أي شيء اشتقاقه فحملة علي الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون قال : وسألته عن سعدان ومرجان.

فقال : لا أشك في أن هذه النون زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام مثل : سرداح ولا فعال إلا مضعفا ولو جاء شيء علي مثال جنجان لكانت النون عندنا بمنزلة نون مران إلا أن يجيء أمر يبين أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه.

قال أبو العباس : صرف جنجان ؛ لأن المضاعف من نفس الحرف بمنزلة خضخاض ونحوه فأما عوغاء فيختلف فيها فمنهم من يجعلها كخضخاض فيصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة عوراء فلا يصرف.

### الخامس : التعريف

متي ما اجتمع مع التعريف التأنيث أو وزن الفعل أو العجمة أو العدل أو الألف والنون لم يصرف فالتأنيث نحو : طلحة وحمزة وزينب اجتمع في هذه الأسماء أنها مؤنثات وأنها معارف والألف والنون مثل عثمان والعدل مثل عمر وسحر ووزن الفعل مثل أحمد ويشكر والعجمة نحو : إبراهيم وإسماعيل ويعقوب فجميع هذه لا تصرف لإجتمع العلتين فيها ، فإن سميت بيعقوب وأنت تريد ذكر القبح صرفته ؛ لأنه مثل يربوع فأما الصفة والجمع فإنهما لا يجتمعان مع التعريف بالتسمية ؛ لأن الصفة إذا سمي بها زال عنها معني الصفة والجمع لا يكون معرفة أبدا إلا بالألف واللام ، فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلا نحو : مساجد

لم تصرفه وقلت : هذا مساجد قد جاء إنما لم يصرف ؛ لأنه معرفة وإنه مثال لا يكون في الواحد فأشبه الأعمى المعرفة ، فإن صغرتة صرفته فقلت : مسيحد ؛ لأنه قد عاد البناء إلي ما يكون في الواحد مثله وصار مثل ميسر .

وقال سيويوه : سراويل واحد أعرب وهو أعجمي وأشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهو مصروف في النكرة .

وإن سميت به لم تصرفه ، وإن حقرتة اسم رجل لم تصرفه ؛ لأنه مؤنث مثل عناق وعناق إذا سميت به مذكرا لم تصرفه ، وأما شراويل فمصروف في التحقير ؛ لأنه لا يكون إلا جمعا وهو عربي وقال الأخفش : الجمع الذي لا ينصرف إذا سميت به إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضا .

## السادس : العدل

ومعني العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إما لإزالة معني إلي معني وإما ؛ لأن يسمى به فأما الذي عدل لإزالة معني إلي معني فمثنى وثلاث ورباع وآحاد فهذا عدل لفظه ومعناه عدل عن معني اثنين إلي معني اثنين وعن لفظ اثنين إلي لفظ مثنى وكذلك آحاد عدل عن لفظ واحد إلي لفظ آحاد وعن معني واحد إلي معني واحد وسيويوه يذكر أنه لم ينصرف ؛ لأنه معدول وأنه صفة ولو قال قائل : إنه لم ينصرف ؛ لأنه عدل في اللفظ والمعني جميعا وجعل ذلك لكان قولنا : فأما ما عدل في حال لتعريف فنحو : عمر وزفر وقثم عدلن عن عامر وزافر وقائم أما قولهم : يا فسق فإنما أرادوا : يا فاسق وقد ذكر في باب النداء وسحر إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام فهو لا يصرف تقول : لقيته سحر يا هذا فاجتمع فيه التعريف .

والعدل عن الألف واللام ، فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته ، وإن ذكرته بالألف واللام أيضا صرفته فأما ما عدل للمؤنث فحقه عند أهل الحجاز البناء ؛ لأنه عدل مما لا ينصرف فلم يكن بعد ترك الصرف إلا البناء .

ويجيء علي (فعال) مكسور اللام نحو: حذام وقطام وكذلك في النداء نحو: يا فساق ويا غدار ويا لكاع ويا خباث فهذا اسم الخبيث واللكعاء والفاسقة وفعال في المؤنث نظير فعل في المذكر وقد جاء هذا البناء اسما للمصدر فقالوا: فجار يريدون: فجرة وبداد يريدون: بددا ولا مساس يريدون: المسّ ويجيء اسما للفعل نحو: مناعها أي امنعها وحذار اسم احذر ومما عدل عن الأربعة: قرقار يريدون: قرقر وعرعار وهي لعبة ونظيرها من الثلاثة: خراج أي أخرجوا وهي لعبة أيضا وجميع ما ذكر إذا سمي به امرأة فبنو تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجري اسم لا ينصرف فأما ما كان آخره راء، فإن بني تميم وأهل الحجاز يتفقون علي الحجازية وذلك: سفار وهو اسم ماء وحضار اسم كوكب، قال سيبويه: يجوز الرفع والنصب، قال الأعشي:

ومرّ دهر علي وبار

فهلكت جهرة وبار (1)

ص: 471

1- هذا البيت من شواهد النحويين، وأول من استشهد به سيبويه: علي أن وبار رفع، والمطرّد فيما كان آخره راء من وزن فعال أن يبيّن علي الكسر في لغة الحجاز. وأورده شراح الألفية شاهدا علي ورود وبار علي اللغتين: إحداهما البناء علي الكسر، والثانية إعرابها إعراب ما لا ينصرف. وزعم أبو حيان: أنه يحتمل أن يكون وبار الثاني فعلا ماضيا مسندا إلي الواو. قال الأعلم: " وبار: اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود". وقال البكري في "معجم ما استعجم": "قال أبو عمرو: وبار بالدهناء، بلاد بها إبل حوشية، وبها نخل كثير لا يأبره أحد ولا يجده؛ وزعم أن رجلا وقع إلي تلك الأرض، فإذا تلك الإبل ترد عينا وتأكل من ذلك التمر، فركب فحلا منها ووجهه قبل أهله، فاتبعته تلك الإبل الحوشية فذهب إلي أهله. وقال الخليل: وبار كانت محلة عاد، وهي بين اليمن ورمال يبرين؛ فلما أهلك الله عادًا ورث محلّتهم الجن، فلا يتقاربها أحد من الناس؛ وهي الأرض التي ذكرها الله تعالى في قوله: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ". وقال إسحاق بن إبراهيم الموصلي: كان من شأن دميميص الرمل العبدي، الذي يضرب به المثل فيقال: أهدي من دميميص الرمل، إنه لم يكن أحد دخل أرض وبار غيره، فوقف بالموسم بعد انصرافه من وبار، وجعل ينشد: من يعطني تسعا وتسعين نعجة هجانا وأدما أهده لوبار فلم يجبه أحد من أهل الموسم إلا رجل من مهرة، فإنه أعطاه ما سأل؛ وتحمل معه في جماعة من قومه بأهلهم وأموالهم؛ فلما توسطوا الرمل طمست الجن بصر دميميص، واعتزته الصرفة فهلك هو ومن معه جميعا. انظر خزانة الأدب 250/1

وجمع هذا إذا سمي به المذكر لم ينصرف ؛ لأن هذا بناء بني للتأنيث وحرك بالكسر لذلك ؛ لأن الكسرة من الياء والياء يؤنث بها وهو متصرف في النكرة ومنهم من يصرف رقاش وعلاب إذا سمي به كأنه سمي بصباح ، وإذا كان اسما علي فعال لا يدري ما أصله بالقياس صرفه ؛ لأنه لم يعلم له علة توجب إخراجه عن أصله وأصل الأسماء الصرف وكل (فعال) جائز متي كانت من (فعل أو فعل أو فعل ولا يجوز من أفعلت) ؛ لأنه لم يسمع من بنات الأربعة إلا قرقار وعرعار وفعال إذا كان أمرا نصب بعده وليس يطرد (فعال) إلا في النداء وفي الأمر.

### السابع : الجمع الذي لا ينصرف

وهو الذي ينتهي إليه الجموع ولا يجوز أن يجمع وإنما منع الصرف ؛ لأنه جمع جمع لا جمع بعده ألا ترى أن أكلبا جمع كلب ، فإن جمع أكلبا قلت : أكلب فهذا قد جمع مرتين فكل ما كان من هذا النوع من الجموع التي تشبه التصغير وثالثه ألف زائدة كما أن ثالث التصغير ياء زائدة وما بعده مكسور كما أن ما بعد ثالث التصغير مكسور فهو غير منصرف ، وذلك نحو : دراهم ودنانير فدراهم في الجمع نظير دريهم في التصغير ودنانير نظير دينير فليس بين هذا الجمع وبين التصغير إلا ضمة الأول في التصغير وفتحة في الجمع ، وإن ثالث التصغير ياء وثالث هذا ألف فهذا الجمع الذي لا ينصرف.

فإن أدخلت الهاء علي هذا الجمع انصرف ، وذلك نحو : صياقلة ؛ لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كمدائني لما نسبت إلي مدائن انصرف وكان قبل التسمية لا ينصرف الإعراب علي الباء كما وقع علي ياء النسب ، فإن كان هذا الجمع فيما لامه ياء مثل جوار نونت في الجر

والرفع ؛ لأن هذه الياء تحذف في الوقت في الجر والرفع فعوضت النون من ذلك ، وإذا وقعت موضع النصب بنيت الياء ولم تصرف وقلت : رأيت جوارى يا هذا.

وقال أبو العباس رحمه الله : قال أبو عثمان : كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلي جوار وبابه أجمع فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفوه وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة وهو قول أهل بغداد والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وجميع البصريين.

قال أبو بكر : فأما الياء في (ثمان) فهي (ياء نسب) وكان الأصل ثماني مثل يماني فحذفت إحدى اليائين وأبدلت منها الألف كما فعل ذلك بيمني حين قالوا : يمان يا هذا وقد جعل بعض الشعراء ثماني لا ينصرف.

قال الشاعر :

يحدو ثماني مولعا بلقاحها (1) ...

ص: 473

---

1- علي أن "ثماني" لم يصرف في الشعر شذوذاً ، لما توهم الشاعر أن فيه معني الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ، وكان القياس أن يقول : ثمانياً. قال ابن السيد : في "ثماني" لغتان : الصرف لأنه اسم عدد وليس بجمع ، ومنع الصرف لأنه جمع من جهة معناه ، لأنه عدد يقع للجمع ، بخلاف يمان وشآم ، لأنه غير جمع وفيه جمع ، فإن س وغيره قالوا : إنه شاذ ، توهم الشاعر فيه معني الجمع فلم يصرفه. ولم يقل أحد إنه لغة. وفي "شرح شواهد الكتاب" للنحاس : قال سيبويه : "وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حذاري : حدثني أبو الخطاب ، أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون. وسمعت أبا الحسن يقول : إن هذا الأعرابي غلط وتوهم أن ثماني جمع علي الواحد وتوهم أنه من الثمن". أي : توهم أن الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها. وقال الأعمش الشنتمري : كأنه توهم أن واحد ثمانية كحذرية ثم جمع فقال ثماني كما يقال حذاري في جمع حذرية ، والمعروف صرفها علي أنها اسم واحد أي : بلفظ المنسوب ، نحو يمان. والحذرية ، - بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وتخفيف المثناة التحتية : قطعة غليظة من الأرض. انظر خزنة الأدب 1 / 55.

وأما بخاتي فلا ينصرف ؛ لأن الياء لغير النسب وهي التي كانت في بختية وكذلك كراسي وقمري وقماري.

### الثامن : العجمة

الأسماء الأعجمية الأعلام غير مصروفة إذا كانت العرب إنما أعربتها في حال تعريفها نحو : إسحاق وإبراهيم ويعقوب ؛ لأن العرب لم تنطق بهذه إلا- معارف ولم تنقلها من تنكير إلي تعريف فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد أجروه مجري ما أصل بنائه له ، وذلك نحو : ديباج وإبريسم ونيروز وفرند وزنجبيل وشهريز وآجر فهذا كله قد أعربته العرب في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام فقالوا : الديباج والشهريز والنيروز والفرند فجميع هذا إذا سميت به مذكرا صرفته ؛ لأن حكمه حكم العربي ، فإن كان الاسم العلم ثلاثيا صرفوه لخفته نحو : نوح ولوط ينصرفان علي كل حال.

### التاسع : الاسمان اللذان يجعلان اسما واحدا

والأول منهما مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة ويتصرف في النكرة وهو مشبه بما فيه الهاء ؛ لأن ما قبله مفتوح كما أن ما قبل الياء مفتوح وهو مضموم إلي ما قبله كما ضمت الهاء إلي ما قبلها ، وذلك نحو : حضر موت وبعلبك ورام هرمز ومارسرجس ومنهم من يضيف ويصرف ومنهم من يضيف ولا يصرف ويجعل كرب في (معدى كرب) مؤنثا ومنهم من يقول : معد يكرم يجعله اسما واحدا إلا أنهم لا يفتحون الياء ويتركونها ساكنة يجعلونها بمنزلة الياء في درديس وكذلك إذا أضافوا يقولون : رأيت معدى كرب يلزمون الياء الإسكان استثقالا للحركة فيها.

قال أبو العباس : قال سيبويه : تصرف رجلا سميته قيل أورد اللتين تقديهما فعل فقيل له : لم صرفتهما وفعل لا ينصرف في المعرفة ؛ لأنه مثال لا تكون عليه الأسماء فقال : لما سكنت عيناها ذهب ذلك البناء وصارا بمنزلة فعل وفعل قيل له : فكيف تزعم أنك إذا قلت لقضو الرجل ثم أسكنت علي قول من قال في عضد عضد قلت : لقضو الرجل ولم ترد الياء ، وإن كانت الضمة قد ذهبت لأنك زعمت تنويها وأنت لم تبنيها علي (فعل) ولكنك أسكنتها من (فعل) فذلك البناء في نيتك وكذلك تقول في (ضوء) كما تري إذا خففت الهمزة (ضو) فأثبتت واوا طرفا وقبلها حركة ومثل هذا لا يكون في الكلام فقلت : إنما جاز هذا ؛ لأن حركتها إنما هي حركة الهمز لأنها الأصل فهي في النية واشباه هذا كثير فلم لم تترك الصرف في قيل وردّ اللتين هما فعل ؛ لأن الإسكان عارض والحركات في النية قال : فالجواب في ذلك أنه حين قال لقضو الرجل فأسكن الضاد إنما سكنها من شيء مستعمل يتكلم به فالإسكان فيه عارض ؛ لأن قولهم المستعمل إنما هو لقضو ثم يسكنون وكذلك الهمزة المخففة إنما المستعمل إثباتها ثم تخفف استثقالا فيقولون : ضو وقضو استخفافا ، وأما قيل وردّ فلا يستعمل الأصل منهما البتة لا يقال : قول ثم يخفف ولا ردد فهذا يجري مجري ما لا أصل له إلا ما يستعمل .

ولذلك قالوا في تصغير سماء سمية ؛ لأن هذه الياء لا يستعمل إلا حذفها فلذلك دخلت الهاء وصارت بمنزلة ما أصله الثلاثة وقياس هذا القول أنك إذا سميت رجلا : (ضرب) ثم أسكنت فقلت ضرب لم تصرفه ؛ لأن الأصل يستعمل ، وإن أسكنت فقلت (ضرب) التي هي فعل ثم سميت بها مسكنة وجب أن تصرف ؛ لأن الأصل لم يقع في الاسم قط وأنه لم يسم به إلا مسكنا والدليل علي ذلك أنهم إذا سمو رجلا جبال ثم خففوا الهمزة قالوا : جمل ولم يصرفوه وقال : سئل التوزي وروي عن أبي عبيدة أنه يقال للفرس الذكر كع والأنثى لكعة فهل ينصرف لكع علي هذا القول فالجواب في ذلك : أن لكعا هذه تنصرف في المعرفة ؛ لأنه ليس ذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه (لكاع) ولكنه بمنزلة : حطم ، وإن كان حطم صفة ؛

لأنه اسم ذكره من باب صرد ونغر فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدل في حالة التعريف إلي عمر ونحوه وقال : الأسماء الأعجمية التي أعربتها العرب لا يجيء شيء منها علي هيئته وأنت إذا تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم وإسحاق ويعقوب وكذلك فرعون وهامان وما أشبهها لأنها في كلام العجم بغير هذه الألفاظ فمن ذلك أن إبراهيم بلغة اليهود منقوص الياء ذاهب الميم وأن سارة لما أعربها نقصت نقصا كبيرا وكذلك إسحاق والأسماء العربية ليس فيها تغيير ويبين ذلك أن الإشتقاق فيها غير موجود ولا يكون في العربية نعت إلا بإشتقاق من لفظه أو من معناه ولو قال قائل : هل يجوز أن يصرف إسحاق كنت مشتركا إن كان مصدر إسحاق السفر إسحاقا تريد : أبعدا إبعادا فهو مصروف ؛ لأنه لم يغير والسحيق : البعيد قال الله عز وجل : (أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ) [الحج : 31] ، وإن سميت إسحاق اسم النبي تصرفه ؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب وكذلك يعقوب الذي لم يغير وإنما هو اسم طائر معروف قال الشاعر :

عال يقصّر دونه اليعقوب (1) ...

فإذا سمينا بهذا صرفناه ، وإن سمينا يعقوب اسم النبي لم تصرفه ؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع غير معروف المذهب وإنما جاء في القرآن في مواضع من صرف عاد وثمود وسبأ فالقول فيها : أنها أسماء عربية وأن القوم عرب في أنفسهم فقله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) [الفرقان : 38] وإنما هم آباء القبائل كقولك : جاءني تميم وعامر إنما هو قبيلة تميم وقبيلة عامر فحذف قبيلة كقولك : وأسأل القرية فأما عاد فمنصرف اسم رجل علي كل حال ؛ لأن كل عجمي لا علامة للتأنيث فيه علي ثلاثة أحرف فهو مصروف ، وأما ثمود فهو فعول من التمد وهو الماء القليل فمن صرفه جعله أبا للحي والحي نفسه ، وأما سبأ فهو جد بني قحطان والقول فيه كالقول في ثمود وعاد والأغلب فيه أنه الأب والأكثر في القراءة : (لَقَدْ

ص: 476



كَانَ لِسَبَا فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ (1) [سبأ: 15] وَوَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ [النمل: 22] وتقول :

هو اسم امرأة وهي أمهم وليس هذا بالبعيد قال النابغة الجعدي :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ

يبنون من دون سيله العرما (2)

ص: 477

1- قرأ أبو عمرو ، والبيزي : لسبأ بالفتح. وقرأ الباقون : لسبأ مجرور. فمن فتح وترك الصرف ، فلأنه جعل (سبأ) اسما لقبيلة ، ومن صرف وكسر جعل (سبأ) اسما لرجل ، أو لحي. قرأ الكسائي : لسبأ في مسكنهم بكسر الكاف. وقرأ حفص ، وحمزة : في مسكنهم بفتح الكاف. وقرأ الباقون : مسكنهم علي الجمع. فمن قرأ : مسكنهم أتى باللفظ وفقا للمعني ؛ لأن لكل ساكن مسكنا فجمع ، و (المساكن) جمع (مسكن) الذي هو اسم للموضع ، من : (سكن ، يسكن). وحجتهم : أنها مضافة إلي جماعة (فمسكنهم) بعددهم ، ويقوي الجمع : إجماع الجميع علي قوله : (فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسَكَّنْ مِنْ بَعْدِهِمْ). ومن قرأ : مسكنهم بالفتح يشبه أن يكون جعل (المسكن) مصدرا ، وحذف المضاف ، والتقدير : في مواضع سكناهم ، فلما جعل المسكن كالمسكن أفرد كما تفرد المصادر ، وعلي هذا قوله : (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ) أي : في موضع قعود ، ألا تري أن لكل واحد من المتقين موضع قعود. ومن قرأ : مسكنهم جعله اسم الموضع الذي يسكنون فيه ، وإنما وحد ؛ لأنه أراد بلدهم ، وقد يجوز أن يراد بذلك جمع (المساكن) ، ثم يؤدي الواحد عن الجمع. قال الكسائي : (مسكن ومسكن) لغتان ، قال نحويو البصرة : والأشبه فيه الفتح ؛ لأن اسم المكان من : (فعل يفعل) علي (المفعل) بالفتح ، وإن لم يرد المكان ، ولكن أراد المصدر ، فالمصدر - أيضا أطرح بالكافرين في الدرك الأسفل يا رب أصطلي الضرما يا أيها الناس هل ترون إلي فارس بادت وخر من دعما أمسوا عبيدا يرعون شاءكم كأنما كان ملكهم حلما أو سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما وأنشد بعده : الكامل ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم علي أن ظن يقل فيها نصب المفعول الواحد ، فإن معناه هنا لا تظني شيئا غير نزولك. وصحة هذا المعني لا تقتضي تقدير مفعول آخر. وفيه رد للنحويين ، فإنهم قالوا : المفعول الثاني لظن محذوف اختصارا لا اقتصارا. وبه استشهد شراح الألفية ، وقالوا : تقديره : فلا تظني غيره واقعا ، أو حقا. وجملة : فلا تظني غيره ، معترضة بين نزلت ، وبين متعلقة ، وهو مني. انظر خزانة الأدب 3/ 317.

مأرب : موضع ، والعزم : هذا الذي يسمى السكر والسكر فهو من قولك : سميته سكرًا.

والسكر : اسم الموضع وتقول : كل أفعل يكون وصفا وكل أفعل يكون اسما وكل أفعل أردت به الفعل نصب أبدا ؛ لأن (كل) لا يليها اسم علم إلا أن تريد كل أجزائه فأما إذا وليها اسم مفرد يقوم مقام الجمع فلا يكون إلا نكرة وقد بنيت ذا فيما تقدم وتقول : أفعل إذا كان وصفا فقصته كذا فترك صرفه كما تترك صرف أفعل إذا كان معرفة وإنما صار معرفة لأنك إذا أردت هذا البناء فقط وهذا الوزن فصار مثل زيد الذي يدل علي شيء بعينه ألا تري أنه لا يجوز أن تقول الأفعال ، وإذا كان كذا فقضيته كذا ؛ لأنه لا ثاني له.

فإن قلت : هذا رجل أفعل فلا تصرفه ؛ لأنه موضع حكاية حكيت بها رجلا أحمر كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا إذا مثلت به الفعل خاصة وتقول : هذا رجل فعلا فتصرف ؛ لأنه قد يكون هذا البناء منصرفا إذا لم يكن له فعلي ، فإن قلت فعلا إذا كان من قصته كذا فجنّت به اسما لا يشركه غيره لم تصرف وتقول : كل فعلي أو فعلي كانت ألفها لغير التأنيث انصرفت ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم تصرف ؛ لأن ما فيه ألف التأنيث لا

ينصرف في معرفة ولا نكرة وقال الأخفش : لو سميت رجلا بخمسة عشر لقلت : هذا خمسة عشر قد جاء وهذا خمسة عشر آخر ومررت بخمسة عشر مقبلا وتقول : بلال اباذ : ومثل ذلك مائة دينار يعني إذا جعلت مائة مع دينار اسما واحدا.

قال أبو بكر : وما استعملته العرب مضافا وعرف ذلك في كلامها فلا يجوز عندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشر من قبل أنهم قد فرقوا بين مائة دينار وخمسة عشر ؛ لأن خمسة عشر عددان فجعلنا اسما واحدا للمعني وهما بمنزلة عشرة لإختلاط العدد بعضه ببعض ومائة دينار ليس كذلك ؛ لأن ديناراً هو مفسر المعدود والذي ذهب إليه الأخفش : أن مائة دينار إضافته غير إضافة حقيقية ؛ لأنه مميز وليس كإضافة صاحب دينار ولا إضافة عبد الله واعلم أن من أضاف معدي كرب وحضر موت يقول : هذا رامهرمز يافتي فترفع (رام) ولا تصرف هرmez ؛ لأنه أعجمي معرفة.

واعلم أنه لا يصلح أن يجعل مثل : مدائن محاريب ولا مثل : مساجد محاريب ولا مثل : جلال سلاسل اسما واحدا مثل حضر موت ؛ لأنه لم يجيء شيء من هذه الأمثلة اسمان يكون منهما اسما واحدا ، فإن جاء فالقياس فيه أن يجعل كحضر موت وأن ينصرف في النكرة وقال الأخفش : إنما صرفته لأنني قد حولته إلي باب ما ينصرف في النكرة وخرج من حد البناء الذي لا ينصرف لأنني إنما كنت لا أصرفه ؛ لأنه علي مثال لا يجيء في الواحد مثله وأنت الآن لا يمنعك البناء.

الأ- تري أنك حين أدخلت في الجمع الهاء صرفته في النكرة نحو : صياقلة وجحاحجة لما دخل في غير بابه قال : فإن قلت : ما بالي إذا سميت رجلا بمساجد لم أصرفه في النكرة قلت علي بناء منعه من الصرف ولم يزل لذلك البناء حيث سميت به ، وإذا سميته بمساجد محاريب وجعلته اسما واحدا فقد صغته غير الذي كان وبنيته بناء آخر وكذلك لو سميت رجلا بواحد حمراء وواحدة بشري أو رجل بيضاء وأنت تريد أن تجعله اسما واحدا مثل حضر موت انصرف في النكرة ؛ لأن الألف ليست للتأنيث في هذه الحال ألا تري أنك لو رخمته حذف الاسم الآخر ولم تكن تحذف الهاء وينبغي في القياس إن بنيته أن تهمز فتقول واحدة حمران ورجل

بيضان ؛ لأن الألف ليست للتأنيث عنده في هذه الحال ولو أسميت امرأة ببنت وأخت لوجب أن يجربهما مجري من أجري جملا وهندا ؛ لأن هذه التاء بدل من واو وأخت في التقدير كقفل وبنت كعدل ولو كانت التاء تاء التأنيث لكان ما قبلها مفتوحا وكانت في الوقف هاء وقوم لا يجرونها في المعرفة ، فإن سميت رجلا بهنة وقد كانت في هنت ياء هذا قلت : هنة يا فتى فلم تصرف وصارت هاء في الوقف وتقول : ما في يدك إلا ثلاثة إذا أردت المعرفة والعدد فقط ؛ لأنه اسم لا ثاني له وهذا كما عرفتك في (أفعل) البناء الذي تريد به المعرفة فإذا أردت ثلاثة من الدراهم وغير ذلك تنكر وصرفته فأما إذا قلت : ثلاثة أكثر من اثنين وأقل من أربعة تريد هذا العدد فهو معرفة غير مصروف ولا يجوز : رب ثلاثة أكثر من اثنين ولو سميت امرأة بغلام زيد لصرفت زيدا ؛ لأن الاسم إنما هو غلام زيد جميعا والمقصود هو الأول كما كان قبل التسمية وكذلك : ذات عرق ؛ لأن الاسم (ذات) دون عرق وكذلك أم بكر وعمرو تجر بكرا وعمرا وكذلك أم أناس وقوم لا يصرفون أم أناس ؛ لأنه ليس بابن لها معروف فصار اسما وينشدون :

والي ابن أم أناس تعمد ناقتي

واعلم أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها لا ينصرف وإنما يراد به أنه اسم للبلدة والبقعة وما أشبه ذلك وما جاء منها مصروفا وإنما يراد به البلد والمكان ووقع هذا في المواضع ؛ لأن تأنيثه ليس بحقيقي وإنما المؤنث في الحقيقة هو الذي له فرج من الحيوان فمن ذلك : واسط وهو اسم قصر ودابق وهو نهر وهجر ذكر ومني ذكر والشام ذكر والعراق ذكر ، وأما ما يذكر ويؤنث فنحو : مصر واضاخ وقباء وحراء وحجر وحنين ويدر ماء وحمص وجور وماه : لا ينصرف ؛ لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف الخفيفة إن كان أعجميا لم ينصرف ؛ لأن العجمة قد زادت ثقلا وإنما صرفته ومن صرفه فلأنه معرفة مؤنث فقط لخفته في الوزن : فعادل في خفة أحد الثقيلين فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة وتقول : قرأت هودا إذا أردت سورة هود فحذفت سورة ، وإن جعلته اسما للسورة لم تصرف لأنك سميت مؤنثا بمذكر ، وإن سميت امرأة بأم صبيان لم تصرف (صبيان) لأنك لو سميت به وحده لم تصرفه ؛ لأن الألف والنون فيه زائدتان وقد صار معرفة وهو ، وإن كان لم تتقدم التسمية به فتحكمه حكم ذلك ، وإن

سميت رجلا بملح وريح صرفتهما كما تصرف رجلا سميته بهند كأنك قد نقلته من الأثقل إلي الأخف وهو علي ثلاثة أحرف وقد بيّنا هذا فيما تقدم وكذلك إذا سميت رجلا بخمس وست فاصرفه ، وإن سميت رجلا بطالق وطامث فالقياس صرفه لأنك قد نقلته عن الصفة وهو في الأصل مذكر وصفت به مؤنثا وحمّار جمع حمّارة القيظ مصروف إذا أردت الجمع الذي بينه وبين واحدة الهاء.

قال أبو العباس : سألت أبا عثمان عنه فصرفه فقلت : لم صرفته هلا كان بمنزلة دواب قال : لأن الأصل الباء الأولي في دواب الحركة والراء في (حمار) ساكنة علي أصلها تجري مجري الواحد ؛ لأنه ليس بين الجمع والواحد إلا الهاء بمنزلة تمرة وتمر ، وأما إذا أردت جمع التكسير فهو غير مصروف ؛ لأن التقدير حمار وكذلك في جينة جبان يا هذا ، وإن سميت رجلا بأفضل وأعلم بغير منك لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، فإن سميته بأفعل منك كله لم تصرفه علي حال لأنك تحتاج إلي أن تحكي ما كان عليه ، وإذا سميت بأجمع وأكّنع لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة وهما قبل التسمية إذا كانا تأكيداً لا ينصرفان لأنهما يوصف بهما المعرفة.

فأما أسماء الأحياء فمعد وقريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان ، وإذا قالوا : هذه ثقيف فإنما أرادوا جماعة ثقيف.

وقد يكون (تميم) اسماً للحي ، فإن جعلت قريش وأخواتها أسماء للقبائل جاز وتقول : هؤلاء ثقيف بن قسي فتجعله اسم الحي وابن صفة فما جعلته اسماً للقبيلة لم تصرفه ، وأما مجوس ويهود فلم تقع إلا اسماً للقبيلة ولو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه ، وأما قولهم : اليهود والمجوس فإنما أرادوا المجوسيين واليهوديين ولكنهم حذفوا يائي الإضافة كما قالوا : زنجي وزنج ونصاري نكرة وهو جمع نصران ونصرانة كندمان وندامي ولكن لم يستعمل نصران إلا بياء النسب.

وقال أبو العباس : إذا سميت رجلاً بنساء صرفته في المعرفة والنكرة ؛ لأن نساء اسم للجماعة وليس لها تأنيث لفظ وإنما تأنيثها من جهة الجماعة فهي بمنزلة قولك كلاب إذا قلت : بني كلاب ؛ لأن تأنيث كلاب إنما هو تأنيث جماعة وإنما أثبت كل جماعة كانت لغير الأدميين

لأنهم قد نقصوا عن الأدميين فالحيوان الذي لا يعقل والموات متفقان في جمع التكسير وإنما خص من يعقل بجمع السلامة؛ لأن له أسماء أعلاما يعرف بها وكان جمع السلامة يؤدي الاسم المعروف وبعده علامة الجمع فكان به أولي ولو أنك لا تخصص الموات وما لا يعقل بالواو والنون وخصصت ما يعقل بالتكسير لكان السؤال واحدا وإنما قصدنا أن نفضله بمنزلة ليست لغيره وإنما قلت: هي الرجال؛ لأن الرجال جماعة فكان هذا التانيث تأنيث الجماعة وهو مشارك للموات في هذا الموضوع إذا وافقه في جمع التكسير.

والتأنيث تانيثان: تأنيث حقيقي فهو لازم وتأيث غير حقيقي فهو غير لازم فللتأنيث اللازم مثل امرأة وما أشبه ذلك والتأيث الذي هو غير لازم مثل دار وذراع وإنما هذا تأنيث لفظ فلهذا كان تذكير أفعال المؤنث في غير الآدامين أحسن منه في الآدامين قال محمد بن يزيد: ناظرت ثعلبا في هذا بحضرة محمد بن عبد الله فلم يفهمه فقلت له: أخبرني عن قولنا: دار أليس هو مؤنث اللفظ قال: نعم قلت: فإذا قلنا: منزل هل زال معني الدار أفلا تري التأنيث إنما هو اللفظ فلما زال اللفظ زال ذلك المعني وكذلك قولنا: ساعد وذراع ورمح وقناة أفتراه في نفسه مؤنثا مذكرا في حال فقال له محمد بن عبد الله هذا بين جدا وليس كذلك ما كان تأنيثه لازما ألا تري أنا لو سميينا امرأة بجعفر أو يزيد لصغرنا زبيدة فلما كان مؤنث الحقيقة لم يغير عن تأنيثه تعليقا عليه أسماء مذكرة في اللفظ وإنما قلت: قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك وليس تأنيث النساء تانيثا حقيقيا وإنما هو اسم للجماعة تقول: قال النساء إذا أردت الجمع وقالت النساء إذا أردت معني الجماعة؛ لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حملته للجمع وكذلك قوله عز وجل: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا) [الحجرات: 14] إنما أنت؛ لأنه أراد الجماعة وتقول: في أسماء السور هذه هود إذا أردت سورة هود، وإن جعلت هودا اسم السورة لم تصرفه لأنها بمنزلة امرأة سميتها بعمر وكذا حكم نوح ونون، وإذا جعلت اقتربت اسما قطعت الألف نحو: اصبع، وإن سميت بحاميم لم ينصرف؛ لأنه أعجمي نحو: هاويل وإنما جعلته أعجميا؛ لأنه ليس من أسماء العرب وكذلك: طس وحسن، وإن أردت الحكاية تركته وقفا وقد قرأ بعضهم: (يس والقرآن) و(ق والقرآن) جعله أعجميا

ونصب (بأذكر)، وأما صاد فلا تجعله أعجمياً؛ لأن هذا البناء والوزن في كلامهم، فإن جعلت اسماً للسورة لم تصرفه ويجوز أن يكون (يس) و (ص) مبنين علي الفتح لالتقاء الساكنين، فإن جعلت (طسم) اسماً واحداً حركت الميم بالفتح فصار مثل دراب وبعل بك، وإن حكيت تركت السواكن علي حالها.

قال سيبويه: فأما: (كهيعص) و (ألم) فلا تكونان إلا حكاية وإنما أفرد باباً للحكاية إن شاء الله.

وقال سيبويه: أبو جاد وهوّار وحتّطي كعمرو وهي أسماء عربية، وأما كلمن وسعفص وقريشيات فأنهن أعجمية لا ينصرفن ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا إلا أن قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعاع.

ص: 483

إشارة

اعلم أن ما يحكي من الكلم إذا سمي به علي ثلاث جهات :

إحداها : أن تكون جملة.

والثاني : أن يشبه الجملة وهو بعض لها ، وذلك البعض ليس باسم مفرد ولا مضاف ولا فيه ألف ولا مبني مع اسم ولا حرف معني مفرد.

والثالث : أن يكون اسما مثني أو مجموعا علي حد التثنية.

الأول نحو : تأبط شرا وبرق نحره وذري حيا

تقول : هذا تأبط شرا ورأيت تأبط شرا ومررت بتأبط شرا وهذه الأسماء المحكية لا تثني ولا تجمع إلا أن تقول : كلهم تأبط شرا أو كلاهما تأبط شرا ولا تحقره ولا ترخمه فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض وتمت كلاما لا يجوز إلا حكايتها وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره وفعل وفاعل ، وإن أدخلت عليها إن وأخواتها وكان وأخواتها فجميعه يحكي بلفظه قبل التسمية ، وإن سميت رجلا بوزيد أو وزيدا أو وزيد حكيت ؛ لأن الواو عاملة تقوم مقام ما عطفت عليه.

الضرب الثاني : الذي يشبه الجملة

وهو علي خمسة أضرب : اسم موصول واسم موصوف وحرف مع اسم وحرف مع حرف وفعل مع حرف فجميع هذا تدعه علي حاله قبل التسمية من الصرف وغير الصرف لأنك لم تسم بالموصول دون الصلة ولا بشيء من هذه دون صاحبه.

الأول الاسم الموصول : نحو رجل سميت به : خيرا منك ومأخوذا بك أو ضارب رجلا فتقول رأيت خيرا منك وهذا خير منك ومررت بخير منك ، فإن سميت به امرأة لم تدع التنوين وحكيته كما كان قبل التسمية من قبل أنه ليس منتهي الاسم كما أن بعض الجملة ليس بمنتهي الاسم.

الثاني الموصوف : إن سميت رجلا : زيد العاقل قلت : هذا زيدا العاقل وكذلك لو سميت امرأة لكان علي هذا اللفظ ، وإن سميت رجلا (بعاقلة) لبيبة قلت : هذا



عاقلة لبيبة ورأيت عاقلة لبيبة فصرفته لأنك تحكيه ولو كان الاسم عاقلة وحدها لم تصرف فحكاية الشيء أن تدعه علي حكمه ما لم يكن معه عاقل ، فإن كان معه عاقل أعملت العامل ونقلته بحاله.

الثالث الحرف مع الاسم : وذلك إذا سميت إنسانا كزيد ويزيد ، وإن زيدا حكيته وحيثما وأنت تحكيهما ؛ لأن (حيثما) اسم وحرف وأنت التاء للخطاب والألف والنون هما الاسم وكذلك أما التي في الاستفهام حكاية لأنها مع (ما) دخلت عليهما الف الاستفهام ومما يحكي : كذا وكأي و (ذلك) يحكي ؛ لأن الكاف للخطاب وهذا وهؤلاء يحكيان ؛ لأن ها دخلت علي ذا وأولاء.

وإن سميت (زيد وعمرو) رجلا قلت في النداء : يا زيدا وعمرا فنصبت ونونت لطول الاسم.

الرابع الحرف مع الحرف : وذلك نحو : إنما وكأنما ، وأما ، وإن لا في الجزاء ولعل ؛ لأن اللام عندهم زائدة وكأن لأنها كاف التشبيه دخلت علي (أن) فجميع هذا وما أشبهه يحكي لخامس الفعل مع الحرف : وذلك هلم : إذا سميت به حكيته ، وإن أخليته من الفاعل ، وإن مسيت بالذي رأيت لم تغيره عما كان عليه قبل أن يكون اسما ولو جاز أن تناديه بعد التسمية لجاز أن تناديه قبلها ولكن لو سميته : الرجل منطلق بهذه الجملة لناديتها ؛ لأن كل واحد منهما اسم تام ، وذلك غير تام وإنما يتم بصلته وهو يقوم مقام اسم مفرد ولو سميته الرجل والرجلان لم يجز فيه النداء.

### **الضرب الثالث : وهو التسمية بالثنية والجمع الذي علي حد الثنية**

من القسمة الأولي وهو التسمية بالثنية والجمع الذي علي حد الثنية ، وذلك إذا سميت رجلا بسلمان وزيدان حكيته الثنية فقلت : هو زيدان ومررت بزيدين ورأيت زيدين فتحكي الثنية ولفظها ، وإن أردت الواحد وقد أجازوا أن تقول : هذا زيدان وتجعله كفعالان ، وإن سميت بجمع علي هذا الحد حكيته فقلت : هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين ومنهم من يجعله كقنسرين فيقول : هذا زيدون ومسلمون وقد ذكرت ذا فيما تقدم ، وإن بجمع

مؤنث قلت : هذا مسلمت ورأيت مسلمت ومررت بمسلمت تحكي : تقول العرب : هذه عرفات مباركا فيها فعرفات بمنزلة آبانين ومثل ذلك أذرعات قال امرؤ القيس :

تنوّرتها من أذرعات وأهلها

بيثرب أدني دارها نظر عالي (1)

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول : هذه قريشيات كما تري شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة لأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة.

قال أبو العباس أنشدني أبو عثمان للأعشي :

تخيّرنا أخوعانات شهرا (2) ...

ص: 486

1- قال الشارح : يروي بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ، ويروي " من أذرعات " كسائر ما لا ينصرف. فعلي هذين الوجهين التنوين للصراف بلا خلاف. والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية. أقول : أراد بها الكلام تقرير ما ذهب إليه تبعا للرباعي والزمخشري - وإن خالفها في الدليل - من أن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين صرف لا تنوين مقابلة ، فإن حذف التنوين في بعض اللغات مما سمي بهذا الجمع ، دليل علي أن تنوينه قبل التسمية تنوين صرف. فاستند أولا إلي تجويز المبرد والزجاج حذف التنوين منه مع العلمية ، وثانيا إلي رواية منع الصرف فيه مع العلمية بوجهين : سماعي وقياسي ، فالأول نقله ابن جني في " سر الصناعة " عن بعض العرب فقال : واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمت - معرفة - بتاء التأنيث في طلحة وحمزة ، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل هاء التأنيث ، فيمنعها حينئذ الصرف فيقول : هذه مسلمت مقبلة. وعلي هذا بيت امرئ القيس : " تنورتها من أذرعات " ، وقد أنشده من أذرعات بالتنوين. انظر خزنة الأدب 1 / 19.

2- وعلي هذا ما حكاه س من قولهم : هذه قريشيات غير منصرفة. انتهى. والثاني أن بعضهم - أي بعض النحاة - يفتح التاء في مثله ، أي في مثل " أذرعات " مما سمي بجمع مؤنث سالم ، مع حذف التنوين ، أي : يفتح التاء ويحذف التنوين منه ، ويروي ذلك البعض من " أذرعات " بفتح التاء قياسا علي سائر ما لا ينصرف. فعلي هذين الوجهين أي حذف التنوين مع كسر التاء وحذف التنوين مع فتح التاء التنوين للصراف أي : التنوين الذي كان قبل التسمية. فإن النحاة اتفقوا علي أن التنوين الذي يحذف فيما لا ينصرف إنما هو تنوين الصرف. و " أذرعات " قال ياقوت في " معجم البلدان " : وهي بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، وينسب إليه الخمر. وقد ذكرتها العرب في أشعارها لأنها لم تزل من بلادها. والنسبة إليه أذرعي. و " يثرب " زاد الصاغاني : وأثرب. اسم مدينة رسول الله صلّي الله عليه وسلّم. قال ياقوت - نقلا عن الزجاجي - : " سميت مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم بذلك لأن أول من سكنها عند التفريق يثرب بن عوص بن إرم بن سام بن نوح صلّي الله عليه وسلّم ، فلم نزلها رسول الله صلّي الله عليه وسلّم سماها طيبة طابة ، كراهية للتثريب. وسميت مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم ونزوله بها. ثم اختلفوا فقيل : إن يثرب اسم للناحية التي منها مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم ، وقال آخرون : بل يثرب ناحية من مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم ، وقيل هي مدينة الرسول صلّي الله عليه وسلّم. قال ابن عباس : من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله ثلاثا إنما هي طيبة. " وقال في المصباح : ثرب عليه من باب ضرب : عتب ولام ، وبالمضارع بياء الغائب سمي رجل من العمالقة ، وهو الذي بني المدينة سميت باسمه ، قال السهيلي. وأما " يثرب " بالمشناة الفوقية بدل المثناة ، فقال ياقوت : هي بفتح الراء قيل : قرية باليمامة عند

جبل وشم. وقيل اسم موضع في بلاد بني سعد. وقال الحسن بن أحمد الهمداني اليمني : هي مدينة بحضرموت نزلها كندة. انظر خزنة  
الأدب 1 / 20.

فلم يصرف ذلك ، قال أبو بكر : قد ذكرت ما ينصرف وبقي ذكر المبني المضارع للمعرف ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات إن شاء الله تعالى.

ص: 487

هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام : وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافة وأفردته أو فعل فارغ أو حرف قصدت التسمية به فقط فجميع هذه إذا سميت بشيء منها أعربته إعراب الأسماء الأول ، وإن نقص عما كانت عليه الأسماء.

الأول : إن سميت بكم أو بمن قلت : هذا كم قد جاء ؛ لأن في الأسماء مثل دم ويد ، وإن سميت بهو قلت : هذا هو فاعلم ، وإن سميت به مؤنثا لم تصرفه ؛ لأنه ضمير مذكر وإنما ثقلت (هو) ؛ لأنه ليس في كلامهم اسم علي حرفين أحدهما ياء أو واو أو ألف وسمع منهم إذا أعربوا شيئا من هذا الضرب الثقيل ، فإن سميت بذو قلت ذوا لأنك تقول : هاتان ذواتا مال فلما علمت الأصل رددته إلي أصله كما تكلموا به ولو لم يقولوا : ذوا ثم سمينا بذو لما قلت إلا ذو وكان الخليل يقول : ذو أصل الذال علي كل قول الفتح ، وإن سميت (بفو) قلت : فم ولو لم يكن قبل فم لقلت فوه مؤنثان وأين ومتي وثم وهنا وحيث ، وإذا وعند وعن فيمن قال من عن يمينه ومنذ في لغة من رفع تصرف الجميع تحمله علي التذكير حتي يتبين غيره ، وإن سميت كلمة بتحت أو خلف أو فوق لم تصرفها لأنها مذكرات يدل علي تذكيرها تحت وخليف ذاك ودوين ولو كان مؤنثا دخلت الهاء كما دخلت في قدييمة ووريئة.

الثاني : التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول : إن سميت رجلا بضرب أو ضرب أو يضرب أعربته وقد عرفتك ما ينصرف من ذلك وما لا ينصرف وحكم نعم وبس حكم الفعل إذا سميت به تقول هذا نعم وبس ، وإن سميته أزمة قلت أزم ورأيت أزمي ويغزو قلت : يغزو ورأيت يغزي ، وإن سميته بعه قلت : وع ، وإن سميت بره : قلت إرأ.

وذلك نحو إن إذا سميت بها قلت : هذا إن وكذلك أن وكذلك ليت ، وإن سميت بأن المفتوحة لم تكسر ، وإن سميت بلو واو زدت واوا فقلت لو واو وكان بعض العرب يهمز فيقول : لو ، وإن سميت (بلا) زدت ألفا ثم همزت فقلت : لاء ؛ لأن الألف ساكنة ولا يجتمع ساكنان ، وإذا سميت بحرف التهجي نحو : باء وتاء وئاء وحاء ومددت فقلت : هذه باء وتاء ، وإذا تهجيت قصرت ووقفت ولم تعرب وفي (زاي) لغتان : منهم من يجعلها (ككي) ومنهم من يقول : زاي ، فإن سميته بزي علي لغة من يجعلها ككي قلت : زي فاعلم ، وإن سميت بها علي لغة من يقول : زاي قلت : زاء وكذا واو وآء وسنين هذا في التصريف وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معني حرف فهو مذكر أردت به معني كلمة فهو مؤنث ، وإن سميت بحرف متحرك أشبعت الحركة إن كانت فتحة جعلتها ألفا وضممت إليها ألفا أخرى ، وإن كانت كسرة أشبعتها حتي تصير باء وتضم إليها أخرى وكذلك المضموم إذا وجدته كذلك ، وذلك أن تسمي رجلا بالكاف من قولك كزيد تقول : هذا (كا) ، وإن سميته بالباء من يزيد : قلت : بي ، فإن سميته بحرف ساكن ، فإن الحرف الساكن لا يجوز من غير كلمة فترده إلي ما أخذ منه.

واعلم أن كل اسم مفرد لا تجوز حكايته وكذلك كل مضاف ، وإن سميت رجلا عم فأردت أن تحكي به في الاستفهام تركته علي حاله ، وإن جعلته اسما قلت : عن ما تمد (ما) لأنك جعلته اسما كما تركت تنوين سبعة إذا سميت فقلت : سبعة.

والمضاف بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية.

قال أبو بكر : قد ذكرنا ما لا ينصرف وقد مضى ذكر المبني المضارع للمعرب ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات إن شاء الله.

### إشارة

هذه الأسماء علي ضربين : مفرد ومركب فنبداً بذكر المفرد إذ كان هو الأصل ؛ لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلي مفرد ولنبين أولاً المعرب ما هو لنبين به المبني فنقول : إن الاسم المفرد المتمكن في الإعراب علي أربعة أضرب : اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر والواحد من الجنس وما اشتق من الجنس ولقب الواحد من الجنس.

### شرح الأول من المعرب : الجنس

: الاسم الدال علي كل ما له ذلك الاسم ويتساوي الجميع في المعني نحو : الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار والدينار والدرهم والضرب والأكل والنوم والحمرة والصفرة والحسن والقبح وجميع ما أردت به العموم لما يتفق في المعني بأي لفظ كان فهو جنس ، وإذا قلت : ما هذا فقل لك : إنسان وإنما يراد به الجنس فإذا قال : الإنسان فالألف واللام لعهد الجنس وليست لتعريف الإنسان بعينه وإنما هي فرق بين إنسان موضوع للجنس وبين إنسان هو من الجنس ، إذا قلت : (إنسان) قال الله عز وجل : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) [العصر] فدل بهذا أن الإنسان يراد به الجنس ومعني قول النحويين : الألف واللام لعهد الجنس أنك تشير بالألف واللام إلي ما في النفس من معرفة الجنس ؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس وكذلك إذا قلت : فضة والفضة وأرض والأرض وأسماء الأجناس إنما قيلت ليفرق بين بعضها وبعض مثل الجماد والإنسان وهذه الأسماء تكون أسماء لما له شخص ولغير شخص فالذي له شخص نحو : ما ذكرنا من الإنسان والحمار والفضة وما لا شخص له مثل الحمرة والضرب والعلم والظن.

### شرح الثاني من المعرب : وهو الواحد من الجنس

نحو : رجل وفرس ودينار ودرهم وضربة وأكلة فتقول : إذا كان واحد من هذه معهوداً بينك وبين المخاطب الرجل والفرس والدينار والضرب أي الفرس الذي تعرف والضرب الذي تعلم والفرق بين قولك : رجل وبين فضة أن رجلاً يتضمن معني

جنس له صورة فمتي زالت تلك الصورة زال الاسم وفضة ليس يتضمن هذا الاسم صورة فأما درهم فهو مثل رجل في أنه يتضمن معني الفضة بصورة من الصور.

### الثالث : ما اشتق للوصف من جنس من الأجناس التي لا أشخاص لها

نحو : ضارب مشتق من الضرب وحسن مشتق من الحسن وقبيح مشتق من القبح وأكل مشتق من الأكل وأسود من السواد وهذه كلها صفات تجري علي الموصوفين ، فإن كان الموصوف جنسا فهي أجناس وإن كان واحد منكورا من الجنس فهو واحد منكور نحو : القائم وقائم والحسن وحسن ، وإن كان معهودا فهو معهود وحكم الصفة حكم الموصوف في إعرابه.

### الرابع : ما يلقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته

نحو : زيد وعمرو وبكر وخالد وما أشبه ذلك من الأسماء الأعلام التي تكون للآدميين وغيرهم.

فجميع هذه الأسماء المتمكنة إلا الجنس يجوز أن تعرف النكرة منها بدخول الألف واللام عليها ويجوز أن تنكر المعرفة منها ألا تري أنك تقول : الرجل إذا كان معهودا ثم تقول : رجل إذا لم يكن معهودا والمعني واحد وكذلك ضرب والضرب وحسن والحسن وضارب والضارب وقبيح والقبيح وتقول : زيد عمرو فإذا تنكرا بأن يتشاركا في الاسم قلت : الزيدان والعمران تدخل الألف واللام مع التثنية ؛ لأنه لا يكون نكرة إلا ما يثنى ويجمع والأسماء المبنية بخلاف هذه الصفة لا يجوز أن تنكر المعرفة منها ولا تعرف النكرة ألا تري أنه لا يجوز أن يتنكر (هذا) فتقول : الهذان ولا يتنكر أنا ولا أنت ولا هو فهذا من المعارف المبنيات التي لا يجوز أن يتنكر ما كان منها فيه الألف واللام فلا يجوز أن يخرج منها الألف واللام نحو : الذي والآن ، وأما النكرة التي لا يجوز أن تعرف نحو قولك : كيف وكم فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام وامتنع من نزع الألف واللام منه لتكثير فهو مبني ولا يلزم من هذا القول البناء في اسم الله عز وجل إذ كانت الألف واللام لا تفارقانه ، فإن الألف واللام ، وإن كانا غير مفارقتين فالأصل فيهما أنهما دخلتا علي إله.



قال سيبويه : أصل هذا الاسم أن يكون إليها وتقديره (فعال) والألف واللام عوض من الهمزة التي في (إله) وهو علي هذا علم.

قال أبو العباس : لأنك تذكر الآلهة الباطلة فتكون نكرات تعرف بالألف واللام وتجمع كما قال الله عز وجل : (أَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً) [يس : 23] وتعالى الله أن يعتور اسمه تعريف بعد تنكير أو إضافة بعد أن كان علما.

وقال سيبويه في موضع آخر : ويقولون : لاه أبوك يريدون لله أبوك فيقدمون اللام ويؤخرون العين والاسم كامل وهو علم وحق الألف واللام إذا كانت في الاسم ألا ينادي إلا الله عز وجل فإنك تقول : يا لله وتقطع الألف فتفارق سائر ألفات الوصل والشاعر إذا اضطر فقال : (يا التي) لم تقطع الألف فهذا الاسم مفارق لجميع الأسماء عز الله وجل.

إشارة

اسم كني به عن اسم واسم أشير به إلي مسمي وفيه معني فعل واسم سمي به فعل واسم قام مقام الحرف وظرف لم يتمكن وأصوات تحكي.

باب الكنايات وهي علامات المضميرين

إشارة

الكنايات علي ضربين : متصل بالفعل ومنفصل منه ، فالمتصل غير مفارق للفعل والفعل غير خال منه وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض فالتاء للفاعل المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا فعلت : وصنعت وعلامة المخاطب المذكر فعلت والمؤنث فعلت وعلامة المضمير النائب في النية تقول : فعل وصنع فاستغني عن إظهاره والعلامة فيه بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة فصار علامة الغائب أن لا علامة له هذا في الفعل الماضي فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة متكلما كان أو مخاطبا إلا في فعل المؤنث المخاطب ، وذلك أنه استغني بحروف المضارعة عن إظهار الضمير يقول المتكلم : أنا أفعل ذكرا كان أو أنثي فالتكلم لا يحتاج إلي علامة ؛ لأنه لا يختلط بغيره وإنما أظهرت العلامة في (فعلت) للمتكلم ؛ لأنه لو أسقطها لالتبس بالغائب فصار فعل فلا يعلم لمن هو ، فإن خاطبت ذكرا قلت : أنت تفعل والغائب هو يفعل ، فإن خاطبت مؤنثا قلت : تفعلين فظهرت العلامة وهي الياء ، وإن كانت غائبة قلت : هي تفعل فيصير لفظ الغائبة كلفظ المخاطب ويفصل بينهما الخطاب وما جري في الكلام من ذكر ومؤنث وتقول للمؤنث في الغيبة فعلت وصنعت فالتاء علامة فقط وليست باسم يدل علي ذلك قولهم : فعلت هند فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها نحو فعلت وصنعت وإنما أسكن لها لام الفعل ؛ لأن ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد فلو لم يسكنوا لقالوا : ضربت فجمعوا بين أربعة متحركات وهم يستثقلون ذلك ، فإن ثبتت وجمعت الضمير الذي في الفعل قال الفاعل : فعلنا في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في هذا اللفظ سواء وتقول في الخطاب : فعلتما للمذكر والمؤنث ولجمع المذكورين فعلتم وللمؤنث فعلتن ، فإن ثبتت الغائب قلت : قاما فظهرت العلامة وهي الألف وفي الجمع قاموا

وفي المضارع يقومون وتثبت النون في الفعل المعرب وتسقط من الفعل المبني وقد ذكرناه فيما تقدم وتقول في المؤنث : قامتا وقمن ويقومان ويقمن هذه علامات المضمرة المتصلة المرفوع فأما علامة المخفوض والمنصوب المتصلة فهي واحدة فعلامة المتكلم ياء قبلها نون نحو : ضربني وجيء بالنون لتسلم الفتحة ولثلا يدخل الفعل جر وللمجرور علامته ياء بغير نون نحو : مررت بي وغلامي وهذه الياء تفتح وتسكن فمن فتح جعلها كالكاف أختها ومن أسكن فلاستثقال الحركة في الياء في أنها تكسر ما قبلها وكلهم إذا جاء بها بعد ألف فتحتها نحو : عصاي ورحاي.

وإذا تكلم منه ومن غيره قال : ضربنا زيد والمؤنث في ذا كالمذكر وكذلك هو في الجر تقول : ضربنا وغلانا فإذا خاطبت فعلامة المخاطب المذكر كاف مفتوحة والمؤنث كاف مكسورة نحو : ضربتك وكذلك المجرور تقول : مررت بك يا رجل وبك يا امرأة ، وإذا ثبتت قلت في المذكر والمؤنث : ضربتكما وللجميع المذكورين : ضربتكم وكذلك تقول : مررت بكما في التذكير والتأنيث ومررت بكم في المذكورين ومررت بكن للمؤنث.

### الضرب الثاني وهو علامات المضمرة المتصلة

أما علامة المرفوعين فللمتكلم أنا فالاسم الألف والنون وإنما تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف ، فإن وصلت سقطت فقلت : أن فعلت ذلك ، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحو وكذلك إن تحدث عن نفسه وعن جماعة قال : نحن ولا يقع (أنا) في موضع التاء والموضع الذي يصلح فيه المتصلة لا يصلح فيه المنفصل لا تقول فعل أنا وعلامة المخاطب إن كان واحدا أنت ، وإن خاطبت اثنتين فعلامتها أنتما والجميع أنتم فالاسم هو الألف والنون في (أنت) والتاء علامة المخاطب والمضمرة الغائب علامته (هو) ، وإن كان مؤنثا فعلامتها (هي) والإثنين والإثنتين هما والجميع هم ، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامتها هن ، وأما علامة المضمرة المنصوب (فأيا) ، فإن كان غائبا قلت إياه ، وإن كان متكلمًا قلت : إياي ويانا في الشنية والجمع وللمخاطب المذكر : إياك وللمؤنث إياك وإياكما إذا ثبتت المؤنث والمذكر وإياكم للمذكرين وإياكن في التأنيث وللغائب المذكر إياه وللمؤنث إياها وإياهما للمذكر والمؤنث

وأياهم للمذكرين وإياهن للجمع المؤنث وقد قالوا : إن (أيا) مضاف إلي الهاء والكاف والقياس أن يكون (أيا) مثل الألف والنون التي في أنت فيكون (أيا) الاسم وما بعدها للخطاب ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف و (أيا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو : أنت فأما المجرور فليست له علامة منفصلة ؛ لأنه لا يفارق الجار ولا يتقدم عليه وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لا يقع المتصل والموضع الذي يقع فيه لا يقع المنفصل ؛ لأن المنفصل كالظاهر تقول : إنني وزيدا منطلقان ولا تقول : إن إياي وزيدا منطلقان وتقول : ما قام إلا أنت ولا تقول : إلات وتقول : إن زيدا وإياك منطلقان ولا يقول : إن زيدا إلاك منطلقان ومما يدل علي (إن وأخواتها) مشبهة بالفعل أن المكني معها كالمكني مع الفعل تقول : إنني كما تقول : ضربني ، وأما قولهم : عجبت من ضربيك وضريبه فالأصل من ضربني إياك وضربي إياه وأقل العرب من يقول : ضربيه وإنما وقع هذا مع المصدر ؛ لأنه لم تستحكم علامات الإضمار معه ألا ترى أنهم لا يقولون : عجبت من ضربكني إذا بدأت بالمخاطب قبل المتكلم ولا من ضربهيك إذا بدأت بالبعيد قبل القريب وقالوا : عجبت من ضربيك وضربكه ولو كان هذا موضعا يصلح فيه المتصل لجاز فيه جميع هذا ألا ترى أنك تقول : ضربيك إذا جئت بالفعل ضربته وموضع ضربكه ضربته وكان الذين قالوا : ضربيه قالوا : ذلك إختصارا ؛ لأن المصدر اسم فإذا أضفته إلي مضمرة فحقه إن عديته لمعني الفعل أن تعديه إلي ظاهر أو ما أشبه الظاهر من المضمرة المتصلة وكان حق المضمرة المتصلة أن لا يصلح أن يقع موقع المنفصل والأصل في هذا : عجبت من ضربني إياك كما تقول : من ضربني زيدا ومن ضربك إياه كما تقول من ضربك عمرا والكسائي يصل جميع المؤنث فيقول : أعطيتها والضارباناه ؛ لأنه لم يتفق حرفان ولا أعلم بين الواحد والجمع فرقا ومن ذلك قولهم : كان إياه ؛ لأن (كانه) قليلة ولا تقول : كانني وليسني ولا كانك ؛ لأن موضعه موضع ابتداء وخبر فالمنفصل أحق به قال الشاعر :

ليت هذا الليل شهر

لا نري فيه عربيا

ص: 495

1- قل سيبويه : ومثل ذلك كان إياه ، لأن كانه قليلة ، لا تقول : كانني وليسني ، ولا كانك ؛ فصارت غياها هنا بمنزلتها في ضربي إياك. قال الشاعر : ليت هذا الليل شهر الخ وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك كانني. قال الأعلم : الشاهد في إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا ، ولوقوعه موقع خبرها والخبر منفصل من المخبر عنه ، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه. واتصاله بليس جائز ، لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح. وليس في هذا البيت تحتمل تقديرين : أحدهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، كأنه قال : لا نري فيه عربيا غيري وغيرك. والتقدير الآخر : أن تكون استثناء بمنزله غلا. وعريب بمعنى أحد ، وهو بمعنى معرب ، أي : لا نري فيه متكلما يخبر عنا ويعرب عن حالنا. وقوله : ليت هذا الليل شهر قال أبو القاسم سعيد الفارقي فيما كتبه في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد : وقد روي في شهر الرفع والنصب جميعا ؛ وهو عندي أشبه بمعنى البيت. وكلاهما حسن. وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيبويه. ولم يظهر لي وجه النصب. ونري من رؤية العين. وعريب من الألفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع إلي عريب ، وإياي خبرها بتقدير مضاف ، أي : ليس عريب غيري وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب. تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر. وجملة لا نري فيه خبر ثان للبيت. وجملة لا نخشي رقيبا معطوف عليه ، والرابط محذوف ، أي : فيه. ويجوز أن يكون جملة لا نري صفة لشهر. وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : يقول لحبيبتة : ليت هذا الليل الذي نجتمع فيه طويل كالشهر ، لا نبصر فيه أحدا ليس إياي وإياك ، أي : ليس فيه غيري وغيرك أحد. وهو استثناء لنفسه كما قال إلّاك ، لا نحاف فيه رقيبا. - وهذا الشعر نسبه خدمة كتاب سيبويه إلي عمر بن أبي ربيعة المذكور آنفا. ونسبه صاحب الأغاني ، وتبعه صاحب الصحاح إلي العرجي ، وهو عبد الله بن عمر ابن عمرو بن عثمان بن عفان. نسب إلي العرج ، وهو من نواحي مكة ، لأنه ولد بها ، وقيل بل كان له بها مال ، وكان يقيم هناك. والله أعلم. انظر خزنة الأدب 2 / 215.

وقد حكوا : ليسني وكأني واعلم أنك إذا أكدت المرفوع المتصل والمنصوب والمخفوض المتصلين أكدته بما كان علامة المضمرة المرفوع المنفصل ، وذلك قولك : قمت أنت وضربتك أنت وإنما جاز ذلك ؛ لأن الخطاب جنس واحد وليس بأسماء معربة والأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض علي صيغة واحدة وإنما فرق في هذا للبيان فإذا أمنوا اللبس رجع المبني إلي أصله ومع ذلك فلو أكد المرفوع والمنصوب المتصلان بالمنفصلين اللذين لهما لبقية المجرور بغير شيء يؤكد ولا يحسن أن يعطف الاسم الظاهر علي المرفوع المتصل لا يحسن أن تقول : قمت وزيد حتي تؤكد فتقول : أنا وزيد ولا تقول : قام وزيد حتي تقول : قام هو وزيد وقال عز وجل : (اذهب أنت وأخوك) [طه : 42] ربما جاء علي قبحة غير مؤكد ويحتمل لضرورة الشاعر.

وإنما قبح أن تقول : قمت وزيد ؛ لأن التاء قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها وقد غير الفعل لها ، فإن عوضت من التأكيد شيئاً يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : ما قمت ولا عمرو وقعدت اليوم وزيد : حسن فأما ضمير المنصوب فيجوز أن يعطف عليه الظاهر : تقول : ضربتك وزيدا وضربت زيدا وإياك فيجوز يتقدم وتأخيره ، وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل يقتدم ويتأخر كما للمنصوب وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه وقد حكى أنه قد جاء في الشعر :

وتقول : عجت من ضرب زيد أنت إذا جعلت زيدا مفعولا ومن ضربك إذا جعلت الكاف مفعولا وتقول فيما يجري من الأسماء مجري الفعل : عليك ورويده وعليني ولا- تقول : عليك إياي ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) استغناء بعليك (بي) و (بنا) وهو القياس ولو قلت : عليك إياه كان جائزا ؛ لأنه ليس بفعل والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضع المتصل قال حميد الأرقط :

إليك حتّي بلغت إياكا (2) ...

ص: 498

1- علي أن حرف الجر قد يترك صورة عند البصريين ، أي : ما بك وبالأيام عجب. قال سيبويه قبل أن ينشد هذا البيت : ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضممر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة علي ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم ، كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أن يتبعوها إياه. إلي أن قال : وقد يجوز في الشعر. وأنشد هذا البيت وبيتا آخر. انتهى. وأوضح منه قول ابن السراج في الأصول : وأما المخفوض فلا- يجوز أن يعطف عليه الظاهر ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ، لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم ويتأخر كما للمنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه ؛ فلما خالف المجرور سائر الأسماء ، لم يجز أن يعطف عليه. وقد حكى أنه جاء في الشعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب انتهى ووافق الكوفيين يونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوين ، وابن مالك. وهذه المسألة أوردها ابن الأنباري في مسائل الخلاف بأدلة الفريقين ، قال : الحجاج الكوفيون علي جوازها بمجيئها في التنزيل ، قال تعالى : (وَآتَقُوا اللَّهَ) الذين (تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بالخفض ؛ وهي قراءة حمزة وغيره. وقال تعالى : "وَيَسَّ تَفْتُونَك فِي النَّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ" فما عطف علي ضمير فيهن. وقال تعالى : "لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" ، فالمقيمين عطف علي الكاف في إليك ، أو علي الكاف في قبلك. وقال تعالى : "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ" فمن عطف علي ضمير لكم. انظر خزنة الأدب 2 / 154.

2- علي أن حرف الجر قد يترك صورة عند البصريين ، أي : ما بك وبالأيام عجب. قال سيبويه قبل أن ينشد هذا البيت : ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضممر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة علي ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم ، كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أن يتبعوها إياه. إلي أن قال : وقد يجوز في الشعر. وأنشد هذا البيت وبيتا آخر. انتهى. وأوضح منه قول ابن السراج في الأصول : وأما المخفوض فلا- يجوز أن يعطف عليه الظاهر ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ، لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم ويتأخر كما للمنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه ؛ فلما خالف المجرور سائر الأسماء ، لم يجز أن يعطف عليه. وقد حكى أنه جاء في الشعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب انتهى ووافق الكوفيين يونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوين ، وابن مالك. وهذه المسألة أوردها ابن الأنباري في مسائل الخلاف بأدلة الفريقين ، قال : الحجاج الكوفيون علي جوازها بمجيئها في التنزيل ، قال تعالى : (وَآتَقُوا اللَّهَ) الذين (تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بالخفض ؛ وهي قراءة حمزة وغيره. وقال تعالى : "وَيَسَّ تَفْتُونَك فِي النَّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ" فما عطف علي ضمير فيهن. وقال تعالى : "لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" ، فالمقيمين عطف علي الكاف في

إليك، أو علي الكاف في قبلك. وقال تعالى: "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ" فمن عطف علي ضمير لكم. انظر خزنة الأدب 2 / 154.



يريد : حتي بلغتك ، فإن ذكرت الفعل الذي يتعدي إلي مفعولين فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني  
بالأقرب المتكلم قبل المخاطب والمخاطب

ص: 499

قبل الغائب وتعرف القوي من غيره ، فإن الفعلين إذا اجتمعا إلي القوي فتقول : قمت وأنت ثم تقول : قمنا وقام وأنت ثم تقول : قمتما فتغلب المخاطب علي الغائب وتقول : أعطانيه وأعطانيك ويجوز : أعطاكني ، فإن بدأ بالغائب قال : أعطاهوني .

وقال سيبويه : هو قبيح لا تكلم به العرب ، وقال أبو العباس : هذا كلام جيّد ليس بقبيح وقال الله عز وجل : (أَنْزَلْنَا مُكْمُوها وَأَنْتُمْ لَهَا كارهُونَ) [هود : 28] فتقول علي هذا أعطاه إياك وهو أحسن من أعطاهوك فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت : لمعطاهوه وليس بالكثير في كلامهم والأكثر المعطاه إياه والمنفصل بمنزلة الظاهر فأما المفعولان في ظننت وأخواتها فأصلها الابتداء الخبر كما جاء في (كان) فالأحسن أن تقول ظننتك إياه كما تقول : كان إياه وكنت إياه .

واعلم أنه لا يجوز أن يجتمع ضمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدية والمؤثرة لا يجوز أن تقول : ضربتني ولا أضربك إذا أمرت ، فإن أردت هذا قلت : ضربت نفسي واضرب نفسك وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول : ضربه إذا أردت ضرب نفسه ويجوز في باب ظننت وحسبت أن يتعدي المضممر إلي المضممر ولا يجوز أن يتعدي المضممر إلي الظاهر تقول : ظننتي قائما وخلتني منطلقا لأنها أفعال غير مؤثرة ولا نافذة منك إلي غيرك فتقول علي هذا : زيد ظنه منطلقا فتعدي فعل المضممر في ظن إلي الهاء ولا يجوز زيدا ظن منطلقا فتعدي فعل المضممر الذي في ظن إلي زيد فتكون قد عدت في هذا الباب فعل المضممر إلي الظاهر وإنما حقه أن يتعدي فعل المضممر إلي المضممر وتكون أيضا قد جعلت المفعول الذي هو فضلة في الكلام لا بد منه وإلا بطل الكلام فهذه جميع علامات المضممر المرفوع والمنصوب قد بينتها في المنفصل والمتصل وقد خبرتك أن المجرور لا علامة له منفصلة ، وإن علامته في الإتصال كعلامة المنصوب لا فرق بينها في الكاف والهاء تقول : رأيتك كما تقول : مررت بك وتقول : ضربته كما تقول : مررت به فهذا مطرد لا زيادة فيه فإذا جاءوا إلي الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نونا قبل الياء لثلاثا يكسروا لام الفعل والفعل لا جرّ فيه فقالوا : ضربني فسلمت الفتحة بالنون ووقع الكسر علي النون وكذلك : يضربني فإذا جاءوا بالاسم لم يحتاجوا إلي النون فقالوا : الضاربي في النصب واستحسنوا الكسرة في الباء موضع ؛ لأنه يدخله الجر ولم

يستحسنوا ذلك في لام الفعل ؛ لأنه موضع لا يدخله الجر وقالوا : إنني ولعني ولكنني ؛ لأن هذه حروف مشبهة بالفعل .

قال سيبويه : قلت له : يعني الخليل ما بال العرب قالت : إني وكأني ولعلي ولكنني فرعم : أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة من كلامهم وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا النون التي تلي الياء قال : فإن قلت : (لعلي) ليس فيها تضعيف فإنه زعم : أن اللام قريبة من النون يعني في مخرجها من الفم وقد قال الشعراء في الضرورة : ليتي .

وقال : سألته عن قولهم : عني وقطني ولدني : ما بالهم جعلوا علامة المجرور هاهنا كعلامة المنصوب فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (من) فجاءوا بالنون ليسلم السكون وقدني بهذه المنزلة وهذه النون لا ينبغي أن نذكرها في غير ما سمع من العرب لا يجوز أن تقول : قدي كما قلت مني وقد جاء في الشعر (قدي) قال الشاعر :

قدي من نصر الخبيبين قدي (1) ...

ص: 501

1- هذا ضرورة ، والقياس قدني بالنون. قال سيبويه : وسألته رحمه الله ، يعني الخليل بن أحمد ، عن قولهم قطني ومني وعني ولدني ما بالهم جعلوا علامة المجرور هاهنا كعلامة المنصوب؟ فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة ، إلا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا- النونات ، لأنها لا تذكر أبدا ، إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولي ، لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار ، وكرهوا إن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار. وإنما حملهم علي أن لم يحركوا الطاء والنونات كراهية أن يشبه الأسماء نحو : يد ، وهن. وأما ما يحرك آخره فنحو مع ولد ، كتحريك أواخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر الأسماء ، فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك معي ولدي في مع ولد ، وقد جاء في الشعر قدي. قال الشاعر قدني من نصر الخبيبين قدي لما اضطر شبهه بحسبي وهني ، لأن ما بعد حسب ، وهن مجرور ، كما أن ما بعد قط مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء ، كما قال : ليتي حيث اضطر . انتهى كلام سيبويه. ورده صاحب الكشاف والبيضاوي عند قوله تعالى : "قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا" علي قراءة نافع بتحريك نون لدن والاكتفاء بها عن نون الوقاية ، كما في : قدني من نصر الخبيبين قدي وعند ابن مالك نون الوقاية في قدني وقطني غير لازمة ، بل يجوز ذكرها وحذفها. انظر خزانة الأدب 3 / 233.

فقال : قدي لما اضطر شبهه بحسبي كما قال : ليتي حيث اضطر.

وقال سيويوه : لو أضفت إلي الياء الكاف تجر بها لقلت : ما أنت كي لأنها متحركة قال الشاعر لما اضطر :

وأمّ أو عال كها أو أقربا (1) ...

ص: 502

1- هو من أرجوزة للعجاج ، مطلعها : ما هاج دمعا ساكبا مستسكبا من أن رأيت صاحبيك أكأبا أي : دخلا في الكأبة ، وهي الحزن. ثم وصف فيها حمار الوحش وأتته ، أراد أن يرد الماء فرأى الصياد ، فهرب بأتته. إلي أن قال : نحي الذنابات شمالا كثبا وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما أن ينكبا نحاه تنحية : أبعد عنه ، وجعله في ناحية. وفاعل نحي ضمير يعود إلي حمار وحش ذكره. يعني أنه مضى في عدوه ناحية ، فجعل الذنابات في جانب شماله ، وأم أوعال في ناحية يمينه. وروي خلي الذنابات ، وشمالا علي الأول ظرف ، وعلي الثاني ظرف أيضا في وضع المفعول الثاني ، لتضمن خلي معني جعل. والذنابات ، قال الأندلسي في شرح المفصل : هو جمع ذنابة بكسر الذال ، وهي آخر الوادي ، ينتهي إليه السيل. وكذلك آخر النهر. ووجدتها في موضع آخر : الذبابات بالموحدتين ، وهي الجبال الصغار. انتهى. وقال غيره : الذنابات بالذال والنون : اسم موضع. ولم أره في المعجم لأبي عبيد البكري ولا في معجم البلدان لياقوت الحموي ولا في كتب اللغة المدونة. وفسره شارح اللباب بالجبال الصغار ، وقيده العيني بفتح الذال ، وقال : اسم موضع بعينه. والكثب ، بفتح الكاف والمثلثة : القرب وأراد القريب ، وهو صفة الشمال. وأم أوعال ، قال البكري : علي لفظ جمع وعل : هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات أوعال. انظر خزانة الأدب 9 / 4.

وقال آخر لما اضطر :

فلا تري بعلا ولا حالئلا

كه ولا كهتّ إلا حاظلا (1)

فهذا قاله سيبويه قياسا وهو غير معروف في الكلام واستغني عن (كي) بمثلي.

ولام الإضافة تفتح مع المضمّر إلا مع الياء ؛ لأن الياء تكسر ما قبلها تقول : له ولك ثم تقول : لي فتكسر ؛ لأن هذه الياء لا يكون ما قبلها حرف متحرك إلا مكسورا وهي مفارقة لأخواتها في هذا ألا تري أنك تقول : هذا غلامه فتصرف فإذا أضفت غلاما إلي نفسك قلت : هذا غلامي فذهب الإعراب وإنما فعلوا ذلك ؛ لأن الضم قبلها لا يصلح فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذا كان ثانيا وألزممت حالا واحدا فقلت : رأيت غلامي.

ص: 503

---

1- شبهوه بقوله : له ولهن. ولو اضطر شاعر فأضف الكاف إلي نفسه ، قال : كي. وكي خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة. انتهى. قال النحاس : هذا عند سيبويه قبيح. والعلة له أن الإضمّار يرد الشيء إلي أصله. فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها ، وجب أن تأتي بمثل. وأبو العباس ، فيما حكى لنا علي بن سليمان ، يجيز الإضمّار في هذا علي القياس ، لأن المضمّر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب. وقد ذكرنا قبل ما ذكره بعض النحويين من إجازتهم : أنا كأت ، وكياك ، ورد أبي العباس لذلك. انتهى كلامه. وقال ابن عصفور في كتاب الضرورة : ومنه أ، يستعمل الحرف للضرورة ، استعمالا لا يجوز مثله في الكلام. انظر خزنة الأدب 4 / 7.

واعلم أن الذي حكى من قولهم : لولاي ولو لا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط والكلام الفصيح ما جاء به القرآن : لولا أنت.

كما قال عز وجل : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ : 31] والذين قالوا : لولاك ولولاي قالوا : لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأي لفظ كان ؛ لأنه غير ملبس ولكنهم لا يجعلون غائبا مكان مخاطب لا يقولون : لولاه مكان لولاك فأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة لأنك تقول : عساني فعساك مثل رماك وعساني مثل رماني.

واعلم أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلي أصولها فمن ذلك قولك : لعبد الله مال ثم تقول : لك وله إنما كسرت مع الظاهر في قولك لزيد مال كيلا يلتبس بلام الابتداء إذا قلت : لهذا أفضل منك ألا تراهم قالوا : يا لبكر حين أمنوا الالتباس فمن ذلك : أعطيتكموه في قول من قال : أعطيتكم ذاك فأسكن ردوه بالإضمار إلي أصله كما ردوا بالألف واللام حين قالوا : أعطيتكموه اليوم فكان الذين وقفوا بإسكان الميم كرهوا الوقف علي الواو.

فلما وصلوا زال ما كرهوا فردوا وزعم يونس أنه يقول : أعطيتكمه بإسكان الميم كما قال في الظاهر أعطيتكم زيدا.

واعلم أن أنت وأنا ونحن وأخواتهن يكن فصلا ومعني الفصل أنهن يدخلن زوائد علي المبتدأ المعرفة وخبره وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك : زيد هو العاقل وكان زيد هو العاقل ، وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة وكان علي لفظه فنحو قولك حسبت زيدا هو خيرا منك وكان زيد هو خيرا منك وتقول : إن زيدا هو الظريف فيكون فصل ، وإن زيدا هو الظريف وتقول : إن كان زيد لهو الظريف ، وإن كنا لنحن هي (نا) في كنا ولو قلت كان زيد أنت خيرا منه لم يجز أن تجعل أنت فصلا ؛ لأن أنت غير زيد ، فإن قلت : كنت أنت خيرا من زيد جاز أن يكون فصلا وأن يكون تأكيدا فجميع هذه لمسائل الاسم فيها معرفة والخبر معرفة أو قريب منها مما لا يجوز أن يدخل

عليه الألف واللام ولو قلت : ما أظن أحدا هو خير منك لم يجز أن تجعل (هو) فصلا ؛ لأن واحدا نكرة ولكن تقول : ما أظن أحدا هو خير منك فجعل : هو مبتدأ و (خير منك) خبره وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد وقال الفراء : ادخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعته لأنك لو قلت : زيد العاقل لأشبه النعت فإذا قلت : زيد هو العاقل قطعت (هو) عن توهم النعت فهذا الذي يسميه البصريون فصلا ويسميه الكوفيون عمادا وهو ملغي من الإعراب فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل (كان) ولا يجوز كان هو القائم زيد ولا هو القائم كان زيد وقد حكي هذا عن الكسائي ؛ لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما فإذا قلت : كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلا وجاز أن يكون تأكيدا ويجوز أن يبتدأ به فترفع القائم.

ولك أن تشي الفعل وتجمعه وتؤنثه فتقول : كان الزيدان هما القائمين وكان الزيدون هم القائمين وكانت هند هي القائمة والظن ، وإن وجميع ما يدخل علي المبتدأ والخبر يجوز الفصل فيه تقول : ظننت زيدا هو العاقل ، وإن زيدا هو العاقل فإذا قلت كان زيد قائمة جاريته فأدخلت الألف واللام علي (قائمة) وجعلتها لزيد قلت : كان زيدق القائمة جاريته ، فإن كانت الألف واللام للجارية صار المعني : كان زيد التي قامت جاريته فقلت : كان زيد القائمة جاريته حينئذ وهذا لا يجوز عندي ولا عند الفراء من قبل أنه ينبغي أن يكون الألف واللام هي الفصل بعينه وأن يصلح أن يكون ضميرا للأول.

## الباب الثالث من المبنيات : وهو الاسم الذي يشار به إلي المسمي

وفيه من أجل ذلك معني الفعل وهي : ذا وذه وتثني ذا وذه فتقول : ذان في الرفع وذين في النصب والجر وتثنية (تا) تان وتجمع ذا وذه وتا أولي وأولاء والمذكر والمؤنث فيه وسواء فذا اسم تشير به إلي المخاطب إلي كل ما حضر كما يدخلون عليه هاء التنبيه فيقولون : هذا زيد وهذي أمة الله فإذا وقفوا علي الياء أبدلوا منها هاء في الوقف فإذا وصلوا أسقطوا الهاء وردوا الياء ويبدلون من الياء فيقولون : هذه أمة الله فإذا وصلوا قالوا : هذي أمة الله فإذا وقفوا حذفوا الهاء وردوا الياء ومنهم من يقول : هذه أمة الله.

وهؤلاء تمد وتقصر ، وإذا مدوا بنوه علي الكسر لالتقاء الساكنين ، فإن أدخلوا كاف المخاطبة فأول كلامهم لما يشار إليه وآخره للمخاطب والكاف هاهنا حرف جيء به للخطاب وليس باسم ؛ لأن إضافة المبهمه محال من قبل أنها معارف فلا يجوز تنكيرها وكل مضاف فهو نكرة قبل إضافته فإذا أضيف إلي معرفة صار بالإضافة معرفة وهو قولك : ذاك ، وذلك واللام في (ذلك) زائدة والأصل (ذا) والكاف للخطاب فقط ومحال أن تكون هنا اسما لما بينت لك وإنما زدت الكاف علي (ذا) وكانت (ذا) لما يومي إليه بالقرب.

فإذا قلت ذلك دلت علي أن الذي يومي إليه بعيد وكذلك جميع الأسماء المبهمه إذا أردت المتراخي زدت كافا للمخاطبة لحاجتك أن تنبه بالكاف المخاطب ونظير هذا هنا وهاهنا وهناك وهناك إذا أشرت إلي مكان ، فإن سألت رجلا عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ، فتحت الكاف.

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل فكسرت الكاف قال الله عز وجل : (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) [آل عمران : 47] ، فإن سألت رجلا عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، فإن سألت المرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة تكسر الكاف ، فإن سألت رجلا عن رجلين قلت : كيف ذاك الرجلان ومن قال في الرجل ذلك : قال في الاثنين : ذاك بتشديد



النون أبدلوا من اللام نونا وأدغمت إحدى النونين في الأخرى كما قال عز وجل : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) [القصص : 23] ، فإن سألت عن جماعة رجلا-قلت : كيف أولئك الرجال وأولئك الرجال ، فإن سألت رجلا عن امرأتين قلت : كيف تانك المرأتان ، وإن سألت امرأة عن رجلين قلت : كيف ذانك الرجلان يا امرأة ، وإن سألتها عن جماعة قلت : كيف أولئك الرجال يا امرأة ، فإن سألت رجلين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان يا رجلان ، وإن سألتها عن جماعة قلت : كيف أولئك الرجال يا رجلان ، وإن سألتها عن امرأة قلت : كيف تيكما وتلكما المرأة يا رجلان ، وإن سألتها عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان يا رجلان ، وإن سألت جماعة عن واحد قلت : كيف ذاكم الرجل يا رجال ، وإن سألتهم عن رجلين قلت : كيف ذانكم الرجلان يا رجال ، وإن سألتهم عن جماعة قلت : كيف أولئك الرجال يا رجال ، وإن سألتهم عن امرأة قلت : كيف تلكم المرأة يا رجال ، وإن سألتهم عن امرأتين قلت : كيف تانكم المرأتان يا رجال ، وإن سألت امرأتين فعلامة المرأتين والرجلين في الخطاب سواء ، فإن سألت نساء عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل يا نساء وباللام : كيف ذلكن الرجل يا نساء قال الله عز وجل : (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) [يوسف : 32] ، فإن سألتهن عن رجلين قلت : كيف تیکن ، وإن سألتهن عن جماعة قلت : كيف أولئك النساء مثل المذكور.

واعلم أنه يجوز لك أن تجعل مخاطب الجماعة علي لفظ الجنس أو تخاطب واحدا عن الجماعة فيكون الكلام له والمعني يرجع إليهم كما قال الله تعالي : (ذَلِكَ أَذُنِي أَلَّا تَعُولُوا) [النساء : 3] ولم يقل : ذلكم ؛ لأن المخاطب النبي والدليل علي أن هذا معني فعل قولهم : هذا زيد منطلقا ؛ لأن منطلقا انتصب علي الحال والحال لا بد من أن يكون العامل فيها فعل أو معني فعل.

وذلك قولهم : (صه ومه ورويد وإيه) وما جاء علي فعال نحو : (حذار ونزال وشتان).

فمعني صه : اسكت. ومعني مه : أكف. فهذان حرفان مبنيان علي السكون سمي الفعل بهما فأما رويد : فمعناه : المهلة وهو مبني علي الفتح ولم يسكن آخره ؛ لأن قبله ساكنا فاختر له الفتح للياء قبله تقول : رويد زيدا فتعديه فأما قولك : رويدك زيدا ، فإن الكاف زائدة للمخاطبة وليست باسم وإنما هي بمنزلة قولك : التجاءك يا فتي وأرايتك زيدا ما فعل ويدلك علي أن الكاف ليست باسم في التجاءك دخول الألف واللام والألف واللام والإضافة لا يجتمعان وكذلك الكاف في : أرايتك زيدا زائدة للخطاب وتأكيده ألا تري أن الفعل إنما عمل في زيد ، فإن قلت : إرودّ كان المصدر إروادا وتصرف جميع المصادر ، فإن حذف الزوائد علي هذه الشريطة صرفت : رويد فقلت : رويدا يا فتي ، وإن نعت به قلت : ضعه وضعا رويدا وتضيفه ؛ لأنه كسائر المصادر تقول : رويد زيد كما قال الله عز وجل : (فَصَرْبَ الرِّقَابِ) [محمد : 4] ورويدا زيدا كما تقول ضربا زيدا في الأمر فأما إيه وآه فمعني إيه الأمر بأن : يزيدك من الحديث المعهود بينكما فإذا نونت قلت : إيه والتنوين للتكثير كأنك قلت : هات حديثا وذاك كأنه قال : هات الحديث قال ذو الرمة :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم

وما بال تكليم الديار البلاقع (1)

ص: 508

1- ابن السكيت والجوهرى ، قالـ: إنما جاء ذو الرمة هـناب إيه غير ممنون ، مع أنه موصول بما بعده ، لأنه نوي الوقف. هذا الكلام نقله الجوهرى عن ابن السكيت ، ثم نقل عن ابن السري الزجاج أنه قال : إذا قلت : إيه يا رجل ، فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما ، كأنك قلت : هات الحديث. فإن قلت : إيه بالتنوين فكأنك قلت : هات حديثا ما ؛ لأن التنوين تنكير. وذو الرمة أراد التنوين فتركه للضرورة. انتهى. وإنما كان ترك التنوين ضرورة لأنه أراد من الطلل أن يخبره عنها أي حديث كان ، وليس فيه ما يقتضي أن يحدثه حديثا معهودا. كذا قيل ، وفيه أنه إنما طلب حديثا مخصوصا ، وهو الحديث عن أم سالم. وبه يسقط قول ثعلب في أماليه : تقول العرب : إيه بالتنوين بمعني حدثنا. وأما قول ذي الرمة فإنه ترك التنوين وبني علي الوقف ، ومعناه إيه ، أي : حدثنا. قال ابن جني في سر الصناعة : تنوين التنكير لا يوجد في معرفة ، ولا إلا تابعا لحركات

فإذا فتحت فهي زجر ونهي كقولك : إيه يا رجل إني جنتك فإذا لم ينون فالتصويت يريد الزجر عن شيء معروف ، وإذا نونت فإنما تريد الزجر عن شيء منكور قال حاتم :

إيها فدي لكم أمي وما ولدت

حاموا علي مجدكم واكفوا من اتكلا

ومن ينون إذا فتح فكثير والقليل من بفتح ولا ينون وجميع التنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين التعريف والتكثير تقول : صه يا رجل هذا الأصل في جميع هذه المبنيات ومنها ما يستعمل بغير تنوين البتة فما دخله التنوين ؛ لأنه نكرة قولهم : فدي لك يريدون به الدعاء والدعاء حقه أن يكون علي لفظ الأمر فمن العرب من يبني هذه اللفظة علي الكسر وينونها لأنها نكرة يريد بها معني الدعاء.

ومن هذا الباب قولهم : هاء يافتي ويشي فيقول هاءما وهائم للجميع كما قال عز وجل : (هاؤم أقرؤا كتابيه) [الحاقة : 19] وللمؤنث هاء بلا ياء مثل هاءك والتثنية هاءما مثل المذكورين وهائون تقوم الهمزة في جميع ذا مقام الكاف ولك أن تقول : هاء يا قوم كما قال عز وجل : (ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ) [المجادلة : 12] وأصل الكلام (ذلكم) هذا في الخطاب يجوز ؛ لأن كل واحد منهم يخاطب وقال : هاءك وهاكما وهاكم والمؤنث هاءك ، وأما ما كان علي مثال فعال مكسور الآخر فهو علي أربعة أضرب والأصل واحد.

واعلم أنه لا يبني شيء من هذا الباب علي الكسر إلا وهو مؤنث معرفة ومعدول عن جهته وإنما يبني علي الكسر ؛ لأن الكسر مما يؤنث به تقول للمرأة : أنت فعلت وإنك فاعلة وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر السكون فحركت لالتقاء الساكنين فجعلت الحركة الكسر للتأنيث ، وذلك قولك : نزال وتراك ومعناه : أنزل واترك فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة قال الشاعر :

ولنعم حشو الدرّع أنت إذا

دعيت نزال ولجّ في الدّعر (1)

ص: 510

1- قوله : ولنعم حشو الدرّع إلخ ، جعل لابس الدرّع حشوا لها لاشتغالها عليه ، كما يشتمل الإناء علي ما فيه. وهو العامل في إذا ، لأنه بمعني لابس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معني الثناء كما فيما قبله. والجل ، بالضم : الحادث العظيم كالجلي. وقوله : علي ظهر ، أي : ظهر حمول قوي. والذمار : ما يجب عليه أن يحميه من حره. والجلي : النائبة الجليلة وجمعها جلل ، وقيل هنا بمعني : جماعة العشيرة. وقوله : أمين مغيب الصدر ، أي : لا يضمّر إلا الجميل ، ولا ينطوي إلا علي الوفاء والخير وحفظ السر ، فهو مأمون علي ما غاب في صدره. والحدب : المتعطف المشفق. والمولي : ابن العم. والضربك : الفقير والمحتاج. والدسيعة : العطية الجزيلة. وجز الناصية تكون في الأسير ، إذا أنعم عليه وأطلق جزت ناصيته وأخذت للافتخار. وراغمهم : نابذهم وهجرهم وعاداهم. وقوله : ومرهق النيران ، أي : تغشي ناره ؛ يقال : رهقت الرجل ، إذا غشيت وأحطت به ؛ والمشدد للتكثير. يصف أنه يوقد النار بالليل للطبخ وإطعام الناس ، وليعشو إليها الضيف والغريب. وكثرة النيران ، للإخبار عن سعة معرفة. والأواء : شدة الزمان والقحط. وقوله : غير ملعن القدر ، أي : لا يؤكل ما فيها دون الضيف ، والجار ، واليتيم ، والمسكين ، فهو محمود القدر ، لا مذمومها. وأوقع اللعن علي القدر مجازا ، وهو يريد صاحبها. وقوله : ويقيك ما وقى الأكارم إلخ ، وقى بالبناء للمفعول. والحبوب : الإثم ، أي : إن الأكارم وقوا أن يسبوا فيقيك ذلك أنت أيضا ، أي : إنه لا يغدر ، ولا يسب ، فبأتي باثم. وروي : ما وقى الأكارم بالبناء للفاعل ونصب الأكارم. وقوله : وإذا برزت به ، أي : برزت إليه ، يعني : إذا صرت إليه صرت إلي رجل واسع الخلق طيب الخبر. وقوله : متصرف للمجد إلخ ، أي : يتصرف في كل باب من الخير ، لاكتساب المجد. والمعترف : الصابر ، أي : يصبر لما نابه من الأمر ، ويحتمله. وقوله : يراح ، أي : يخش ويخف ويضطرب ، لأن يفعل فعلا كريما يذكر به ، ويمدح من أجله. وقوله : جلد يحث إلخ ، أي : قوي العزم ، مجتهد فيما ينفع العشيرة من التآلف والاجتماع ، فهو يحث علي ذلك ويدعو إليه ، إذا كره الظنون الاجتماع والتآلف ، لما يلزمه عند ذلك ، من المشاركة والمواساة بماله ونفسه. والظنون : الذي لا يوثق بما عنده ، لما علم من قلة خيره. وجوامع الأمر : ما يجمع الناس في شأنهم. وقوله : ولأنت تقري إلخ ، هذا مثل ضربه. والخالق : الذي يقدر الأديم ويهيئه لأن يقطعه ويخرزه. والفري : القطع. والمعني : إنك إذا تهيأت لأمر مضيت له ، وأنفذته ولم تعجز عنه ، وبعض القوم يقدر الأمر ويتهيأ له ، ثم لا يعزم عليه ولا يمضيه ، عجزا وضعف همة. قال ابن قتيبة في أدب الكتاب : فري الأديم : قطعه علي جهة الإصلاح ، وأفراه : قطعه علي جهة الإفساد. وقال ابن السيد : هذا قول جمهور اللغويين ، وقد وجدنا فري مستعملا في القطع علي جهة الإفساد. انظر خزانة الأدب 2 / 372.

فقال : دعيت لما ذكر ذلك في التأنيث.

وقالوا : تراكها وحذار ونظار فهذا ما سمي الفعل به باسم مؤنث ويكون (فعال) صفة غالبية تحل محل الاسم نحو قولهم : للضبع جعار يا فتي وللمنية : حلاق ويكون في التأنيث نحو يا فساق.

والثالث : أن تسمي امرأة أو شيئا مؤنثا باسم مصوغ علي هذا المثل نحو : حدام ورقاش.

والرابع : ما عدل من المصدر نحو قوله :

جماد لها جماد ولا تقولي

طوال الدهر ما ذكرت جماد (1)

قال سيبويه : يريد : قولي لها جمود ولا تقولي لها حمدا ومن ذلك فجار يريدون : الفجرة ومسار يريدون : المسرة وبادا يريدون : البدو وقد جاء من بنات الأربعة معدولا مبني قرقار وعرعار وهي لغية وشتان : مبني علي الفتح ؛ لأنه غير مؤنث فهو اسم للفعل إلا أن الفعل هنا غير أمر وهو خبر ومعناه : البعد المفرط ، وذلك قولك : شتان زيدق وعمرو فمعناه : بعد ما بين

ص: 511

1- قالوا : معناه قولي لها : جمودا ، ولا تقولي : حمدا ، بالتذكير والتذكير. وهذا وارد علي قولهم إن فعال معدول عن معرف مؤنث. وممن قال كذا ابن السراج في الأصول فإنه قال بعد ما أنشد البيت : قال سيبويه : يريد قولي لها : جمودا ، ولا تقولي لها : حمدا. ومنهم ابن الشجري ، قال في أماليه : جماد : اسم للجمود ، وحماد : اسم للحمد في هذا البيت. أراد قولوا لها : جمودا ، ولا تقولوا لها : حمدا. وهذا لا- يرد عليهم ؛ فإنهم قالوا : لا بد من التعريف والتأنيث في فعال بالمعاني الأربعة. وقولهم : معناه جمودا وحمدا وما أشبهه ، وإنما هو تساهل في التعبير عنه. وكذلك فعل سيبويه ، إلا أنه اعتبر التأنيث في المعدول عنه ، إما تحقيقا أو تقديرا ، قال : وأما ما جاء اسما للمصدر ، فنحو فجار معدولة عن الفجرة ويسار معدولة عن الميسرة. انظر خزنة الأدب 2 / 278.

زيد وعمرو جدا وهو مأخوذ من شتّ والتشتت التبعيد ما بين الشئيين أو الأشياء فتقدير: شتان زيد وعمرو تباعد زيد وعمرو ولأنه اسم لفعل ما تم به كلام قال الشاعر:

شتان هذا والعناق والنوم

والمشرب البارد في ظلّ الدوم (1)

فجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة ولو لا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها.

ص: 512

1- وهذا مما يرد علي الأصمعي ، ويؤيد قول غيره أن شتان لا يكتفي بواحد ، لأنه وضع لاثنين فصاعدا. وقد أجاز ثعلب ما منعه الأصمعي ، قال في فصيحه : وتقول : شتان زيد وعمرو ، وشتان ما هما ، نون شتان مفتوحة. إن شئت قلت شتان ما بينهما. والفراء يخفض نون شتان. انتهى. ومحصل الكلام فيها أن شتان يكون مرفوعها شئيين اتفاقا ، وأكثر عند غير الأصمعي ، ويكون معهما ما الزائدة وبدونها. والصحيح جواز شتان ما بينهما ، خلافا للأصمعي. ولم يتعرض ابن السراج في الأصول لهذا. قال : قولك شتان زيد وعمرو ، معناه بعد ما بين زيد وعمرو جدا. وهو مأخوذ من شت. والتشتيت : التبعيد ما بين الشئيين أو الأشياء ، فتقديره تباعد زيد وعمرو. انتهى. وهي عند الشارح قسمان : أحدهما : ما ذكر من أنه لا بد لها من مرفوعين فصاعدا. والثاني : جواز الاكتفاء بمرفوع واحد. وهو في شتان ما بينهما لكونهما بمعنى واحد. وبقي استعمالها مع ما الموصولة بفعل ، ولم يذكره. وهو ما أورده الفراء في الشعر المذكور ، وهو لشتان ما أنوي. وينبغي أن تقدر ما الموصولة في الفعل الثاني ، ليكون مرفوعها شئيين. وهي اسم فعل علي الصحيح. قال ابن عصفور في شرح الإيضاح : وهو ساكن في الأصل ، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة إتباعا لما قبلها وطلبا للخفة ، ولأنه واقع موضوع الماضي مبني علي الفتح ، فجعلت حركته كحركته. وزعم المرزوقي والهروي في شرح الفصيح أنها مصدر. قال الأول : شتان مصدر لم يستعمل فعله. وهو مبني علي الفتح ، لأنه موضع فعل ماض ، وزيد :فاعل له. وقال الثاني : معني شتان البعد المفرد بين الشئيين ، وهو اسم وضع موضع الفعل الماضي ، تقديره :شت زيد وعمرو ، أي : تشتتا وتفرقا جدا. وسبقهما الزجاج كما نقل الشارح المحقق. قال ابن عصفور : وزعم الزجاج أنه مصدر واقع موقع الفعل جاء علي فعلا فخالف أخواته ، فبني لذلك ، فإن قيل : لنا فعلا في المصادر ، قالوا : لوي يلوي ليانا ، وشتنته شنانا. وأن لو وضعت ليانا وشتاننا موضع الفعل ، لبقيا علي إعرابهما ولم يبنيا. فالجواب : أنهما مصدران قد استعملا بعد فعلهما وتمكنا ، فإذا وقعا موقع فعلهما بقيا علي إعرابهما ، وليس كذلك شتان ؛ لأنك لا تقول شت يشت شتاتا ، وإنما استعمل في أول أحواله موضوعا موضع الفعل المبني ، فبني لذلك. انتهى. قال ناظر الجيش في شرح التسهيل : مقتضى هذا الجواب أن تبني المصادر الملتزم إضمار ناصبها ، كسبحان الله ومعاذ الله. انتهى. انظر خزنة الأدب 2 / 360.

وذلك : (كم ، ومن ، وما ، وكيف ، ومتي ، وأين).

فأما (كم) فبنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف وأصل الاستفهام بحروف المعاني لأنها آلة إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبار : و (كم) اسم لعدد مبهم.

فقالوا : كم مالك فأوقعوا (كم) موقف الألف لما في ذلك من الحكمة والإختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا أعشرون مالك أثلاثون مالك أخمسون والعدد بلا نهاية فأتوا باسم ينتظم العدد كله.

وأما (من) فجعلون سؤالاً عن من يعقل نحو قولك : من هذا ومن عمرو فاستغني بمن عن قولك : أزيد هذا عمرو هذا أبكر هذا والأسماء لا تحصي فانتظم بمن جميع ذلك ووقعت أيضا موقع حرف الجزاء وهو (إن) في قولك : من يأتي آته.

وأما (ما) فيسأل بها عن الأجناس والنوعت تقول : ما هذا الشيء فيقال : إنسان أو حمار أو ذهب أو فضة ففيها من الإختصار مثل ما كان في (من) وتساءل بها عن الصفات فتقول : ما زيد فيقال : الطويل والقصير وما أشبه ذلك ولا يكون جوابها زيد ولا عمرو ، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف علي العموم جاز أن تقع علي من يعقل.

ومن كلام العرب : سبحان ما سبح الرعد بحمده وسبحان ما سخركن لنا وقال الله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) [الشمس : 5] فقال قوم : معناه : ومن بناها وقال آخرون : إنما والسماء وبنائها كما تقول : بلغني ما صنعت : أي صنيعك ؛ لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت بمعنى المصدر.

وأما (كيف) فسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال يقال : كيف أنت فتقول : صالح وصحيح وأكل وشارب ونائم وجالس وقاعد والأحوال أكثر من أن يحاط بها فإذا قلت : (كيف) فقد أغني عن ذكر ذلك كله وهي مبنية علي الفتح ؛ لأن قبل الياء فاء فاستثقلوا الكسر

مع الياء وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فمتي حركوا بغير ذلك فإنما هو للإستثقال أو لإتباع اللفظ اللفظ.

فأما (متي) فسؤال عن زمان وهو اسم مبني والقصة فيه كقصة (من وكيف) في أنه مغن عن جميع أسماء الزمان أيوم الجمعة القتال أم يوم السبت أم يوم الأحد أم سنة كذا أم شهر كذا فمتي يغني عن هذا كله وكذا (أيان) في معناها : كما قال الله عز وجل : (أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [القيامة : 6] وقال : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا) [النازعات : 42] وبنيت علي الفتح ؛ لأن قبلها ألفا فأتبعوا الفتح الفتح.

وأما (أين) فسؤال عن مكان وهي كمتي في السؤال عن الزمان إذا قلت : أين زيد قيل لك : في بغداد أو البصرة أو السوق فلا يمتنع مكان من أن يكون جوابا وإنما الجواب من جنس السؤال فإذا سئلت عن مكان لم يجوز أن تخبر بزمان ، وإذا سئلت عن عدد لم يجوز أن تخبر بحال ، وإذا سئلت عن معرفة لم يجوز أن تخبر بنكرة ، وإذا سئلت عن نكرة لم يجوز أن تخبر بمعرفة فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأخواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك.

ص : 514



## باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات

وذلك نحو الآن ومذ ومنذ فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله : إنما بني ؛ لأنه وقع معرفة وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته لأنك إذا قلت : الآن فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان فليس له ما يشركه ليس هو أن وأن فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة وإنما وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت.

وأما (منذ) فإذا استعملت اسما أن يقع ما بعدها مرفوع أو جملة نحو : ما رأيته منذ يومان ، وإن المعني : بيني وبين رؤيته يومان وقد فسرت ذلك فيما تقدم وهي مبنية علي الضم وإنما حركت لذلك ؛ لأن قبلها ساكنا وبنيت علي الضم لأنها غاية عند سيبويه واتبعوا الضم الضم وقد يستعمل حرفا يجز ، وأما (مذ) فمحدوفة من (منذ) والأغلب علي (مذ) أن تستعمل اسما ولو سميت إنسانا بمذ لقلت منيذ إذا صغرته فرددت ما ذهب وصار (مذ) أغلب علي الأسماء لأنها منقوصة ولدن ومن عل.

كما قال الشاعر :

وهي تنوش الحوض نوشا من علا (1)

ص: 515

1- قال الأعلام : وصف إبلا وردت الماء في فلاة من الأرض ، فعافته ، وتناولته من أعلاه ، ولم تمعن في شربه. انتهى. وقال الجواليقي في شرح أبيات أدب الكاتب : يصف إبلا تشرب من ماء الحوض ، وتناول ما فيه من الماء تناولا من فوق ، تقطع به أرضا بعيدة ، وتستغني به عن المبالغة فيه. والأجواز : جمع جوز بفتح الجيم ، وهو الوسط. وقال ابن السيد في شحر أبياته أيضا : لا أعلم هذا الرجز لمن هو؟ يصف ناقة شربت الماء من الحوض. وقد يمكن أن يصف أبلا ، ويريد بقوله : به تقطع أجواز الفلا أنهم كانوا إذا حاولوا سفرا سقوا إبلهم الماء علي نحو ما يقدرونه من بعد المسافة وقربها ، وكانوا يجعلون أظماء إبلهم ثلثا وربعا وخمسا إلي العشر ، والعشر نهاية الأظماء. وكانوا ربما احتاجوا في الفلاة إلي الماء ولا ماء عندهم ، فينحرون الإبل ، ويستخرجون ما في أجوافها من الماء ويشربونه. انظر خزانة الأدب 3 / 403.

وأما الأفعال فنحو: خذ وكل وع كلامي وش ثوبا، وأما الحروف فلا يلحقها ذلك وكانت مذ ومنذ أغلب علي الحروف فكل واحد منهما يصلح في مكان أختها وإنما ذكرنا منذ ومذ في الظروف لأنهما مستعملان في الزمان.

ص: 516

إشارة

وذلك نحو : غاق وهي حكاية صوت الغراب وماء وهو حكاية صوت الشاة وعاء وحاء زجر ومن ذلك حروف الهجاء نحو ألف باء تاء ثاء وجميع حروف المعجم إذا تهيجت مقصورة موقوفة وكذلك كاف ميم موقوفة في التهجي أما زاي فيقال : زاي وزى والعدد مثله إذا أردت العدد فقط.

وقال سيويه تقول : واحد اثنان فتشم الواحد ؛ لأنه اسم ليس كالصوت ومنهم من يقول : ثلاثة أربعة فيطرح حركة الهمزة علي الهاء ويفتحها ولم يحولها تاء ؛ لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يغير في الإدراج فإذا لم ترد التهجي بهذه الحروف ولم ترد أن تعد بأسماء العدد فررت منها جرت مجري الأسماء ومددت المقصور في الهجاء فقلت : هذه الباء أحسن من هذه الباء وتقول : هذه الميم أحسن من هذه الميم وكذلك إذا عطفت بعضها علي بعض أعربت لأنها قد خرجت من باب الحكاية ، وذلك نحو قولك : ميم وباء وثلاثة وأربعة إنما مددت المقصور من حروف الهجاء إذا جعلته اسما وأعربته ؛ لأن الأسماء لا يكون منها شيء علي حرفين أحدهما حرف علة.

ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب

هذه الأسماء علي ضربين : فضرب منها يبني فيه الاسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحد منهما منفردا من صاحبه والضرب الثاني : أن يكون أصل الاسم الإضافة فيحذف المضاف إليه وهو في النية.

فالضرب الأول علي ستة أقسام : اسم مبني مع اسم واسم مبني مع فعل واسم مبني مع حرف واسم مع صوت وحرف بني مع فعل وصوت مع صوت فأما الاسم الذي بني مع الاسم فخمسة عشر وستة عشر ، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبيان علي الفتح.

وكان الأصل خمسة وعشرة فحذفت الواو وبني أحدهما مع الآخر اختصاراً وجعلاً كاسم واحد وكذلك حادي عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر والعرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام علي حالها ومنهم من يقول : خمسة عشرك وهي رديئة ومن ذلك : حيص بيص بنيا علي الفتح وهي تقال عند اختلاط الأمر وذهب شجر بعر وأيادي سباً ومعناه الإفتراق وقالي قلا بمنزلة خمسة عشر ولكنهم كرهوا الفتح في الياء والألف لا يمكن تحريكها.

ومن ذلك : خاز باز وهو ذباب عند بعضهم وعند بعضهم داء ومنهم من يكسر فيقول خاز باز وبعض يقول : الخاز باز كحضر موت ومنهم من يقول : خاز باز فيضيف وينون ومن ذلك قولهم : بيت بيت وبين بين ومنهم من بيني هذا ومنهم من يضيف وبينى صباح مساء ويوم يوم ومنهم من يضيف جميع هذا ومن ذلك لقيته كفة وكفة وكفة.

واعلم أنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا إذا أرادا الحال والظرف والأصل والقياس الإضافة فإذا سميت بشيء من ذا أضفته فإذا قلت : أنت تأتينا في كل صباح ومساء أضفت لا غير ؛ لأنه قد زال الظرف وصار اسماً خالصاً فمعني قولهم : هو جاري بيت بيت أي ملاصقاً ووقع بين بين أي وسطاً ، وأما قالي قلا فبمنزلة : حضر موت ؛ لأنه اسم بلد وليس بظرف ولا حال.

وأسماء الزمان إذا أضيفت إلي اسم مبني جاز أن تعربها وجاز أن تبنيها وذاك نحو : (يومئذ) تقول : سير عليه يومئذ ويومئذ والتنوين هاهنا مقتطع ليعلم أنه ليس يراد به الإضافة والكسر في الذال من أجل سكون النون فتقرأ علي هذا إن شئت : (مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ) [1] [المعارج : 11] ومذهب أبي العباس رحمه الله في دخول التنوين هنا أنه عوض من حذف المضاف إليه.

ص: 518

1- اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله : (يَوْمِئِذٍ) في ثلاثة مواضع : في هود والنمل وسأل سائل. فقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر (وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ) ووهم من فرع يومئذ مضافاً ثلاثين بكسر الميم. وقرأ عاصم ، وحمزة : (وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ) مثل أبي عمرو وأصحابه ، وخالفوهم في قوله : (مِنْ فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ) ، فنون عاصم وحمزة ، وفتح الميم في (يومئذ). وقرأ الكسائي : ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بفتح الميم فيهما مع الإضافة ، وقرأ : وهم من فرع منونا ، يومئذ نصباً. واختلف عن نافع ، فروي ابن جَمَّاز وأبو بكر بن أبي أويس ، والمسبيبي ، وقالون ، وورش ، ويعقوب بن جعفر ، كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف الثلاثة وفتح الميم ، وقال إسماعيل بن جعفر عنه : بالإضافة في الثلاثة ، وكسر الميم ، ولا يجوز كسر الميم إذا نونت (مِنْ فَرْعٍ) ، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون. قال أبو علي : قوله : (مِنْ خِزْيٍ يَوْمِئِذٍ) يوم : من قوله : (يَوْمِئِذٍ) ظرف كسرت أو فتحت في المعني إلا- أنه اتسع فيه ، فجعل اسماً. [الحجة للقراء السبعة : 4 / 347].

الثاني اسم بني مع فعل : وهو قولهم : حبذا هند وحبذا زيد بني حب وهو فعل مع ذا وهو اسم.

ومن العرب من يقول في أحب : حب . وقولهم : محبوب إنما جاء علي حب ولو كان علي أحب لكان محب فإذا بنوا أحب مع ذا اجتمعوا علي طرح الألف والدليل علي أن حبذا بمنزلة اسم أنك لا تقول حبذه وأنه لا يجوز أن تقول حبذا وتقف حتي تقول : زيد أو هند فتأتي بخبر فحبذا مبتدأ وهند وزيد خبر ومما يدل علي أن حب مع ذا بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول : حب في الدار ذا زيد فلا يجوز أن تفصل بينهما وبين (ذا) كما تفصل في باب نعم.

الثالث اسم بني مع حرف : وذلك قولك : لا رجل ولا غلام ويدلك علي أن (لا) مع رجل بمنزلة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل رجلا من (لا) لا تقول : لا فيها رحل لك يجوز القول : لا ماء ماء باردا ولا رجل رجل صالحا عندك فبني (ماء مع ماء ورجلا مع رجل).

قال أبو بكر : وقد استقصيت ذكر ذا في بابه ومن ذلك قولهم : يا زيدا ويا أيها الرجل فأى اسم وهاء حرف وهو غير مفارق لأي في النداء وقد بينا ذا في باب النداء.

الرابع اسم بني مع صوت : وذلك نحو سيبويه وعمرويه تقول : هذا سيبويه يا هذا وهذا عمرويه يا فلان وهو مبني علي الكسر ، وإن قلت : مررت بعمرويه وعمرويه آخر نونت الثاني ؛ لأنه نكرة.

الخامس : الحرف الذي بني مع الفعل : وذلك : هلمّ مبني علي الفتح وهو اسم للفعل ومعناه : تعال ويدل علي أنه حرف بني مع فعل قول من قال من العرب : هلمّا للإثنين وهلموا للجماعة وصرّفوه تصريف لمّ بكذا والمعني يدلّ علي ذلك.

السادس الصوت الذي بني مع الصوت : وذلك قولهم : حيّ هل الثريد ومعناه : إيتوا الثريد وحكي سيبويه : عن أبي الخطاب أنّ بعض العرب يقول : حيّهل الصلاة.

الضرب الثاني : من القسمة الأولى وهو ما أصله الإضافة إلي اسم فحذف المضاف إليه : فهذه المضافات علي قسمين : قسم حذف المضاف إليه البتة وضرب منع الإضافة إلي الواحد وأضيف إلي جملة فأما ما حذف المضاف إليه فيجيء علي ضربين : منهما ما بني علي الضمة وهي التي يسميها النحويون الغايات فمصروفة عن وجهها قبل وغير وحسب فجميع هذه كان أصلها الإضافة تقول : جئت من قبل هذا ومن بعد هذا وكنت أول هذا أو فوق وغير هذا وهذا حسبك أي كافيك فلما حذف ما أضيفت إليه بنيت وإنما بنيت علي الحركة ولم تبني علي السكون وفي بعضها ما قبل لآمه متحرك لأنها أسماء أصلها التمكن وتكون نكرات معربات فلما بنيت تجنب إسكانها وزادوها فضيلة علي ما لا أصل له في التمكن فهذه علة بنائها علي الحركة ، وأما بناؤها علي الضم خاصة فلأنّ أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبة ، وذلك الغالب عليها فأخرجت إلي الضم ولم تخرج إلي الكسر ؛ لأن الكسر أخو النصب وجعلوا ذلك علامة للغاية ؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين فتجنبوه ها هنا ؛ لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين.

الثاني : ما بني وليس بغاية من ذلك أمس مبني علي الكسر وكسرت لالتقاء الساكنين وإنما بني ؛ لأنه يقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة ووقع في أول أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرته فمتي نكرته أعربته وغد ليس كذلك ؛ لأنه غير

معلوم ؛ لأنه مستقبل لا تعرفه فإذا أضفت أمس نكرته ثم أضفته فيصير معرفة بالإضافة كما تقول : زيدك إذا جعلته من أمة كلها زيد وعرفته بالإضافة وزالت المعرفة الأولى.

وقال أبو العباس رحمه الله في قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوان

فأجبنا أن ليس حين بقاء (1)

ص: 521

1- علي أن أصله عند المبرّد والسيرافيّ : ولات أوان طلبوا ، فحذفت الجملة وبني أوان علي السكون أو علي الكسر ، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ. قال ابن هشام في "المغني" : قرئ "ولات حين مناص" ، بخفض الجين ، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جازاً لأسماء الزمان خاصة ، وأنشد : طلبوا صلحنا ولات أوان وأجيب عن البيت بجوابين : أحدهما : علي إضمار من الاستغراقية. ونظيره في بقاء عمل الجارّ مع حذفه وزيادته قوله : "الوافر" ألا رجل جزاه الله خيراً فيمن رواه بجرّ رجل والثاني : أن الأصل : ولات أوان صلح ، ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه علي الكسر لشبهه بنزال وزنا ، ولأنه قدّر بناءه علي السكون ثم كسر علي أصل التقاء الساكنين كأمس ، وتوّن للضرورة ، وقال الزمخشريّ : للتعويض كيومئذ. ولو كان كما زعم لأعرب ، لأن العوض ينزل منزلة المعوّض منه. وعن القراءة بالجواب الأوّل - وهو واضح - وبالثاني وتوجيهه : أن الأصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين ، لاتّحاد المضاف والمضاف إليه ؛ قاله الزمخشريّ. وجعل التنوين عوضاً من المضاف إليه ، ثم بني إضافته إلي غير متمكن. انتهى. والأولي أن يقال : إنّ التنزيل المذكور اقتضي بماء الحين ابتداء ، وإنّ المناص معرب ، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة ، لكنه ليس بزمان ، فهو ككل وبعض. انتهى كلام ابن هشام. "أقول" : تقدير المضاف إليه جملة هو المناسب لتشبيه أوان بيومئذ في البناء ، وغي كون التنوين بدلاً من المضاف إليه ، وأما تقديره مفرداً ثم تعليل بنائه بقطعه عن الإضافة كما صنع ابن هشام تبعاً لغيره ، ففيه أن ما ذكره مختص بالظروف التّسبيّة ، ويكون بناؤها حينئذ علي الضمّ ، وأما أوان فإنّه ظرف متصرف ، كما يأتي قريباً وليس مضموماً ، كقبل وبعد. ويجوز أن يقدر المضاف إليه ولات أوان نصلح ، فإنّ المنفيّ في الحقيقة هو أوان الصلح ، أو يقدر جملة اسمية ، أي : ولات أوان صلحنا ممكن ، فأوان خبر لات وهو منصوب لفظاً أو مبني علي الفتحة إضافته إلي مبنيّ واسمها محذوف ، أي : ولات الأوان. - قال أبو عليّ في "المسائل المنثورة" : قال أبو العباس المبرّد : أوان هنا مبنية ؛ لأنّ أوان تضاف إلي المبتدأ والخبر ، فكأنك حذفته منه المبتدأ والخبر ، فنوّت ليعلم أنّك قد اقتطعت الإضافة منه. ولم يرتض ابن جنّي في "الخصائص" كون التنوين عوضاً عن الجملة كيومئذ ، وفرّق بينهما بأن إذ ظرف ناقص ، وأوان ظرف متصرّف. انظر خزنة الأدب 2/ 20.

كان (أوان) مما لا يستعمل إلا مضافا فلما حذف ما يضاف إليه بنوه علي الكسر لالتقاء الساكنين كما فعل بأمس وأدخل التنوين عوضا لحذف ما يضاف إليه (أوان) ألا تري أنهم لا يكادون يقولون : أوان صدق كما يقولون في الوقت والزمن.

ولكن يدخلون الألف واللام فيقولون : كان ذلك في هذا الأوان فيكونان عوضا.

### الضرب الثاني ما منع الإضافة إلي الواحد وأضيف إلي جملة

وذلك : (حيث وإذ وإذا). فأما (حيث) فإن من العرب من يبينها علي الضم ومنهم من يبينها علي الفتح ولم تجيء إلا مضافة إلي جملة نحو قولك : أقوم حيث يقوم زيد وأصلي حيث يصلي فالحركة التي في الثاء لالتقاء الساكنين فمن فتح فمن أجل الياء التي قبلها وفتح استثقالا للكسر ومن ضمّ فلشبهها بالغايات إذ كانت لا تضاف إلي واحد ومعناها الإضافة وكان الأصل فيها أن تقول : قمت حيث زيد كما تقول : قمت مكان زيد.

وأما (إذ) فمبنية علي السكون ، وتضاف إلي الجمل أيضا نحو قولك : إذ قام زيد وهي تدل علي ما مضى من الزمان ويستقبحون جئتك إذ زيد قام إذا كان الفعل ماضيا لم يحسن أن نفرق بينه وبين إذ ؛ لأن معنهما في الماضي واحد.

وتقول : جئتك إذ زيد قام وإذ زيد يقوم فتحقها أن تجيء مضافة إلي جملة فإذا لم تضيف نونته قال أبو ذؤيب :

نهيتك عن طلابك أم عمرو

بعاقبة وأنت إذ صحيح (1)

ص: 522

1- علي أن التنوين اللاحق ل إذ عوض عن الجملة ، والأصل : وأنت إذ الأمر ذاك ، وفي ذلك الوقت. وكذا أورده صاحب الكشاف في سورة ص. استشهد به علي أن أوان في قوله : طلبوا صلحنا ولات أوان بني علي الكسر تشبيها ب إذ ، في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، وكسر لالتقاء الساكنين. وروي أيضا : وأنت إذ صحيح ، فيكون التنوين فيه أيضا عوضا عن المضاف إليه الجملي عند الشارح المحقق ، ويكون الأصل وأنت إذ نهيتك ، كما قال في قوله تعالى : "فَعَلَّتْهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ". والمشهور أنها في مثله للجواب والجزاء. وعليه مشي المرزوقي في شرح الهذليين قال : رواه الباهلي : وأنت إذ صحيح. وتكون إذا للحال ، كأنه يحكي ما كان. والمراد : وأنت في تلك الحال صحيح. انظر خزانة الأدب 2 / 440.



وأما (إذا) فقلما تأتي من الزمان وهي مضافة إلي الجملة تقول : أجيئك إذا أحمر البسر ، وإذا قدم فلان ويدلك علي أنها اسم أنها تقع موقع قولك : آتيتك يوم الجمعة وآتيتك زمن كذا ووقت كذا وهي لما يستأنف من الزمان ولم تستعمل إلا مضافة إلي جملة.

فأما (لذن) فجاءت مضافة ومن العرب من يحذف النون فيقول : لد كذا وقد جعل حذف النون بعضهم أن قال : لذن غدوة فنصب غدوة ؛ لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول : قائم غدوة ولم يعملوا (لذن) إلا في غدوة خاصة.

قال أبو بكر : قد ذكرنا الأسماء المعربة والأسماء المبنية وقد كنا قلنا : أن الكلام اسم وفعل وحرف ونحن نتبع الأسماء والأفعال ونذكر إعرابها وبناءها إن شاء الله.

ص: 523



مقدمة التحقيق 5

المبحث الأول : في علم اللغة 7

المبحث الثاني : في بيان واضع اللغة 7

المبحث الثالث : في حد الوضع 19

المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة 20

المبحث الخامس : في سعة اللغة 21

المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهما 24

المبحث السابع : أقسام الكلام : (الاسم والفعل والحرف) 27

ترجمة المصنف 32

عملنا في الكتاب 35

مقدمة المؤلف 39

الكلام 41

شرح الاسم 41

شرح الفعل 44

شرح الحرف 46

باب مواقع الحروف 47

ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها 48

باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني 50

ذكر العوامل من الكلم 58

تفسير الأول وهو الاسم 58



تفسير الثاني وهو الفعل 61

تفسير الثالث وهو العامل من الحروف 61

والقسم الثاني من الحروف : 62

والقسم الثالث من الحروف : 62

ذكر الأسماء المرتفعة 64

شرح الأول : وهو المبتدأ : 64

شرح الثاني وهو خبر المبتدأ 69

شرح الثالث من الأسماء المرتفعة وهو الفاعل 78

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة : 81

شرح الخامس 86

ذكر الضرب الثاني : وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال : 94

ذكر الفعل الذي لا يتصرف 99

شرح التعجب 100

مسائل من هذا الباب 106

باب نعم وبئس 110

مسائل من هذا الباب 115

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل 119

مسائل من هذا الباب 123

شرح الثاني وهو : الصفة المشبهة باسم الفاعل 127

مسائل من هذا الباب 129

شرح الثالث : وهو المصدر 132

مسائل من هذا الباب 133

ص: 526

شرح الرابع 136

مسائل من هذا الباب 138

باب المعرفة والنكرة 142

ذكر المعرفة 143

مسائل في المعرفة والنكرة 146

ذكر الأسماء المنصوبات 151

مسائل من هذا الباب 155

شرح الثاني وهو المفعول به 160

مسائل من هذا الباب 164

باب الفعل الذي يتعدي إلي مفعولين 168

مسائل من هذا الباب 172

باب الفعل الذي يتعدي إلي ثلاثة مفعولين 176

مسائل من هذا الباب 178

شرح الثالث : وهو المفعول فيه 180

مسائل من هذا الباب 184

ذكر المكان 187

مسائل من هذا الباب 191

شرح الرابع من المنصوبات وهو المفعول له 195

شرح الخامس وهو المفعول معه 199

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات 203

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعني 203

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي 203

ص: 527



مسائل من هذا الباب 207

باب التمييز 211

مسائل من هذا الباب 214

مسائل من هذا الباب 228

باب كسر ألف إن وفتحها 241

ذكر أن المفتوحة 245

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن 250

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها 253

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع 260

هذا باب ما جاء من الكلم في معني (إلا) 263

باب الاستثناء المنقطع من الأول 226

مسائل من باب الاستثناء 270

باب تمييز المقادير 279

باب تمييز الأعداد 282

باب (كم) 285

مسائل من هذه الأبواب 290

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب 296

باب النداء 297

شرح الاسم المنادي الثاني وهو المضاف : 305

شرح الثالث : وهو الاسم المنادي المضارع للمضاف لطوله : 308

باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادي والزيادة في آخره والحذف فيه 310

باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب 313

ص: 528

باب الندبة 316

باب الترخيم 320

باب مضارع للنداء 326

مسائل من هذا الباب 327

باب النفي ب (لا) 336

ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب 340

باب ما يثبت فيه التنوين 345

باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله 349

باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام 352

باب تصرف (لا) 354

مسائل من باب (لا) 356

ذكر الجر والأسماء المجرورة 364

ذكر حروف الجر 364

باب (ربّ) 370

مسائل من هذا الباب 374

باب حتي 376

مسائل من هذا الباب 381

باب الأسماء المخفوضة في القسم 384

مسائل من هذا الباب 390

المجرور بالإضافة 395

باب إضافة الأسماء إلي الأفعال والجمل 399

مسائل من هذه الأبواب 401

ص: 529

هذه توابع الأسماء في إعرابها 406

شرح الأول : وهو التوكيد : 406

الثاني من التوابع وهو النعت : 409

شرح الثالث من النعوت : وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية : 411

شرح الرابع : وهو النسب : 411

شرح الخامس : وهو الوصف ب (ذي) : 412

ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة 413

ذكر وصف المعرفة 420

مسائل من هذا الباب 422

الثالث من التوابع وهو عطف البيان : 432

الرابع من التوابع : وهو عطف البدل : 432

مسائل من هذا الباب 436

الخامس من التوابع : وهو العطف بحرف : 442

باب العطف علي الموضع 447

باب العطف علي عاملين 453

باب مسائل العطف 460

ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف 463

الأسباب التي تمنع الصرف تسعة 464

مسائل من هذا الباب 475

باب ما يحكي من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكي 484

باب ما لا يجوز أن يحكي 488



ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب 490

أقسام الأسماء المبنية المفردات ستة 493

باب الكنايات وهي علامات المضميرين 493

الباب الثالث من المبنيات : وهو الاسم الذي يشار به إلي المسمي 506

باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل 508

باب الاسم الذي قام مقام الحرف 513

باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات 515

الباب السادس من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكي 517

ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب : 517

الفهرس 525

ص: 531

المجلد 2

إشارة

ص: 1









الأفعال تقسم قسمين : مبني ومعرب.

فالمبني ينقسم قسمين : مبني علي حركة (1) ومبني علي سكون.

فأما المبني علي حركة فالفعل الماضي (2) بجميع أبنيته نحو : قام واستقام وضرب واضطرب ودحرج وتدحرج وأحمر واحماز وما أشبه ذلك ، وإنما بني علي الحركة ؛ لأنه. ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع نحو قولك : إن قام قمت. فوقع في موضع : إن تقيم.

ويقولون : مررت برجل ضرب ، كما تقول : مررت برجل يضرب ، فبني علي الحركة كما بني (أول وعل) في بابه علي الحركة ، وجعل له فضيلة علي ما ليس بمضارع المضارع عما حصل (لأول وعل) أو من قبل ومن بعد فضيلة علي المبنيات ، وأما المبني علي السكون فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة ، وحروف المضارعة : الألف والتاء والنون والياء ، وذلك نحو قولك : قم واقعد واضرب ، فلما لم يكن مضارعا للاسم ولا مضارعا للمضارع ترك علي سكونه ؛ لأن أصل الأفعال السكون والبناء ، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها ، وبنوا منها علي الحركة ما ضارع المضارع ، وما خلا من ذلك أسكنوه وهذه الألف في قولك : اقعد ألف وصل وإنما تنطق بها إذا ابتدأت ؛ لأنه لا يجوز أن تبتديء بساكن وما بعد حروف المضارعة ساكن فلما خلا الفعل منها واحتيج إلي النطق به أدخلت ألف الوصل وحق ألف الوصل أن تدخل علي الأفعال المبنية فقط ولا تدخل علي الأفعال المضارعة لأنها لا

ص: 5

1- الحركات التي يبني عليها الفعل هي : الفتح والضم ، ولا يدخل الكسر في حركات بناء الأفعال.

2- الفعل الماضي الأصل فيه البناء علي الفتح دائما ، إلا إذا اتصل بنون النسوة ، أو تاء الفاعل ، فيكون مبني علي السكون حينئذ.

تدخل علي الأسماء إلا علي ابن وأخواته وهو قليل العدد ، وإنما بني فعل التعجب الذي يجيء علي لفظ الأمر بني علي السكون نحو قولك : أكرم يزيد وأسمع بهم وأبصر. وقد مضى ذكر ذا في باب التعجب.

وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة (1) ، وهذا الفعل إنما أعرب لمضارعة الأسماء وشبهه بها والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب ، كما أنه إنما أعرب من أسماء الفاعلين ما جري علي الأفعال المضارعة وأشبهها ألا تري أنك إنما تعمل (ضاربا) إذا كان بمعنى يفعل فتقول : هذا ضارب زيدا ، فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله فمنعت هذا العمل ، كما منعت ذلك الإعراب واعلم أنه إنما يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسماء : الرفع والنصب ولا جرّ فيه وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسماء ؛ لأن الجرّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال ونحن نذكرها نوعا نوعا بعون الله.

## الأفعال المرفوعة

الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء (2) كانت تلك الأسماء مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة فمتي كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه ، وذلك نحو قولك : يقوم زيد ويقعد عمرو وكذلك عمرو يقول وبكر ينظر ومررت برجل يقوم ورأيت رجلا يقول ذاك ألا تري أنك إذا قلت : يقوم زيد جاز أن تجعل زيدا موضع (يقوم) فتقول : زيد يفعل كذا وكذلك إذا قلت : عمرو ينطلق فإنما ارتفع (ينطلق) ؛ لأنه وقع موقع (أخوك) إذا قلت : زيد أخوك فمتي وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوز رفعه.

وذلك نحو قولك : لم يقم زيد لا يجوز أن ترفعه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : لم زيد فافهم هذا.

ص: 6

1- وهو الفعل المضارع ، وإعرابه بالضم ، أو بالنصب إذا سبقه حرف من حروف النصب ، أو يسكن إذا سبقه حرف من حروف الجزم ، أو وقع في جواب الطلب.

2- أي سبب قبوله الرفع ، هو وقوعه موقع الأسماء ، وهي مسألة نظرية وقع الاختلاف فيها كثيرا ، ولا طائل عمليا من ورائها.

واعلم أن الفعل إنما أعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء فأما الرفع خاصة فإنما هو لموقعه موقع الأسماء فالمعني الذي رفعت به غير المعني الذي أعربت به.

## الأفعال المنصوبة

### إشارة

وهي تنقسم علي ثلاثة أقسام : فعل ينصب بحرف ظاهر ولا يجوز إضماره وفعل ينتصب بحرف يجوز أن يضمم وفعل ينتصب بحرف لا يجوز إظهاره والحروف التي تنصب : أن ولن وكي وإذن.

### الأول : ما انتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره

وذلك ما انتصب بلن وكي تقول : لن يقوم زيد ولن يجلس فقولك : لن يفعل يعني : سيفعل يقول القائل : سيقوم عمرو فتقول : لن يقوم عمرو وكان الخليل يقول : أصلها لا أن فألزمه سيبويه : أن يكون يقدم ما في صلة (أن) في قوله : زيدا لن أضرب وليس يمتنع أحد من نصب هذا وتقديمه ، فإن كان علي تقديره فقد قدم ما في الصلة علي الموصول.

وأما (كي) فجواب لقولك : لمه إذا قال القائل : لم فعلت كذا فتقول : كي يكون كذا ولم جتني فتقول : كي تعطيني فهو مقارب لمعني اللام إذا قلت : فعلت ذلك لكذا فأما قول من قال : كيمه في الاستفهام فإنه جعلها مثل لمه فقياس ذلك أن يضمم (أن) بعد (كي) إذا قال : كي يفعل ؛ لأنه قد أدخلها علي الأسماء.

وكذا قول سيبويه : والذي عندي أنه إنما قيل : كيمه لما تشبيها.

وقد يشبهون الشيء بالشيء ، وإن كان بعيدا منه.

وأما (إذن) فتعمل إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدا علي ما قبلها وكان فعلا مستقبلا فإنما يعمل بجميع هذه الشرائط ، وذلك أن يقول القائل : أنا أكرمك فتقول : إذن أجيئك إذن أحسن إليك إذن آتيك.

فإن اعتمدت بالفعل علي شيء قبل (إذن) نحو قولك : أنا إذن آتيك رفعت وألغيت كما تلغي ظننت وحسبت وليس بشيء من أخواتها التي تعمل في الفعل يلغي غيرها فهي في

الحروف نظير أري في الأفعال ومن ذلك إن تأتني إذن آتك ؛ لأن الفعل جواب : إن تأتني ، فإن تم الكلام دونها جاز أن تستأنف بها وتنصب ويكون جوابا ، وذلك نحو قول ابن عنمة :

أردد حمارك لا تنزع سويته

إذن يردّ وقيد العير مكروب (1)

فهذا نصب ؛ لأن ما قبله من الكلام قد استغني وتمّ ألا تري أنّ قوله : اردد حمارك لا تنزع سويته كلام قد تمّ ثم استأنف كأنه أجاب من قال : لا أفعل ذاك فقال :

إذن يردّ وقيد العير مكروب

فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلا حاضرا لم يجر أن تعمل فيه ؛ لأن أخواتها لا يدخلن إلا علي المستقبل ، وذلك إذا حدثت بحديث فقلت : إذن أظنه فاعلا- وإذن أخالك كاذبا ، وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك فلا تعمل (إذن) ؛ لأنه موضع لا- تعمل فيه أخواتها فإذا وقعت (إذن) بين الفاء والواو وبين الفعل المستقبل فإنك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك أري وحسبت إذا كانت واحدة منها بين اسمين ، وإن شئت ألغيت فأما الإعمال فقولك : فإذن آتيك فإذن أكرمك.

قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : (وإذن لا يلبثوا (خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء : 76] ، وأما الإلغاء فقولك : فإذن أجيئك ، وقال عز وجل : فإذن (لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) [النساء : 53].

واعلم أنه لا- يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بسوي إذن وهي تلغي وتقدم وتؤخر تقول : إذن والله أجيئك فتفصل والإلغاء قد عرفتك إياه وتقول : أنا أفعل كذا إذن

ص: 8

1- علي أنه يجوز علي مذهب الكسائي أن يكون لا- يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي ، لا أنه جواب الأمر . ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي ، كما هو مذهبه في نحو : لا تكفر تدخل النار. فيكون المعني لا يرتع ، إن يرتع يرد. وعند غيره : يرد منصوب ، وإذن منقطع عما قبله مصدر ، كأن المخاطب قال : لا أزره. فأجاب بقوله : إذن يرد. أقول : يكون لا يرتع علي قول الكسائي بدلا من أزر ، وهو أوفي من الأول في تأدية المعني المراد. انظر خزنة الأدب 3 / 246.

فتؤخرها وهي ملغاة أيضا ، وإذا قلت : إذن عبد الله يقول ذلك فالرفع لا غير ؛ لأنه قد وليها المبتدأ فصارت بمنزلة (هل) وزعم عيسى : أن ناسا يقولون : إذن أفعل في الجواب.

## الثاني : ما انتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره

وهذا يقع علي ضريين : أحدهما أن تعطف بالفعل علي الاسم والآخر أن تدخل لام الجر علي الفعل فأما الضرب الأول من هذا وهو أن تعطف الفعل علي المصدر فنحو قولك :

يعجبني ضرب زيد وتغضب. تريد : وأن تغضب فهذا إظهار (أن) فيه أحسن.

ويجوز إضمارها فإن مع الفعل بمنزلة المصدر فإذا نصبت فقد عطفت اسما علي أسم ولو لا أنك أضمرت (أن) ما جاز أن تعطف الفعل علي الاسم ؛ لأن الأسماء لا تعطف علي الأفعال ولا تعطف الأفعال علي الأسماء ؛ لأن العطف نظير التشبية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التشبية كذلك لا يجتمعان في العطف فمما نصب من الأفعال المضارعة لما عطف علي اسم قول الشاعر :

لبس عباءة وتقرّ عيني

أحبّ إليّ من لبس الشّفوف (1)

ص: 9

1- علي أن تقر منصوب بأن بعد واو العطف. قال سيبويه : لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل ، علي لبس وهو اسم ، ولما ضممته إلي الاسم ، وجعلت أحب لهما ، ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من إضمار أن. قال النحاس : قال أبو الحسن : أي لم ترد لبس عباءة أحب إلي. وأن تقر عيني ، لأن هذا يبطل المعني ، لأنه لم يرد أن لبس عباءة أحب إليه. هذا سخر ، إنما أراد قرّة العين ، فلهذا نصب. وقال الأعمش : نصب تقر بإضمار أن ليعطف علي اللبس ، لأنه اسم وتقر فعل ، فلم يمكن عطفه عليه ، فحمل علي إضمار إن لأن أن وما بعدها اسم ، فعطف اسما علي اسم وجعل الخبر عنهما واحدا ، وهو أحب. والمعني : لبس عباءة مع قرّة العين ، وصفاء العيش أحب إلي من لبس الشّفوف مع سخنة العين ونكد العيش. والعباءة : جبة الصوف. والشّفوف : ثياب رقاق تصب البدن ، واحدها شفّ. انتهى. فإن قلت : ما الفرق بين واو الجمع ، وواو العطف ، وهل هما إلا شيء واحد؟ قلت : واو الجمع في الأصل للعطف ، لكنه خص ببعض أحواله ، وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه ، نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو معه. فخص واو الجمع بما يكون بمعني مع ، فهو باعتبار أصل معني العطف احتاج إلي تقدير مصدر منتزع من الأول. وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية ، صار كأنه قسيم للعطف المطلق الذي لا يتقيد. فواو الجمع عطف مقيد بالمعية ، وواو العطف غير مقيد بها. فهذا هو الفرق. وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : ولو رفعت وتقر لجاز ، علي أن ينزل الفعل منزلة المصدر ، ونحو قولهم : " تسمع بالمعيدي " ، فتسمع منزل منزلة سماعك. انظر خزانة الأدب 3 / 278.



كأنه قال : للبس عباءة وأن تقرّ عيني.

وأما الضرب الآخر فما دخلت عليه لام الجر ، وذلك نحو قولك : جئتك لتعطيني ولتقوم ولتذهب وتأويل هذا : جئتك ؛ لأن تقوم جئتك ؛ لأن تعطيني ولأن تذهب ، وإن شئت أظهرت فقلت (لأنّ) في جميع ذلك ، وإن شئت حذف (أن) وأضمرتها ويدلّك علي أنه لا بدّ من إضمار (أن) هنا إذا لم تذكرها أن لام الجر لا تدخل علي الأفعال وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل علي الأفعال وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل علي الأسماء وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام لو قلت : هذا لك بتقوم تريد بأن تقوم لم يجز وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط للمقاربة التي بين كي واللام في المعني.

### الثالث : وهو الفعل الذي ينتصب بحرف لا يجوز إظهاره

#### إشارة

وذلك الحرف (أن) والحروف التي تضمّر معها ولا يجوز إظهارها أربعة أحرف (حتي) إذا كانت بمعني إلي أن والفاء إذا عطفت علي معني الفعل لا علي لفظه والواو إذا كانت بمعني الاجتماع فقط وأو إذا كانت بمعني إلي (أن).

#### شرح الأول من ذلك وهو حتي

اعلم أن (حتي) إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء ووليها فعل مضارع أضمر بعدها (أن) ونصب الفعل وهي تجيء علي ضربين : بمعني (إلي) وبمعني (كي) فالضرب الأول قولك : أنا أسير حتي أدخلها والمعني : أسير إلي أن أدخلها وسرت حتي أدخلها كأنه قال : سرت إلي دخولها فالدخول غاية للسير وليس بعله للسير وكذلك : أنا أقف حتي تطلع

الشمس وسرت حتي تطلع الشمس والضرب الآخر أن يكون الدخول علة للسير فتكون بمعنى (كي) كأنه قال : (سرت كي أدخلها) فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن كما تقول : أسلمت حتي أدخل الجنة وكلمته كي يأمر لي بشيء (فحتي) متي كانت من هذين القسمين اللذين أحدهما يكون غاية الفعل وهي متعلقة به وهي من الجملة التي قبلها فهي ناصبة ، وإن جاءت بمعنى العطف فقد تقع ما بعدها جملة وارتفاع الفعل بعدها علي وجهين :

علي أن يكون الفعل الذي بعدها متصلا بالفعل الذي قبلها أو يكون منقطعا منه ولا بدّ في الجميع من أن يكون الفعل الثاني يؤديه الفعل الأول فأما الوجه الأول فنحو قولك : سرت حتي أدخلها ذكرت أن الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينهما كمعني الفاء إذا عطفت بها فقلت : سرت فأنا أدخلها.

وصلت الدخول بالسير كما قال الشاعر :

ترادي علي دمن الحياض ، فإن تعف

فإن المندي رحلة فركوب

وينشد تراد لم يجعل بين الرحلة والركوب مهلة ولم يرد أنّ رحلته فيما مضى وركوبه الآن ولكنه وصل الثاني بالأول ومعني قولي : إنك إذا رفعت ما بعد حتي فلا بدّ من أن يكون الفعل الذي قبلها هو الذي أدي الفعل الذي بعدها أن السير به كان الدخول إذا قلت : سرت حتي أدخلها ، ولو لم يسر لم يدخلها.

ولو قلت : سرت حتي يدخل زيد فرفعت (يدخل) لم تجر ؛ لأن سيرك لا يؤدي زيدا إلي الدخول ، فإن نصبت وجعلتها غاية جاز فقلت : سرت حتي يدخل زيد تريد إلي أن يدخل زيد وكذلك : سرت حتي تطلع الشمس ولا يجوز أن ترفع (تطلع) ؛ لأن سيرك ليس بسبب لطلوع الشمس وجاز النصب ؛ لأن طلوع الشمس قد يكون غاية لسيرك.

وأما الوجه الثاني من الرفع : فإن يكون الفعل الذي بعد (حتي) حاضرا ولا يراد به اتصاله بما قبله ويجوز أن يكون ما قبله منقطعا ومن ذلك قولك : لقد سرت حتي أدخلها وما أمتع حتي أنني أدخلها الآن أدخلها كيف شئت ومثل قول الرجل : لقد رأي مني عاما أول شيئا حتي لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء.

ولقد مرض حتى لا- يرجونه إنما يراد أنه الآن لا- يرجونه وأن هذه حاله وقت كلامه (فحتي) هاهنا كحرف من حروف الابتداء والرفع في الوجهين جميعا كالرفع في الاسم ؛ لأن حتى ينبغي أن يكون الفعل الأول هو الذي أدي إلي الثاني ؛ لأنه لو لا سيره لم يدخل ولو لا ما رأي منه في العام الأول ما كان لا يستطيع أن يكلمه العام ولو لا المرض ما كان لا يرجي وهذا مسألة تبين لك فيما فرق ما بين النصب والرفع تقول : كان سيري حتى أدخلها فإذا نصبت كان المعني : إلي أن أدخلها فتكون (حتي) وما عملت فيه خبر كان ، فإن رفعت ما بعد (حتي) لم يجز أن تقول : كان سيري حتى أدخلها لأنك قد تركت (كان) بغير خبر ؛ لأن معني (حتي) معني الفاء فكأنك قلت : كان سيري فأدخلها ، فإن زدت في المسألة ما يكون خبرا (لكان) جاز فقلت : كان سيري سيرا متعبا حتى أدخلها وعلي ذلك قريء : (حتي يقول الرسول) (1) [البقرة : 214] وحتى يقول : من نصب جعله غاية ومن رفع جعله حالا.

ص: 12

1- اختلفوا في نصب اللام ورفعها من قوله جل وعز : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ). فقرأ نافع وحده : حتى يقول الرسول برفع اللام. وقرأ الباقون : حتى يقول الرسول نصبا. وقد كان الكسائي يقرأها دهرا رفعا ، ثم رجع إلي النصب. وروي ذلك عنه الفراء ، قال : حدثني به ، وعنه محمد بن الجهم ، عن الكسائي. قال أبو علي : قوله عز وجل : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) من نصب فالمعني : وزلزلوا إلي أن قال الرسول. وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة علي ضربين : أحدهما : أن يكون بمعني إلي ، وهو الذي تحمل عليه الآية. والآخر : أن يكون بمعني كي ، وذلك قولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، فهذا تقديره : أسلمت كي أدخل الجنة. فالإسلام قد كان ، والدخول لم يكن ، والوجه الأول من النصب قد يكون الفعل الذي قبل حتى مع ما حدث عنه قد مضيا جميعا. ألا تري أن الأمرين في الآية كذلك. وأما قراءة من قرأ : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) بالرفع ، فالفعل الواقع بعد حتى إذا كانا مضارعا لا يكون إلا فعل حال ، ويجيء أيضا علي ضربين : أحدهما : أن يكون السبب الذي أدي الفعل الذي بعد حتى قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض ، مثال ذلك قولهم : (مرض حتى لا يرجونه) و: (شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه). وتتجه علي هذا الوجه الآية ، كأن المعني : وزلزلوا فيما مضى ، حتى أن الرسول يقول الآن : متي نصر الله ، وحكيت الحال التي كانوا عليها ، كما حكيت الحال في قوله : (هذا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) وفي قوله : (وَكَلَّبَهُمْ بِاسِيْطَ ذِرَاعِيْهِ بِالْوَصِيْدِ). والوجه الآخر من وجهي الرفع : أن يكون الفعلان جميعا قد مضيا ، نحو : سرت حتى أدخلها ، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما ، كما كان في الوجه الأول بينهما فصل. والحال في هذا الوجه أيضا محكية ، كما كانت محكية في الوجه الآخر ، ألا تري أن ما مضى لا يكون حالا؟. وحتى إذا رفع الفعل بعدها ، حرف ، يصرف الكلام بعدها إلي الابتداء ، وليست العاطفة ولا الجارة ، وهي - إذا انتصب الفعل بعدها - الجارة للاسم ، وينتصب الفعل بعدها بإضمار أن ، كما ينتصب بعد اللام بإضمارها. [الحجة للقراء السبعة : 2 / 306].

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم كما بينت لك فيما تقدم فإذا قلت : زيد يقوم فيتحدث فقد عطفت فعلا موجبا علي فعل موجب ، وإذا قلت : ما يقوم فيتحدث فقد عطفت فعلا منفيا علي منفي فمتمي جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه فحينئذ تحمل الأول علي معناه وينصب الثاني يا ضمير (أن) ، وذلك قولك : ما تأتني فتكرمني وما أزورك فتحدثني لم ترد : ما أزورك وما تحدثني ولو أردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعني فصار : ما أزورك فكيف تحدثني وما أزورك إلا لم تحدثني جمل الثاني علي مصدر الفعل الأول وأضمر (أن) كي يعطف اسما علي اسم فصار المعني ما يكون زيارة مني فحديث منك.

وكذا كلما كان غير واجب نحو الأمر والنهي والاستفهام فالأمر نحو قولك : إئتني فأكرمك والنهي مثل : لا تأتني فأكرمك والاستفهام مثل : أتأتني فأعطيك ؛ لأنه إنما يستفهم عن الإتيان ولم يستفهم عن الإعطاء وإنما تضمنر (أن) إذا خالف الأول الثاني فمتمي أشركت الفاء الفعل الثاني بالأول فلا تضمنر (أن) وكذلك إذا وقعت موقع الابتداء أو مبني علي الابتداء.

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل علي مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت (أن) وتكون الواو في جميع هذا بمعني (مع) فقط ، وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، فإن نهاه عن كل واحد منهما علي حال قال : ولا تشرب اللبن علي حال وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك فتنصب ولا معني للرفع في (يعجز) ؛ لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه إنما يعني لا يجتمع أن يسعني شيء ويعجز عنك كما قال :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم (1)

ص : 14

1- علي أن تأتي منصوب بأن مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي. قال سيبويه : واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجري ، فإن معناها ومعني الفاء مختلفان. ألا تري الأخطل قال : لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... البيت فلو دخلت الفاء هاهنا ، لأفسدت المعني ، وإنما أراد : لا تجمعن النهي ، والإتيان ، فصار تأتي علي إضمار أن. انتهى. ويجوز رفعه علي أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : وأنت تأتي ، ولا يجوز جزمه ، لفساد المعني. وعار خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عار. وعظيم. صفته. وهذه الجملة دليل جواب إذا. ومعني البيت من قوله تعالي : "أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ". وقال الحاتمي : هذا أشرد بيت قيل في تجنب إتيان ما نهى عنه. والبيت وجد في عدة قصائد. ومنه اختلف في قائله ، فنسبه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلي المتوكل بن عبد الله الليثي الكناني. وأورده في باب تعبير الإنسان صاحبه بعيب هو فيه. والمتوكل الليثي من شعراء الإسلام ، وهو من أهل الكوفة ، وكان في عصر معاوية وابنه يزيد ، ومدحهما. ونسبه إليه أيضا الآمدي في المؤتلف والمختلف ، وقال فيمن يقال له المتوكل : منهم المتوكل الليثي ، وهو المتوكل بن عبد الله بن نهشل بن وهب بن عمرو بن لقيط بن يعمر الشداخ بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة. انظر خزانة الأدب 3 / 275.

أي : لا يجتمع أن تنهي وتأتي ولو جزم كان المعني فاسدا.

ولو قلت بالفاء : لا يسعني شيء فيعجز عنك كان جيدا ؛ لأن معناه : لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك ولا يسعني شيء عاجزا عنك.

فهذا تمثيل كما تمثل : ما تأتيني فتحدثني إذا نصبت بما تأتيني إلا لم تحدثني وبما تأتيني محدثا وتنصب مع الواو في كل موضع تنصب فيه مع الفاء وكذلك إذا قلت : زرني فأزورك تريد ليجمع هذان قال الشاعر :

ألم أك جاركم ويكون بيني

وبينكم المودّة والإخاء (1)

أراد : ألم يجتمع هذان ولو أراد الإفراد فيهما لم يكن إلا- مجزوما والآية تقرأ علي وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) [آل عمران : 142] وإنما وقع النصب في باب الواو والفاء في غير الواجب ؛ لأنه لو كان الفعل المعطوف عليه واجبا لم بين الخلاف فيصلح إضمار (أن).

### شرح الرابع وهو (أو)

اعلم أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعني معني إلا أن تفعل تقول : لألزمك أو تعطيني كأنه قال : ليكوننّ اللزوم والعطية وفي مصحف أبي (تقاتلونهم أو يسلموا) علي معني :

إلا أن يسلموا أو حتي يسلموا وقال امرؤ القيس :

فقلت له : لا تبك عينك إنّما

نحاول ملكا أو نموت فنعدرا (2)

ص : 15

1- انظر الأغاني 2 / 364.

2- علي أن سيبويه جوز الرفع في قوله : نموت إما بالعطف علي نحاول ، أو علي القطع ، أي : نحن نموت. وهذا نص سيبويه : واعلم أن معني ما انتصب بعد أو علي إلا- أن ، كما كان معني ما انتصب بعد الفاء. تقول : لألزمك ، أو تقضيني حقي ، ولأضربك أو تسبقني. فالمعني لألزمك إلا- أن تقضيني ، ولأضربك إلا- أن تسبقني. هذا معني النصب. قال امرؤ القيس : فقلت له لا تبك عينك ... البيت والقوافي منصوبة ، فالتمثيل علي ما ذكرت لك ، والمعني علي إلا أن نموت فنعدرا. ولورفعت لكان عريبا جيدا علي وجهين : علي أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلي أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول ، يعني أو نحن ممن يموت. انظر خزنة الأدب 3 / 269.

أي : إلا أن نموت فنعدرا فكل موضع وقعت فيه أو يصلح فيه إلا أن وحتى فالفعل منصوب ، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت ، وذلك نحو قولك أتجلس أو تقوم يا فتى والمعني : أكون منك أحد هذين وهل تكلمنا أو تنبسط إلينا لا معني للنصب هنا وقال الله عز وجل : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ 72 أَوْ يَنْفَعُونَكُمُ أَوْ يَضُرُّونَ) [الشعراء] فهذا مرفوع لا يجوز فيه النصب ؛ لأن هذا موضع لا يصلح فيه (إلا أن).

## الأفعال المجزومة

### إشارة

الحروف التي تجزم خمسة : (لم ولما ولا في النهي ، واللام في الأمر ، وإن التي للجزاء) وهذه الحروف تنقسم قسمين : فأربعة منها لا يقع موقعها غيرها ولا تحذف من الكلام إذا أريدت وهي لم ولما ولا في النهي ولام الأمر والقسم الآخر حرف الجزاء قد يحذف ويقع موقعه غيره من الأسماء وحذف حرف الجزاء علي ضربين : ضرب يقوم مقامه اسم يجازي به وضرب يحذف البتة ويكون في الكلام دليل عليه والأسماء التي يجازي بها علي ضربين : اسم غير ظرف واسم ظرف وهو نحو : ما ومن وأي وأين ومتي وحيثما ومتهما وإذ ما.

### شرح القسم الأول : وهو الأحرف الأربعة

(لم ولما ولا في النهي ، ولام الأمر)

أما لم فتدخل علي الأفعال المضارعة واللفظ لفظ المضارع والمعني معني الماضي تقول : لم يقم زيد أمس ولم يقعد خالد ، وأما (لما) لم ضمت إليها (ما) وبنيت معها فغيرت حالها كما غيرت لو (ما) ونحوها ألا تري أنك تقول : لما ولا يتبعها شيء ولا تقول ذلك في (لم) وجواب (لما) قد فعل يقول القائل : لما يفعل فيقول : قد فعل ويقول أيضا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وتقول : لما جئت جئت فيصير ظرفا ، وأما (لا في

النهى) فنحو قولك : لا تقم ولا تتعد ولفظ الدعاء لفظ النهي كما كان كلفظ الأمر تقول : لا يقطع الله يدك ولا يتعس الله جدك ولا يبعد الله غيرك ولا في النهي بمعنى واحد لأنك إنَّما تأمره أن يكون ذلك الشيء الموجب منفيًا ألا تري أنك إذا قلت : قم إنَّما تأمره بأن يكون منه قيام فإذا نهيت فقلت : لا تقم فقد أردت منه نفي ذلك فكما أنَّ الأمر يراد به الإيجاب فكذلك النهي يراد به النفي ، وأما لام الأمر فنحو قولك : ليقم زيد وليقعد عمرو ولتقم يا فلان تأمر بها المخاطب كما تأمر الغائب وقال عز وجل : (فَبَدِّلْكَ فَلْيَقْرَحُوا) [يونس : 58] ويجوز حذف هذه اللام في الشعر وتعمل مضمره قال متمم بن نويرة :

علي مثل أصحاب البعوضة فاحمشي

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى (1)

أراد : ليبك ولا يجوز أن تضمر لم ولا في ضرورة شاعر.

ولو أضمرنا لا لتبس الأمر بالإيجاب.

### شرح القسم الثاني : وهو حرف الجزاء

اعلم أنّ لحرف الجزاء ثلاثة أحوال حال يظهر فيها وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه ويكون في الكلام دليل عليه.

ص: 17

1- قال الأعلام : هذا من أقبح الضرورة ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم. وقد قيل : إنه مرفوع حذفت لانه ضرورة ، واكتفي بالكسرة منها. وهذا أسهل في الضرورة وأقرب. وقال النحاس : سمعت علي بن سليمان ، يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ، ويلحن قائله ، وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره ؛ لأن الجازم لا يضم ؛ ولو جاز هذا ، لجاز يقم زيد ، بمعنى : ليقم. وحروف الجزم لا تضمر ، لأنها أضعف من حروف الخفض ، وحرف الخفض لا يضم. فبعد أن حكى لنا أبو الحسن هذه الحكاية ، وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه : وحدثني أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت ممن قاله. قال أبو إسحاق الزجاج احتجاجا لسبويه : في هذا البيت حذف اللام ، أي : لتفقد. قال : وإنما سماه إضمارا ، لأنه بمنزلة. وأما قوله : أو يبك من بكى ، فهذا البيت لفصيح ، وليس هذا مثل الأول ، وإن كان سيبويه قد جمع بينهما. انظر خزنة الأدب 3 / 283.



فأما الأول الذي هو حرف الجزاء : فإن الخفيفة ويقال لها : أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتي آتاك ، وإن تقم أقم. فقولك : إن تأتي شرط وآتك جوابه ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ألا تري أنك لو قلت : (زيد) لم يكن كلاما يقال فيه صدق ولا كذب فإذا قلت : منطلق تم الكلام فكذلك إذا قلت : إن تأتي لم يكن كلاما حتي تقول : آتك وما أشبهه وحق (إن) في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل لأنك إنما تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره ، وإن وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلي الإستقبال ، وذلك قولك : إن قمت قمت إنما المعني : إن تقم أقم (فإن) تجعل الماضي مستقبلا كما أن (لم) إذا وليها المستقبل جعلته ماضيا تقول : لم يقم زيد أمس والمعني : ما قام فعلي هذا يجوز أن تقول :

إن لم أقم لم أقم فلا- بد للشرط الجزاء من جواب والجواب يكون علي ضربين : بالفعل ويكون بالفاء فالفعل ما خبرتك به فأما الفاء فنحو قولك : إن تأتي فأنا أكرمك ، وإن تأت زيدا فأخوه يحسن إليك ، وإن تتق الله فأنت كريم فحق الفاء إذا جاءت للجواب أن يبتدأ بعدها اللام ولا يجوز أن تعمل فيما بعدها شيء مما قبلها وكذلك قولك : إن تأتي فلك درهم وما أشبه هذا وقد أجازوا للشاعر إذا اضطر أن يحذف الفاء.

وأما الثاني : فإن يقع موقع حرف الجزاء اسم والأسماء التي تقع موقعه علي ضربين : اسم غير ظرف واسم ظرف.

فالأسماء التي هي غير الظروف : من وما وأيهم تقول : من تكرم أكرم وكان الأصل : إن تكرم زيدا وأشبهه زيد أكرم فوعدت (من) لما يعقل كما وقعت (من) في الاستفهام مبهمة لما في ذلك من الحكمة وكذلك : ما تصنع أصنع وأيهم تضرب أضرب تنصب أيهم بتضرب ؛ لأن المعني : إن تضرب أيا ما منهم أضرب ولكن لا يجوز أن تقدم (تضرب) علي (أي) ؛ لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاء أو استفهاما فلها صدور الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها فكذلك من وما إذا قلت : من تكرم أكرم وما تصنع أصنع.

وموضعها نصب ، وإذا أردت أن تبين مواضعها من الإعراب فضع موضعها (إن) حتي يتبين لك ، وإذا قلت : من يقم أقم إليه فموضع (من) رفع لأنها غير معقولة وكذا أيهم يضرب

زيداً أضربه وأيهم يأتي أحسن إليه ، وأما (مهما) فقال الخليل : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا وأبدلوا الالف هاء.

قال سيبويه : ويجوز أن تكون كما ذُمت إليها (ما) ، وأما الظروف التي يجازي بها : فمتي وأين وأتي وأي حين وحيثما وإذ ما لا يجازي بحيث وإذ حتى يضم إليهما (ما) تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد.

فتقول إذا جازيت بهن : متي تأتني آتك وأين تقم أقم وأني تذهب أذهب وأي حين تصل أصل (فأيّ) إلي أي شيء أضفتها كانت منه إن أضفتها إلي الزمان فهي زمان.

وإن أضفتها إلي المكان فهي مكان وتقول : حيثما تذهب أذهب وإذ ما تفعل أفعل قال الشاعر :

إذ ما تريني اليوم مزجي طعيني

أصعد سيرا في البلاد وأفرع (1)

فأتي من قوم سواكم وإنما

رجالي فهم بالحجاز وأشجع

ص: 19

1- قال ابن يعيش : إن قيل : إذ ظرف زمان ماض ، والشرط لا يكون إلا بالمستقبل ، فيكف يصح المجازاة بها؟ فالجواب من وجهين. أحدهما : أن إذ هذه التي تستعمل في الجزاء مع ما ، ليست الظرفية ، وإنما هي حرف غيرها ضمت إليها ما ، فركبا دلالة علي هذا المعني كما. والثاني : أنها الظرفية ، إلا أنها بالتركيب غيرت ونقلت ، وغيرت عن معناها بلزوم ما إياها إلي المستقبل ، وخرجت بذلك إلي حيز الحروف. ولذلك قال سيبويه : ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلي كل واحدة منهما ما ، إلخ. اه؟. ورواه أهل السير ، منهم ابن هشام : إما أتيت علي النبي فقل له وعليه لا شاهد فيه ، وأصله إن ما ، وهي إن الشرطية ، وما الزائدة. والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي ، قالها في غزوة حنين يخاطب بها النبي صلّي الله عليه وسلم ، ويذكر بلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة وغيرهما من الغزوات ، وعدتها ستة عشر بيتا. انظر خزانة الأدب 3 / 288.

وإذا لا يجازي بها إلا في الشعر ضرورة وهي توصل بالفعل كما توصل (حيث) ويقع بعدها مبتدأ وكل الحروف والأسماء التي يجازي بها فلك أن تزيد عليها (ما) ملغاة ، فإن زدت (ما) علي (ما) لم يحسن حتي تقول : مهما فيتغير فأماً (حيثما وإذ ما) لا يجازي بهما إلا و (ما) لازمة لهما.

واعلم أن الفعل في الجزاء ليس بعلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس بعلة لما قبله.

واعلم أن الفعل إذا كان مجزوماً في الجزاء وغيره فإنه يعمل عمله إذا كان مرفوعاً أو منصوباً تقول إن تأتي ماشياً أمش معك ، وإن جعلت (تمشي) موضع (ماشياً) جاز فقلت : إن تأتي تمشي أمش معك ، وإن تأتي تضحك أذهب معك تريد (ضاحكاً) ، فإن جئت بفعل يجوز أن يبدل من فعل ولم ترد الحال جزمت فقلت : إن تأتي تمش أمش معك وإنما جاز البديل ؛ لأن المشي ضرب من الإتيان ولو لم يكن ضرباً منه لم يجز لا يصلح أن تقول : إن تأتي تضحك أمشي معك فتجزم (تضحك) وتجعله بدلاً وقد كنت عرفت أن جميع جواب الجزاء لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء وحكي الخليل : أن (إذا) تكون جواباً بمنزلة الفاء لأنها في معناها ؛ لأن الفاء تصحب الثاني الأول وتتبعه إياه ، وإذا وقعت لشيء يصحبه ، وذلك قوله عز وجل :

(وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : 36].

والمعني : إن أصابتهم سيئة فنظروا ونظيره : (سواءً عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف : 193] بمنزلة : أم صمتم ولا يجوز : إن تأتي لأفعلن.

ويجوز : إن أتيتي لأكرمك ، وإن لم تأتي لأعمنك ؛ لأن المعني : لئن أتيتي لأكرمك فما حسن أن تدخل اللام علي الشرط فيه حسن أن يكون الجواب لأفعلن وما لم يحسن في الشرط اللام لم يحسن في الجواب ؛ لأن الجواب تابع فحقه أن يكون علي شكل المتبوع ولا يحسن أن تقول : لئن أتيتي لأفعلن فلما قبح دخول اللام في الشرط قبح في الجواب ولو قلت ذاك أيضاً لكنت قد جزمت (بان) الشرط وأتيت بجوابها غير مجزوم ويجوز أن تقول : (أتيتك إن تأتي)

فتستغني عن جواب الجزاء بما تقدم ولا- يجوز : إن تأتي آتيك إلا في ضرورة شاعر علي إضمار الفاء ، وأما ما كان سوي (إن) منها فلا يحسن أن يحذف الجواب وسيبويه يجيز : إن أتيتني آتك ، وإن لم تأتي أجرك ؛ لأنه في موضع الفعل المجزوم وينبغي أن تعلم أنّ المواضع التي لا يصلح فيها (إن) لا يجوز أن يجازي فيها بشيء من هذه الأسماء البتة ؛ لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها إذا دخل حرف الجر علي الأسماء التي يجازي بها لم يغيرها عن الجزاء تقول : علي أي دابة أحمل أركبه وبمن تؤخذ أو خذ به وإنما قدم حرف الجر للضرورة ؛ لأنه لا يكون متعلقا بالمفعول.

فإن قلت : بمن تمرّ به أمرّ وعلي أيهم تنزل عليه انزل رفعت وصارت بمعني الذي وصارت الباء الداخلة في (من) لأمرّ والباء في (به) لتمرّ وقد يجوز أن تجزم بمن تمرر أمرر وأنت تريد (به) وهو ضعيف وتقول علي ذلك : غلام من تضرب أضربه قدمت الغلام للإضافة كما قدمت الباء وهو منصوب بالفعل ولكن لا سبيل إلي تقديم الفعل علي (من) في الجزاء والاستفهام.

وأما الثالث : الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقي من الكلام دليل عليه ، وذلك إذا كان الفعل جوابا للأمر والنهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض تقول : آتي آتك فالتأويل : اتتني فإئك إن تأتي آتك هذا أمر ولا تفعل يكن خيرا لك وهذا نهى والتأويل لا تفعل فإئك إن لا تفعل يكن خيرا لك وإلا تأتي أحدثك وأين تكون أزرک وألا ماء أشربه وليته عندنا يحدثنا فهذا تمنّ ألا تنزل تصب خيرا وهذا عرض ففي هذا كلّه معني (إن تفعل) ، فإن كان للإستفهام وجه من التقدير لم تجزم جوابه.

ولا يجوز : لا تدن من الأسد فإئك إن تدن من الأسد يأكلك فتجعل التباعد من الأسد سببا لأكلك فإذا أدخلت الفاء ونصبت جاز فقلت : لا- تدن من الأسد فإأكلك ؛ لأن المعني لا يكون دنو ولا أكل وتقول : مره يحفرها وقل له : يقل ذاك فتجزم ويجوز أن تقول : مره يحفرها فترفع علي الابتداء ، وقال سيبويه : وإن شئت علي حذف (أن) كقوله :

وعسينا نفعل كذا وهو قليل وقد جاءت أشياء أنزلوها بمنزلة الأمر والنهي ، وذلك قولهم : حسبك ينم الناس واتقي الله امرؤ وفعل خيرا يشب عليه.

ص: 22

1- علي أن أحضر منصوب بأن مضمرة ، بدليل تمامه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي وتقدم الكلام عليه في الشاهد العاشر من أوائل الكتاب. وهذه رواية الكوفيين ، والرفع رواية البصريين. قال سيبويه : وقد جاء في الشعر : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي قال الأعمش : الشاهد فيه رفع أحضر بحذف الناصب وتعريه منه. والمعني : لأن أحضر الوغي. وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين. انتهى. وفي التذكرة القصرية ، وهي أسئلة من أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري ، وأجوبة من شيخه أبي علي الفارسي ، قال : سألت أبا علي عن أحضر الوغي ، أي شيء موضعه؟ فقال : نصب ، وهو يريد حاضرا. فقلت : كيف يجوز أن يكون حالا وإنما الحضور مزجور عنه لا عن غيره؟ فقال : قد يجوز أن يكون لم يذكر المزجور عنه. فقلت : قد فهمنا من قوله : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي قد نهاه عن حضور الوغي. قال : صير أن يفهم منه هذا وإن كان ذلك لا يفهم منه إذا قدرته بقولك حاضرا. قلت : فإن الحضور لم يقع ، ونحن نعلم أنه ما نهاه وقد حضر. قال : هذا مثل قولك : هذا صاحب صقر صائدا به غدا. قلت : فما الحاجة إلي أن قدرته حالا. قال : ليتعلق بما قبله ، وإلا فلا سبيل إلي تعلقه بما قبله إلا علي هذا الوجه. انتهى. انظر خزنة الأدب 3 / 259.

اعلم أن إعراب الفعل المعتل الذي لامه ياء أو واو أو ألف مخالف للفعل الصحيح والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واو أو ياء نحو: يغزو أو يرمي تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت كما تقول: هو يقتل ويضرب، فإن وصلت خالف يقتل ويضرب فقلت: هو يغزو وعمرا ويرمي بكرا فتسكن الياء والواو ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شاعر، فإن نصبت كان كالصحيح فقلت: لن يغزو ولن يرمي وإنما امتنع من ضم الياء والواو لأنها تثقل فيهما، فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغز ولم يرم فحذفت الياء والواو وكذلك في الوصل تقول: لم يغز وعمرا ولم يرم بكرا وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل.

والأمر كالجزم، تقول: ارم خالدًا واغز بكرا فتحذف في الوقف والوصل إلا أنك تضم الزاي من (يغزو) وتكسر الميم من (يرمي) إذا وصلت. فيدلان علي ما ذهب للجزم والوقف وإنما تساوي الوقف في الأمر للجزم لأنهما استويا في اللفظ الصحيح فلما كان ذلك في الصحيح علي لفظ واحد جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا:

ارم واغز كما قالوا لم يرم ولم يغز وقالوا: اضربا واضربوا كما قالوا: لم يضربا ولم يضربوا.

تقول : انتظر حتي إن يقسم شيء تأخذ تجزم (تأخذ) ؛ لأنه جواب لقولك : إن يقسم وانتظر حتي إن قسم شيء تأخذ تنصب (تأخذ) إن شئت علي حتي تأخذ إن قسم ، وإن شئت جزمت (تأخذ) فجعلته جوابا لقولك : إن قسم هذا قول الأخصش وقبيح أن تفصل بين حتي وبين المنصوب قال : ومما يدلّك علي أنه يكون جوابا ولا يحمل علي (حتي) أنك تقول : حتي إن قسم شيء أخذته يعني أنه معلق بالجواب فلا يرجع إلي (حتي) ألا تري أنك لا تقول : حتي أخذت إن قسم شيء وتقول : اجلس حتي إن يقل شيئا فتسمعه تجبنا جزم كله ولا يجوز أن تنصب (تجبنا) علي حتي ؛ لأن قولك : إن تفعل مجزوم في اللفظ فلا بد من أن يكون جوابه مجزوما في اللفظ وتقول : أقم حتي تأكل معنا وأقم حتي أيانا يخرج معه فأيّ مبتدأ لأنها للمجازاة وحتى معلقة وكذلك اجلس حتي إن يخرج تخرج معه وانتظر حتي من يذهب تذهب معه (فمن) في موضع رفع واجلس حتي (أيا) يأخذ تأخذ معه (أيا) منصوبة (بتأخذ) وتقول : أقم حتي أي القوم تعط يعطك تعمل في (أي) ما بعدها ولا تعمل فيها ما قبلها وتقول : اجلس حتي غلام من تلق تكرم تنصب الغلام (بتعلق) واجلس حتي غلام من تلقه تكرم ترفع الغلام علي الابتداء ولو أن (حتي) تكون معلقة في شيء ما جاز دخولها هاهنا ؛ لأن حرف الجزاء إذا دخل عليه عامل أزاله عن حرف الجزاء ألا تري أنك تقول : من يزرننا نزره فيكون مرفوعا بالابتداء وتكون للجزاء ، وذلك ؛ لأن حال الابتداء كحال (إن) التي للجزاء والشرط نظير المبتدأ والجواب نظير الخبر .

قال الأخصش : ومما يقوي (من) إذا كانت مبتدأة علي الجزاء أن (إن) التي للجزاء تقع موقعها ولو أدخلت إنّ المشددة علي (من) لقلت : إنّ من يزرونا نزره ؛ لأنّ المجازاة لا تقع ها هنا ، فإن قلت : فلم لا تعمل إنّ في (من) وتدعها للمجازاة كما أعملت إنّ الابتداء فلأنّ (إن) التي للمجازاة لا تقع هاهنا ؛ لأنّ إنّ المشددة توجب بها والمجازاة أمر مبهم يعني أنه لا تقع (إن) التي للمجازاة بعد (أنّ) الناصبة والمجازاة ليس بشيء مخصوص وإنما هو للعامة ، وإن

الناصفة للإيجاب وكذلك : ليت من يزورنا نزوره ولعل وكان وليس لأنك إذا قلت من يزورنا نزوره وكان وليس لأنك إذا قلت من يزورنا نزوره وما تعطي تأخذ فأنت تبهم ولا توضح وهكذا يجيء الجزء بمن وأخواته ، فإن أوضحت منه شيئا بصلة ذهب عنه هذا العمل وجري مجري (الذي) وتقول : سكت حتي أردنا أن نقوم تقول : افعلوا كذا وكذا فترده علي جواب (إذا) ولو رددته علي حتي جاز علي قبحه وحق (حتي) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه وتقول : لا والله حتي إذا أمرتك بأمر تطيعني ترفع جواب (إذا) ، وإن شئت نصبت علي (حتي) علي قبح عندي إلا أن الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره.

وتقول : لا والله حتي إن أقل لك لا تشتم أحدا لا تشتمه.

ولا تشتمه جواب (إن أقل لك) فلا يكون فيه النصب ؛ لأنه لا يرجع إلي : حتي لا والله ، وإذا قلت لك اركب تركب يا هذا تنصب (تركب) علي أو وفصلت بالظرف والفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره أردت : ولا والله أو تركب إذا قلت لك اركب ومن رفع ما بعد (أو) في هذا المعني رفع هذه المسألة وتقول : تسكت حتي إذا قلنا ارتحلوا لا يذهب الليل تخالفنا فلا تذهب (تذهب) معطوف علي (تخالفنا) وحتي إن نقل إيت فلانا تصب منه خيرا لا تأته فتصب خيرا جزم علي جواب إيت ولا تأته جواب (إن نقل).

وتقول : لئن جنتني لأكرمك الأولي توكيد والثانية لليمين ولا يجوز بغير النون ولئن جنتني لأليك أقصد ولإياك أكرم ولا تنون أكرم ؛ لأن اللام لم تقع عليه ولو وقعت عليه فقلت أكرمك وكذلك : لئن جنتني لأكفلن بك وفي كتاب الله عز وجل : (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَلَّيِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ) [آل عمران : 158] لما وقعت اللام علي كلام مع الفعل لم تدخله النون وكذلك : (وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) [آل عمران : 157] وكذلك : لئن جنتني لأهل ، وكذلك : ولئن وصلتك للصلاة أنفع لك.

قال الأ-خفش : المعني : والله للصلاة أنفع ، وإن وصلتك كما أن قولك : لئن جنتني لأكرمك إنما هي : والله لأكرمك إن جنتني قال : واللام التي في (لئن جنتني) زائدة وقوله عز وجل : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ) [البقرة : 103] علي معني اليمين كأنه قال



والله أعلم والله لمثوبة من عند الله خير لهم ولو آمنوا وقال لا تقول : إن زيدا لقام وتقول : إن زيدا إليك كفيلا ، وإن زيدا له ولك منزل ؛ لأن اللام لا تقع علي فعل فإذا كان قبلها كلام ضمته معها جاز دخول اللام وتقول : سرت حتي أدخل أو أكاد ترفعهما جميعا لأنك تقول : حتي أكاد والكيدودة كائنة وكذلك سرت حتي أدخلها أو أقرب منها ؛ لأنه قد كان القرب أو الدخول وكذلك : سرت حتي أكاد أو أدخل وأشكل علي كل شيء حتي أظن أني ذاهب العقل فجميع هذا مرفوع ؛ لأنه فعل وهو فيه قال الجعدي :

وننكر يوم الرّوع ألوان خيلنا

من الطّعن حتي تحسب الجون أشقرا (1)

قال : يجوز في (تحسب) الرفع والنصب والرفع علي الحال والنصب علي الغاية وكأنك أردت إلي أن تحسب وحكي الأخفش إن النحويين ينصبون إذا قالوا : سرت أكاد أو أدخل يا هذا ينصبون الدخول ويقولون : الفعل لم يجب. والكيدودة قد وجبت.

قال : وهذا عندي يجوز فيه الرفع يعني الدخول ؛ لأنه في حال فعل إذا قلت : حتي أكاد يعني إذا كنت في حال مقاربة و (حتي) لا تعمل في هذا المعني إنما تعمل في كل فعل لم يقع بعد والكيدودة قد وقعت وأنت فيها وتقول : الذي يأتيني فله درهم والذي في الدار فله درهم فدخول الفاء لمعني المجازاة ولا يجوز. : ظننت الذي في الدار فيأتيك.

تريد : ظننت الذي في الدار يأتيك والأخفش يجيزه علي أن تكون الفاء زائدة وقال : قول الله عز وجل : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) [الجمعة : 8] ولكن زدت (إن) توكيدا وقال : لو قلت : إن هذا لا يجوز أن يكون في معني المجازاة كان صالحا لأنك إذا قلت :

إن الذي يأتينا فله درهم فمعناه : الذي يأتينا فله درهم ولا يحسن ليت الذي يأتينا فله درهم ولا لعل الذي يأتينا فنكرمه ؛ لأن هذا لا يجوز أن يكون في معني المجازاة ولا يحسن (كأنّ الذي يأتينا فله درهم) ؛ لأن معني الجزاء إنما يكون علي ما يأتي لا علي ما كان ، فإن قدرت فيه زيادة الفاء جاز علي مذهب الأخفش.

ص: 26

اعلم أن قلّ : فعل ماض وأقلّ : اسم إلا أن أقلّ رجل قد أجره مجري قلّ رجل فلا تدخل عليه العوامل وقد وضعت العرب موضع (ما) ؛ لأنه أقرب شيء إلي المنفي القليل كما أن أبعد شيء منه الكثير وجعلت (أقلّ) مبتدأة صدرا إذا جعلت تنوب عن النفي كما أن النفي صدر فلا- يبنون أقلّ علي شيء فتقول : أقلّ رجل يقول ذلك ولا تقول : ليت أقلّ رجل يقول ذلك ولا لعل ولا إن إلا أن تضمّر في (إنّ) وترفع أقلّ بالابتداء قال الأخفش : هو أيضا قبيح ؛ لأن أقلّ رجل يجري مجري : قلّ رجل وربّ رجل لو قلت : كان أقلّ رجل يقول ذلك فرفعت (أقلّ) علي (كان) لم يجز ولكن تضمّر في (كان) وترفع أقلّ علي الابتداء وأقلّ رجل وقلّ رجل قد أجره مجري النفي فقالوا : أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد.

وقال سيبويه : لأنه صار في معني : ما أحد فيهما إلا زيد وقال : وتقول : قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد فليس زيد بدلا من الرجل في (قلّ) ولكن : قلّ رجل في موضع أقلّ رجل ومعناه كمعناه وأقلّ رجل مبتدأ مبني عليه والمستثني بدل منه لأنك تدخله في شيء يخرج من سواه.

قال : وكذلك : أقلّ من وقلّ من إذا جعلت (من) بمنزلة رجل.

حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة كما قال :

ربّما تجزع النفوس من الأمر

له فرجة كحلّ العقال (1)

ص: 27

1- قال ابن المستوفي في شرح الشواهد للمفصل : وجدت قوله ربما تكره النفوس من الأمر البيت ، في أبيات لأبي قيس صرمة بن أبي أنس ، من بني عدي بن النجار ، ووجد أيضا في أبيات لحنيف بن عمير اليشكري ، قالها لما قتل محكم بن الطفيل يوم اليمامة ، وهي : يا سعاد الفؤاد بنت أثال طال ليلي بفتنة الرجال إنها يا سعاد من حدث الدهر عليك كفتنة الرجال إن دين الرسول ديني وفي القوم رجال علي الهدى أمثالي أهلك القوم محكم بن طفيل ورجال ليسوا لنا برجال ربما تجزع النفوس من الأم ر له فرجة كحلّ العقال وحنيف أدرك الجاهلية والإسلام ، ولا تعرف له صحبة. وقال ابن حجر في الإصابة : هو مخضرم ، ذكره المزرباني ، وروي له هذه الأبيات عمر بن شبة ، ووجد أيضا في أبيات لأعرابي. وهي : يا قليل العزاء في الأهوال وكثير الهموم والأوجال اصبر النفس عند كل ملّم إن في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالأمر فقدريك شف غماؤها بغير احتيال ربما تكره النفوس من الأم ر له فرجة كحلّ العقال قد يصاب الجبان في آخر الص ف وينجو مقارع الأبطال ورواها صاحب الحماسة البصرية لحنيف بن عمير المذكور ، وقيل أنها لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب ، لعنه الله. ونسبها العيني لأمية بن أبي الصلت. وهذا لا أصل له. وقوله : يا قليل العزاء هو بالفتح ، بمعني الصبر والتجلد. وقوله : اصبر النفس ، أي : احبسها. والملم : الحادث من حوادث الدهر ، وهو اسم فاعل من ألم ، إذا نزل. وغماؤها : مبهمها ومشكلها ؛ وهو بالغين المعجمة ، يقال : أمر غمة ، أي : مبهم ملتبس. ويقال : صمنا بالغمي ، بفتح الغين وضمها ، وصمنا للغماء علي فعلاء ، بالفتح والمد ، إذا غم الهلال علي الناس وستره عنه غيم ونحوه. وصحفه العيني فقال : عماؤها بالعين المهملة وتشديد الميم للضرورة. والعماء في اللغة : السحاب الرقيق ، سمي بذلك لكونه يعمي الأبصار عن رؤية ما وراءه. وأراد بها ما يحول بين النفس ومرادها. هذا كلامه. انظر خزنة الأدب 2 / 305.

يريد أن (ربّ) دخلت علي (ما) وهي لا تدخل إلا علي نكرة فتنكير (ما) كتتكير (من) قال : وتقول : قلّ ما سرت حتي أدخلها من قبل أن قلّما نفي لقوله كثر ما كما أن ما سرت نفي لقوله : سرت ألا تري أنه قبيح أن تقول : قلّما سرت فأدخلها كما يقبح في ما سرت إذا أردت معني فإذا أنا أدخل إنما قبحه ؛ لأنه إذا لم يكن سير لم يكن دخول فكذلك قلّما لَمّا أريد بها النفي كان حكمها حكم قال وتقول : قلّما سرت فأدخلها فاتنصب بالغاءها هنا كما تنصب فيما قال.

وتقول : قلّما سرت إذا عنيت سيرا واحدا. أو عنيت غير سير كأنك قد تنفي كثير من السير الواحد كما تنفيه من غير سير يريد بقوله : من غير سير أي سيرا بعد سير.

قال الأخفش : الدليل علي أن أقلّ رجل يجري مجري ربّ وما أشبهها أنك تقول : أقلّ امرأة تقول ذلك فتجعل اللفظ علي امرأة وأقلّ امرأتين يقولان ذلك فينفي أقلّ كأنه ليس له خبر

ولا تحمله إلا علي الآخر يعني : لا تحمل الفعل إلا علي الذي أضفت إليه أقلّ فهذا يدل علي أنه لا يشبه الأسماء يعني إذا كان الخبر يجيء علي الثاني وكذلك : أقلّ رجال يقولون ذاك ولا يحسن كذلك لو قلت : أقلّ رجلين صالحان لم يحسن ولا يحسن من خبره إلا الفعل والظرف أقلّ رجلين صالحين في الدار وأقلّ امرأة ذات جمّة في الدار وأقلّ رجل ذي جمّة في الدار كان جيّدا ولو ألغيت الخبر كان مذهبه كمذهب (ربّ) ، فإن قلت : فمالي إذا قلت : قلّ رجل يقول ذاك وقلّ رجل قائل ذاك وهو صفة لا يجوز حذفه فلأنك إنما قلت الموصوفين ولم تقل الرجال مفردين في الوصف ألا تري أنك لا تقول : قلّ رجل قائل ذاك إلا وأنت تريد القائلين ولست تريد أن تقلل الرجال كلهم.

اعلم أن أصل الدعاء أن يكون علي لفظ الأمر وإنما استعظم أن يقال أمر والأمر لمن دونك والدعاء لمن فوقك ، وإذا قلت : اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت فقلت : يا زيد أكرم عمرا وكذلك إذا عرضت فقلت : انزل فهو علي لفظ اضرب وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء علي لفظ الخبر إذا لم يلبس تقول : أطال الله بقاءه فاللفظ لفظ الخبر والمعني دعاء ولم يلبس لأنك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه لا محالة فمتي ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتي يبين فتقول علي ذا : لا يغفر الله له ولا يرحمه ، فإن قلت : لا يغفر الله له ويقطع يده لم يجز أن تجزم (يقطع) ؛ لأنه لا يشاكل الأول ؛ لأن الأول دعاء عليه ، وإذا جزمت (يقطع) فقد أردت : ولا يقطع الله فهذا دعاء له فلا يتفق المعني ، وإذا لم يتفق لم يجز النسق.

وكذلك إذا قلت : ليغفر الله لزيد ويقطع يده لم يجز جزم (يقطع) لإختلاف المعني ولكن يجوز في جميع ذا الرفع فيكون لفظه لفظ الخبر والمعني الدعاء ، وإذا أسقطت اللام ولا رفعت الفعل المضارع فقلت : يغفر الله

لك وغفر الله لك وقال الله عز وجل : (الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ) [يوسف : 92] وقال : (فَلَا يُؤْمِنُوا) وقال الله تبارك وتعالى : (لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) باللام [يونس : 88].

وقال قوم : يجوز الدعاء بـن مثل قوله : (فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ) [القصص : 17].

وقال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لهم

خالدا خلود الجبال (1)

ص: 30

1- قوله : لن يزالوا بالياء التحتية بضمير الغيبة الراجع لمجموع من ذكر ممن قتلوا ، وأسروا ، ونهبوا من الأعداء ، وممن غزا معه وقتل وغنم من الأولياء. وقوله : لا- زلت بالخطاب ، ولهم بضمير الغيبة. فظهر من هذا أن روايته في كتب النحو لن تزالوا بالخطاب ولا- زلت لكم بالتكلم والخطاب ، علي خلاف الرواية الصحيحة. وترجمة الأعشي تقدمت في الشاهد الثالث والعشرين من أوائل الكتاب. وهو شاعر جاهلي. وقد اشتبه علي العيني فقال : قائل : رب رقد هرقته ذلك اليو... م... البيت أعشي همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن. ولا يخفي أن هذا الشاعر إسلامي في الدولة المروانية زمن الحجاج ، ولم يكن في زمن الأسود بن المنذر. انظر خزانة الأدب 3 / 442.

والدعاء (بلن) غير معروف إنما الأصل ما ذكرنا أن يحيى علي لفظ الأمر والنهي ولكنه قد تجيء أخبار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال علي ذلك الا تري أنك إذا قلت : (اللهم افعل بنا) لم يحسن أن تأتي إلا بلفظ الأمر وقد حكى قوم : اللهم قطعت يده وفقئت عينه قال الشاعر :

لا هم ربّ الناس إن كذبت ليلى

وإن قدمت الأسماء فقلت : زيد قطعت يده كان قبيحا ؛ لأنه يشبه الخبر وهو جائز إذا لم يشكّل ، وإذا قلت : زيد ليقطع الله يده كان أمثل ؛ لأنه غير ملبس وهو علي ذلك اتساع في الكلام ؛ لأن المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوز فيه الصدق والكذب والأمر والنهي ليسا بخبرين والدعاء كالأمر وإنما قالوا : زيد قم إليه وعمرو اضربه اتساعا كما قالوا : زيد هل ضربته فسدّ الاستفهام مسد الخبر وليس بخبر علي الحقيقة وقال : إذا اجزت افعل ولا تفعل أمروا ولم ينهوا ، وذلك في المصادر والأسماء والأدوات فتقول : ضربا ضربا والله تريد : اضرب ضربا واتق الله.

وهلمّ وهاؤم إنما لم يجز في النهي ؛ لأنه لا يجوز أن يضم شئان لا والفعل ولو جاءوا (بلا) وحدها لم يجز أيضا أن يحال بين (لا) والفعل لأنها عاملة وتقول : ليضرب زيد وليضرب عمرو وتقول : زيدا اضرب تنصب زيدا (باضرب) وقال قوم : تنصب زيدا بفعل مضمر ودليلهم علي ذلك أنك تدخل فيه الفاء فتقول : زيدا فاضرب وقالوا : إنّ الأمر والنهي لا يتقدمها منصوبهما ؛ لأن لهما الإستصدار والذين يجيزون التقديم يحتجون بقول العرب بزيد امرر ويقولون : إن الباء متعلقة بامرر ولأنه لا يكون الفعل فارغا وقد تقدمه مفعوله ويضمرون إذا شغلوا نحو قولهم : زيدا اضربه ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله.

وتقول : ضربا زيدا تريد : اضرب زيدا.

وقوم يجيزون. ضرب زيد وأنت تريد : ضربا زيدا ثم تضيف وهذا عندي قبيح ؛ لأن ضربا قام مقام اضرب واضرب لا يضاف والألف في الأمر تذهب إذا اتصلت بكلام نحو قولك :

اضرب اضرب واذهب اذهب ويقولون : ادخل ادخل واذهب ادخل ويختارون الضم إذا كانت بعد مضموم والكسر جائز تقول : اذهب ادخل.

وقد حكوا : ادخل الدار للواحد علي الإتياع وهو رديء ؛ لأنه ملبس وقالوا : يجوز الإتياع في المفتوح مثل قولك : اصنع الخير.

وقالوا : لا نجيزه ولم نسمعه لأننا قد سمعناه إذا حرك نحو قول الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم (1) ...

ص: 32

1- شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب ، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى. انتهى. وكذا قل الفراء إنه ضرورة ، قال عند تفسير قوله تعالى : "إِبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" ما نصه : فمن ذلك قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ" . والمعني والله أعلم : إن لم تدخل حطمتن . وهو نهى محض ، لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة. ألا تري أنك لا تقول : إن تضربني أضربنيك ، إلا في ضرورة شعر ، كقوله : فمهما تشأ منه فزارة البيت انتهى. وكذا في المفصل ، قال : فإن دخلت في الجزاء بغير ما ، ففي الشعر ، تشبيها للجزاء بالنهاي. وكذا في كتاب الضرائر لابن عصفور. وخالف ابن مالك فأجازه في الكلام ، قال في التسهيل : وقد تحلق جواب الشرط اختيارا ، وقال قبله : وتلحق الشرط مجردا من ما. وكذا قال في الألفية. قال الشاطبي : فإذا قلت إن تقوم من أكرمك ، ومهما تطلبن أعطك ، ومهما تأتيني أكرمك ، وحيثما تكونن أذهب إليك ، وكذلك سائر أدوات الشرط ، فهو جائز ، ولكنه قليل. ويحتمل أن كلام الناظم أن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقا ، سواء أكان الفعل معها في جملة الشرط ، أو في جملة الجزاء. إذ لم يقيد ذلك بفعل الشرط. فيجوز علي هذا أن تقول : إن تكرمني أكرمك. انتهى. وقوله : فمهما تشأ... إلخ. قال الأعمش : أراد مهما تشأ فزارة إعطائه تعطكم ، ومهما تشأ منعه تمنعكم ، فحذف الفعل لعلم السامع ، وإدخال النون الخفيفة علي تمنعا ، وهو جواب الشرط ضرورة ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب. إلا أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون تشبيها بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله. انتهى. والبيت غير موجود في ديوان ابن الخرع ، وإنما هو من قصيدة للكمييت بن ثعلبة ، أوردها أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب. انظر خزانة الأدب 211 / 4.

وقوله :

أجره الرّمح ولا تهاله ...

لما كان قبله فتح اتبع.

فأما قول القائل : ما لم يعلم فقد قيل فيه أنه يريد النون الخفيفة ، وأما قوله لا تهاله فإنه حرك اللام لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد علم أنه لا بد من حذف أو تحريك وكان الباب هنا الحذف وأن تقول لا تهل ولكن فعل ذلك من أجل القافية ؛ لأن الألف لازمة لحرف الروي فرده إلي أصله فالتقي ساكنان الألف واللام التي أسكنت للجزم فحرك اللام بالفتح لفتحة ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف وأدخل الهاء لبيان الحركة وتقول : زرني ولأزرك فتدخل اللام ؛ لأن الأمر لك فإذا كان المأمور مخاطباً.

ففعله مبني غير مجزوم وقد بينا هذا فيما تقدم وقوم من النحويين يزعمون أنّ هذا مجزوم وأن أصل الأمر أن يكون باللام في المخاطب إلا أنه كثر فأسقطوا التاء واللام يعنون أن أصل اضرب لتضرب فأسقطوا اللام والتاء قال محمد بن يزيد وهذا خطأ فاحش ، وذلك ؛ لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء وقولك : اضرب وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة ولو كانت فيه لم يكن جزمه إلا بحرف يدخل عليه.

ص: 33



ويروي عن رسول الله أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا (1)) فإذا لم يكن الأمر للحاضر فلا بد من إدخال اللام تقول: ليقم زيد وتقول: زر زيدا وليزرك إذا كان الأمر لهما جميعا؛ لأن زيدا غائب فلا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام وكذلك إذا قلت: ضرب زيد فأردت الأمر من هذا قلت: ليضرب زيدا؛ لأن المأمور ليس بمواجه والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر وينشدون لمتمم بن نويرة:

علي مثل أصحاب البعوضة فاخمشي

لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى (2)

أراد: ليبك وقول الآخر:

ص: 34

1- قرأ رويس بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيبة.

2- قال الأعمى: هذا من أقبح الضرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضم. وقد قيل: إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة، واكتفي بالكسرة منها. وهذا أسهل في الضرورة وأقرب. وقال النحاس: سمعت علي بن سليمان، يقول: سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت، ويلحن قائله، وقال: أنشده الكوفيون، ولا يعرف قائله، ولا يحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره؛ لأن الجازم لا يضم؛ ولو جاز هذا، لجاز يقيم زيد، بمعنى: ليقم. وحروف الجزم لا تضم، لأنها أضعف من حروف الخفض، وحرف الخفض لا يضم. فبعد أن حكى لنا أبو الحسن هذه الحكاية، وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع هذا البيت ممن قاله. قال أبو إسحاق الزجاج احتجاجا لسيبويه: في هذا البيت حذف اللام، أي: لتفد. قال: وإنما سماه إضمارا، لأنه بمنزلة. وأما قوله: أو يبك من بكى، فهذا البيت لفصيح، وليس هذا مثل الأول، وإن كان سيبويه قد جمع بينهما. وذلك أن المعطوف يعطف علي اللفظ وعلي المعني، فعطف الشاعر علي المعني، لأن الأصل في الأمر أن يكون باللام، فحذفت تخفيفا، والأصل: فلتخمشي، فلما اضطر الشاعر عطف علي المعني، فكأنه قال: فلتخمشي، ويبك، فيكون الثاني معطوفا علي معني الأول. والبعوضة: موضع بعينه قتل في رجال من قومه، فحضر علي البكاء عليهم. وحذا ابن هشام في المغني هذا الحذو، وقال: وهذا الذي منعه المبرد أجازة الكسائي في الكلام، بشرط تقدم قل، وجعل منه: "قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ"، أي: ليقموا. انظر خزنة الأدب 3/ 283.

إذا ما خفت من شيء تبالا

قال أبو العباس : ولا أري ذا علي ما قالوا : لأن عوامل الأفعال لا تضمّر وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ولكن بيت متمم يحمل علي المعني ؛ لأنه إذا قال : فإخمشي فهو في موضع فلتخمشي فعطف الثاني علي المعني .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف علي أنه في كتاب سيبويه علي ما ذكرت لك وتقول : ليقم زيد ويقعد خالد وينطلق عبد الله لأنك عطفت علي اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام .

ولكن لو اضطر إليه الشاعر فحمله علي موضع الأول ؛ لأنه مما كان حقه اللام جاز وتقول : لا يقم زيد ولا يقعد عبد الله لأنك عطفت نهيًا علي نهي ، فإن شئت قلت : لا يقم زيد ويقعد عبد الله وهو بإعادتك (لا) أوضح لأنك إذا قلت : لا يقم زيد ولا يقعد عبد الله تبين أنك قد نهيت كل واحد منهما علي حياله فإذا قلت : لا يقم زيد ويقعد عبد الله بغير (لا) ففيه أوجه : قد يجوز أن يقع عند السامع أنك أردت لا يجتمع هذان ، فإن قعد عبد الله ولم يقم زيد لم يكن المأمور مخالفًا وكذلك إن لم يقم زيد وقعد عبد الله .

ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول : لا يقم زيد ويقصد عبد الله ، أي : لا يجتمع قيام عبد الله وأن يقعد زيد (فلا) المؤكدة تدخل في النفي لمعني تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما علي الإنفراد ولا مع صاحبه لأنك لو قلت : لم يأتني زيد وعمرو وقد أتاك أحدهما لم تكن كاذبا (فلا) في قولك : لا يقم زيد ولا يقعد عمرو يجوز أن تكون التي للنهي وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي .

واعلم أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر يجري علي لفظه وتقول انتني أكرمك وأين بيتك أزرک وهل تأتيني أعطك وأحسن إليك ؛ لأن المعني : فإنك إن تفعل أفعل فأما قول الله عز وجل : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ) ثم قال :

(تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ،) فإن أبا العباس رحمه الله يقول : ليس هذا الجواب ولكنه شرح ما دعوا إليه والجواب : (يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ) [الشعراء : 10 - 12].

فإن قال قائل : فهلا كان الشرح (أن تؤمنوا) ؛ لأنه بدل من تجارة؟ فالجواب في ذلك : أن الفعل يكون دليلا علي مصدره فإذا ذكرت ما يدل علي الشيء فهو كذكرك إياه ألا تري أنهم يقولون : من كذب كان شرا له يريدون : كان الكذب.

وقال الله عز وجل : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ) [آل عمران : 180] ؛ لأن المعني البخل خير لهم فدل عليه بقوله : (يَبْخُلُونَ) وقال الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي

المعني : عن أن أحضر الوغي فأن والفعل كقولك : عن حضور الوغي فلما ذكر (أحضر) دل علي الحضور وقد نصبه قوم علي إضمار (أن) وقدموا الرفع.

فأما الرفع فلأن الفعل لا يضم عامله فإذا حذف رفع الفعل وكان دالا علي مصدره بمنزلة الآية.

وهي : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَي تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) ثم قال : (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ،) وذلك لو قال قائل : ما يصنع زيد؟ فقلت : يأكل أو يصلي لأغناك عن أن تقول : الأكل والصلاة.

ألا تري أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو مصدره ؛ لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام.

فأما الذين نصبوا فلم يابوا الرفع ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعني (بأن) وقد أبان ذلك بقوله فيما بعده (وأن أشهد) فجعله بمنزلة الأسماء التي تجيء بعضها محذوفا للدليل عليه ، وفي كتاب الله عز وجل : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [الرحمن : 29] قال :

والقول عندنا أن (من) مشتملة علي الجميع لأنها تقع للجميع علي لفظها للواحد.

وقد ذهب هؤلاء إلي أن المعني : ومن في الأرض وليس القول عندي كما قالوا.

وقالوا في بيت حسان بن ثابت :

فمن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

إنما المعني : ومن يمدحه وينصره وليس الأ-مر عند أهل النظر كذلك ولكنه جعل (من) نكرة وجعل الفعل وصفا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ؛ لأن الوصف يقع موضع الموصوف إذا كان دالا عليه.

وعلي هذا قول الله عز وجل : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ) [النساء : 159] وقال الشاعر :

كأنك من جمال بني أقيش

يقعقع خلف رجله بشن (1)

يريد : كأنك جمل ولذلك قال : يقعقع خلف رجله. وقال في أشد من ذا :

ص: 37

1- علي أن حذف الموصوف هنا بدون أن يكون بعضا من مجرور بمن أو في لضرورة الشعر ، والتقدير : كأنك جمل بني أقيش. وهذا مثال لقيام الظروف مقام الموصوف لضرورة الشعر ، والبيتان قبله لقيام الجملة مقامه كذلك. وقد أورده ابن الناظم والمرادي في شرح الألفية كما أورده الشارح المحقق. وفيه أن البيت من القسم الأول ، وهو أن الموصوف بالجملة أو الظرف إذا كان بعضا من مجرور بمن أو في يجوز حذفه كثيرا. وبيانه أن الموصوف يقدر هنا قبل يقعقع ، والجملة صفة له ، أي : كأنك جمل يقعقع ، وهو بعض من المجرور بمن ، ويكون قوله من جمال بني أقيش حالا- من ضمير يقعقع الراجع إلي جمل المحذوف. وقد أورده الزمخشري في المفصل وصاحب اللباب فيما يجوز حذف الموصوف منه ، إلا أنهما جعلاه خبرا لكان كالشارح المحقق. وهما في ذلك تابعان لسيبويه ، فإنه قال في باب حذف المستثني استخفافا ، قال : وذلك قولك ليس غير ، وليس إلا- ، كأنه قال : ليس إلا- ذاك وليس غير ذاك ، ولكنه حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتي رأيت في حال كذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات. ومثل ذلك قوله تعالى جده : "وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ" ، ومثل ذلك من الشعر : كأنك من جمال بني أقيش أي : كأنك جمل من جمال بني أقيش. انظر خزانة الأدب 2 / 137.

ما لك عندي غير سهم وحجر

وغير كبداء شديدة الوتر

جادت بكفي كان من أرمي البشر (1)

قال أبو بكر : وهذا كله قول أبي العباس ومذهبه.

ص: 38

1- علي أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محذوف ضرورة ، أي : بكفي رجل أو إنسان كان. والأولي بكفي رام ، للقرينة. قال ثعلب في أماليه : لم أسمع من في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع ، قوله : جادت بكفي كان من أرمي البشر وقوله : ألا ربّ منهم من يقوم بمالكا وقوله : ألا ربّ منهم دارع وهو أشوس انتهى. وإنما قال لم أسمع لأن كان فعل ، ورب حرف ، ولا يليهما إلا الأسماء. وبهذا يستدل علي حرفية من التبعية ، لأن رب لا تجر إلا النكرة. وأقول : لو لا وقوع هذا الموصوف مضافا إليه هنا لجاز أن يكون من قبيل : وكلمتها ثنتين كالماء منهما وقال ابن جني في الخصائص : روي أيضا بفتح ميم من أي : بكفي من هو أرمي البشر ، وكان علي هذا زائدة. انتهى. أقول : جعل من علي هذه الرواية نكرة موصوفة أولي من جعلها موصولة. وقوله : مالك عندي الخ ، لك : ظرف مستقر ، وغير : فاعله ، وعندي : متعلق بلك. وكبداء أي : قوس كبداء ، وهي التي يملأ الكف مقبضها. وجادت أي : أحسنت. وهذه رواية ثعلب وابن جني وغيرهما ، ووقع في رواية ابن هشام في المغني : ترمي بدل جدل جادت ، ويروي في بعض نسخ هذا الشرح كانت ، وهذا لا يناسب المعني. انظر خزنة الأدب 2 / 136.

يقول : (هل يقوم زيد فتكرمه) يجوز الرفع والنصب والنصب علي الجواب والرفع علي العطف وقال الله عز وجل : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ) [الحديد : 11] يقرأ بالرفع والنصب وتقول : ما أنت الذي تقوم فتقوم إليه الرفع والنصب فالرفع علي النسق والنصب علي الجواب وتقول : من ذا الذي يقوم فيقوم إليه زيد الرفع والنصب وقوم يجيزون توسط الفاء في الجزاء فيقولون : هل تضرب فيأتيك زيد وهو عندي في الجزاء كما قالوا : لأن ما بعد الفاء إذا نصب فهو مع ما قبله من جملة واحدة والجزاء وجوابه جملتان تنفصل كل واحدة منهما عن صاحبتها.

فلا- يجوز أن يختلطا ، فإن قال قائل : ينبغي أن يكون غير جائز عليمذهبكم من قبل أن التقدير عندكم : هل يقع ضرب زيدا فيأتيك فلو أجزت (زيدا) في هذه المسألة لم يجز ؛ لأنه في صلة (ضرب) فلا يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول بشيء فالجواب في ذلك أنك إذا قلت :

هل تضرب فيأتيك زيدا فإنما العطف علي مصدر يدل عليه (يضرب) فأغني عنه وعلي ذلك فينبغي أن لا يجري علي التقديم والتأخير في مثل هذا إلا- أن يسمع نحوه من العرب ؛ لأنه قد خولف به الكلام للمعني الحادث ، وإذا أزيل الكلام عن جهته لمعني فحقه أن لا يزال بضده ولا يتصرف فيه التصرف الذي له في الأصل إلا أن يقول العرب شيئا فتقوله والفراء يقول :

إنما نصبوا الجواب بالفاء ؛ لأن المعني كان جوابا بالجواب.

فلما لم يؤت بالجزاء فينسق علي غير شكله فنصب مثل قولك : هل تقوم فأقوم وما قمت فأقوم إنما التأويل لو قمت لقت وشبهه بقولهم : لو تركت والأسد لأكلك.

وتقول : لا يسعني شيء ويضيق عنك ، لم يحسن التكرير فنصبت وقال بعضهم : إنما نصب الجواب بالفاء ، وإن لا تلي إلا المستقبل فشبهه (بأن) والفاء في الجزاء تلي كل شيء فبطلت والذي يجيزون توسط الجواب يقولون : ما زيد فنأتيه بمذنب يجيزون النصب ولا يجيزون الرفع ولا يجوز أن تقول : ما زيد نأتيه إلا أن تريد الاستفهام.

واعلم أنه لا يجوز أن تلي الفاء (ما) ولا شيء مما يكون جوابا وفي كتاب سيبويه في هذا الباب مسألة مشكلة وأنا ذاكر لفظه وما يجب فيها من السؤال والجواب عنه.

قال سيبويه : لا تدن من الأسد يأكلك قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، فإن أدخلت الفاء فحسن ، وذلك قولك : لا تدن منه فيأكلك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ألا تري أنه يقول : ما أتيتنا فتحدثنا والجزاء هاهنا محال وإنما قبح الجزم في هذا ؛ لأنه لا يجيء فيه المعني الذي يجيء إذا أدخلت الفاء فمما يسأل عنه في هذا أن يقال : لم حسن مع الفاء النصب وقبح في الجزم ولم يفصل بينهما سيبويه بشيء قبحه فالجواب في ذلك أن الفرق بين المنصوب والمجرور أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر ، وإن كان أمرا قدرت فعلا موجبا ، وإن كان نهيا قدرت فعلا منفيا ألا تري أنك إذا قلت : قم أعطك فالتأويل : إن تقم أعطك ، وإذا قلت لا تقم أعطك.

فالتأويل : إلا تقم أعطك فالإيجاب نظير الأمر والنفي نظير النهي ؛ لأن النهي نفي فهذا الجزاء علي أنه لم ينقل فيه فعل إلي اسم ولا يستدل فيه بفعل علي اسم ثم عطف عليه ، وإن قال : ما تأتيني فتحدثني فما بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف علي اسم دل عليه (تأتيني) ؛ لأن الأفعال تدل علي مصادرها وكذلك إذا قال : لا تفعل فأضربك فالتأويل علي ما قال سيبويه : أن المنصوب معطوف علي اسم كأنه إذا قال : ليس تأتيني.

فتحدثني قال : ليس إتيان فحديث ، وإذا قال : لا تفعل فتضرب قد قال : لا يكن فعل فتضرب وهذا تمثيل وقد فسره وقواه ودل علي أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى ، وإن كانت الأولى مسألة.

قال : اعلم أن ما ينتصب علي باب الفاء ينتصب علي غير معني واحد وكل ذلك علي إضمار (أن) إلا أن المعاني مختلفة كما أن قولك : (يعلم الله) يرتفع كما يرتفع : يذهب زيد وعلم الله يفتح كما يفتح : ذهب زيد وفيها معني اليمين قال : فالنصب هنا كأنك قلت : لم يكن إتيان ، فإن تحدث والمعني غير ذلك كما أن معني : علم الله لأفعلن غير معني : رزق الله ، فإن (تحدث)

في اللفظ مرفوعة بيكن ؛ لأن المعني لم يكن إتيان فيكون حديث فقوله مرفوعة يدل علي أن الفاء عاطفة عطفت اسما علي اسم والكلام جملة واحدة ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصله إلي شيء آخر غيروا لفظه وحذفوا منه شيئا وأزموه موضعا واحدا إذا لم يأتوا بحرف يدل علي ذلك المعني ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل ليكون ذلك دليلا لهم علي أنهم خالفوا به أصل الكلام فقد دل ما قال سيبويه : علي أن النفي والنهي إنما وقعا علي المصدرين اللذين دل عليهما الفعلان ويقوي أن الفاء للعطف إذا نصبت ما بعدها الواو إن قصتها في النصب وهما للعطف ، فإن قال قائل : فلم جاءوا بالفعل بعد الفاء وهم يريدون الاسم قيل : لأن الظاهر الذي عطف عليه فعل.

فكان الأ-حسن أن يعطف فعل علي فعل ويغير اللفظ فيكون ذلك التغيير دليلا علي المصدرين ألا تراهم في النفي كما قالوا : لا أبالك فأضافوا إلي المعرفة أقحموا اللام ليشبه النكرة والمعطوف بالفاء والواو وغيرهما علي ما قبله يجوز أن يكون ما قبله سببا له ويجوز أن لا يكون سببا له إذا كان لفظه كلفظه نحو قولك : يقوم زيد فيضرب ويقوم ويضرب وزيد يقوم فيقعد عمرو.

فيجوز أن يكون القيام سببا للضرب ويجوز أن لا يكون إلا أن الفاء معناه اتباع الثاني الأول بلا مهلة فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل سببا للثاني جاءوا به في الجزاء وفيما ضارع الجزاء وجميع هذه المواضع يصلح فيها المعني الذي فيها من الإتيان ألا تري أن الشاعر إذا اضطر فعطف علي الفعل الواجب الذي علي غير شرط بالفاء وكان الأول سببا للثاني نصب كما قال :

سأترك منزلي لبني تميم

والحق بالحجاز فأستريحها

جعل لحاقه بالحجاز سببا لأستراحته فتقديره لما نصب كأنه قال : يكون لحاق فاستراحة وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف علي الواجب الذي علي غير شعر والحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت ، وإن الحق أسترح ومع ذلك ، فإن الإيجاب علي غير الشرط أصل الكلام وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول لأنها



أدّل علي المعاني ألا- تري أنهم جازوا بحرف الاستفهام والاستفهام وإنما جازوا بالأخبار لأفعال المستفهم عنها فقال أين بيتك يراد به أعلمني.

والعطف بالفاء مضارع للجزاء ؛ لأن الأول سبب للثاني وهو مخالف له من قبل عقده عقد جملة واحدة ألا تري أنهم مثلوا ما تأتينا فتحدثنا في بعض وجوهها بما يأتينا محدثنا ، فإن قلت : لا تعص فتدخل النار فالنهي هو النفي كما عرفتك فصار بمنزلة قولك : ما تعصي فتدخل النار فقد نفيت العصيان الذي يتبعه دخول النار . وكذلك قد نهيت عنه.

فالنهي قد اشتمل علي الجميع إلا أن فيه من المعني في النصب ما ذكرنا ، فإن قلت : قم فاعطيك فالمعني ليكن منك قيام يوجب عطيتي وكذلك اقعد فتستريح أي : ليكن منك قعود تتبعه راحة فيقرب معناه من الجزاء إذا قلت : قم أعطك أي إن تقم أعطك ، وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة إلا أن معناها الذاتي يخصها تقارقه إنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع وقال الشاعر في جواب الأمر :

يا ناق سيرني عنقا فسيحا

إلي سليمان فنستريحا

فقد جعل سير ناقته سببا لراحته فكأنه قال : ليكن منك سير يوجب راحتنا وهذا مضارع لقوله : إن تسيري نستريح ولذلك سمي النحويون ما عطف بالفاء ونصب جوابا لشبهه بجواب الجزاء وكذلك إذا قال : أدن من الأسد يأكلك فهو مضارع لقوله : ادن من الأسد فيأكلك ؛ لأن معني ذاك إن تدن من الأسد يأكلك ومعني هذا : ليكن منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك إلا أن هذا مما لا يؤمر به ؛ لأن من شأن الناس النهي عن مثل ذلك لا الأمر به ، فإن أردت ذاك جاز فإذا قلت : لا تدن من الأسد يأكلك لم يجز ؛ لأن المعني : أنك تدن من الأسد يأكلك لم يكن إلا علي المجاز ، وإن السامع يعلم ما تعني ؛ لأن المعني : إلا تدن من الأسد يأكلك وهذا محال ؛ لأن البعد لا يوجب الأكل فإذا قلت : لا- تدن من الأسد فيأكلك جاز ؛ لأن النهي مشتمل في المعني علي الجميع كأنه قال : لا يكن منك دنو من الأسد.

يوجب أكلك أو يتبعه أكلك وكذلك قوله : ما تدنو من الأسد فيأكلك هو مثل لا تدن لا فرق بينهما.

وفي الجزاء قد جعل نفي الدنو موجبا للأكل.

واعلم أنّ كل نفي معني تحقيق للإيجاب بالفاء نحو: ما زال ولم يزل لا تقول: ما زال زيد قائما فأعطيك وإنما صار النفي في معني الإيجاب من أجل أنّ قولهم زال بغير ذكر ما في معني النفي لأنك تريد عدم الخبر فكأنك لو قلت: زال زيد قائما لكان المعني زال قيامه فهو ضد كان زيد قائما وكان وأخواتها إنما الفائدة في أخبارها والإيجاب والنفي يقع علي الأخبار فلما كان زال بمعني: ما كان ثم أدخلت (ما) صار إيجابا؛ لأن نفي النفي إيجاب فلذلك لم يجز أن يجاب بالفاء وقوم يجيزون أنت غير قائم فتأتيك.

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز لأنّنا إنما نعطف المنصوب علي مصدر يدلّ عليه الفعل فيكون حرف النفي منفصلا وغير اسم مضاف وليست بحرف فتقول: ما قام زيد فيحسن إلا حمد وما قام فيأكل إلا طعامه قال الشاعر:

وما قام منّا قائم في ندينا

فينطق إلا بالتي هي أعرف (1)

ص: 43

1- علي أن النفي بالمعني الثاني، وهو أن يرجع النفي لما بعد الفاء، كثير الاستعمال كما في البيت، فإن النفي من نصب علي ينطق في المعني، وقام مثبت في تأويل المستقبل، لمناسبة المعطوف. ولهذا قال الشارح المحقق: أي يقوم، ولا يقوم إلا بالتي هي أعرف. وإنما جعل النفي هنا بالمعني الثاني لأجل الاستثناء، فإن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا مع النفي، فلما اعتبر في ينطق صح التفرغ. وجوز صاحب اللباب أن يكون النفي في البيت علي ظاهره من القسم الأول. قال في باب الاستثناء: والمفرغ لا يكون إلا في الإثبات. إلي أن قال: ويجوز فيما هو جواب النفي. وأنشد هذا البيت. قال الفالي في شرحه: لا يقال ينبغي أن لا يجوز، لأن قولك فينطق مثبت، ولا يصح المفرغ في المثبت، لأن قوله: فينطق بالنصب بأن المضمر، والتقدير: فأن ينطق، وهذا المصدر معطوف علي مصدر منتزع من الأول، وهو قام، أي: ما يكون قيام فنطق. فحكم النفي منسحب علي القيام والنطق. فالنطق في المعني منفي فيصح الاستثناء المفرغ فيه. ونظيره: ما تأتينا فتحدثنا، بالنصب، أي: ما يكون منك إتيان فتحدث علي نفي المركب، أي: ما يكون منك إتيان كثير، ولا تحديث عقيبه. وهذا نص سيبويه في باب الفاء، قال: وتقول ما أتيتنا فتحدثنا، والنصب فيه كالنصب في الأول، وإن شئت رفعت علي معني فأنت تحدثنا الساعة. والرفع فيه يجوز علي ما. وإنما اختير النصب لأن الوجه هاهنا، وحد الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدثنا، فلما صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا يفعل إلي فعلت، فحملوه علي الاسم، كما لم يجز أن يضموا إلي الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا يعني أنت ونحوه. وأما الذين رفعوه، فحملوه علي موضع أتيتنا، لأن أتيتنا في موضع فعل مرفوع، وتحدثنا هاهنا في موضع حدثتنا. وتقول: ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل. فالمعني: إنك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل. ونصبه علي إضمار أن كما كان نصب ما قبله علي إضمار أن. وإن شئت رفعت علي الشركة، كأنه قال: وما تكلم إلا بالجميل. انظر خزائن الأدب 3/ 268.

تقول : ألا سيف فأكون أول مقاتل وليت لي مالا فأعينك.

وقوله : (يا لَيْتِنَا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ) (1) [الأنعام : 27] كان حمزة ينصب ؛ لأنه اعتبر قراءة ابن مسعود الذي كان يقرأ بالفاء وينصب.

ص: 44

1- قرأ حمزة ، وحفص : (فَقَالُوا يَا لَيْتِنَا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ) بنصب الياء والنون ، جعلاه جواب التمني ؛ لأن الجواب بالواو ينصب كما ينصب بالفاء ، قال الشاعر : لا- تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم وكما تقول : ليتك تصير إلينا ونكرمك. المعني : ليت مصيرك يقع وإكرامنا ، ويكون المعني : ليت ردنا وقع ، ولا نكذب ؛ أي : إن رددنا لم نكذب. وقرأ ابن عامر : يا لَيْتِنَا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بالرفع ، ونكون بالنصب ، جعل الأول نسقا ، والثاني جوابا ؛ كأنه قال : ونحن لا نكذب ، ثم رد الجواب إلي (يا لَيْتِنَا). المعني : يا لَيْتِنَا نُرُدُّ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. وحجته قوله : (لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ....) وقرأ الباقون : (يا لَيْتِنَا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ) بالرفع فيهما ، جعلوا الكلام منقطعا عن الأول. قال الزجاج المعني : أنهم تمنوا الرد ، وضمنوا أنهم لا يكذبون. المعني : يا لَيْتِنَا نُرُدُّ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، ونكون من المؤمنين ؛ أي : عانينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبدا ، قال : ويجوز الرفع علي وجه آخر علي معني : يا لَيْتِنَا نُرُدُّ ، ويا لَيْتِنَا لَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ؛ كأنهم تمنوا الرد والتوفيق للتصديق. [حجة القراءات : 1 / 246]

والفراء يختار في الواو والفاء الرفع ؛ لأن المعني : يا ليتنا نرد ولسنا نكذب استأنف ومن مسائلهم لعلّي سأحجّ فأزورك ولعلك تشتمنا فأقوم إليك ويقولون (لعل) تجاب إذا كانت استفهاما أو شكاً وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعل وتقول : إنّما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره كأنه قال : إنّما هي ضربة فحطمه فأضمّر (أن) ليعطف مصدرا علي مصدر وقالوا : الأمر من ينصب الجواب فيه والنهي يجاب بالفاء ؛ لأنه بمنزلة النفي ويجوز النسق.

وقالوا : العرب تذهب بالأمر إلى الإستهزاء والنهي فتتصب الجواب فيقولون : استأذن فيؤذن لك أي لا تستأذن وتحرك فأصبتك قالوا : والعرب تحذف الفعل الأول مع الاستفهام للجواب ومعرفة الكلام فيقولون : متي فأسير معك وأجازوا : متي فأتيك تخرج ولم فأسير تسر وقالوا : كأنّ ينصب الجواب معها وليس بالوجه وذلك إذا كانت في غير معني التشبيه نحو قولك : (كأنّك وال علينا فتشتمنا) والمعني : لست واليا علينا فتشتمنا ، وتقول : أريد أن آتيك فأستشيرك ؛ لأنك تريد إتيانه ومشورته جميعا.

فلذلك عطفت علي (أن) ، فإن قلت أريد أن آتيك فيمعني الشغل رفعت لأنك لا تريد منع الشغل ، فإن أردت ذلك نصبت وقالوا : (لولا) إذا وليت فعلا فهي بمنزلة هلا ولو ما تكون استفهاما وتجاب بالفاء ، وإذا وليت الأسماء لم ينسق عليها بلا ولم تجب بالفاء وكانت خبرا نحو قوله : (لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ : 31] و (لَوْ لَا - أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ) [المنافقون : 10] وقالوا : الإختيار في الواجب منها الرفع وقد نصب منها الجواب قال الشاعر :

ولو نبش المقابر عن كليب

فيعلم بالذّنائب أيّ زير (1)

ص: 45

---

1- قد يدّعي أنّ لو التي للتمني شرطية أشربت معني التمني ، كما نقله في المغني عن بعضهم ، وصحّحه أبو حيان في الارتشاف ، وذلك لأنهم جمعوا لها بين جوايين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله : الوافر : فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذّنائب أيّ زير بيوم الشّعثمين لقرّ عينا وكيف لقاء من تحت القبور فلعله يختار هذا القول ، فتبجّحه علي مختاره. فقول ابن الحاجب : ليس من ذا الباب ، أي : من باب لو الشرطية ، ممنوع عنده. انتهى. انظر خزنة الأدب 4 / 186.

ذهب به مذهب (ليت) والكلام الرفع في قوله عز وجل : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم : 9].

واعلم أن الأسماء التي سمي بها الأمر وسائر الألفاظ التي أقيمت مقام فعل الأمر وليست بفعل لا يجوز أن تجاب بالفاء نحو قولك : تراكها ونزال ودونك زيدا وعليك زيدا لا يجاب ؛ لأنه لا ينهي به.

وكذلك إليك لا يجاب بالفاء ؛ لأنه لم يظهر فعل ومه وصه كذلك.

قالوا : الدعاء أيضا لا يجاب نحو قولك : ليغفر الله وغفر الله لك والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله ، وأما الفراء فقال في الدعاء : إنما يكون مع الشروط : غفر الله لك إن اسلمت ، وإن قلت : غفر الله لك فدخلك الجنة جاز وهو عندي في الدعاء جائز إذا كان في لفظ الأمر لا فرق بينهما ولا يكون للفاء جواب ثان ولا لشيء جوابان.

وأما قوله عز وجل : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ) [الأنعام : 52].

إنما هو : ولا تطرد الذين يدعون ربهم فتكون من الظالمين ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم فتكون جواب (لا) وقوله : فتطردهم جواب (ما) وتقول : ما قام أحد إلا زيد فتحسن إليه إن كانت الهاء لأحد فجائر ؛ لأن التقدير ما قام أحد فيحسن إليه ، وإن كانت الفاء لزيد فخطأ ؛ لأن الموجب لا يكون له جواب والاستثناء إذا جاء بعد النفي فالمستثنى موجب.

وكذلك إن قلت : ما قام إلا زيد فتحسن إليه محال ؛ لأن التحقيق لا جواب له.

إذا شغلت حروف المجازة بحرف سواها لم تجزم نحو: إن وكان ، وإذا عمل في حرف المجازة الشيء الذي عمل فيه الحرف لم يغيره نحو قولك : من تضرب يضرب ، وأيا تضرب يضرب ، فمن وأي قد عملت في الفعل وعمل الفعل فيهما.

واعلم أنه لا يجوز الجواب بالواو ولو قلت : من يخرج الدلو له درهما رفعت (يخرج) وصار استفهاما ، وإن جزمت لم يجز إلا بالفاء وتقول : من كان يأتينا وأي كان يأتينا نأنيه أذهبت المجازة لأنك قد شغلت (أيا ومن) عن (يأتينا).

وحكي الأَخفش : (كنت ومن يأتني آته) يجعلون الواو زائدة في (باب كان) خاصة ، وإن توصل (بما) فتقول : أما تقيم أقم تدغم النون في الميم وتوصل (بلا) تقول : ألا تقيم أقم إلا أن (ما) زائدة للتوكيد فقط و (لا) دخلت للنفي والكوفيون يقولون : إذا وليت أن الأسماء فتحت يقولون أما زيد قائما تقيم ، وإن شرط للفعل وقال الكسائي : إن شرط والجزاء الفعل الثاني وهذا الذي ذكره الفراء مخالف لمعني الكلام وما يجب من ترتيبه وللإستعمال ، وذلك أن كل شيء يكون سببا لشيء أو علة له فينبغي أن تقدم فيه العلة علي المعلول فإذا قلت : إن تأتني أعطك درهما فالإتيان سبب للعطية به يستوجبها فينبغي أن يتقدم وكذلك إذا قلت : إن تعص الله تدخل النار فالعصيان سبب لدخول النار فينبغي أن يتقدم فأما قولهم : أجيئك إن جئتني وإنك إن تأتني فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفي عنه الفعل المقدم وإنما يستعمل هذا علي جهتين : إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول : أجيئك فيعدك بذلك علي كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فتقول : إن جئتني ويستغني عن الجواب بما قدم فيشبه الاستثناء وتقول : اضرب إن تضرب زيدا تنصب زيدا بأي الفعلين شئت ما لم يلبس فإذا قدمت فقلت : اضرب زيدا إن تضرب فإنما تنصب زيدا بالأول ولا تنصب بالثاني ؛ لأن الذي ينتصب بما بعد الشروط لا

يتقدم وكذلك يقول الفراء ولا يجوز عنده إذا قلت : أقوم كي تضرب زيدا أن تقول : أقوم زيدا كي تضرب والكسائي يجيزه وينشد :

وشفاء غيِّك خابرا أن تسألني (1)

وقال الفراء : (خابرا) حال من النفي : قمت كي تقوم وأقوم كي تقوم فهذا خلاف الجزاء ؛ لأن الأول ، وإن كان سببا للثاني فقد يكون واقعا ماضيا والجزاء ليس كذلك وهم يخلطون بالجزاء كل فعل يكون سببا لفعل والبصريون يقتصرون باسم الجزاء علي ما كان له شرط وكان جوابه مجزوما وكان لما يستقبل.

ص: 48

1- علي أن تقدم خابرا علي أن نادر ، أو هو منصوب بفعل يدل عليه المذكور ، والتقدير : تسألين خابرا. ولم يذكر التخريج الثاني في البيت الذي قبله ، لأنه لا يتأتى هنا ، فإن خابرا منصوب. قال ابن السراج في الأصول : ولا يجوز عند الفراء إذا قلت أقوم كي تضرب زيدا : أقوم زيدا كي تضرب. والكسائي يجيزه ، وينشد : وشفاء غيِّك خابرا أن تسألني وقال الفراء : خابرا حال من الغي. ونقله صاحب اللباب ، فقال : ولا يجوز : قمت زيدا كي أضرب ، كما لا يجوز : أريد زيدا أن أضرب ، خلافا للكسائي. وقوله : وشفاء غيِّك خابرا أن تسألني مما يعضد مذهبه. والفراء يجعل المنصوب حالا من الغي علي ما حكاه ابن السراج. وقول الفراء في البيت لا وجه له ، فإن خابرا اسم فاعل من خبرته أخبره ، من باب نصر ، خبرا بالضم ، إذا علمته. وهو بالخاء المعجمة والباء الموحدة. فالخبر : العالم. والغني ، بفتح الغين المعجمة : مصدر غوي غيا ، من باب ضرب ، أي : انهمك في الجهل ، وهو خلاف الرشد ، والاسم الغواية بالفتح. والمصراع عجز ، وصدرة : هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيِّك خابرا أن تسألني انظر خزانة الأدب 3 / 237.

وتقول : إن لم تقم قمت فلم في الأصل تقلب المستقبل إلي الماضي لأنها تنفي ما مضى فإذا أدخلت عليها إن أحالت الماضي إلي المستقبل ، وأما (لا) فتدع الكلام بحا إلا ما تحدثه من النفي تقول : إن لا تقم أقم ، وإن لا تقم وتحسن آتك وقوم يجيزون : إن لا تقم وأحسن آتك ويقولون : إذا أردت الإتيان بالنسق جاز فيه الماضي فإذا قلت : إن لم تقم وتحسن آتك جاز معه الماضي إذا كان الأول بتأويل الماضي تقول : إن لم تقم ورغبت فينا نأتك وتقول : إن تقم فأقوم فترفع إذا أدخلت الفاء ؛ لأن ما بعد الفاء استثنافاً يقع فيه كل الكلام فالجواب حقه أن يكون علي قدر الأول إن كان ماضياً فالجواب ماض ، وإن كان مستقبلاً فكذلك.

وتقول : إن تقم وتحسن آتك تريد : إن تجمع مع قيامك إحساناً آتك وكذلك : إن تقم تحسن آتك تريد : إن تقم محسناً. ولم ترد : إن تقم ، وإن تحسن آتك وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف لأنهم صرفوه علي النسق إلي معني غيره وكذلك في الجواب تقول : إن تقم آتك وأحسن إليك ، وإن تقم أنك فأحسن إليك ، وإذا قلت : أقوم إن تقم فنسقت بفعل عليها ، فإن كان من شكل الأول رفعته ، وإن كان من شكل الثاني ففيه ثلاثة أوجه : الجزم علي النسق علي (إن) والنصب علي الصرف والرفع علي الإستثنافاً فأما ما شاكل الأول فقولك : تحمد إن تأمر بالمعروف وتؤجر ؛ لأنه من شكل تحمد فهذا الرفع فيه لا غير ، وأما ما يكون للثاني فقولك تحمد إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فيكون فيه ثلاثة أوجه : فإن نسقت بفعل يصلح للأول ففيه أربعة أوجه : الرفع من جهتين : نسقا علي الأول وعلي الاستثنافاً والجزم والنصب علي الصرف وقال قوم : يرد بعد الجزاء فعل علي يفعل ويفعل علي فعل نحو قولك : آتيك إن تأتي وأحسن آتك ، وإن أحسنت وتأتي والوجه الاتفاق ، وإذا جئت بفعلين لا نسق معهما فلك أن تجعل الثاني حالاً أو بدلاً والكوفيون يقولون موضع بدل مترجماً أو تكريراً ، فإن كررت جزمت ، وإن كان حالاً-رفعته وهو موضع نصب إذا ردّ إلي اسم الفاعل نصب فأما الحال فقولك : إن تأتي تطلب ما عندي أحسن إليك تريد : طالباً والتكرير مثل قولك : إن تأتي تأتي تريد الخير أعطك والبذل مثل قوله : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) ثم فسر فقال : (يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ) [الفرقان : 68 - 69] وكذلك إن تبرر أبك تصل رحمك تفعل ذاك لله



تؤجر إذا ترجمت عن الأفعال بفعل ولا يجوز البدل في الفعل إلا أن يكون الثاني من معني الأول نحو قولك : إن تأتني تمشي أمش معك ؛ لأن المشي ضرب من الإتيان ولو قلت : إن تأتني تضحك معي آتاك فجزمت تضحك لم يجز.

قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله عز وجل : (وَلَيْنَ أُرْسَدْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا) [الروم : 51] فقال المعني : ليظللن ، وكذلك (وَلَيْنَ أَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ) [البقرة : 145] وإنما يقع ما بعدها من الماضي في معني المستقبل لأنها مجازاة نظير ذلك : (وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَّ كَهُمَا) [فاطر : 41] أي : لا يمسهما وقال محمد بن يزيد رحمه الله : وأما قوله : والله لا فعلت ذاك أبدا فإنه لو أراد الماضي لقال : ما فعلت وإنما قلبت لأنها لما يقع ألا تري أنها نفي سيفعل تقول : زيد لا يأكل فيكون في معني ما يستقبل ، فإن قلت : ما يأكل نفيت ما في الحال.

والحروف تغلب الأفعال ألا تري أنك تدخل (لم) علي المستقبل فيصير في معني الماضي تقول : لم يقم زيد : فكذلك حروف الجزاء تغلب الماضي إلي المستقبل تقول : إن أتيتني أتيتك قال أبو العباس رحمه الله : مما يسأل عنه في هذا الباب قولك : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم فقد صار ما بعد (إن) يقع في معني الماضي فيقال للسائل عن هذا : ليس هذا من قبل (إن) ولكن لقوة كان ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تغلب (إن) فتقول : إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك فلا يكون ذلك إلا ماضيا كقول الله عز وجل : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة : 116] والدليل علي أنه كما قلت ، وإن هذا لقوة (كان) أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إن) غير (كان) إلا ومعناه الإستقبال لا تقول : إن جئتني أمس أكرمتك اليوم.

قال أبو بكر : وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه الله لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام.

فالتأويل عندي لقوله : (إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم) إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم ، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم فدللت (كنت) علي (تكن) وكذلك قوله عز وجل : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) [المائدة : 116] أي : إن أكن كنت (أو) إن أقل كنت قلته أو أقر بهذا الكلام ، وقد حكي عن المازني ما يقارب هذا ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعا عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه وأحسبه ترك هذا القول وقال : قال سيبويه في قوله عز وجل : (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) [الجمعة : 8] : إنما دخلت الفاء لذكره تفرون ونحن نعلم أنّ الموت ليس يلاقيكم من أجل أنهم فروا كقولك : الذي يأتينا فله درهمان فإنما وجب له الدرهمان من أجل الإتيان ولكن القول فيه والله اعلم إنما هو مخاطبة لمن يهرب من الموت ولم يتمنه قال الله عز وجل : (فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الجمعة : 6].

فالمعني : أي أنتم إن فررتم منه فإنه ملاقيكم ودخلت الفاء لإعتلالهم من الموت عن أنفسهم بالفرار نحو قول زهير :

ومن هاب أسباب المنيّة يلقيها

وإن رام أسباب السماء بسلم

ومن يهبها أيضا يلقيها ولكنه قال هذا لمن يهاب لينجو ومثل ذلك : إن شتمتني لم اشمك وهو يعلم أنه إن لم يشتمني لم اشمه ولكنه قيل هذا ؛ لأنه كان في التقدير أنه إن شتم شتم كما كان في تقدير الفاء من الموت : أن فراره ينجيه.

وقال : قال سيبويه : إن حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز أن يتقدمها أخبارها نحو : أنت ظالم إن فعلت ثم أجري حروف الجزاء كلها مجري واحدا وهذه حكاية قول سيبويه وقد تقول : إن أتيتني آتيك أي : آتيك إن أتيتني قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة

يقول لا غائب مالي ولا حرم (1)

ص: 51

1- لا يحسن إن تأتيني آتيك ، من قبل أن إن هي العاملة. وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي: يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع أي : إنك تصرع إن يصرع أخوك. ومثل ذلك قوله : البسيط هذا سراققة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب أي : والمرء ذئب إن يلقي الرشا. قال الأصمعي : هو قديم أنشدنيه أبو عمرو. وقال ذو الرمة : الطويل وإني متي أشرف علي الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر انظر خزانة الأدب 3 / 293.

ولا يحسن : إن تأتي آتيك من قبل أن (إن) هي العاملة.

وقد جاء في الشعر قال :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

أي : أنك تصرع إن يصرع أخوك.

ومثل ذلك قوله :

هذا سراقاة للقرآن يدرسه

والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب (1)

ص: 52

1- علي أن الضمير في يدرسه راجع إلي مضمون يدرس ، أي : يدرس الدرس ، فيكون راجعا للمصدر المدلول عليه بالفعل ؛ وإنما لم يجر عوده للقرآن لئلا يلزم تعدي العامل إلي الضمير وظاهره معا. واستشهد به أبو حيان في شرح التسهيل علي أن ضمير المصدر قد يجيء مرادا به التأكيد ، وأن ذلك لا يختص بالمصدر الظاهر علي الصحيح. وأورده سيبويه علي أن تقديره عنده : والمرء عند الرشا ذئب إن يلحقها. وتقديره عند المبرد : إن يلحقها فهو ذئب. وهذا من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يقف علي قائلها أحد. قال الأعلام : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نسب إليه الرياء. وقبول الرشا. والحرص عليها وكذلك أورده ابن السراج في الأصول. وزعم الدماميني في الحاشية الهندية : أن هذا البيت من المدح لا من الهجاء ، وظن أن سراقاة هو سراقاة بن جعشم الصحابي مع أنه في البيت غير معلوم من هو - فيه تحريفات ثلاثة : الأول : أن الرشا بضم الراء - والقصر : جمع رشوة ؛ فقال : هو بكسر الراء مع المد : الحبل ، وقصره للضرورة وأنه علي معني الآلة. وكلامه هذا علي حد : زناه وحده. والثاني : أن قوله يلحقها بفتح الياء من اللقي ، وهو ضبطه بضم الياء من الإلقاء. والثالث : أن قوله ذيب بكسر الذال وبالهزمة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف ؛ وهو صحفه ذنبا بفتح الذال والنون ، وقال : قوله عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معني التأخر. والمعني : إن يلحق إنسان الرشا فهو متأخر عند إلقائها ، يريد أن سراقاة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يهم كمن امتهن نفسه في السقي وإلقاء الأرشية في الآبار. هذا كلامه ؛ وتبعه فيه الشمني. انظر خزنة الأدب 1 / 164.

أي : المرء ذيب إن يلق الرّشا فجاز هذا في الشعر وشبهوه فالجزاء إذا كان جوابه منجزما ؛ لأن المعني واحد قال : ثم قال في الباب الذي بعده.

فإذا قلت : آتي من أتاني فأنت بالخيار إن شئت كانت بمنزلتها في (إن) وقد يجوز في الشعر : آتي من يأتيني قال الشاعر :

فقلت تحمّل فوق طوقك إنّها

مطبّعة من يأتها لا يضيرها

كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ولو أريد أنه حذف الفاء جاز وأنشد في باب بعده :

وما ذلك أن كان ابن عمّي ولا أخي

ولكن متي ما أملك الصّبر أنفع (1)

ص: 53

---

1- والقوافي مرفوعة ، كأنه قال : ولكن أنفع متي ما أملك الضر ، ويكون أملك علي متي في موضع جزاء ، وما لغو. ولم تجد سبيلا إلي أن تكون بمنزلة من فتوصل ، ولكنها كمهما. انتهى كلام سيبويه. فشرط جواز وقوع أداة الشرط بعد لكن تقدير الضمير بينهما ، وحينئذ لا ضرورة فيه ، بل هو حسن للفصل ، كما قال سيبويه. ولم يصب الأعلام في قوله : الشاهد في هذا البيت حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة ، والمجازاة بعدها ، والتقدير : ولكن أنا متي يسترفد القوم أرفد. اه؟. وإن لم يقدر الضمير ، فلا يجوز وقوع الأداة بعد لكن إلا في الشعر. والشارح المحقق أخل بهذا التفصيل ، ولم يذكره ، وقد أخذ به أبو علي في التذكرة القصرية. انظر خزنة الأدب 3 / 299.

كأنه قال : ولكن أنفع متي ما أملك الضرّ ، قال أبو العباس رحمه الله : أما قوله : آتيك إن أتيتني فغير منكر ولا مرفوع استغني عن الجواب بما تقدم.

ولم تجزم (إن) شيئاً فيحتاج إلي جواب مجزوم أو شيء في مكانه.

وأما قولهم : وإن أتاه خليل يوم مسألة تقول علي القلب فهو محال ، وذلك كان الجواب حقه أن يكون بعد (إن) وفعلها الأول وإنما يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه نحو : ضرب غلامه زيد ؛ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيد وهذا قد وقع في موضعه من الجزء فلو جاز أن يعني به التقديم لجاز أن تقول : ضرب غلامه زيـدا. تريد : ضرب زيـدا غلامه ، وأما ما ذكره من (من ومتي) وسائر الحروف فإنه يستحيل في الأسماء منها والظروف من وجوه في التقديم والتأخير لأنك إذا قلت : آتي من أتاني وجب أن تكون (من) منصوبة بقولك : آتي ونحوه وحروف الجزء لا يعمل فيها ما قبلها فليس يجوز هذا إلا أن تريد بها معني الذي و (متي) إذا قلت : آتيك متي أتيتني فمتي للجزء وهي ظرف (لأتيتني) ؛ لأن حروف الجزء لا يعمل فيها ما قبلها ولكن الفعل الذي قبل متي قد أغني عن الجواب كما قلت في الجواب : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم ، منقطع من (إن) وقد سدّ مسدّ جواب (متي) و (إن) لم تكن منها في شيء ؛ لأن (متي) منصوبة (ببأيتني) ؛ لأن حروف الجزء من الظروف والأسماء إنما يعمل فيها ما بعدها وهو الجزء الذي يعمل فيه الجزم.

والباب كله علي هذا لا يجوز غيره ولو وضع الكلام في موضعه لكان تقديره : متي أتيتني فأتيك أي : فأنا آتيك وإنما قوله (من) يأتيها فمحال أن يرتفع (من) بقولك : لا يضيرها ومن مبتدأ كما لا تقول : زيد يقوم فترفعه (بيقوم) وكل ما كان مثله فهذا قياسه وهذه الأبيات التي أنشدت كلها لا تصلح إلا علي إرادة الفاء في الجواب.

كقوله : (الله يشكرها) لا يجوز إلا ذلك.

وتقول : إن الله أمكنني من فلان فعلت : فتلي (إن) الاسم إلا أنك تضمّر فعلا يليها يفسره (أمكنني) كما تفعل بألف الاستفهام.

وزعم سيبويه أنه جاز فيها ما امتنع في غيرها لأنها أصل الجزاء.

قال : والدليل علي ذلك أنها حرفه الذي لا يزول عنه لأنها لا تكون أبداً إلا للجزاء ومن تكون استفهاما وتكون في معني الذي وكذلك ما وأيّ وأين ومتي تكون استفهاما وجميع الحروف تنقل غيرها.

قال أبو العباس رحمه الله : فيقال له : (إن) قد تكون في معني (ما) نحو : (إن الكافرون إلا في غرور) وتكون مخففة من الثقيلة وتكون زائدة نحو قوله :

وما إن طبنا جبن (1) ...

ثم قال : والدليل علي ما قال سيبويه : أنّ هذا السؤال لا يلزم أنّ (من) تكون لما يعقل في الجزاء والاستفهام ومعني الذي فهي حيث تصرفت واحدة و (ما) واقعة علي كل شيء غير الناس وعلي صفات الناس وغيرهم حيث وقعت فهي واحدة وكذلك هذه الحروف و (إن) للجزاء لا تخرج عنه وتلك الحروف التي هي (إن) للنفى ومخففة من الثقيلة وزائدة ليس علي معني (إن) الجزاء ولا منها في شيء ، وإن وقع اللفظان سواء فإنهما حرفان بمنزلة الاسم والفعل إذا وقعا في لفظ وليس أحدهما مشتقا من الآخر : نحو قولك : هذا ذهب وأنت تعني التبر وذهب من الذهاب ونحو قولك : زيد علي الجبل وعلا الجبل فهذا فعل والأول حرف قال : وسألت أبا عثمان عن (ما) و (من) في الاستفهام والجزاء أمعرفة هما أم نكرة فقال : يجوز

ص: 55

---

1- علي أنّ " ما الحجازيّة" إذا زيد بعدها "إن" لا تعمل عمل ليس ، كما في هذا البيت. قال الأعمش : " إن" كافة لما عن العمل ، كما كفت " ما" إن عن العمل. والطّب بالكسر هاهنا بمعني العلة والسبب ، أي : لم يكن سبب قتلنا الجبن وإثما كان ما جري به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال عتاً والدولة. وقال في " الصحاح" : تقول ما ذلك بطبي ، أي : دهري وعادتي. وانشد هذا البيت للكميت. وهذه النسبة غير صحيحة كما يأتي بيانه قريبا. و" الجبن" : ضدّ الشّجاعة ، وهو مصدر جبن جبننا كقرب قربا ، فهو جبان أي : ضعيف القلب. والجبن المأكول فيه ثلاث لغات ، أجودها سكون الباء ، والثانية ضمّ الباء للاتباع ، والثالثة وهي أقلّها التشديد كذا في " المصباح". و" المنايا" : جمع منية ، وهي الموت ، لأنها مقدّرة ، مأخوذة من المنا بوزن العصا وهو القدر ، يقال : مني له ، أي : قدر بالبناء للمفعول فيهما. انظر خزانة الأدب 1 / 498.

أن يكونا معرفة وأن يكونا نكرة فقلت : فأَيّ : ما تقول فيها قال : أنا أقول : إنّها مضافة معرفة ومفردة نكرة والدليل علي ذلك أنك تقول : أية صاحبك ولو كانت معرفة لم تتصرف.

قال : وكان الأخص يشي يقول : هي معرفة ولكن أنون ؛ لأن التنوين وقع وسط الاسم فهو بمنزلة امرأة سميتها خيرا منك وكان غيره لا يصرفها ويقول : أية صاحبك لأنها معرفة.

وشرح أبو العباس ذلك فقال : إن من وما وأي مفردة نكرات ، وذلك أن أيا منونة في التأنيث إذا قلت : أية جاريتك وقول الأخص : التنوين وقع وسطا غلط وذلك ؛ لأن (أي) في الجزاء والاستفهام لا صلة لها (ومن وما) إذا كانتا خبرا فإنهما يعرفان بصلتهما.

فقد حذف ما كان يعرفهما فهما بمنزلة (أي) مفردة ومن الدليل علي أنهن نكرات أنك تسأل بمن سؤالا شائعا ولو كنت تعرف ما تسأل عنه لم يكن للسؤال عنه وجه فالتقدير فيها علي ما ذكرنا إذا قلت : ما زيد وأي زيد وما عندك وأي رجل وأي شيء فإذا قلت : أيهم وأي القوم زيد فقد اختصته من قوم فأضفته إليهم والتقدير : أهذا زيد من القوم أم هذا للاختصاص.

فلذلك كانت بالإضافة معرفة وفي الأفراد نكرة.

وقال سيبويه : سألت الخليل عن (كيف) : لم لم يجازوا بها فقال : هي فيه مستكرهة وأصلها من الجزاء ذلك ؛ لأن معناها علي أي حال تكن أكن.

وقال محمد بن يزيد : والقول عندي في ذلك : إنّ علة الجزاء موجودة في معناها فما صحّ فيه معني الجزاء جوزي به وما امتنع فلا جزاء فيه وإنما امتنعت (كيف) من المجازاة ؛ لأن حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهاما قبل أن تكون جزاء والدليل علي تقديم الاستفهام وتمكنه أنّ الاستفهام يدخل علي الجزاء كدخوله علي سائر الأخبار فتقول : إن تأتي آتك ونحوه ولا يدخل الجزاء علي الاستفهام ثم رأيت أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكنا يقع علي المعرفة والنكرة جوزي به : لأن حروف الجزاء الخالصة تقع علي المعرفة والنكرة تقول إن تأتي زيد آته ، وإن يأتي رجل أعطه فكذلك من وما وأي وأين ومتي وأني.

وذلك إذا قلت في الاستفهام : من عندك جاز أن تقول : زيد أو رجل أم امرأة وكذلك كلما ذكرنا من هذه الحروف.

وأما كيف فحَقَّ جوابها النكرة ، وذلك قولك كيف زيد فيقال صالح أو فاسد ولا يقال الصالح ولا أخوك لأنها حال والحال نكرة وكذلك كم لم يجازوا بها ؛ لأن جوابها لا يكون نكرة إذا قام كم مالمك فالجواب : مائة أو ألف أو نحو ذلك والكوفيون يدخلون (كيف وكيفما) في حروف الجزاء ولو جازت العرب بها لأتبعناها وتقول : إن تأمر أن آتيتك تريد إنك إن تأمر بأن آتيتك ، وإن أسقطت (إن) قلت : إن تأمر آتيتك أنك ولا يجوز عندي إن تأمر لا أقم لا أقم إلا علي بعد وقوم يجيزونه وتقول : إن تقم إن زيدا قائم تضمم الفاء تريد : فإن زيدا قائم ، وإن تقم لا تضرب زيدا.

يريد : فلا تضرب زيدا : وإن تقم أطرف بك أي فأطرف بك وتقول : إن تقم يعلم الله أزرك تعترض باليمين ويكون بمنزلة ما لم يذكر أعني قولك : يعلم الله ، وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت : إن تقم يعلم الله : لأزورك وتضمم الفاء وكذلك : إن تقم يعلم الله لأتيتك تريد : فيعلم الله لأزورك ويعلم الله لأتيتك.



الأفعال التي تبني علي ضربين : فعل أصله البناء فهو علي بنائه لا يزول عنه وفعل أصله الإعراب فأدخل عليه حرف للتأكيد فبني معه. فأما الضرب الأول فقد تقدم ذكره وهو الفعل الماضي وفعل الأمر ، وأما الضرب الثاني فهو الفعل الذي أصله الإعراب فإذا دخلت عليه النون الثقيلة والخفيفة بني معها.

### ذكر النون الثقيلة

هذه النون تلحق الفعل غير الماضي إذا كان واجبا للتأكيد فيبني معها وهي تجيء علي ضربين : فموضع لا بد منها فيه وموضع يصلح أن تخلو منه فأمّا الموضع الذي لا تخلو منه فإذا كانت مع القسم ، وذلك قولك : والله لأفعلنّ وأقسم لأفعلنّ وأشهد لأفعلنّ وأقسمت عليك بالله لتفعلنّ فهذه النون ملازمة للام وهي تفتح لام الفعل الذي كان معربا وتبني معه وهي إذا كانت مشددة مفتوحة.

قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله : لتفعلنّ مبتدأة لا يمين قبلها فقال : جاءت علي نية اليمين.

وإذا حكيت عن غيرك قلت : أقسم لتفعلنّ واستحلفته لتفعلنّ.

وزعم : أنّ النون ألحقت (في لتفعلنّ) لئلا يشبه أنه ليفعل.

فإذا أقسمت علي ماض دخلت اللام وحدها بغير نون نحو قولك : والله لقد قام ولقام وحكي سيبويه : والله أن لو فعلت لفعلت وتقول : والله لا فعلت ذاك أبدا تريد : لا أفعل وقال الله عز وجل : (وَلَيُنْزِلُنَا رِيحًا فَرَّأُوهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا) [الروم : 51] علي معني : (ليظللن) وتقول : لئن فعلت ما فعل تريد : ما هو فاعل وتقول : والله أفعل تريد لا أفعل ، وإن شئت أظهرت (لا) وإنما جاز حذف (لا) ؛ لأنه موضع لا يلبس ألا تري أنك لو أردت الإيجاب ولم ترد النفي قلت : لأفعلن فلما لم تأت باللام والنون علم أنك تريد النفي ، وأما الموضع الذي تقع

فيه النون وتخلو منه فالأمر والنهي وما جرت مجراها من الأفعال غير الواجبة ، وذلك قولك : أفعلنّ ذاك ولا تفعلنّ وهل تقولنّ وأتقولنّ ؛ لأن معني الاستفهام معني أخبرني.

وكذلك جميع حروف الاستفهام وزعم يونس أنك تقول : هلا تفعلنّ وألا تقولنّ لأنك تعرض ومعناه أفعّل ومثل ذلك : لو لا تقولنّ ؛ لأنه عرض.

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا أوقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد تقول : إمّا تأتي آتاك وأيّهم ما يقولنّ ذاك نجزه وقد تدخل بغير (ما) في الجزاء في الشعر.

وقد أدخلت في المجزوم تشبيها به للجزم ولا يجوز إلا في ضرورة قال الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا علي كرسية معمّما (1)

والخفيفة والثقيلة سواء ، ويقولون : أقسمت لّمّا لم تفعلنّ ؛ لأن ذا طلب.

وزعم يونس : أنّهم يقولون ربّما تقولنّ ذاك وكثر ما تقولنّ ذاك ؛ لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و (ما) له لازمة ، وإن شئت لم تدخل النون فهو أجود فهذه النون تفتح ما قبلها مرفوعا كان أو مجزوما.

فإذا أدخلت النون الشديدة علي (يفعلان) حذفت النون التي هي علامة الرفع لإجتماع النونات ولأن حقه البناء فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع وكذلك النون في (يفعلون) تقول : ليفعلنّ ذاك وقد حذفت النون فيما هو أشد من هذا لإجتماع النونات قرأ بعض القراء : (أتحاجوني) و (بم تبشرون) وسقطت الواو لالتقاء الساكنين فصار ليفعلنّ ، فإن أدخلتها علي (تضريين) حذفت أيضا النون لإجتماع النونات لأنها تكون علما للرفع وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فقلت : هل تضريين وتقول : اضربن زيدا وأكر من عمرا وكان الأصل اضربي

ص: 59

1- علي أن نون التوكيد تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي عند سيبويه. وأنشد هذا الشعر. وتقدم نقل كلامه قبل أربعة أبيات ، وأنه عند ضرورة ، وأصله ما لم يعلمن ، فقلبت النون ألفا للوقف. قال ابن الأنباري في مسائل الخلاف : يدل علي أن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أنها تتغير في الوقف ، ويقف عليها بالألف ، قال تعالي : "لَسَدَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ" ، وقال تعالي : "لَيْسَ جَنَّةً وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ" أجمع القراء علي أن الوقف فيهما بألف لا غير. انظر خزنة الأدب 4 / 218.

وأكرمى وتقول لجماعة المذكرين : اضربنّ زيدا كان الأصل : اضربوا وأكرموا فسقطت الواو لالتقاء الساكنين وتقول في التثنية : اضربان يا رجلا بكسر النون تشبيها بالنون التي تقع بعد الألف وهي فيما سوي هذا مفتوحة ومتى دخلت النون بعد حرف إضمار تحرك إذا لقيته لام المعرفة حرك لها تقول : ارضونّ زيدا واخشونّ عمرا وارضينّ يا امرأة لأنك تقول : اخشوفتضم وتقول : ارضي الرجل فتكسر فلذلك ضممت وكسرت مع النون ، فإن أدخلت النون علي : تضربن الذي هو لجماعة المؤنث قلت : هل تضربنان يا نسوة واضربنان لم تسقط هذه النون لأنها اسم للجماعة وفصلت بين النونات بالألف لئلا تجتمع النونات.

واعلم أن ما يحذف من اللامات في الجزم والأمر إذا أدخلت النون لم يحذفن تقول : ارمين زيدا وكان اللفظ : ارم زيدا ؛ لأن الياء والواو تحذفان في المواضع التي أصلها الإعراب فإذا أدخلت النون عادت لأنها تبني مع ما قبلها ولا سبيل للجزم.

كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يجوز الوقف علي التنوين تقول اضربن زيدا إذا وصلت فإذا وقفت قلت اضربا كما تقول : ضربت زيدا في الوقف وقد فرقوا بين التنوين والنون الخفيفة بشيء آخر بأن الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتي لقي النون الخفيفة ساكن سقطت لأنهم فضلوا ما يدخل الاسم علي ما يدخل الفعل وتقول : إذا أمرت امرأة : اضربن يا هذه فإذا وقفت قلت : اضربي ولم يجر أن تقول : اضربن في الوقف لأنها بمنزلة التنوين وأنت تحذف التنوين إذا انكسر ما قبله فحذفت التنوين هاهنا فلما حذفتها عادت الياء ؛ لأن سقوطها كان لالتقاء الساكنين وتقول للجماعة : اضربن يا قوم فإذا وقفت قلت : اضربوا : أعدت الواو لأنها إنما سقطت لالتقاء الساكنين ولم يجر أن تقول : اضربن في الوقف كما لم يجر أن تقول : زيد في الوقف فقد يقفون وهم ينوون النون كما ينوون التنوين في الرفع والجزم في الوقف.

وتقول في الوقف : اخشي وللرجال اخشوا وحكي سيبويه : أن يونس يقول : اخشي واخشونوا ، وقال الخليل : لا أري ذلك إلا علي قول من قال : هذا عمرو ومررت بعمرى قول العرب علي قول الخليل ، وإذا أدخلت النون بعد حرف إضمار تحرك إذا لقيته لام المعرفة حرك من النون.

وتقول : هل تضربن يا امرأة وكان الأصل : تضربين فسقطت النون التي كانت علامة للرفع كما تسقط الضمة في : هل تضربن وتثبت النون الخفيفة أو الثقيلة إن شئت وتسقط الياء لالتقاء الساكنين فيصير : هل تضربن في الوصل وكان في الأصل تضربين ، وإذا وقفت قلت : هل تضربين ، فأعدت النون التي كانت للرفع لأنك لا تقف علي النون الخفيفة ولا يجوز أن تسقطها لأنك لم تأت بما تسقط من أجله وكذلك هل تضربون وهل تضربان فأما الثقيلة فلا

تتغير في الوقف ، وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام ذهبت لالتقاء الساكنين. تقول : اضربا الرجل.

وإذا أردت فعل الإ-ثني في الخفيفة كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الإ-ثني في الوصل والوقف لأنك لو أتيت بها لاحتجت إلي تحريكها لأنها بعد ألف وهي لا تحرك ، وذلك قولك : اضربا وأنت تنوي النون ، وإذا أردت الخفيفة في فعل جمع النساء قلت في الوقف والوصل : اضربن زيدا فيكون بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة ولو أتيت بها للزمك أن تقول : اضربنان زيدا فتأتي بالألف لتفصل بين النونين وتكسر النون لالتقاء الساكنين فتحركها وهي لا تحرك.

قال سيبويه : وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيدا واضربنان زيدا.

ويقولون في الوقف : اضربا واضربنا فيمدون.

فإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف وصل جعلوها همزة مخففة وهذا لم تفعله العرب والقياس أن يقولوا في : اضربن اضرب الرجل فيحذفون لالتقاء الساكنين.

ص: 62

تقول في المضاعف من الفعل : ردّن يا هذا وردّان وردّن وكان قبل النون ردّوا فسقطت الواو لالتقاء الساكنين وتقول في المؤنث ردّن وكان قبل النون : ردي فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وتثنية المؤنث كثنية المذكر.

تقول : ردّان يا امرأتان وتقول لجماعة النساء : ارددنان وكان قبل النون : ارددن.

فجئت بالألف لتفصل بين النونات.

وتقول : قولن وقولان وقولنّ والمؤنث قولنّ : وقولان يا امرأتان وقلنا يا نسوة وقس علي هذا جميع ما اعتلت عينه وكذلك ما اعتلت لامه اقضين زيدا واقضيان واقضين تسقط الواو لسكون النون الأولي اقضين يا امرأة تسقط ياءين التي هي لام الفعل وياء التانيث أما لام الفعل فتسقط كما تسقط في (تقضين) لالتقاء الساكنين لأنها ساكنة وياء التانيث ساكنة ، وتسقط ياء التانيث من أجل سكن النون الأولي ، فإن جمعت قلت : اقضينان والكوفيون يحكون إذا أمرت رجلا : اقضنّ يا هذا بكسر الضاد وإسقاط الياء كأنهم أسقطوا الياء لسكونها وسكون النون هكذا اعتلوا.

وعندي أنا : الذي فعل هذا إنما أدخل النون علي (اقض) ولم يجد ياء فترك الكلام علي ما كان عليه وهذا شاذ وتقول : من دعوت : ادعون زيدا أو ادعوان وادعن للجماعة سقطت الواوان في (ادعن) الواو التي هي لام الفعل سقطت لدخول واو الجمع وسقطت واو الجمع لدخول النون الأولي وهي ساكنة.

وتقول للواحدة : ادعن سقطت واوا وياء فالواو لام الفعل سقطت لدخول الياء التي هي للمؤنث حين قلت : ادعي.

وسقطت الياء للنون فصار ادعن وتقول : للإثنين : ادعوان مثل المذكورين وللجماعة ادعوانان لأنك تقول : قبل النون : ادعون زيدا مثل اقضين زيدا تأتي بالألف إذا أردت النون

الشديدة فتفصل بين النونات لثلاثا تجتمع كما تقول : اقضنان زيدا وتقول : من خشيت : اخشين زيدا يا هذا واخشينان زيدا يا هذان واخشون زيدا يا نسوة. تحرك الواو بالضم.

وحكم هذا الباب أن كل واو وياء تحركت فيه إذا لقيتها لام المعرفة تحركت هنا ، وإن كانت تسقط هناك لالتقاء الساكنين سقطت هنا فلهذا قلت : اخشون زيدا ضممت الواو كما تضمها إذا قلت : اخشوا الرجل وتقول للمرأة : اخشين زيدا كما تقول : اخشي الرجل وتثنية المؤنث كثنية المذكر وتقول لجماعة النساء : اخشين زيدا والكوفيون يحكون : اخشن يا رجل بإسقاط الياء من (اخشين) وهذا نظير (اقضن) وحكوا : لا يخفن عليك : يريدون لا يخفين عليك وقال الفراء : هذه لغة طيء لأنهم يسكنون الياء في النصب ولا ينصبون ، والنون لا تشبه ذلك.

وتقول : لا تضربني ولا تضربنا ومنهم من يخفض لكثرة النونات فيقول : لا تضربني ولا تضربنا والكوفيون يحكون : اضربن يا رجل ينوون الجزم قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المبنية وبقي ذكر الحروف مفردة.

ص: 64

قد ذكرنا أول الكتاب ما يعرف به الحرف والفرق بينه وبين الاسم والفعل وإنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال وتحفظ لقلتها وسنذكرها بجميع أنواعها وكلها مبني وحقها البناء علي السكون وما بني منها علي حركة فإنما حرك لسكون ما قبله أو ؛ لأنه حرف واحد فلا يمكن أن يبتدأ به إلا متحركا وهي تنقسم أربعة أقسام : ساكن يقال له موقوف ومضموم ومكسور ومفتوح الأول.

الموقوف : ويبدأ بما كان منه علي حرفين ، وذلك أم وأو وهل وتكون بمعني : (قد) ولم نفي فعل ولن نفي سيفعل ، فإن للجزء ووجوب الثاني لوجوب الأول وتكون لغوا في (ما إن يفعل) وتكون (كما) في معني (ليس) قال الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه (1)

ومن ذلك (أن) المفتوحة يكون وما بعدها بمنزلة المصدر وتكون بمنزلة (أي) وتكون مخففة من الثقيلة وتكون لغوا نحو قولك : لَمَّا أن جاء.

وأما والله أن فعلت فأما كونها بمنزلة المصدر فقولك : أن تأتيني خير لك واللام تحذف من أن كقوله : أن تقتل أحدهما وأن كان ذا مال ويجوز أن تضيف إلي (أن) الأسماء تقول : إنه أهل أن يفعل ومخافة أن يفعل ، وإن شئت قلت : إنه أهل أن يفعل ومخافة أن يفعل وإنه خليق ؛ لأن يفعل وإنه خليق أن يفعل وعسيت أن تفعل وقاربت أن تفعل ودنوت أن تفعل ولا تقول : عسيت الفعل ولا للفعل وتقول : عسي أن يفعل وعسي أن يفعلوا وتكون

ص: 65

---

1- زاد إن بعد ما المصدرية ، وليست بنافية ، تشبيها لها بما النافية. ألا ترى أن المعني : ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه ، لا يزال يزيد خيرا علي السن. لكن لما كان لفظها كلفظ ما النافية زادها بعدها ، كما تزداد بعد ما النافية ، في نحو قولك : ما إن قام زيد ، وقول الآخر : أنشده أبو زيد : يرجي المرء ما إن لا يلاقي ... البيت فزاد إن بعد ما ، وهي اسم موصول ، لشبهها باللفظ بما النافية. انظر خزانة الأدب 3 / 240.



عسي للواحد والإثنين وللجميع والمذكر والمؤنث ومن العرب من يقول : عسي وعسيا وعسوا وعسيت وعسيت وعسين فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن منصوبة ومن العرب من يقول : عسي يفعل فشبها بكاد يفعل فيفعل في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسي الغوير أبؤسا. فأما (كاد) فلا يذكرون فيها (أن) وكذلك كرب يفعل ومعناها واحد وجعل وأخذ فالفعل هنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت : كان يقول. وهو في موضع اسم منصوب بمنزلة ثم وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل ويجوز في الشعر : لعلّي أن أفعل بمنزلة عسيت أن أفعل وتقول : يوشك أن تجيء فيكون موضع (أن) رفعا ويجوز أن يكون نصبا وقد يجوز : (يوشك) تجيء بمنزلة (عسي) قال أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فرّ من منيته

في بعض غراته يوافقها

قال سيبويه : وسألته - يعني : الخليل - عن معني : أريد ؛ لأن تفعل فقال : المعني إرادتي لهذا كما قال تعالى : (وَأْمُرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) [الزمر : 12].

وأما (إن) التي بمعني (أي) فنحو قوله : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا) [ص : 6] ومثله : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) [المائدة : 117] فأما كتبت إليه أن افعل وأمرته أن قم فتكون علي وجهين : علي التي تنصب الأفعال وعلي (أي) ووصلك لها بالأمر كوصلك للذي يفعل إذا خاطبت والدليل علي أنّها يجوز أن تكون الناصبة قولك : أوعز إليه بأن افعل وقولهم : أرسل إليه أن ما أنت وذا فهي علي أي والتي بمعني أن لا تجيء إلا بعد استغناء الكلام لأنها تفسير ، وأما مخففة من الثقيلة فنحو قوله : (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) يريد ، (أنه) ويجوز الإضمار بعد أن هذه وقولك و (كأن) هي أن دخلت عليها الكاف كما دخلت علي ما خففت منه.

وقال سيبويه : لو أنّهم جعلوا أن المخففة بمنزلة إنّما كان قويا وفي هذا الباب شيء مشكل أنا أبينه.

اعلم أن الأفعال علي ضروب ثلاثة : فضرب منها يقين وهو علمت وضرب هو لتوقع الشيء نحو : رجوت وخفت وضرب هو بينهما يحمل علي ذا وعلي ذا نحو : ظننت وحسبت.

واعلم أن (أن) إنما هي لما تيقنه ويستقر عندك وأن الخفيفة إنما هي لما لم يقع نحو قولك : أريد أن تذهب فإذا كانت أن الخفيفة بعد (علمت) فهي مخففة من الثقيلة ، وإذا خفت أتى بلا والسين وسوف عوضاً مما حذف.

وجعلوا حذفها دليلاً علي الإضمار وقد ذكروا فيما تقدم و(أن) التي تنصب بها الأفعال تقع بعد رجوت وخفت. تقول : خفت أن لا تفعل.

فأما بعد حسبت وظننت فإنها تكون علي ضربين : إن كان حسابك قد استقر كانت مخففة من الثقيلة ، وإن حملته علي الشك كانت خفيفة كقوله : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) (1) [المائدة : 71]. تقرأ بالرفع والنصب.

فمن رفع فكأنه أراد وحسبوا أن لا تكون لما استقر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين وهذا مذهب مشايخنا.

وقد حكى عن المازني نحو منه ثم يتسعون فيحملون (رجوت) علي علمت إذا استقر عندهم الرجاء وهذا أبعداها.

ص: 67

---

1- واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله جل وعز : (وَحَسِبُوا) أن لا (تَكُونَ فِتْنَةً). فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وابن عامر : أن لا تكون فتنة نصبا. وقرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : أن لا تكون فتنة رفعا. ولم يختلفوا في رفع (فتنة). قيل : إن المراد بقوله : (وَحَسِبُوا) أن لا (تَكُونَ فِتْنَةً) : حسبوا أن لا تكون فتنة بقولهم : (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ). قال أبو علي : الأفعال علي ثلاثة أضرب : فعل يدل علي ثبات الشيء واستقراره ، وذلك نحو : العلم والتيقن والتبين والتثبت. وفعل يدل علي خلاف الاستقرار والثبات [الحجة للقراء السبعة 3 / 247].

وحكي عن أبي العباس ولست أحفظه من قوله : إنه إن سئل عن أن الخفيفة المفتوحة ومواقعها فقال : أن الخفيفة المفتوحة أصلها أن المفتوحة الثقيلة في جميع أحوالها وأنها مفتوحة كما انفتحت أن المعمول فيها كأنما خفت أن فصارت أن مخففة فلها في الكلام موضعان :

أحدهما : تقع فيه علي الأسماء والأخبار.

والآخر : تقع فيه علي الأفعال المضارعة للأسماء.

فأما كون وقوعها علي الأسماء والأخبار : فإن ذلك لها إذا دخلت محل (أن) الثقيلة أعني في التأكيد للابتداء والخبر فإذا كانت بهذه المنزلة لم يقع عليها إلا فعل واجب وكانت مؤكدة لما تدخل عليه ، وأما كون وقوعها علي الأفعال المضارعة فلأن العامل فيها غير واجب ولا واقع وإنما يترجي كونه ووقوعه فإذا وجدت العامل فيها واجبا علي (أن) ففتحتها وأوقعتها علي المضمر وجعلته اسما لها.

وأما قولهم : أما أن جزاك الله خيرا أو أما أن يغفر الله لك.

قال سيبويه : إنما جاز ؛ لأنه دعاء وقال : سمعناهم يحذفون إن المكسورة في هذا الموضع ولا يجوز حذفها في غيره.

يقولون : أما إن جزاك الله خيرا وهذا علي إضمار الهاء في المحذوفة وقال : يجوز ما علمت إلا أن تأتي إذا أردت معني الإشارة لا أنك علمت ذلك وتيقنته.

والمبتدأ وخبره بعد (أن) يحسن بلا تعويض تقول : قد علمت أن عمرو ذاهب وأنت تريد (أنه) ويجوز : كتبت إليه أن لا تقل ذاك وأن ترفع (تقول) وأن تنصب.

فالجزم علي النهي والنصب علي (لئلا) والرفع علي (لأنك لا تقول) أو بآئك لا تقول وقد تكون أن بمنزلة لام القسم في قول الله : (أن لو فعل) وتوكيدا في قوله : لما أن فعل.

ومن الحروف (ما) وهي تكون نفي هو يفعل إذا كان في الحال وتكون كليس في لغة أهل الحجاز.

وتكون توكيدا لغوا تغير الحرف عن عمله نحو: إنما وكأنما ولعلما جعلتهنّ بمنزلة حروف الابتداء ومن ذلك حيثما صارت بمجيء (ما) بمنزلة إن التي للجزاء وما في (لما) مغيرة عن حال لم كما غيرت (لو ما) ألا تري أنك تقول: (لما) ولا تتبعها شيئا ومنها (لا) وهي نفي لقوله يفعل ولم يقع الفعل وتكون (كما) في التوكيد واللغو في قوله (لئلا يعلم أهل الكتاب) وهو؛ لأن يعلم ولا تكون توكيدا إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعني.

وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك قولك: (لو لا) غيرت معني لو وستبين إذا ذكرنا معني (لو) وكذلك هلا صيرت (لا) هل في معني آخر وتكون ضدا لنعم وبلي ومنها (لو) وهو كان التي للجزاء؛ لأن إن توقع الثاني من أجل وقوع الأول ولم تمنع الثاني من أجل إمتناع الأول تقول: إن جئتني أكرمتك فالإكرام إنما يكون متي إذا كان منك مجيء وتقول: لو جئتني لأكرمتك والمعني: أنه امتنع إكرامي من أجل امتناع مجيئك.

وقال سيبويه: (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره وهو يرجع إلي هذا المعني؛ لأنه لم يقع الأول لم يقع الثاني فتقدير إن قبل (لو) تقول: إن أتيتني أتيتك. يريد: فيما يستقبل فإذا لم تفعل وطالبتك بالإتيان قلت: لو أتيتني أتيتك.

ومنها (لو لا) وهي مركبة من معني إن ولو وتبتدأ بعدها الأسماء، وذلك أنها تمنع الثاني لوجود الأول تقول: لو لا زيد لهلكنا تريد: لو لا زيد في هذا المكان لهلكنا وإنما امتنع الهلاك لوجود زيد في المكان وقال عز وجل: (لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ: 31] وقد يستعملونها بمعني هلا يولونها الفعل.

ومنها (كي) وهي جواب لقوله: كيمه كما تقول: لمه.

ومنها (بل) وهي لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره.

ومنها (قد) وهي جواب لقوله: لما يفعل.

وزعم الخليل: أنّ هذا لقوم ينتظرون الخبر. وقد تكون (قد) بمنزلة ربّما.

ومنها (يا) وهي تنبيه وقد ذكرناها في باب النداء ومنها (من) وهي لابتداء الغاية وتكون للتبعيض وتدخل توكيدا بمنزلة (ما) إلا أنها تجرّ ،  
وذلك قوله : ما أتاني من رجل وويحه من رجل أكدتهما بمن. وقد ذكرناها فيما تقدم.

ومنها (مذ) وهي في قول من جرّ بها حرف فهي لابتداء غاية الأيام والأحيان وحقّ (مذ) أن لا تدخل علي ما تدخل عليه (من) وكذلك (من)  
لا تدخل علي ما تدخل عليه (مذ).

ومنها (عن) وهي لما عدا الشيء وقد استعملت اسما. وقد ذكرتها في الظروف.

وذكرها سيبويه في الحروف وفي الأسماء ، فقال : (عن) اسم إذا قلت : من عن يمين كذا.

وأما (مع) فهي اسم ويدلّك علي أنها اسم أنها متحركة ولو كانت حرفا لما جاز أن تحرك العين ؛ لأن الحروف لا تحرك إذا كان قبلها  
متحرك.

ص: 70

اعلم أنّ (أم) لا تكون إلا استفهاما وهي علي وجهين : علي معني أيهما وأيهم وعلي أن تكون منقطعة من الأول.

فإذا كان الكلام بهما بمنزلة أيهما وأيهم فهو نحو قولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيدا لقيت أم بشرا. تقديم الاسم أحسن. لأنك عنه تسأل ويجوز تقديم الفعل.

وإذا قلت : أضربت زيدا أم قتلته كان البدء بالفعل أحسن لأنك عنه تسأل وتقول : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا وسواء عليّ أزيدا كلمت أم عمرا وما أدري أزيد ثم عمرو أدخلت حرف الاستفهام للتسوية وعليّ ذا ما أدري أقام أم قعد عليّ التسوية.

وأما المنقطعة فنحو قولك : أعمرو عندك أم عندك زيد وأنها لإبل أم شاء ويجوز حذف ألف الاستفهام في الضرورة.

فأما (أو) فقد ذكرناها مع حروف العطف كما ذكرنا أم.

وقد تختلط مسائلهما لاشتراك بينهما بعض المعاني.

واعلم أنّ (أو) إنما تثبت أحد الشئين أو الأشياء وأنّ أم مرتبتها أن تأتي بعد أو.

ويقول القائل : لقي زيد عمرا أو خالدا.

فيثبت عندك أنه قد لقي أحدهما إلا أنك لا تدري أيهما هو فتقول : حسب أعمرا لقي زيد أم خالدا.

وكذلك إذا قال لك القائل : قد وهب لك أبوك غلاما أو جارية.

فقد ثبت عندك أن أحدهما قد وهب لك إلا أنك لا تدري أعلام أم جارية فإذا سألت أباك عن ذلك قلت : أعلاما وهبت لي أم جارية وتقول : أيهم تضرب أو تقتل ومن يأتيك أو يحدثك ؛ لأن (أم) قد استقر علي أي ومن وكأنك قلت : زيدا أم عمرا تضرب أو تقتل ثم أتيت بأي موضع زيد وعمرو ، فقلت : أيهما تضرب أو تقتل ؟

وعلي هذا يجري (ما ومتي وكيف وأين) ؛ لأن جميع هذه الأسماء إذا كانت استفهاما فقد قامت مقام الألف وأم جميعا.

واعلم أن جواب أو نعم أو لا- وجواب (أم) الشيء بعينه إن سأل سائل عن اسم أجبته بالاسم ، وإن سأل عن الفعل أجبته بالفعل إذا قال : أزيد في الدار أو عمرو فالجواب نعم أو لا ؛ لأن المعني : أحدهما في الدار وجواب أحدهما في الدار : نعم أو لا وكذلك إذا قال : أتعد أو تقوم فالجواب : نعم أو لا ، فإن قال أزيد أم عمرو في الدار فالجواب : أن تقول : زيد إذا كان هو الذي في الدار .

وكذلك إذا قال : أتقوم أم تتعد قلت : أفعد (فأو) تثبت أحد الشئيين أو الأشياء مبهما وأم تقتضي وتطلب إيضاح ذلك المبهم و (أو) تقوم مقام (أم) مع هل ، وذلك لأنك لم تذكر الالف وأو لا تعادل الألف ، وذلك قولهم : هل عندك شعير أو بر أو تمر وهل تأتينا أو تحدثنا لا يجوز أن تدخل (أم) في (هل) إلا علي كلامين وكذلك سائر حروف الاستفهام وتقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا يكون في التسوية كما هو في الاستفهام ، وإذا قلت : أزيد أفضل أم عمرو لا يجوز إلا (بأم) لأنك تسأل عن أيهما أفضل ولو قلت : (أو) لم يصلح ؛ لأن المعني يصير أحدهما أفضل فليس هذا بكلام ولكنك لو قلت : أزيد أو عمرو أفضل أم خالد جاز ؛ لأن المعني أحد ذين أفضل أم خالد وجواب هذه المسألة أن تقول خالد إن كان هو الأفضل أو أحدهما إن كان هو الأفضل ويوضح هذه المسألة أن يقول القائل : الحسن أو الحسين أشرف أم ابن الحنفية فالجواب في هذه المسألة أن تقول : أحدهما بهذا اللفظ ولا يجوز أن تقول : الحسن دون الحسين أو الحسين دون الحسن ؛ لأنه إنما سألك أحدهما أشرف أم ابن الحنفية وكذلك الدرّ أو الياقوت أفضل أم الزجاج فالجواب أحدهما ، فإن كان قال : الزجاج أو الخزف أفضل أم الياقوت قلت : الياقوت.

وتقول : ما أدري أقم أو أقعد إذا لم يطل القيام ولم يبين من سرعته وكان بمنزلة ما لم يكن كما تقول : تكلمت ولم أتكلم فيجوز أن يكون ثم كلام ولكنه لقلته جعله بمنزلة من لم يتكلم ويجوز أن يكون لم يبلغ به المراد فصار بمنزلة من لم يتكلم وهذا في الحكم بمنزلة قولك : صليت

ولم تصلّ فإذا قال : ما أدري أقام أو قعد وهو يريد ذا المعني فهو قد علم منه قيامه ولكنه لم يعتد به وليس (لأم) هنا معني ؛ لأنه إذا قال : ما أدري أقام أم قعد فقد استوي جهله في القيام والقعود وهاهنا قيام قد علم إلا أنه جعل بمنزلة ما يشك فيه لما خبرتك فعلي هذا تقول : ما أدري أقام أو قعد إذا كان لم بين قيامه حتي قعد فهذا الباب كله إنما جعل بأو.

وكذلك أذن أو أقام إذا كان ساعة إذن أقام وما أدري أبكي أو سكت ؛ لأنه لم يعد بكاؤه بكاء ولا سكوته سكوتا ، فإن كان لا يدري أذن أم أقام قال : ما أدري أذن أم أقام كما تقول : ما أدري أزيد في الدار أو عمرو إذا كنت تستيقن أن أحدهما في الدار ولا تدري أيهما هو.



## باب ما جاء من ذلك علي ثلاثة أحرف

فمن ذلك (علي) ذكر محمد بن يزيد : أنها تكون حرفا واسما وفعلا ، وإن جميع ذلك مأخوذ من الإستعلاء وقد ذكرتها فيما تقدم.

وقال سيبويه : (علي) معناها استعلاء الشيء ويكون أن تطوي مستعليا كقولك : أمررت يدي عليه ومررت علي فلان كالمثل.

وكذلك علينا أمير وعليه دين ؛ لأنه شيء اعتلاه. ويكون مررت عليه : مررت علي مكانه.

ويجيء كالمثل وهو اسم لا يكون إلا ظرفا قال : ويدل علي أنه اسم قول بعضهم : غدت من عليه ومن ذلك (إلي) وهي منتهي لابتداء الغاية ومنها (سوف) وهي تنفيس فيما لم يكن بعد.

ألا- تراه يقول : سوفته وهذا لفظ سيبويه ومنها (إن) وهي توكيد لقوله زيد منطلق ، وإذا خففت فهي كذلك غير أن لام التوكيد تلزمها إذا خففت عوضا لما ذهب منها لثلاث تلتبس بأن التي للنفي ومنها (ليت) وهي تمنّ ومنها بلي وهي توجب بها بعد النفي ومنها نعم وهي عدة وتصديق قال سيبويه : وليس بلي ونعم اسمين ، وإذا استفهمت فأجبت بنعم.

قال أبو بكر : والدليل علي أن (نعم) حرف : أنها نقيضة (لا) ومنها (إذن) وهي جواب وجزاء. ومنها إلا وهي تنبيه.

## باب ما جاء منها علي أربعة حروف

من ذلك حتي : هي كإلي وقد بين أمرها في بابها ولها نحو ليس (لإلي) يقول : الرجل إنما أنا إليك أي أنت غايتي ولا تكون (حتي) هاهنا وهي أعم في الكلام من حتي.

تقول : قمت إليه فتجعله منتهي له من مكانك ولا تقول : حتاه ومنها (لكن) خفيفة وثقيلة توجب بها بعد النفي وقد ذكرناها فيما تقدم لعلّ.

قال سيبويه : لعلّ وعسي طمع وإشفاق.

## باب ما جاء منها علي حرف واحد

كل هذه التي جاءت علي حرف واحد متحركات إلا لام المعرفة فإنها ساكنة فإذا أرادوا أن يبدأوا أيضا أتوا بألف الوصل قبلها ، وأما لام الأمر فهي مكسورة ويجوز أن تسكن ولا تسكن إلا أن يكون قبلها شيء نحو قولك : فليقم زيد فالحرف علي ثلاثة أضرب : مبني علي السكون وعلي الفتح وعلي الكسر فأما المبني علي الفتح فواو العطف وليس فيه دليل أن أحد المعطوفين قبل الآخر والفاء كالواو غير أنها تجعل ذلك بعضه في أثر بعض.

وكاف الجر للتشبيه ولام الإضافة مع المضمرة وفي الاستغاثة وواو القسم وتاء القسم بمنزلتها والسين في (سيفعل) وزعم الخليل أنها جواب لن.

وألف الاستفهام ولام اليمين في لأفعلنّ ولام الابتداء في قولك : لزيد منطلق.

وأما المبني علي الكسر فباء الجر وهي للإلحاق والاختلاط ولام الإضافة مع الظاهر ومعناها الملك واستحقاق الشيء.

فجميع هذه جاءت قبل الحرف الذي جيء بها لها فأما ما جاء بعد فالكاف التي تكون للخطاب فقط في قولك : ذاك والتاء في أنت.

## باب الحرف المبني مع حرف

من الحروف ما يبني مع غيره ويصير كالحرف الواحد ويغير المعني.

فمن ذلك : لو لا غيرت (لا) معني لو.

وكذلك لما غيرت (ما) معني لم و (مهما) زعموا : أنها (ما) ضمت إليها (ما) وأبدلوا الألف الأولى هاء ولما فعلوا ذلك صار فيها معني المبالغة والتأكيد فكأن القائل إذا قال : مهما تفعل أفعل فقد قال لا أصغر عن كبير من فعلك ولا أكبر عن صغير أو ما أشبه هذا المعني.

ومن ذلك (إنما) إذا رفعت ما بعدها يصير فيها معني التقليل : تقول (إنما أنا بشر) إذا أردت التواضع وقال أصحابنا : إن اللام في (لعل) زائدة لأنهم يقولون علّ والذي عندي أنهما لغتان وأن الذي يقول لعلّ لا يقول علّ إلا مستعيرا لغة غيره لأنني لم أر زائدا لغير معني.

فإن قيل : إنها زيدت توكيدا فهو قول.

ومن ذلك كأنّ بنيت الكاف للتشبيه مع إنّ وجعلت صدرا ولو لا بناؤها معها لم يجز أن تبتديء بها إلا وأنت تريد التأخير ومنها : هلاّ بنيت (لا) مع (هل) فصار فيها معني التحضيض وما لم أذكره فهذا مجراه فيما بني له حرف مع حرف.

قال أبو بكر : قد أتينا علي ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار إن شاء الله.

ص: 76

الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها ، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبراً لمبتدأ سوي ما استثيناه  
فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة علي الموصول ، والمضمر علي الظاهر في اللفظ والمعني ؛ إلا ما جاء علي شريطة التفسير ،  
والصفة وما اتصل بها علي الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به علي المضاف ، وما عمل  
فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا- يقدم علي الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه علي منصوبه ،  
والفاعل لا يقدم علي الفعل ، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا  
تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه ، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها علي ما قبلها ، وما عمل فيه معني  
الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معني الفعل ، وما بعد إلا وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ، ولا يقدم  
مرفوعه علي منصوبه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل.

### شرح الأول من ذلك : وهو الصلة

لا يجوز أن تقدم علي الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو صلة (الذي) وأن فالذي توصل بأربعة أشياء بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر  
وجوابه والظرف ولا بدّ من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها والألف واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلا أنك تنقل  
الفعل إلي اسم الفاعل في (الذي) فتقول في (الذي قام) : القائم وتقول في (الذي ضرب زيدا) : الضارب زيدا فتصير الألف واللام اسماً  
يحتاج إلي صلة وأن تكون في صلتها ما يرجع إلي الألف واللام فلو قلت : (الذي ضرب زيدا عمرو) فأردت أن تقدم زيدا علي (الذي) لم  
يجز ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره علي (الذي) البتة فأما قوله : (وكانوا فيه من الزاهدين) [يوسف : 20] فلا يجوز أن  
تجعل (فيه) في الصلة.

وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول : إنَّ الألف واللام هاهنا ليستا في معني (الذي) وأنَّهما دخلتا كما تدخل علي الأسماء للتعريف وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعني ومتي كانت بهذا المعني لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج فيه إلي عامل فيها.

قال أبو بكر : وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس يعني أنَّ الألف واللام للتعريف والذي عندي فيه أنَّ التأويل : (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين) فحذف (زاهدين) وبينه بقوله : (مِنَ الزَّاهِدِينَ) (1) وهو قول الكسائي ولكنه لم يفسر هذا التفسير وكان هو والفراء لا يجيزانه إلا في صفتين في (من وفي) فيقولان : (أنت فينا من الراغبين وما أنت فينا من الزاهدين) ، وأما (أن) فنحو قولك : (أن تقيم الصلاة خير لك) لا يجوز أن تقول : (الصلاة أن تقيم خير لك) ولا تقدم (تقيم) علي (أن) وكذلك لو قلت : (أن تقيم الصلاة الساعة خير لك) لم يجز تقديم (الساعة) علي (أن) وكذلك إذا قلت : (أن تلد ناقتكم ذكرا أحب إليكم أم أنثي) لم يجز أن تقول : أذكرا أن تلد ناقتكم أحب إليكم أم أنثي ؛ لأن (ذكرا) العامل فيه (تلد) وتلد في صلة (أن) وكذلك المصادر التي في معني (أن تفعل) لا يجوز أن يتقدم ما في صلتها عليها لو قلت : أولادة ناقتكم ذكرا أحب إليكم أم ولادتها أنثي ما جاز أن تقدم (ذكرا) علي (ولادة) وكل ما كان في صلة شيء من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صلته بشيء غريب منه لو قلت : (زيد نفسه راغب فيكم) لم يجز أن تؤخر (نفسه) فتجعله بين (راغب) و (فيكم) فتقول : زيد راغب نفسه فيكم ، فإن جعلت (نفسه) تأكيدا لما في (راغب) جاز.

### شرح الثاني : توابع الأسماء

وهي الصفة والبدل والعطف لا يجوز أن تقدم الصفة علي الموصوف ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ولا تقدم شيئا بصيغة المجهول مما يتصل بالصفة علي الموصوف وكذلك البدل إذا قلت : مررت برجل ضارب (زيدا) لم يجز أن تقدم (زيدا) علي (رجل)

ص: 78

---

1- قال أبو إسحاق : ليست (فيه) داخلة في الصلة ، ولكنها تبين. أي : زهادتهم فيه. وحكي سيبويه ، والكسائي : زهدت فيه وزهدت. بكسر الهاء وفتحها. [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : 197/ 2].

وكذلك إذا قلت : (هذا رجل يضرب زيدا) لم يجز أن تقول (هذا زيدا رجل يضرب) ؛ لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد وكذلك كل ما اتصل بها فإذا قلت : (عبد الله رجل يأكل طعامك) لم يجز أن تقدم (طعامك) قبل (عبد الله) ولا قبل (رجل).

والكوفيون يجيزون إلغاء (رجل) فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام فيقولون : (طعامك عبد الله رجل يأكل) لا يعتدون برجل وتقديره عندهم (طعامك عبد الله يأكل) وإلغاء هذا غير معروف ولإلغاء حقوق سنذكرها إن شاء الله ولكن هذه المسألة تجوز علي غير ما قدرنا وهو أن تجعل (رجلا) بدلا من (عبد الله) ترفعه بالابتداء وتجعل (يأكل) خبرا فحينئذ يصلح تقديم (طعامك) ، وأما البدل فلا يتقدم علي البدل منه وكذلك ما اتصل به لا يتقدم علي الاسم المبدل منه.

وأما العطف فهو كذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه وكذلك ما اتصل به والذين أجازوا من ذلك شيئا أجازوه في الشعر ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولا لزال الكلام عن جهته فقدموا حرف النسق مع المنسوق به علي ما نسق به عليه وقالوا : إذا لم يكن شيء يرفع لم يجز تقديم الواو والبيت الذي أنشدوه :

عليك ورحمة الله السلام (1) ...

ص: 79

1- ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام لما تقدم في البيت قبله ، بدليل العطف عليه. فإن قوله " ورحمة الله " عطف علي الضمير المستكن في " عليك " الراجع إلي " السلام " ، لأنه في التقدير : السلام حصل عليك ، فحذف حصل ونقل ضميره إلي عليك واستتر فيه. ولو كان الفعل محذوفا مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه. وبهذا البيت سقط قول ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ. قال ابن هشام في المغني : " قول ابن خروف مخالف لإطلاقهم لقول ابن جني في هذا البيت : إن الأولي حملة علي العطف علي ضمير الظرف لا علي تقديم المعطوف علي المعطوف عليه. قد اعترض بأنه تخلص من ضرورة بأخري ، وهو العطف مع عدم الفصل ، ولم يعترض بعدم الضمير. وجوابه : أن عدم الفصل أسهل لوروده في النثر ، كمررت برجل سواء والعدم ، حتي قيل : إنه قياس ". وإنما نسب الأولوية إلي ابن جني لأنه ذهب - تبعا لغيره - في حرف الواو من المغني إلي أنه من باب تقدم المعطوف علي المعطوف عليه ، وأنه من خصائص الواو. وما زعمه الدماميني في " الاختصاص " : بأن السعد قال في " شرح المفتاح " إن تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم علي العامل ، وكون العاطف أحد حروف خمسة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وصرح به المحققون. قال ابن السيد في " شرح أبيات الجمل " : مذهب الأخفش أنه أراد : عليك السلام ورحمة الله ، فقدم المعطوف ضرورة ؛ لأن السلام عنده فاعل عليك. ولا يلزم هذا سببويه لأن السلام عنده مبتدأ ، وعليك خبره ، ورحمة الله معطوف علي الضمير المستتر. انظر خزائن الأدب 1 / 139.

فإنما جاز عندهم ؛ لأن الرفع في مذهبهم (عليك) وقد تقدم ولا يجوزون للشاعر إذا اضطر أن يقول : (إنّ زيدا عمرا قائمان) ؛ لأن (إنّ) أداة وكل شيء لم يكن يرفع لم يجوز أن تليه الواو عندهم علي كل حال فهذا شاذ لا يقاس عليه وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازته الكوفيون فقط ، وذلك قولهم : زيدا قمت فضربت وزيدا أقبل عبد الله فثتم. وقالوا : الإقبال والقيام هنا لغو.

### شرح الثالث : وهو المضاف إليه

لا- يجوز أن تقدم علي المضاف ولا ما اتصل به ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت : (هذا يوم تضرب زيدا) لم يجوز أن تقول : (هذا زيدا يوم تضرب) ولا هذا يوم زيدا (تضرب) وكذلك : هذا يوم ضربك زيدا لا يجوز أن تقدم (زيدا) علي (يوم) ولا علي (ضربك) ، وأما قول الشاعر :

لله درّ اليوم من لامها ...

وقوله :

كما خطّ الكتاب بكفّ يوما

يهودي يقارب أو يزيل (1)

ص: 80

---

1- البصريون احتجوا بأن قالوا إنّما قلنا لا يجوز ذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما. وإنّما جاز الفصل بالظرف وحرف الجرّ كما قال ابن قميّة : لله درّ اليوم من لامها وقال أبو حيّة النميريّ : " الوافر" كما خطّ الكتاب بكفّ يوما يهودي يقارب أو يزيل وقال ذو الرمة : كأن أصوات من إيغالهنّ بنا لأنّ الظرف وحرف الجرّ يتّسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما. انظر خزنة الأدب 3 / 92.

فزعموا : أن هذا لما اضطر فصل بالظرف ؛ لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها وأجازوا : (أنا طعامك غير آكل) وكان شيخنا يقول : حملته علي (لا) إذ كانت (لا) تقع موقع (غير).

قال أبو بكر : والحق في ذا عندي أن يكون طعامك منصوبا بغير (آكل) هذا ولكن تقدر ناصبا يفسره (هذا) كأنك قلت : أنا لا آكل طعامك واستغنيت (بغير آكل) ومثل هذا في العربية كثير مما يضمم إذا أتى بما يدل عليه.

### شرح الرابع : الفاعل

لا يجوز أن يقدم علي الفعل إذا قلت : (قام زيد) لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول : زيد قام فترفع (زيدا) بquam ويكون (قام) فارغا ولو جاز هذا لجاز أن تقول : (الزيدان قام والزيدون قام) تريد : (قام الزيدان وقام الزيدون).

وما قام مقام الفاعل مما لم يسم فاعله فحكمه حكم الفاعل إذا قلت : (ضرب زيد) لم يجز أن تقدم (زيدا) فتقول : (زيد ضرب) وترفع زيदा (بضرب) ولو جاز ذلك لجاز : (الزيدان ضرب والزيدون ضرب) فأما تقديم المفعول علي الفاعل وعلي الفعل إذا كان الفعل متصرفا فجائز وأعني بمتصرف أن يقال : منه فعل يفعل فهو فاعل كضرب يضرب وهو ضارب ، وذلك اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل حكمه حكم الفعل.

### الخامس : الأفعال التي لا تتصرف

لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو : نعم وبئس وفعل التعجب (وليس) تجري عندي ذلك المجري لأنها غير متصرفة ومه وصه وعليك وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير.



## السادس : ما أعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل

وذلك نحو (حسن وشديد وكريم) إذا قلت : هو كريم حسب الأب ، وهو حسن وجهها لم يجز أن تقول : هو وجهها حسن ولا هو حسب الأب كريم وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم وكل ما كان فيه معني فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه.

## السابع : التمييز

اعلم أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا- يجوز أن تقدم علي ما عمل فيها ، وذلك قولك : (عشرون درهما) لا يجوز : (درهما عشرون) وكذلك له عندي رطل زيتا لا يجوز : (زيتا رطل) وكذلك إذا قلت : (هو خير عبدا) لا يجوز : (هو عبدا خير) ، فإن كان العامل في التمييز فعلا- فالناس علي ترك إجازة تقديمه سوي المازني ومن قال بقوله ، وذلك قولك : (تفقات سمننا) فالمازني يجيز : (سمننا تفقات) وقياس بابه أن لا يجوز ؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات ألا تري أنه إذا قال : (تفقات شحما) فالشحم هو المفقيء كما أنه إذا قال : (هو خير عبدا) فالعبد هو خير ولا يجوز تعريفه فبابه أولي به ، وإن كان العامل فيه فعلا وفي الجملة أن المفسر إنما (ينبغي أن) يكون بعد المفسر واختلف النحويون في : بطرت القرية معيشتها وسفه زيد رأيه فقال بعضهم : نصبه كنصب التفسير والمعني : (سفه رأي زيد) ثم حول السفه إلي زيد فخرج الرأي مفسرا فكان حكمه أن يكون : (سفه زيد رأيا) فترك علي إضافته ونصب النكرة قالوا : وكما لا يجوز تقديم ما نصب علي التفسير لا يجوز تقديم هذا وأجاز بعض التقديم وهو عندي القياس ؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرة وإنما يجري هذا والله أعلم علي : جهل زيد رأيه وصنّح زيد رأيه.

وما أشبه هذا وكذلك : (بَطَرْتُ مَعِيَشَتَهَا) [القصص : 58] كأنه : كرهت معيشتها وأحسب البطر أنه كراهية الشيء من غير أن يستحق أن يكره وكان شيخنا رحمه الله لا يجيز : (وجع عبد الله رأسه) في تقديم ولا تأخير ؛ لأن (وجع) لا يكون متعدية وهي جائزة في قول الكسائي والفراء.

## الثامن : العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل علي الأفعال

الأول من ذلك : ما يدخل علي الأسماء ويعمل فيها فمن ذلك : حروف الجر لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر لا يجوز أن تقول : (زيد في اليوم الدار) تريد : (في الدار اليوم) ولا ما أشبه ذلك وقد أجاز قوم : (لست زيدا بضارب) ؛ لأن الباء تسقط والقياس يوجب أن تضمّر فعلا ينصب (زيدا) تقسره (بضارب) ومن ذلك (إنّ وأخواتها) لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملنّ فيه ولا يجوز أن تفرق بينهن وبين ما عملنّ فيه بفعل ولا تقدم أخبارهن علي أسمائهن إلا أن تكون الأخبار ظروفًا ، فإن كان الخبر ظرفًا قلت : إنّ في الدار زيدا ، وإن خلفك عمرا والظروف يتسع فيهن خاصة ولكن لا يجوز أن تقدم الظرف علي (إنّ) ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما يليها : (إلا) وجميع ما يستثني به ؛ لأن ما بعد حرف الاستثناء نظير ما بعد (لا) إذا كانت عاطفة وقد فسرنا هذا فيما تقدم.

وأما الحروف التي تدخل علي الأفعال فلا تتقدم فيها الأسماء وهي علي ضربين : حروف عوامل وحروف غير عوامل فالحروف العوامل في الأفعال الناصبة نحو : (جئتك كي زيد يقول ذلك) لا يجوز : (ولا خفت أن زيد يقول ذلك) ومنها الحروف الجوازم وهي : لم ولما ولا التي تجزم في النهي واللام التي تجزم في الأمر لا- يجوز أن تقول : (لم زيد يأتك) ؛ لأن الجزم نظير الجر ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في ضرورة شعر ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب كراهية أن تشبه بما يعمل في الأسماء ؛ لأن الاسم ليس كالفعل كذلك (ما يشبهه) ألا تري كثرة ما يعمل في الاسم وقلة ما يعمل في الفعل وحروف الجزاء يقبح أن يقدم الاسم معها علي الأفعال شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أنّ حروف الجزاء (فقط) جاز ذلك فيها في الشعر ؛ لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل ويفعل) ويكون فيها الاستفهام ويجوز في الكلام أن تلي (إن) الاسم إذا لم يجزم نحو قوله :

وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر لأنها تشبه (بلم) وإنما جاز هذا في (إن) لأنها أم الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا :  
(إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر) وهي علي كل حال : إن لم يلها فعل في اللفظ فهو مقدر في الضمير .

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيف ومما جاء في الشعر مجزوما في غير (إن) قول عدي بن زيد :

فمتي واغل ينبهم يحيوه

وتعطف عليه كأس السّاقبي

وقال الحسام :

صعدة نابتة في حائر

أيما الرّيح تميلها تمل (2)

ص: 84

1- يجوز الفرق في الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ ، نحو قوله : عاود هراة وإن معمورها خربا فإن جزمت ففي الشعر ، لأنه يشبه بلم .  
وإنما جاز في الفصل ، ولم يشبه ، لأن لم لا يقع بعدها فعل . وإنما جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ، ولا تفارقه ، فجاز هذا ، كما جاز  
إضمار الفعل فيها حين قالوا : إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر . وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام ، لأنها ليست كان ، فلو جاء  
في إن وقد جزمت كان أقوى ، إذ جاز فيه فعل . ومما جاء في الشعر مجزوما في غير إن . انظر خزانة الأدب 3 / 291 .

2- تكون الريح فاعلة بفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : أيما تميلها الرّيح تميلها . وهذا البيت من قصيدة لابن جعيل ، منها هذه  
الآبيات : وضجيع قد تعللت به طيب أردانه غير ثقل في مكان ليس فيه برم وفراس متعال متمهل فإذا قامت إلي جاراتها لاحت الساق  
بخلخال زجل وبمتمنين إذا ما أدبرت كالعنانيين ومرتج رهل صعدة قد سمتت في حائر . " الضجيع " : المضاجع ، مثل النديم بمعنى المنادم  
والجلس بمعني المجالس ، من الضجوع وهو وضع الجنب علي الأرض ؛ وهو مجرور برب المقدره بعد الواو ؛ وجملة " قد تعللت " جواب  
رب وهو العامل في مجرورها ؛ وقد وقع جواب رب قبل وصفه . و " التعلل " : التلهي . و " طيب " : صفة ضجيع ، و " أردانه " : فاعله . و " الثقل " :  
بفتح المثناة الفوقية وكسر الفاء ، وصف من ثقلت المرأة ثقلا فهي ثقلة ، من باب : تركت الطيب والأدهان . و " البرم " بفتححتين : مصدر برم به ،  
بالكسر : إذا سئمه وضجر منه . و " فراس " : معطوف علي مكان . و " متمهل " : اسم فاعل من اتمهل الشيء ، علي وزن اقشعر ، أي : طال  
واعتدل ؛ وأصل المادة تمهل بمثناة فوقية فميم فهاء فلام . و " زجل " : بفتح الزاي المعجمة وكسر الجيم . أي : مصوت . وذلك أنهم كانوا  
يجعلون في الخلاخيل جلاجل . وقوله : " وبمتمنين " ، هو تشية متن ، وهو - كما قال ابن فارس - مكتنفا الصلب من العصب واللحم ؛ وهو  
متعلق بمحذوف ، أي : وإذا ما أدبرت أدبرت بمتمنين كالعنانيين وبمرتج الخ ، وهو مثني عنان الفرس ؛ وعنانا المتن : حبله ؛ أراد أن خصرها  
مجدول لطيف ؛ وأراد بالمرتج الكفل . و " الرهل " ، بفتح فكسر : المضطرب . وقوله : " صعدة " أي : هي صعدة ؛ و " الصعدة " : القناة التي  
تنبت مستوية فلا تحتاج إلي تثقيف وتعديل ؛ وامرأة صعدة : مستوية القامة ، شبهها بالقناة . وأنشده الجوهري - في مادة سعد - ولم ينسبه  
إلي أحد . وقال العيني : نسبه الجوهري إلي الحسام بن صداء الكلبي . ولا أدري أين ذكره . و " الحائر " بالحاء المهملة ، قال أبو نصر : يقال

للمكان المظمن الوسط المرتفع الحروف : حائر - وأنشد هذا البيت - وإنما قيل له حائر ، لأن الماء يتحير فيه فيجيء ويذهب .. قال الأعلام : الحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه. أي : يستدير ولا يجري ، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشد لتشيها إذا اختلفت الرياح 1. ه. وقال أبو بكر الزبيري في كتاب لحن العامة ويقولون تكون في الحظيرة تكون في الدراهير ويجمعونه أحيارا والصواب حائر وجمعه حوران وحيران بالبصرة حائر الحجاج معروف وقال أحمر بن يحيى ثعلب : الحائر هو الذي تسميه العامة حيرا وهو الحائط 1. ه. وروي بدل نابتة : " قد سمقت " ، أي : طالت وارتفعت. و" ابن جعيل " صاحب هذا الشعر ، بضم الجيم مصغر جعل. واسمه كعب بن جعيل بن قمير ، مصغر قمر ، ابن عجرة بن ثعلبة بن عوف بن مالك بن بكر بن حبيب بن عمرو بن تغلب بن وائل. وهو شاعر مشهور إسلامي كان في زمن معاوية. انظر خزانة الأدب 1 / 326.

وإذا قالوا في الشعر: (إن زيد يأتك يكن كذا) إنما ارتفع علي فعل هذا تفسيره وهذا يبين في باب ما يضمن من الفعل ويظهر إن شاء الله.

ص: 85

الضرب الثاني منه الحروف التي لا تعمل فمنها : (قد) وهي جواب لقوله : (أفعل) كما كانت (ما فعل) جوابا لهل (فعل) إذا أخبرت أنه لم يقع ولما يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئا فمن ثم أشبهت (قد) لما في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل ومن هذه الحروف (سوف يفعل) لا- يجوز أن تفصل بين (سوف) وبين (يفعل) لأنها بمنزلة (السين) في (سيفعل) وهي إثبات لقوله : (لن يفعل) ومما شبه بهذه الحروف (ربما وقلما وأشباهما) جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ليذكر بعدها الفعل ومثل ذلك (هالاً ولو لا وألا أزمهون لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معني التحضيض وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال الشاعر :

صددت فأطولت الصّدود وقلّما

وصال علي طول الصّدود يدوم

وهذا لفظ سيبويه.

### التاسع : الحروف التي تكون صدور الكلام

هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة فلا يجوز أن يقدم ما بعدها علي ما قبلها ، وذلك نحو ألف الاستفهام و (ما) التي للنفي ولام الابتداء لا يجوز أن تقول : (طعامك أزيد أكل) ولا (طعامك لزيد أكل) وإّما أجزنا : إنّ زيدا طعامك لأكل ؛ لأن تقدير اللام أن يكون قبل (إنّ) وقد بينا هذا فيما تقدم هذه اللام التي تكسر (إنّ) هي لام الابتداء وإنما فرق بينهما ؛ لأن معنهما في التأكيد واحد فلما أزيلت عن المبتدأ وقعت علي خبره وهي لا يجوز أن تقع إلا علي اسم (إنّ) أو يكون بعدها خبره فالاسم نحو قولك : (إنّ خلفك لزيدا) والخبر نحو : (إنّ زيدا لأكل طعامك) ، فإن قلت : (إنّ زيدا أكل لطعامك) لم يجز لأنها لم تقع علي الاسم ولا الخبر.

ومن ذلك (ما) النافية تقول : (ما زيد آكلا طعامك) ولا يجوز أن تقدم (طعامك) فتقول : (طعامك ما زيد آكلا) ولا يجوز عندي تقديمه ، وإن رفعت الخبر ، وأما الكوفيون فيجيزون : (طعامك ما زيد آكلا) يشبهونها (بلم) و (لن) وأباه البصريون وحجة البصريين أنهم لا

يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لنصبه أن يقع فلما لم يجوز أن يتقدم الفعل علي ما لم يجوز أن يتقدم ما عمل فيه الفعل والفرق بين (ما) وبين (لم ولن) : أنّ (لن ولم لا يليهما إلا الفعل فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل).

وأجاز البصريون : (ما طعامك آكل إلا زيد) وأحالها الكوفيون إلا أحمد بن يحيى.

ومن ذلك (لا) التي تعمل في النكرة النصب وتبني معها لا تكون إلا صدرا ولا يجوز أن تقدم ما بعدها علي ما قبلها وهي مشبهة (بإنّ) وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن تقدم ما بعد (إنّ) عليها كذلك هي والتقديم فيما أبعد ؛ لأن (إنّ) أشبه بالفعل منها فأما (لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعال وتصرفت في ذلك ولم تشبه (بليس) فلك التقديم والتأخير تقول : (أنت زيدا لا ضارب ولا مكرم) وما أشبه ذلك ومن ذلك (إن) التي للجزاء لا تكون إلا صدرا ولا بدّ من شرط وجواب فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع فلا يجوز أن تقدم ما بعدها علي ما قبلها لا يجوز أن تقول : (زيدا إن تضرب أضرب) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز ؛ لأنه إذا لم يجوز أن يتقدم العامل لم يجوز أن يتقدم المعمول عليه وأجاز الكسائي أن تنصبه بالفعل الأول ولم يجرها أحد من النحويين وأجاز هو والفراء أن يكون منصوبا بالفعل الثاني.

قال الفراء : إنما أجزت أن يكون منصوبا بالفعل الثاني ، وإن كان مجزوما ؛ لأنه يصلح فيه الرفع وأن يكون مقدما فإذا قلت : (إن زيدا تضرب آتاك) فليس بينهم خلاف (وتضرب جزم) إلا أنهم يختلفون في نصب (زيد) فأهل البصرة يضمرون فعلا ينصب وبعضهم ينصبه بالذي بعده وهو قول الكوفيين وأجازوا : (إن تأتني زيدا أضرب) إلا أنّ البصريين يقولون بجزم الفعل بعد (زيد) وأبي الكوفيون جزمه وكان الكسائي يميز الجزم إذا فرق بين الفعلين بصفة نحو قولك : (إن تأتني إليك أقصد).

فإذا فرق بينهما بشيء من سبب الفعل الأول فكلهم يجزم الفعل الثاني.

## العاشر : أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب منه

وقد بينا أن العوامل علي ضربين : فعل وحرف ، وقد شرحنا أمر الحرف فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه فنحو قولك : (كانت زيدا الحمي تأخذ) هذا لا يجوز لأنك فرقت بين (كان) واسمها بما هو غريب منها ؛ لأن (زيدا) ليس بخبر لها ولا اسم ولا يجوز : (زيد فيك وعمرو رغبت) إذا أردت : (زيد فيك وعمرو) لأنك فرقت بين (فيك) ورغب بما ليس منه .

وإذا قلت : (زيد راغب نفسه فيك) فجعلت (نفسه) تأكيدا (لزيد) لم يجز لأنك فرقت بين (راغب وفيك) بما هو غريب منه ، فإن جعلت (نفسه) تأكيدا لما في (راغب) جاز وكذلك الموصولات لا يجوز أن يفرق بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها تقول : (ضربي زيدا قائما) تريد : إذا كان قائما (فقائما) حال لزيد وقد سدت مسدّ الخبر ؛ لأن (ضربي) مبتدأ ، فإن قدمت (قائما) علي زيد لم يجز ؛ لأن (زيدا) في صلة (ضربي) و (قائما) بمنزلة الخبر فكما لا يجوز : (ضربي حسن زيدا) تريد : (ضربي زيدا حسن) كذلك لا يجوز هذا وكذلك جميع الصلات .

## الحادي عشر : تقديم المضمرة علي الظاهر في اللفظ والمعني

أما تقديم المضمرة علي الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدما في اللفظ مؤخرا في معناه ومرتبته ، وذلك نحو قولك : (ضرب غلامه زيد) كان الأصل : ضرب زيد غلامه فقدمت ونيك التأخير ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فإذا قلت : (ضرب زيدا غلامه) كان الأصل : (ضرب غلام زيد زيدا) فلما قدمت (زيدا) المفعول فقلت : ضرب زيدا قلت : غلامه وكان الأصل : (غلام زيد) فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه قال الله عز وجل : وإذا ابْتَلَيْتُ إِبرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ [البقرة : 124].

وهذه المسألة في جميع أحوالها لم تقدم فيها مضمرا علي مظهر ، إنما جئت بالمضمرة بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته فلو قدمت فقلت : (ضرب غلامه زيدا) تريد : ضرب زيدا غلامه لم يجز لأنك قدمت المضمرة علي الظاهر في اللفظ والمرتبة ؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل



المفعول فإذا كان في موضعه وعلي معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه إنما تنوي بما كان في غير موضعه موضعه فافهم هذا ، فإن هذا الباب عليه يدور.

فإذا قلت : (في بيته يؤتي الحكم) جاز ؛ لأن التقدير (يؤتي الحكم في بيته) فالذي قام مقام الفاعل ظاهر وهو (الحكم) ولم تقدم ضميرا علي ظاهر مرتبه أن يكون قبل الظاهر ، فإن قلت : (في بيت الحكم يؤتي الحكم) جاز أن تقول : (يؤتي) وتضمير استغناء عن إظهاره إذ كان قد ذكره كما تقول : إذا ذكر إنسان زيدا قام وفعل وكذلك إذا ذكر اثنين قلت : (قاما وفعلا) فتضمير اسم من لم تذكر استغناء بأن ذاكرا قد ذكره ، فإن لم تقدره هذا التقدير لم يجوز ، فإن قدمت فقلت : (يؤتيان في بيت الحكمين) تريد : (في بيت الحكمين يؤتيان) لم يجوز ومن هذا : زيدا أبوه ضرب أو يضرب أو ضارب فحقه أن تقول : (زيدا أبو زيد ضرب).

واختلفوا في قولهم : (ما أراد أخذ زيد) فأجازه البصريون ورفعوا زيدا (بأخذ) وفي (أراد) ذكر من زيد وأبي ذلك الكوفيون ففرقوا بينه وبين (غلامه ضرب زيد) بأن الهاء من نفس الاسم بمنزلة التنوين فصار بمنزلة : غلاما ضرب زيد ويقول قوم من النحويين : إذا كان المخفوض ليس في نية نصب فلا يقدم مكنيه تقول (في داره ضربت زيدا) ولا يجوز عندهم : (في داره قيام زيد) وهذا الذي لم يجيزوه هو كما قالوا من قبل أني إذا قلت قيام زيد فقيام مبتدأ ويجوز أن يسقط (زيد) فيتم الاسم فهو بمنزلة ما ليس في الكلام ؛ لأنه من حشو الاسم وليس بالاسم وإنما أجزت : (قيام زيد في داره) استغناء بذكر (زيد) ولو قلت : قيام زيد في دار تمّ الكلام ولم يضطر فيه إلي إضمار فإذا جاء الضمير والكلام غير مضطر إليه كان بمنزلة ما لم يذكر فإذا كان الضمير مؤخرا بهذه الصفة فهو في التقديم أبعد.

واختلفوا في قولهم : (لبست من الثياب ألينها) فمنهم من يجيزها كما يجيز درهمه أعطيت زيدا ومن أباه قال : الفعل واقع علي (ألين) دون الثياب وأجازوا جميعا : (أخذ ما أراد زيد) (وأحب ما أعجبه زيد) (وخرج راكبا زيد) لم يختلفوا إذا قدموا الفعل وأهل البصرة أجازوا (راكبا خرج زيد) ولم يجزها الفراء والكسائي وقالوا : فيها ذكر من الاسم فلا يقدم علي الظاهر ولو كان لا يقدم ضمير البتة علي ظاهر لوجب ما قالوا ولكن المضمير يقدم علي الظاهر إذا كان

في غير موضعه بالصفة التي ذكرت لك وأجمعوا علي قولهم : (أحرز زيدا أجله) وفي القرآن : (لا ينفع نفسا إيمانها) ؛ لأنه ليس في ذا تقديم مضمر علي ظاهر وأجمعوا علي : (أحرز زيدا أجله) وعلي : (زيدا أحرز أجله) ، فإن قالوا : (زيدا أجله أحرز) فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها إلا هشاما وهي تجوز ؛ لأن المعني : (أجل زيد أحرز زيدا) فلما قلت : (زيدا أجل زيد أحرز) لم تحتج إلي إظهار زيد مع الأجل واختلفوا في (ثوب أخويك يلبسان) وهي عندي جائزة ؛ لأن المعني : (ثوب أخويك يلبس أخواك) فاستغني عن إعادة الأخوين بذكرهما فأضمرا.

وأجاز الفراء : دار قومك يهدم هم (ويهدمون هم) وتقول : (حين يقوم زيد يغضب) لأنك تريد : (حين يقوم زيد يغضب زيد) فلو أظهرته لجاز واستغني عن إضماره بذكر زيد ولو أظهرته لظن أنه زيد آخر وهو علي إلباسه يجوز وليس هذا مثل : (زيدا ضرب) إذا أردت : (ضرب نفسه) لأن هذا إنما امتنع ؛ لأنه فاعل مفعول وقد جعلت المفعول لا بد منه وحقّ الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الظن وأخواته فإذا أردت هذا المعني قلت : (ضرب زيدا نفسه) (وضرب زيد نفسه) وقالوا : فإن لم تجيء بالنفس فلا بد من إظهار المكني ليقوم مقام ما هو منفصل من الفعل ؛ لأن الضمير المنفصل بمنزلة الأجنبي فتقول : (ضرب زيدا هو) (وضرب زيد إياه) واحتجوا بقوله عز وجل : (وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) [المدثر : 31] كأنه في التقدير : (وما يعلم جنود ربك إلا ربك) ولو جاز أن تقول : ضربتني وضربتك فأوقعت فعلك علي نفسك ومن تخاطبه للزمك أن تقول : (ضربه) للغائب فتوقع فعل الغائب علي نفسه بالكناية فلا يعلم لمن الهاء فإذا قلت : (ضرب نفسه) بأن لك ذلك وما الذي يجوز فيه تعدي فعل الفاعل إلي نفسه فقولك : (ظننتي قائما وختنتي جالسا) ، فإن هذا وما أشبهه يتعدي فيه فعل المضمر إلي المضمر ولا يتعدي فعل المضمر إلي الظاهر ؛ لأنه يصير في المفعول الذي هو فضلة لا بد منه وإلا بطل الكلام.

وهذه مسألة شرحها أبو العباس وذكر قول أصحابه ثم قوله قال : قال سيبويه : (أزيدا ضربه أبوه) ؛ لأن ما كان من سببه موقع به الفعل كما يوقعه ما ليس من سببه ولا أقول : (أزيدا

ضرب) فيكون الضمير في (ضرب) هو الفاعل وزيد مفعول فيكون هو الضارب نفسه وأضع الضمير في موضع أبيه حيث كان فاعلا قيل له : لم لا يجوز هذا وما الفصل بينه وبين أبيه وقد رأينا ما كان من سببه يحلّ محله في أبواب فالجواب في ذلك : أن المفعول منفصل مستغن عنه بمنزلة ما ليس في الكلام وإنما ينبغي أن يصحح الكلام بغير مفعول ثم يؤتى بالمفعول فضلة وأنت إذا قلت : (أزيدا ضرب) فلو حذف المفعول بطل الكلام فصار المفعول لا يستغني عنه وإنما الذي لا بدّ منه مع الفعل الفاعل.

وكذلك لا تقول : (أزيدا ظنه منطلقا) ؛ لأن الفاعل إذا مثل بطل فصرت إن قدمته لتضعه في موضعه صار (ظنّ زيدا منطلقا) فأضمرت قبل الذكر ولكن لو قلت : (ظنه زيد قائما) وإياه ظن زيد أخوا كان أجود كلام ؛ لأن فعل زيد يتعدي إليه في باب (ظننت وعلمت وأخواتهما) ولا يتعدي إليه في (ضرب) ونحوه ألا تري أنك تقول : غلام هند ضربها فترد الضمير إليها لأنها مستغن عنها لأنك لو قلت (غلام هند ضرب) لم تحتج إلي المفعول فلما كانت في ذكرك رددت إليها وحلت محل الأجنبي ولو قلت : (غلام هند ضربت) تجعل ضمير هند الفاعل لكان غلطا عند بعضهم ؛ لأن هندا من تمام الغلام والغلام مفعول فقد جعلت المفعول الذي هو فضلة لا بدّ منه ليرجع الضمير الذي هو الفاعل إليه ، فإن قلت : فما بالي أقول : (غلام هند ضاربتة هي) فيجوز واجعل هي إن شئت إظهار الفاعل وهو (لهند) ، وإن شئت ابتداء وخيرا فالجواب فيه أنه إنما جاز هنا ؛ لأن الغلام مبتدأ و (ضاربتة) علي هذا التقدير مبتدأ والفاعل يسدّ مسدّ الخبر فهو منفصل بمنزلة الأجنبي ألا تري أنك لو وضعت مكان (هي) جاريته أو غيرها استقام والفاعل المتصل لا يحل محله غيره ، فإن قلت أفتجيز : (غلام هند ضاربتة هي) تجعل (هي) إن شئت ابتداء مؤخرا ، وإن شئت جعلت (ضاربتة) ابتداء و (هي) فاعل يسدّ مسدّ الخبر فكل هذا جيد ؛ لأن (هي) منفصل بمنزلة الأجنبي ولو قلت : (غلام هند ضربت أمها) كان جيدا ؛ لأن الأم منفصلة وإنما أضفتها إلي هند لما تقدم من ذكرها فهند هاهنا وغيرها سواء ألا تري أنني لو قلت : غلام هند ضربت أم هند كان بتلك المنزلة إلا أن الإضمار أحسن لما تقدم الذكر والضمير المتصل لا يقع موقعه المنفصل المذكور إلا علي معناه وتقديره وإنما هذا

كقولك : (زيدا ضرب أبوه) ؛ لأن الأب ظاهر ولو حذف ما أضفت إليه صلح فقلت : أب و غلام ونحوهما والأول بمنزلة : (زيدا ضرب) الذي لا يحل محله ظاهر فلذلك استحال.

قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز : (غلام هند ضربت) وباب جوازه أنك اضمرت (هندا) لذكرك إياها وكان التقدير غلام هند (ضربت هند) فلم تحتج إلي إظهارها لتقدم ذكرها وكان الوجه (غلامها ضربت هند) ويجوز الإظهار علي قولك : (ضرب أبأ زيد زيد) ولو قلت : (أباه) كان أحسن فإنما أضمرتها في موضع ذكرها الظاهر ولكن لا يجوز بوجه من الوجوه : (زيدا ضرب) إذا جعلت ضمير زيد ناصبا لظاهرة لعلتين : إحداهما : أن فعله لا يتعدي إليه في هذا الباب لا تقول : (زيد ضربه) إذا رددت الضمير إلي (زيد) ولا تقول : ضربتني إذا كنت الفاعل والمفعول وقد بين هذا والعلة الأخرى : ما تقدم ذكره من أن المفعول الذي فضلة يصير لازما ؛ لأن الفاعل الذي لا بد منه معلق به ولهذا لم يجر : زيدا ظنّ منطلقا إذا اضمرت (زيدا) في (ظنّ) ، وإن كان فعله في هذا الباب يتعدي إليه نحو : (ظننتي أخاك) ولكن لم يتعد المضممر إلي الظاهر لما ذكرت لك ، وأما (غلام هند ضربت) فجاز ؛ لأن هندا غير الغلام ، وإن كانت بالإضافة قد صارت من تمامه ألا ترى أنك تقول : (غلام هند ضربها) ولا تقول : (زيد ضربه).

فهذا بين جدا واختلفوا في : (ضربني وضربت زيدا) فرواه سيبويه وذكر : أنهم اضمروا الفاعل قبل ذكره علي شريطة التفسير وزعم الفراء : أنه لا يجوز نصب (زيد) وأجاز الكسائي علي أن (ضرب) لا شيء فيها وحذف (زيدا) وقال بعض علمائنا (رحمه الله) : والذي قال الفراء : لو لا السماع لكان قياسا.

وأما (عبد الله زيد ضارب أباه) فالبصريون يجيزون : (أباه عبد الله زيد ضارب) وغيرهم لا يجيزها وهو عندي : قبيح لبعده العامل من الذي عمل فيه.

و (طعامك زيد يأكل أبوه) لا يجيزها الفراء ولا يجيز : (آكل) أيضا ويجيزها الكسائي إذا قال : (طعامك زيد آكل أبوه) ؛ لأن زيدا ارتفع عنده (بآكل) فأجاز تقديم الطعام ولما كان

يرتفع بما عاد عليه من الذكر لم يجزه وقال الفراء : هو في الدائم غير جائز ؛ لأنه لا يخلو من أن أقدره تقدير الأفعال فيكون بمنزلة الماضي والمستقبل إذا قدره تقدير الأسماء فلا يجوز أن أقدم مفعول الأسماء ولكني أجزه في الصفات ويعني بالصفات (الظروف) وهذه المسألة لم يقدم فيها مضمر علي ظاهر.

والمضمر في موضعه إلا- أن (أبوه) فاعل (يأكل) وطعامك مفعول وقد بعد ما بينهما وفرقت بين الفاعل والمفعول به (بزيد) وليس له في الفعل نصيب ولكن يجوز أن تقوله من حيث قلت : (طعامك زيد يأكل) فالفاعل مضمر فقام (أبوه) مقام ذلك المضمر.

### الثاني عشر : التقديم إذا ألبس علي السامع أنه مقدم

وذلك نحو قولك : (ضرب عيسى موسي) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجز أن يقدم (موسي) عليه ؛ لأنه ملبس لا يبين فيه إعراب وكذلك : (ضرب العصا الرحي) لا يجوز التقديم والتأخير ، فإن قلت : (كسر الرحي العصا) وكانت الرحي هي الفاعل وقد علم أن العصا لا تكسر الرحي جاز التقديم والتأخير ومن ذلك قولك : (ضربت زيدا قائما) إذا كان السامع لا يعلم من القائم الفاعل أم المفعول لم يجز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجز أن تقدم علي صاحبها ، فإن كنت أنت القائم قلت : (ضربت قائما زيدا) ، وإن كان زيد القائم قلت : ضربت زيدا قائما ، فإن لم يلبس جاز التقديم والتأخير وكذلك إذا قلت : (لقيت مصعدا زيدا منحدرًا) لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت والمنحدر إلا (زيد) لأنك إن قدمت وأخرت التبس ولو قلت : (ضرب هذا هذا) تريد تقديمًا وتأخيرًا لم يجز فإذا قلت : (ضرب هذا هذه) جاز التقديم والتأخير فقلت : (ضربت هذه هذا) ؛ لأنه غير ملبس ولو قلت : (ضرب الذي في الدار الذي في البيت) لم يجز التقديم والتأخير لإلباسه ومن ذلك إذا قلت : (أعطيت زيدا عمرا) لم يجز أن تقدم (عمرا) علي (زيد) وعمرو هو المأخوذ ؛ لأنه ملبس إذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون الآخذ فإذا قلت : (أعطيت زيدا درهما) جاز التقديم والتأخير فقلت : (أعطيت درهما زيدا) ؛ لأنه غير ملبس والدرهم لا يكون إلا مأخوذاً.

### الثالث عشر : إذا كان العامل معني الفعل ولم يكن فعلا

لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه إلا أن يكون ظرفا ، وذلك قولك : (فيها زيد قائما) لا يجوز أن تقدم (قائما) علي فيها ؛ لأنه ليس هنا فعل وإنما أعملت (فيها) في الحال لما تدل عليه من الاستقرار وكذلك إذا قلت : (هذا زيد منطلقا) لا يجوز أن تقدم (منطلقا) علي (هذا) ؛ لأن العامل هنا دلّ علي ما دل عليه (هذا) وهو التنبيه وليس بفعل ظاهر ومن ذلك : (هو عبد الله حقا) لا يجوز أن تقدم (حقا) علي (هو) ؛ لأن العامل هو المعني وإنما نصبت (حقا) لأنك لما قلت : هو عبد الله دلّك علي (أحق ذلك) فقلت (حقا) فأما الظرف الذي يقدم إذا كان العامل فيه معني فنحو قولك : (أكلّ يوم لك ثوب) العامل في (كلّ) معني (لك) وهو الملك.

## ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار

اعلم أنّ الكلام يجيء علي ثلاثة أضرب : ظاهر لا يحسن إضماره ومضمر مستعمل إظهاره ومضمر متروك إظهاره.

الأول : الذي لا يحسن إضماره : ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة لو قلت : زيدا وأنت تريد : كلم زيدا فأضمرت ولم يتقدم ما يدل علي (كلم) ولم يكن إنسان مستعدا للكلام لم يجز وكذلك غيره من جميع الأفعال.

الثاني : المضمر المستعمل إظهاره : هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بما تضمنه فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول : زيدا ورأسه وما أشبه ذلك تريد : اضرب رأسه وتقول في النهي : الأسد الأسد نهيته أن يقرب الأسد وهذا الإضمار أجمع في الأمر والنهي وإنما يجوز مع المخاطب ولا يجوز مع الغائب ولا يجوز إضمار حرف الجر ومن ذلك أن تري رجلا يسدد سهمًا فتقول : (القرطاس والله) أي يصيب القرطاس أو رأيت في حال رجل قد أوقع فعلا أو أخبرت عنه بفعل فقلت : (القرطاس والله) أي : أصاب القرطاس وجاز أن تضمنر الفعل للغائب ؛ لأنه غير مأمور ولا منهيّ وإنما الكلام خبر فلا لبس فيه كما يقع في الأمر وقالوا : (الناس مجزيون بأعمالهم) إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر يراد إن كان خيرا.

ومن العرب من يقول : (إن خيرا فخييرا) كأنه قال : (إن كان ما فعل خيرا جزى خيرا) والرفع في الآخر أكثر ؛ لأن ما بعد الفاء حقه الإستئناف ويجوز : (إن خير فخير) علي أن تضمنر (كان) التي لها خبر وتضمنر خبرها ، وإن شئت أضمرت (كان) التي بمعنى (وقع) ومثل ذلك قد مررت برجل إن طويلا ، وإن قصيرا ولا يجوز في هذا إلا النصب وزعم يونس : أنّ من العرب من يقول : (إن لا صالح فطالح) علي إن : لا أكن مررت بصالح فطالح.

وقال سيبويه : هذا ضعيف قبيح قال : ولا يجوز أن تقول عبد الله المقتول وأنت تريد (كن عبد الله) ؛ لأنه ليس فعلا يصل من الشيء إلي الشيء ومن ذلك : أو فرقا خيرا من حبّ) ولو

رفع جاز كأنه قال : (أو امرئ فرق) وألا طعام ولو تمرا أي : (ولو كان الطعام تمرا) ويجوز : (ولو كان تمر) أي : ولو كان تمر ومن هذا الباب : (خير مقدم) أي قدمت ، وإن شئت قلت : (خير مقدم) فجميع ما يرفع إنما تضمير في نفسك ما تظهر وجميع ما ينصب إنما تضمير في نفسك غير ما تظهر فافهم هذا ، فإن عليه يجري هذا الباب ألا تري أنك إذا قلت : خير مقدم فالمعني : قدمت فقدمت فعل وخير مقدم اسم والاسم غير الفعل فانتصب بالفعل فإذا رفعت فكأنك قلت : قدومك خير مقدم فإنما تضمير قدومك خير مقدم فقدومك (هو خير مقدم) وخير المبتدأ هو المبتدأ ، وإذا قلت : (خير مقدم) فالذي أضمرت (قدمت) وهو فعل وفاعل والفعل والفاعل غير المفعول فافهم هذا ، فإن عليه يجري هذا الباب ومن هذا الباب قولهم : (ضربت وضربني زيد) تريد : (ضربت زيدا وضربني) إلا أن هذا الباب أضمرت ما عمل فيه الفعل ، وذلك أضمرت الفعل نفسه وكذلك كلّ فعلين يعطف أحدهما علي الآخر فيكون الفاعل فيهما هو المفعول فلك أن تضميره مع الفعل وتعمل المجاوز له فتقول علي هذا متي ظننت أو قلت : زيد منطلق ؛ لأن ما بعد القول محكي وتقول : (متي قلت أو ظننت زيدا منطلقا) فإذا قلت : (ضربني وضربت زيدا) ثنيت فقلت : (ضرباني وضربت الزيدين) فأضمرت قبل الذكر ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل ولو لا أن هذا مسموع من العرب لم يجز وإنما حسن هذا لأنك إذا قلت : (ضربت وضربني زيد) وضربني وضربت زيدا فالتأويل : تضاربنا فكل واحد فاعل مفعول في المعني فسومح في اللفظ لذلك.

ومن ذلك : (ما منهم يقوم) فحذف المبتدأ كأنه قال : (أحد منهم يقوم) ومن ذلك قوله عز وجل : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [\(1\)](#) [يوسف : 18]. أي : (أمري صبر جميل).

ص: 96

1- فصبر جميل أي : فأمرئ صبر جميل ، أو فصبر جميل أمثل. وقرأ أبي ، والأشهب ، وعيسى بن عمر : فصبرا جميلا بنصبهما ، وكذا هي في مصحف أبيّ ، ومصحف أنس بن مالك. وروي كذلك عن الكسائي. ونصبه علي المصدر الخبري أي : فاصبر صبيرا جميلا. قيل : وهي قراءة ضعيفة عند سيبويه ، ولا يصلح النصب في مثل هذا إلا مع الأمر ، وكذلك يحسن النصب في قوله : شكا إلي جملي طول السري.



الثالث : المضمّر المتروك إظهاره : المستولي علي هذا الباب الأمر وما جري مجراه وقد يجوز فيه غيره فمن ذلك ما جري علي الأمر والتحذير نحو قولهم : (إياك) إذا حذرتّه والمعني : (باعد إياك) ولكن لا يجوز إظهاره.

وإياك والأسد وإياك الشّرّ كأنه قال : إياي لأتقين وإياك فأتقين فصارت (إياك) بدلا من اللفظ بالفعل ومن ذلك : (رأسه والحائظ وشأنك والحجّ وامراً ونفسه) فجميع هذا المعطوف إنما يكون بمنزلة (إياك) لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفاً ، فإن أفردت جاز الإظهار والواو ها هنا بمعني (مع) ومما جعل بدلا من الفعل : (الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا) انتصب علي (الزم) ولكنهم حذفوا ؛ لأنه صار بمعني (افعل) ودخول (إلزم) علي (افعل) محال وتقول : (إياك أنت نفسك أن تفعل) ونفسك إن وصفت المضمّر الفاعل رفعت ، وإن أضفت إياك نصبت ، وذلك ؛ لأن (إياك) بدل من فعل ، وذلك الفعل لا بدّ له من ضمير الفاعل المأمور ، وإن وصفت (إياك) نصبت وتقول : (إياك أنت وزيد وزيدا) بحسب ما تقدّر ولا يجوز : (إياك زيدا) بغير واو وكذلك : (إياك أن تفعل) إن أردت : (إياك والفعل) ، وإن أردت : إياك أعظ مخافة أن تفعل جاز وزعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءِ فَإِنَّهُ

إلي الشّرّ دعاء وللخير زاجر (1)

ص: 97

1- الشاهد فيه أنه أتى بالمرء وهو مفعول به ، بغير حرف عطف. وعند سيبويه أن نصب المرء بإضمار فعل ، لأنه لم يعطف علي إياك. وسيبويه وابن أبي إسحاق ينصبه ويجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذي نصب إياك يقدر فيه : اتق المرء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب إياك. وقال المازني : لما كرر إياك مرتين ، كان أحدهما عوضا من الواو. وعند المبرد : المرء بتقدير أن تماري ، كما تقول : إياك أن تماري : أي مخافة أن تماري. وهذا البيت نسبة أبو بكر محمد التاريخي في طبقات النحاة - وكذلك ابن بري في حواشيه علي درة الغواص الحريية ، وكذلك تلميذه ابن خلف في " شرح شواهد سيبويه " - للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، يقوله لابنه القاسم بن الفضل. قال ابن بري : وقبل هذا البيت : من ذا الذي يرجو الأبعاد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب و" الأبعاد" : فاعل يرجو. يريد : كيف يرجو الأجنب نفع رجل أقاربه محرومون منه. و" المرء" : مصدر ماريته أماريه ممارسة ومرء. أي : جادلته. ويقال ماريته أيضا : إذا طعنت في قوله ، تزييفا للقول ، وتصغيرا للقاتل. ولا يكون المرء إلا اعتراضا ، بخلاف الجدل : فإنه يكون ابتداء ، واعتراضا. والجدال مصدر جادل : إذا خصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب كذا في " المصباح". انظر خزانة الأدب 1 / 332.

كأنه قال : (إياك) ثم أضمر بعد (إياك) فعلا آخر فقال : اتق المرء.

وقال الخليل : لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنفه يريد أن (الكاف) اسم وموضعها خفض.

قال سيبويه : وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : (إذا بلغ الستين فإياه وإيا الشواب) ومن ذلك : (ما شأنك وزيدا) كأنه قال : (وما شأنك وملايسة زيدا) وإنما فعلوا ذلك فرارا من العطف علي المضمرة المخفوض وحكوا ما أنت وزيدا وما شأن عبد الله وزيدا كأنه قال ما كان : فأما : ويله وأخاه فانتصب بالفعل الذي نصب ويله كأنك قلت ألزمه الله ويله.

وإن قلت : ويل له وأخاه نصبت ؛ لأن فيه ذلك المعني ومن ذلك سقيا ورعيا وخيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا وأفة وثقة له وبعدا وسحقا وتعسا وتبا وبهرا وجميع هذا بدل من الفعل كأنه قال : سقاك الله ورعاك ، وأما ذكرهم (لك) بعد (سقيا) فليبينوا المعني بالدعاء وليس بمبني علي الأول ومنه : (تربا) وجندلا أي : ألزمك الله وقالوا : فاها لفيك يريدون : الداهية ومنه هنيئا مر يا ومنها ويلك وويحك وويسك وويبك وعولك لا يتكلم به مفردا ولا يكون إلا بعد (ويلك) ومن ذلك سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله إلا فعلت وقعك الله إلا فعلت بمنزلة : نشدتك الله وزعم الخليل : أنه تمثيل لا يتكلم به ومنه قولهم : كرما وصلفا وفيه معني التعجب كأنه قال : (ألزمك الله) وصار بدلا من أكرم به وأصلف به ومنه : لبيك وسعديك وحنانيك وهذا مثني وجميع ذا الباب إنما يعرف بالسماع ولا يقاس وفيما ذكرنا ما يدلّك علي الشيء المحذوف إذا سمعته ومن ذلك قولهم : (مررت به فإذا له صوت صوت

حمار)؛ لأن معني : (له صوت) هو يصوت فصار له صوت بدلا منه ومن هذا : (أزيدا ضربته) تريد : أضربت زيدا ضربته فاستغني (بضربته) وأضمر فعل يلي حرف الاستفهام وكذلك يحسن في كل موضع هو بالفعل أولي كالأمر والنهي والجزاء تقول : (زيدا اضربه) وعمرا لا يقطع الله يده وبكرا لا تضربه وإن زيدا تره تضربه.

وكذلك إذا عطفت جملة علي جملة فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني علي الفعل كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى ، وذلك نحو : (ضربت زيدا وعمرا كلمته) والتقدير : ضربت زيدا وكلمت عمرا فأضمرت فعلا يفسره (كلمته) وكذلك إن اتصل الفعل بشيء من سبب الأول تقول : (لقيت زيدا وعمرا ضربت أباه) كأنك قلت (لقيت زيدا وأهنت عمرا وضربت أباه) فتضمر ما يليق بما ظهر ، فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كنت بالخيار ، وذلك نحو قولك : (زيد ضربته وعمرو كلمته) إن عطفت علي الجملة الأولى التي هي الابتداء والخبر رفعت ، وإن عطفت علي الثانية التي هي فعل وفاعل ، وذلك قولك : ضربته نصبت ومن ذلك قولهم : أمّا سميننا فسمين ، وأمّا عالما فعالم ومنه قولهم : (لك الشاء شاة بدرهم) ومنه قولهم : (هذا ولا زعماتك) أي لا أتوهم زعماتك وكليهما وتمرا.

ومن العرب من يقول : (كلاهما وتمرا كأنه قال (كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا) ومن ذلك : (انتهاوا خيرا لكم ووراءك أوسع لك وحسبك خيرا لك) لأنك تخرجه من أمر وتدخله في آخر ولا يجوز ينتهي خيرا لي لأنك إذا نهيته فأنت ترجيه إلي أمر ، وإذا أخبرت فلست تريد شيئا من ذلك ومن ذلك : (أخذته فصاعدا وبدرهم فزائدا).

أخبرت بأدني الثمن فجعلته أولا- ثم قررت شيئا بعد شيء لأثمان شتي ولا يجوز دخول الواو هنا ويجوز دخول (ثم) ومما انتصب علي الفعل المتروك إظهاره المنادي في قولك : (يا عبد الله) وقد ذكرت ذلك في باب النداء.

قال سيبويه : ومما يدلّك علي أنه انتصب علي الفعل قولك : (يا إياك) إنما قلت : يا إياك أعني ولكنهم حذفوا وذكر أمّا أنت منطلقا انطلقت معك فقال : إنها (إن) ضمت إليها (ما) وجعلت عوضا من اللفظ بالفعل تريد : إن كنت منطلقا قال : ومثل ذلك : (إمّا لا) كأنه قال :

(افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره) وإنما هي (لا) أميلت في هذا الموضوع لأنها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد فصارت كأنها ألف رابعة فأميلت لذلك ومن ذلك : مرحبا وأهلا زعم الخليل أنه بدل من : رحبت بلادك ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمه هو ما يظهر.

واعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليل علي ما ألقوا.

ص: 100

اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه علي حاله في الإعراب وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله: (سَلِ الْقَرْيَةَ) (1) [يوسف : 82] تريد : أهل القرية وقول العرب : بنو فلان يطؤون الطريق : يريدون : أهل الطريق وقوله : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) [البقرة : 177] إنما هو بر من آمن بالله.

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم : (صيد عليه يومان) وإنما المعني : صيد عليه الوحش في يومين ، (وولد له الولد ستون عاما) والتأويل : (ولد له في ستين عاما) ومن ذلك قوله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ : 33] وقولهم : (نهارك صائم وليلك قائم) وإنما المعني : (أنتك صائم في النهار وقائم في الليل) وكذلك :

يا سارق الليلة أهل الدار (2)

ص: 101

1- قال أبو عبيد : ومن مجاز ما حذف وفيه مضمرة ، قال : (وَسَمَّيْنَا الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) (1282) ، فهذا محذوف فيه ضمير مجازه : وسل أهل القرية ، ومن في العير : انظر مجاز القرآن ص / 7.

2- علي أنه قد يتوسع في الظروف المنصرفه فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه ، فإن الليل ظرف متصرف ، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف. وقد وقع هذا في كتاب سيبويه. وأورده الفراء أيضا في تفسيره ، عند قوله تعالى "فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ" وقال : أضاف سارق إلي الليلة ونصب أهل. وكان بعض النحويين ينصب الليلة ويخفض أهل ، فيقول : يا سارق الليلة أهل الدار هذا كلامه. قال ابن خروف في شرح الكتاب : أهل الدار منصوب بإسقاط الجار ، ومفعوله الأول محذوف والمعني : يا سارق الليلة لأهل الدار متاعا ، فسارق متعد لثلاثة ، أحدهما الليلة علي السعة ، والثاني بعد إسقاط حرف الجر ، والثالث مفعول حقيقي. وجميع الأفعال متعديها ولازمها يتعدي إلي الأزمنة والأمكنة. انتهى. - وفيه نظر ، فإن أهل اللغة نقلوا : أن سرق يتعدي بنفسه إلي مفعولين ، قال صاحب المصباح وغيره : سرقه مالا يسرقه من باب ضرب ، وسرق منه مالا ، يتعدي إلي الأول بنفسه وبال حرف علي الزيادة. انتهى. انظر خزنة الأدب 1 / 346.

وإنما سرق في الليلة وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به وتقول : (سرت فرسخين يومين) إن شئت نصبت. انتصاب الظروف وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان علي السعة وعلي ذلك قولك : (سير بزيد فرسخان يومين) إذا جعلت الفرسخين يقومان مقام الفاعل ولك أن تقول : سير بزيد فرسخين يومان فتقوم اليومين مقام الفاعل.

اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب وإنها متي أسقطت من الكلام لم يختل لكلام وإنما يأتي ما يلغي من الكلام تأكيداً أو تبييناً والجمل التي تأتي مؤكدة ملغاة أيضاً وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب والتي تلغي تنقسم أربعة أقسام : اسم وفعل وحرف وجملة.

الأول : الاسم : وذلك نحو : (هو) إذا كان الكلام فصلاً فإنه لا موضع له من الإعراب لو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأً أو يكون له مبتدأً إن كان هو خبراً وقيل في قوله : (ولباس التقوي ذلك خير) (ذلك) زائدة.

الثاني : الفعل : ولا يجوز عندنا أن يلغي فعل ينفذ منك إلي غيرك ولكن الملغي نحو : (كان) في قولك : (ما كان أحسن زيدا) الكلام ما أحسن زيدا و (كان) إنما جيء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى.

الثالث : الحرف : وذلك نحو : ما في قوله عز وجل : (فَبِمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ) [النساء : 155] لو كان (لما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نقضهم) وإنما جيء بها زائدة للتأكيد ومن ذلك (إن) الخفيفة تدخل مع (ما) للنفي في نحو قوله : وما إن طبنا جبن وكذلك (إن) في قولك : (لما إن جاء قمت إليه) المعني : (لما جاء قمت) وكذلك (ما) إذا كانت كافة فلا موضع لها من الإعراب في نحو قولك : (إنما زيد منطلق) كفت (ما) (إن) عن

الإعراب كما منعت إن (ما) من الإعراب وكذلك (ربّما) تقول : (ربّما يقوم زيد) لو لا (ما) لما جاز أن يلي (ربّ) فعل ومن ذلك (بعد ما) قال الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بعد ما

أفنان رأسك كالشهاب المخلص (1)

فجميع هذه لا موضع لها من الإعراب وقد جاءت حروف خافضة وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعان فمن ذلك : (ليس زيد بقائم) أصل الكلام : (ليس زيد قائما) ودخلت الباء لتؤكد النفي وخص النفي بها دون الإيجاب ومن ذلك : (ما من رجل في الدار) دخلت (من) لتبين أن الجنس كله منفي وأنه لم يرد القائل أن ينفي رجلا واحدا.

قال أبو بكر : وحقّ الملغي عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغي من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معني غير التأكيد وهذه الحروف التي خفض بها قد دخلت لمعان غير التأكيد من الحروف المملغة (لا) شبهوها (بما) فمن ذلك قولك : (ما قام زيد ولا عمرو) والواو العاطفة ولا لغو (لا) إنما دخلت تأكيدا للنفي وليزول بها اللبس إذا كان منفيًا ؛ لأنه قد يجوز أن تقول : ما قام زيد وعمرو ما قاما معا وقالوا في قوله : (لا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) [القيامة : 1] إنّ (لا) زائدة و (لَيْتَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد : 29] إنما هو : لأن يعلم وجملة الأمر أنها لا تزد إلا في موضع غير ملبس كما لا تزد (ما) وأما قولك :

ص: 103

1- بعد منتصب بما نصب به المصدر الذي هو علاقة ، فكذلك ينبغي أن يكون الفعل علي ما كان عليه قبل دخول هذا الحرف ، من اقتضائه للفاعل وإسناده إليه. هذا كلامه. وقوله : ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل يرد عليه زيادة كان في نحو : ما كان أحسن زيدا. وفيه أيضا دخول فعل علي فعل. فقوله : غير موجود ممنوع. وقوله : ويقوي هذا أن الفعل مع دخول ما هذه تجده دالا إلي آخره ، يرد عليه أن الحرف المكفوف عن عمله باق علي معناه ، ولا ينكر أن يكف الفعل عن عمله في الفاعل ، مع بقاءه علي معناه. وقوله : ألا تري أن الاسم في حال دخول هذا الحرف إياه علي ما كان عليه قبل انتصابه بالظرف وتعلقه بالفعل ... إلخ ، هذا يشهد عليه لا له ، فإن الكلام في طلب المعمول لا في طلب العامل ، والمعمول لبعده بالإضافة مفقود لوجود المانع ، وهو الكف. وهذا هو المدعي. فلا يرد علي سبويه شيء مما ذكره. والله أعلم. انظر خزنة الأدب 4 / 17.

(حسبك به) كلام صحيح كما تقول : كفايتك به وفيه معنى الأمر أو التعجب وقولهم : (كفي بالله).

قال سيبويه : إنما هو (كفي الله) والباء زائدة والقياس يوجب أن يكون التأويل : (كفي كفايتي بالله) فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه وهذا في العربية موجود.

الرابع : الجملة : وذلك نحو قولك : (زيد ظننت منطلق) بنيت (منطلقا) علي (زيد) ولم تعمل (ظننت) وألغيتَه وصار المعني زيد منطلق في ظني ، فإن قدمت (ظننت) قبح الإلغاء ومن هذا الباب الاعتراضات ، وذلك نحو قولك : زيد أشهد بالله منطلق ، وإن زيدا فافهم ما أقول رجل صدق ، وإن عمرا والله ظالم ، وإن زيدا هو المسكين مرجوم وعلي ذلك يتأول قوله عز وجل : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا 30 أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ [الكهف] (فأولئك) هو الخبر ، و (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) اعتراض ، ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي

قسما إليك مع الصَّدود لأميل (1)

ص: 104

1- علي أن قسما تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إن واللام ، يعني أن قسما تأكيد لما في قوله : وإني مع الصدود لأميل إليك : من معني القسم ، لما فيه من التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد ؛ فلما كان في الجملة منهما تحقيق والقسم أيضا تحقيق صار كأنه قال : أقسم قسما. وقال ابن خلف : الشاهد فيه أنه جعل قسما تأكيدا لقوله : وإني إليك لأميل ، وقوله وإني إليك لأميل جواب قسم ، فجعل قسما تأكيدا لما هو قسم. وروي أبو الحسن : أصبحت أمنحك كأنه قال : أصبحت أمنحك الصدود ووالله إني إليك لأميل. وهم يحذفون اليمين وهم يريدونها ويقون جوابها. وفيه نظر من وجهين : الأول أن الجملة ليست جواب قسم محذوف. والثاني : أن المؤكد لا يحذف. وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض فقال : قوله قسما اعتراض ، وجملة هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون تأكيد للشيء أو لدفعه ، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد. وقال ابن جني في إعراب الحماسة : انتصاب قسم ، لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله إني لأمنحك الصدود ، أو من جملة إني إليك لأميل. ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم ، لجواز الفصل بين اسم - إن وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها ؛ فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : وإني إليك لأميل ، أي : أقسم قسما ، وأضمر هذا الفعل ، وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية وهو اسم إن ؛ وهذا واضح. وهذا البيت من قصيدة للأحوص الأنصاري ، يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي. انظر خزنة الأدب 1 / 179.



قوله (قسما) اعتراض.

وجملة هذا الذي يجيء معترضا إنما يكون توكيدا للشيء أو لدفعه ؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد.

واعلم أنه لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيء لا يجوز أن تقول: (قام زيد فأفهم عرمو ولا قام زيد ووالله عمرو).

وقد أجاز قوم الإعتراض في (ثم وأو ولا) ؛ لأن أو ولا وثم (يقمن بأنفسهن) فيقولون: (قام زيد ثم والله محمد).

ومما يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون : (زيدا قمت فضربت) يلغون القيام كأنهم قالوا : (زيدا ضربت) وهذا رديء في الإلغاء ؛ لأن ما يلغى ليس حقه أن يكون بعد فاء تعلق ما بعدها به.

قال أبو بكر : قد انتهينا إلي الموضوع الذي يتساوي فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل بعد ذكر (الذي) والألف واللام ثم لا فرق بينهما إلا أنّ بعد التصريف زيادة المسائل فيه والجمل ليس فيه ذلك.

## ذكر (الذي) و (الألف واللام)

### إشارة

الإخبار بالذي والألف واللام التي في معناه : ضرب من المبتدأ والخبر وموضع (الذي) من الكلام أن يكون مع صلته صفة لشيء وإنما اضطر إلي الصفة (بالذي) للمعرفة ؛ لأن وصف النكرة علي ضربين : مفرد وجملة فالمفرد نحو قولك : مررت برجل عاقل وقائم وما

ص: 105

أشبه ذلك والجملة التي توصف بها النكرة تنقسم قسمين : مبتدأ وخبر نحو قولهم : مررت برجل (أبوه منطلق) وفعل وفاعل نحو قولك : مررت برجل قام أبوه فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلي مثل ذلك فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصف به النكرة ؛ لأن صفة النكرة نكرة مثلها وصفة المعرفة معرفة مثلها فجاز وصف النكرة بالجملة ؛ لأن كل جملة فهي نكرة ولو لا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يعرف لا يستفاد فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته وهو (الذي) فوصلوه بالجملة التي أرادوا أن يضعوا المعرفة بها لتكون صفة المعرفة معرفة كما أن صفة النكرة نكرة (فالذي) عند البصريين أصله (لذي) مثل (عمي) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه ويثني فيقال (اللذان) في الرفع (واللذين) في الخفض والنصب وجمع فيقال : (الذين) في الرفع وغيره ومنهم من يقول : (اللذون) في الرفع (واللذين) في الخفض والنصب والمؤنث (التي) واللذان واللاتي واللواتي) وقد حكى في (الذي) (الذي) بإثبات الياء (والذي) بكسر الذال بغير ياء والذ باسكان الذال (والذي) بتشديد الياء وفي التثنية (اللذان) بتشديد النون (واللذان) بحذف النون وفي الجمع (الذين) والذون واللاؤن وفي النصب والخفض اللانين واللاء بلا نون واللائي بإثبات الياء في كل حال والأولي وللمؤنث التي واللاء بالكسر ولا ياء والتي والت بالكسر بغير ياء والت بإسكان التاء واللذان واللتان بغير نون واللتان بتشديد النون وجمع (التي) اللاتي واللات بغير ياء واللواتي واللوات بالكسر بغير ياء واللواء واللاء بهمزة مكسورة واللات مثل اللغات مسدود مكسور التاء وطيء تقول : (هذا ذو قال ذاك) يريدون : الذي قال ذلك.

و (مررت بذو قال ذاك) في كل وجه في الجمع وحكي : أنه يجوز ذوات قلت ذاك ورأيت ذو قال ذاك وللائني : ذات قالت ذاك قلت ذاك (فذو) يكون في كل حال رفعا ويكون موحدا في التثنية والجمع من المذكر والمؤنث قالوا : ويجوز في المؤنث أن تقول : (هذه ذات قالت ذاك) في الرفع والنصب والخفض فأما التثنية في (ذو وذات) فلا- يجوز فيه إلا- الإعراب في كل الوجوه وحكي : أنه قد سمع في (ذات) و (ذوات) الرفع في كل حال.

وقال غير البصريين : إن أصل (الذي) هذا وهذا عندهم أصله ذال واحدة وما قالوه : بعيد جدا ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم علي حرف في كلام العرب إلا المضممر المتصل ولو كان أيضا الأصل حرفا واحدا ما جاز أن يصغر والتصغير لا يدخل إلا علي اسم ثلاثي وقد صغرت العرب (ذا) والموجود والمسموع مع ردنا له إلي الأصول من (الذي) ثلاثة أحرف لام وذال وياء وليس لنا أن ندفع الموجود إلا بالدليل الواضح والحجة البينة علي أي لا لا أدفع أنّ (ذا) يجوز أن يستعمل في موضع (الذي) فيشار به إلي الغائب ويوضح بالصلة ؛ لأنه تقل من الإشارة إلي الحاضر إلي الإشارة إلي الغائب فاحتاج إلي ما يوضحه لما ذكرنا.

وقال سيبويه : إن (ذا) تجري بمنزلة (الذي) وحدها وتجري مع (ما) بمنزلة اسم واحد فأما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولهم : ماذا رأيت فيقول : متاع حسن وقال لبيد :

ألا تسألان المرء ما ذا يحاول

أنحب فيقضي أم ضلال وباطل (1)

وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت فتقول : خيرا كأنك قلت : ما رأيت ومثل ذلك قولهم : ماذا تري : فتقول : خيرا وقال الله : (ماذا أنزل ربكم قالوا : خيرا) كأنه قال : ما أنزل ربكم قالوا : خيرا أي أنزل خيرا فلو كان (ذا) لغوا لما قالت العرب : عما ذا تسأل ولقالوا : عمّ ذا تسأل ولكنهم جعلوا (ما وذا) اسما واحدا كما جعلوا (ما وإن) حرفا واحدا حين قالوا : (إنّما) ومثل ذلك كأنّما و (حيثما) في الجزاء ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في هذا الموضع البتة لكان الوجه في (ماذا رأيت) إذا أراد الجواب أن تقول : خير فهذا الذي ذكر سيبويه بيّن واضح من استعمالهم (ذا) بمنزلة (الذي) فأما أن تكون (الذي) هي (ذا) فبعيد جدا ألا تري أنّهم حين استعملوا (ذا) بمنزلة (الذي) استعملوها بلفظها ولم يغيروها والتغيير لا يبلغ هذا الذي ادعوه والله أعلم ولا يعرف له نظير في كلامهم ومن وما وأي

ص: 107

1- هذا البيت من قصيدة أزيد من خمسين بيتا للبيد بن ربيعة الصحابي ، رضي الله عنه ، رثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة .. وأولها :  
ألا تسألان المرء ما ذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل انظر خزانة الأدب 1 / 243.

يستعملن بمعني (الذي) فيوصلن كما توصل ولكن لا يجوز أن (يوصف بهن) كما وصف (بالذي) لأنها أسماء لمعان تلزمها ولهن تصرف غير تصرف (الذي) لأنهن يكنّ استفهاما وجزاء وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والألف واللام تستعمل في موضع (الذي) في الوصف ولكنها لا تدخل إلا- علي اسم فلما كان ذلك من شأنها وأرادوا أن يصلوها بالفعل نقلوا الفعل إلي اسم الفاعل والفعل يريدون فيقولون في موضع (الذي قام) القائم فالألف واللام قد صار اسما وزال المعني الذي كان له واسم الفاعل ها هنا فعل وذاك يراد به ألا تري أنه لا يجوز أن تقول : (هذا ضارب زيدا أمس) حتي تصيف ويجوز أن تقول : (هذا الضارب زيدا أمس) لأنك تنوي (بالضارب) الذي ضرب ومتي لم تنو بالألف واللام (الذي) لم يجز أن تعمل ما دخلت عليه وصار بمنزلة سائر الأسماء إلا أن الفاعل هنا إعرابه إعراب (الذي) بغير صلة ؛ لأنه لا يمكن فيه غير ذلك وكان الأخفش يقول : (إنّ زيدا) في قولك : (الضارب زيدا أمس) منصوب انتصاب : الحسن وجها وأنه إنما نصب ؛ لأنه جاء بعد تمام الاسم.

وقال أبو بكر : ليس عندي كما قال ؛ لأن الأسماء التي تنتصب عن تمام الاسم إنما يكنّ نكرات والحسن وما أشبهه قد قال سيبويه : إنه مشبه باسم الفاعل وقد ذكرنا ذا فيما تقدم.

### ذكر ما يوصل به (الذي)

اعلم أنّ (الذي) لا تتم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه ولا بد من أن يكون في صلتها ما يرجع إليه ، فإن لم يكن كذلك فليس بصلة له والفعل الذي يوصل به (الذي) ينقسم انقسامه أربعة أقسام قبل أن يكون صلة : فعل غير متعد وفعل متعد إلي مفعول واحد وفعل متعد إلي مفعولين وفعل متعد إلي ثلاثة مفاعيل وفعل غير حقيقي نحو (كان) و (ليس) فهذه الأفعال كلها يوصل بها (الذي) مع جميع ما عملت فيه ، وذلك قولك : الذي قام والذي ضرب زيدا والذي ظنّ زيدا منطلقا والذي أعطي زيدا درهما والذي أعلم زيدا عمرا أبا فلان (والذي كان قائما والذي ليس منطلقا) ففي هذه كلها ضمير (الذي) وهو يرجع إليه وهو في المعني فاعل فاستتر في الفعل ضمير الفاعل ؛ لأنه قد جري علي من هو له ، فإن كان الفعل لغيره لم يستتر الضمير وقلت :

(الذي قام أبوه أخوك) والذي ضرب أخوه زيدا صاحبك ، وأما وصله بالمبتدأ فنحو (الذي هو زيد أخوك) والذي زيد أبوه غلامك والذي غلامه في الدار عبد الله.

وأما صلته بالظرف فنحو قولك : (الذي خلفك زيد) كأنك قلت : (الذي استقرّ خلفك زيد) والذي عندك والذي أمامك وما أشبه ذلك ، وأما وصله بالجزاء فنحو قولك : (الذي إن تأته يأتك عمرو) و (الذي إن جئته فهو يحسن إليك) ولا يجوز أن تصل (الذي) إلا بما يوضحه ويبينه من الأخبار فأما الإستخبار فلا يجوز أن يوصل به (الذي) وأخواتها لا يجوز أن تقول : (الذي أزيد أبوه قائم) وكذلك النداء والأمر والنهي وجملة هذا أن كل ما تمكن في باب الأخبار ولم يزد فيه معني علي جملة الأخبار وصلاح أن يقال فيه صدق وكذب وجاز أن توصف به النكرة فجائز أن يوصل به (الذي) ويجوز أن تصل بالنفي فتقول : (الذي ما قام عمرو) ؛ لأنه خبر يجوز في الصدق والكذب ولأنك قد تصف به النكرة فتقول : (مررت برجل ما صلي).

وكل فعل تصل به (الذي) أو تصف به النكرة لا يجوز أن يتضمن ضمير الموصول أو الموصوف فغير جائز أن تصل به (الذي) لو قلت : (مررت برجل نعم الرجل) لما جاز إلا أن تريد : (هو نعم الرجل) فتضمير المبتدأ علي جهة الحكاية.

ومن ذلك فعل التعجب لا- يجوز أن تصل به ولا تصف لا تقول : (مررت برجل أكرم به من رجل) ؛ لأن الصفة موضعها من الكلام أن تفصل بين الموصوفات وتبين بعضها من بعض وإنما تكون كذلك إذا كانت الصفة محدودة متحصلة فأما إذا كانت مبهمة غير متحصلة فلا يجوز ، ألا تري أنك إذا قلت : (أكرم بزيد وما أكرمه) فقد فضلته في الكرم علي غيره إلا أنك لم تذكر المفضول إذ كان أبلغ في المدح أن يظن به كل ضرب من الكرم فإذا قلت : أكرم من فلان فقد تحصّل وزال معني التعجب وجاز أن تصف به وتصل به فنعم وبئس من هذا الباب ، فإن أضمرت مع جميع هذه القول جاز فيهنّ أن يكنّ صفات وصلات ؛ لأن الكلام يصير خبرا فتقول : مررت برجل يقال له : ما أحسنه ويقال : أحسن به وبرجل تقول له : اضرب زيدا وبالذي يقال له : اضرب زيدا ، وبالذي يقول : اضرب زيدا ، ومررت برجل نعم الرجل هو ، أي : تقول نعم الرجل هو وبالذي نعم الرجل هو أي : بالذي يقول : نعم الرجل هو.

واعلم أنّ الصلة والصفة حقهما أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تذكره ؛ لأن الشيء إنما يوصف بما فيه فإذا وصفته بفعل أو وصلته فالأولي به أن يكون حاضرا كالاسم ألا تري أنك إذا قلت : مررت برجل (قائم) فهو في وقت مرورك في حال قيام ، وإذا قلت : (هذا رجل قام أمس) فكأنك قلت : (هذا رجل معلوم) أي : (أعلمه) الساعة أنه قام أمس ولأنك محقق ومخبر عما تعلمه في وقت حديثك وكذلك إذا قلت : (هذا رجل يقوم غدا) فإنما المعني : (هذا رجل معلوم الساعة أنه يقوم غدا) وعلي هذا أجازوا : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فنصبوا (صائدا) علي الحال ؛ لأن التأويل (مقدرا الصيد به غدا) ، فإن لم يتأول ذلك فالكلام محال وكل موصوف فإنما ينفصل من غيره بصفة لزمته في وقته وكذلك الصلة إذا قلت : (الذي قام أمس والذي يقوم غدا) ، فإن وصلت (الذي) بالفعل المقسم عليه نحو قولك : (ليقومنّ) لم تحتاج إليه ؛ لأن القسم إنما يدخل علي ما يؤكد إذا خيف ضعف علم المخاطب بما يقسم عليه والصفة إنما يراعي فيها من الكلام مقدار البيان وبابها : أن يكون خبرا خالصا لا يخلطه معني قسم ولا غيره ، فإن وصل به فهو عندي جائز ؛ لأن التأكيد لا يبعده من أن يكون خبرا ، وأما إنّ وأخواتها فحكم (إنّ) من بين أخواتها حكم الفعل المقسم عليه إن لم تذكرها في الصلة فالكلام غير محتاج إليها ، وإن ذكرتها جاز فقلت : (الذي إنّ أباه منطلق أخوك) وفي (إنّ) ما ليس في الفعل المقسم عليه ؛ لأن خبر (إنّ) قد يكون حاضرا وهو بابها وفعل القسم ليس كذلك إنما يكون ماضيا أو مستقبلا فحكمه حكم الفعل الماضي والمستقبل إذا وصف به و (ليت ولعلّ) لا يجوز أن يوصل بهما لأنهما غير أخبار ولا يجوز أن يقال فيهما صدق ولا كذب و (لكنّ) لا يجوز أن يوصل بها ولا يوصف لأنهما لا تكون إلا بعد كلام.

وأما (كأنّ) فجاز أن يوصل بها ويوصف بها وهي أحسن من (إنّ) من أجل كاف التشبيه تقول : (الذي كأنه الأسد أخوك ومررت بالذي كأنه الأسد) ؛ لأنه في معني قولك : مثل الأسد واعلم أنه لا يجوز أن تقدم الصلة علي الموصول ولا تفرق بين الصلة والموصول بالخبر ولا بتوابع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدل وما أشبه ذلك.

اعلم أنّ (الذي) إذا تمت بصلتها كان حكمها حكم سائر الأسماء التامة فجاز أن تقع فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأ وخبراً لمبتدأ فتقول : (قام الذي في الدار ورأيت الذي في الدار ومررت بالذي في الدار وزيد الذي في الدار) فيكون خبراً والذي في الدار زيد فتكون (الذي) مبتدأً وزيد خبر المبتدأ ، وإذا جعلت مبتدأً فحينئذ تكثر المسائل وهو الباب الذي أفرده النحويون وجعلوه كحدّ من الحدود فيقولون إذا قلت : (قام زيد) كيف تخبر عن زيد بالذي وبالألف واللام فيكون الجواب : (الذي قام زيد والقائم زيد) فتكون الذي مبتدأً وقام صلته وفيه ضمير يرجع إليه وبه تمّ.

وهو في المعني : (زيد) ؛ لأن الضمير هو الذي والذي هو زيد فهو في المعني : الفاعل كما كان حين قلت : (قام زيد) وكذلك إذا دخلت الألف واللام بدلا من الذي قلت : (القائم زيد) فالألف واللام قد قامتا مقام الذي و (قائم) قد حلّ مقام (قام) وفي (قائم) ضمير يرجع إلي الألف واللام والألف واللام هما زيد إلا أنك أعربت (القائم) بتمامه بالإعراب الذي يجب (للذي) وحدها إذ لم يكن سبيل إلي غير ذلك وكل اسم قيل لك أخبر عنه فحقه أن تنتزعه من الكلام الذي كان فيه وتضع موضعه ضميرا يقوم مقامه ويكون ذلك الضمير راجعا إلي الذي أو الألف واللام وإنما كان كذلك ؛ لأن كل مبتدأ فخبه إذا كان اسما مفردا في المعني هو هو فإذا ابتدأت (بالذي) وجعلت اسما من الأسماء خبره فالخبر هو (الذي) والذي هو الخبر وهذا شرط المبتدأ والخبر وإنما الأخبار عن (الذي والألف واللام) ضرب من المبتدأ والخبر وقد كنت عرفت أن الصلة كالصفة للنكرة فإذا أشكل عليك شيء من ذلك فاجعل الصلة صفة ليبين لك إن قال قائل إذا قلت : (ضربت زيدا) كيف تخبر عن زيد قلت : (الذي ضربته زيد) فجعلت موضع (زيد) الهاء وهي مفعولة كما كان (زيد وهو) (الذي والذي هو زيد) ، فإن جعلته صفة قلت : (رجل ضربته زيد) إلا أنّ حذف الهاء في صلة (الذي) حسن لأنهم استثقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة (فعل وفاعل ومفعول) فصرن مع (الذي) أربعة أشياء

تقوم مقام اسم واحد فيحذفون الهاء لطول الاسم ولك أن تثبتها علي الأصل ، فإن أخبرت عن المفعول بالألف واللام قلت : (الضاربه أنا زيد) وكان حذفها قبيحا وقد أجازوه علي قبحه.

وقال المازني : لا يكاد يسمع من العرب وحذف الهاء من الصفة قبيح إلا أنه قد جاء في الشعر.

والفرق بينه وبين الألف واللام أنّ الهاء ثمة تحذف من اسم وهي في هذا تحذف من فعل ، وإن قيل لك : أخبر عن (زيد) من قولك : (زيد أخوك) قلت : (الذي هو أخوك زيد) أخذت زيدا من الجملة وجعلت بدله ضميره وهو مبتدأ كما كان زيد مبتدأ وأخوك خبره كما كان وقولك : هو وأخوك جميعا صلة (الذي) وهي راجعة إلي (الذي) والذي هو (زيد) ، وإن أردت أن تجعله صفة فتعتبره بهاء قلت : (رجل هو أخوك زيد) فقولك : هو أخوك جملة وهي صفة لرجل وزيد الخبر ، فإن أردت أن تخبر عن (أخوك) قلت : (الذي زيد هو أخوك) فجعلت الضمير موضع (الذي) انتزعته من الكلام وجعلته خيرا وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو في اللفظ خبر ؛ لأنه في المعني محدث عنه ولأنه قد يكون خيرا ولا يجوز أن يحدث عنه نحو الفعل والألف واللام لا مدخل لهما في المبتدأ والخبر كما عرفتك وهذه المسائل تجيء في أبوابها مستقصاة إن شاء الله ، فإن كان خبر المبتدأ فعلا أو ظرفا غير متمكن لم يجز الإخبار عنه إذا قال لك : (زيد قام) كيف تخبر عن (قام) لم يجز ؛ لأن الفعل لا يضم.

وكذا لو قال : (زيد في الدار) أخبر عن (في الدار) لم يجز ؛ لأن هذا مما لا يضم وقد بينا أن معني قولهم : أخبر عنه ، أي : انتزعه من الكلام واجعل موضعه ضميرا ثم اجعله خيرا فهذا لا يسوغ في الأفعال ولا الحروف.

واعلم أنه إذا كان صلة (الذي) فعلا جاز أن يدخل الفاء في الخبر نحو (قام فله درهم) والذي جاءني فأنا أكرمه شبه هذا بالجزاء ؛ لأن قولك : فله درهم تبع المجيء وكذلك هو في الصفة تقول : (كلّ رجل جاءني فله درهم وكلّ رجل قام فإني أكرمه) والأصل في جميع هذا طرح الفاء وأنت في ذكرها مخير إلا أنها إذا دخلت ضارع الكلام الجزاء ويبين أن الخبر من



أجل الفعل ولذلك لم يجوز أن تدخل الفاء في كل حال وبأن لو قلت : (الذي إن قمت قام فله درهم) لم يجوز ؛ لأن معني لجزاء قد تم في الصلة ولكن لو قلت : (الذي إن قمت قام فله درهم إن أعطاني أعطيته) جاز ؛ لأنه بمنزلة قولك : (زيدق إن أعطاني أعطيته) وكذلك إذا قلت : (الذي إن أتاني فله درهم له دينار) لا يجوز أن تدخل الفاء علي (له دينار) فالفاء إذا دخلت في خبر (الذي) أشبهه الجزاء من أجل أنه يقع الثاني بالأول ألا تري أنك إذا قلت : الذي يأتيني له درهم قد يجوز أن يكون له درهم لا من أجل إتيانه ويجوز أن يكون له درهم من أجل إتيانه فإذا قلت : الذي يأتيني فله درهم دلت الفاء علي أنّ الدرهم إنما يجب له من أجل الإتيان إلا أن الفرق بين الذي وبين الجزاء الخالص أنّ الفعل الذي في صلة (الذي) يجوز أن يكون ماضيا وحاضرا ومستقبلا والجزاء لا يكون إلا مستقبلا ، وإذا جاءت الفاء فحق الصلة أن تكون علي اللفظ الذي يحسن في الجزاء في اللفظ ، وإن اختلف المعني.

فمن أجل هذا يقبح أن تقول : (الذي ما يأتيني فله درهم) ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : (إن ما أتاني زيد فله درهم و (لا) كلّ رجل ما أتاني فله درهم) إذا أردت هذا المعني قلت : (الذي لم يأتيني فله درهم وكلّ رجل لم يأتيني فله درهم) والقياس يوجب إجازته للفرق الذي بين (الذي وبين الجزاء) ؛ لأنه إذا جاز أن يلي الذي من الأفعال ما لا يلي (إن) وكان المعني مفهوما غير مستحيل فلا مانع يمنع من إجازته وإنما أجزنا دخول الفاء في هذا ؛ لأن الذي ما فعل قد يجب له شيء بتركه الفعل إذا كان ممن يقدر منه ذلك الفعل وإنما لم يجوز (ما) مع (إن) في الجزاء ؛ لأن (ما) لا تكون إلا صدرا والجزاء لا يكون إلا صدرا فلم يجوز ؛ لأن (إن) تعمل فيما بعد (ما) فلما أرادوا النفي أتوا (بلم) وبنوها مع الفعل حتي صارت كأنها جزء منه أو (بلا) فقالوا (إن لم تقم قمت ، وإن لم تقم لا أقم).

واعلم أن كل اسم لا- يجوز أن تضمه وترفعه من الكلام وتكني عنه فلا يجوز أن يكون خبرا في هذا الباب من أجل أنك متي انتزعته من الكلام وهو اسم ظاهر أو مضمّر فلا بد من أن تضمّر في موضعه كما خبرتك.

ولك اسم مبني إلا المبهمات والمضممرات والذي وما كان في معناه فإنهن في أصول الكلام لا يجوز أن يكنّ خبرا (للذي) وكذلك كلّ ظرف غير متمكن في الإعراب ليس مما يرفع لا يجوز أن يكون خبرا للذي ؛ لأن جميع الأسماء إذا صارت أخبارا (للذي) والذي مبتدأ لم يكن بد من رفعها فكلّ ما لا يرتفع لا يجوز أن يكون خبرا لو قلت : الموضوع الذي فيه زيد عندك لم يجز ؛ لأنه كان يلزم أن يرفع (عنه) وهو لا يرتفع وكذلك ما أشبهه.

ولو قلت : الموضوع الذي قمت فيه خلفك. جاز ؛ لأن (خلف) قد يرفع ويتسع فيه فيقال : (خلفك واسع) ، وأما ما يجوز من المبهمات والمضممرات فنحو قولك : (الذي في الدار هذا والذي في الدار الذي كان يحبّك والذي في الدار هو) وكذلك : ما كان في معني (الذي) تقول : (الذي في الدار من تحبّ والذي في الدار ما تحبّ) فيكون الخبر (ما ومن) بصلتها وتماهما ، فإن كانتا مفردتين لم يجز أن يكونا خبرا (للذي) وكذلك الذي لا يجوز أن يكون خبرا وهو بغير صلة إلا علي نحو ما جاء في الشعر مثل قوله :

بعد اللتيا واللتيا والتي (1) ...

فإن هذا حذف الصلات لعلم المخاطب بالقصة ولا يجوز أن تخبر عن النعت لأنك تحتاج أن تضمه فإذا أضمرته زال أن يكون نعتا ولو قيل لك أخبر عن العاقل في قولك : (زيد العاقل أخوك) فأخبرت لزمك أن تقول : (الذي زيد هو أخوك العاقل) فتضع موضع (العاقل) هو فيصير نعتا لزيد وهو لا يكون نعتا.

ولا يجوز أن تخبر عن (زيد) وحده في هذه المسألة ؛ لأنه يلزمك أن تقول : (الذي هو العاقل أخوك زيد فتصف (هو) بالعاقل وهذا لا يجوز ولكن إذا قيل لك أخبر عن مثل هذا فانتزع زيدا وصفته جميعا من الكلام وقل : (الذي هو أخوك زيد العاقل) ومما لا يجوز أن يكون خبرا المضاف دون المضاف إليه لو قيل : (هذا غلام زيد) أخبر عن (غلام) ما جاز ؛ لأنه كان

ص: 114

---

1- لم يأت للموصولين الأولين بصلة ، لأن صلة الموصول الثالث دلت علي ما أراد. ومثله : من اللواتي والتي واللاتي ... البيت. انظر خزانة الأدب 2 / 318.

يلزم أن تضمّر موضع غلام وتضيفه إلي (زيد) والمضمّر لا يضاف فأما المضاف إليه فيجوز أن يكون خبراً ؛ لأنه يجوز أن يضمّر وجميع ما قدمت سيزداد وضوحاً إذا ذكرت الأبواب التي أجازها النحويون.

ص: 115

### إشارة

اعلم أن أصول الكلام جملتان : فعل وفاعل ومبتدأ وخبر وقد عرفتك كيف يكون الفاعل خبرا وأن الفعل لا يجوز أن يكون خبرا مخبرا عنه في هذا الباب وذكرت لك المبتدأ والخبر والإخبار عن كل واحد منهما وأبواب هذا الكتاب تنقسم بعدد أسماء الفاعلين والمفعولين وبحسب ما يتعدي من الأفعال وما لا يتعدي فكل ما يتعدي إليه الفعل ويعمل فيه إلا ما استثيناه مما تقدم فهو جائز أن تخبر عنه إلا أن يكون اسما نكرة لا يجوز أن يضمم فيعرف فإنه لا يجوز الإخبار عنه نحو ما ينتصب بالتمييز فجميع الأبواب التي يجوز الإخبار عن الأسماء التي فيها مميّز أربعة عشر بابا :

الأول : الفعل الذي لا يتعدي.

والثاني : الفعل الذي يتعدي إلي مفعول واحد.

والثالث : ما يتعدي إلي مفعولين ولك أن تقتصر علي أحدهما.

والرابع : ما يتعدي إلي مفعولين وليس لك أن تقتصر علي أحدهما.

والخامس : ما يتعدي إلي ثلاثة مفعولين.

والسادس : الفعل الذي بني للمفعول الذي لم يذكر من فعل به.

والسابع : الذي تعداه فعله إلي مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد.

والثامن : الظروف من الزمان والمكان.

والتاسع : المصدر.

والعاشر : المبتدأ والخبر.

والحادي عشر : المضاف إليه.

والثاني عشر : البدل.

والثالث عشر : العطف.

والرابع عشر : المضمّر.

وقد كان يجب أن يقدم باب ما يخبر فيه (بالذي) ولا يجوز أن يخبر عنه بالألف واللام ولكننا أخرناه ليزداد وضوحه بعد هذه الأبواب.

فأما ما قاسه النحويون من المحذوفات في الكلام ومن إدخال (الذي) علي (الذي) و (التي) وركبوه من ذلك فنحو نفرده بعد إن شاء الله.

### الأول : باب الفعل الذي لا يتعدي الفاعل إلي المفعول

وهو (ذهب زيد وقعد خالد) وكذلك جميع ما أشبهه من الأفعال التي لا تتعدي إذا قيل لك أخبر عن (زيد) بالذي قلت : (الذي ذهب زيد) فالذي مبتدأ و (ذهب) صلته وفيه ضمير الفاعل وهو يرجع إلي (الذي) فقد تم (الذي) بصلته وخبره زيد ، فإن قيل لك أخبر عنه بالألف واللام قلت : (الذاهب أخوك) فرفعت الذاهب ؛ لأنه اسم ومعناه : (الذي ذهب) ولم يكن بد من رفعه ؛ لأن اللام لا تنفصل من الصلة كإفصال (الذي) وهي جزء من الاسم ولكن المعني معني (الذي) ، فإن ثبت (الذي) قلت : (الذان قاما أخوك) ، فإن جعلت (موضع) الذي الألف واللام قلت : (القائمان أخوك) ثبت (القائم) إذ لم يكن سبيل إلي ثنية الألف واللام والتأويل : (الذان قاما) ويرجع إلي الألف واللام الضمير الذي في (القائمين) وليست الألف بضمير في (قائمان) وإنما هي ألف التثنية مثلها في سائر الأسماء التي ليس فيها معاني الأفعال كما تقول : الزيدان أخوك ، فإن جمعت قلت : (الذين قاموا إخوتك) وبالألف واللام : (القائمون إخوتك) وتفسير الجمع كتفسير التثنية ومن استفهم قال القائمون إخوتك و (القائمان أخوك) ولا يجوز أن تقول القائم إخوتك علي قول من قال أقائم أخوتك ؛ لأن قولهم : (أقائم أخوتك) تجري مجري : أيقوم أخوتك وما كان فيه الألف واللام لا يجري هذا المجري ؛ لأنه قد تكمل اسم معرفة والمعارف لا تقوم مقام الأفعال ؛ لأن الأفعال نكرات ولكن لا يجوز أن تعمل ما في صلة الألف واللام وهو (قائم) فتقول : (القائم أبوه وأخوك) والقائم أبوهما أخواكض) ولا يجوز أن تقول : (القائمان أبوهما أخوك) من أجل أن (قائم) قد عمل عمل الفعل وما تمت الألف واللام بعد بصلتهما وما لم يتم فلا- يجوز أن يثني فإذا عملت (ما) في صلة الألف واللام في (فاعل) امتنعت التثنية وإنما جاز أن تقول : (القائمان أخوك) ؛ لأن

الاسم قد تم والضمير الذي في (القائم) لا يظهر فأشبهه ما لا ضمير فيه وإنما احتمال الضمير الاسم إذا كان في صلة ما هو له وجاريا عليه استغناء بعلم السامع وليس باب الأسماء أن تضمير فيها إنما ذلك للأفعال فإذا لم يكن اسم الفاعل فعلا في الحقيقة للألف واللام أو لما يوصف به أو يكون خبرا له لم يحتمل الضمير البتة وقد بينت ذا فيما تقدم.

وتقول : (القائم أخواه زيد والقائم أخوته عمرو) ؛ لأن الفعل للأخوين وللأخوة وهو مقدم فالضمير أبدا عدته بحسب الألف واللام إن عنيت بهما واحدا كان واحدا ، وإن عنيت اثنين كان مثني ، وإن عنيت جميعا كان جمعا وكذلك الألف واللام والذي إنما هي بحسب من تضمير في العدة ، وإذا قلت : (اللذان ذهبا أخواك) قلت (الذاهبان أخواك) ، وإذا قلت (الذين يذهبون قومك) قلت : (الذاهبون قومك) تثني اسم الفاعل في الموضع الذي تثني فيه الفعل ألا تري أنك تقول : (الزيدان ذاهبان) لما كنت تقول (الزيدان يذهبان) ولا يجوز أن تقول (الزيدان ذاهب) وتضميرهما وتقول : (الزيدان ذاهب أبوهما) كما كنت تقول : (الزيدان يذهب أبوهما) إلا أن تقدير الالف في (ذاهبان) غير تقديرها في (يذهبان) ؛ لأن ألف (يذهبان) للتثنية والضمير وهي في (ذاهبان) تثنية وإنما الضمير في النية.

### الثاني : الفعل الذي يتعدى إلي مفعول واحد

وذلك قولك : (ضرب زيد عمرا) اعلم أن هذا الباب لا بد من أن يكون في جميع مسائله اسمان في كل مسألة فاعل ومفعول ، فإن قيل لك : (أخبر عن الفاعل بالذي) قلت : (الذي ضرب عمرا زيد) فالذي رفع بالابتداء (وضرب عمرا) صلته وفي (ضرب) ضمير (الذي) هو راجع إليه وضرب وعمرو في صلة (الذي) وبهما تم اسما والخبر زيد وزيد هو (الذي).

فإن قيل لك : ثنّ واجمع قلت : (اللذان ضربا عمرا الزيدان) والذين ضربوا عمرا الزيدون لا بد من أن يكون الخبر بعد المبتدأ مساويا له وكذلك الضمير الذي في الصلة وهي كلها يشار بها إلي معني واحد الذي والضمير والخبر ، فإن قيل لك : أخبر بالألف واللام عن الفاعل في هذه المسألة قلت (الضارب عمرا زيد) والتفسير كالتفسير في (الذي) ، فإن قيل لك : ثنّ واجمع.

قلت : (الضاربان عمرا الزيدان) والضاربون عمرا الزيدون ولا يجوز أن تقول : (الضارب عمرا الزيدان ؛ لأن المبتدأ قد نقص عدده من عدة الخبر والضارب عمرا واحد وليس في الصلة دليل علي أن الألف واللام لجماعة فإذا ثبتت وجمعت قام الدليل وقد مضى تفسير ذا وينبغي أن تراعي في التثنية والجمع (اللذين) في الألف واللام أن يكون الاسم الذي فيه الألف واللام بأسره نظير (الذي) وحدها في إعرابه وتثنيته وجمعه ، فإن رفعت (الذي) رفعتة ، وإن نصبته نصبته ، وإن خفضته خفضته ، وإن تثنيته وجمعتة تثنيته وجمعتة وكذلك يكونان إذا قام أحدهما مقام الآخر.

ومن حيث أعرب الفاعل في هذا الباب نحو : (الضارب) كإعراب (الذي) كذلك ثني وجمع تثنيته وجمعه ولو كانت الألف واللام تثني أو يكون فيها دليل إعراب لأنفصلت كإنفصال (الذي) من الصلة فما فيه الألف واللام مما جاء علي معني الذي لفظه لفظ الاسم غير الموصول ومعناه معني الموصول ، فإن قيل لك أخبر عن المفعول في قولك : ضرب زيد عمرا قلت : (الذي ضربه زيد عمرو) وحذف الهاء حسن كما خبرتك به ، وإن شئت قلت : الذي ضربه زيد عمرو فالذي مبتدأ وضربه زيد صلته والهاء ترجع إلي (الذي) وعمرو خبر المبتدأ والذي هو عمرو.

فإن تثبت وجمعت قلت : اللذان ضربهما زيد العمران والذين ضربهم زيد العمرون ، فإن أخبرت بالألف واللام قلت : الضاربه زيد عمرو جعلت : الضاربه مبتدأ والهاء ترجع إلي الألف واللام ورفعت زيदा بأنه خبر الضارب وحذف الهاء في هذه المسألة قبيح وهو يجوز علي قبحه ، فإن تثبت وجمعت قلت : الضاربهما زيد العمران والضاربههم زيد العمرون فإذا قلت : (ضربت زيदा) فقيل لك : أخبر عن (التاء) فهو كالإخبار عن الظاهر وتأتي بالممكن المنفصل فتقول : (الذي ضرب زيदा أنا).

فإن قيل لك : أخبر عن زيد قلت : (الذي ضربته زيد) ؛ لأن الضمير وقع موقعه من الفعل فلم يحتج إلي المنفصل ، فإن تثبت أو جمعت الأول في ذا كالفاعل في الذي قبله ، وقال المازني مثل ذلك.

قال أبو بكر: والذي عندي أنّ المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما (كان) يجوز أن يقتصر علي الفاعل بغير مفعول وليس في الأفعال الحقيقية فعل لا يجوز أن تقتصر فيه علي الفاعل بغير مفعول.

وكل فعل لا يتعدي إذا نقل إلي (أفعل) تعدي فلما كان يجوز أن أقول: (علم زيد) فاقصر علي الفاعل جاز أن أقول: (أعلم الله زيدا) ولكن لا يجوز أن يقتصر علي المفعول الثاني في هذا الباب؛ لأنه المفعول الأول في الباب الذي قبله وإنما استحال هذا من جهة المعني لأنك إذا قلت: (ظننت زيدا منطلقا) فالشك إنما وقع في الإنطلاق لا في زيد فلذلك لا يجوز أن تقول: (ظننت زيدا) وتقطع الكلام ويجوز أن تقول: ظننت وتسكت فلا تعديه إلي مفعول وهذا لا خلاف فيه، وإذا جاز أن تقول: (ظننت وتسكت فيساوي (قمت) في أنه لا يتعدي جاز أن تقول: (أظننت زيدا) إذا جعلته يظن به كما تقول أقمت زيدا؛ لأنه لا فرق بين (ظنّ زيد) إذا لم تعده وبين قام زيد كما تقول: أقمت زيدا وكل فعل لا يتعدي إذا نقلته إلي (أفعل) تعدّي إلي واحد، فإن كان يتعدي إلي واحد تعدّي إلي اثنين، وإن كان يتعدي إلي اثنين تعدّي إلي ثلاثة، فإن نقلت (فعل) إلي (فعل) كان بالعكس؛ لأنه إن كان لا يتعدي لم يجز نقله إلي (فعل)، وإن كان يتعدي إلي مفعول واحد أقيم المفعول فيه مقام الفاعل ولم يتعد بعده إلي مفعول، وإن كان يتعدي إلي مفعولين أقيم أحدهما مقام الفاعل فتعدي إلي مفعول واحد وكذلك إن كان يتعدي إلي ثلاثة مفعولين تعدي إلي مفعولين (ففعول) ينقص من المفعولات و (أفعل) يزيد فيها إذا كان منقولا من (فعل) فإذا أخبرت عن الفاعل (بالذي) من قولك: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس قلت: (الذي أعلم زيدا عمرا خير الناس الله) وتفسيره كتفسير ما قبله، فإن قيل لك أنّ هذه المسألة بعينها فهو محال كفر؛ لأن الله عز وجل لا سمي له ولا يجوز تشنيته ولا جمعه ولكن لو قلت: (أعلم بكر عمرا زيدا خير الناس) لجاز تشنية بكر وجمعه علي ما تقدم من البيان، وإن قلت: بالألف واللام وأردت الإخبار عن الفاعل فهو كالإخبار عنه في الباب الذي قبله، وذلك قولك: (المعلم زيدا عمرا خير الناس الله) والمنبيء زيدا عمرا أخاك الله، وإن أخبرت عن المفعول الأول قلت: (المعلمه الله عمرا خير الناس زيد) وإثبات الهاء هاهنا هو الوجه



وحذفها جائز وهو هاهنا أسهل عند المازني وعندني لكثرة صلة هذا حتي قد أفرط طوله ، وإن أخبرت عن المفعول الثاني قلت : (المعلمه الله زيدا خير الناس عمرو) ، وإن شئت قلت : (المعلم الله زيدا إياه خير الناس عمرو) وهو الوجه والقياس ؛ لأن تقديم الضمير كأنه يدخل الكلام لبسافلا يعلم عن أي مفعول أخبرت : أعن الأول أم الثاني وكذلك إذا أخبرت عن الثالث قدمت الضمير إن شئت قلت : (المعلمه الله زيدا عمرا إياه خير الناس وهو القياس لما يدخل من اللبس ولأنَّ حقَّ الضمير أن يقع موقع الاسم الذي انتزع ليخبر عنه في موضعه.

### **السادس : الفعل الذي بني للمفعول ولم يذكر من فعل به**

اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل حكمه حكم الفاعل تقول : ضرب زيد كما تقول : (ضرب زيد) فإذا أردت أن تخبر عن (زيد) من قولك : ضرب زيد بالذي قلت : (الذي ضرب زيد) ففي (ضرب) ضمير (الذي) والذي مبتدأ وضرب مع ما فيه من الضمير صلة له وزيد الخبر علي ما فسرنا في الفاعل ، فإن ثبت قلت : (اللدان ضربا الزيدان) ، وإن جمعت قلت : (الذين ضربوا الزيدون) ، فإن قلت ذلك بالألف واللام قلت : (المضروب زيد) ؛ لأن مفعولا في هذا الباب كفاعل في غيره ألا تري أنك إذا جعلته صفة قلت : (رجل ضرب زيد) ورجل مضروب زيد ، فإن ثبت قلت : (المضروبان الزيدان) و (المضروبون الزيدون) وتفسير المفعول كتفسير الفاعل ، فإن قلت : (أعطي زيد درهما) فأخبرت عن (زيد) قلت : (أعطي درهما زيد) ، وإن أخبرت عن الدرهم قلت : (الذي أعطي زيد درهما) ، وإن شئت قلت : (الذي أعطيه زيد درهما) ولك أن تقول : (أعطي زيد إياه درهما) وهو القياس ؛ لأن الضمير في موضعه والتقديم في هذه المسألة جائز ؛ لأنه غير ملبس ولكن لو كان أصل المسألة : أعطي زيد عمرا. ما جاز هذا عندي فيه ؛ لأنه ملبس لا يعرف المأخوذ من الآخذ وليس الدرهم كذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يكون آخذا وعلي هذا المثال : (باب ظننت وأخواتها) تقول : ظنَّ زيد قائما ، فإن أخبرت عن (زيد) بالذي قلت : الذي ظنَّ قائما زيد.

وإن أخبرت عن (قائم) قلت : (الذي ظنّ قائما زيد) ، وإن أخبرت عن (قائم) قلت : (الذي ظنّ زيد قائم) ، وإن شئت قلت : الذي ظنّه زيد قائم ولك أن تقول : (الذي ظنّ زيد إياه قائم) وهو القياس ، وإن قلت بالألف واللام وأخبرت عن (زيد) قلت : (المظنون قائما) ، وإن أخبرت عن (قائم) قلت : (المظنونه زيدق قائم) ، وإن شئت قلت : (المظنون زيد إياه قائم) ، فإن شئت قلت : (المظنونان قائمين الزيدان) ، وإن جمعت قلت : (المظنونون قائمين الزيدون) فإذا أخبرت عن (قائم) قلت : (المظنونهما الزيدان قائمان) ، وإن شئت قلت : (المظنون الزيدان إياهما قائمان) وعلي هذا القياس في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

### **السابع : الفاعل الذي تعداه فعله إلي مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد**

وذلك كان ويكون وما تصرف منه وليس وما دام وما زال وأصبح وأمسي وما كان نحوهنّ تقول : (كان عبد الله أخاك وأصبح زيد أباك).

فإن أخبرت عن الفاعل في هذا الباب بالذي قلت : (الذي كان أخاك عبد الله) ففي كان ضمير الذي وهو اسمها وأخاك خبرها وهي اسمها وخبرها صلة (الذي) و (الذي) مبتدأ وعبد الله خبره والذي أصبح أباك زيد مثله .

فإن أخبرت بالألف واللام قلت : (الكائن أخاك زيد) وتقديره تقدير : (الضارب أخاك زيد) ولا خلاف في الإخبار عن اسم (كان) فأما خبرها ففيه اختلاف فمن الناس من يجيز الإخبار عنه فيقول : الكائن زيد أخوك والمصباحه عمر وأخوك ، وإن شئت جعلت المفعول منفصلا فقلت : (الكائن زيد إياه أخوك) والمصباح زيد إياه أبوك وقال قوم : إن الإخبار عن المفعول في هذا الباب محال ؛ لأن معناه : (كان زيد من أمره كذا وكذا) فكما لا يجوز أن تخبر عن (كان من أمره كذا وكذا) كذلك لا يجوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه كذا حكى المازني جميع هذا .

قال أبو بكر : والإخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيح ؛ لأنه ليس بمفعول علي الحقيقة وليس إضماره متصلا إنما هو مجاز وعلامات الإضمار هاهنا غير محكمة ؛ لأن الموضوع

الذي تقع فيه الهاء لا يجوز أن تقع (إياه) ذلك الموقع فأجازتهم إياه (في) كان وأخواته دليل علي أن علامات الإضمار لا تستحكم ها هنا قال الشاعر :

ليت هذا الليل شهرا

لا تريا فيه عربيا

ليس إياي وإياك

ولا نخشي رقبيا (1)

ص: 123

1- الفصل ، هو المختار في خبر ان وأخواتها كما قال ليس إياي ، ولو وصل لقال ليسني. قال سيبويه : ومثل ذلك كان إياه ، لأن كانه قليلة ، لا تقول : كانني وليسني ، ولا كانك ؛ فصارت غيا ها هنا بمنزلتها في ضربي إياك. قال الشاعر : ليت هذا الليل شهر الخ وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك كانني. قال الأعلم : الشاهد في إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلا ، ولوقوعه موقع خبرها والخبر منفصل من المخبر عنه ، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه. واتصاله بليس جائز ، لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح. وليس في هذا البيت تحتمل تقديرين : أحدهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، كأنه قال : لا نري فيه عربيا غيري وغيرك. والتقدير الآخر : أن تكون استثناء بمنزله غلا. وعريب بمعنى أحد ، وهو بمعنى معرب ، أي : لا نري فيه متكلمنا يخبر عنا ويعرب عن حالنا. وقوله : ليت هذا الليل شهر قال أبو القاسم سعيد الفارقي فيما كتبه في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد : وقد روي في شهر الرفع والنصب جميعا ؛ وهو عندي أشبه بمعنى البيت. وكلاهما حسن. وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيبويه. ولم يظهر لي وجه النصب. ونري من رؤية العين. وعريب من الألفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع إلي عريب ، وإياي خبرها بتقدير مضاف ، أي : ليس عريب غيري وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب. تمني أن تطول ليلته بمقدار شهر. وجملة لا نري فيه خبر ثان لليت. وجملة لا نخشي رقبيا معطوف عليه ، والرابط محذوف ، أي : فيه. ويجوز أن يكون جملة لا نري صفة لشهر. وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : يقول لحبيته : ليت هذا الليل الذي نجتمع فيه طويل كالشهر ، لا نبصر فيه أحدا ليس إياي وإياك ، أي : ليس فيه غيري وغيرك أحد. وهو استثناء لنفسه كما قال إلّاك ، لا نحاف فيه رقبيا. وهذا الشعر نسبه خدمة كتاب سيبويه إلي عمر بن أبي ربيعة المذكور آنفا. ونسبه صاحب الأغاني ، وتبعه صاحب الصحاح إلي العرجي ، وهو عبد الله بن عمر ابن عمرو بن عثمان بن عفان. نسب إلي العرج ، وهو من نواحي مكة ، لأنه ولد بها ، وقيل بل كان له بها مال ، وكان يقيم هناك. والله أعلم. انظر خزنة الأدب 2 / 215.

فقال : (ليس) إيتاي ولم يقل : ليسني فقد فارق باب (ضربني) وقد روي (عليه رجلا ليسني) وإنما هذا كالمثل لأنهم لا يأمرؤن (بعليك) إلا المخاطب فقد شذ هذا من جهتين من قولهم : (عليه) فأمرؤا غائبا ومن قولهم : (ليسني) فأجروه مجري (ضربني) فإذا قلت : (ليس زيد أخاك) وأخبرت عن الفاعل والمفعول فإنه لا يجوز إلا (بالذي) ولا يجوز بالألف واللام ؛ لأن (ليس) لا تتصرف ولا يبني منها فاعل ألا تري أنك لا تقول : (يفعل) منها ولا شيئا من أمثلة الفعل وهي فعل وأصلها (ليس) مثل (صيد) البعير .

وألزمت الإسكان إذ كانت غير متصرفة فتقول : إذا أخبرت عن الفاعل من قولك : (ليس زيد أخاك) الذي ليس أخاك زيد ، وإن أخبرت عن المفعول قلت : الذي ليس زيد إياه أخوك) ، وإن شئت قلت : (الذي ليسه زيد أخوك) علي قياس الذين أجازوه في (كان) والذين أجازوا الإخبار عن المفعول في باب (كان) وأخواتها يحتجون بقول أبي الأسود الدؤلي :

فإن لا تكنها أو تكنه فإنه

أخوها غذته أمه بلبانها

فجعل كقولك : اضربها ويضربها ولو قلت : (كان زيد حسنا وجهه) فأخبرت عن الوجه لم يجز لأنك كنت تضع موضعه (هو) فتقول : الذي كان زيد حسنا هو وجهه إذا كان يلزمك أن تضع موضع الاسم الذي تخبر عنه ضميرا يرجع إلي (الذي) كما بينت فيما تقدم فإذا كان (هو) يرجع إلي (الذي) لم يرجع إلي زيد شيء ، وإن رجع إلي زيد لم يرجع إلي الذي ولكن لو أخبرت عن قولك : (حسنا وجهه بأسره) جاز في قول من أجاز الإخبار عن المفعول في هذا الباب فتقول : الكائنه زيد حسن وجهه ولو أخبرت (بالذي) لقلت : (الذي كان زيد حسن

وجهه) وحذفت ضمير المفعول من (كان) كما حذفته من (ضربت) حين قلت : الذي ضرب زيد ولو أثبت الهاء لجاز ، وإن أخبرت بالذي علي قول من جعل المفعول (إياه) لم يجز حذفه ؛ لأنه منفصل وكنت تقول : الذي كان زيد إياه حسن وجهه.

### الثامن : الظروف من الزمان والمكان

اعلم أنّ الظرف إذا أخبرت عنه فقد خلص اسما وصار كسائر المفعولات إلا أنّك إذا أضمرته أدخلت حرف الجرّ علي ضميره ولم تعد الفعل إلا ضميره إلا بحرف الجر إلا أن تريد السعة فتقدر نصبه كنصب سائر المفعولات وهذه الظروف منها ما يكن اسما وظرفا ومنها ما يكون ظرفا.

ولا يكون اسما وقد تقدم ذكرها في هذا الكتاب إلا أنّا نعيد منه شيئا هاهنا ليقوم هذا الحدّ بنفسه فالذي يكون منه ظرفا واسما ضمّ اليوم واللييلة والشهر والسنة والعام والساعة ونحو ذلك.

وأما ما يكون ظرفا ولا يكون اسما فنحو (ذات مرة وبعيدات بين وبكرا وسحرا) إذا أردت (سحرا) بعينه ولم تصرف ولم ترد سحرا من الأسحار وكذلك ضحيا إذا أردت ضحي يومك وعشية وعممة إذا أردت عشية يومك وعممة ليلتك لم يستعملن علي هذا المعني إلا ظروفًا ، وأما الأماكن وما يكون منها اسما فنحو المكان والخلف والقدام والأمام والناحية وتكون هذه أيضا ظروفًا والظروف كثيرة ، وأما ما يكون ظرفا ولا يكون اسما فنحو : عند وسوي وسواء إذا أردت بهنّ معني (غير) لم تستعمل إلا ظروفًا وربّما كان الظرف ظرفا والعمل في بعضه لا في كله نحو : آتيك يوم الجمعة وإنما تأتيه في بعضه لا كله وكذلك آتيك شهر رمضان وكل ما كان في جواب (متي) فعلي هذا يجيء ، وأما ما كان جوابا (لكم) فلا يكون العمل إلا فيه كله نحو : سرت فرسخين وفرسخا وميلا لا يجوز العمل في بعضه دون بعض.

وإذا قلت : صمت يوما لم يجز أن يكون الصوم في بعضه من أجل أنه وضع للإمساك عن الطعام والشراب وغيره في اليوم كله.

فما كان من الظروف قد يستعمل اسما فالإخبار عنه جائز وما كان منها لا يجوز إلا ظرفا لم يجز الإخبار عنه تقول : (ذهبت اليوم) فإذا قيل لك : أخبر عن اليوم (بالذي) قلت : الذي ذهبت فيه اليوم ولم يجز حذف (فيه) كما كان يجوز حذف الهاء ؛ لأن الضمير قد انفصل بحرف الجر وكذلك إذا قلت : (قمت اليوم يا هذا) فجعلت اليوم مبتدأ قلت : (اليوم قمت فيه) ؛ لأنه قد صار اسما والمضمر لا يكون ظرفا وكل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم وإنما الظرف هو الذي قد حذف حرف الجر منه ، وذلك المعنى يراد به ، فإن ثبت قلت : اللذان ذهبت فيهما اليومان.

فإن قلت ذلك بالألف واللام قلت : (الذاهب فيه أنا اليوم) والذاهب فيهما أنا اليومان فالألف واللام قد قام مقام (الذي) وأفردت (ذاهبا) ولم تشبه ؛ لأن فاعله غير مضمر فيه وهو مذكور بعده ، وإن جمعت قلت الذاهب فيهن أنا الأيام وكذلك الإخبار عن المكان إذا قلت : (جلست مكانك) فإذا أردت الإخبار عن (مكانك) قلت : (الذي جلست فيه مكانك) واللذان جلست فيهما مكانك وبالألف واللام : (الجالس فيه أنا مكانك) والجالس فيهما أنا مكانك ، فإن جعلت الزمان والمكان في هذه المسائل مفعولين علي السعة أسقطت حرف الجر فصار حكمه حكم المفعول الذي تقدم ذكره فقلت : في (ذهبت اليوم) إذا أردت أن تخبر عن اليوم بالذي قلت : (الذي ذهبت اليوم) كما تخبر عن زيد في قولك : (ضربت زيدا) تريد : الذي ذهبته اليوم ، وإن شئت أظهرت الهاء وهو الأصل وإثباتها عندي في هذا أولي منه في ضربت : لأن هنا حرف الجر محذوف الهاء معه إخلال بالكلام وتقلبه بالألف واللام : الجالسه أنا مكانك وتقول : (سرت يزيد فرسخين يومين) فالفرسخان ظرف من المكان واليومان ظرف من الزمان ، فإن أخبرت عن اليومين (بالذي) قلت : اللذان سرت يزيد فرسخين فيهما يومان وبالألف واللام السائر أنا يزيد فرسخين (فيهما يومان) ، وإن أخبرت عنهما علي السعة قلت : السائرهما أنا يزيد فرسخين يومان وبالذي : اللذان سرت يزيد فرسخين يومان ، وإن شئت قلت : سرتهما وهو أحبها إلي كي لا يكثر ما يحذف ، فإن بنيت الفعل للمفعول فقلت : (سير يزيد فرسخان يومين) فأنت بالخيار إن شئت نصبت الفرسخين ورفعت اليومين ، وإن شئت

رفعت الفرسخين ونصبت اليومين إلا أنّ الذي ترفعه تجعله مفعولا علي السعة ؛ لأنه قد صار اسما وخرج عن حد الظرف وتجعل الثاني ظرفا إن شئت ، وإن شئت جعلته مفعولا علي السعة أيضا فإذا أخبرت عن الفرسخين فيمن رفعهما بالذي قلت : (اللذان سيرا يزيد يومين الفرسخان ، وإن قلته بالألف واللام قلت (المسيران يزيد يومين) فرسخان) ، وإن أخبرت عن (اليومين) في هذه المسألة وقد رفعت الفرسخين قلت (المسير يزيد فرسخان فيهما يومان) هذا إذا كان (اليومان) ظرفا ، فإن جعلتهما مفعولين علي السعة قلت : (المسير هما يزيد فرسخان يومان) ، وإذا قدمت الفرسخين من قولك : (سير يزيد فرسخان يومين) قلت : (الفرسخان سيرا يزيد يومين) فجعلت ضمير الفرسخين في (سير) فقلت : سيرا وخلف الضمير الفرسخين فقام مقامهما ، فإن قدمت اليومين قلت : (اليومان سير يزيد فيهما فرسخان) فأظهرت حرف الجرّ لِمَا احتجت إلي إضمار (اليومين) ، فإن جعلتهما مفعولين علي السعة قلت : اليومان سيرهما يزيد فرسخان ، فإن قدمت الفرسخين واليومين قلت : (الفرسخان اليومان سيرهما يزيد) فالفرسخان : مبتدأ واليومان مبتدأ ثان وسيرهما يزيد خبر اليومين والألف ضمير الفرسخين وهي ترجع إليهما وهما ضمير اليومين هذا إذا جعلتهما في أصل المسألة مفعولين علي السعة ، فإن لم تجعلهما كذلك قلت : سيرا فيهما وكل ما قدمته فقد مقامه ضميره ، فإن أدخلت (اللذين) في (سير) وجعلت (اللذين) هما الفرسخان قلت : (الفرسخان اليومان اللذان سيرا يزيد فيهما هما) فالفرسخان : مبتدأ أول واليومان مبتدأ ثان واللذان مبتدأ ثالث وصلته سيرا يزيد فيهما والخبر (هما) والألف في (سيرا) ترجع إلي اللذين و (فيهما) ترجع إلي اليومين واليومان مبتدأ وخبرهما اللذان وصلتهما مع خبرهما الجملة واليومان وما بعدهما خبر الفرسخين ، وإن شئت قلت : (اللذان سيرهما) ، فإن أخبرت بالألف واللام قلت : (الفرسخان اليومان المسيران يزيد فيهما هما) واعتبر صحة هذه المسائل بأن تجعل كل اسم ابتدأته موضع ضميره ، فإن استقام ذلك وإلا فالكلام خطأ ألا تري أن قولك : (هما) ضمير الفرسخين و (هما) التي في قولك : المسيراهما ضمير اليومين فإذا جعلت كلّ واحد منهما موضع ضميره صار الكلام : (المسيران يزيد يومين فرسخان) فعلي هذا يقع التقديم والتأخير في كل

هذه المسائل ، فإن جعلت (الذين) في هذه المسألة لليومين قلت : الفرسخان اليومان اللذان سيرا فيهما يزيد فالفرسخان مبتدأ واليومان مبتدأ ثان و (اللذان) خبر (اليومين) وهما اليومان والألف في (سيرا) ضمير الفرسخين وفيهما ضمير (الذين) فلو جعلت (الفرسخين) موضع ضميرهما لقلت : اليومان اللذان سير الفرسخان فيهما يزيد هما ، فإن أخبرت بالألف واللام في هذه المسألة وجعلتهما (اليومين) أيضا قلت : (الفرسخان اليومان المسيرهما يزيد هما) فهما الأولي : مفعولة علي السعة والثانية فاعلة وإنما ظهر الفاعل هاهنا ؛ لأن كل اسم كان فيه ضمير الفاعل جري علي غير نفسه ، فإن الفاعل يظهر فيه وإنما جاز في (الذين سيرا) ؛ لأنه فعل فثنية ، وإن كان جاريا علي غير من هو له ومعني قولي : جار علي غير من هو له أن اللذين لليومين والألف في (سيرا) للفرسخين فلما قلته بالألف واللام لم يصلح أن تقول : المسيراهما كما قلت : (اللذان سيراهما) ؛ لأن مسيرا اسم ولو ثنيته لكان فيه ضمير الألف واللام ولا يجوز غير ذلك كما بينت فيما تقدم يجوز أن تقول القائمان وضمير الفاعل للألف واللام وكذلك المضروبان فالألف واللام في هذا بخلاف (الذي) وحده لأنها تتحد مع الاسم الذي بعدها فيثني ثنية (الذي) وحده إذا كان الفعل له ، فإن لم يكن الفعل للألف واللام يدخل علي اسم الفاعل واسم الفاعل لا يحتمل الضمير إذا جري علي غير من هو له فإذا جري اسم الفاعل علي غير من هو له أفرد وذكر الفاعل بعده إما مظهرا وإما مكنيا فلذلك قلت : الفرسخان اليومان المسيرهما يزيد هما لأنك لو جعلت الفرسخين في موضعهما لقلت : اليومان المسيرهما يزيد الفرسخان ويبين لك اسم الفاعل والمفعول إذا جري علي غير من هو له في هذه المسألة تقول : الفرسخان اليومان مسيرهما يزيد (هما) فتجعل الأولي مفعولة والثانية تقوم مقام الفاعل ؛ لأن قولك : مسيرهما هما الفرسخان فإذا جعلت : (مسيرهما) خبرا عن اليومين فقد أجريتهما علي غير من هما له فلم يحتمل الاسم إذ جري علي غير نفسه أن يكون فيه ضمير مرفوع ولو قلت : (الفرسخان اليومان سيراهما يزيد) جاز والألف للفرسخين ألا ترى أنك تقول : (زيد ضاربه أنا) ولو قلت : (زيد اضربه) لم تحتج إلي (أنا) ؛ لأن الفعل مما يضمم فيه ، وإن جري علي غير صاحبه.



اعلم أن المصدر إذا كان منصوبا وجاء للتوكيد في الكلام فقط ولم يكن معرفة ولا موصوفا فالإخبار عنه قبيح ؛ لأنه بمنزلة ما ليس في الكلام ألا تري أنك إذا قلت : (ضربت ضربا) فليس في (ضربا) فائدة لم تكن في (ضربت) وإنما تجيء تأكيدا فإذا قلت : ضربت ضربا شديدا أو الضرب الذي تعلم فقد أفادك ذلك أمرا لم يكن في (ضربت) فهذا الذي يحسن الإخبار عنه ، فإن أردت الإخبار عن ذلك قلت : (الذي ضربت ضرب شديدا) تريد : (الذي ضربته ضرب شديدا) ، وإن قلت سير بزيد سير شديدا قلت الذي سير بزيد سير شديدا والذي يجوز أن تخبر عنه من المصادر ما جاز أن يقوم مقام الفاعل كما كان ذلك في الظروف قال الله تبارك وتعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [الحاقة : 13].

وذكر المازني : أن الإخبار عن النكرة يجوز من هذا الباب ، وإن الأحسن أن يكون معرفة أو موصوفا وهو عندي غير جائز إلا أن تريد بالمصدر نوعا من الفعل فتقول علي ذلك : (ضرب ضرب) أي : نوع من الضرب وفيه بعد وتقول : (ضربتك ضربا شديدا) فإذا أخبرت عنه بالألف واللام قلت : (الضاربك أنا ضرب شديدا) أي : (الذي ضربتكه ضرب شديدا) ، فإن ثبت المصدر أو أفردت المرة فيه حسن الإخبار لأنك تقول : ضرب ضربتان فتكون فيه فائدة ؛ لأن قولك : (ضرب) لا يفصح عن ضربتين وكذلك لو قلت : (ضرب ضربة واحدة) أو ضربة ولم تذكر واحدة فإذا قلت : (ضرب بزيد ضرب شديدا) قلت : (المضروب بزيد ضرب شديدا) و (المنفوخ في الصور نفخ شديدا) ، وإذا قلت : (شربت شرب الإبل) قلت : (الشاربه أنا شرب الإبل) ، وإذا قلت : (تبسمت وميض البرق) قلت : المتبسم أنا وميض البرق وقد قال قوم : إن وميض البرق ينتصب علي (فعل) غير (تبسمت) كأنهم قالوا : (ومضت وميض البرق) فهؤلاء لا يجيزون الإخبار عن هذه الجهة ومن نصب المصادر إذا كانت نكرة علي الحال لم يجز الإخبار عنها كما لا يجوز الإخبار عن الحال ، وإذا كانت المصادر وغيرها أيضا حالا فيها الألف واللام لم يجز أن تخبر عنها نحو : أرسلها العراك والقوم فيها الجماء الغفير ورجع عوده علي بدئه وما أشبه هذا مما جاء حالا وهو معرفة وكل ما شدَّ عن بابه

فليس لنا أن نتصرف فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به وكل اسم لا يكون إلا نكرة فلا يجوز الإخبار عنه وقد ذكرنا هذا فيما تقدم فقصة : ربّ رجل وأخيه وكلّ شاة وسخلتها وما أشبه هذا مما جاء معطوفاً نكرة فهو كالحال لا يجوز الإخبار عنه ولو أجزته لوجب أن تكرر (ربّ) فتقول : (الذي ربّه).

ولا حجة في قول العرب : ربّه رجلاً وربّها امرأة ؛ لأن هذا ليس بقياس ولا هو اسم تقدم.

قال المازني : وأما قول العرب : (ويحه رجلاً) فإنّما جاءت الهاء بعد مذكور وقد يجوز الإخبار عنها كما يجوز الإخبار عن المضمّر المذكور فتقول : (الذي ويحه رجلاً هو) وفيه قبح ؛ لأن (ويح) بمعنى الدعاء مثل الأمر والنهي والذي لا يوصل بالأمر والتي لأنّهما لا يوضحانه والدعاء بتلك المنزلة قال : إلا أنّ هذا أسهل ؛ لأن لفظه كلفظ الخير.

قال أبو بكر : أنا أقول : (وهو عندي غير جائز ؛ لأن هذه أخبار جعلت بموضع الدعاء فلا يجوز أن تحال عن ذلك ، وأما ما جاء من المصادر مضمراً فعله مثل : إنما أنت ضرباً وأنت سيرا وضرباً ضرباً) فلا يجوز عندي الإخبار عنه لأنّها مصادر استغني بها عن ذكر الفعل فقامت مقامه فلا يجوز الإخبار عنها كما لا يجوز الإخبار عن الفعل والمصدر يدل علي فعله المحذوف فإذا أضمرته لم يدل ضميره علي الفعل.

ومازني : يجيز الإخبار عن هذا فيقول إذا أخبرت عن (سير) من قولك : إنّما أنت سيرا قلت : (الذي انت إياه سير شديد) كأنك قلت : الذي أنت تسيره سير شديد.

## العاشر : الابتداء والخبر

اعلم أنّ هذا الباب لا يجوز الإخبار فيه إلا بالذي ؛ لأنه لا يكون منه فاعل.

وذلك قولك : (زيد أخوك) إن أخبرت عن (زيد) قلت : (الذي هو أخوك زيد) انتزعت زيدا من الصلة وجعلت موضعه (هو) فرجع إلي (الذي) والذي هو زيد علي ما بينت فيما تقدم ، وإن أخبرت عن الأخ.

قلت : (الذي زيد هو أخوك) جعلت (هو) مكان الخبر كما كان في أصل المسألة ولا يجوز هذا التقديم والتأخير ؛ لأنه ملبس.

وتقول : (أنت منطلق) للذي تخاطب ، وإن أردت أن تخبر عن المخاطب قلت : (الذي هو منطلق أنت) ، وإن أخبرت عن منطلق قلت الذي أنت هو منطلق ، وإن أخبرت عن المضمرة في (منطلق) لم يجوز لأنك تجعل مكانه ضميرا يرجع إلي (الذي) ولا يرجع إلي المخاطب فيصير المخاطب مبتدأ ليس في خبره ما يرجع إليه ، وإذا قلت : (زيد ضربته) فأخبرت عن (زيد) أقمت مقامه (هو) فقلت : (الذي هو ضربته زيد) فهو يرجع إلي (الذي) والهاء في (ضربته) لم يجوز لأنك تصير إلي أن تقول : (الذي زيد ضربته هو) ، فإن جعلت الهاء التي في (ضربته) ترجع إلي (زيد) لم يرجع إلي (الذي) شيء ، وإن رددته إلي (الذي) لم يرجع إلي (زيد) شيء.

قال المازني : هل يجوز أن أحمل هذا علي المعني ؛ لأن زيدا هو الذي في المعني ، فإن ذلك أيضا غير جائز لأنك لا تقيّد حينئذ بالخبر معني ولا يجوز الإخبار عن (ضربته) في هذه المسألة ؛ لأنه فعل وجملة والأفعال والجمل لا يخبر عنها لأنك إذا أخبرت احتجت أن تضمّر ما تخبر عنه والفعل لا يضمّر وكذلك الجملة ؛ لأن ذلك محال ، وإذا قلت زيد ذهب عمرو إليه جاز أن تخبر عن زيد فتقول : (الذي هو ذهب عمرو إليه زيد) لأنك تجعل الهاء التي في (إليه) يرجع إلي (هو) وتجعل (هو) يرجع إلي (الذي) ، وإن أخبرت عن (عمرو) فجائز.

فتقول : (الذي زيد ذهب إليه عمرو) وتجعل للفاعل في (ذهب) ضميرا يرجع إلي (الذي) وتجعل عمرا خبرا للمبتدأ ، وإن جعلت في موضع (عمرو) في هذه المسألة (هندا) كان أبين إذا قلت : (زيد ذهب هند إليه) فأخبرت عن (هند) قلت : التي زيد ذهب إليه هند ، فإن ثبتت هندا قلت : (اللتان زيد ذهبتا إليه الهندان) فصار الكلام أوضح لما ظهر ضمير الفاعل وهو الراجع إلي (اللتين) ، فإن أخبرت عن (الهاء) في هذه المسألة لم يجوز من حيث لم يجوز الإخبار عن الهاء في (زيد ضربته) ، فإن قلت : (زيد ذاهب إليه عمرو) فأخبرت عن (عمرو) قلت : الذي زيد ذاهب إليه هو (عمرو) جعلت (هو) فاعلا وجعلت (هو) منفصلا ؛ لأن (ذاهبا) اسم إذا صار خبرا لغير من هو له أو صفة أو حالا صار فاعله منفصلا والفعل ليس كذلك وقد مضى

تفسير هذا وتقول : (زيد يضربه أبوه) ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : (الذي هو يضربه أبوه زيد) جعلت (هو) موضع . (زيد) وهو الراجع إلي (الذي) والهاء في يضربه ترجع إلي (هو) وكذلك الهاء في (أبيه) كما كان في أصل المسألة ، وإن أخبرت عن الأب قلت : (الذي زيد يضربه أبوه) فتجعل في (يضربه) فاعلا وهو صلة (الذي) وجعلت الأب خبرا وهو (الذي) وهذه المسألة تلبس بقولك : (زيد يضرب أباه) لوقيل لك أخبر عن (الأب) لقلت : الذي زيد يضربه أبوه ولو جعلت موضع أبيه أمه لارتفع اللبس لوقيل لك كيف تخبر عن الأم من قولك : (زيد تضربه أمه) لقلت : (التي زيد تضربه أمه) ولو قلت (زيد يضرب أمه) فأخبرت عن الأم لقلت : (التي زيد يضربها أمه) وهذه المسألة متي ما لم يخالف فيها بين المبتدأ والفاعل أو المفعول ألبس فلم يعلم الفاعل من المفعول ، فإن خالفت بأن تجعل أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا أو تجعل أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا زال اللبس ألا ترى أن أصل المسألة إذا قلت : (زيد يضربه عمرو) وعمرو فاعل لوقيل لك : قدم عمرا لقلت : عمرو زيد يضربه ففي (يضربه) ضمير (عمرو) مرفوع ولوقيل لك : قدم عمرا من قولك : (زيد يضرب عمرا) لقلت : (عمرو زيد يضربه) ففي (يضربه) ضمير (زيد) واللفظ واحد جعلت عمرا فاعلا أو مفعولا إذا قدمته وابتدأته ، فإن خالفت بين الاسمين حتي يقع ضميراهما متخالفين بأن المراد ، وذلك أن تجعل موضع عمرو العمران .

فإذا قلت : زيد يضربه العمران فقدمت العمرين مبتدئين قلت : (العمران زيد يضربانه) ، وإن قلت : (زيد يضرب العمرين) فقدمت العمرين مبتدئين قلت : العمران زيد يضربهما ، فإن جعلت موضع (يضرب) ضاربا من قولك : زيد يضربه أبوه قلت : زيد ضاربه أبوه ، فإن أخبرت عن الأب قلت : الذي زيد ضاربه هو أبوه فأظهرت (هو) منفصلة لما تقدم ذكره ، فإن أخبرت عن الأب من قولك : (زيد ضارب أباه) قلت : (الذي زيد ضاربه أبوه) ولم تحتج إلي (هو) ؛ لأن (ضارب) إلي جانب زيد وهو له فأما قولهم : (السمن منوان بدرهم) فهذا مستعمل بالحذف يريدون : السمن منوان منه بدرهم ، فإن أخبرت عن السمن قلت : (والذي هو منوان

بدرهم السمن) تريد : (الذي هو منوان منه بدرهم السمن) نقلته عما كان والحذف بحاله والهاء التي في (منه) ترجع إلي (هو) كما كانت ترجع إلي السمن في أصل المسألة.

وإن أخبرت عن (المنوين) قلت : (اللذان السمن هما بدرهم منوان) ، وإن أتممت الكلام قلت : (اللذان السمن هما بدرهم منه منوان) والإتمام هو أحب إليّ ؛ لأن المحذوف لا ينبغي أن يصرف تصرف غير المحذوف وحقه أن يترك علي لفظه ليدل علي ما حذف منه وهذه المسألة نظير قولك : (زيد عمرو قائم إليه) فزيد : مبتدأ كالسمن ومنوان : مبتدأ ثان كعمرو وقولك : (بدرهم منه) خبر (منوين) والهاء في (منه) ترجع إلي (السمن) كرجوع الهاء في (إليه) ، فإن قيل لك : أخبر عن خبر السمن بأسره وهو قولك : (منوان منه بدرهم) لم يجز ؛ لأن الجمل لا تضمم وكذلك لو قيل لك : أخبر في قولك : زيد عمرو قائم إليه عن خبر (زيد) بأسره لم يجز.

## الحادي عشر : المضاف إليه

اعلم أن المضاف إليه علي ضربين : فضرب منه يكون الاسمان فيه كحروف زيد وعمرو يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبد الله أو عبد الملك فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه ؛ لأنه كبعض حروف الاسم وضرب ثان من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو : (دار عبد الله) وغلّام زيد فهذان منفصلان جمع بينهما الملك ومتي زال الملك زالت الإضافة فهذا الضرب الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه أما المضاف الأول فلا يجوز أن تخبر عنه البتة أعني (غلّاما ودارا) إذا قلت : غلام زيد ودار عمرو لأنك لو أخبرت عنه لوجب أن تضممه وتضيفه والمضمم لا يضاف فإذا قلت : (هذا غلام زيد) فأردت الإخبار عن (زيد) قلت : (الذي هذا غلامه زيد) جعلت الهاء موضع زيد وهي الراجعة إلي الذي وكذلك إذا قلت قمت في دار زيد قلت الذي قمت في داره زيد ، فإن قلت : هذا ابن عرس وسام أبرص وحمار قبان وأبو الحرث وأنت تعني الأسد فأخبرت عن المضاف إليه في هذا الباب لم يجز ؛ لأن الثاني ليس هو شيء يقصد إليه وإنما حمار قبان اسم للدابة ليس أن قبان شيء يقصد إليه كما كان زيد شيئا يقصد إليه.

وقال أبو العباس عن أبي عثمان : أنه قد جاء الإخبار في مثل : حمار قبان وأبي الحرث وما أشبهه ولكنه في الشعر شاذ.

## الثاني عشر : البدل

(1)

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب فمنهم من لا يجيز الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه كما يفعل في النصب.

قال أبو بكر : وإلي هذا أذهب وهو الذي يختاره المازني ومنهم من يجيز الإخبار عن المبدل منه دون البدل فإذا قلت : (مررت برجل أخيك) فأخبرت عن (رجل) قلت : الذي مررت به رجل أخوك والمار به أنا رجل أخوك تجعل الرجل خبرا ثم تبدل الأخ منه كما كان في أصل المسألة وقوم يقولون : المار به أنا أخيك رجل فيجعلون (الأخ) بدلا من الاسم المضممر كما كان بدلا من مظهر.

قال المازني : فإن أخبرت عن أخيك من قولك : (مررت برجل أخيك) قلت : المار أنا برجل به أخوك قال : وهذا قبيح لأنك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلا به فجعلته بعد ما قدرت كلامك تقديرا فاسدا قال : ومن أجاز هذا أجاز : (زيد ضربت أخاك أباه) قال : وهو جائز علي قبحه.

قال أبو بكر : ومعني قول المازني : قدرت كلامك تقديرا فاسدا يعني : أن حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل ؛ لأن حق البدل أي يكون بمنزلة ما ليس في الكلام وأن يكون متي أسقط استغني الكلام فلو قلت : (المار أنا برجل أخوك) لم يجز ؛ لأنه لم يرجع إلي الألف واللام شيء فكان الكلام فاسدا وكذلك لو قلت : (زيد ضربت أخاك) لم يجز ؛ لأنه لم يرجع إلي (زيد) شيء وقولك (أباه) بعد بمنزلة ما ليس في الكلام ، قال المازني : وكلا القولين مذهب وليسا بقويين.

ص: 134

1- قال الجرجاني في التعريفات : البدل : تابع مقصود بما نسب إلي المتبوع دونه ، قوله : مقصود بما نسب إلي المتبوع ، يخرج عنه : النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلي المتبوع ، وبقوله : دونه ، يخرج عنه العطف بالحروف ، لأنه وإن كان تابعا مقصودا بما نسب إلي المتبوع ، كذلك مقصود بالنسبة.

اعلم أن العطف يشبه الصفة والبدل من وجه ويفارقهما من وجه أما الوجه الذي أشبههما فإنه تابع لما قبله في إعرابه ، وأما الوجه الذي يفارقهما فيه ، فإن الثاني غير الأول والنعت والبدل هما الأول.

ألا تري أنك إذا قلت : (زيد العاقل) فالعاقل هو زيد ، وإذا قلت : (مررت بزيد أخيك) فأخوك هو زيد ، وإذا قلت (قام زيد وأخوك) فأخوك غير زيد فلذلك يجوز أن تخبر عن الاسم المعطوف عليه الأول ويجوز أن تخبر عن الاسم المعطوف الثاني التابع لما قبله ولك أن تخبر عنهما جميعا تقول : زيد وعمرو في الدار ، فإن أخبرت عنهما جميعا قلت : (اللذان هما في الدار زيد وعمرو).

وإن أخبرت عن زيد قلت : (الذي هو وعمرو في الدار زيد) ، وإن أخبرت عن زيد قلت : (الذي هو وعمرو في الدار زيد) ، وإن أخبرت عن (عمرو) قلت : (الذي زيد وهو في الدار عمرو) ، وإن شئت قلت : (الذي هو زيد في الدار عمرو) ؛ لأن المعني واحد ، فإن قلت : (قام زيد وعمرو) فأخبرت عنهما جميعا قلت : (اللذان قاما زيد وعمرو) ، وإن أخبرت عن (زيد) قلت : (الذي قام هو وعمرو (زيد) فأكدت الضمير في (قام) بهو لتعطف عليه الظاهر ويجوز أن لا تذكر (هو) فتقول : (الذي قام وعمرو زيد) وفيه قبح ، وإن أخبرت عن (عمرو) قلت : (الذي قام زيد وهو عمرو زيد) ، فإن قلت في هذه المسائل بالألف واللام فقياسه قياس ما تقدم ، وإن أخبرت عن المفعول من قولك : ضربت زيدا وعمرا ، فإن أردت أن تخبر عن (زيد) قلت : (الذي ضربته وعمرا زيد) ، وإن أخبرت عن عمرو قلت : (الذي ضربت زيدا وإياه عمرو) ، فإن لم ترد ترتيب الكلام علي ما كان عليه قلت : (الذي ضربته وزيدا عمرو وجاز ذلك ؛ لأن قولك : (ضربت زيدا وعمرا وضربت عمرا وزيدا) في الفائدة سواء ، فإن قلت :

ص: 135

1- قال الجرجاني في التعريفات : العطف : تابع يدل علي معني مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، مثل : قام زيد وعمرو ، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد.

ضربت زيدا وقام عمرو لم يجز الإخبار عن واحد منهما لأنهما من جملتين والعاملان يختلفان فلو أخبرت عن (زيد) لكنت قائلا : (الذي ضربته وقام عمرو زيد) فليس لقولك قام عمرو اتصال بالصلة ، فإن زدت في الكلام فقلت وقام عمرو إليه أو من أجله جاز ، فإن قلت :ضربت زيدا أو عمرا فأخبرت عن (زيد) ، فإن الأخص يقول (الضاربه أنا أو عمرا زيد) قال ؛ لأن عمرا قد صار كأنه من سببه إن وقع عليهما فعل واحد كما تقول : مررت برجل ذاهب أبوه أو عمرو ولو قلت : أو ذاهب عمرو لم يجز لأنهما لم يجتمعا في فعل واحد فيصير عمرو إذا جعلت له فعلا علي حدته كأنك قلت : مررت برجل ذاهب عمرو وكذلك لا يجوز الضاربه أنا والضارب زيدا عمرو.

قال أبو بكر : لأنه قد انفصل من العامل الذي في صلة الضارب ، وإذا قلت : ضربت أو شتمت عمرا فأخبرت عن (عمرو) قلت : (الذي ضربت أو شتمت عمرو) تريد : (الذي ضربته أو شتمته عمرو) فالفعلان داخلان في الصلة ، فإن قلته بالألف واللام احتجت أن تقول : الضاربه أنا والشاتمه أنا عمرو فأخرجت ما كان في صلة (الذي) عنها ؛ لأنه لا بد من ألف ولام أخري حتي يصير فاعل بمعني الفعل وهذا لا يجوز ومعني الكلام أيضا يتغير لأنك إذا قلت : الذي ضربت أو شتمت عمرو فالشك واقع في الفعلين ، وإذا قلت (الضاربه أنا أو الشاتمه أنا عمرو) فالشك في الاسمين ، فإن قلت : ضربت زيدا أو شتمت عمرا لم يجز أن تخبر عن زيد إلا أن تضمير في الجملة الثانية ما يرجع إلي (زيد) فتقول : (الذي ضربت أو شتمت عمرا من أجله أو له زيد).

واعلم أنه قد جاء في العطف أشياء مخالفة للقياس فمن ذلك قولك : (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) فقولك : (لا قاعدين) معطوف علي (قائم) وليس في قولك : (قاعدين) شيء يرجع إلي رجل كما كان في قولك : قائم أبواه ضمير يرجع إلي (رجل) فجاز هذا في المعطوف علي غير قياس وهذا لفظ المازني وقول كل من يرضي قوله وكان ينبغي أن تقول : مررت برجل قائم أبواه ولا قاعد أبواه وأن لا يجيء الأبوان مضميرين ولكنه حكى عن العرب وكثر في كلامهم حتي صار قياسا مستقيما ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب : (كل شاة



وسخلتها بدرهم) ولو جعلت السخلة تلي (كلّ) لم يستقم ومثله : (ربّ رجل وأخيه) فلو كان الأخ يلي : (ربّ) لم يجز ومن كلام العرب :  
(هذا الضارب الرجل وزيد) ولو كان زيد يلي الضارب لم يكن جراً وينشدون هذا البيت جراً :

الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذا تزجّي خلفها أطفالها

وكان أبو العباس رحمه الله يفرق بين عبدها وزيد : ويقول : إن الضمير في (عبدها) هو المائة فكأنه قال : وعبد المائة ولا يستحسن ذلك في  
(زيد) ولا يجيزه وأجاز ذلك سيبويه والمازني ولا أعلمهم قاسوه إلا علي هذا البيت.

وقال المازني : إنه من كلام العرب والذي ، قال أبو العباس أولي وأحسن فإذا قلت : (مررت بزويد القائم أبواه لا- القاعدين) أجريت  
(القاعدين) علي القائم أبواه عطفاً فصاراً جميعاً من صفة زيد ولم يكن في القاعدين ما يرجع إلي الموصول في اللفظ ولكنه جاز في المعرفة  
كما جاز في النكرة وتقول علي هذا القياس : مررت بهند القائم أبواها لا القاعدين فتجري (القاعدين) عليها.

قال المازني : وقد قال قوم من أهل العلم : نجيز هذا في الألف واللام ولا نجيزه في (الذي) ؛ لأن الألف واللام ليستا علي القياس و (الذي)  
لا بد في صلته من ضميره وقال هؤلاء ألا تري أنك تقول : (نعم الذاهب زيد ونعم القائم أبوه زيد ونعم الضارب زيدا عمرو) ولا تقول : (نعم  
الذي ذهب زيد) ألا تري أن الألف واللام قد دخلتا مدخلا لا يدخله (الذي) وكذلك جاز مررت بهند القائم أبواها لا القاعدين ولم يجز :  
(مررت بهند القائم أبواها لا اللذين قعدا).

وقال الآخرون : نجيزه (بالذي) معطوفاً ونجعل صلته علي المعني كما قلنا : أنا الذي قمت ، وأنت الذي قمت ، وأنا الذي ضربتك ، فحملناه  
علي المعني فكان الحمل علي المعني في العطف أقوى إذ كان يكون ذلك في هذا وليس معطوفاً لأننا رأينا أشياء تكون في العطف فلا  
تكون في غيره فإذا كانت صلة (الذي) جائزة أن تحمل علي المعني غير معطوفة فهي معطوفة أشد احتمالاً فأجازوا هذا الباب علي ما ذكرت  
لك.

قال المازني : وهو عندي جائز علي المعني كما تقول : (اللذان قام وقعد أخواك) فتجعل الضمير الذي في (قام وقعد) يرجع إلي (اللذين) علي معناهما لا علي لفظهما.

ومما جاء في الشعر في صلة الذي محمولا علي معناه لا علي لفظه :

وأنا الذي قتلت بكرا بالقنا

وتركت تغلب غير ذات سنام

ولو حملة علي لفظه لقال : (قتل) قال : وليس كل كلام يحتمل أن يحمل علي المعني لو قلت : أخواك قام وأنت تريد : قام أحدهما لم يكن كلاما لأنك ابتدأت الأخوين ولم تجيء في خبرهما بما يرجع إليهما فلذلك لم يجز هذا ولو قلت : أخواك قام وقعد فحملت (قام وقعد) علي معني الأخوين كان هذا أقوي ؛ لأن الكلام كلما طال جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا لم يطل ولو قلت : (اللذان قام أخواك) تريد : (اللذان قام أحدهما أخواك) لم يجز وقد يضطر الشاعر فيجيء بالشيء علي المعني فيكون ذلك جائز كما جاز له صرف ما لا ينصرف ووضع الكلام في غير موضعه ولا يجوز ذلك في غير الشعر فكل ما شنع في السمع أجازته ولم يستعمل لا تجزه.

وقال الأخفش : لو أن رجلا أجاز : مررت بالذي ذهبت جاريته والذي أقامتا علي القياس يعني في هذا الباب وعلي أنه يجوز في العطف ما لا- يجوز في الأفراد كان قياسا علي قبحه وعلي أنه ليس من كلام العرب ومن لم يجز هذا لم يجز : (مررت بالحسنة جاريته لا القبيحتين) إذا أراد معني (الذي) ويجوز هذا علي أن لا يجريه مجري (الذي) ولكن يدخل الألف واللام للمعرفة ، وإذا قلت : (ضربت زيدا فعمر) فأردت الإخبار عن (زيد) قلت : (الذي ضربته فعمر زيد) ، فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : (الذي ضربت زيدا فإياه عمرو) ولا يجوز أن تجعل ضميره متصلا وتقدمه كما فعلت في الواو ؛ لأن معني الفاء خلاف ذلك وثم كالفاء وكذلك (لا) إذا كانت عاطفة فإذا قلت : (ضربت زيدا ثم شتمت عمرا) لم يجز أن تخبر عن زيد بالألف واللام ؛ لأنه يلزمك أن تقول : (الضاربه أنا ثم الشاتم أنا عمرا زيد) فلا يكون لقولك : (الشاطم أنا عمرا) اتصال بما في الصلة إلا أن تريد له أو من أجله كما بينا في مسائل تقدمت لو قلت : الذي ضربته وضربت عمرا زيد أو ثم ضربت عمرا أو فضربت عمرا لم يجز ذلك كله إلا علي هذا الضمير أو تكون تريد : (ضربته وزيدا) فتقول : ضربته وضربت زيدا ترد

الفعل الثاني توكيدا فيجوز علي هذا وهو أيضا قبيح وكذلك لو قلت : الذي ضربته وقمت أو ثم قمت أو قلت زيد لم يجز إلا علي ما ذكرت لك وهو قبيح ألا تري أنك لو قلت : (مررت برجل قائم أبوه وأنا) جاز ولو قلت : (مرّ زيد برجل وذاهب أنا) لم يجز إلا علي ما ذكرت لك من الضمير فتقول : وذاهب أنا من أجله ولو قلت : (الذي ضربته فبكي زيد أخوك) جاز ؛ لأن بكاء زيد كان لضربك إياه ولو قلت : (الضاربه أنا والباكي زيد أخوك) لم يجز لأنك إذا أدخلت الألف واللام لم تجعل الأول علة للآخر وإنما يكون ذلك في الفعل ولو قلت : الذي ضربته وقمت زيد كان جيدا ؛ لأن الفعلين جميعا من صلة (الذي).

وقال الأخفش : لو قلت : الضاربه أنا وقمت زيد كان جائزا علي المعني ؛ لأن معني الضاربه أنا الذي ضربته ، وفي كتاب الله عز وجل : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُونَ. اللَّهُ قَرُوبًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ) (1) [الحديد : 18] ولو قلت : الضاربه أنا والقائم أنا زيد لم يجز ؛ لأن كل واحد منهما اسم علي حياله والقائم أنا ليس فيه ذكر زيد ولو قلت : (الضارب زيدا فمبكيه أنت) كان جائزا علي أن يكون الضرب علة للبكاء لأنك لو قلت : (الضارب زيدا فبكي أنا) كان جيدا ولو قلت : (الضارب زيدا فالباكي هو أنا) لم يحسن.

وقال الأخفش : إلا علي وجه بعيد كأنه ليس فيه ألف ولام كما قالت العرب : هم فيها الجماء الغفير يريدون : هم فيها جما غفيرا وأرسلها العراك يريد : أرسلها عراكا وقال : قالت العرب : (هم الخمسة العشر) يريدون : (هم الخمسة عشر).

#### الرابع عشر : الإخبار عن المضمر

إذا قلت : (قمت) فأخبرت عن (التاء) قلت : (القائم أنا) ، فإن قلت (قمت) فأخبرت عن (التاء) قلت : (القائم أنت) ، فإن كان الضمير غائبا قلت : (القائم هو) ، وإن أخبرت (بالذي)

ص: 139

1- قرأ ابن كثير ، وعاصم في رواية أبي بكر مخففة الصاد. وقرأ الباقون مشددا في الحرفين جميعا أرادوا : المتصدقين فأدغموا التاء في الصاد فالتشديد من جلال ذلك ، وليس في تشديد الدال اختلاف ؛ لأنه علي وزن تفعل تصدق مثل تكبر ، وتجبر ، ومن خفف حذف التاء اختصارا. [إعراب القراءات السبع وعللها : 2 / 351].

قلت : (الذي قام هو والذي قام أنت والذي قام أنا) لأنك لو قلت : (الذي قمت أنا والذي قمت أنت) لم يكن في صلة (الذي) شيء يرجع إليه وزعموا أنه سمع من العرب وهو في أشعارهم : أنا الذي قمت وأنت الذي قمت إذا بدأت بالمخاطب قبل (الذي) أو بدأ المتكلم (بأنا) قبل (الذي) فحملت (الذي) في هذا الباب علي المعني والجيد : أنا الذي قام والآخر جائز فإذا قلت : (ضربتني) فأخبرت عن المفعول قلت : (الذي ضربته أنا) ، فإن قلت : (ضربتك) فأخبرت عن الفاعل قلت : الذي ضربك أنا) ولا يجوز : (الذي ضربتك أنت) ولا (الذي ضربتني أنا) إذا أخبرت عن (التاء) ، فإن قدمت (نفسك) قبل (الذي) قلت : (أنا الذي ضربتك وأنا الذي ضربتني).

قال المازني : ولو لا أن هذا حكي عن العرب الموثوق بعريبتهم لرددناه لفساده ، وإذا قلت : ضربتك فخبرت عن المفعول بالذي قلت : (الذي ضربت أنت) إن شئت حذفته الهاء من (ضربت) ، وإن شئت أثبتها وكذلك إذا قلت : مررت بك فأخبرت عن (الكاف) بالذي قلت : (الذي مررت به أنت) ، فإن قلت : ضربتني أو مررت بي فأخبرت عن نفسك قلت : (الذي مررت به أنا والذي ضربته أنا) فالمجرور والمنصوب والمرفوع من المضمرة علي هذا فإذا قلت : هذا غلامك فأخبرت عن (الكاف) قلت : الذي هذا غلامه أنت ، وإذا قلت : هذا غلامي فأخبرت عن الياء قلت : (الذي هذا غلامه أنا) ، وإذا قلت : (هذا غلامه) قلت : (الذي هذا غلامه هو) ؛ لأن (أنا) للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب.

وقال المازني في هذا الباب : إنه جائز عند جميع النحويين.

ثم قال : وهو عندي رديء في القياس ولو لا اجتماع النحويين علي إجازته ما أجزته : قال أبو بكر : والذي جعله عنده رديئا في القياس أنك تخرج المضمرة الذي هو أعرف المعارف إلي الظاهر ؛ لأن (الذي) ، وإن كان مبهما فهو كالظاهر ؛ لأنه يصحّ بصلته.

## باب ما تخبر فيه بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه بالألف واللام

وما يجوز بالألف واللام ولا يجوز بالذي ، وذلك المبتدأ والخبر

أما ما يخبر فيه (بالذي) ولا- يجوز بالألف واللام فالمبتدأ والخبر وقد بيناه فيما تقدم وكذلك ما جري مجراهما والمضاف إليه والاسم المعطوف وكل اسم لا يتصل به فعل فيرفعه أو ينصبه أو يتصل به بحرف جر لا يجوز أن تخبر عنه إلا (بالذي) وكل فعل لا يتصرف فلا يجوز عنه الإخبار إلا (بالذي) وقد تقدم ذكر هذا.

وأما ما يجوز بالألف واللام ولا يجوز (بالذي) مكانه فقال الأخفش تقول : (مررت بالقائم أخواه إلا القاعدين) ولو قلت : (مررت بالذي قعدت جاريته لا- الذي قامتا) لم يجز ؛ لأن (الذي) لا بد من أن يكون في صلتها ذكرها وكذلك لو قلت : (مررت بالقاعد أبواها لا القائمين) كان جيدا.

ولو قلت : مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما لم يجز ؛ لأنه ليس في صلة (التي) ذكر لها ألا تري أنك تقول : (المضروب الوجه عبد الله) ولا تقول : (الذي ضرب الوجه عبد الله) وتقول : المضروبة الوجه ضربتتين أمة الله.

ولا تقول : (التي ضربت الوجه ضربتتين أمة الله ؛ لأنه ليس في صلة (التي) لها ذكر.

وذلك قولك : (ضربت وضربني زيد) وضربني وضربت زيدا قال الأخفش : إذا قلت : (ضربت وضربني زيد) فأدخلت عليه الألف واللام وجعلت (زيدا) خبرا قلت : (الضاربه أنا والضاربي زيد) لا يحسن غير ذلك لأنك حين طرحت المفعول في (ضربت وضربني) لم تزد علي ذلك وأنت لو طرحت (الهاء) من قولك (الضاربه أنا والضاربي زيد) كنت قد طرحت المفعول به كما طرحته في (ضربت) وطرحت الشيء الذي تصحّ به الصلة ؛ لأن كلّ شيء من صلة (الذي) لا يرجع فيه ذكر (الذي) فليس هو بكلام قال : إلا أنّ بعض النحويين قد أجاز هذا وهو عندي غير جائز لطول الاسم ؛ لأنه صير (الضارب أنا والضاربي) كالشيء الواحد ، وإذا جعلت (أنا) هو الخبر يعني إذا أخبرت عن (التاء) كان حذف (الهاء) أمثل من هذا ، وذلك أنك إذا قلت : (الضارب والضاربه زيد أنا) إنما أوقعت من (الضارب) المفعول به ولم توقع ذكر (الذي) فلم تزد علي مثل ما صنعت في (ضربت وضربني زيد) لأنك إنما ألغيت ثم المفعول وألغيته هاهنا أيضا ، وإن كان في قولك : (الضارب والضاربه زيد أنا) أقبح منه في (ضربت وضربني زيد) ؛ لأن هذا مما يخل بصلة الاسم أن يحذف منه المفعول به حتي يصير الاسم كأنه لم يتعد.

قال المازني : إذا أردت الإخبار عن زيد ، فإن ناسا من النحويين يقولون : (الضارب أنا والضاربي زيد) قال : وما أري ما قالوا إلا محالا إن كنت لم تنو أن يكون في (الضارب) مفعول محذوف ، فإن كنت أردت أن يكون محذوفا فإثباته أجود قال : وإن قلت : إني إنما أحذفه كما أحذفه في الفعل ، فإن ذلك غير جائز لأنك حين حذفته في الفعل لم تضمّر وأنت هاهنا تحذفه مضمرا فحذفهما مختلف فلذلك لم يكن مثله في الفعل قال : والقياس عندي أن أقول : (الضارب أنا والضاربي زيد) فأجعل (الضارب) مبتدأ وأجعل (أنا) خبره فأجعل (الضاربي) مبتدأ وأجعل زيدا خبره وأجعله تفسيراً لما وقع عليه (ضربت) كما كان تفسيراً له مع الفعل وأجعل الضارب الأول غير متعدّ كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدّ وأجعل (أنا) خبرا

له ؛ لأن الفعل والفاعل نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر لأنك إذا قلت : (ضرب زيد) فلا بد لضرب من (زيد) كما أنك إذا قلت : (زيد منطلق) فلا بد له من (منطلق) أو ما أشبهه فجعلت الأول مبتدأ و (أنا) خبره وعطفت عليه مبتدأ وخبره لتكون جملة عطفتها علي جملة كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلا وفاعلا جملة قال : فهذا أشبه وأقيس مما قال النحويون.

قال أبو بكر : وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل أن هاتين الجملتين كجملة واحدة لحاجة الأولي إلي ما يفسرها من الثانية ، وإذا أدخلت الألف واللام فصلت ، فإن أوجت الضرورة إلي الإخبار فهما بالألف واللام فأقيس المذهبين مذهب المازني ليكون الاسم محذوفا ظاهرا غير مضمرا كما كان في الفعل.

وقال الأخفش : من جوز الحذف في (ضربت وضربني زيد) إذا أدخل عليه الألف واللام قال في (ظننت وظنني زيد عاقلا) إذا عمل الآخر (الظان) أنا (والظاني عاقلا زيد) ، فإن قال : قد أضمرت اسمين من قبل أن تذكرهما قلت : أما الأول منهما فأضمرته ليكون له في الصلة ذكر والثاني أضمرته ؛ لأنه لا بد إذا عملت الفعل في واحد من أن تعمله في الآخر قال : فإن جعلت (أنا) هو الخبر يعني : إذا أخبرت عن الياء فحذف الهاء أمثل شيئا لأنك لم تزد علي حذف المفعول به كما حذفته من قبل الألف واللام فتقول : (الظان والظانه زيد عاقلا أنا) ، وإن ألحقت (الهاء) قلت : (الظانه إياه والظانه عاقلا زيد أنا).

قال المازني : فإن قلت : (ضربني وضربت زيدا) فأخبرت عن (زيد) قلت : (الضاربي هو والضاربه أنا) فجعلت الضاربي مبتدأ وهو خبره كما كان فاعلا في (ضربني) ليكون الضارب يستغني ويكون (هو) يحتاج إلي أن يفسر كما كان محتاجا وهو في موضع (ضربني) وليكون جملة معطوفة علي جملة وكذلك إن كان فعلا تعدي إلي مفعولين نحو : أعطيت وأعطاني زيد درهما إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطي أنا والمعطي درهما زيد فجعلت (أنا) الأول خبرا (للمعطي) كما كان فاعلا (لأعطيت) وجعلت الثاني مبتدأ وآخر الكلام خبره فجعلته جملة معطوفة علي جملة.

قال أبو بكر : فعلي هذا يجيء هذا الباب ، وإن كثرت مسائله فقسه علي ما ذكرت لك وليس أحد يقوله علمت من أهل العلم لأنهم إنما جروا علي أشياء اصطالحوا عليها لم يفكروا في أصولها وهذا أقيس وأشبه بكلام العرب.

ص: 144



## باب ما ألف النحويون من (الذي) و (التي) وإدخال (الذي) علي (الذي) وما ركب من ذلك

وقياسه قد تقدم من قولنا : إن (الذي) لا يتم إلا بصلة وإنه وصلته بمنزلة اسم مفرد فمتي وصلت (الذي) بالذي فانظر إلي الأخير منهما فوجه صلته فإذا تم بصلته وخبره فضع موضعه اسما مضافا إلي ضمير ما قبله ؛ لأنه إن لم يكن فيه ضمير يرجع إليه لم يصلح فإذا كان الأول مبتدأ فإنه يحتاج إلي صلة وخبر كما كان يحتاج وصلته غير (الذي) ويكون (الذي) الثاني يحتاج إلي صلة وخبر ويكون الثاني وصلته وخبره صلة للأول ولا بد من أن يرجع إلي كل واحد منهما ضمير في صلته حتي يصح معناه إلا أن (الذي) التالي للأول يحتاج إلي أن يكون فيه ضميران أحدهما يرجع إلي الثاني والآخر يرجع إلي (الذي) الأول ، وإن كان (الذي) بعد (الذي) الأول مرتين أو ثلاثا أو أربعا أو خمسا أو ما بلغ فحاله كحال الذي ذكرت لك من المبتدأ والخبر وحاجة كل واحد منهما إلي ما يتمه وما يكون خبرا له تقول : (الذي التي قامت في داره هند عمرو) فيكون (الذي) الأول مبتدأ ويكون (التي) الثانية مبتدأة أيضا ويكون (قامت في داره) فيه ضميران : أحدهما مرفوع وهو المضمرة في (قامت) وهو راجع إلي (التي) والهاء راجعة إلي (الذي) الأول وتكون (هند) خبر (التي) الثانية وتكون (التي) الثانية وصلتها وخبرها صلة للذي (الأول) ويكون (عمرو) خبر (الذي) الأول ، فإن ثبت قلت : (اللذان اللتان قامتا في دارهما الهندان العمران) فظهر الضمير الذي كان في (قامت) في الواحدة والتفسير ذلك التفسير .

وكذلك لو قلت : الذي التي في داره هند عمرو ففي (داره) ضميران أحدهما مرفوع والآخر مجرور فالمرفوع مضمرة في الاستقرار المحذوف الذي قام الظرف مقامه (فالتي) مع صلته تقوم مقام اسم مضاف إلي ضمير (الذي) ألا تري أنك لو وضعت موضع ذلك (أخته) لجاز أن تقول : (الذي أخته هند عمرو) وتقول : (الذي الذي ضرب عمرو زيد) تجعل الفاعل الذي في (ضرب) يرجع إلي (الذي) الأول ، وإن شئت إلي الثاني وتجعل المفعول المحذوف في

(ضرب) يرجع إلي الآخر وتجعل عمرا خيرا للثاني وزيدا خيرا للأول وتقول : (الذي التي أخته أمها هند زيد) فتجعل (الذي) مبتدأ والتي مبتدأ ثانيا وأخته أمها (صلة التي) وفيها ما يرجع إلي (الذي) وإلي (التي) وهند خبر (التي) فصارت (التي) مع صلته مبتدأ خبره (هند) وهذا المبتدأ والخبر صلة (الذي) وقد تم به ؛ لأن فيه ذكره و (زيد) خبر (الذي) فكأنك قلت : (الذي أخته هند زيد) فلو قلت الذي التي أخته هند أختها زيد لم يجز لأنك لم تجعل في صلة التي شيئا يرجع إليهما ولو قلت الذي التي أختها هند أخته زيد جاز لأنك جعلت (أختها) مبتدأ و (هندا) خبرها وهما في صلة (التي) وجعلت قولك : أخته خبر التي وجعلت (الهاء) التي أضفت الأخت إليها راجعة إلي (الذي) وجعلت التي وصلتها وخبرها صلة (للذي) فصار خبرها مضافا إلي ضمير الذي يرجع إلي (الذي) في صلته وصار زيد خيرا عن (الذي) فكأنك قلت (الذي هند أخته زيد) فصلح أن تضع هذا موضع (التي) ؛ لأنه ليس في (التي) وصلتها ما يرجع إلي (الذي) ولو لا الهاء في (أخته) ما كان كلاما ، فإن أدخلت كان علي هذا قلت : (كان الذي التي أختها هند أخته زيدا) ، وإن أدخلت (ظننت) قلت : (ظننت الذي التي أختها هند زيدا) فنصبت (الذي وزيدا) وتركت سائر الكلام الذي هو صلة للذي مرفوعا ، فإن أدخلت في هذه المسائل (الذي) ثالثة فالقياس واحد تقول : (اللذان الذي التي أخته أختها هند زيد أخواك) لا بد في صلة الأخير وخبره من ثلاثة مضمرة بعدد المبتدآت الموصولات.

فإن لم يكن كذلك فالمسألة خطأ فتجعل اللذين ابتداء والذي ابتداء ثانيا والتي ابتداء ثالثا وتجعل أخته أختها صلة (لتي) والهاء في (أخته) ترجع إلي (الذي) وها في (أختها صلة لتي) والهاء في (أخته) ترجع إلي (الذي) وها في (أختها) ترجع إلي (التي) وأختها خبر لتي وهي مضافة إلي ضمير (اللذين) وهي وصلتها وخبرها صلة (للذي) وزيد خبر الذي والذي وصلته وخبره صلة للذين وأخواك خبر (اللذين) وتعتبر هذا بأن تجعل موضع (التي) مع صلته اسما مؤنثا مضافا إلي ضمير ما قبله كما كان في قولك : (أخته) فتقول : (اللذان الذي أمه أختها زيد أخواك) فتجعل موضع (الذي) بتمامه صاحبهما فتقول : (اللذان صاحبهما زيد

أخواك) فالكلام ، وإن طال فإلي هذا يرجع فنعتبره إذا طال بهذا الإمتحان فإنه يسهله وتعرف به الخطأ من الصواب.

وتقول : (اللذان الذي أخوه زيد أخوهما أبوه أخواك) تجعل اللذين ابتداء والذي ابتداء ثانيا و (أخوه زيد) صلة الذي وأخوهما ابتداء وأبوه خبره وهما جميعا خبر (الذي) والضمير الذي في (أخيها) راجع إلي (اللذين) والضمير الذي في قولك : (أبوه) راجع إلي الذي والكلام الذي بعد (اللذين) إلي قولك : (أبوه) صلة للذين وأخواك خبر عنهما ولو أدخلت علي هذا (كان) أو ظننت وما أشبههما من العوامل كان الكلام علي حاله كله ما خلا (اللذين وأخويك) فإنهما يتغيران ، وذلك قولك : (ظننت اللذين الذي أخوه زيد أخوهما أبوه أخويك) فلو أخبرت عن اللذين لقلت : (الظانّهما أنا أخويك اللذان الذي أخوه زيد أخوهما أبوه).

قال المازني : فإن أخبرت عن زيد جاز فقلت : (الظانّ أنا اللذين الذي أخوه هو أخوهما أبوه أخويك زيد) جعلت (الظانّ) ابتداء وأوقعته علي (اللذين والأخوين) وجعلت صلتها علي حالها وجعلت قولك : هو راجعا إلي (الظانّ) فلذلك صح الكلام قال : ولو أخبرت عن (غير زيد) مما في الصلة لم يجز وإنما لم يجز ذلك ؛ لأن ما في الصلة من الأسماء التي هي غير (زيد) كلها مضافات إلي مضمرة فلو أخبرت عنهما احتجت أن تتزعهما من الكلام وتجعل موضعهما ضميرا فلا يقوم مقام الراجع الذي كان شيء ولو أخبرت عن (الذي) لقلت : الظانّ أنا اللذين هو أخوهما أبوه أخويك الذي أخوه زيد.

وقال أبو بكر : وهذه مسألة في كتاب المازني ورأيها في كثير من النسخ مضطربة معمولة علي خطأ والصواب ما وجدته في كتاب أبي العباس محمد بن يزيد بخطه عن المازني وقد أثبتته كما وجدته قال : لو قلت (الذي التي اللذان التي أبوهما أخواك أختها أخته زيد) جاز أن تجعل (الذي) مبتدأ (والتي) مبتدأ أيضا (واللذين) مبتدأين والتي مبتدأة ، وتجعل (أبوها) مبتدأ وهو مضاف إلي ضمير (التي) الثانية وأبوهما خبر (أبيها) وهو مضاف إلي ضمير (اللذين) وأختها خبر (التي) الثانية وهو مضاف إلي ضمير (التي) الأولى وهذا كله صلة للذين وأخواك

خبر اللذين وهذا كله صلة للتي الأولى يعني اللذين وصلتهما وخبرهما (وأخته) خبر عن (التي) وهي وصلتها وخبرها صلة (للذي) وزيد خبر عن (الذي).

قال أبو بكر: ويعتبر هذه بأن تقيم مقام كل موصول مع صلته اسما حتي تردّ الجميع إلي واحد فإذا قلت: (الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيد) عمدت إلي (التي) الثانية وصلتها أبوها أبوهما فأقمت مقامهما (أمهما) فصار الكلام الذي التي اللذان أمهما أختها أخواك أخته زيد ثم تقيم مقام (اللذين) وصلتهما اسما فتقول: الذي التي صاحبها أخواك أخته زيد ثم تقيم مقام (التي) مع صلتها (هند) فيصير الكلام: (الذي هند أخته زيد) فإلي هذا التقدير ونحوه ترجع جميع المسائل، وإن طالت.

وإذا قلت: (الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيد) فأردت الإخبار عن (الذي) قلت: (الذي هو زيد الذي التي اللذان التي أبوهما أختها أخواك أخته)؛ لأن هذا كله صلة (للذي) الذي أخبرت عنه، وإن أخبرت عن شيء في الصلة وكان مضافا إلي ضمير لم يجز، وإن كان غير مضاف فالإخبار عنه جائز نحو الأخوين وزيد فالإخبار عن هذا كله جائز وتقول: (الذي إنّه زيد الذي إنّ أباه منطلق) تجعل (الذي) مبتدأ وتعمل (إنّ) في ضميره وتجعل (زيدا) خبرا (لأن) وتجعل (إن) وما عملت فيه صلة (للذي) وتجعل (الذي) الثاني خبرا للذين الأول وتجعل (إنّ أباه منطلق) صلة للذي الثاني.

قال المازني: وإنما جاز أن تجعل في صلة (الذي) إنّ؛ لأنه قد جاء في القرآن: (ما إنّ مفاتحه) كأنه قال والله أعلم الذي إنّ (مفاتحه)؛ لأن (ما) إذا كانت بمنزلة (الذي) كانت صلته كصلة الذي.

وهي (ما (1) ومن وأي) مضاف ومفرد يكتن استنهما ما وجزاء وخبرا بمنزلة (الذي) فإذا كن استنهما أو جزاء لم يحتجن إلي صلوات وكن أسماء علي حدتهن تامات نحو: (من أبوك) وما مالك وأي أبوك والجزاء نحو: (من يأتنا نأته) وأي يذهب تذهب معه وأي تأكل تأكل وقد يكن بمنزلة (الذي) فإذا كن كذلك وصلن بما وصل به (الذي) بالابتداء والخبر وبالظروف وبالفعل وما يعمل فيه نحو: (اضرب من في الدار واضرب من أبوه منطلق) وكل ما أكل زيد تريد: (ما أكله زيد) وتحذف الهاء من الصلة كما تحذفها من صلة (الذي) لطول الاسم وقد توصل (أي) بالابتداء والخبر وقد يحذف المبتدأ من اللفظ ويؤتي بالخبر فإذا كانت كذلك وكانت مضافة بنيت علي الضمة في كل أحوالها كقولك: اضرب أيهم أفضل واضرب أيهم قائم ومثل ذلك قراءة الناس: (ثم لنزغن من كل شيعة أيهم أشد) (2) لأنك لو وضعت (الذي) هاهنا كان قبيحا إنما تقول: (الذي هو قائم)، فإن قلت: (الذي قائم) كان قبيحا، فإن قلت: اضرب أيهم في الدار واضرب أيهم هو قائم واضرب أيهم يأتيك نصبت لأنك لو وضعت

ص: 149

- 1- ما الموصولة: وتستعمل فيما لا يعقل نحو: (ما عندكم ينفد) (الآية: 96 سورة النحل)، وقد تكون له مع العاقل نحو (سبح لله ما في السموات وما في الأرض) (الآية: 1 سورة الصف) ومنه (إنما صنعوا كيد ساجر) ومنه (إنما توعدون لآت) وفي كليهما: إن الذي صنعوا، وإن الذي توعدون. وتكون لأنواع من يعقل نحو: (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) (الآية: 3 سورة النساء) وتكون للمبهم أمره، كقولك حين تري شبعا من بعد "انظر إلي ما ظهر". وإن جعلت الصفة في موضع الموصوف علي ما يعقل، ومن كلام العرب: "سبحضان ما سبج الرعد بحمده"، وقال تعالي: (والسماء وما بناها) (الآية: 5 سورة الشمس). انظر معجم القواعد 5 / 25.
- 2- في حالة أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبني أيهم قائم ففي هذه الحالة تبني علي الضم فتقول يعجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأبهم قائم وعليه قوله تعالي (ثم لنزغن من كل شيعة أيهم أشد علي الرحمن عتيا) وقول الشاعر إذا ما لقيت بني مالك فسلم علي أيهم أفضل انظر شرح ابن عقيل 1 / 162.

(الذي) هاهنا كان حسنا وزعموا أن من العرب من يقول : (اضرب أيهم أفضل) علي القياس وقد قرأ بعض أهل الكوفة : (ثم لنزعه من كل شيعة أيهم أشد) وإنما حذف المبتدأ من صلة (أي) مضافة لكثرة استعمالهم إياها فإذا كانت مفردة لزمتها الإعراب فقلت : (اضرب أيا أفضل) ولا تتني هاهنا ، وإن كانت (الذي) تقبح هاهنا من قبل أنهم إنما بنوها مضافة وتركوها مفردة علي القياس.

قال أبو بكر : هذا مذهب أصحابنا وأنا أستبعد بناء (أي) مضافة وكانت مفردة أحق بالبناء ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية كأنه إذا قال : (اضرب أيهم أفضل) فكأنه قال : اضرب رجلا إذا قيل : (أيهم أفضل) قيل : هو.

والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون وهذا الذي اختاره مذهب الخليل.

قال سيبويه : زعم الخليل : أن (أيهم) إنما وقع في قولهم اضرب أيهم علي أنه حكاية كأنه قال : (اضرب الذي يقال له أيهم أفضل).

وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل

فأبيت لا حرج ولا محروم (1)

ص: 150

1- علي أن لا حرج عند الخليل مرفوع علي أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجمله محكية بقول محذوف ، أي : أبيت مقولا في : هو لا حرج ولا محروم. وهذا من حكاية الجمل بتقدير المبتدأ ، ولا يصح أن يكون من حكاية المفرد ، لأن حكاية إعرابه إنما تكون إذا أريد لفظه ، نحو : قال فلان : زيد ، إذا تكلم بزيد مرفوعا ، وفي غير هذا يجب نصبه ، إلا أن يكون بتقدير شيء ، فنجب حكاية إعرابه كما هنا. وهذا نص سيبويه في المسألة : وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في قولهم : اضرب أيهم أفضل علي أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيهم أفضل. وشبهه بقول الأخطل : ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ... البيت قال الأعلام : الشاهد في رفع حرج ومحروم ، وكان وجه الكلام نصبهما علي الحال. ووجه رفعهما عند الخليل الحمل علي الحكاية ، والمعني : فأبيت كالذي يقال له لا حرج ولا محروم. ولا يجوز : رفعه حملا علي مبتدأ مضمرا ، كما لا يجوز : كان زيد لا قائم ولا قاعد ، علي تقدير : لا هو قائم ، ولا هو قاعد لأنه ليس موضع تبعيض ولا قطع ، فلذلك حملة علي الحكاية. اه. وقال النحاس : قال سيبويه : زعم الخليل أن هذا ليس علي إضمار أنا ، ولو كان كذلك لجاز : كان عبد الله لا- مسلم ولا صالح ، ولكنه فيما زعم الخليل : فأبيت كالذي يقال له : لا حرج ولا محروم. وإنما فر الخليل من إضمار أنا وإن كانت قد تضمير في هذا الموضع ، لأنه يلزم عليه أن يقول : كنت لا خارج ولا ذاهب. وهذا قبيح جدا ، فجعله علي الحكاية : فأبيت بمنزلة الذي يقال له : لا حرج ولا محروم ، أي : إنها لم تحرمني ، فيقال لي محروم ، ولم أخرج من حضورني نعها ، فيقال لي : حرج. وقال أبو إسحاق الزجاج : هو بمعني لا- حرج ولا- محروم في مكاني. فإذا لم يكن في مكانه حرجا ولا محروما ، فهو لا حرج ولا محروم. وزعم الجرمي أنه علي معني فأبيت وأنا لا حرج ولا محروم. قال سيبويه : وقد زعم بعضهم أنه علي النفي ، كأنه قال : فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا فيه. وكلام أبي إسحاق شرح لهذا. قال أبو الحسن : فيكون في المكان الذي أنا فيه خيرا عن حرج ، والجمله خبر أبيت. انتهى كلام النحاس. قال السيرافي : وهذا التفسير أسهل ، لأن المحذوف خبر حرج ، وهو ظرف ، وحذف الخبر في النفي كثير كقولنا : " لا حول ولا قوة إلا بالله " ، أي : لنا. وقوله : ولقد أبيت ، قال صاحب المصباح : بات له معنيان : أحدهما كما نقل الأزهري عن الفراء : بات الرجل ، إذا سهر الليل

كله في طاعة أو معصية. وثانيهما : بمعني صار ، يقال : بات بموضع كذا ، أي : صار به ، سواء كان في ليل ، أو نهار. وعليه قوله عليه الصلاة والسلام : " فإنه لا يدري أين بات يده " ، أي : صارت ووصلت. اه. والمناسب هنا المعني الثاني. والرواية في ديوان الأخطل : ولقد أكون. والمستقبل هنا في موضع الماضي ، لأنه يريد أن يخبر عن حاله فيما مضى ، وأكثر ما يجيء هذا فيما علم منه ذلك الفعل خلقا وطبعًا ، وقد تكرر ذلك الفعل منه ، ولا يكون كفعل فعله في الدهر مرة واحدة. والفتاة : الجارية الشابة ، يريد أنه كان في شبابه تحبه الفتيات ، ويبيت عندهن بمنزل يعني بمنزلة جميلة. والحرج بفتح الحاء وكسر الراء : المضيق عليه. يقول : إن موضعه لم يكن مضيقًا به ، ولا هو محروم من جهتها ما يريد. انظر خزنة الأدب 312 / 2.

وأما يونس فزعم : أنه بمنزلة قولك : (أشهد أنه لعبد الله) واضرب (معلقة) يعني (بمعلقة) أنها لا تعمل شيئاً والبناء مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من أصحابنا ومن العرب من يعمل (من) وما نكرتين فإذا فعلوا ذلك ألزموهما الصفة ولم يجيزوهما بغير صفة قالوا : اضرب من طالحا أو امرر بمن صالح قال الشاعر :

يا ربّ من يبغض أذوادنا

رحن علي بغضائه واغتدين (1)

ص: 151

---

1- من التّكرة الموصوفة : وتدخل عليها " ربّ " دليلا علي أنّها نكرة وذلك في قول الشّاعر : - ربّ من أنضجت غيظا قلبه قد تمّني لي موتا لم يطع واستشهد سيبويه علي ذلك بقول عمرو بن قميئة : يا ربّ من يبغض أذوادنا رحن علي بغضائه واغتدين وظاهر في البيتين أنها واقعة علي الآدميين أي للعاقل. كما أنها وصفت بالتّكرة في نحو قولهم " مررت بمن معجب لك ". ومثالها قول الفرزدق : إني وإياك إذ حلّت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور أي كشخص ممطور بواديه. انظر معجم القواعد 101 / 25.



وقال الآخر :

ربّما تكره النفوس من الأمر

له فرجة كحلّ العقال (1)

فجعلها نكرة وأدخل عليها (ربّ).

واعلم أنه يجوز أن تقول : لأضربن أيهم في الدار وسأضرب أيهم في الدار ولا يجوز : (ضربت أيهم في الدار) وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي فطولب بالفرق فقال : (أي) كذا خلقت.

قال أبو بكر : والجواب عندي في ذلك أن (أيا) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول فإذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعني الذي وضعت له (أي) والمستقبل ليس كذلك.

ص: 152

---

1- قد تدخل " ما " النكرة الموصوفة علي " ربّ " وتوصف بالجملة التي بعدها ، نحو قول أمية بن أبي الصّلت : ربّما تكره النفوس من الأم ر له فرجة كحلّ العقال والتقدير : ربّ شيء تكرهه النفوس ، وضمير له يعود علي ما . وقد تلحق ربّ ما الزائدة فتكفّها عن العمل فتدخل حينئذ علي المعارف وعلي الأفعال فتقول : " ربّما عليّ قادم " و " ربّما حضر أخوك " . انظر معجم القواعد 1 / 11 .

إذا قلت : (أيهم كان أخاك (1)) فأردت الإخبار عن الأخ قلت : أيهم الذي هو كأنه أخوك ، وإن شئت (كان إياه) كما ذكر في مفعول (كان) المضممر فيما مضى ، وذلك أن اسم (أي) كان مضمرا في (كان) ولم يستقم أن تجعل (الذي) قبل (أي) ؛ لأنه استفهام فجعلت (هو الذي) هو ضمير أي تقوم مقامه فصار (أي) ؛ لأنه استفهام فجعلت (هو الذي) هو ضمير أي تقوم مقامه فصار (أي) ابتداء في (كان) وأخوك خبر (الذي) والذي وخبره خبر أي وتقديره تقدير : زيد الذي أبوه ضربه عمرو وتجعل (الذي) لعمرو والأب هو الفاعل ، فإن أخبرت عن (أي) في هذه المسألة قلت : (أيهم الذي هو ضرب أخاك) تجعل (أيهم) خبرا مقدما وتجري الكلام مجراه كأنه في الأصل : (الذي هو ضرب أخاك أيهم) ثم قدمته ؛ لأنه بمنزلة : زيد ضرب أخاك فالإخبار عن (زيد) الذي هو ضرب أخاك زيد فإذا قدمت زيدا وأدخلت عليه ألف الاستفهام قلت : (أزيد الذي هو ضرب أخاك) فهذا نظير (أيهم) ، فإن قلت : (أيهم ضرب أخوك) فجعلت (أي) مفعولة فأردت الإخبار عن (أي) قلت : أيهم الذي إياه ضربت أخوك والتقدير : (الذي إياه ضرب أخوك أيهم) إلا أنك قدمت (أي) وهي خبر الابتداء لأنها استفهام.

(الذي بعضهم هو زيد) ولكنك قدمت للاستفهام (فبعض) يجوز فيها التقديم والتأخير وأن يقع صلة وغير صلة وخبرا وأيهم إذا كانت استفهاما لا يجوز أن يكون إلا صدرا كسائر حروف الاستفهام.

ص: 153

1- الثالث أن يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا إذا يستوجب التصديرا نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من. انظر شرح ابن عقيل 1 / 243.

تقول في قولك : (ضربنا الذي ضربني) إذا كنت وصاحبك ضربتما رجلا ضربك فأردت أن تجعل اسميكما الخبر قلت : (الضاربان الذي ضربني نحن).

وتصحيح المسألة : (الضاربان الذي ضرب أحدهما نحن) وإنما جاز أن تقول : (الذي ضربني) علي المجاز وإنه في المعنى واحد ألا تري أنك لا تقول : (الضارب الذي ضربني أنا) إلا علي المجاز وتصحيح المسألة : (الضارب الذي ضربه أنا) ؛ لأن الضارب للغائب وإنما جاز الضارب الذي ضربني أنا علي قصد الإبهام كأنه قال : (من ضرب الذي ضربك).

فأجبت بحسب سؤاله فقلت : (الضارب الذي ضربني أنا) كما تقول : (الضارب غلامي أنا) والأحسن : (الضارب غلامه أنا) ؛ لأن الذي هو غلامه قد تقدم ذكره والأحسن أن تضيفه إلي ضميره.

فإن أردت أن تجعل اسم المضروب هو الخبر من قولك : (ضربنا الذي ضربني) قلت : (الضاربة نحن الذي ضربني) هذا المجاز وتصحيح المسألة الضاربه نحن الذي ضرب أحدنا.

إشارة

تقول : هذا ثالث ثلاثة قلت : الذين هذا ثالثهم ثلاثة ، فإن قيل لك : في حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر أخبر عن أحد عشر وثلاثة عشر .

لم يجز أن تقول : الذين هذا حاديهم أحد عشر ولا الذين هذا ثالثهم ثلاثة عشر كما قلت : الذين هذا ثالثهم ثلاثة ؛ لأن أصل (حادي) أحد عشر وثالث ثلاثة عشر حادي عشر وأحد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر هذا الأصل ولكن استقلوا أن يجيئوا باسم قد جمع من اسمين ويوقعوه علي اسم قد جمع من اسمين فلما ذهب لفظ (أحد عشر) وقام مقامه ضمير رد حادي عشر إلي أصله ومع هذا فلو جاز أن تضمّر أحد عشر واثني عشر من قولك حادي أحد عشر واثني عشر ولا ترد ما حذف لوجب أن تقول : حاديهم واثنيهم وثالثهم ورابعهم فيلبس بثالثهم وأنت تريد ثلث ثلاثة ولو أردت إدخال الألف واللام ، فقلت : الحادي عشرهم أنا أو الثاني عشرهم أنا لم يجز في شيء من هذا إلي العشرين ؛ لأن هذا مضاف ولا يجري مجرى الفعل ؛ لأنه اشتق من شيين وكان حق هذا أن لا يجوز في القياس ولو لا أن العرب تكلمت به لمنعه القياس وإنما ثاني اثني عشر في المعنى أحد اثني عشر وليس يراد به الفعل وثالث ثلاثة إنما يراد به أحد ثلاثة .

قال الأخفش : ألا تري أن العرب لا تقول : هذا خامس خمسة عددا ولا ثاني اثنين عددا وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتدخل الألف واللام ؛ لأن ذلك بناء يكون في الأفعال ، وإن كانت العرب لا تتكلم به في هذا المعنى قال : ولكنه في القياس جائز أن تقول : الثاني اثنين أنا والثانيهما أنا اثنان ليس بكلام حسن ، وإذا قلت : هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة فهو بما يؤخذ من الفعل أشبه لأنك تريد : هذا الذي جعل اثنين ثلاثة والذي جعل ثلاثة أربعة ومع ذلك فهو ضعيف ؛ لأنه ليس له فعل معلوم إنما هو مشتق من العدد وليس بمشتق من مصدر معروف كما يشتق (ضارب) من الضرب ومن ضرب فإذا قلت : هذا رابع ثلاثة تريد رابع ثلاثة ، فأخبرت عن ثلاثة قلت : الذين هذا رابعهم ثلاثة وبالألف واللام : الرابعهم هذا ثلاثة

وإنما يجوز مثل ذا عندي في ضرورة؛ لأن هذه الأشياء التي اتسعت فيها العرب مجراها مجري الأمثال ولا ينبغي أن يتجاوز بها استعمالهم ولا تصرف تصرف ما شبهت به فثالث ورابع مشبه بفاعل وليس به وتقول: مررت بالضاربين أجمعون زيدا فتؤكد المضميرين في (الضاربين)؛ لأن المعني: (الذين ضربوا أجمعون زيدا).

ولو قلت: مررت بالضاربين أجمعين زيدا لم يجز؛ لأن الصلة ما تمت ولا يجوز أن تؤكد (الذين) قبل أن يتم بالصلة ألا تري أنك لو قلت: (مررت بالذين أجمعين في الدار) لم يجز أنك وصفت الاسم قبل أن يتم.

وتقول: (زيد الذي كان أبوه راغبين فيه) فزيد: مبتدأ و (الذي) خبره ولا بد من أن يرجع إليه ضمير أما الهاء في (أبويه)، وأما الهاء في (فيه) لا بد من أن يرجع أحد الضميرين إلي (الذي) والآخر إلي (زيد) فكأنك قلت: (زيد الرجل الذي من قصته كذا وكذا)، فإن جعلت (الذي) صفة لزيد احتجت إلي خبر فقلت: زيد الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق.

فكأنك قلت: (زيد الظريف منطلق)، فإن جعلت موضع زيد (الذي) فلا بد من صلة ولا يجوز أن تكون (الذي) الثانية صفة؛ لأن (الذي) لا يوصف حتى يتم بصلته فإذا قلت: الذي الذي كان أبواه راغبين فيه فقد تم الذي الثاني بصلته والأول ما تم فإذا جئت بخبر تمت صلة الأولي (بالذي الثانية) وخبرها فصار جميعه يقوم مقام قولك: زيد فقط واحتجت إلي خبر، فإن قلت: أخوك تم الكلام فقلت: الذي الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق أخوك كأنك قلت: (الذي أبوه منطلق أخوك)، فإن جعلت موضع (منطلق) مبتدأ وخبراً؛ لأن كل مبتدأ يجوز أن تجعل خبره مبتدأ وخبراً قلت: (الذي الذي كان أبواه راغبين فيه جاريتيه منطلقة أخوك).

فكأنك قلت: (الذي أبوه جاريتيه منطلقة أخوك)، فإن جعلت موضع (أخوك) مبتدأ وخبراً قلت الذي الذي كان أبواه راغبين فيه جاريتيه منطلقة عمرو أخوه فالذي الثانية صلته (كان أبواه راغبين فيه) وهي مع صلته موضع مبتدأ و جاريتيه مبتدأ ومنطلقة خبر جاريتيه و جاريتيه ومنطلقة جميعاً خبر الذي الثانية والذي الثانية وصلته وخبرها صلة للذي الأولي فقد

تمت الأولي بصلتها وهي مبتدأ ، وعمرو مبتدأ ثان ، وأخوه خبر عمرو وعمرو وأخوه جميعا خبر الذي الأولي ، فإن جعلت (من) موضع الذي فكذلك لا فرق بينهما تقول : من من كان أبواه راغبين فيه جاريته منطلقه عمرو وأخوه ، فإن أدخلت (كان) علي (من) الثانية قلت : (من) كان من أبواه راغبين فيه جاريته منطلقه عمرو وأخوه) لا فرق بينهما في اللفظ إلا أن موضع جاريته منطلقه نصب ألا ترى أنك لو جعلت خبر (من) الثانية اسما مفردا كمنطلق لقلت : (من من كان أبواه راغبين فيه منطلقا عمرو وأخوه) ، فإن أدخلت علي (من) الأولي (ليس) فاللفظ كما كان في هذه المسألة إلا أن موضع قولك : (عمرو وأخوه) نصب ؛ لأن (من) بجميع صلتها اسم ليس وعمرو وأخوه الخبر فكأنك قلت : (ليس زيد عمرو وأخوه).

وقال الأَخفش : (إذا قلت الضاربهما أنا رجلان) جاز ولا يجوز : الثانيهما أنا اثنان لأنك إذا قلت : (الضاربهما) لم يعلم أرجلان أم امرأتان فقلت : رجلان أو امرأتان ، وإذا قلت : الثانيهما أنا لم يكونا إلا اثنين فكان هذا الكلام فضلا أن تقول : الثانيهما أنا اثنان قال : ولو قالت المرأة الثانيتهما أنا اثنان كان كاملا لأنها قد تقول : الثانيتهما أنا اثنان إذا كانت هي وامرأة.

قال : فإن قلت : الضاربتهن أنا إماء الله والضاربهن أنا إماء الله وقد علم إذا قلت : الضاربهن أنهن من المؤنث قلت : أجل : ولكن لا يدري لعلهن جوار أو بهائم وأشبه ذلك مما يجوز في هذا ولو قالت المرأة : (الثالثتهن أنا ثلاث) كان ردينا ؛ لأنه قد علم إذا قالت : الثالثتهن أنه لا يكون إلا ثلاث وكذلك إذا قالت : الرابعتهن أنا أربع يكون ردينا ؛ لأنه قد علم.

فإذا قلت : رأيت الذي قاما إليه فهو غير جائز ؛ لأن قولك : الذي قاما إليه ابتداء لا خبر له وتصحيح المسألة رأيت اللذين الذي قاما إليه أخوك فترجع الألف في (قاما) إلي (اللذين) والهاء في (إليه) إلي (الذي) وأخوك خبر (الذي) فتمت صلة اللذين وصح الكلام ولو قلت : (ظننت الذي التي تكرمه يضربها) لم يجز ، وإن تمت الصلة ؛ لأن (التي) ابتداء ثان وتكرمه صلة لها وتضربها خبر (التي) وجميع ذلك صلة (الذي) فقد تم الذي بصلته وهو مفعول أول (لظننت) وتحتاج (ظننت) إلي مفعولين فهذا لا يجوز إلا أن تزيد في المسألة مفعولا ثانيا فتقول : (ظننت الذي التي تكرمه يضربها أخاك) وما أشبه ذلك وتقول : (ضرب اللذان القاتمان إلي

زيد أخواهما الذي المكرمه عبد الله) فاللذان ارتقعا (بضرب) والقائمان إلي (زيد) مبتدأ وأخواهما خبرهما وجميع ذلك صلة اللذين فقد تمت صلة (اللذين) (1) والذي مفعول والمكرمة مبتدأ وعبد الله خبره وجميع ذلك صلة (الذي) وقد تم بصلته.

وإن جعلت (الذي) الفاعل نصبت (اللذين) وتقول: رأيت الراكب الشاتمه فرسك والتقدير رأيت الرجل الذي ركب الرجل الذي شتمه فرسك وتقول: (مررت بالدار الهادمها المصلح داره عبد الله) فقولك: (الهادمها) في معني (التي هدمها الرجل الذي أصلح داره عبد الله) وتقول: (رأيت الحامل المطعمة طعامك غلامك) أردت: رأيت الرجل الذي حمل الذي أطعمه غلامك طعامك وحق هذه المسائل إذا طالت أن تعتبرها بأن تقييم مقام (الذي) مع صلته اسما مفردا وموضع (الذي) صفة مفردة لتبين صحة المسألة وتقدير هذه المسألة: رأيت الحامل الرجل الظريف وتقول: (جاءني القائم إليه الشارب ماءه الساكن داره الضارب أخاه زيد) فالقائم إليه اسم واحد وهذا كله في صلته والشارب ارتفع بقائم والساكن ارتفع (بشارب) والضارب ارتفع (بساكن) وزيد (بضارب) وتقول: (الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه) تريد: (أكرم الآكل طعامه غلامه الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا) كأنك قلت: أكرم زيد الضارب الرجل سوطا.

ص: 158

1- الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنثة، فإن ثبتت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان والياء في حالتي الجر والنصب فتقول اللذين واللتين وإن شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة فقلت اللذان واللذان وقد قريء (واللذان يأتيانها منكم) ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذين واللتين وقد قريء (ربنا أرنا اللذين) بتشديد النون. وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية ذا وتا اسمي الإشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهو مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفة. انظر شرح ابن عقيل 1 / 141.

واعلم أنه لك أن تبدل من كل موصول إذا تم بصلته ولا يجوز أن تبدل من اسم موصول قبل تمامه بالصلة فتفقد ذا فمن قولك (الضارب) إلي أن تفرغ من قولك سوطا اسم واحد فيجوز أن تبدل من القائم بشرا ومن المعطي بكرا ومن المكرم عمرا ومن الشاتم خالدا ثم لك أن تبدل من الضارب وما في صلته فتقول : (عبد الله) فتصير المسألة حينئذ : الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا بشر بكرا عمرا خالدا عبد الله أكرم الأكل طعامه غلامه وإنما ساغ لك أن تبدل من القائم مع صلته لأنك لو جعلت موضعه ما أبدلته منه ولم تذكره لصلح ولا يجوز أن تذكر البديل من (المعطي) قبل البديل من (القائم) لأنك إذا فعلت ذلك فرقت بين الصلة والموصول والبديل من القائم في صلة المعطي والبديل من المعطي في صلة المكرم فحق هذه المسألة وما أشبهها إذا أردت الإبدال أن تبدأ بالموصول الأخير فتبديل منه ثم الذي يليه وهو قبله فإذا استوفيت ذلك أبدلت من الموصول الأول ؛ لأنه ليس لك أن تبدل منه قبل تمامه ولا لك أن تقدم البديل من الضارب الذي هو الموصول الأول علي اسم من المبدلات الباقيات لأنها كلها في صلة الضارب ولو فعلت ذلك كنت قد أبدلت منه قبل أن يتم ، فإن أبدلت من الفاعل وهو (الآكل) فلك ذاك فتقول : الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الأكل طعامه غلامه جعفر.

وتقول : الذي ضربني إياه ضربت فالذي مبتدأ وخبره إياه ضربت والهاء في (إياه) ترجع إلي الذي وإنما جاء الضمير منفصلا لأنك قدمته وتقول بالذي مررت بأخيه مررت تريد : مررت بأخيه إذا قلت : (الذي كان أخاه زيد) إن أردت النسب لم يجز ؛ لأن النسب لازم في كل الأوقات ، وإن أردت من المؤاخاة والصدقة جاز تكون الهاء ضمير رجل مذكور وتقول :الذي ضربت داره دارك فالذي مبتدأ وضربت صلته وداره مبتدأ ثان ودارك خبرها وهما جميعا خبر (الذي) وتقول : (الذي ضربت زيد أخوك) فالذي مبتدأ و (ضربت) صلته وزيد الخبر وأخوك بدل من زيد وتقول : الذي ضربت زيدا شتمت تريد : (شتمت الذي ضربته زيدا) فتجعل زيدا بدلا من الهاء المحذوفة وتقول : (الذي إياه ظننت زيد) (الذي ظننته زيدا) وتجعل إياه لشيء مذكور ولا يجوز أن تقول : (الذي إياه ظننت زيد).



وإن جعلت (إياه) للذي ؛ لأن الظن لا بد أن يتعدي إلي مفعولين ولا يجوز أن تعديه إلي واحد ، فإن قلت : المفعول الثاني الهاء محذوفة من (ظننت) فلا يجوز في هذا في الموضع أن تحذف الهاء لأنها ليست براجعة إلي الذي وإنما هي راجعة إلي مذكور قبل الذي وإنما تحذف الهاء من صلة (الذي) متي كانت ترجع إلي (الذي) وكذلك : (الذي أخاه ظننت زيد) ، وإن أضمرت هاء في (ظننت) ترجع إلي الذي جاز ، وإن جعلت الهاء في (أخيه) ترجع إلي (الذي) لم يجز أن تحذف الهاء من (ظننت) لأنها حينئذ لمذكور. غير الذي وإنما جاز حذف الهاء إذا كانت ضمير (الذي) لأنها حينئذ لا يتم الذي إلا بها فتحذف منه لطول الاسم كما حذفوا الياء من اشهباب فقالوا : اشهباب لطول الاسم.

فأما إذا كانت الهاء ضميراً لغير الذي فقد يجوز أن تخلو الصلة من ذلك البتة فأفهم الفرق بين الضميرين وما يجوز أن يحذف منهما وما لا يجوز حذفه وتقول : (الذي ضارب أخوك) تريد الذي هو ضارب أخوك فتحذف هو وإثباتها أحسن (فهو) مبتدأ وضارب خبره وهما جميعاً صلة (الذي) وهو يرجع إلي (الذي).

وتقول : الذي هو وعبد الله ضاربان لي أخواك.

نسقت بعبد الله علي (هو) فتقول في هذه المسألة علي قول من حذف : (هو الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك) عطفت (عبد الله) علي (هو) المحذوف وهو عندي قبيح والفراء يجيزه وإنما استقبلته ؛ لأن المحذوف ليس كالموجود ، وإن كنا ننويه ويجب أن يكون بينهما فرق والعطف كالتثنية فإذا جئت بواو وليس قبلها اسم مسموع يعطف عليه كنت بمنزلة من ثني اسماً واحداً لا ثاني له ألا تري أن العرب قد استقبلت ما هو دون ذلك ، وذلك قولك : (قمت وزيد) يستقبلونه حتي يقولوا : قم أنت وزيد فاذهب أنت وربك ؛ لأنه لو قال (اذهب وربك) كأن في السمع العطف علي الفعل ، وإن كان المعني غير ذلك وهو يجوز علي قبحة وتقول : (الذي هو وعبد الله ضاربان لي أخوك) ، فإن حذف (هو) من هذه المسألة لم يجز لا تقول : (الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك) فتضم (هو) ؛ لأن هو إنما تحذف إذا كان خبر المبتدأ اسماً ألا تري أنك إذا قلت : (الذي هو ضاربان لي أخوك) وأنت تريده فتقول : (الذي ضاربان لي أخوك) ؛

لأن الذي قد وصلت بفعل وفاعل والفاعل ضمير (الذي) ولا دليل في (ضربني) علي أن هنا محذوفا كما يكون في الأسماء ألا تري أنك إذا قلت : (الذي منطلق زيد) فقد ذلك ارتفاع (منطلق) علي أن ثم محذوفا قد ارتفع به ولا يجوز حذف ما لا دليل عليه فلما لم يجز هذا في الأصل لم يجز في قولك : (الذي وعبد الله ضرباني أخوك) وجاز في قولك : (الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك) فهذا فرق ما بين المسألتين ولا يجوز أيضا : (الذي وعبد الله خلفك زيد) تريد : (الذي هو) (1)، فإن أظهرت (هو) جاز والفراء يجيز : الذي نفسه محسن أخوك تريد : الذي هو نفسه محسن أخوك يؤكد المضممر وكذلك : (الذين أجمعون محسنون أخوتك) تريد : (الذين هم أجمعون) فيؤكد المضممر قال : ومحال : (الذي نفسه يقوم زيد) وقام أيضا وكذلك في الصفة يعني الظرف محال الذي نفسه عندنا عبد الله ، فإن أبرزته فوجد في هذا كله ومن قال : (الذي ضربت عبد الله) لم يقل : (الذي كان ضربت عبد الله) وفي (كان) ذكر الذي ؛ لأن الضمير الراجع إلي الذي في (كان) فليس لك أن تحذفه من (ضربت) ؛ لأن الهاء إذا جاءت بعد ضمير يرجع إلي (الذي) لم تحذف وكانت بمنزلة ضمير الأجنبي ، فإن جعلت في (كان) مجهولا جاز أن تضمم الهاء ؛ لأنه لا راجع إلي الذي غيرها وليس في هذه المسألة (ككان) تقول : (الذي ليس أضرب عبد الله) وفي (ليس) مجهول ، فإن كان فيه ذكر (الذي) لم يجز ، فإن ذهبت (بليس) مذهب ما جاز أن ترجع الهاء المضمرة إلي (الذي) فإذا قلت : (الذي ما ضربت عبد الله) الهاء

ص: 161

1- قال ابن عقيل : وأشار بقوله وفي ذا الحذف إلي آخره إلي المواضع التي يحذف فيها العائد علي الموصول وهو إما أن يكون مرفوعا أو غيره ، فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو (وهو الذي في السماء إله) وأيهم أشد فلا تقول جاءني اللذان قام ولا اللذان ضرب لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة بل يقال قاما وضربا ، وأما المبتدأ فيحذف مع أي ، وإن لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يعجبني أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أي إلا إذا طالت الصلة نحو جاء الذي هو ضارب زيدا فيحذف حذف هو فتقول جاء الذي ضارب زيدا ومنه قولهم ما أنا بالذي قاتل لك سوءا التقدير بالذي هو قاتل لك سوءا ، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء الذي قائم التقدير جاء الذي هو قائم ومنه قوله تعالي (تَمَاماً عَلَيَّ الَّذِي أَحْسَنَ) في قراءة الرفع والتقدير هو أحسن. انظر شرح ابن عقيل 1 / 165.

المضمرة ترجع علي (الذي) ، فإن قلت : (الذي ما هو أكرمت زيد) في قول من جعل (هو) مجهولاً جاز ؛ لأن الإضمار يرجع علي (الذي) وتقول : (الذي كنت أكرمت عبد الله) تريد أكرمته.

وتقول : (الذي أكرمت ورجلاً صالحاً عبد الله) تريد : أكرمته وعطفت علي الهاء والأحسن عندي أن تظهر الهاء إذا عطفت عليها وتقول : (الذي محسناً ظننت أخوك) تريد : ظننته ومحسناً مفعول ثانٍ فإذا قلت : (الذي محسناً ظننت وعبد الله أخوك) قلت : محسنين لأنك تريد : الذي ظننته وعبد الله محسنين.

وأجاز الفراء : (ما خلا أخاه سار الناس عبد الله) تريد : الذي سار الناس ما خلا أخاه عبد الله.

ويقول : الذي قياماً ليقوم عبد الله تريد : (الذي ليقوم قياماً عبد الله) وكذلك : (الذي عبد الله ليضربن محمد) ورد بعض أهل النحو (الذي ليقوم زيد) فيما حكى الفراء وقال فاحتججنا عليه بقوله : (وإنّ منكم لمن ليبطئن) ، وإذا قلت : (الذي ظنك زيدا منطلقاً عبد الله) فهو خطأ ؛ لأنه لم يعد علي الذي ذكره ، وإذا قلت : (الذي ظنك زيدا إياه عبد الله) فهو خطأ أيضاً ؛ لأنه لا خبر للظن وهو مبتدأ ، فإن قلت : (الذي ظنك زيدا إياه صواب عبد الله) جاز ؛ لأن الذكر قد عاد علي (الذي) وقد جاء الظن بخبر ولا يجوز أن تقول : (الذي مررت زيد) تريد : (مررت به زيد) كما بينت فيما تقدم.

ويجوز : (الذي مررت ممر حسن) ؛ لأن كل فعل يتعدي إلي مصدره بغير حرف جر و (الذي) هنا هي المصدر في المعني ولك أن تقول : (الذي مررت ممر حسن) وقال الفراء : لا إضمار هنا ؛ لأنه مصدر كأنك قلت : (ممرٌ ممر حسن) واحتج بقول الله عز وجل : (فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [الحجر : 94] وقال : لا إضمار هنا ؛ لأنه في مذهب المصدر وكذلك : (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) [الليل : 3] لم يعد علي (ما) ذكر ؛ لأنه في مذهب المصدر.

قال أبو بكر : أما قوله في (ما) ففيها خلاف من النحويين من يقول : أنها وما بعدها قد يكون بمعني المصدر.

ومنهم من يقول : إنها إذا وقعت بمعني المصدر فهي أيضا التي تقوم مقام (الذي) ولا أعلم أحدا من البصريين يجيز أن تكون (الذي) بغير صلة ولا يجيز أحد منهم أن تكون صلتها ليس فيها ذكرها إما مظهرا وإما محذوفا ولا أعرف لمن ادعي ذلك في (الذي) حجة قاطعة وقوله عز وجل : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [الحجر : 94] قد بينت ذلك : أن الأفعال كلها ما يتعدي منها وما لا يتعدي فإنه يتعدي إلي المصدر بغير حرف جر وتقول : (ما تضرب أخويك عاقلين) تجعل (ما) وتضرب في تأويل المصدر كأنك قلت : (ضربك أخويك إذا كانا عاقلين وإذا كانا عاقلين) ولا يجوز أن تقدم (عاقلين) فتقول : (ما تضرب عاقلين أخويك) ولا يجوز أيضا : ما عاقلين تضرب أخويك وإنما استحال ذلك من قبل أن صلة (ما) لا يجوز أن تفصل بين بعضها وبعض ولا بين (ما) وبينها بشيء ليس من الصلة.

وتقول : (الذي تضرب أخوينا) (قبيحين) تريد : (إذا كانا قبيحين) ، فإن قلت : قبيح رفعت فقلت : (الذي تضرب أخوينا قبيح).

واعلم أن هذه الأسماء المبهمة (1) التي توضحها صلاتها لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها لأنهم إذا أرادوا ذلك أدخلوا النعت في الصلة إلا (الذي) وحدها ؛ لأن (الذي) لها تصرف ليس هو لمن وما ألا تري أنك تقول : (رأيت الرجل الذي في الدار) ولا تقول : رأيت الرجل من في الدار وأنت تريد الصفة وتقول : (رأيت الشيء الذي في الدار) ولا تقول : (رأيت

ص: 163

1- إذا اعتمد الظرف والمجرور علي ما ذكرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرعا الفاعل المضمرة أو الظاهر تقول ما عندك مال وما في الدار زيد والأصل ما استقر عندك مال وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل إنما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والأول أولي لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه نحو (أفي الله شك) وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذي في الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل . فإن قلت ففي أي مسألة يعتمد الوصف علي الموصول حتي يحال عليه الظرف والمجرور . انظر شرح شذور الذهب 1 / 526.

الشيء ما في الدار) وأنت تريد : الصفة فالذي لما كان يوصف بها حسن أن توصف و (من وما) لما لم يجز أن يوصف بهما لم يجز أن يوصفا ويفرق بين الذي وبين (من) وما أن الذي تصلح لكل موصوف مما يعقل ولا يعقل وللواحد العلم وللجنس وهي تقوم في كل موضع مقام الصفة و (من) مخصوصة بما يعقل ولا تقع موقع الصفة و (ما) مخصوصة بغير ما يعقل ولا يوصف بها.

وقال الفراء : من نعت (من وما) علي القياس لم نردد عليه ونخبره أنه ليس من كلام العرب.

قال : وإنما جاز في القياس ؛ لأنه إذا ادعي أنه معرفة لزمه أن ينعته قال : وأما (ما ومن) فتؤكدان يقال : نظرت إلي ما عندك نفسه ومررت بمن عندك نفسه.

قال أبو بكر : والتأكيد عندي جائز كما قال ، وأما وصفهما فلا يجوز ؛ لأن الصلة توضحهما وقد بينت الفرق بينهما وبين (الذي) وقد يؤكد ما لا يوصف نحو المكنيات ، وأما (أن) إذا وصلتها فلا يجوز وصفها لأنها حرف والقصد أن يوصف الشيء الموصول وإنما الصلة بمنزلة بعض حروف الاسم وإنما تذكر (أن) إذا أردت أن تعلم المخاطب أن المصدر وقع من فاعله فيما مضى أو فيما يأتي إذا كان المصدر لا دليل فيه علي زمان بعينه فإذا احتجت إلي أن تصف المصدر تركته علي لفظه ولم نقله إلي (أن) وتقول : (من أحمر أخوك) تريد : من هو أحمر أخوك من حمراء جاريتك تريد : من هي حمراء جاريتك وليس لك أن تقول من أحمر جاريتك فتذكر أحمر للفظ من ؛ لأن أحمر ليس بفعل تدخل التاء في تأنيثه ولا هو أيضا باسم فاعل يجري مجري الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يجوز أن تقول : (من أحمر جاريتك) ويجوز أن تقول : من محسن جاريتك لأنك تقول : محسن ومحسنة كما تقول : ضرب وضربت.

فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء إلا الهاء وأحمر وحمراء ليس كذلك للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث وهذا مجاز والأصل غيره وهو في الفعل عربي حسن تقول : من أحسن جاريتك ومن أحسنت جاريتك كلّ عربي فصيح ولست تحتاج أن تضم (هو) ولا (هي) فإذا قلت : (محسن جاريتك) فكأنك قلت : (من هو محسن جاريتك فأكدت تذكير (من) بهو ثم

يأتي بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت (هو) وهو مع الحذف أحسن وتقول : (ضربت الذي ضربني زيدا) إذا جعلته بدلا من (الذي) ، فإن جعلته بدلا من اسم الفاعل وهو المضمر في (ضربني) رفعته فقلت : ضربت الذي ضربني زيد ؛ لأن في (ضربني) اسما مرفوعا تبدل زيدا منه وتقول : (ضربت وجه الذي ضرب وجهي أخيك) ؛ لأن الأخ بدل من (الذي) ، فإن أبدلته من اسم الفاعل المضمر في (ضرب) رفعته ولا يجوز أن تنصب (الأخ) علي البدل من الوجه ؛ لأن الأخ غير الوجه.

وتقول : ضربت وجوه اللذين ضربا وجهي أخويك إذا جعلت أخويك بدلا من (اللذين) ، فإن جعلتهما بدلا من الألف التي في (ضربا) رفعت وإنما قلت : ضربت وجوه (اللذين) ؛ لأن كل شيئين من شيئين إذا جمعتهما جعلت لفظهما علي الجماعة.

قال الله جل ثناؤه : (فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [المائدة : 38] وقال : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُومَا) (1) [التحريم : 4] وتقول : (ضرب وجهي الذين ضربت وجوههم أخوتك) ترفع الأخوة إذا جعلتهم بدلا من (الذين) ، فإن جعلتهم بدلا من الهاء والميم اللتين في جوههم جررت.

وتقول : (مررت باللذين مرا بي أخويك) إذا كانا بدلا من (اللذين) فإن كانا بدلا من الألف في (مرا) رفعت فقلت : (أخواك) ؛ لأن في (مرا) اسمين مضمرين ولو قلت : (ضربني اللذان ضربت الصالحان) وأكرمت وأنت تريد أن تجعل : (وأكرمت) من الصلة لم يجز لأنك قد فرقت بين بعض الصلة وبعض بما ليس منها وتقول : المدخول به السجن زيد ؛ لأن السجن

ص: 165

---

1- صرح النحاة بأن كل مثني في المعني مضاف إلي متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُومَا) (التحريم : 4) ، ويترجح الإفراد علي التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله : حمامة بطن الواديين ترنمي وكقوله : ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين. انظر شرح الأشموني 1 / 199.

قام مقام الفاعل وشغلت الباء بالهاء فالمدخول به السجن ابتداء وزيد خبر الابتداء وتقول: المدخل السجن زيد: علي خبر الابتداء وأضمرت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل في (المدخل) ويدلك علي أن في (المدخل) إضمماراً أنك لو ثنيت لظهر فقلت المدخلان وأقمت السجن مقام المفعول به والتأويل الذي أدخل السجن زيد، وإن شئت قلت: (المدخله السجن زيد) كأنك قلت: (الذي أدخله السجن زيد) ولك أن تقول: (الذي أدخل السجن إياه زيد)؛ لأن (أدخل) في الأصل يتعدي إلي مفعولين فإذا بنيت للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل واقتضي مفعولاً آخر ولا بدّ من إظهار الهاء في (المدخله) وقد بينت هذا وضربه فيما تقدم.

وتقول: (أدخل المدخل السجن الدار)؛ لأن في (المدخل) ضمير الألف واللام وهو الذي قام مقام الفاعل والسجن مفعول للفعل الذي في الصلة والمدخل وصلته مرفوع بأدخل: والدار منصوبة بأدخل؛ لأنه مفعول له كأنك قلت: أدخل زيد الدار وتقول: (أدخل المدخول به السجن الدار) قام المدخول به مقام الفاعل ورفعت السجن لأنك شغلت الفعل به وشغلت الهاء بالباء ومن قال: (دخل يزيد السجن) قال: أدخل المدخول به السجن الدار.

وتقول: (دخل بالمدخل السجن الدار) والتأويل: (دخل بالذي أدخل السجن الدار)، فإن ثنيت قلت: (بالذين أدخلوا السجن الدار) وتقول: (جارية من [1](#) تضرب تضرب)

ص: 166

1- من الموصولة: هي في الأصل للعاقل نحو: (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) (الآية: 43 سورة الرعد). وقد تكون لغير العاقل في ثلاث مسائل: (إحداها) أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) (الآية: 5 سورة الأحقاف) وقول امرئ القيس: ألام صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فأوقع "من" علي الطلل وهو غير عاقل، فدعاء الأصنام في الآية، ونداء الطلل سوغ استعمال "من" إذ لا يدعي ولا ينادي إلا العاقل. (الثانية) أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه "من" نحو قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ) (الآية: 17 سورة النحل) لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، ونحو قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) (الآية: 18 سورة الحج). (الثالثة) أن يقترن بالعاقل في عموم فصل ب "من" الموصولة، نحو: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ) (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) (الآية: 45 سورة النور) فأوقع "من" علي غير العاقل لما اختلط بالعاقل. وقد يراد ب "من" الموصولة المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فمن ذلك في الجمع قوله عز وجل: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (الآية: 45 سورة النور). انظر معجم القواعد 25 / 100.

تنصيهما بالفعل الثاني إذا جعلت (من) بمعني (الذي) كأنك قلت : (جارية الذي تضربه تضرب) ، فإن جعلت (من) للجزاء قلت : (جارية من تضرب تضرب) تجزم الفعلين وتنصب الجارية بالفعل الأول ؛ لأن الثاني جواب ، فإن جعلت (من) استفهاما قلت : (جارية من تضرب) جزمت (أضرب) ؛ لأنه جواب كما تقول : (أضرب زيدا أضرب) أي : إن تفعل ذلك أفعل وتقول : جارية من تضربها تضرب ترفع الجارية بالابتداء وشغلت الفعل بالهاء و (من) وحدها اسم ؛ لأنه استفهام والكلام مستغن في الاستفهام والجزاء لا يحتاج (من) فيهما إلي صلة ، فإن جئت بالجواب بعد ذلك جزمت علي الجزء ، وإن أدخلت في الجواب الفاء نصبت وتقول : علي من أنت نازل إذا كنت مستفهما توصل نازلا (بعلي) إلي (من) ، فإن جعلت (من) بمعني الذي في هذه المسألة لم يكن كلاما ؛ لأن الذي تحتاج إلي أن يوصل بكلام تام يكون فيه ما يرجع إليها ، فإن كانت مبتدأ احتاجت إلي خبر ، وإن لم تكن كذلك فلا بدّ من عامل يعمل فيها فلو قلت : علي من أنت نازل عليه لم يجز لأنك لم توصل بعلي إلي (من) شيئا ، فإن قلت : (نزلت علي من أنت عليه نازل) جاز وتقول : أبا من تكني وأبا من أنت مكني (فمن) في هذا استفهام ولا يجوز أن تكون فيه بمعني (الذي) أضمرت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل في مكني وتكني ونصبت أبا من ؛ لأنه مفعول به متقدم وإنما نصبته (بتكني) وهو لا يجوز أن يستقدم عليه ؛ لأنه استفهام فالاستفهام صدر أبدا مبتدأ كان أو مبنيا علي فعل والفعل الذي بعده يعمل فيه إذا كان مفعولا ولا يجوز تقديم الفعل علي الاستفهام وكلما أضفته إلي الأسماء التي يستفهم بها فحكمها حكم الاستفهام لا تكون إلا صدرا.



ولا يجوز أن يقدم علي حرف الاستفهام شيء مما يستفهم عنه من الكلام وتقول : أبو من أنت مكني به رفعت الأول لأنك شغلت الفعل بقولك (به) كأنك قلت : أبو زيد أنت مكني به ولو قلت : بأبي من تكني به كان خطأ لأنك إنما توصل الفعل بياء واحدة ألا تري أنك تقول : (بعبد الله مررت) ولا يجوز : (بعبد الله مررت به) ولو جعلت (من) في هذه المسألة بمعنى (الذي) لم يجز حتي تزيد فيها فتقول : (أبو من أنت مكني به زيد) ألا تري أنك تقول : من قام فيكون كلاما تاما في الاستفهام ، فإن جعلت (من) بمعنى (الذي) صار (قام) صلة واحتاجت إلي الخبر فلا بد أن تقول : (من قام زيد) وما أشبههه وتقول : (إنّ بالذي به جراحات أخيك زيد عيبين) فقولك : عيبين اسم (إنّ) وجعلت الهاء بدلا من الذي ثم جعلت زيدا بدلا من الأخ وتقول : إن الذي به جراحات كثيرة أخاك زيدا به عيبان تجعل الأخ بدلا من (الذي) وزيدا بدلا من الأخ وبه عيبين خبر إنّ وتقول : (إنّ الذي في الدار جالسا زيد) تزيد : إنّ الذي هو في الدار جالسا زيد ، وإن شئت لم تضمّر وأعملت الاستقرار في الحال ألا تري أن (الذي) يتم بالظرف كما يتم بالجمل ، وإن شئت قلت : (إنّ الذي في الدار جالس زيد) تريد : (الذي هو في الدار جالس) فتجعل جالسا خبر هو وتقول : (إنّ الذي فيك راغب زيد) لا يكون في (راغب) إلا الرفع ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : (إن الذي فيك زيد) وتقول : (إن اللذين بك كفيلاان أخويك زيد وعمرو) تريد : (إنّ أخويك اللذين هما بك كفيلاان زيد وعمرو) فزيد وعمرو خبر (إنّ) ولا يجوز أن تنصب كفيلاين ؛ لأن بك لا تتم بها صلة (الذي) في هذا المعني وقال الأخفش : تقول : (إنّ الذي به كفيلا أخواك زيد) لأنها صفة مقدمة قال : وإن شئت قلت : (كفيلا) في قول من قال : أكلوني البراغيث (1).

ص: 168

1- يوحد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه كما يوحد مع إفراده نحو "زحف الجيش" و"تصالح الأخوان" و"فاز السّابقون" و"تعلم بناتك" ومثله "أزاحف الجيش" و"أفانز السّابقون" و"أمتعلم بناتك". ولغة توحيد الفعل هي الفصحى وبها جاء التنزيل ، قال تعالى : (قال رجُلان) (الآية : 23 سورة المائدة) و (قال الظالمون) (الآية : 8 سورة الفرقان) و (قال نسوة) (الآية : 30 سورة يوسف) ولغة طيى وأزد شنوءة (وهي المشهورة بلغة" أكلوني البراغيث" كما في سيبويه) : موافقة الفعل لمرفوعه بالإفراد والتثنية والجمع نحو (ضربوني قومك) وضربتني نسوتك" و"ضرباني أخواك" وقال أمية : يلوموني في اشتراء النّخي ل أهلي فكلّهم ألوم ("أهلي" فاعل يلوموني ، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلي الظاهر). وقال أبو فراس الحمداني : نتج الرّبيع محاسنا ألّقحها غرّ السّحائب (غر جمع "غراء" مؤنث أغر بمعنى أبيض ، وهي فاعل "ألّقحها" وألحق به علامة جمع المؤنث وهي النون). والصّحیح أنّ الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلّوا بها علي التثنية والجمع تذكيرا وتأييئا ، لا أنّها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ علي التّقديم والتأخير أو ما بعدها تابع علي الإبدال من الصّميم ، بدل كل من كلّ. انظر معجم القواعد 8 / 21.

قال أبو بكر : معني قوله : (صفة مقدمة). يعني : أن كفيلا صفة وحقها التأخير فإذا قدمت أعملت عمل الفعل ولكن لا يحسن أن تعمل إلا وهي معتمدة علي شيء قبلها وقد بينا هذا في مواضع ومعني قوله في قول من قال : (أكلوني البراغيث) أي تشنية علي لغتهم وتجريه مجري الفعل الذي يثني قبل مذكور ويجمع ليدل علي أن فاعله اثنان أو جماعة كالتاء التي تفصل فعل المذكر من فعل المؤنث نحو : قام وقامت وقد مضي تفسير هذا أيضا.

وتقول : (إن اللذين في دارهما جالسين أخواك أبوانا) تريد : أن اللذين أخواك في دارهما جالسين تنصب (جالسين) علي الحال من الظرف.

وإن رفعت (جالسين) فقلت : إن اللذين في دارهما جالسان أخواك أبوانا تريد أن اللذين أخواك في دارهما جالسين رفعت وجعلتهما خبر الأَخوين وتقول : منهم من كان أختك وكانت أختك : فمن ذكر فللفظ ومن أنث فللتأويل وكذلك : منهم من كانتا أختيك ومنهن من كان أخواتك وكنّ أخواتك ومن يختصمان أخواك ، وإن شئت : من يختصم أخواك توحد اللفظ وكذلك : من يختصم إخوتك ويختصمون وتقول : من ذاهب وعبد الله محمد نسقت بعبد

الله علي ما في (ذاهب) والأجود أن تقول : (من هو عبد الله ذاهبان محمد) فإذا قلت : (من ذاهب وعبد الله محمد) فالتقدير من هو ذاهب هو عبد الله محمد (فهو الأول) مبتدأ محذوف.

وتقول : (من يحسن أخوتك) ولك أن تقول : (من يحسنون إخوتك) مرة علي اللفظ ومرة علي المعني.

وتقول : (من يحسن ويسيء إخوتك ومن يحسنون ويسئون أخوتك وقبيح أن تقول : (من يحسن ويسئون إخوتك) لخلطك المعني باللفظ في حال واحدة.

وتقول : (الذي ضربت عبد الله فيها) تجعل عبد الله بدلا من (الذي) بتمامها ، فإن أدخلت (إن) قلت : (إن الذي ضربت عبد الله فيها) نصبت عبد الله علي البديل ، فإن قلت : (الذي فيك عبد الله راغب) لم يجز ؛ لأن (راغبا) مع (فيك) تمام الذي فلا يجوز أن يفرق بينهما وتقول : (الذي هو هو مثلك) الأول كناية عن الذي والثاني كناية عن اسم قد ذكر وكان تقديم ضمير الذي أولي من تقديم ضمير الأجنبي ومن قال : (الذي منطلق أخوك) وهو يريد : (الذي هو منطلق أخوك) جاز أن تقول : (الذي هو مثلك) يريد : (الذي هو هو مثلك) فتحذف (هو) التي هي ضمير الذي وتترك (هو) التي هي ضمير مذكور وقد تقدم لأنها موضع (منطلق) من قولك الذي منطلق مثلك.

وتقول : (مررت بالذي هو مسرع ومسرعاً) فمن رفع (مسرعاً) جعل هو مكنيا من (الذي) ومن نصب فعلي إضمار (هو) أخري كأنه قال : الذي هو هو مسرعاً ؛ لأن النصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام.

وتقول : (مررت بالذي أنت محسنا) تريد : الذي هو أنت محسنا ولا يجوز رفع (محسن) في هذه المسألة وتقول : من عندك اضرب نفسه تنصب (نفسه) ؛ لأنه تأكيد (لمن) فموضع (من) نصب (بأضرب) ، فإن جعلت نفسه تأكيدا للمضمر في (عند) رفعت وقدمته قبل (أضرب) ولم يجز تأخيره ؛ لأن وصف ما في الصلة وتأكيده في الصلة فتقول : إذا أردت ذلك من عندك نفسه أضرب وتقول : (من من أضرب أنفسهم عبد الله) تؤكد (من) فتجر ، وإن شئت نصبت أنفسهم تتبعه المضمر كأنك قلت من من أضربهم أنفسهم وأجاز الفراء : (من من أضرب

أنفسه) يجعل الهاء (لمن) ويوحد للفظ (من) وقال : حكي الكسائي عن العرب : ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه الهاء للفظ الجراد وقال : تقول : (من من داره تبني زيد) تريد : (من الذين دورهم تبني زيد) قال : ولا يجوز أن تقول : (من من رأسه يخضب بالحناء زيد) حتي تقول : (من من 1 رأسه مخضوبات) فرق بين رأس ودار ؛ لأن الدار قد تكون لجماعة والرأس لا يكون لجماعة قال : ويجوز : (من من رأسه يخضب بالحناء زيد) فيمن أجاز ضربت رأسكم وتقول : (من المضرويين أحدهم محسن زيد) تريد : (من المضرويين وأحدهم محسن زيد) والأحسن أن تجيء بالواو إلا أن لك أن تحذفها إذا كان في الكلام ما يرجع إلي الأول ، فإن لم يكن لم يجر حذف الواو.

فإن قلت : (من المظنونين أحدهم محسن زيد) جاز بغير إضمار واو ؛ لأن قولك : (أحدهم محسن) مفعول للظن كما تقول : (ظننت القوم أحدهم محسن) فأحدهم محسن مبتدأ وخبر في موضع مفعول ثان للظن فإذا رددته إلي ما لم يسم فاعله قلت : (ظنّ القوم أحدهم محسن) وتقول : (مررت بالتي بني عبد الله) تريد : (الدار التي بناها عبد الله) وتقول : (الذي بالجارية كفل أبوه أبوها) ولا يجوز : (الذي بالجارية كفل أبوه) ولو جاز هذا لجاز : زيد أبوه وهذا لا يجوز إذا لم يكن مذكور غير زيد ؛ لأنه لا يجب منه أن يكون زيد أباً نفسه وهذا محال إلا أن تريد التشبيه أي : زيد كأبيه وتقول : (مررت بالذي كفل بالغلامين أبيهما) تجعل (الأب) بدلا من الذي (وهما في أبيهما ضمير الغلامين) وكذلك : (إنّ الذي كفل بالغلامين أبوهما) فأبوهما خبر إن (وهما) من أبيهما يرجع إلي الغلامين وتقول : (مررت بالذي أكرمني وألطفني عبد الله) نسقت (ألطفني) علي (أكرمني) وهما جميعا في صلة الذي وعبد الله بدل من الذي ، فإن عطفت

ص: 171

1- ممّا : تكون مركّبة من "من" الجازّة ، و"ما" الزائدة نحو : (مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) (الآية : 25 سورة نوح) وقد تكون "ما" المتّصلة ب"من" مصدرية نحو "سررت ممّا كتبت" أي من كتابتك ، أو من الذي كتبت فتكون "ما" موصولة وقد تأتي "ممّا" كلمة واحدة ومعناها "ربّما" ومنه قول أبي حيّة التّميري : وإنا لممّا نضرب الكبش ضربة علي رأسه تلقي اللسان من الفم وهذا ما قاله سيويوه والمبرّد. انظر معجم القواعد 25 / 82.

(أطفني) علي مررت رفعت عبد الله فقلت : (مررت بالذي أكرمني وأطفني عبد الله) فأخرجت (أطفني عبد الله) من الصلة كأنك قلت : (مررت بزيد وأطفني عبد الله) وتقول : (الذي مررت وأكرمني عبد الله) رجع إلي الذي ما في (أكرمني) فصح الكلام ولا تبال أن لا تعدي (مررت) إلي شيء هو نظير قولك : الذي قعدت وقمت إليه زيد.

فإن قلت : (الذي أكرمني ومررت عبد الله) جاز أيضا ؛ لأن الكلام لا خلل فيه كما تقول : (أكرمني زيد ومررت) لا تريد أنك : مررت بشيء وإنما تريد : مضيت.

وقال قوم : (الذي أكرمني ومررت عبد الله) محال لا بدّ من إظهار الباء وهو قولك : (الذي أكرمني ومررت به عبد الله) وهذا إنما لا يجوز إذا أراد أن يعدي (مررت) إلي ضمير الذي ، فإن لم ترد ذلك فهو جائز وهم مجيزون : (الذي مررت وأكرمني عبد الله) علي معني الإضمار ، وإذا قلت : (الذي أكرمت وظننت محسنا زيد) جاز تريد : (ظننته) لا بدّ من إضمار الهاء في (ظننت) ؛ لأن الظن لا يتعدي إلي مفعول واحد ، وأما أكرمت فيجوز أن تضممها معها ويجوز أن لا تضمم كما فعلت في (مررت).

وتقول : (مررت بالذي ضربت ظننت عبد الله) تلغي الظن ، فإن قدمت (ظننت) علي (ضربت) قبح ؛ لأن الإلغاء كلما تأخر كان أحسن وتقول : (الذي ضربت ضربت عبد الله) والتأويل : (الذي ضربته أمس ضرب اليوم) (فالذي) منصوب (بضربت) الثاني وعبد الله بدل من (الذي).

وتقول : (للذي ظننته عبد الله درهمان) تريد : للذي ظننته عبد الله درهمان فإذا قلت : للذي ظننت ثم عبد الله درهمان صار (ثم) المفعول الثاني للظن والمفعول الأول الهاء المحذوفة من (ظننت) وجزرت عبد الله مبدلا له من الذي وتقول : تكلم الذي يكلم أخاك مرتين إن نصبت أخاك (يتكلم) الفعل الذي في الصلة فتكون مرتين إن شئت في الصلة ، وإن شئت كان منصوبا بتكلم بالفعل الناصب (للذي) ، فإن جعلت أخاك بدلا من (الذي) لم يجز أن يكون (مرتين) منصوبا بالفعل الذي في الصلة لأنك تفرق بين بعض الصلة وبعض بما ليس منها.

وتقول : الذين كلمت عامة أخوتك تريد : (الذين كلمتهم عامة أخوتك) والذين كلمت جميعاً أخوتك مثله تنصب (عامة) وجميعاً نصب الحال ، فإن قلت : الذين (عامة) كلمت إخوتك قبح عندي ؛ لأنه في المعنى ينبو عن التأكيد والمؤكد لا يكون قبل المؤكّد كما أن الصفة لا تكون قبل الموصوف وتقول : (الذي عن الذي عنك معرض زيد) تريد : الذي هو معرض عن الذي هو عنك معرض زيد كأنك قلت : (الذي معرض عن الرجل زيد) وهذا شيء يقيسه النحويون ويستبعده بعضهم لوقوع صلة الأول وصلة الثاني في موضع واحد وتقول : (أعجبنى ما تصنع حسناً) تريد : (ما تصنعه حسناً) وكذلك : (أعجبنى ما تضرب أخاك) تريد : (ما تضربه أخاك) فما وصلتها في معني مصدر وكذلك : (أعجبنى الذي تضرب أخاك) تريد : الذي تضربه أخاك و (ما) أكثر في هذا من (الذي) إذا جاءت بمعنى المصدر.

واعلم أنك إذا قلت : (الذي قائم زيد) فرفعت (قائماً) وأضمرت (هو) لم يجز أن تنسق علي هو ولا تؤكده لا تقول : (الذي نفسه قائم زيد) الذي وعمرو قائمان زيد وقوم يقولون إذا قلت : (الذي قمت فضربته زيد) إذا كان القيام لغوا فالصلة (الضرب) ، وإن كان غير لغو فهو الصلة ولا يجيزون أن يكون لغوا إلا مع الفاء ولا يجيزونه مع جميع حروف النسق ، فإن زدت في الفعل جحداً أو شيئاً فسد نحو قولك : (الذي لم يقيم فضربته زيد) والغاء القيام لا يعرفه البصريون وإنما من الأفعال التي تلغي الأفعال التي تدخل علي المبتدأ وخبره نحو (كان وظننت) ؛ لأن الكلام يتم دونها و (قام) ليس من هذه الأفعال وهؤلاء الذين أجازوا إلقاء (القيام) إنما أن يكونوا سمعوا كلمة شذت فقاموا عليها كما حكى سيبويه ما جاءت حاجتك أي : صارت علي جهة الشذوذ فالشاذ محكي ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه ، وأما أن يكونوا تأولوا أنه لغو وليس بلغو لشبهة دخلت عليهم وقال من يجيز اللغو إذا قلت : (الذي قام قياماً فضربته زيد) خطأ إذا أردت اللغو وكذلك : الذي قمت قياماً فضربته وهؤلاء يجيزون : (الذي ضارب أنت زيد) يريدون : (الذي ضاربه أنت زيد) فإذا حذفوا نونوا ومثل ذا يجوز عندي في شعر علي أن ترفع أنت بضارب وتقييمه مقام الفعل كما تقول : (زيد ضاربه أنت) تريد : (ضارب أنت إياه) إذا أقمنا (ضارب) مقام الفعل حذفنا معه كما تحذف مع الفعل ضرورة ولا

يحسن عندي فلا غير ضرورة؛ لأنه ليس بفعل وإنما هو مشبه بالفعل وما شبه بالشيء فلا يصرف تصريفه ولا يقوي قوته وإنما هذا شيء قاسوه ولا أعرف له أصلاً في كلام العرب وهؤلاء لا يجيزون: (الذي يقوم كان زيد) علي أن تجعل (يقوم) خبر كان تريد: (الذي كان يقوم زيد) والقياس يوجهه؛ لأنه في موضع (قائم) وهو يقبح عندي من أجل أن (كان) إنما تدخل علي مبتدأ وخبر فإذا كان خبر المبتدأ قبل دخولها لا يجوز أن يقدم علي المبتدأ فكذا ينبغي أن تفعل إذا دخلت (كان) وأنت إذا قلت: (زيد يقوم) فليس لك أن تقدم (يقوم) علي أنه خبر زيد، وإذا قلت: (الذي كان أضرب زيد) كان خطأ؛ لأن الهاء المضمرة تعود علي ما في كان ولا تعود علي الذي وإنما يحذف الضمير إذا عاد علي الذي، فإن قلت الذي كنت أضرب زيد جاز؛ لأن الهاء (للذي) وتقول: (الذي ضربت فأوجعت زيد) تريد: (الذي ضربته فأوجعته) إذا كان الفعلان متفقين في التعدي وفي الحرف الذي يتعديان به جاز أن تضمير في الثاني.

وكذلك: (الذي أحسنت إليه وأسأت زيد) أحسنت تعدت (بإليه) وأسأت مثلها، وإذا اختلف الفعلان لم يجز لو قلت: (الذي ذهبت إليه وكفلت زيد) تريد: به لم يجز؛ لأن (به) خلاف (إليه) وحكوا: مررت بالذي مررت وكلفت بالذي كفلت فاجتزوا بالأول فإذا اختلف كان خطأ لو قالوا: (كفلت بالذي ذهبت) لم يجز حتي تقول: إليه.

وقالوا: (أمر بمن تمرّ وأرغب فيمن ترغب) قالوا: وهو في (من) أجود؛ لأن تأويل الكلام عندهم جزء، ومن قولهم: (إن هذا والرجل) وكل ما دخلته الألف واللام وكل نكرة وكل ما كان من جنس هذا وذاك يوصل كما توصل (الذي) فما كان منه معرفة ووقع في صلته نكرة نصبت النكرة علي الحال وهي في الصلة، وإذا كان نكرة تبع النكرة وهو في الصلة، وإذا كان في الصلة معرفة جئت (بهو) لا غير فتقول في هذا والرجل قام: (هذا ظريفاً) فظريف حال من (هذا) وهو في صلة (هذا) وضربت هذا قائماً وقام الرجل ظريفاً وظريف في صلة الرجل وضربت الرجل يقوم وقام وعندك يجري علي ما يجري عليه (الذي) لا فرق بينهما عندهم إلا في نصب النكرة فتقول في النكرة: ضربت رجلاً قام ويقوم وقائماً وضربت رجلاً ضربت

وضربت في صلة (رجل) وثم هاء تعود علي (رجل) ويقولون إذا قلت : (أنت الذي تقوم وأنت رجل تقوم وأنت الرجل تقوم) ، فإن هذا كله يلغي ؛ لأن الإعتقاد علي الفعل ، فإن جعلوا الفعل للرجل قالوا : (أنت الرجل يقوم) وقالوا إذا قلت : (أنت من يقوم) لم يجز إلا بالياء ؛ لأن (من) لا تلغي وقالوا قلت (أنت رجل تأكل طعامنا) وقدمت الطعام حيث شئت فقلت : (أنت طعامنا رجل تأكل) أجازوه في (رجل) وفي كل نكرة وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن الغاء (رجل) والرجل والذي غير معروف عندهم وهؤلاء يقولون إذا قلت : (أنت الرجل تأكل طعامنا) أو آكلا- طعامنا لم يجز أن تقول : (أنت طعامنا الرجل آكلا) ؛ لأنه حال وصلة الحال والقطع عندهم لا يحال بينهما وقالوا : إذا قلت : (أنت فينا الذي ترغب) كان خطأ ؛ لأن (الذي) لا يقوم بنفسه ورجل قد يقوم بلا صلة قالوا : فإن جعلت (الذي) مصدرا جاز فقلت : (أنت فينا الذي ترغب) ووحدت (الذي) في التثنية والجمع قال الله عز وجل : (وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) [التوبة : 69] يريد : كخوضهم ويقولون علي هذا القياس : (أنت فينا الذي ترغب) وأنتما فينا الذي ترغبان وأنتم فينا الذي ترغبون وكذلك المؤنث (أنت فينا الذي ترغبين) تريد : (أنت فينا رغبتك) ولا تثني (الذي) ولا تجمع ولا تؤنث وكذلك : (الذي تضرب زيدا قائما وما تضرب زيدا قائما) تريد : (ضربك زيدا قائما) قالوا : ولا يجوز هذا في (إن) ؛ لأن (إن) أصله الجزاء عندهم ، وإذا قدمت رجلا والرجل والذي وهو ملغي كان خطأ في قول الفراء قال : إنه لا يلغي متقدما وقال الكسائي : تقديمه وتأخيرها واحد.

وإذا قلت : (أين [1](#)) الرجل الذي قلت وأين الرجل الذي زعمت) ، فإن العرب تكتفي (بقلت وزعمت) من جملة الكلام الذي بعده ؛ لأنه حكاية تريد : الذي قلت إنه من أمره كذا

ص: 175

1- أين الاستفهامية : اسم استفهام عن مكان ، وهي مغنية عن الكلام الكثير ، وذلك أنك إذا قلت : " أين بيتك ". أغناك عن ذكر الأماكن كلها ، وهو سؤال عن المكان الذي حلّ فيه الشيء ، ، وإذا دخلته " من " كان سؤالا عن مكان بروز الشيء تقول : " من أين قدمت " وهو مبني علي الفتح في الحالات كلها. انظر معجم القواعد 2 / 140.



وكذا وقد كنت عرفتك أن العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معني ذلك شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون وكذا يقول البغداديون الذين علي مذهب الكوفيين يقولون : إنه ليس من كلام العرب ويذكرون أنه إن اختلف جاز وينشدون :

من التفر اللآئي (1)

الَّذين إذا هم

يهاب اللّثام حلقة الباب قعقعوا

قالوا : فهذا جاء علي إلغاء أحدهما وهذا البيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين (اللائي والذين) ويقولون : (علي هذا مررت بالذي ذو قال ذاك) علي الإلغاء ، فقال أبو بكر : وهذا عندي أقيح ؛ لأن الذي يجعل (ذو) في معني (الذي) من العرب طيء فكيف يجمع بين اللغتين ولا يجيزون : (الذي من قام زيد) علي اللغو ويحتجون بأن (من) تكون معرفة ونكرة مررت بالذي القائم (أبوه) علي أن تجعل الألف واللام للذي وما عاد من الأب علي الألف واللام ويخفض القائم يتبع (الذي) وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن (الذي) لا بد لها من صلة توضحها ومتي حذفت الصلة في كلامهم فإنما ذاك ؛ لأنه قد علم ، وإذا حذفت الصلة وهي التي توضحه ولا معني له إلا بها كان حذف الصلة أولي فكيف تحذف الصلة وتترك الصلة ويقولون : إن العرب إذا جعلت (الذي والتي) لمجهول مذكر أو مؤنث تركوه بلا صلة نحو قول الشاعر :

فإن أدع اللواتي من أناس

أضاعوهنّ لا أدع الّذيّنا (2)

ص: 176

1- اللّات ، أو : اللّاتي ، واللّاء ، أو : اللّائي. وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة ، تقول : اللّات سبقن في الميدان العملي كثيرات ، ومنهن اللّاء اشتهرن بالاختراع ... أو اللّاتي أو : اللّائي. وامتلاء البحر بالسفن اللّات تشقه طولا وعرضا ، وهي محملة بالبضائع المتنوعة اللّاء تنتقل بين أطراف المعمورة ... أو اللّاتي أو : اللّائي. (واللّات واللّاء مبنيتان علي الكسر. أما اللّاتي واللّائي فمبنيتان علي السكون). وكلها في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جرّ ، علي حسب موقعها من الجملة. انظر النحو الوافي 1 / 232.

2- قال أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر : أنشده أحمد بن يحيي ثعلب وقال : يقول : فإن أدع النساء اللّاتي أولادهن من رجال قد أضاعوا هؤلاء النساء : أي : لا أهجو النساء ، ولكن أهجو الرجال الذين لم يمنعوهم. فعلي تفسيره ينبغي أن يكون المبتدأ مضمرا في الصلة ، كأنه قال : فإن أدع اللواتي أولادهن من أناس أضاعوهن فلن يحموهن كما تحمي البعولة أزواجها فلا أدع الذين. والتقدير : إن أدع هجو هؤلاء النساء الضعاف ، لا أدع الضعاف ، لا أدع هجو الرجال المضيعين ، وذمهم علي فعلهم. فالمضاف محذوف في الموضعين. وتقدير حذف المبتدأ غير ممتع هنا ، وقد حذف المبتدأ من الصلة. انظر خزنة الأدب 2 / 319.

ويقولون : الذي إذا كان جزء فإنه لا ينعت ولا يؤكد ولا ينسق عليه ؛ لأنه مجهول لا تقول : (الذي يقوم الظريف فأخوك ولا الذي يقوم وعمرو فأخوك) ؛ لأنه مجهول (وعمر) عندهم معروف.

قال أبو بكر : إن كان (أخاه) من النسب فلا معني لدخول الفاء ؛ لأنه أخوه علي كل حال ، وإن كان من المؤاخاة فجائز ، وأما النعت والتوكيد فهو عندي كما قالوا إذا جعلت (الذي) في معني الجزء ؛ لأنه لم يثبت شيئا منفصلا من أمة فيصفه ، وإذا قلت : (الذي يأتيني فله درهم) علي معني الجزء فقد أردت : (كل من يأتيني) فلا معني للصفة هنا والعطف يجوز عندي كما تقول الذي يجيء مع زيد فله درهم فعلي هذا المعني تقول : (الذي يجيء هو وزيد فله درهم) أردت الجائي مع زيد فقط ولك أيضا أن تقول في هذا الباب : (الذي يجيئي راكبا فله درهم) ويجيزون أيضا الدار تدخل فدارنا يجعلونها مثل (الذي) كأنك قلت : (الدار التي تدخل فدارنا) وهذا لا يجوز لما عرفتك إلا أن يصح أنه شائع في كلام العرب وأجازوا (الذي يقوم مع زيد أخوك) يريدون : (الذي يقوم وزيد أخوك) يعطفون (زيدا) علي (الذي) وإنما يجيزون أن يكون مع بمنزلة الواو إذا كان الفعل تاما ، وإذا كان ناقصا لم يجز هذا.

قال الفراء : إذا قلت : (الذي يقوم مع زيد أخوك) لم أقل : (أخوك الذي يقوم مع زيد) قال : ولا أقول : (الذي يختصم مع زيد أخوك) لأن الاختصام لا يتم والطوال وهشام يجيزانه مع الناقص وفي التقديم والتأخير ويجعلونه (مع) بمنزلة الواو والفراء لم يكن يجيزه إلا وهو جزء ، وإذا قلت : (الذي يختصم زيد أخوك) فزيد لا يجوز أن ينسق به إلا علي ما في الاختصام ؛ لأنه لا يستغني عن اسمين ويقول : (اللذان اختصما كلاهما أخوك) فاللذان ابتداء واختصما صلة لهما و (كلاهما) ابتداء ثان وأخوك خبره وهذه الجملة خبر اللذين ، فإن جعلت (كلاهما) تأكيدا لما في اختصما لم يجز ؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين فلا معني للتأكيد

هنا ، فإن قلت : اللذان اختصما كلاهما أخوان لم يجز علي تأويل وجاز علي تأويل آخر إن أردت بقولك : (أخوان) أن كل واحد منهما أخ لصاحبه لم يجز ؛ لأن (كلاهما) لا معني لها هاهنا وصار مثل (اختصما) الذي لا يكون إلا من اثنين ؛ لأن الأخوين كل واحد منهما أخ لصاحبه مثل المتخاصمين والمتجالسين ، فإن أردت بأخوين أنهما أخوان لا نسيبان جاز ؛ لأنه قد يجوز أن يكون أحدهما أبا لزيد ولا يكون الآخر أبا لزيد فإذا كان أحدهما أبا لصاحبه فلا بدّ من أن يكون الآخر أخا له فلا معني (لكلا) هاهنا ونقول : (الذي يطير الذباب فيغضب زيد) فالراجع إلي (الذي) ضميره في (يغضب) والمعني الذي إذا طار الذباب غضب زيد ولا يجوز الذي يطير الذباب فالذي يغضب زيد ؛ لأن الذي الأولي ليس في صلتها ما يرجع إليها وقوم يجيزون الطائر الذباب (فالغاضب زيد) ؛ لأن الألف والام الثانية ملغاة عندهم فكانهم قالوا : (الطائر الذباب) فغاضب زيد وهذا لا يجوز عندنا علي ما قدمنا في الأصول أعني إغناء الألف واللام.

واعلم أن من قال : (من يقوم ويقعدون قومك ومن يقعدون ويقومون أخوتك) فيرد مرة إلي اللفظ ومرة إلي المعني فإنه لا يجيز أن تقول : (من قاعدون وقائم أخوتك) فيرد (قائما) إلي لفظ (من) لأنك إذا جئت بالمعني لم يحسن أن ترجع إلي اللفظ وتقول : (من كان قائما إخوتك ومن كان يقوم إخوتك) ترد ما في كان علي لفظ (من) وتوحد فإذا وحدت اسم كان لم يجز أن يكون خبرها إلا واحدا فإذا قلت من كانوا قلت قياما ويقومون ولا يجوز (من كان يقومون إخوتك وقوم يقولون إذا قلت : (أعجبي ما تفعل) فجعلتها مصدرا فإنه لا عائد لها مثل (أن) فكما أنّ (أن) لا عائد لها فكذلك ما وقالوا : إذا قلت : (عبد الله أحسن ما يكون قائما) فجاءوا (بما) مع (يكون) ؛ لأن (ما) مجهول و (يكون) مجهول فاخترأوا (ما) مع يكون : أردت : (عبد الله أحسن شيء يكون) فما في (يكون) (لما) فإذا قلت : (عبد الله أحسن من يكون) فأردت أحسن من خلق جاز ولا فعل (ليكون) يعنون لا خبر لها وقالوا إذا قلت : (عبد الله أحسن ما يكون قائما) إذا أردت أن تنصب (قائما) علي الحال أي : أحسن الأشياء في حال قيامه قالوا : ولك أن ترفع عبد الله بما في (يكون) وترفع أحسن بالحال وتثني وتجمع فتقول : (الزيدان)

أحسن ما يكونان قائمين والزيدون أحسن ما يكونون قائمين) يرفعون (أحسن) بالحال ولا يستغني عن الحال هاهنا عندهم ، فإن قلت : (عبد الله أحسن ما يكون) وأنت أحسن ما تكون علي هذا التقدير لم يجز ؛ لأن عبد الله إذا ارتفع بما في (يكون) لم يكن لأحسن خبر ومعني .

قولهم : ارتفع بما في (يكون) يعنون أنهم يرفعون بالراجع من الذكر وهذا خلاف مذهب البصريين ؛ لأن البصريين يرفعون بالابتداء قالوا : فهذا وقت فلا يرتفع عبد الله بجملته ، فإن أردت : (عبد الله أحسن شيء يكونه) فهو جائز وهو صفة فإذا قلت : (أحسن ما يكون عبد الله قائما) جري مجري : (ضربي زيدا قائما).

وقال محمد بن يزيد : قول سيبويه : (أخطب ما يكون الأمير قائما) تقديره : علي ما وضع عليه الباب : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما كما قال (هذا بسرا أطيّب منه تمرا ، فإن قال قائل : أحوال زيد إنما هي القيام والقيود ونحو ذلك فكيف لم يكن أخطب ما يكون الأمير بالقيام أي : (أخطب أحواله القيام [1](#)) فالجواب في ذلك : أن (القيام) مصدر وحال زيد هي الحال التي يكون فيها من قيام وقيود أو نحوه ، فإن ذكرت المصدر أخليت من زيد وغيره وإنما

ص: 179

1- يجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عن) المبتدأ (الذي خبره قد أضمر) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح ؛ لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلي المصدر المذكور أو إلي مؤول به فالأول. (كضربي العبد مسيئا و) الثاني مثل (أتم تبيني الحق منوطا بالحكم) إذا جعل منوطا جاريا علي الحق لا علي المبتدأ. والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائما ، والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ، نصب علي الحال من الضمير في كان ، وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة ، فإن قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني علي أن كان تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكبر : فالجواب أنه منع من ذلك أمران : أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكرة مشتقة من المصادر فحكمتنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة. الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلوة والسلام : «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». انظر شرح الأشموني علي الألفية 1 / 108.

المصدر لذات الفعل فأما اسم الفاعل فهو المترجم عن حال الفاعل لما يرجع إليه من الكناية ولأنه مبني له ، وذلك نحو : (جائني زيد راكبا) ؛ لأن في (راكب) ضمير زيد وهو اسم الفاعل لهذا الفعل ، فإن احتج القائل في إجازتنا : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة فالتقدير : (أخطب أيام الأمير يوم الجمعة) فجعلت الخطبة للأيام علي السعة وقد تقدم تفسير ذلك في الظروف مبينا كما قال الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ : 33] أي : مكرهم فيهما.

قال محمد : وجملة هذا أن الظرف من الزمان متضمن الفاعل لا يخلو منه وقد يخلو من فعل إلي آخر وقال في موضع آخر : كان سيبويه يقول في قولهم : أكثر ضربي زيدا قائما إن قائما سد مسد الخبر وهو حال قال : وأصله إنما هو علي (إذ كان) ، وإذا كان ومثله : (أخطب ما يكون الأمير قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا وضربي زيدا قائما) وتقول ذلك في كل شيء كان المبتدأ فيه مصدرا وكذلك إن كان في موضع الحال ظرف نحو قولك : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة وأحسن ما يكون زيد عندك وقال : وكان أبو الحسن الأخفش يقول : (أخطب ما يكون الأمير قائم) ويقول : أضفت أخطب إلي أحوال قائم أحدها ويزعم سيبويه أنك إذا قلت : (أخطب ما يكون الأمير قائما) فإنما أردت : (أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما) فحذفت ؛ لأنه دل عليهما ما قبلها و (قائما) حال وقد بقي منها بقية وكذلك قوله : ضربي زيدا راكبا أي : إذا كان راكبا وهي (كان) التي معناها (وقع) فأما أكلي الخبز يوم الجمعة فلا يحتاج فيه إلي شيء ؛ لأن يوم الجمعة خبر المصدر وينبغي أن يكون علي قول سيبويه ظننت ضربي زيدا قائما و ظننت أكثر شربي السويق ملتوتا أنه أتى (لظننت) بمفعول ثان علي الحال التي تسد مسد المفعول الثاني كما سدت مسد الخبر ، فإن قيل : إن الشك إنما يقع في المفعول الثاني قيل : إن الشك واقع في (إذ كان) و (إذا كان) والحال دليل ؛ لأن فيها الشك وأن يعمل فيها (ظننت) ولكن في موضعها كما كنت قائلا : القتال يوم الجمعة فتنصب يوم الجمعة بقولك القتال ، فإن جئت بظننت قلت : (ظننت القتال يوم الجمعة) فيوم الجمعة منتصب بوقوع القتال وليس (بظننت) والدليل علي ذلك أنه ليس يريد أن يخبر أن القتال هو اليوم هذا محال ولكنه يخبر أن القتال في اليوم وتقول : إن القتال اليوم ظننت فتنصب ؛ لأن (إن) لا تعمل فيه شيئا إنما تعمل

في موضعه كما وصفت لك وقياس (ظننت) ، وإن وكان والابتداء والخبر واحد وكذلك لو قلت : (كان زيد خلفكم) لم تكن كان الناصبة (لخلف) فكذلك إذا قلت : (كان أكثر شربي السويق ملتوتا) نصب (ملتوتا) بما كان انتصب به قبل دخول (كان) سد مسد خبرها كما سد مسد خبر الابتداء ولكن ما ينصب هذه الظروف هو الخبر لهذه العوامل كما كان خبر الابتداء فإذا قلت : (كان زيد خلفكم) فتقديره : (كان زيد مستقرا خلفكم) وكان ضربي زيدا إذا كان قائما وما كان مثلهن فهذا مجراه.

## ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم

وما يسكن من المتحركات وما تغير حركته لغير إعراب وما يحذف لغير جزم

أما ما يتحرك من السواكن (1) لغير إعراب فهو علي ضريين : إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ، ولا يجوز الجمع بين ساكنين . وإما أن يكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه .

### الأول علي ضريين

أحدهما : إما أن يكون آخر الحرف ساكنا فيلقاه ساكن نحو قولك : (قم الليل) حركت الميم بالكسر لالتقاء الساكنين وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر ولم ترد الواو ؛ لأن الكسر غير لازمة في الوقف وكذلك قولك : (كم المال ومن الرجل) ، فإن قلت : (من الرجل)

ص: 182

1- إذا التقى ساكنان فإمّا أن يكون أولهما مدّة أو لا ، فإن كان أولهما مدّة وجب حذفها لفظا وخطّا سواء أكان الساكن الثاني والأول من كلمة أم كان الثاني كجزء من الكلمة ، فالأول نحو "خف" من خاف يخاف و"قل" من قال يقول و"بع" من باع يبيع ، والثاني نحو "تغزون" أصلها تغزوين (اجتمع ب" تغزوين" واو الكلمة وواو الجمع ، تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت تغزوان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وحركت الزاي بالضمة لمناسبة الواو ، وهكذا غيرها) بواو الكلمة وواو الجمع و"ترمن" أصلها : ترمين بياء الكلمة وياء المخاطبة . و"تغزن" يا رجال و"ترمن" أصلهما : تغزوين و ترموننّ ونحو " أنت ترمين وتغزين" . أصلهما ترمين وتغزوين و" لتغزن" يا هند ، " ولترمن" وأصلهما : لتغزويننّ (اجتمع في "تغزويننّ" واوان : واو الكلمة ، وواو الجمع ، وثلاثة نونات ، وإعلاها : تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي واو الجماعة وثلاث نونات ، حذفت نون الرفع لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان : واو الجماعة ونون التوكيد فحذفت واو الجماعة ورمز إليها بالضمة قبل نون التوكيد فصارت تغزنّ وهكذا غيرها) ولترميننّ . وتحذف لفظا فقط إذا كان الساكنان في كلمتين نحو " يخشي الله" و" يغزو الجيش" و" يرمي الحاج" ومنه (وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ) (الآية : 15 سورة النمل) ، (وَمَا قَدَرُوا) (قَدْرِهِ) (الآية : 91 سورة الأنعام) (أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ونحو (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) . انظر معجم القواعد 91 / 2

فالفتح أحسن من قبل أن الميم مكسورة فيثقل الكسر بعد كسرة ولكثرة الاستعمال أيضا والكسرة الأصل فكل ما لا يتحرك إذا لقيه ساكن حرك من ذلك قولك : (هذا زيد العاقل) حركت التنوين بالكسر.

والآخر (1) : ما حرك من أواخر الكلم السواكن من أجل سكون ما قبلها وليس التحريك تحرك البناء كأين وأولاء وحيث فمن ذلك الفعل المضاعف والعرب تختلف فيه ، وذلك إذا اجتمع حرفان من موضع واحد فأهل الحجاز يقولون : (أردد ، وإن تضارر أضارر وغيرهم يقول : (ردّ) وفرّ ، وإن تردّ أردّ ويقولون : لا تضار ؛ لأن الألف يقع بعدها المدغم والذين يدغمون يختلفون في تحريك الآخر فمنهم من يحركه بحركة ما قبلها أي حركة كانت ، وذلك ردّ وعصّ وفرّ واطمئن واستعدّ واجتتّ ؛ لأن قبلها فتحة فإذا جاءت الهاء والألف التي لضمير المؤنث فتحوأ أبدا فقالوا : ردّها وعصّها وفرّها ؛ لأن الهاء خفية فكأنه قال : فرّا وردّا ولم يذكرها فإذا كانت الهاء مضمومة (2) في مثل قولهم : ردهو ضموا كأنهم قالوا : ردوا.

فإن جئت بالألف واللام وأردت الوصل كسرت الأول كله فقلت : ردّ القوم وردّ ابنك وعصّ الرجل وفرّ اليوم ، وذلك ؛ لأن الأصل : أردد فهو ساكن فلو قلت : أردد القوم لم يكن

ص: 183

- 
- 1- والثاني ما ليس أولهما مدّة: إن لم يكن أول الساكنين مدّة وجب تحريكه إلّا في موضعين - وسنأتي علي ذكر الموضوعين بنهاية هذا البحث - وتحريكه إمّا بالكسر علي أصل التّخلص من التّقاء الساكنين وإمّا بالضم وإمّا بالفتح. أما التّحريك بالكسر فهو الأصل كما قدمنا ، ويكون في كلّ ما عدا موضعي الضّمّ ومواضع الفتح. انظر معجم القواعد 2 / 92.
  - 2- التّحريك بالضمّ فيجب في موضعين : 1- أمر المضعّف المتّصل به هاء الغائب ومضارع المضعّف المجزوم نحو "ردّه" و"لم يرده" والكوفيون يجيزون الفتح والكسر. 2- الضّمير المضموم نحو (لهم البشري) (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) ويترجّح الضّمّ علي الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها نحو "اخشول الله" ؛ لأن الضمة علي الواو أخفّ من الكسرة ، ويستوي الكسر والضّم في ميم الجماعة المتّصلة بالضمير المكسور نحو "بهم اليوم". انظر معجم القواعد 2 / 93.



إلا الكسر فهذه الدال تلك وهي علي سكونها وهو الأصل علي لغة أهل الحجاز ألا تري أن الدال في (مد واليوم في ذهبتهم لما لقيها الألف واللام احتيج إلي تحريكها لالتقاء الساكنين ردّ إلي الأصل وأصلها الضم فقلت : مذ اليوم وذهبتهم اليوم ؛ لأن أصل (مد) منذ يا هذا وأصل ذهبتهم : ذهبتهم يا قوم فرد مذ وذهبتهم إلي أصله وهي الحركة ومنهم من يفتح علي كل حال إلا في الألف واللام وألف الوصل وهم بنو أسد.

قال الخليل : شبهوه (بأين وكيف) ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام مفتوحا يجعله في جميع الأشياء (كأين) ومن العرب من يكسر ذا أجمع علي كل حال فيجعله بمنزلة (اضرب الرجل) ، وإن لم تجيء بالألف واللام ؛ لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين والذي يكسرون كعب وغني.

ولا يكسر هلم البتة من قال : هلما وهلمي ليس إلا الفتح وأهل الحجاز وغيرهم يجمعون علي أنهم يقولون للنساء أرددن ؛ لأن سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي لأنها إنما سكنت من أجل النون كما تسكن مع التاء وزعم الخليل وغيره إن ناسا من بكر بن وائل يقولون (ردّن ومّرّن وردّت) كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء والشعراء إذا اضطروا إلي ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم علي إدغامه أخرجوه علي الأصل ومن ذلك الهمزة إذا خفت وقبلها حرف ساكن حذفت وألقيت الحركة علي الساكن وسنذكر باب الهمزة إن شاء الله.

## والثاني : ما يسكن لغير جزم وإعراب

وهو علي ثلاثة أضرب : إسكان لوقف ، وإسكان لإدغام ، وإسكان لاستثقال.

أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء.

وأما الإدغام فنحو قولك : (جعل لك) فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا يبين في الإدغام.

وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

إثما من الله ولا واغل

كان الأصل : أشرب فأسكن الباء كما تسكنها في (عضد) فتقول : (عضد) للإستقبال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب ولكن الذين قالوا (وهو) فأسكنوا الهاء تشبيها (بعضد) والذين يقولون في (عضد) (عضد) وفي (فخذ) إنما يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يسكنوا.

### الثالث : ما غيرت حركته لغير إعراب

تقول : هذا غلام فإذا أضفته إلي نفسك قلت : غلامي فزالت حركت الإعراب وحدث موضعها كسرة وقد ذكرت ذا فيما تقدم فهذه الياء تكسر ما قبلها إذا كان متحركا ، فإن كان قبلها ياء نحو : (يا قاضي) قلت : قاضيّ وجواريّ ، فإن كان قبلها واو ساكنة وقبلها ضمة قلبتها ياء وأدغمت نحو (مسلميّ) ، فإن كان ما قبلها ياء ساكنة وقبلها حرف مفتوح لم تغيرها تقول : (رأيت غلامي) تدع الفتحة علي حالها وكل اسم آخره ياء يلي حرفا مكسورا فلحقته الواو والنون والياء للجمع تحذف منه الياء ويصير مضموما تقول في (قاض) إذا جمعت (قاضون) وقاضين لما لزم الياء التي هي لام السكون أسقطت لالتقاء الساكنين ، فإن أضفت (قاضون (2)) إلي نفسك قلت : (قاضي) كما قلت : مسلميّ وتختلف العرب في إضافة المنقوص إلي الياء فمن العرب من يقول : بشراي بفتح الياء ومنهم من يقول : بشريّ ، وأما قولهم : في عليّ عليك ولديّ لديك فإنما ذاك ليفرقوا بينهما وبين الأسماء المتمكنة كذا قال سيويوه : وحدثنا الخليل إن ناسا من العرب يقولون : علاك ولداك وإلاك وسائر علامات المضمرة المجرور بمنزلة الكاف

ص: 185

1- ليس قوله أشرب مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو علي تنزيل ريع بالضم من قوله أشرب غير منزلة عضد بالضم فإنهم قد يجرون المنفصل مجري المتصل فكما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ريع بالضم ريع بالإسكان. شرح شذور الذهب 1 / 276.

2- إن جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا. انظر شرح ابن عقيل 4 / 109.

وهؤلاء علي القياس قال : وسألته عن من قال : رأيت كلا- أخويك ومررت بكلا أخويك ومررت بكليهما فقال : جعلوه بمنزلة : عليك ولديك وكلا لا تفرد أبدا إنما تكون للمثني.

#### الرابع : ما حذف لغير جزم

وذلك علي ضربين :

أحدهما : ما يحذف من الحروف المعتلة لالتقاء الساكنين.

والآخر : ما يحذف في الوقف ويثبت في الإدراج.

فأما الذي يحذف لالتقاء الساكنين فالألّف والياء التي قبلها كسرة والواو التي قبلها ضمة ، وذلك نحو : هو يغزو الرجل ويرمي القوم ويلقي الفارس وكذلك إن كانت واو جمع أو ياء نحو : مسلمو القوم ومسلمي الرجل ، فإن كان قبل الواو التي للجمع فتحة لم يجر أن يحذف لأنها لا- تكون كذا إلا وقبلها حرف قد حذف لالتقاء الساكنين وهي مع ذلك لو حذفت لالتبست بالواحد ، وذلك قولك : هم مصطفو القوم واخشوا الرجل والفتح مع ذلك أخف من الضم ، وأما الذي يحذف في الوقف ويثبت في غيره فنذكره في الوقف والابتداء ونجعله يتلو ما ذكرنا ثم تتبعه الهمز للحاجة إليه إن شاء الله.

ص: 186

كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف ، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف البتة من اللفظ ، وذلك إجماع من العرب أو همزة قبلها ساكن فيحذفها من يحذف همزة ويلقي الحركة علي الساكن ، وسنذكر هذا في تخفيف همزة ، فأما ما يتغير ويسكن من أجل ما قبله فنذكره بعد ذكر ألف الوصل إن شاء الله.

### ألف الوصل

ألف الوصل (1) : همزة زائدة يوصل بها إلي الساكن في الفعل والاسم والحرف إذ كان لا يكون أن يبتدأ بساكن وبابها أن تكون في الأفعال غير المضارعة ثم المصادر الجارية علي تلك الأفعال وقد جاءت في أسماء قليلة غير مصادر ودخلت علي حرف من الحروف التي جاءت لمعني ونحن نفضلها بعضها من بعض إن شاء الله.

ص: 187

---

1- همزة الوصل : 1 - تعريفها : هي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدّرج. 2 - مواضعها : قد تأتي في بعض الأسماء ، وبعض الأفعال ، وبعض الحروف. 3 - مجيؤها في بعض الأسماء : تجيء من الأسماء في مصادر "الخماسي" و"السداسي" ك"انطلاق" استنفار" وفي اثني عشر اسما وهي : "اسم ، واست (الاست : الدبر) ، وابن ، وابنم ، وابنة ، وامرؤ وامرأة ، واثنان ، واثنان ، وايمن المخصوص بالقسم ، وايم لغة فيه وأل الموصوفة" (- في حروفها). 4 - مجيؤها في بعض الافعال : تأتي همزة الوصل من الأفعال في الفعل "الخماسي" ك"انطلق" و"اقتدر" والفعل "السداسي" ك"استخرج" وأمر الثلاثي نحو" اكتب". 5 - مجيؤها في بعض الحروف : لا تأتي همزة الوصل من الحروف إلا بحرف واحد هو "أل". انظر معجم القواعد 12 / 27.

أما كونها في الأفعال غير المضارعة فنحو قولك مبتدئا : اضرب اقتل اسمع اذهب كان الأصل : تذهب تضرب وتقتل وتسمع فلما أزلت حرف المضارعة وهو (التاء) بقي ما بعد الحرف ساكنا فجئت بألف الوصل لتصل إلي الساكن وأصل كل حرف السكون فكان أصل هذه الهمزة أيضا السكون فحركتها لالتقاء الساكنين بالكسر ، فإن كان الثالث في الفعل مضموما ضممتها وتكون هذه الألف في (انفعلت) نحو : انطلقت وافعللت نحو : احمررت وافعلت نحو : احتبست ويكون في : استفعلت نحو : استخرجت وافعللت نحو : اقعنست وافعللت نحو : اشهابت وافعلت نحو : اجلوذت وافعلت نحو : اغدودت وكذلك ما جاء من بنات الأربعة علي مثال استفعلت نحو احرنجمت واقشعررت فألف الوصل في الفعل في الابتداء مكسورة أبدا إلا أن يكون الثالث مضموما فتضمها نحو قولك : اقتل استضعف احتقر احرنجم والمصادر الجارية علي هذه الأفعال كلها وأوانلها ألفات الوصل مثلها في الفعل ولا يكون إلا مكسورة تقول : انطلقت انطلقا واحمررت احمرارا واحتبست احتباسا واستخرجت استخراجا واقعنست اقعنساسا واشتهيت اشهبابا واجلوذت اجلوذا واغدودت اغديانا.

وأما الأسماء التي تدخل عليها ألف الوصل سوي المصادر الجارية علي أفعالها وهي أسماء قليلة : فهي : ابن وابنة واثان واثتان وامرؤ وامرأة وابنم واسم واست فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء ولا يلتفت إلي ضم الثالث تقول : مبتدئا ابنم وامرء لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء علي حال كما كانت في الفعل ، وأما الحرف الذي تدخل عليه ألف الوصل فاللام التي يعرف بها الأسماء نحو : القوم والخليل والرجل والناس وما أشبه ذلك إلا أن هذه الألف مفتوحة وهي تسقط في كل موضع تسقط فيه ألف الوصل إلا مع ألف الاستفهام

(1)

ص: 188

1- همزة الاستفهام إذا دخلت علي همزة الوصل ، ثبتت همزة الاستفهام وسقطت همزة الوصل ، وذلك ؛ لأن همزة الوصل إنما أتت بها ليتوصل بها إلي النطق بالساكن الذي بعدها ، فلما دخلت عليها همزة الاستفهام استغني عنها بهمزة الاستفهام ، فأسقطت ، نحو قولك في الاستفهام " ابن زيد أنت؟ " و " امرأة عمرو أنت؟ " " استضعفت زيدا " اشتريت كتابا؟ " ومنه قوله تعالى : ( أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا؟ ) (أَسْتَكْبَرْتُمْ أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالِينَ) (أَسْءَلْتُمْ لُهُمْ؟) (أَصْطَفَيْتُمُ الْبَنَاتِ عَلَيِ الْبَنِينَ؟) (أَطَّلَعَ الْغَيْبِ) (أَفْتَرِي عَلَيِ اللَّهِ كَذِبًا) إلي كثير من الأمثال. وقال ابن قيس الرقييات : فقالت : ابن قيس ذا؟ وبعض الشَّيب يعجبها وقال ذو الرِّمَّة : أستحدث الرِّكب عن أشياعهم خبرا؟ أم راجع القلب من أطرابه طرب؟ انظر معجم القواعد 9/27.

فإنهم يقولون : أالرجل عندك فيمدون كيلا يلتبس الخبر بالاستفهام وقد شبهوا بهذه الألف التي في (أيم وأيمن) في القسم ففتحوها لما كان اسما مضارعا للحروف ، وأما ما يتغير إذا وصل بما قبله ولا يحذف فالفاء من (هو) إذا كان قبلها واو أو فاء نحو قولهم : فهو قال ذاك وهي أمك وكذلك لام الأمر في قولك : لتضرب زيدا إذا كان قبلها واو وصلت فقلت : ولتضرب والعرب تختلف في ذلك فمنهم من يدع الهاء في (هو) علي حالها ولا يسكن وكذلك هي ومن ترك الهاء علي حالها في (هي) و (هو) ترك الكسرة في اللام علي حالها فقال في قوله : فلينظر (فلينظر) ، فإن كان قبل ألف الوصل ساكن حذفت ألف الوصل وحركت ما قبل الساكن لالتقاء الساكنين ، وإن كان مما يحذف لالتقاء الساكنين حذفته فأما الذي يحرك لالتقاء الساكنين من هذا الباب فإنه يجيء علي ثلاثة أضرب يحرك بالكسر والضم والفتح فالمكسور نحو قولك : (اضرب ابنك واذهب اذهب) و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ 1 اللَّهُ) [الإخلاص] ، وإن الله وعن الرجل وقط الرجل ، وأما الضم فنحو قوله : (قُلِ انظُرُوا) [يونس : 101] (وَقَالَتِ الْخُرُجُ) [يوسف : 31] وعذاب أركض ومنه أو انقض وإنما فعل هذا من أجل الضم الذي بعد الساكن ومنهم من يقول : قل انظرزا ويكسر جميع ما ضم غيره ومن ذلك الواو التي هي علامة الإضمار يضم إذا كان ما قبلها مفتوحا نحو : (وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة : 237].

قال الخليل : لفصل بينها وبين واو (لو) وأو التي من نفس الحرف وقد كسر قوم ، وقال قوم : لو استطعنا والياء التي هي علامة الإضمار وقبلها مفتوح تكسر لا غير نحو أخشي

الرجل يا هذه وواو الجميع وياؤه مثل الضمير نقول : (مصطفو الله) في الرفع و (مصطفى الله) في النصب والجر ، وأما الفتح فجاء في حرفين (الم (1) الله) [آل عمران] فرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

والآخر : من الله ومن الرسول لما كثرت وناس من العرب يقولون : (من الله) واختلفت العرب في (من) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام فكسره قوم ولم يكسره قوم ولم يكسروا في ألف اللام لكثرتها معها إذ كانت الألف واللام كثيرة في الكلام وذلك : (من ابنك) (ومن امرئ) وقد فتح قوم فصحاء فقالوا : (من ابنك) ، وأما ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها حرف ساكن فثلاثة أحرف الألف والياء التي قبلها حرف مكسور والواو التي قبلها حرف مضموم فالألف نحو : رمي الرجل وحبلي الرجل ومعزي القوم ورمت دخلت التاء وهي ساكنة علي ألف (رمي) فسقطت وقالوا : رميا وغزوا لئلا يلتبس بالواحد وقالوا : حبليان وذفريان لئلا يلتبس بما فيه ألف تأنيث والياء مثل : يقضي القوم ويرمي الناس والواو نحو : يغزو القوم ومن ذلك : لم يبع ولم يقل ولم يخف.

فإذا قلت : لم يخف الرجل ولم يبع الرجل ورمت المرأة لم ترد الساكن الساقط وكان الأصل في (يبع) (يبيع) وفي (يخف) (يخف) وفي (يقل) (يقل) يقول : فلم نرد لأنها حركة جاءت لالتقاء الساكنين غير لازمة وقولهم : (رمتا) إنما حركوا للساكن الذي بعده ولا يلزم هذا في (لم يخافا) (ولم يبيعا) ؛ لأن الفاء غير مجزومة وإنما حذفت النون للجزم ولم تلحق الألف شيئا حقه السكون.

أما الأسماء فتنقسم في ذلك علي أربعة أقسام : اسم ظاهر سالم ، وظاهر معتل ، ومضممر مكني ، ومبهم مبنيّ.

### الأول : الأسماء الظاهرة السالمة

نحو : ( هذا خالد وهذا حجر ومررت بخالد وحجر) فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده علي أربعة أوجه : اسكان مجرد وإشمام وروم (1) التحريك والتضعيف وجعل سيبويه لكل شيء من ذلك علامة في الخط فالإشمام نقطة علامة.

وعلامة الإسكان وروم الحركة خط بين يدي الحرف وللتضعيف الشين فالإشمام لا يكون إلا في المرفوع خاصة لأنك تقدر أن تضع لسانك في أي موضع شئت ثم تضم شفتيك وإشمامك للرفع إنما هو للرؤية وليس بصوت يسمع فإذا قلت : (هذا معن) فأشمتت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشم وإنما هو أن تضم شفتيك بغير تصويت وروم الحركة صوت

ص: 191

1- في الوقف علي المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل. ولكل منها حدّ وعلامة : فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف ، وهي الخاء من خف أو خفيف ، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا. والروم وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في البيان من الإشمام ، فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ، ولذلك جعلت علامته في الخط أتم. وهو خط قدام الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم ، وعلامته ش فوق الحرف وهي الشين من شديد. والنقل تحويل الحركة إلي الساكن قبلها ، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدم العلامة ، وسيأتي تفصيل ذلك : فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب في غيره ، ولذلك قدم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقا أعني في الحركات الثلاث ، ويحتاج في الفتحة إلي رياضة لخفة الفتحة ، ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ووافقهم أبو حاتم. ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية. انظر شرح الأشموني 2 / 2.



ضعيف ناقص فكأنك تروم ذلك ولا تتممه ، وأما التضعيف فقولك : هذا خالد وهو يجعل وهذا فرح ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي (سبسا تريد : السبب وعيهلّ تريد : العيهل) وإنما فعلوا ذلك ضرورة وحقه الوقف إذا شدد ، وإذا وصل رده إلي التخفيف ، فإن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكنا لم يضعفوا نحو (عمرو) فإذا نصبت فكل اسم منون تلحقه الألف في النصب في الوقف فتقول : (رأيت زيدا وخالدا) فرقوا بين النون والتنوين ولا- يفعل ذلك في غير النصب وأزد السراة يقولون : هذا زيدو وهذا عمرو وبكرو ومررت بزيدي يجعلون الخفض والرفع مثل النصب والذين يرومون الحركة يرومونها في الجر والنصب والذين يضعفون يفعلون ذلك أيضا في الجر والنصب إذا كان مما لا ينون فيقولون : مررت بخالد ورأيت أحمرّ.

وقال سيبويه : وحدثني من أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أبيضّه يريد : أبيضّ وألحق الهاء مبنيا للحركة فأما المنون في النصب فتبدل الألف من التنوين بغير تضعيف وبعض العرب يقول في (بكر) : هذا بكرو من بكر فيحرك العين بالحركة التي هي اللام في الوصل ولم يقولوا : رأيت البكر ؛ لأنه في موضع التنوين وقالوا : هذا عدل وفعل فأتبعوها الكسرة الأولى ؛ لأنه ليس من كلامهم فعل وقالوا في اليسر فأتبعوها الكسرة الأولى ؛ لأنه ليس في الأسماء فعل وهم الذين يقولون في الصلة اليسر فيخففون وقالوا : (رأيت العكم) ولا يكون هذا في (زيد وعون) ونحوهما لأنهما حرفا مدّ ، فإن كان اسم آخره هاء التانيث نحو : (طلحة وتمرّة وسفرجلة) وقفت عليها بالهاء في الرفع والنصب والجر وتصير تاء في الوصل فإذا ثنيت الأسماء الظاهرة وجمعتها قلت : زيدان ومسلمان وزيدون ومسلمون تقف علي النون في جميع ذلك ومن العرب من يقول : ضاربانه ومسلمونه فيزيد هاء يبين بها الحركة ويقف عليها والأجود ما بدأت به ، وإذا جمعت المؤنث بالألف والتاء نحو : تمرات ومسلمات فالوقف علي التاء وكذلك الوصل لا فرق بينهما فإذا استفهمت منكرا فمن العرب من يقول إذا قلت رأيت زيدا قال : أزيدنيه ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فهذا حكمه في إلحاق الزيادة فيه فأما آخر الكلام فعلي ما شرحت لك من الإعراب فإذا كان قبل هذه العلامة حرف ساكن كسرتة لالتقاء الساكنين ، وإن كان

مضموما جعلته واوا، وإن كان مكسورا جعلته ياء، وإن كان مفتوحا جعلته ألفا، فإن قال: (لقيت زيدا وعمرا) قلت: أزيذا وعمرنيه، وإذا قال: (ضربت عمر) قلت: أعمراه، وإن قال: (ضربت زيدا الطويل) قلت: الطويلاه، فإن قال: (أزيذا يا فتى) تركت العلامة لما وصلت ومن العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن) فتقول: أعمرانيه.

## القسم الثاني : وهو الظاهر المعتل

### إشارة

المعتل من الأسماء علي ثلاثة أضرب :

### الضرب الأول : ما كان آخره ياء قبلها كسرة]

ما كان آخره ياء قبلها كسرة (1) أو همزة أو ألف مقصورة فأما ما لامه ياء فنحو: (هذا قاض وهذا غاز وهذا العم) يريد: القاضي والغازي والعمي أسقطوها في الوقف لأنها تسقط في الوصل من أجل التنوين.

قال سيويوه: وحدثنا أبو الخطاب: أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: (هذا رامي وغازي وعمي) يعني في الوقف والحذف فيما فيه تنوين أجود، فإن لم يكن في موضع تنوين، فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي والعاصي وهذا العمي لأنها ثابتة في الوصل ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م كأنهم

ص: 193

1- المنقوص المختوم بياء فإذا وقفنا عليه وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل: 1- أن يكون محذوف الفاء أي أول الكلمة كما إذا سميت بمضارع "وفي" وهو "يفي"؛ لأن أصلها "يوفي" "حذفت" فاؤه فلو حذفت لامه لكان إجحافا. 2- أن يكون محذوف العين أي وسط الكلمة نحو "مر" اسم فاعل من "أري" أصله "مرئي" نقلت حركة عينه وهي الهمزة إلى الرء، ثم حذفت للتخفيف، وأعلّ قاض (قاض: أصلها قاضي بياء ساكنة وتنوين ساكن فحذفنا الياء الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين) فلا يجوز حذف الياء في الوقف. 3- أن يكون منصوبا منوناً نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) (الآية: 193 سورة آل عمران)، أو غير منون نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) (الآية: 26 سورة القيامة)، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأرجح في المنون الحذف نحو "هذا ناد" و"نظرت إلي ناد" ويجوز الإثبات (ورجحه يونس) وبذلك قرئ ولكل قوم هادي (الآية: 7 سورة الرعد)، وما لهم من دونه من والي (الآية: 11 سورة الرعد) والأرجح في غير المنون الإثبات نحو "هذا الداعي" و"مررت بالراعي" و"قرأ الجمهور (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) (الآية: 9 سورة الرعد) بالحذف". انظر معجم القواعد 28 / 10.

أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف فيقولون : (هذا القاض والعاص) هذا في الرفع والخفض فأما النصب فليس فيه إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل تقول : رأيت قاضيا ورأيت القاضي وقال الله عز وجل : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) [القيامة : 26] وتقول : رأيت جوارى وهنَّ جوارى يافتي في الوصل ومررت بجوار فالياء كياء قاضي والياء الزائدة هاهنا كالأصلية نحو : ياء ثمان ورباع إذا كان يلحقها التنوين في الوصل.

قال سيبويه : وسألت الخليل عن (القاضي) في النداء فقال : (اختار يا قاضي) ؛ لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضي فأما يونس فقال : (يا قاض) بغير ياء وقالوا- في (مر) وهو اسم من أري هذا مري بياء في الوقف كرهوا أن يخلو بالحرف فيجمعوا عليه لو قالوا : مر ذهاب الهمزة والياء ، وذلك أن أصله مرئي مثل : مرعي ، فإن كان الاسم آخره ياء قبلها حرف ساكن أو واو قبلها ساكن فحكمه حكم الصحيح نحو : (ظبي وكرسي) وناس من بني سعد يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فيقولون : هذا تميمج يريدون تميمي وهذا عالج يريدون : علي وعربانج يريدون : عرباني والبرنج يريدون : البرني وجميع ما لا يحذف في الكلام وما لا يختار فيه أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي فالفواصل قول الله عز وجل : (وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ) [الفجر : 4]. و (ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) [الكهف : 64] و (يَوْمَ النَّادِ) [غافر : 32] ، و (الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ) [الرعد : 9].

### الضرب الثاني : وهو ما كان آخره همزة

ما كان في الأسماء في آخره همزة وقبل الهمزة ألف فحكمه حكم الصحيح وإعرابه كإعرابه تقول : هذا كساء ومررت بكساء وهو مثل حمار في الوصل والوقف ، فإن كانت الهمزة ألف قبلها وقبلها ساكن فحكمها حكم الصحيح وحكمها أن تكون كغيرها من الحروف كالعين ، وذلك قولك : الخبء حكمه حكم الفرع في الإسكان وروم الحركة والإشمام فتقول : هو الخبء ساكن والخبء بروم الحركة والخبء تشم وناس من العرب كثير يلقون علي الساكن الذي قبل الهمزة الحركة ومنهم تميم وأسد يقولون : (هو الوثوء) فيضمون الثاء بالضممة التي كانت في الهمزة في الوصل وفي الوثيء ورأيت الوثأ وهو البطؤ ومن البطيء

ورأيت البطأ وهو الردؤ وتقديرها : الردع ومن الرديء ورأيت الردأ وناس من بني تميم يقولون : هو الرديء كرهوا الضمة بعد الكسرة وقالوا رأيت الرديء سووا بين الرفع والنصب وقالوا : من البطؤ؛ لأنه ليس في الكلام (فعل) ومن العرب من يقول : هو الوثو فيجعلها واوا من الوثي ورأيت الوثاء ومنهم من يسكن الثاء في الرفع والجر ويفتحها في النصب ، وإذا كان ما قبل الهمزة متحركا لزم الهمزة ما يلزم التّطع من الإشمام والسكون وروم الحركة وكذلك يلزمها هذه الأشياء إذا حركت الساكن قبلها ، وذلك قولك : هو الخطأ والخطأ تشم والخطأ تروم.

قال سيبويه : ولم نسمعهم ضاعفوا لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الكلمة ومن العرب من يقول : هو الكلو حرصا علي البيان ويقول : من الكلي ورأيت الكلاء وهذا وقف الذين يحققون الهمزة فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فيقولون : الكلا وأكمو وأهني يبدل من الهمزة حرفا من جنس الحركة التي قبلها ، وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فالحذف عندهم لازم ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف من أصناف الوقف.

### الضرب الثالث : منه وهو ما كان في آخره ألف مقصورة

(1)

حقّ هذا الاسم أن تقف عليه في الرفع والنصب والجر بغير تنوين ، وإن كان منصرفا فتقول : هذا قفا ورأيت قفا ومررت بقفا إلا أن هذه الألف التي وقفت عليها يجب أن تكون

ص: 195

1- المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو : رأيت فتى وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب : الأول أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة. والثاني أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف ، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ، ونقله ابن البادش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية. قال في شرحها : ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك. ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، ، وإن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة. انظر شرح الأشموني علي الألفية 2 / 19.

عوضاً من التنوين في النصب وسقطت الألف التي هي لام لالتقاء الساكنين كما تسقط مع التنوين في الوصل هذا إذا كان الاسم مما ينون مثله وبعض العرب يقول في الوقف : هذا أفعي وحبلي وفي مثنى مثنى فإذا وصل صيرها ألفاً وكذلك كل ألف في آخر اسم وزعموا أن بعض طيء يقول : (أفعو) لأنها ابن من الباء وحكي الخليل عن بعضهم : هذه حبلا مهموز مثل حبلع ورأيت رجلاً مثل رجلع فهمزوا في الوقف فإذا وصلوا تركوا ذلك.

### القسم الثالث : وهي الأسماء المكنية

من ذلك (أنا) الوقف بألف فإذا وصلت قلت : أن فعلت ذلك بغير ألف ومن العرب من يقول في الوقف : هذا غلام يريد : هذا غلامي . شبهها بياء قاض وقد أسقن وأسقن يريد : أسقاني وأسقني ؛ لأن (في) اسم.

وقد قرأ أبو عمرو فيقول : (رَبِّي أَكْرَمَن) و (رَبِّي أَهَانَن) [الفجر : 16 ، 15] علي الوقف وترك الحذف أقيس فأما : هذا قاضي وهذا غلامي ورأيت غلامي فليس أحد يحذف هذا ومن قال : غلامي فاعلم وإني ذاهب لم يحذف في الوقف لأنها كياء القاضي في النصب ومن ذلك قولهم : (ضربهو زيد وعليهو مال ولديهو رجل وضربها زيد) وعليها مال فإذا كان قبل الهاء حرف لين ، فإن حذف الباء والواو في الوصف أحسن وأكثر ، وذلك قولك : عليه يا فتى ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما تري وأحسن القراءة تين : (وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا) [الإسراء : 106] و (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهُتْ) [الأعراف : 176] (وَسَرَّوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ) [يوسف : 20] و (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) [الحاقة : 30].

والإتمام عربي ولا يحذف الألف في المؤنث فيلتبس المذكر والمؤنث ، فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل وجميع هذا الذي يثبت في الوصل من الواو والياء يحذف في الوقف إلا الألف في (ها) وكذلك إذا كان قبل الهاء حرف ساكن ، وذلك قول بعضهم : منه يا فتى وأصابته جائحة والإتمام أجود ، فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما تثبت الألف في التأنيث وهاتان الواو والياء تلحقان الهاء التي هي كناية يسقطان في الوقف هذا في المكني المتصل فأما إن كانت الكناية منفصلة نحو : هو وهي وهما

وهنّ ، فإنّ جميع ذا لا يحذف منه في الوقف شيء ومن العرب من يقول : هنّه وضربتنّه وذهبتّه وغلّاميه ومن بعديه وضربنه فأما من رأي أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء وهيه يريدون (هي) وهو يريدون (هو) يا هذا وخذه بحكمكه وكثير من العرب لا يلحقون الهاء في الوقف.

فإذا قلت : عليكمو مال وأتمو ذاهبون ولديهمي مال فمنهم من يثبت الياء والواو في الوصل ومنهم من يسقطهما في الوصل ويسكن الميم والجميع إذا وقفوا وقفوا علي الميم ولو حركوا الميم كما حركوا الهاء في (عليه مال) لاجتمع أربع متحركات نحو : (رسلكمو) وهم يكرهون الجمع بين أربع متحركات وهذه الميمات من أسكنها في الوصل لا يكسرهما إذا كان بعدها ألف وصل ولكن يضمها لأنها في الوصل متحركة بعدها واو كما أنها في الإثنيين متحركة بعدها ألف نحو : غلامكما وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافا ، وذلك قولك : كنتم اليوم وفعلتم الخير وتقول : مررت بهي قبل ولديهي مال ومررت بدارهي وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديهو مال ويقرأون : (فخسفنا بهو وبار هو الأرض) [القصص : 81] وجميع هذا الوقف فيه علي الهاء ويقول بهمي داء وعليهمي مال ومن قال : (بدار هو الأرض) قال :عليهمو مال وبهمو داء والوقف علي الميم.

### الرابع : المبهم المبني

تقول في الوصل : علام تقول كذا وكذا وفيم صنعت ولم فعلت وحتام وكان الأصل : علي (ما) وفي ما ولما صنعت فالأصل (ما) إلا أن الألف تحذف مع هذه الأحرف إذا كان (ما) استنفها ما فإذا وقفت فلك أن تقول : فيم وبم ولم وحتام ولك أن تأتي بالهاء فتقول : لمة وعلامه وحتامه وبمه وثبات الهاء أجود في هذه الحروف لأنك حذف الألف من (ما) فيعوضون منها في الوقف الهاء ويبينون الحركة ، وأما قولهم : مجيء م جئت ومثل م أنت فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء ؛ لأن (مجيء ومثل) تستعملان في الكلام مفردين لأنهما اسمان ويقولون : مثل ما أنت ومجيء ما جئت ، وأما حيّهل إذا وصلت فقلت : حيّهل بعمر ، وإذا وقفت ، فإن شئت قلت : حيّهل ، وإن شئت قلت : حيّهلا تقف علي الألف كما وقفت في (أنا) وتقول : هذي أمة

الله فإذا وقفت قلت : (هذه) فتكون الهاء عوضاً عن الياء وقد تلحق الهاء بعد الألف في الوقف ؛ لأن الألف خفية ، وذلك قولهم : هؤلاء وهاهنا والأجود أن تقف بغير هاء ومن قال : هؤلاء وهاهنا لم يقل في (أفعي وأعمي) ونحوهما من الأسماء المتمكنة كيلا يلتبس بهاء الإضافة ؛ لأنه لو قال : أعماه وأفعاه لتوهمت الإضافة إلي ضمير.

واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوي هذا الحرف الذي يمتد به الصوت ؛ لأنه خفي وناس من العرب كثير لا يلحقون الهاء.

الفعل ينقسم إلي قسمين : سالم ، ومعتل . فأما السالم فما لم تكن لامه ألفا ولا ياء ولا واوا ، والمعتل ما كان لامه ألفا أو ياء أو واوا.

### الأول : الفعل السالم

والوقف عليه كما تقف علي الاسم السالم في الرفع في جميع المذاهب غير مخالف له إلا في الاسم المنصوب المنصرف الذي تعوض فيه الألف من التنوين فيه فتعوض منه تقول لن نضرب أما المجزوم فقد استغني فيه عن الإشمام والروم وغيره ؛ لأنه ساكن وكذلك فعل الأمر تقول : لم يضرب ولم يقتل واضرب واقتل ، وإذا وقفت علي النون الخفيفة في الفعل كان بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب فتقول : اضربا ومنهم من إذا ألحق النون الشديدة قال في الوقف : اضربته وافعلته وافعلته ومنهم من لا يلحق الهاء . وقد ذكرنا باب النون الخفيفة والشديدة.

ص: 199

1- قال الأشموني في شرح الألفية : (وقف بها السكت علي الفعل المعتل بحذف آخر كأعط من سأل) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين : أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه ، أو وقفا نحو أعطه . والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو علي مه ولمه ، أو باسم نحو اقتضاء مه ، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما في سوي ما كع أو كيع مجزوما فراع ما رعوا) يعني أن الوقف بهاء السكت علي الفعل المعتل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي علي حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ، فالأول نحو عه أمر من وعي يعي ، ونحو ره أمر من رأي يري ، والثاني لم يعه ولم يره ؛ لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه علي أصل واحد ، كذا قاله الناظم . قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين علي وجوب الوقف علي لم أك من تق بترك الهاء . تنبيه : مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه علي ما بقي علي حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ، فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحوه ولم يره . وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وما في الاستفهام إن جرّت حذف ألفها) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم . انظر شرح الأشموني 28 / 2.



نحو : يرمي ويغزو وأخشى ويقضي ويرضي وجميع هذا يوقف عليه بالواو والياء والألف ولا يحذف منه في الوقف شيء ؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف فأما المعتل إذا جزم أو وقف للأمر ففيه لغتان : من العرب من يقول : إرمه ولم يغزه وأخشه ولم يقضه ولم يرضه ومنهم من يقول : ارم واغز واخش فيقف بغير هاء.

ص: 200

1- من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع : (أحدها) الفعل المعتل بحذف آخره ، سواء أكان الحذف للجزم نحو " لم يغزه " و " لم يرمه " و " لم يخشه " ومنه (لَمْ يَسْتَنْتَ) (الآية : 259 سورة البقرة). ومعني لم يتسنه : لم تغيره السنون) ، أو لأجل البناء نحو " اغزه " و " اخشه " و " ارمه " ومنه : (فَبِهَدَاهُمْ أَفْتَدَهُ) (الآية : 90 سورة الأنعام) ، والهاء في هذا كله جائزة ، وقد تجب إذا بقي الفعل علي حرف واحد كالأمر من وعي يعي ، فإتلك تقول : " عه ". (ثانيها) : " ما " الاستفهامية المجردة ، فإنه يجب حذف ألفها إذا جرّت في نحو " عمّ ، وفيم " مجرورتين بالحرف " ومجيء م جئت " (الأصل : جئت مجيء م؟ وهذا سؤال عن صفة - المجيء ، أي علي أي صفة جئت ثم آخر الفعل ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، ولم يمكن تاخير المضاف) مجرورة بالمضاف ، فرقا بينها وبين " ما " الموصولة الشرطية. فإذا وقفت عليها ألحقت بها الهاء حفظا للفتحة الدالة علي الألف المحذوفة ، وتجب الهاء إن كان الخافض ل " ما " الاستفهامية اسما كالمثال المتقدم : " مجيء " وتترجح إن كان الخافض بها حرفا نحو : عمه يتساءلون (عمه : وبها السكت قرأ البزي) (الآية : 1 سورة النبأ). (ثالثها) : كلّ مبني علي حركة بناء دائما ، ولم يشبه المعرب كياء المتكلم ك " هي " و " هو " وفي القرآن الكريم : (ماليه) (الآية : 28 سورة الحاقة) و (سُلْطَانِيَه) (الآية : 29 سورة الحاقة) و (ما هيّه) (الآية : 10 سورة القارعة) وقال حسّان : إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له من هو هب : بصيغة الأمر ، وهي من أفعال القلوب وتفيد في الخبر رجحانا ، وهي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو قول عبد الله بن همام السلولي : فقلت أجرنني أبا خالد وإلا فهبني امرءا هالكا ويقال " هبني فعلت ذلك " أي احسبني واعددني ، ولا يقال : " هب أني فعلت ". انظر معجم القواعد 2 / 27.

قال سيبويه : حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس وهذا اللغة أقل اللغتين فأما : لا تقه من وقيت ، وإن تع أعه من (وعيت) فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في (اخش) وقد قالوا : لا أدر في الوقف ؛ لأنه كثر في كلامهم وهو شاذ كما قالوا : (لم يك) شبهت النون بالياء حيث سكنت ولا يقولون : لم يك الرجل لأنها في موضع تحريك فيه فلم يشبهه بلا أدر ولا تحذف الياء إلا في أدر وما أدر.

ص: 201

الحروف كلها لك أن تقف عليها علي لفظها فالصحيح فيها والمعتل سواء وقد ألحق بعضهم الهاء في الوقف لبيان الحركة فقال : إنّه يريدون (أنّ) ومعناها أجل قال الشاعر :

ويقلن شيب قد علاك

وقد كبرت فقلت إنّه (1)

وليته ولعله كذلك.

### باب الساكن الذي تحركه في الوقف

إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضمار وذلك قولك في : (ضربته ضربته وأضر به وقده ومنه وعنه) قال سيبويه : سمعنا ذلك من العرب ألقوا عليه حركة الهاء وقال أبو النجم :

فقرّبن هذا وهذا أزحله ...

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون : قد ضربته وأخذته حرك لسكون الهاء وخفائها فإذا وصلت أسكنت جميع هذا لأنك تحرك الهاء فتبين.

ص: 202

---

1- علي أن سيبويه ، قال : إن فيه حرف تصديق للخبر ، بمنزلة أجل. والهاء للسكت ، قال سيبويه في باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة : ومثل ما ذكرت قول العرب إنه ، وهم يريدون إنه ، ومعناها أجل. وأنشد هذا البيت. قال الأعلام : الشاهد فيه تبيين حركة النون بهاء السكت ، لأنها حركة بناء لا تتغير لإعراب ، فكرهوا تسكينها لأنها حركة مبني لازمة. ومعني إن هاهنا نعم. انتهى. وقال النحاس : وفي نسخة أبي الحسن الأخفش هذا البيت ، وليس عندي عن أبي إسحاق. وفي النسخة : أي فقلت أجل. وسألت عنه أبا الحسن ، فقال : إن بمعني نعم ، والهاء لبيان الحركة ، وكانت خطباء قريش تفتتح خطبتها بنعم. انتهى. وقال أبو علي في البغداديات بعد نقل قول سيبويه في البيت : وكان أبو بكر أجاز فيه مرة أن تكون إن المحذوفة الخبر ، كأنه قال : إن الشيب قد علاني ، فأضمره فجري بذلك ذكره ، وحذف خبره للدلالة عليه. قال : وحذف الخبر في هذا أحسن ، لأن عنايته بإثبات الشيب نفسه ، كما أنه يحذف معها الخبر لما كان غرضه ووكده ، كإثبات المحل في قوله : المنسرح إن محلا وإن مرتحلا قال : وهذا أحد ما تشبه فيه إن لا النافية العاملة النصب. انتهى. انظر خزنة الأدب 4 / 158.

العرب إذا ترنمت في الإنشاد ألحقت الألف والياء والواو فيما ينون ولا ينون لأنهم أرادوا مدّ الصوت فإذا لم يترنموا فالوقف علي ثلاثة أوجه : أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون علي حالها في الترتم ليفرقوا بينه وبين الكلام فيقولون :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي (1)

وفي النصب :

فبتنا نصد الوحش عنّا كأنما

قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا (2)

ص: 203

1- أورد سيبويه المصراع الأول في باب وجوه القوافي في الإنشاد من أواخر كتابه ، قال : أما إذا ترنّموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ، ما ينون ، وما لا ينون ، لأنهم أرادوا مدّ الصوت ، وذلك كقول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي البيت. انظر خزنة الأدب 4 / 98.

2- هو من من قصيدة لامرئ القيس ، ورأينا أن تقتصر عليها ، وهي : بعثت إليها والنجوم خواضع حذارا عليها أن تقوم فتسمعا فجاءت قطوف المشي هائية السري يدافع ركنها كواعب أربعا يزجنيها مشي النزيف وقد جري صباب الكري في مخها فتقطعا تقول وقد جردتها من ثيابها كما رعت مكحول المدامع أتلعا وجدك لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا إذن لرددناه ولو طال مكثه لدينا ولكننا بحبك ولعا فبتنا نصد الوحش عنا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا إذا أخذتها هزة الروع أمسكت بمنكب مقدم علي الهول أروعا قوله : بعثت إليها ... إلخ ، قال شارح ديوانه خواضع حائلة للمغيب من آخر الليل حذارا عليها أن تقوم في سمع ولدها صوتها وقوله : فجاءت قطوف ... إلخ هذا البيت ساقط من رواية ديوانه ، وفاعل جاءت ضمير المرأة ، وقطوف بالنصب حال منه. والقطف : ضيق المشي ، كمشي المقيد ، والفعل من باب ضرب. وكذلك : هائية السري حال. وركناها : جانبها. والكواعب : جمع الكاعب ، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود. وقوله : يزجنيها .. إلخ ، هذا البيت أيضا ساقط من رواية ديوانه. ويزجنيها : يدفعنها ويسقنها. يقال : زجيته تزجيه ، إذا دفعته برفق للمشي. وهو بالزاي المعجمة والجيم. والنون ضمير الكواعب ، أي : يمشينها كمشي النزيف ، أي : السكران ، وهو بالنون والزاي المعجمة. والصبابة : البقية. والكري : النون ، يعني كأن فيها فتور النوم. وقوله : تقول وقد جردتها ... إلخ ، راعه يروعه روعا ، إذا أفرعه. والمدامع : الأجفان. والأتلع بالمشة الفوقية : الطويل العنق. يقول : كأنها ظبي مكحول الأجفان ، أي : أكحل. وقوله : وجدك لو شيء ... إلخ ، هذا البيت ، وما بعده مقول قولها. والواو للقسم ، وجدك مقسم به. والجد ، بالفتح : العظمة ، والحظ والغني ، والاجتهاد في الشيء ، وأبو الأب. وكل من هذه الخمسة مناسب. والمشهور : وأقسم لو شيء فالمقسم به محذوف ، أي : وأقسم بما يقسم به ، كما نبه عليه الشارح المحقق في آخر الفصل. قال شارح ديوانه : شيء بمعني أحد ، قال تعالي : وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلي الكفار ، أي : أحد من أزواجكم. تريد : لو أن إنسانا أتانا رسوله سواك ما أتيت ، ولكن لم نجد مدفعا ندفعك به عنا. انتهى. وجملة أتانا رسوله : صفة شيء ، وسواك : إما ظرف متعلق بمحذوف ، وإما اسم خارج عن الظرفية صفة ثانية لشيء ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء في رسوله. وقوله : إذن لرددناه هذا يدل علي أنه جواب لو ، لا جواب القسم ، فإذا إذن في الغالب تكون جوابا للو ، أو لأن الشرطيتين ، ظاهرتين أو مقدرتين ، ولم يسمع وقوعها في جواب القسم. وهذا البيت ساقط من رواية الديوان. وقوله : فبتنا نصد الوحش عنا ... إلخ ، قال شارح ديوانه : لأن الوحش لا تقرب القتلي ، ولا

النيام، ولا غير ذلك من الناس. وإنما قال: قتيلان، لأنهما نائمان في الفلاة. وفي رواية الديوان بيت بعد هذا، وهو: تجافي عن المأثور بيني وبينها وتدني عليها السابري المضلعا تجافي: مضارع أصله تتجافي، أي: ترتفع عنه. قال شارحه: المأثور: السيف الذي به أثر، أي: جوهر. والسابري: ضرب من الثياب. والمضلع: الذي فيه طرائق. يقول: ترتفع عنه لئلا يؤذيها يبسه. يصف أنه متقلد سيفاً وتدني عليها السابري ليقبها من يبس السيف. وقوله: إذا أخذتها هزة... إلخ، الهزة، بالفتح مصدر هزرت الشيء هزاً فاهتز، أي: حركته فتحرك، والهزة، بالكسر: نوع منه. والروع: الفزع. دقال شارح ديوانه: أي أخذتها رعدة الفزع، إذا فزعت من شيء تراه، أو من خوف أن يشعروا بنا. ويقال: يعتريها رعدة الجماع، ويقال: تخاف من الافتضاض، فتمسك بمنكبي تضميني إليها، لتسكن من شدة الفزع، لأنها لم تخرج من خدرها، ولم تباشر الرجال، فهي فزعة مذعورة لما يراد منها. انظر خزنة الأدب 3 / 474.



وفي الرفع :

هريرة ودعها ، وإن لام لائمو

هذا فيما ينون فأما ما لا ينون في الكلام وقد فعلوا به كفعلهم بما ينون فقول جرير في الرفع :

متي كان الخيام بذى طلوح

سقيت الغيث أيتها الخيامو (1)

وقال في الجر :

أيها منزلنا بنعف سويقة

كانت مباكة من الأيامي

وفي النصب :

أقلّي اللوم عاذل والعتابا

وقولي إن أصبت لقد أصابا (2)

فهذا وجهه :

ص: 205

---

1- البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل النصراني. وهذا مطلعها : متي كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام تنكر من

معالمها ومالت دعائمها وقد بلي الشام أقول لصحبتني لما ارتحلنا ودمع العين منهمر سجام انظر خزانة الأدب 3 / 313.

2- علي أن تنوين الترتم يلحق الفعل والمعرف باللام - وقد اجتمعا في هذا البيت - والفعل سواء كان ماضيا كما ذكر أو مضارعا. انظر

خزانة الأدب 1 / 25.

الثاني : ناس كثيرون من بني تميم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون ولا ينون لَمَّا لم يريدوا الترنم يقولون :

يا أبتا علك أو عساكن

ويا صاح ما هاج الدموع الذرفن

قال العجاج :

من طلل كالأتحمي أنهجن

وكذلك الجر والرفع والمكسور والمبني والمفتوح المبني والمضموم المبني في جميع هذا كالمجرور والمرفوع والمنصوب.

الثالث : إجراء القوافي في مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر يقولون :

أقلّي اللوم عاذل والعتاب

وقال الأختل :

واسأل بمصقلة البكري ما فعل (1)

ويقولون :

قد رابني حفص فحرّك حفصا

يثبتون الألف التي هي بدل من التنوين في النصب كما يفعلون في الكلام والياءات والواوات اللواتي هنّ لا مات إذا كان ما قبلها حرف الروي فعل بها ما فعل بالواو والياء اللتين ألحقنا للمد في القوافي فالأصل والزائد للإطلاق والترنم سواء في هذا من أثبت الزائد أثبت الأصل ومن لم يثبت الزائد لم يثبت الأصل فمن ذلك إنشادهم لزهير :

وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

ص: 206

---

1- أي : عن مصقلة. وتغلب : قبيلة القطامي ، وهو تغلب بن وائل. ثم أخذ بعد هذا يذكر مآثر قومه في الجاهلية. انظر خزنة الأدب 3 /



وكذلك : يغزوا لو كانت في قافية كنت حاذفا الواو إن شئت وهذه اللامات لا تحذف في الكلام وتحذف في القوافي والفواصل فتقرأ (والليل إذا يسر) إذا وقعت ، وأما يخشي ويرضي ونحوهما مما لا مه ألف فإنه لا يحذف منهنّ الألف ؛ لأن هذه الألف لما كانت تثبت في الكلام جعلت بمنزلة ألف النصب التي في الوقف بدلا من التنوين فلم تحذف هذه الألف كما لم يجر حذف ألف النصب ألا تري أنه لا يجوز لك أن تقول : لم يعلم لنا الناس مصرع فتحذف الألف قال رؤية :

داينت أروي والديون تقضي

فمطلت بعضا وأدّت بعضا (1)

فكما لا تحذف ألف (بعضا) لا تحذف (لف تقضي).

وزعم الخليل : أن واو يغزوا وياء (يقضي) إذا كانت واحدة منهما حرف الروي ثم تحذف لأنها ليست بوصل حينئذ وهي حرف روي كما أن القاف في (وقاتم الأعماق خاوي المخترق) حروق رويّ فكما لا تحذف القاف لا تحذف واحدة منهما وهذا هو القياس كما قال إذا كانتا حرفي روي فأما إذا جاءتا بعد حرف الروي فحكمها حكم ما يزداد للترنم.

وقال سيبويه : وقد دعاهم حذف ياء (يقضي) إلي أن حذف ناس كثيرون من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما علامتا المضممر ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء (يقضي) لأنهما يجيئان لمعني الأسماء وليستا حرفين بنينا علي ما قبلهما فهما بمنزلة الهاء في قوله :

يا عجباً للدهر شتّي طرائقه

وقال : سمعت من العرب من يروي هذا الشعر :

لا يبعد الله أصحابا تركتهم

لم أدر بعد غداة أمس ما صنع

يريد : ما صنعوا.

وقال عنترة :

ص: 207

---

1- الشاهد تنوين الترتم يلحق الفعل والمعرف باللام - وقد اجتمعا في هذا البيت - والفعل سواء كان ماضيا كما ذكر أو مضارعا. انظر خزانة الأدب 1 / 25.

يا دار عبلة بالجواء تكلم (1) ...

يريد : تكلمي .

فأما (الهاء) فلا تحذف من قولك : شتي طرائقه وما أشبهه ؛ لأن الهاء ليست من حروف المد واللين قال : وأنشدنا الخليل :

خليليّ طيرا بالتفّرق أوقعا ...

فلم يحذف الألف كما لم يحذفها من (يقضي) وإنما جاء الحذف في الياء والواو إذا كانا ضميرين فقط ولم يجيء في الألف ولم يجز لما تقدم ذكره.

واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك وجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلي حركتها ولا يقع ذلك في غير المجرور كما أنهم إذا اضطروا إلي تحريكها لالتقاء الساكنين كسروا ، قال امرؤ القيس :

أغرّك مّتي أنّ حبّك قاتلي

وأنتك مهما تأمري القلب يفعل

وقال طرفة :

متي تأتي أصبحك كأسا رويّة (2) فإن كنت عنها غانيا فاغن وازدد

ص: 208

1- يبني المضارع علي حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين ؛ مثل : اخرجا ، أو واو الجماعة ، مثل : اخرجوا ، أو ياء مخاطبة ؛ مثل : اخرجي . فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر ، مبني علي حذف النون ، والضمير فاعل (وهو ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة) . ومن الأمثلة قوله تعالي لموسي وفرعون : (اذْهَبَا إِلَي فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغِي ) ، وقوله : (فَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ سِئْتُمْ) وغدا - وقول الشاعر : يا دار عبلة بالجواء تكلمي .... وعمي صباحا - دار عبلة - واسلمي

2- هو من معلقة طرفة بن العبد . وقبله : الطويل ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متي يسترفد القوم أرفد فإن تبغني في حلقة القوم تلقني وإن تقتنصني في الحوانيت تصطد متي تأتي أصبحك كأسا روية وإن كنت عنها ذا غني فاغن وازدد انظر خزانة الأدب 3 / 412 .

ولو كانت في قواف مرفوعة أو منصوبة كان اقواء وقال أبو النجم :

إذا استحثّوها بحوب أو حلي ...

وحل مسكنة في الكلام.

قال سيبويه : ويقول : الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه (قالا) فيمد (قال ويقولوا) فيمد (يقول) ومن العامي فيمدّ (العام) سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكرونه ولم يقطعوا كلامهم فإذا اضطروا إلي مثل هذا في الساكن كسروا سمعناهم يقولون : إنه (قدي) في (قد) ويقولون : إلي في الألف واللام يتذكرون الحارث ونحوه.

قال : وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول : (هذا سيفني يريد : سيف ولكنته تذكر بعد كلاما ولم يرد أن يقطع اللفظ ولو أراد القطع ما نون فالتنوين حرف ساكن فكسر كما كسر دال (قد)).

ص: 209

## باب (من) و (أي) إذا كنت مستفهما عن نكرة

إذا قال القائل: رأيت رجلا قلت: منا، وإذا قال هذا رجل قلت: منو، وإن قال: رأيت رجلين قلت: منين، وإن قال: (هذان رجلان) قلت: منان (1) وفي الجميع منون ومنين وللمؤنث: منه ومنت مثل: بنت وابنة ومنتان ومنتات.

وزعم الخليل: أن هذا الباب في (ما) إذا وصلت قلت: من يفتي وإنما يصلح هذا في الوقف فقط.

قال سيبويه: وحدثنا يونس: أن ناسا يقولون: منا ومني ومنو واحدا كان أو اثنين أو جماعة، وإذا قال: رأيت امرأة ورجلا قلت: من ومنا لأنك تقول: من يفتي في الصلة للمؤنث، وإن بدأت بالمذكر قلت: من ومنه قال: فإذا قال: (رأيت عبد الله) فلا تقل: منا لا يصلح ذلك في شيء من المعرفة.

قال سيبويه: وسمعنا من العرب من يقال له: ذهب معهم فيقول: مع منين وقد رأيت فيقول: منا، وذلك أنه سأله علي أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفهم بأعيانهم والعرب تختلف في الاسم المعروف فأهل الحجاز إذا قال الرجل: (رأيت زيدا) قال: (من زيدا) يحكون نصب أو رفع أو جر، وأما بنو تميم فيرفعون علي كل حال وإنما يكون هذا في الاسم الغالب فإذا قال: (رأيت أخا زيد) لم يجر: (من أخا زيد) إلا قول من قال: (دعنا من تمرتان) وليس بقرشيا والواجب الرفع وقال يونس: إذا قال رجل: رأيت زيدا وعمرا أو زيدا وأخاه أو زيدا أخا عمرو فالرفع يرد به إلي القياس والأصل إذا جاوز الواحد كما ترد: ما زيد إلا منطلق إلي

ص: 210

1- تثني "من" الاستفهامية، وذلك إذا كنت مستفهما عن نكرة، تقول: "رأيت رجلين" فتقول: منين؟ كما تقول: أيين؟ وأتاني رجلان، فتقول: منان؟، وأتاني رجال فتقول: منون؟، وإذا قلت: رأيت رجالا، فتقول: منين؟ كما تقول: أيين.، وإذا قال: رأيت امرأة، قلت: منه؟ كما تقول: أيّة، وإن قال: رأيت امرأتين، قلت: منين؟ كما قلت: أيّتين،، فإن قال: رأيت نساء، قلت: منات؟ كما قلت: أيّات. إلا أن الواحد يخالف أيّا في موضع الجرّ والرفع، وذلك قولك "أتاني رجل" فتقول: منو؟ وتقول: مررت برجل، فتقول: مني؟. انظر معجم القواعد 100/ 25.

الأصل فأما ناس فإنهم قالوا : من أخوزيد وعمرو ومن عمرا وأخا زيد يتبع الكلام بعضه بعضا ، وإذا قالوا : (من عمرا ومن أخوزيد) رفعوا (أخا زيد) قال : وسألت يونس عن رأيت زيد بن عمرو فقال : أقول : من زيد بن عمرو ؛ لأنه كالواحد فمن نون زيدا رفع في قول يونس ، فإن أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت : فمن أو منون لم يكن فيما بعده إلا الرفع ويقول القائل : رأيت زيدا فتقول : المنى ، فإن قال : رأيت زيدا وعمرا قلت : المنين ، وإن ذكر ثلاثة قلت : المنين تحمل الكلام علي ما حمل عليه المتكلم كأنك قلت : القرشي أم الثقفي نصب ، وإن شاء رفع علي (هو) كما قال صالح في جواب كيف أنت وما أي فهي مخالفة (لمن) لأنها معرفة فإذا استفهمت بها عن نكرة قلت : إذا قال : رأيت رجلا أيا ، فإن قال : رجلين قلت : أيين وللجميع : أيين ، فإن ألحقت (يا فتى) فهي علي حالها ، وإذا قلت : رأيت امرأة قلت : أية يا فتى وللإثنين : أيّين (1) يا فتى والجماعة آيات يا فتى ، وإن تكلم بجميع ما ذكرنا ومجروا جررت ، وإن رفع رفعت ، فإن قال : رأيت عبد الله ، فإن الكلام من عبد الله وأي عبد الله ليس مع (أي) في المعرفة إلا الرفع فأى ومن يتفقان في أشياء ويختلفان .

فأما اتفاهما فإنهما يستفهم بهما ويكونان بمعني (الذي) تقول : اضرب أيهم هو أفضل واعط أيهم كان أفضل واضرب أيهم أبوه زيد كما تقول : اضرب من أبوه زيد ومن هو أفضل ، فإن قلت : (اضرب أيهم عاقل) رفعت هذا مذهب سيبويه وهو عندي مبني (لأن) الذي عاقل قبيح ، فإن دخلت (هو) نصبت وزعم الخليل أنه سمع عربيا يقول : ما أنا بالذي قال لك شيئا فعلي هذا تقول : اضرب أيهم قائل لك خيرا إذا طال الكلام حسن حذف (هو) ومن لا يقدر فيها الرفع إذا قلت : اضرب من أفضل ورفع اضرب أيهم أفضل وهو بمعني (الذي) عندي

ص: 211

1- تقول : أيين؟ وأتاني رجلاين ، فتقول : منان؟ ، وأتاني رجال فتقول : منون؟ ، وإذا قلت : رأيت رجالا ، فتقول : منين؟ كما تقول : أيين . ، وإذا قال : رأيت امرأة ، قلت : منه؟ كما تقول : أية . ، وإن قال : رأيت امرأتين ، قلت : منين؟ كما قلت : أيّتين ، ، فإن قال : رأيت نساء ، قلت : منات؟ كما قلت : آيات. إلا أنّ الواحد يخالف آيا في موضع الجرّ والرفع ، وذلك قولك "أتاني رجل" فتقول : منو؟ وتقول : مررت برجل ، فتقول : مني؟. انظر معجم القواعد 100 / 25 .

ناقص لأصول العربية إلا أن تراد الحكاية أو ضرب من الضروب يمنع الفعل من الإتصال (بأي) وما يفارق (أي) فيه (من) أن أي تضاف و (من) لا تضاف ومن تصلح للواحد والإثنين والجماعة والمذكر والمؤنث فمن ذلك : (ومنهم من يستمعون إليك) ومن كانت أمك وتقول أيضا : أيهم كانت أمك وزعم الخليل أن بعضهم قرأ : (ومن يقنت منكن لله) وقال الفرزدق :

نكن مثل من يا ذئب يصطحبان (1)

فأي : إنما هي بعض لما أضيفت إليه ومن قد حكي فيها أنها تكون نكرة وتوصف نحو قولك : مررت بمن صالح وقالوا : من تكون استفتها وتعجبا وجزاء قال بعض الكوفيين : إذا وقعت علي نكرة كانت تعجبا ولم تكن استفتها ولم يجاز بها إذا وقعت علي نكرة أزدتها كلها ، وإذا وقعت علي معرفة أزدت بعضها في الجزاء والاستفهام فإذا قلت : أي الرجلين أخوك وأي رجال إخوتك فهو علي العدد ، وإذا قلت : أي الزيدين أخوك وأي الثلاثة صاحبك وصاحبك فلا يجوز أصحابك لأنها تزيد بعد المعرفة.

واعلم أنها في جميع ذلك لا تخرج عن معني البعض لأنك إذا قلت : أي الرجلين أخوك إنما تريد : أي الرجال إذا صنفوا رجلين رجلين أخوك وقد حكي أن (ذا) قد جاءت بمعني (الذي).

ص: 212

1- أن يقترن بالعاقل في عموم فصل ب "من" الموصولة ، نحو : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ) (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) (الآية : 45 سورة النور) فأوقع "من" علي غير العاقل لما اختلط بالعاقل. وقد يراد ب "من" الموصولة المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، فمن ذلك في الجمع قوله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (الآية : 45 سورة النور) وقال الفرزدق في الاثنين : تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان وفي المؤنث قرأ بعضهم : ومن تقنت منكن لله ورسوله (الآية : 31 سورة الأحزاب). أما المفرد المذكر فكثير. انظر معجم القواعد 101 / 25.

## باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام

يقول الرجل : ضربت زيدا ، فتقول إذا أنكرت : أزيدنيه ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فهذا حكمه .

إذا كان قبل هذه العلامة حرف ساكن كسرته لالتقاء الساكنين مثل التنوين .

وإن كان مضموما جعلته واوا ، وإن كان مكسورا جعلته ياء ، وإن كان مفتوحا جعلته ألفا ، فإن قال : (لقيت زيدا وعمرا) قلت : أزيدا وعمرنيه ، وإذا قال : ضربت عمر قلت : أعمراه ، فإن قال : ضربت زيدا الطويل قلت : الطويلاه ، وإن قلت : أزيدا يا فتى تركت الزيادة إذا وصلت ومن العرب من يجعل بين هذه وبين الاسم أن فيقول : أعمرائيه .

قال سيبويه : سمعنا رجلا من أهل البادية قيل له : أخرج إن أخصبت البادية فقال : أنا إنيه منكرا .

ومما زادوا الهاء فيه بيانا قولهم : أضربه يريد : اضرب وتقول إني قد ذهبت فيقول : أذهبتوه ويقول : أنا خارج فتقول : أنا إنيه تلحق الزيادة ما لفظته وتحكيه .

ص : 213

الهمزة لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فالساكنة لها ثلاث جهات : إما أن يكون قبلها فتحة أو كسرة أو ضمة.

فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفا ، وذلك في راس راس وفي يأس ياس وفي قرأت قرأت ، وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء ، وذلك قولهم : في الذئب الذيب (1) وفي المنرة الميرة ، وإن كان قبلها ضمة أبدلتها واوا ، وذلك قولك في البؤس البوس والمؤمن المومن وإنما يبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ لأنه ليس شيء أقرب منه فالفتحة من الألف والضممة من الواو والكسرة من الياء والهمزة المتحركة لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا فالهمزة المتحركة التي قبلها ساكن تكون علي ضريين :

1 - همزة قبلها حرف مد وهو واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألف زيد للمد.

2 - والضرب الآخر : همزة قبلها حرف غير مد

### فالضرب الأول : الهمزة المتحركة التي قبلها مَدَّة

فهي تبدل إذا كان قبلها واوا أو ياء ، وذلك في قولك مقروءة مقروءة ومقروء فاعلم وأبدلت الهمزة واوا وإنما فعلت ذاك ؛ لأن الواو زائدة وقبلها ضمة وهي علي وزن مفعولة ومفعول ، وإذا كان قبل الهمزة ياء ساكنة قبلها كسرة وهي زائدة أبدلت الهمزة ياء تقول في : خطيئة خطيئة ، وفي النسبيء النسبيّ يا هذا ، وفي أفيئس تصغير أفئس أفيئس ، وفي سويئل وهو تصغير سائل سويل ، فياء التصغير بمنزلة ياء خطيئة.

ص: 214

1- الهمزة الساكنة إن كان ما قبلها متحركا : تكتب الهمزة الساكنة وقبلها متحرك علي حرف من جنس الحركة التي قبلها ، ، فإن كان ما قبلها مفتوحا كتبت علي "ألف" نحو "رأس" و"بأس" و"كأس" ، وإن كان ما قبلها مكسورا كتبت علي "ياء" (عندما قلت علي ياء ، ولم أقل علي نبرة كما هو اصطلاح المتأخرين ، لأنها تسهّل إلي ياء والحجازيون وهم أفصح العرب وأكثر السلف يسهّلون هذا النوع من الهمزات إلي الحروف التي تحتها فيقولون مثلا "ذيب" و"بير" و"يومن" و"كاس" ، ، فإن لم تقل توضع الهمزة علي ياء وعلي ألف وعلي واو ضاع التسهيل ، وأضعنا نطقا فصيحاً) ، نحو "ذئب" و"بئر" و"شئت" و"جئت" ، وإن كان ما قبلها مضموما كتبت علي "واو" نحو "مؤمن" و"يؤمن" و"بؤس" .  
انظر معجم القواعد 30 / 4.



وإن كان ما قبل ياء التصغير مفتوحاً قلبوها لأنهم أجروها مجري المدة كانت لا تحرك أبداً وهي نظير الألف التي تجيء في جمع التكسير ونحو ألف دراهم ألا ترى أنك تقول: دريهم فتقع ياء التصغير ثالثة كما تقع الألف ويكسر ما بعدها كما يكسر ما بعد الألف ولا تحرك كما لا- تحرك الألف، وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً جعلت بين بين ومعني قول النحويين: (بين بين) أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأن تليها، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الألف والهمزة، وإن كانت مضمومة جعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت مكسورة جعلت بين الياء والهمزة.

وقال سيوييه: ولا يجوز أن تجعل الهمزة بين بين في التخفيف إلا في موضع يجوز أن يقع موضعها حرف ساكن ولو لا أن الألف يقع بعدها الحرف الساكن ما جاز ذلك؛ لأنه لا يجمع بين ساكنين، وذلك في المسائل المسائل يجعلها بين الياء والهمزة وفي هبأة هبأة فيجعلونها بين الهمزة والألف يلين الصوت بها وتقول في: جزاء أمه جزاؤامه جزاؤامه.

### الضرب الثاني: الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن ليس بحرف مدّ

فمن يخفف الهمزة يحذفها ويلقي حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك في المرأة المرة وفي الكماة الكمة وقال الذين يخففون: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (1) [النمل: 25] ومن

ص: 215

1- (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) هذه قراءة أبي عمرو، وعاصم، ونافع، وحمزة؛ وقرأ الزهري، وأبو جعفر، وأبو عبد الرحمن، وحميد، وطلحة، والكسائي: (ألا يا اسجدوا لله) القراءة الأولى هي أن دخلت عليها، و(إن) في موضع نصب، قال الأخفش المعني: لئلا يسجدوا، وقال الكسائي المعني: فصدّهم أن لا يسجدوا، وقال علي بن سليمان: أن بدل من أعمالهم في موضع نصب، وقيل: موضعها خفض علي البدل من (السبيل)، والقراءة الثانية بمعني: ألا يا هؤلاء اسجدوا؛ كما قال: ألا يا اسلمي يا دارمي علي البلي ولا زال منهلاً بجرعائك القطر وقال آخر: يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين علي سمعان من جار والمعني: يا هؤلاء لعنة الله؛ قال أبو جعفر: وهذا موجود في كلام العرب؛ إلا أنه غير معتاد أن يقال: يا قدم زيد؛ والقراءة به بعيدة؛ لأن الكلام يكون معترضاً، والقراءة الأولى يكون الكلام بها متسقاً، وأيضاً السواد علي غير هذه القراءة؛ لأنه قد حذف منها ألفان، وإنما يختصر مثل هذا بحذف ألف واحدة نحو: (يا عيسى ابن مريم) [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: 3 / 142].

ذلك : من بوك ومن مّك وكم بلك إذا خففت ومثل ذلك : الحمر تريد الأ-حمر وقد قالوا : الكمأة والمرأة ومثله قليل ومما حذف في التخفيف ؛ لأن ما قبله ساكن قولهم : أري وتري ونري ويرى.

وقد أجمعت العرب علي تخفيف المضارع من رأيت لكثرة استعمالهم إياه فإذا خففت همزة رأؤه قلت : روه حذفتم همزة وألقت حركتها وهي الفتحة علي الراء وسقطت ألف الوصل وتقديره رأؤه مثل : أرعوه دخلت ألف الوصل من أجل سكون الراء فلما حركت سقطت ألف الوصل ، فإن أمرت واحدا قلت : ذاك نطق بالراء وحدها وكان الأصل ارأي فحذفت الألف التي هي لام الفعل للأمر كما حذفتم في : اخش يا هذا وكان الأصل اخشي وحذفت همزة للتخفيف وألقت حركتها علي الراء فسقطت ألف الوصل فبقيت الراء وحدها قال سيبويه : وحدثني أبو الخطاب : أنه سمع من يقول : قد أراهم فجاء به علي الأصل.

ص: 216

لا تخلو الهمزة المتحركة من إحدى ثلاث جهات من الضم أو الكسر أو الفتح وكل همزة متحركة وقبلها حرف متحرك فتخفيفها أن تجعلها (بين بين) إلا أن تكون مفتوحة قبلها ضمة أو كسرة فإنك تبدلها وإنما صار ذلك كذلك ؛ لأن الهمزة لو خففتها وقبلها ضمة أو كسرة لنحوت بها نحو الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وذلك محال فأما ما تجعل من ذلك (بين بين) فنحو : سأل وسيئم وقد قرأه وكل همزة متحركة قبلها حرف متحرك فهذا حكمها أن تجعلها (بين بين) إلا ما استثنيته من الهمزة المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، فإن كانت وقبلها فتحة جعلت بين بين الألف والهمزة ، وإن كان قبلها ضمة أبدلتها واوا ، وإن كان قبلها كسرة أبدلتها ياء فتقول في التخفيف في التثنية التثنية فيجعلونها واوا خالصة ونريد أن نقرئك في نقرئك وفي المئر المير ياء خالصة وتقول في المتصل من غلام بيبك وهذا غلام وبيك ، وإن كانت الهمزة مكسورة وقبلها فتح صارت بين الهمزة والياء ، وذلك في يس يس وفي سئم سيم (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) [إبراهيم : 35].

وإن كانت مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو ، وذلك قولك : ضربت أختك ، وإن كانت مضمومة وقبلها ضمة جعلت بين بين ، وذلك : هذا درهم أختك ، وإن كانت مضمومة وقبلها كسرة جعلت بين بين ، وذلك من عند أختك وقال سيبويه : وهو قول العرب والخليل.

وذلك علي ضربين : فضرب يكونان فيه في كلمة واحدة (1) وضرب في كلمتين منفصلتين

### [الضرب الأول : يكونان فيه في كلمة واحدة]

اعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدّ من إبدال الآخرة ولا تخفف فمن ذلك قولك في فاعل جائي أبدلت مكانها الياء ؛ لأن ما قبلها مكسور وكذلك إن كان قبلها مفتوح جعلتها ألفا نحو : آدم لانفتاح ما قبلها قال : وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جيأي

ص: 218

1- لما كانت الهمزة حرفا جلدا علي اللسان في النطق بها كلفة بعيد المخرج يشبه بالسعلة لكونه نبرة من الصدور توصل إلي تخفيفه فسهل النطق به كما تسهل الطرق الشاقة والعقبة المتكلف صعودها ، فلهذا سمي تخفيفها تسهيلا ثم تخفيفها يكون علي ثلاثة أنواع الإبدال والنقل وجعلها بين بين وتجتمع الأنواع الثلاثة في باب وقف حمزة وهشام ولتنقل باب مختص به والإبدال له باب الهمز المفرد وهو يقع في المتحركة والساكنة ، ، وأما النقل وبين بين فلا يكونان إلا في المتحركة وهذا الباب وما بعده مختصان بما يسهل بين بين ويقع فيهما ذكر الإبدال قليلا ولفظ التسهيل ، وإن كان يشمل هذه الأنواع الثلاثة تسمية من حيث اللغة والمعني إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء وكثرة استعمالهم وتردده في كلامهم كالمختص بين بين أي تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها وقد بين ذلك في آخر الباب الذي بعد هذا ، ثم الهمزة الأولى في هذا الباب لا تكون إلا مفتوحة محققة إلا أن يأتي قبلها ساكن فتقل حركتها إليه في مذهب من يري ذلك بشرطه نحو (قل أوئبنكم) - (قل أأنتم أعلم) - (قل أننكم لتكفرون) ، وهذا سيأتي ذكره في باب إن شاء الله تعالي ، وأخري بمعني أخيرة أي الهمزة الأخيرة من همزتين واقعتين بكلمة وهي الثانية والأصل الأخرى تأنيث آخر بفتح الخاء كقوله تعالي ، (وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى) ، ثم استعملت أخري بمعني أخيرة كقوله تعالي (وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى) ، وقال تعالي في موضع آخر (ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) ، فقابل بهما سبحانه لفظ الأولي في قوله تعالي (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى) ، وقال تعالي أيضا (قَالَتْ أَخْرَاهُم) و (قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ) ، أي الفرقة المتقدمة للفرقة المتأخرة ومنه قوله جاء بي في أخريات الناس أي أواخرهم ولا أفعله أخري الليالي أي أبدا ، فالهمزة الأخيرة من همزتين وهي الثانية تسهيلها بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة والذين فعلوا هذا التسهيل مدلول قوله سما وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وسما خبر قوله وتسهيل أخري همزتين وإنما صح الابتداء بلفظ تسهيل وهو نكرة لتخصيصه بإضافته إلي مضاف إلي موصوف إن جعلنا بكلمة صفة لهمزتين أي كائنتين بكلمة كقولك بيت رجل ذي علم مقصود.

مثال جيعا ، وإذا جمعت آدم قلت : أوادم كما أنك إذا حقرت قلت : أويدم صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد ؛ لأن البدل من نفس الحرف فشبهت ألف آدم بألف (خالد) لإنتحاح ما قبلها لأنها ليست من نفس الكلمة ولا بأصل فيها ، وأما خطايا فأصلها خطائي فحقها أن تبدل ياء فتصير : خطائي فقلبو الياء ألفا رفعوا ما قبلها كما قالوا مداري أبدلوا الهمزة الأولى ياء كما أبدلوا (مطايا) وفرقوا بينها وبين الهمزة التي من نفس الحرف وناس يحققون فإذا وقعت الهمزة بين ألفين خففوا ، وذلك قولهم : كساءان ورأيت كساءين كما يخففون إذا التقت الهمزتان ؛ لأن الألف أقرب الحروف إلي الهمزة ولا يبدلون ياء ؛ لأن الألف الآخرة تسقط ويجري الاسم في الكلام.

## الضرب الثاني : من التقاء الهمزتين وهو ما كان منه في كلمتين منفصلتين

(1)

ص: 219

1- قال الشاطبي : وأسقط الأولي في اتّفاقهما معا إذا كانتا من كلمتين فتبي العلافتي العلاف فاعل أسقط يعني ولد العلاء وهو أبو عمرو بن العلاء أسقط الهمزة الأولي من المتفتحتين بالفتح والكسر والضم وهذا نقل علماء القراءات عن قراءة أبي عمرو بإسقاط الهمزة ، ثم منهم من يري أن الساقطة هي الأولي ؛ لأن أواخر الكلم محل التغيير غالبا ومنهم من يجعل الساقطة هي الثانية ؛ لأن الثقل بها حصل ، والذي نقله النحاة عن أبي عمرو أنه يخفف الأولي من المتفق والمختلف جميعا ، قال أبو علي في التكملة أهل التحقيق يحققون إحداهما فمنهم من يخفف الأولي ويحقق الثانية ومنهم من يحقق الأولي ويخفف الثانية وهو الذي يختاره الخليل ويحتج بأن التخفيف وقع علي الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة نحو آدم وآخر فكذلك إذا كانتا من كلمتين ، قال الخليل رأيت أبا عمرو قد أخذ بهذا القول في قوله (يا ويلتي ألد) ، قال العبد في شرحه مذهب أبي عمرو تخفيف الأولي ، ومذهب الخليل تخفيف الثانية والقراء علي خلاف ما حكاه النحويون عنه وذلك أنهم يقولون الهمزتان إذا التقيا بحركة واحدة حذفت إحداهما حذفًا من غير أن تجعلها بين بين ، وإذا اختلفت الحركة عادوا إلي ما قلناه ، قال وقياس قول أبي عمرو المحذوفة هي الأولي ؛ لأنه حكى مذهب أن تكون الأولي بين بين ، قلت ومن فوائد هذا الاختلاف ما يظهر في نحو (جاء أمرنا) ، من حكم المد فيه ، فإن قيل الساقطة هي الأولي كان المدي من قبيل المنفصل ، ، وإن قيل هي الثانية كان المد من قبيل المتصل ، وقد نص مكى في كتاب التبصرة علي قول أن الساقطة هي الأولي ، ثم إن القارئ لأبي عمرو إذا وقف علي جاء فإنه يمد يعني قوله تعالي في سورة يوسف (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ) ، خالفا فيها أصلهما فعلا عن تسهيل همزة السوء بين بين ؛ لأن لغة العرب في تخفيف همزة مثل ذلك علي وجهين سيأتي ذكرهما في باب وقف حمزة وهشام ، أحدهما أن تلقي حركة الهمزة علي الواو وب حذف الهمز وهذا لم يقرأ به لهما وهو الوجه المختار في تخفيف همز ذلك وقد نبه عليه مكى رحمه الله في التبصرة ، والثاني أن تبدل الهمزة واوا وتدغم الواو التي قبل الهمزة فيها وهذا الوجه هو المذكور لهما في هذا البيت أي أبدلا الهمز واوا ثم أدغما فيها الواو التي قبلها وإنما اختارا هذا علي وجه نقل الحركة ؛ لأن النقل يؤدي هنا إلي أن تنكسر الواو بعد ضمة فتصير مثل قول وهو مرفوض في اللغة وقول بالتشديد مستعمل وهو أخف من قول ولعل سببه حجز الساكن بين الضمة والكسرة ، وقد فعل قالون نحو ذلك في لفظ النبي في موضعين في سورة الأحزاب ؛ لأنه يهزم لفظ النبي وقبل الهمز ياء فأبدل الهمزة ياء وأدغم فيها الياء التي قبلها وذلك متعين ثم لا يجوز فيه نقل حركة الهمزة إلي الياء لأنها زائدة بخلاف الواو هنا وهذا سيأتي ذكره في سورة البقرة إن شاء الله تعالي ثم قال وفيه أي وفي تخفيف بالسوء خلاف عن قالون والبرزي ليس مقفلا- أي ليس مقفلا عليه أي ممنوعا لا يوصل إليه بل هو مشهور معروف في كتب مصنفة منها التبصرة لمكي ، وإن كان صاحب التيسير ما ذكره ولم يذكر هذه المسألة إلا في سورتها والخلاف المشار إليه أنهما قرأها بين بين علي أصلهما ولا يمنع من ذلك كون الواو ساكنة قبلها فإنها لو كانت ألفا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة علي ما يأتي فالواو قريبة منها والله أعلم ، قال مكى ذكر عن قالون فيها أنه يجعل الأولي كالياء الساكنة قال والأحسن الجاري علي الأصول إلقاء الحركة ولم يرو عنه ويليه في الجواز الإبدال والإدغام وهو

الأشهر عن قالون وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية قال فأما البزي فقد روي عنه الوجهان. انظر إبراز المعاني لأبي شامة 1 / 198.

اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكل واحدة منهما في كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان محقتان إلا إذا كانتا عينا مضاعفة في الأصل نحو : سمائين ومن كلامهم تحقق الآخرة وهو قول أبي عمرو ، وذلك قول الله عز وجل : (فَقَدْ جَاءَ أَشْـرَاطُهَا) [محمد : 18] (يا زَكَرِيَّا إِنَّا) [مريم : 7] ومنهم من يحقق الأول ويخفف الآخرة وكان الخليل يستجب هذا ويقول : لأنني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم وأخذ به أبو عمرو في قوله : (يا وَيَلْتِي أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ) [هود : 72].

فحقق الأولي وقال سيبويه : وكل عربي والزنة واحدة محققة ومخففة ويدلك علي ذلك قول الأعشي :

أأن رأت رجلا أعشي أضربه

ص: 220

فلو لم يكن بزنتها محققة لانكسر البيت ، وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين ؛ لأنه لو لم يكن إلا واحدة لخففت فتقول : اقرأ آية في قول من خفف الأولي ؛ لأن الهمزة الساكنة إذا خففت أبدلت بحركة ما قبلها ومن حقق الأولي قال : اقرأ آية ويقولون : اقرأ مثل : اقرأ آية ؛ لأنه خفف همزة متحركة قبلها حرف ساكن ، وأما أهل الحجاز فيقولون : اقرأ آية. ويقولون : (أقري بك السلام) يبدلون الأولي ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ويحذفون الثانية لسكون ما قبلها ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا ، وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا كما قالوا : اخشينان فهؤلاء أهل التحقيق ، وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول : إإنك وأنت وهي التي يختار أبو عمرو ويدخلون بين الهمزتين ألفا ويجعلون الثانية بين بين كما يخفف بنو تميم في التقاء الهمزتين وكرهوا الهمزة التي هي بين بين مع الأول كما كرهوا معها المخففة ، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعا ويدخلون بينها ألفا ، وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد وخففوا الثانية واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا والياء إذا كان ما قبلها مكسورا ياء مكسورة وليس هذا بقياس مطرد وإنما يحفظ عن العرب حفظا فمن ذلك قولهم في (منسأة) منسأة ومن العرب من يقول في أو أنت أو أنت وأبو يوب في أبو يوب وكذلك المنفصلة إذا كانت الهمزة مفتوحة وقال بعض هؤلاء : سؤة وضو شبهوه بأؤنت ، فإن خففت في قولهم : أحلبني إبلك وأبو أمك لم تثقل الواو كراهية لإجماع الواوات والضمات والياءات والكسرات وحذفت الهمزة وألقيت حركتها علي ما قبلها وبعضهم يقول : يريد أن يجيك ويسوك وهو يجيك ويسوك يحذف الهمزة ويكره الضمة مع الياء والواو وعلي هذا تقول : هو يرم خوانه يريد : يرم أخوانه حذف الهمزة وأذهب الياء لالتقاء الساكنين.

قال أبو بكر : ذكرنا ما يلحق الكلم بعد تمامها وبقي ما يلحق الكلم في ذاتها وهو تخفيف الهمز وقد ذكرناه والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود والتثنية والجمع الذي علي حدها والعدد وجمع التكسير والتصغير والنسب والمصادر وما اشتق منها والإمالة والأبنية والتصريف والإدغام وضرورة الشاعر.



التأنيث يكون علي ضربين : بعلامة وغير علامة ، فعلامة التأنيث في الأسماء تكون علي لفظين : فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة والآخر الألف ، أما الهاء فتأتي علي سبعة أضرب :

الأول : دخولها علي نعت يجري علي فعله ، وذلك قولك : في قائم ومفطر وكريم ومنطلق إذا أردت تأنيث قائمة وقاعدة ومفطرة وما لم يسم فهذا بابه وجميع هذا نعت لا محالة وهو مأخوذ من الفعل .

الثاني : دخولها فرقا بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر ، وذلك قولهم : امرؤ وامرأة ومرء ومراة ويقولون رجل ولأثني رجلة قال الشاعر :

ولم يبالوا حرمة الرجلة ...

والثالث : دخولها فرقا بين الجنس والواحد منه نحو قولك : تمر وتمرة ، وبسر وبسرة وشعير وشعيرة وبقر وبقرة فحق هذا إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والذكور فتقول هو التمر وهو البسر وهو العنب وكذلك ما كان في منهاجه ولك أن تقول : هي التمر وهي الشعير وكذلك ما كان مثلها قال الله عز وجل : (كَانَتْهُمْ أَعْجَازٌ نَّخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة : 7] فالتذكير علي معني الجمع والتأنيث علي معني الجماعة ومن هذا الباب جراد وجرادة وإنما هو واحد من الجنس ليس جراد بذكر جرادة.

واعلم أن هذا الباب مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه ؛ لأنه لو كان كذلك لالتبس الواحد المذكر بالجمع وجملتها أنها مخلوقات علي هيئة واحدة فأما حيّة فإنما منعهم أن يقولوا في الجنس (حيّ) ؛ لأنه في الأصل نعت حي يقع لكل مذكر من الحيوان ثم تنفصل أجناسها لضروب.

الرابع : ما دخلته الهاء وهو مفرد لا هو من جنس ولا له ذكر وذلك : بلدة ومدينة وقرية وغرفة.

الخامس : ما تدخله الهاء من النعوت لغير فرق بين المذكر والمؤنث فيه وهو نعت للمذكر للمبالغة وذلك : علامة ونسابة وراوية فجميع ما كانت فيه الهاء من أي باب كان فغير ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره لمذكر أو مؤنث قلت أو كثرت.

السادس : الهاء التي تلحق الجمع الذي علي حد مفاعل وبابه ينقسم علي ثلاث أنحاء فمن ذلك ما يراد به النسب نحو : الأشاعنة والمهالبة والمناذرة والثاني : أن يكون من الأعجمية المعربة نحو : الجواربة والموازجة والسيابجة والبرابرة.

وهذا خاصة يجتمع فيه النسب والعجمة فأنت في حذف الهاء من هذا والذي قبله بالخيار الثالث : أن تقع الهاء في الجمع عوضا من (ياء) محذوفة فلا بد منها أو من الياء ، وذلك في جمع جحجاج جحاجيج وفي جمع زنديق زناديق وفيفرزان فرازين ، فإن حذف الياء قلت فرازنة وزنادقة وجحاجحة وليس هذا كعساقلة وصياقلة لأنك حذف من هذا شيئا لا يجتمع هو والهاء ولو اجتمعا لم يكن معاقبا ولا عوضا.

وإنما قلت : إن باب الهاء في الجمع للنسب والعجمة لمناسبة العجمة أن تناسب الهاء ألا تري أن الاسم تمنعه الهاء من الإنصراف كما تمنعه العجمة فيما جاوز الثلاثة ، وإن الهاء كياء النسب تقول : بطة وبط وتمر وتمر فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء وكذلك تقول : (زنجي وزنج وسندي وسند ورومي وروم ويهودي ويهود) فلا يكون بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة وكذلك التصغير إنما يصغر ما قبل الياء المشددة التي للنسبة تأتي بها في أي وزن كان وكذلك تفعل بالهاء تقول في تصغير تميمي تميمي وفي تصغير جمزي جمزي وتقول : في عنترة عنتيري فالاسم علي ما كان عليه.

السابع : ما دخلت عليه الهاء وهو واحد من جنس إلا أنه للمذكر والأنثي ، وذلك نحو : حمامة ودجاجة وبطة وبقرة واقع علي الذكر والأنثي ألا تري قول جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَزْقَنِي

صَوْتَ الدَّجَاجِ وَقَرَعَ بِالتَّوَاقِيسِ

إنما يريد : زقاء الديوك.

هذه الألف تجيء علي ضربين : ألف مقصورة وألف ممدودة

### [الضرب الأول من ألف التأنيث : هو الألف المقصورة]

والألف المقصورة تجيء علي ضربين : فضرب لا يشك في ألفه أنها ألف تأنيث وضرب يلبس فيحتاج إلي دليل.

الأول : ما جاء علي فعلي فهو أبدا للتأنيث لا يكون هذا البناء لغيره ، وذلك نحو : جبلي وأنثي وختني ودنيا ؛ لأنه ليس في الكلام اسم علي مثال (جعفر) فهذا ممتنع من الإلحاق.

الثاني منه : ما جاء علي وزن الأصول وبابه أن ينظر هل يجوز إدخال الهاء عليه.

فإن دخلت فإنه ليس بألف تأنيث ؛ لأن التأنيث لا يدخل علي التأنيث ، وإن امتنعت فهي للتأنيث فما الذي لا تدخل عليه الهاء فسكري وغضبي ونحوه مما بني الذكر منه علي فعلا ن نحو : سكران وغضبان وكذلك جمعه نحو : سكارى في أن الألف للتأنيث ومن ذلك : مرضي وهلكي وموتي فأما ما تدخله الهاء فنحو : علقاة وأرطأة وقد ذكرته فيما ينصرف وما لا ينصرف.

### الضرب الثاني من ألف التأنيث : هو الألف الممدودة

وهي تجيء علي ضربين : منه ما يكون صفة للمؤنث ولمذكره لفظ منه علي غير بنائه ومنه ما يجيء اسما وليس له مذكر اشتق له من لفظه.

فالضرب الأول يجيء علي فعلاء نحو : حمراء وخضراء وسوداء وبيضاء وعوراء : والمذكر من جميع ذا علي (أفعل) نحو : أحمر وأخضر وأعور وجميع ما جاء علي هذا اللفظ مفتوح الأول فألفه للتأنيث.

وأما ما جاء اسما لواحد ولجميع فالواحد نحو : صحراء وطرفاء وقعساء وحلفاء وخنفساء وقرفصاء ، وأما ما جاء لجمع فنحو : الحكماء والأصدقاء والأخمساء ، وأما بطحاء وأبطح : فأصله صفة ، وإن كان قد غلب عليه حتي صار اسما مثل : أبرق وبرقاء وإنما هو اختلاط بياض البقعة بسوادها يقال : جبل أبرق ، وأما قوباء وخششاء فهو ملحق بقسطاط

وقرطاط وكذلك : علباء وحرباء وقيقاء وزيزاء مذكرات ملحقات بسرداح ومداتهن منقلبات وما كان علي هذا الوزن مضموم الأول أو مفتوحا ليست ألفه للتأنيث.

الضرب الثاني : من القسمة الأولى من المؤنث وهو ما أنث بغير علامة من هذه العلامات وهذا النوع يجيء علي ثلاثة أضرب منه ما صيغ للمؤنث ووضع له وجعل لمذكرة اسم يخصه أيضا فغير عن حرف التأنيث واسم يلزم التأنيث ، وإن لم تكن له علامة ولا صيغة تخصه ولكن بفعله وبالحدِيث عنه تأنيثه واسم يذكر ويؤنث.

الأول : قولك : أتان وحمار وعناق ورخل وجمل وناقصة صار هذا المؤنث بمخالفته المذكر معرفا معروفا (بذي) عن العلامة ومن قال رجل وامرأة وهو المستعمل الكثير فهو من ذلك وكذلك حجر.

الثاني : ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة وكان لازما أما الثلاثي فنعرفه بتصغيره ، وذلك أنه ليس شيء من ذوات الثلاثة كان مؤنثا إلا وتصغيره يرد الهاء فيه ؛ لأنه أصل للمؤنث ، وذلك قولك : في بغل بغيلة وفي ساق سويقة وفي عين عيينة ، وأما قولهم في : حرب حريب وفي فرس فريس ، فإن حرابا إنما هو في الأصل مصدر سمي به ، وأما فرس فإنه يقع للمذكر والأنثي ، فإن أردت الأنثي خاصة لم تقل إلا فريسة ، فإن كان الاسم رباعيا لم تدخله الهاء في التصغير ، وذلك نحو : مقرب وأرنب وكل اسم يقع علي الجمع لا واحد له من لفظه إذا كان من غير الآدميين فهو مؤنث ، وذلك نحو : إبل وغنم تقول في تصغير غنم غنيمة وفي إبل أبيلة ولا واحد في لفظه وكذلك خيل هو بمنزلة هند ودعد وشمس فتصغر ذلك فتقول : غنيمة وخييلة ، فإن كان شيء من ذلك من الناس فهو مذكر ولك أن تحمله علي التأنيث.

الثالث : وهو ما يذكر ويؤنث ، فمن ذلك الجموع لك أن تذكر إذا أردت الجمع وتؤنث إذا أردت الجماعة فأما قوم فيقولون في تصغيره قويم وفي بقر بغير وفي رهط رهيط لأنك تقول في ذلك (هم) ولا يكون ذلك لغير الناس ، فإن قلت فقد أقول : جاءت الرجال و (كذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)

[الحج : 42] وما أشبه ذلك فإنما تريد جاءت جماعة الرجال وكذبت جماعة قوم نوح كقول الله تعالى : (وَسئَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : 82] إنما هو أهل القرية وأهل العير فما كان من هذا فأنت في تأنيته مخير ألا تري إلي قول الله تعالى : (كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [القمر : 20] فهذا علي لفظ الجنس.

وقال : (كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة : 7] علي معني الجماعة وتقول : هذه حصي كبيرة وحصي. كثيرة وكذلك كل ما كان ليس بين جمعه وواحد إلا الهاء قال الأعشي :

فإن تبصرني ولي لمة

فإن الحوادث أودي بها (1)

لأن الحوادث جمع حدث والحدث مصدر والمصدر واحده وجمعه يؤولان إلي معني واحد وكذلك قول عامر بن حريم الطائي :

فلا مزنة ودقت ودقها

ولا أرض أبل إبقالها (2)

ص: 226

1- علي أن إن الشرطية المقرونة بما الزائدة ، يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج. وترك توكيد جيد عند غيره. وهذا البيت يدل لغير الزجاج ، فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه. قال ابن الناظم : وأما الشرط بما فتوكيده بالنون جائز ، قال تعالى : "فَأَمَّا تَثَقَفَنَّاهُمْ فِي الْحَرْبِ" ، و"إِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً". وقد تخلو من التوكيد بها. كما في قوله : فإما تريني ولي لمة البيت وقول الآخر : البسيط يا صاح إما تجدني عير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وقال ابن هشام في المغني : يقرب التوكيد من الوجوب بعد إما. وذكر ابن جني أنه قرئ : فإما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع. انظر خزانة الأدب 4 / 224.

2- هو نظير لعرفات : في كونها مؤنثة لا يجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد ، وهو أن يراد بها المكان. وأورده أيضا في باب المذكر والمؤنث علي أنه لا يحذف علامة التأنيث في المسند إلي ضمير المؤنث المجازي إلا لضرورة الشعر. وهو من شواهد الكتاب و"مغني اللبيب". قال ابن خلف : الشاهد فيه أنه ذكر "أبل" وهو صفة للأرض ضرورة ، حملا- علي معني المكان ، فأعاد الضمير علي المعني وهو قبيح. والصحيح أنه ترك فيه علامة التأنيث للضرورة واستغني عنه مما علم من تأنيث الأرض. وإلي هذا الوجه أشار أبو علي. وقال غيره : وإنما قبح ذلك لاتصال الفاعل المضممر بفعله ، فكأنه كالجاء منه حتي لا يمكن الفصل بينهما بما يسد مسد علامة التأنيث. ولا يخفي ما فيه. وعند ابن كيسان والجوهري أن الفعل إذا كان مسندا لضمير المؤنث المجازي لا يجب إلحاق علامة التأنيث. وقول بعضهم : وهذا ليس بضرورة لأنه كان يمكنه أن يقول "ولا أرض أبلت إبقالها" بنقل حركة الهمزة إلي ما قبلها وإسقاطها - ليس بجيد ، لأن الصحيح أن الضرورة ما وقع في الشعر ، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا. وأجاب السيرافي بأنه يجوز أن يكون الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة ، وحينئذ لا يمكنه ما ذكره. وذكر ابن يسعون أن بعضهم رواه بالتاء بالنقل المذكور. وقال ابن هشام : فإن صحت الرواية وصح أن القائل ذلك هو الذي قال و"لا أرض أبل" بالتذكير صح لابن كيسان مدعاة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم بعضا ، وكل يتكلم علي مقتضي لغته التي فطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات. وزعم جماعة أنه لا شاهد فيه ، فقال أبو القواس في "شرح ألفية ابن معطي" أنه روي "إبقالها" بالرفع ، مسندا إلي المصدر. ويرده أن إبقالها منصوب علي المصدر التشبيهي ، أي : ولا أرض أبلت كإبقال هذه الأرض. ولو كان كما زعم

كان معناه نفي الإقبال ، وهو نقيض مراد الشاعر. وزعم بعضهم أن ضمير أبقل عائد علي مذكر محذوف ، أي : ولا مكان أرض ، فقال أبقل باعتبار المحذوف ، وقال إقبالها باعتبار المذكور. وهذا فاسد أيضا ، لأن ضمير إقبالها ليس عائدا علي الأرض المذكورة هنا ، فتذكير " أبقل " باعتبار المحذوف لا دليل عليه ، ولو قال إن الأرض مما يذكر ويؤنث - كما قال أبو حنيفة الدينوري في " كتاب النبات " عند ما أنشد هذا البيت : إن الأرض تذكر وتؤنث ، وكذلك السماء ، ولهذا قال أبقل إقبالها - لكان وجهها. انظر خزانة الأدب 1 / 16.

لأن أرضاً ومكاناً سواء ولو قال علي هذا : (إنّ زينب قام) لم يجز ؛ لأنّ تأنيث هذا تأنيث حقيقي فمهما اعتوره من الاسم فخبرت عنه بذلك ، فإنّ الخبر عنه لا عن الاسم.

واعلم أنّ من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به كما أنّه يأتيك من الأسماء ما لا يعرف لأيّ شيء هو تقول : فھر فھي مؤنثة وتصغيرھا فھيرة وتقول : قتبّ لحشوة البطن وهو المعى وتصغيره قتيبة وبذلك سمي الرجل قتيبة وكذلك : طريق وطرق وطريقين جرن وجرنات وأوطب وأواطب والشيء قد يكون علي لفظ واحد مذكر ومؤنث فمن ذلك :

ص: 227

اللسان يقال هو وهي والطريق مثله والسييل مثله ، وأما قولهم : أرض فكان حقه أن يكون الواحد أرضة والجمع أرض لو كان ينفصل بعضها من بعض كتمر من تمر ولكن لما كانت نمطا واحدا وقع علي جميعها اسم واحد كما قال الله عز وجل : (فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [الأنعام : 14] وقال : (وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) [الطلاق : 12] فإذا اختلفت أجناسها بالخلقة أو انفصل بعضها من بعض بما يعرض من حزن وبحر وجبل قيل : أرضون كما تقول في التمر تمران تريد ضربين فكان حق أرض أن تكون فيها الهاء لو لا ما ذكرنا وإنما قالوا : أرضون والمؤنث لا- يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصا كمشية وثبة وقله وكلية لا بد أنها كانت هاء في الأصل فلذلك جاءت الواو والنون عوضا.

وطاغوت فيها اختلاف فقوم يقولون : هو أحد مؤنث وقال قوم : بل هو اسم للجماعة قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ اجْتَنَّبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا) [الزمر : 17] فهذا قول قال محمد بن يزيد : والأصوب عندي والله أعلم أنه جماعة وهو كل ما عبد من دون الله من إنس وجن وغيره ومن حجر وخشب وما سوي ذلك قال الله عز وجل : (أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ) [البقرة : 257] فهذا مبين لا شك فيه ولا مدافعة له وقولهم : إنه يكون واحدة لم يدفعا به أن يكونوا الجماعة وادعاهم أنه واحدة مؤنثة تحتاج إلي نعت والعنكبوت مؤنثة قال الله جل اسمه : (كَمَثَلِ الْعُنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا) [العنكبوت : 41] والسماء تكون واحدة مؤنثة بالبنية علي وزن عناق وأتان وكل ما أنث وتأنيته غير حقيقي والحقيقي : المؤنث الذي له ذكر فإذا ألبس عليك فرده إلي التذكير فهو الأصل قال الله تعالى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) [البقرة : 275] ؛ لأن الوعظ والموعظة واحد ، وأما حائض وطامث ومفصل فهو مذكر وصف به مؤنث.



وهما بنات الياء والواو اللتين هما لا مات فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح فأشياء يعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير المعتل إنما يقع أو آخرهنّ بعد حرف مفتوح، وذلك نظائرها من غير المعتل، وذلك نحو: معطي وأشباهه؛ لأنه معتل مثل مخرج ومثل ذلك المفعول، وذلك أن المفعول من سلقيته فهو مسلقتي والدليل علي ذلك أنه لو كان بدل هذه الياء التي في (سلقيت) حرفا غير الياء لم يقع إلا بعد مفتوح فكذلك هذا وأشباهه وكل شيء كان مصدرا لفعل يفعل وكان الاسم أفعل فهو منقوص؛ لأنه علي مثال: حول يحول فهو حول واسمه أحول فمن ذلك قولهم: للأعشي به عشي وللأعمى به عمي وللأقني به قني.

وما يعلم أنه منقوص أن تري الفعل فعل يفعل والاسم منه فعل، وذلك فرق يفرق فرقا فمصدر هذا من بنات الياء والواو علي (فعل) هوي يهوي ووردت ترددي وهو رد وهو الرديّ وصدت صدي وهو صدّ ولويت لوي وكذلك: كرى يكرى كرى، وإذا كان (فعل) يفعل فعلاء والاسم منه فعلاء فهو أيضا منقوص نظيره من الصحيح: عطش يعطش عطشا وهو عطشان وله فعلي نحو: عطشي والمعتل: نحو طوي يطوي وصدى يصدي صدي وهو صديان وقالوا: رضي يرضي رضا وهو راض وهو الرضا ونظيره: سخط يسخط سخطا وهو ساخط وكسروا الراء من رضا كما قالوا: الشيع فلم يجيئوا به علي نظائره وذا لا يجسر عليه إلا سماعا ومن المنقوص ما لا يعلم أنه منقوص إلا بالسمع نحو: قفا ورحي وقد يستبدل بالجمع إذا سمعت أرحاء وأقفاء علمت أنه جمع لمنقوص وهذا بين في الجمع وكل جماعة واحدها فعلة أو فعلة فهي مقصورة نحو: عروة وعري وفرية وفري أما الممدود فكل شيء ياؤه أو واوه بعد ألف فمنها ما يعلم أنه ممدود في كل شيء نحو: الإستسقاء؛ لأن استسقيت مثل استخرجت فكذلك الإشتراء؛ لأن اشتريت مثل احتقرت ومن ذلك الأحنطاء والإسلفاء فإنه يجيء علي مثال الإستفعال في وروده ووزن متحركاته وسواكنه ومما يعلم أنه ممدود أن تجد المصدر

مضموم الأول ويكون للصوت ، وذلك نحو : العواء والزقاة والرّغاء ونظيره من غير المعتل الصّراخ والتّباح ومن ذلك البكاء.

قال الخليل : والذين قصره جعلوه كالحزن ويكون العلاج كذلك نحو التّزاء ونظيره من غير المعتل القماص وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصا ؛ لأن فعلا لا تكاد تراه مصدرا من غير بنات الياء والواو ومنه ما لا يعلم إلا سماعا نحو : السماء والرشاء والألاء والمقلاء ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون علي مثال أفعلة فواحدة ممدود نحو : أفنية واحدة فناء وأرشية واحدة رشاء.

ص: 230

## ذكر التننية والجمع الذي علي حد التننية

الأسماء المثناة والمجموعة علي ضربين : صحاح ومعتلة ، فأما الصحاح فقد تقدمت معرفتها ، وهذا الجمع إنما يكون لمن يعقل خاصة.

والمعتل علي ثلاثة أضرب : مقصور ، وممدود ، وما آخره ياء.

الأول المقصور : ما كان علي ثلاثة أحرف فصاعدا فالألف بدل غير زائدة ، فإن كان من بنات الواو أظهرت الواو ، وإن كان ياء أظهرت الياء فبنات الواو مثل : قفا وعصا ورحا والدليل عليه قولهم رضا فلا يميلون وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه الإمالة فتقول علي هذا فيه : قفوان وعصوان ورحوان ومن ذلك رضا والدليل علي أن الألف منقلبة من واو قولهم : مرضو ورضوان ، وأما مرضي فبمنزلة مسنية وهي من سنوت استثقلوا الواوين فأبدلوا وبنات الياء مثل : رحي وعمي وهدي وفتي ، لأنهم يقولون : فتيان ورحيان فأما الواو في الفتوة فمن أجل الضمة التي قبلها وحكم الجمع بالتاء في هذا حكم التننية قالوا : قنوت وأدوات وتقول في ربا ربوان لقولهم : ربوت فإذا جاء من المنقوص شيء ليس له فعل ولا اسم تثبت فيه الواو وألزمته ألفه الإنتصاب فهو من بنات الواو نحو : لدي وإلي وإنما يشيان إذا صار اسمين ، وإن جاء من المنقوص شيء ليس فعل تثبت فيه الياء وإلا اسم وجازت إمالته فالياء أولي به ، وذلك نحو : متي وبلي وحكم الجمع بالتاء حكم التننية ، فإن كان الاسم المقصور علي أربعة أحرف فما زاد أو كانت ألفه بدلا من نفس الحرف أو زائدة فتشنية ما كان من الواو من هذا كتننية ما كان من الياء والجمع بالتاء كالتننية ، وذلك نحو قولك : في مصطفي مصطفيان ومصطفيات وأعمي وأعميان ، فإن جمعت المنقوص جمع السلامة فإنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي قبلها علي حالها تقول في مصطفي مصطفون وفي رجل سميته : قفا قفون.

الثاني : من الممدود : اعلم أن الممدود بمنزلة غير المعتل تقول في كساء : كساءان وهو الأجود ، فإن كان لا ينصرف وآخره زيادة جاءت للتأنيث فإنك تبدل الألف واوا وكذلك إذا جمعته بالتاء ، وذلك قولك جمراوان وحمراوات وناس كثيرون يقولون : علباوان وحرباوان

شبهوه بحمراء إذ كان زائدا مثله وإنما تثنيته علباءن وحرباءن ؛ لأن علباء ملحق بسرواح والملحق كالأصل وهذا يبين في التصريف وقال ناس : كساوان وغطاوان ورداوان ، وإن .

جعلوه بمنزلة علباء وعلباوان أكثر من كساوان .

قال سيبويه : وسألته - يعني : الخليل - عن عقلته بشنايين لم لم يهمز فقال : لأنه لم يفرد له واحد .

الثالث : الاسم المعتل : الذي لامه ياء قبلها كسرة نحو : قاض وغاز تثنيه : قاضيان وغازيان وتجمعه : قاضون وتثبت الياء في التثنية وتسقط في الجمع .

كما كانت في مصطفي إذا ثبت فقلت : مصطفيان ، وإذا جمعت قلت : مصطفون والتثنية ترد فيها الأشياء إلي أصولها .

ص : 232

الذي آخره هاء التانيث إذا سميت رجلا : طلحة أو امرأة فجمعه بالتاء لا تغيره عما كان عليه فأما حبلي وحمراء وخنفساء إن سميت بها رجلا-قلت : حبلون وحمراون تجمع جميع هذا بالواو والنون لأنها ليست تزول إذا قلت : حمراوان فمن حيث قلت حمراوان قلت : حمراون ولما لم يجز تمرتان لم يجز تمرتون وتجمع عيسي وموسي عيسون وموسون.

### باب جمع الرجال والنساء

قال سيبويه : إذا جمعت اسم رجل فأنت فيه بالخيار إن شئت جمعته بالواو والنون ، وإن شئت كسرتة ، وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار جمعت بالتاء ، وإن شئت كسرتة علي حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع فإذا سميت بأحمر قلت : الأحامر جعلته مثل أرنب وأرانب وأخرجته من جمع الصفة ، وإن سميت بورقاء جعلتها كصلفاء تقول : صلاف وصحراء صحار ، وإن جمعت خالدا وحاتما قلت : خوالد وحواتم ولو سميت رجلا أو امرأة بسنة لكنك بالخيار ، وإن شئت قلت : سنون ، وإن شئت قلت : سنوات وكذلك ثبة تقول : ثبات وثبون لا تجاوز جمعهم الذي كان عليه وشية وظبة شيات وظبات لأنهم لم يجاوزوا هذا وكان اسما قبل أن يسمي به.

وابن بنون وأبناء وأم أمهات وأمات واسم وأسمون وأسماء.

وامرؤ امرؤن مستعمل بألف الوصل وإنما سقطت في بنون لكثرة استعمالهم إياه.

وشاة إذا سميت بها لم تقل إلا شياة لأنهم قد جمعه ولم يجمعه بالتاء.

ولو سميت رجلا بربة فيمن خفف قلت : ربات وربون وعدة عدات وعدون كلدون وشفة في التكسير شفاه ولا يجوز في أمة أمات ولا شفات كذا.

قال سيبويه والقياس يجيزه وقالوا : أم وإماء في أمة وقال بعضهم : أمة وإموان ولو سميت رجلا بيرة لقلت : بري مبرة كما فعلوا به قبل : وإذا جاء شيء مثل (برة) لم تجمع العرب ثم قست ألحقت التاء والواو والنون ؛ لأن الأكثر مما فيه هاء التانيث من الأسماء التي علي حرفين

الجمع بالتاء والواو والنون ولم تكسر علي الأصل ، وإن سميت رجلا وامرأة بشيء كان وصفا ثم أردت أن تكسره كسرتة علي تكسيرك إياه لو كان اسما علي القياس ، فإن كان اسما قد كسرتة العرب لم تجاوز ذلك ، وأما والد وصاحب فجعلوهما كضارب ، وإن تكلم بهما كما يتكلم بالأسماء ، فإن أصلهما الصفة ، وإذا كسرت الصفة علي شيء قد كسر عليه نظيرها من الأسماء كسرتها إذا صارت اسما علي ذلك كما قالوا في أحمر أحامر والذين قالوا : في حارث حوارث إنما جعلوه اسما ولو كان صفة لكان حارثون ولو سميت رجلا بفعيلة قلت : فعائل ، وإن سميته بشيء قد جمعوه فعلا جمعته كما جمعوه مثل صحيفة وصحف وسفينة وسفن ، وإن سميته بفعيلة صفة لم يجز إلا فعائل ؛ لأنه الأكثر ولو سميته بعجوز قلت : العجز نحو : عمود وعمد وقالوا في أب أبون وفي أخ أخون لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئا كما قال :

وفديننا بالأبينا (1) ...

وعثمان : لا يجوز أن تكسره لأنك توجب في تحقيره عثيمين وإنما تحقيره. عثمان وهذا يبين في التصغير وما يجمع الاسم فيه بالتاء من هذه المنقوصة لمذكر كان أو لمؤنث فرجل تسميه : بينت وأخت وهنت وذيت تقول في جمعه : بنات وذيات وهنات وفي أخت أخوات ، وإن سميته : بمساجد ومفاتيح جمعته للمذكر بالواو والنون والمؤنث بالالف والتاء ؛ لأنه جمع لا يكسر وكذلك قالوا : سراويلات حين جاء علي هذا المثال ، وإن سميت بجمع يجوز تكسيره كسرتة ، وإن سمعت اسما مضافا فهو مثل جمعه مفرد تقول في عبد الله كما تقول : عبدون وأسقطت النون للإضافة ، وإن جمعت أبا زيد قلت : أبا زيد لأنك عرفتهم بالثاني ، وإن جمعت بالواو والنون قلت : أبو زيد تريد : أبون.

ص: 234

1- أجاز المبرد أبي وأخي ، وأنشد : وأبي مالك ذو المجاز بدار وصحة محمله علي الجمع في قوله : وفديننا بالأبينا تدفع ذلك. يريد أن أبي جاء علي لفظ الجمع ، ولا قرينة مخلصه للإفراد فتعارض الاحتمالان ، فحمل علي لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به في محل الخلاف فيكون أصله علي هذا أبين ، حذفت النون عند الإضافة ، فأدغمت الياء التي هي ياء الجمع في ياء المتكلم. فوزن أبي فعي لا فعلي. وعلي هذا حمل ابن جني وغيره قراءة من قرأ : " نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحق " ؛ ليكون في مقابلة آبائك في القراءة الآخري. انظر خزنة الأدب 2 / 108.

قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم الأشعرون فقال : كما قالوا : الأشاعرة والمسامعة حين أراد بني مسمع وكذلك الأعجمون كما قال بعضهم : النميرون وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون ولكن تقول فيما قالوه يعني بقوله : هذا النحو الجمع الذي جاء علي معني النسبة.

قال سيبويه : وسألت الخليل عن (مقتوي ومقتوين) فقال : هو بمنزلة النسب للأشعرين ، وقال سيبويه : لم يقولوا : (مقتون) جاءوا به علي الأصل وليس كل العرب تعرف هذه الكلمة وقوله : جاءوا به علي الأصل ؛ لأن الواو حقه إذا تحرك ما قبلها فانفتح أن تقلب ألفا ، فإن صارت ألفا طرحت لالتقاء الساكنين كما قال : مصطفون وقال في تشية المبهمه دان وتان واللذان ويجمع اللذون وإنما حذفت الياء (في) من الذي والألف في ذا في. هذا الباب ليفرقا بينها وبين الأسماء المتمكنة غير المبهمه وهذه الأسماء لا تضاف.

ص: 235

الأسماء التي توقع علي عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلي أن يبلغ تسع عشرة وتسعة عشر ، فإذا جاوز الاثنين فيما واحدة مذكر ، فإن أسماء العدد مؤنثة فيها الهاء ، وذلك ثلاثة بنين وأربعة أجمال ، فإن كان واحده مؤنثا أخرجت الهاء ، وذلك قولك : ثلاث بنات وأربع نسوة فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت : أحد عشر ، وإن جاوز المؤنث العشرة فزاد عليها واحدا قلت : إحدى عشرة في لغة بني تميم وبلغه أهل الحجاز : إحدى عشرة ، وإن زاد المذكر واحدا علي أحد عشر قلت : اثنا عشر ، وإن له اثني عشر حذف النون ؛ لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون حرف إعراب ، وإذا زاد المؤنث واحدا علي إحدى عشرة قلت ثنتا عشرة ، وإن له ثنتي عشرة واثنتي عشرة وبلغه أهل الحجاز عشرة فإذا جاوزت ذلك قلت : ثلاثة عشر وإذا زاد علي ثنتي عشرة واحدا قلت : ثلاث عشرة وحكم أربعة عشر وما يليها من العدد إلي العشرين من حكم ثلاثة عشر .



وذلك قولهم : خامس خمسة وثاني اثنين وثالث ثلاثة إلي قولك : عاشر عشرة فقولك : ثاني وثالث مشتق من اثنين وثلاثة وبالثالث كمل العدد فصار ثلاثة وقد أضفته إلي العدد وهو (ثلاثة) فمعناه : أحد ثلاثة وأحد أربعة وتقول للمؤنث : خامسة فتدخلها الهاء كما تدخل في (ضاربة) لأنك قد بنيت بناء اسم الفاعل فإذا أضفت قلت : ثلاثة ثلاث ورابعة أربع وتقول : هذا خامس أربعة تريد : هذا الذي خمس الأربعة وتقوله في المؤنث : هذا خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلي العشرة فإذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت : في (خامس) قلت : حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر إلي أن تبلغ إلي تسعة عشر ويجري مجرى خمسة عشر في فتح الأول والآخر.

وفي المؤنث : حادية عشرة كذلك إلي أن تبلغ تسعة عشر.

ومن قال خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر وحادي أحد عشر. (فحادي وخامس) هاهنا يجزّ ويرفع ولا يبني وبعضهم يقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس وليس قولهم : ثالث ثلاثة عشر في الكثرة كثالث ثلاثة لأنهم قد يكتفون بثالث عشر وتقول : هذا حادي أحد عشر إذا كنّ عشر نسوة فيهن رجل ومثل ذلك : خامس خمسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل كأنك قلت : هو تمام خمسة والعرب تغلب التذكير إذا اختلط بالمؤنث وتقول : هو خامس أربعة إذا أردت به أن صير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به وعلي هذا تقول : رابع ثلاثة عشر كما قلت : خامس أربعة فأما بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كل شيء وبضع عشرة كتسع عشرة في كل شيء.

تقول : ثلاث شياه ذكور وله ثلاث من الشاء والإبل والغنم فأجريت ذلك علي الأصل ؛ لأن أصله التأنيث.

وقال الخليل : قولك : هذا شاة بمنزلة قولك : هذا رحمة. أي هذا شيء رحمة وتقول : له ثلاث من البط لأنك تصيره إلي بطة وتقول له ثلاثة ذكور من الغنم لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث إلا بعد أن أضفت إلي المذكر ثم جئت بالتحسين فقلت : من الإبل ومن الغنم لا تذهب الهاء كما أن قولك : ذكور بعد قولك : من الإبل لا تثبت الهاء.

وتقول : ثلاثة أشخاص ، وإن عنيت نساء ؛ لأن الشخص اسم مذكر وكذلك : ثلاث أعين ، وإن كانوا رجالا ؛ لأن العين مؤنثة تريد الرجل الذي هو عين القوم وثلاثة أنفس ؛ لأن النفس عندهم : إنسان وثلاثة نسابات وهو قبيح ؛ لأن النسابة صفة فأقامت الصفة مقام الموصوف فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه فلم يجعل الصفة تقوي قوة الاسم.

وتقول : ثلاثة دواب إذا أردت المذكر ؛ لأن أصل الدابة عندهم صفة فأجروها علي الأصل ، وإن كان لا يتكلم بها كأسماء.

وتقول : ثلاث أفراس إذا أردت المذكر ؛ لأنه قد أُلزم التأنيث وتقول : سار خمس عشرة من بين يوم وليلة لأنك أُلقيت الاسم علي الليالي فكأنك قلت : خمس عشرة ليلة ، وقولك : من بين يوم وليلة تؤكد بعد ما وقع علي الليالي ؛ لأنه قد علم : أن الأيام داخلة مع الليالي وتقول : أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجارية لا غير لاختلاطها.

قال سيبويه : وقد يجوز في القياس : خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بحد في كلام العرب وتقول : ثلاث ذود ؛ لأن الذود أنثي وليس باسم كسر عليه فأما ثلاثة أشياء فقالوها لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسروا عليه (فعل) ومثل ذلك : ثلاثة رجلة ؛ لأنه صار بدلا من أرجال وزعم الخليل : أن أشياء مقلوبة كقسي وزعم يونس عن رؤية : أنه قال : ثلاث أنفس علي تأنيث النفس كما قلت : ثلاث أعين.

واعلم أن الصفة في هذا الباب لا تجري مجري الاسم ولا يحسن أن تضيف إليها الأسماء التي تعدد تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون كراهية أن يجعل الاسم كالصفة إلا أن يضطر شاعر.

ص: 239



الجمع منها : فعل وفعل إلا أن يكون مقصورا من فعول وفعلة وفعلة إن لم تكن مقصورة من فعلة وفعيل .

### الأول من أبنية الجموع : فعل

فعل كسروا (فعل) علي (فعل) وهو قليل قالوا : أسد وأسد وقد جاء في (فعل فعل) وهو قولهم : الفلك للواحد وللجمع الفلك وهو اسم للجمع لا- يقاس عليه وقالوا : أركن وركن وبعض العرب يقول : نصف ونصف وقد جاء في (فعل) رهن ورهن ففعل : اسم للجمع ولمتأول أن يتأول أنّ (فعل) مخفف (فعل ، وإن (فعل) مقصور من (فعول) وكيف كان الأمر فهو بمنزلة اسم للجمع لا يقاس عليه وقالوا فيما أعلت عينه : دار ودور وساق وسوق وناب ونيب فهذا في الكثير .

### الثاني : فعل

قالو : أسد وأسد فهذا مما يدل علي أن (فعل) في ذلك الباب مخفف من (فعل) وكسروا (فعل) عليه قالوا : نمر ونمر قال الراجز :

فيها عياييل أسود ونمر

وهو عندي مقصور عن فعول حذفت الواو وبقيت الضمة والذين قالوا : أسد وفلك ينبغي أن يكون خففوا (فعل) والقياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد .

### الثالث : فعلة

جمعوا (فعل) عليه قالوا : رجل وثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال .

### الرابع : فعلة

كسروا عليه ثلاثة أبنية : فعل وفعل وفعل ، وذلك قولهم : فقع وفقعة وجب وجبأة وهو اسم جمع وقالوا في المعتل : عود وعودة وزوج وزوجة وثور وثورة وبعض يقول : ثيرة فأما فعل فنحو : حسل وحسلة وقرد وقردة للقليل والكثير وقالوا : فيما اعتلت عينه : ديك وديكة وكيس وكيسة وفيل وفيلة .

وأما فعل فنحو : حجر وحجرة وخرج وخرجة وكرز وكرزة وهو كثير ومضاعفه حب وحببة.

### الخامس : فاعل

جاء فعل علي فاعل قالوا : كلب كليب وهو اسم للجمع لا يقاس عليه وعبد وعبيد وجاء فيه فعل قالوا : ضرس وضريس .

### السادس : أفعال

وهو يجيء جمعا لخمسة أبنية : فعل فعل فعل فعل فاعل فنحو : كلب وأكلب وفلس وأفلس وأفعل في الثلاثي إنما يكون لأقل العدد وأقل العدد العشرة فما دونها والمضاعف يجري هذا المجري ، وذلك ضبّ وأضّب وبنات الباء والواو بهذه المنزلة تقول : ظبي وأظبّ ودلو وأدل كان الأصل : أظبو وأدلو ولكن الواو لا تكون لا ما في الأسماء وقبلها متحرك فقلبوها ياء وكسروا ما قبلها.

وجاء في المعتل العين : ثوب وأثوب وقوس وأقوس ، وذلك قليل .

وقالوا : أير وآير وقد جاء أفعال في الكثير أيضا جمع فعل قالوا : أكفّ .

الثاني : فعل نحو : زمن وأزمن وقالوا في المعتل : عصا وأعصّ بدل من أعصاء .

الثالث : فعل نحو : ضلع وأضلع .

الرابع : فعل نحو : ذئب وأذؤب وقطع وأقطع وجرو وأجرّ ورجل وأرّجل إلا أنهم لا يجاوزون أفعال في القليل والكثير .

الخامس : فعل : ركن وأرّكن وجاء في (فعل) مما اعتلت عينه : دار وأدور وساق وأسوق ونار وأنور وقال يونس : وما جاء مؤنثا ومن (فعل) من هذا الباب فإنه يكسر علي أفعال .

وقال سيبويه : لو كان هذا صحّ للتأنيث لما قالوا : رحا وأرحاء وقفا وأقفاء في قول من أنث القفا وقال : في جمع قدم أقدام وأفعل إنما هو مستعار في فعل وإنما حقه أفعال في القليل ولكنهم قد يدخلون بعض هذه الجموع علي بعض ؛ لأن جمعها إنما هو جمع اسم ثلاثي .

## السابع من أبنية الجموع : فعال

وهو جمع خمسة أبنية : فعل فعل فعل فعل فعل : فأما فعل فهو كلب وكلاب وربما كان في الحرف الواحد لغتان قالوا : فرخ وفروخ وفراخ ؛ لأن فعولا أخت فعال والمضاعف يجري هذا المجري قالوا : ضبّ وضباب وصكّ وصكّك والمعتل مثله وقالوا : ظبي وظباء ودلو ودلاء وقالوا فيما اعتلت عينه سوط وسياط ولم يستعملوا (فعولا) حينما اعتلت عينه من ذوات الواو وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب أي من هذا الجنس وكان القياس خمسة أكلب ؛ لأن (أفعل) للقليل وفعالا للكثير ، وأما فعل فيجمع في الكثير علي فعال أيضا نحو : جمل وجمال وهو أكثر من فعول ، وأما فعل فنحو رجل ورجال وسبع وسباع ، وأما فعل فنحو : بئر وبئار وذئب وذئاب ومضاعفه : زقّ وزقاق والمعتل نحو : ربح ورياح ، وأما فعل فنحو : جمد وجماد وقرط وقراط ومضاعفه خصّ وخصاص وعشّ وعشاش والمضاعف فيه كثير.

## الثامن من الجموع : فعول

وقد جاء جمعا لستة أبنية : فعل وفعل وفعل وفعل وفعل فعل فأما فعل فإذا جاوز العشرة فإنه قد يجيء علي (فعول) قال : نسر ونسور وبطن وبطن والمضاعف مثله : صكّ وصكوك وبّت وبتوب وبنات الياء والواو مثله قالوا : ثدي وثدي ودلو ودلي فهو فعول ، وذلك يبين في التصريف وفوج وفؤوج وبحر وبحور وبيت وبيوت ابتزت فعول الياء كما ابتزت فعال الواو فأما (فعل) فيجمع في الكثير علي فعول نحو أسد وأسود وذكر وذكور وهو أقل من فعال والمضاعف فيه قياسه فعول فالذي جاء علي أفعال نحو : لبب وألباب والمعتل : نحو قفا وققيّ وققيّ وعصا وعصيّ وعصيّ وإنما كسرت الفاء من أجل الياء والكسرة والمعتل العين نحو : ناب ونيوب وقال بعضهم في ساق سؤوق فهمزوا ، وأما فعل فنحو : نمر ونمور ووعل ووعول ، وأما فعل فنحو : ضلع وضلوع وإرم وأروم ، وأما فعل : فنحو : حمل وحمول وعرق وعروق وشسع وشسوع استغنوا فيها عن بناء أدني العدد والمضاعف : لصّ ولصوص والمعتل فيل وفيول وديك وديوك ، وأما فعل فنحو : برج وبروج وخرج وخرج.

## التاسع من أبنية الجموع : فعالة

جاء في فعل فعولة وفعالة وزعم الخليل : إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث نحو الفحالة يعني تأنيث الجمع وجاء في فعل جمل وجمالة وحجر وحجارة وقالوا أحجار.

## العاشر من أبنية الجموع : فعولة

جاء في فعل فعولة نحو : بعل وبعولة وعمّ وعمومة وجاء فيما اعتلت عينه : غير وعبور وخط وخبوط.

## الحادي عشر : فعلان

وهو لأربعة أبنية : فعل وفعل وفعل وفعل فأما فعل فنحو : خرب وخربان وبرق وبرقان في الكثير وفي المعتل جار وجيران وقاع وقيعان وقل فيه فعال وألزمه فعلان وقد يستغني فيه بأفعال نحو : مال وأموال.

وأما فعل : نحو : جحل وجحلان ورأل ورتلان وفيما اعتلت عينه نحو : ثور وثيران وقوز وقيزان وهو قطعة من الرمل.

وأما فعل : نحو : رثد ورثدان وهو فرخ الشجرة وصنو وصنوان وقنو وقنوان ، وأما فعل : فنحو : خشّ وخشان وقالوا : خشان لأن فعلان وفعالان : أختان وجاء في المعتل من بنات الواو التي هي عين فعلان انفردت به فعلان نحو : عود وعيدان وغول وغيلان وكوز وكيزان وحوت وحيتان ونون ونيان.

## الثاني عشر : فعلان

وهو لأربعة أبنية : فعل وفعل وفعل وفعل : جاء في الكثير جمعا لفعل نحو : جمل وجملان وسلق وسلقان وجاء فعل علي فعلان نحو : ثغب وثغبان وبطنان وظهر وظهران وجاء في فعل نحو : ذئب وذئبان وفي مضاعفة زقّ وزقان وجاء في (فعل) في المضاعف نحو : خشّ وخشان جميعا.



## الثالث عشر : أفعال جاءت جمعا لعشرة أبنية

فعل . فعل . فعل . فعل . فعل . فعل . فعل . فعل .

فأما فعل : فنحو : جمل وأجمال وجبل وأجبال وأسد وآساد وهذا لأدني العدد وفي المعتل : قاع وأقواع وجر وأجوار ويستغني به عن الكثير في : مال وأموا وباع وأبواع ، وأما فعل فقد جاء جمعه : أفعال وليس ببابه فقالوا : زند وأزناد وقال الأعشي :

وزندك أثقب أزنادها ...

وقالوا في المضاعف : جدّ وأجداد وفيما اعتلت عينه لأدني العدد : سوط وأسواط وقد يقتصرون عليها للقليل والكثير نحو : لوح وألواح ونوع وأنواع وبيت وأبيات للقليل .

ومما جاء أفعال لأكثر العدد ، وذلك نحو : قتب وأقتاب وارسان وقد جاء في فعل للكثير قالوا : أراد ومضاعف (فعل) أفعال لم يجاوزوه في القليل والكثير نحو : لبب وألباب ومدد وأممداد وفنن وأفنان كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان والمعتل اللام من فعل نحو : صفا وأصفاء وصفيّ وقفا وأقفاء وقالوا : أرحاء في القليل والكثير .

قال أبو بكر : ومن ذكري قتب إلي هذا الموضع فهو في الصنف الأول في باب فعل ، وأما فعل فنحو : كبد وأكباد وفخذ وأفخاذ ونمر وأنمار وقلما يجاوز بفعل هذا الجمع .

فأما فعل فنحو : ضلع وأضلاع وإرم وأرماء ، وأما فعل : فنحو : عضد وأعضاد وعجز وأعجاز اقتصروا علي أفعال في (عضد) ، وأما فعل فنحو : عنق وأعناق وطنب وأطناب مقتصر عليه في جمع (طنب) ، وأما فعل فنحو : ربع وأرباع ورطب وأرطاب ، وأما فعل فنحو : إبل وآبال ، وأما فعل فنحو : حمل وأحمال وجذع وأجذاع ومما استعمل فيه للقليل والكثير : خمس وأخماس وشبر وأشبار وطمر وأطمار والمعتل نحو : نحي وأنحاء وفيما اعتلت عينه : فيل وأفيال وجيد وأجيد وميل وأميال في القليل وقد يقتصر فيه علي أفعال .

قال سيبويه : وقد يجوز أن يكون أصل (فيل) وما أشبهه (فعلا) كسر من أجل الياء كما قالوا : أبيض وبيض قال أبو الحسن الأخفش : هذا لا يكون في الواحد إنما للجمع .

وإنما اقتصارهم علي أفعال كقولهم : أميال وأنياب وقالوا : ریح وأرواح فأما فعل : فجند وأجناد وبرد وأبراد في القليل وربما استغنوا به في الكثير نحو : ركن وأركان وجزء وأجزاء وشفر وأشفار ومضاعفه حبّ وأحباب والمعتل : مدني وأمداد لا يجاوز به وفيما اعتلت عينه عود وأعواد وغول وأغوال وحوت وأحوات وكوز وأكواز في القليل.

ص: 246

## باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التأنيث في الجمع

فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعلان فعلان فعلات فعلات فعلاء أفعل وإنما يقع فعل في الباب الثاني وهو ما الفرق بين جمعه وواحد الهاء فقط. هذه أبنية الجمع فيه.

فأما أبنية الأسماء المجموعة فستة : فعلة وفعلة وفعلة وفعلة وفعلة وفعلة.

الأول : فعلة : جمعها بالتاء في أدني العدد وتفتح العين فتقول : فعلات نحو : جفنة وجففات فإذا جاوزت أدني العدد صار علي فعال مثل : قصاع وقد جاء علي فعول وهو قليل مثل : مائة ومؤون والمائة أسفل البطن وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير وبنات الياء والواو بهذه المنزلة وكذلك المضاعف فالمعتل نحو : ركوة وركاء وقشوة وقشاء وركوات وقشوات وظبية وظبيات والمضاعف نحو : سلّة وسلات فأما ما اعتلت عينه فإذا أردت أدني العدد ألحقت التاء ولم تحرك العين ، وذلك نحو : عيبة وعيبات وعيات وضبيعة وضيعات وضياح وروضة وروضات ورياض وقد قالوا : نوبة ونوب ودولة ودول وجوبة وجوب ومثلها قرية وقرى ونزوة ونزي وفعلة من بنات الياء علي (فعل) نحو : خيمة وخيم.

الثاني : فعلة : وهو بمنزلة فعلة ، وإن جاء شيء من بنات الواو والياء والمضاعف أجري مجرى الضرب وهو عزيز ، وذلك قولك : رحبة ورحبات وورقة ورقبات ورقاب ولم يذكر سيبويه مثالا لما اعتلت لأمه فأما ما اعتلت عينه فيكسر علي (فعال) قالوا : ناقة ونياق وقد كسر علي (فعل) قالوا : قامة وقيم وتارة وتير.

قال الراجز :

يقوم تارات ويمشي تيرا (1) ...

ص: 247

---

1- تقول : بينا نستخدم الناس وندبر أمورهم ، وطاعتنا واجبة عليهم ، وأحكامنا نافذة ، تقلبت الأمور ، واتضعت الأحوال ، وصرنا سوقة تخدم الناس. - ونسوس من ساس زيد الأمر يسوسه سياسة : دبره وقام بأمره. والسياسة لفظة عربية خالصة ، زعم بعضهم أنها معرب سه يسا ، وهي لفظة مركبة من كلمتين ، أولاهما أعجمية ، والأخرى تركية. فسه بالفارسية ثلاثة ، ويسا بالمغلية الترتيب ، فكأنه قال : الترتيب الثلاثة. انظر خزانة الأدب 2 / 464.

فكأنّ (فعل) في هذا الباب مقصورة من فعال.

الثالث : فعلة : تجمع علي فعلات نحو : ركبة وركبات وغرفة وغرفات فإذا أردت الكثير كسرتة علي (فعل) قلت : ركب وغرف وقد جاء نقرة ونقار وبرمة وبرام ومن العرب من يفتح العين فيقول : ركبات وغرفات وبنات الواو بهذه المنزلة نحو : خطوة وخطوات وخطي ومن العرب من يسكن فيقول : خطوات وبناء الياء نحو : كلية وكلية ومدية ومدية اجتزأوا ببناء الأكثر ومن خفف قال : كليات ومديات والمضاعف يكسر علي (فعل) مثل ركبة وركب وقالوا : سرّات وسرر ولا يحركون العين لأنها كانت مدغمة والفعال في المضاعفة كثير نحو : جلال وقباب والمعتل العين نحو : دولة ودولات ودول.

الرابع : فعلة : نحو ما في القليل بالألف والتاء وتكسر العين نحو : سدره وسدرات وكسرة وكسرات.

ومن العرب من يفتح العين فيقول : سدرات وكسرات ، فإن أردت الكثير قلت : سدر.

ومن قال : غرفات فخفف قال : سدرات وقد يريدون الأقل فيقولون : كسر وفقر في القليل لقلّة استعمالهم التاء في هذا الباب.

والمعتل اللام فيه نحو : لحيّة ولحي وفريّة وفري ورشوة ورشا. اجتزأوا بهذا عن التاء ومن قال : كسرات. قال : لحيات.

والمضاعف : قدّة وقدّات وقدّة وربيّة وربيّات وربّ وقد جاء (فعلة) علي (أفعل) قالوا : نعمة وأنعم وشدّة وأشد ولم تجمع : رشوة بالتاء ولكن من أسكن قال : رشوات ؛ لأن الواو لا تعتل في الإسكان هنا : والمعتل العين : قيمة وقيمات وريبة وقيم وريب.

الخامس : فعلة : نحو : نعمة ونعم ومعدة ومعد ، وذلك أن تجمع بالتاء ولا تغير .

السادس : فعلة : نحو : تخمة وتخم وتهمة وتهم وليس هذا كرطبة ورطب ألا تري أن الرطب مذكر كالبرّ وهذا مؤنث كالظلم والغرف .

ص : 249

## باب ما يكون من بنات الثلاثة واحدا يقع علي الجميع

ويكون واحد علي بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه الهاء للفصل وهذا الباب حقه أن يكون لأجناس المخلوقات وهي تجيء علي تسعة أبنية :

الأول : فعلة : نحو : طلحة وطلح وتمرة وتمر ونخلة ونخل وصخرة وصخر ، وإذا أردت القليل جمعت بالتاء وربما جاءت الفعلة علي فعال نحو : سخله وسخال وبهامة وبهاما وهم شبهوها بالقصاع.

وقال بعضهم : صخرة وصخور وبنات الياء والواو نحو : مروة ومرو وسروة وسرو.

وقالوا : صعوة وصعاء وشرية وشري.

والمضاعف نحو : حبة وحب.

والمعتل العين نحو : جوزة وجوز وبيضة وبيض وبيضات وقد قالوا : روضة ورياض.

الثاني : فعلة : وهي مثل فعلة قالوا : بكرة وبقر وبقرات وقالوا : أكمة وإكام وبنات الياء والواو نحو : حصي وحصاة وقطا وقطوات وقال : أضاة وأضي وإضاء مثل إكام وأكم وقالوا : حلق وفلك ثم قالوا : حلقة وفلكة فخففوا في الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيروا المعني هذا لفظ سيبويه قال : وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون : حلقة.

والمعتل العين هام وهامة وهامات وراح وراحة وراحات وساعة وساع وساعات.

الثالث : فعلة : نحو : نبة ونبقات ونبق فلم يجاوزوا هذا.

الرابع : فعلة : نحو : عنبة وعنبة وإبرة وإبرات وهو فسيل المقل.

الخامس : فعلة : نحو : سمرة وسممر وسمرات.

السادس : فعلة : نحو بسرة وبسر.

السابع : فعلة : نحو عشر وعشرة ورتب ورتبة ورتبات ويقول ناس للرتب أرطاب مثل : عنب وأعناب وهذا عندي إنما يجوز إذا اختلفت أنواعه ونظيره من الياء مهة ومهي وهو ماء الفحل في رحم الناقة.

الثامن : فعلة : نحو : سلقه و سلق و سلقات . وقد قالوا : سدره و سدر و قالوا : لقحة و لقاح و في المضاعف حقة و حقاق و قالوا : حقق قال المسيب بن علس :

قد نالني منهم علي عدم

مثل الفسيل صغارها الحقق

والمعتل العين نحو : تينة و تين و تينات و طين و طينة و طينات ، قال سيبيويه : وقد يجوز أن يكون هذا (فعلا).

التاسع : فعلة : نحو : دخنة و دخن و دخنان و من المضاعف : درة و درّ و درّات و قالوا : درر كما قالوا : ظلم و من المعتل العين : تومة و توم و تومات و صوفة و صوفات و صوف .

ص : 251

## باب ما جاء لفظ واحدة وجمعه سواء

وقالوا : حلفاء للجميع وحلفاء واحدة وطرفاء مثله وهذا عندي : إنما يستعمل فيهما ليحقر الواحد منه.

قال أبو العباس : حدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي قال : واحد الطرفاء طرفة وواحد القصباء قصبية وواحد الحلفاء حلفة تكسر اللام مخالفة لأختيها.

## باب ما كان علي حرفين وليس فيه علامة التأنيث

اعلم أن ما كان أصله (فعلا) كسر علي (أفعل) نحو : يد وأيد وفي الكثير علي (فعال) و (فعلول) وذلك : دماء مدمي ، فإن كان (فعل) كسر في القليل علي (أفعال) ، وذلك أب وآباء.

وزعم يونس أنه يقول : أخ وآخاء. وقال إخوان.

وبنات الحرفين تكسر علي قياس نظائرها التي لم تحذف.

وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنهم يجمعونها بالتاء وبالواو والنون ، كأنه عوض فإذا جمعت بالتاء لم تغير وذلك : هنة وهنات وشية وشيات وفئة وفئات وثبة وثبات وقلة وقلات وربما ردها إلي الأصل إذا جمعوها بالتاء فقالوا : سنوات وعضوات فإذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأول ، وذلك نحو : سنون وقلون وثبون ومثون فرقوا بين هذا وبين ما الواو له في الأصل نحو قوله : هنون ومنون وبنون وبعضهم يقول : قلون فلا يغير ، وأما هنة ومنة فلا يجمعان إلا بالتاء لأنهما قد ذكرا.

وقد يجمعون الشيء بالتاء فقط استغناء ، وذلك نحو قولهم : ظبة وظبات وشيية وشيات والتاء تدخل علي ما دخلت فيه الواو والنون ؛ لأن الأصل لها فقد يكسرون هذا النحو علي بناء يرد ما ذهب من الحرف.

وذلك قولهم : شفة وشفاة وشاة وشياه واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدني العدد وتركوا الواو حيث ردوا ما يحذف منه وقالوا : أمة وآم وإماء وهي (فعللة) لأنهم كسروا (فعللة) علي (أفعل) ولم نرهم كسروا (فعللة) علي (أفعل) وقالوا : برة وبرات وبرون وبري ولغة ولغي



وقد يستغنون بالشيء عن الشيء وقد يستعملون فيه جمع ما يكون في بابه وقالت العرب : أرض وأرضات وأرضون فجمعوا بالواو والنون عوضا من حذفهم الألف والتاء وتركوا الفتحة علي حالها وزعم يونس أنهم يقولون : حرّة وحرّون وقالوا : إوزّة وإوزون وزعم يونس أيضا أنهم يقولون : حرّة وإحرون يعنون الحرار كأنه جمع إحرة ولكن لا يتكلم بها.

وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التانيث بالتاء ، وذلك قولهم : عرسات وأرضات وقالوا : سماوات استغنوا بالتاء عن التكسير وقالوا : أهلات فشبها بصعبات وقالوا : أهلات وقالوا : إمان جماعة أمة.

ص: 253

## باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع

الأسماء المكسرة في هذا الباب ستة : فعال وفعال وفعال وفعال وفعال وفعال.

فالأول : فعال : جاء في القليل علي (أفعلة) نحو : حمار وأحمره والكثير (فعل) نحو : حمر ولك أن تخفف في لغة بني تميم فتقول : حمر وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدناه ، وذلك قولهم : ثلاثة جدر وثلاثة كتب.

والمضاعف لا يجاوز به أدني العدد ، وإن عنوا الكثير وذلك : جلال وأجلة وعتان وأعدّة وكنان وأكنة وكذلك المعتل نحو : رشاء وأرشية وسقاء وأسقية.

وما أعتلت عينه فيكسر علي (أفعلة) نحو : خوان وأخونة ورواق وأروقة ، فإن أردت الكثير جاء علي (فعل) ، وذلك نحو : خون وروق بون.

وذوات الياء عيان وعين والعيان : حديدة تكون في متاع الفدان فتقلوا ؛ لأن الياء أخفّ من الواو كما قالوا : بيوض وبيض وزعم يونس : أن من العرب من يقول : صيود وصيد.

والثاني : فعال : يجيء علي (أفعلة) في القليل نحو : زمان وأزمنة وقذال وأقذلة والكثير (فعل) نحو : قذل وقد يقتصرون علي أدني العدد فيه.

وبنات الواو والياء علي (أفعلة) نحو : سماء وأسمية. وكرهوا بناء الأكثر.

الثالث : فعال : يجيء علي (أفعلة) في القليل : غراب وأغربة والكثير (فعالن) نحو : غربان وغلمان ولم يقولوا : أغلّمة استغنوا بغلّمة والمضاعف ذباب وأذبة في القليل وذبان في الكثير وقالوا في المعتل في أدني العدد أحورة والذين يقولون : حوار يقولون : حيران.

وأما سوار وسور فوافق الذين يقولون : سوار للذين يقولون : سوار كما اتفقوا في الحوار وقال قوم : حوران وربما اقتصروا علي بناء أدني العدد فيه كما فعلوا ذلك في غيره وقالوا : فؤاد وأفئدة وقالوا : قراد وقرد وذباب وذب.

الرابع : فاعيل : يجمع في القليل علي (أفعلة) والكثير فعل وفعالن مثل : رغيف وأرغفة ورغف ورغفان وربما كسروه علي (أفعلاء) نحو : أنصباء.

وقد قال بعضهم فيه (فعلان) قال : فصيل وفصلان والمعتل نحو : قريّ وأقرية وقریان ولم يقولوا في صبيّ وأصبية استغنوا بصبية وقالوا : في المضاعف : حزيز وأحزة وحزّان وقال بعضهم : حزّان وقالوا : سرير وأسرة وسرر وقالوا : فصيل وفصال حيث قالوا : فصيلة وتوهموه الصفة فشبهوه بظرفية وظراف حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أب وقد قالوا : أفيل وأفائل وهو حاشية الإبل. وقالوا : إفال شبهوها بفصال حيث قالوا : في الواحد أفيلة فأشبهه الصفة.

الخامس : فعول : ويذكر في باب المؤنث.

السادس : فاعل وفاعل : يكسران علي فواعل ويكسرون الفاعل أيضا علي (فعلان) نحو : حاجر وحجزان وعلي فعلان في المعتل نحو : حائط وحيطان وكان أصله : صفة فأجري مجري الأسماء فيجيء علي (فعلان) نحو : راكب وركبان وفارس وفرسان.

وقد جاء علي فعال نحو : صحاب ولا يكون فيه فواعل ؛ لأن أصله صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما إلا في فوارس.

ص: 255

والأبنية المجموعة فيه أحد عشر بناء : فعال وفعال وفعال وفعيل وفعول وفعل وفعل وفعيلة وفعالة وفعالة وفعالة.

اعلم أنّ ما كان من هذه الأسماء التي تجيء بالزيادة علي أربعة أحرف وهي مؤنثة فجمعها في القليل علي (أفعل).

فأما فعال : فمثل : عناق وأعنتق وفي الكثير علي (فعول) مثل عنوق.

وأما فعال : فنحو : ذراع وأذرع ولا يجاوزونها هذا ومن أنث اللسان قال : ألسن ومن ذكر قال : ألسنة.

وقد جاء في شمال : شمائل كسرت علي الزيادة. وقالوا : أشمل.

وأما فعال : فنحو : عقاب وأعقب. وقالوا : عقبان.

وأما فعيل : فيمين وأيمن لأنها مؤنثة وقالوا : أيمان.

وأما فعول : فنحو : قدوم وقدم وهو بمنزلة فعيل في القليل في المذكر ، فإن أردت الكثير كسرت علي فعلان نحو : خرفان وقالوا : عمود وعمد وزبور وزبر وقد كسروا أشياء منها من بنات الواو علي (أفعال) قالوا : فلوّ وأفلاء وعدو وعدوّ وصف ولكنّه ضارع الأسماء.

وأما فعلي ، فإن كانت : فعلي أفعل (فتكسيها) علي (فعل) نحو : الصّغري والصّغر ومثله من ذوات الياء والواو : الدّنيا والدّني والقصوي والقصي ، وإن شئت جمعتهنّ بالتاء فقلت : الصّغريات والكبريات كما يجمع المذكر بالواو والنون نحو : الأصغرون.

فعلي وفعلي إذا كسرت حذف الزيادة التي هي للتأنيث ثم تبني علي (فعالي) وتبدل الياء من الألف نحو : حبالي وذفاري ولم ينونوا ذفري.

و (فعلي وفعلي) في هذا الباب سواء وقالوا في ذفري : ذفار قال : فقولهم : ذفار يدلّك أنّهم جمعوا هذا الباب علي (فعال) ثمّ قلبوا الياء ألفا وجاء علي الأصل والفرق بين حبلي والصّغري أنّ الصّغري فعلي أفعل مثل الأصفر ولا تفارقها الألف واللام وحبلي ليست كذلك فأشبهت

ذفري ، وأما فعلي فهو مثل حبلي إذا كسرتة حذف الزيادة التي هي للتأنيث ثم بنيتة علي (فعالي) وأبدلت من الياء الألف وفعلي وفعلي في هذا الباب سواء.

وقالوا في ذفري : ذفار ولم ينونوا ذفري وما كانت الألف في آخره للتأنيث فحكمه حكم ذفري تحذف الألف التي قبل الطرف نحو : صحراء وصحاري وقالوا : صحار ، فإن أردت أدني العدد جمعت بالتاء.

فقلت : صحراوات وذفريات وحبليات وقالوا : أنثي وإنث وربي ورباب.

وأما فعيلة : فما عدة حروفه أربعة وفيه هاء التأنيث حذفوا وكسروه علي (فعائل).

وربما كسروه علي (فعل) ليس يمتنع شيء من هذا أن يجمع بالتاء إذا أردت ما يكون لأقل العدد نحو : صحيفة وصحائف وصحف وقد يقولون : ثلاث صحائف.

فأما فعالة : فمثل فعيلة نحو : عمامة وعمائم.

وأما فعالة فنحو : حمامة وحمام ودجاجة ودجاج وفي التاء مثل (فعيلة).

وأما فعالة : فمثل ما قبلها نحو : ذوابة وذوائب وليس ممتنع شيء من ذا من الألف والتاء إذا أردت أدني العدد.

واعلم أن فعلا وفعالا وفعالا إذا كان شيء منها يقع علي الجميع (فواحدة) يكون علي بنائه وتلحقه هاء التأنيث مثل : دجاجة ودجاج وسفينة وسفين ومرارة (ومرار) ودجاجات وسفينات ومرارات فأمرها كأمر ما كان عليه ثلاثة أحرف من الجمع بالتاء وغيره وكذلك بنات الياء والواو فيه. وقالوا : دجاج وسحائب.

وكل ما كان واحدا مذكرا علي الجميع فإنه بمنزلة ما كان علي ثلاثة أحرف من الجميع وغيره مما ذكرنا كثرت حروفه أو قلت : نحو : سفرجلة وسفرجل كما يقولون تمرة وتمر.

## باب ما كان من الأسماء علي أربعة أحرف من غير زيادة

اعلم أنّ ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر علي مثال (مفاعل) نحو: ضفادع وإنء عنيت الأقلّ أيضا لا تجاوزه لأنك لا تصل إلي التاء؛ لأنه مذكر، فإن كان فيه حرف رابع زائد وهو حرف لين كسرته علي مثال (مفاعيل) نحو: قنديل وقناديل وكلّ شيء من بنات الثلاثة ألحق بزيادة بنات الأربعة وألحق ببنائها فتكسره أيضا علي مثال مفاعل والملحق بمنزلة الأصلي، وذلك نحو: جدول وجداول وأجدل وأجادل ومما لم يلحق بالأربعة وفيه زيادة وليست الزيادة بمدة فتكسيه علي مثال (مفاعل) أيضا نحو: تنضب وتناضب وكلّ شيء من بنات الثلاثة قد ألحق ببنات الأربعة فصار رابعه حرف مدّ فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابع حرف مدّ كقرطاط وقراطيط وكذلك ما كانت فيه زائدة ليست بمدة ولا رابعه حرف مدّ ولم يبن بناء بنات الأربعة التي رابعها حرف مدّ نحو: (كلوب وكلايب) ويربوع ويرابع وكلّ شيء مما ذكرنا كانت فيه هاء التانيث فتكسيه علي ما ذكرنا من الأربعة إلا أنّك تجمع بالتاء إذا أردت أدني العدد.

واعلم أنّ الخماسي من الأسماء التي هي أصول لا يجوز تكسيه فمتي استكروها حذفوا منها وردوه إلي الأربعة تقول في سفرجل: سفارج فتحذف اللام وقالوا في فرزدق: فرازق حذفوا الدال لأنّها من مخرج التاء والتاء من حروف الزوائد والقياس أن يقولوا: فرازد وما جاء من الأسماء ملحقا فاحذف بالخمسة منها الزوائد وردّه إلي الأربعة، فإن كان فيه زائد ثان أو أكثر فأنت بالخيار في حذف الزوائد حتي تردّه إلي مثال: (مفاعل) ومفاعيل، فإن كان إحدي الزوائد دخلت لمعني أثبت ما دخل لمعني وحذفت ما سواه، وذلك نحو: مقعنسس وهو ملحق بمحرجم فالميم زائدة والنون زائدة والسين الأخيرة زائدة فتقول: مقاعس، وإن شئت: مقاعيس فتحذف النون والسين ولا تحذف الميم لأنّها أدخلت لمعني اسم الفاعل وأنت بالتعويض بالخيار والتعويض أن تلحق ياء ساكنة بين الحرفين اللذين بعد الألف، فإن كانت الزيادة رابعة فالتعويض لازم كما ذكرنا في قنديل وقناديل لا يجوز إلا التعويض.

1- علي أن فيه الفصل بالمفعول أيضا بين المتضامين ، فإن أصله : نفي تنقاد الصياريف الدراهم ، ففصل بالمفعول وهو الدراهم ، بين المتضامين . وإضافة نفي إلي تنقاد ، من إضافة المصدر إلي فاعله . وروي أيضا بغضافة نفي إلي الدراهم ورفع تنقاد ، فيكون من إضافة المصدر . وعلي هذه الرواية أنشده ابن الناظم وابن عقيل في " شرح الألفية " . قال العيني : وفي شرح الكتاب : ويجوز نصب التنقاد ورفع الدراهم في العمل ، علي القلب ، من حيث أمن اللبس ، يعني أنه روي بجرّ الدراهم بإضافة نفي إليه ونصب تنقاد ، فيكون من قبيل إضافة المصدر إلي فاعله علي تقدير القلب بجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا . وأورده سيبويه في " أوائل كتابه ، في باب ما يحتمل الشعر " قال : وربما مدّوا فقالوا : مساجيد ومنايير ، شبهوه بما جمع علي غير واحدة في الكلام كما قال الفرزدق : نفي الدنانير تنقاد الصياريف وينشد : نفي الدراهم . انتهى كلامه ومحلّ الشاهد فيه عند أبي جعفر النحاس ، الدنانير والدراهم ، قال : من روي الدنانير فلا ضرورة عنده فيه ، لأنّ الأصل في دينار دتار فلما جمعت رددته إلي أصله فقلت دنانير . ومن روي الدراهم فذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام ، قال : فيكون هذا علي تصحيح الجمع . قال : أو يكون علي أنه زاده للمد . قال : ويكون علي الوجه الذي قال سيبويه أنه بني الجمع علي غير لفظ الواحد ، كما أ، قولهم : مذاكير ليس علي لفظ ذكر ، إنما هو علي لفظ مذكار ، وهو جمع لذكر علي غير بناء واحده . قال : ولم ينكر أن يكون الجمع علي غير بناء الواحد ، فلذلك زاد الياء في درايم . وقال لي علي بن سليمان : واحد الصياريف صيرف ، وكان يجب أن يقول صيارف انتهى كلامه . وعند الشنتمري الشاهد في الصياريف ، قال : زاد الياء في الصياريف ضرورة تشبيها لها بما جمع في الكلام علي غير واحد ، نحو ذكر ومذاكير ، وسمح ومساميح . ولم يتعرض للدراهم والدنانير . وقد جمع ابن خلف بينهما فقال : الشاهد فيه علي زيادة الياء في جمع الدراهم والصيارف . أقول : الظاهر كلام الأعلام لا غير ، وروي الدراهم بلا ياء ، وجميعهم لم يتعرضوا إعراب الدراهم والتنقاد . انظر خزنة الأدب 2 / 96 .

## ذكر تكسير الصفة باب الثلاثي منها

الأول : فعل جاء فيه تسعة أبنية : فعال فعول فعل أفعل فعيل أفعال فعلان فعلة فعلان.

فعال : نحو صعّب وصعاب ولا يكسر للقليل.

وفعول نحو : كهل وكهول وليس شيء من هذا إذا كان للآدميين يمتنع من الواو والنون ، وإذا ألحقته الهاء للتأنيث كسر علي (فعال) نحو : عبلة وعبال وليس شيء من هذا يمتنع من التاء إلا أنك لا تحرك الأوسط ؛ لأنه صفة.

وقالوا : شياه لجبات فحركوا ومن العرب من يقول : شاة لجبة وقالوا : رجال ربعات ؛ لأن أصل (ربعة) اسم مؤنث وقع علي المذكر والمؤنث وقد كسروا (فعلا) علي (فعل) مثل كتّ وكثّ وكسروا ما استعملوا منه استعمال الأسماء علي (أفعل) نحو : عبد وأعبد وقالوا : عبيد كما قالوا : كليب وقالوا : شيخ وأشياخ وشيخان وشيخة وقالوا : وغد ووغدان ووغدان وربما كسروا الصفة تكسير الأسماء.

الثاني : فعمل علي ثلاثة أبنية : فعال وفعالن وأفعال وذلك : حسن وحسان عند الباب وقالوا : خلق وخلقان وبطل وأبطال استغنوا به عن (فعال) فألحقته الهاء للتأنيث كسر أيضا علي (فعال) وليس شيء من هذا للآدميين يمتنع من الواو والنون.

وما كان علي (أفعال) نحو : أبطال ، فإن مؤنثه إذا ألحقته الهاء جمع بالتاء نحو : بطلة وبطلات من قبل أن يذكره لم يجمع (علي فعال) فيكسر هو عليه. (فعلة) كما لا يجمع مؤنث (فعل) علي (أفعل) كما قالوا : رجل صنع وقوم صنعون ورجل رجل وقوم رجلون والرّجل : هو الرّجل الشّعر ولم يكسروهما.

الثالث : فعل : جاء علي (أفعال) وهو في الصفات قليل ، وذلك قولك : جنب فمن جمع من العرب قال : أجناب ، وإن شئت قلت : جنبون وقالوا : رجل شلل ولا يجاوزون (شللون) وهو الخفيف في الحاجة.



الرابع : فعل : علي (أفعال) و (أفعل) ، وذلك جلف وأجلاف.

وقال بعض العرب : أجلف.

وقالوا : رجل صنع وقوم صنعون وليس شيء مما ذكرنا يمتنع من الواو والنون ومؤنثه إذا لحقته الهاء بمنزلة مؤنث ما كسر علي (أفعال) من باب (فعل) يجمع بالألف والتاء وقالوا : علجة وعلج.

الخامس : فعل : وأفعال يقولون : رجل مرّ وأمرار وهو مثل (فعل) في القلة ويقال : رجل حلو وقوم حلون وهو العظيم البطن.

السادس : فعل علي أفعال : وذلك : يقظ وأيقاظ ونجد وأنجاد وبابه أن يجمع بالواو والنون.

السابع : فعل : جاء علي (أفعال) وقالوا : نكد وأنكاد.

فجميع الأبنية التي جاءت من الثلاثي في الصفات سبعة أبنية.

الأول : فعل . وجاء فيه تسعة أبنية : فعال وفعول وفعل وأفعل وفعيل وأفعال وفعالان وفعلة وفعالان.

الثاني : فعل وجاء فيه ثلاثة أبنية : فعال وفعال وأفعال.

الثالث : فعل : جاء علي أفعال.

الرابع : فعل : جاء علي أفعال وأفعل.

الخامس : فعل : جاء علي أفعال.

السادس : فعل : جاء علي أفعال.

السابع : فعل : جاء علي أفعال.

ص : 261

واعلم أنّ جميع هذه النعوت لا تمتنع من الواو والنون والألف والتاء لأنها علي الفعل تجري والأسماء أشدّ تمكنا في التفسير فمتي احتجت إلي تفسير صفة ولم تعلم أنّ العرب كسرتها فكسرها تكسير الاسم الذي هو علي بنائه لأنها أسماء ، وإن كانت صفات.

والضرورة تقع في الشعر فأما إذا احتجت إلي ذلك في الكلام فاجمع بالواو والنون والألف والتاء إلا أن تعلم أنّ العرب قد كسروا من ذلك شيئاً فتكسر عليه.

ص: 262

## باب تكسير ما كان في الصفات عدد حروفه أربعة أحرف بالزيادة

تجيء الصفة في هذا الباب علي تسعة أبنية :

الأول : فاعل : جاء علي سبعة أبنية : فَعَلَ وفَعَّال وفَعَّلَة وفَعَّلَة فيما اعتلت لامه . وفعل وفعلاء وفواعل .

فأما (فَعَلَ) فنحوه شاهد وشهد ومثله من بنات الياء والواو التي هنّ عينات : صائم وصومّ وغائب وغيّب وفي اللامات : غاز وغزّي .

وأما (فَعَّال) فنحو : جاهل وجهّال وشاهد وشهّاد وهو كثير .

وأما فعلة فنحو : فاسق وفسقة وبازّ وبررة وهو كثير ومثله فيما اعتلت عينه : كخائن وخونة وبائع وباعة ويجيء نظيره من بنات الياء والواو والتي هي لام علي (فعلة) نحو : قاض وقضاة ورام ورماة .

وأما فَعَّل : فبازل وبزّل وعائط وعيِّط وحائل وحوّل .

وأما (فعلاء) : فعالم وعلماء وصالح وصلحاء وفَعَّل وفعلاء في هذا الباب ليس بالقياس المتمكن وليس شيء للآدميين يمتنع من الواو والنون ، وإذا ألحقت الهاء للتأنيث كسر علي فواعل : كضاربة وضوارب وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم يكن فيه هاء التأنيث : كحائض وحوائض ويكسرونه علي (فَعَّل) نحو : حيّض وزائر وزوّر لا يمتنع شيء فيه الهاء من هذه الصفات من التاء ، وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر علي (فواعل) ، وإن كان لمذكر أيضا مثل : جمال بوازل وقد اضطرّ الفرزدق فقال :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

خضع الرقاب نواكس الأبصار (1)

ص: 263

1- علي أن جمع التفسير نحو "نواكس" لا يمتنع جمعه جمع سلامة كنواكسين ، كما ذكره أبو علي في "الحجة". أقول : ذكره أبو علي في "إعراب الشعر" أيضا . واعلم أن الكلام علي هذه الكلمة من ثلاثة وجوه : "أحدها" : أن "نواكس" جمع ناكس وهو المطأطأ رأسه ؛ وفاعل إذا كان اسما نحو كاهل ، أو صفة مؤنث سواء كان ممن يعقل نحو حائض أو ممن لا يعقل نحو ناقة حاسر : إذا أعيت ، أو صفة مذكر غير عاقل نحو - صاهل يجمع قياسا علي فواعل ، تقول : كواهل وحوائض وحواسر وصواهل . أما إذا كان صفة المذكر عاقل لا يجمع علي فواعل ، وقد شذت ألفاظ خمسة : وهي ناكس ونواكس ، وفارس وفوارس نحو : "البسيط" لو لا فوارس من نعم وأسرتهم وهالك وهالك قالوا : "هالك في الهالك" ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد ، قال عتبة بن الحارث لجزء بن سعد : "الوافر" أحامي عن ديار بني أبيكم ومثلي في غوائبكم قليل فقال له جزء : نعم ، وفي شواهدنا! فجمع "عتبة" غائبا علي غوائب ، وجمع "جزء" شاهدا علي شواهد . وقد وجهت بتوجيهات : أما الأول فقد حمله سيبويه علي اعتبار التأنيث في الرجال ، قال : لأنك تقول هي الرجال كما تقول هي الجمال . فشبّه بالجمال . ومنه أخذ أبو الوليد فقال في "شرح كامل المبرد" : هذا مخرج علي غير الضرورة ، وهو أن تريد بالرجال جماعات الرجال ، فكأنه جماعات نواكس وواحدة جماعة ناكسة ، فيكون مقيسا جاريا علي بابه كقائله وقوائل . ووجهه ابن الصائغ علي أنه صفة للإبصار من جهة المعني ، لأن الأصل قبل النقل نواكس أبصارهم ، والجمع في هذا قبل النقل سائغ لأنه غير عاقل ، فلما نقلوا تركوا الأمر علي ما كان عليه لأن المعني لم ينتقل .

وأما الثاني فقالوا : إنه من الصفات التي استعملت الأسماء فقرب بذلك منها ، ولأنه لا لبس فيه ، لما ذكر سيوييه من أن الفارس في كلامهم لا يقع إلا للرجال. وأما الثالث فوجهه أنه جري عندهم مجري المثل ، ومن شأن الأمثال أن لا تغير عن أصلها. انظر خزنة الأدب 1 .72 /

فجعل الأدميين كغيرهم.

الثاني : فعيل : يجيء تكسيره علي عشرة أبنية : فعلاء. وفعال. وأفعلة في المضاعف.

وأفعلاء في المعتل. وفعل. وفعالن وفعالن وأفعال وفعائل في المؤنث وفعول ، وذلك نحو : فقيه وفقهاء وقالوا : لئيم ولثام وما كان منه مضاعفا كسر علي (فعال) : كشدّيد وشداد ونظير فعلاء فيه أفعلاء : كشدّيد وأشدّاء وقد يكسّر رون المضاعف علي (أفعلة) نحو : شحيح وأشحّة ومتي كان من بنات الياء والواو ، فإن نظير فعلاء فيه : أفعلاء : كغني وأغنياء وغويّ وأغوياء.

استغنوا بهذا عن (فعال) وبالواو والنون.

ص: 264

وما كان من بنات الياء والواو وهي عينات كسر علي (فعال) نحو: طويل وطوال وهو قليل في الكلام وليس شيء من هذا للآدميين يمتنع من الواو والنون.

وأما فعل فمثل نذير ونذر ومثله من بنات الياء: ثني وثن وكان الأصل: ثنوا فوقعت الواو طرفا قبلها ضمة فقلبت ياء وكسر ما قبلها وهذا يبين في موضعه إن شاء الله.

وقد جاء (فعالان) قال: ثني وثنيان وجاء فعالان قالوا: خصي وخصيان و (أفعال) مثل: (يتيم وأيتام) وقالوا: صديق وأصدقاء حيث استعمل كما تستعمل الأسماء نحو: نصيب وأنصباء، وإذا ألحقت الهاء (فعيلا) للتأنيث فالمؤنث يرافق المذكر مثل: صبيحة وصباح ويكسر علي (فعائل) وقد يستغنون علي (فعائل) بغيرها نحو: صغير وصغار وقالوا: خليفة وخلائف جاءوا به علي الأصل وقالوا: خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا علي مذكر فصار مثل: ظريف وظرفاء، وأما فعول فجاء في جمع ظريف: ظروف.

وقال أبو بكر: هو جمعه عندي علي حذف الزوائد كأنه جمع ظرفاء.

وقال الخليل: هو بمنزلة: مذاكير إذا لم يكسر علي ذكر.

فقد أجري شيء من فعيل مستويا في المذكر والمؤنث شبه بفعول نحو: جديد وسديس وفعيل إذا كان بمعنى فعول فهو في المذكر والمؤنث سواء لا يجمع بالواو والنون ويكسر علي فعلي نحو: قتيل وقتلي.

وقال سيبويه: سمعنا من يقول: قتلاء.

الهاء تدخل في باب فعيل علي ما كان مقدرا فيه قبل أن يفعل به ذلك فإذا فعل كان بغير هاء تقول: هذه ذبيحة فلان قبل أن تذبح فإذا ذبحت قيل: شاة ذبيح.

الثالث: فعول: ويجيء علي: فعل وفعائل للمؤنث وفعلاء قالوا: صبور وصبر وفي المؤنث: عجوز وعجائز وليس شيء من هذا يجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء.

وقالوا للمذكر: جزور وجزائر لَمَّا لم يكن من الآدميين شبهوه بالمؤنث وقالوا: رجل ودود وودودة شبهوه: بصديق وصديقة وقالوا: امرأة فروقة وملولة.

الرابع : فعال : يجيء علي ثلاثة أبنية : علي فعل وفعل فيما اعتلت عينه وفعلاء ، وذلك نحو :صناع وصنع وقالوا فيما اعتلت عينه : نوار ونور وجواد وجود والهاء لا تدخل في مؤنثه وجاء : جبان وجبناء.

الخامس : فعال : جاء علي ثلاثة أبنية : فعل فعائل وفعال.

اعلم أنّ فعلا بمنزلة : فعال لا تدخل الهاء في مؤنثه وجمع علي : فعل نحو : ناقة دلاث ودلث وزعم الخليل : أنّ هجان للجماعة بمنزلة : ظراف وزعم أبو الخطاب : أنّ الشّمال تجعل.

جمعا وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص لفظ الجميع لفظ الواحد وإنّما وقع هذا ؛ لأن (فعال وفعول وفعيل) أخوات فالزيادة من جميعهنّ في موضع واحد.

السادس : فيعمل : وهذا البناء لا يكون إلا في المعتلّ فيجيء جمعه علي : (أفعال) وأفعلاء ، وذلك نحو : ميّت وأموات وحقه الواو والنون نحو : قيم وقيمون ومثل أموات : قيل وأقبال والأصل : قيل فخفّف ولو لم يكن (فيعلا) لما جمعوا بالواو والنون فقالوا : قيلون ؛ لأن (فعيل) التفسير فيه أكثر ويعمل الواو والنون فيه أكثر ويقولون للمؤنث أيضا : أموات وقالوا : هيّن وأهوناء.

السابع : مفعل : يكسر علي مفاعل مدعس ومداعس.

الثامن : مفعل : ومفعل يجمع بالواو والنون والمؤنث بالتاء إلا أنّهم قد قالوا : منكر ومناكير وموسر ومياسير.

وأما مفعل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يكسر نحو : مطفل ومطافل وقد قالوا علي غير القياس : مطافيل.

التاسع : فَعَل : يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : زمّل وجبّا يقال : رجل جبّا إذا كان ضعيفا.

## باب ما ألحق من بنات الثلاثة بنات الأربعة من الصفات

وهو يجيء علي ثلاثة أبنية علي : فعول وفيعل وأفعل .

والأول : فعول : نحو : قسور وقساور وتوأم وتوائم أجروه مجري : قشعم وقشاعم .

الثاني : فيعل : نحو : غيلم وغيلم شبهوها : بسملق وسمالتق ولا يمتنعان من الواو والنون أعني : فعلول وفيعل إذا عنيت الأدميين والتاء إذا عنيت غير الأدميين .

الثالث : أفعل : إذا كان صفة كسر علي : (فعل) وفعلان ، وذلك نحو : أحمر وحممر ولا يحركون العين إلا أن يضطر شاعر وهو مما يكسر علي (فعلان) نحو : حمران وسودان ويمضان .

فالمؤنث من هذا يجمع علي (فعل) نحو : حمراء وحممر وفي (أفعل) إذا كان صفة هل هو ملحق أم غير ملحق نظر وسؤال .

قال : والحقيقة أنه غير ملحق ولو كان ملحقا لما أدم في مثل الأصم .

وأما الأصغر والأكبر فإنه لا يوصف به كما يوصف بأحمر ولا تفارقه الألف واللام لا تقول : رجل أصغر .

قال سيبويه : سمعنا العرب تقول : الأصاغر كما تقول : القشاعمة ، وإن شئت قلت : الأصغرون وقالوا الآخرون ولم يقولوا غيره .



## باب تكسير ما جاء من الصفة علي أكثر من أربعة أحرف

وهي تجيء علي عشرة أبنية :

الأول : مفعّل : ويجيء علي : مفاعيل ولا تدخله الهاء ولا يجمع بالواو والنون نحو : مهذار ومهاذير ومفعّل بمنزلته للمذكر والمؤنث كأنه مقصور منه.

الثاني : مفعّل : تقول في محضير : محاضير وقالوا : مسكينة شبهت بفقيرة فأدخلوا الهاء فيجوز علي ذا : مسكينون ، وقالوا أيضا : امرأة مسكين فمن قال هذا لم يجز أن يجمع بالواو والنون ومؤنثه بالألف والتاء ؛ لأن الهاء تدخله.

[الثالث : فعول : بمعني فاعل نحو : امرأة صبور وشكور وفخور ، وقد جاء حرف شاذ فقالوا : " هي عدوة الله. قال سيبويه : شبهوا عدوة بصديقة. فإذا كان في تأويل مفعول لحقته التاء نحو : الحمولة ، والرّكوبة ، والحلوبة تقول : هذا الجمل ركوبتهم وأكولتهم. ](1)

الرابع : فعّال : مثل (فعّال) نحو : الحسان وقالوا : عوّار وعواوير.

الخامس : مفعول : مثله بالواو والنون وقالوا : مكسور ومكاسير وملعون وملاعين شبهوها بالأسماء.

السادس : فعّيل : نحو : زمّيل وجمعه كجمع : فعّل بالواو والنون.

السابع : فعلان : إذا كان صفة وكان له فعلي كسر علي (فعال) نحو : عطشان وعطاش وقد يكسر علي : فعالي وفعال نحو : سكاري وكذلك المؤنث أيضا.

وجاء بعضه علي (فعالي) نحو : سكاري ، ولا يجمع فعلان بالواو والنون ولا مؤنثه بالتاء إلا أن يضطر شاعر وقد قالوا فيما يلحق مؤنثه الهاء كما قالوا في هذا ؛ لأن آخره ألف ونون زائدتان وذلك : ندمانة وندمان وندامي وقالوا : خمصانة وخمصان وخماص ومنهم من يقول : خمصان.

ص: 268

1- ما بين المعكوفتين ساقط من (ط).

وقد يكسرون (فعلا) علي : (فعالي) ؛ لأنه يدخل (فعالان) فيعني به ما يعني (بفعالان) وذلك : رجل عجل وسكر وحذر قالوا : حذاري وقالوا : رجل رجل ورجالي وقال بعضهم : رجلان ورجلي وقالوا : رجال كما قالوا : عجال ويقال : شاة حرمي وشياه حرام وحرامي ؛ لأن (فعلي) صفة بمنزلة التي لها فعالان.

الثامن : فعالان نحو : خمصان وعريان يجمع بالواو والنون ولم يقولوا في عريان : عراء ولا : عرايا استغنوا بعراة وعراة إنما هو جمع عار إلا أن المعني واحد في عريان وعار.

التاسع : فعلاء : فهي بمنزلة فعلة من الصفات ؛ لأن الألفين للتأنيث نظير الهاء وذلك : نفساء ونفساوات ونفاس وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير : فعلاء أفعال وفعلي فعالان.

العاشر : فعلاء : قد ذكرنا في باب (أفعل) أنها تجيء علي (فعل) نحو : حمراء وحمرة فالمدكر والمؤنث فيه سواء كما كان في جمع فعلي فعالان وقال : بطحاوات في جمع بطحاء حيث استعملت كالأسماء وقالوا : بطحاء وبطحاء وبرقاء وبراق.

## باب ما كان من الأسماء عدة حروفه خمسة وخامسه ألف التانيث أو ألفا التانيث

فما كان علي (فعالي) يجمع بالتاء نحو: حباري وحباريات وما كان آخره ألفان علي فاعلاء نحو: القاصعاء فهو علي : (فواعل) تقول فيه :  
قواصع شبهوا (فاعلاء) بفاعلة وجعلوا ألفي التانيث بمنزلة الهاء وقالوا : خنفساء وخنافس.

## باب ما جمع علي المعني لا علي اللفظ

قال الخليل : إنما قالوا : مرضي وهلكي وموتي وجربي ؛ لأن المعني معني : مفعول وقد قالوا : هلاك وهالكون فجاءوا به علي الأصل وقالوا  
: مراض وسقام ولم يقولوا : سقمي وقالوا : وجع وقوم وجعي ووجعاتي وقالوا : قوم وجاع كما قالوا : بعير جرب وإبل جراب وقالوا : مائق  
وموقتي وأحمق وحمقي وأنوك ونوكي ؛ لأنه شيء أصيبوا به.

وقالوا : أهوج وهوج علي القياس وأنوك ونوك وقالوا : سكري كمرضي ورويي : للذين استثقلوا نوما والواحد : رائب وقالوا : زمن وزمني  
وضمن وضمني ورهيص ورهصي وحسير وحسري ، وإن شئت قلت : زمنون وهرمون.

وقالوا : أساري مثل : كسالي وقالوا : وج ووجيا بلا همز وقالوا : ساقط وسقطي مثله : وفاسد وفسدي وليس يجيء في كل هذا علي المعني  
لم يقولوا : بخلي ولا سقمي.

قال أبو العباس : لو قالوه جاز. وقالوا : يتامي.

قال سيبويه : وقالوا : عقيم وعقم.

وقال : لو قيل إنها لم تجيء علي (فعل) لكان مذهبا يعني : أن بابها أن يقال عقمي مثل : قتيل وقتلي فصرفت عن بابها لأنها بلية فأكثر ما  
تجيء علي فعلي.

## باب ما جاء بناء جمعه علي غير ما يكون في مثله

فمن ذلك : رهط وأراهط وباطل وأباطيل كأنهم كسروا : أرهط وأبطال ومن ذلك : كراع وأكارع وحديث وأحاديث وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع ؛ لأن هذا لو كسرتة وعدة حروفه أربعة بالزيادة التي فيها لكانت (فعائل) ولم يكن في الأول زيادة.

ومثل أراهط أهل وأهال. وليلة وليال كأنه جمع : أهلا وليلا.

وقال أبو العباس : ليلة أصلها (ليلا) فحذفت وزعم أبو الخطاب : أنهم يقولون : أرض وأراض كما قالوا : أهل وآهال فهذا علي قياسه وقال بعضهم : أمكن كأنه جمع مكن.

وقال سيبويه : ومثل ذلك : توأم وتوأم كأنهم كسروه علي (تئم) كما قالوا : ظئر وظؤار.

وقال أبو العباس : توأم اسم من أسماء الجمع وفعال لا يكون من أبواب الجمع وكذلك : رجل ورجال وقالوا : كروان. وللجمع : كروان.

وقال أبو العباس : كروان جمع : كروان تحذف الزوائد وكذلك قال في أمكن جمع : مكان.

وقال سيبويه : إنما جمع (كروان) علي (كري) وقالوا في مثل : أطرق كرا إنَّ النعام في القري ومثل هذا : حمار وحمير وصاحب وأصحاب وطائر وأطيّار.

## باب ما هو اسم يقع علي الجميع ولم يكسر عليه واحده وهو من لفظه

وذلك نحو: ركب وسفر وطائر وطير وصاحب وصحب ألا تري أنك تقول في التصغير: ركيب وسفير ولو كان تكسيرا لرد إلي الواحد ومثل ذلك: أديم وأدم وعمود وعمد وحلقة وحلق وفلكة وفلك ومن ذلك: الجامل والباقر وأخ وإخوة وسريّ وسراة من ذلك لو قال قائل: شبه (فعليل بفاعل) نحو: فاسق وفسقة قيل له: مثال هذا في المعتلّ إنّما يجيء علي (فعللة) نحو: قاض وقضاة و (فعللة) ليس من جموع المعتلّ فلذلك لم يجعل جمعا وصار في ركب وسفر وقالوا: فاره وفرهة مثل: صاحب وصحبة وغائب وغائب وخدم وإهاب وأهب وماعز ومعز وضائن وضائن وعازب وعزيب وغاز وغزّي.

أما أبنية أدني العدد فيجمع علي (أفاعل) وأفاعيل نحو: أيد وأياد وأوطب وأواطب وأفعل بمنزلة إفعال نحو: أنعام وأنعيم وقد جمعوا (أفعله بالتاء).

قالوا: أعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وقالوا: أسورة وأسورة وقالوا: جمال وجمائل.

وقالوا: جمالات وبيوتات عملوا بفعول ما عملوا بفعال وكذلك (فعل) قالوا: الحميرات بضم الميم.

قال سيبويه: وليس كل جمع يجمع. لم يقولوا: في جمع برّ أبار وقالوا: في تمر تمران.

وأبو العباس يجيز: أبار في جمع برّ ويركن إلي القياس وقالوا في مصران: مصارين.

وأبيات وأبايت وبيوت وبيوتات وقالوا: عوذ وعوذات ودور ودورات وحشّان وحشاشين وكلّ بناء من أبنية الجموع ليس علي مثال (مفاعل) ومفاعيل إذا اختلفت ضروبه فجمعه عندي جائز وقياسه أن ينظر إلي ما كان علي بنائه من الواحد أو علي عدته فتكسره علي مثال تكسيره.

وقال سيبويه: من قال: أقاويل وأبايت في أبيات لا يقول: أقوالان لا يثني (أقوالا) وكذلك: البسر والتّمّر إلا أن تريد ضربين مختلفين فهذا يدلّك علي أنّ جمع الجمع يجيء علي نوعين: فنوع يراد به التكثير فقط ولا يراد به ضروب مختلفة ونوع يراد به الضروب المختلفة وهو الذي لا يمتنع منه جمع قالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يكسر.

وقال: لقاحان سوداوان لأنّهم لم يقولوا: لقاح واحدة وهو في إبل أقوي؛ لأنه لم يكسر.

قال سيبويه: سألت الخليل عن: ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر علي (من)، وإن نونت قلت: ثلاثة كلاب.

## باب ما لفظ به مني كما لفظ بالجمع

وهو أن يكون كل واحد بعض شيء مفرد من صاحبه كقولك : ما أحسن رؤوسهما وزعم يونس أنهم يقولون : غلمانهما وإنما هما اثنان.

وزعم أيضا أنهم يقولون : ضربت رأسيهما وأنه سمع ذلك من رؤية والباب ما جاء في القرآن قال الله عز وجل : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) (1) [التحریم : 4]. (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [المائدة : 38].

## باب ما كان من الأعجمية علي أربعة أحرف وقد أعرب

جمع هذا الضرب علي مثال مفاعل وزعم الخليل : أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا : كموزج وموازجة وطيلسان وطيالسة وقد قالوا : جوارب وكيالج وقد أدخلوا الهاء أيضا.

وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد : آل فلان أو جماعة الحي كالمسامعة والمناذرة والمهالبة وقد قالوا : دياسم وهنّ ولد الذئب من الضبع.

وقالوا : ولد الكلب من الذئبة وقالوا : البرابرة والسيابجة فاجتمع فيهما الأعجمية والإضافة.

ص: 274

---

1- قوله تعالي (إِنْ تَتُوبَا) جواب الشرط محذوف تقديره فذلك واجب عليكما أو يتب الله عليكما ودل علي المحذوف فقد صغت لأن اصغاء القلب إلي ذلك ذنب. قوله تعالي : (قُلُوبُكُمَا) إنما جمع وهما اثنان لأن لكل انسان قلبا وما ليس في الانسان منه الا واحد جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع وجاز أن يجعل بلفظ التثنية وقيل وجهه أن التثنية جمع. [التبيان في إعراب القرآن 2 / 149]





الأول من الثلاثي : أمّا الصّحيح فعليّ ضربين : مذكر ومؤنث فالمذكر نحو قولك : رجل ورجيل وحجر وحجير وجمل وجميل وكلب وكليب والمؤنث نحو : قدم وقدر تقول : قديمة لأنك تقول : قدم صغيرة وقديرة لأنك تقول : قدر صغيرة وفي عين عيينة وأذن : أذينة.

الثاني من الثلاثي : وهو المضاعف تقول في دنّ : دنين وفي مدّ : مديد يزول الإدغام لتوسط ياء التصغير.

الثالث من الثلاثي : وهو المعتلّ يجيء عليّ ضربين فالضرب الأول : ما كانت الألف بدلا من عينه والضرب الثاني : ما لامه ياء أو واو.

## ذكر تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه

حقّ هذا الاسم إذا صغّر أن يردّ إلي أصله ، فإن كانت الألف منقلبة من واو ردت الواو ، وإن كانت منقلبة من ياء ردت الياء تقول في ناب نيب والناب من الإبل كذلك لأنك تقول :أنياب وتقول في بيت : بيت وفي شيخ : شيخ هذا الأحسن.

ومنهم من يكسر الأول فيقول : شيخ وبيت وتقول في تصغير سيّد : سييد وهو الأحسن ، وإن حقرت رجلا : اسمه : سار وغاب لقلت غيب وسيير لأنهما من الياء ولو حقّرت السّار وأنت تريد السائر : لقلت : سوير لأنها ألف (فاعل).

قال سيبويه : وسألت الخليل عن : خاف ومال يعني إذا قلت : رجل خاف ورجل مال فقال : خاف يصلح أن يكون (فاعلا) ذهبت عينه ويصلح أن يكون (فعلا) ؛ لأنه من فعلت.

يعني : أنّ اسم الفاعل إذا كان ماضيه علي (فعل) أنه قد يجيء هو أيضا علي فعل : نحو : حذر فهو رجل حذر وفرق فهو رجل فرق قال : وأما مال فإنهم لم يقولوا (مائل).

قال : وحدثني من أثق به : أنه يقال : رجل مال إذا كثر ماله وكبش صاف إذا كثر صوفه ونعجة صافة قال : وإذا جاء اسم نحو : التّاب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو.

فاجمله علي الواو حتي يتبين لك لأتّها مبدلة من الواو أكثر.

قال أبو العباس : إنما قلبت الألف يعني الألف التي لا يدري أصلها إلي الواو للضمّة التي قبلها يعني في باب التصغير.

قال سيبويه : ومن العرب من يقول في ناب : نويب فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات وهو غلط منه ، وأما المؤنث فتقول : في نورة : نوية وفي جوزة جوزة.

## الضرب الثاني : ما لامه معتلة من الثلاثي

تقول في قفا : قفيّ وفي فتى فتىّ وفي جرو : جري وفي ظبي : ظبيّ فيصير جميع ذلك إلي الياء.

## القسم الثاني : مما لا زيادة فيه وهو الرباعي

وذلك نحو: جعفر وسلهب تقول: جعيفر وسلهب والتصغير كالتكسير.

### القسم الثالث : مما لا زيادة فيه وهو الخماسي

وذلك نحو: سفيرجل وفرزدق تقول: سفيرج وفريزد وقال بعضهم: فريزق؛ لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة وكذلك خدرنق: خديرق فيمن قال: فريزق ومن قال: فريزد قال: خديرن ولا يجوز في (جحمرش) حذف الميم، وإن كانت تزد لأنها رابعة بعد ياء التحقير. وقال الخليل: لو كنت محقرا مثل هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا لقلت: سفيرجل حتي يصير مثل: دينبير.

### الثاني من القسمة الأولي : وهو ما كان من الأسماء فيه زيادة

#### إشارة

وهو علي عشرة أضرب :

الأول : المضاعف المدغم.

الثاني : اسم ثلاثي لحقته الزيادة للتأنيث فصار بالزيادة أربعة أحرف.

الثالث : اسم ثلاثي أدخل عليه أيضا التأنيث وما ضارعهما.

الرابع : اسم يحذف منه في التحقير من بنات الثلاثة الزيادة التي كسرتة للجميع لحذفها.

الخامس : اسم يحذف منه الزواد من بنات الثلاثة مما أوله ألف الوصل.

السادس : اسم فيه زائدتان تكون فيه بالخيار أيهما شئت حذف.

السابع : اسم من بنات الثلاثة تثبت زيادته في التحقير.

الثامن : ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة.

التاسع : ما أوله ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة.

العاشر : تحقير الجمع.

### الأول : المضاعف المدغم

تقول في مدقّ : مديق وفي أصمّ : أصيّم تجمع بين ساكنين كما فعلت في الجمع ؛ لأن هذه الياء نظيرة تلك الألف.

## الثاني : تصغير ما كان علي ثلاثة أحرف

ولحقيقته الزيادة للتأنيث فصار بالزيادة أربعة أحرف تقول في جبلي : جبيلي وفي بشري : بشيري وفي أخري : أخيري فلا تكسر ما قبل الألف كما لا تكسر ما قبل الهاء في طليحة وسليمة ، فإن جاءت الألف للإلحاق قلبت ياء تقول في معزي : معيز وفي أرطي : أريط وفيمن قال : علقي فنون عليق ، وإذا كانت الألف خامسة للتأنيث أو لغيره حذفت تقول في : قرقرى : قريقر وفي حبركي : حبيرك.

## الثالث : اسم ثلاثي أدخل عليه ألفا التأنيث

وما ضارعهما تقول في حمراء : حميراء فلا تغير وكذلك (فعلان الذي له) (فعلي) تقول في (عطشان) وسكران : عطشان وسكيران ؛ لأن مؤنثه : عطشي وسكري فأما ما كان آخره كآخر (فعلان) الذي له فعلي وعلي عدة حروفه ، وإن اختلفت حركاته ولم تكسره للجمع حتي يصير علي مثال (مفاعيل) فتحقيقه كتحقيق (عطشان وسكران) ، فإن كان يكسر علي مثال (مفاعيل) كسرحان وسراحين ، فإن تصغيره : سريحين فأما ما كان علي ثلاثة أحرف فلحقيقته زائدتان فكان ممدودا منصرفا فإنه مثل ما هو بدل من ياء من نفس الحرف نحو : علباء و حرباء تقول : عليبي وحريبي يحقر كما يحقر ما تظهر فيه الياء من نفس الحرف ، وذلك نحو : درحاية ودريحة ومن صرف غوغاء قال : غويغي ومن لم يصرف جعلها كعوراء فقال : غويغاء يا هذا ومن صرف قوباء قال : قويبي ومن لم يصرف قوباء قال : قويباء ؛ لأن تحقير ما لحقيقته ألفا التأنيث وكان علي ثلاثة أحرف حكمه حكم واحد كيف اختلفت حركاته وكل اسم آخره ألف ونون يجيء علي مثال (مفاعيل) فتحقيقه كتحقيق : سرحان تقول في سرحان : سريحين وفي ضبعان : ضبيعين لأنك تقول : ضباعين حومان : حويمين لأنك تقول : حوامين وسلطان : سليطين لأنك تقول : سلاطين وفي فرزان : فريزين كقولهم : فرازين ومن قال : فرازنة قال أيضا : فريزين ؛ لأنه جاء مثل جحاجحة وزنادقة وتقول في ورشان وريشين لأنك تقول : وراشين ، وأما ظربان فتقول : ظريبان لأنك تقول : ظرابيّ ولا تقول : ظرابين فلا تأتي بالنون في جمع التكسير كما لا تأتي بها في جمع سكران إذا قلت : سكارى ، وإذا جاء شيء علي مثال : سرحان ولم تعلم العرب كسرتة في الجمع فتحقيقه كتحقيق سكران تثبت الألف والنون في آخره كألفي التأنيث.

ولو سمّيت رجلا : سرحان ، ثم حقرته لقلت : سريحين ؛ لأنه يجمع جمع الملحق في نكرته ، وإذا جمعت العرب شيئا فقد كفتك إياه.

فأما عثمان فتصغيره عثمان ؛ لأنه لم يكسر علي عثمانين ولا له أصل في النكرة يكسر عليه.

#### الرابع : ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات

لأنك لو كسرتة للجمع حذفها تقول في معتلم : مغيلم : كقولك : مغالم ، وإن شئت عوضت فقلت : مغيليم العوض هنا غير لازم ؛ لأن الزيادة لم تقع رابعة وفي جوالق : جويليق إذا أردت التعويض وفي مقدّم ومؤخّر : مقيدم ومؤيخر تحذف الدال ولا تحذف الميم ؛ لأن الميم دخلت أولا لمعني ، وإن شئت عوضت فقلت : مقيديم ومؤيخير.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : مقيدم فتدع الدال علي تشديدها ؛ لأنه لا يكون الكلام مقادم من أجل أنه لا يجتمع ثلاثة أحرف من الأصول بعد ألف الجمع ، وأما منطلق فتقول فيه : مطيلق ومطيليق تحذف النون ولا تحذف الميم لأنها أول وتقول في : مذكّر مذيكر وكان الأصل مذتكرا فقلبت التاء ذالا من أجل الدال ثم أدغمت الذال في الدال وهذا يبين في موضعه إن شاء الله.

فإذا حقرت حذف الدال لأنها التاء في مفتعل وظهرت الذال إذ لم يكن ما تدغم فيه ، وإن شئت عوضت فقلت : مذيكير وكذا مستمع تقول : مسيمع ومسيميع وتقول في مزدان مزيّن ومزيين ؛ لأن أصل مزدان مزتان وهو مفتعل من الزين فأبدلت التاء ذالا فلما صغرت حذفها لأنها زائدة في حشو الاسم وتقول : محمرّ محمير ومحمير وفي : محمار محمير لا بدّ من التعويض وإنما ألزمتها العوض ؛ لأن فيها إذا حذفت الرّاء ألفا رابعة في محمارّ.

وتقول في حمارة : حميرة جمع بين ساكنين لأنك لو كسرت قلت : حمارّ وفي جبنة جبيّنة لأنك لو كسرت قلت : جبان وقد قالوا : جبنة فحففوا.

وتقول في مغدودن : مغيدين فتحذف الدال الثانية ؛ لأنه مفعول فالعين الثانية هي المكررة الزائدة.

هذا القياس عند سيويوه. وإن حذف الدال الأولي فهو بمنزلة جوالق وتقول في خفيدد : خفيدد وخفيدد وغدودن مثل ذلك وقطوطي : قطيط وقطيطي.

ومقعنسس تحذف النون وإحدي السينين فتقول : مقيعس ومقيعيس ، وأما معلوط فليس إلا : معيليط وعفننجج : عفيجج وعفيجج ؛ لأن النون بمنزلة واو غدودن وياء خفيدد والجيم بمنزلة الدال.

وعطود : عطيد وعطيد.

وإنما ثقلت الواو الملحقة كما ثقلت باء عدبس ونون عجنس عثول : وعثيل لأنهم يقولون : عثاول وعثاويل والواو ملحقة بمنزلة شين قرشب واللام الزائدة بمنزلة الباء في قرشب فحذفها كما حذف الباء في : قرشب.

وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين.

وألندد ويلندد واحد تقول : أليد ولو سميت رجلا بألب لقلت : أليد. ترده إلي القياس ؛ لأن (ألبا) شاذ كحياة.

إذا حقرت حياة صار مثل : حذوة وجميع هذا قول سيويوه وإستبرق : أيرق وأيريق.

وأرندج وأريدج مثل ألندد.

ولا تلحق الألف إلا بنات الثلاثة فتدع الزائد الأول وتحذف النون.

وذرح ذريح ؛ لأن الراء والحاء ضوعفا كما ضوعفت دال مهدد : والدليل علي ذلك : ذراح وذروح ومن لغته ذرحح يقول : ذراحح.

وقالوا : جلعلع وجلالع.

وزعم يونس : أنهم يقولون : في صمصح صمامح فتقول علي هذا جليلع ، وإن شئت عوضت فقلت : ذريحح.

وزعم الخليل : أنّ (مرميس) من المراسمة فضاعفوا الميم والبدال في أوله وتحقيره : مريميس ؛ لأن الياء تصير رابعة فصارت الميم أولي بالحذف من الراء ؛ لأن الميم إذا حذفت تبين في التحقير أن أصله من الثلاثة كأنك حقرت (مراس) ومسرول مسيريل ليس إلا ومساجد اسم رجل مسيحد تحقير مسجده.

### الخامس : ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة

مما أوائله ألفات الوصل تقول في استضراب تصيريب حذفت ألف الوصل والسين لا بدّ من تحريك ما يليها ولم تحذف التاء ؛ لأنه ليس في كلامهم سفعال وفيه التّجفاف والتّبيان وتقول في افتقار : فتقير تحذف ألف الوصل لتحرك ما يليها ولا تحذف التاء الزائدة إذا كانت ثانية في بنات الثلاثة وكان الاسم عدة حروفه خمسة رابعهنّ حرف لين لم يحذف منه شيء في تكسير الجمع ولا في تصغير وإنما تحذف الزائد إذا زاد علي هذه العدة وخرج عن الوزن وانطلاق.

قال سيبويه : نطليق ؛ لأن الزيادة إذا كانت أولاً في بنات الثلاثة وكانت علي خمسة أحرف فكان رابعهن حرف لين لم يحذف منه شيء في التصغير ولا في الجمع كتجفاف تجافيف.

وقال أبو عثمان المازني : أقول في انطلاق طليق طليق ؛ لأنه ليس في كلامهم نفعال.

قال أبو بكر : والذي أذهب إليه قول سيبويه ؛ لأنه إنّما يحذف الزائد ضرورة فإذا قدر علي إثباته كان أولي لنلا يلبس بغيره مما لا زائد فيه فأما استفعال فلم يجز أن تثبت السين والتاء فيه ؛ لأنه ستة أحرف كان حذف السين أولي لأنّها ساكنة ولأنّها إذا حذفت بقي من الاسم مثال تكون عليه الأسماء فكانت أولي بالحذف وليس يلزمنا متي حذفنا زائداً أن نبقي الباقي علي مثال معروف من الأسماء ولو وجب هذا لما جاز أن تقول : في افتقار فتقير ؛ لأنه ليس في الكلام (فتعال) ولا شيء من هذا الضرب وتقول في اشهياب : شهيب واغديدان : غديدين تحذف الألف والياء.

واقعنساس تحذف الألف والنون وحذف النون أولي من السين واعلوّاط وعلبيّط تحذف الألف والواو الأولي لأنها بمنزلة الياء في اغديدان والواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ؛ لأنه ألحق الثلاثة بالأربعة.

### السادس : اسم من الثلاثي

فيه زائدتان تكون فيه بالخيار أيهما شئت حذفت تقول في قلنوسة : قليسية وحبنيطي : حبيط وحينيط لأنها جميعا دخلت للإلحاق.

وكوأل : وهو القصير زيادة كؤليل وكؤليل وكؤليل وكؤليل وفي حباري : حبيري وحيير.

قال أبو بكر : والذي أختره إذا كانت إحدى الزائدتين علامة لشيء لم تحذف العلامة إلا أن يكون الزائد الآخر ملحقا ، فإن الملحق بمنزلة الأصلي فأري أن تصغر حبيري وتحذف الألف الأولي التي في حشو الاسم وتترك ألف التانيث وكان أبو عمرو يقول : حبيرة يجعل الهاء بدلا من ألف التانيث وأما علانية وثمانية فأحسنه علينية وثمانية ؛ لأن الياء في آخر الاسم أبدا بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها تلحق بناء ببناء فياء (عفارية وقراسية) بمنزلة راء عذافة وقد قال بعضهم : عفيرة وثمانية شبهها بألف حباري وكذلك صحاري وأشباه ذلك ، فإن سميت رجلا بمهاري وصحاري قلت : مهير وصحير.

قال سيبويه : وهو أحسن ؛ لأن هذه الألف لم تجيء للتانيث إنما أرادوا : مهاريّ وصحاريّ فحذفوا وأبدلوا وعفرناة وعفري عفيرن وعفيرية لأنهما زيدتا للإلحاق العرضني ضرب من السير عريضن ؛ لأن النون ملحقة والألف للتانيث فثبت الملحق أولي.

وقبائل اسم رجل : قبيل وقبيل. إذا عوضت وطرح الألف أولي من الهمزة لأنها بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهذا قول الخليل ، وأما يونس فيقول : (قبيل) بحذف الهمزة.

قال أبو بكر : فقول الخليل أحسن ؛ لأن حذف الساكن أولي من حذف المتحرك وبقاء الهمزة أدل علي المصغر وتقول في لغزي : لغيز تحذف الألف لأنك لو حذفت الياء الرابعة لاحتجت إلي أن تحذف الألف فتقول : لغيز ؛ لأنه يستوفي عدد الخمسة وكذلك افعنساس :



قعييس تحذف النون وتترك الألف لأنك لو حذف الألف لاحتجت إلي حذف النون فحذف ما يستغني بحذفه وحده أولي من أن تخلّ بالاسم.

وياء لّعيزي ليست بياء تصغير ؛ لأن ياء التصغير لا تكون رابعة فهي بمنزلة الألف في خصّاري وتصغير خصّاري كتصغير لّعيزي وبركاء وجلولاء وبريكاء وجليلاء ففرقوا بين هذه الألف التي للتأنيث وقبلها ألف وبين الهاء التي للتأنيث ؛ لأن هذه لازمة والهاء غير لازمة وتقول في عبدّي عبيد تحذف الألف ولا تحذف الدال وفي معلوجاء ومعبيوراء : معيلجاء ومعبيوراء تلزم العوض ؛ لأن الواو رابعة.

قال سيبويه : لو جاء في الكلام فعولاء ممدودا لم تحذف الواو في قول من قال في أسود : أسود فأما من قال في سيد : أسيد وفي جدول جدبّ فإنه يلزمه أن يحذف فيقول : فعيلاء ؛ لأنه غير الحرف الملحق فصار بمنزلة الزائد في (بركاء) ويحقر : ظرفين وظريفات ظرفون وظريفات.

وقال سيبويه : سألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال : ثلثون ولم يثقل شبهوها بواو جلولاء ؛ لأن ثلاثا لا تستعمل مفردة وهي بمنزلة عشرين لا تفرد عشرا.

ولو سميت رجلا جدارين ثم حقرت لقلت : جديرين ولم تثقل لأنك لست تريد معني الثنية ، فإن أردت معني الثنية ثقلت وكذلك لو سميته بدجاجات وظريفين ثقلت في التحقير ؛ لأن تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين.

### السابع : كل اسم من بنات الثلاثة تثبت فيه زيادته في التحقير

وذلك قولك في تجفاف : تجفيف. وإصليت : أصيليت. ويربوع : يربيع ؛ لأنها تثبت في الجمع وعفريت : عفريت وملكوت : ملكيت لقولهم : ملاكيت وكذلك : رعشن لقولك : رعاشن وسنبة لقولهم : سنابت والدليل علي زيادة التاء قولهم : سنبة.

وقرنة تصغر : قرينية لأنك لو جمعت قلت : قران.

وبردرايا وحولايا بريدر وحويلي ؛ لأن الياء ليست للتأنيث وهي كياء درحاية.

### الثامن : ما يحذف من زوائد بنات الأربعة كما تحذفها في الجمع

تقول في قمحودة قمحودة لقولهم : قماحد وسلحفاة سليفحة لسلاحف وفي منجنيق مجنيق لمجانيق وعنكبوت : عنكب وعنيكب لعناكب وعنكيب.

وتخربوت تخيرب وتخيرب تعوض ، وإن شئت فعلت ذلك بقمحودة وسلحفاة ونحوهما.

عيطموس : عطيميس لقولهم : عطاميس وعيضموز : عضيمنز لأتلك لو كسرت قلت :عضاميز وحجنفل وحجيفل وحجيفيل النون زائدة وكذلك عجتس وعدبس ضاعفوا كما ضاعفوا ميم محمّد وكذلك قرشبّ ضاعفوا الباء كما ضاعفوا دال معدّ وكنهور لا تحذف واوه لأنّها رابعة فيما عدته خمسة أحرف.

وعنتريس عنتريس والنون زائدة ؛ لأن العترسة الشدة والعنتريس الشديد وخنشليل خنيشيل تحذف إحدي اللامين زائدة لأنّها زائدة يدلّك علي ذلك التضعيف والنون من نفس الحرف حتي يتبين لك سوي ذلك ومنجنون منيجين وطمانينة طمينينة تحذف إحدي النونين لأنّها زائدة.

وفي قشعريرة قشيعرة وقندأو إن شئت حذف الواو كما حذف ألف حبركي ، وإن شئت النون وإبراهيم بريهم وقد غلط في هذا سيبويه ؛ لأنه حذف الهمزة فجعلها زائدة ومن أصوله أنّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوانلها إلاّ الأسماء الجارية علي أفعالها ويلزمه أن يصغر إبراهيم : أبيرية ويصغر اسماعيل : سميعيل وقال : تحذف الألف حتي تجيء علي مثال : فعييل ومجرفس جريفس وجريفيس ولو لم يحذف الميم لم يجيء التحقير علي مثال : فعييل ومقشعر ومطمئن تحذف الميم وأحد الحرفين المضاعفين.

فتقول : قشيعير وطمينين وخورنق مثل : فدوكس وبردرايا بريدر تحذف الزوائد حتي تصير علي مثال (فيعيل) ، وإن عوضت قلت : بريدر وحويلي ؛ لأن الياء فيهما ليست للتأنيث ولكنها بمنزلة ياء درحاية.

## التاسع : تحقير ما أوله ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة

وذلك احرنجام تقول : حريجيم تحذف الألف والنون حتي يصير ما بقي علي مثال :فعيعل ومثله الاطمئنان والاسلنقاء.

## العاشر : ما كسر عليه الواحد للجمع

كلّ بناء لأدني العدد فتحقيقه جائز وهو علي أربعة أبنية : أفعال وأفعال وأفعلة وفعلة ، وذلك قوله في أكلب : أكيلب وفي أجمال : أجيمال وفي أجربة أجربة وفي غلجمة : غلجمة وفي وليدة : وليدة ، فإن حقرت ما بني للكثير وددته إلي بناء أقلّ العدد تقول في تصغير : دور أدير تردّ إلي أدني العدد ، فإن لم تفعل تحقيرها علي الواحد وألحق تاء الجمع ، فإن حقرت مرابد وقناديل قلت : قنيديلات ومريبدات ودرهم دريهمات وفتيان وفتية ترده إلي فتية ، وإن شئت قلت : فتيون والواو والنون بمنزلة الألف والتاء وفقراء فقيرون ، فإن كان الاسم قد كسر علي واحده المستعمل في الكلام فتحقيقه علي واحده المستعمل تقول في ظروف جمع ظريف : ظريفون وفي السّمحاء : سميحون وفي شعراء شويرون ترده إلي سمح وظريف وشاعر فإذا جاء جمع لم يستعمل واحده حقر علي القياس نحو : عباديد تقول : عبيديدون ؛ لأنه جمع فعلول أو فعلال أو فعليل فكيف كان فهذا تحقيقه.

وزعم يونس : أنّ من العرب من يقول : سرييلات في تصغير سراويل يجمعه جمعا بمنزلة : دخاريض ودخرضة وتقول في جلوس وقعود : جويلسون وقويعدون فأما ما كان اسما للجمع وليس من لفظ واحد مكسرا فإنه يحقر علي لفظه ؛ لأنه اسم للجمع كالاسم الواحد ، وذلك نحو : قوم يحقر قويم ورجل رجيل ؛ لأنه غير مكسر وكذلك النفر والرّهط والنسوة والصحبة ، فإن كسرت شيئا من هذا لأدني العدد حقرته بعد التكسير نحو : أقوام أقيام وأنفار تقول : أنيفار والأرايط رهيطون.

قال أبو عثمان المازني : قال الأصمعي : بنات رهط وأرايط وأرايط فعلي هذا تقول : أريهط ، وأما قوله :

فكأنه حَقَّر دهاده فرده إلي الواحد وأدخل الياء والنون للضرورة كما يدخل في أرضين والدَّهْداء : حاشية الإبل ، وإذا حقرت السنين قلت : سنِيَّات لأنك قد رددت ما ذهب وأرضون أريضات لأنك قد غيرت البناء ، وإن كان اسم امرأة قلت : أريضون وكذلك سنون لا تردّ إلي الواحد لأنك لا تريد جمعا تحقره ، وإذا حقرت سنين اسم امرأة في قول من قال : سنين قلت : سنِيَّين علي قوله في يضع : يضيِّع لا تحتاج إلي أن تردّ ؛ لأنه علي مثال المصغرات من فعيل وفعيعل فمن قال : سنون قال : سنِيَّون فلم يكن بدّ من الردّ ؛ لأن الواو والنون ليستا من الاسم المصغر.

وقال سيبويه : نقول في أفعال اسم رجل أفعال فرقوا بينها وبين أفعال.

## الثالث من القسمة الأولي : وهو الاسم المنقوص

### إشارة

(1)

وهو علي سبعة أضرب :

الأول : ما ذهبت فائوه من بنات الحرفين.

الثاني : ما ذهبت عينه.

الثالث : ما ذهبت لامه.

الرابع : ما ذهبت لامه وكان أوله ألف الوصل.

الخامس : ما كان فيه تاء التأنيث.

السادس : ما حذف منه ولا يردّ في التحقير.

السابع : الأسماء المبهمة.

### الأول : ما ذهبت فائوه من بنات الحرفين

من حقّ هذا الباب أن تردّ الاسم فيه إلي أصله حتي يصير علي مثال فعيل نحو : عدة وزنة تقول : وعيدة ووزينة ووشية.

ويجوز أعيده وأشّية وكل إذا سميت به قلت : أكيل وخذ أخيد.

### الثاني : ما ذهب عينه

وذلك مذ يدلّك علي ذهاب العين منذ وتحقيره منيد وسل هو من سألت وتحقيره سؤيل ومن قال : سال يسال فلم يهمز قال : سويل

ويحقّسه ستيهة.

### الثالث : ما ذهب لامه

نحو : دم تقول : دميّ يدلّك عليه دماء ويد يديه يدلّك عليه أيد وشفة شفيهة يدلّك شفافة شافهت وحر حريح يدلّك أحراح ومن قال في سنة

سانيت.

قال : سنية ومن قال : سانتهت قال : سنيهة.

---

1- قال الجرجاني : المنقوص : هو الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة ، نحو : القاضي.

ومنهم من يقول في عضة عضيهة من العضاء ومنهم من يقول عضية من عضيت وعلي ذلك قالوا : عضوات وتقول في فل : فلين دليله فلان ورب مخففة تحقيرها ربيب تدل ربّ الثقبلة عليهما.

وكذلك يخ يدللك عليها (بخّ) الثقيلة. وكلّ هذا يبني إذا سمي به.

قال سيبويه : وأظن قط كذلك ؛ لأن معناها انقطاع الأمر وفم فويه يدلّ عليه : أفواه وذه ذبيّة لو كانت امرأة ؛ لأن الهاء في ذه بدل من ياء فتذهب هذه الهاء كما ذهبت ميم (فم) ، وإذا خففت (إنّ) ثم حقرتها رددت ، وأما (إن) الجزاء (وأن) التي تنصب الفعل و (إن) التي في معني ما و (إن) التي تلغي في قولك ما إن تفعل وعن تقول : عنّي وأنّي وليس علي نقصانها دليل ما هو فحمل علي الأكثر وهو الياء ألا تري أنّ ابنا واسما ويذا وما أشبه إنّما نقصانها الياء وجميع هذا قول سيبويه.

#### الرابع : ما ذهب لامه وكانت أوله ألفا موصولة

تقول في اسم سميّ ويدلّ أسماء وابن بنيّ يدلّ أبناء وأست : ستيهة ويدلّ أستاها.

#### الخامس : تحقير ما كان من ذلك فيه ناء التأنيث

اعلم أنهم يردونه إلي الأصل ويأتون بالهاء فيقولون في أخت : أخية.

وفي بنت : بنية وذيت : ذبيّة وهنت : هنية ومن العرب من يقول في (هنت) : هنية يجعل الهاء بدلا من التاء في (هنت) ولو سميت امرأة : (بضربت) ثم حقرت لقلت : ضريبة تجعل الهاء بدلا من التاء.

#### السادس : ما حذف منه ولا يردّ في التحقير ما حذف منه

وذلك من قبل أنّ ما بقي منه لا يخرج عن أمثلة التحقير من ذلك ميت : مييت والأصل ميّت وهار : هوير والأصل هائر.

وزعم يونس : أنّ ناسا يقولون : هويئر فهؤلاء لم يحقروا هارا وإنّما حقروا هائرا كما قالوا : أئينون كأنّهم حقروا أبني ومرّ ويري إذا سمي بهما مريّ ويريّ ولا يقاس علي (هويئر).

قال سيبويه : فأما يونس فحدثني أن أبا عمرو كان يقول في : (يري) يريئي يهمز ويجزّ وهذا رده إلى الأصل وتصغير يضع : يضع علي مذهب سيبويه وكان أبو عثمان يري الردّ فيقول : يوضع ومرئين وهو أجود عنده لأنها عين ويقول في خير منك : خير منك وشترير منك لا تردّ الزيادة.

### السابع : الأسماء المبهمة

اعلم أنّ التحقير يضم أوائل الأسماء غير هذه ، فإن أوائلها تترك علي حالها تقول في هذا : هذيّا وذاك ذياك وألا أليا.

وألحقوا هذه الألف الزائدة أوأخرها لتخالف أوأخر غيرها كما خالفت أوائلها قال : هذا قول الخليل.

قال سيبويه : قلت فما بال ياء التصغير فيه ثانية قال هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات.

وإنما حذفوها من ذيبًا فأما تيا فتحقيرتا لأنهم قد استعملوا (تا) مفردة ومن مدّ ألاء يقول أليا.

والذي تقول : (اللديّا) والتي : اللتيا ، وإذا ثبتت أو جمعت حذف هذه الألفات تقول : اللديون واللتيات والتشية اللديان واللتيان وذيان ولا

تحقر (من) ولا (أي) إذا صاروا بمنزلة الذي استغني عنهما بتحقير (الذي) ولا تحقر اللاتي استغنوا عنها باللتيات.

قال سيبويه : كما استغنوا بقولهم : أتانا مسيانا وعشيانا من تحقير القصر في قولهم : أتني قصرًا وهو العشي.



الأول : تحقير كلّ حرف فيه بدل.

الثاني : تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها.

الثالث : تحقير ما كان فيه قلب.

الرابع : تحقير كلّ اسم كان من شيئين ضمّ أحدهما إلي الآخر.

الخامس : ترخيم التصغير السادس : ما جري في الكلام مصغرا.

السابع : ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله.

الثامن : ما لا يحقر.

التاسع : ما حقر علي غير مكبره المستعمل.

### الأول : تحقير كلّ حرف كان فيه بدل

تحذف البدل وترده إلي الأصل تقول في ميزان : موزين وميقات : موبقيت وقيل : قويل ، وأما عيد فتحقيره عييد ألزموه البدل لقولهم أعياد وأعياد شاذّ وطويّ وطويّان وريّان : رويّان وطويّان والأصل : طويت ورويت وتقول في قيّ قويّ ؛ لأنه من القواء يستدلّ عليه بالمعني وموقن ميقن وموسر ميسر وعطاء وقضاء عطّي وقضيّ الصّلاء صليّ وكذلك صلاة.

وأما الأء وأشاء فأليّنة وأشيّنة ؛ لأن هذه الهمزة ليست مبدلة ولو كانت مبدلة لجا فيها الآية كما كان في عباءة عباية وفي صلاة : صلاة ، وإذا لم يكن شاهد فهو عندهم مهموز فأما النّبّي فقد اختلفت العرب فيه فمن قال : النّبأ قال : نبّيء تقديرها : نبّيع.

ومن قال : أنبياء. قال : نبّي ، وأما التّبوة فعلي القياس نبئية وليس من العرب أحد إلا وهو يقول : تنبأ مسيلمة وهو من (أنبأت) ، وأما الشاء فالعرب تقول فيه : شويّ وفي شاة شويهة وقيراط : قرييط ودينار : دنيير وديباج : دبايج وديبيج وديماس فيمن قال : دماميس ، وأما من قال : دياميس وديابيج فهي عنده ملحقة كواو جلواخ وياء جريال.

ولو سميت رجلا : ذوائب لقلت ذؤيب تقديرها : فعيعل ؛ لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذؤابة.

### الثاني : تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها

وذلك إذا كانت أبداً من الياءات والواوات التي هي عينات نحو : قائم قويّم وبائع بويّع لثباتها في قائم وبائع وكذلك أدور تثبت الهمزة في التصغير والجمع وأوائل اسم رجل تثبت الهمزة ؛ لأن الدليل لو كان أفاعل لثبتت الهمزة في الجمع والتّوور والسّوور ؛ لأن هذه كلها ليست منتهي الاسم لأنهم لا يبدلون من اللامات إذا كانت منتهي الاسم ألا تراهم قالوا : فعلوة وكذلك فعائل ؛ لأنه مثل قائل.

ولو كانت فعائل ثم كسرتة للجمع لثبتت.

وتاء تخمة وتاء تراث وتاء تدعة يثبتن لأنهن بمنزلة الهمزة التي تبدل من واو نحو ألف أرقّة وألف أدد وإنّما أدد من الودّ.

والعرب تصرف أددا جعلوه بمنزلة ثقب ولم يجعلوه مثل عمر ويقولون : تميم بن أدّ وودّ جميعا.

ومتّلع ومتّمهم ومتّخم التاء هاهنا بمنزلتها في أول الحرف لأنك تقول : اتلجت واتّلع واتّخم وكذلك في تقوي وتقويّة وتقاة وقالوا في التّكاة اتكأته وهما يتكئان.

فهذه التاء قوية يصرفونها ومتّعد ومتّزن لا تحذف التاء منهما وإنّما جاؤوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها ، وإن شئت قلت : موتعد وموتزن كما تقول : أدور لو ثنيت فلا تهمز.

### الثالث : تحقير ما كان فيه قلب يردّ ما قلب منه إلي الأصل

فتقول في لاث : لويث ؛ لأن أصل لاث : لاث وشاك شويك ؛ لأن الأصل شانك وكذلك مطمئن إنّما هو من (طأمنت) فتقول مطمئن وقسيّ الأصل : قووس وأيتق إنّما هو أنوق ومنه قولهم : أكره مسائيتك وإنما جمعت المساءة وساءة مفعلة من يسوء.

فكان أصله مساوثة الواو قبل الهمزة فلما قلب صارت الهمزة قبل الواو وقلبت ياء فصارت مسائية ومن ذلك : قد راءه مثل زاعه وإثما الأصل رآه مثل رعاه.

#### **الرابع : تحقير كل اسم كان من شيئين ضم أحدهما إلي الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد.**

زعم الخليل : أنّ التصغير إنّما يكون في الصدر الأول تقول في حضرموت : حضير موت وبعليك : بعيليك وخمسة عشر : خميسة عشر ، وأما اثنا عشر فتقول : ثنّيا عشر فعشر بمنزلة نون اثنين.

#### **الخامس : الترخيم في التصغير**

كلّ زائد من بنات الثلاثة يجوز حذفه في التصغير حتي يصير علي مثال فاعيل فتقول في حارث : حريث وخالد : خليد وأسود : سويد وغلاب اسم امرأة : غلبية.

وزعم الخليل : أنه يجوز في صنفندد : صنفيد وفي خفيدد : خفيد وفي مقعنسس : قعيس وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتي يصير علي مثال (فيععل) ولا فرق في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره إلا أنّ ياء التعويض لا تقع فيه وحكي سيبويه أحسبه عن الخليل : أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل : سميع وبرية.

قال أبو العباس : القياس أبيرة وأسيمع ؛ لأن الألف لا تدخل علي بنات الأربعة.

#### **السادس : ما جري في الكلام مصغرا فقط**

وذلك جميل وهو طائر في صورة العصفور وكعيث وهو البلبل.

قال سيبويه : سألت الخليل عن كميث فقال : إنّما صغر ؛ لأنه بين السواد والحمرة ، وأما سكيث فهو ترخيم : سكّيت وهو الذي يجيء آخر الخيل.

#### **السابع : ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله**

وذلك أصيغر منه وهو دوين ذاك وفويق ذاك ومن ذلك : أسيد أي قد قارب السواد.

وأما قول العرب : وهو مثل هذا وأمّيثال فإنّما يريدون : أن يخبروا : أن المشبه حقير كما أنّ المشبه به حقير وقولهم : ما أميلحه يعنون به الموصوف بالملاحة ولم يحقر من الأفعال شيء من غير هذا الموضع.

كلّ اسم معرفة علم لا- ثاني له فلا- يجوز تحقيره ؛ لأنه إنّما يكون. فعلامات الإضمار لا تحقر لذلك ولا يحقر أين ولا متي ولا حيث ونحوهن لبعدها من التمكن وأنها لا- تثني وكذلك : من وما وأيّهم ولا تحقر (غير) لأنها غير محدودة وسواك كذلك فأما : اليوم والليلّة والشهر والسنة والساعة فيحقرن وأمس وغدا لا تحقران استغنوا عن تحقيرهما بما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلّة والساعة وكذلك أول من أمس والثلاثاء والأربعاء والبارحة لما ذكرنا ولا يحقر الاسم إذا كان بمعنى الفعل نحو هو ضويرب زيدا ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتحقيره جيد ولا تحقر (عند) وكذلك عن ومع.

**التاسع : ما يحقر علي غير بناء مكبره**

والمستعمل من ذلك : مغرب الشمس مغربان والعشيّ عشيان قال : وسمعنا من يقول في عشية : عشيشية كأنهم حَقَرُوا مغربان وعشيان وعشاة قال : وسألت الخليل عن قولهم : آتيك أصيلا لا فقال إنما هو أصيلا ن أبدلوا اللام منها وتصديقه قولهم : آتيك أصيلا ن. قال سيبويه : وسألته عن قول بعضهم : آتيك عشيانا. ومغربانان فقال : جعلوا ذلك الحين أجزاء ومثل ذلك قولهم : المفارق في مفرق جعل كلّ موضع مفرقا.

ومن ذلك قيل للبعير ذو عثانين ، وأما غدوة فتحقيرها : غدية وسحر : سحير وضحي : ضحياً.

واعلم أنّ جميع هذه الأشياء ليست تحقير الحين وإنّما يريد أن يقرب وقتا من وقت وكذلك المكان.

تقول : قبيل وبعيد وجميع هذا إذا سميت به حقرته علي القياس.

ومما جاء علي غير مكبره إنسان : أنيسيان. وبنون : أينون. ورجل : رويجل. وصبيّة : وأصبيّة. وغلّمة : واغليمة. ومنهم من يجيء به علي القياس فيقول : صبيّة وغلّيمة.

وهو أن يضيف الاسم إلي رجل أو بلد أو حيّ أو قبيلة ويكون جميع ما ينسب إليه علي لفظ الواحد المذكر ، فإن نسبت شيئاً من الأسماء إلي واحد من هذه زدت في آخره ياءين الأولى منهما ساكنة مدغمة في الأخرى وكسرت لها ما قبلها هذا أصل النسب إلا أن تخرج الكلمة إلي ما يستقلون من اجتماع الكسرات والياءات وحروف العلل وقد عدلت العرب أسماء عن ألفاظها في النسب وغيرها وأخذت سماعاً منهم فتلك تقال كما قالوها. ولا يقاس عليها.

وهذه الأسماء تنقسم في النسب علي خمسة أقسام : اسم نسب إليه فسلم بناؤه ولم تغير فيه حركة ولا حرف ولا حذف منه شيء واسم غير من بنائه حركة فجعل المكسور منه مفتوحاً واسم قلب فيه الحرف الذي قبل ياء النسب وأبدل. واسم حذف منه. واسم محذوف قبل النسب. فمنها ما يردّ إلي أصله ومنها ما يترك علي حذفه.

### الأول : اسم نسب إليه فسلم بناؤه

ولم يغير فيه حركة ولا حرف ولا حذف منه شيء. وذلك نحو قولك : هاشميّ وبكريّ وزيديّ وسعديّ وتميميّ وقيسيّ ومصريّ فجميع هذه قد سلم منها بناء الاسم وزدت عليه ياء إضافة وكسرت للياء ما قبلها وعلي هذا يجري القياس طال الاسم أو قصر.

ص: 295

1- نسبته إلي أبيه نسبا من باب طلب عزوته إليه وانتسب إليه اعترزي والاسم النسبة بالكسر فتجمع علي نسب مثل سدره وسدر وقد تضمّ فتجمع مثل غرفة وغرف قال ابن السكّيت يكون من قبل الأب ومن قبل الأمّ ويقال نسبه في تميم أي هو منهم والجمع أنساب مثل سبب وأسباب وهو نسيبه أي قريبه وينسب إلي ما يوضّح ويميّز من أب وأمّ وحيّ وقبيل وبلد وصناعة وغير ذلك فتأتي بالياء فيقال مكّيّ وعلويّ وتركّيّ وما أشبه ذلك فإن كان في النسبة لفظ عامّ وخاصّ فالوجه تقديم العامّ علي الخاصّ فيقال القرشيّ الهاشميّ لأنّه لو قدّم الخاصّ لأفاد معني العامّ فلا يبقى له في الكلام فائدة إلا التوكيد. وفي تقديمه يكون للتأسيس وهو أولي من التأكيد والأنسب تقديم القبيلة علي البلد فيقال القرشيّ المكّيّ لأنّ النسبة إلي الأب صفة ذاتية ولا كذلك النسبة إلي البلد فكان الذاتيّ أولي وقيل لأنّ العرب إنّما كانت تنتسب إلي القبائل ولكن لمّا سكنت الأرياف والمدن استعارت من العجم والتبّط الانتساب إلي البلدان فكان عرفا طارنا والأول هو الأصل عندهم. [المصباح المنير : 262 / 9].

## الثاني : اسم غير من بناءه حركة فجعل المكسور فيه مفتوحا

وذلك إذا نسب إلي اسم علي وزن فعل مسكور العين فإنك تفتحها استئقلا لإجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفا واحدا وهو النسب إلي التمر :نمرّي. وفي شقرة : شقرّي. وفي سلمة : سلمّي.

فأما تغلب فتحقّ النسب أن تأتي به علي القياس وتدعه علي لفظه فتقول : تغلبي ؛ لأن فيه حرفين غير مكسورين الياء مفتوحة والعين ساكنة ومنهم من يفتح فيقول : تغلبي وبعضهم يقول في الصّ عق : صعقي يدعه علي حاله ويكسر الصاد ؛ لأنه يقول : صعق فهذا كسر من أجل حرف الحلق ويقول في علبط وجندل : علبطي وجندلي فلا يغير.

## الثالث من القسمة الأولي : ما يقب فيه الحرف الذي قبل يائي النسب من حروف العلة

### إشارة

وذلك علي ضربين :

### الضرب الأول : الإضافة إلي كل شيء من بنات الياء والواو

التي هي فيهنّ لا مات من الثلاثي تقول في هدي : هدويّ وفي حصي : حصويّ ورحا : رحويّ هذا فيما كان قبل اللام فتحة وقد قلبت لامه ألفا.

فأما الياء التي قبلها مكسور فتحو : عمّ وشجّ تقول : عمويّ وشجويّ ، فعلوا به ما فعلوا بنمر ففتحوه فانقلبت الياء ألفا ، ثم قلبوها واوا من أجل ياء النسب.

وقيل في حيّة : حيويّ. وفي ليّة لوويّ ومن قال : أمييّ قال : حيي ، فإن كان ما قبل الياء والواو حرف ساكن قلبت في ظبي : ظبي وغزو ودلو دلويّ وغزويّ لا- تغير ، فإن كان فيه هاء التأنيث فمنهم من يجعله بمنزلة مما لا هاء فيه وهو القياس وكان يونس يقول في ظبية : ظبويّ وفي دمية : دمويّ وفتية : فتويّ وقالوا في بني زنية : زنويّ وفي البطية : بطويّ وقال : لا أقول في :غزوة إلا غزويّ ؛ لأن ذا لا يشبه آخره آخر فعلة إذا أسكنت عينها وكذلك غدوة وعروة وكان يونس يقول في عروة : عرويّ وقال في راية وطاية وثاية وآية رائّي وأنيّ يهمز لإجتماع الياءات مع الألف ومن قال : أمييّ قال : آييّ فلم يهمز وهو أولي وأقوي ولو أبدلت من الياء واوا جاز تقول : ثاويّ وآويّ وطاويّ كما قالوا : شاويّ فأبدلوا من الهمزة.

## الضرب الثاني : ما زاد علي الثلاثة

من العرب من يقول في حان حانويّ والكثير : حانيّ يحذف فمن قال : حانويّ قال في مرمي : مرمويّ.

ومن ذلك الإضافة إلي ما لاه ياء أو واو قبلها ألف ساكنة وهي غير مهموزة تقول في سقاية : سقائيّ ولقاية : لقائيّ أبدلت همزة وتقول في شقاوة وعلاوة : شقاويّ وعلاويّ شبهوه بآخر حمراء ولم يبدلوا من الواو همزة وقالوا في : غداء : غداويّ وفي رداء : رداويّ وياء درحاية بمنزلة ياء سقاية ولو كان مكانها واو كانت بمنزلة الواو التي في : شقاوة وحولايا وبردرايا تسقط الألف لأنّها كالهاء وحكم الياء حكمها في سقاية فإذا أضفت إلي ممدود ومنصرف فالقياس أن تدعه علي حاله وقد أبدل ناس من العرب مكانها واوا وهمزة كثير ، وإن كانت الهمزة من نفس الحرف فالإبدال فيها تقول في قراء قراويّ.

وكلّ اسم ممدود لا يدخله التنوين كثر أو قلّ فالإضافة إليه لا تحذف منه شيئاً وتبدل الواو مكان الهمزة ، وذلك قولك في زكريّا زكراويّ.

وفي بروكاء بروكاويّ ومن ذلك ما رابعه ألف غير زائدة ولا ملحقة ملهي ومرمي وأعشي وأعيا فذا يجري مجري حصي ورحي.

قال سيبويه : سمعناهم يقولون في أعيا : أعيويّ حي من العرب من جرم ويقولون في : أحوي : أحوويّ وكذلك حكم معزي وذفري فيمن نون ، فإن أضفت إلي اسم آخره ألف زائدة لا ينون وهو علي أربعة أحرف حذفها وسنذكره في باب الحذف إن شاء الله.

## الرابع : من القسمة الأولى : الأسماء التي حذف منها

### إشارة

وهي علي ضربين : اسم ضمّ إليه شيء ليس فيه فيحذف ما ضمّ إليه وينسب إلي الصدر واسم حذف من بنائه في الإضافة.

## الأول : منها علي سبعة أضرب

### إشارة

: هاء التانيث والألف والنون التي للتثنية والواو والنون اللتان للجمع والألف والتاء اللتان للجمع والمضاف إليه إلا أن يكون أعرف من الصدر

والاسم الذي بني مع اسم قبله والأسماء المحكية فجميع هذا إنما يضاف وينسب إلي الصدر والجمع المكسر يرجع إلي الواحد.

### الأول : من ذلك هاء التانيث

تحذف من الاسم وينسب إلي الاسم ولا هاء فيه ، وذلك نحو قولك في حمدة : حمدي وفي سلمة : سلمتي وفي سفرجلة : سفرجلي وكل اسم فيه هاء التانيث فعلي هذا يجري.

### الثاني : النسب إلي المثني والمجموع علي حدّ التشية

من قال : قنّسرون ورأيت قنّسرين وهذه يبرون ورأيت يبرين يا هذا.

قال : قنّسري ويبري ومن قال : هذه قنّسرين ويبرين قال : يبريني ، وإن أضفت إلي (زيدان) قلت : زيدي فتضيف إلي الاسم بلا زيادة.

### الثالث : الألف والتاء

تقول في مسلمات مسلمي.

### الرابع : أن تضيف إلي مضاف

تقول إذا أضفت إلي عبد القيس : عبدي وإلي امرئ القيس : امرئي ، فإن خافوا اللبس نسبوا إلي ما ليس فيه فقالوا في : عبد مناف منافي فأما ابن كراع وابن الزبير فلا يجوز إلا : زبير وكراعي وتقول في أبي بكر بن كلاب : بكري : وقد يركبون من الاسمين المضاف أحدهما إلي الآخر اسما إذا خافوا اللبس فيقولون : عبشمي في عبد شمس وعبدري في عبد الدار وليس بقياس.

### الخامس : الاسم الذي بني مع اسم

تقول : في خمسة عشر ومعد يكر : خمسي ومعدتي تضيف إلي الصدر.

وتقول في رجل سمي اثنا عشر ثوي في قول من قال في ابن : بنوي واثنني في قول من قال : ابني ، وأما اثنا عشر التي للعدد فلا يضاف إليها ولا تضاف.

### السادس : من الأسماء المحكية



وذلك نحو: تأبط شرا تصنيفه إلى الصدر فتقول: تأبطي وكذلك حيثما وإنما ولو لا وأشباه ذلك.

قال سيبويه: سمعنا من يقول: في كنت: كوئي وقال أبو عمر: قوم يقولون: كنتي وقال أبو العباس: هو خطأ.

## السابع: الإضافة إلى الجمع

توقع الإضافة علي الواحد لتفرق بينه وبين التسمية تقول في أبناء فارس: بنوي وفي الرّباب: ربيّ واحده ربة وفي مساجد: مسجدي وإلي جمع جمعي وإلي عرفاء: عريفي وإلي قبائل: قبلي.

وزعم الخليل: أنّ نحو ذلك مسمعي في المسامعة ومهلبّي في المهالبة وقال أبو عبيدة: وقالوا في الإضافة إلى العبلات وهم حيّ من قريش عيليّ، فإن كانت الإضافة إلى جمع لا واحد له تركته علي لفظه؛ لأنه ليس له ما ترده إليه، وذلك نحو الإضافة إلى نفر نفريّ؛ لأنه لا واحد له وأناس أناسي وقالوا: إنسانيّ.

قال: سيبويه: وأناسي أجود وقال أبو زيد: التّسب إلى محاسن محاسنيّ؛ لأنه لا واحد له، وإن أضفته إلى عباديد قلت: عباديديّ؛ لأنه لا واحد له وواحد علي فعليل أو فعلال وفي أعراب أعرابيّ؛ لأنه لا واحد له، فإن جمعت شيئاً من هذه الجموع التي لا واحد لها قلت في نفر: أنفار وفي نسوة: نساء وفي نبط: أنباط فأردت الإضافة إليه رددته إلى ما كان عليه قبل الجمع فقلت في أنفار نفريّ. وفي نساء: نسويّ وفي أنباط: نبطيّ، وإن سميت بجمع تركته علي لفظه أي جمع كان قالوا: في أنمار: أنماريّ وفي كلاب: كلابيّ فرقوا بين الجمع إذا سمي به وبينه إذا لم يسم به ولو سميت بضربات لقلت: ضربي لا تغيير المتحرك لأنك لم ترد الإضافة إلى واحد وإنما حذف الألف والتاء كما تحذف الهاء من الواحد ومدانتي جعلوه بمنزلة اسم للبلد وعلي ذا قالوا في الأبناء: أنباويّ وقالوا في الصّباب إذا كان اسم رجل: ضبابيّ وفي معافر: معافريّ وهو فيما يزعمون: معافر بن مر أخو تميم.

وقالوا في الأنصار : أنصاريّ ؛ لأن هذا قد صار اسما لهم ، وإن كان أصله صفة قد غلبت فهو مثل أنمار.

## الضرب الثاني من الرابع من القسمة الأولى

### إشارة

وهو ما يحذف منه من أصل بنائه عند الإضافة إليه وهو يجيء علي ضربين :

أحدهما : المحذوف حرف قبل آخره.

والثاني : يحذف أحرف منه.

## والضرب الأول ينقسم ثلاثة أقسام

### الأول : ما كان قبل لامه ياء زائدة أو واو

فما جاء فعيلة أو فعيلة فبابه وقياسه حذف الياء وفتح ما قبله ذلك تقول في حنيفة : حنفيّ وجهينة : جهنيّ وقتيبة : قتيبيّ وشنوءة : شنيّ.

وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة وهو شاذّ قالوا في مثل سليمة : سليميّ وفي عميرة : عميريّ.

وقالوا : سليقيّ للرجل من أهل السليقة فأما شديدة وطويلة فلا تحذف الياء لأنك إن حذفها خرجت إلي الإدغام والإعلال فتقول : طويليّ وقالوا في بني حويزة : حويزيّ.

### الثاني : الإضافة إلي فعيل وفعال ولامتهنّ واوات وما كان في اللفظ بمنزلهما

تقول في عدّي عدويّ وفي غنيّ غنويّ وفي قصيّ قصويّ وفي أميّة : أمويّ وحذفوا الياء الزائدة وأبدلوا اللام واوا وبعضهم يقول : أميي وقالوا في مرميّ : مرميّ.

جعلوه بمنزلة بختيّ استتقالا للياءات ومرمية : مرميّ ومن قال : حانويّ قال : مرمويّ فإذا أضفت إلي عدوة قلت : عدويّ من أجل الهاء كما قلت في شنوءة : شنيّ وقالوا في تحية : تحويّ وكذلك كلّ شيء كان آخره هكذا وتقول في قيسيّ وثديّ : ثدويّ وقسويّ لأنها فعول فتردّها إلي الأصل وإنّما كانت ألفا مكسورة قبل الإضافة بكسرة ما بعدها.

### الثالث : الإضافة إلي كل اسم آخره ياء ان مدغمة إحداهما في الأخرى

نحو : أسيد وحمير تقول أسيد وحميري تحذف الياء المتحركة وقالوا في زينة : زباني أبدلوا ألفا من ياء.

وتقول في مهيم تصغير مهوم : مهيمي فلا تحذف منه شيئا لئلا يصير كأسيد.

## الضرب الثاني : ما يحذف آخره عند الإضافة من الالفات والياءات

### إشارة

وهو علي ثلاثة أقسام:

الأول : الإضافة إلي اسم علي أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخره ياء ما قبلها مكسور.

الثاني : الإضافة إلي كل اسم آخره ألف زائدة لا ينون وهو علي أربعة أحرف.

الثالث : الإضافة إلي كل اسم كان آخره ألفا وكان علي خمسة أحرف.

### الأول من ذلك : وهو ما كان علي أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخره ياء قبلها مكسور

تقول في رجل من بني ناجية : ناجي وفي أدل : أدلي وفي صحار : صحاري وفي ثمان : ثماني وفي رجل اسمه يمان : يمانني لأنك لو أضفت إلي رجل اسمه يماني لأحدثت ياءين سواهما ، وحذفتهما إلي يرمي يرمي وإلي عرقوة : عرقي.

وقال الخليل : من قال في يثرب : يثري وفي تغلب : تغلبي : ففتح فإنه يقول في يرمي : يرموي.

### الثاني : الإضافة إلي كل اسم آخره ألف زائدة لا ينون وهو علي أربعة أحرف

تقول في حلي : حلي ودفلي : دفلي وسللي : سللي ومنهم من يقول : دفلاوي يفرق بينها وبين التي هي من نفس الحرف فجعلت بمنزلة : حمرائي وقالوا في دهناد : دهنائي وقالوا في دنيا : دنياوي ، وإن شئت قلت : دنياي ومنهم من يقول : حبلوي فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

قال سيبويه : فإن قلت في ملهي : ملهي لم أر به بأسا ولا يجوز الحذف في (قفا) ؛ لأنه ثلاثي.

وأما جمزي فلا يجوز فيه : جمزوي ولكن : جمزي لأنها ثقلت لتتابع الحركات.

والحذف في معزي أجود. قال : لأنه ليس كالأصل ، وإن كان ملحقا.

### الثالث : الإضافة إلي كل اسم كان آخره ألفا وكان علي خمسة أحرف

تقول في حباري : حباري. وفي جمادي : جمادي. وفي قرقرى : قرقرى. وكذلك كل اسم كان آخره ألفا وكان علي خمسة أحرف.

قال : وسألت يونس عن مرامي فقال : مرامي يجعلها كالزيادة ، وتقول في مقلولي : مقلولي ، وفي يهيري : يهيري ولا يفرق هنا بين الزائد والأصل فأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحذف ، وذلك قولك في خنفساء : خنفساوي وحرملاء : حرملاوي ومعوراء : معوراوي لم تحذف هذه الألف لأنها متحركة وحذفت تلك لأنها ساكنة ميتة.

فكذلك لو أضفت إلي عثير وحثيل لقلت : عثيري وحثيلي كما قلت : حميري ولم بجز إسقاط الياء لأنها متحركة فقد فرقوا بين المتحرك والساكن مثني بمنزلة مرامي لأنها خمسة.

### الخامس من القسمة الأولي : وهو ما أضيف إلي الأسماء المحذوفة قبل الإضافة

#### إشارة

وهو علي ثلاثة أقسام:

الأول : الإضافة إلي بنات الحرفين.

الثاني : الإضافة إلي ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.

الثالث : الإضافة إلي ما ذهب فإؤه.

#### الأول من ذلك : الإضافة إلي بنات الحرفين

وهي تجيء علي ضربين : أحدهما أنت فيه مخير في ردّ ما حذفت وتركه والآخر : لا بدّ فيه من الردّ.

اعلم أنه ما كان منقوصا فأنت فيه بالخيار إن شئت قلت في دم ويد : دمي ، وإن شئت قلت : دموي تردّ ما حذفت وكذلك غد وغدوي وإنّما فتحت عين غد ويد وهما فعل لأنك نسبته إلي الاسم وكانت العين متحركة فرددت وتركت الحرف.

وتقول في ثبة : ثبي وثبوي. وفي شفة : شفي وشفهي. وفي حر : حري وحرهي.

وإنت أضفت إلي (رب) فيمن خفف قلت : ربي ، وإن شئت رددت كما قالوا في قرة : قريّ وإتّما اسكنت كراهية التضعيف فلم يقولوا : ربّي ، وأما ما لا يجوز فيه إلا الردّ من بنات الحرفين فنحو : أب وأخ تقول في أب : أبويّ وفي أخ : أخويّ وفي حم : حمويّ ؛ لأن هذه تظهر في الإضافة والتثنية.

والجمع تقول : أبو زيد وأخو عمرو وحمو بكر وتثني فتقول : أبوان ومن يقول : هنوك مثل (أبوك) يقول : هنويّ ومن قال : وضعة وهو بنت ضعات قال : ضعويّ ومن جعل سنة من سانهت يقول : سنهيّ ومنهم من يقول : في عضة ويقول : عضويّ ، وإن أضفت إلي أخت قلت : أخويّ لأنك تقول : أخوات.

قال سيبويه : وسمعنا من يقول في جمع هنت : هنوات وكان يونس يقول : أختي وليس بقياس.

### الثاني : الإضافة إلي ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

إن شئت قلت في ابن واسم وابنة واست واثنان : ابنيّ واثنيتي فتركته علي حاله ، وإن شئت رددته إلي أصله : سمويّ وبنويّ وستهيّ.

وزعم يونس : أن أبا عمرو زعم : أنّهم يقولون : ابناويّ في الإضافة إلي أبناء ، وقال سيبويه : في الإضافة ابنم إن شئت : بنويّ ، وإن شئت : ابنميّ.

واعلم أنك إذا حذف ألف الوصل فلا بدّ من الردّ وتقول في بنت : بنويّ ولو جاز بنيّ ؛ لأنه يقول بنات لجاز : بنيّ في ابن ؛ لأنه يقول بنون فالزيادة كأنها عوض عما حذف فإذا حذفها فلا بدّ من الردّ ؛ لأنه قد زال ما استعويض به وكذلك : كلتا وثنتان تقول : كلويّ وثنويّ.

قال أبو العباس : التاء في (كلتا) عند سيبويه بدل من ألف (كلا) مثل التاء التي هي بدل من واو فحذف ألف التانيث وردّ ما التاء بدل منه.

وكان يونس يقول : ثنيتي كقوله : في أخت وذيت بمنزلة بنت وأصلها ذية فإذا حذف التاء لزمها التثقيب ؛ لأن التاء عوض ، فإن نسبت إليها قلت : ذيوبيّ وإتّما ثقلت كما ثقلت (كيّ)

اسما وأصل بنت وابنة (فعل) وكذلك أخت وأست والدليل : استاه وسه وآخاء وبنون وقالوا : في اثنتين : أثناء ولم يجيء : ثينَي وقالوا في : اثنتين اثنتَي هكذا ليس عينه في الأصل متحركة إلا ذيت ، وأما (كلتا) فالدليل علي تحرك عينها قولهم كلا كمعا واحد الأمعاء.

ومن قال : رأيت كلتا أختيك فإنه جعل الألف ألف تأنيث.

فإن سَمِّي بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة وصارت التاء بمنزلة الواو في (شروي) ولو جاء من هذا اسم منقوص وبان لك أنه فعل لحركت العين إذا أضفته وفم إذا شئت قلت : فمَي لأنهم قالوا : فموان ولو لم يقولوه لم يجز ؛ لأنه لا ينبغي أن يجمع بين العوض والمعوض وبين الحرف الذي عَوَّض فالميِم إنما جعلت عوضاً من الواو إذا قلت : فوزيد.

قال أبو بكر : والذي زين لهم عندي أن قالوا : (فموان) أن هذا يعد محذوفا وهي الهاء يدلُّك عليه قولك : تهوت وأفواه ، فإن أضفت إلي رجل اسمه ذوا مال قلت : ذووي وكذلك ذات مال لأنك إذا أضفت حذف الهاء فكأنك تضيف إلي (ذو) ، وإن أضفت إلي رجل اسمه فوزيد.

قال سيبويه : فكأنك إنما تضيف إلي فم والإضافة إلي شاء شاوي كذا تكلموا به ، وإن سميت به رجلا قلت : شائي ، وإن شئت قلت : شاوي كذا قال سيبويه.

وبين شائي وعطائي فرق ؛ لأن الهمزة في عطاء بعد ألف زائدة وليست في شاء كذلك كما قلت : عطاوي وفي شاة شاهي والإضافة إلي لات من اللات والعزي حكمها حكم (لا) لا تقول : (لائي) ولا تحرك العينان من هذه الحروف (كلو).

واعلم أن (لوا) إذا ثقلتها وسميت بها ليست كالأسماء المنقوصة ؛ لأن الأسماء المنقوصة التي قد حذفت لاماتها حقها وحكمها أن تعرب العينات وتحرك إذا أفردت والواو من (لو) لم تحلقها حركة في حال والإضافة إلي امرئ مثل امرعي ؛ لأنه ليس من بنات الحرفين وكذلك امرأة وقد قالوا : مرئي مثل مرعي في امرئ القيس والإضافة إلي ماء مائي ومن قال : عطاوي قال : ماوي وقولهم : شاوي يقوي ذا.

قال أبو بكر : شاء مثل ماء ، وإن الهمزة تصلح أن تكون فيهما جميعا مبدلة من هاء لقولهم موية وشويهة.

### الثالث : الإضافة إلي ما ذهب فإؤه من بنات الحرفين

اعلم أنّ هذا الباب ينقسم قسمين :

أحدهما : أن تكون الفاء وحدها من حروف اللين في الاسم.

والآخر : أن يجتمع فيه حرفا لين فتكون فإؤه ولا مه معتلتين فالأول : إذا نسب إليه لم ترد الفاء بعدها من حروف الإضافة ، وذلك قولهم في :  
عدة : عديّ وفي زنة : زنيّ ، وأما الذي فإؤه وعينه معتلتان فإذا نسبت إليه ردت الفاء.

قال سيبويه : وتترك العين علي حركتها فتقول : شية وشويّ فلا تسكن مثل : شجويّ.

وقال الأخفش : القياس : اسكان العين.

فتقول : وشيّ ، وأما الردّ فلا بدّ منه ؛ لأنه لا يبقى الاسم علي حرفين أحدهما حرف لين.

ص : 305

وجاء علي غير القياس الذي تقدم وهو ينقسم أربعة أقسام:

الأول : ما جاء علي غير قياس .

الثاني : ما يكون علما خلافاه إذا لم يردّ به ذلك .

الثالث : ما يحذف فيه ياء الإضافة إذا جعلته صاحب معالجة .

الرابع : ما يكون مذكرا يوصف به مؤنث علي تأول النسب .

### الأول : ما جاء معدولا علي غير قياس وهو يجيء علي ضربين

أحدهما : أن تبدل الاسم عن لفظ إلي لفظ آخر والضرب الثاني : تغير ياء النسب من ذلك قولهم : هذيل هذليّ وفقيم كنانة : فقميّ ومليح خزاعة ملحيّ وثقيف ثقفويّ وكان القياس في جميع هذه أن تثبت وقالوا في زينة : زبانيّ وفي طيء : طائيّ والعالية : علويّ وبادية : بدويّ والبصرة : بصريّ والسّهل : سهليّ والدهر : دهريّ وفي حيّ من بني عديّ يقال لهم : بنو عبيدة : عبيديّ .

قال سيبويه حدثني من أثق به أنّ بعضهم يقول : في بني جذيمة : جذميّ وقالوا في بني الحبلي من الأنصار : حيليّ وفي صنعاء : صنعائيّ وفي شتاء : شتويّ ، وقال أبو العباس : هو جمع شتوة .

وفي بهراء قبيلة من قضاة : بهرائيّ وفي دستواء : دستوانيّ مثل بحرائيّ وزعم الخليل : أنّهم بنوا البحر علي بناء فعلان وفي الأفق : أفقيّ ومن العرب من يقول : أفقيّ علي القياس .

وفي حروراء وهو اسم موضع : حروريّ وكان القياس : حروايّ وجلولاء : جلوليّ وخراسان : خراسيّ وخراسانيّ أكثر وخراسيّ وقال بعضهم : إبل حمضيّة إذا أكلت الحمض وحمضيّة أجود وإبل طلاحيّة إذا أكلت الطلح .

قال سيبويه : وسمعنا من يقول : أمويّ وقال في : الرّوحاء : روحانيّ وروحاويّ أكثر .

وقالوا في : طهيّة : طهويّ وقال بعضهم : طهويّ علي القياس .



## الضرب الثاني : ما جاء معدولا محذوفا منه إحدى الياءين

وذلك قولهم في شأم : شأم وفي تهامة : تهام يفتحون التاء ومن كسرهما شدّد فقال : تهاميّ ويمان في اليمن وزعم الخليل : أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى الياءين.

وقال سيبويه : منهم من يقول : تهاميّ ويمانيّ وشأميّ ، وإن شئت قلت : يمنيّ عليّ القياس قال : وزعم أبو الخطاب : أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إليّ الملائكة والجنّ : روحانيّ أضاف إليّ الروح وللجميع : رأيت روحانيين.

وزعم أبو عبيدة : أنّ العرب تقوله لكلّ شيء فيه الروح وجميع هذا إذا صار اسما في غير هذا الموضع فأضفت إليه جريّ عليّ القياس.

## الثاني : ما يكون علما خلافه إذا لم يرد به ذلك

قالوا في الطويل الجمّة : جمانيّ وفي الطويل اللحية : لحيانيّ وفي الغليظ الرقبة : رقبانيّ فإذا سميت بها قلت : رقبنيّ وجميّي عليّ الأصل وقالوا في القديم السنّ : دهريّ ولو سميت بالدهر لقلت : دهريّ.

## الثالث : ما تحذف منه ياء الإضافة

إذا جعلته صاحب معالجة جاء عليّ (فَعَال) قالوا : لصاحب الثياب : ثَوَّاب ولصاحب العاج : (عَوَّاج) وذا أكثر من أن يحصي وقد قالوا : البتّيّ أضافوه إليّ البتوت وقد قالوا : البتّات فأما ما كان ذا شيء وليس بصنعة فيجيء عليّ فاعل تقول لذي الدرع : دارع ولذي النبل : نابل ومثله ناشب وتامر ذو تمر وآهل أي : ذوا أهل ولصاحب الفرس : فارس وعيشة راضية ذات رضا ومثله طاعم كاس ذو طعام وكسوة.

وناعل ذو نعل وقالوا : بَعَّال لصاحب البغل شبهوه بالأول وقالوا لذي السيف : سيّاف ولا تقول لصاحب الشعير : شعّار ولا لصاحب البرّ : برّار ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه ولم يجيء هذا في كلّ شيء والقياس في جميع ذلك أن تنسب إليه بالياء المشددة عليّ شرائط النسب التي مضت.

## الرابع : ما يكون مذكرا يوصف به مؤنث

اعلم بأنّ هذا الباب جاء علي ذي شيء مثل دارع ونابل وهذا قول الخليل فمن ذلك قولهم : حائض وطامث وناقعة ضامر.

قال الخليل : لم يجيء هذا علي الفعل وكذلك مرضع ، فإن أجراه علي الفعل قال : مرضعة وهي حائضة غدا ولا يجوز غيره.

وقال سيويوه : إنّ (حائض) جاء علي صفة شيء والشيء مذكر.

وقال : إنّ (فعولا ومفعالا ومفعلا) يكون في تكثير الشيء وتشديده ووقع في كلامهم علي أنه مذكر.

وقال الخليل : إنهم : يريدون الإضافة ويستدلّ علي ذلك بقولهم : رجل عمل وليس معناه المبالغة إلا أنّ الهاء تدخله يعني : (فعل) وقال : نهر يريدون : نهاريّ يعني : النهار وقالوا : رجل حرح : ورجل سته كأنه قال : حريّ واستيّ وقال في قولهم : موت (ماتت) وشغل شاغل وشعر شاعر أرادوا به المبالغة.

قال أبو العباس : أي شعر يقوم بنفسه وشغل يقوم مقام فاعله.

وقال الخليل : هو بمنزلة قولهم : همّ ناصب وقد جاءت هاء التانيث في.

شيء من (فعول) ومفعال وأما : مفعيل فقلما جاءت فيه الهاء ومفعل قد جاءت الهاء فيه.

يقال : مصكّ ومصكّة.

### إشارة

المصادر : الأصول ، والأفعال مشتقة منها ، وكذلك أسماء الفاعلين ، وقد تكون أسماء في معاني المصادر لم يشتقّ فيها فعل ولكن لا يجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر فإذا نطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أخذ منه ووجب اسم الفاعل ولو كانت المصادر مأخوذة من الفعل كاسم الفاعل لما اختلفت كما لا يختلف اسم الفاعل ونحو نذكر أربعة أشياء : المصدر والصفة والفعل وما اشتقّ منه.

فالفعل ينقسم قسمين : ثلاثي ورباعي . والثلاثي ينقسم قسمين : فعل بغير زيادة وفعل فيه زيادة . وانقسام المصادر في الزيادة وغيرها كانقسام الأفعال.

القسم الأول : الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه :

وهو ينقسم علي ضربين : فعل متعد إلى مفعول وفعل غير متعدّ.

## ذكر أبنية المتعدي من الثلاثي

### إشارة

وهو علي ثلاثة أضرب :

علي فعل يفعل مثل : ضرب يضرب.

وفعل يفعل مثل : قتل يقتل.

وفعل يفعل نحو : لحس يلحس.

وليس في الكلام فعل يفعل إلا أن يكون فيه حرف من حروف الحلق وسنذكرها بعد إن شاء الله.

والصفة : علي فاعل في جميع هذا ، وذلك نحو : ضارب وقاتل ولا حس وقد جاء اسم الفاعل علي (فعليل) قالوا : ضريب قداح للضارب وصريم بمعني : صارم وأصل المصدر في جميعها أن يجيء علي (فعل) ؛ لأن المرة الواحدة علي فعلة ولكنها اختلفت أبنيتها كما تختلف أبنية سائر الأسماء ونحن نذكر ما جاء في باب باب منها.

### الضرب الأول : فعل يفعل

يجيء علي اثني عشر بناء :

فعل نحو : ضرب ضربا وهو الأصل.

وفعل : قاله قبلا.

وفعل : سرق سرقا.

فعلة : غلبة.

فعلة : سرقة.

فعل : كذب.

فعلة : حمية.

فعال : ضراب الفحل كالتكاح.

فعالة : حماية.



فعلان : حرمان.

فعلان : غفران.

فعلان : لِيَان من لويته.

قال أبو العباس : فعلان لا يكون مصدرا ولكن استثقلوا الكسرة مع الياء.

### الضرب الثاني : فعل يفعل

فعل : هو الأصل نحو : القتل وجاء (فعل) حلبها يحلبها حلبا فعل : الخنق فعل كفر فعل قيل : وحجّ فعلة : شدّة فعال : كتاب فعلان : شكران فعول : شكور وقد جاء : فعل يفعل : حسب يحسب ويُسب ويُس ونعم ينعم.

قال سيبويه : والفتح في هذا أقيس وكان هذا عند أصحابنا إنّما يجيء علي لغتين ومن ذا قولهم : فضل يفضل ومثّ تموت وكدت تكاد.

### الضرب الثالث : فعل يفعل

فعل الأصل مثل : حمد حمدا فعل : عمل فعل : شرب فعلة : رحمة فعلة : خلته خيلة فعلة قالوا : رحمته رحمة فعال : سفاد.

فعال : سماع فعلان : غشية غشيانا فعل يفعل من حروف الحلق فعالة : نصاححة فعالة : نكاء فعال : سوال.

القسم الثاني من الثلاثي وهو الذي لا يتعدي :

وهو ينقسم قسمين : عمل وغير عمل ، ونحن نبدأ بذكر ما هو عمل.

اعلم أنّ هذا الفعل علي أبنية المتعدي واسم الفاعل في الثلاثة التي علي وزن المتعدي علي (فاعل) والمصدر الذي يكثُر فيه (فعول) وعليه يقاس فعل يفعل فعول الكثير مثل : جلوس فعل : حلف فعل : عجز.

ص: 311

فعل يفعل وجدت فعل يفعل فيما هو غير متعدّ أكثر من (فعل يفعل) وهما أختان فعول هو الأكثر الذي يقاس عليه نحو: قعود فعال : ثبات فعل قالوا : سكت : سكتا فعل : مكث والشغل فعل : فسق فعالة : عمارة.

فعل يفعل فعل : عمل فعل.

حرد يحرد حردا وهو حارد قولهم : فاعل يدلّ علي أنّهم جعلوه من هذا الباب.

فعل : حميت الشمس حميا وهي حامية فعل : الضحك.

وأما ما كان غير عمل فقد تجيء هذه الأبنية فيه إلا أنه يخصه فعل : يفعل وهذا البناء لا يكون في المتعدي البتة.

باب فعل يفعل من حروف الحلق :

فعل : هدأ هدأ. فعال : ذهاب. فعال : مزاح.

ص: 312

### إشارة

هذا الضرب إنّما حقه أن يجيء فيما كان خلقه أو خلقا أو صناعة تكون في الشيء فما جاء من الأعمال فمشبه بهذا.

اعلم أنّ العرب ربما أجرت هذه المصادر علي المعاني كما خبرتك وربّما رجعوا إلي بناء الفعل وكذلك الصفة وأبنية الأفعال قد تجيء علي بناء واحد لتقارب المعاني وجميع هذه التي ذكرت لا تخلو من أن تتفق في المصادر أو في الصفات أو في الفعل فهي من أجل هذا تقسم ثلاثة أقسام :

الأول : منها المتفقة في المصدر

والثاني : المتفقة في الصفة.

والثالث : المتفقة في الفعل.

### الضرب الأول : المتفقة في المصدر

وهو ينقسم علي سبعة أقسام : فعال فعالة فعال فعالة فعل فعلان.

الأول : فعال لما كان داء نحو : السّكات والعطاس.

والثاني : لما فتّت نحو : الجطام والفتات والفضاض.

الثالث : لما كان صوتا كالصّـراخ والبكاء وقد جاء الهدير والضجيج والصّـهيل وقالوا : الهدر والصوت أيضا تحرك فباب فعال وفعالان واحد وقد جاء الصوت علي فعلة نحو : الرّزمة والجلبة.

الثاني : فعالة : ما كان جزاء لما عملت : نحو العمالة والخباسة والظلامه.

الثاني من فعالة : ما كان معناه الفضالة نحو القلامه والقواره والقراضه.

الثالث من الأول : فعال للهباج نحو : الصّراف في الشاة والهباب والقراع ؛ لأنه تهيج فيذكر الثاني من فعال وهو لما كان انتهاء الزمان نحو : الصّرام والجزاز والحصاد وربّما دخلت



اللغة في بعض ذا فكان فيه (فعال وفعال) فإذا أرادوا الفعل علي (فعلت) قالوا : حصدته حصدا إنما يريد العمل لا انتهاء الغاية.

الثالث من فعال للتباعد نحو : الشّراد والشّماس والتّفار والخلاء.

وقالوا : التّفور والشّمس والشّيب من شبّ الفرس وقالوا : الشّب وقالوا : خلأت الناقة خلاء وخلاً مثل خلع وقالوا : العضاض شبهوه بالحران ولم يريدوا به : فعلته فعلا.

الرابع من (فعال) ما كان وسما نحو : الخباط والعلاط والعراض.

الأثر يكون علي فعال والعمل يكون فعلا كقولك : وسمته وسما ، وأما المشط والدّللو والخطّاف فإنما أرادوا به صورة هذه الأشياء.

وقد جاء علي (فعله) نحو : القرمة والجرفة اكتفوا بالعمل وأوقعوه علي الأثر.

فعالة للقيام بالشيء وعليه نحو : الولاية والإمارة والخلافة والعرفة والنكابة والعياسة والسياسة وقالوا في العياسة : العوس والعياسة ، والسياسة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها فصار بمنزلة الوكالة وكذلك السّعاية تريد : الساعي الذي يأخذ الصدقة.

فعالة للترك والانتهاه نحو : السّامة والزّهادة والاسم فاعل وقالوا : الزّهد.

فعل للانتهاه والترك أيضا هذا يجيء فعله علي (فعل يفعل) نحو : أجم يأجم أجما وسنق يسنق سنقا.

قال أبو بكر : وعندي أنّ حذر وفرق وفرع من هذا الباب للترك وجأؤوا بضده علي مثاله نحو : هوي هوي وهو هو وقع : يقع فهو وقع وقالوا : قناعة كزهادة وقالوا : قانع كزاهد وقالوا : بطن يبطن بطنا وهو بطن وتبن وثمل مثله.

فعلان : ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعسلان والرّتكان والغثيان واللّمعان وجاء علي (فعال) لأنهما يتقاربان في المعني ، وذلك (التّزاء) والقماص .

وقالوا : وجب وجيبا ووجف وجيفا كما قالوا في الصوت : الهدير ورسم البعير رسيما وقالوا : التّزو واللّمع ولا يجيء فعله متعديا إلا شاذّا نحو : سنّته سنّانا.

وقال أبو العباس : المعني شئت منه.

### الضرب الثاني : المتفقة في الصفة

فعلان : الجوع والعطش ويكون المصدر (فعل) فالفعل : فعل يفعل ، وذلك طوي : يطوي طوا وهو طيان وعطش يعطش عطشا وهو : عطشان وقالوا : الظماء والطوي مثل الشبع وندبه مثله : شبع يشبع شبعاً وهو من : شبعان وملئت من الطعام وقدح نصفان وجمجمة نصفي وقدح قربان وجمجمة قربي بمنزلة ملآن ولم يقولوا : قرب.

ورجل شهوان وشهوي ؛ لأنه بمنزلة الغرثي والغضب كالعطش ؛ لأنه في جوفه ومثله : ثكل يثكل ثكلاً وهو ثكلان وثكلي وعبرت تعبر عبراً وعبري.

وأما ما اعتلت عينه فعمت تعام عيمة وهو عيمان وهي عيمي كأنّ الهاء عوض من فتحة العين في (عيمة) وحرّت تحار حيرة وهو حيران وهي حيري وهو كسكران ، وأما جربان وجربي فلأنه بلاء وقالوا : الرّيّ وسغب يسغب سغباً وهو ساغب وجاع يجوع وهو جائع وجوعان وسكر وسكر.

الثاني من الصفة : أفعال ، للألوان ويكون الفعل علي (فعل) (يفعل) والمصدر فعلة نحو : كهب يكهب كهبة وشهب يشهب شهباً وصدي يصدا صدأً وقالوا أيضاً : صدأً وربّما جاء الفعل علي فعل : يفعل نحو : آدم يأدم ومن العرب من يقول : آدم يأدمه وشهب وقهب وكهب وبينون الفعل منه علي أفعال مثل اشهبّ ويستغني (بأفعال) عن (فعل) وهو الذي لا يكاد ينكسر في الألوان يقولون : أسودّ وابيضّ فيقصرونه وقالوا : (الصّهوبة والبياض والسّواد كالصباح والمساء) ومن الألوان جون وورد علي وزن (فعل).

وقالوا : الأغبس والغبسة كالحمرة.

وجاء المصدر الوردية والجونة.

وجاء فعيل : خصيف أي : أسود.

وتأتي (أفعل) صفة في معني الداء والعيب.

الفعل فعل يفعل والمصدر (فعل) فيما كان داءً أو عيباً عور يعور عورا وأعور وأصلح وأجزم وأجبن وأقطع وأجزم لم يتكلم بالفعل منه ويقال لموضع القطع : القطعة والقطعة والصلعة والصلعة وقالوا : ستهاء وأستهه جاء علي بناء ضده رسحاء وأرسح وأهضم وهضماء.

وقالوا : أغلب وأزبر والأغلب العظيم الرقبة والأزبر العظيم الزبرة وهو موضع الكاهل وآذن وأذناء وأسكّ وسكاء وأخلق وأملس وأجرد كما قالوا : أحشن في ضده وقالوا : الخشنة وخشونة كالصهوبة ومؤنث كلّ أفعل فعلاء.

قال أبو العباس : أفعل فعلان وفعيل شيء واحد لأنها تقع لما لا يتعدي وقالوا في الأصيد : صيد يصيد صيدا وقالوا : شاب يشيب ومثل : شاخ يشيخ وأشيب كأشمط وأشعر كأجرد وأزبّ.

وقالوا : هيج يهوج هوجا وثول يثول ثولا وأثول وقالوا : مال يميل وهو مائل وأميل.

فعليل بمعني : العديل ؛ لأن فعلة فاعلته ، وذلك نحو : الجليس والعديل والخليط والكميع وخصيم ونزيع وقد جاء خصم ثاني فعيل : ما أتى من الفعل نحو : حلم يحلم حلما فهو حلِيم وظرف يظرف ظرفا وهو ظريف وقالوا : في ضده جهل جهلا وهو جاهل وقالوا : عالم وعلم يعلم وجهل كحرد حردا وهو حارد فهذا ارتفاع في الفعل واتضاع وقالوا : عليم وفقيه وهو فقيه والمصدر فقه.

وقالوا : اللَّبّ واللَّبابة ولبيب كما قالوا : اللؤم واللامّة ولئيم وقالوا : فهم يفهم فهما وهو فهم ونقه ينقه نقها وهو نقه وقالوا : الفهامة وناقة ولبق.

وحذق يحذق حذقا ورفق يرفق رفقا وهو رفيف وقالوا : رفق وعقل يعقل عقلا وعاقل وورزن رزانة وهو رزين ورزينة وقالوا للمرأة : حصنت حصنا وهي حصان مثل جبان.

وقالوا : حصنا ويقال لها ثقال ورزان وصلف يصلف صلفا وصلف ورقع رقاعة كحقم حماقة وحقم وأحمق كأشنع وخرق خرقا وأخرق وقالوا : التواكة وأنوك واستنوك ولم نسمعهم قالوا : نوك.

ثالث فعيل : ما كان ولاية نحو : أمير ووكيل ووصي وجري بمعنى وكيل.

### الضرب الثالث : المتفقة في الفعل

#### إشارة

هذا الباب يكون في الخصال المحمودة والمذمومة يجيء هذا علي (فعل) يفعل إلا في المضاعف وهو علي ثلاثة أضرب :

الأول : ما كان حسنا أو قبحا.

الثاني : ما كان في الصغر والكبر.

الثالث : الضّعف والجبن والشجاعة ومنه ما يختلط منه فعل بفعل كثيرا وهو الرّفعة والضّعة ؛ لأن فعل أخت (فعل).

#### الأول من فعل يفعل ما كان حسنا أو قبحا

الفعل فعل يفعل فعلا وفعالا والاسم فعيل قبح يقبح قباحة ووسم يوسم وسامة ووساما وجمل جمالا وقالوا : الحسن والقبح وفعالة أكثر وقالوا : نصير علي الباب وقالوا : نضر وجهه وناضر ونضر ونضارة وقالوا : ضخم وسبط وقطط مثل : حسن وسبط سباطة وسبوطه وملح ملاحه ومليح وسمح سماحة وسميح وشنع شناعة وشنيع ونظف نظافة كصبح صباحة وقالوا : رجل سبط وجعد.

قال أبو العباس : هذيل تقول : سميح ونذيل.

قال سيبويه : وقالوا : طهر طهرا وطهارة وطاهر وقالوا : طهرت المرأة وطمئت.

#### الثاني : الصغر والكبر

وذلك عظم عظامة وهو عظيم ويجيء المصدر علي (فعل) نحو : الصّغر والكبر والقدم وكثر كثارة وهو كثير وقالوا : الكثرة وسمنا وهو سمين ككبر كبرا وهو كبير وقالوا : كبر

علي الأمر كعظم وجاء : فخم وضخم والمصدر فعولة الجهومة وقالوا : بطن يطن بطنة وهو بطين.

### الثالث : الضعف والجبن وضمهما

شجع شجاعة وشجيع وشجاع وفعيل أخو فعال وضعف ضعفا وهو ضعيف وجرؤ يجرؤ جرأة وهو جريء وغلظ يغلظ غلظا وغلظ للصلابة من الأرض وغيرها.

وسهل سهولة وسهل وسرعا وهو سريع وبطؤ بطأ وهو بطيء.

قال سيبويه : إنما جعلناهما في هذا الباب ؛ لأن أحدهما أقوى علي أمره وكمش كماشة وكميش وحزن حزونة للمكان وهو حزن وصعب صعوبة وهو صعب.

### هذا باب ما يختلط فيه (فعل يفعل) كثيرا وهو ما كان من الرفع والضعف

قالوا : غني غني وهو غني وفقير كصغير والفقر كالضعف ولم يقولوا : فقر كما لم يقولوا في الشديد شددت استغنوا بافتقر واشتدّ وشرف شرفا وهو شريف وكرم ولؤم مثله ودنو وملؤ ملاءة وهو مليء ووضع ضعة وهو وضع ورفيع ولم يقولوا : رفع وقالوا : نبه ينبه وهو نابه ونبيه وسعد يسعد سعادة وسعيد وشقي يشقي شقاوة وشقيّ وبخل يبخل بخلا وبخيل أمر علينا فهو أمير وأمر أيضا وقالوا : الشقاء حذفوا الهاء.

ورشد يرشد رشدا وراشد والرشد ورشيد والرشد والبخل والبخل كالكرم.

أما المضاعف فلا يكون فيه (فعلت) ، وذلك نحو : ذلّ يذلّ ذلا وذلة وذليل وشحيح وشحّ يشحّ وقالوا : شححت.

وضننت ضننا وذننا ولبّ يلبّ واللّبّ واللّابة واللييب وقلّ يقلّ قلة وقليل وعفّ يعفّ عفة وعفيف ويقولون : لبيت تلبّ.

اعلم أنّ يفعل إذا قلت فيههين : فعل يفعل مفتوح العين ، وذلك كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الغين أو الحاء أو الخاء لا ما أو عينا نحو : قرأ يقرأ ووجهه يوجهه وقلع يقلع وذبح يذبح ونسخ ينسخ. وهذا ما كانت فيه لامات.

وأما ما كانت فيه عينات فهو كقولك : سأل يسأل وذهب يذهب وبعث يبعث ونحل ينحل ونحر ينحر ومغث يمغث وذخر يذخر وقد جاؤوا بأشياء منه علي الأصل قالوا : برأ يبرؤ كما قالوا : قتل يقتل وهنا يهنيء كضرب يضرب وهو في الهمز أقلّ وكذلك في الهاء لأنها مستقلة في الحلق وكلّما سفل الحرف كان الفتح له ألزم والفتح من الألف والألف أقرب إلي حروف الحلق من أختيها وقالوا : نزع ينزع ورجع يرجع ونضح ينضح ونطح ينطح ورشح يرشح وجنح يجنح والأصل في العين أقلّ لأنها أقرب إلي الهمزة من الحاء وقالوا : صلح يصلح وفرغ يفرغ وصبغ يصبغ ومضغ يمضغ ونفخ ينفخ وطبخ يطبخ ومرخ يمرخ والحاء والغين الأصل فيهما أحسن لأنهما أشدّ ارتقاعا إلي الفم ومما جاء علي الأصل من هذه الحروف فيه عينات قولهم : زار يزتر ونأم ينثم ونعر ينعر ورعدت ترعد وقعد يقعد وشحج يشحج ونحت ينحت وشحب يشحب ونعرت القدر تنغر ولغب يلغب وشعر يشعر ومخض يمشض ونخل ينخل ونخر ينخر وهذا الضرب إذا كانت فيه الزوائد لم يفتح البتة كان حرف الحلق لا ما أو عينا ؛ لأن الكسر له لازم وليس هو مثل (فعل) الذي يجيء مضارعه علي (يفعل) ويفعل ، وذلك مثل : استبرأ يستبريء وانتزع ينتزع وكذلك : فعل يفعل لا يغير ؛ لأنه لازم له الضمّ ، وذلك قولهم : صبح يصبح وقبح يقبح وضخم يضخم وملؤ يملؤ وقيمؤ يقيمؤ وضعف يضعف وقالوا : رعف يعرف وسعل يسعل.

فضموا ما جاء منه علي فعل فهم في (فعل) أجدر وكان حقّ (سعل) ورعف أن يجيء علي مثال ما جاءت عليه الأدواء.

فإن كانت هذه الحروف فاءات نحو: أمر وأكل وأفل وأفل لم تفتح العين لسكون حرف الحلق وقالوا: أبي يأتي شبهوه بيقرا وفيه وجه آخر أن يكون مثل: حسب يحسب فتحا كما كسرا وقالوا: جبي يجبي وقلي يقلي (جبي جمع الماء في الحوض) وحكي سيبويه: عضضت تعضّ.

وقال أبو العباس: عضضت غير معروف وما كانت لامه ياء أو واو فحكّمه في هذا الباب حكم غير المعتلّ نحو: شأي يشأي وسعي يسعي ومحا يمحي وصفي يصفي ونحا ينحي وقد قالوا: ينحو يصفوا ويزهوهم الأل وينجو ويرغو، وأما ما كانت لامه من حروف الحلق وعينه معتلة فلا تفتح لأنّها تكون ساكنة نحو: باع يبيع وتاه يتيه وجاء يجيء وكذلك المضاعف: نحو: دعّ يدعّ وشحّ يشحّ وزعم يونس: أنّهم يقولون: كعّ يكعّ.

قال سيبويه: يكعّ أجود وهو كما قال.

واعلم أنّ هذه الحروف الستة إذا كنّ عينات في (فعل) ففيه أربع لغات: فعل وفعل وفعل اسما كان أو صفة نحو: رحم وبعل.

والاسم رجل لعب وضحك وما أشبه ذلك في جميع حروف الحلق.

وفي (فعليل) لغتان: فعيل وفعيل وتكسر الفاء في هذا الباب في لغة تميم نحو: سعيد ورغيف وبخيل وبيس، وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا علي القياس، فإن كانت العين مضمومة لم تضم لها ما قبلها نحو: رؤوف ورؤوف لا يضمّ.

قال: وسمعت من بعض العرب من يقول: بيس ولا يحقق الهمزة ويدع الحرف علي الأصل.

وأما الذين قالوا: مغيرة ومعين فليس علي هذا ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة كما قالوا: منتن وأنبؤك وأجؤك (أراد: أنبؤك وأجؤك) وقالوا: في حرف شاذّ: إحبّ يحبّ شبهوه (بمنتن) فجاءوا به علي (فعل) كما قالوا: ينبي لما جاء شاذّا عن بابه خولف به وقالوا: ليس ولم

يقولوا: لاس ولا يجوز في (أجيتك) ما جاز في (يحب)؛ لأن يحب غيرت عن أصلها وكان حقها يحب فلما غيرت استحسنا التغيير هنا والإتباع وأجيتك علي حقها فلا يجوز أن يتبع الهمزة الجيم؛ لأن الجيم في الأصل ساكنة أيضا.

ص: 321



وهو ينقسم ثلاثة أقسام معتل اللام والعين والفاء : الأول : وهو ما اعتلت لامه ، وذلك نحو : رميته رميا ومراه يمريه مريا وهو مار وغزاه يغزوه غزوا وهو غاز هذه الأصول وقالوا : لقيته لقاء واللقى وقلبيته فأنا أقلبه قلبي وهديته هدي وفعل أخت فعل ؛ لأنه ليس بينهما إلا الضمّ والكسر وكلّ واحدة تدخل علي صاحبها وعتا عتوا وثوي يثوي ثويا ومضي مضيا وعات وثاو وماض ونمي ينمي نماء وبدا يبدو وقضي يقضي قضاء ونثا ينثو نثاء وقالوا : بدا بدا ونثا نثا وزني زنا وسري يسري سري والتقي .

هذا ما كان ماضيه علي (فعل) ، وأما (فعل) فقالوا : بهو يبهو بهاء وهو بهيّ وسرو يسرو سروا وسريّ وبذو يبذو بذاء وهو بذيّ وبذي مثل : سقم في تصرفه ودهوت وهو دهّيّ .

وبعض العرب يقول : بزيت كشقيت ، وأما (فعل) فنحو : خشى يخشي خشية وخشيا وهو خشيان وخاش وشقي يشقي شقاوة وشقاء وقوي قوة وخزي يخزي خزاية فهو خزيان إذا استحيي .

قال الأصمعي : خشى الرجل يخشي خشيا وهو خشيان وخشّ إذا أخذه الرّبو والتّفس وهذا مع ما قبله يدخل في باب الأدواء وهذا لم يذكره سيبويه وكان هذا موضعه في فعل فيما مضى وعري الرجل إذا خرج من ثيابه يعري عريا فهو عريان وامرأة عريانة ونشي الرجل الخبر إذا تخبره ونظر من أين جاء ينشأ نشوة فهو نشيان .

نظير ذلك مما اعتلت عينه كلته كيلا- والاسم كائل وقلته قولاً والاسم قائل وزرته زيارة وخفته خوفاً وهبته أهابه هيبة ونلته أناله نيلا وذمته أذيمه ذاما وقتّه قوتا .

وقال بعضهم : (رجل خاف) فجاؤوا به علي (فعل) مثل فرق وفرق وعفته أعافه عيافة وغرت أغور غوورا وغيارا وغبت غيوباً وقام قياما ونحت نياحة وغابت الشمس غيابا ودام يدوم دواما ولعت تلاع لاعا ورجل لاع ولانح إلا أنّ قولهم : لاع أكثر .

نظير ذلك مما اعتلت فاؤه وعدته أعده وعدا ولا يجيء في هذا الباب (يفعل) يحذف الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة وتجري باقي حروف المضارعة عليها.

وقال بعضهم : وجد يجد كأنهم حذفوها من يوجد وقالوا : ورد ورودا ووجل يوجل وهو وجل ووضو يوضو فأتوا ما كان علي فعل وقالوا : ورم يرم ورما وهو شاذ عن القياس وورع يورع لغة ووجد يجد وجدا ووغر يغر ويوغر ووحر يحر ويوحر ويوحر أكثر ولا يجوز يورم وولي يلي وأصله فعل يفعل فنقل إلي (يفعل) ليحذفوها طلبا للخفة ، وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه ، وذلك قولهم : يئس يئس ويئس ويئس ويئس ويقول : (يئس) يحذف الياء من (يفعل) فأما وطئ يطاء فإتوا فتحوا العين للهمزة وهذا جاء علي (فعل يفعل مثل : حسب يحسب).

ص: 323

إشارة

التي ليست بمصادر وحقها الوصف من هذه الأفعال التي تقدم ذكرها وجاءت علي ضربين : أحدهما ما فيه علامة للتأنيث والضرب الثاني لا- علامة فيه للتأنيث ويجمع هذه المصادر كلها أنها جاءت غير جارية علي فعل وأنّ ما وقع منها صفة خالصة فعلي غير لفظ الصفة والمؤنث ينقسم قسمين :

أحدهما : حرف التأنيث فيه ألف والآخر هاء

القسم الأول : ما جاء من المصادر فيه ألف التأنيث

وذلك قولهم : رجعت رجعي وبشرته بشري وذكرته ذكري واشتكيت شكوي وأفتيته فتيا وأعداه عدوي والبقيا أما الحزيا فالعطية والسقيا ما سقيت والدعوي ما ادعيت وقال بعضهم : اللهم : أشركنا في دعوي المسلمين وقالوا : الكبرياء.

الفعل رميا وحجيزي وحثيثي وقالوا : الهجيري وهو كثرة القول بالشيء والكلام به.

وقال الأخفش : الأهجيري وهو كثرة كلامه بالشيء يردده.

القسم الثاني علي ضربين

أحدهما (فعلة) يراد بها ضرب من الفعل (فعلة) يراد بها المرة ، وذلك الطعمة وقلته سوء وبئست الميته إنما تريد : الضرب الذي أصابه من القتل وكذلك : الرّكبة والجلسة وقد تجيء الفعل لا يراد بها هذا نحو الشدة والشدة والدرية وقد قالوا : الدرية وقالوا : ليت شعري فحذفوا كما قالوا : ذهب بعذرتها وهو أبو عذرها وهو بزنته أي بقدره والعدة والصّعة والقحة لا تريد شيئا من هذا ، وأما المرة الواحدة من الفعل فهي فعلة نحو ضربة وقومة وقالوا أتيت إتيانه ولقيته لقاء وهو قليل وقالوا : غزاة فأرادوا عملة واحدة وحجة عمل سنة وقالوا : قتمة وسهكة وخمطة اسم لبعض الرياح كالبنّة والشهدة والعسلة ولم يرد فعل فعلة.

## الضرب الثاني : الذي لا علامة فيه للتأنيث

وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : ما أصله أن يكون مبنيا للصفة فوقع للمصدر والقسم الآخر ما هو من أبنية المصادر فوصف به أو جعل هو الموصوف بعينه : الأول : ما لفظه لفظ الصفة فوقع للمصدر ، وذلك ما جاء علي (فعول) نحو : توضأت وضوءا وتطهرت طهورا وألعت به ولوعا ومنهم من يقول وقدت النار وقودا عاليا وقبلته قبولا والوقود أكثر والوقود الحطب وعلي فلان قبول وهذا البناء أكثر ما يجيء في الصفات نحو : ضروب وقتول وهبوب وتؤوم وطروب.

الثاني : ما لفظه لفظ المصدر فجاء علي معني : مفعول وفاعل ، وذلك قولك : لبن حلب إنَّما تريد : محلوب وكقولهم : الخلق إنَّما يريد به : المخلوق والدرهم ضرب الأمير : أي : مضروب.

ويقع علي الفاعل نحو : رجل غمر ورجل نوم إنَّما تريد : الغامر والنائم وماء صري أي صر ومعشر كرم أي كرماء وقالوا صري يصري صري وهو صرّ إذا تغير اللبن في الضرع وهو رضي أي : مرضي ، وأما ما جعل هو الموصوف بعينه : إلا أنهم جاؤوا به مخالفا لبناء المصدر وغير مخالف.

فقولهم : أصاب شبعه وهذا شبعه إنَّما يريدون مشبعه ومن ذلك : هو ملء هذا أي : ما يملأ هذا وقولهم : ليس له طعم إنَّما معناه : ليس له طيب أي : ليس بمؤثر في ذوقي وما ألتدّ به فهذا مما خولف به.

وقد يجيء غير مخالف نحو : رويت ريّما وأصاب ريّه وطعمت طعما وأصاب طعمه ونهل ينهل نهلا وأصاب نهله وقالوا : فته قوتا والقوت : الرزق فلم يدعوه علي بناء واحد وقالوا : مريتها مريا إذا أراد العمل وحلبتها مرية لا يريد (فعله) ولكنّه يريد نحوا من الدرّة والحلب وقالوا : لعنة للذي يلعن واللجنة المصدر والخلق المصدر والمخلوق جمعا وقالوا : كرع كروعا والكرع : الماء الذي يكرع فيه ودرأته درءا وهو ذو تدرا أي : ذو عدّة ومنعة وكاللجنة السبّة إذا أردت المشهور بالسبّ واللعن جعلوه مثل : الشهرة.

ص: 325

قال أبو بكر: قد ذكرت أحوال الأفعال الثلاثية المتعدية وغير المتعدية التي لا زائد فيها وعرفت: أن الفعل الذي لا يتعدى يفضل علي المتعدى بفعل يفعل وعرفت الأسماء الجارية عليها والمصادر وما لا يجري من المصادر علي الفعل.

واعلم أن كل فعل متعدٍ فقد يبني منه علي مفعول نحو قولك في ضرب: مضروب وفي قتل: مقتول وما لا يتعدى فلا يجوز أن يبني منه (مفعول) إلا أن تريد المصدر أو تتسع في الظروف فتقيمها مقام المفعول الصحيح وقد جاء في اللغة (فعل) ولم يستعمل منه فعلت، وذلك نحو: جنّ وسلّ.

وورد من الحمّي وهو مجنون ومسلول ومحموم ومورود ولم يستعمل فيه فعلت: ومثله: قطع: كأنهم قالوا: جعل فيه جنون فجاء مجنون علي (فعل) كما جاء محبوب من (أحببت) وكان حق مجنون: مجنّ علي: أجنّ وقال بعضهم: (حببت) فجاء به علي القياس ونحن نتبع هذا: بذكر الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرهما.

### باب ذكر الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرهما

#### إشارة

هذه الأفعال تجيء علي ضربين: أحدهما علي وزن الفعل الرباعي، والآخر علي غير وزن ذوات الأربعة، فأما الذي علي وزن ذوات الأربعة فهو أيضا علي ضربين: أحدهما ملحق ببنات الأربعة، والآخر علي وزن ذوات الأربعة في متحركاته وسواكنه، وليس بملحق فالملحق: حوقل حوقلة وبيطر بيطرة وجهور كلامه وكذلك شملت شمللة وسلقية سلقاة وجعبية جعباة فهذا ملحق بدحرج ومضارعه كمضارع يدحرج نحو: يجعبي ويحوقل ويشملل.

ومصدر الرباعي بغير زيادة يجيء علي (فعللة وفعالل) نحو: السرهاف والزلزلة والزّلزال وكذلك: الملحق الحيقال السلقاء علي مثال الزّلزال كما قال:

وبعض حيقال الرجال الموت

الضرب الآخر: الذي علي وزن ذوات الأربعة وليس بملحق وهو يجيء علي ثلاثة أضرب: فعل وأفعل وفاعل الوزن علي وزن: دحرج والمضارع كمضارع بنات الأربعة؛ لأن الوزن واحد ولا يكون المصدر كمصادرهما؛ لأنه غير ملحق بها تقول: قَطَّعَ يده يقطعها وكسَّرَ يكسر علي مثال: يدحرج وقاتل يقاتل، وأما أفعلت فنحو: أكرم يكرم وأحسن يحسن وكان الأصل: يؤكرم ويؤحسن حتي يكون علي مثال: يدحرج؛ لأن همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف ولكن حذفت الهمزة وقد ذكرنا هذا فيما تقدم ومع هذا فإنهم حذفوا الهمزة الأصليَّة لالتقاء الهمزتين في: أأكل وأأخذ وأأمر فقالوا: خذ وكل ومر وربما جاء علي الأصل فقالوا: أوامر، فإن اضطرَّ شاعر فقالوا: يؤكرم ويؤحسن جاز ذلك كما قال:

وصاليات ككما يؤثفين (1) ...

وكما قال:

فإنه أهل؛ لأن يؤكرما ...

والمصادر في الفعل علي مثال: الزَّلزال وليس فيه مثال: الزَّلزلة؛ لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضا، وذلك نحو: أكرمه إكراما وأعطيته إعطاء، وأما (فاعلت) فمصدره اللازم له (مفاعلة).

وذلك نحو: قاتلته مقاتلة وشاتمته مشاتمة فهذا علي مثال: دحرجته مدحرجة ولم يكن فيه شيء علي مثال: الدَّحرجة؛ لأنه ليس بملحق (بفعللت) ويجيء فيه (الفعال) نحو: قاتلته قتالا وراميته رماء وكان الأصل (فيعالا)؛ لأن (فاعلت) علي وزن (أفعلت) وفعللت فالمصدر كالزَّلزال والإكرام ولكنَّ الياء محذوفة من (فيعال) استخفافا، وإن جاء بها جاء فمصيب، وأما

ص: 327

---

1- علي أنه يمكن أن تكون "الكاف" الثانية مؤكدة للأولي؛ قياسا علي اللامين في البيت الذي قبله، فلا يكون في البيت دليل علي اسمية الكاف الثانية. وهو من قصيدة لخطام المجاشعي. وهي من بحر السريع؛ وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز كما توهمه بعضهم؛ لأن الرجز لا يكون فيه معولات فيرد إلي فعولات. انظر خزنة الأدب 1 / 263.

فَعَلتْ : فمصدره التفعيل ؛ لأنه ليس بملحق فالتاء الزائدة عوض من تثقيل العين والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قَطَعته تقطيعا وكَسَرته تكسيرا وشَمَّرت تشميرا وكان أصل هذا المصدر أن يكون فَعَّالا كما قلت أفعلت إفعالا ولكنه غير لبين أنه ليس ملحقا ولو جاء به جاء علي الأصل لكان مصيبا كما قال الله جلَّ ذكره (وكذبوا ليبين بأياتنا كذَّابا) وقال قوم : حَمَلته حَمَّالا وكَلَّمته كَلَّاما فهذه تصاريف هذه الأفعال ومصادرها ونحن نذكر معانيها ومواقعها في الكلام إن شاء الله.

## الأول : فَعَل

حقه أن يكون للتكثير والمبالغة فإذا أدخلت عليه التاء قلت : تَفَعَّلت تَفَعَّلا\_ضموا العين ؛ لأنه ليس في الكلام اسم علي (تَفَعَّل) وفيه (تَفَعَّل) مثل التنوط اسم ويجيء : فَعَلته وأفعلته بمعني واحد. نحو : خَبَّرته وأخبرته ووعَّزته وأوعزت وسمَّيت وأسميت أي : جعلته فاعلا ويجيئان مفترقين نحو : عَلمته وأعلمته فَعَلت أدبت وأعلمت : آذنت وكذلك آذنت وأذنت مفترقان فأذنت : أعلمت وأذنت من النداء والتصويت بإعلام وبعض العرب يجري : آذنت وآذنت مجري سَمَّيت وأسميت وأمراضته جعلته مريضا ومريضته قمت عليه.

ومثله أقذيت عينه وقدَّيتها فأقذيتها : جعلتها قذية وقدَّيتها : نظفتها من القذاء كثرت وأكثرت وقللت وأقللت فكثرت أن تجعل قليلا كثيرا وقللت تجعل كثيرا قليلا وصبَّحنا ومسَّينا وسحَّرننا فمعناه : أتينا صباحا في هذه الأوقات ومثله بيَّتناه أتيناه بيانا وما بني علي (يفعَّل) فهو يشجِّع ويجبِّن ويقوِّي أي يرمي بذلك وقد شجَّع الرجل أي رمي بذلك وقيل فيه.

## الثاني : أفعَل

وحقَّ هذه الألف إذا دخلت علي : فعل لا زيادة فيه أن يجعل الفاعل مفعولا نحو : قام وأقامته وقد ذكر هذا فيما مضى ويكون في معني (فعل) في لغتين مختلفتين نحو : قلته وأقلته وأشابه هذا كثير وقد أفرد له النحويون وأهل اللغة كتبا يذكرون فيها : فعلت وأفعلت والمعني واحد وكما أنه قد جاء أفعلت في معني : فعلت فكذلك يجيء : فعلت في معني : أفعلت ينقل الفاعل فيجعله مفعولا نحو : نعم الله بك عينا وأنعم بمعني واحد ويقال : أبان وأبنته واستبان

واستبنته بمعني واحد فأبان وأبنته في ذا الموضوع كحزن وأحزنته وكذلك : بيّن وبيّنته ويجيء : أفعلته علي أن تعرضه لأمر كأقتلته وأقبرته جعلت له قبرا وسقيته فشرب وأسقيته جعلت له سقيا ويجيء : أفعل علي معني أنه صار صاحب كذا نحو : أجرب صار صاحب جرب وأحال : صار حيال ومثله : مقو ومقطف أي : صاحب قوة وقطاف في ماله من قوي الدابة وقطف ومثله ألام فلان (أي : صار صاحب لائمة) ولأمه بغير هذا المعني وإنما هو إذا أخبره بأمره والمعسر والمرسر مثل : المجرب فأما عسّرته فضيقت عليه ويسّرته وسعت عليه ومثل ذلك : اسمنت وأكرمت فأربط.

وكذلك الأمت وأراب صار صاحب ريبة ورابني جعل في ريبة ويجيء علي معني أنه استحقّ ذلك نحو : أحصد الزرع وأقطع النخل إذا استحقّ ذلك ، فإن أخبرت أنك فعلت قلت : قطعت وأحمدته : وجدته مستحقاً للحمد مني وحمدته جزيته وقضيته حقّه ويجيء للمصير إلي الحين ، وذلك نحو : أسحرنا وأصبحنا وأهجرنا وأمسينا أي : صرنا في هذه الأوقات.

ويجيء : أفعلت في معني : فعّلت كما جاءت (فعّلت) في معناها : أقللت وأكثرت في معني قلّلت وكثّرت وقالوا : أغلقت الأبواب وغلّقت.

قال الفرزدق :

ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

ومثل : أغلقت وغلّقت أجدت وجوّدت ، وإذا جاء شيء نحو : أقللت وأكثرت : أي جئت بقليل وكثير فهذا علي غير معني : قلّلت وكثّرت.

### الثالث : فاعل

وأصله أن يكون لتساوي فاعلين في (فعل) ، وذلك نحو ضاربته وكارمته فإذا كانت أنت فعلت من ذلك ما تغلب به وتستحقّ أن تنسب الفعل إليك دونه قلت : كارمني فكرمته أكرمه وخاصمني فخصمته أخصمه فهذا الباب كله علي مثال : خرج يخرج إلا ما كان مثل : رميت

ص : 329



وبعت ووعد ، فإن جميع ذلك : أفعله وليس في كل شيء يكون هذا لا تقول : نازعني فنزعته استغني عنه بغلبته.

وقد يجيء (فاعلت) لا- تريد به عمل اثنين نحو ناولته وعاقبته وعافاه الله وسافرت وظهرت عليه ، وأما (تفاعلت) فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا ولا- يعمل في (مفعول) نحو : ترامينا وقد يشركه (افتعلنا) فتريد بها معني واحدا نحو : تضاربوا واضطربوا وتجاوروا واجتوروا وقالوا : تماريت في ذلك وتراءيت له وتقاضيته وقد يجيء (تفاعلت) ليريك أنه في حال ليس فيها نحو : تغافلت وتعاميت وتعاشيت وتعارجت.

قال الشاعر :

إذا تخازرت وما بي من خزر ...

### **باب دخول (فعلت) علي (فعلت) لا يشركه في ذلك : (أفعلت)**

تقول : كسرتها فإذا أردت كثرة العمل قلت : كسرتها وقالوا : مؤت وقومت إذا أردت جماعة الإبل وغيرها وقالوا : يجول أي : يكثر الجولان ويظوف أي : يكثر ذاك والتخفيف في هذا كله جائز ؛ لأن كل فالقليل فيه واجب يجوز أن تقول : ضربت تريد : ضربا كثيرا وقليلًا فإذا قلت : ضربت انفراد بالكثير ألا تري أنك إذا قلت : ضربت ضربا جاز أن يكون مرة ومرارا فإذا قلت : ضربة انفراد بمرة واحدة.

ص: 330

فإذا أدخلت التاء علي (فَعَل) صار للمطاوعة نحو: كَسَّرَته فتكسَّر ، وأما تَقَيَّس وتَنَزَّر فكأنه جري علي (نزر فتنزَّر وقَيَّس فتقيَّس) مثل: كَسَّر فتكسَّر ، وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتي يضاف إليه يقول: تَفَعَّل نحن: تشجَّع وتمراً أي: صار ذا مروة وقد يجيء تَقَيَّس وتَنَزَّر مثله إذا أدخل نفسه في ذلك وقد يشارك (تَفَعَّل) استفعل نحو: تعظَّم واستعظم وتكَبَّر واستكبر وتَجَيَّء: تَفَعَّلت بمعني: الإستثبات ويشاركها استفعلت: نحو: تَيَقَّنت واستيقنت وتَبَيَّنت واستبينت وتَثَبَّت واستثبت وقولهم: تَقَعَّدته إنَّما هو: رَيَّثته عن حاجته وعقته ومثله: تهييبي البلاد وأما: تَقَصَّصته فكأنه الآخذ من الشيء الأول فالأول ومثله: يتجرَّعه ويتحسَّاه ، وأما (تعقله) فنحو: تَقَعَّدته ؛ لأنه يريد: أن يختله عن أمر يعوقه عنه ويتملِّقه نحو ذلك ؛ لأنه إنَّما يريد أن يديره عن شيء وقالوا: تظلمني أي: ظلمني مالي كما قالوا: جزت وجاوزته ونهيته واستنهيته مثل: علوته واستعليته والمعني واحد ، وأما تخوُّفه فهو أن توقع أمراً يقع بك فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها و (خافه) ليس كذلك ، وأما يتسمَّع ويتبسَّر ويتحفَّظ ويتجرَّع ويتدخَّل ويتعمَّق فجميعه عمل بعد عمل في مهلة وتنجِّز حوائجه واستنجز في معني واحد.

باب افتراق فعلت وافعلت

تقول: دخل وأدخله غيره وخاف وأخفته وجال وأجلته ومكث وأمكثته وفرح وأفرحته وفرَّحته يشتركان.

ومن العرب من يقول: أملحته والكثير ملَّحته وظرف وظرفته ولا يستنكر (أفعلت) فيها فأما: طردته: فنحيته وأطردته: جعلته طريدا وطلعت: بدوت وأطلعت: هجمت وشرقت الشمس بدت وأشرقت: أضاءت: وأسرع: عجل كثقل كأنه غريزة كخفف وقالوا: فتن الرجل وفتنته وحرزن وحرزنته لم يرد أن يقول: جعلته حزينا ولكن جعلت فيه حزنا مثل كحلته جعلت فيه كحلا ، وإذا أردت ذلك قلت: أحزنته: وأفتنته ومثله: شتر الرجل وشترت عينه

فإذا أردت تغيير شتر الرجل قلت : أشترته وعورت عينه وعرتها وبعضهم يقول : سودت وسدتها من السواد وقد اختلفوا في هذا البيت لنصيب فقال بعضهم :

سودت فلم أملك سوادي وتحتته

قميص من القوهي بيض بنائقه

وقال بعضهم : سدت : يريد فعلت وجملة هذا أنك إذا أردت تغيير (فعل) قلت : أفعل فقط وقالوا : عورت عينه مثل فرحته وسودته ومثل : فتنته جبرت يده وجبرتها وركضت الدابة وركضتها ونزحت الركبة ونزحتها وسارت الدابة وسرتها ورجس الرجل ورجسته ونقص الدرهم ونقصته وغاض الماء وغضته وقد جاء فعلته إذا أردت أن تجعله (مفعلا) نحو : فطرته فأفطر وبشّره فأبشّر وهو قليل ، وأما خطّاته فإنما أردت : سميته مخطئا مثل فسّ قته وزيّته وحيّته وسقيته قلت له : حياك الله وسقاك ويا فاسق ويا زاني وأفغت به قلت له أفّ لك وقالوا : أسقيته في معني سقيته ودخل (أفعل) علي (فعل) كدخول فعل عليه.

## القسم الثاني : ما فيه زائد من بنات الثلاثة

### إشارة

وليس علي وزن ذوات الأربعة وهو ما أسكن أوله ودخل عليه ألف الوصل وهي تجيء علي ثمانية أبنية : انفعل افتعل استفعل افعاللت افعللت افوعول افعوّل افعنللت.

### الأول : انفعل

هذا البناء يجيء للمطاوعة نحو : قطعته فانقطع وكسرتة فانكسر وقالوا : طردته فذهب استغني به عن انطرد وقد يجيء : افتعل (في معني) (انفعل) نحو : غمته فاعتمّ يجوز فيه انفعل وافتعل.

### الثاني : افتعل

حكم افتعل وبابه أن يكون متعديا وقد يجيء في معني (انفعل) في المطاوعة فمتي جاء علي معني المطاوعة فهو غير متعد فإذا قلت : شويته فاشتوي فهو علي معني : انشوي ، وإذا قلت : اشتويت اللحم أي : اتخذت شواء وشويت مثل : أنصبت وكذلك اختبز وخبز وأطبخ وطبخ وأذبح وذبح فذبح بمنزلة قوله : قتله وأذبح بمنزلة قوله : اتخذ ذبيحة والأجود في

(افتعل) أن يقع متعديا علي غير معني الانفعال وحبسته بمنزلة : ضبطته واحتبسته اتخذته حبيسا واصطب الماء بمنزلة استقه تقول اتخذته لنفسك وكذلك : أكتل وأتزن وقد يجيء علي وزنته وكتله فاكتال وأتزن وقد يجيء فيما لا يراد به شيء من هذا نحو : افتقر فأما كسب فإنه أصاب واكتسب : هو التصرف والطلب والإجتهاد بمنزلة الاضطراب.

وقد جاء : افتعلت علي (تفعلت) قالوا : ادخلوا واتلجوا يريدون معني : تدخلوا وتولجوا.

وقالوا : قرأت واقتراأت وخطف واختطف بمعني واحد ، وأما انتزع فهي خطفة كقولك استلب ، وأما (نزع) فإنه تحميلك إياه ، وإن كان علي نحو الإستلاب وكذلك : قلع واقتلع وجذب واجتذب.

### الثالث : استفعل

وهو طلب الفعل نحو : استنطقته فنطق لأن : استنطق مأخوذ من (نطق) واستكتمته فكتم واستخرجته فخرج واستعطيته طلبت العطيّة ومثله استعبت واستفهمت وهو متعدّ وفعل المطاوع يجيء علي (فعل) إن كان الماضي علي (فعل) بلا زيادة ، وإن كان الماضي علي (أفعل) كان فعل المطاوع علي (أفعل) نحو : استنطقته فنطق ؛ لأنه استنطقته مأخوذ من (نطق) ، فإن قلت : استفتيته قلت : أفأتي ؛ لأن الماضي : أفتي ومنه أخذ استفتي وكذلك : استخبرته فأخبر لأنك تريد : سألته أن يخبر وكذلك : استعملته فأعلمني فعلي هذا يجري هذا فافهمه وقالوا : استحقّه طلب حقّه واستخفّه : طلب خفته واستعجل : مرّ طالبا ذاك من نفسه ويجيء : استفعلت أيضا علي معني : أصابه الفعل أي : أصبت كذا نحو : استجدته : أصبته جيدا واستكرمته أصبته كريما واستعظمته أصبته عظيما وقد جاء في التحول من حال إلي حال نحو : استنوق الجمل واستتيست الشاة.

وقد جاء : استفعل (في معني) تفعل قالوا : تعظّم واستعظم وتكبر واستكبر وتيقنت واستيقنت وتثبت واستثبت وقد جاء علي معني : (أفعل وفعل) ، وذلك نحو : استخلف لأهله كما تقول : أخلف لأهله واستعليته بمعني علوته.

## الرابع : افعاللت

يجيء هذا الضرب في الألوان نحو : احمرارت احمرارا واشهبّ اشهبابا وكذلك جميع هذا الضرب وقد مضى ذكره وتجيء. أشياء مستعملة بالزيادة فقط نحو : أقطرّ النبات وأقطر وارعويت واشمأززت.

قد ذكره سيبويه في الرباعي ، وإن كان مهموزا فليس هذا موضعه وهو ثلاثي.

## الخامس : افعاللت

وهو مقصور من افعاللت نحو : احمررت وما أشبهه ويجيء الشيء مستعملا بالزيادة فقط.

## السادس : افوعل

قال الخليل : كأنهم يريدون به المبالغة والتوكيد وذلك : خشن واخشوشن واعشوشبت الأرض واحلولي وربما بني عليه الفعل فلم يفارقه نحو : اعروريت الفلوا إذا ركبته بغير سرج.

## السابع : افعول

نحو : اجلوّد واعلوّط كذا قال سيبويه : وقالوا : الاعلواط : ركوب العنق والتقحم علي الشيء.

## الثامن : افعلل

نحو : اسحنكك ومعناه اسودّ فهو بمنزلة : اذلولي إذا أريد به الإلحاق باحرنجم واقعنسس مثله.

## باب مصادر ما لحقته هذه الزوائد

أفعلت مصدره إفعال ألفه مقطوعة افتعلت : افتعال ألفه موصولة مثله في فعله انفعلت : انفعال نحو : انطلقت انطلاقا واحمررت : احمرارا واحمراررت : احميرارا واشهببت اشهبابا واقعنسس اقعنساسا واجلوّذت اجلوّذا استفعلت استفعالا وكذلك كلّ ما كان علي وزنه

ومثاله يخرج علي هذا الوزن وهذا المثل فعّلت : (تفعيل) التاء بدل من العين الزائدة في (فعلت) والياء بمنزلة الألف في الأفعال.

وقال ناس : كلمته كالأما وحملته حمّالا شبهوه بالإفعال في متحركاته وسواكنه.

تفعّلت (تفعل) ضموا العين ؛ لأنه ليس في الكلام اسم علي : (تفعل) وفيه : تفعل.

مثل التّنوط وهو طائر ومن قال : كذّابا.

قال : تحملت تحمّالا فاعلت : مفاعلة الميم عوض من الألف التي بعد الفاء والهاء عوض من الألف التي في المصدر قبل آخره.

ومن قال تحمّالا فهو يقول : قيتّالا وقالوا : ماريته مرء وقاتلته قتالا وجاء فعال علي (فاعلت) كثيرا لأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قتيال (ومفاعلة) لا تنكسر.

تفاعلت : (تفاعل) : ضموا العين ولم يكسروها لئلا يشبه الجمع ولم يفتحوا ؛ لأنه ليس في الكلام (تفاعل) في الأسماء ولو فتحوا لكان لفظ المصدر كلفظ الفعل.

### باب ما لحقته الهاء عوضا

وذلك أقيمت إقامة كان الأصل إقوما فحذفت الألف وكذلك : استعنته استعانة كان الأصل : استفعالا وأريته : إراءة ، وإن شئت لم تعوض قال تعالي : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ) [الأنبياء : 73] وقالوا : اخترت اختيارا فلم يلحقوا الهاء حين أتوا.

وقالوا : أريته : إراءة مثل : إقاما وأما : عزّيت : تعزية فلا يجوز حذف الهاء منها ولا مما لاه ياء أو واو وكان أصل تعزية تعزّي فحذفت زايا من الزاي المشددة والمشددة حرفان وقد يجيء في الأول نحو الاحواز والإستحواذ ونحوه علي الأصل ولا يجوز الحذف فيما لاه همزة نحو : تجزئة وتهنئة لأنّهم ألحقوهما بأخيتهما الياء والواو.

قال أبو العباس : الإتمام أجود وأكثر عن أبي زيد وجميع النحويين فيقولون : هنّأته وخطّأته تخطنا وتهننا وتخطئة وتهنئة.

## باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعني واحد

وذلك : اجتوروا تجاورا وتجاوزوا اجتورا ، وانكسر كسرا وكسر انكسارا ، (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [نوح : 17] كأنه قال : فنبتم نباتا. (وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) [المزمل : 8] كأنه قال : بتل.

وفي قراءة ابن مسعود : (وأَنْزَلَ الملائكة تنزيلا) [الفرقان : 25] ؛ لأن أنزل ونزل واحد.

قال القطامي :

وليس بأن تتبعه اتباعا (1)

فجاء به علي (اتبع) وقال رؤية :

ص: 336

---

1- قصيدة للقطامي ، مدح بها زفر بن الحارث الكلابي . وكان بنو أسد أحاطوا به في نواحي الجزيرة وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه ومنعه ، وحمله وكساه ، وأعطاه مائة ناقة . فمدحه بهذه القصيدة وغيرها ، وحض قيسا وتغلب علي السلم . وبعد هذا البيت : فقي فادي أسيرك ، إن قومي وقومك لا أري لهم اجتماعا وكيف تجامع مع ما استحلا من الحرم الكبار وما أضاعا ألم يحنك أن حبال قيس وتغلب قد تباينت انقطاعا يطيعون الغواة ، وكان شرا لمؤتمر الغواية أن يطاعا ألم يحنك أن ابني نزار أسالا من دمائهما التلاعا إلي أن قال : أمور لو تلافها حلیم إذا لنهي وهيب ما استطاعا ولكن الأديم إذا تقري بلي وتعينا غلب الصنعا ومعصية الشفيق عليك مما يزيدك مرة منه استماعا وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه اتباعا كذلك ، وما رأيت الناس إلا إلي ما ضر غاويهم سراعا تراهم يغمزون من استركوا ويجتنبون من صدق المصاعا انظر خزانة الأدب 1 / 280.

فجاء به علي (انفعل) ومثل هذه الأشياء (تدعه تركا) ؛ لأن المعني واحد.

### هذا باب ما يكثر فيه المصدر من (فعلت)

وتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر علي غير ما يجب للفعل تقول : في الهدر التّهدار وفي اللّعب التّلعاب والصّفمق التّصّفمق والتّرداد والتّجوال والتّقتال والتّسيار فأما : التّبيان فلم تزد التّاء للتكثير ولو كانت لذلك لفتحت ولكنّها زيدت لغير علة وكذلك التّلقاء إنّما يريد : اللّقيان.



إشارة

الرباعي علي ضربين : أحدهما : لا زيادة فيه ، والآخر ذو زيادة.

الأول : الذي لا زيادة فيه نحو : دحرجته : دحرجة وزلزته : زلزلة به نحو : حوقلته : حوقلة وزحولته : زحولة مأخوذ من (الزحلة) وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التي تكون قبل آخر حرف ، وذلك ألف زلزال وقالوا : زلزال والكسر الأصل نحو : القلقال وسرهفته سرهافا كأنهم أرادوا مثال الإعطاء ؛ لأن أعطي علي وزن : دحرج وسرهف فإذا قلت : سرهافا فصار علي وزن : إكرام في سواكنه ومتحركاته لا في زوائده. وزلزال علي مثال : تفعيل.

الثاني من الرباعي : وهو ما لحقته الزيادة ففيه ما جاء بالزيادة علي مثال : استفعلت (فمصدره يجيء علي مثال مصدر استفعل) ، وذلك نحو احرنجمت احرنجاما واطمأننت واطمئنا واطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر علي (اطمأننت) واقتشعرت كما أنّ التّبات ليس بمصدر علي (أنبت) وتدخل التاء علي ذوات الأربعة كما دخلت علي ذوات الثلاثة نحو : تدحرج وتدحرجنا تدحرجا والكلام يقلّ في ذوات الأربعة.

باب ما لا يجوز أن تعديه من الثلاثي والرباعي

وذلك انفعلت نحو : انطلقت انطلاقا وانكمشت لا تقول فيه فعلته مثل : كسرته فانكسر لا يجوز : احرنجمته ؛ لأنه نظير انفعلت (في بنات الثلاثة زادوا فيه نونا وألف وصل وليس في الكلام) أفعللته ولا (افعلليته ولا افعللته ولا افعللته) وهو نحو : احمررت واشهابت ونظير ذلك من بنات الأربعة اطمأننت واشمأززت ، وأما (افعولت) فقد يتعدي.

قال حميد الهلالي :

فلما أتى عامان بعد انفصاليه

عن الضرع واحلولي دماثا يرودها

وافعول أيضا يتعدي نحو (اعلوطته) وكذلك (فعللته) صعررته ؛ لأنه علي بناء دحرجته وهو ملحق به وكذلك فوعلته مفعولة نحو : كوكبته مكوكبة وقالوا : اعروريت الفلو فعروه.

واعلم أنّ ما لا يتعدي في جميع الأفعال أقلّ مما يتعدي.

قال سيبويه : إنما كثر المتعدي لأنهم يدخلون المفعول في الفعل ويشغلونه به كما يفعلون ذلك بالفاعل.

### هذا باب نظير (ضربته ضربة) من هذه الأبواب كل المصادر

المصادر تجيء علي أفعالها علي القياس لا تتغير نحو : استفعت استفعالا وأعطيت إعطاء وانطلقت : انطلاقة واستخرجت : استخراجة وتقول : قاتلته مقاتلة ولا تقول : قتالة ؛ لأن الأكثر في (فاعلت) مفاعلة ولو أردت الواحد من (اجتورت فقلت : تجاوزة جاز ؛ لأن المعني واحد ومثل ذلك تركه تركة واحدة.

واحرنجمت احرنجامة واحدة واقشعررت اقشعرارة ونظير ذلك من بنات الأربعة : دحرجته دحرجة واحدة وزلزلة واحدة.

ص: 339

## ذكر المشتق من ذوات الثلاثة علي مثال المضارع مما أوله ميم

اعلم أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي ولا يكاد يكون في الرباعي إلا قليلا أو قياسا.

الأول : الثلاثي : بجيء علي مثال الفعل المضارع علي (يفعل) ويفعل فتقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل .

الضرب الأول : وهو ما كان (علي) فعل يفعل ، فإن موضع الفعل مفعل مثل يفعل : وذلك مجلس ومحبس والمصدر مفعل ، وذلك قولهم : إن في ألف درهم لمضربا أي : لمضربا وقال عز وجل : (أَيِّنَ الْمَفَرِّ) والمكان (المفرّ) والمبيت : المكان والمعاش المصدر .

وقد جاء مفعل يراد به (الحين) جعلوا الزّمان كالمكان ، وذلك قولهم : أتت الناقة علي مضربها وأتت علي منتجها تريد الحين وربّما بنوا المصدر علي المفعل قال جلّ وعزّ : (إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) وقالوا : المحيض يريدون : الحيض .

والمعجز يريدون : العجز وقالوا : المعجز القياس وربّما ألحقوا هاء التّأنيث فقالوا : المعجزة كما قالوا : المعيشة ويدخلون الهاء في الموضع أيضا : نحو المزلة أي : موضع الزّلل وقالوا : المعذرة والمعتبة وقالوا : المعصية والمعرفة .

الضرب الثاني ما كان علي (يفعل) مفتوحا اسم المكان علي مثاله علي القياس مفتوح كما أنّ (يفعل) كان فيه مكسورا ، وذلك قولك : شرب يشرب والمكان : مشرب ويلبس والمكان : ملبس والمصدر مفتوح أيضا ؛ لأنه كان يفتح مع المكسور فهو في المفتوح أجدر وقد جاء الكسر للفرق .

وقالوا : علاه المكبر وقالوا : محمّدة فأثّثوا وكسروا وحكم (يفعل) حكم (يفعل) وتتكبوا أن يقولوا : (مفعل) ؛ لأنه ليس في الكلام اسم مثل (مفعل) تقول في (يقتل) (ويقوم) : المقتل والمقام في المكان وقالوا : الملامة في المصدر وقالوا : المرّد والمكرّر يريدون : الكرور والرّدّ وقالوا : المدعاة والمأدبة يريدون : الدّعاء إلي الطعام وقالوا : مطلع يريدون الطّلوغ كما قالوا : في باب

(يفعل) المرجع وباب : يفعل حقه أن يشترك فيه (يفعل) ويفعل بل كان (يفعل) أحقّ به ؛ لأن (يفعل) أخت (يفعل) ألا تراهما يجيئان في مضارع (فعل) ولكن جاء في الأكثر علي (يفعل) لخفة الفتحة وأنه لمّا كان لا بدّ من تغيير يفعل غيروا إلي الأخت فإذا جاءك شيء علي قياس (يفعل) فاعلم أنّ الخفة قصدوا.

وإن جاء علي قياس (يفعل) فاعلم أنّه أحقّ به لأنّهما أختان أعني : يفعل ويفعل وقالوا : مطلع يريدون : الطلوع وهي لغة بني تميم.

وأهل الحجاز يفتحون وقد كسروا الأماكن أيضا في هذا.

وذلك المنبت والمطلع لمكان الطلوع وقالوا : مسقط رأسي للموضع والسقوط المسقط.

قال أبو العباس : يختلف الناس في (المطلع) فبعض يزعم : أنّ المطلع : هو المكان الذي يطلع فيه ويجعل المصدر (المطلع) وبعضهم يقول كما قال سيبويه ، وأما المسجد فاسم البيت ولست تريد به موضع جبهتك ولو أردت ذلك لقلت : مسجد ونظير ذلك : المكحلة والمحلب والميسم اسم لوعاء الكحل وإثما دخلت هذه الميم في (ميسم) ومحلب لمعني الإرتفاق وكذلك : المدق صار اسما كالجلمود وكذلك المقبرة والمشرقة وموضع الفعل مقبر وكذلك المشرقة وهي الغرفة وكذلك : المدهن والمظلمة بهذه المنزلة إثما هو اسم ما أخذ منك.

وقالوا : مضربة السيف جعلوه اسما للحديدة وبعضهم يقول : مضربة والمنخر بمنزلة المدهن والمسربة والمكرمة والمأثرة بمنزلة : المشرقة وقد قال قوم : معذرة كالمأذبة ومثله : (فنظرة إلي ميسرة).

ويجيء المفعول اسما ، وذلك (المطبخ) والمربد وكلّ هذه الأبنية تقع اسما للذي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدر ولا لموضع فعل.

## باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي فيه لامات

### إشارة

الموضع والمصدر فيه سواء يجيء علي (مفعل) وكان الألف والفتح أخفّ عليهم من الياء والكسرة ، وذلك نحو : مغزي ومرمي وقد قالوا : معصية ومحمية ولم يجيء مكسورا بغير الهاء ،

وأما بنات الواو مثل : يغزو فيلزمها الفتح لأنها (يفعل) ، وإن كان فيها ما في بنات الياء من العلة.

### باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو فيه فاء

المكان من ذوات الواو يبني علي (مفعل) ، وذلك قولك للمكان الموعد والموضع والمورد وفي المصدر الموحدة والموعدة وموحل لأن هذا الباب يفعل منه لا يصرف إلي يفعل.

وقال أكثر العرب في وحل ووجل موجل وموجل ؛ لأن هذه الواو قد تعلّ فشبّهوه بواو وعد.

وقال سيبويه : حدثنا يونس وغيره : أنّ ناساً من العرب يقولون في (وجل) يوجل ونحوه : موجل قال : وكأنتهم الذين يقولون : يوجل (فلم يعلوا الواو) وقالوا : مودة ؛ لأن الواو تسلم في (يوذ) وليست مثل (واو يوجل) التي قد يعلّها بعضهم فتح وموحد فتح ؛ لأنه اسم معدول عن واحد فشبّهوه بالأسماء نحو : موهب وموالة ، وأما بنات الياء فإنّها بمنزلة غير المعتلّ لأنها تتمّ فلا تعلّ ألا تراهم قالوا : ميسرة وقال بعضهم : ميسرة.

باب ما يكون (مفعلة) بالفتح والهاء لازمة له

وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان نحو : مسبعة ومأسدة ومذأبة وليس في كلّ شيء قيل إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أنّ العرب لم تتكلم به ولم يجيئوا بمثل لهذا في الرباعي ولو قلت من بنات الأربعة مثل قولك : مأسدة لقلت : مثعلبة ؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المفعول (منه بمنزلة المفعول) وقالوا : أرض مثعلبة ومعقربة ومن قال : ثعالة قال : مثعلة ومحياة من الحيات ومفعاة فيها أفاع ومقثأة : فيها القثاء.

### باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة زيادة بزيادة أو غير

فالمكان والمصدر يبني من جميع هذا بناء المفعول وكان بناء المفعول أولي به ؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوّله كما يضمون المفعول كما أنّ أول بنات الثلاثة كأول المفعول منها في فتحه إلا أنّه علي غير بنائه وهو من الرباعي علي بنائه يقولون للمكان : هذا

مخرجنا وممسانا وكذلك إذا أردت المصدر تقول أيضا للمكان : هذا متحاملنا وتقول : ما فيه متحامل أي : تحامل ويقولون : مقاتلنا وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة : أي : القتال.

ومذهب سيبويه : أن المصدر لا يأتي علي وزن (مفعول) البتة ويتأول في قولهم : دعه إلي ميسورة وإلي معسورة أنه إنما جاء علي الصفة كأنه قال : دعه إلي أمر يؤسر فيه وإلي أمر يعسر فيه.

وغيره يكون عنده علي (مفعول) ويحتج بقولهم معقول يراد به العقل ولا أحسب الصحيح إلا مذهب سيبويه.

وقد تأول سيبويه للمعقول فقال : كأنه عقل له شيء أي : حبس له لئبه وشدد قال : ويستغني بهذا عن (المفعل) الذي يكون مصدرا.

باب ما عالجت به

المقص الذي تقص به والمقص : المكان والمصدر وكل شيء يعالج به مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن وذلك : مخلب ومنجل ومكسحة ومسلة والمصفي والمخرز والمخيظ ويجيء علي مفعال نحو : مقراض ومفتاح ومصباح وقالوا : المفتاح والمسرحة.

### باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله)

لا يقال : ما أحمره ولا ما أعرجه إنما تقول : ما أشد حمرة وما أشد عرجه وكذا جميع الألوان والخلق وما لم يكن فيه (ما أفعله لم يكن فيه) أفعله به.

وكذلك : أفعال منه وكذلك أيضا فعول ومفعال نحو : رجل ضروب ورجل محسان ؛ لأن هذا في معني : ما أحسنه لأنك إنما تريد المبالغة ، وأما قولهم : ما أحمقه وأرعنه وأنوكه وفي الألد : ما ألدّه ، فإن هذا عندهم من قلة العلم ونقصان الفطنة وليس بلون ولا خلقة في جسد إنما هو كقولك : ما أنظره تريد نظر التفكير وكذلك ما ألسنه تريد البيان والفصاحة.

ص: 343

إشارة

وعن أفعل منه بقولهم (أفعل منه فعلا)

لا تقول في الجواب : ما أجوبه إنَّما تقول : ما أجود جوابه ولا تقول : هذا أجوب من هذا ولكن أجود منه جوابا وكذلك : أجوب به إنَّما تقول : أجود بجوابه ولا يقولون : في (قال يقليل من النوم ما أقيله إنَّما يقولون : ما أكثر فائلته وما أنومه في ساعة كذا وكذا كما قالوا تركت ولم يقولوا : ودعت هذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العباس : الخلق علي خلافه.

والقياس يوجب ما قال أبو العباس.

باب ما أفعله علي معنيين أحدهما علي معني الفاعل والآخر علي معني الصفة

تقول : ما أبغضني له وما أمقتني له وما أشهاني كذلك تريد : أنك ماقت وأنك مبغض وكذلك ما أمقته لي أي : هو ماقت لي فهي في المعني (فاعل) ، وأما ما كان في المعني (المفعول) فقولك : ما أمقته وما أبغضه إليّ إنَّما تريد : أنه مبغض إليك وممقوت كما تقول : ما أقبحه إنَّما تريد أنه قبيح في عينك فكان هذا علي (فعل) و (فعل) ، وإن لم يستعمل.

باب ما تقول العرب ما أفعله وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظا ولا يقاس عليه

قالوا : أحلك الشاتين يعني أقواهما وأحلك البعيرين علي معني : حنك وقالوا : آبل الناس كلَّهم كأنَّهم قالوا : آبل وقالوا : رجل آبل وقد قالوا : فلان آبل منه.

وذلك إذا كان الفعل الماضي علي (فعل) من الصحيح والمعتلّ مما اعتلت عينه أو لامه.

قال سيبويه : وذلك في لغة العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك نحو : علم وأنا أعلم وأنت تعلم وشقيت تشقي وخلت تخال وعصت تعصّ وأنت تعصين تكسر حرف المضارعة لكسر العين في (فعل) وجميع هذا إذا أدخلت فيه الياء فقلت : يفعل (فتحت كرهوا الكسرة في الياء وفتحوا تضرب) وما كان علي وزنه لفتح العين في (ضرب) وقالوا : أبي فأنت تبي كأنها من الحروف التي يستعمل (يفعل) منها مفتوحا فأشبه ما ماضيه (فعل) وقد قالوا : يبي فكسروا الياء وخالفوا به بابه حين فتحوه شبهوه (بيجل).

وأما يسع ويظأ فإتّما فتحوا ؛ لأنه (فعل يفعل) ففتحوا للهمزة والعين كما قالوا : نفع ويقرأ فلّمّا جاءت علي مثال ما (فعل) منه مفتوح لم يكسروا.

واعلم أنه لا- يضمّ حرف المضارعة لضم عين (فعل) فأما وجل يوجل ونحوه فأهل الحجاز يقولون توجل وغيرهم تيجل وأنا إيجل ونيجل ، وإذا قلت (يفعل) فبعض العرب يقول : ييجل وبعض العرب : ياجل وبعض : ييجل وكلّ شيء كانت ألفه موصولة في الفعل الماضي فإنّك تكسر أوائل الأفعال المضارعة نحو : استعفر فأنت تستعفر واحرنجم فأنت تحرنجم واغدودن فأنت تغدودن واقعنسس فأنا اقعنسس وكذلك كلّ شيء من (تفعلت) أو (تفاعلت) يجري هذا المجري ؛ لأنه كان في الأصل عندهم مما ينبغي أن يكون أوله ألفا موصولة ؛ لأن معناه معني (الانفعال) ومن ذلك قولهم : تقي الله رجل ثمّ قالوا : يتقي الله أجروه علي الأصل ، وإن كانوا لم يستعملوا الألف فحذفوا الحرف الذي بعدها من (اتّقي).



وذلك قولهم في فخذ : فخذ وفي كبد : كبد وعضد : عضد وكرم كرم وعلم علم إنَّما يفعلون هذا بما كان مكسورا أو مضموما وهي لغة بكر بن وائل وأناس من تميم وقالوا : في مثل : لم يحرم من فصد له أي : فصد له بغير يعني : فصد البعير للضيف وقالوا في عصر عصر ، وإذا تابعت الضممتان أيضا خففوا يقولون في الرّسل : رسل وعنق عنق وكذلك الكسرتان وقالوا في إبل : إبل ولا يسكنون ما توالى فيه الفتحتان نحو : جمل وما أشبه الأول وليس علي ثلاثة أحرف قولهم : أراك منتفخا يريد : منتفخا وانطلق يا هذا بفتح القاف لئلا يلتقي ساكنان وأنشد :

ألا ربّ مولود وليس له أب

وذي ولد لم يلد له أبوان (1)

أراد لم يلد له.

ص: 346

1- علي أن سيبويه استشهد به في ترخيم أسحار في أنك تحركه بأقرب الحركات إليه ، وكذا تقول : انطلق إليه ، في الأمر : تسكن اللام فتبقي ساكنة والقاف ساكنة ، فتحرك القاف بأقرب الحركات إليها وهي حركة الطاء. قال أبو جعفر النحاس : " فإن قيل : فقد جئت بحركة موضع حركة ، فما الفائدة في ذلك؟ فالجواب : أن الحركة المحذوفة كسرة" انتهى. أي : فالفتحة أخف منها. فأصل " يلد بكسر اللام وسكون الدال للجزم ، فسكن المكسور تخفيفا ، فحركت الدال دفعا لالتقاء الساكنين بحركة ، وهي أقرب الحركات إليها ، وهي الفتحة ؛ لأن الساكن غير حاجز حصين. قال المبرد في " الكامل " : كل مكسور أو مضموم ، إذا لم يكن من حركات الإعراب ، يجوز فيه التسكين. وأنشد هذا البيت وقال : لا يجوز ذلك في المفتوح لخفة الفتحة. انتهى. ووقع هذا البيت في رواية سيبويه : ألا رب مولود وليس له أب وكذا أورده ابن هشام في مغني اللبيب شاهدا علي أن رب تأتي بقلة لإنشاء التقليل ، كهذا البيت ، وفي الأكثر أنها لإنشاء التكثير. وكذا أورده غيره. ولا تلتفت إلي قول ابن هشام اللخمي مع رواية سيبويه : " الصواب عجبت لمولود". لأن الروايتان صحيحتان ثابتتان. ونسبه شراح أبيات سيبويه لرجل من أزد السراة. انظر خزنة الأدب 1 / 284.

فأسكن اللام فلما أسكنها التقي الساكنان ففتح الدال لالتقاء الساكنين وزعموا أنّهم يقولون : ورد وورد وكتف وكتف وهذه لغة ومما أسكن من هذا الباب قولهم : شهد ولعب في :شهد : ولعب ومثل ذلك : نعم وبئس إنّما هما (فعل) ومثل ذلك فيها ونعمت وبعض العرب يقول : نعم الرجل ومثل ذلك : غزي الرجل لا يحوّل الياء واوا لأنّها إنّما خفت والأصل عندهم التحريك.

ص: 347

معني الإمالة (1): أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة والأسباب التي يمال لها ستة: أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة أو يكون منقلبا أو مشبها للمنقلب أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال أو إمالة لإمالة وهذه الإمالة تجوز ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية أو الراء إذا لم تكن مكسورة.

الأول: ما أميل من أجل الياء، وذلك شيبان وقيس عيلان وغيلان وكيال وبياع وأهل الحجاز لا يميلون هذا ويقولون: شوك السّيال والضيّاح أميل حرف متحرك متحرك قزحا قزحا وعذافر تنوين.

الثاني: ما أميل من أجل كسرة قبله أو بعده فأما ما أميل للكسرة قبل، فإذا كان بين أول الحرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك والأول مكسور أملت الألف وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن وذلك: سربال وشمّلال ودرهمان ورأيت قزحا وعمادا وكلابا وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز ويقولون: لزيد مال يشبهون المنفصل بالمتصل فأما ما أميل للكسرة بعد فنحو: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافر فإذا كان ما بعد الألف مضموما أو مفتوحا لم تكن إمالة نحو: آجر وتابل وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحا أو مضموما نحو: رباب وجماد والبلبال والخطّاف.

الثالث: ما انقلب من ياء يمال؛ لأنه من ياء نحو: ناب ورجل مال وباع، وإذا جاوزت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبه لأنها مواضع تصير فيه ياءات وجميع هذا لا يميله ناس كثير من بني تميم وكلّ ألف زائدة للتأنيث أو لغيره فحكمها حكم الألف إذا كانت رابعة فصاعدا لأنها تقلب ياء في التثنية، وذلك نحو: حبلي ومعزي وناس كثيرون لا يميلون.

ص: 348

1- قال الجرجاني: الإمالة: أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة.

الرابع : ما شبه بالمنقلب من الياء كلّ شيء من بنات الواو والياء كانت عينه مفتوحة تمال ألفه أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه لأنها في موضع (ياء) وبدل منها ، وأما بنات الواو فشبهوها بالياء لغلبة الياء علي هذه اللام إذا جاوزت ثلاثة أحرف.

وقد يتكون الإمالة فيما كان علي ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا والقنا والقطا والإمالة في الفعل لا تنكسر نحو : غزا.

الخامس : ما يمال ؛ لأن الحرف الذي قبل الألف تكسر في حال أعني في (فعلت) ، وذلك نحو : خاف وطاب وهاب وهي لغة لبعض أهل الحجاز فأمالوا : لأنهم يقولون : خفت وطبت وهبت ، وأما العامة فلا يميلون.

قال سيبويه : وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا وقرأ بعضهم خاف ولا يميلون غير فعل نحو : باب ودار لا يمالان وقد قالوا : مات وهم الذين يقولون : متّ ومنهم من يقول : هذا ماش في الوقف فيميل ومنهم من ينصب في الوقف.

السادس : الإمالة لإمالة : يقولون : رأيت عمادا فيميلون الألف في النصب لإمالة الألف الأولي وقالوا في مهاري تميل الألف وما قبلها.

واعلم أنّ ناسا من العرب يلغون الهاء إذا اعترضت بين الذي يميل الألف وبين الألف لخفائها ولا يعتدون بها ، وذلك قولهم : يريد أن يضربها وينزعها كأنه قال : أريد أن يضربا وينزعا : بيني وبينها وليس شيء من ذا تمال ألفه في الرفع إذا قال : هو يكيلها ، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الصّمة فصارت حاجزا وقالوا : فينا وعلينا ورأيت يدها والذين يقولون : رأيت عدا الألف ألف نصب ويريد أن يضربها يقولون : هو متّا وإنا إلي الله راجعون وهم بنو تميم ويقولون أيضا قوم من قيس وأسد قال هؤلاء : رأيت عنبا فلم يميلوا ؛ لأنه وقع بين الكسرة والألف حاجزان قويان.

الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة سبعة أحرف : الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك : قاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم.

قال سيبويه : ولا نعلم أحدا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها ، وذلك قولك : ناقد وعاطش وعاصم وعاضد وعازل باخل وواقد وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف ، وذلك قولك : نافخ ونابع وناق وناحط وعالط وناهض وناشط وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ومعاليق ومنافخ ومقاريض ومواعيظ ومباليغ.

وقال قوم : المناشيط فأمالوا حين تراخت وهي قليلة فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورا فإنه لا يمنع الإمالة ؛ لأن الإنحدار أخف عليهم ، وذلك قولك : الضَّعاف والصدَّعاب والطناب والقباب والعقاف والخباث والغلاب وكذلك (الظَّاء) كالظَّراب ، وإذا كان الحرف المستعلي مفتوحا لم يجز الإمالة ، وإذا كان أول الحرف مكسورا وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن.

والساكن أحد هذه الحروف ، فإن الإمالة تدخل الألف ، وذلك قولك : ناقة مقلات والمصباح والمطعان وكذلك سائر هذه الحروف وبعض من يقول : قفاف ويميل ينصب الألف في (مصباح) ونحوه ؛ لأن المستعلي جاء ساكنا غير مكسور وبعده الفتح فجعله بمنزلة متحركا مفتوحا وتقول : رأيت قزحا وأتيت ضمنا فتميل وهما بمنزلةهما في (صفاف) وقفاف وتقول : رأين عرقا ورأيت ملغا فلا تميل لأنهما بمنزلةهما في (غانم) والقاف بمنزلةهما في (قائم) وقالوا في المنفصل كما قالوا في المتصل أراد : أن يضربها قبل فلم يمل وكذلك أخواتها وقوم يفرقون بين المتصل والمنفصل فأما ما كان من الألف منقلبا من ياء ، فإن من يميل يميل علي كل حال ، وإن وليها المستعلي نحو : سقاء ومعطاء وكذلك (خاف) ؛ لأنه يروم الكسرة التي في (خفت)

وكذلك ألف (حبلي) لأنها حكمها حكم بنات الياء وكذلك باب غزا ؛ لأن الألف هنا كأنها مبدلة من (ياء) يقولون : ضغا وصغا ومما لا تمال ألفه (فاعل) من المضاعف ومفاعل وأشبهاهما ؛ لأن الحرف قبل الألف مفتوح والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه وذلك : جادّ ومادّ وجوادّ لا يميل ؛ لأنه قرّ مما يحقق فيه الكسرة وقد أمال قوم في الجرّ وأمال قوم آخرون علي كلّ حال وقالوا : لم يضربهما الذي تعلم فلم يميلوا ؛ لأن الألف قد ذهبت وقالوا : رأيت علما كثيرا فلم يميلوا لأنها نون.

واعلم أنّ بعض العرب من يقول : عابد فيميل يقول : مررت بمالك فينصب ؛ لأن الكسرة غير لازمة ومما لا يمال ألفه الحروف التي جاءت لمعني (حتّي ، وأما وإلا) فرّقوا بينها وبين الأسماء وأمالوا : أنّي لأنها مثل (أين) وهي اسم وقالوا : (ألا) فلم يميلوا فرّقوا بينها وبين (ذا) ولم يميلوا (ما) لأنها لم تمكن تمكّن (ذا) ولا تتمّ اسما إلا بصلة فأشبهت الحروف وقالوا : يا وتا في حروف المعجم لأنها أسماء ما يلفظ به.

وقالوا : يا زيد (فأمالوا لمكان الياء) ومن قال : هذا مال ورأيت بابا فلا يقول علي حال : ساق ولا قار ولا غاب وغاب الأجمة ؛ لأن المعتلّ وسطا أقوى فلم يبلغ من أمرها ها هنا أن تمال مع مستعل كما أنّهم لم يقولوا : بال من (بالت) حيث لم تكن الإمالة قوية في المال ولا مستحسنة عند العامة.

الراء فيها تكرير في مخرجها ، فإذا قلت : راشد و فراش لم تمل لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين فصارت بمنزلة القاف وتقول : هذا حمار ورأيت حمارا فلا تميل ولو كان غير الراء لأملت ، وأما في الجرّ فتميل الألف كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما لأنها كأنها حرفان مكسوران فإنما تشبه القاف مفتوحة ، وذلك قولك : من حمارك ومن عوارك ومن المعار ومن الدّوار وجميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف غلبت الراء ، وذلك قولك : قارب وغارم وهذا طارد قويت علي هذه الألف إذ كنت إنّما تضع لسانك في موضع استعلاء ثمّ تنحدر ، فإن كان المستعلي بعد الراء لم تمل تقول هذه ناقة فارق وأينق مفاريق فتنصب كما فعلت ذلك حين قلت : ناعق ومنافق ومناشيط وقالوا : من قرارك فغلبت الراء المكسورة الراء المفتوحة كما غلبت الحرف المستعلي وقوم من العرب يقولون : الكافرون والكافر والمنابر لبعدها ولم تقو قوة المستعلية لأنها من موضع اللام وهي قريبة من الياء ألا ترى أنّ الألف يجعلها ياء وقوم آخرون نصبوا الألف في التّصّب والرفع وأمالوا في الجرّ ومن قال : مررت بالحمار فلم يمل قال : مررت بالكافر فنصب الألف قال : وقد قال قوم ترضي عربيتهم : مررت بقادر قبل سمعنا من نثق به من العرب يقول وهو هدبة ابن خشرم :

عسي الله يغني عن بلاد ابن قادر

بمنهمر جون الرّباب سكوب (1)

والأجود ترك الإمالة ومن يقول : مررت بكافر أكثر ممن يقول : بقادر ومن العرب من يقول : مررت بحمار قاسم فينصبون للقاف.

ومن قال : بالحمار قبل قال : مررت بفاّر قبل وقال : (كائنٌ قَوارِيرًا 15 قَوارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ) [الإنسان].

ص: 352

1- شاهد علي حذف أن من خبر عسي ، وهو قليل ، والتقدير : أن يكون وراءه .... إلخ. وكذا قال ابن هشام في المغني ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : عسي يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله عسي الغوير أبوسا. فهذا مثل من أمثال العرب ، أجروا فيه عسي مجري كان. انظر خزنة الأدب 3 / 372.

ومن قال : جادّ لم يقل : هذا فازّ لقوة الرء هنا وتقول : هذه دنانير كما قلت كافر ودنانير أجدر ؛ لأن الرء أبعد والذين يقولون : هذا داع في الوقف فلا- يميلون لأنهم لم يلفظوا بالكسرة يقولون مررت بحمار ؛ لأن الرء كأنها عندهم مضعفة راء مكسورة قبل راء ومن قال : أراد أن يضربها قاسم قال : أراد أن يضربها راشد والراء أضعف ورأيت عفرا مثل علقا وعيرا مثل : ضيقا وهذا عمران مثل حمقان وقوم يقولون : رأيت عفرا يشبهونها بالآف (حبي) وقالوا : رأيت : عيرا وقالوا : النغران وعمران ولم يقولوا : برقان وقالوا : هذا جراب وذا فراش لما كانت الكسرة أولا والآلف زائدة شبهت بنغران.

واعلم أنّهم يشبهون الهاء بالآلف فيميلون يقولون : ضربت ضربه وأخذت إخذه.

ص: 353



## ذكر الفتحة الممالة نحو الكسرة

يقولون من الصّـرر ومن البعر ومن الكبر ومن الصغر قياس هذا الباب أن تجعل مما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف وتقول : من عمرو فتميل فتحة العين ؛ لأن الميم ساكنة وتقول : من المحاذير فتميل فتحة الذال وتقول : رأيت خبط الريف كما قالوا : من المطر ورأيت خبط فرند وحكي الإشمام في الضمة هذا خبط رياح ومن المنقر وقال : مررت بعير فلم يشم لأنها تخفي مع الياء ومررت ببعير ؛ لأن العين مكسورة ويقولون : هذا ابن ثور ومن لم يمل بمال قاسم لم يمل : خبط رياح.

ومن قال : من عمرو والتغر فأمال لم يمل من الشّرق ؛ لأن بعد الراء حرفا مستعليا ويحسب لا يكون فيه إلا الفتح في الياء والنون والهمزة.

واعلم أنّهم ربّما أمالوا علي غير قياس وإنّما هو شاذّ وذلك : الحجاج إذا كان اسما وأكثر العرب ينصبه والناس تميله من لا يقول : هذا مال وهم أكثر العرب ، وإن جميع ما يمال ترك إمالته جائز وليس كلّ من أمال شيئا وافق الآخر فيه من العرب فإذا رأيت عربيّا قد أمال شيئا وامتنع منه آخر فلا تريبّ أنه غلط.

## ذكر عدة ما يكون عليه الكلم

### إشارة

ما جاء علي حرف قبل الشيء الذي جاء به الواو للعطف وليس فيه دليل أنّ أحدهما قبل الآخر والفاء كالواو غير أنها تجعل ذلك بعضه في أثر بعض وكاف الجرّ للتشبيه ولام الإضافة ومعناه الملك واستحقاق الشيء باء الجرّ للإلحاق والاختلاط وواو القسم كالباء والتاء في القسم بمنزلتها والسين في (سيفعل).

قال الخليل : إنّها جواب (لن) والألف للإستفهام ولام اليمين في (لأفعلن) واللام في الأمر : ليقم زيد ما جاء بعد علامة للإضمام وهي الكاف والتاء والهاء وقد تكون الكاف غير اسم للمخاطبة فقط نحو : ذاك والتاء تكون بمنزلتها للخطاب فقط وهي التي في (أنت).

من الأسماء : يد ودم ودد وسه ومن الأفعال : خذ وكل ومر وبعضهم يقول : أوكل كما أنّ بعضهم يقول في (غد) : غدو وما لحقته الهاء من الأسماء نحو : ثبة ولثة وشية وورثة وعدة.

ولا يكون شيء علي حرفين صفة من حيث قل في الاسم.

ومن الحروف : أم وأو وهل للإستفهام ولم نفي فعل ولن : نفي سيفعل ، وإن للجزاء وتكون لغوا في (ما إن تفعل) وتكون كافة (لما) في لغة أهل الحجاز كما تكف (إنّ) الثقيلة وتجعلها من حروف الابتداء وما : نفي هو يفعل إذا كان في الحال وتكون (كليس) وتوكيدا لغوا وقد يغير الحرف عن عمله نحو : إنّما وكأثما ولعلّما جعلتهنّ بمنزلة حروف الابتداء ومن ذلك حيثما صارت بمجيئها بمنزلة (إن) فهي مغيرة في الموضوعين إلا أنّها تكفّ العامل عن عمله ويعمل ما كان لا يعمل قبل مجيئها وتكون (إن) كما في معني ليس (ولا) تكون كما في التوكيد واللغو (لئلا يعلم أهل الكتاب) أي : لأن يعلم ونفي لقوله : يفعل ولم يقع الفعل.

وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما) ، وذلك قولك : (لولا) صارت لو في معني آخر وهلا صيرتها في معني آخر وتكون ضدّا لنعم وبلي و (أن) تكون بمنزلة لام القسم في قولك :

والله أن لو فعلت وتوكيدا في (لما) أن فعل وقد تلغي (إن) مع (ما) إذا كانت اسما وكانت حينما قال الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيت

عن السنن خيرا لا يزال يزيد (1)

(كي) جواب لقوله : لمه (بل) لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره.

(قد) جواب لقوله : لَمَا يفعل.

ص: 355

---

1- زاد إن بعد ما المصدرية ، وليست بنافية ، تشبيها لها بما النافية. ألا تري أن المعني : ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه ، لا يزال يزيد خيرا علي السنن. لكن لما كان لفظها كلفظ ما النافية زادها بعدها ، كما تزداد بعد ما النافية ، في نحو قولك : ما إن قام زيد. انظر خزنة الأدب 240 / 3.

وزعم الخليل : أنّ هذا لقوم ينتظرون الخير ، وما في (لَمَّا) مغيرة عن حال (لم) كما غيرت لو إذا قلت (لو ما) ألا تري أنّك تقول : (لَمَّا) ولا تتبعها شيئاً ولا تقول ذلك في (لم) وتكون (قد) بمنزلة (ربما) (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره ياء تنبيه.

(من) : لا ابتداء الغاية في الأماكن وكتبت من فلان إلي فلان فهذا في الأسماء أيضاً غير الأماكن ويكون في التبويض وتدخل للتوكيد بمنزلة (ما) إلا أنّها تجرّ ، وذلك ما أتاني من رجل وكذلك : ويحه من رجل (أكدتهما) بمن ؛ لأنه موضع تبويض فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس.

وأراد في (ويحه) التعجب من بعض الرجال. هذا لفظ سيبويه.

قال : وكذلك : لي ملؤه من غسل.

وهو أفضل من زيد وإنّما أراد أن يفصله علي بعض وجعل (زيداً) الموضع الذي ارتفع منه أو سفل وكذلك : أخزي الله الكاذب مني ومنك إلا أنّ هذا وأفضل منك لا يستغني عن (من) فيهما لأنها توصل الأمر إلي ما بعدها وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد وذلك : ما زيد بمنطلق وكذلك : كفي بالشيب واعظا ورأيته من ذلك الموضع جعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهي وأل : تعرف الاسم : مذ : ابتداء غاية الأيام والأحيان ولا تدخل (مذ) علي ما تدخل عليه من وكذلك من في مذ. في : للوعاء عن لما عدا الشيء.

ما جاء علي حرفين من الأسماء غير المتمكنة

وهي تجيء أكثر من المتمكنة ذا وذه معناهما أنك بحضرتكما أنا علامة المضمر وهو وهي : كم : وهي للمسألة عن العدد : من : للمسألة عن الأناسي ويكون بها الجزاء للأناسي.

ويكون بمنزلة (الذي) للأناسي : ما مثل (من) إلا أنّ (ما) مبهمة تقع علي كلّ شيء وأن بمنزلة (الذي) مع صلتها فتصير : تريد أن تفعل بمنزلة الفعل قط : معناها : الإكتفاء مع : للصحبة مذ فيمن رفع بها بمنزلة إذا وحيث (عن) : اسم إذا قلت : من عن يمينك علي : معناها : الإتيان من فوق إذ : لما مضى من الدهر وهي ظرف بمنزلة (مع) ، وأما ما هو في موضع الفعل فقولهم : مه صه حل للناقة سأ للحمار.

(علي) : الاستعلاء للشيء ويكون أن يطوي مستعليا كقولك : أمررت يدي عليه ومررت علي فلان كالمثل علينا أمير وعليه دين ؛ لأنه شيء اعتلاه ويكون مررت عليه مررت علي مكانه ويجيء كالمثل وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ويدلّ علي أنه اسم قول بعضهم :

غدت من عليه ...

هذا قول سيبويه.

وقد ذكرت ما قال أبو العباس فيما مضى من الكتاب.

وأما (إلي) فمنتهي لا ابتداء للغاية وكذلك (حتّي) وقد بين أمرهما في بابهما ولها في الفعل نحو ليس (لإلي) ويقول الرجل للرجل : إنّما أنا إليك أي : أنت غاييتي ولا- تكون (حتّي) هاهنا وهي أعمّ في الكلام من (حتّي) تقول : قمت إليه (فجعلته منتهاك من مكانك) ولا تقول : حتاه. حسب : معناه معني قط.

فأما : غير وسوي : فبدل وكلّ عمّ وبعض اختصاص.

ومثل : تسوية وبله زيد دع زيدا وبله هنا بمنزلة المصدر كما تقول : ضرب زيد. وعند : لحضور الشيء ودنوه منه وقبل : لما ولي الشيء وذهبت قبل السوق أي : نحو السوق ولي قبلك مال أي : فيما يليك ولكنه اتسع حتي أجري مجري (علي) إذا قلت : لي عليك نول : (ينبغي لك فعل كذا وكذا) وأصله : من التناول كأنه يقول : تناولك كذا وكذا ، وإذا قال : لا نولك فكأنه قال : أفصر ولكنّه صار فيه معني ينبغي لك.

(إذا) : لما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيد قائم : وتكون (إذ) مثلها ولا يليها إلا الفعل الواجب ، وذلك قولك : بينما أنا كذلك إذ جاء زيد وقصدت قصده إذ انتفخ علي فلان فهذا لما توافقه وتهجم عليه مع حال أنت فيها : لكن : خفيفة وثقيلة : توجب بها بعد نفي سوف : تنفيس فيما لم يكن بعد ألا تراه يقول : سوفته.

(قبل) : للأول. (بعد) : للأخر وهما اسمان يكونان ظرفين.

(كيف) : علي أي حال.

(أين) : أي مكان.

(متي) : أي حين.

(حيث) : مكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد.

(خلف) : مؤخر الشيء.

(أمام) : مقدمه.

(قدّام) : أمام.

(فوق) : أعلي الشيء.

(ليس) : نفي ، أي : مسألة ليبين لك بعض وهي تجري مجري (ما) في كل شيء : من : مثل أي إلا أنه للتّاس.

(إنّ) : توكيد لقوله : (زيد منطلق) ، وإذا خففت فهي كذلك غير أنّ لام التوكيد تلزمها لما ذهب منها.

(ليت) : تمنّ.

(لعلّ وعسي) : طمع وإشفاق.

(لذن) : الموضع الذي هو أول الغاية وهو اسم يكون ظرفا وقد يحذف بعض العرب التّون.

(ولدي) : بمنزلة عند.

(ودون) : تقصير عن الغاية ويكون ظرفا.

(قبالة) : مواجهة وهو اسم يكون ظرفا.

(بلي) : توجب ما يقول وهو ترك للنفي.

(نعم) : عدة وتصديق وليس (بلي ونعم) اسمين ، وإذا استفهمت أجبته (بنعم) فإذا قلت : ألسن تفعل قال : بلي. يجريان مجراهما قبل أن يجيء الألف.

(بجل) : بمنزلة (حسب).

(إذن) : جواب وجزاء.

(لما) : هي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإثما تجيء بمنزلة (لو) ويكون ظرفا يعني إذا قلت : (لما جئت) جئت جعلت لما ظرفا.

(وأما) : فيها معني الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا تری أنّ الفاء لازمة له أبدا.

(ألا) : تنبيه ، تقول : ألا إنه ذاهب ألا : بلي.

(كألا) : ردع وزجر.

(أني) : كيف.

(وأين أيا) : متي.

ص: 359

الأسماء في أبينتها تنقسم قسمين : اسم لا-زيادة فيه ، واسم فيه زيادة ، والأسماء التي لا-زيادة فيها تنقسم ثلاثة أقسام : ثلاثي ورباعي وخماسي.

فالثلاثي : ينقسم علي عشرة أبنية وقد ذكرناهما في الجمع.

والرباعي : علي خمسة أبنية.

والخماسي : أيضا خمسة أبنية.

القسم الثاني :

وهي الأسماء ذوات الزيادة وهي علي ضربين :

أحدهما : الزيادة فيه تكرير حرف من الأصل وهو الأقل فتؤخره.

والآخر : زيادته ليست منه وهي من الحروف الزوائد وهو الكثير فتقدمه.

والحروف الزوائد التي يبني عليها الاسم سبعة أحرف : الهمزة والألف والياء والنون والتاء والميم والواو.

فالأسماء الثلاثية ذوات الزوائد تنقسم بعدد هذه الحروف سبعة أقسام :

الأول : ما زيدت فيه الهمزة.

الثاني : ما زيدت فيه الألف.

الثالث : ما زيدت فيه الياء.

والرابع : ما زيدت فيه النون.

الخامس : ما زيدت فيه التاء.

والسادس : ما زيدت فيه الميم.

والسابع : ما زيدت فيه الواو.

اعلم أنّ أقلّ ما تكون عليه الأصول من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف تقدر بفاء وعين ولام فالفاء لا بدّ من أن تكون متحركة ؛ لأنه لا يبتدأ بساكن واللام : حرف إعراب والعين لا بدّ من أن تكون : إمّا ساكنة وإمّا متحركة فإذا سكنت كان الثلاثي علي ثلاثة أبنية بعدد الحركات : فعل وفعل فعل ؛ لأن الحركات ثلاث فكلّ واحد من هذه الأبنية الثلاثة تجيء منها ثلاثة أبنية والعين متحركة.

فعل فعل فعل فتح وكسر وضمّ وكذلك يكون من فعل (فعل فعل) إلا أنّ فعل مطّرح.

لتثقل الضمة بعد الكسرة وكذلك (فعل يكون منه) فعل فعل وفعل ولا يكون (فعل) إلا في الأفعال دون الأسماء لتثقل الكسرة بعد الضمة فعدد أبنية السواكن الوسط ثلاثة وأبنية المتحرك العين تسعة فذلك اثنا عشر يسقط.

منها (فعل) في الأسماء والأفعال ويسقط (فعل) في الأسماء دون الأفعال فتكون جميع أبنية الأسماء الثلاثية عشرة أبنية : فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل.

واعلم أنّ من الأبنية في الثلاثية وغيرها منها ما يكون في الأسماء والصفات ومنها ما يكون في الأسماء دون الصفات ومنها ما يكون في الصفات دون الأسماء ففعل : صقر والصفة : صعب فعل : جذع والصفة تقض فعل : برد والصفة : حلو فعل : جمل والصفة حدث فعل : كتف والصفة : حذر فعل : رجل.

والصفة حدث فعل : صرد والصفة حطم فعل : طنّب والصفة جنب فعل : ضلع وجاء في المعتلّ : عدّي نعت.

فعل : إبل وهو قليل وقالوا في الصفة : امرأة بلز وهي العظيمة.



### إشارة

خمسة أبنية : فععل فععل فععل فععل فععل.

### الأول : فععل

جعفر والصفة : سلهب وألحق بها : حوقل وزينب وجدول ومهدد وعلقي ورعشن وسنبتة وعنسل.

### الثاني : فععل

البنية اسما : زبرج والصفة : عنفص القليلة اللحم ويقال أيضا : هي الداعرة. قال الأعشي :

ليست بسوداء ولا عنفص

تسارق الطرف إلي داعر

وحرمل وهي الحمقاء.

### الثالث : فععل

درهم والصفة : هجرع طويل عن الأصمعي وقال غيره : الجبان وألحق به : عثير وهو الغبار.

### الرابع : فععل

ترتم بقية الثريد والصفة : جرشع وألحق به : دخلل : خاصة الرجل الذين يداخلونه.

### الخامس : فععل

فطحل والصفة هزبر قال الجرمي : سألت أبا عبيدة عن : الفطحل فقال : الأعراب يقولون : زمن كانت الحجارة رطبة وألحق به خدب.

وأما علبط فمحذوف من : علابط وعرتن حذفوا منه نون : عرتن وجندل حذفوا ألف : جنادل وليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة وربما حملهم استئصال ذلك علي (أن) لا يجمعوا بين أربع متحركات من كلمتين وقالوا : عرقصان فحذفوا الساكن من (عرتنصان) وحكي : أنها تقال بالياء والنون وهي : دابة.

### إشارة

أربعة ، التي ذكر سيبويه وهي خمسة مع بناء لم يذكره سيبويه : فعَلَّل فعَلَّل فعَلَّل فعَلَّل .

### الأول : فعَلَّل

فرزدق اسم شمردل صفة وما لحق هذا لم يذكره سيبويه.

من بنات الثلاثة : عثوثل وجبربر وعقتقل وألندد ومن بنات الأربعة جحنفل.

### الثاني : فعَلَّل

صفة : جحمرش ولحقه من الأربعة : همّرش.

### الثالث : فعَلَّل

قال سيبويه : يكون في الاسم والصفة نحو : قدعمل وخبعثن قال : والاسم نحو : قدعملة.

قال : الخبعثن كلّ شيء قارّ البدن ريان المفاصل.

قال أبو العباس : حدثني التوزي قال : يقال ما في بطنه قدعملة ، أي : شيء فهو هاهنا اسم : خزعبلة إنّما هي (الباطل) وقال غيره : القذعمل والقذعملة : الضّخم من الإبل.

### الرابع : فعَلَّل

الاسم قرطعب دابة والصفة : جردحل وحنزقر : قصير وما ألحق به من الثلاثة : إزمول وإرربّ وألحق به من بنات الأربعة.

فردوس وقرشبّ ، وأما هندلع فلم يذكره سيبويه : وقالوا : هي بقلة.

## [الأسماء الثلاثية ذوات الزوائد]

### القسم الأول : ما زيدت فيه الهمزة

وهو ينقسم قسمين :

أحدهما : زيدت الهمزة فيه وحدها.

والقسم الآخر: زيدت مع غيرها من الزوائد.

ص: 363

أمّا ما زيدت فيه وحدها فهو أيضا علي ضربين :

1 - منه ما زيدت فيه أولا وهو الكثير.

2 - والثاني : وهو ما زيدت فيه غير أول وهو القليل الأوّل من ذلك :

أ- وهو ما زيدت الهمزة أولا وحدها وهي ستة أبنية : أفعل أفكل أيض صفة ، إفعل : إثمّد ، إفعل : إصبغ ، أفعل : أبلّم ، أفعل في الجمع.

ب - الثاني منه : ما زيدت الهمزة فيه وحدها غير أول ثلاثة أبنية : فعلاء مقصور وقد يمدّ ضهياء المرأة التي لا تحيض ، فاعل : شامل ، فعأل : شمال.

القسم الآخر الذي زيدت فيه الهمزة مع غيرها وهي علي ضربين :

أحدهما : وقعت فيه أولا. والآخر غير أول.

الأول : إفعال : إسلام إعصار إسكاف إسحار إخریط إصليت أسلوب أملود أجارد أباتر إدرون من الدرّن إسحوف يقال : إنّها لإسحوف الأحاليل وهو : صوت الدرة وأفعال وأفاعل وأفاعيل أبنية الجموع فقط.

أفعل : ألنجج عود ألدّد : ألدّ إفعيلي : إهجيّري أفعلي : أجفلي أفعلة : أترجة أسكفة إفعال : إرزبّ غليط كز إزفنة خفيف يقال : أخذته إزفنة وقرأت في كتاب سيبويه (إزفلة) وهو اسم وإرزبّ وهو صفة.

أفعلي : أجفلي وجفلي قال الشاعر :

نحن في المشتاة ندعو الجفلي

لا تري الأدب فينا ينتقر

يعني : الجماعة.

ويكون علي إفعلي مثل : إيجلي : اسم أعلان : أغردان نبت أسحلان حسن إعلان : الإسحمان جبل بعينه والصفة (ليلة إضحيانة).

أعلان : أنبجان : عجين. أنبجان : صفة رخو غير ملتئم.

أفعلاء : الأربعاء وبنوه أيضا علي : أفعلاء بفتح الباء : أربعاء ، وأما أفعلاء مكسرا عليه الواحد للجمع فكثير نحو : أنصباء.

الضرب الثاني ما زيدت الهمزة فيه غير أول مع غيرها من الزوائد ، وذلك ضهياء ممدود اسم شجر وحنائط صغير وجرائض عظيم.

## الثاني : ما زيدت فيه الألف من الأسماء الثلاثية

### إشارة

وهذا أيضا ينقسم علي ضربين : فضرب زيدت فيه الألف وحدها وضرب زيدت فيه مع غيرها من الزائد الأول من ذلك ما زيدت فيه الألف وحدها وهي تزداد ثانية وثالثة ورابعة أما ثانية فعلي بناءين كاهل وضارب وطابق وثالثة : علي ثلاثة أبنية : قذال وجبان وحمار وكناز غراب شجاع ورابعة : فعلي فعلي فعلي علقني ولا يكون صفة إلا بهاء : ناقة حلابة وتجيء رابعة للتأنيث نحو : سلمى والصفة : عبري فعلي : ذفري وقالوا : امرأة سعادة. ورجل عزهاة وتجيء الألف للتأنيث نحو : ذكري وذفري منهم من يجعلها ألف تأنيث ومنهم من يجعلها ملحقة فينون. فعلي.

ولا تكون ألف (فعلي) لغير التأنيث ، وذلك نحو : البهمي والصفة. حبلي وأنثي.

وقال سيبويه : قال بعضهم : بهمة.

قال أبو العباس : ليس هذا بمعروف.

فعلي : قلهي موضع.

والصفة : جمزي. ألف تأنيث. وبعض العرب يقول : قلهي فيجعلها ياء. فعلاء : شعباء.

الثاني : ما زيدت فيه الألف مع غيرها وهو علي ضربين :

الأول : ما كانت فيه ثانية وثالثة أبنية : فاعول فاعال فاعلاء : عاقول حاطوم ساباط قاصعاء عاشوراء.

الثاني : ما كانت فيه.





فعلان ضبعان وفي الجمع كثير نحو: غلمان فعلان : ظربان ولا يعرف وصفا فعلان : سبعان ولا يعلم وصفا.

قال ابن مقبل :

ألا يا ديار الحيّ بالسبعان

فعلان سلطان اسم فعوال : قرواش : اسم رجل درواس صفة عظيم الرأس فعوال جريال : اسم.

فيعال : خيتام وديماس وشيطان والصفة : بيطار. فعوال : عصواد اسم. فيعال : ديماس وديوان ولا يعرف وصفا : فوعال : توراب اسم : فنعال : قنعاس صفة فقط فعوال : فرناس صفة من صفة الأسد يقال : هو غليظ الرقبة.

### لحاقها خامسة مع غيرها من الزوائد

لحاقها خامسة علي ضربين : لغير تأنيث ولتأنيث : فعنلي قرني والوصف : الحبنطي فعلني : عفربي فعلني : علندي وهذا قليل وقالوا : علادي مثل : حباري وهو قليل.

### لحاقها خامسة وبعدها حرف ليس من حروف الزوائد

فعلال الحلبلاب : نبت والصفة : سرطراط فعنال : فرنداد اسم فوعلاء : حوصلاء اسم.

### لحاقها خامسة للتأنيث

فعليّ : زمكي والصفة : كمري وهو العظيم الكمرة.

فعلني : العرضني اسم وهي مشية فعلني العرضني اسم وهي مشية وليس في كتاب محمد بن يزيد في كتاب سيبويه ووجدته بخط أحمد بن يحيي فعليّ : عرضني اسم فعليّ : دققي اسم.

فعليّ : الحدزي والبذري الباطل وقيل : حدزي وبذري من هو يحذر ويبذر.

فعلني : جلندي اسم ملك من العرب. فوعلي : حوزلي فيعلي : الخيزلي مشية.



فعلّي : السّمهيّ اسم يقال : ذهب في السّمة أي : ذهب في الباطل. فعنلي : بلنصي : اسم طائر.

### لحاقها خامسة وبعدها همزة للتأنيث

فعلياء : كبرياء والصفة : جرياء. مفعلاء : مندباء صفة : رجل ندب في الحاجة.

فعولاء : دبوّاء اسم فعولي : عشوري اسم فعولاء : عشوراء اسم. فعيلاء : عجسياء اسم مشية بطيئة فعولاء : عنصلاء اسم. فعولاء : خنفساء فوعلاء : حوصلاء اسم.

### لحاقها سادسة للتأنيث مع غيرها

مفعليّ : مرعزيّ فعيلي في المصادر نحو : هجّيري أوقتيّ وهي النميمة فعيلي : لفيزي اسم يفعليّ يهيري وهو الباطل اسم. فعليّا : المرحيّا اسم فعلوتي : رغبوتي ورهبوتي مفعليّ : مكورّي صفة : عظيم الروثة مفعليّ : مرعزيّ اسم.

### لحاقها خامسة وبعدها نون

فيعلان : ضيمران والصفة : كيدبان. فيعلان : قيقبان : خشب السرج والصفة : هيّبان ولا يعلم في الكلام : فيعلان في غير المعتل.

فعليان : الصّليان نبت العنظيان جاء في أولّ الشّباب وأول كلّ شيء فعلوان : العنظوان اسم. فعّلان : الحوّمان آكام صغار والصفة : عمّدان : طويل.

قال أبو بكر : هكذا هذا الحرف في كتابي وأحسبه : حوّمان علي فعّلان ووجدت في كتاب ثعلب علي ما أحكيه : فعّلان في الاسم والصفة فالاسم : الحوّمان وكنت أراه نبتا والحلبان بقلّة والصفة نحو : العمّدان والجلبان : صاحب جلبّة.

فعّلان : وجدت في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة علي أبي العباس : ويكون : فعّلان في الاسم والصفة نحو : التّوّمان والجلبان والصفة نحو : الغمّدان فعّلان فرّكان اسم. مفعلان : مكرمان وملاًمان وملكعان معارف ولا يعلم وصفا. فوعلان : حوتنان : بلدة.

تفعلان. تتّقان اسم.

مفعولاء : معيوراء والصفة مشيوخاء فاعولاء : عاشوراء وأقصي ما تلحق لغير التأنيث سادسة في : معيوراء وأشهباب والأشهباب مذكور في موضعه.

### الثالث ما زيدت فيه الياء من الأسماء الثلاثية

لحاقها أولا : يفعل : يرمع اسم ولا يعلم وصفا.

يفعل : يربوع والصفة : اليعموم : الأسود فأما قولهم في : اليسروع يسروع فإنما ضموا الياء لضمة الراء كما قيل : استضعف. يفعيل يقطين ولا يعرف وصفا. يفعل : يعفر وقالوا : يعفر كما قالوا : يسروع يفعول : ينجح اسم ويلندد صفة.

لحاقها ثانية : فيعل : زينب الصفة : ضيغم. فيعول : قيصوم.

والصفة : عيثوم : ضخم. فيعل : حيفس صفة ولا يعرف اسما وهو الغليظ القصير.

لحاقها ثالثة : فعييل : بعير والصفة : سعيد فعييل : عثير والصفة : رجل طريم أي : طويل.

فعييل خفين : اسم أرض والصفة : خفيدد : فعييل : هبيخ واد ضخم صفة ولا يعرف اسما.

فيعيل : خفيدد خفيف وهو صفة. فعيول : ذهيوط بلد والصفة : عذيوط فعييل : عليب اسم واد.

لحاقها رابعة : فعلية : حذرية أرض غليظة والصفة : عفرية : داهية والهاء لازمة لفعلية.

فعييل : بطيخ والصفة : شريب. فعييل : مريق وهو العصفور والصفة : كوكب دري. فعييل : العليق : نبت يتعلق بالشجر والصفة : زميل : الضعيف اللثيم. مفعيل : منديل والصفة : منطيق.

فعليل : حلتيت الذي يطيب به الملح والصفة : شمليل. فعليت : عزويت اسم وهو القصر والصفة : عفريت. فعلين : غسلين. اسم تفعليل : اسم : التمتين : تفعية : ترعية : وهي القطعة من السنّام.

وقد كسر بعضهم التاء اتباعا وفي كتابي محمد وأحمد ترعية والجرمي قال : ترغيبه وفسره بأنه قطعة من السنّام فعليل : حمصيص وهو نبت والصفة : صمكيك شديد.

لحاقها خامسة : فعلنية : بلهنية اسم السعة والعزة. فعلنية : قلنسية اسم والهاء لا تفارقه فعفعليل : مرميس. فلعليل : صفة : خنشليل.

### الرابع : ما زيدت فيه النون

لحاقها ثانية : فعلل : قنبر ولا يعرف صفة. فعلل : سنبل اسم. فعلل : جنذب اسم جنذب وجنذب سواء في المعني. فعلل : عنبس صفة. فعللو : كندأو : هو الجمل الغليظ.

لحاقها ثالثة : فعنعل : عقنقل اسم رمل كثير متعقد ولا يعرف وصفا. فعنعلل : ضفندد : عظيم البطن. فعنعل : صفة : عرند شديد وقد حكى : ترنجة اسم. فعنلة : جرنبة اسم جماعة من الناس والحمير وقالوا : جرنبة أيضا.

لحاقها رابعة : فعلن : صفة : رعشن من الرعشة. فعلنة : عرضنة : مشية وبلغن اسم والصفة رجل خلفنة فعلن : فرسن اسم.

### الخامس : ما زيدت فيه التاء من الأسماء الثلاثية

لحاقها أولا : تفعل تن صب والتضرة اسم تفعل : ترتب وتنفل وتحلبة صفة وقال بعضهم : أثر ترتب فجعله وصفا. تفعل : تنفل والتقدمة اسم والتحلبة صفة. تفعله : تنفلة : اسم.

تفعلوت : ترنموت اسم ترنم القوس. تفعل : تحليء اسم القشرة التي يقشرها الدباغ مما يلي اللحم. تفعله. تدورة وقالوا : تدورة فجوة بين الرمل ولا يعرف بغير الهاء. تفعل : تعضوض ولا يعرف وصفا تفعل : تؤثور اسم حديدة يوسم بها في أخفاف الإبل تفعله : صفة تحلبة.

وهي الغزيرة التي تحلب ولم تلد. تفعله : تحلبة لغة أخرى. تفعل : التهبط اسم بلدة. تفعل : تبشّر ووجدت بخط ثعلب تبشّر وهو اسم طائر. تفعل : التنوط اسم طائر قال : والصحيح : الضم ؛ لأن الكسرة تخص الأفعال وجدته مضروبا عليه في كتاب أبي علي الفارسي أعزّه الله.

لحاقها رابعة : فعلنة سنبتة اسم.

لحاقها خامسة : فعلوت : رغبوت اسم والصفة : رجل خلبوت وناقاة تربوت وهي الخيار الفارهة كذا في كتاب سيبويه وقيل : إنها اللينة الذلول وهو عندي الصواب ؛ لأنه مشتق من التراب.

### السادس : الميم

لحاقها أولا- : مفعول : مضروب ولا- يعرف اسما. مفعل : المحلب والمعتل والصفة : المشتى والمولي. مفعل : منبر ومرفق والصفة : مدعس. مفعل : مجلس والصفة : المنكب وهو العريف من ولاة العشيرة. مفعل : مصحف. والصفة نحو : مكرم وهو كثير. مفعل : منجل ولا يعرف وصفا. مفعل بالهاء : مزرعة ومشرفة ولا يعرف وصفا وليس في الكلام : مفعل بغير هاء.

مفعل : منخر اسم فأما : منتن ومغيرة فأصله : منتن ومغير ؛ لأنه من : أنتن وأغار ولكن كسروا إتباعا كما قالوا : أجوك ولأمك مفعول : معلوق للمعلاق وهو غريب مفعل : مرعز.

لحاقها رابعة : فعلم : زرقم وستهم : للأزرق والأسته وهو صفة. فعلم : دلقم ودقعم للدلقاء والدقعاء ودردم للدرداء وهي صفات ، وأما دلامص ففيه خلاف يقول الخليل : إنه : فعامل.

ويحتج بأنه من دليص وغيره يقول : هو بمنزلة اللاأل من اللؤلؤ شاركه في بعض الحروف وخالفه في بعض والمعني متفق.

### السابع : الواو

لحاقها ثانية : فوعل : كوكب والصفة : حوقل إذا أدبر عن النساء وهو زبّ البعير المسن : فوعلل : كوألل للصفة وهو القصير الغليظ.

لحاقها ثالثة : فعول : خروف اسم والصفة : صدوق. فعول : جدول والصفة جهور فعول : خروع ولا يعرف وصفا. فعول : العسود العظاية والصفة : عثول وهو الشيخ الثقيل. وفعول : صفة : عطود طويل. فعول : سدوس وهو الطيلسان وهو قليل في الكلام إلا أن يكون مصدرا أو يكسر عليه الواحد للجمع. فعول : عثول وقطوطي مقارنة الخطو فعول : حبونن اسم واد قريب من اليمامة. فعول جعلها بعضهم : حبونن.

لحاقها رابعة : فعلوة : عرقوة ولا يعرف وصفا. فعلوة عنقوة قطعة من يبيس الحلّي وهو اسم رجل عن ثعلب وحنذوة مثله. فعلوة : حنذوة اسم : كذا في كتاب سيبويه وبنحطّ ثعلب. فعلوة : حنذوة وفسره أنه شبعة من الجبل والهاء لا تفارقه.

قال أبو بكر : وأظنه خطأ من أجل أنه ليس في كلامهم مضموم بعد مكسور والنون ها هنا ساكنة فكأنه قد التقى الضّم والكسر. فعول : سنور والصفة : الخنوص وهو الصغير من الخنازير. فعول : سفود والصفة : سبوح وقدّوس فعول : قالوا : سبوح وقدّوس وهما صفة.

فعلول : طخروور اسم يقال : ما عليه. طخروور أي : شيء والصفة بهلول. فعلول : بلصوص طائر والصفة : الحلكوك : الأسود. وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف علي : فعنلوة وقد مضي ذكره في باب النون.

إشارة

إمّا أن تضاعف العين وإمّا أن تضاعف اللام وإمّا أن تضاعفا جميعا.

الأول : ما ضوعفت فيه العين

فَعَلَّ : سلّم والصفة : زمّل وهو الضعيف. فَعَّلَ : قَتَّب وهو الطين الذي يجيء في أسفل القيعان والصفة : الدَتَّب وهو القصير ويقال : دَتَّبَة فَعَّلَ : حمَّص وحلَّز : شجر قصار ولا يعرف وصفا. فَعَّلَ : تَبَّع وهو قليل يراد به تَبَّع وهو الظل.

الثاني : ما ضوعفت لاهمه

فعلل مهدد اسم امرأة ولا يعرف وصفا. فعلل : سررد اسم مكان وقعدد. قال الجرمي : وهو شيطان يقال : أقعدهم إليّ جدّه والآخر يكون الضعيف قال الشاعر :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه

فلمّا دعاني لم يجدني بقعدد

فعلل : عنيب اسم واد والصفة : قعدد. فعلل : صفة : رماد رمدد أي : هالك. فعلل : شربّة بلدّة ومعدّ : وهو موضع مركض رجل الفارس من الدابة والصفة : الهبّيّ والهببّيّة الجارية الصغيرة. فعلل : جذبّ اسم الجذب والصفة : خدبّ وهو الضنخم الشديد. فعلل : جبنّ وقطن والصفة : القمدّ شديد. فعلل : الفلزّ : رصاص وقيل : خبثّ الفضة والصفة : الطمرّ وهو السريع. فعلل : تنفّة.

قال الجرمي : زعم سيبويه : أنّهم يقولون : تنفّة ولم أر ذلك معروفا وقال : إن صححت فهي فعلة.

قال أبو بكر : وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب التاء وجعل عليّ مثال : تفعله يقال : جاء عليّ : تنفّة ذاك مثل : تنفّة ذاك كذا أخذته عن محمد بن يزيد رحمه الله.

فعلة : درجة وهو اسم : فعلة : تلتة ويخطّ ثعلب : تلتة فعلة : قالوا : لي قبله تلتة أي : حاجة.

قال أبو بكر : فيجوز أن تكون الضمة إتباعا والأصل الفتح يعني في تلتة.

### الثالث : ما ضوعفت عينه ولامه

فعلعل : حبربر اسم يقال : ما أصاب منه حبربرا ولا تبربرا ولا حورورا أي : ما أصاب منه شيئا والصفة : صمحمح.

قال الجرمي : وهو الغليظ القصير وقال ثعلب : رأس صمحمح أصلع غليظ شديد.

فعلعل : ذرحح دابة حمراء ولا يعرف وصفها وضاعفوا الفاء والعين في حرف واحد قالوا : داهية مرمريس أي : شديدة وهي من المراسية.

قال أبو بكر : قد ذكر ذوات الزوائد من الثلاثي ونحن نتبعه بذوات الزوائد من الرباعي.

ص: 375

إشارة

اعلم أنّ ذوات الأربعة لا يلحقها شيء من الزوائد أولاً إلا الأسماء من أفعالهنّ وكلّ شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان عليّ مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة كما تلحق ببنات الأربعة بنات الثلاثة إلا ما جاء إن جعلته فعلاً خالف مصدره مصدر بنات الأربعة نحو : فاعل وفعل. ففاعل : نحو : طابق. وفعل نحو : سلّم لو جعلت هذا فعلاً ما كان إلا ثلاثياً وما كانت مصادرها إلا ثلاثية وكلّ شيء جاء من بنات الأربعة عليّ مثال : سفرجل فهو ملحق ببنات الخمسة لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلاً لاتفق الاسم والفعل لو قلت : فعلت من : فرزدق وسفرجل مستكرها ذلك لكان القياس أن يكون فرزدقت وسفرجلت فيكون عليّ وزن : تكلمت وتفاعلت في متحركاته وسواكنه وعليّ وزن : تدرجت.

وجاءت الزوائد في بنات الأربعة أقلّ من بنات الثلاثة بحرف وهي الهمزة فأما (التاء) فجاءت سادسة مع غيرها من الزوائد في عنكبوت فصار انقسام الرباعي ذي الزوائد عليّ أربعة أقسام : الواو والياء والألف والنون.

الأول من ذلك : لحاق الواو ثالثة زائدة

في ذوات الأربعة : فعولل : حبوكر وهي الداهية والصفة عشوزن ، وهو الصّلب الغليظ ونظيرها من بنات الثلاثة : حيونن فعوللان عبوثران وهو نبات في طريق مكة فعوللي : حبوكري. اسم.

لحاقها رابعة : فعلول : بلهور اسم ملك من الأعاجم والصفة : بلهوق : وهو الوضيء الحسن وكنهور : وهو العظيم من السحاب. فعلوليل : قندويل صفة : وهو العظيم الرأس.

فعلول : عصفور والصفة : شحوط طويل ونظيره من بنات الثلاثة : بهلول فعلول : قربوس وزرجون اسم الكرم.

قال الجرمي : وهو صبيغ أحمر قال : وزعم الأصمعي أنّ هذه فارسية أعربت وأنّ المعني : زربون أي لون الذهب فقلبته العرب والصفة : قرقوس الأملس وحلكوك من بنات الثلاثة



أَلْحَقَ بِنَبَاتِ الْأَرْبَعَةِ. فَعَلُولُ : فَرْدُوسِ اسْمِ رَوْضَةٍ دُونَ الْيَمَامَةِ وَهِيَ إِحْدَى الْجَنَانِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَبَرْدُونَ وَالصَّفَةُ : نَاقَةُ عَلَطُوسٍ : وَهِيَ النَاقَةُ الْخِيَارُ الْفَارَهَةُ. وَأَلْحَقَ بِهِ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ : عَذِيُوطُ.

لِحَاقِهَا خَامِسَةٌ : فَعْلُوءٌ : قَمْحَدُودَةٌ وَهِيَ لَازِمَةٌ لَهُ وَنَظِيرُهُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ قَلَنْسُودَةٌ فَيَعْلُولُ : خَيْتَعُورٌ : اسْمٌ لِلدَّاهِيَةِ وَالصَّفَةُ : عَيْسَجُورٌ وَهِيَ الشَّدِيدَةُ مِنَ الْإِبِلِ. فَعَلْلُوتُ : عَنكَبُوتٌ وَتَخْرِبُوتُ.

قَالَ الْجَرْمِيُّ : سَأَلْتُ عُلَمَاءَنَا فَلَمْ يَعْرِفُوا : تَخْرِبُوتَا وَفِي كِتَابِ ثَعْلَبٍ بِخَطِّهِ : تَخْرِبُوتُ نَاقَةُ فَارَهَةٍ.

فَعَلْلُولُ : مَنجَنُونٌ اسْمٌ وَالصَّفَةُ : حَنْدَقُوقٌ وَهُوَ الطَّوِيلُ الْمَضْطَرَبُ شَبَهُ الْمَنجَنُونِ.

## الثاني : زيادة الياء في الرباعي

تَلْحَقُ ثَالِثَةٌ : فَعِيلٌ : صِفَةُ عَمِيثِلٍ : وَهُوَ الْجِلْدُ النَّشِيْطُ وَأَلْحَقَ بِهِ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ : خَفِيدٌ وَأَصْلُهُ لِلظَّلِيمِ ثُمَّ هُوَ بَعْدَ لِكَلٍّ سَرِيْعٍ. فَعَيْلَانٌ : عَرِيْقَصَانٌ وَهِيَ دَابَّةٌ وَلَا يَعْرِفُ وَصْفًا.

لِحَاقِهَا رَابِعَةٌ : فَعَلِيلٌ : قَنْدِيلٌ وَبَرْطِيلٌ وَالصَّفَةُ : شَنْظِيرٌ : السَّيِّءُ الْخَلْقُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ وَحَرِيْبِشِ الْخَشْنَةِ. وَأَلْحَقَ بِهِ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ : زَحْلِيلٌ مِنْ : تَزَحَّلَ فَعَلِيلٌ : غَرْنِيقٌ صِفَةٌ وَهُوَ السَّيِّدُ الرَّفِيعُ.

وَلَيْسَ يَلْحَقُ الرَّبَاعِيُّ شَيْءٌ مِنَ الزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهِ سِوَى الْمِيمِ الَّتِي فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ أَفْعَالِهِنَّ وَمَا لَحِقَتْهُ الْيَاءُ مَعَ الْوَاوِ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

لِحَاقِهَا خَامِسَةٌ : فَعْلِيَّةٌ : سَلْحَفِيَّةٌ وَهِيَ دَابَّةٌ وَلَا يَعْرِفُ وَصْفًا وَأَلْحَقَ بِهِ مِنْ الثَّلَاثَةِ الْبَلْهَنِيَّةُ وَهِيَ الْعَيْشُ الْوَاسِعُ لَازِمَةٌ فَنَعْلِيلٌ. مَنجِيْقٌ وَالصَّفَةُ : عَنْتَرِيْسٌ وَالذَّلِيلُ عَلِيٌّ زِيَادَةُ النَّوْنِ الْأُولَى قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ : مَجَانِيْقٌ وَفِي تَصْغِيرِهِ مَجِينِيْقٌ وَالذَّلِيلُ عَلِيٌّ زِيَادَةُ النَّوْنِ فِي عَنْتَرِيْسٍ أَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنَ الْعَتْرَسَةِ وَهِيَ الْأَخْذُ بِالشَّدَةِ وَيُوصَفُ الْأَسَدُ بِذَلِكَ لِشِدَّتِهِ فَعَالِيْلٌ : كَنَائِيْلٌ : اسْمٌ أَرْضِ فَعَلْلِيلِ : عَفْشَلِيلِ : أَعْجَمِيٌّ وَالصَّفَةُ قَمَطْرِيْرٌ وَذَكَرَ سَبِيُوِيَهُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا صِفَةً.

### إشارة

تلحق ثالثة : فعالل جخادب دابة : والصفة عذافر وهو العظيم الشديد وما لحقه من ذوات الثلاثة دواسر وهو الغليظ الجانب من دسر يدسر فعاللي خجاديي ام وقد مدّه بعضهم.

فعالل. قراشب. فعاليل : قناديل.

### لحاقها رابعة لغير التأنيث

فعالل : حملاق والصفة : سرداح وهي الأرض الواسعة.

وألحق به جلباب. فعالل لا يعلم في الكلام إلا المضعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين وليس في حروفه زوائد كما أنه ليس في مضاعف بنات الثلاثة نحو رددت زيادة ، وذلك نحو : الزلزال والجرجار وهو نبت والصفة : قرب القسعاس وهو البعيد وفعالل في المصدر نحو الزلزال لا- يعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر فعلاء : برساء. وهو الناس فعالل : قرطاس هو القرطاس بعينه وقرناس وهو الشيء يشخص من الجبل ولا يعرف وصفا.

### لحاقها خامسة لغير التأنيث

فعليّ : حبركي وهو القراد. وقالوا : رجل حبركاء يفتي وهو القصير الظهر الطويل الرجل وألحق به من بنات الثلاثة : الحبنطي وغيره.

قال الجرمي وقد جعل بعضهم الألف في حبركاء للتأنيث فلم يصرف. فعنلال : جعنبار صفة : وهو الضخم مثل جعبري ولحقه من بنات الثلاثة : فرنداد وهي أرض فعلال : سنمّار : اسم رجل وجنّبار : فرخ الحباري والصفة : الطرمّاح وهو الطويل وألحق به من بنات الثلاثة.

جلبّاب. فعلاء : برساء وعقرباء ممدود وغير مصروف ولا يعرف وصفا فعلاء : القرفصاء يمدّ قوم ويقصر قوم. فعلاء : طرمساء وهي الظلمة ممدود صفة وألحق به من الثلاثة : جريباء وهو الريح الشمال. فعلاء قالوا : هندباء للبقل يقصر بعض ويمدّ بعض.

فعاللان : عقربان وهي دابة والصفة : دحمان وهو الأدم السمين. فعاللان : الحندمان حيّ يقال

له الحنذمان والصفة : حدرجان وهو القصير. فععلان : زعفران والصفة : شعشعان الطويل الخلق من الفتيان.

### لحاقها خامسة للتأنيث

فعللي : فرتني اسم امرأة وقيل : قصر بمرور الرود ولا يعرف صفة وألحق من الثلاثة الخيزلي. فعللي : الهندي اسم قال الجرمي : هندباء : وهو الخفيف في الحاجة فعلي : سبطري اسم.

فعللي الهريدي. وهو اسم مشية.

### الرابع : لحاق النون في الرباعي ثانية

فعلل خنعبة اسم وهو الغريز والصفة : كنتال وهو القصير.

فعلل : كنهبل شجر عظام. فعللّ : قنفخر ألحق بجر دحل.

الثاني : لحوق النون ثالثة

فعلل حزنبل القصير وألحق به عفنجح الضخم.

ص: 379

لحاقها من موضع الثاني

فَعَلَّ صفة علّكد : وهو الغليظ الشديد. فَعَلَّل : الهَمَّقِع وهو ثمر التنضب والصفة : الزَّمَلَق وهو الذي ينزل قبل أن تجامع المرأة : فَعَلَّ : شَمَّخَر المتعظم. فَعَلَّل : همَرَّش هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس. وهو فيما قرىء في كتاب القاضي عليه ولم أجده في نسخة ثعلب فأحسب أن أصل هذا الحرف : فنَعَلَّل فأدغم.

لحاقها من موضع الثالث

فَعَلَّل : همَرَّجَة والصفة : سَفَنَّج : خفيف من صفة الظليم. فَعَلَّلَ زَمَرَّد كذا قال بالبدال هذه الحجارة من الجواهر. فَعَلَّل : الصَّعَّرَر في كتاب بعض أصحابنا وليس في أصل أبي العباس ولا أعرفه. وقرأت في كتاب ثعلب الصَّفَرَّق نبت.

إلحاقها من موضع الرابع

إشارة

فَعَلَّل وصف سبهلل الرجل الفارع. فَعَلَّل : عَرَبَدَّ : اسم حية والصفة : قَرَشَبَّ وهو المسنَّ من الرجال. وألحق به عَسَوَدَّ : اسم دابة. فَعَلَّل : صفة قَسَحَبَّ ضخم وطرطَبَّ : ثدي طويل فعَلَّل : قَهَقَر : حجر يملأ الكفَّ والذي يقرقر في جوفه قَهَقَر بكسر القاف الأولي.

ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة وجاءت الزوائد في بنات الخمسة أقل بحرف فزوائده ثلاثة :

### **الأول : لحاق الياء خامسة**

فعلليل خندريس وعندليب طائر وسلسبيل والصفة درديس وهي العجوز والداهية أيضا. فعلليل : خزعبيل وهي الأباطيل عن الجرمي.

### **الثاني : لحاق الواو خامسة**

فعللول : عضرفوط وهي العطاءة الذكر. فعللول : صفة قرطبوس : وفي كتابي موقع عن أبي العباس قرطبوس : هو المعروف.

### **الثالث : لحاق الألف سادسة لغير التأنيث**

فعللي : قبعثري وهو العظيم الشديد.

ص: 381

### إشارة

الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللفظ كثيرا ومخالفته علي ضريين :

أحدهما : مخالفة البناء.

والآخر : مخالفة الحروف.

فأما ما خالف حروفه حروف العرب ، فإن العرب تبدله بحروفها ولا تنطق بسواها ، وأما البناء فإنه يجيء علي ضريين أحدهما : قد بنته العرب بناء كلامها وغيّرت كما غيرت الحروف التي ليست من حروفها.

ومنه ما تكلمت به بأبنية غير أبنيتها وربما غيروا الحرف العربي بحرف غيره ؛ لأن الأصل أعجمي.

### الأول : ما بنته من كلامها

وذلك قولهم : درهم ودينار وإسحاق ويعقوب وقالوا : آجور وشبارق فألحقوه بعذافر ورستاق ألحقوه بقرطاس .

### الثاني : ما بنته علي غير أبنية كلامها

وذلك نحو : آجر وإبريسم وسراويل وفيروز. وربما تركوا الاسم علي حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان علي بنائهم أو لم يكن نحو : خراسان وخرم والكركم وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه علي بنائه في الفارسية نحو : فرند وبقم.

واعلم أنّهم إذا أبدلوا حرفا من حروف الفارسية أبدلوا منه ما يقرب من المخرج فيبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم الجيم ، وذلك نحو : الجربز والآجر والجورب وربما أبدلوا القاف لأنّها قريبة أيضا.

قال بعضهم : قريز وقالوا : قريق في قريك ، وإذا كانت حروف لا تثبت في كلام العجم ، وإن كانت من حروف العرب أبدلوا منه نحو : كوسه وموزه ؛ لأن هذه الحروف تحذف وتبدل في كلام الفرس همزة مرة وياء أخرى فأبدلت من ذلك الجيم فقالوا : موزج وجعلوا الجيم

الأولي لأنها قد تبدل من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم وربما أدخلت القاف عليها.

قال بعضهم : كوسق وكريق وقالوا : قريق وكيلقة ويبدلون من الحرف الذي بين الياء والفاء نحو : الفرند والفندق وربما أبدلوا الباء لقربها قال بعضهم : البرند والعرب تخلط فيما ليس من كلامها إذا احتاجت إلي النطق به فإذا حكي لك في الأعجمي خلاف ما العامة عليه فلا ترينه تخليطاً ممن يرويه.

ص: 383

## ما ذكر أنه فات سيويه من الأئمة

تلقاثة وتلعاثة وفرناس وفرانس تنوفي ترجمان.

شحم أمهج رقيق : أنشد أبو زيد :

يطعمها اللحم وشحما أمهجا

مهو أن عياهم ترامز تماضر يناعات دحندج فعلين ليث عفريين زعم أنه العنكبوت الذي يصيد الذباب ترعاية الصنبر زيتون كذبذب هزبران  
عفزان اسم رجل هيدكر ضرب من المشي زيادة في حفظ أبي علي : هيدكر وفي نسخة في حفظ أبي علي : هيدكر.

قال أبو علي : سألت ابن دريد عنه فقال : لا أعرفه ولكن أعرف الهيدكور هندلع : بقلة درداقس حزرانق.

ص: 384



### إشارة

جميع ما بنت العرب من الأفعال اثنان وثلاثون بناء من بنات الثلاثة ومن بنات الأربعة وما ألحق من بنات الثلاثة بينات الأربعة وما زيد علي الثلاثة والأربعة مما ليس بمحلق ولا يبني من بنات الخمسة فعل البتة.

### الأول : ما لا زيادة فيه الثلاثي

فعل : مضارعه يفعل أو يفعل وربما انفردا والأصل اجتماعهما.

قال الجرمي : سمعت أبا عبيدة يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت الضمّ والكسر في عامة هذا الباب : فعل : مضارعه يفعل وشدّ حرف واحد قالوا : فضل يفضل ، وأما المعتلّ فقد شذت منه أحرف قالوا : ورم يرم وومق يمق وقالوا في حرفين من بنات الواو فعل يفعل قالوا : متّ تموت ودمت تدوم والأجود : متّ تموت ودمت تدوم. فعل يفعل ففيه ثلاثة أبنية.

### الثاني : ما فيه زائد وهو ينقسم ثلاثة أقسام

الأول : لا ألف وصل فيه.

والثاني : فيه ألف وصل.

والثالث : ملحق بالرباعي أفعل يفعل. واسم الفاعل : مفعّل والمفعول : مفعّل. وكان القياس أن يقولوا : يؤفعل فتثبت الهمزة في المضارع ولكّهم حذفوها استتقالا وقد حذفوها وهي فاء الفعل في : كل وخذ وكان القياس أوكل أوخذ وقال أكثرهم : أوامر. فاعل يفاعل فعلا ومفاعلة وهي التي لا تنكسر. فأما الفاعل فرّبما انكسر. وفوعل إذا أردت (فعل) فتقلب الألف واوا لإنضمام ما قبلها وكذلك كلّ ألف ينضمّ ما قبلها.

واسم الفاعل علي : مفاعل والمفعول علي مفاعل فعّل يفعّل تفعيلا وهو مفعّل والمفعول مفعّل تفاعل يتفاعل تفاعلا واسم الفاعل علي : متفاعل والمفعول متفاعل تفعّل تفعّلا واسم الفاعل علي متفعّل والمفعول متفعّل. وليس تلحق الياء شيئا من بنات الثلاثة ليس فيه

زيادة ولا تضم التاء في المضارع إذا قلت : يفعل ولكن تفتحها لأنها شبهت بألف الوصل ألا ترى أنّ العرب الذين يكسرون التاء والنون والهمزة في المضارع إذا كانت فيما فيه ألف وصل يكسرونها هاهنا فيقولون : أنت تتعهد وتتفاعل فيجرونها مجري تنطلق وأنا أنطلق وأنت تنطلق فيضمون ذلك في جميع ما كانت فيه ألف الوصل وفي جميع ما كانت فيه التاء زائدة في أوله فلذلك خمسة أبنية.

ما فيه ألف الوصل من بنات الثلاثة :

انفعل ينفعل انفعالا وفعل فيه انفعل ينفعل والفاعل منفعل والمفعول منفعل ولا تلحق النون شيئا من الفعل إلا انفعل وحده افتعل يفتعل افتعالا وفعل منه افتعل يفتعل استفعل استفعالا وفعل منه استفعل استفعالا واسم الفاعل مستفعل والمفعول مستفعل افعاللت يفعالّ افعيالا- وتجري مجري استفعلت في جميع ما تصرفت فيه لأنها في وزنها وإثما أدغمت اللام في اللام فقيل : ادهامّ لأنها ليست بملحقة ولو كانت ملحقة لما أدغمتها كما قالوا : جلبب يجلبب جلببة وفعلل : افعول ادهومّ ادهميما واشهييبا افعللت : احمررت احمرارا وفعل منه : احمرّ في هذا المكان وافرّ فيه يصفّر اصفرارا.

وافعول يفعول افعيالا نحو : اغدودن النبات يغدودن اغديدانا إذا نعم افعول يفعول افعولا نحو : اخروط السّفر يخروط اخروطا إذا طال السّفر وامتدّ قال الأعشي :

لا تأمن البازل الكرماء ضربته

بالمشرفي إذا ما اخروط السّفر

وفعل : اخروط واعلوّط اعلوّطا.

قال الجرمي : سألت : أبا عبيدة عن اعلوّطت المهر قال : ركبته عربيا قال : وسألت الأصمعي عن ذلك فقال : اعتنفته فذلك سبعة أبنية فأما هرقت الماء فأكثر العرب يقول : أرقت أريق أراقة. وهو القياس.

ويقول قوم من العرب : هراق الماء يهريق هراقة فيجيء به علي الأصل ويبدل الهاء من الهمزة ودمع مهراق قال زهير :

ص: 386

ولم يهريقوا بينهم ملء محجم

وقال امرؤ القيس :

وإن شفائي عبرة مهراقة

فهل عند رسم دارس من معول

وأما الذين قالوا : اهراق يهريق اهراقة فقد زادوها لسكون موضع العين من الفعل فأجروه مجري الذين قالوا : اسطاع يستطيع اسطاعة فزادوا السين لسكون موضع العين من الفعل.

ص: 387

إشارة

فعلت أفعلل فعللة. جلبت الرجل أجلبه جلبية إذا ألبسته الجلباب وهي الملحفة والفاعل مجلبب فأجروه مجري : دحرجت. فوعل يفوعل فوعله : حوقل يحوقل حوقلة ، وذلك إذا أدر عن النساء يستعمل في كلّ مدبر. فيعل يفيعل فيعله : بيطر يبيطر بيطرة وفعل : بوطر فوعل يفوعل فعولة : هرول يهرول هرولة. فعلت أفعللي فعلاة : سلقيته أسلقيه سلقاة كان الأصل سلقية مثل دحرجة فقلبت الباء لإنتحاح ما قبلها ومعني سلقاه : رمي به علي قفاه افعللي فإذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : اسلنقي يسلنقي اسلنقاء فعنلته يقول بعضهم : قلسنته ويقول بعضهم : قلنسته أقلنسة قلنسة تفعللي وقالوا : قلسته فتقلس يتقلس تقلسيا دحرجته فتدحرج تدحرجا وكان الأصل تقلسوا ولكنّ الواو إذا كانت طرفا في الاسم وقبلها ضمة قلبت ياء فيعلته : شيطنته فتشيطن تشيطنا تفعلول : سهوكته فتسهوك تسهوكا والمتسهوك : المدبر الهالك افعلل قالوا : تفنجج يتفنجج اتفنججا ملحق باحرنجم وهي تجري مجري استفعل في جميع ما تصرفت فيه فهذا جميع ما بنت العرب من الأفعال من بنات الثلاثة تمفعل وقد جاء حرفان شاذان لا يقاس عليهما قالوا : تمدرع من المدرعة يتمدرع يتمدرعا وأكثرهم : تدرع يتدرع تدرعا وهو القياس وهو أكثرهما وأجودهما وقالوا : تمسكن يتمسكن تمسكنا للمسكين وأكثرهم يقول : تسكن يتسكن تسكنا وهو أجودهما وهو القياس وقال : تمندل بالمنديل يتمندل تمندلا إذا مسح يده بالمنديل وأكثرهم يقول : تندل يتندل تندلا وهو أجودهما فذلك اثنا عشر بناء.

بناء الأفعال من بنات الأربعة بلا زيادة

فعلل : دحرج يدحرج دحرجة وسرهف يسرهف سرهفة وقالوا : سرهفا قال العجاج :

سرهفته ما شئت من سرهاف

والمسرهف الحسن الغداء فعلل مكرر فإذا كان من المكرر قالوا : زلزلته زلزلة وزلزالا وبعض العرب يفتح هذا المكرر فيقول زلزلته زلزالا فإذا أردت اسم الفاعل قلت : هذا مززل ومدرج.

### ما فيه زيادة من الرباعي وألف الوصل

افعللل يفعللل افعلللا : احرنجم يحرنجم احرنجاما والمحرنجم المجتمع بعضه إلي بعض افعلل : اقشعرّ يقشعرّ اقشعرارا واطمأنّ يطمئنّ اطمئنانا فيجري مجري : استعدّ يستعدّ استعدادا ، وأما قولهم : الطمأنينة والقشعريرة فهذا اسم فليس بمصدر علي الفعل وليس في الأربعة ملحق إذ لم يكن للخمسة بناء تلحق به فذلك أربعة أبنية.

ص: 389

هذا الحدّ إنّما سمي تصريفاً (1) لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوصاً به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير وهو ينقسم خمسة أقسام : زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون وإدغام وله حدّ يعرف به.

### الأول : الزيادة

#### إشارة

والزيادة تكون علي ثلاثة أضرب : زيادة لمعني وزيادة لإلحاق بناء ببناء وزيادة فقط لا يراد بها شيء مما تقدم فأما ما زيد لمعني فألف (فاعل) إذا قلت : ضارب وعالم ونحو حروف المضارعة في الفعل نحو الألف في أذهب والياء في يذهب والتاء في تذهب والنون في نذهب ، وأما زيادة الإلحاق فنحو : الواو في كوثر ألحقته ببناء جعفر ، وأما زيادة البناء فنحو : ألف حمار وواو عجوز وياء صحيفة.

والحروف التي تزداد عشرة : الهمزة والألف والياء والواو والهاء والميم والنون والتاء والسين واللام يجمعها في اللفظ قولك : اليوم تنساه.

### الأول : الهمزة

أما الهمزة فتزداد إذا كانت أول حرف في الاسم في ذوات الثلاثة فصاعداً بالزوائد في الاسم والفعل نحو : أفكل وأذهب وفي الوصل في ابن واضرب والهمزة إذا لحقت رابعة من أول الحرف فصاعداً فهي زائدة ، وإن لم يشتقّ منه ما تذهب فيه الزيادة ولا تجعله من نفس الحرف إلاّ بثبت ، فإن سميته فأفكل وأيدع لم تصرفه وأنت لا تشتقّ منه ما تذهب فيه الألف وكذلك إن جاءت الهمزة مع غيرها من الزوائد في الكلمة فاحكم عليها بالزيادة نحو : اصليت وأرونان. ومحال أن تلحق رباعياً أو خماسياً ؛ لأن الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها وهي من الخمسة أبعد فأما : أولق فالألف من نفس الحرف يدلّك علي ذلك قولهم : ألق وإنّما

ص: 390

---

1- قال الجرجاني : التصريف : تحويل الأصل الواحد إلي أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها ، وعلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب.

أولق فوعل ولو لا هذا الثبت لحمل علي الأكثر وكذلك : الأرتي لأتْك تقول : أديم مأروط ولو كانت الألف زائدة قلت : مرطي. وكذلك : إمرة أمعة إتّما هو فعلة ؛ لأنه لا يكون أفعل وصفا والهمزة المضمومة والمكسورة كالمفتوحة ألا تري أنك تسوّي بين أبلم وإثمد وإصليت وأرونان وإمخاض وإتّما هي من الصلت والرون والمخض وكذلك : أئدد إتّما هو من أئدد وأسكوب إتّما هو من السّكب ولا تزداد الهمزة غير أول إلاّ بثبت فمن ذلك : ضهياء هي زائدة لأنك تقول : جرواض وحطائط ؛ لأن القصير محطوط ومن ذلك شمالل شامل لأنك تقول : شملت الريح.

## الثاني : الألف

الألف لا- تزداد أولا ، وذلك محال لأنها لا تكون إلا ساكنة ولا يجوز الابتداء بساكن وتزداد ثانية في (فاعل) ونحوه وثالثة في جماد ونحوه ورابعة في عطشي ومعزي وحبلي ونحوه وخامسة في حلباب وجحجبي وجبطني ونحو ذلك ولا تلحق الألف رابعة فصاعدا إلاّ مزيدة وهي بمنزلة الهمزة أولا- وثانية وثالثة ورابعة إلاّ أن يجيء ثبت وهي أجدر بالزيادة من الهمزة لأنها لا تكثر ككثرتها فإنه ليس في الكلام حرف إلاّ وبعضها فيه أو بعض الياء والواو ، فإن جاءت الألف رابعة وأول الحرف ونحو ذلك ولا تلحق الهمزة أو الميم ... فهي أصل نحو : أفعي وموسي ؛ لأن أفعي (أفعل) وموسي (مفعل) فإذا لم يكن ثبت فهي زائدة أبدا ، وأما (قطوطي) فهي فعوعل ؛ لأنه ليس في الكلام فعولي وفيه (فعوعل) مثل : عثوثل وحبركي ولم يجعل فعوعل ؛ لأن فعوعلأ أولي به من باب صمحمح ودممكمك زعم أنّ الواو لا يكون أصلا في بنات الثلاثة فصاعدا فلذلك قال : قطوطي فعوعل فالألف إذا لحقت رابعة فهي زائدة ، وإن لم يشتقّ من الحرف ما يذهب فيه كما وجب في الهمزة إذا كانت أولا رابعة.

## الثالث : الياء

وهي تكون زائدة إذا كانت أول الحرف رابعة فصاعدا كالهمزة في الاسم والفعل. نحو : يرمع ويربوع ويضرب وتكون زائدة ثانية وثالثة في مواضع الألف ورابعة في نحو : حذرية

وهي قطعة من الأرض وقنديل وخامسة نحو : سلخفية. وتلحق إذا ثبت قبل النون الياء أخت الألف فإذا جاءت في كلمة تذهب فيما اشتقت منه فهي زائدة نحو : حذيم إنما هو من خدمت وعثير إنما هو من عثرت وسلقيته إنما هو من سلقته وقلسيته وتقلس لأنهم يقولون : تقلس وتقلس ومن ذلك قولهم في عيضموز عظاميز وفي عيطموس : عظاميس ومثل ذلك ياء عفرية وزبينة لأنك تقول : عفر وعفره وزبنة فمتي جاءت ملحقة فحكمها حكم الزيادة ، وإن جاءت الياء في حرف لا يجيء علي مثال الأربعة والخمسة فهي بمنزلة ما يشتق منه ما ليس فيه زيادة لأنك إذا قلت : حماطة ويربوع كان بمنزلته لو قلت : ربعت وحمطت ؛ لأنه ليس في الكلام مثل : سبطر ولا مثل : دملوج ويهير يفعل ؛ لأنه ليس في الكلام فعيل ولو كانت يهير مخففة الراء لكانت الياء هي الزائدة ؛ لأن الياء إذا كانت أولاً بمنزلة الهمزة ألا تري أن يرمعاً بمنزلة أفكل . قال : ولا في الكلام أيضا (يفعل) اسما ولكنهم قد يقولون : يهير خفيف وفي الكلام مثله فلما قالوه علمنا أنه مشتق منه ، وأما يأجج فالياء فيه من نفس الحرف لو لا ذلك لأدغموا كما يدغمون في مفعل ويفعل وإنما الياء هاهنا كميم مهدد. ويستعور الياء فيه أصلية بمنزلة عين عضر فوط ؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة أولاً إلا الميم التي في الاسم الذي يكون علي فعله.

### الرابع : الواو

وهي تزداد ثانية في : حوقل وصومعة ونحوهما وثالثة في : قعود وعجوز وقصور ونحوها ورابعة في بهلول وقرنوة وخامسة في قلنسوة وقمحدوة ونحوهما وفي : عضر فوط كما لحقت الياء خندريس وهي كالياء إذا ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة والأربعة بنات الخمسة فهي زائدة في الأسماء والأفعال التي يشتقون منها فالذاهب فيه بمنزلة الهمزة أولاً أن يجيء ثبت وهو أولي أن تكون زائدة من الهمزة قالوا : جهورت وإنما هي من الجهارة وقصور من الإقتسار وعنفوان إنما هو من الإعتناف وقرواح إنما هو من القراح وأما : ورنتل فالواو من نفس



الحرف ؛ لأن الواو لا تزداد أولاً أبداً وقرنوة : فعلوة ؛ لأنه ليس مثل قحطبة فهو بمنزلة ما أذهب الاشتقاق.

### الخامس : الهاء

وهي تزداد لتتعين بها الحركة وقد بينا ذلك وبعد ألف المدّ الندبة والنداء : واغلاماه ويا غلاماه.

### السادس : الميم

وهي تزداد أولاً- في : مفعول ومفعول ومفعول ومفعول والميم بمنزلة الألف يعني الهمزة فموضع زيادتها كموضع زيادتها وكثرتها إذا كانت أولاً- في الاسم والصفة فمنبج : مفعول لذلك فأما المعزي فالميم من نفس الحرف لقولك : معز ومعدّ مثله لقولهم : تمعدد لقلة (تمفعل) في الكلام ، وأما مسكين فمن تسكّن وقالوا : تمسكن مثل تمدرع في المدرعة.

وتمفعل شاذّ ، وأما منجنيق فالميم فيه من نفس الحرف صار الاسم رباعياً لأنك جعلت النون من نفس الحرف والزيادات لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء الجارية علي أفعالها نحو : مدرج ، وإن جعلت النون زائدة لم يجز أن تكون الميم زائدة فيجتمع حرفان زائدان في أول الاسم وهذا لا يكون في الأسماء ولا الصفات التي ليست علي الأفعال المزيدة.

والهمزة التي هي نظيرة الميم ولم يقع بعدها أيضاً زائد في الكلام فمنجنيق بمنزلة عنتريس فهي فعليل والنون زائدة ويقوي ذلك قولهم : مجانيق فحذفوا النون ومنجنون فعللوا بمنزلة عرطليل إلا أنّ موضع الياء اوو ويجمع مناجين.

فالميم أصلية لما أخبرتك وكذلك ميم ماجج ومهدد ولو كانتا زائدتين لأدغمتا كمرّد ومفرّ وإثما مهدد ملحق بجعفر ومرعزاء (مفعلاء) ولكن كسرت الميم إتباعاً للكسرة التي في العين كما قالوا : منخر يدلّ علي ذلك قولهم : مرعزي ومكوزي مثله وهو العظيم الروثة مأخوذ من كوره إذا جمعه وقالوا : يهيري فليس شيء من الأربعة علي هذا المثال لحقته ألف التأنيث ؛ لأن (فعلي) لم يجيء. وقالوا : يهير فحذفوا كما قالوا : مرعز وقال بعضهم : مكورّ.

وقال سيبويه : مراجل ميمها من نفس الحرف قال العجاج : بشية كشية الممرجل .

والممرجل : ضرب من ثياب الوشي والميم إذا جاءت في أول الكلام فإنه يحكم بزيادتها ، فإن جاءت غير أول فإنها لا تزداد إلا بثبت لقلتها وهي غير أول زائدة وقالوا : ستهم وزرقم يريدون : الأسته والأزرق .

### السابع : النون

وهي تزداد في فعلان خامسة : عطشان ونحوه . وسادسة في زعفران ونحوه ورابعة في : رعشن والعرضنة ونحوهما وفيما يصرف من الأسماء وفي الفعل الذي تدخله النون الخفيفة والثقيلة .

وفي تفعلين وفي فعل النساء إذا جمعت نحو : فعلن ويفعلن وفي تثنية الأسماء وجمعها وفي (نفعل) تكون أولا وثانية في عنسل وثالثة في قلنسة .

وتكثر في فعلان وفعالن للجمع .

وتكثر في فعلان مصدرا ، وأما فعلان فعلي فقال سيبويه : النون فيه بدل من همزة (حمراء) ولا يجعلها زائدة فيما خلا إذا بثبت .

ولو سميت رجلا : نهشلا أو نهسرا لصرفته ولم تجعله زائدا كالياء والألف وكذلك نون عنتر لا تجعلها زائدة فأما عنسل فالنون زائدة لأنهم يريدون : العسول وكذلك العنبس ؛ لأنه مشتق من العبوس ونون عفرني زائدة من العفر ونون بلهنية من قولك : عيش أبله ونون فرسن لأنها من فرست ونون خنفتيق ؛ لأن الخنفتيق الخفيفة من النساء الجريئة .

قال سيبويه : وإنما جعلها من خفق يخفق كما تخفق الريح يقال : داهية خنفتيق . ومن ذلك : البلنصي تقول للواحد : البلصوص ومثل ذلك عنقل وعصنصر لأنك تقول : عقاقيل وتقول : عصاصير وعصيصير ولو لم يوجد هذان لكانت النون زائدة ؛ لأن النون إذا كانت ثالثة ساكنة في هذا المثال فهي زائدة ولا تجعل النون فيها زائدة إلا باشتقاق من الحروف ما ليس فيه نون

لأنها تكثر في هذا وتلحق البناء بالبناء فيما كان علي خمسة أحرف نحو : حبطي وجحنفل ودلنظي وقلنسوة وهذه النون في موضع الزوائد نحو ألف عذافر وواو فدوكس وياء سميدع.

والنون والألف يتعاوران الاسم في معني واحد نحو : شرنبث وشرابث وجرنفس وجرافس وقالوا : عرتن وعرتن فحذفوا كعلبط وما جاء من هذا بغير نون نحو : عوطط وجندب وعنصل وخنفس وعنظب النون زائدة ؛ لأنه لا يجيء علي مثال : فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثانية فإثما جعلت نوناتهنّ زوائد ؛ لأن هذا المثال تلزمه حروف الزوائد كما جعلت النونات فيما كان علي مثال احرنجم زائدة ؛ لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة وما اشتقّ من هذا النحو مما ذهب فيه النون قنبر لأنهم قالوا قنبر لو لم يشتق منه ولا من ترتب لكان علمك بلزوم حرف الزيادة هذا المثال بمنزلة الإشتقاق وكذلك : سنداو وحنطأو للزوم النون والواو هذا المثال ، وأما نونا دهقان وشيطان فلا تجعلهما زائدتين لقولهم : تدهقن وتشيطان.

وإذا جاء شيء علي فعلاّن فلا تحتاج فيه إلي الإشتقاق ؛ لأنه لم يجيء شيء آخره من نفس الحرف علي هذا المثال فإذا رأيت الشيء فيه من حروف الزوائد شيء ولم يكن علي مثال ما آخره من نفس الحرف فاجعله بمنزلة المشتقّ الذي تسقط معه حروف الزيادة ، وأما جندب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جذب لو لا ذلك لكانت أصلا ونون عرند زائدة لقولهم : عردّ ولأنه ليس في الأربعة علي هذا المثال ، وإذا كانت ثانية ساكنة فلا تزداد إلا بثبت ، وذلك جندل وخنرق ، وأما كنهبل فالنون فيه زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام علي مثال سفرجل وقرنفل مثله ، وأما القنفخر فالنون زائدة لأنك تقول : قفاخريّ في هذا المعني.

وكتنأل النون زائدة ؛ لأنه ليس مثل جردحل يقال : خنثعبة وخنثعبة بكسر الخاء وضمها إذا كانت غزيرة.

وهي تؤنث بها الجماعة نحو : منطلقات. ويؤنث بها الواحد نحو : هذه طلحة وحمزة ورحمة وبنات وأخت وتلحق رابعة نحو : سنبطة وخامسة نحو : عفريت وسادسة نحو : عنكبوت ورابعة أولاً فصاعداً في تفعل أنت وتفعل وفي الاسم كتجفاف وتنضب وترتب فالذي بين لك أنّ التاء زائدة في تنضب أنه ليس في الكلام مثل جعفر وكذلك التثفل لأنهم قد قالوا : التثفل فهذا بمنزلة ما اشتق منه ما لا تاء فيه وكذلك ترتب وتدراً لأنهما من رتب ودرأ وكذلك جبروت وملكوت لأنهما من الملك والجبرية وكذلك عفريت ؛ لأنه من العفر وكذلك عزويت ؛ لأنه ليس في الكلام فعويل ولا يجوز أن يكون : عزويت (فعليل) ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة وكذلك : الرغبوت والرهبوت ؛ لأنه من الرغبة والرهبنة وكذلك : التحليء والتحلئة لأنهما من حلأت وحلئت وكذلك السنبطة من الدهر ؛ لأنه يقال : سنبه من الدهر وكذلك التقدمية لأنهما ممن قدمت وكذلك : التربوت ؛ لأنه من الدلول يقال للدلول مدرّب والتاء الأولي مكان الدال كما قالوا : الدولج في التولج وكما قالوا : سته فابدلوا التاء مكان الدال ومكان السين وكما قالوا : سبنتي وسبنداء وأتغر وأدغر والعنكبوت والتخربوت لأنهم قالوا : عنكب فاشتقوا منه ما ذهب فيه التاء وكذلك : تاء أخت وبنات وثنيتين وكلتا لحقن للتأنيث وبنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة وكذلك تاء هنت ومنت يريد : هنة ومنه وكذلك : التجفاف والتمثال لأنهما من جفّ ومثل وكذلك : التنبيت والتمتين لأنهما من المتن والتبات ولو لم يجيء ما تذهب فيه التاء لعلمت أنها زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام مثل : قنديل ومثل ذلك : التنوط ؛ لأنه ليس في الكلام مثال (فعلل) وهو من ناط ينوط ومثله التّهبط وترنموت من الترنم.

واعلم أنّ التاء لم تجعل زائدة فيما جاءت فيه إلا بثبت لأنها لم تكثر في الأسماء والصفات ككثرة الأحرف الثلاثة نعتي : الألف والياء والواو والهمزة والميم وإنما كثرتها في الأسماء للتأنيث إذا جمعت أو الواحدة التي الهاء فيها بدل من التاء إذا وقعت ولا تكون في الفعل ملحقة ببنات الأربعة فكثرتها في هذا في الأفعال في افتعل واستفعل وتفاعل وتفعول

وتفعل وكثرت في (تفعل) مصدرًا وفي تفعال وفي التفعيل ولا تكون إلا مصدرًا وحقها أن لا تجعل زائدة إلا بثبت.

### التاسع : السين

تزداد في استفعال.

### العاشر : اللام

وهي تزداد في ذلك وفي عبدل.

فأما الزيادة من غير حروف الزيادة فإن يتكرر الحرف إذا جاوزت الثلاثة نحو : قردد ومهدد وقعدد ورمدد وجبنّ وخدمّ وسلّم وذنّب وكذلك جميع ما كان من هذا النحو وكذلك : شمالل وبهلول وعلبسّ وصمحمح وبرهرة هذا ضوعفت فيه العين واللام والذي أذهب إليه في جميع هذا أنّ الزوائد : الثاني الذي قد تكرر.

واعلم أنّ النحويين قد جعلوا الفاء والعين واللام أمثلة للحروف الصحاح فيقولون : جمل وزنه : فعل وجمال : فعال وجميل : فعيل وعجوز : فعول وضارب : فاعل فيوازنون الأصول بالأصول من الفاء والعين واللام وينطقون بالزوائد بألفاظها فإذا قالوا : فاء هذا الحرف وو أو ياء فإتّما يعنون أن أول حرف منه أصلي واو أو ياء وكذلك إذا قالوا : عينه كذا أو لأمه كذا فإتّما يعنون الثاني الأصلي الذي هو عين والثالث الأصلي الذي هو لام فإذا تكرر الحرف الأصلي بعد تمام الثلاثة كرروا اللام.

### الثاني من القسم الأول : وهو الإبدال

#### إشارة

لغير إدغام وهو أحد عشر حرفًا ثمانية منها من حروف الزوائد وثلاثة من غيرهن : الهمزة والألف والياء والواو والتاء والذال والطاء والميم والجيم والهاء والنون.

### الأول : الهمزة

وهي تبدل من ثلاثة أشياء : تبدل من الياء إذا كانت لا ما في نحو : قضاء وسقاء كان الأصل : قضاي وسقاي ؛ لأنه من : قضيت وسقيت والملحق بمنزلة الأصل وذلك : القياء

والزِّيَءُ بمنزلة العلياء ملحق بسرداح ويدلُّك علي أنَّها ملحقة زائدة أنه لا يكون في الكلام علي مثاله إلا مصدر.

ويدلُّك علي أنَّ الهمزة في: قيقاء وزيزاء مبدلة من ياء قولهم: قواق فجعلوا الياء الأولى مبدلة من واو مثل (قيل) فعلباء وقيقاء. مثل درحاية وإنَّما هي فعلاية.

وتبدل من الواو إذا كانت لا ما نحو: كساء. وعزاء تبدل من الواو إذا كانت الواو عينا مضمومة في أدور وأنور ولك أن لا تهمز وكلَّ واو مضمومة لك أن تهمزها إن شئت إلا واحدة فإنَّهم اختلفوا فيها وهو قوله عز وجل: (وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ). وما أشبهها من واو الجمع فأجاز بعض الناس الهمزة وهم قليل والإختيار غير ما قالوا، وإذا اجتمعت واوان في أول الكلمة ولم تكن الثانية مدة فالهمزة لازمة تقول في تصغير واصل: أويصل.

قال سيبويه: سألت الخليل عن فعل من وأيت فقال: وؤي فقلت فيمن خفف فقال أوي فأبدل من الواو همزة وقال: لا تلتقي واوان في أول الحرف.

قال المازني: الذي قال خطأ: لأن الواو الثانية منقلبة من همزة؛ فإن كانت الواو أولا وكانت مضمومة فأنت في همزها بالخيار أعد في وعد وأجوة من وجوه، وإن كانت غير مضمومة فقد جاء الهمز في بعض ذلك نحو: إسادة في وسادة وإشاح في وشاح.

وتبدل من الألف المنقلبة ومن الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف، وذلك (فاعل) إذا اعتلَّ فعل منه نحو: قام فهو قائم وباع فهو بائع ومن شأنهم إذا اعتلَّ الفعل أن يعل اسم الفاعل الجاري عليه وكان أصل قام: قوم وأصل باع: بيع فأبدلت الياء والواو ألفين فلما صرف منه فاعل وقعت الألف بعد ألف فلم يمكن النطق بهما لأنَّهما ساكنتان والألف لا تتحرك فقلبت همزة وقيل: إنَّها همزت؛ لأن أصل الياء السكون في: يقول ويبيع فوقعت بعد ساكن فهمزت وكذلك الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف نحو ألف رسالة إذا جمعتها قلت: رسائل؛ لأن الألف وقعت بعد ألف فهمزت وشبهت ياء صحيفة وواو عجوز بألف رسالة فقالوا: صحائف ورسائل وعجائز فهمزوا، وأما قولهم: السِّقَاوة والتهاية، فإن هذا بني من الهاء في أول أحواله.

فلم تكن الياء والواو حرف إعراب فيها ولو بني علي التذكير كان مهموزا كقولهم : عباءة وصلاة وعظاءة وهذا أصل قبل دخول الهاء ، وأما قولهم : غوغاء ففيها قولان : أمّا من قال :غوغاء فلم يصرف فهي عنده مثل : عوراء ، وأما من صرف وذكر فهي عنده بمنزلة : القمقام والهمزة مبدلة من واو وأبدلوا الهمزة من الهاء في موضع اللام من ماء يدلّ علي ذلك تصغيرها موية وفي الجمع مياه وأمواه.

وزعم أبو زيد : أنّ العرب تقول : ماهت الركبة تموه موها إذا ظهر ماؤها وأماها صاحبها يميها إماهة.

## الثاني : الألف

### إشارة

الألف تبدل من الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة.

### الضرب الأول : إبدال الألف من الياء

وهي تبدل منها في ثلاثة مواضع :

الأول : تبدل وهي لام وعين وفاء أما اللام فنحو : بعت وقضيت إذا وقعت الياء والواو موقعا تتحركان فيه مثل ضرب قلت : رمي وغزا فقلبت الياء والواو ألفا لأنّهما في موضع حرف متحرك وقبلها فتحة وكذا حقّ الياء والواو إذا وقعتا بهذه الصيغة وكذلك : يرمي ويرى ، وإذا كان الماضي من هذا علي (فعل) فمضارعه علي يفعل يلزم العين الكسرة لثبوت الياء ولا يقع فيه (يفعل) كيلا تنقلب الياء واوا وكذلك فعل فيه من الواو نحو : غزا يلزمه يفعل فتقول : يغزو وتدخل فعلت عليهما فتقول : خشيت واللام ياء ؛ لأنه من خشيه وتقول : غبيت فالأصل واو ؛ لأنه من الغباوة ، وأما فعل فلا يكون فيما لاه ياء.

ويكون لاه واو نحو : سرو يسرو ولم يقع هذا في الياء استتقالا له لأنّهم قد يفرون من الواو إلي الياء.

والياء إذا كانت ملحقة فحكمها حكم الأصل تعلّ كما تعلّ نحو : سلقيت وجعبيت تقول : سلقي وجعبي.

واعلم أنّ آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجري ما ليس فيه تضعيف فحكم : حييت حكم خشيت فالموضع الذي تعلّ فيه لام خشيت تعلّ لام حييت فتقول : حيي يحيا كما تقول : خشى يخشى فتقلب الياء ألفا ولا يجمع علي الحرف أن تعلّ لامه وعينه فيختلّ وتقول : محيا كما تقول : مخشي ويحيا مثل يخشى وكذلك يعيي وقالوا محيا كما قالوا مخشي فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشي فيه الحركة وياء يرمي وكانت حركة غير مفارقة ، فإن الإدغام جائز فيه ، وذلك قولك : قد حيّ في هذا المكان وقد عيّ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حيي والإدغام أكثر ؛ لأن لام رمي وخشي في هذا الموضع بمنزلة الصحيح إذا كانا قد لزمها الحركة ولم يعلاّ ومثل ذلك : قد أحي البلد كما تقول : أرمي يا هذا فتصحّ فلمّا ضاعفت صارت بمنزلة مدّ وأمدّ وقال عز وجلّ : ( وَيُحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ) وكذلك قولهم : حياء وأحيّة لأنك لو قلت : أرميه لزم الياء الحركة ورجل عيي وقوم أعياء ؛ لأن الحركة لازمة فإذا قلت : فعلوا وأفعلوا قلت : حيوا كما تقول خشوا فتذهب الياء ؛ لأن حركتها قد زالت كما زالت في : (ضربوا) فتحذف لالتقاء الساكنين ولا تحرك بالضمّ لتثقل الضمة في الياء وأحيوا مثل أخشوا.

قال الشاعر :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس

حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

وقد قال بعضهم : حيّوا وعيّوا لما رأوها في الواحد والإثنين في المؤنث إذا قالوا : حيّت المرأة بمنزلة المضاعف غير المعتلّ قال الشاعر :

عيّوا بأمرهم كما

عيّت ببيضتها الحمامه

فهؤلاء عندي إنّما أدخلوا الياء بعد أن قالوا في الواحد حيّ فأجروه عليه.

وقد قال ناس من العرب : حيي الرجل وحييت المرأة فبين وجري علي القياس.

قال سيبويه : وأخبرنا بهذه اللغة يونس قال : وسمعنا من العرب من يقول : أعياء وأحيية فبين وأحسن ذلك أن يخفيها وتكون بزنتها متحركة ، وإذا لم تكن الحركة لازمة لم تدغم كما قال عز وجلّ : ( أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِيَ ) [القيامة : 40].

ص: 400



وتقول : رجل معيبة فنين ؛ لأن الهاء غير لازمة وكذلك محيان ومعيان وحيان إذا ثبت الحيا الذي تريد به الغيث ، وأما تحية فهي تفعلة والهاء لازمة.

قال سيبويه في باب حييت : ومما جاء في الكلام علي أنّ فعله مثل : بعث : أي وغاية وآية وهذا ليس بمطرود وهو شاذ وهو قول الخليل.

وقال غيره : إنّما هي آية وأي فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما كما تكره الواوان وكما قالوا : ذوائب فأبدلوا الواو كراهية الهمزة ، وأما الخليل فكان يقول : جاء علي أنّ فعله معتلّ ، وإن كان لم يتكلم به كما قالوا : قود فجاء كأنّ فعله علي الأصل.

وجاء استحيت علي حاي مثل باع وقياس فاعله أن يكون حاء في مثل باع مهموز ، وإن لم يستعمل وكان أصل استحيت استحيت مثل استبيعت فأعلوا الياء الأولي وألقوا حركتها علي الحاء فقالوا : استحيت كما قالوا : استبعت. قال سيبويه : حذف لالتقاء الساكنين قال : وإنّما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم.

قال المازني : لم تحذف لالتقاء الساكنين ولو كانت حذف لالتقاء الساكنين لردّها إذا قال : (هو يفعل) فيقول : هو يستحي . فاعلم.

والذي عندي في ذلك : أنّها حذف استثقالا لما دخلت عليها الزوائد السين والتاء وقول المازني في هذا عندي أقرب وقولهم للاثنين استحيا دليل علي أنّه لم تحذف لالتقاء الساكنين ولو ردوا في يستحي فجعلوه مثل يستبيح علي ما قال سيبويه لوجب أن يقال : يستحيّ والأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلا لم يدخلوا الرفع في شيء من الكلام وهذا أصل مطرد فيها ولهذا قيل : يحيي ولم تحذف الياء الأخيرة ولو وقع مثل هذا في الأسماء لحذفت كما حذفوا في تصغير عطاء وأحوي فقالوا : عطّيّ وأحيّ ؛ لأن الأسماء قد تعرب إذا أعلت أو آخرها فأما قولهم :

يحيي فإنّما جاز ذلك فيه محييّ وهو اسم ؛ لأنه اسم فاعل جاء علي فعله فحكمه حكمه ؛ لأن الأسماء الجارية علي أفعالها تعتلّ باعتلالها فمحيّ نظير يحيي فهذا فرق بينهما وفيه لطف.

واعلم أنّ أفعاللت من رميت بمنزلة أحييت في الإدغام والبيان والخفاء وهي متحركة تقول : ارميت فيلزمها ما يلزم ياء أحييت وكذلك أفعاللت وتقول : ارمويّ في هذا المكان كما

قلت : حيّ وأحيّ فيه ؛ لأن الفتحة لازمة ولا تقلب الواو ياء لأنها كواو سوير وهي زائدة لا تلزم وتكون ألفا في سائر.

ومن قال : أحيي فيها قال : أرميني أرمويي فيها.

وافعللت من حييت بمنزلتها من رميت فافعللت بمنزلة ارميت إلا أنه يدركها من الإدغام مثل ما يدرك اقتتلت وتبين كما تبين لأنهما ياءان في وسط الكلمة كالتاءين في وسطها ولك أن تخفي كما تخفي في التاءين لا فرق بينهما في ذلك وإنما منعهم أن يجعلوا اقتتلوا مثل رددت فيلزمه الإدغام أنه في وسط الحرف وسنبين ذلك في الإدغام إن شاء الله.

قال سيبويه : سألته يعني الخليل عن قولهم : معايا فقال : الوجه معايا وهو المطرد وكذلك قال يونس وإنما قالوا : معايا كما قالوا : مداري وكانت الكسرة مع الياء أثقل.

الثاني : العين

الألف تبدل من الياء والواو إذا كانتا عينين وكانتا متحركتين وقبلهما فتحة كاللام لا فرق بينهما ، وذلك نحو : قال وباع وخاف والأسماء نحو : باب ودار وناب فالواو والياء تقلب في جميع ذلك لأنهما متحركتان قبلهما فتحة فهذا يعود مستقصي في باب إبدال الألف من الواو وهي عين وقالوا : العباب يريدون : العيب فهؤلاء بنوها علي فعل وقالوا : أحال البئر وحولها قال الجرمي : فأبدلوا الألف من الواو. وليس الأمر عندي كما قال ولكنهما لغتان ؛ لأن الواو في هذا الموضع لا يجب أن تقلب. وقالوا : مات فأبدلوا الألف من الواو.

الثالث : إبدالها من الفاء

منهم من يقول في يئس وييس. ياتئس وياتيس فأبدلوا من الياء الفاء.

## الضرب الثاني : إبدال الألف من الواو

### إشارة

تبدل الواو لاما وعينا وفاء.

الأول : تبدل الواو لاما نحو : غزوت إذا أوقعتها موقعا تتحرك فيه نحو : ضرب قلت : غزا فقلبت الواو ألفا لأنها في موضع حرف متحرك وقبلها متحرك يفعل فيه يلزمه يفعل

ص: 402

لتصحّ الواو فتقول : يغزو وفعلت يدخل عليها نحو : شقيت وهو من الشقوة ، وأما فعل فيكون في الواو نحو : سرو ويسرو والدودة والشوشاة والأصل : دودة فقلبت وهذا مضاعف كالمقام والمومة مثله بمنزلة المرمر ولا تجعل الميم زائدة.

قال سيبويه : لا تجعلها بمنزلة تمسكن ؛ لأن ما جاء هكذا والأول من نفس الحرف هو الكلام الكثير ولا تكاد تجد في هذا الصّدّ رب الميم زائدة ، وأما قولهم : الفيضة فالألف زائدة لأنهم يقولون الفيض في هذا المعني ، وأما القيقاء والزّيزاء فهو (فعلاء) ملحق بسرداح ؛ لأنه لا يكون في الكلام مثل القلقال إلاّ مصدرًا.

### إبدال الألف من الواو وهي عين

الأول : ما الواو فيه والياء ثانية وهما في موضع العين في الفعل : فعل وفعل وفعل تبدل في جميع هذا الإلف من الياء والواو ، وذلك قولهم : قال وهو فعل من القول وخاف فعل من الخوف.

وطال فعل من الطول يدلّك علي ذلك طلت وطويل والياء في هذا كالواو.

الثاني : ما الواو فيه ثانية وهي في موضع العين في الاسم

اعلم أنّه ما جاء من الأسماء وساق وزن الفعل المعتلّ أعلّ وما خالف منها بناء الفعل صحّ فالمعتلّ نحو : باب ودار وساق ؛ لأن ذلك علي مثال الأفعال وربّما جاء علي الأصل في الاسم نحو : القود والحوكة والخونة والجورة وكذلك : (فعل) ، وذلك خفت ورجل خاف وملت ورجل مال ويوم راح وقد جاء علي الأصل قالوا : رجل روع وحول ، وأما فعل فلم يجيئوا به علي الأصل كراهية للضمّة في الواو ولما يصيرون إليه من الإسكان والهمز وفعل في كلامهم نحو طال ويدلّك علي أنّه فعل قولهم : طلت وطويل وفعل علي الأصل ؛ لأنه لا يكون فعلا معتلاّ فيجري علي فعله وما لم يكن له مثال في الفعل قد أعلّ لم يعلّ ، وذلك قولهم : رجل نوم وسولة ولومة وعيبة وكذلك إن أردت نحو : إبل قلت : قول ومن البيع بيع فأما (فعل) ، فإن الواو تسكن لإجماع الضمّتين والواو ، وذلك قولهم : عوان وعون ونوار ونور وقوول : قول وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكنون (رسل) ولم يكن لأدور وقوول مثال من غير

المعتل يسكن فيشبه هذا به ويجوز تثقيب فعل في الشعر وفعل في نبات الياء بمنزلة غير المعتل نحو: غيور وغير ودجاج بيض ومن قال: رسل قال: بيض.

قال الأخفش: أقول في فعلة من البيع: بوعة ولا أغير إلا في الجمع وهو مذهب أبي العباس.

### إبدال الهاء من الواو وهي فاء

ذكر سيبويه في: وجل يوجل أربع لغات فأجودهن وأكثرهن يوجل وهي الأصل قال الله عز وجل: (لا تَوَجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ) [الحجر: 53].

ويقول قوم: أنت تيجل فيكسرون التاء ويقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها وهي لغة تميم وعامة قيس ومن العرب من يكره الياء مع الواو فيقلب الواو فيقول: ياجل وهي لغة معروفة وقوم من العرب يكسرون الياء فيقولون: هو ييجل فيكسرون الياء فتقلب الواو ياء وليس ذلك بالمعروف.

### الضرب الثالث: إبدال الألف من النون

الألف تبدل من النون الخفيفة في ثلاثة مواضع:

أحدها: التوين في الصرف في الاسم المنصوب تقول: رأيت زيدا إذا وقفت فإذا وصلت جعلتها نونا، وإذا وقفت جعلتها ألفا.

والثاني: النون الخفيفة في الفعل إذا انفتح ما قبلها في قولك: اضربن زيدا بالنون الخفيفة فإذا وقفت قلت اضربا.

والثالث: قولك: إذن آتيك فإذا وقفت قلت: إذا. قال الله عز وجل: (وإذن لا يلبثون) خلفك (إلا قليلاً) [1] [الإسراء: 76] إذا وقفت عليها قلت: (إذن).

ص: 404

---

1- اختلفوا في كسر الخاء وإثبات الألف في قوله عز وجل: (خَلْفَكَ). فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: لا يلبثون خلفك. حفص، عن عاصم: (خِلَافَكَ). وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: (خِلَافَكَ). - زعم أبو الحسن: أن خِلافَكَ في معني خلفك، وأن يونس روي ذلك عن عيسى، وأن معناه: بعدك، فمن قرأ: (خَلْفَكَ) و(خِلَافَكَ) فهو في تقدير القراءتين جميعاً علي حذف المضاف، كأنه: لا يلبثون بعد خروجك، وكان حذف المضاف في الآية [الحجة للقراء السبعة: 5/ 114]

إبدال الياء من الواو

إبدالها من اللامات في (شقيت) وهي متحركة مفتوحة وقبلها كسرة والواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم، وذلك قولهم: دلو وأدل وحقو وأحق كان الأصل: أدلو وأحقو قلبت الواو ياء، فإن كان قبل الواو ضمة ولم يكن حرف الإعراب ثبتت، وذلك نحو: عنفوان ومحدوة وقالوا: قلنسوة فأثبتوا ثم قالوا: قلنس فأبدلوا لما صارت طرفا وقبلها ضمة، وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجري غير المعتل، وذلك نحو: ظبي ودلو ومن ثم قالوا: مغزو وعثو؛ لأن قبل الواو ساكنا وقالوا: عتي ومغزي شبهوها حين كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل والوجه في هذا النحو الواو والأخري عربيّة كثيرة، فإن جاء مثل هذا الواو في جمع فالوجه الياء، وذلك قولهم: في جمع ثدي: ثديّ وعصيّ وحقيّ.

وقال بعضهم: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة فشبهوها: بعثو وهذا قليل وألزم الجمع الياء لأنهم يقولون في: صوم: صيم وهو أبعد من الطرف.

فكان هذا أوجب. وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسر والياء وهي لغة جيدة، وذلك قولهم: عصيّ وثديّ وعتيّ وجثيّ وقد أبدلت الياء من الواو استقالا من غير شيء مما تقدم فقال الشاعر:

وقد علمت عرس مليكة أنني

أنا الليث معديا عليه وعاديا

وقالوا: يسنوها المطر وهي أرض مسنية وقالوا: مرضي وأصله الواو وقالوا: مرضو فجاءوا به علي الأصل والقياس.

وهذه الواو إذا كانت لا ما وقبلها كسرة قلبت ياء، وذلك نحو: غاز وغزي.

قال سيوييه : وسألته يعني الخليل عن غزي وشقي إذا خفف في قول من قال : علم ذاك وعصر في عصر فقال : إذا فعلت ذلك تركتها ياء علي حالها لأنني إنَّما خففت ما قد لزمته الياء وإنَّما أصلها التحريك وقلب الواو ألا تراهم قالوا : لقضو الرجل ولقضو.

قال : وسألته عن قول بعض العرب : رضيو فقال : هي بمنزلة : غزي ؛ لأنه أسكن العين ولو كسرهما لحذف ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة والواو كذلك تقول : سرووا علي الإسكان وسرووا علي إثبات الحركة وفعلي من بنات الواو إذا كانت اسما فالياء مبدلة من الواو ، وذلك قولك : الدنيا والعليا والقصيا.

وقد قالوا : القصوي فأجروها علي الأصل لأنَّها قد تكون صفة بالألف واللام وهي من : دنوت وعلوت يقولون : قضا يقضو وهو قاض ويجري (فعلي) من بنات الياء علي الأصل اسما وصفة.

وأما فعلي منهما فعلي الأصل صفة واسما يجريهما علي القياس ؛ لأنه أوثق ما لم تتبين تغيرا منهم.

## إبدال الياء من الواو

تقلب الواو ياء في شقيت وغبيت لإنكسار ما قبلهما فإذا قالوا : يشقي ويغبي قلبوها ألفا لإنفتاح ما قبلها ، وإذا قالوا : يشقيان ويغبيان قلبوا الواو ياء ليكون المضارع كالماضي ، وإذا كان : فعلت مع التاء علي خمسة أحرف فصاعدا وكان الفعل ممَّا لاه واو قلبت ياء ، وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترثيت وإنَّما فعل ذلك لأنَّك إذا قلت منه يفعل انكسر ما قبل الواو فقلبت الواو ياء لذلك ثم اتبع الماضي المستقبل ، فإن قال قائل : فما بال قولهم : تغازينا ومستقبله يتغازي وما قبل اللام مفتوح في الماضي والمستقبل قيل له : إنَّ الأصل كان قبل دخول التاء في (تغازينا) غازينا (فاعل) غازي من أجل اعتلال (يغازي) ثم دخلت التاء بعد أن وجب البديل ومن ذلك قولهم : ضوضيت وقوقيت الياء مبدلة من واو ؛ لأنه بمنزلة : صعصعت تكررت فيه الفاء والعين ولكنَّهم أبدلوا الواو إذ كانت رابعة ياء والمضاعف من بنات الواو ممَّا عينه ولا مه واوان لا يثبتان في (فعل) ويلزمان في الماضي ان يبنيا

علي (فعل) حتي تنقلب الواو التي هي لام ياء ، وذلك قولهم : من القوة : قويت ومن الحوة : حويت وقوي وحوي ولم يقولوا : قد قو كما قالوا (حي) ؛ لأن العين في الأصل قالبة الواو الآخرة إلي الياء وليس قوي مثل : حيي ؛ لأن العين واللام في (قوي) قد اختلفا وإنما الإدغام ياتفاقهما ولم يقولوا : قووت تقوو كما قالوا : غزوت تغزو استثقلا للواوين وقالوا : قوّة ؛ لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة فجاز هذا كما قالوا : سأل : لما كان اللسان يرتفع رفعة واحدة والهمزة أثقل من الواو.

وافعللت وافعللت من غزوت اغزويت واغزاويت لا يقع فيهما الإدغام ولا الإخفاء حتي لا يلتقي حرفان من موضع واحد وإنما وقع الإدغام والإخفاء في باب : حيت لأتهدما ياءان فاغزويت مثل : ارعويت وثبتت الواو الأولى ولم تحوّل ألفا ، وإن كانت متحركة وقبلها فتحة من أجل سكون ما بعدها وأنه إذا كانت العين واللام من حروف العلة أعلت اللام وصحت العين وإنما الواو هنا بمنزلة نزوان وافعللت من الواوين بمنزلة غزوت ، وذلك قول العرب : قد احووت الشاة وحواويت والمصدر احوياء.

وتقول : احوويت فتثبت الواوان وسطا كالياءين ويجري احوويت علي : اقتتل في البيان والإدغام والإخفاء وتقول في (فعل) من شويت : شيء قلبت الواو ياء حين كانت ساكنة بعدها ياء وكسرت الشين كراهية الضمة مع الياء كما تكره الواو الساكنة وبعدها ياء وكذلك فعل (من) (حيت) حيي.

وقد ضمّ بعض العرب الأول ولم يجعلها كيبض ؛ لأنه حين أدغم ذهب المدّ ألا تري أنّ ما لا يعرب من الياء والواو إذا كانتا لامين متي وقع فيهما إدغام وجب الإعراب ؛ لأن الحرف إذا شدّد قوي وصار بمنزلة الصحيح وكان بمنزلة الياء والواو اللتين قبلهما ساكن ولو كانت : (حي) في قافية مع (عمي) لجاز وقالوا : قرن ألوي وقرون لي.

قال سيبويه : ومثل ذلك قولهم : رياء وريّة حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة فجعلوها كواو (شويت) يريد : روياء وروية وقد قال بعضهم : رياء وريّة كما قالوا : ليّ ومن قال : ريّة قال

في (فعل) من (وأيت) فيمن ترك الهمزة: ويّ: يدع الواو الأولى علي حالها؛ لأنه لم يلتق واوان إلا في قول من قال: أعدّ في وعد هذا قول سيبويه.

وقال أبو العباس: هذا غلط؛ لأن الذي يقول: ويّ ينوي الهمزة فكيف يفرّ من الهمز الذي هو الأصل ويأتي بغير الأصل ومن قال: ريّا فكسر الراء قال: ويّ فكسر الواو وأبدلوا الياء من الواو في قولك: هذا أبوك وأخوك ثم قالوا: مررت بأخيك وأبيك وكذلك: مسلمون إذا قلت: مررت بمسلمين.

### إبدال الياء من الألف

حاحيت وعاعيت وهاهيت، قال سيبويه: أبدلوا الألف لشبهها بالياء ويدلّك علي أنّها ليست فاعلت قولهم: الحياح والعيحاء كما قالوا: السّرهاف والحاحاة والهاهاة فأجري مجري: دعدعت إذ كنّ للتصويت كما أن دهديت هي فيما زعم الخليل: دهدهت وتبدل الياء من الألف في قولك: هذان رجلان ثم تقول: رأيت رجلين ومررت برجلين وتبدل من الألف في (قرطاس) إذا صغرت أو جمعت قلت: قرطاس وقرطيس وتبدل في لغة بعض العرب طييء وغيرهم يقولون: أفعي وحبلي.

### إبدال الياء من الواو وهي فاء

وذلك ميزان وميقات وهو من الوقت والوزن ولكنهم قلبوا الواو ياء لأنكسار ما قبلها.

### إبدال الياء من الواو وهي عين

تبدل في (فعل) من القول والخوف فيقولون: قد خيف وقد قيل.

وقد ذكر في موضعه وتبدل مدغمة في: سيّد وميّت والأصل: فيعمل وهو من الموت والسودد ولكن كلمًا التقت واو وياء وسكن الأول منهما قلبوا الواو ياء وأدغموا الياء في الياء وأكثر الكلام علي هذا إلا أحرفا شاذة.

وقالوا: لويت لية وليّا وطويت طيّا والأصل: لويت لوية ولويا وطويت طويا ولكن لما سكنت الواو وبعدها الياء قلبوها ياء وأدغموها في الياء وليس في الصحيح: (فيعل) ولكن قد



يخصون المعتلّ ببناء ليس في الصحيح كما قالوا : كينونة وقيدودة وإنّما هو من : قاد يقود فأصلها : فيعلول وليس في غير المعتلّ : فيعلول مصدر فيعلولة. وقضاة ليس في جمع الصحيح مثله ولو أرادوا : (فيعلا) لقالوا : سيّد كما قالوا : تيّحان وهيّبان ومما قلبوا فيه الواو ياء : ديار وقيّام وإنّما كان الحدّ : قيّوم وقالوا : قيّوم وديّور والأصل : ديورور : وأما : زيّلت ففعلت من : زايّلت وزلت ولو كانت زيّلت فيعلت : لقلت في المصدر : زيّلة ولم تقل : تريّلا ، وأما تحيزت فتفيعلت من : حزت : والتحيّز : التّفيعل.

### إبدالها من الواو الزائدة

وتبدل الياء من الواو في : بهلول وكردوس إذا صغرتهما أو جمعتهما تقول في التصغير : بهليل وكرديس وفي الجمع : بهاليل وكراديس ومن ذلك : مقصيّ ومرميّ إنّما هو مفعول وكان القياس أن تقول : مقصويّ ومرمويّ ولكن لما سكنت الواو بعدها الياء قلبوها ياء وأدغموها فيها وكذلك إذا قلت : هذه عشروك وعشريّ إنّما قلبت الواو ياء للياء التي بعدها قال : وسألت الخليل عن : سوير وبويح ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياء فقال : لأنّها ليست بأصل وكذلك : تفوعل نحو : تبويح ؛ لأن الأصل الألف ومثله : روية ورويا غير مهموز لم يقلبوا ؛ لأن الأصل الهمز وقال بعضهم ريّا ورويا قال : ولا يكون هذا في : سوير وتبويح ؛ لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدوا نحو واو سوير واو ديوان ؛ لأن الياء بدل من الواو.

### إبدال الياء من المدغم عينا

وذلك قولهم : دينار وقيراط والأصل : دَنّار وقَرّاط يدلّ علي ذلك جمعهم إياه دنانير وقراريط والتصغير دنينير وقريريط فأبدلوا الأولي ياء. وكلهم يقول في (ديوان) دواوين في الجمع وديوين في التصغير فقلبت الواو ياء للكسرة.

### إبدال الياء من الواو تشبيها بما يوجب القلب

من ذلك قولهم : حالت حياالا وقمت قياما.

قال سيبويه : قلبوها لإعتلالها في الفعل ، وإن قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء يعني الألف قال ومثل ذلك : سوط وسياط لمّا كانت الواو ساكنة فأما ما كان قد قلب في الواحد فإنّه

لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، وذلك قوله : ديمة وديم وحيلة وحيل وقامة وقيم ودار وديار وهذا أجدر إذا كانت بعدها الألف استتقلوا الواو بعد الكسرة.

فجميع هذا لم يعلّ للكسرة التي قبله فقط ؛ لأن الكسرة إنّما تقلب الواو ياء إذا كانت الواو ساكنة ولكنّ هذه الواو ضارعت الواو الساكنة باعتبارها في الواحد فأعلوها في الجميع ، فإن لم تعتلّ في الواحد لم تعلّ في الجميع ، وذلك قولهم : كوز وكوزة وعود وعودة وثور وثورة وقد قالوا : ثيرة. قلبوها حيث كانت بعد كسرة وهذا شاذّ والفرق بينه وبين : سوط وسياط أنّ بعد الياء في (سياط) ألفا وهو حرف يقرب من الياء.

وقال أبو العباس : هؤلاء إنما قالوا : ثيرة ليفرقوا بين : ثور الأقط.

وثور من البقر وقال : بنوه علي فعلة ثم حركوه فصار ثيرة وممّا أجري مجري (حيالاً) : اجتزت اجتيازاً وانقادت انقياداً فأما قولهم : جوار فلصحته في الفعل قالوا : جاورت وقد قلبوا الواو ياء في (فعل) وذلك : صيّم في (صوم) وفي قول : قيل : وفي قيم قوم شبهوها بعتو وعتي كما قالوا : جثو.

وفعول إذا كانت جمعاً فتحّها القلب نحو : عات وعتي ، وإذا كان مصدرًا فحقه التصحيح ؛ لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد ألا تراهم قالوا : في جمع أبيض : بيض وكان القياس : بوض ؛ لأنه فعل : يدلّك علي ذلك قولهم : أحمر حمر ولكنهم أبدلوا الضمة كسرة لتصحّ الياء التي كانت في الأصل ولئلا يخرجوا من الآخفّ إلي الأثقل في الجمع وهو أثقل من الواحد عندهم فيجتمع ثقلان وقالوا أيضا : صيّم ونيّم كما قالوا : عتي فكسروا ليؤكدوا البدل.

ولم يقلبوا في : زوّار وصوّام لبعدها من الطرف فأمّا طويل وطوال فصحّ في الجمع كما صحّ في الواحد. أما فعلان وفعلي فنحو : جولان وحيدان وحيدان فأخرجوه بهذه الزيادة من مثال الفعل الذي يعتلّ فأشبهه عندهم ما صحح ؛ لأنه جاء علي غير مثال الفعل المعتل نحو : الحول والغير وكذلك فعلاء نحو : السيراء وفعلاء : نحو : القوباء والخيلاء وقد أعلّ بعضهم : فعلان وفعلي كما أعلّ ما لا

زيادة فيه جعلوا الزيادة بمنزلة الهاء ، وذلك قولهم : داران وهامان وليس ذا بالمطرّد ، وأما فعليّ وفعلّي فلا تدخله العلة كما لا تدخل : فعلاء وفعلاء.

## إبدال الواو

### إبدال الواو من الياء

الواو تبدل من الياء إذا سكنت وانضم ما قبلها نحو : موقن وموسر كان الأصل : ميقن وميسر فأبدلت واوا من أجل الضمة ويا زيد وإس وقال بعضهم : يا زيد بشس شبيهه بقليل وقرأ أبو عمرو : (يا صالح يتنا) جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واوا ولم يقولوا : هذا في الحرف الذي ليس منفصلا وهي لغة ضعيفة وتبدل من الياء في النسب إذا نسبت إلي ندا ورحا : ندويّ وروحويّ وإلي غنيّ : غنويّ وهذه الياء إنما تقلب ألفا ثم تقلب واوا فالأصل ياء والتقدير قلبها من الألف وقد ذكرت ذا في النسب وتبدل الواو من الياء في (فعلّي) إذا كانت اسما والياء موضع اللام يقولون : لك شروي هذا الثوب وإّما هي من : شريت وتقوي وإّما هي من التّقيّة ، وإن كانت صفة تركوها علي أصلها قالوا : امرأة خزيا وريّا ولو كانت : ريّا اسما لكانت : روّا لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وثبت الواو التي هي عين فعليّ من الواو علي الأصل.

وذلك : شهوي صفة ودعوي اسم وأبدلوا وهي عين في فعليّ ، وذلك قولهم : هذه الكوسي والطّوبي وهو من الكيس والطيب وإّما أبدلوا للضمّة قبلها ، فإن كانت صفة ليست فيها ألف ولا م ردوها إلي أصلها قال : (تلك إذا قسمة صيني) [النجم : 22].

وذكر سيبويه : أنّها فعليّ وأنه ليس في الكلام : فعليّ (صفة) وفي الكلام فعليّ صفة مثل : حبلي و (فعلّي) إذا كانت فيها ألف ولا م استعمل استعمال الأسماء ، وإن كانت مشتقة ألا تري أنّك تقول الصّغري والكبري فلا تحتاج أن تقول : المرأة الصّغري وأما : (فعلّي) فعليّ الأصل في الواو والياء ، وذلك قولهم : فوضي وعيبي وفعلّي من قلت علي الأصل كما كانت فعليّ من غزوت علي الأصل.

وكأنّهم عوضوا الواو في هذا الباب من كثرة دخول الياء عليها في غيره وذا قول سيبويه.

### إبدال الواو مكان الهمزة

قد ذكرنا في باب الهمزة ابدال الواو من الألف بعض العرب يقول : هذه افعو وحبلو في الوقف وتبدل الواو من الألف إذا كانت ثانية زائدة في الجمع والتصغير فتقول في : ضاربة ضويربة وفي جمعها : ضوارب وتبدل الواو من همزة التانيث في النَّسب والتشبية والجمع فتقول : ناقتان عشراوان وامرأتان نفساوان وأينق عشراوات ونساء نفساوات ، وإذا نسبوا إلي : ورقاء قالوا : ورقاويّ وأبدلوها في موضعين بدلا شادا وقالوا : في فتيان : هؤلاء فتوّ كما تري وأنشدوا :

في فتوّ أنا رابئهم

من كلال غزوة ماتوا (1)

وقالوا في المصدر : فتوّ فهذا من الشاذّ وقالوا في النَّسب : كساويّ والهمز أجود وقالوا : هذان علباوان في تشبية علباء وهذه كثيرة ؛ لأن الياء زائدة في (علباء) ، وإذا قلت : (فعل) من فاعل قلت : فوعل : فأبدلت من الألف واوا ، وذلك نحو : سوير هو من سائر وكذلك بايع وبويع .

### إبدال التاء

### إبدال التاء : أبدلوها من الواو والياء

تبدل في موضعين من الواو والياء ومن أشياء تشدّ إبدالا مطردا وتبدل من السين إبدالها من الواو تقلب التاء من الواو إذا كانت الواو في موضع الفاء قلبا مطردا إذا قلت : افتعل يقولون : اتعد واترن يترن ويتعد وهم متزنون ومتعدون وكذلك الياء تقول افتعل من يأس أتأس فتقلب .

ص: 412

1- ورايى : اسم فاعل من ربأت القوم بالهمزة ربنا وارتبأتهم ، أي : رقتهم ، وذلك إذا كنت لهم طليعة فوق شرف. والربيء والريثة علي وزن فعيل وفعلية : الطليعة. والمربأة علي مفعلة ، وكذلك المربأ : المرقبة. والعورة تقدم شرحها. وصمات : جمع صامت ، وصمتهم للحراسة. وروي الجوهري : في فتوّ أنا رابئهم من كلال غزوة ماتوا والكلال ، بالفتح : التعب. وهو مضاف إلي غزوة. والغزوة ، بمعجمتين ، وجملة ماتوا : صفة ثانية لفتوّ. وأردا بالموت : مقاساة الأهوال والشدائد. انظر خزنة الأدب 4 / 217.

وناس يقولون : ايتعد وقالوا : ياتعد وموتعد. وتقلب قلبا غير مطرد في قولهم : أتهم وأتلج وأولج أكثرهم يقوله. ، وأما أتهم فهو من الوهم والظنّ يقال : قد أتهم الرجل إذا صار تظنّ به الرّيبة ومثله : التّخمة وإّما هو من (الوخامة) ومثلها : تجاه وهي من : واجهت وكذلك تراث هي من : ورثت وربّما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان وليس بمطرد قالوا : تولج.

وزعم الخليل : أنّها فوعل ولم يجعلهما تفعلا لأنك لا تكاد تجد في الأسماء تفعلا وفوعل كثير ومنهم من يقول : دولج في تولج.

## إبدال التاء من الياء

قال سيبويه : إذا قلت افتعل من اليبس قلت اتّبس يتّبس اتباسا وهو متّبس.

قال الجرمي : والعرب تقول في أيسار الجزور الذي يقتسمونها قد اتّسروها يتّسرونها اتّسارا وهذا أكثر عليّ أسنتهم وبعضهم يقول : اتّسروها ياتّسرونها اتّسارا وهم مؤتسرون.

## الشذوذ

يبدلون التاء من السين والبدال في قولهم : ستّ وكان الأصل : (سدس) والدليل عليّ ذلك إذا جمعت قلت أسداس ، وإذا صغرت قلت : سديسة ويقولون : غلام سداسيّ فإذا زالت عن الموضع. الذي قلبوها فيه ردوها إليّ أصلها وأبدلوا التاء من الواو في قولهم : أسنتوا إذا أصابتهم السنة والجدوية وإّما كان أصلها : أسنوا ولكّتهم إذا أرادوا أن يقولوا : لبثنا ها هنا سنة قالوا : قد أسنوا يسنون اسناء فأرادوا الفصل بينهما فقلبوا الواو في هذا المعني تاء وهذا كله شاذّ لا يقاس عليه ، وإذا كانت الذال لا ما في (فعلت) فمنهم من يجريها عليّ الأصل فيقول : أخذت فيظهر الذال والتاء وهي قليلة وأكثرهم يقلب الذال تاء فيقول أختّ وهي أكثر القراءة وقرأوا : (وأختم عليّ ذلكم إصري) [آل عمران : 81].

## إبدال الدال

### إبدال الدال في افتعل وفعلت

تبدل من التاء في (افتعل) قلبا مطردا إذا كان قبل التاء حرف مجهور زاي أو دال تقول في (افتعل) من الزينة : ازدان ازديانا ومن الزرع : ازرع ازرعا وذاك أنّ التاء كانت مهموسة

والزاي مجهورة فأبدلوا من التاء حرفا من موضعها مجهورا وهو الدال وكذلك : افتعل من الذّكر وهو قولك : اذكر يدّكر اذكّارا وهو مدّكر وهذه أكثر في كلام العرب ويقول قوم : اذكر يدّكر وهو مدّكر وكان الأصل : مذدكر ثمّ أدغمت الذال في الدال ؛ لأنّ حقّ الإدغام أن يدغم الأول في الثاني وهو أكثر كلام العرب ومن العرب من يكره أن يدغم الأصلي فيما هو بدل من الزائد فيقول : مذّكر وهي قليلة فهذا لا تعدّ فيه الذال بدلا ؛ لأنه قلب وبدل لإدغام وكذلك قولهم : اترّد يريدون : اترّد ومنهم من يقول : اترّد فيدغم التاء في التاء وهو الكثير والذين قالوا : اترّد كرهوا أن يدغموا الأصلي في الزائد.

وبعض بني تميم إذا كانت الزاي لا ما قلبوا التاء في (فعلت) دالا وقالوا فزد يريدون فزت ومنهم من يقول : وولج في : تولج.

## إبدال الطاء

الطاء تبدل من التاء في (افتعل) إذا كان قبلها طاء أو ضاد ، وذلك قولهم : اظلم يظلم اظلاما واضطجع يضطجع اضطجاعا وهو مضطجع وفي (افتعل) من (ظلم) ثلاث لغات من العرب من يقلب التاء طاء ثمّ يظهر الطاء والطاء جميعا كما ذكرت لك ومنهم من يريد الإدغام فيدغم الطاء في الطاء وهي أكثر اللغات فيقول : اظلم يظلم اظلاما وهو مظلم ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد فيقول : اظلم يظلم اظلاما ومظلم ، وأما مضطجع ففيه لغتان : مضطجع ومضّجع ولا يدغمون الضاد في الطاء.

وإذا كان الأول صادًا قالوا : اصطبر يصطبر اصطبارا وهو مصطبر ، فإن أرادوا الإدغام قالوا هو مصبّر وقد اصبّر ؛ لأنّ الصاد لا تدغم في الطاء فقلبوا الطاء ضادا وأدغموا الضاد فيها ، فإن كان أول (افتعل) طاء فكلهم يقول : اطلب يطلب وهو مطلب ، وإذا كان أوله سينا فمنهم من يظهر التاء ومنهم من يدغم فيقول : استمع وقد أبدلوا التاء في (فعلت) طاء إذا كان قبلها الصاد وسكنت الصاد وتحركت التاء وهي لغة لناس من بني تميم يقولون : فحصط برجلي فيجعلون التاء طاء كما فعلوا ذلك في : اصطبر فقلبوا التاء طاء وكذلك إذا كانت التاء قبلها طاء موضع اللام يقولون : خبط بيدي وقال علقمة بن عبدة :

وفي كلِّ قومٍ قد خبَّطَ بنعمة

فحقَّ لشأس من نذاك ذنوب

## إبدال الميم

إذا كانت النون ساكنة وبعدها الباء فالعرب تقلب النون ميمًا فيقولون : العنبر : الكتابة بالنون واللفظ بالميم فيقلبون النون ميمًا إذا كانت النون ساكنة يقولون : أخذته عن بكر الكتابة بالنون واللفظ بالميم فيقلبون النون إذا سكنت فإذا تحركت أعادوها إلي أصلها فجعلوها نونًا يقولون : الشَّنب ورجل أشنب لَمَّا تحركت رجعت إلي أصلها ، وإذا صغَّرت (العنبر) قلت : عنبير تردّ النون إلي أصلها لَمَّا تحركت.

قال الجرمي : وسمعت الأصمعي يقول : الشَّنب : برد الفم والأسنان فقلت له : إن أصحابنا يقولون : إنَّه حدثها حين تطلع فيراد بذلك حدثتها وطراءتها لأنَّها إذا أتت عليها السنون احتكت فقال : ما هو إلا بردها وقد قلبوا قلبا شاذًا لا يقاس عليه قالوا : في فيك وفوك إذا أفردوه فم وأصله : فوه والدليل علي ذلك تصغيره : فويه وجمعه : أفواه فإذا أضافوه ففيه لغتان : يقول بعضهم : هذا فوك ورأيت فاك وفي فيك فيحيئون بموضع العين ويحذفون اللام وهي لغة كثيرة إذا أضافوا ومنهم من يقول : هذا فمك ورأيت فمك وفي فمك ويجيء في الشعر لغة ضعيفة علي غير هذا قالوا : هذان فموان ورأيت فموين وكذلك إذا أضافوا قالوا : هذان فمواكما ورأيت فمويكما.

## إبدال الجيم

أبدلت الجيم مكان الياء المشددة وليس ذلك بالمعروف وأنشدوا :

خالي عويف وأبو علجّ

المطعمان الشَّحم بالعشجّ

وبالغداة فلق البرنيجّ

وقد أبدلوها من المخففة ، وذلك ضعيف قليل وأنشد أبو زيد :

ياربّ إن كنت قبلت حجّج

ص: 415

فلا يزالن شاحج يأتيك بج

يريدون (حجتي) ويأتيك (بي) وأنشدوا :

حتي إذا ما أمسجت وأمسجا

يريد : أمسيت وأمسيا فهذا كله قبيح وليس بالمعروف.

قال أبو عمر : ولورده إنسان كان مذهبا.

## إبدال اللام

أبدلوا اللام في : (أصيلا) من النون ، وذلك أنهم إذا صغروا : الأصيل قالوا : أصيل وهو القياس وقال بعضهم : أصيلا ن فزاد الألف والنون وهي لغة معروفة وهذا من الشاذ فابدل بعضهم هذه النون لاما فقال : أصيلا والأصيل بعد العصر إلي المغرب قال النابغة :

وقفت فيها أصيلا لا أسائلها

أعيت جوابا وما بالربيع من أحد (1)

## الهاء

الهاء تبدل من التاء تاء التأنيث في الاسم في الوقف نحو : تمره وطلحه وقائمه ومن الهمزة في : أرحت : هرحت.

## النون

والنون تكون بدلا من الهمزة في : (فعلان) فعلي كما أن الهمزة بدل من الألف في : حمراء هذا مذهب الخليل وسيبويه.

## الحذف

إذا كانت الواو أولا وكانت فاء نحو : وعد يعد حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأن مضارع فعل يفعل فوعد فعل ، فإن كان الماضي مثل : وجل جاء المضارع علي : يفعل وتثبت الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة.

ص: 416

---

1- قال الأعلام : الشاهد في قوله : إلا الأوربي ، بالنصب علي الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحد ، والرفع جائز علي البدل من الموضوع ، والتقدير : وما بالربيع أحد إلا الأوربي ، علي أن تجعل من جنس الأحد اتساعا ومجازا ، انتهى. انظر خزنة الأدب 4 / 104.



وتفعله من : وعدت وتفعل : إذا كانا اسمين توعده وتوعد والدليل علي أنّها تثبت قولهم : توسعة وتودية والمصدر من : وعدت : عدة فعلة والهاء لا بدّ منها ، وإذا لم تكن فلا حذف أعلوا المصدر كفعله.

قال سيبويه : وقد أتموا فقالوا : وجهة في جهة.

قال أبو بكر : وهذا عندي أعني وجهة لم يجيء علي الفعل والواو تثبت في الأسماء قالوا : ولدة وقالوا أيضا لدة كعدة فالاسم : وعدة والمصدر : عدة.

وإن كانت الياء أولا فاء لم تحذف في الموضع الذي تحذف فيه الواو ، وذلك قولهم : يعر يعر وحكي عن بعضهم في المضارع : يس وييس كما قالوا : يعد ومن ذلك قولهم : هين وميت يريدون هين وميت فحذفوا العين وهي متحركة ومن ذلك : كينونة وقيدود وإنّما هو من : قاد يقود وأصلها : فيعلول.

قال سيبويه : سألت الخليل عن (لم أبل) فقال : هي من (باليت) ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان وزعم الخليل : أنّ ناسا يقولون : لم أبله لا يزيدون علي حذف الألف ولم يحذفوا لا أبالي كما أنّهم إذا قالوا لم يكن الرجل فكانت في موضع تحرك لم تحذف وأبالي إنّما يحذف في موضع الجزم فقط ، وإذا كانت اللام ياء بعد ياءين مدغمين فاجتمع ثلاث ياءات في اسم غير مبني علي (فعل) حذف اللام ، وذلك قولك في تصغير عطاء عطّي وفي أحوي : حيي ، فإن كان اسم علي فعل تثبت نحو قولك : حيّا فهو محيي.

ص: 417

هذا علي ضربين : فعل واسم جار علي : (فعل).

واعلم أنّ كلّ كلمة فحّتها أن تترك علي بنائها الذي بنيت عليه ولا تزال عنه حركاتها التي بنيت عليها ولا يحول إلّا (فعلت) مما عينه واو أو ياء فإنه في الأصل (فعل) نحو : قام وباع فإذا قلت : فعلت نقلت ما كان من بنات الواو إلي (فعلت) وما كان من بنات الياء إلي (فعلت) ثمّ حولت الضمة في (فعلت) من : قلت إلي الفاء ومن : بعث إلي الفاء وأزلت الحركة التي كانت لها في الأصل فقلت : قمت وبعث وكان التقدير : قومت وبعثت فلمّا نقلت عن العينين حركتيهما إلي الفاء سكنتا وأسكنت اللام من أجل التاء في : (فعلت) فحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار قمت وبعث فالزمو : فعلت بنات الواو وألزموا (فعلت) بنات الياء شبهوا ما اعتلت عينه بما اعتلت لامه كما ألزموا : يغزو وبابه (يفعل) وألزموا (يرمي) وبابه (يفعل) وكلّ ما كان ماضيه علي (فعل) فعلي هذا يجري وقد جعلوا ما قبل كلّ واحدة منهما حركتها منها فتقدير : قلت قول وتقدير : بعث يبع ويدلّك علي أنّ أصل : قمت وما أشبهه : (فعلت) أنه ليس في الكلام (فعلته) فأما (طلت) فإنّها (فعلت) في الأصل لأنك تقول : طويل وطوال ولا يجوز : طلته وليس في بنات الياء (فعلت).

ودخلت (فعلت) علي بنات الواو نحو : شقيت وغبيت ولم تدخل (فعلت) علي ذوات الياء لأنّها نقلت من الأثقل إلي الأخفّ ، وإذا قلت : يفعل من قلت ونحوه ألزمته (يفعل) فقلت : يقول وكان الأصل : يقول فحوّلت الحركة كما فعلت في (فعلت) حين قلت : قمت وقلت في بعث : أبيع وكان الأصل أبيع فنقلت الحركة كما قلت في (فعلت) من (بعث) ، وأما (خفت) فالأصل : خوفت مبنيّ علي (فعلت) والعين مكسورة فهذا لم يحول من بناء إلي بناء وهو علي أصله ولكنك نقلت حركة العين فألقيتها علي الفاء ويدلّك علي أنّ خاف (فعل) قولهم : يخاف ويخاف (يفعل) كان الأصل : يخوف فنقلت الحركة كما فعلت في الماضي ومستقبل : (فعل) علي : (يفعل) نحو : حذر يحذر وفرق يفرق فنقل الحركة من عين (فعلت)

وفعلت كانتا محوّلتين أو أصليتين إلي الفاء واجب في (فعلت) ، وأما التحويل من بناء إلي بناء فليس إلا في (قمت) ونحوه وبعث ونحوه فافهمه وخصّ (بعث) وقمت بالتحويل دون غيرهما لشبههما بـيغزو ويرمي ويخاف لا يشبه (يغزو) لأنّ : يخاف (يفعل) مفتوح العين ، وإذا كان الماضي فعل جاء المضارع علي يفعل ويفعل وليس ذلك في (فعل) فنقلنا من الفعل الماضي ما له (يفعل) و (يفعل) تشبيها به وما ليس له ذلك لم ينقل فتأمل هذا فإنه غير مشروح في كتبهم.

وطلت أصله : طولت (فعلت) فنقلت الحركة إلي الفاء ولم يحوّل من شيء إلي شيء فمستقبله مثل (يطول) ، وإذا كان (فعل) من بنات الواو ونقل إلي (فعل) كان (فعل) الذي أصله من بنات الواو حقيقا بأن لا يزال عن جهته و (فعل) ليس في ذوات الياء ، وإذا قلت (فعل) في هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في (فعلت) لتغير حركة الأصل ، وذلك قولك : خيف وبيع وهيب وقيل وبعض العرب يشم الضم إرادة أن يبين أنّها (فعل) وبعض من يضم يقول : بوع وقول وخوف يتبع الياء ما قبلها كما قال : موقن وهذه اللغات دواخل علي قيل وخيف وبيع وهيب والأصل الكسرة.

وإذا قلت (فعل) صارت العين تابعة لما قبلها ولو لم تجعلها تابعة لما قبلها لألتبس (فعل) من (باع وخاف) (بفعل).

قال سيبويه : وحدثنا أبو الخطاب : أنّ ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل وما زيل زيد يفعل يريدون زال وكاد فهؤلاء نقلوا في (فعل) وحولوا كما فعلوا في (فعلت) فإذا قلت : فعلت أو فعلن أو فعلنا من هذه الأشياء ففيها لغات أمّا من قال : بيع وهيب وخيف فإنه يقول : خفنا وبعنا وخفن وبعن وخفت وبعث وهبت تدع الكسرة علي حالها وتحذف الياء لالتقاء الساكنين.

وأما من ضمّ ياشمام إذا قال : فعل فإنه يقول : قد بعنا وقد بعن يميل الفاء ليعلم أنّ الياء قد حذفت والذين يقولون : بوع وقول وخوف يقولون : بعنا وخفنا وهبنا ، وأما متّ تموت فإنّما اعتلت من (فعل يفعل) ونظيرها من الصحيح : فضل يفضل وهذه الأشياء تشدّ كأنّها

لغات تداخلت فاستعمل من يقول : فضل في المضارع لغة الذي يقول : فضل وكذلك (كدت) تكاد جاءت تكاد علي كدت وكدت علي : تكود.

قال سيبويه : وأما ليس فكأنها مسكنة من نحو قوله : صيد كما قالوا : علم ذاك في (علم ذاك) وإنما فعلوا ذلك بها حيث لم يكن لها (يفعل) شبهوها (بليت) أمّا (عور يعور) و (حول يحول) و (صيد يصيد) فجاءوا بها علي الأصل ؛ لأنه في معني (اعوررت) و (احوللت) ، وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل : أنها (فعل يفعل) بمنزلة : حسب يحسب وهي من الواو يدلّك علي ذلك : طوّحت وتوّهت وهو أطوح منه وأتوه منه ومن قال : طيّحت وتيّهت فقد جاء بها علي (باع يبيع).

واعلم أنّ جميع هذه إذا دخلت عليها الزوائد فهي علي علتها لا فرق بينها وبينها إلا أنّك لا تنقل فيها من بناء إلي بناء ألا تري أنّك تقول : قام ثمّ تقول : أقام فهو مثل (قام) كما كان.

فإذا قلت : (فعلت) اختلفا فقلت : (قمت) ، فإن قلت : أفعلت قلت : أقمت فتركت القاف مفتوحة نقلت إليها الفتحة من (أقومت) ولم تحول من بناء إلي بناء ؛ لأنه قد زال هنا أن يشبه المضارع مضارع (يغزو ويرمي) ؛ لأن مضارع أجاد : يجيد وأقام : يقيم فقد زالت تلك العلة التي كانت (بقت وبعث) قبل دخول الزيادة ولو فعلوا هذا به أيضا لكانوا قد حوّلوه إلي ما ليس من كلامهم وهو (أفعل) فلمّا كان من كلامهم (فعل) حوّلوا إليه ولمّا امتنع منه (أفعل) ألّفوه وقد جاءت حروف علي الأصل ولا يقاس عليها ، وذلك نحو قولهم : أجودت وأطولت واستحوذ واستروح وأطيب وأخيلت وأغيلت وأغيمت وجميع هذا فيه اللغة المطردة.

قال سيبويه : إلا أنّا لم نسمعهم قالوا إلا (استروح إليه وأغيلت واستحوذ) ومن هذا الباب : اختار واعتاد وانقاس فتار من (اختار) وتاد من اعتاد وقاس من انقاس نظير (قام) لا فرق بينهما في سواكنه ومتحركاته ، وإذا قلت فعلت قلت اخترت وانقدت.

وإذا قلت : (أفتعل) (وأنفعل) قلت : أختير وأتقيد لَمَّا كان (تار) من (اختار) بمنزلة : قال صار تير من (أختير) بمنزلة قيل والأسماء الجارية علي أفعالها تعتلّ كاعتلال الأفعال فأَمَّا (فاعل) من قام وباع فتقول : قائم وبائع.

قال سيويو : إنّ هذه الياء والواو جعلتا هنا همزتين كما فعل بهما في : سقاء وقضاء ويعتلّ مفعول منها كما اعتل (فعل) فتقول في : بيع مبيع وفي هيب : مهيب وكان الأصل : مبيوع فنقلت الحركة من التاء إلي الياء فسكنت الياء والتقي ساكنان الياء والواو.

وقال الخليل : فحذفت (واو مفعول) وكانت أولي بالحذف لأنّها زائدة وكذلك : مقول.

وكان أبو الحسن الأخفش يزعم : أنّ المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول.

قال المازني : فسألته عن (مبيع) فقلت : ألا تري أنّ الياء في (مبيع) ياء ولو كانت واو مفعول كانت مبيوع فقال : إنهم لما أسكنوا (ياء) مبيوع وألقوا حركتها علي الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثمّ حذفت الياء بعد أن لزمّت الباء الكسرة للياء التي حذفتها فوافقت واو مفعول الباء مكسورة فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها كما انقلبت واو (ميزان) ياء للكسرة.

قال المازني : وكلا القولين حسن جميل قال وقول : أبي الحسن أقيس.

وتقول في (مفعول) من القول (مقول) وكان الأصل : مقوول فنقلت الحركة فاجتمع ساكنان فحذف أحدهما وبعض العرب يخرجها إلي الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع ولا- يحذف ولا نعلم أنّهم أتموا في الواوات لم يقولوا في (مقول) مقوول لثقل الواو ويجري (مفعل) مجري (يفعل) فيهما فيعتلّ قالوا : مخافة مثل : يخاف ومقام ومقال ومثابة ومنارة فمفعل علي وزن (يفعل) ليس بينهما إلا أنّ الميم موضع الياء فمذهب سيويو : أنّ كلّ ما كان من الأسماء التي في أوائلها زوائد تفصل بينها وبين الأفعال وهي علي وزن الأفعال فإنّه يعلّها كما يعلّ الفعل.

و (مفعل) مثل : (يفعل) ، وذلك قولك المبيض والمسير ومفعلة مثل يفعل ، وذلك قولك : المشورة والمعونة والمثوبة ويدلّك علي أنّها ليست بمفعولة وأنّها مفعلة أنّ المصدر لا يكون علي (مفعولة) وكان الأخفش يجيز أن يأتي بمفعولة مصدرا ويحتج بخذ ميسورة ودع معسورة.

و (مفعلة) من بنات الياء تجيء علي مثال (مفعلة) لأنك إذا سكنت الياء وهي العين جعلت الفاء تابعة كما فعلت ذلك في (مفعول) فتقول (معيشة) إذا أردت (مفعلة) من العيش ولو أردت أيضا (مفعلة) لكان علي هذا اللفظ فمعيشة علي وزن : يعيش ويعيش لو جاز أن تريد به (يفعل) ما كان بدّ من إبدال الضمة كسرة لتصحّ الياء لقربها من الطرف وإثما تبدل الضمة كسرة إذا كانت بعدها الياء ساكنة ، وذلك نحو : أبيض وبييض وكان القياس بوض لأنّها فعل.

ويدلّك علي ذلك قولهم : أحمر وحممر ولكنّهم أبدلوا الضمة كسرة لتصحّ الياء التي كانت في الأصل لثلا يخرجوا من الأخف إلي الأثقل في الجمع وهو أثقل من الواحد عندهم فيجتمع ثقلان ولذلك قالوا : عتي فكسروا ليؤكدوا البذل قالوا : صيمّ وقيمّ لقربهما من الطرف ولأنّها جمع ولم يقولوا في دوّار وصوّم لبعدها من الطرف.

قال سيبويه : ولا تجعلها بمنزلة (فعلت) في الفعل يعني إذا قلت : قضا فأتبع الياء الضمة ؛ لأن ذلك لا يفعل في (فعل) لو كان اسما تقول في مثال مسعط من البيع : مبيع كان الأصل : مبيع فنقلت الحركة إلي الباء ثم أبدلتها كسرة لتصحّ الياء.

وقال الأخفش : فيما أحسبه أقول : مبيع وهو خلاف قول سيبويه وإثما أعلّ مثال مسعط ؛ لأنه وزن (أقتل) ومفعل من الياء والواو علي مثال : يفعل وقد جاءت (مفعلة) علي الأصل قالوا : إنّ الفكاهة مقودة إلي الأذي.

قال سيبويه : مكوزة ومزيد جاء علي الأصل ، وإن كان اسما وليس بمطرّد.

قال أبو العباس : مزيد إن كان اسما لرجل ولم ترد به الإجراء علي الفعل كما يكون المصدر وما يشتقّ منه اسما للمكان أو الزمان فحقه أن لا يعل وأن يصحح ؛ لأنه إثما تعله ما دام يناسب الفعل بأنّه مصدر للفعل أو مكان للفعل أو زمان له فإذا بعد من هذه الأمور لم يجز أن يعلّ إلا كما تعلّ سائر الأسماء.

قال سيبويه : وقالوا : محبب حيث كان اسما ألزموه الأصل كمورق ومتي جاء اسم علي وزن الفعل وليس فيه ما يفرق بينه وبين الفعل صحّح ، وذلك قولهم : هو أقول الناس وأبيع

الناس وأقول منك وأبيع منك وإتّما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل نحو: أقال وأقام ويتمّ في قولك: ما أقوله وأبيعه؛ لأن معناه معني (أفعل منك) وأنه لا يتصرف تصرف الأفعال فأشبهه الأسماء وكذلك: أفعل به؛ لأن معناه معني: ما ما أفعله ويتمّ في كلّ ما جاء علي لفظ الفعل بغير فرق بينهما ونحن نتبع هذا ما يتمّ من الأسماء ولا يعلّ إن شاء الله.

ص: 423

من ذلك ما صحح لسكون ما قبله وما بعده ، وذلك نحو : حَوَّلَ وعَوَّارَ وقَوَّالَ ومشوَّارَ والتَّقَوَّالَ والتَقَوَّالَ وقوَّولَ وبيَّوعَ وشيَّوخَ وحوَّولَ ونوَّارَ وهيامَ وطويَّيلَ وطوَّالَ وخوَّانَ وخيارَ وعيانَ ومقاوَّولَ ومعايشَ وبناتَ الياءَ كبناتِ الواوِ في جميعِ هذا في تركِ الهمزِ في : طاووسَ وسايورَ نحو ما ذكرنا ومن ذلك : أهوناءَ وأبيناءَ وأعيياءَ وقالوا : أعيَّاءَ وقال بعضهم : أئيناءَ كسره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في (فعل) من الواو فأسكنوا نحو : نورَ وقولَ وليس بالمطرِدَ فأما الإقامة والإستقامة فاعتلت علي أفعالهما وطويَّيلَ لم يجيء علي (يطول) ولا علي الفعل ألا تري أنَّك لو أردت الاسم لقلت : طائلٌ وإنَّما هو (كفعل) يعني به (مفعول) مفعَلٌ يتَمُّ ولم يجز مجري (أفعل) ؛ لأن مفعلاً إنَّما هو (مفعول) ألا تري أنَّهما في الصفة سواء تقول : مطعنٌ ومفسدٌ فتريد في (المفساد) من المعني ما تريد في (المطعن) وتقول : المنخصفُ والمفتاحُ فتريد في المنخصف من المعني ما أردت في (المفتاح) وقد يعتوران الشيء الواحد نحو : مفتاحٌ ومفتحٌ ومنسجٌ ومنساجٌ فمن ثمَّ قالوا : مقولٌ ومكيلٌ فأما قولهم : مصائبٌ وهمزها فغلط هي (مفعلة).

وتوهموها (فعية) وقد قالوا : مصاوبٌ ويهمزون نحو : صحائفٌ ورسائلٌ وعجائزٌ.

(فاعل) من (عورت) إذا قالوا : (فاعل) غدا قالوا : عاور غدا وكذلك : صائد غدا من صيد لَمَّا صحت في الفعل ولو كان (تقول) اسما لكسرتة تقاويلٌ وتبيع تباع ولا يهمز ويتَمُّ (فاعل) نحو : قاويلٌ وبائعٌ.

وفواعل من (عورت) وصيدت يهمز لأنَّك تقول في (شويت شوايا) كما تهمز نظير مطايا من غير بنات الياء والواو نحو : صحائف ؛ لأن (عورت) نظير (شويت) وصيدت نظير (حييت) فهمزت لالتقاء الواوين ، وليس بينهما حاجز حصين فصار بمنزلة الواوين يلتقيان.



إشارة

وطويل وطوال صحّ في الجمع كما صحّ في الواحد ، وأما فعلان وفعلي نحو : جولان وحيدان وحيدي فأخرجوه بهذه الزيادة من مثال الفعل الذي يعتلّ فأشبهه عندهم ما صحح ؛ لأنه جاء علي غير مثال الفعل المعتلّ نحو : الحول والغير وكذلك (فعلاء) نحو (السّيراء) وفعلاء نحو : القوياء والخيلاء أخرجته الزيادة من مثال الفعل الذي يعتلّ فأشبهه عندهم ما صحّ ؛ لأنه جاء علي غير مثال الفعل وقد أعلّ بعضهم : فعلان وفعلي كما أعلّ ما لا زيادة فيه جعلوا الزيادة بمنزلة الهاء ، وذلك قولهم : داران وهامان وليس بالمطرّد ، وأما فعلي وفعلي فلا تدخله العلة كما لا تدخل (فعل وفعال).

[تابع] هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا

إذا جمعت (فوعّل) همزت كما همزت (فواعل) من عورت وصيدت وسيّد يهزم وفعال نحو عيّن يهزم جميع هذا ؛ لأنه اعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف (فاعل) ولو لم يعتلّ لم يهزم كما قالوا : ضيون وضياون (فعلّ) من قلت (قوائل) تهزم وكذلك (فعول) لالتقاء الواوين وأنّه ليس بينهما حاجز حصين وقربها من آخر الحرف ، وإذا التقت الواوان علي هذا المثال فلا تلتفتن إلي الزائد وغير الزائد ألا تراهم قالوا : أوائل في أول ، وأما قول الشاعر : عواور فإنّما اضطر إليه فحذف الياء من (عواوير) ولم يكن ترك الياء في الكلام لازماً فيهمز : فواعل من قلت يهزم لأنّها أمثل من فواعل من (عورت) وأوائل.

وبنات الياء كبنات الواو يهمن كما همزت (فواعل) من (صيدت) ؛ لأن الياء قد تستثقل مع الواو كاستثقال الواوين ويهزم (فعيل) من قلت وبعث قوائل وبيّاع.

باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع علي الأصل

فمن ذلك (فيعال) نحو : ديار وقيام وديور وقيوم تقول : دياوير وقياويم وعوّار وعواوير وكلّما فصلت بينه وبين آخر الحروف بحرف جري علي الأصل كما جاء : طاووس وناووس.

## باب (فعل) من (فوعلت) من (قلت) و(فعلت) من (بعث)

وذلك قولك قول وبويح تمدد كما مددت في (فاعلت) ألا تري أنك تقول : بيطرت فتقول : بوطر فتمدّد وصومعت فتقول : صومع فتجري مجري : باطرت وصامعت وكذلك (تفعلت) إذا قلت : قد تفوعل تقول : تفوهق من تفيهقت وكذلك إذا كان الحرف (فوعلت) و(فعلت) : تقول : قد بووع وافوعلت من سرت اسييرت تقلب الواو ياء لأنها ساكنة بعدها ياء فإذا قلت : فعلت قلت : أسيويرت.

قال سيبويه : وسألته يعني الخليل عن اليوم فقال : كأنه من (يمت) ، وإن لم يستعمل كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء تدخلها الضمة في (يفعل) كراهية أن يجتمع ياءان في إحداها ضمة مع المعتل ومما جاء علي (فعل) لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرها أول وآة وويس وويج كأنه من ولت ووحت وأؤت.

أفعلت في القياس من اليوم علي من قال : أطولت وأجودت.

قال الخليل : أيّمت تقلب. هنا كما قلبت في (أيام) أفعال ومفعل ويفعل أووم بغير همز ويووم ؛ لأن الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء كفعّلت وفوعلت من بعث وقد تقع وحدها فكما أجريت (فيعلت وفوعلت) مجري (بيطرت) وصومعت أجريت هذه مجري (أيقنت).

وأبو العباس يقول : أيّم علي (أفعل) ؛ لأن الواو هنا فاء فهي تلزم العين وهي مدغمة ، وإذا كان الحرف مدغما لم يقلبه ما قبله.

أفعل : من اليوم أيّم والجمع أيّام تهمز لأنها اعتلت كما اعتلت في (سيد) فكما أجريت سيدا مجري (فوعل) من (قلت) كذلك تجري هذا مجري أول.

افوعلت من (قلت) : (اقوولت وافعاللت) من الياء والواو : اسواددت وبياضضت أتموا لأنهم لو أسكنوا لكان فيه حذف الألف والواو لئلا يلتقي ساكنان.

افعللت (ازوررت) وبييضضت ، فإن أردت (فعل) قلت أيبوض في هذا المكان واقوول جمعت بين ثلاث واوات ؛ لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في (قوول).

قال أبو الحسن : أقول : واقويلت لئلا أجمع بين ثلاث واوات فعلل من كلت : كولل وفعلل إذا أردت الفعل : كولل ولم يجمع بمنزلة بيض وبيع لبعدها من الطرف وصارت علي أربعة أحرف وكان الفعل ليس أصله يائه التحريك.

سمعنا من العرب من يقول : تعيَّطت الناقة ثم قالوا : عوطط فعلل.

ص: 427

## باب ما الهمز فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو

نحو : ساء يسوء وجاء يجيء وشاء يشاء : اعلم أنّ الواو والياء لا تعلّان واللام ياء أو واو لأنّهم إذا فعلوا ذلك يصيرون إلي ما يستقلون وإلي الإلباس والإجحاف فهذه الحروف تجري مجري : قال وباع إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين ، وذلك نحو قولك : جاء همزت العين التي همزت في (بائع) واللام مهموزة فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل اللام بين بين لأنّهما في كلمة واحدة وجميع ما ذكرت في (فاعل) بمنزلة جاء.

واعلم أنّ ياء (فعائل) أبدا مهموزة لا تكون إلا كذلك ولم ترد إلا كذلك وشبهت (بفعاقل فواعل) من جنّت جواء وشواء لأنّها لم تعرض في جمع ، وأما (فعائل) من (جنّت) وسوّت فكخطايا تقول : جيايا وسوايا.

وكان الخليل يزعم : أنّ جاء وشاء اللام فيهما مقلوبة واطرد في هذا القلب إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة نحو (لاث وشاك) فعائل من جنّت جيايا ومن سوّت سواء لأنّها لم تعرض في جمع : (فعلل) من جنّت وقرأت : جياي وقرأي فعلل : وقرني وجوني فعلل قرني وجيئي لالتقاء الهمزتين ولزومهما وليس يكون هاهنا قلب كما في : جاء ؛ لأنه ليس هنا شيء أصله الواو ولا الياء فإذا جعلته طرفا جعلته كياء (قاص) وإتّما الأصل هنا الهمز فإذا جمعت قلت : قراء وجيايا لأنّها لم تعرض في الجمع.

(فعاقل) : من جنّت وسوّت سوايا وجيايا ؛ لأن (فعاقل) من قلت : وبعث مهموزتان فصارت همزة عرضت في جمع ومن جعلها مقلوبة فينبغي أن يقول : جيايا وسواء لأنّهما همزتا الأصل التي تكون في الواحد.

(افعللت): من صدنت اصدأيت تقلبها ياء كما تقلبها في (مفعلل) ، وذلك قولك مصديء ويفعلل يصدئي فياعل من جئت وسوت بمنزلة فاعل جيايا وسيايا لأنها عرضت في جمع.

قال سيويو: وسألت الخليل عن (سوته سوائية) فقال: هي: فعالية بمنزلة علانية والذين قالوا: سواية حذفوا الهمزة وأصله الهمزة كما اجتمع أكثرهم علي ترك الهمز في (ملك) قال: وسألته: عن مسائية فقال: هي مقلوبة. وكذلك: أشياء وأشواي ونظيره قسي وأصل مسائية: مساوئة فكرهوا الواو مع الهمزة وأصل أشياء: شيناء وأشواي كأنك (جمعت) إشاوة وأصل (إشاوة: شيناء) ولكنهم قلبوا وأبدلوا مكان الياء الواو كما قالوا: أتيته أتوة، وأما (جذبت) وجبذت ونحوه فليس بمقلوب كل واحد علي حدته؛ لأن الفعل يتصرف فيهما، وأما كل وكلا فمن لفظتين؛ لأنه ليس هاهنا قلب ولا حرف من حروف الزوائد.

ص: 429

## باب ما يخرج علي الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

وذلك : الشّقاوة والإداعة والتّهاوة ومن ذلك : الأبوة والأخوة والأخوة لا يغيران ولا تحولهما فيمن قال : مسنيّ وعتيّ للزوم الإعراب غيرهما وصلاة وعظاءة جاؤوا به علي قولهم : صلاء كما قالوا : مسنيّة ومرضيّة حيث جاءتا علي مرضيّ ومسنيّ فلحقت الهاء حرفا يعرّي منها ومن قال : صلاية وعباية فلم يجيء بالواحد علي الصّلاء والعباءة كما أنّه إذا قال : خصيان لم يثنه علي الواحد ولو أراد ذلك لقال خصيتان قال وسألته عن الثنايين فقال : هو بمنزلة : التّهاية ومن ثم قالوا : مذروان ؛ لأن ما بعدهما من الزيادة لا يفارقانهما ، وإذا كان قبل الياء والواو حرف مفتوح كانت الهاء لازمة ولم تكن إلّا بمنزلتها لو لم تكن هاء نحو : العلاة وهناة ومناة فتقلبها ألفا.

وقمحدوة مثل : (سرو) ، وإن كان ما قبل الياء والواو فتحة في الفعل قلبت ألفا وإنّما قالوا : الغثيان ؛ لأن ما بعده ساكن كما قالوا رميا ، وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازما أو غير لازم فهي مبدلة مكانها الياء (محنة) وهي من (حنوت) وهي الشيء المحنيّ من الأرض وغازية وقالوا : قنية للكسرة وبينهما حرف والأصل (قنوة).

## باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا

### إشارة

وذلك : مطيّة ومطايا وركية وركايا وهدية وهدايا وإنّما هذه (فعائل) كصحيفة وصحائف لأنّها همزة بين ألفين يدلّك علي ذلك أنّ الذين يقولون : سلاء كما تري فيحققون يقولون : رأيت سلا فلا يحققون فأبدلوا من مطايا مكان الهمزة ياء لأنّها هي كانت ثابتة في الواحد.

وقال : قال : بعضهم : هداوي فأبدلوا الواو ؛ لأن الواو قد تبدل من الهمزة وما كانت الواو فيه ثابتة نحو (هراوة) وإداوة فيقولون : هراوي وأداوي وألزموا الواو هنا كما ألزموا الياء في (مطايا) وكما قالوا : حبالي ليكون آخره كآخر واحده وليست بألف التأنيث كما أنّ الواو في (أداوي) غير الواو في (إداوة) ولم يفعلوا هذا في (جاء) لثلاثا يلتبس بفاعل وفعل ذلك بما

كان علي مثال مفاعل ؛ لأنه ليس يلتبس لعلمهم أنه ليس في الكلام علي مثال (مفاعل).

و (فواعل) من (شويت) شوايا لأنها همزة تعرض في الجمع وبعدها الياء همزتها كما همزت (فواعل) من (عورت) وكذلك (فواعل) من (حييت) وفواعل منهما بمنزلة (فواعل) في أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء تقول : شواء فعائل من بنات الياء والواو مطاء ورماء لأنها همزة لم تعرض في الجمع فهمزتها بمنزلة همزة فعال (من) حييت والجمع مطاء لأنها لم تعرض في الجمع فياعل من (شويت) وحييت حيايا وشيايا لأنها همزة تعرض في الجمع بعدها الياء ولا يخافون التباسا وقالوا : فلوّة وفلاوي ؛ لأن الواحد فيه واو فأبدلوا في الجمع واوا.

وأما فعائل وفعاقل تقول : شواء وحياء وو لا تقول : حيايا وشوايا لنلا يلتبس (بحباري).

### ما بني علي : أفعلاء وأصله (ففعلاء)

وذلك (أسرياء وأغنياء وأشقياء) صرفوها عن سرء وأغنياء لأنهم يكرهون تحريك الواو والياء وقبلهما الفتحة إلا أن يخافوا التباسا في رميا وغزوا.

### جمل الأصول التي لا بد من حفظها لاستخراج المسائل بجميع أقسامها

الياء لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة والساكنة لا تخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح أو حرف مكسور أو حرف مضموم فإن كانت الياء بعد حرف مفتوح وهي ساكنة لم تعل إلا في لغة من قال : في ييأس ييئس وفي (يوجل ياغل) ، وإن كانت بعد حرف مكسور فهي علي حالها ، وإن كانت الياء الساكنة بعد حرف مضموم قلبت واوا ، وإن بعدت من الطرف ، وإن قربت أبدلت الضمة كسرة وأقرت الياء علي حالها نحو بيض وما أشبهه إلا في الاسم الذي علي (فعلي) نحو : طوبي) وكوسي وهذه الياء لا تغير لما بعدها إلا أن يليها تاء (افتعل). وتقول : أتأس من التآسي.

الياء المتحركة لا تخلو من أن تكون أولاً أو بعد حرف ، وإذا كانت أولاً فلا بدّ من أن يكون بعدها حرف ساكن أو حرف متحرك ، فإن كان بعدها حرف ساكن أو حرف متحرك فهي علي حالها لا تقلب ولا تغير حركتها إلا في قول من قال في (يوجل ييجل) فيكسر الياء ليثبت قلب الواو بعدها ، وإن كانت الياء المتحركة بعد حرف فلا تخلو من أن تكون طرفاً أو غير طرف ، فإن كانت طرفاً فلا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن كان قبلها ساكن وهي طرف فهي علي حالها إلا أن يكون الساكن الذي قبلها ألفاً فإنها تبدل همزة ، وذلك نحو : قضاء وسقاء أو يكون لا ما في (فعلي) نحو (تقوي) ، فإن كان قبل الياء المتحركة التي هي طرف حرف متحرك أبدلت الياء لحركة ما قبلها إن كانت في (فعل) ، وإن كان المتحرك قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً نحو : قضى ورمي ، وإن كان مضموماً قلبت واواً نحو قضا الرجل ورمو ، وإن كان قبلها مكسور بقيت علي حالها ، فإن كانت بهذه الصفة في اسم وكان قبلها مفتوح قلبت ألفاً نحو : رحي الألف منقلبة من (ياء) يدلّك علي هذا قولهم : رحيان ، وإن كان ما قبلها مكسوراً تركت علي حالها ، وإن كان ما قبلها مضموماً أبدلت من الضمة كسرة واتبعت الحركة ما بعدها خلاف ما عملت في الفعل ، وذلك نحو قولهم في جمع (ظبي) علي (أفعل) أظب كان الأصل الضم في الباء فأبدلت منها كسرة ، فإن كانت الياء المتحركة غير طرف فليست تخلو من أن تكون بين ساكنين أو متحركين أو بين متحرك وساكن ، فإن كانت بين ساكنين فهي علي حالها إلا في قول من قال في (ظبي ظبوي) وقد ذكرته في التّسب ، وإن كانت الياء المتحركة بين متحركين فهي علي حالها إلا أن يكون قبلها حرف مفتوحاً فإنها تقلب ألفاً نحو : باع وناب ، وإن كان قبلها حرف مضموم أو مكسور وهي مفتوحة فهي علي حالها ، وذلك نحو : عيبة وصير وليس يجوز أن يقع في الكلام مضموم بعد مكسور في حشو كلمة وبنائها ليس في الكلام مثل (فعل) ولا (فعل) إلا في الفعل ، فإن أردت (فعل) من البيع قلت : بيع ومن العرب من يقول (بوع) فيبدل فهذا مذكور في موضعه مبين ، وإن كانت الياء المتحركة بين متحرك وساكن ، فإن كان ما قبلها متحركاً وما بعدها ساكناً لم يجز أن تعلها لسكون ما بعدها



لئلا يجتمع ساكنان نحو (دياميس) ، وإن كان ما قبلها ساكنا وما بعدها متحركا فهي علي حالها نحو : عثير.

الواو : والواو لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة والساكنة لا تخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح أو مضموم أو مكسور ، فإن كانت الواو الساكنة بعد حرف مفتوح فهي علي حالها إلا في لغة من قال في يوجل : (ياجل) ، وإن كان قبلها حرف مضموم فهي علي حالها إلا أن يكون بعدها واو في نحو : (صوم) ، فإن منهم من قال : (صييم) لقربها من الطرف شبهوها بعتي وقالوا أيضا : (صييم) إنما جاء هذا فيما قرب من الطرف وهو جمع ، فإن قالوا : صوام وزوار لم يقلبوا ، وإن كان قبلها حرف مكسور قلبت ياء نحو (ميزان) وأصله : (موزان) ؛ لأنه من الوزن إلا أن تكون الواو علامة لجمع نحو : (قاضون ويقضون فإنك تبدل من الكسرة ضمة كي لا تزول العلامة ، وإن كانت الواو ساكنة ولم يغيرها ما قبلها فلن يغيرها ما بعدها إلا أن يكون بعدها ياء) فإنها تبدل ياء وتدغم فيما بعدها تقول في (فوعل) من (بعث) بيع ، فإن كانت الواو مدة قبلها ضمة وهي منقلبة من ألف زائدة لم يجر إدغامها نحو واو : (سوير) والواو منقلبة من ألف (ساير) وكذلك (تبويج) ومثله روية ورويا ونوي لم يقلبوا ؛ لأن الأصل الهمز وقال بعضهم : رياء ورية ولا يكون مثل هذا في (سوير وتبويج) ؛ لأن الواو بدل من ألف فأرادوا أن يمدوا وأن لا يكون بمنزلة (فعل) و (تفعل) ألا تراهم قالوا : (تقول) وقول فهذه قصة الواو الساكنة إلا أن يقع في (يفعل) وهي في موضع الفاء بين ياء وكسرة.

نحو : وعد يعد وكان الأصل (يوعد) فوعدت الواو بين ياء وكسرة فحذفت وأجريت التاء والألف والنون مجري أختهن الياء لئلا يختلف الفعل.

وقالوا : عدة فأجروا المصدر علي الفعل في الحذف ، وإن كان بعد هذه الواو تاء (افتعل) أبدلت تاء نحو قولهم : اتعد.

والواو المتحركة لا تخلو من أن تكون أولاً أو بعد حرف ، فإن كانت أولاً فلا تخلو من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، فإن كانت مضمومة فمن العرب من يبدلها همزة ومنهم من يدعها علي حالها قالوا : في (وجوه) أجوة ، وإن كانت مكسورة فكذلك إلا أن الهمز أكثر ما يجيء في المضمومة وهو مطرد فيها وقالوا في (وسادة إسادة) وفي (وشاح أشاح) وهذا أيضا كثير فأما المفتوحة فليس فيها إبدال وقد شدّ منه شيء قالوا : امرأة أناة وهي وناة من الوني وقالوا : أحد في (وحد) وهذا شاذ ، وإن كانت الواو المتحركة أولاً وبعدها حرف ساكن أو متحرك فهي علي حالها إلا أن يكون بعدها واو فإنه يلزمها البدل وأن تجعل همزة كقولهم في (فوعل) من الوعد : أوعد ، فإن كانت الواو الثانية مدة كنت في همزة الأولي بالخيار نحو : (فوعل) من (وعد) تقول : ووعد (وووري عنهما من سواتهما) الواو الثانية مدة وليس الهمز لإجماع الواوين ولكن لضمة الأولي ، وإن كانت الواو المتحركة بعد حرف فلن تخلو من أن تكون طرفا أو غير طرف ، فإن كانت طرفا فلا بدّ من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن كان ما قبلها ساكنا وهي طرف.

فهي علي حالها في الاسم إلا أن يكون قبلها واو (فعول) في الجمع نحو : (عتي) وعصيّ كان الأصل (عتوّ) وعصوّ فقلبت في الجمع وتثبت في الواحد ألا تري أنك تقول في المصدر قد بلغ عتوّا.

وقد حكى عن بعض العرب : إنكم لتنظرون في نحو كثيرة فصحح الواو في الجمع وأتي به علي الأصل أو يكون قبلها ألف فإنها تقلب همزة نحو : (كساء) ، وإن كانت قبلها ياء ساكنة فقد قالوا : حيوة فكان حقّ هذا (حيّة) أو تكون لا ما في الفعل نحو (الدنيا) كان الأصل (الدنوي) أو تكون مضمومة فيجوز همزة نحو : أدور (وإن كان قبل الواو المتحركة وهي طرف حرف متحرك فلا- يخلو ما قبلها أن يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا ، فإن كان مفتوحا قبلت ألفا نحو : غزا وقضي ، وإن كان مكسورا قبلت ياء نحو (غزي) ، وإن كان

مضموماً في (فعل) ترك علي حاله نحو: يغزو، فإن كان في اسم أبدلت ياء وكسر ما قبلها كما قالوا في جمع دلو: أدل وكان الأصل أدلوا، فإن كانت بهذه الصفة وبعدها هاء التأنيث صحت، وذلك نحو: (قمحودة)، فإن كانت الواو غير طرف فليست تخلو من أن تكون بين ساكنين أو متحركين أو بين ساكن ومتحرك، فإن كانت بين ساكنين فهي علي حالها إلا أن يكون الساكن الذي قبلها ياء فإنها تقلب ياء ويدغم فيها ما قبلها، وذلك نحو: (فيعول) من يقوم قيوم، وإن كانت متحركة بين متحركين وكان الذي قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً، وذلك نحو: (قال) وباب ودار وخاف ولا تبال (إلي) أي حركة كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فإنها تقلب ألفاً إلا ما جاء علي (فعلان وفعللي) نحو (جولان وحيدلي) جعلوه بمنزلة ما لا زائد فيه فأخرجوه بذلك من شبه الفعل فصار بمنزلة الحول والغير الذي ليس علي مثال الفعل وقد أعل بعضهم (فعلان وفعللي) جعلوا الزيادة كالهاء، وذلك قولهم: داران وهامان.

قال سيبويه: وهذا ليس بالمطرد، وإن كان ما قبلها مضموماً وهي مفتوحة فهي علي حالها نحو: رجل نوم ولا تعتل هذه؛ لأن هذا الوزن لا يكون فعلاً، وإن كانت مكسورة وقبلها مضموم فهذا لا يكون إلا في (فعل) مثل قيل كان الأصل قول وهذا مبين في موضعه ومنهم من يقول: قول، وإن كان ما قبلها مسكوراً وهي مفتوحة صحت لأنها ليست علي مثال الفعل نحو: حول إلا أن يكون جمعا لواحد قد قلب فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله كسرة، وذلك نحو: ديمة وديم وحيلة وحيل وقامة وقيم، وإن كانت مضمومة وقبلها مضموم، فإن كان الاسم علي (فعل) أسكنوا الواو لإجماع الضمتين، وذلك قولهم: عوان وعون ونوار ونور ويجوز تثقيب فعل في الشعر ولا يجوز أن تقع مضمومة وقبلها كسرة لأنها ليس في الكلام مثل (فعل) وفعل أيضا ليس في الكلام إلا في (إبل وإطل)، فإن وقعت بين ساكن ومتحرك فحكمها حكم التي تقع بين ساكنين لأنها لا يغيرها ما بعدها فهي علي حالها إلا أن يكون الساكن الذي قبلها ياء فإنها تقلب ياء وتدغم فيها نحو: (سيّد وميّت كان الأصل: سيود وميوت)، وإن وقعت بين متحرك وساكن فهي علي حالها إلا أن تكون في مصدر قد اعتلّ فعله وقبلها كسرة وبعدها ألف نحو: قمت قياما وحالت حبالا أو تكون كذلك في جمع قد أعلّ

واحد نحو : دار وديار ، وإذا كان بعدها الألف فهي أجدر أن تقلب أو تكون كذلك أيضا في جمع الواو ساكنة في واحد نحو : ثوب وثياب وسوط وسياط ؛ لأن الكسرة قد دخلت علي ما أصله السكون ، فإن جئت بفعال غير مجر له علي (فعل) ولا جمع لشيء مما ذكرنا صححت فقلت : هذا قوام الأمر ، فإن جاء الجمع في هذا بغير ألف نحو : عود وعودة وزوج وزوجة لم يعلّ وقد قالوا : ثور وثورة وثيرة.

قال سيبويه : قلبوها حيث كانت بعد كسرة قال : وليس هو بمطرد.

قال أبو العباس : بنوه علي (فعله) ثم حركوه فصار ثيرة.

قال أبو بكر : والأقيس عندي في ذا أن يكونوا أرادوا (فعالة) وقصروا ؛ لأن (فعالة) من أبنية الجمع (وفعلة) ليس من أبنية الجمع التي تكثر فيه ولا يقاس عليه ، فإن لم يقع في هذا الباب قبل الواو كسرة صححت الواو ألا تراهم جمعوا : (قيل) : إقوال وأجري مجري حيال اخترت اختيارا : (تيار) من اختيار مثل (حيال) وانقادت انقيادا (قيادا) (مثل) حيال فأما جوار فصح لصحته في الفعل ، وذلك قولهم : جاورت ، وإن وقع بعد الواو المتحركة واو ساكنة نحو : (فعول) تركت علي الأصل ويهمزون إن شاءوا وكذلك (فعول) نحو : قوول إن شاء علي الأصل ، وإن شاء همز المضمومة ، وأما طويل وطوال فصحت في الجمع لصحتها في الواحد وقد تقدم من قولنا : إن حروف العلة أربعة : الواو والياء والهمزة والألف وقد ذكرت أصول الياء والواو وهما الحرفان المعتلان كثيرا.

والهمزة قد مضى ذكرها في باب الهمز والألف فلا تكون أبدا إلا زائدة أو منقلبة من شيء إلا أن تبني من صوت أو حرف معني فعل علي مذهب الحكاية أو لمعني سوي ذلك نحو : عاعيت وحاحيت إنما هو صوت بني منه (فعل) وكذلك لو اكرثت من قولك (لا) لجاز أن تقول : لا ليت تريد : قلت لا .

## ذكر تكرر هذه الحروف المعتلة واجتماع بعضها مع بعض

الياء مكررة: إذا اجتمعت الياءان فلا تخلوان من أن تكونا متحركتين ، أو إحداهما متحركة والأخرى ساكنة ، فإن كانتا متحركتين وهما عين ولام أعلت اللام دون العين ولم يجز أن تعلا جميعا وهذا مذكور في باب (حييت) وما أشبهه يلزم اللام ما يلزم ياء (رميت) وخشيت ولا يجوز إعلال العين وتصحيح اللام إلا فيما جاء شاذا مما لم يستعمل منه (فعل) ، وإن كانتا متحركتين كيف وقعتا فليس يجوز أن تعلا جميعا فحكم الواحدة المعتلة منهما حكم المنفردة ، فإن اجتمعت ثلاث ياءات في الفعل أعلت الآخرة نحو: حيا يحيي وهو محيي ولا تكون هذه الياءات الثلاث إلا في اسم مبني علي (فعل) ، فإن جاء في غير ذلك حذفت الآخرة ، وذلك قولهم في تصغير عطاء: عطّي وتصغير أحوي: أحيي وكان الأصل: أحيي وعطي ، فإن كانت المتحركة قبل الياء المشددة في مثل النسب إلي (عم) قلت: عموي نقلته من (فعل) إلي (فعل) كما قلت في (التمر: نمرّي) فلما انفتح ما قبل الياء قلبت ألفا فلما جئت بياء النسب بعدها صار حكمها حكم (رحي) فقلت: عموي كما قلت: (رحوي) ولا توجد هذه الياءات مجتمعة في أصول كلامهم إلا في هذا النوع ، فإن اجتمعت أربع ياءات فإنما تجد ذلك في مثل النسب إلي: أميّة في قول من قال: أميي هؤلاء جعلوا المشدد كالصحيح؛ لأنه قد قوي ومنهم من يقول: أموي وهم الأكثر والأفصح فتحذف الياء الساكنة ويصير مثل عموي.

الواو المكررة: فإن اجتمعت واو مع واو أولا همزت الأولى إلا أن تكون الثانية مدة ، وإن كانتا آخر كلمة والأولى ساكنة مدغمة في الثانية صحتا إلا ما قد استثنياه فيما تقدم ، وإن كانتا في فعل بني علي (فعل) حتي تنقلب اللام الآخرة ياء نحو: قويت من القوة ، وإن كانتا متحركتين أعلت إحداهما الإعلال الذي قد تقدّم ذكره.

وسياتي بعد أيضا ولا تجتمع واوان في إحداهما ضمة.

قال سيبويه : تقول في (فعلان) من (قويت) : فَوَّانٌ وغلظ في ذلك : وقالوا : ينبغي له إن لم يدغم أن يقول : قويان : فيدغم الأولي ويقلب الثانية ياء ؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداها ضمة والأخري متحركة وهذا قول أبي عمر .

وأما اجتماع ثلاث واوات فقالوا في مثال : اغدودن من قلت : إقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الواو الزائدة في الواو التي بعدها فإذا بنيت بناء ما لم يسم فاعله قلت : افووول ولا تدغم لأنها قد صارت مدة كما تقول : اغدودن (فتوافق هذه الواو الواو التي تكون بدلا من الألف في (سوير) وهذا قول الخليل .

وكان أبو الحسن الأخفش يقول في (اغدودن) من قلت اقوئل فيقلب الواو الآخرة ياء ثم يقلب التي يليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول : أكره الجمع بين ثلاث واوات ولا يجوز أن تجتمع هذه الواوات وفي إحداها ضمة ؛ لأنه إذا لم يكن في الواوين فهو من الثلاثة أبعد .

وإذا بنيت مثال (فعلوة) من (غزوت) قلت : غزوية وكان الأصل : (غزوة) فأبدلت الثانية لأنها لام وهي أولي بالعلة وإنما جاء : اقووول ؛ لأن الواو الساكنة مدة فهي نظيرة الياء والألف وكان أبو الحسن الأخفش يقول في (افعوعل) اقوئل فيبدل الواو الآخرة ياء ثم يقلب لها التي تليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول : أكره الجمع بين ثلاث واوات ، وإذا قال : (فعل) قال : اقووول فلا يقلب وصارت الوسطي مدة بمنزلة الألف فلا يلزمه تغيير لذلك فهذا يدلُّك علي أن ثلاث واوات ليست من أصول كلامهم ولو سمع منهم شيء لاتبعوه أو ذكروه .

وأما الألف فلا تكون أصلا إلا زائدة أو منقلبة في حرف جاء لمعني ليس باسم ولا فعل أو صوت كالحرف فحكم هذا متي احتيج إلي تكريره أن تبدل همزة لتشبه ما انقلب من ياء أو واو ، وأما الهمزة فقد ذكرنا حكمها إذا تكررت في كتاب الهمز وأنهما لا يجتمعان محققين في كلمة إلا أن يكونا عينا مشددة نحو : رأس فإذا اجتمعتا متحركتين أول كلمة وكانت الأولي والثانية مفتوحتين أبدلت الثانية ألفا ، فإن احتجت إلي تحريك الألف والألف لا تحرك أبدلتها

واوا، وذلك قولك في آدم: أوادم وفي آخر: أوآخر وكذلك في التصغير تقول: أويدم فأشبهت ألف (فاعل) وفاعل لأنها، وإن كانت مبدلة من همزة فليست بأصل في الكلمة كألف فاعل ليست بأصل، وإن كانت الهمزتان متأخرتين لامين قلت في مثل (قمطر) من (قرأت): قرأي ومثل معدّ (قراي) فتغير الهمزة.

قال المازني: وسألت الأخفش وهو الذي بدأ بهذه المقالة فقلت: ما بال الهمزة الأولى إذا كان أصله السكون لا تكون مثل همزة (سأل ورأس) فقال: من قبل أن العين لا تجيء أبداً إلا وبعدها مثلها واللام قد تجيء بعدها لام ليست من لفظها ألا ترى أن قمطرا وهدملة قد جاءت اللامان مختلفتين.

قال المازني: والقول عندي كما قال.

قال: وسألته عن: هذا أفعل من هذا (من) أمت: أي: قصدت فقال: أقول هذا أوم منه فجعلها واوا حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في (أويدم) فقلت له: كيف تصنع بقولهم: (أيمة) ألا تراها أفعله والفاء فيها همزة فقال: لَمَّا حركوها بالكسرة جعلوها ياء.

وقال الأخفش: لو بنيت مثل: أبلم من (أمت) لقلت: أوم أجعلها واوا.

قال المازني: فسألته: كيف تصغر (أيمة) فقال: أويمة لأنها قد تحركت بالفتحة.

والمازني يرد هذا ويقول: أيمة والقياس عنده أن يقول في هذا أفعل من هذا من (أمت) وأخواتها هذا أيم من هذا ولا يبدل الياء واوا لأنها قد ثبتت ياء بدلا من الهمزة إلا هذه الهمزة إذا لم يلزمها تحريك فبنيت مثل (الأبلم) من الأدمة قلت: أودم ومثل: إصبع إيدم ومثل (أفكل) آدم وهذا أصل تخفيف الهمز فإذا احتجت إلي تحريكها في تكسير أو تصغير جعلت كل واحدة منهن علي لفظها الذي بنيت عليه والأخفش يري أنها تحركت بفتحة أبدلها واوا كما ذكرت لك. هذا آخر التصريف.

هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحدّ علي ضريين :

أحدهما : ما تكلمت به العرب وكان مشكلا فأحوج إلي أن يبحث عن أصوله وتقديراته.

والضرب الثاني : ما قيس علي كلامهم.

### ذكر النوع الأول من ذلك

قالت العرب : حاحيت وهاهيت وعاعيت.

وأجمع أصحابنا علي أنّ الألف بدل من ياء وللسائل أن يسأل فيقول : ما الدليل علي أنّها بدل من ياء دون أن يكون بدلا من واو ، وإذا ثبت أنّها بدل من ياء فله أن يسأل فيقول : لم قلبت وهي ساكنة ألفا فالجواب في ذلك يقال له : وجدنا كلّ ما جاء من الواو في هذا الباب قد ظهرت فيه الواو نحو : (قوقيت وضوضيت وزوزيت) ولم نر منه شيئا جاء بالياء ظاهرة واجتمع مع هذا أنا وجدنا الألف قد أبدلت في بعض المواضع من الياء الساكنة ولم نجدها مبدلة من الواو الساكنة ، وذلك قولهم في (طبيء طائي وإنّما هو : طيّي) فقلبوا الياء ألفا.

وقال الأ-خفش : إنّهم يقولون في (الحيرة) حاري ، قال أبو بكر : فلو قالوا : حيحيت لاجتمعت الياءات ولا يكون ذلك في ذوات الواو ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : (قوقوت) ؛ لأن الواو إذا صارت رابعة انقلبت ياء ، وإذا كانت الياء رابعة لم تقلب إلي غيرها في مثل هذا فقولك : (قوقيت) لم يجتمع في الحرف واوان ولو قلت : حيحيت (لاجتمعت) ياءان.

قال أبو بكر : وكان القياس عندي أن تظهر الياء ولكنهم تنكبوا ذلك استثقالا للياءين أن يتكررا مع الحاء في (حاحيت) والعين في (عاعيت) وخفّ ذلك في ذوات الواو لإختلاف اللفظ بما أوجبه العلة ومع ذلك ، فإن هذا الفعل بني من صوت الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء ألا تري أنّ الحروف والأصوات كلها مبنية علي أصولها ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلي الياء نحو : عليه وإليه فلمّا قلبت الألف إلي الياء وجب أن تقلب الياء إلي الألف والدليل أيضا علي أنّ الألفات في الحروف غير منقلبات أنّه لا تجوز أمالتها ولو كانت



منقلبة لوجب إمالة (حتي) ؛ لأن الألف إذا كانت رابعة في اسم أو فعل فهي منقلبة فليس لك أن تقول في ألف (لا) إنها منقلبة من شيء ولا ألف (ما) ولا (يا) ؛ لأن الحروف حكمها حكم الأصوات المحكية ولذلك بنيت.

وقال الأخفش : لم يجيء من هذا الباب مما علمنا إلا هذه الثلاثة يعني : حاحيت وهاهيت وعاعيت.

وقال محمد بن يزيد : مما يسأل عنه فيما جاء علي أصله من بنات الواو التي علي (فعل) نحو : الخونة والحوكة والقود هل في الياء مثل هذا وقد استويا في : عور وصيد البعير قال : والجواب في ذلك : أن عور وصيد فعلا في معنى ما لا يعتل من الأفعال فصحا ليدلا عليه نحو : اعورّ واصيدّ كما صحّ : اجتورا واعتونا إذا أردت معني : تجاوزوا وتعاونوا فأما : الخونة والحوكة ونحوهما فإنما كان ذلك في الواو لأنها تباعدت من الألف فثبت كما ثبت ما ردّ إلي الأصل ولم تجيء الياء في : ناب وغار وباعه ولا في شيء منه علي الأصل لشبه الياء بالألف لأنها إليها أقرب وبها أحقّ ألا تري أنّ (باب) : قويت وضوضيت يظهر فيه الواو لا يأتي ما كان من بنات الياء في هذا الباب إلا مقلوبا نحو : حاحيت وعاعيت وإنما هو (فعلت).

قال أبو بكر : ولمعترض أن يعترض بقولهم : غيب وصيد ، فجوابه أن يقال له : (صيد) صحّ كما صحّ فعله وصحّ (عور) أيضا مثله ويجوز أن يكون : (غيب) شبه بصيد ، وإن كان جمع (غائب) ؛ لأنه يجوز أن يكون ينوي به المصدر.

قال : قول سيبويه في باب : علي وإلي ولدي لم انقلبت الألف فيهنّ مع المضمّر في قولك : عليك وإليك ولديك وكذلك : جاءني كلام الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلام الغلامين فإذا اتصل بذلك مضمّر في موضع جرّ أو نصب قلبت الألف ياء فقلت : رأيت كليهما ومررت بكليهما وفي الرفع تبقي علي حالها فتقول : جاءني أخواك كلاهما فزعم سيبويه : أنّ ذلك ؛ لأن (علي وإلي ولدي) ظروف لا يكنّ إلا نصبا أو جرا كقولك : غدت من عليه فشبهت (كلا) مع المضمّر بهنّ في الموضع الذي يقعن فيه منقلبات ولم تكن مما ترتفع فبقيت (كلا) في الرفع علي حالها وشبه (كلا) بهن لأنها لا تفرد كما لا يفردن.

قال أبو العباس: قيل لسيبويه: أنت تزعم أنّ الألفات في (علي) ونحوها منقلبات من واو ويستدل علي ذلك بأنّ الألفات لا تكون فيها إمالة ولو سمي رجل بشيءٍ منهّنّ قال في تثنيته: علوان وألوان فلم قلبتها مع المضممر ياء هلاً تركتها علي حالها فقلت: علاك وإلاك كما يقول بعض العرب. قال: فقال: من قبل أنّ هاتين يعني: علي ولدي اسمان غير متمكنين و (إلي) حرف جاء لمعني.

ففصل بين ذلك وبين الأسماء المتمكنة فقليل له: فهلاً فصلت بينها مع الظاهر أيضا فقال: لأنّ المضممر يتصل بها.

قيل: فبين وعند نحو ذلك غير متمكنة فلم لا فصلت أيضا بينها وبين المتمكنة قال: لأنّ الواو والياء والألف من الحظّ في إبدال بعضهن من بعض ما ليس لسائر الحروف قيل له: فما بال قولك: فيكم وفينا وفي بمنزلة: مسلميك ونحوها وما علمت بين هذين فصلا مقنعا قال: والقول عندي في هذا أنّ هذه الحروف لمّا كانت لا تخلو من الإضافة كما لا يخلو من الفاعل بنوها علي المضممر علي إسكان موضع اللام منها كما فعل ذلك الفعل بالفعل مع الفاعل والحجة واحدة، وأما (كلا) فإنّما أشبهتهنّ في الجرّ والنصب علي ما قال سيبويه. قال: وهذا القول مذهب الفراء وأصحابه.

قال أبو العباس: في هذا الباب نظر أكثر من هذا وقد صدق.

وقال: زعم أصحاب الفراء عنه أنه كان يقول في بنات الحرفين من الأسماء نحو: أخت و بنت و قلة وثبة وجميع هذا المحذوف أنّ كلّ شيءٍ حذف منه الياء فأوله مكسور ليدلّ عليها وكلّ ما حذف منه الواو فأوله مضموم يدلّ عليها فأخت من قولك: أخوات و بنت كسر أولها؛ لأنّ المحذوف (ياء) و قلة المحذوف (واو) فيقال له أمّا (قلة) فما تنكر أن تكون من (قلوت) إذا طردت وقولك في (بنت) دعوي و يبطل ما تقوله (عضة)؛ لأنّ أولها مكسور وهي من الواو يقال في جمعها (عضوات). قال الشاعر:

هذا طريق يأزم المآزما

وعضوات تقطع اللهازما

ص: 442

وكان يلزمه أن يضمّ أول (سنة) فيمن قال (سنوات) لأنها من الواو وكذلك : هنة هنوات ينشدون فيها :

أري ابن نزار قد جفاني وملتي

علي هنوات شأنها متتابع

قال أبو العباس : الذاهب من (ابن) واو كما ذهب من (أب وأخ).

فإن قيل : فما الدليل عليه وليس تراجع في تثنية ولا جمع ما يدلّ علي أحدهما دون الآخر قلنا : نستدلّ بالنظائر أمّا (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : (ابنة) وتقول : (بنت) من حيث قلت : (أخت) ومن حيث قلت : (هنت) ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكوره محذوف الواو يدلّك علي ذلك (أخوان) ومن ردّ في هن قال : هنوان.

قال : وأما (اسم) فقد اختلف فيه.

فقال بعضهم : هو (فعل). وقال بعضهم : (فعل) وأسماء تكون جمعا لهذا الوزن وهذا الوزن تقول في جذع : أجداع كما تقول في (قفل) : أقفال وهذا لا تدرك صيغته إلا بالسمع وأكثرهم أنشد :

في كلّ سورة سمه ...

فضمه وجاء به علي (فعل) وأنشد بعضهم : (سمه) فكسر السين وهو أقل وأنشد أبو زيد فذكر الوجهين :

فدع عنك ذكر اللهو واعمد لمدحة

لغير معدّ كلّها حيثما انتمي

لأعظمها قدرا وأكرمها أبا

وأحسنها وجهها وأعلنها سما

فأمّا (ابن) فتقديره (فعل) متحرك ، وذلك أنّك تقول في جمعه (أبناء) كما تقول : جمل وأجمال وجبل وأجبال ، فإن قال قائل : فلعله (فعل) أو (فعل) ، فإن جمعها علي (أفعال) قيل له : الدليل علي ذلك أنّك تقول : بنون في الجمع فتتحرك بالفتح ، فإن قال : ما أنكرت من أن يكون علي (فعل) ساكن العين قيل ؛ لأن الباب في جمع (فعل) علي (أفعال) نحو : كلب وأكلب

وكعب وأكعب فأما دم فهو فعل لأنك تقول : دمي يدمي فهو دم فهذا مثل : فرق يفرق فرقا فهو فرق (فدم) مصدر مثل بطر وحذر هذا قول أبي العباس.

قال أبو بكر : وليس عندي في قولهم : دمي يدمه دما حجة لمن ادّعي أنّ (دما) فعل ؛ لأن قولهم : دمي يدمي دما إنّما هو (فعل) ومصدر اشتقا من الدم كما : اشتقّ ترب من (التّراب) وشعر الجبين من الشعر فقولهم (دما) اسم للحدث والدم اسم للشّيء الذي هو جسم وقد بينت هذا الضرب في كتاب الإشتقاق ولكنّ قولهم : دميان دلّ علي أنّه (فعل) قال الشاعر لمّا اضطر :

فلو أنّا علي حجر ذبحنا

جري الدّميان بالخبر اليقين

وأما يد فتقديرها (فعل) ساكنة العين لأنك تقول : أيد في الجمع فهذا جمع (فعل) ولو جاء شيء لا يعلم ما أصله من هذه المتقوصات لكان الحكم فيه أن يكون فعلا ساكن العين ؛ لأن الحركة زيادة والزيادة لا تثبت إلاّ بدليل ، وأما أست (فعل) متحركة العين يدلّك علي ذلك (أستاه) ، فإن قيل فلعلها ففعل أو فعل ، فإن الدليل علي ما قلنا قولك : سه فتردّ الهاء التي هي لام وتحذف العين وتفتح السين فأما حر المرأة فتقديره (فعل) لقولهم : أفعال في جمعه بمنزلة : جذع وأجذاع ودليله بين ؛ لأن أوله مكسور.

قال محمد بن يزيد : ما كان علي حرفين ولا يدري ما أصله الذي حذف منه ، فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ؛ لأن أكثر ما يحذف من هذا : الواو والياء فالياء أغلب علي الواو من الواو عليها فإنّما القياس علي الأكثر فلو سميها رجلا بيان التي للجزاء ثم صغرنا فقلنا. أنّي وكذلك : أن التي تنصب الأفعال ، فإن سميها (بان) الخفيفة من الثقيلة قلنا : أنين.

فاعلم لأننا قد علمنا أنّ أصلها (نون) أخرى حذف منها وكذلك لو سميها (برب) الخفيفة (من) ربّ الثقيلة لقلنا : ربيب لأننا قد علمنا ما حذف منه وكذلك (بخ) المخففة تردّ فيهما الخاء المحذوفة ؛ لأن الأصل التثقيل كما قال :

في حسب بخّ وعزّ أقعسا

ص: 444

ولو سميت رجلا : ذو لقلنا : ذوا قد جاء ؛ لأنه لا يكون اسم علي حرفين أحدهما : حرف لين ؛ لأن التنوين يذهب به فيبقي علي حرف  
فإنما رددت ما ذهب وأصله فعل يدلك علي ذلك : (ذَوَاتَا أَفْنَانٍ) [الرحمن : 48] و (ذَوَاتِي أَكُلِّ خَمَطٍ) [سبأ : 16].

وإنما قلت : هذا ذو مال فجئت به علي حرفين ؛ لأن الإضافة لازمة له ومانعة من التنوين كما تقول : هذا فوزيد ورأيت فوزيد فإذا أفردت  
قلت : هذا فم فاعلم ؛ لأن الاسم قد يكون علي حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقدم من نحو : يد ودم وما أشبهه.

قال : فإذا سميت رجلا (بهو) ، فإن الصواب أن تقول : هذا هو كما تري فتثقل ، وإن سميته (بفي) من قولك : في الدار زيد زدت علي الياء  
ياء فقلت : هذا في فاعلم.

وإن سميته (بلا) زدت علي الألف ألفا ثم همزت لأنك تحرك الثانية والألف إذا حرّكت كانت همزة فتقول : هذا لاء فاعلم.

وإنما كان القياس أن تزيد علي كل حرف من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأن هذه حروف لا دليل علي تواليها لأنها لم تكن أسماء فيعلم ما  
سقط منها وهو وهي اسمان مضموران مجراهما مجري الحروف في جميع محالهما وكذلك قالت العرب : في (لؤ) حيث جعلته اسما. قال  
الشاعر :

ليت شعري وأين مني ليت

إن ليتا ، وإن لؤا عناء

فزاد علي الواو واوا ليلحق الأسماء ، وإن سميت رجلا (كي) قلت : هذا كي فاعلم.

وكذلك كل ما كان علي حرفين ثانية ياء أو واو أو ألف.

وقال أبو الحسن الأخفش : ما كان علي حرفين فلم تدر من الواو هو أم من الياء فالذي تحمله عليه الواو ؛ لأن الواو أكثر فيما عرفنا أصله من  
الحرفين فيما يعلم أنه من الواو (أب) لأنك تقول : أبوان وأخ لأنك تقول : أخوان وهن لأنك تقول : هنوان وغد لأنهم قد قالوا : وغدوا بلاقع.

قال : وأما (ذو) ففي القياس أن يكون الذاهب اللام وأن يكون ياء ؛ لأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان.

وأما (دم) فقد استبان أنه من الياء لقول بعض العرب إذا ثناه : دميان وقال بعضهم :دموان فما علمت أنه من الواو أكثر لأنهم قد قالوا : هنوان وأخوان وأبوان فقد عرفت أن أصل دم : فعل وغد قد استبان لك أنه (فعل) بقولهم : وغدوا بلاقع.

وإنما يحمل الباب علي الأكثر.

وذكر الأخفش (سنين ومئين) فقال : فيها قولين : أختار أحدهما وهو الصحيح عندنا فقال : وأما سنين ومئين في قول من رفع النون فهو فعيل ولكن كسر الفاء لكسرة ما بعدها وأجمعوا كلهم علي كسرها وصارت النون في آخر (سنين) بدلا من الواو ؛ لأن أصلها من الواو وفي (مئين) النون بدل من الياء ؛ لأن أصلها من الياء كأنها كانت (مئي) مثل معي وقد قالوها في بعض الشعر ساكنة ولا أراهم أرادوا إلا التثقيب ثم اضطروا فخففوا لأنهم لو أرادوا غير التخفيف لصار الاسم علي (فعل) وهذا بناء قليل.

قال الشاعر :

حيدة خالي ولقيط وعلي

وحاتم الطائي وهاب المئي

مثل (المعي) ، وأما قولهم : ثلاث مئي فاعلم. فإنه أراد (بمئي) جماعة المائة كتمر وتمرّة وتقول فيه : رأيت مئيا مثل : معيا وقولهم : رأيت مئا مثل : معي خطأ ؛ لأن المئي إنما جاءت في الشعر فتقول : ليس لك أن تدعي أن هذه الياء للإطلاق وأنت لا تجد ما هو علي حرفين يكون جماعة ويكون واحده بالهاء نحو : تمرّة وتمر.

قال أبو الحسن : وهو مذهب وهو قول يونس يعني (الياء) قال والقياس الجيد عندنا أن يكون سنين فعلين مثل غسلين محذوفة ويكون قول الشاعر : سني والمئي مرخما.

فإن قلت : فإن (فعلين) لم يجيء في الجمع وقد جاء (فعيل) نحو : كليب وعبيد وقد جاء فيه ما لزمه (فعيل) مكسور الفاء نحو : (مئين) ، فإن من الجمع أشياء لم يجيء مثلها إلا بغير اطراد نحو (سفر) وقد جاء منه ما ليس له نظير نحو : (عدي) وأنت إذا جعلت (سنين) فعليا جعلت النون بدلا والبدل لا يقاس ولا يطرد.

ص: 446

ومخالفة الجمع للواحد قد كثر ، فإن تحمله علي ما لا بدل فيه أولي وليس يجوز أن تقول : إنَّ الياء في سنين : أصلية وقد وجدتها زائدة في هذا البناء بعينه لَمَّا قلت : (فعلين) وفعلون : يعني أنك تقول : سنين يا هذا وسنون وقال : اعلم أن قول العرب : (أَوْه) لا يجوز أن تكون فاعلة والدليل علي أنَّ الهاء للتأنيث قول العرب : (أوتاه) وإتّما هذا شاذٌّ ؛ لأنه حرف بني هكذا لم يسمع فيه (فعل) قط العين واللام من الواو فلَمَّا بنوه كأنه لم يكن له (فعل) بنوه علي الأصل كما قالوا : مذروران فبنوه علي الأصل إذ لم يكن له واحد يقرب فيه الواو إلي الياء وكما قالوا : ثنّيان فلم يهمزوا إذا لم يكن لهذا واحد تكون الياء آخره قال : وأما قول الشاعر :

فأُو لذكرها إذا ما ذكرتها

ومن بعد أرض دونها وسماء

فإنه من قولهم : أوتاه ولكن جعله مثل : سبج وهلل وقوله : أو يريد : افعل ورأيت بخط بعض أصحابنا مما قريء علي بعض مشايخنا من كلام الأخفش .

اعلم أن قول العرب (أَوْه) لا يجوز أن يكون إلا (فاعلة) ورأيت إلا ملحقة في الكتاب .

قال أبو بكر : جميع الأصوات التي تحكي مخالفة للأسماء والأفعال في تقديرها فليس لنا أن نقول في (قد) أن أصلها (فعل) كما تقول في (يد) ولا ندعي أنه حذف من (قد) شيء كما حذف في (يد) ولا لنا أن نقول : إنَّ الألف في (ما ولا) منقلبة من شيء وكذلك صه ومه وألف (غاق) لا تقول : إتّها منقلبة وإتّما تقدر الأسماء والأفعال بالفاء والعين واللام لتبين الزوائد من غيرها والحروف والأصوات أصول لا تكاد تجد فيها زائدا ولا تحتاج إلي تقديرها بالفاء والعين واللام لأنّها لا تتصرف تصرف الأسماء ولا تصرف الأفعال لأنّها لا تصغر ولا تثني ولا تجمع ولا يبني منها فعل ماض ولا مستقبل وأنّما جعلت الفاء والعين واللام في التمثيل ليعتبر بهنّ الزائد من الأصل والأبينة المختلفة .

فما لا تدخله الزيادة ولا تختلف أبنيته فلا حاجة إلي تمثيله وتقديره فأما قولهم (تأَوْه) فإنّما هو مشتقّ من قولهم : آؤه يراد به أنه قال : أواه كما قالوا : سبج إذا قال سبحان الله وهلل إذا قال : لا إله إلا الله فهلل فعل أخذت الهاء واللام من بعض الكلام الذي تكلم به وجاز تقديم

الهاء ؛ لأنه غير مشتق من مصدر وإنما يصير للكلمة تقدير إذا كانت اسماً أو فعلاً فما عدا ذلك فلا تقدير له وقول الشاعر :

من أعقاب السمي ...

فالسّمِي مخفف من السّمِي ويدلّك علي ذلك أنّ (فعل) ليس من بناء الأسماء : وإنما أراد : السّمِي فخفف وهي (فعل) مثل عصي فلّمّا خفف صار : سمي.

قال الأخفش : ولو سمي به لأنصرف ؛ لأنه (فعل) محذوف وهو ينصرف إذا كان اسم رجل ألا تري أنّ (عنوق جماعة العناق) لو كانت اسم رجل فرخمته فيمن قال : ياحار لقلت : باعني تحذف القاف وتقلب الواو.

قال : ولو سميت به لصرفته ؛ لأنه ليس (بفعل) ونظير التخفيف في سمي قول الشاعر :

حيدة خالي ولقيط وعلي

وحاتم الطائي وهّاب المني

فخفف الياء من (علي) وقال في بيت آخر :

يأكل أزمان الهزال والسني

فهذا إمّا أن يكون رخم (سنين) ومئين وإما أن يكون بني : سنة ومائة علي : سني ومئي وكان أصلهما : سنو ومئو فلّمّا حذف النون ورخم بقي الاسم آخره واو قبلها ضمة فلما أراد أن يجعله اسماً كالأسماء التي لم يحذف منها شيء قلب الواو ياء وكسر ما قبلها ؛ لأنه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة فمتي وقع شيء من هذا قلبت الواو فيه ياء وقد بيّن هذا فيما تقدم.

قال أبو بكر : ويجوز عندي أن يكون تقدير قول الشاعر : (سمي) أنه (فعل) قصره من (فعل) فلّمّا وقعت الواو بعد ضمة وهي طرف قلبها ياء وهذا التأويل عندي أحسن من حذف اللام ؛ لأن حذف الزائد في الضرورة أوجب من حذف الأصل وسماء مثل (عناق) في البناء والتأنيث وكذلك جمعهما سواء تقول (سمي) وعنوق فسمي (فعل) وعنوق (فعل)



وقد حكوا : ثلاث أسمية بنوها علي (أفعله) وهي مؤنثة وإنما هذا البناء للمذكر وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنه تأنيث غير حقيقي وليس كعناق ؛ لأن (عناقا) تأنيثها حقيقي.

واعلم أن قولهم (يهریق) الهاء مفتوحة في مكان الهمزة وكان الأصل : يوريق ؛ لأن أصله (أفعل) مثل (أكرم) فأكرم مثل (دحرج) ملحق به وكان القياس أن يقول في مضارع أكرم يؤكرم مثل (يدحرج) فاستثقلوا ذلك ؛ لأنه كان يلزم منه أن يقول : أنا أكرم مثل أدحرج أكرم فحذفوا الهمزة استثقالا لإجتماع الهمزتين ثم أتبعوا باقي حروف المضارعة الهمزة وكذلك يفعلون ألا تراهم حذفوا الواو من (يعد) استثقالا لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أسقطوها مع التاء والألف والنون فقالوا : أعد ونعد وتعد فتبعت الياء أخواتها التي تأتي للمضارعة فالذي أبدل الهاء من الهمزة فعل ذلك استثقالا لئلا يلزمه أن يجمع بين همزتين في أنا أفعل وأبدل فلم يحذف شيئا ، فإن قال قائل : فما تقديره من الفعل قلت : يهفعل ؛ لأن الهاء زائدة وحقّ كلّ زائد أن نطق به بعينه وكذلك لو قال الشاعر : (يؤكرم) كما قالوا : يؤثفين لكان تقديره ووزنه من الفعل (يؤفعل) وتقول في قول من قال (يهریق) فأسكن الهاء وجعلها عوضا من ذهاب الحركة إن قيل : ما تقديره من الفعل لم يجز أن تنطق به علي الأصل لأنك إذا قيل لك : ما وزن : يريق قلت : يفعل وكذا عادة النحويين والفاء ساكنة والهاء ساكنة فلا يجوز أن تنطق بهما إذا كان تقدير (يريق) يفعل.

وأنا أبين لك ذلك بيانا أكشفه به ، فإن الحاجة إلي ذلك في هذه الصناعة شديدة فأقول إني قد بينت ما دعا النحويين إلي أن يزنوا بالفاء والعين واللام.

وأنتهم قصدوا أن يفصلوا بين الزائد والأصل فالقياس في كلّ لفظ مقدر إذا كان فيه زائد أن تحكي الزائد بعينه فتقول في (أكرم) إنه (أفعل) وفي (كرامة) أنها (فعالة) وفي كريم أنه (فعيل) ومكرم مفعل ؛ لأن ذلك كلّ من الكرم فالأصل الذي هو الكاف والراء والميم موجود في جميعها فالكاف فاء والراء عين والجيم لام فعلي هذا يجري جميع الكلام في كلّ أصلي وزائد فإذا جئنا إلي الأصول التي تعتلّ وتحذف ، فإن النحويين يقولون إذا سئلوا : ما وزن (قام) قالوا : (فعل).

فيذكرون الأصل ؛ لأنه عندهم مثل (ضرب) وإثما كان الأصل (قوم) ثم قلبت الواو ألفا ساكنة ، وإذا قيل لهم : ما وزن يقول : قالوا : (يفعل) ؛ لأن الأصل (كان يقول) فحولت الحركة التي كانت في الواو إلي القاف ، وإذا قيل لهم : ما وزن مقول قالوا : مقول لأن الأصل : مقوول فحولت الضمة إلي القاف فاجتمع ساكنان فحذف أحدهما فهذا الذي قالوه صحيح وإثما يريدون بذلك المحافظة علي الأصول لتعلم وأن ما يغير من اللفظ فلعله إلا أنه يجب أن تمثل الكلمة المعتلة بما هي عليه من اللفظ كما يمثل الأصل فيقول : مثالها المسموع كذا : والأصل كذا كما قالوا في (رسل) فيمن خفف إن الأصل (فعل) ، وإن الذين خففوا قالوا : (فعل) فيجب علي من أراد أن يمثل الكلمة من الفعل بما هي عليه ولم يقصد الأصل إذا قيل له : ما وزن (قال) بعد العلة قال (فعل) ، وإن قيل له : ما وزن قلت قال : قلت : فإن قيل : ما الأصل قال : فعلت قيل له : ما وزن قيل قال : فعل ، فإن أريد الأصل قال : فعل ، فإن قيل له : ما وزن مقول ، فإن كان ممن يقدر حذف واو مفعول وذاك مذهبه قال (مفعل).

وإن كان ممن يذهب إلي أنّ العين الذاهبة قال : مفعول ، فإن سئل عن الأصل قال : مفعول وكذلك إذا سئل عن (يد) قال (فع) ، فإن سئل عن الأصل قال (فعل) كما بينا فيما تقدم ، وإن سئل عن (مذ) قال : (فل) ، فإن سئل عن الأصل قال : فعل ؛ لأن أصل (مذ) : منذ فالعين هي الساقطة وكذلك : (سه) إن قال : ما وزنها في النطق قلت : (فل).

فإن قال : ما الأصل قلت (فعل) كما ذكرنا ويلزم عندي من مثل قال : يفعل ومقول : بمفعول أن يمثل يكرم بيؤفعل فيذكر الأصل فأثما (أمهات) فوزنها (فعلها) يدلّك علي ذلك أنّهم يقولون : أمّ وأمّهات فيجئون في الجمع بما لم يكن في الواحد.

وقد حكي الأخفش علي جهة الشذوذ أنّ من العرب من يقول : (أمّهة) ، فإن كان هذا صحيحا فإنه جعلها فعلة وألحقها بجندب ومن لم يعترف بجندب ولم يثبت عنده أنّ في كلام العرب (فعللا) وجب عليه أن يقول (أمّهة) فعلها كما قال : إنّ جندبا فعل ولم يقل : فعلل ، وإذا قيل لك ما وزن (يغفر) ، فإن قال السائل ما أصله فقل : يفعل ولكن أتبعوا الضمّ الضمّ ، وإن كان سئل عن اللفظ فقل (يفعل) وكذلك (منتن) إن قال ما وزنه قلت : الأصل

(مفعل) ولكن أتبعوا الكسر واللفظ (مفعل) وتقول في (عصي) إنها (فعول) في الأصل وفعيل في اللفظ والتمثيل باللفظ غير مألوف فلا تلتفت إلي من يستوحش منه ممن يطلب العربية، فإن من عرف ألف ومن جهل استوحش وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وتقول في (قسي) أصله: فعول وكان حقه (قوس) ولكن قدموا اللام علي العين وصيروه (فلوع) وكان حقه أن يكون (قسو) فصنعوا به ما صنعوا بعصي قلبوا الواو ياء وكسروا القاف كما كسروا عين (عصي) فالمسموع من (قسي) (فليع).

وأصل (فليع) فلوع وفلوع مقلوب من فعول.

وقالوا في (أينق) إن أصلها (أنوق) فاستثقلوا الضمة في الواو فحذفت الواو وعوضت الياء فيقولون إذا سئلوا عن وزنها أنها (أفعل) واللفظ علي هذا التأويل هو (أيفل) ولقائل أن يقول: إنهم قلبوا فصار (أونقا) ثم أبدلوا من الواو ياء والياء قد تبدل من الواو لغير علة استخفافا فعلي هذا القول يكون وزن (أينق) (أفعل) كما قال الخليل في أشياء: إنها (لفعاء)؛ لأن الواحد شيء فاللام همزة فلما وجدها مقدمة قال هي: لفعاء وقد قال غيره: إنها (فعلاء) كان الأصل عنده شيئا فحذفت الهمزة.

قال المازني: قال الخليل: أشياء (فعلاء) مقلوبة وكان أصلها شيئا مثل: حمراء فقلب فجعلت الهمزة التي هي لام أولا فقال: أشياء كأنها لفعاء ثم جمع فقال: أشاوي مثل: صحاري وأبدل الياء واوا كما قال: جبيت الخراج جباوة وهذا شاذ وإنما احتلنا لأشاوي حيث جاءت هكذا لتعلم أنها مقلوبة عن وجهها.

قال: وأخبرني الأصمعي: قال: سمعت رجلا من أفصح العرب يقول لخلف الأ-حمر: إن عندك لأشاوي قال: ولو جاءت الهمزة في (أشياء) في موضعها مؤخرة بعد الياء كنت تقول: شيئا.

قال: وكان أبو الحسن الأخفش يقول: أشياء أفعلاء وجمع شيء عليه كما جمعوا شاعرا علي شعراء ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام استخفافا وكان الأصل: أشياء أشيعاء فتقل

ذلك فحذفوا فسألته عن تصغيرها فقال : العرب تقول أشياء فاعلم فيدعونها علي لفظها فقلت : لم لاردت إلي واحدها كما ردت (شعراء) إلي واحدها فلم يأت بمقنع .

وقال : قال الخليل : أشياء مقلوبة كما قلبوا (قسي) وكان أصلها (قووس) ؛ لأن ثاني (قوس) واو فقدّم السين في الجمع وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم قال الشاعر :

مروان مروان أخو اليوم اليمي

يريد (اليوم) فأخّر الواو وقدم الميم ثم قلب الواو حيث صارت طرفا كما قال : (أدل) في جمع (دلو) ومما ألزم حذف الهمزة لكثرة استعمالهم (ملك) إنّما هو (ملاك) فلمّا جمعه وردوه إلي أصله قالوا : ملائكة وملائك ، وقد قال الشاعر فردّ الواحد إلي أصله حين احتاج :

فلست لإنسي ولكن لملاك

تنزل من جو السماء يصب

قال : ومن القلب : طامن واطمان قال : وأمّا : جذب وجذب فليس واحد منهما مقلوبا عن صاحبه لأنّهما يتصرفان ، وأمّا (طامن) فليس أحد يقول فيه (طمان) ومما يسأل عنه (أول) إن قال قائل : هذه همزة أبدل منها واو واحتجّ بأنّه لم ير الفاء والعين من جنس واحد قيل له : قد قالوا : الددن وكوكب ويقال لمن اعترض بهذا أي : الواوين من أول تجعلها بدلا من الهمزة ، فإن قال : الأولي قيل له : لو كانت همزة لوجب أن تبدل الفاء كما قالوا : آمن ، وإن قال : الثانية قيل له : لو كانت الثانية همزة لوجب حذفها في التخفيف وكنت تقول : أول فعل كما تقول في تخفيف (مؤلة) مؤلة ، فإن قال : ولم قالوا : أوائل ولم يقولوا : أوائل قيل : هذا كان الأصل ولكنهم تجنبوا اجتماع الواوين وبينهما ألف الجمع ومما يغيّر في الجمع الهمزتان إذا اكتفتا الألف نحو : ذؤابة إذا جمعتها قلت : ذؤاب وكان الأصل : (ذآاب) ؛ لأن الألف التي في (ذؤابة) كالألف التي في (رسالة) حقّها أن تبدل منها همزة في الجمع ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين كما استثقلوا أن تقع بين واوين فأبدلوا الأولي التي هي أصل وتنكبوا إبدال الثانية التي هي بدل من حرف زائد الزوائد أصلها السكون وإنّما أبدلت لمّا أرادوا حركتها واضطرهم إلي ذلك الفرار من الجمع بين ساكنين وكان ملازمة الهمزة تدلّ علي أنّ المبدل زائد

فأما خطايا وأداوي فإنهم جعلوا موضع الهمزة ياء وواوا وأزالوا البناء عن وزن (فعائل) إلي (فعال) ثم نقلوها إلي (فعائل) وعاول فجاءوا ببناء آخر ولم ينطقوا بالهمزة مع هذا البناء وإنما هو شيء يقدره النحويون ألا تري أن الشاعر إذا اضطرّ فقال :

سما الإله فوق سبع سمائيا

لمّا ردّ البناء إلي (فعائل) وكسر ردّ الهمزة فحروف المدّ إذا أبدلت للضرورة قبح أن تبدل بدلا بعد بدل فتشبه الأصول ألا تري أنّ ألف (سائر) لما أبدلت في (سوير) واوا لم تدغم فتقدير خطيئة : فعيلة وتقدير إداوة : فعالة وخطيئة مثل : صحيفة كان القياس علي ذلك أن يقال فيها : خطائي خطاعي مثل صحائف فكان يجتمع همزتان فتنكبوا (فعائل) إلي (فعائل) كما قالوا في مداري : مداري وكان مداري : مفاعل فجعلوه (مفاعل).

والنحويون يقولون : إنّه لما نقل وقعت الهمزة بين ألفين فأبدلت ياء : قالوا : وإنما (فعل) ذلك بها لأنك جمعت بين ثلاثة ألفات وهذا المعني إنّما يقع إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع وهذا تقدير قدره لا أنّ هذا الأصل سمع من العرب كما قد تأتي بعض الأشياء علي الأصول مثل : حوكة واستحوذ فخطايا وبابها لم يسمع فيه إلا الياء ، وأما (إداوة) فهي (فعالة) مثل (رسالة) وكان القياس فيها (أدائي) مثل (رسائل) تثبت الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة) كما تثبت الهمزة التي هي بدل من ألف (رسالة) فتنكبوا (أدائي) كما تنكبوا (خطاي) فجعلوا فعائل : فعائل وأبدلوا منها الواو ليدلوا علي أنّه قد كانت في الواحد واو ظاهرة فقالوا : أداوي فهذه الواو بدل من الألف الزائدة في (إداوة) والألف التي هي لام بدل من الواو التي هي لام في (إداوة).

ومما يسأل عنه (سريّة) ما تقديرها من الفعل وهل هي (فعلية) أو (فعيلة) وممّ هي مشتقة والذي عندي فيها أنّها فعلية مشتقة من (السرّ) ؛ لأنّ الإنسان كثيرا ما يسرّها ويستتر أمرها عن حرّته.

وكان الأخفش يقول : إنَّها (فعيلة) مشتقة من (السرور) لأنَّها يسرَّ بها وإنَّما حكمتنا بأنَّها (فعليّة) ولم نقل : إنَّها (فعيلة) لضربين : لأن مثال (فعليّة) كثير نحو : قمرية وفعيلة قليل نحو : مريقة.

والضرب الآخر : الاشتقاق وما يدلّ عليه المعنى ؛ لأن الذي يقول إنَّها (فعيلة) يقال له : ممّ اشتقت ذلك ، فإن قال : أردت : ركبت سراتها وسرارة كلّ شيء أعلاه فقد ردّ هذا أبو الحسن الأخفش فقال : ذا لا يشبه ؛ لأن الموضوع الذي توتّي المرأة منه ليس هو سراتها وإنَّما سرارة الشيء ظهره أو مقدمه ؛ لأن أول النهار سراته وظهر الدابة : سراتها فهذا عندي بعيد كما قال أبو الحسن ، فإن قيل : إنّه من (سريت) فهو أقرب من أن يكون من (السرارة) والصواب عندي ما بدأت به ، وأما (عليّة) فهي (فعيلة) ولو كانت (فعليّة) لقلت (علويّة) وهي من (علوت) ؛ لأن هذه الواو إذا سكن ما قبلها صحت كما تنسب إلي (دلو) ودلويّ ولكنها قلبت في (عليّة) لمّا كانت (فعيلة) مثل (مريقة) وكان الأصل (عليوّة) فأبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فيها وكذلك كلّ ياء ساكنة بعدها واو تقلب لها ياء وتدغم فيها وقد مضى ذكر هذا في الكتاب.

ومن ذلك قولهم : لا أدر ولم يك ولم أبل وجميع هذه إنَّما حذف لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم وإنَّما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة إلي معانيها كثيرا لأنّ : لا أدري أصل في الجهالات ويكون عبارة عن الزمان ولم أبل مستعملة فيما لا يكثر به وهذه أحوال تكثر فيجب أن تكثر الألفاظ التي يعبر بهنّ عنها وليس كلّ ما كثر استعماله حذف فأصل لا أدر : لا أدري وكان حقّ هذه الياء أن لا تحذف إلّا لجزم فحذفت لكثرة الاستعمال وحقّ لم يك : لم يكن وكان أصل الكلمة قبل الجزم (يكون) فلمّا دخلت عليها (لم) فجزمتها سكنت النون فالتقي ساكنان ؛ لأن الواو ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فوجب أن تقول : لم يكن فلمّا كثر استعمالها وكانت النون قد تكون زائدة وإعرابا في بعض المواضع شبّهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع وأمّا : لم أبل فحقه أن تقول : لم أبال كما تقول لم أرام يا هذا فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك إلّا ما يؤثرونه من الحذف في بعض ما يكثر استعماله وليس هذا مما يقاس عليه.

وزعم الخليل : أنّ ناسا من العرب يقولون : لم أبله لا يزيدون علي حذف الألف كما حذفوا : علّبط وكذلك يفعلون في المصدر فيقولون :  
بالة : (بالية) كما قيل في عافي : عافية.

ولم يقولوا : لا أبل ؛ لأن هذا موضع رفع كما لم يحذفوا حين قالوا : لم يكن الرجل ؛ لأن هذا موضع تحرك فيه النون ومما يشكل قولهم :  
متّ تموت وكان القياس أن يقول من قال : متّ : تمات مثل : خفت تخاف ومن قال : تموت وجب أن يقول : متّ كما قلت : قمت تقوم  
فهذا إنّما جاء شاذّا كما قالوا في الصحيح : فضل يفضل.

قال المازني : وأخبرني الأصمعي قال سمعت عيسي بن عمر ينشد لأبي الأسود :

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر

وما مرّ من عيشي ذكرت وما فضل

قال : ومثل (متّ تموت) : دمت تدوم وهذا من الشاذّ ومثله في الشذوذ : كدت أكاد.

وزعم الأصمعي : أنّه سمع من العرب من يقول : لا أفعل ذاك ولا كودا فجعلها من الواو.

وقال أصحابنا : إنّ (ليس) أصلها ليس نحو : صيد البعير ولم يقلبوا الياء ألفا لأنهم لم يريدوا أن يصرفوها فيستعملوا منها (يفعل) ولا فاعل  
ولا شيئا من أمثلة الفعل فأسكنوا الياء وتركوها علي حالها بمنزلة (ليت) ومن ذلك (همّرش).

قال الأخفش : الميم الأولي عندنا نون لتكون من بنات الخمسة حتّي تصير في مثال (جحمرش) ؛ لأنه لم يجيء شيء من بنات الأربعة  
علي هذا البناء ، وأما (همّقع) فهما ميمان لأنّنا لم نجد هذا البناء في بنات الخمسة وكذلك (شمّخر) ندعه علي حاله ونجعله من بنات  
الأربعة ؛ لأن الأربعة قد جاءت علي هذا البناء نحو (دبّخس) وكذلك (غطّش) مثل : عدبّس وهو من بنات الأربعة.

قال : ولو كانت من بنات الخمسة وكانت الأولي نونا لأظهرت النون لئلا تلتبس بمثل (عدبّس).

وقال : إن صغرت (همّرش) فالقياس أن تقول : هنيمر ؛ لأن الأولى كانت نونا ، وإن شئت قلت : همّرش وقلت مثل هذا يجوز أن يكون جمعه (همارش) ؛ لأن النون والميم من الحروف الزوائد ، وإن لم تكن في هذا المكان زائدة فإنّها تشبه ما هو زائد فتلقي هاهنا .

قال : فإن قلت : ما لك لم تبيّن النون في (همّرش) فلاّته ليس لها مثال تلتبس به فتفصل بينهما .

وقال الأخفش : كلمون مثل : زرجون وهو العنب تقول : هذه كلمونك ؛ لأن هذه النون من الأصل وهذا من بنات الأربعة مثل : (قربوس) ولم ترد فيه هذه الواو والنون كزيادة نون الجميع .

وحكي عن الفراء في قولهم : ضرب عليهم ساية أنّ معناه طريق قال : وهي فعلة من (سويت) قلبوا الياء ألفا استثقلا لسيّة فقلبوا الياء ؛ لأن قبلها فتحة كما قالوا : دويّة ودأوية وهذا الذي قاله الفراء يجوز أن يكون كما قال والقياس أن يكون وزن (ساية) فعلة ؛ لأن الألف لا تبدل إبدالا مطردا إلا من حرف متحرك وقد مضى ذكر هذا في الكتاب .

وقال محمد بن يزيد : قول سيبويه في (ضيون) إذا جمعه قال : ضياون فيصححه في الجمع كما جاء في الواحد علي أصله .

وزعم أنّه لو جمع (ألب) في قوله : قد علمت ذاك بنات ألبه لقال (الألب) فاعلّة قال : فيقال له : هلا صححته في الجمع كما صحّ في الواحد أو أعللت (ضيون) في الجمع كما أعللته وقلت : صححته في الواحد شذوذا فأرده في الجمع إلي القياس كما فعلت (بألب) ولم فرقت بينهما وقد استويا في مجيء الواحد علي الأصل .

وزعم أنّه إذا صغرّ ألب وحيوة وضيون أعلهن وسوي بينهن في التصغير فقال (ألب وضيون وحيوة) .

فيقال له : لم استوين في التصغير وخالفت بين (ألب) وبينهما في الجمع ولم خالف بين جمع (حيوة) وبين تصغيرها فصحت (ضيون) في الجمع وأعللتها في التصغير وزعم أنّ الواو لا تصحّ بعد ياء ساكنة وقد صححتا في الواحد في (حيوة وضيون) علي الأصل شاذتين فهلا



أتبعتهما التصغير أو رددت إلي القياس في الجمع كما فعلت في التصغير كما سويت بين جمع (ألب) وتصغيره في الرد إلي القياس.

قال : والجواب عندي في ذلك أنّ الباب مختلف فأما (ضيون) فقد جعل في الواحد بمنزلة غير المعتلّ فالوجه أن يجري علي ذلك في الجمع فيصير : (ضياون) بمنزلة جداول وأسود وتقول في التصغير : ضيّن علي ما قاله سيبويه ؛ لأن ياء التصغير قبل الواو فيصير بمنزلة (أسيّد) ولا يكون أمثل منه حالا مع ما فيه قبل التصغير ويكون جمعه بمنزلة (أساود) ومن قال في التحقير : (أسيود) فلا أري بأسا بأن يقول : (ضيون) لأنها عين مثلها ولا يكون إلا ذلك لصحتها.

وأما (ألب) فيجب أن يكون في الجمع والتحقير مبيّنا جاريا علي الأصل فتقول : (ألب وأليّب) فتجري جمعه علي واحده كما فعلت (بضيون) لا فرق بينهما وكذلك تصغيره ؛ لأن ياء التصغير ليس لها فيه عمل كما كان لها في تصغير (ضيون) فكذلك خالفه وكان تصغيره كجمعه ، وأما (حيوة) فمن بنات الثلاثة والواو في موضع اللام فلا سبيل إلي تصحيحها ؛ لأن أقصى حالاتها أن تجعل (كغزوة) في التصغير فتقول : (حيّة) وجمعها كجمع (فروة) حياء تقول : (فراء).

وأما (معيشة) فكان الخليل يقول : يصلح أن تكون (مفعلة) ويصلح أن يكون (مفعلة).

وكان أبو الحسن الأَخفش يخالفه ويقول في (مفعلة) من العيش (معوشة) وفي (فعل) من البيع والعيش (بوع وعوش) ويقول في (أبيض وبيض) : هو (فعل) ولكنه جمع والواحد ليس علي مذهب الجمع.

قال أبو عثمان المازني : قول الأَخفش في (معيشة) (معوشة) ترك لقوله في (مبيع ومكيل) وقياسه علي (مكيل ومبيع) (معيشة) ؛ لأنه زعم أنّه حين ألقى حركة عين (مفعول) علي الفاء انضمت الفاء ثمّ أبدلت مكان الضمة كسرة ؛ لأن بعدها ياء ساكنة وكذلك يلزمه في (معيشة) وإلا رجع إلي قول الخليل في (مبيع) وذكر لي عن الفراء أنّه كان يقول : (مؤونة من الأين) وهو التعب والشدة فكان المعني : أنّه عظيم التعب في الإنفاق علي من يعول.

قال أبو بكر: وهذا علي مذهب الخليل لا يجوز أن يكون: (موؤنة من الأين) لأنها (مفعلة) ولو بني (مفعلة) من الأين لقال: (مئينة) كما قال: (معيشة) وعلي مذهب الأخفش يجوز أن تكون (موؤنة) من الأين إلا أن أبا عثمان قد ألزمه المناقضة في هذا المذهب وموؤنة عندي وهو القياس (مفعلة) مأخوذ من (الأون) يقال (للأتان) إذا أقرت وعظم بطنها: قد (أونت)، وإذا أكل الإنسان وشرب وامتلاً بطنه وانتفخت خاصرتاه يقال: قد (أون) تأوينا.

قال رؤبة (1):

سرا وقد أون تأوين العقق

وقال أيضا: (الأونان) جانبا الخرج فينبغي أن يكون (موؤنة) مأخوذة من (الأون) لأنها ثقل علي الإنسان فتككون (موؤنة) مفعلة، فإن قال قائل: إن موؤنة مفعولة قيل له: فقل في معيشة إنها مفعولة مثل: (مبيعة) ومفعول ومفعولة لا يكاد يجيء إلا علي ما كان مبنيا علي (فعل) تقول: (بيع) فهو مبيع وبعث فهي مبيعة وقيلت فهي مقولة وليس حق المصادر أن تجيء علي (مفعولة) وقد اختلف أصحابنا في (معقول) فقال بعضهم: هو مصدر وقال بعضهم: صفة ولو كان (معقول) مصدرا لا خلاف فيه ما وجب أن يرد إليه شيء ولا يقاس عليه إذا وجد عنه مذهب لقلته. ومن هذا الباب (أسطوانة).

قال الأخفش: تقول في (أسطوانة) إنه فعلوانة لأنك تقول: أساطين فأساطين فعالين كانت (أفعلانة) لم يجز: أساطين؛ لأنه لا يكون في الكلام (أفاعين).

وقد قال بعض العرب في ترخيم (أسطوانة): سطينة فهذا قول من لغته حذف بعض الهمز كما قالوا: ويلمه يريدون: ويل لأمه.

وقد قال قوم علي قول من قال: سطينة أنها (أفعلانة) وغير الجمع فجعل النون كأنها من الأصل كما قالوا: مسيل ومسلان وهذا مذهب وهو قليل والقياس في نحو هذا أن تكون الهمزة هي الزيادة.

ص: 458

---

1- البيت لرؤبة بن العجاج ت 145 هـ، والبيت كاملا: [الرجز] وسوس يدعو مخلصا ربّ الفلق سرا وقد أون تأوين العقق.

وقد قال بعض العرب : (متسّط) فهذا يدل علي أنّ (أسطوانة) أفعواله وأشباهاها نحو: (أرجوانة وأفحوانة) الهمزة فيها زائدة ؛ لأن الألف والنون كأنّهما زيّدا علي (أفعل) ولا يجيء في الكلام (فعلو) ومع ذا إنّ الواو لو جعلها زائدة لكانت إلي جنب زاندين وهذا لا يكاد يكون.

قال : وأما موسي فالميم هي الزائدة ؛ لأن (مفعل) أكثر من (فعلي) مفعل بيني من كلّ (أفعلت) ويدلّك علي أنّه (مفعل) أنّه يصرف في النكرة. و (فعلي) لا تنصرف علي حال.

### الضرب الثاني ما قيس علي كلام العرب وليس من كلامهم

هذا النوع ينقسم قسمين :

أحدهما : ما بني من حروف الصحة وألحق بما هو غير مضاعف.

والقسم الآخر : ما بني من المعتل بناء الصحيح ولم يجيء في كلامهم مثاله إلا من الصحيح.

النوع الأول : وهو الملحق إذا سئلت كيف تبني مثل (جعفر) من ضرب قلت : ضرب ومن (علم) قلت : علم. ومن ظرف قلت : (ظرف) ، وإن كان فعلا فكذلك تجريه مجري : دحرج في جميع أحواله.

وقال أبو عثمان المازني : المطرد الذي لا ينكسر أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق مثل : (مهدد وقردد) قال : وأما مثال : حوقل الرجل حوقلة وبيطر الدابة بيطرة وسلقيته وجعبيته فليس بمطرد إلا أن يسمع.

قال : ولكنتك إن سئلت عن مثاله جعلت في جوابك زاندا بإزاء الزائد وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل (جدول) قلت : ضروب ومثل (كوثر) قلت : ضروب ومثل جيال قلت : ضيرب ، وإن كان فعلا فكذلك.

وقد يبلغ بينات الأربعة الخمسة من الأسماء كما بلغ بالثلاثة الأربعة فما ألحق من الأربعة بالخمسة قفعدد ملحق (بسفرجل) وهمرجل وقد يلحق الثلاثة بالخمسة نحو (عفننج) هو من الثلاثة فالنون وإحدي الجيمين زانديتان ومثل ذلك : حبنطي ودلنطي وسرندي النون

والألف زائدتان لأنك تقول : حبط ودلظه بيده وسرده فهذا من الثلاثة وقال جميع أصحابنا إذا بنيت من (ضرب) نحو : دحرج قلت : ضريب حتي يصير الحرف أربعة ولا يدغم الباء في الباء لأنك إنما أردت أن تلحقه بوزن دحرج ولو أدغمت لحركت ما كان ساكنا وسكنت ما كان متحركا وزال دليل الإلحاق ، وإن بنيت من (دحرج) مثل : سفرجل اسما زدت حرفا حتي يكون خمسة تقول : دحرجج ولا تكون الألف ملحقة أبدا إلا أن تكون آخرًا نحو : (علقي) وتعرف أنّها ملحقة إذا رأيتها منونة في كلام العرب لأنّها إنّما تكون للتأنيث في نحو : عطشي وبشري فإذا لم تكن للتأنيث كانت ملحقة وكانت منونة نحو (علقي ومعزي) لأنّها منونة ومن العرب من ينون دفلي وذفري فيجعلهما ملحقتين.

واعلم أنّ الواو إذا انضمّ ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها لا يكونان ملحقتين نحو : عجوز وعمود وسعيد وقضيب ، وإذا كان ما قبلها مفتوحا نحو : حوقل ويطر فهما ملحقتان وكذلك إذا سكّن ما قبلهما فحكما حكم الصحيح نحو (جهور) وحذيم ، وأما الميم والهمزة فلا تكادان تكونان ملحقتين إلا قليلا في نحو : زرقم وستهم وشأمل وشمأل ودلامص ، وأما التاء فتكون ملحقة في نحو : (سنبطة) وعنكبوت وجبروت وبنّت وأخت إلا أنّها في (بنّت) وأخت قامت مقام حرف من الأصل ولا تكون السين ملحقة وكذلك الهاء ولا تكون اللام ملحقة إلا في (عبدل) وحده والنون تكون ملحقة في (رعشن) و (سرحان).

وأما حروف الأصل فتكون كلها ملحقة نحو : مهدد وقعدد وجليباب وكوألل واسحنكك فإذا وجدت شيئا ملحقا قد ضعف واجتمع فيه حرفان مثلان فلا تدغمه فإنّه إنّما ضعف ليبلغ زنة ما ألحق به فمثل : اسحنكك واقعنسس لا يدغم ؛ لأنه ألحق باحرنجم ، وأما (احمرّ واصفرّ) فهو مدغم ليس له شيء مثله ليس فيه حرفان مثلان فيلحق به وكذلك اطمأنّ مدغم ؛ لأنه ليس له شيء مثله ليس فيه حرفان مثلان فيلحق به وأمّا : معدّ وصمّلّ وطمرّ ، فإن هذه إنّما أدغمت لأنّ الأول منها ساكن وبعده حرف مثله فإذا التقى حرفان مثلان والأول منهما ساكن لم يكن فيهما إلا الإدغام.

واعلم أنّ النون الساكنة إذا كانت في كلمة واحدة مع الميم والواو والياء والراء واللام فإنّهم بينونها في نحو : أنملة ومنية وأنوك لأنّهم لو أدغموها لالتبس فتوهم السامع أنّها من المضاعف وإنّما قالوا : أمّحي فأدغموا النون ؛ لأنّ هذا بناء لا يكون إلا (انفعل) ولا يكون في الكلام (افعل) فيخاف أن يلتبس بهذا وكذلك (انفعل) من وجلت أوّجل ومن رأيت ازأي ومن لحن الحنّ لا تبين النون ؛ لأنّ هذا موضع لا يخاف أن يلتبس بغيره وتقول في مثل : قنفخر من : عمل عنملّ ومثل : عنسل من : بعث وقلت : بنيع وقنول ومثال : قنفخر بنيع وقنول فتبين النون لئلا يلبس ما كان من قنفخر بعلكد وتقول في مثل : جحنفل من علمت علنم فتبين النون لئلا يلبس بغطمش .

قال الأخفش : ولا تقوله من كسرت ولا جعلت ؛ لأنّ النون تقع قبل لام أراء ، فإنّ بنيتها ثقل الكلام لقرب اللام والراء منها ، وإنّ أدغمت خشيت الإلتباس ولا تقول أيضا مثل (عنسل) من شريت ولا من علمت ؛ لأنّ النون من مخرج الراء واللام ، فإنّ أدغمت التبس ، وإنّ بنيت ثقل وتقول في مثل (عنسل) من قلت وعملت : عنمل وقنول ومن (بعث) بنيع ولم يجز الإدغام فيلتبس قال : وتقول في مثل (كنتأل) من قويت) قنويّ تبين النون لأنّك لو أدغمتها التبست (بفعل) من قويت إذا ثقلت العين واللام وكذلك مثل (كنتأل) من نميت نميّ ومن قال : نموت قال : نموّ ومن حييت حييّ وتقول فيما كان من المضاعف عليّ مثال (فعل) بغير الإدغام ، وذلك نحو قصص من قصّ يقصّ ومثله : مشش وعسس وتقول عليّ مثال ذلك من (رددت ردد) ، فإنّ كان المضاعف عليّ مثال : فعل وفعل لم يقع إلا مدغما ، وذلك رجل صنّف الحال هو (فعل) والدليل عليّ ذلك قولهم : الصّفّف في المصدر فهذا نظيره من غير المضاعف الحذر والرجل حذر وقد جاء حرف منه عليّ أصله قالوا : قوم ضففو الحال فشذّ هذا كما شذّ (الحوكة) ، وإنّ كان المضاعف (فعل) أو (فعل) أو (فعل) مما لا يكون مثاله فعلا فهو عليّ الأصل نحو : خزر ومرر وحضض وحضض ، وأما قولهم قصص وقصّ وهم يعنون المصدر فهما اسمان :

أحدهما : محرك العين .

والآخر : ساكن العين في لغتين.

وأما قول الشاعر (1) :

هاجك من أروي كمنهاض الفكك

فإنه احتاج فحرك فجعل الفك الفكك.

قال المازني : فإذا ألحقت هذه الأشياء الألف والنون في آخرها تركت الصدر علي ما كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك نحو : رددان ، وإن أردت (فعالان) أو (فعالان) أدغمت فقلت : ردّان فيهما وهو أوثق من أن تظهر.

قال : وكان أبو الحسن الأخفش يظهر فيقول : رددان ورددان ويقول : هو ملحق بالألف والنون ولذلك يظهر ليسلم البناء.

قال المازني : والقول عندي علي خلاف ذلك ؛ لأن الألف والنون يحيثان كالشيء المنفصل ألا تري أنّ التصغير لا يحتسب بهما فيه كما لا يحتسب بياءي الإضافة ولا بألفي التائيث فيحقوق (زعفران) : زعيفران وخنفساء : خينفساء فلو احتسبوا بهما لحدفوهما كما يحدفون ما جاوز الأربعة. قال : وهذا قول الخليل وسيبويه وهو الصواب.

## الضرب الثاني مما قيس من المعتل علي الصحيح

### إشارة

هذا الضرب ينقسم بعدد الحروف المعتلة ثلاثة أقسام وهي : الياء والواو والهمزة ثم يمتزج بعضها مع بعض فتحدث أربعة أقسام : ياء وواو وياء مع همزة وواو مع همزة واجتماع ياء وواو وهمزة فذلك سبعة أقسام.

### القسم الأول : المسائل المبنية من الياء

تقول : في مثال حمصيصة من رميت رمويّة وكانت قبل أن تغيرها رميية فاجتمع فيها من الياءات ما كان يجتمع في رحيية إذا نسبت إلي رحي فغيرت كما غيرت (رحي) في النسب

ص: 462

---

1- البيت لرؤية بن العجاج ت 145 هـ ، والبيت كاملا : [الرجز] هاجك من أروي كمنهاض الفكك همّ إذا لم يعده همّ فتك.

فقلبت اللام الأولى ألفا ثم أبدلتها واوا ؛ لأن بعدها ياء ثقيلة كياء النسب ، فإن قلت : إن ياء النسب منفصلة فلم شبّهت هذا بها فإنّهم إذا كرهوا اجتماع الياءات في المنفصل فهم لغير المنفصل أكره ألا تري أنّ الهمزتين إذا التقتا منفصلتين خلافاً إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ؛ لأن الجميع من أهل التحقيق والتخفيف يجمعون علي إبدالها إذا كانت في كلمة واحدة ومن قال في (حيّة) في النسب (حيّي) وفي أميّة : أمييّ فجمع بين أربع ياءات لم يقل ذلك في (مثل) (حمصيصة) من (رميت) ولم يكن فيها إلاّ التغير وهذا أقيس .

وكان الخليل وسيبويه وأبو الحسن الأخفش يرونه وهو قول المازني وتقول في (فيعل) من حييت حيّ وكان الأصل : حيّي فاجتمعت ثلاث ياءات الأولى الياء الزائدة في (فيعل) والثانية عين والثالثة لام فحذفت الأخيرة كما فعلوا في تصغير أحوي حين قالوا : أحّي فحذفوا استثقالا للجمع بين هذه الياءات الثلاث التي آخرها لام قبلها كسرة وتقول في فعلان من حييت : حيوان فتقلب الياء التي هي لام واوا لإنضمام ما قبلها ومن أسكن قال : حيوان (كما يقول إذا أسكن) (لقضو الرجل) لا يغير ؛ لأن الإسكان ليس بأصل ، فإن قيل لم تم تقلب الياء من حيوان ألفا وهي عين متحركة قبلها فتحة قيل : إذا أعلنت اللام لم تعل العين والواجب إعلال اللام دون العين ؛ لأن اللامات متي لم تدخل عليها الزوائد كانت أطرافا يقع عليها الإعراب ويلحقها التغير أيضا إذا دخلت عليها الزوائد .

وقال الخليل : أقول في مثل (فعالن) من حييت : حيّان وتسكن وتدغم إن شئت ويقول في مثال (مفعلة) من (رميت) : مرموة إذا بنيتها علي التأنيث ورمية إذا بنيتها علي التذكير ومعني قولي : بنيتها علي التأنيث أي : لا يقدر فيها التذكير قبل الهاء ثم تدخل الهاء إنّما تجعلها في أول أحوالها وقعت وصيغت مع الهاء ، فإن قدرت أنّ التذكير سبق ثم أدخلت الهاء للتأنيث فلا بدّ من الإعلال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم آخره واو قبلها ضمة والدليل علي أنّ الذي يبني علي التأنيث لا يقلب فيها الواو قراءة الناس : خطوات ؛ لأنه إنّما عرض التثقيب في الجمع ولم تكن الواحدة مثقلة ومن ثقل (خطوات) لزمه أن يقول : في كلية كلوات ؛ لأن الياء انضمّ ما قبلها وهو موضع تثبت فيه الواو لأنّها غير طرف ولكنّ العرب لا تقوله ؛ لأن له نظيرا من غير

المعتلّ لا يحول في أكثر كلام العرب نحو (ظلمات) والرّسل فألزم هذا الإسكان إذ كان غير المعتلّ يسكن ولكن من قال (مدية) في (مدية) فلا بأس بأن يقول : مديات ؛ لأنه لا يلزمه قلب شيء إلى شيء والإسكان أكثر في الياء والواو لإستتقالهم الحركة فيهما ومن قال : رشوة ثم جمع بالتاء فحرك فقياسه رشيات كما يلزمه أن يقلب الياء في كلية واوا إذا انضمّ ما قبلها كذا يلزمه أن يقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها للجمع في (رشوة) كما كان قائلاً في (كلية) كلوات ولكنّ هذا متكّب كما كان تثقيلاً كلية متكّبا.

وقال الأخفش : تقول في (مفعلة) من (رميت) مرموة إذا بنيتها علي التأنيث ورمية إذا بنيتها علي التذكير كما تقدم من قولنا مثل (عرقوة) وفعللة من (رميت) رميوة وفعللة من (قضيت ورميت) إذا لم تنبه علي تذكير (قضوة ورموة إن بنيتها علي تذكير قلت : رمية. وفعلان من (رميت) رميان كما قلت : رميا. وتقول في فعاللة من رميت : رمياية ومن (حييت) حياية ، وإذا كانت علي تذكير همزت وتقول في (فعللة) من (رميت) رميية قال : وتقول في (فعلان) من حييت حيطان لا تدغم وإنّما قالت العرب : الحيوان فصيروا الآخرة واوا لأنّهم استثقلوا الياءين وكان هذا الباب مما لا يدغم فحولوا الآخرة واوا لئلا يختلف الحرفان.

قال : وتقول في (فعلان) من حييت : حيوان فتبدل الآخرة واوا لما انضمّ ما قبلها.

قال : وتقول في (فعلان وفعلان) : حيطان وحييان ولا تقلب الأولي واوا ، وإن كان ما قبلها مضموما لأنّها في موضع العين.

قال أبو بكر : إن كان ما حكي عن الأخفش من قوله في (فعلان) من (حييت) : حيطان صحيحا عنه فهو غلط ؛ لأنه قد ترك قوله في (فعلان) حيوان ، فإن احتجّ عنه محتج أنه كان يلزم أن يقول (حووان) فتقلب الياءين للضمّتين ثم تقلب الواو الأخيرة ياء وتكسر ما قبلها فلمّا فعل ذلك وأعلّ اللّام لم يجز أن يعلّ العين ردّ الياء قيل له : إذا وجب إعلال اللّام دون العين لم يتسع لنا هذا التقدير ؛ لأن العين كالحرف الصحيح إذا كانت اللّام معتلة وكان بعض أصحابنا من الحدائق بالتصريف لا يجهز في شيء من الأبنية أن يجتمع واوان بينهما ضمة.



وقال : أجري هذه الأشياء علي ما تلفظ به العرب فأنقل (فعل) إلي (فعل) في (حيوان وقووان) فأقول : قويان وحييان فأما (فعلان) فأستقبح أن أبني مثله ؛ لأنه يخرج إلي ما ليس في الأسماء نحو : فعل وفعلان ، فإن قال قائل : فلم لا تدغم قيل : لا يجوز الإدغام في (فعل) و (فعلان) لخروجه عن مثال الفعل فالوجه أن لا أبني مثل هذا كما أنه لو قيل لي : كيف تبني علي مثال (كابل) من (ضربت) لم يجوز أن أبني.

وقال الأَخفش : (أفعلّة) من رميت (أرموة) وتقول في مثال (درجة) من (رميت) : رمية وجميع ما ذكرت لك من هذا المثقل بني مثقلا علي أنّ الحرف الأول منه ساكن وتقول في مثل (عرضنة من) رميت : رمينة وتقول في مثل (صمحمح) من (رميت) : رميما وتقول في مثل (حلبلاب) من (رميت) : رميماء ولو قال قائل : ابن لي مثل بكر من يد قلت له : إنّ العرب لما أرادت هذا البناء جاءت به منقوصا ، وإذا أتممته فليس من كلاً-مهم ، فإن أحبّ أن تتكلف له ذلك لتريه كيف يكون لو تكلموا به قلت : يدي أثبت الياء وأعربت ؛ لأنه مثل (ظبي) ، فإن قال لك قائل : ابن لي من ياء مثل (بكر) قلت : ليس في أسماء العرب اسم فاؤه وعنيه ولا مه من موضع واحد ، فإن تكلفت ذلك علي قياس كلامهم قلت : يبي يا هذا جمعت بين ثلاث ياءات كما فعلت ذلك في تصغير (حيّة) حين قلت : حيّة وهي في هذا أقوى منها في (حييّة) ؛ لأن الياء الأولى في موضع الفاء وهي في تصغير (حيّة) في موضع العين وموضع العين أضعف من موضع الفاء ، فإن قال قائل ابن من ياء مثال (جعفر) قلت : (بيئا) ولو بنيت مثال : قعدد لقلت : بيئي. تحذف الرابعة وتدع ثلاث ياءات ولو أردت مثل (سفرجل) أو مثل (صمحمح) لقلت فيهما جميعا (يويا) تبدل الواو.

قال الأَخفش : لأنك إذا أبدلت الرابعة أبدلت معها الثالثة وينضم إلي ما قال ممّا احتجّ به أنّه لا أصل يرجع إليه في اجتماع الياءات إلا ما جاء في النسب ونحو هذا إذا وقع في النسب قلبوا الياء ألفا ثم قلبوها واوا ، فإن بنيت نحو (جحمرش) من الياء.

قال الأَخفش : تقول : ييوي ثلاث ياءات ثمّ واو ثمّ ياء بعدها واجتمعت الياءات الأول لأنّهنّ لسن بأثقل من باب تصغير (حيّة) إذا قلت (حيّة).

قال : ومثال (جحمرش) من حيت : (حيوي) تقلب إحدى الياءات واوا لثلاث تجتمع أربع ياءات ولم تقلب الأولى والثانية من (حيت) لأنك لو قلبتها كنت قد قلبت حرفين فكان قلب الحرف الرابع أولى لأنك إنما تقلب حرفا واحدا.

قال : وتقول في مثال (قذعميلة من (قضيت) قضيوة لأنها تصير في مثل النسب إلي (أمية) فيجتمع فيها أربع ياءات فتحذف منهن واحدة ثم تبدل الأولى واوا كما قلت في أمية : أمويّ وتقول في مثل (قذعملة) وهي القصيرة من (قضيت قضية فتحذف ياء وكان الأصل (قضية) فتكون ثلاث ياءات أولها ساكن فحذفوا الآخرة كما أنّ أصل (معية) إذا صغرت : معوية معية فحذفوا الآخرة ، وإذا بنيت (فعلا) من قضيت اسما قلت : قض ، وإن بنيته (فعلا) قلت : قضا وإنا قلبت الواو ياء في الاسم ؛ لأن الاسم لا يكون آخره كذا وكذلك إن بنيت اسما علي (فعل) من (قضيت) يستوي لفظ (فعل وفعل) ، فإن قال قائل : فكيف لا تخاف في هذا اللبس وكيف لا تترك بناء هذا أصلا إذا كان يلتبس كما تركت بناء (فعل) من (ضربت) إذ كان يلتبس بفعل قيل : إنّ بين هذين فرقا ؛ لأن (فعل) من (ضربت) لا يظهر بناؤه واضحا أبدا ، وأما (فعل) من بنات الياء والواو فقد يصح إذا قلت (فعله) ولم تبته علي تذكيره نحو : رموة وغزوة وتقول هو أيضا في الفعل فيصح تقول : لرمو الرجل ولغزو الرجل وأنت لا تصح فعل من ضربت في وجه من الوجوه.

واعلم أنّ أربع ياءات لا يجتمعن إلا في لغة رديئة هذا عديبي وأمبي في النسب إلي (عدي) وأمية وهذا لا يقاس عليه ولا يقوله إلا قليل من العرب.

واجتماع ثلاث ياءات مرفوض أيضا إذا سكنت الأولى.

فأما إذا سكن ما قبل الياء الأولى وهنّ ثلاث ياءات ، فإن ذلك في الكلام كثير نحو : (طبيي) ومكان محيي فيه ، وإذا كانت ثلاث ياءات فكانت الأولى منهنّ مكسورة وما قبل الأولى متحرك ، فإن ذلك أيضا مرفوض تقلب الأولى منهن واوا نحو : (شجويّ ورحويّ) ، فإن كانت الوسطي متحركة والأولى متحركة وما قبلها ساكن ، فإن ذلك متروك في كلامهم ،

فإن بنيت مثل (جحمرش) من (رميت) فالأصل فيه أن تقول : رميت فتجتمع ثلاث ياءات والميم قبل الياء الأولى ساكنة وهذا لا مثل له.

قال الأَخفش : من جمع هذه الياءات ، فإن أراد أن يدغم في قول من قال : قَتَلُوا فَإِنَّهُ يَقُول : رمي ياءان ويحذف الآخرة ؛ لأن الأولى قد سكنت قال : وما أرى إذا كانت الياء الأولى والثانية متحركتين إلا أن تلقي ياء إذا كنّ فيه ثلاث ياءات متحركات ؛ لأن ياء متحركة أثقل من ياء ساكنة.

### القسم الثاني : المسائل المبنية من الواو

تقول في مثل : أَعْدُودَن من قلت : أَقْوُولُ تكرر العين وهي واو وتجعل واو افوعول الزائدة بينهما وهي ساكنة فتدغمها في الواو التي بعدها وكان أبو الحسن الأَخفش يقول : أَقْوِيلُ فيقلب الواو الآخرة ياء ثم يقلب لها الواو التي تليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول : أكره الجمع بين ثلاث واوات ، وإذا قلت (فعل) من هذا قلت : (أبيوع وأقوول) فلم تدغم ؛ لأن الواو مدة فهي بمنزلة الألف ويقول أبو الحسن : اقووول فلا يقلب ويقول :صارت الوسطي مدة بمنزلة الألف فلا يلزمه تغيير لذلك ويشبه ذلك (بفوعل) من وعد إذا قال فيها (ووعد) فلا يلزمه الهمز كما يلزمه الهمز إذا اجتمعت واوان في أول كلمة ؛ لأن الثانية مدة ومثله قول الله جلّ ثناؤه : (ما وري عنهما من سواتهما) وجميع ذا عن المازني وتقول في مثل (هدملة) من قلت : قَوْلًا وتقول في مثل عنكبوت من (بعت) وقلت : قوللوت وبيعوت فإذا جمعت قلت : يباع وقوالل ، وإن عوضت قلت : يباع وقواليل ولم تدغم قبل العوض ؛ لأنه ملحق ببنات الأربعة ولم يعرض فيه ما يهمز من أجله فذهب الإدغام لذلك وتقول في مثال :اطمأننت من (غزوت) : اعزوا ومن (رميت) ارميًا فتبدل الطرف ويقول النحويون فيها من القول والبيع : اقوّلل وبيعّ وإنما فعلت هذا بالواو والياء ؛ لأن هذا موضع لا تعتلان فيه ويجريان مجري غيرهما ويقولون فيها من الضرب (اضرب) يحولون الحركة علي اللام الأولى كما فعلوا في (اطمأن) والذي يذهب إليه أبو عثمان وهو الصواب عندي أن يقول : اضربّ فيدع الكلام علي أصله إذ كنت تخرج من إدغام إلي إدغام وإنما تفعل هذا إذا اختلفت اللامات

ألا- تري أنّ (اطمأنّ) لامه الأولي همزة والأخريان من جنس واحد فلم يوصل إلي الإدغام حتي ألقى حركة الأولي علي همزة وليس ذلك في باب (ضرب) ؛ لأن اللامات من جنس واحد فإذا أنت غيرت لم يخرجك ذلك من أن يكون الإستثقال علي حاله كما قال سيبويه في (فعل) من (رددت) لا غيره لأنني لو فعلت ذلك لصرت من كثرة الدالات إلي مثل ما فررت منه فأقررت البناء علي أصله فكذلك هذا إذا بنيته علي مثال (اطمأنّ) تركته علي أصله وحقّ هذا في التقدير أن لا تجعل اللام الأولي أصلا فتكون قد جمعت بين لامين زائدين فتجمع ما لا يجمع مثله وكذلك أيضا إن جعلت الآخرة أصلا ولكن تجعل الأولي زائدة ملحقة والثانية أصلا والآخرة زائدة ، وإذا قلت (يفعل) من ارميا واغزوًا قلت : يرمي ولم يرمي فاعلم ولن يرمي يا فتى وكذلك : يغزوي ولن يغزوي فاعلم ولم يغزو يا هذا فأما مثال : (اغدودن) من (رددت) فإنّك تقول : اردودّ تدغم ؛ لأن اغدودن قد تكررت فيه الدال وهو ثلاثي وليس بملحق بالأربعة ؛ لأنه ليس في الأربعة مثل : اخرجم فيكون : اغدودن ملحقا به وتقول فيه من وددت ايدودّ تقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وهي ساكنة وتقول في (فعلول) من (غزوت) غزويّ تبدل الواو الآخرة ياء فيصير غزوي فتبدل الواو الساكنة ياء من أجل الياء التي تليها ثم تدغمها فيها فتصير بمنزلة ياء النسب إلي عدو وغزو وتقول في مفعول من القوّة مقويّ وكان الأصل : مقووّ فغيرت لإجتماع الواوات.

قال سيبويه : تقول في (فعلول) من غزوت : غزويّ وأصلها : (غزوؤ) فلما كانوا يستثقلون الواوين في (عبيّ) ومعديّ ألزم هذا بدل الياء حيث اجتمعت ثلاث واوات مع الضميتين في (فعلول) فألزم هذا التغيير كما ألزم (محنية) البدل إذ غيرت في ثيرة وسياط ونحوهما وتقول في (فعلول) من (قويت) : قويّ تغير منهما ما غيرت من (فعلول) من (غزوت) وتقول في (أفعولة) من (غزوت) : أغزوّة وقد جاء في الكلام (أدعوّة) وقد تكون أدعيّة علي أرض مسنية هذا قول سيبويه.

وتقول في (أفعول) في (قويت) أقويّ ؛ لأن فيها ما في مفعول من الواوات.

وقال سيبويه تقول في فعلاّن من (قويت) : قووان وكذلك (حييت) فالواو الأولي كواو (عور) وقويت الواو الأخيرة كقوتها في (نزوان) وصارت بمنزلة غير المعتلّ ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا لوويّ وأحوويّ ولا تدغم ؛ لأن هذا الضرب لا يدغم في (رددت).

وقال المازني : تصحّ اللام في (فعلاّن) فتقول : (قووان) كما صححت في (نزوان) وتصحّ العين كما صححت في (جولان).

وقال سيبويه : تقول في (فعلاّن) من (قويت) قووان وكذلك (فعلاّن) من حييت حيّان تدغم لأنك تدغم (فعلاّن) من (رددت) وقد قويت الواو الأخيرة كقوتها في (نزوان) فصارت بمنزلة غير المعتلّ.

قال : ومن قال : حيي عن بيّنة قال : (قووان).

قال أبو العباس : قووان غلط ينبغي إن لم تدغم أن تقول : (قويان) فتكسر الأولي وتقلب الثانية ياء ؛ لأنه لا يجتمع واوان في أحدهما ضمة والأخري متحركة.

قال : وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم ، قال سيبويه : تقول في (فيعلان) من حييت وقويت وشويت : قيّان وحيّان وشيّان لأنك تحذف ياء هاهنا كما حذفتها في (فيعل) يعني أنك لو قلت : (فيعل) من القوة لقلت (قي) كي لا يجتمع ثلاث ياءات قبل الأخيرة التي هي لام ياء مشددة مكسورة قال : فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير (شاوية) في قولهم : رأيت شويّة.

قال أبو بكر : فجعل الألف والنون نظيرتي الهاء لأنهما زائدتان كزيادتها وأن ما قبل الألف مفتوح كما أنّ ما قبل الهاء مفتوح وتقول في (فعلة) من : غزوت ورميت : غزوة ورموة ، فإن بنيتها علي (فعل) علي التذكير قلت : غزية ورمية ؛ لأن مذكرهما : رم وغز.

قال أبو بكر : وهو عندي قبيح ؛ لأنه يخرج إلي مثال لا يكون إلا للفعل فأما (خطوات) فلم يقلبوا الواو لأنهم لم يجمعوا (فعل) ولا فعلة جاءت علي (فعل) وإنما عرضت هذه الحركة في الجمع ألا تري أنّ الواحدة خطوة فخطوة نظير فعلة التي لا مذكّر لها ومن قال : خطوات بالثقل ، فإن قياس ذلك أن تقول في (كلية) : كلوات ولكنهم لم يتكلموا إلا بكليات مخففة

فرارا من أن يصيروا إلي ما يستثقلون ولكنه لا بأس بأن تقول في مديّة: مديات كما قلت في خطوة: خطوات؛ لأن الياء مع الكسرة والواو مع الضمة ومن ثقل في (مديات)، فإن قياسه أن يقول: جروة جريات؛ لأن قبلها كسرة وهي لام ولكنهم لا يتكلمون بذلك إلا مخففا فرارا من الإستتقال والتغيير.

فإذا كانت الياء مع الكسرة والواو مع الضمة فكأنك رفعت لسانك بحرفين من موضع واحد رفعتة؛ لأن العمل من موضع واحد، فإن خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين الأول ساكن نحو: (وتد) هذا قول سيبويه: يريد أن الضمة في (خطوة) مع الواو من مخرج واحد وكذلك الكسرة من (مديّة) مع الياء من موضع واحد من الفم وليست كذلك في (جروة) ومديّة فشبه الضمة مع الواو والكسرة مع الياء بدال ساكنة لقيت دالا متحركة فأدغمت فيها ضرورة لا بد من ذلك وشبه الكسرة مع الواو والضمة مع الياء بحرفين متقاربين من مخرج واحد التقيما والأول ساكن فالنطق به ممكن لا- ضرورة أحوجت إلي إدغامه؛ لأن الإدغام إنما هو حرف ساكن لقيه حرف مثله فمتي لم يقف المتكلم وقع الإدغام ضرورة.

وقال سيبويه: تقول في (فوعلة) من غزوت: غوزوة وأفعلة: أغزوة وفي (فعل): غزو وفوعل: غوزو.

وأفعلة من رميت: أرمية تكسر العين كما تكسرهما في (فعل) إذا قلت: ثدي ومن قال في عتوتتي قال في (أفعلة) من غزوت. أغزية.

وتقول في (فعلاة) من غزوت: غزاوة إذا لم تكن علي (فعلال) وتقول في مثل: كوالل من غزوت: غوزوا ومن قويت: قووا ومن حييت: حويّا وتقول في (فعل) من غزوت: غزو لا تجعلها ياء والتي قبلها مفتوحة ألا ترى أنهم لم يقولوا في (فعل): غزي للفتحة كما قالوا: عتي.

وتقول في مثال (عثل) من القوة: قيو وكان الأصل: قيوو ولكنك قلبت الواو ياء كما قلبتها في (سيّد).

وتقول في مثل : حبلاب من (غزوت) ورميت : غزواء ورميماء كسرت الزاي والواو ساكنة وقلبتها ياء.

وتقول في (فوعلة) من أعطيت : عوطوة علي الأصل لأنها من (عطوت) وتقول في (فعل) من غزوت : غز تلزمها البدل إذا كانت تبدل وقبلها الضمة فهي هاهنا بمنزلة محنية.

وتقول في (فعلوة) من غزوت : غزوية وكان الأصل : (غزوة) فقلبت الأخيرة وكسرت ما قبلها ؛ لأنه لا يجتمع واوان الأولي مضمومة ولكن إذا كانت واو واحدة قبلها ضمة قد ثبتت إذا لم تكن طرف اسم نحو : عرقوة جعلت الواو في (سرو ولغزو) ألا تري أن (فعلت) في المضاعف من الواو لم يستعمل لم يقولوا : قوت من القوة وألزموه (فعلت) لتتقلب الواو ياء ، وأما (غزو) فلما انفتحت الزاي صارت الواو الأولي بمنزلة غير المعتل وصارت بمنزلة واو (قو) هذا لفظ سيبويه.

وتقول في (فيعلي) من غزوت غيزوي لأنك لم تلحق الألف (فيعلا-) ولكنك بنيت الاسم علي هذا ألا تراهم قالوا : مذروان إذ كانوا لا يفردون الواحد فهو في (فيعلي) : أجدر ؛ لأن هذه الألف لا تلحق اسما بني علي التذكير.

وقال الأخفش : إذا اشتقت من (وعدت) اسما علي (أفعل) مثل (يزيد) في العلة قلت : هذا عد ، وإن أردت اسما علي حدّ (أبين) قلت : أيعد وكذلك (يفعل) : يوعد.

قال أبو بكر : قوله : اشتقت اسما علي (أفعل) إن لم يرد به أنه سمي بالفعل بعد أن أعلّ كما سمي (ببزيد) وإلا فالكلام خطأ ؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا للفعل أعني : عد ولو سميت (بقم) لقلت : هذا قوم ؛ لأن الواو إنما كانت تسقط لالتقاء الساكنين فلما وجب الإعراب وتحركت الميم ردت الواو ، فإن سميت بالمصدر من وعدت قلت : عدة ومن (وزنت) زنة ، فإن أردت أن تبني (فعله) ولا تنوي مصدرا قلت : وعدة ووزنة ، وأما (وجهة) فإنه جاء علي الأصل ولم يبين علي (فعل).

قال الأخفش : وأما قولهم : الدعة والضعة وفي الوقاح : هذا بين القحة فكل شاذ فالذين قالوا : الضعة والقحة أخرجوه علي فعلة ونقصوه لعله الواو وإنما يقولون في الوضيع : قد

وضع يوضع ولكن المصدر لا-يجيء علي القياس وتقول في (فوعّل) من وددت : أودد وكان الأصل : وودد فأبدلت الأولى همزة لإجتمع الواوين في أول الكلمة وتقول في المفعول : موودد ولا تدغم ؛ لأنه ملحق ولا تهمز كما تهمز (فوعّل) ؛ لأن الواو ليست أول الكلمة ألا تري أنّ من يقول : أعد يقول : موعود ولا يبينه علي (أعد) ؛ لأن تلك العلة قد زالت وهي أنّ الواو مضمومة.

قال الأخفش : وليس كلّ ما غيّر (فعل) منه غير المفعول منه ألا تري أنّهم يقولون : غزي ودعي ثم يقولون : مغزوّ ومدعوّ وتقول في (فيعول) من غزوت : غيزوّ مثل : مفعول منه إذا قلت : مغزوّ وفيقول من قويت : قيوّ تقلب الواو التي في موضع العين ياء ؛ لأن قبلها ياء ساكنة وتقول في (مفعلة) من قويت : مقوية تقلب الأخيرة ياء ؛ لأنه لا يجتمع واوان إحداهما مضمومة وتقول في مثال : عرقوة من غزوت : غزوية لئلا يجتمع واوان إحداهما مضمومة وتقول في (فعللة) من غزوت : غزية إن بنيتها علي تذكير ، فإن لم تنبها علي تذكير قلت : غزوة ؛ لأنه غير منكر أن يكون في حشو الكلمة واو قبلها ضمة وإنما يتكسب ذلك إذا كانت طرف اسم وتقول في مثل : ملكوت من غزوت وقضيت : غزوت وقضوت وكان الأصل : غزوت فقلبت الواو التي هي لام ألفا لأنّها (فعلوت) فالتقي ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكذلك عملت في (قضوت) وتقول في (فعلالة) من غزوت وقويت : غزواوة وقواوة إذا لم يكن علي تذكير ، فإن كانت علي تذكير همزتها فقلت : قواوة وغزواوة.

وتقول في مثال : كوأل من غزوت : غوزوا ومن (قويت) علي مذهب الأخفش : قوياّ وعلي مذهب غيره : قوواّ تجمع بين ثلاث واوات كما فعل ذلك في (افعول) من : قلت فقال اقوول والأخفش يقول : اقوئل.

قال أبو بكر : والذي أذهب إليه : القلب والإبدال كما فعل الأخفش لأنّي وجدتهم يقلبون إذا اجتمعت واوان وضمة فإذا اجتمعت ثلاث واوات فهي أثقل ؛ لأن الضمة بعض واو والكل أثقل من البعض وتقول في (فعلية) من غزوت : غزوية ومن قويت : قوية.



وقال الأَخْفَشُ : تقول في (فعل) من غزوت : غزي لا تكون فيه إلا الياء لإنكسار ما قبلها.

وقال بعض أصحابنا : لا أقول إلا غزو فأما مذهب الأَخْفَشِ فإنه أبدل الواو الأولى الساكنة لكسره ما قبلها ثم أدغمها في الأخرى فقلبها ياء أو يكون أبدلها لأنها طرف قبلها كسرة وحجة من لم يبدل أن يقول : المدغم كالصحيح ولا يكون قلب الأولى ياء لأنها غير منفصلة ممّا بعدها وإنما وقعتا معا مشددة ، وإذا كانت مشددة فهي كالحرف الصحيح.

### القسم الثالث : المسائل المبنية من الهمزة

تقول فيما فاءه همزة إذا ألحقها همزة قبلها نحو : أخذ وأكل وأبق لو قلت : هذا أفعل من ذا قلت : هذا آكل من ذا تبدل الهمزة التي هي فاء ألفا ساكنة كألف (خالد) فإذا أردت تكسيه أو تصغيره جعلتها واو فتقول في تصغير آدم : أويدم وفي تصغير آخر : أويخر.

وزعم الخليل : أنهم حين جعلوا الهمزة ألفا جعلوها كالألف الزائدة التي في (خالد وحاتم) فحين احتاجوا إلي تحريكها فعلوا بها ما فعلوا بألف (خالد وحاتم) حين قالوا : خوالد وحواتم قال الشاعر (1) :

أخالد قد هويتك بعد هند

فشيبني الخوالد والهنود

فكذلك فعلوا بألف (آدم) حين قالوا : أوادم.

قال المازني : سألت أبا الحسن الأَخْفَشَ عن : هذا أفعل من هذا من (أممت) أي : قصدت فقال : أقول : هذا أوّم من هذا فجعلها واو حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في أويدم.

قال : فقلت له : فكيف تصنع بقولهم : أيمة ألا تراها : أفعله والفاء منها همزة فقال : لمّا حركوها بالكسرة جعلوها ياء وقال : لو بنيت مثل (أبلم) من (أممت) لقلت : أوّم أجعلها واو فسألته : كيف تصغر أيمة فقال : أيمة لأنها قد تحركت بالفتحة.

ص: 473

1- البيت لجريز ، ويقول بعده : هوي بتهامة ، وهوي بنجد ، فتبليني التهاثم والتّجود.

قال المازني : وليس القول عندي علي ما قال : لأنّها حين أبدلت في آدم وأخواته ألفا ثبتت في اللفظ ألفا كالألف التي لا أصل لها في الفاء ولا- في الواو فحين احتاجوا إلي حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف ، وأما ما كان مضاعفاً فإنّه تلقى حركته علي الفاء ولا تبدل همزته ألفا ولو أبدلت ألفا لمّا حركوا الألف ؛ لأن الألف قد يقع بعدها المدغم ولا تغير فتغيّرهم أيمة يدل علي أنّها لا تجري مجري أيّم ما تبدل منه الألف.

قال : والقياس عندي أن أقول في : هذا أفعل من ذا من (أمت وأخواتها) : هذا أيّم من ذا وأصغر أيمة : أيمة ولا أبدل الياء واوا لأنّها قد ثبتت ياء بدلا من الهمزة إلا أنّ هذه الهمزة إذا لم يلزمها تحريك فبنيت مثل (الأبلم) من الأدمة قلت : أودم ومثل (إصبع) : إيدم ومثل أفكل فاجعلها ألفا إذا انفتح ما قبلها وياء ساكنة إذا انكسر ما قبلها وواوا ساكنة إذا انضمّ ما قبلها فإذا احتجت إلي تحريكها في تصغير أو تكسير جعلت كلّ واحدة منهن علي لفظها الذي قد بنيت عليه فاترك الياء واوا والواو واوا واقلب الألف واوا كما فعلت ذلك العرب في تصغير آدم وتكسيه.

قال أبو بكر : هذا مذهب المازني والقياس عنده وأبو الحسن الأخفش يري : أنّها إذا تحركت بالفتحة أبدلها واوا.

قال أبو بكر : والذي أذهب إليه قول الأخفش فأما الذي قاله المازني في : (هذا أفعل من ذا) (من) أقمت أنّه يقول : أيّم من ذا وأنّه يصغر أيمة : أيمة ففيه نظر وقول الأخفش عندي أقيس لأنّها أبدلت ياء في (أيمة) من أجل الكسرة فإذا زالت العلة بطل المعمول وقوله : إني أصغر فأقول : أيمة لأنّها قد ثبتت في (أيمة) غير واجب ولو وجب هذا لوجب أن يقول في ميزان : ميازين في الجمع ويصغر فيقول : ميازين ؛ لأن الياء قد ثبتت في الواحد وليس الأمر كذا ألا تري أنّهم يقولون : ميزان وموازين وموزين لأنّهم إنّما أبدلوا الواو ياء في الواحد من أجل الكسرة فقالوا : ميزان والأصل موازن ؛ لأنه من الوزن فلمّا انفتحت الميم رجعت الواو فقالوا : موازين ؛ لأن ذلك السبب قد زال والهمزتان إذا اجتمعا في كلمة فحقّ الثانية أن تبدل فتقول في : أنا أفعل من (أمت) : أنا أوّم الناس وتقول فيها من أط : أيطّ وكان الأصل : أأمم وآطط

فأدغمت وألقت الحركة علي الهمزة وأبدلت منها الحرف الذي فيه حركتها وكذلك (أئمة) كان أصله : أممة.

فإن قال قائل : فلم لم تبدل من الهمزة ألفا كما فعلت في (آدم) وهي ساكنة مثلها قبلها فتحة كما أن قبلها فتحة فهلا قلت : أنا أمم إذا أردت : أومّ وآمه في أيمة وهذا موضع يقع فيه المدغم كما قالوا : أمّة وهم يريدون (فاعلة) قيل له : الفرق بين : آمة وأيمة أن الألف في (فاعلة) لا يجوز أن تتحرك لأنها زائدة غير منقلبة من شيء ، وإذا قدرت في (أيمة) القلب فصارت أممة فأردت الإدغام ساغ لك أن تلقي الحركة علي ما قبل الميم ؛ لأن الألف بدل من همزة والهمزة يجوز أن تتحرك وأن تثبت إذا لم يكن قبلها همزة وليست ألف (فاعلة) كذلك ولا أعلم للمازني في ذلك حجة إلا أن يقول : إنه أبدلت الهمزة لغير الكسرة ويحتجّ بأنها قد تبدل ياء في بعض المواضع لغير كسر يقول في مثل (اطمأنتت) من قرأت : اقرأيات.

فيبدل من الهمزة الوسطي ياء لثلاثا تجتمع همزتان ويدع باقي الهمز علي حاله فإذا قلت : هو يفعل قلت : هو يقري يافتي مثل : يقريع فلم يغيره ولم يلق حركة الياء علي الهمزة ؛ لأن هذا ليس موضع تغيير وقد فارق حكم (اطمأن) ؛ لأن الحروف قد اختلفت ووجب ذلك فيها والهمزة أخت الحروف المعتلات فإذا كانت لا ما مكررة أبدلت الثانية ياء وجري عليها ما يجري علي ياء (رميت) ولو بنيت مثل (دحرجت) من (قرأت) قلت : قرأيت ومثله من كلام العرب جاء وتقول في مثال (قمطر) من (قرأت) : قرأى ومثل (معدّ) : قرأى فتغير الهمزة.

قال المازني : سألت أبا الحسن الأخفش وهو الذي بدأ بهذه المقالة فقلت : ما بال الهمزة الأولى إذا كان أصلها السكون لا تكون كهمة : سأأل وراس فقال : من قبل أن العين لا- تجيء أبدا إلا وبعدها مثلها واللام قد يجيء بعدها لام ليست من لفظها ألا تري أن قمطرا و (هدملة) و (سبطرا) قد جاءت اللامان مختلفتين وكذلك جميع الأربعة والخمسة والعيان لا تنون كذلك فلذلك فرقت بينهما.

قال المازني : والقول عندي كما قال.

قال الأَخفش : وقد ذكروا في (جائي وشائي) أنَّهما يهمزان جميعا فيرفعونه ويجرونه وينصبون ويهمزون همزتين.

قال : وقد سمعنا من العرب من يجمع بين همزتين فيقول : غفر الله له خطائهُ وخطائي.

قال : وهو قليل لا يكاد يعرف قال : وإِثما أبدلوا في (جاء وشاء) ولم يفتحوا كما فتحوا في (خطائي) ؛ لأنَّ خطائي قد وجدوا لها نظيرا من الجمع يقولون في مدار : مداري وفي إبل معاي معايا ولم يجدوا في (فاعل) بناء قد ذهب به إليه غير فاعل فيذهبوا به إليه.

وقال بعضهم : إنَّ همزة جائي هي اللام وقلب العين وجعلها بعد اللام كما قالوا : لاث وشاك يريدون : شاكا ولاثا ، وأما الذين قالوا : شاك السلاح فإنَّهم حذفوا الهمزة ولم يقلبوها.

ص: 476

هذا الباب ينقسم أربعة أقسام : اجتماع ياء وواو وياء مع همزة وواو مع همزة واجتماع الثلاثة.

### الأول : اجتماع الياء والواو في كلمة

تقول في مثل (كوألل) من رميت : روميا ومن حييت : حويّا ومن شويت : شويّا وحدها شوييا ولكنك قلبت الواو إذ كانت ساكنة.

وتقول في مثال (عثول) من شويت : شويّ والأصل (شويوي) ولكن قلبت الواو ياء وأدغمت.

وتقول في مثل (اغدودن) من رميت : ارموما فكررت العين ثمّ قلبت الياء ألفا لأنها لام الفعل قبلها فتحة.

وقال المازني : تقول في مثال (قوصرة) من (بعث : بيعة) وكان أصلها (بويعة) فالواو ساكنة وبعدها ياء متحركة فلذلك قلبت كما قلت : لويت يده لية ولو جمعتهما كما تجمع (قواصر) لقلت (بوائع) فهزمت كما تهمز (أوائل) لإجتماع الواو والياء ليس بينهما إلا الألف كما همزت (فواعل) من (سرت) وتقول في مثال (عنكبوت) من رميت : رميوت فتكرر اللام فتقلب الثانية ألفا لإنتحاح ما قبلها ولأنّ أصلها الحركة.

وتقول من (بعث) : بيععوت فإذا جمعت قلت : بياعع ، وإن عوضت قلت : بياعيع ولم تدغم قبل العوض ؛ لأنه ملحق ببنات الأربعة فذهب الإدغام لذلك.

وتقول في مثال (حمصيصة) من غزوت : غزويّة وكان الأصل (غزويوة) فأدغمت الياء في الواو فصارت ياء مشددة وقلبت الواو الأولى ألفا لأنها لام متحركة قبلها فتحة ثمّ أبدلتها واوا كما فعلت في النسب إلي (رحي) حين قلت : رحويّ وتقول في (فعلول) من (رميت) رمييّ لا تغير ؛ لأن الحرف الذي قبل الياء الأولى ساكن فصار بمنزلة النسب إلي (ظبي).

وتقول في (فعلول) من (شويت) و (طويت) شوويّ وطوويّ وكان الأصل : شوويوي وطوويوي فقلبت الواو الأولى ياء ؛ لأن بعدها ياء متحركة وقلبت الواو الأخرى ياء للياء التي بعدها أيضا فاجتمعت أربع ياءات وصارت بمنزلة (أميّي) فكأنّها (طيبيّي) (وشيبيّي) ففعلت بها ما فعلت بأمية حين نسبت إليها فقلت : أمويّ وتقول في (فيعلول) من غزوت : غيزوّ فتصير بمنزلة (مغزوّ) وتقول فيها من قويت : قيوّ فتقلب العين التي هي واو ياء ؛ لأن قبلها ياء ساكنة وتدغم الياء الأولى فيها وتدع واوي الطرف عليّ حالهما ؛ لأن هذا ليس موضع تغير وتقول في (فيعل) من (حويت) و (قويت) : حيّا وقيّا فتقلب العين ياء ؛ لأن قبلها ياء ساكنة وتقلب اللام ألفا ؛ لأن أصلها التحريك وقبلها فتحة وتقول في (فيعل) من (حويت) و (قويت) : حيّ وقيّ وكان الأصل (حيوو وقيوو) ؛ لأنه من الحوّة والحوّة فقلبت الواو الأولى ياء من أجل الياء التي قبلها وسكونها وأدغمتها فيها ثمّ قلبت الواو التي هي لام ياء لإنكسار ما قبلها لأنّها لام فصار (حييّي) فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت كما تحذف من تصغير (أحوي) حين قلت : أحّي كما تري.

قال أبو عثمان : تقول في (فيعلان) من قويت وحويت وشويت : قيّان وحيّان وشيّان تحذف الياء التي هي آخر الياءات ولم تعد هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث وألف النصب فهكذا أجر هذا.

قال : وأما قولهم : حيوان فجاء عليّ ما لا يستعمل ليس في الكلام فعل يستعمل موضع عينه ياء ولا مه واو فلذلك لم يشتقوا منه فعلا وعليّ ذلك جاء (حيوة) فافهمه.

وكان الخليل يقول : (حيوان) قلبوا فيه الياء واوا لئلا تجتمع ياءان استتقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان.

قال أبو عثمان : ولا أري هذا شيئا ولكنّ هذا كقولهم : فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا ولا يشتقون من فوظ (فعلا) وكذلك : ويل وويس وويح هذه مصادر وليس لهن فعل كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون ولا يستغنئهم بالشيء عن الشيء حتي يكون المستغني عنه مسقطا وتقول في مثل (قمحودة) من رميت : رميوة وتقول في مثال (ترقوة) من رميت : رميوة وعليّ

التذكير : رميبة لأنك تقلب الطرف ياء كما فعلت (بأدل وعرق) لأنك جئت بالهاء بعد ما لزم الواو القلب والدليل علي أن الذي يبني علي التائيث لا تقلب فيه الواو قراءة الناس (خطوات) ؛ لأنه إنما عرض التثييل في الجمع .

وتقول في مثل (أحدوثة) من قضيت : أفضية وفي مثل (فعلول) من (طويت وشويت) : طووي وشووي كما قالوا في حية : حيوي .

وتقول في (فيعول) من غزوت : غيزو مثل (مفعول) من (غزوت).

وتقول في (فيعول) من قويت : قيو تقلب الواو التي في موضع العين ياء ؛ لأن قبلها ياء ساكنة وتقول في (فيعول) من (حييت وحييت) : حيوي وحيوي ؛ لأنه اجتمع أربع ياءات .

وتقول في (فيعل) من (قويت وطويت) : طيا وقيا هذا قول الأخصس .

قال : وإن شئت بنيتها علي (فيعل) فهو وجه الكلام ؛ لأن (فيعلا) فيما عينه واو أكثر ، فإن بنيتها علي (فيعل) قلت : طي وقيا لأنك أنتقصت ياء ؛ لأنه لا تجتمع ثلاث ياءات .

قال : وتقول في (فيعلان) من (شويت وطويت) : طيان وشيان تحذف إحدى الياءات لأنهن اجتمعن وكذلك إن أردت (فيعلان) قلت : طيان وشيان ؛ لأنه قد اجتمع ثلاث ياءات لا يجتمع مثلهن .

قال : وهذا في قول من قال في شاوي : شوي وفي معاوية : معية ومن قال في شاو : شوي وفي أحوي : أحي قال فيه : شيان وطيان وتقول في (فعلية) من غزوت : غزوية ومن قويت : قوية ومن شويت : شوية وتقول في (فوعلة) من رويت : روية وتقول في (فوعلة) من حييت في لغة من قال : (أميي) : حية ومن قال : أموي قال : حيوية .

## الثاني : اجتماع الياء والهمزة

تقول في مثال (اغدودن) من رأيت : أرأويت وأرأو زيد تكرر الهمزة لأنها عين الفعل كما كررت الدال في (اغدودن) ، فإن خففت الهمزة الثانية قلت : أرأويت وأرأوي زيد حذف الهمزة وألقت حركتها علي الواو .

فإن خَفَّفت الأُولي قلت : رُوا وَاروايت مثل روعيت حذفت الهمزة وألقيت حركتها علي الراء فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، فإن خَفَّفت الهمزتين جميعا صار : (رويت) حذفت الهمزة الأُولي وألقيت حركتها علي الواو وسقطت ألف الوصل ثم حذفنا الثانية وألقيت حركتها علي الواو وتقول في مثال (عرضنة) من رأيت : رأينة وتقول في مثل (صمحمح) من رأيت : رأيا أو تقول في مثل (جعفر) من جئت : جيا ، فإن خَفَّفت قلت : جيا.

### الثالث : اجتماع الواو والهمزة

تقول في مثال (قوصرة) من آب يؤوب : أوبة أدغمت واو فوعلّة الزائدة في العين ، فإن جمعته قلت : أوائب فأبدلت من الواو همزة لإجتماع الواوين مع الألف كما فعلت في (أوائل) وحذفت إحدى الياءين كما حذفنا إحدى الراءين من قواصر ومسائل : هذا الباب والباب الذي قبله يدلّ عليها ما يأتي في الباب الذي تجتمع فيها الهمزة والواو والياء ويغني عنهما ؛ لأنه يعمّهما ويزيد عليهما.

### الرابع : اجتماع الثلاثة

تقول في مثال (اطمأن) من وأيت : ايايا وكان الأصل : أوايا ؛ لأن (اطمأن) أصله (اطمأنن) فاللام الأُولي ساكنة والثانية مفتوحة والآخرة حرف الإعراب ولكنه لمّا أدغم النون في النون ألقى الحركة علي الهمزة فلذلك قلت في هذه (أي) ايايا فأبدلت الواو التي هي ألف ياء لإنكسار ما قبلها فصارت الياء الأُولي نظيرة الطاء والهمزة نظيرة الميم والياء الأُولي نظيرة الهمزة من (اطمأن) إلا أنّ هذه الياء ساكنة علي أصلها لم تلق عليها حركة ما بعدها ؛ لأن ما بعدها مثلها ولام الإعراب قد انقلبت ألفا.

وتقول في مثال (إصبع) من وأيت : إياي ، كان الأصل (أواي) فنقلبت الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها ونقلت الياء التي هي اللام ألفا وتقولها من أويت : أيا وكان الأصل : إواي فنقلت الياء التي هي اللام ألفا لإنفتاح ما قبلها ولكنك لو قلت في مثل (إصبع) من وددت لكان : إودّ وكان الأصل : إودد فلزمك أن تبدل الواو ياء لكسره ما قبلها ووجب أن تدغم الدال في الدال فلما أدغمت احتجت إلي أن تلقي حركة الدال علي ما قبلها فلما تحركت رددتها



إلي الأصل وهو الواو فقلت : إودّ والذي كان أوجب قلب الواو ياء أنّها ساكنة وقبلها كسرة فلمّا تحركت زالت العلة.

قال المازني : ومثل ذلك : إورّة.

وتقول في مثل (أبلم) من وأيت : أوء وكان ينبغي أن يكون : أوأي ولكن لا يجوز أن تكون الواو لا ما وقبلها ضمة ومتي وقعت كذلك قلبت ياء كما قالوا : أدل وعرق وأصله : أدلو وعرفو وتقول فيها من أويت : أو وكان الأصل : أووي فأبدلت الهمزة الثانية واوا لأنّها ساكنة وقبلها همزة مضمومة ثم تدغمها في الواو التي بعدها وهي عين (أويت) وتبدل من الضمة كسرة لتثبت الياء وهو موضع لا تكون فيه واو قبلها ضمة إلا قلبت كما قد بيّن في مواضع.

وتقول في مثال (أجرد) من وأيت : إياء وكان الأصل : إواي فقلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها وتقول فيها من أويت : إيّ وكان الأصل إئوي فأدغمت الواو في الياء فصارت (إئي) فاجتمع ثلاث ياءات كما اجتمع في تصغير (أحوي) فحذفت منها الياء التي هي طرف ، فإن خففت مثال (أجرد) من وأيت قلت : إو فتردّ الواو إلي الأصل وتلقي عليها حركة الهمزة وتحذف الهمزة كما تفعل ذلك إذا خففت الهمزة وقبلها ساكن ممّا تلقي عليه الحركة.

وتقول في مثل (أورّة) من وأيت : إيأة ومثلها من أويت : إيأة لأنّ (إورّة) : إفعلة والدليل علي ذلك قولهم : ورّة ولو بنيت مثال (هرملة) من وأيت قلت : وآية ومن أويت : إويّة.

وتقول في مثال (قوصرة) من أويت : أويّة ؛ لأن العين واو فلو جمعتها كما تجمع (قواصر) لقلت : أوايا وكان الأصل : أواو فصارت كأوائل ثم غيّرت لأنّها عرضت في جمع ولأنّها معتلة وقد مضى تفسير هذا ولو

عوضت قلت (أواوي) فلم تهمز ولم تغير كما لم تهمز طواويس وما أشبهها ولو بنيتها من وأيت لقلت : أوايّة ؛ لأنه اجتمع في أوله واوان وكان الأصل (ووايّة) فهمزت الأولي ، فإن جمعته قلت : أواو ؛ لأن الهمزة لم تعرض في جمع ولو عوضت قلت أواوي.

وتقول في مثال (عنكبوت) من أويت : أيوت وكان الأصل أويوت فأبدلت الواو الأولي للياء التي بعدها وحذفت الياء التي أبدلتها ألفا لالتقاء الساكنين يعني : الياء الأخيرة لأنّها

متحركة قبلها فتحة فقلبت ألفا والواو التي بعدها ساكنة فسقطت لالتقاء الساكنين وتقول فيها من أويت : وأيوت والعلة في الحذف واحدة.

ولو جمعته من أويت لقلت : وأي ولا تهمز ؛ لأنه ملحق ولم يعرض له ما يهزم من أجله.

ولو جمعته من أويت لقلت : أوايا وكان الأصل (أواوي) فوجب الهمز من حيث وجب في (أوائل).

فصارت (أواي) فعرضت الهمزة في جمع فقلت : أوايا ولو عوضت لقلت أواي كما قلت : طواويس وعواوير فلم تهمز.

وتقول في مثال (اغدون) من أويت : أيأوي كما تقول فيها من وعيت : ايعوي فتكرر الهمزة لأنها عين الفعل كما كررت الدال في (اغدون) ، فإن خففت الهمزة الثانية قلت : إياوي أقيت حركتها علي الواو فحركت الواو وحذفت الهمزة ، وإن خففت الأولى وتركت الثانية قلت : أوي وكان الأصل (ووي) لأنك أقيت حركة الهمزة التي هي عين الفعل الأولى علي الفاء وكانت واوا في الأصل فانقلبت ياء لكسرة ألف الوصل فحذفت ألف الوصل لتحريك ما بعدها فرجعت واوا وبعدها الواو الزائدة فهزمت موضع الفاء لثلاثا تجتمع واوان في أول كلمة ، فإن خففتها جميعا قلت : أوي والعلة واحدة وتقول فيها من أويت : إيوي ؛ لأن (أويت) عينها واو فتكرر الواو وتكون الواو الزائدة بين الواوين اللتين هما عينان فتدغم الزائدة في الواو التي بعدها فتصير فيها ثلاث واوات كما كان ذلك في (اقوول) ومن رأي التغير في (اقوول) رآه هاهنا. وتقول في مثال (صمحمح) من أويت : وأيا ومن أويت : أويًا.

## باب ما ذكره الأَخضَرُ من المسائل علي مثال مرميس

قال أبو بكر : وإِثْمًا أفردت هذا الباب ؛ لأنه مخالف لما مضى من المسائل لا شكل له وجميع ما مضى ممّا فيه تكرير فإِثْمًا هو تكرير عين نحو : (افعول) أو تكرير لام نحو : (فعلل) أو تكرير عين ولام نحو : (فعلعل).

ومرميس وزنها (ففعيل) فقد كرّرت الفاء والعين وإنما استدلوا علي ذلك بأنّها مشتقة من المراسمة.

قال : إذا بنيت مثال مرميس من واو قلت : أوَيِّ واوان وثلاث ياءات وكان الأصل أن يكون الأول ثلاث واوات فهزمت الأولي ؛ لأنه إذا اجتمع في أول الكلمة واوان همزت الأولي.

وقال : تقول في مثال (مرميس) من (الويل والويح). ويئيل وويييح أربع ياءات بين الواو واللام وبين الواو والحاء فمن كان من قوله جمع بين ثلاث ياءات في هذه الصفة جمع بين هذه الأربع ياءات ؛ لأن الياء الرابعة لا يحتسب بها لأنّها مثل ياء (مهيم) ، وإذا كانت مدة هكذا لم يحتسب بها ألا تري أنّك لو قلت في قوام (قويم) لم يكن تثقيل كما تثقل في (أحي) ومن حذف واحدة لثلاث ياءات يكتفٍ مثل ياءات (شويي) تصغير (الشّاوي) فإذا قلت : مرميس من يوم قلت : ييوييم وكان الأصل : يويويم فقلبت الواو للياء التي بعدها واجتمعت ثلاث ياءات لأنّهن مثل النسب إلي (طيء) إذا قلت : طيبي ولو أردت مثل (مرميس) من أتيت قلت : أتاتي ، فإن خففت الهمزة قلت : أتتي ومن أبت : أواويب ، فإن خففت قلت : أوويب وتقول مثال مرميس (من) إن أوأويي ومن أأة) أوأوي.

وحكي عن الخليل أنّه كان يصغر (أأة) أوئة قال : وتأسيس بنائها من تألف واو بين همزتين فلو قلت : أأ أو كما تقول من النوم منامة علي تقدير (مفعلة) لقلت : أرض مأة ولو اشتق منه (مفعول) لقلت : مووء مثل (معو).  
ص: 483

وتقول في مثال : (مرمريس) من أول : أوييل فتقلب الواو الآخرة ياء أقربهنّ إلي العلة وتهمز الأولي لإجتمع واوين في أول كلمة وكان أصلها (وؤويل) أربع واوات الثانية منهنّ مدغمة في الثالثة ومن أجاز جمع ثلاث واوات فقال في (افعول) من قلت : اقوول قال في هذا : أوويل.

قال الأخفش : وهذا عندي ضعيف.

وقال : وتقول في مثل (قصعة) من الواو ويّة ؛ لأنه لا تجتمع ثلاث واوات وكان أصلها (ووة) ، وإن شئت قلت : أوّة فجعلت الأولي همزة وكلّ مذهب.

قال : إلا أنّ الأولي أقواهما ؛ لأن موضع العين إن كان ياء فلا بدّ من (ويّة) إلا أنّ النحويين لا يجعلون الألف التي في (واو) إلا واوا.

قال : وما أعلمه إلا أبعد الوجهين وهم يصغرون (واوا) أويّة.

قال : وإنّما جاز أن أبني من واو اسما ؛ لأن الواو اسم ولا يجوز أن أبني منها فعلا- وذكر بعد هذا كيف يبني من التامّ مثل المنقوص المحذوف.

قال أبو بكر : وهذا لا يجوز عندي ولا دربة فيه ؛ لأن الحذف ليس بعمل ولكني أذكر ما قال.

قال : ويبني من رأيت مثل (شاة) راة قال : ومثلها من القول : قاة ومن البيع : باة وضعفه مع ذلك.

تقول في (فيعول) من بعث : يَبُوعُ فإذا جمعته قلت : يبايع فلا تهمز لأنها لما بعدت من الطرف قويت فلم تهمز ، وإذا جمعت (فوعلا) من (قلت) همزت فقلت : قوائل وتهمز فواعل من (عورت وصيدت) وكذلك إذا جمعت (سيدا وعيلا) ، وذلك قولك : سياند وعيائل وميانت جمع (ميت) علي التكسير شبهوه (بأوائل).

قال المازني : وسألت الأصمعي عن عيّل : كيف تكسره العرب فقال : عيائل يهمزون كما يهمزون في الواوين يعني في أول.

وأما (ضيون وضياون) فلم يهمزوا لأنها صحت في الواحد فجاءت علي الأصل وقول الشاعر (1) :

وكحل العينين بالعواور

إنما ترك الهمز ؛ لأنه أراد : العواير ولكنّه احتاج فحذف الياء وترك الواو علي حالها.

قال الأخفش : فإذا جمعت (فعلّ) نحو : هبيّ ورميّي وأنت تريد مثل : معدّ قلت : هبايّ ورمايّ تجريه مجري ما ليس من بنات الياء نحو : طمر ومعدّ تقول : طمازّ ومعاد تدعه علي إدغامه ولا تظهر التضعيف وقد كان الأصل التضعيف ؛ لأنه ملحق ولكنّ العرب لما وجدت الواحد مدغما أجرت الجمع علي ذلك.

قال : وليس هو بالقياس وكذلك (فعلّ) نحو : غزوّ تقول : غزاو إذا جمعتها.

قال : وإذا جمعت (فعلل) من غزوت ورميت وهو غزوا ورميا قلت : غزاو ورميا ولم تهمز لأنها من الأصل.

ص: 485

---

1- من شعر جندل الطهوي ، والأبيات كاملة : غرك أن تقاربت أبا عري وأن رأيت الدهر ذا الدوائر حني عظامي وأراه ثاغري وكاحلا عيني بالعواور.

قال : فإن أردت فعاليل قلت : رمائيّ فهمزت لَمّا اجتمع ثلاث ياءات قبلهنّ ألف والألف شبه الياءات فشَبَّهوا ذلك بالنسب إليّ (راية).

تقول : رائيّ وقال بعضهم : راويّ فأبدلها واوا فلهذا يقول في (فعاليل) من رميت : رماويّ ومن قال : أمييّ قال : رماييّ فلم يغير وتركهن ياءات وكذلك (فعاليل) من (حييت) ومفاعيل تحذف أو تبدل واوا لأنهم قد كرهوا جمع ياءين في نحو (أثاف) حتي خففوها وخفف بعضهم : أغاني وأصاحي ومعطاء ومعاطي.

قال : ولو قال قائل : أحذف هذا في الجمع إذا رأيتهم قد حذفوا إحدى الياءين في (معاط) و (أثاف) ذهب مذهبا وما غيّر من الجمع كثير نحو : معايا ومكّوك ومكاكي.

قال : (وفعاليل) من غزوت : غزاوي لا تعيّرهُ ؛ لأنه لم يجتمع فيهن ثلاث ياءات.

قال أبو بكر: أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا الهمزة الألف الهاء العين الحاء الغين الخاء القاف الكاف الضاد الجيم الشين الياء اللام الراء النون الطاء الدال التاء الصاد الزاي السين الظاء الذال الثاء الفاء الباء الميم الواو.

وتكون خمسة وثلاثين. حرفا مستحسنة النون الخفيفة وهمزة بين بين والألف الممالة والشين كالجيم والصاد كالزاي وألف التفخيم ويكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة.

### مخارج الحروف ستة عشر

فلحق ثلاثة فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف.

والأوسط: العين والحاء.

والأدنى من الفم: الغين والحاء.

الرابع: أقصى اللسان وما فوقه من الحنك: القاف.

الخامس: أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك: الكاف.

السادس: وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك: الجيم والشين والياء.

السابع: من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس: الضاد.

الثامن: من بين أول حافة اللسان من أدناها إلي منتهي طرف اللسان ما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنباب والرابعة والثنية: مخرج اللام.

التاسع: النون وهي من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا.

العاشر: ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لإنحرافه إلي اللام: مخرج الراء.

ص: 487

1- قال الجرجاني: الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها؛ وفي الصناعة: إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول: مدغما، والثاني: مدغما فيه. وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين،





الحادي عشر : ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا : مخرج الطاء والذال والتاء.

الثاني عشر : ممّا بين اللسان وفويق الثنايا السفلي : مخرج الزاي والسين والصاد.

الثالث عشر : ممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا : مخرج الظاء والثاء والذال.

الرابع عشر : ومن باطن الشفة السفلي وأطراف الثنايا العليا : مخرج الفاء.

الخامس عشر : ومما بين الشفتين : الباء والميم والواو.

السادس عشر : ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة.

### أنصاف هذه الحروف أحد عشر صنفا

#### إشارة

المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة والمنحرف والشديد الذي يخرج معه الصوت والمكررة واللينه والهاوي والمطبقة والمنفتحة.

#### الأول : المجهورة

وهي تسعة عشر حرفا : الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والزاي والراء والطاء والذال والنون والظاء والذال والباء والميم والواو.

فالمجهورة كلّ حرف أشيع الإعتقاد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتّي ينقضي الإعتقاد يجري الصوت إلا أنّ النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة والدليل علي ذلك أنّك لو أمسكت بأنفك ثمّ تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخلّ بهما.

#### الثاني : المهموسة

وهي عشرة أحرف : الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والشين والتاء والصاد والثاء والفاء.

وهو حرف أضعف الإعتقاد في موضعه حتي يجري معه النفس وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرردت الحرف مع جري النفس ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه.

### الثالث : الشديد من الحروف

هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهي ثمانية أحرف : الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والباء والذال فلو أردت مدّ صوتك بالحرف الشديد لم يجر لك ، وذلك أنك لو قلت : ألحج لم يجر لك مد الصوت بالجيم.

### الرابع : الحروف الرّخوة

الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والثاء والذال والفاء ، وذلك أنك إذا قلت : الطّس وانقض وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت أما (العين) فبين الرّخوة والشديدة تصل إلي التردد فيها لشبهها بالحاء.

### الخامس : الحرف المنحرف

وهو حرف شديد جري فيه الصوت لإنحراف اللسان مع الصوت ولم يعترض علي الصوت كاعتراض الشديدة وهو اللام ، وإن شئت مددت فيه الصوت وليس كالرّخوة ؛ لأن طرف اللسان لا يتجافي عن موضعه وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان فويق ذلك.

### السادس : الشديد الذي يخرج معه الصوت

لأنّ ذلك الصوت غتّة من الأنف فإنّما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون والميم.

### السابع : المكرر

وهو حرف شديد جري فيه الصوت لتكريره وإنحرافه إلي اللام فتجافي للصوت كالرّخوة ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه وهو الراء.

### الثامن : اللينة

الواو والياء ؛ لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرهما.

## التاسع : الهاوي

حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع مخرج الياء والواو لأنك قد تضمّ شفّتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الحنك وهي الألف وهذه الثلاثة أخفي الحروف لإتساع مخرجها وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجا الألف ثمّ الياء ثمّ الواو.

## العاشر : المطبقة

هي أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء.

## الحادي عشر : المنفتحة

وهو كلّ ما سوي المطبقة من الحروف لأنك لا تطبق لشيءٍ منهنّ لسانك ترفعه إلي الحنك وهذه الأربعة الأحرف إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهنّ إلي ما حاذي الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلي الحنك فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلي موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإتّما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن ولو لا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس شيء من مواضعها وغيرها.

ص: 490

وهو وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتدّ الحرف ألا تري أنّ كلّ حرف شديد يقوم في العروض والوزن مقام حرفين الأول منهما ساكن.

والإدغام في الكلام يجيء علي نوعين :

أحدهما : إدغام حرف في حرف يتكرر.

والآخر : إدغام حرف في حرف يقاربه.

### النوع الأول : إدغام الحرفين

اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه ، وذلك يجيء علي ضربين : أحدهما : أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة والآخر : أن يكونا من كلمتين.

فأمّا ما كان من ذلك في الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه فجميعه مدغم متي التقي حرفان من موضع واحد متحركين حذفت الحركة وأدغم أحدهما في الآخر ، وذلك نحو : فرّ وسرّ والأصل : فرر وسرر.

ففرّ نظير (قام) أعلّت العين في ذا كما أعلّت في ذا.

وسرّ : نظير (قيل) في أصلها ألا تري أنّ بعضهم يقول : قول وبوع كما أنّ منهم من يقول : ردّ مثل (قيل) ، وأما مدّ وفرّ في الأمر فقد ذكرناه في حدّ الوقف والابتداء وكذلك ما جاء من الأسماء علي وزن الأفعال المدغمة أعلّ وأدغم ؛ لأن الإدغام اعلال إلا (فعل) مثل (طلل وشرر) ، فإن كان المضاعف علي مثال (فعل) و (فعل) لم يقع إلا مدغما ، وذلك رجل ضفّ الحال هو (فعل).

والدليل علي ذلك قولهم الضفّ في المصدر فهذا نظيره من غير المضاعف : الحذر ورجل حذر وقد جاء حرف منه علي أصله كما قالوا (الخونة والحوكة) علي أصولهما قالوا : قوم ضفّفو الحال فشدّ هذا كما شدّ غيره.

(وفعل) لم يسمع منه شيء جاء علي أصله ، وإن كان المضاعف (فعلا) أو (فعلا) أو فعلا ممّا لا يكون مثاله فعلا فهو علي الأصل نحو : (خزو ومرر) وحضض وضض فأما قولهم :قصص وقصّ وهم يعنون المصدر فإنّما هما اسمان : أحدهما محرّك العين والآخر ساكن العين.

فجاء علي أصولهما ومثله من غير المضاعف : معز ومعز وشمع وشمع وشعر وشعر وهذا كثير وليس أنّ (قصّا) مسكّن من (قصص) ولكن كل واحد منهما أصل ، وأما قول الشاعر :

هاجك من أروي كمنهاض الفلك

فإنّما احتاج إلي تحريكه فبناه علي (فعل) كما قال :

ولم يضعها بين فرك وعشق

وإنّما هو عشق فاحتاج فبناه علي (فعل).

قال المازني : وزعم الأصمعي قال : سألت أعرابيا ونحن بالموضع الذي ذكره وزهير حيث يقول :

ثم استمروا وقالوا : إنّ مشربكم

ماء بشرقيّ سلميّ فيد أو ركك

هل تعرف (رككا) فقال : قد كان ها هنا ماء يسمّي رگا.

فهذا مثل فكك فإذا ألحقت هذه الأشياء التي ذكرت الألف والنون في آخرها ، فإن الخليل وسيبويه والمازنيّ يدعون الصدر علي ما كان عليه قبل أن يلحق ، وذلك نحو : رددان ، وإن أردت (فعلان) أو (فعلان) أدغمت فقلت : (ردّان) فيهما وكان أبو الحسن الأخفش يظهر فيقول : رددان ورددان ويقول : هو ملحق بالألف والنون فلذلك يظهر ليسلم البناء.

قال المازني : والقول عندي علي خلاف ذلك ؛ لأن الألف والنون يجب أن يكونا كالشيء الواحد المنفصل ألا تري أنّ التصغير لا يحتسب بهما فيه كما لا- يحتسب ببياءي الإضافة ولا- بألفي التأنيث ويحقرن (زعفرانا) فيقولون : زعيفران وخنفساء. خنفساء فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوز الأربعة فيقولون في (سفرجل). سفيرج فأما ما جاء من

التضعيف فيما جاوز عدته ثلاثة أحرف فإنه يكون علي ضربين. ملحق وغير ملحق فالملحق يظهر فيه التضعيف نحو: مهدد وجليبة. فمهدد ملحق بجعفر وجليبة ملحق بدحرجة.

وإن كان غير ملحق أدغم، وذلك نحو: احّمّار واحمر ولو كان له في الرباعي مثال لما جاز تضعيفه كما لم يجز إدغام (اقعسس) لّمّا كان ملحقا (باحرنجم) وقد مضى ذكر ذا وأشباهه، وأما (اقتلوا) فليس بمحلق والعرب تختلف في الإدغام وتركه فمنهم من يجريه مجري المنفصلين فلا يدغم كما لا يدغم اسم (موسي) وإنما فعل به ذلك؛ لأن التاء الأولى دخلت لمعني فمن أبي الإدغام كره أن يزيل البناء الذي دخلت له التاء فيزول المعني وذهب إلي أن التاء غير لازمة وأنها ليست مثل راء (احمررت) اللازمة؛ لأنه يجوز أن يقع بعد تاء (اقتلوا) كلّ حرف من حروف المعجم.

ومنهم من أدغم لّمّا كان الحرفان في كلمة ومضى علي القياس فقال: يقتلون وقد قتلوا كسروا القاف لالتقاء الساكنين وشبهت بقولهم: (ردّ).

وقال آخرون: قتلوا ألقوا حركة المتحرك علي الساكن وتصديق ذلك قراءة الحسن (إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ) [\(1\)](#) [الصفات: 10] ومن قال: يقتل قال: مقتل ومن قال: يقتل قال: مقتل.

قال سيبويه: حدثني الخليل وهارون: أن ناسا يقولون: مردّفين يريدون: مرتدّفين أتبعوا الضمة الضمة ومن قال هذا قال: مقتلين وهذا أقلّ اللغات.

وكلّ ما يجوز أن تدغمه ولا تدغمه فلك فيه الإخفاء إلا أن يكون قبله ساكن وبعده ساكن كنحو (أردد).

الضرب الثاني: أن يكون الحرفان من كلمتين منفصلتين وهو ينقسم قسمين:

ص: 493

1- (إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ) فيه لغات قد قريء ببعضها، وهي غير مخالفة للخط، يقال: إذا أخذ الشيء بسرعة خطف وخطف وخطّف ومن كسرهما فالتقاء الساكنين، وممن كسر الطاء أتبع الكسر الكسر. [إعراب القرآن للنحاس: 280/3].

أحدهما : ما يجوز إدغامه.

والآخر : لا يجوز إدغامه.

وأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالي خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ؛ لأنه ليس في أصل بناء كلامهم بناء لكلمة علي خمسة أحرف متحركة.

وقد تتوالي الأربعة متحركة في مثل (علبط) وهو محذوف من علابط ولا يكون ذلك في غير المحذوف وليس في الشعر خمسة أحرف متحركة متوالية ، وذلك نحو : جعل لك وفعل لبيد لك. أن تدغم ولك أن تبين والبيان عربي حجازي ؛ لأن المنفصل ليس بمنزلة ما هو في كلمة واحدة لا ينفصل نحو : مدّ واحمرّ ولك الإدغام في كلّ حرفين منفصلين إلا أن يكون قبل الأول حرف ساكن فحينئذ لا يجوز الإدغام ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان إلا أن يكون الساكن الذي قبل الأوّل حرف مدّ ، فإن الإدغام يجوز في ذلك كما كان في غير الانفصال كما قالوا : رادّ وتمودّ الثوب.

فأمّا المنفصل فنحو قولك : المال لك وهم يظلمونيّ والبيان هاهنا يزداد حسنا لسكون ما قبله ، فإن كان قبله ساكن ليس بحرف مدّ لم يجز الإدغام ، وذلك قولك : ابن نوح واسم موسي لا تدغم ولكتّك إن شئت أخفيت وتكون بزنة المتحرك ولا يجوز إذا كان قبل الحرف الأول حرف ساكن أن يدغم ويحرك ما قبله لالتقاء الساكنين فأمّا قول بعضهم : (نعمّا) محرّك العين فليس علي لغة من قال (نعم) فأسكن ولكن علي لغة من قال : (نعم) فحرّك العين هذا قول سيبويه.

قال : وحدّثنا أبو الخطاب : أنّها لغة هذيل وكسروا كما كسروا (لعب) ، وأمّا قوله (فلا تتناجوا) ، فإن شئت أسكنت وأدغمت ؛ لأن قبله حرف مدّ وهو الألف ، وأمّا (ثوب بكر) فالبيان هاهنا أحسن منه في الألف ؛ لأن الواو في (ثوب) لا تشبه الألف ؛ لأن حركة ما قبلها ليس منها وكذلك (جيب بكر) والإدغام في هذا جائز ، وإن لم يكونا بمنزلة الألف وإنّما يكونان بمنزلة الألف إذا كان قبل الواو ضمّة قبل الياء كسرة فالإدغام في (ثوب بكر) في

المنفصل مثل (أصيم) في المتصل وإتّما فعل ذلك بياء التصغير لأنّها لا تحرك وأنّها نظير الألف في (مفاعل ومفاعيل).

القسم الثاني : الذي لا يجوز إدغامه وإذا قلت : مررت بوليّ يزيد وعدوّ وليد ، فإن شئت أخفيت ، وإن شئت بنيت ولا يجوز الإدغام لأنك حيث أدغمت الواو في (عدوّ) والياء في (وليّ) فرفعت لسانك رفعة واحدة ذهب المدّ وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل فالواو الأولى في (عدوّ) بمنزلة اللام في (دلو) والياء الأولى في (وليّ) بمنزلة الباء في (ظبي) والدليل علي ذلك أنه يجوز في القوافي (ليّا) مع قولك : ظيبا و (دوّا) مع قولك : غزوا ، وإذا كانت الواو قبلها ضمّة والياء قبلها كسرة ، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها ، وذلك قولك : ظلموا واقدوا وظلمي ياسرا ويغزو واقد وهذا قاضي ياسر لا تدغم وإتّما تركوا المدّ علي حاله في الانفصال كما قالوا : قد قول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن تكون علي زنة (قاول) فكذلك هذه إذا لم تكن الواو لازمة فأما الواو إذا كانت لازمة بعدها واو في كلمة واحدة فهي مدغمة ، وذلك نحو : معزوّ وزنه مفعول فالواو لازمة لهذا البناء وليست بمنزلة قوول الذي إذا بنيته للفعل صار : قاول ، وإذا قلت وأنت تأمر : اخشي ياسرا واخشوا واقدوا أدغمت لأنّهما ليسا بحرفي مدّ كالألف ؛ لأنه انفتح ما قبل الهاء والواو والهمزتان ليس فيهما إدغام في مثل قولك : قرأ أبوك وأقريء أباك وقد ذكر في باب الهمز ما يجوز في ذا وما لا يجوز.

## النوع الثاني من الإدغام وهو ما أدغم للتقارب

### إشارة

اعلم أنّ المتقاربة تنقسم قسمين : أحدهما : أن يدغم الحرف في الحرف المقارب له والقسم الآخر لا يدغم الحرف في مقاربه.

فأما الذي يدغم في مقاربه فهو علي ضربين :

أحدهما : يدغم كلّ واحد من الحرفين في صاحبه.

والآخر : ليس كذلك بل لا يدغم أحد الحرفين في الآخر ولا يدغم الآخر فيه.



### إشارة

اعلم أنّ أحسن الإدغام أن يكون في حروف الفم وأبعد ما يكون في حروف الحلق فكلمًا قرب من الفم فالإدغام فيه أحسن من الإدغام فيما لا يقرب والبيان في حروف الحلق.

وما قرب منها أحسن وما قرب من الفم لا يدغم في الذي قبله.

واعلم أنّ هذه المدغمة تنقسم ثلاثة أقسام منها ما يبذل الأول بلفظ الثاني ثمّ يدغم فيه وهذا أحقّ الإدغام ومنها ما يبذل الثاني بلفظ الأول ثمّ يدغم الأول في الثاني ومنها ما يبذل الحرفان جميعًا بما يقاربهما ثمّ يدغم أحدهما في الآخر وقد كتبنا جميع ذلك في مواضعه وقد قلنا : إنّ المخارج ستة عشر مخرجًا ونحن نذكر جميع ذلك وما يجوز وما لا يجوز وما يحسن وما لا يحسن.

### الأول : ما يدغم من حروف الحلق

### إشارة

ولها ثلاثة مخارج كما ذكرنا الهاء مع الحاء تدغم كقولك : اجبه حملا البيان أحسن ولا يدغم الحاء في الهاء العين مع الهاء : أقطع هلالا البيان أحسن ، فإن أدغمت لقرب المخرجين حوّلت الهاء حاء والعين حاء ثمّ أدغمت الحاء في الحاء ؛ لأن الأقرب إلي الفم لا يدغم في الذي قبله وكان التقاء الحاءين أخفّ في الكلام من التقاء العينين وبنو تميم يقولون : محّم يريدون : معهم ومحاؤلاء يريدون : مع هؤلاء.

### العين مع الهاء

أقطع حملا- الإدغام حسن والبيان حسن لأنهما من مخرج واحد ولا- تدغم الحاء في العين ؛ لأن الحاء يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين.

### الحاء مع العين

قال سيبويه : ولكنتك لو قلبت العين حاء فقلت في (امدح عرفة) : امدحرفه جاز.

### الفين مع الخاء

البيان أحسن والإدغام حسن ، وذلك قولك : أدمغ خلفا.



## الخاء مع الغين

البيان أحسن ويجوز الإدغام؛ لأنه المخرج الثالث وهو أدنى مخارج الحلق إلي اللسان ألا تري أنّ بعض العرب يقول: منخل ومنغل فيخفي النون كما يخفيها مع حروف اللسان، وذلك قولك في اسلخ غنمك: اسلغنمك ويدلّك علي حسن البيان عزتها في باب (رددت) لأنهم لا يكادون يضعفون ما يستقلون.

## القاف مع الكاف

الحق كلدة الإدغام حسن والبيان حسن.

## الكاف مع القاف

انهك قطنا البيان أحسن والإدغام حسن وإّما كان البيان أحسن؛ لأن القاف أقرب إلي حروف الحلق من الكاف فإدغام الكاف فيها أحسن من إدغامها هي في الكاف.

## السادس الجيم مع الشين

ابعج شبتا الإدغام والبيان حسنان.

## السابع اللام مع الراء

اشغل رّجة يدغم وهو أحسن.

## النون مع الراء واللام والميم

من رّاشد يدغم بغنة وبلا غنة وتدغم في اللام (من لك) إن شئت كان إدغاما بلا غنة، وإن شئت بغنة وتدغم النون مع الميم.

## النون مع الباء

تقلب النون مع الباء ميمًا ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنة، وذلك قولهم: ممبك يريدون: من بك وشمباء وعمبر يريدون: شنباء وعنبرا.



وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين تتجافي عنه الشفتان والميم كالباء في الشدة وإلزام الشفتين.

## النون مع الياء

تدغم بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد؛ لأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلي مخرج الرء منه الياء ألا تري أن الألتغ بالراء يجعلها ياء وكذلك الألتغ باللام وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفيا مخرجه من الخياشيم، وذلك أنها من حروف الفم وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف فلما وصلوا إلي أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وذلك قولك: من كان ومن قال ومن جاء وهي مع الرء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة ليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة ولو كان مخرجها من الخياشم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتي تصير مثلهن في كل شيء وهي مع حروف الحلق بنية موضعها من الفم.

قال سيبويه: وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون فلم تخف هاهنا كما لا تدغم في هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق وإنما أخفيت النون في حروف الفم كما أدغمت في اللام وأخواتها تقول: من أجل ذنب ومن خلف زيد ومن حاتم ومن عليك ومن غلبك ومنخل فتبين وهو الأجود والأكثر وبعض العرب يجري الغين والنخاء مجري القاف، وإذا كانت النون متحركة لم تكن إلا من الفم ولم يجز إلا إبانته وتكون النون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينة وكذلك هي مع الواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق، وذلك قوله: شاة زنماء وغنم زنم وقنواء وقنية وكنية.

وإنما حملهم علي البيان كراهية الإلباس فيصير كأنه من المضاعف؛ لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضعفاً ألا تراهم قالوا: أمحي حيث لم يخافوا الإلباس؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم.

قال سيبويه : وسمعت الخليل يقول في انفعال من (وجلّت) : أوّجل كما قالوا : أمّحي لأنّها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك : من مثلك وكذلك إن بنيت (انفعل) من (يس) قلت : إيّاس ، وإذا كانت مع الباء لم تتبين ، وذلك قولك : شمباء لأنّك لا تدغم النون وإنما تحوّلها ميما والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة فليس في هذا لبس ولا تعلم النون وقعت في الكلام ساكنة قبل راء ولا لام ليس في الكلام مثل : قنر ولا .

عقل وإنّما احتمل ذلك في الواو والياء لبعدها المنخارج وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم تدغم في النون لم تدغم فيهنّ .

فأمّا اللام فقد تدغم في النون ، وذلك قولك : هتّري . فتدغم في النون والبيان أحسن ؛ لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أدغمت فيه سوي اللام فكأنّهم يستوحشون من الإدغام فيها ولم يدغموا الميم في النون لأنّها لا تدغم في الياء التي هي من مخرجها فلمّا لم تدغم فيما هو من مخرجها كانت من غيره أبعد ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا ولا يجوز فيها معهنّ إلاّ الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها من طرف اللسان وحرفان بخالطان طرف اللسان فلمّا اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجرز إلاّ الإدغام والأحد عشر حرفا : النون والواو والبدال والتاء والصاد والطاء والزاي والسين والطاء والتاء والذال .

وقد خالطتها الصاد والسين ؛ لأنّ الصاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الطاء ، وذلك قولك : النعمان والرجل فكذلك سائر هذه الحروف فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام (هل وبل) ، فإنّ الإدغام في بعضها أحسن ، وذلك قولك : هزّأيت ؛ لأنّ الرء أقرب الحروف إليّ اللام ، وإنّ لم تدغم فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة وهي مع الطاء والبدال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة وليس ككثرتها مع الرء وإنّما جاز الإدغام ؛ لأنّ آخر مخرج اللام قريب من مخرجها وهي حروف طرف اللسان وهي مع الطاء والتاء والذال جائزة وليس كحسنة مع هؤلاء وإنّما جاز الإدغام لأنّهنّ مع الثنايا وهنّ من حروف طرف

اللسان كما أنهن منه واللام مع الضاد والشين أضعف ؛ لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان والشين من وسطه.

قال طريف بن تميم العنبري :

تقول إذا استهلكت مالا للذة

فكيفة هشيء بكفيك لائق

يريد : (هل شيء) فأدغم اللام في الشين.

وقرأ أبو عمرو : هثوب الكفار فأدغم اللام في التاء وقرئ : (بتؤثرون الحياة الدنيا) (1) [الأعلي : 16] فأدغم اللام في التاء.

قال سيبويه : وإدغام اللام في النون أقبح من جميع هذه الحروف لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم فلم يجسروا أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون وصارت كأحدها في ذلك.

ص : 500

---

1- هذه القراءة للسوسي عن أبي عمرو بإدغام اللام في التاء ، والنطق بها مشددة.

### الدال مع الطاء

اضبطّلامه يريد : اضبط دلامه تدغم وتدع الإطباق علي حاله فلا تذهبه ؛ لأن الدال ليس فيها إطباق وبعض العرب يذهب الإطباق حتي يجعلها كالدال سواء والدال في الطاء ، وذلك قولك : أفقد ظالما.

### الطاء مع التاء

تدغم وتدع الإطباق بحاله وذهاب الإطباق مع الدال أمثل ؛ لأن الدال مجهورة والتاء مهموسة وكلّ عربيّ وذلك : أنفتّوأما تدغم وكذلك التاء في الطاء ، وذلك قولك : انعطّالبا وهذا لا يجحف فيه بالإطباق.

### التاء مع الدال

كلّ واحدة منهما تدغم في صاحبتهما إلا أنّ إدغام التاء في الدال أحسن ؛ لأن الدال مجهورة والأحسن إدغام الناقص في الزائد ، وذلك قولك : انعدّلاما وانقتّلك فتدغم ولو بينت فقلت : اضبط دلاما واضبط تلك وانعت دلاما لجاز وهو يثقل الكلام به.



## باب الصاد والزاي والسين

### إشارة

الصاد مع السين : (افحسّالما) تدغم فتصير سينا وتدع الإطباق لأنّها مهموسة مثلها ، وإن شئت أذهبته وإذهاب الإطباق مع السين أمثل من إذهاب الإطباق إذا أدغمت الطاء وتدغم السين في الصاد ، وذلك احبصّابرا.

### الزاي مع الصاد

وتدغم الزاي في الصاد وذلك : أو حبصّابرا.

### الزاي والسين

احبّرّدة تدغم وكذلك الزاي في السين ورسّلمة تدغم.

## باب الظاء والذال والطاء

### الطاء مع الذال

احفّذّلك تدغم وتدع الإطباق ، وإن شئت أذهبته لأنّها مجهورة مثلها وتدغم الذّال في الظاء نحو : خطّالما.

### الطاء مع الظاء

ابعظّالما تدغم.

### الذّال مع التاء

تدغم كلّ واحدة منهما في صاحبتهما وذلك : ختّابتا وابعدّلك والبيان فيهنّ أمثل منه في الصاد والسين والزاي.

### إدغام مخرج في مخرج يقاربه

الطاء والذال والطاء يدغمن كلهنّ في الصاد والزاي والسين لقرب المخرجين وذلك : ذهبيّسلمي وقسمّعت فتدغم واضبّرّدة فتدغم وانعصّابرا.

وقرأ بعضهم : (لا يسمعون). يريد : (لا يتسمعون) والبيان عربي حسن.

ص: 502

وكذلك : الظاء والذال والثاء تدغم في الصاد وأختيها ، وذلك قولك : ابعسّ لمة واحفّسّ لمة وخصّابرا واحفّزّردة سماعناهم يقولون : مزّمان فيدغمون الذّال في الزاي ومسّاعة فيدغمونها في السين والبيان فيها أمثل منه في الظاء وأختيها.

والظاء والثاء والذال أخوات.

الظاء والثاء والذال لا يمتنع بعضهنّ من بعض في الإدغام ، وذلك أهبطّالما وابعدّلك وانعثّابتا واحفطّالبا وخذّاود وابعثّلك وحقته قولهم : ثلاث دراهم تدغم الثاء في التاء التي هي بدل من الهاء التي في الدارهم وقالوا : حدّتهم فجعلوها تاء والبيان فيه جيد فأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف لأنهن حروف الصفيّر وهنّ أندي في السمع فامتنت كما امتنت الراء أن تدغم في اللام وتدغم الظاء والذال والثاء في الصاد ، وذلك اضبضّرة وانقضّرة وانعصرّمة.

قال سيبويه : وسمعنا من يوثق بعربيته قال : ثار فضجّصّجة ركائبه فأدغم التاء في الصاد.

والظاء والثاء والذال يدغمن في الصاد وذلك : احفصّرة وخصّرة وابعصّرة ولا تدغم الصاد في السين والزاي لإستطالة الصّاد كما امتنت السين وهي قريبة منها ولا تدغم الصاد وأختها في الصاد فالصاد لا تدغم فيما تدغم فيها والبيان عربيّ جيّد وتدغم الظاء والثاء والذال في السين لإستطالتها حين اتصلت بمخرجها وذلك : اضبشّبا وانقضّبتا والإدغام في الصاد أقوى وتدغم الظاء والذال والثاء في السين لأنهم أنزلوها منزلة الصاد ، وذلك قولك : احفشّنباء وابعشّنباء وخشّنباء والبيان عربيّ جيّد وهو أجود منه في الصاد.

واعلم أنّ جميع ما أدغمته وهو ساكن يجوز لك فيه الإدغام إذا كان متحرّكا كما تفعل ذلك في المثليّن وحاله فيما يحسن فيه ويقبح الإدغام وما يكون فيه حسن وما كان خفيا وهو بزنته متحرّكا قبل أن يخفي كحال المثليّن ، وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلا واعتلا لا كما كان المثلان إذا لم يكونا منفصلين أثقل ؛ لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون فمن ذلك قولهم في (مشرّد) : مشرّد وقد ذكر باب (افتعلّ) في التصريف وما يدغم منه وما يبذل ولا يدغم.

ص: 503

## ذكر ما امتنع من الحروف المتقاربة

وهي تجيء علي ضربين : منها ما يدغم في مقاربه ولا يدغم مقاربه فيه ومنها ما لا يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه.

فالحروف التي تدغم فيما قاربها ولا يدغم فيها مقاربها : الهمزة والألف والواو لا تدغم ، وإن كان قبلها فتحة في شيء من المقاربة وكذلك الواو لو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح ما هو مثلها سواء لأدغمتها ولم تستطع إلا ذلك ، وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام.

## الحروف التي لا تدغم في المقاربة

فيها : الميم والراء والفاء والشين.

فالميم لا تدغم في الباء لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم : العنبر ومن بك ، وأما إدغام الباء في الميم فنحو : اصحمترا تريد : اصحب مطرا.

والفاء لا تدغم في الباء والباء تدغم فيها وذلك : اذهبي ذلك.

والراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكررة وتدغم اللام والنون في الراء.

والشّين لا تدغم في الجيم وتدغم الجيم فيها.

وجملة هذا أنّ حقّ الناقص أن يدغم في الزائد وحقّ الزائد أن لا يدغم في الناقص وأصل الإدغام في حروف الفم واللسان وحروف الحلق وحروف الشّفة أبعد من الإدغام فما أدغم من الجميع فلمقاربة حروف الفم واللسان.

## هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه

والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاكنة الساكنة إذا كان بعدها الدال نحو : مصدر وأصدر والتقدير فما لم يمكن أن يعلّ ضارعوا بها أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي.

قال سيوييه : وسمعنا الفصحاء يجعلونها زايا خالصة ، وذلك قولك في التصدير : التّزدير وفي الفصد : الفزد وفي أصدرت : أزدت ولم يجسروا علي إبدال الدال لأنّها ليست بزائدة كالتاء في (افتعل) ، فإن تحركت الصاد لم تبدل ؛ لأنه قد وقع بينهما شيء ولكنّهم قد يضارعون بها نحو صاد (صدقت) والبيان أحسن فربّما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو : مصادر والصدّراط ؛ لأن الطاء كالدال والمضارعة هنا ، وإن بعدت كما قالوا : صويق ومصاليق ، فأبدلوا السين صادًا ، والبيان هنا أحسن.

فإن كان موضع الصاد سينا ساكنة أبدلت فقلت في التّسدير : التّزدير وفي يسدل ثوبه : يزدل ثوبه ؛ لأنه ليس فيها إطباق يذهب والبيان فيها أحسن ، وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين ، وذلك أشدق فتضارع بها الزاي والبيان أكثر وهذا عربيّ كثير والجيم أيضا يقولون في (الأجر) أشدر ولا يجوز أن يجعلها زايا خالصة ولا الشين لأنّهما ليستا من مخرجهما وقد قالوا : اجدمعوا في اجتمعوا واجدروا ويريدون : اجتروا.

### هذا باب ما يقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات

تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة نحو صقت وصبقت والصدّملق ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز وكذلك الغين والخاء يقولون (صالخ) في (سالخ) وصلخ في (سالخ) ، فإن قلت : زقا وزلق لم تغيرها لأنّها حرف مجهور وإنّما يقول : هذا من العرب بنو العنبر وقالوا : صاطع في (ساطع) ولا يجوز في ذقتها أن تجعل الدال ظاء ، وأما التاء والتاء فليس يكون في موضعهما هذا.

### هذا باب ما كان شاذًا : ممّا خَفَّفوا علي ألسنتهم وليس بمطرّد

فمن ذلك (ستّ) وأصلها (سدس) أبدل من السين تاء ثمّ أدغم ومن ذلك قولهم : ودّ إنما أصله : وتد وهي الحجازية الجيدة ولكنّ بني تميم أسكنوا التاء فأدغموا ولم يكن مطردًا لما ذكرت من الإلتباس حتّي تجشموا : وطدا ووتدا وكان الأجود عندهم : تدّة وطدة وممّا بينوا فيه (عتدان) وقد قالوا : (عدّان) شبهوه (بودّ) وقلما تقع التاء في كلامهم ساكنة في كلمة قبل الدال.

ومن الشاذّ: أحست ومست وظلت فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيع استثقلوا التاء مع الطاء وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتحرك السين وهي لا تحرك أبداً ومن قال: يستطيع فإتّما زاد السين علي (أطاع يطيع).

ومن الشاذّ: قولهم: تقيت يتقي ويتسع حذفوا الفاء، لأنّ التاء تبقى متحركة ومن قال تقي يقدر أنّه مخفف من اتّقي ومن قال: تقي مثل تري يبدل التاء من الواو وقال بعض العرب: استخذ فلان أرضاً يريد: اتّخذ أبدلوا السين مكان التاء كما أبدلت التاء مكانها في (ستّ) ومثل ذلك قول بعض العرب: أطّجع في اضطّجع كراهية التقاء المطبقين فأبدل مكانها أقرب الحروف منها وفي (استتخذ) قول آخر أن يكون (استفعل) فحذف التاء للتضعيف من (استتخذ) كما حذفوا (لام) ظلت.

وقال بعضهم: (يستيع) في يستطيع، فإن شئت قلت: حذف الطاء كما حذف لام (ظلت) وتركوا الزيادة كما تركوا في (تقيت)، وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها كما قالوا: ازدان ليكون ما بعده مجهوراً فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسين فأبدلوا مكانها كما تبدل هي مكانها في الإطباق.

ومن الشاذّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلحرث وبلعنبر فحذفت النون وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة فإذا لم تظهر اللام فلا- يكون ذلك لأنّها لمّا كانت ممّا كثر في كلامهم وكانت اللام والنون قريبتين المخارج حذفوها وشبهوها (بمست) لأنّهما حرفان متقاربان ولم يصلوا إلي الإدغام كما لم يصلوا في (مسست) لسكون اللام وهذا أبعد؛ لأنه اجتمع فيه أنّه منفصل وأنّه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدرّكه الحركة ومثل هذا قول بعضهم: علماء بنو فلان فحذفوا اللام وهو يريد: علي الماء بنو فلان وهي عربية.

ضرورة الشاعر : أن يضطرّ الوزن إلي حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه وأبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه علي التأويل أو تأنيث مذكر علي التأويل وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء بل لذلك أصول يعمل عليها فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ومنها ما جاء كالشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بدّ من أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء ولكن التشبيه يختلف فمنه قريب ومنه بعيد.

### ذكر الذي يحسن من ذلك ويقاس عليه

اعلم أنّ أحسن ذلك ما ردّ فيه الكلام إلي أصله وهو في جميع ذلك لا- يخلو من زيادة أو حذف فالزيادة صرف ما لا ينصرف وإظهار التضعيف وتصحيح المعتلّ ويتبعه في الحسن تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبله ، فإن كان في حشو البيت فهو عندي أبعد وقطع ألف الوصل في أنصاف البيوت.

وأما الحذف : فقصر الممدود وتخفيف المشدد في القوافي فأما ما لا يجوز للشاعر في ضرورته فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية ولا لإقامة وزن بأن يحرك مجزوماً أو يسكن معرباً وليس له أن يخرج شيئاً عن لفظه إلا أن يكون يخرج به إلي أصل قد كان له فيرده إليه ؛ لأنه كان حقيقته وإنما أخرجه عن قياس لزمه أو اطراد استمرّ به أو استخفاف لعلّة واقعة.

### الأول من الضرب الأول

وهو صرف ما لا ينصرف للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف ، وذلك أنّ أصل الأسماء كلّها الصرف ، وذلك قولهم في الشعر :  
مررت بأحمر ورأيت أحمرًا ومررت بمساجد يا فتى كما قال النابغة :

فلتاتينك قصائد وليركبن

جيش إليك قوادم الأكوار (1)

ص: 507

1- الأكوار : جمع كور بالضم وهو رحل الناقة بأداته وهو كالسرج وآلته للفرس . وقد تكرر في الحديث مفرداً ومجموعاً وكثير من الناس يفتح الكاف وهو خطأ ، وفي حديث علي ليس فيما تخرج أكوار النحل صدقة - واحداً كور بالضم وهو بيت النحل والزنابير والكوار والكوارة شيء يتخذ من القصبان للنحل يعسل فيه أراد أنه ليس في العسل صدقة [النهاية في غريب الحديث : 4 / 209].

فقال قوم : كلّ شيء مما لا ينصرف مصروف في الشعر إلا أفعال (الذي معه من كذا نحو: هذا أفعال منك ورأيت أكرم منك وذهبوا إلي أنّ (منك) يقوم مقام المضاف إليه وهذا منهم خطأ وإنما منع الصرف ؛ لأنه (أفعال) وتمّ (بمنك) نعتا فصار كأحمر ألا تري أنّك تقول : مررت بخير منك وشرّ منك فمنك علي حالها وصرفت خيرا وشرّا) ؛ لأنه قد نقص عن وزن (أفعال) وقال قوم : يجوز في الشعر ترك صرف ما ينصرف.

قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ عظيم ؛ لأنه ليس بأصل للأسماء أن لا تنصرف فتردّ ذلك إلي أصله قال : ومما يحتجون به قول العباس بن مرداس :

أتجعل نهبي ونهب العبيد

بين عيينة والأقرع

وما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس في مجمع

وإنّما الرواية الصحيحة (يفوقان شيعي في مجمع) ومن ذلك روايتهم في هذا البيت لذي الأصبع العدواني :

وممن ولدوا عامر

ذو الطول وذو العرض

وإنّما عامر اسم قبيلة فيحتجون بقوله (وذو الطول) ولم يقل (ذات) فإنّما ردّه للضرورة إلي (الحي) كما قال :

قامت تبكيه علي قبره

من لي من بعدك يا عامر

تركنتي في الدار ذا غربة

قد ذلّ من ليس له ناصر

فإنّما أراد للضرورة إنسانا ذا غربة فهذا نظير ذلك وهذا الذي ذكر أبو العباس كما قال : إنّه القياس أن يردّ للضرورة الشيء إلي أصله ولكن لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو في قوله : فبنياه يشري رحله .. ؛



لأن التنوين زائد ولأنه قد يحذف في الوقف والواو في (هو) غير زائدة فلا يجوز حذفها في الوقف كلاهما رديء حذفهما في القياس.

قال أبو العباس : فأما قول ابن الرقيات :

ومصعب حين جدّ

الأمر أكثرها وأطيبها

فزعم الأصمعي : أن ابن الرقيات ليس بحجة وأن الحضرية أفسدت عليه لغته قال : ومن روي هذا الشعر ممن يفهم الإعراب ويتبع الصواب ينشد :

وأنتم حين جدّ الأمر

أكثرها وأطيبها

قال : ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن قد أخطأ ؛ لأنه ، وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهل والزلل من ذلك قول ذي الرمة :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم

وما بال تكليم الديار البلاقع

وهذا لا يعرف إلا منونا في شيء من اللغات وقوله :

حتى إذا دومت في الأرض راجعه

كبر ولو شاء نجى نفسه الهرب

إنما يقال : دوي في الأرض ودوم في السماء كما قال :

والشمس حيري لها في الجوّ تدويم

فأما ما يضطر إليه الشاعر ممن ينون الاسم المفرد في النداء فقد ذكرناه في النداء.

## الثاني من الضرب الأول

وهو إظهار التضعيف وهو زيادة حركة إلا أنها حركة مقدرة في الأصل يجوز في الشعر ولا يجوز في غيره تضعيف المدغم فيقول في (رد) :  
ردد ؛ لأنه الأصل ويقول في (راد) : هذا رادد وفي (أصم) أصمم فاعلم.

قال معن بن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جرّبت من خلقي

أني أجود لأقوام، وإن صننوا

يريد : صنّوا وقال : آخر :

ص: 509

الحمد لله العليّ الأجلّ

يريد : الأجلّ.

وقال أبو العباس في قولهم :

قد علمت ذاك بنات ألبه

يريد : بنات أعقل هذا الحي.

وقال : ولا أجز هذا إلا في الشعر كقولك : (ضننوا).

فأما في الكلام فلا يجوز إلا بنات ألبه.

### الثالث من الضرب الأول

وهو تصحيح المعتلّ يجوز في الشعر ولا يصلح في الكلام تحريك الياءات المعتلة في الرفع والجرّ للضرورة نحو قولك في الشعر : هذا قاضي ومررت بقاضي ؛ لأنه الأصل من ذلك قول ابن الرقيات :

لا بارك الله في الغواني هل

يصبحن إلا لهنّ مطلب

وقال جرير :

فيوما يجازين الهوي غير ماضي

ويوما تري منهنّ غولا تغول

فهذه الياء حكمها علي هذا الشرط أن تفتح في موضع الجرّ إذا وقعت في اسم لا ينصرف كما ترفع في موضع الرفع ، فإن اضطرّ شاعر إلي صرف ما لا ينصرف حرّكها في موضع الجر بالكسر ونوّنها كما يفعل في غير المعتلّ فأجراها في جميع الأشياء مجري غير المعتلّ وكذلك حكمها في الأفعال أن ترفع في الياء والواو فتقول : زيد يرمىك ويغزوك كما قال :

ألم يأتيك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

هذا جزمه من قوله : (هو يأتيك) ، وأما الأسماء فقوله :

قد عجبت مني ومن يعيليا

لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقْلُوبًا

ص: 510

ففتح (يعيلي) ؛ لأنه لا ينصرف ولم يلحقه التنوين ؛ لأنه جعله بمنزلة غير المعتلّ ومثل ذلك قوله :

أبيت علي معاري فاخرات

بهنّ ملوّب كدم العباط

فهذا لو أسكن فقال : معار فاخرات لم ينكسر الشعر ولكن فرّ من الزحاف ومثل ذلك :

فلو كان عبد الله مولّي هجوته

ولكنّ عبد الله مولّي مواليا

وأما قول القائل (1) :

سماء الإله فوق سبع سمائيا

ففيه ثلاثة أشياء.

منها أنّه جمع (سماء) علي (فعائل) كما تجمع سحابة علي سحائب وكان حقّ ذلك أن يقول : سمايا فبلغ به الأصل فقال : سماء ثم فتح فجعله بمنزلة الصحيح فقال : سماي يا فتي في موضع الجرّ كما تقول سمعت برسائل يا فتي فردّ (سمايا) إلي الأصل من جهات ردّ الألف التي هي طرف (سمايا) إلي الياء فصارت (سماي) ثم ردّ الياء الأولى التي تلي الألف إلي الهمزة فصارت (سماي) ثم أعرب الياء إعراب الصحيح فلم يصرف والياء في مثل هذا الجمع يلحقها التنوين فيقول : هؤلاء جوار فاعلم ومررت بجوار فاعلم. ورأيت جواري يا هذا.

ص: 511

1- من مشطور الرجز ، قال أبو جعفر النحاس في " شرح شواهد س " ، نقلا عن الأخفش ، ومثله ابن جني في " شرح تصريف المازني " واللفظ له قال : " قد خرج هذا الشاعر عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه جمع " سماء " علي فعائل فشبّها بشمال وشمائل ، والجمع المعروف فيها إنما هو " سمي " علي فعول ، ونظيره عناق وعنوق. ألا ترى أن سماء مؤنثة كما أن عناقا كذلك؟ والثاني : أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة ، وهذا غير معروف ، ألا ترى أن ما تعرض الهمزة في جمعه ولامه واو أو ياء أو همزة فالهمزة العارضة فيه مغيرة مبدلة نحو خطيئة وخطايا ، ومطية ومطايا ، ولم يقولوا : خطائي ولا مطائي!. والثالث : أنه أجري الياء في " سمائي " مجري الباء في ضوارب ، ففتحها في موضع الجر ، والمعروف عندهم أن تقول : هؤلاء جوار ومررت بجوار ، فتحذف الياء وتدخل التنوين. وللنحويين في ذلك احتجاج لما يذهبون إليه من أن أصل مطايا مطائي ، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر جاء به علي أصله فقال : " سمائيا " كما أنه لما اضطر إلي إظهار أصل " ضن " .

## الرابع من الضرب الأول من الزيادة

وهو قطع ألف الوصل في أنصاف البيوت يجوز ابتداء الأنصاف بألف الوصل ؛ لأن التقدير الوقف علي الأنصاف التي هي الصدور ثم تستأنف ما بعدها فمن ذلك قول لييد :

ولا يبادر في الشتاء وليدنا

ألقدر ينزلها بغير جعال

وقال :

أو مذهب جدد علي ألواحه

ألتأطق المزبور والمختوم

وقال :

لا نسب اليوم ولا خلة

إتسع الخرق علي الراقع

ويقبح أن يقطع ألف الوصل في حشو البيت وربما جاء في الشعر وهو رديء.

## الضرب الثاني : مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه

### إشارة

الحذف نوعان

### الأول : قصر الممدود

؛ لأن المدّ زيادة فإذا اضطر الشاعر فقصر فقد ردّ الكلام إلي أصله وليس له أن يمدّ المقصور كما لم يكن له أن لا يصرف ما ينصرف ؛ لأنه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلي الفرع والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع وهو في الشعر كثير ولكن لا يجوز أن يمدّ المقصور.

### الثاني : تخفيف المشدد في القوافي

يجوز تخفيف كل مشدد في قافية ؛ لأن الذي بقي يدلّ علي أنّه قد حذف منه مثله ؛ لأن المشدد حرفان وإنما اقتطعته القافية ؛ لأن الوزن قد

تمّ فمن ذلك قوله :

أصحت اليوم أم شأقتك هر

ومثله :

حتّي إذا ما لم أجد غير الشّري

كنت امرأ من مالك بن جعفر

لا بدّ من تخفيف ياء الشري ومثل هذا :

ص: 512

قتلت علباء وهند الجملي

وابنا لصوحان علي دين علي

وقد ذكرنا في القوافي ما يجوز تحريك الساكن فيه للقافية فما يجوز في الشعر ولا يكون في غيره فمنه أن يكون الاسم علي ثلاثة أحرف مسكن الأوسط فتحركة بالحركة التي للحرف الأول ، وذلك أن يكون علي (فعل) أو (فعل) أو (فعل) فتحرك للضرورة.

قال زهير :

ثم استمروا وقالوا : إن مشربكم

ماء بشرقي سلمي فيد أو ركك

وإنما اسم الموضع (ركك) ومثل ذلك قول رؤبة :

هاجك من أروي كمنهاض الفكك

وإنما هو (الفك) يقال : فكّه يفكه فكّا وقال آخر :

يلعج الجلددا ...

يريد الجلد فحرك اللام لإتباع ما قبلها وقد فعل رؤبة ما هو أشدّ من هذا قال :

ولم يضعها بين فرك وعشق

يريد : عشق فكان حكم هذا في الضرورة أن يقول : عشق ولكنه كره الجمع بين كسرتين ؛ لأن هذا عزيز في الأسماء.

فلو قال : (الجلد) كما قال رؤبة لكان حسنا كما يفعلون بالجمع بالتاء في غير الضرورة فيقولون في المضموم والمكسور : ظلمة وظلمات كسرة وكسرات ، وإن شاءوا فتحوا لتوالي الكسرات والضّمات.

**ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه**

**إشارة**

وهو سبعة أنواع : زيادة وحذف ووضع الكلام غير موضعه وإبدال حرف مكان حرف وتغيير وجه الإعراب للقافية تشبيها بما يجوز وتأنيث المذكر علي التأويل وهو زيادة إلا أنا أفردناها لمعناها.

ص: 513



فمن ذلك أن ينقص الوزن فيحتاج الشاعر إلي تمامه فيشبع الحركة حتي يصير حرفا ، وذلك نحو قوله (1) :

نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وقال محمد بن يزيد : إنما نظر إلي هذه الياءات التي تقع في هذا المكان في الجمع فإذا هي تقع لعلل إما أن تكون كانت في الواحد فرجعت في الجمع نحو : مصباح ومصايح وقناديل وجرموق وجراميق وإما وقعت لشيء حذفته من الاسم فجعلتها عوضا ، وذلك قولك في (منطلق) : مطالق حذف النون لزيادتها شئت قلت (مطاليق) فجئت بالياء عوضا ، وذلك أنّ الكسرة تلزم هذا الموضع فوضعت العوض من جنس الحركة اللازمة فلما اضطرّ أدخل هذه الياء تابعة للحركة ، وإن لم تكن للواحد وجعل الصورة بمنزلة ما عوض للكسرة منه وقد كان يستعمل هذا في الكلام تشبيعا للكسرة في غير موضع العوض ولا الضرورة ، وذلك قولك : دانق ثم تقول : دوانيق وتقول في جمع (خاتم) : خواتيم.

الثاني : إجراؤهم الوصل كالوقف

من ذلك قولهم في الشعر للضرورة في نصب (سبب وكلكل) : رأيت سببًا وكلكلا ولا يجوز مثل هذا في الكلام إلا أن يقول : رأيت سببًا وكلكلا وإنما جاز هذا في الضرورة لأنك كنت تقول في الوقف في الرفع والجرّ : هذا سببٌ ومررت بسببٍ فتثقل لتدلّ علي أنه متحرك الآخر في الوصل لأنك إذا ثقلت لم يجز أن يكون الحرف الآخر إلا متحركا ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان قلما اضطر إليه في الوصل أجراه علي حاله في الوقف وكذلك فعل به في القوافي المجرورة والمرفوعة في الوصل فمن ذلك قوله :

إن تنجلي يا جمل أو تعتلّي

أو تصبحي في الطّاعن المولي

ثمّ قال :

ببازل وجناء أو عيهلّ

ص : 514

فتّقل وقال :

كأنّ مهواها علي الكلكلّ

موضع كفّي راهب يصليّ

وقال في النصب :

ضخم يحبّ الخلق الأضحماً

فهذا أجراه في الوصل علي حده في الوقف.

الثالث منها : ومن ذلك إدخال النون الخفيفة والثقيلة في الواجب نحو قوله (1) :

ربّما أوفيت في علم

ترفعن ثوبي شمالات

وهذا قديم يقوله جذيمة الأبرش.

الرابع منها : ومن ذلك إثبات الألف في (أنا) في الوصل وإثما يثبت في الوقف روي الأعشي :

فكيف أنا وانتحالي القوافي

بعد المشيب كفي ذاك عارا

فأثبت الألف ووصل واحتجّ النحويون بأنّ الألف منقلبة من ياء أو واو فردوا ما ذهب من الاسم.

ص: 515

---

1- البيت لجذيمة الأبرش : وهو جذيمة الملك بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب. أحد الشعراء المعمرين في الجاهلية ، وكان أعز من سبقه من ملوك دولة تنوخ ، وهو أول من غزا بالجيش المنظمة ، وأول من عملت له المجانيق في الحرب من ملوك العرب. طمع إلي امتلاك الشام وأرض الجزيرة فغزاها وقتل ملكها أبا الزباء عمرو بن الطرب إلا أن ابنته الزباء استطاعت الثأر لأبيها وقتلت جذيمة في قصة مشهورة. وهو ملك من ملوك الخيرة القدماء ، وشاعر من الشعراء الأوائل عند ابن سلاّم الجمعي ، وأغلب الظن أنه عاش في القرن الثالث الميلادي. وهو من ملوك الطوائف ، وله سيرة منشورة في الكتاب وقد حكم مدة طويلة ويقال له أنه تزوج عيس أخت مالك بن زهير.

قال أبو العباس : هذا لا يصلح ؛ لأنه لو كان كما يقولون لم تقلب الياء والواو ألفاً لأنهما لا يكونان إلا ساكنين ؛ لأن هذا اسم مضمّر مبنيّ فلا سبيل إلي القلب فمن هاهنا فسد ولهذا كانت الألف في جميع الحروف التي جاءت لمعني أصلاً لأنها غير منقلبة ؛ لأن الحروف لا حق لها في الحركة وإثما هي مسكنة فلا تكون ألفاتها منقلبة وذلك : حتي ، وأما وإلا وما أشبهها هذه ألفاتها من الأصل غير منقلبة والاسم والفعل الألف فيهما لا تكون أصلاً.

قال أبو العباس : ورواية البيت :

فكيف يكون انتحالي القوافي

بعد المشيب ...

## الثاني : الحذف

### الأول منه : حذف التنوين لالتقاء الساكنين

نحو قوله :

فألفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلا قليلاً

وأقبح منه حذف النون. قال الشاعر :

فست بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل

### الثاني منه : أن تحذف للإضافة والألف واللام ما كنت تحذفه للتنوين

لأن هذه الأشياء تتعاقب. قال الشاعر :

كنواح ريش حمامة نجدية

ومسحت باللثتين عصف الإثم

فحذف الياء من (نواحي) لَمَا أضافها إلي (ريش) كما كان يحذفها مع التنوين ، وأما حذفها مع الألف فنحو قوله :

وأخو الغوان متي يشأ يصرمه

ويصرون أعداء بعيد وداد

### الثالث منه : ما رَحِمَ في غير نداء

قال زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

أواصركم والرّحم بالغيب تذكر

يريد : عكرمة. وقال :

ص: 516

إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو أمتدحه ، فإن الناس قد علموا

يريد : ابن حارثة وهذا كثير . وقال في قوله :

قواطنا مكّة من ورق الحمي

إنه حذف الميم التي هي لام الفعل وقلب ألف الحمام ياء وأحسن ما قيل فيه إنّ الشاعر لمّا اضطرّ حذف الألف من الحمام لأنّها مدة كما تحذفها من سائر المدود فصار الحميم فلزمه التضعيف فأبدل من إحدي الميمين ياء كما فعلوا في (تظنيت).

### الرابع منه : أن تحذف من الممكني في الوصل

كما كنت تحذفه في الوقف إلا أنه تبقى الحركة دالة علي المحذوف فمن ذلك قوله :

فإن يك غنّاً أو سميناً فإنني

سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

وقال :

وما له من مجد تليد ولا له

من الريح فضل لا الجنوب ولا الصّبا

فالواو والياء في هذا زوائد في الوصل فحذفها لمّا احتاج وأبعد من هذا قوله :

فبيناه يشري رحله قال قائل

لمن جمل رخو الملاط نجيب

فإنّ هذا حذف الواو من هو والمنفصل كالظاهر تقف علي الواو ولا يجوز حذفها فيبقي الاسم علي حرف وهو اسم يجوز الابتداء به ولا كلام قبله ومثله :

دار لسعدي اذه من هواكا

وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء قال رجل من أزد السراة :

فظلت لدي البيت العتيق أخليه

ومطواي مشتاقان له أرقان

**الخامس منه : حذف الفاء من جواب الجزاء**

وذلك قول ذي الرمة :

وإني متي أشرف علي الجانب الذي

به أنت من بين الجوانب ناظر

ص: 517

هو عند سيبويه علي تقديم الخبر ناظر متي أشرف.

وأجاز أيضا أن يكون علي إضمار الفاء والذي عند أبي العباس وعندني فيه وفي مثاله أنه علي إضمار الفاء لا غير ؛ لأن الجواب في موضعه فلا يجوز أن تنوي به غير موضعه إذ وجد له تأويل ومثله :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

فهذا علي ما ذكرت لك وكذلك قوله :

فقلت تحمّل فوق طوقك إنّها

مطبّعة من يأتها لا يضيرها

أراد : لا يضيرها من يأتها وإنك تصرع إن يصرع أخوك عند سيبويه وهو عندنا علي إضمار الفاء.

فأما قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

فإنّ علي إضمار الفاء في كلّ قول.

### السادس منه : ما حذف منه المنعوت وذكر النعت

اعلم أنّ إقامة النعت مقام المنعوت في الكلام قبيح إلا أن يكون نعتا خاصا يخصّ نوعا من الأنواع كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس والكتاب وما أشبه ذلك ممّا تقع به الفائدة ويزول اللبس فإذا اضطر الشاعر فله أن يقيم الصفة مقام الموصوف و (الذي) وضعت ليوصف بها مع صلتها فمن قبيح ما جاء في ضرورة الشاعر قوله :

من أجلك يالتي تيمت قلبي

وأنت بخيلة بالودّ عني

فأدخل (يا) علي (التي) وحرف النداء لا يدخل علي ما فيه الألف واللام إلا في اسم الله عز وجلّ وقد مضى ذكر ذا فشبّه الشاعر الألف واللام في (التي) باللام التي في قولك (الله عز وجلّ) إذ كانتا غير مفارقتين للإسمين.

### الثالث : مما جاء كالشاذّ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده





أحسن ذلك قلب الكلام إذا لم يشكل فمن ذلك قوله (1) :

تري الثور فيها مدخل الظل رأسه

وسائر باد إلي الشمس أجمع

فالمعني : مدخل رأسه الظل ولكن جعل الظل مفعولا علي السعة وأضاف إليه والنحويون يجيزون مثل هذا في غير ضرورة فيقولون :

يا سارق الليلة أهل الدار

فأما الذي يبعد فنحو قوله :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت

نجران أو بلغت سواتهم هجر

فجعل (هجر) في اللفظ هي التي تبلغ السوات ؛ لأن هذا لا يشكل ولا يحيل والفرق بين هذا وبين البيت الذي قبله أن ذاك قدم فيه المفعول الثاني علي المفعول الأول وهو غير ملبس فحسن ؛ لأنه يجوز أن تضيف (مدخل) إلي (رأسه) ولا تذكر (الظل) وتضيفه إلي (الظل) ولا تذكر (رأسه) وهذا خلاف ذلك لأنك جعلت الفاعل فيه مفعولا والمفعول فاعلا وينشدون في مثله :

وتشقي الرّماح بالضّياطرة الحمر

وإنّما يشقي الرجال وقد يحتمل المعني غير ما قالوا (قد شقي الخرز بفلان) إذ لم تجعله أهلا له فهذا علي السعة والتمثيل يكون المعني : قد شقي الرمح بأبدان هؤلاء وكقولهم : أتعبت سيفي في رقاب القوم إني فعلت به ما إذا فعل بمن يجوز عليه التعب تعب.

فأما قول الله عز وجلّ : ( ما إنّ مفاتيحه لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ) [القصص : 76] فقد احتمله قوم علي مثل هذا وقالوا : إنّما العصبة تنوء بالمفاتيح وتحملها في ثقل.

قال أبو العباس : وليس هكذا التقدير إنّما التقدير : لتنوء بالعصبة : أي : تجعل العصبة مثقلة كقولك : انزل بنا أي : اجعلنا ننزل معك وكقولك : ارحل بنا يا فلان أي : اجعلنا نرحل معك ومثله قول ابن الخطيم :

ص : 519

---

1- البيت من البحر الطويل ، أضاف فيه الشاعر مدخل إلي الظل ، وكان الوجه أن يضيف مدخل إلي الرأس .

ديار التي كادت ونحن علي مني

تحلّ بنا لو لا نجاؤ الرّكائب

أي : تجعلنا نحلّ لا أنّها هي تنتقل إلينا ومن هذا الباب قول الشاعر :

صدت فأطولت الصّدود وقلمّا

وصال علي طول الصّدود يدوم

والكلام : قلّ ما يدوم وصال وليس يجوز أن يرفع (وصال) بيدوم وقد أخّره ولكن يجوز هذا عندي علي إضمار (يكون) كأنه قال : قلّ ما يكون وصال يدوم علي طول الصّدود وحقّ (ما) إذا دخلت كافة في مثل هذا الموضع فإنّما تدخل ليقع الفعل بعدها وكذلك يكون مع الحرف نحو : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (1) [الحجر : 2] وإنّما يقوم زيد وما أشبه ذلك مما لا يجوز أن يليه الفعل فإذا كفّ (بما) وبني معها وليه الفعل ومن هذا الباب قول الفرزدق :

وما مثله في التّاس إلا مملكا

أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

يريد : ما مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه ولكن نصب مملكا حيث قدّم الاستثناء ومن هذا فصلهم بالظرف بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله :

كما خطّ الكتاب بكفّ يوما

يهوديّ يقارب أو يزيل

وكقول الآخر : لله درّ اليوم من لامها.

### الرابع : هو إبدال حرف اللين من حرف صحيح

اعلم أنّ الشاعر يضطر فيبدل حروف اللين من غيرها كما قال :

لها أشارير من لحم تتّمّره

من الثّعالي ووخز من أرائها

يريد (الثعالب وأرائها) فكان الشعر ينكسر لو ذكر (الباء) في الثعالب وتفسد القافية ؛ لأن رويه الياء فإبدال الباء ؛ لأن الحركة لا تدخلها فينكسر الوزن فكذلك أبدل ياء في (الحمي) وهو يريد (الحمام) ومن قبيح ما جاء في الضرورة عند النحويين.

---

1- نافع وعاصم : (ربما) مخففاً. وقرأ الباقون مشدداً، وهما لغتان فصيحتان غير أنّ الإختيار التّشديد، لأنّه الأصل، ولو صغرت لقلت : ريب، ومن خفف أسقط باء تخفيفاً [أعراب القراءات السبع : 1 / 340].

قال أبو بكر : وهو عندي لا- يجوز البتة بوجه من الوجوه شعر ينشدونه يجعلون فيه الألف التي هي بدل من التنوين بمنزلة هاء التانيث فيظهرون الياء قبلها كما يقولون : شقاوية وشقاوة ، وذلك قوله :

إذا ما المرء صمّ فلم يكلم

وأعيا سمعه إلا ندايا

ولاعب بالعشي بني بنيه

كفعل الهَرّ يلتمس العظايا

يلاعبهم وودوا لو سقوه

من الذيفان مترعة إنايا

فأبعده الإله ولا يؤتي

ولا يعطي من المرض الشفايا

قال أبو العباس : فمن أجاز هذا فلا ضرورة له في إجازته إلا الرواية وهو أحقّ كلام بالرفع وأولي قول بالردّ وإثما حقّ هذا الشعر أن يكون مهموزا فيقول : ولا يعطي من المرض الشفاء وكذلك العطاء وأعيا سمعه إلا النداء ومن ذلك إبدال الهمزة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر بتحقيقه ولا تخفيفه ، فإن كان مفتوحا جعل ألفا ، وإن كان مكسورا جعل ياء ، وإن كان مضموما جعل واوا نحو قول الفرزدق :

راحت بمسلمة البغال عشية

فأرعي فزارة لا هناك المرتع

وقال حسان بن ثابت :

سالت هذين رسول الله فاحشة

ضلّت هذيل بما قالت ولم تصب

وقال زيد بن عمرو بن نفيل :

سالتاني الطلاق إن رأتاني

قلّ مالي قد جئتماني بنكر

فهذان ليس من لغتهما (سلت أسأل وسلت أسأل) لغة من غير هذا الأصل (كخفت أخاف) في التقدير والوزن ليس من أصل الهمزة ويقول

: هم يتساولان كقولك : يتقاولان ومن الهمزة المبدلة للضرورة :

لا يرهب ابن العمّ متي صولتي

ولا أختي من صولة المتهدّد

وإنّما يقال : (اختتأت) إذا استترت من خصوع وفرق.

ص: 521

من ذلك إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها وهذا لا يجوز في الكلام وإنما ينصب ما بعدها إذا كان مخالفا لما قبلها ، وذلك إذا كانت جوابا لأمر أو نهي أو تمنّ أو استفهام أو نفي قال الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميم

فألحق بالحجاز فاستريحا

وقال طرفة :

لنا هضبة لا يدخل الدّلّ وسطها

ويأوي إليها المستجيز فيعصما

وإنما كان النصب فيما خالف الأول علي إضمار (أن) إذا قال : ما تأتني فتكرمني كأنه قال : ما يكون منك إتيان فأن تكرمني فإذا قال : أنت تأتيني فتكرمني فهو كقولك : أنت تأتيني وأنت تكرمني فإذا نصب للضرورة كان التقدير : أنت يكون منك إتيان فأن تكرمني ومن الضرورات وهو من أحسنها في هذا الباب.

وقال أبو العباس : لو تكلم بها في غير شعر لجاز ذلك قوله :

قد سالم الحيات منه القداما

الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما

لأنه حين قال : (سالم الحيات منه القداما) علم أنّ القداما مسالمة كما أنّها مسالمة فنصب الأفعوان بأنّ القداما سالمتها لأنك إذا قلت : سالمت زيدا وضاربت عمرا فقد كان منك مثل ما كان إليك فإنّما صلح هذا لإستغناء الكلام الأول فحملت ما بعده بعد اكتفاء الكلام علي ما لا ينقض معناه وقد قرأ بعض القراء : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) (1) [الأنعام : 137] لما استغني الكلام بقوله : قتل أولادهم حمل الثاني علي المعني

ص: 522

1- قوله تعالي : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ). فالأولاد في موضع نصب ، وشركاؤهم : يرتفعون بفعلهم ، وفعلهم التّزيين ، والتّقدير : وكذلك زين شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم فهذه قراءة الناس كلّهم إلا أهل الشّام فإنّهم قرءوا : (وكذلك زين) بضمّ الرّاي (قتل) بالرفع (أولادهم) بالنصب (شركائهم) بالخفض علي تقدير : قتل شركائهم أولادهم ، ففرّقوا بين المضاف والمضاف إليه ، كما قال الشاعر : فزججتها متمكّنا زجّ القلوص أبي مزاده أراد : زجّ أبي مزادة القلوص [إعراب القراءات السبع : 1 / 172].

أي : (زينه شركاؤهم) فعلي هذا تقول : ضرب زيد عبد الله لأنك لمّا قلت : ضرب زيد علم أنّ له ضاربا فكأنك قلت : ضربه عبد الله. وعلي هذا ينشد :

لييك يزيد ضارع لخصومة

ومن هذا الباب قول القطامي :

فكرت تبتغيه فوافقته

علي دمه ومصرعه السباعا

لأنه لمّا قال : وافقته علم أنّها قد صادفت السباع معه فكأنّه قال : صادفت السباع علي دمه ومصرعه ومثل ذلك :

وجدنا الصالحين لهم جزاء

وجنّات وعينا سلسبيلا

أي : وجدنا لهم عينا فلهذا باب في الضرورات غير ضيق وممّا يقرب من هذا الباب قوله :

أقامت علي ربيعهما جارتا صفا

كميتا الأعالي جوتتا مصطلاهما

وإنّما الكلام : (جون المصطليين) فردّه إلي الأصل في المعني لأنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه فمعناه : حسن وجهه فإذا ثبت قلت : برجلين حسن الوجوه ، فإن رددته إلي أصله قلت : برجلين حسن وجوههما فإذا قلت : وجوههما لم يكن في (حسن) ذكر ما قبله ، وإذا أتيت بالألف واللام وأضفت الصفة إليها كان في الصفة ذكر الموصوف فكان حقّ هذا الشاعر لما قال : مصطلاهما أن يوحد الصفة فيقول : جون مصطلاهما.

## السابع : تأنيث المذكر علي التأويل

من ذلك قول الشاعر :

فكان مجتبي دون من كنت أتقي

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فإنّما أنّث الشخوص لقصدته النساء فحمله علي المعني ثمّ أبان عن إرادته وكشف عن معناه بقوله : كاعبان ومعصر ونظير ذلك قوله :

وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت بريء من قبائلها العشر

فقال : عشر أبطن يريد : قبائل وأبان في عجز البيت ما أراد فأما في النعوت ، فإن ذلك جيد بالغ تقول : عندي ثلاثة نسّابات وعلّامات لأنّك إنّما أردت عندي ثلاثة رجال ثم جئت بنسّابات نعنا لهم فهذا الكلام الصحيح وقد قرأت القراء : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام : 160] ؛ لأن العدد وقع علي حسنات أمثالها.

قال محمد بن يزيد : ومن الشيء الذي في الشعر فيكون جميلا ومجازه مجاز الضرورات عند النحويين وليس عنده كذلك قولهم في الكلام : ذهب بعض أصابعه ؛ لأن بعض الأصابع إصبع فحمله علي المعني ، قال جرير :

لما أتني خبر الزبير تواضعت

سور المدينة والجبال الخشع

لأنّ السور من المدينة وقال أيضا :

رأت مرّ السنين أخذن منّي

كما أخذ السرار من الهلال

فقال : أخذن فرده إلي السنين ولم يردّه إلي مرّ ؛ لأنه لا معني للسنين إلا مرها ومثله قول الأعشي :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

كما شرقت صدر القناة من الدّم

لأنّ صدر القناة من القناة.

قال محمد بن يزيد : يردّ علي من ادّعي أنّ هذا مجراه مجري الضرورة القرآن أفصح اللغات وسيدها وما لا تعلق به ضرورة ولا يلحقه تجوز.





قال الله عز وجل : (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) [الشعراء : 4]. فخبّر عنهم وترك الأعناق.

وقال : قال أبو زيد : وقد قال غيره : الأعناق : الجماعات من ذلك قولك : جاءني عنق من الناس أي : جماعة كما قال القائل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه :

أبلغ أمير المؤمنين أخا العراق إذا أتيتا

أنّ العراق وأهله عنق إليك فهيت هيتا

قال : فهذا قول والأول هو الذي يعمل عليه.

قال أبو بكر : والذي عندي في ذلك أنّ الآية ليست نظيرة الأبيات التي ذكرت ؛ لأن تلك بني فيها اسم مؤنث علي فعل مؤنث والآية قد جاءت باسم مذكر بعد مؤنث في اللفظ فرد (خاضعين) إلي أصحاب الأعناق ومن ذلك قول ذي الرمة :

مشين كما اهتزت رماح تسقّعت

أعاليها مرّ الرياح التّواسم

ومن ذلك قول الراجز :

مرّ الليالي أسرع في نقضي

أخذن بعضي وتركن بعضي

فقد ذكرت في كل حدّ من الحدود ما أجازته الضرور.

هذا آخر الأصول بحمد الله ومنته.

والحمد لله الواحد العدل ذي الجلال والمنة والفضل والصلوات علي رسوله محمد صلي الله عليه وسلم وآله أجمعين.



باب إعراب الأفعال وبنائها 5

الأفعال المجزومة : 16

باب إعراب الفعل المعتل اللام 23

مسائل من سائر أبواب إعراب الفعل 24

فصل يذكر فيه قلّ وأقلّ 27

فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي 30

فصل من مسائل الجواب بالفاء 39

فصل من مسائل المجازاة 47

باب الأفعال المبنيّة 58

ذكر النون الثقيلة 58

ذكر النون الخفيفة 61

مسائل من باب النون 63

باب الحروف التي جاءت للمعاني 65

باب (أم) و (أو) والفصل بينهما 71

باب ما جاء من ذلك علي ثلاثة أحرف 74

باب ما جاء منها علي أربعة حروف 74

باب ما جاء منها علي حرف واحد 75

باب الحرف المبني مع حرف 75

باب التقديم والتأخير 77

ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار 95



ذكر الإخبار عن الذي 111

باب ما جاز أن يكون خبرا 116

باب ما تخبر فيه بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه بالألف واللام 141

ذكر المحذوفات التي قاس عليها النحويون 142

باب ما ألف النحويون من (الذي) و (التي) 145

باب أخوات (الذي) 149

باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه 153

باب من الألف واللام يكون فيه المجاز 154

باب مسائل من الألف واللام 155

ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم 182

باب ذكر الابتداء 187

ألف الوصل 187

ذكر الوقف علي الاسم والفعل والحرف 191

الوقف علي الفعل 199

الوقف علي الحرف 202

باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضممار : 202

الوقف علي القوافي 203

باب (من) و (أي) إذا كنت مستفهما عن نكرة 210

باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام 213

ذكر الهمزة وتخفيفه 214



باب الهمزتين إذا التقتا 218

باب المذكر والمؤنث 222

باب التأنيث بالألف 224

ذكر المقصور والممدود 229

ذكر التثنية والجمع الذي علي حد التثنية 231

باب جمع الاسم 233

باب جمع الرجال والنساء 233

ذكر العدد 236

باب ما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه 237

ذكر جمع التكسير 240

باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التأنيث في الجمع 247

باب ما يكون من بنات الثلاثة واحدا يقع علي الجميع 250

باب ما جاء لفظ واحدة وجمعه سواء 252

باب ما كان علي حرفين وليس فيه علامة التأنيث 252

باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع 254

باب المؤنث 256

باب ما كان من الأسماء علي أربعة أحرف من غير زيادة 258

ذكر تكسير الصفة 260

باب تكسير ما كان في الصفات عدد حروفه أربعة أحرف بالزيادة 263

باب ما ألحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة من الصفات 267

باب تكسير ما جاء من الصفة علي أكثر من أربعة أحرف 268



باب ما كان من الأسماء عدة حروفه خمسة وخامسه ألف التانيث أو ألفا التانيث 270

ص: 529

باب ما جمع علي المعني لا علي اللفظ 270

باب ما جاء بناء جمعه علي غير ما يكون في مثله 271

باب ما هو اسم يقع علي الجميع ولم يكسر عليه واحده وهو من لفظه 272

باب جمع الجمع 273

باب ما لفظ به مثني كما لفظ بالجمع 274

باب ما كان من الأعجمية علي أربعة أحرف وقد أعرب 274

باب التحقير 275

ذكر تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه 277

الثالث من القسمة الأولي وهو الاسم المنقوص 288

الأبواب المنفردة تسعة : 291

ذكر النسب 295

باب ما غير في النسب وجاء علي غير القياس الذي تقدم 306

هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين 309

ذكر أبنية المتعدي من الثلاثي 310

ذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال علي بناء واحد لتقارب المعاني 313

هذا باب ما يختلط فيه (فعل يفعل) كثيرا وهو ما كان من الرفع والضعف : 318

باب : فعل يفعل من حروف الحلق 319

باب نظائر الثلاثي الصحيح من المعتل 322

باب ذكر المصادر التي تضارع الأسماء 324

باب ذكر الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرهما 326

باب دخول (فعلت) علي (فعلت) لا يشركه في ذلك : (أفعلت) 330



باب افتراق فعلت وافعلت 331

باب مصادر ما لحقته هذه الزوائد 334

باب ما لحقته الهاء عوضا 335

باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعني واحد 336

هذا باب ما يكثر فيه المصدر من (فعلت) : 337

ذكر الفعل الرباعي وهو القسم الثاني من أول قسمة 338

باب ما لا يجوز أن تعديه من الثلاثي والرباعي 338

هذا باب نظير (ضربته ضربة) من هذه الأبواب كلّ المصادر : 339

ذكر المشتقّ من ذوات الثلاثة عليّ مثال المضارع مما أوله ميم 340

باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي فيه لامات 341

باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو فيه فاء 342

باب ما يكون (مفعلة) بالفتح والهاء لازمة له 342

باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة زيادة بزيادة أو غير 342

باب ما عالجت به 343

باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله) 343

باب ما يستغني فيه عن ما أفعلة بما أفعال فعله وعن أفعال منه بقولهم (أفعل منه فعلا) 344

باب ما أفعله عليّ معنيين أحدهما عليّ معني الفاعل والآخر عليّ معني الصفة 344

باب ما تقول العرب ما أفعله وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظا ولا يقاس عليه 344

باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة 345

باب ما يسكن استخفافا في الاسم والفعل 346

هذا باب الإمالة 348

ذكر ما يمنع الألف من الإمالة 350

ص: 531

ذكر الفتحة الممالة نحو الكسرة 354

ذكر عدة ما يكون عليه الكلم : ما جاء علي حرف قبل الشيء الذي جاء به 354

ما جاء علي حرفين 355

ما جاء علي حرفين من الأسماء غير المتمكنة 356

باب ما جاء علي ثلاثة أحرف 357

أبنية الثلاثي 361

أبنية الأسماء الرباعية 362

أبنية الأسماء الخماسية 363

لحاق الألف الثالثة في غير الجمع مع غيرها من الزوائد : 367

لحاقها رابعة مع غيرها من الزوائد : 367

لحاقها خامسة مع غيرها من الزوائد : 368

لحاقها خامسة وبعدها حرف ليس من حروف الزوائد : 368

لحاقها خامسة للتأنيث : 368

لحاقها خامسة وبعدها همزة للتأنيث : 369

لحاقها سادسة للتأنيث مع غيرها : 369

لحاقها خامسة وبعدها نون : 369

لحاقها سادسة وبعدها همزة للتأنيث : 370

الثالث ما زيدت فيه الياء من الأسماء الثلاثية : 370

الرابع : ما زيدت فيه النون : 371

الخامس : ما زيدت فيه التاء من الأسماء الثلاثية : 371

باب الزيادة بتكرير حرف من الأصل في الثلاثي 374

ص: 532

ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة 376

الثاني : زيادة الياء في الرباعي : 377

الثالث لحاق الألف في ذوات الأربعة : 378

لحاقها رابعة لغير التأنيث : 378

لحاقها خامسة لغير التأنيث : 378

لحاقها خامسة للتأنيث : 379

الرابع : لحاق النون في الرباعي ثانية : 379

الثاني : لحوق النون ثالثة : 379

باب ما الزيادة فيه تكرير في الرباعي لحاقها من موضع الثاني 380

ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة وجاءت الزوائد في بنات الخمسة 381

باب أبنية ما أعرب من الأعجمية 382

ما ذكر أنه فات سيبويه من الأبنية 384

ذكر ما بنت العرب من الأفعال 385

ما ألحق بالرباعي 388

ذكر التصريف 390

الضرب الأول : إبدال الألف من الياء : 399

الضرب الثاني : إبدال الألف من الواو : 402

إبدال الهاء من الواو وهي فاء : 404

الضرب الثالث : إبدال الألف من النون : 404

الشذوذ : 413

إبدال الميم : 415



إبدال الجيم : 415

ص: 533

إبدال اللام : 416

التحويل والنقل 418

ذكر ما يتم ويصحح ولا يعلّ 424

هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا 425

تابع هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا : 425

باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع علي الأصل : 425

باب (فعل) من (فوعلت) من (قلت) وفيعلت من (بعت) : 426

باب ما الهمز فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو 428

باب ما يخرج علي الأصل إذا لم يكن حرف إعراب 430

باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا 430

جمل الأصول التي لا بدّ من حفظها لاستخراج المسائل بجميع أقسامها : 431

باب الياء المتحركة 432

ذكر تكرر هذه الحروف المعتلة واجتماع بعضها مع بعض 437

مسائل التصريف 440

باب اجتماع الحروف المعتلة في كلمة 477

باب ما ذكره الأخفش من المسائل علي مثال مرمريس 483

باب : من مسائل الجمع 485

باب الإدغام 487

مخارج الحروف ستة عشر : 487

أصناف هذه الحروف أحد عشر صنفا : 488

ذكر الإدغام 191

القسم الثاني : الذي لا يجوز إدغامه : 495

ص: 534

- النوع الثاني من الإدغام وهو ما أدغم للتقارب : 495
- ذكر ما يدغم في مقاربه 496
- الأول : ما يدغم من حروف الحلق : 496
- الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا 501
- باب الصاد والزاي والسين 502
- باب الظاء والذال والثاء 502
- إدغام مخرج في مخرج يقاربه 502
- ذكر ما امتنع من الحروف المتقاربة : 504
- الحروف التي لا تدغم في المقاربة : 504
- هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه : 504
- هذا باب ما يقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات : 505
- هذا باب ما كان شاذًا : ممّا خففوا عليّ أسنتهم وليس بمطرد : 505
- باب ضرورة الشاعر 507
- ذكر الذي يحسن من ذلك ويقاس عليه : 507
- الضرب الثاني : ممّا يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه : 512
- ذكر ما جاء كالشاذّ الذي لا يقاس عليه : 513
- الفهرس 527
- ص: 535

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي  
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباهه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

